

حاشية فتح العين المسماة

ترشيح المستفيدين

بنو شريح فتح العين للعلامة الفاضل والأستاذ

الكامل السيد علوي ابن السيد أحمد

النفاف كان الله لها

آمين

وقد وضع بأعلى الصفحة فتح العين بشرح قرطالعين للعلامة الفاضل
الشيخ زين الدين بن عبد العزيز المليباري رحمه الله تعالى

﴿تقديم﴾ قد وضعت بهذه الطبعة زيادات للؤلؤ أدرجت ضمن الحاشية
وتقررات له عليها وضمت بأسفل الصفحة مفصولاً بينهما بمجدول.
وبلى الحاشية كتاب للؤلؤ يسمى الباقيات الصالحات والدروع السابقة

طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية
لاصحابها عيسى البابی الجلبی وشركاه
مطبعة بوسنة القنورية عمرة ٢٦ مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أجلك اللهم يا من وجهت رغباتنا للتفقه في الدين. وشغفت قلوبنا بالتطلع والبحث في فروع شريعة سيد المرسلين. فيا مالك يوم الدين اهدنا الصراط المستقيم. وأشهد أن لا إله الا الله الملك الحق المبين. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الى الخلق أجمعين. صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين قاموا بحفظ الشريعة وبينوها أتم تبين (أما بعد) فيقول أسير الشهوات كثير الهفوات المنتظر مواهب ربه غنى اللطاف. علوي بن أحمد بن عبد الرحمن السقاف. كان الله له في كل ما يرغب ويخاف. ان كتاب فتح المعين للامام العلامة والخبير الفهامة الشيخ عبد العزيز المليباري رحمه الله تعالى مما أكثر نفعه وعظم عند أهل العلم وقعه لاتبائه من مذهب الامام الشافعي بالزبد. ومن كلام المتأخرين بالصفوة مع تحجبه التوارد واقتناصه الشوارد الا أنه محتاج لتقوم عبارة اختصرها من كلامهم بما اخل الاختصار بحقا ولنسكمل إبحاث بل وأبواب خلاصتها مع احتياج المقام اليها مع حل مشكلاته وكشف غيباته وكنت في سنة ١٢٩٢ قد من الله تعالى على بقراءته لبعض ذوى الفهم الذكيه. فالزمني البحث معهم الى وضع بعض تقريرات ضرورية. فكتفيها ببعض الواجب على قدر فهمي ومبلغ علمي الا أنها يسيرة بالنسبة للبقية فما زلت أترقب فرصة من الزمان أعطف فيها العنان لعل أضيف الى ذلك ما يوجب شكرا. فتنبطني المكشفات تارة ويقعدني العجز أخرى. حتى برزت في هذه الاعوام مخدرة بكرا. الا أنها كاشفة اللثام. وغانية هيقاء الا أنها شأها التطاول في الايام. وعدم الانسحاب منها ودلا في غير مقام وعروبة عربية الا أنها عريضة تنتمي الى جهيد بالبلد الحرام. أبدع صنعها صانعها فأتقن وأجاد. وجاء بالمراد وان شئت فقل فوق المراد. وسامها في ميدان الفلاح وفادى بها في ذلك الناد. فبادرت حينئذ الى ما كنت اليه مشتاقا وضممتها الى ولقيت الساق بالساق. وخلوت بها برهة طاب لي فيها النعم والقطف والعناق. الا أني وليت عنها قبل أن أشتف منها لما أنا فيه من تغاير الاحوال. فطفت أجوب وعرا الاحجار وسباب الرمال. تجددني خطيبا على مدارجها تارة وأخرى تظنني شيخ اسلام وجلال. أطفل أحيانا على موائد يعسوب رجال السكرد ذى المنهج القويم. وواحد عصره الحضرمي المخلص في مسائل التعليم. وعالم دغستان تحفة المحتاج بل دواء الداء السقيم. وأحيانا تجدني مستظلا بوراف وريف. غلال حكرام الريف المشهور. كأئمتنا ابن قاسم والشبرايملى والبجيري والجمل والشرقاوي وعالم باجور. وكثيرا ما ظفرت في تلك السياحة باستنار الأئمة الاربعه. فشغفت الاسماع عنهم بما في مرحة للافتوسعه (١) ولم تزل تلك سحيتي تشنن في تلك الاسفار حتى كففت عنان جوادى وأقيمت عصا النسيار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين أما بعد فهذه تقريرات لحاشيتي ترشيح المستفيدين على فتح المعين وضعتها باهمشها حين قراءتي لها لبعض أذكاء الطالبين نفع الله الجميع وجعلها خالصا لوجهه الكريم (١) (قوله بما في مرحة للافتوسعه) أنبرت بذلك الى مستندي في نقل خلاف الأئمة وهو كتاب رجة

خمدت بحمد الله مسراى لدى الصباح. وأرجو أن يحمد ذو النجاة والافاضة والنجاح. وأن يعود على نفعه في القدر والروح. فيافوز من هذا حذو ذوى الفلاح. ومن دأب ستر العورات أن غدا أوراخ. ومن هاته الساحة تعلم أيها الابن مواردي ومصادري من ابن. وإلى ابن وسأزيدك ان شاء الله تعالى بيانا (١) يزدي تخلصا من العهد وتفر به منك العين. نعم العهد على فيما خدمت به الكتاب. من حل معنى أو اعراب. وفيما لخصته أو اختصرته أو سقته بمعناه. لأن ذلك معركة الغلط والاشتباه. وما أخطأت منه فمن عندي وما أصبت فيه فمن عند الله. ولولا صرفي فيما قد تحرر به من أنف من فرائس العمر لضررت عنه تلك صفحا. وطويت عنه ما هناك كشحا. بيد أني عطف على عني مزمي عما قد تعلق بالبال وأرت الاختصار. عما قد تارعتني فيه الأفكار. وحرصت في منقولاتي على أداء الأمانات لأهلها فتخرج بها كثيرا أو ثروا فيه من تلك الحاشية الاعمال. وميزتها على لفظها بقوات فرائد البها الرحال. ويعترف بفضلها النصف من ذوى الفضل والاجلال. فكادت أن تكون كخادمة أو تامة لتلك الانها عروس تجلت في منصف الجلال. وبحسب معها بل ومع غيرها من كتب ساداتنا المتأخرين بما أوجبت الصناعة في هذا الشأن. بما عارضني فيما كتبت عليه عالم بعضهم منه انسان. مع الوقوف على مقام الأدب وبسط بساط البسط في بعض الاحيان. لتتلاعب في مجياد أفكار الطلبة من الاخوان. وتتناضل في مائة فنية دوحه الشرع لافتيان قيس وقحطان. نعم أعرضت عن المناقشة مع المحشي في ابراد على الشارح الاقليل في اصادمت فيه الاقلام. فرار عن الملل والخروج عن المرام. وما القصد في جميع ذلك الا الموازرة والمعاذلة على ايضاح الحق ومزيد التبيين. كما مضى عليه السلف الصالح مع بعضهم عند اعادة البيان. على اني لا أبري أفكارى الكلية فيما كتبت من الشطط. وهل أنا الا طوبى بقلبهم ونسيان وغلط. وعديم مذاكر فيما ارتفع به الفهم أو هبط. ومن ذا الذي يا أخى بأساء قط. فدقني النظر أيدي الله واياك. واعزل الخط والله يتولى هداى وهداك. وهالك أولا مقدمة تقدمك في المرام وتأمين بها من زلة الاقدام تشمل على ثلاثة أصول. عظيمة الموقع متينة القول (الاول) اعلم أنه لا بد للكاتب غير المجتهد المطلق من التزام التقليد للذهب معين من مذاهب الأئمة الأربعة في الشروع الاجتهاد بما المجتهد في حرم عليه التقليد فيما هو مجتهد فيه لتمكنه من الاجتهاد لكن المجتهد المستقل بوجود الشرائط التي ذكرها الأصحاب في أوائل القضاء مفقود. من نحو مائة سنة وليست المذاهب المتبوعة منحصرة في الاربع لان المجتهدين من هذه الامة لا يحصون كثرة وكل له مذهب من الصحابة والتابعين وظم جروا قد كان في السنين الخوالي نحو أحد عشر مذهباً مقلداً أو باسماً ودوة كتبها وهي الاربع المشهورة ومذهب سفيان الثوري ومذهب سفيان بن عيينة ومذهب الليث بن سعد ومذهب اسحق بن راوي ومذهب ابن جري ومذهب داود ومذهب الاوزاعي وكان لكل من هؤلاء أتباع يقتون بقولهم ويقضون. وأما انقراض ابعاد الحاشية ملوت العلماء وقصور الهمم ومع ذلك فقد صرح جمع من أصحابنا بأنه لا يجوز تقليد غير الأئمة الاربع وعلاؤ ذلك بعدم الثقة بنسبتها الى أربابها لعدم الاسانيد المانعة من التحريف والتبديل بخلاف المذاهب الاربعه فان أئمتها بذلوا أنفسهم في تحرير الأقوال وبيان ما ثبت عن قائله ومالم يثبت فأمّن أهلها من كل تغيير وتحريف. وعلوا الصحيح من الضعيف. حتى صار امام كل منهم لطافة من طوائف الاسلام عريف. ولا بأس بتقليد غير من التزم مذهب في افراد المسائل سواء كان تقليد واحد الأئمة الاربعه أو لغيرهم من حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرف غير وطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يحمل على مالم يعلم نسبتهم ليجوز تقليدها وعلمت ولكن جعل بعض شر وطه عنده ولو كان ذلك الغير منسباً لاحد الأئمة الاربعه كاصحاب الشافعي وأبي حنيفة مثلاً فان أحدهم قد يختار قولاً يخالفه امامه فيجوز تقليده فيه بالشر وطه الآتي ويجوز أيضاً تقليد المختارين كالنوى وابن المنذر والسيوطي في اختياراتهم كما أفق به ابن زيات وجبه الناشري واعتمد الجوهري لانهم بالنسبة

الامة للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن العمشقي العنابي الشافعي قاضي القضاة بالملسكة الصفدية تلميذ الامام السبكي وهو أيضاً مستند الامام الشعراي في نقله الخلاف في ميزانه كما يقضي بالسير وهو وان كان يوجد فيه خلاف الاصح أو الملقب به الا أنه لم يخرج في نقله عن أصل المذهب الذي نقل عنه فان المذاهب لم تزل متشعبة بخلاف المتكافئ وخلافه وفي شرح سلم للإمام النوى ما هو أوسع من ذلك اه منه (١) قوله وسأزيدك ان شاء الله تعالى بيانا أي بتعيين المتقول منه بعده هذا الاجال ترجع اليه عند الشك أو وجود اختلاف اه منه

تلك المسئلة مجتهدون وقال ابن حجر في فتاوى به وحيث اتفق مالك أي مثلاً و بعض أصحابنا على حكم مخالف للذهب وأراد
الإنسان التقليدي في ذلك الحكم فالأولى تقليد مالك لأن مجتهد مطلق بالإجماع وأما بعض الأصحاب فليس مجتهداً كذلك اه
وفي فتح الجواهر تبين تقليد المجتهد حينئذ دون المختارين قال لأنهم لا يقتلون اه لكن جهل ابن الجلال على ما إذا اختاروا قولاً
من غير أقوال صاحب المذهب لقوة دليله قال أما إذا اختاروا قولاً من أقوال صاحب مذهبهم فيجوز تقليدهم فيها
رجوعه من حيث العمل لا القضاء والافتاء وإن كان خلاف ما عليه الأكثرون اه ويجوز الانتقال من مذهب
إلى مذهب من المذاهب للموتة ولو بمجرد التشبه سواء انتقل دوماً أو في بعض الحادثة وإن أفتى أو حكم أو عمل
بخلافه ما لم يلزم منه التلقيق وكذا يجوز الأخذ والعمل لنفسه بالأقوال والطرق والوجوه الضعيفة لا بمقابل الصحيح
فإن الغالب فيه أنه فاسد والا القديم فقيه خلاف يأتي في باب الجملة . وللتقليد شروط ومزبد بيان تأتي أن إنشاء التقي باب
القضاء ثم إن غير المجتهد بالنسبة للفرع الاجتهادية فسيان متقيد بمذهب أحاط بقامته وجليله وفروعه وأصوله ويمكن من
التخريج عليه والترجيح لأحد أقواله وغيره فالتصنيف بذلك يعمل في حق نفسه بما اختره من حيث الدليل الاصلاح والقياس
وله إن كان قاضياً للقضاء به وإن كان مرجوحاً عند أئمة المذهب إذا ترجح عنده بدليل جيد ولم يشترط عليه لفظاً
ولا عرفاً الحكم بذلك المذهب فإن قضى به مع اعتقاد مرجوحية أو شرط عليه عند التولية أن لا يحكم بخلاف المذهب
فحكمه باطل يجب على القضاة نقضه وعلى المفتين بيان بطلانه وإن كان مقنياً وقد ترجح عنده ذلك القول المرجوح فيه
الافتاء به إن لم يستغنى قائله ليطهده تقليداً صحيحاً والام يجوز ذلك . وغير المتصنف بامر قسبان فقيه في مذهبه عرف
الراجح وضده بمحض التقليد وغيره فالتصنيف بذلك لا يقضى ولا يفتى إلا بالراجح والام ينفذ قضاؤه . وقضاه نعم له
القضاء والافتاء بالمرجوح حاجة ومصلحة عامة كحكم شافعي بصحة تزويج صغيرة ثيب فقلت المجر لحاجة الثقة ونحوها إن
لم يشترط عليه الحكم بالمذهب وكحكمه بنحو شهادة فاسقين عند عموم فسق الشهود للصحة العامة وهو توقف أداء الحقوق
إلى أهلها غالباً على ذلك مع بيان قائله أيضاً . وغير المتصنف بامر قسبان متفقه وغيره فالتفقه لا يجاوز ما عمله عملاً في حق نفسه
وارشاد غيره ولا نظره في راجح ولا مرجوح وللعمى الاعتماد على قوله إن غلب على ظنه أنه قد أدرك ذلك الحكم النقي قاله .
وغير المتفقه قسبان عمى ملتزم بمذهباً فهذا لا يعمل إلا بالراجح مذهباً سائلاً عن ذلك من تأهل له هو يحرم افتاءه بالمرجوح وعمله هو
به إن لم تقض بذلك حاجة أو مصلحة عامة لم يلزم مذهباً أصلاً كقريب عهد بالاسلام لم يعرف المذاهب ولم يترجح عنده منها
شيء بنحو التامع فهذا عليه العمل بما افتاء به عالم إن اختلفان اختلف عليه عالمان مختلفا المذهب خير في العمل بما شاء منها كما
يجردو المذهب في قول إمامه عند فقد المرجحات وكما يخير العمى الملتزم بمذهباً في العمل بما وافى عالمان من أهل مذهبه حيث
استوى عنده وليس للجاهل تقليد العالم في فعله شيئاً مجرد كونه عالماً قال الفزاري وجنح سم إلى أن له ذلك . قيل والاحاديث
الصحيحة تؤيده قال السيد عمر فقلع ابن زياد أن العمى إذا وافق فعله مذهب إمام يصح تقليده صح فعله وإن لم يقبله توسعة
على عباد الله تعالى اه والعمى كل من لا يتمكن من ادراك الأحكام الشرعية من الأدلة ولا يعرف طرقها فيجوز له بل يجب
عليه التقليد (١) ومثله العالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد اه ملخصاً من كتابي الفوائد المسكية بحنف المعز واليه (الثاني) قال الشيخ

(١) قوله بل يجب عليه التقليد الخ اعلم أن الاستدلال بالآيات والاحاديث لغير المجتهد لا يجوز لأن الله تعالى قال ولو ردوه إلى
الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ومعلوم أن الذين يستنبطونه هم الذين تأهلوا للاجتهاد دون غيرهم كما
يؤخذ من شروط الاجتهاد من جمع الجوامع وغيره ولذا لا يجوز أن يستدل إلا بما نص عليه علماء المذاهب الأربعة لأن مذهبهم
تحرر شوقوا أعدهم تنقحت وتوارثت عليها أنظار العلماء فلا يجوز تقليد غيرهم ولو من أكابر الصحابة والسلف وإن كانوا أئمة
مجتهدين لعدم تدوين مذاهبهم . وقوا أعدهم التي بنوا عليها تلك الأقوال لم تعلم بل نسبة تلك الأقوال إليهم لم تثبت إلا بطريق الآحاد
بخلاف الأئمة الأربعة فاتهم أحاطوا بعلماء بأقوال الصحابة وأغالبهم وعرفت قواعد مذاهبهم ودونت وخدمها تابعوهم وحرروها
فرعافاً فلا يوجد حكم إلا هو منصوص لهم اجالا أو تفصيلاً بخلاف مذاهب غيرهم فقد ضاعت منذ أزمان طويلة لعدم من
حررها من أتباعهم فلم تعرف طرقها قواعد تتخرج عليها أحكامها فلا يجوز تقليدهم فيما حفظ عنهم منها لأنه قد يكون مشروطاً

الشهاب ابن حجر وغيره من متأخري الشافعية قد أجمع المحققون على أن الكتب المتقدمة على الشيخين إمامي المذهب عبد
الكريم الزاقي والإمام يحيى النوري لا يعتد بشيء منها إلا بعد كمال البحث والتحري ربحي يغلب على الظن أنه راجع في مذهب
الشافعي ثم قالوا هذا في حكم تعرض له الشيخان أو أحدهما فإن تعرضا له فالتدلي تطبيق عليه المحققون أن المعتمد ما اتفقا عليه فإن
اختلفا فالمعتمد ما قاله النوري وإن وجد لاحدهما دون الآخر فالمعتمد ذو الترجيح قال الكردي فإن اختلفت كتب النوري
فأغلب أن المعتمد التحقيق فالجموع فالتفصيح فالروض والمناهج ونحو فتاواه فشرح مسلم فتصحيح التنبيه ونسكتة فإن
اتفق المتأخرون على أن ما قاله سهل فلا يكون حينئذ معتمدا لكنه نادرا جدا وقد تنبع من جاء بعدهما كلامهما وينو المعتمد
من غيره بحسب ما ظهر لهم. ثم إن لم يكن للشيخين ترجيح فإن كان المفتي من أهل الترجيح في المذهب أفتى بما ظهر له ترجيحه مما
اعتمده أئمة مذهبه ولا تجوز له الفتوى بالضعيف عندهم وإن ترجح عنده لأنه إنما يسئل عن الراجح في المذهب لا عن الراجح
عنده إلا أن نبيه على ضعفه وأنه يجوز تقليده للعمل به حيث كان كذلك فلا بأس به وإن لم يكن من أهل الترجيح وهم الموجودون
اليوم فاختلف فيهم فذهب علماء مصر وأكثرتهم إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرملي في كتبه خصوصا في نهايته لأنها قرئت على
المؤلف إلى آخرها في أربعمائة من العلماء فنقدوها وصححوها فبلغ محتها إلى حد الثوار وذهب علماء حضرموت والشام
والأكرداد وداغستان واليمن والحجاز إلى أن المعتمد ما قاله الشيخ ابن حجر في كتبه بل في تحفته لما فيها من احاطة نصوص
الإمام مع مزيد تتبع المؤلف فيها ولقراءة المحققين لها عليه الذين لا يحصون كثرة ثم فتح الجواد ثم الامداد ثم شرح العياض
فتاوى هذا ما كان في السابق عند علماء الحجاز. ثم وردت علماء مصر إلى الحرمين وقرروا في دروسهم معتمد الشيخ الرملي
إلى أن فساقوه فيها حتى صار من له احاطة بقوليهما يقررهما من غير ترجيح وقال بعض علماء الزمالة يتبعوا كلامهما فوجدوا
ما فيها عمدة مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم قال وعندى لا تجوز الفتوى بما يخالفها بل بما يخالف التحفة والنهاية الا إذا
لم يتعرض له فيفتي بكلام شيخ الإسلام ثم بكلام الخطيب ثم بكلام حاشية الزبائدي ثم بكلام ابن قاسم ثم بحيرة ثم الشيرازي ثم الخطيب
ثم أنشوري ثم العناني ثم بنحو الأسس المذهب وان كانا مختلعا في الفتاوى فالتزم من رتبة الترجيح بينهما ولا تجوز الفتوى بما
يخالفهما من بقية كتبهما أو كتب غيرهما ورفع العلامة السيد عمر البصري سؤال من الاحصافا يختلف فيه ابن حجر والجمال
الرملي فالملول عليه من الترجيعين فأجاب إن كان المفتي من أهل الترجيح أفتى بما ترجح عنده ثم قال وإن لم يكن كذلك كاهو
العالم في هذه الأعصار المتأخرة فهو روا ولا غير فيتنحى في رواية أيها شاء أو جيعا أو بأيهما من ترجيعات اجلاء المتأخرين ثم قال
الاولى بالمفتي التأمل في طبقات العامة فإن كان السائلون من الاقوياء الاخذين بالعزائم ومافيه الاحتياط اختصهم بواقيما يشتمل
على التشديد وإن كانوا من الضعفاء الذين تحت أسر النفوس بحيث لو اقتصر في شأنهم على رواية التشديد أمهلوه وقعو في
وهذه المخالفة لحكم الشرع وروى لهم مافيه التخفيف شفقة عليهم من الوقوع في ورطة الهلاك لا تساهل في دين الله أولبا عث
فاسد كطمع أو رغبة أو رهبة ثم قال وهذا الذي تقرر هو الذي تصفقه وتدين الله به قال وكان بعض مشايخنا يجري على لسانه
عند مرور اختلاف المتأخرين في الترجيع في مجلس الدرس وسؤال بعض الحاضرين عن العمل بأي الروايتين من شاء يقرأ
تقالون ومن شاء يقرأ لورش وأما التزام واحد على التعيين في جميع المواد وتضعيف مقابلة الحامل عليه محض التقليد
اه وفي القضاء من التحفة ما نص في الخادم عن بعض المحتاطين الاولين من بني بوسواس الاخذ بالاحف والرخص لئلا يزداد
فيخرج عن الشرع ولضده الأخذ بالاثقل لئلا يخرج الى الاباحة اه وهذا الذي قاله السيد عمر البصري هو الذي يميل
اليه الفقير وقد نقله تلميذه ابن الجلال الانصاري مختصرا وأقره في رسالته فتح المجيد ورأيت نقلا عن السيد عبيد
الرحمن بن عبيد الله الفقيه العلوي في آخر جواب طويل وإذا اختلف ابن حجر والرملي وغيرهما من مشايخنا
فالتقار على النظر والترجيح بلزمه أو ما غيره فيأخذ بالكثرة الا اذا كانوا يرجعون الى أصل واحد ويتخير بين المتقار بين
كابن حجر والرملي خصوصا في العمل كما حرره السيد عمر بن عبد الرحيم البصري في فتوى له اه قال الكردي نعم وقع

بشروط آخر وكووا الى انهم اجمع من قواعدهم ومن ثم قال الشافعي رضي الله عنه الليث أفقه من مالك لكن ضيعه أصحابه أي
بعيد بدوين مذهبه وتحريروا تفصيله وقواعده اه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفتاح الجواد المعين على التفقه في الدين من اختاره من العباد وأشهد أن لا إله الا الله شهادة تدخانا دار الخلود
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه وعلى آله

في كلامهم حتى التحفة والنهاية مسائل من قبيل الغلط أو الضعيف الواضح الضعيف فلا يجوز الاتقاء بها مطلقا وقد وضحت
جلة منها في كتابي الفوائد المدنية فيمن يفتي بقوله من متأخري السادة الشافعية بمالم أقف على من سبقني اليه اه
(الثالث في بعض ما جرى عليه اصطلاح متأخري أئمتنا الشافعية في كتبهم الفقهية) قال العلامة الكردي في حيث قالوا الامام
يريدون بملام الحرمين الجويني ابن أبي محمد وحيث يطلقون القاضي يريدون به القاضي حسين وإذا أطلقوا الشارح معرفا
أو الشارح المحقق يريدون به الجلال المحلى شارح المنهاج حيث لم يكن لهم اصطلاح بخلافه والا كان حجر في شرح
الارشاد حيث أطلق الشارح يريد به الجوزي شارح الارشاد وان قالوا شارح ظراد به واحد من الشراح لأي كتاب
كان كاهو مفاد التنكير ولا فرق في ذلك بين التحفة وغيرها كما وضحت ذلك في غير هذا المحل خلافا لمن قال انه يريد ابن شعبة
وحيث قالوا قال بعضهم ونحوه فهو أعم من شارح وحيث قالوا قال الشيخان ونحوه يريدون بها الرافعي والنووي وحيث قال
ابن حجر شيخنا يريد به شيخ الاسلام زكريا وكذلك الخطيب الشرييني وهو مراد الجلال الرملي بقوله الشيخ وان قال
الخطيب شيخى فراده الشهاب الرملي وهو مراد الجلال الرملي بقوله أفتى به الوالد ونحوه وإذا قالوا لا يبعد كذا فهو احتمال
وحيث قالوا على ما شمل كلامهم ونحو ذلك فهو إشارة الى التبري منه أو أنه مشكل كما صرح بذلك ابن حجر في حاشية فتح
الجواد وعمله حيث لم يقفه على تضعيفه أو ترجيعه والاخرج عن كونه مشكلا الى ما حكم به عليه وحيث قالوا كذا قاله أو
كذا قاله فلان فهو كالتدليس قبله وان قالوا ان صح هذا فكذا فظاهر عدم ارضائه كانه عليه في الجناز من التحفة وان
قالوا كما أولكن فان نبهوا بعد ذلك على تضعيفه أو ترجيعه فلا كلام والا فهو معتمد فان جمع بينها فنقل الشيخ سعيد
سنبل عن شيخه الشيخ عبد المصطفى عن شيخه الشورى ان اصطلاح التحفة ان ما بعد كاهو المعتمد عندهم ان ما لا يشتهر
من أن المعتمد ما بعد لكن في كلامه انما هو فيما اذا لم يسبقها كاهو المعتمد عندهم وان رجح بعد ذلك ما يقابل ما بعد
كما الا ان قال لكن المعتمد كذا أو الوجه كذا فهو المعتمد اه وعندي أن ذلك لا يتقيد بهاتين الصورتين بل سائر
صغ الترجيح كلها ورأيت عن ابن حجر ان ما قبل فيه لكن ان كان تقيد المسئلة بلفظ كافا قبل لكن هو المعتمد وان
لم يكن لفظ كافا بعد لكن هو المعتمد اه وهو يؤيد ما سبق عن شيخنا الشيخ سعيد اه حاصل كلام الكردي من
كلام له طويل في فوائده المدنية وغيرها وقد أتيت بأبسط مما هنا في الفوائد المكينة عملا يستغنى الطالب الراغب عنه اذا
فهت ذلك فاعلم أنه لا بد أولا من تدقيق النظر في هذه الاصطلاحات خصوصا مصطلح التحفة فقد اضطربت في فهم
عبائها واستخراج معنيها أفكار العاصم الاعلام وهام لديها الخبر في مهامه الأوهام بل ناء الخريت هناك في مقاو
الافهام فلا ينبغي لكل طالب الاقدام عليها قبل ذلك وليستقص أولا البحث أو الفصل أو الباب والا كان أكثر اضطرابا
وحيرة وأجبر بمجانبة الصواب. ولا سيما ان خلا من علوم الآلات وخصوصا قواعد الاعراب فاطمها عليها قبل ذلك في
خطر خطير. والمستخف بها يرجع البصر خاسئا وهو حير هذه نصيحتي اليك. والله يحفظي عليك (قوله الجواد) بالتخفيف
أي كثير الجود أي العطاء والجواد ما يقيد المبالغة بالمادة لا الهية فيل لم يرد بالجواد توقيف وأسأوه توقيفية على الأصح فلا
يجوز اختراع اسم أو وصف له سبحانه وتعالى الا بقرآن أو خبر صحيح أو حسن مصرح به لا بأصله الذي اشتق منه لحسب أي
وبشرط أن لا يكون ذكره لمقابلة كاهو ظاهر نحو أم نحن الزارعون والله خير الماكرين وليس كذلك بل رواء أحد
والترمذي وابن ماجه والبيهقي في الاسماء والصفات مرسل واعتضد بمسند وبالإجماع اه من التحفة والنهاية مع حواشيهما
(قوله المعين على التفقه الخ) لعله يشير بذلك الى قوله عليه الصلاة والسلام من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ومن اختاره
مفعول لمعين والدين مآثره الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم من الاحكام (قوله المقام المحمود) في باب الاذان
من التحفة هو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بحمد فيه الأولون والآخرون لانه المتصدى له بسجوده

وأصحابه بالأعاجاد صلا قوسلا مأفوز بها يوم المعاد (و بعد) فهذا شرح مفيد على صكتاني المسمى بقرعة العين بمهمات الدين
بين المرادو يتم المقادو يحصل المقاصدو يبرز القوائدوسميته بفتح العين بشرح قرعة العين بمهمات الدين وأنأسأل الله الكريم
المتان أن يعم الانتفاع به للخاصة والعامة من الاخوان وأن يسكنني به الفردوس في دار الأمان انه أكرم كريم وأرحم رحيم
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

أى أولف والاسم مشتق من السمو وهو العلوا لمن الوسم وهو العلامة والله علم للذات الواجب الوجود وأصله الله
وهو اسم جنس لكل معبود ثم عرف بأل وحذفت الهمزة ثم استعمل في المعبود بحق وهو الاسم الاعظم عند
الاكثر ولم يسم به غيره ولو تعنتا والرحمن الرحيم صفتان بنينا للبالغة من رحم والرحمن أبلغ من
الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى

أربع سجديات أى كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أجيب لما فرغوا اليه بعد فزعهم لآدم ثم لأولى العزم
نوح فأبراهيم فموسى فعيسى واعتسدار كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآية والاشهر كما هنا اه (قوله الاعاجاد)
وصف لكل من آله وأصحابه وهو جمع ما جدد أو جدد على غير قياس والمجد الشرف والرفعة (قوله بعد) الكلام عليه أشهر
لنا بصدد بيانه (قوله يتم مفاده) يضم الميم اسم مفعول أى الذى استفيد منهو يصح أن يكون بمعنى المصدر أى فائدته
ويؤثر بعضهم فتح الميم أيضا بح (قوله أن يعم) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول ثان لأسأل والانتفاع فاعل
يعم واللام في الخاصرة زائدة ولك أن تجعل فاعل يعم ضميرا يعود على الله والانتفاع منصوب على اسقاط الخافض أى
أسأل أن يعم الله بالانتفاع به الخاصة والعامة الا أن النصب برفع الخافض مقصور على السماع ولت أن تقول سببه كثرة الاستعمال
(قوله أكرم كريم وأرحم رحيم) أى أكرم من كل كريم وأرحم من كل رحيم خفف من كل اختصار أو أضيف أفضل الى
ما بعده (قوله أولف) هذا متعلق بالباء وقدره فعلا لانه هو الاصل في العمل ومؤخرا ليفيد الحصر أى لا أبدا الا باسمه تعالى
وللاهتمام بتقديم اسمه تعالى وخاصة رعاية المقام ولا شمار ما بعد البسملة به فهو قرينة على المحذوف هذا بناء على الاصح أن
الباء أصلية وقيل انها زائدة فلا تتعلق بشيء وما دخلها مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس (قوله مشتق) أى مأخوذ لانه
ليس بوصف بح (قوله من السمو) هذا عند البصريين اذ أصله عندهم سمو حذفت لامه تخفيفا لان الواضع علم أنه يكثر
استعماله خففه ثم سكنت سببه وأتى بهمزة الوصل توصلا وعوضا عن اللام المحذوفة فوزنه حينئذ أفع فهو من الأسماء
المحذوفة الاعجاز وقوله لامن الوسم أى من فعله وهو وسم وهذا مذهب الكوفيين فالاشتقاق عندهم من الافعال (قوله
والله علم للذات) أى ذات مولانا تعالى وهو أعرف المعارف ومشتق عند الاكثر من أنه اذا تحير لتعجير الخلق في معرفته أو اذا
عبد أو اذا فرغ من أمر اليه وعلى كل فهو المعبود للخواص والعوام المقزوع اليه في الأمور العظام المرتفع عن الاوهام
المتجب عن الافهام (قوله وأصله) أى أصله الأول (قوله ثم عرف بأل) أى فصار الاله ثم حذفت الهمزة الثانية بعد نقل حركتها
الى اللام فصار الاله ثم أدغمت اللام الأولى في الثانية ثم غنمت التعظيم فصار الله ففيه خمسة أعمال (قوله وهو الاسم الاعظم) أى
وأعظم يستعجب الداعي به غالبا لفقد كثيرا وغالب شروط الدعاء وقوله ولم يسم به غيره تعالى قط اجا عافتح الجواد (قوله ولو تعنتا)
أى تشددا وتعصبا بخلاف الرحمن فقد سمي به أهل اليامة مسيلة تعنتا في الكفر (قوله من رحم بكسر عينه) أى من مادته بعد
جعلها لازما ونقله لرحم بضمها أو تنزيله منزلة كما في فلان يعطى فلا يرد ما يقال ان الصفة المشبهة لا تصاغ من المتعدي ورحم متعد
وقبل من مصدره ومعنى الرحمة في حقه تعالى ارادة الاحسان فتكون صفة ذات أو الاحسان فتكون صفة فعل والفرق بين صفة
الذات وبين صفة الافعال أن صفة الذات قد يتقوى يلزم من نفيها النقص كالعلم فانه قديم ويلزم من نفيه الجهل وهو غاية النقص
وصفة الافعال حادثة ولا يلزم من نفيها النقص كالرزق والخلق والانعام فان هذه ليست في الازل بل حادثة لأن الازل لم يكن فيه
خلق ولا رزق بل وجدت في الازل ولا يلزم من نفيها نقص فانه خالق ورازق ولو شاء لم يخلق ولم يرزق (قوله تدل على زيادة المعنى)
بشروط ثلاثة الاول أن يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شمره ونهم لان الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني أن يتحد
اللفظان في النوع فخرج حنذر وحاذرو الثالث أن يتحد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان اذا اشتقاق فيهما مبدأ بنى على الخطيب

ولقولهم رحن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة (الحمد لله الذي هدانا) أي دلنا (لهذا) التأليف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) إليه والحمد هو الوصف بالجميل (والصلاة) وهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أي التسليم من كل آفة وتقص (على سيدنا محمد رسول الله) لكافة الثقلين الجن والانس إجماعاً وكذا الملائكة على ما قاله جمع محققون ومحمد علم منقول من اسم المفعول المضعف موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم بالهلم من الله جلده والرسول من البشر ذكر حراً وحى إليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع عليه السلام فإن لم يؤمر بالتبليغ فنبى والرسول أفضل من النبي إجماعاً وصرح خبر أن عدد الانبياء عليهم الصلوات والسلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً وأن عدد الرسل ثلثمائة

(قوله ولقولهم) أي السلف ففيه تصريح أن هذا ليس بحديث والمبالغة في الرحن لشموله للدنيا والآخرة واختصاص الرحيم بالآخرة أو الدنيا فالألفية بحسب كثرة افراد الرحومين وقلتها فهي منظور فيها الحكم أي العدد وأما ما جاء في الحديث الصحيح كما في التحفة يارحن الدنيا والآخرة ورحيمهما فلا يعارض ما ذكرناه يجوز أن تكون الألفية بالنظر للكيف أي الصفة كافي الحلبي (قوله أي دلنا) اقتصر في تفسير الهداية على الدلالة فتمت الدلالة الموصلة إلى المقصود وغيرها وذلك هو ما عليه أهل السنة والجماعة وذهبت المعتزلة إلى أنها الدلالة الموصلة عشي أي قالوا لا هنا موصلة لما وجد منه وهو البسملة والحمدلة وغير موصلة لما سيوجد هنا إذا كانت الخطبة متقدمة فإن كانت متأخرة عن الكتاب فالدلالة موصلة أفاده البجيرمي (قوله وما كنا الخ) اقتباس وهو أن يضمن التشكيم كلامه شيئاً من القرآن أو الحديث لا على آتمه ولا يضر فيه التغيير لفظاً ومعنى لأن الإشارة في القرآن للنعم الذي هم فيه أي لسببه كقوله

ان كنت أزمعت على هجرنا * من غير ما جرم فبصر جميل

وان تبدلت بنا غيرنا * فحسينا الله ونعم الوكيل

وهو جائز عند الامام الشافعي إذا لم يحل بتعظيم ما اقتبس منه بخلاف ما إذا أخل بتعظيمه بأن كان فيه استهجان كافي قوله

ورده تهنئ من تحت * لئلا ذاق ليعمل العالمون

(قوله هو الوصف بالجميل) هذا معناه لغة ما عرفناه فهو فعل نبى عن تعظيم النعم لا نعامه على الخادم وغيره سواء كان باللسان أم بالجنان أم بالاركان وهو الشكر لغةً أما الشكر اصطلاحاً فصرف العبد جميع ما نعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله (قوله من الله الرحمة) ومن للملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء وذهب كثير من المحققين إلى أنها من الله رحمة ومن غيرهم دعاء لأن الاستغفار من جهة الدعاء وجمع بين الصلوات والسلام خروجا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر فلا يخرج عن الكراهة إلا إذا جمع بينهما ماعرفنا فاقطعوا خطا لكن في التحفة أن الكراهة في افراد أحدهما عن الآخر لفظاً لا خطاً اهـ (قوله وكذا الملائكة) هو معتمد شيخه ابن حجر في كتبه والخطيب بل وإلى الجادات عند ابن حجر قال أما الانس والجن فبالإجماع المعلوم من الدين بالضرورة فيسكروا منكر هو أما الملائكة فعلى الأصح عند جمع محققين كما يصرح به الحديث الصحيح وأرسلت إلى الخلق كافة وقوله تعالى ليكون للعلمين نذيراً يشهد لذلك إذا العالم ما سوى الله واستعمال هذا في العقلاء إنما هو لتقليبهم لفضلهم وقول الرافضى أجمعنا على أن المراد الجن والانس مؤول بل مردود وأما بعنه إلى الجادات فعلى مذهب إليه بعض محققى المتأخرين ومعنى إرساله إلى الملائكة وهم معصومون أنهم كانوا بتعظيمهم بالإيمان به وإشادته ذكره معنى إرساله للجادات أنه ترك فيها إدراكاً لتؤمن به وتخضع له وإن من شيء إلا يسبح بحمده أي حقيقة لا بلسان الحال فقط خلافاً لنزعه اهـ حجب على الحضرة وفي شرحه على الأربعين الحق تكليف الملائكة بالطاعات العملية تعالى لا يصون الله أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف الإيمان فإنه ضرورى فيهم فالتكليف به تحصيل للحامس وهو محال اهـ ورجح الجبال الرامى تبعاً لوالده أنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث إلى الملائكة (قوله فإن لم يؤمر بالتبليغ فنبى) أي فقط فينبهها عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيمن كان نبياً ورسولاً وهو الذي أمر بالتبليغ وينفرد النبي فيمن لم يؤمر بالتبليغ ولا يفرد الرسول فكل رسول نبى ولا عكس (قوله وصرح خبر أن عدد الانبياء الخ) الصحيح عدم حصرهم في عدد لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ولا نربما أدى إلى اثبات النبوة

وخمسة عشر (وعلى آله) أى أقاربه المؤمنين من بنى هاشم والمطلب وقيل هم كل مؤمن أى فى مقام الدعاء ونحوه واخترنا خبر ضعيف فيعجزهم به النووي فى شرح مسلم (ومحبه) وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا وبيننا صلى الله عليه وسلم ولوا محبي وغيرهم (الفايز بن برضا الله) تعالى صفته فى ذكر (وبعد) أى بعنا تقدم من البسلة والجدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف الحاضر ذهنا (مختصر) قل لفظه وكثر معناه من الاختصار (فى الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحاً العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقائده امتثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه (على مذهب الامام) المجتهد أى عبد الله محمد بن ادریس (الشافعى رحمه الله تعالى) ورضى عنه أى مذهب اليه من الاحكام فى المسائل وادرس ولله هو ابن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزي بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف وشافع هو الذى ينسب اليه الامام وأسلم هو وأبوه السائب يوم بدر وولد امامنا رضى الله عنه سنة خمسین ومائتة وتوفى يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين (وسميته بقرة العين) بيان (مهمات) احكام (الدين) استخبره وهذا الشرح من الكتب المعتمدة لشيخنا خاتمة المحققين شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى وبقية المجتهدين مثل وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد الزبيدي رضى الله عنهما وشيخ مشايخنا شيخ الاسلام المجدد زكريا الانصارى والامام الامجد احمد المزجد الزبيدي رحهما الله تعالى وغيرهم من محققى المتأخرين معتدا على ما جزم به شيخنا المذهب النووي والرافعى فحققوا المتأخرين رضى الله عنهم (راجيا من) ربنا (الرحمن أن ينفع به الاذكياء) أى العقلاء (وأن تقر به) أى بسببه (عنى غدا) أى اليوم الآخر (بالنظر الى وجهه الكريم) بكرة وعشيا آمين

لمن ليس كذلك وأولى نفيها عن هو كذلك إلا أنه يجب الايمان بهم اجمالا فيسلم بردفه تفصيل ونقصا لافيه من ورد فيه التفصيل والوارد فيه تفصيل منهم خمسة وعشرون ثمانية عشر مذكورة فى قوله تعالى وتلك حجتنا الآتية والى سبعة مذكورة فى بعض السور وهم آدم وادريس وهود وشعيب وصالح وذو الكفل وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين باجورى وقد نظمت ذلك فى قولى

وواجب أن تعرف الذى ذكر * من رسل مفصلين فى الزر
عندهم خمس وعشرون هم * محمد وصالح وآدم
ذو الكفل ادریس شعيب هود * باقيهم تلك حجة عموا
كذلك باقى الانبياء اجمالا * منهم لم يقصه تعالى

(قوله وخمسة عشر) تبع فيه التحقوفى النهاية وأربعة عشر وقيل ثلاثة عشر اه (قوله وعلى آله) أعاد العامل مع الآل ولم يعد مع الصحابة لان الصلاة عليهم ثبت بالنص بخلاف الصحب فانها بالقياس على الآل وللدلالة على الشيعة الزاعمين ورود حديث عنه صلى الله عليه وسلم وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بيلى وهو مكتوب عليه (قوله وقيل هم كل مؤمن) الاحسن فى تعريفهم أن يقال هم فى مقام الزكاة والى والغنيمة مؤمنو بنى هاشم والمطلب وفى مقام المدح كل تقى وفى مقام الدعاء كل مؤمن ولوعاصيا (قوله لصاحبه) أى بالضمير احترازاً من صاحبنا فانه من طالت عشرته (قوله المكتسب) خرج بعلم جبريل مثلاً فانه غير مكتسب حل ودخل فيه علمه صلى الله عليه وسلم الناشئ عن اجتهاده فهو فقه من حيث حصوله عن اجتهاد وأما من حيث كونه دليلاً فلا يسمى فقهاً قاله الكمال المقدسى فقول ع ش ان قوله من أدلتها خرج بعلم جبريل وعلم النبى أى الحاصل بغير اجتهاد لانها ليسا مكتسبين من الأدلة بل علم جبريل من اللوح المحفوظ وعلم النبى من الوحى ليس بظاهر بل هما خارجان بالكتسب اه ج (قوله التفصيلية) أى بواسطة الأدلة الاجالية ولا بد من ملاحظة هذا اه خضروا الوهاب أن قيد التفصيلية بتصریح بالآلزم فهو لبيان الواقع دون الاحتراز كقوله من أدلتها اه ج (قوله من الكتاب الخ) أى وسائر الأدلة المعروفة كالاستصحاب والاستقراء كاستقراء الشافعى النساء فى أقل الحيض والنفس وغالبهما وأكثرهما والاستحسان كاستحسان الشافعى التحليف على المصحف اه من شرح المنهج وحواشيه (قوله من الكتب المعتمدة) أى كالتحفة وفتح الجواد وشرح المنهج والعلب (٢ - ترشيح المستفيدين)

﴿باب الصلاة﴾

هي شرعاً أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم وسميت بذلك لاشتغالها على الصلاة لغة وهي الدعاء والمفروضات الصغية خمس في كل يوم وليلة معاومة من الدين بالضرورة فيكفر بإحداها ولم تجتمع هذه الخمس لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفرض ليلة الاسراء بعد النبوة بعشرين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب ولم تجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيتها (انما تجب المكتوبة) أي الصلوات الخمس (على) كل (مسلم مكلف) أي بالغ عاقل ذكراً أو غيره (طاهر) فلا تجب على كافر أصلي وصبي ومجنون ومغشى عليه وسكران بلا تعدل عدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم محبتها منهما ولا قضاء عليهم بل تجب على مرتد ومتعدبسكر (ويقتل) أي المسلم المكلف الطاهر حاد بضرب عنق (ان أخرجهما) أي المكتوبة علمدا (عن وقت جمع) لما ان كان كسلا مع اعتقاد وجوبها

فان غالبه منها وقد ينقل عن غيرها كتب شيخه ابن زياد وغيره كما يعلم بالتبنيح وقد تقدم في الأصل الثاني حاصل الكلام في بيان الكتب المعتمدة من غيرها وسياق الشارح يبرز من ذلك في باب القضاء

﴿باب الصلاة﴾

(قوله أقوال وأفعال) ولو سكتا تدخل صلاة المريض والمربوط على خشبة والأخرس وكذا الجنائز على ما ذهب إليه الخطيب والقبولي قال لأن قياماتها أفعال وان لم يحث بها من حلف لا يصلي وذهب العلامة ابن حجر إلى انها ليست بصلاة نظراً للعرف والأقوال خمسة والأفعال ثمانية (قوله مخصوصة) خرج بمسجدنا الشكر والتلاوة فليست بصلاة تحفة وعليه فلا حاجة إلى قولهم في التعريف غالباً كما يوجب في بعض نسخ هذا الشرح (قوله معاومة من الدين بالضرورة) أي علمها شابه للعلم الضروري في كونه لا يتوقف على تأمل فلا يرد أن الضروري مختص بالمعرك بأحدى الحواس وأيضا الضروري لا يحتاج لأقامة الأدلة عليه وقد أقيم عليها الأدلة وقوله من الدين أي من أدلة (قوله لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) بل كان لأدم منها الصبح ولداود الظهر ولسليمان العصر وليعقوب المغرب وليونس العشاء كإسباني في الشرح في سبحت الأوقات قال في التحفة ولا ينافيه قول جبريل في خبره الآتي بعد صلواته الخمس هذا وقت الأنبياء قبلك لاجتبال أن المراد انه وقتهم على الاجمال وان اختص كل بمن ذكر منهم بوقت اهـ (قوله المكتوبة) أي المفروضة في كل يوم وليلة والجمعة في يومها من الخمس (قوله مسلم ولو قدامي) فنقل المرتد بخلاف الكافر الأصلي فلا يبال بها في الدنيا لعدم محبتها منه وان عذب على تركها كغيرها من فروع الشريعة المجمع عليها في الآخرة لتسكن من فعلها بالاسلام (قوله بالغ عاقل) بلغته الدعوة (قوله ولا قضاء عليهم) جزم في النهاية بعدم انعقاد القضاء من الكفار لأيام كفره وأفتى السيوطي بأن له القضاء وأطال قال العلامة الكردى وهو التحقيق بل قول الرملي بالانعقاد قضاء الحائض يرد عليه وأما المصنف فنقل في الإيعاب انه يسر له القضاء لما فاته زمن الصبا وتردد في قضاء ما فاته قبل التمييز وأما الحائض فيحرم قضاؤها عند ابن حجر واستوجه في المغني والنهاية الكراهة قال في التحفة ولا تنعقد منها عليها لأن الكراهة والحرمتهما من حيث كونها صلاة وجري عليه في المغني واستوجه في النهاية الانعقاد اهـ (قوله ويقتل) أي بالسيف ويتمتع بغيره وقوله حدا أي عندنا كالكاف وقال أحد يقتل كفراً كل مرتد ويحجر عليه أحكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله فينا وقال أبو حنيفة يحبس أبدأ حتى يصلى كذا في رجة الأمة وغيره وعلى القول بقتله حدا لحكمه حكم المسلمين في الغسل والتكفين والصلوات عليه والدفن في مقابر المسلمين (قوله كسلا) أوتهاونا أو ترك الوضوء لها ونحوه من واجباتها المعاومة من الدين بالضرورة أو ترك الجمعة وجبت عليه أجماعاً لأهل القرى خلافاً في حنيفة في وجوبها عليهم وان صلى الظهر كافي التحقيق وغيره وهو المعتد وأفتى الغزالي وأقره الرافعي وان الرفعة وصاحب الارشاد أنه اذا قال أصلي الظهر لا يقتل أي وان كان مرتكباً كبيرة بتركها قال في الفتح ويقويه أن أبا حنيفة وصاحبيه قالوا تجزئه الظهر الآن يقال انه واه قال في التحفة والقول بأنها فرض كفاية شاذ لا يعمل عليه اهـ ومع كونه مسلماً يجب على الامام أو نائبه دون غيرها قتله ولو بصلاة واحدة لكن بشرط اخر اجها عن وقت جمع كما تقدم في كلام الشارح فلا يقتله بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر لا يقال لا يقتل بالحاضرة لأنه لم يخرجها عن وقتها ولا بالقائمة لأنه لا يقتل بالقضاء وان وجب فوراً لا نأقول بل

(ان لم يترك) بعد الاستتابة على نذب الاستتابة لا يضمن من قتله قبل التوبة لكنه يأمم ويقتل كفرا ان تركها جاحدا وجوبها فلا يغسل ولا يصلى عليه (ويبادر) من مر (لغات) وجوب ان فات بلا عذر فيلزمه القضاء فورا قال شيخنا أحد بن حجر رحمه الله تعالى والذي ظهر أنه يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا ما يحتاج احصره في الامله منه وأنه يحرم عليه التطوع انتهى ويبادر به ندبا ان فات بعذر كنوم لم يتعد به ونسيان كذلك (وبسن ترتيبه) أي القاء في قضى الصبح قبل الظهر وهكذا (وتدعيه على حاضرة) لا يخاف فوتها ان فات بعذر وان غشى فوت جماعة على المعتد اذا فات بلا عذر فيجب تقديمه عليها أما اذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البدء بها ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لأنه مستو البدار واجب ويندب تأخير الزواتب عن القوائت بعذر ويجب تأخيرها عن القوائت بغير عذر **تنبيه**

يقتل بالحاضرة اذا أمر بها الامام أو نائبه دون غيرها في الوقت بحيث يبقى منه ما يبع الصلاة والطهارة وقيل ما يبع ركعة وتوعده بالقتل على اخر اجها فاستنع حتى خرج وقتها لأنه ميتة معاندا للشرع عندا يقتضى مثله القتل فهو ليس بالحاضرة فقط ولا لفائنة فقط بل لمجموع الأمرين الأمر والاخراج مع التصميم تحفة والمراد بوقت الجمع في الجمعة ضيق وقتها عن أقل يمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتها وخرج بكسلا لمرزكها العذر ولو فاسدا كأن قال صليت وان ظن كذبه وقال حج وان قطع بكذبه لا حبال طر وحالة عليه تجوز له الصلاة بلا عا لم يكن يجب أمر بها وكان فقد الطهورين وكذا كل ما يلزمه الاعادة للخلاف في وجوبها عليه وكذا كل ما يختلف فيه خلافا غير واه وان لم يقده لان خلاف العلماء شبهة والحدود قدراً بالشبهات **هـ** بشرى (قوله ان لم يترك) أي فاذا استتيب ولم يترك قتل فان تاب وجب قبول توبته وصار معصوماً لأنه بالتوبة خرج من المعاندة المقتضية لقتله واستنسل قبول توبته وهو حدو الحدود لا ينقطع بالتوبة واجب بأجوبة منها أن التوبة هنا تفيد تذكيرك العاية بخلافها في عوارثنا وانصر قوتو ته هنا بعدد نصف الصلوة وقضية من لو قال بتب وأصلى بعد ذلك بغير عذر لم يدرأ بشأخيراً بغير ما يوجب توبته من غير ما يستنبط نوراً ان تاب فوراً لا ينقض التوبة **قوله** (قوله ان لم يترك) هو المعتمد في التحفة والنهاية وغيرهم (قوله وقيل وجوباً) أي على الجميع واعتمده شيخ الاسلام في شرح المنهج ومع في حواشي التحفة قال أنه من قبيل الأمر بالمعروف قال ويفني جل النذب على أنه من حيث جواز القتل بمعنى انه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الأمر بالمعروف **هـ** وهو كما راه قولى جدا **هـ** كردى (قوله لا يضمن من قتله قبل التوبة) قال ع ش أي اذا كان بعد أمر الامام أي بالتوبة والاضمة لعصمته على قتله **هـ** فلو قتله انسان قبل أمر الامام له بها ضمنه أو بعده وبعد اخر اجها عن وقتها بغير أمر الامام أمم ولا ضمان ولو قبل الاستتابة ان لم يكن مثله وقلنا الاستتابة مندوبة والاضمة بشرى واستظهر مع في الفرع عدم الضمان حتى على القول بالوجوب (قوله كفرا) اجاعا وان فعلها ككل معلوم من الدين بالضرورة فالجحد وحده مقتض الكفر (قوله فلا يغسل ولا يصلى عليه) أي ولا يدفن في مقابر المسلمين لكفره قال الامام الغزالي رحمه الله تعالى ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه التكليف بحيث لا تجب عليه الصلاة ولا الصوم ونحوهما وأحلت له شرب الخمر وأكل أموال الناس كل عجمه بعض من يدعى التصوف وهم الاباحيون فلا شك في وجوب قتله على الامام أو نائبه بل قال بعضهم قتل واحد منهم أفضل عند الله من قتل مائة من في سبيل الله تعالى **هـ** (قوله فيما يمله منه) كنحو نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته (قوله وانه يحرم عليه التطوع) أي وفرض الكفاية فتح الجواد **قائمة** قال القفال في فتاويه ترك العبد الصلاة يضر بجميع المسلمين اذ لا بد أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون مقصرا بخمسة الله وفي حق رسوله صلى الله عليه وسلم وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ولذلك عظمت للعصية بتركها واستنبط منه السبكي أن من تركها أخبل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن مجيء الى يوم القيامة (قوله ان فات بعذر وان غشى فوت جماعة) الشرط والقاية كلاهما جاريان في كل من سن الترتيب والتقديم على الحاضرة وهو ما ذهب اليه ابن حجر واعتمد الجلال الرملى سنية ترتيب القوائت مطلقا فانت كلها بعذر أو بغيره أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر (قوله بأن يقع بعضها الخ) تصوير للقوات على ما ذهب اليه ابن حجر واعتمده في النهاية أنه متى أسكنه ادراك ركعة في الوقت استحب الترتيب (قوله وان فقد الترتيب) كذلك في التحفة والمقنى وخالف

من مات وعليه صلاة فرض لم تقض ولم تفعل عنه وفي قول انها تفعل عنه أوصى بها أم لا يحكم العبادي عن الشافعي غير فيه
وفعل به السبكي عن بعض آثاره (و يؤمر) نوصيا ذكرنا وأتى (غير) بأن صارياً كل ويشرب ويستنجي وحده
أي يجب على كل من أوى به وإن علم الوصى وعلى مالك الرقيق أن يأمر (بها) أي الصلاة ولو قضاها بجميع شر وطها (لسبع)
أي بعد سبع من السنين أي عند تمامها وإن ميز قبلها وينبغي مع صبغة الأمر التهديد (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجوباً بمن
ذكر (عليها) أي على تركها ولو قضاها أو ترك شرط من شرطها (لعشر) أي بعد استكمالها الحديث الصحيح مروا الصبي
بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها (كسوم أطافه) فاته يؤمر به لسبع ويضرب عليه لعشر
كالصلاة وحكمة ذلك التمرين على العبادة ليتعودها فلا يتركها ويحث الأذرع في فن صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر بها
بالصلاة والصوم ويحث عليه ما من غير ضرب ليلاً أو نهاراً بعد ما يؤمر به وإن أقي القياس ذلك انتهى ويجب أيضاً على من مرتهيه
عن المحرمات وتعليمه الواجبات ونحوها من سائر الشرائع الظاهرة ولو سئله كسواك وأمره بذلك ولا ينتهي وجوبها
على من مر الأيلوغه رشيداً فاجرة تعليمه ذلك كالقرآن والآداب في ماله ثم على أبيه ثم على أمه (تنبيه) ذكر السمعاني
في روضة صغيرة ذات أبو بن أن وجوبها ما عليها فالزوج وفرضه وجوب ضربها ولو في الكبيرة كما صرح به جمال الإسلام
ابن البرزى قال شيخنا وهو ظاهر أن لم يحش نشوزاً وأطلق الزركشي التنب (وأول واجب) حتى على الأمر بالصلاة كما
قالوا (على الآباء) ثم على من مر (تعليمه) أي المميز (أن نبينا محمداً ﷺ بعث بكه) ولدها (ودفن بالمدينة) ومات بها
(فصل في شروط الصلاة) الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس منها وقدمت الشرط على الأركان لأنها أولى بالتقديم
لذا الشرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمراره فيها (شروط الصلاة خمسة: أحدها طهارة عن حدث وجنابة) الطهارة

في النهاية جري على سن ترتيب القوائم مطلقاً كردى (قوله من مات وعليه صلاة فرض) سيأتي إعادة ذلك في الصوم
بأبسط معانها (قوله أي يجب على كل من أوى به) أي وجوباً كفتاباً (قوله التهديد) أي أن احتيج إليه (قوله غير
مبرح) بكسر الراء المشددة أي مؤلم ولو لم يقدح المبرح قال في التحفة تركها وقفاً لابن عبد السلام وخلافاً لقول البلقيضي فعل
غير المبرح كالحد اهـ (قوله ولو قضاها) ظاهر إطلاقهم ولو قامت قبل العشر قال الشوبري ووافق عليه شيخنا الزايدى اهـ
كردى (قوله أي بعد استكمالها) هذا اعتماد ابن حجر واعتمد من ابتدائها بخلاف السبع (قوله أنه يؤمر بها بالصلاة
والصوم) أي لا وجوب بالاحتمال كقوله وفي حواشي الشهاب الرملى على شرح الروض أنه يجب أمرها بها نظراً لظاهر الإسلام
ومثله في الخطيب على المنهاج أي ثم إن كان مسلماً في نفس الأمر صحت صلاته والافلاز ينبغي أيضاً أنه لا يصح الاقتداء به اهـ
(قوله وإن أقي القياس ذلك) أي نذب الأمر لأنه كافر احتمالاً (قوله ويجب أيضاً على من مر) أي من الأبوين والوصى ومالك
الرقيق ومثلهم الملتقط والمودع والسبعير فالأمام فصلحاء المسلمين (قوله ولو سئله) مثله شرح العباب حيث ذكر أن ظاهر كلام
القمولى الضرب على السنن وخالف في شرح الروض وخصه بما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لأنه المضروب
على تركه وذكر نحوه الزركشي (قوله به) أي بوجوب ضربها وقوله ولو في الكبيرة كذا في التحفة وخالفه في النهاية كفاً
حاشية عبد الجليل على التحفة وقوله ابن البرزى بكسر الموحدة كفاً باب التعزير من التحفة والعبارة لها وقال فيها هنا بعد وهو
ظاهر لأنه أمر به وفلكن إن لم يحش نشوزاً أو أمرته وهذا أولى من إطلاق الزركشي التنب اهـ وفي أكثر نسخ هذا
الشرح تحريف في هذه العبارة أو تصرف في محال الصواب كما كتبنا عليه فتنبه (قوله حتى عن الأمر بالصلاة) قال في بشرى
الكريم أول ما يجب تعليمه المميز من ذكرنا أو أثنى ما يطرأ لغيره من الأمور الضرورية يقال في مشترك فيها الخاص والعام وإن لم
يكفر جاحداً أو متنبهاً أنه ﷺ رسول الله واسمه محمد بن عبد الله وأنه من قریش وأمه آمنه ولونه أبيض وولد بكه وبث بها
وهاجر إلى المدينة ودفن بها وبين النبوة والرسله وغير ذلك مما لا يسع المكسب حمله وأول ما يجب معرفته ﷺ ثم معرفته
تعالى بما لا بد منه بمعرفة عقيدة على مذهب أهل السنة ثم بعد ما ذكر يجب الأمر بالصلاة اهـ فهذا معنى قول الشارح حتى على
الأمر بالصلاة أي فيقدم تعليم من ذكرنا ما ذكر حتى على الأمر بالصلاة والله تعالى أعلم
(فصل في شروط الصلاة) الشرط جمع شرط والشرط لغة تعليق أمر مستقبل بمثله أو الزام الشيء والزامه اصطلاحاً ما يلزم

لغة النظافة واغلو من الدنس وضرع رفع المنع المترتب على الحدث أو النجس (فالاولى) أى الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو بضم الواو استعمال الماء فى أعضاء مخصوصة مفتوحة بنية وبفتحها ميتوضأ به وكان ابتداء وجوده مع ابتداء وجوب المكتوبة ليلية الامراء (وشروطه) أى الوضوء (كشروط الغسل) حصة أحد هاءاء (مطلق) فلا يرفع الحدث ولا يزيل النجس ولا يحصل سائر الطهارة ولو بسنونة الا الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيود ان رشح من بخار لماء الطهور المعلق أو استهلك فيه الخليلط أو قديد جوافقة الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يذكر الا مقيدا كماء اللورد (غير مستعمل فى) فرض الطهارة من (رفع حدث) أصفر أو أكبر ولو من طهر حتى لم ينشأ وصي لم يزيل لطواف (و) ازالة (نجس) ولو معفو عنه (فليلا) أى حال، كون المستعمل فليلا أى دون القلتين فإن جمع المستعمل قبله قلتين فظهر كما لو جمع المتنجن قبله قلتين ولم يتغير وإن قل بعد بتغيره فعمل أن الاستعمال لا يثبت الا مع قلة الماء أى و بعد انفصاله عن المحل المستعمل ولو حكما كأن جاوز منسكب المتوضئ أو ركبته وإن عاد لمحله أو اتقل من بدلاخرى نعم لا يضر فى الحدث انفصال الماء من الكف الى الساعد ولو فى الجانب انفصاله من الرأس الى نحو الصدر عما يغلب فيه التقاذف (مرفع) لو أدخل المتوضئ يده بقصد الغسل عن الحدث أو لا بقصد بعدنية الجانب أو تليث وجه الحدث أو بعد النعالة الاولى ان قصد الاقتصار عليها بلانية اغتراف ولا قصد أخذ الماء لفرض آخر صار مستعملا بالنسبة لغرض يده فله أن يغسل عافيتها باقى ساعدها (و) غير (متغير) تغيرا (كثيرا) بحيث يمنع

من عدمه العدم ولا يترتب من وجوده وجود ولا عدم لذاته (١) بحجة فقوله الشرط ما يشوق عليه صحة الصلاة وليس منها بيان لما يراد به هنا أي في الصلاة لا تترتب (قوله رفع المنع المترتب إلخ) المهاراة تنقسم إلى قسمين عينية وهي ما لا يتجاوز محل حاول وجبها كغسل الخشب وحكيمة وهي ما يتجاوز ما ذكر كالوضوء بأجورى واتفق الأئمة على أنه لا تصح الطهارة إلا بالماء وكذلك لا تزال السجاسة عند الثلاثة لا به وقال أبو حنيفة زال بكل مانع طاهر وعندها كانى حنيفه وأحمد الماء المستعمل في هرس الطهارة طاهر غير مطهر وعندنا كالمطهر أيضا وماء الردو الخ لا يتطهر به بالاتفاق اهـ (قوله أطواف) متعلق بطهارة المقام المضاف لصبي (قوله لو أدخل يده) أي التطهر المفهوم من المقام وفي بعض النسخ لو أدخل النوضي يده وهي لا تلاقى قوله بعدنية الجنب واحتراز بقوله يده عما لو أدخل يده معافيه يحتاج لنية لا اغتراف وكذا لو تلى بهما من نحو ميزاب أو برقي أو حنيفة أو غرغره ما من بحر فان اغتراف يديه أو تلى بهما من غير نية اغتراف حكم على ما في يديه بالاستعمال فلا يجوز أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لانه اذا غسلهما به فكأنه غسل كلاهما كغسلهما ماء كغسل الأخرى قال حجج في فتاوى به وذلك بلغز فيقول لما توضحى من بحر يحتاج لنية اغتراف وقد تنكر من مر الافتاء بما هو كالصرح في ذلك فتاوى فتاوى به بما يخالف هذا يحمل على ما اذا اغتراف بيد واحدة وسلم في ذلك كلام نفيس في شرح أبي شجاع فراجع اهـ ملخصا من حواشي الكردى وفي البحري على الاقناع العتد كلام مر أي ان اليدين كالعضو الواحد في الكيمان اذا غسل به الساعد لا يعد متفصلا عن العضو وميل باعثن في بشرى الكريم يعونظر فيه عرش (قوله بلانية اغتراف) المراد بها استئثار النفس بان اغترافها هنا لغسل اليد أو غيره حتى لو أدخلها بعد غسل الوجه لغرض شرب لم يصير مستعملا وظاهر أن أكثر الناس حتى المومل يقصدون بدخول يدهم في الأناء اخراج الماء من الأناء ليسلوا خاترجوه وهذا هو عين نية الاغتراف اهـ صغرى وفي نشر الاعلام لشيخنا الاهدل وقال جمع بعدم نية الاغتراف منهم الإمام البغوي والنسائي في الحلية والغزالي في الوسيط وقال ابن عبيد السلام يعطى القول بصيرورة الماء مستعملا بعدها لان النية تتوجه للعبادة على الوجه الذي جرت به العادة والعادة ان اليد تدخل في الأناء للاغتراف دون تطهيرها في نفسها وهذا

(١) قوله ولا عدم لذاته) فخرج بالقيد الاول أى ما يلزم من عدمه الخ المانع فانه لا يلزم من عدمه شئ، و بالثانى أى ولا يلزم الخ للسبب فانه يلزم من وجوده الوجود أى ومن عدمه العدم و بالثالث أى لذاته افتراق الشرط بالسبب كوجود احوط الذى هو الشرط لوجود الزكاعم النصيب الذى هو سبب الوجوب أو بالمانع كالدين على القول المرجوح بأنه مانع لوجوبها وان لزم الوجود فى الاول والعدم فى الثانى لكن لوجود السبب والمانع لان ذات الشرط اه نهاية وعش

اطلاق اسم الماء عليه بأن تغير أحد صفاته من طعم أو لون أو ريح ولو تقدير يا أو كان التغير بماعلى عضو المتطهر في الأصح وأنما يؤثر التغيران كان (بخلط) أى مخالط للماء وهو ما لا يتميز في رأى العين (ظاهر) وقد (غنى) الماء (عنه) كزعفران وغيره شجر نبت قرب الماء وورق طرح ثم تفتت لارتباب وملح ماء وان طر حافيه ولا يضر تغير لا يمنع الاسم لقلته ولو احتيالا بأن شك أنه كثير أو قليل وخرج بقولى بخلط المجاور وهو ما يتميز للناظر كعود دودهن ولو مطيبين ومنه البخور وإن كثرت وظهور بخور يحه خلافا لجمع ومنه أيضا ماء أغلى فيه بخور ونحوه حيث لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة بأن لم يصل إلى حد بحيث يحدث له اسم آخر كالرقعة ولوشك في شئ مخالط هو أم مجاور له حكم المجاور وبقولى غنى عن الماء لا يستغنى عنه كإفقره وعمره من نحو طين وطحلب مفتت وكبريت كالنغير بطول المكث وأوراق متناثرة بنفسها وان تفتت و بعدت الشجرة عن الماء (أو بنجس) وإن قل التغير (ولو كان) الماء (كثيرا) أى فلتين أو أكثر في صورتي التغير بالظاهر والنجس والقلتان بالوزن

جزم جمع يمتنون منهم الامام أبو عجيل وأبو شكيل والقبي في حاشية فتح الجواد ملاحظين ما في إيجابها من المشقة اه (قوله ولو تقدير يا) أى فالتغير التقديرى كالتغير الحسى في جميع أحكامه فلو وقع في الماء ما وافقه في جميع صفاته كما يستعمل ولم يبلغا قلتيين أو في بعضها كما هو دلالة أثره وله لون وطعم أو أحد هاتين مخالفة في جميعها في الأول وكذا في الثاني لكن رجح كثير أن الوجود لا يقدر ويكون التقدير بأوسط الصفات كطعم رمان ولون عصير وريح لادن فيفرض تغير اللون وتغير الطعم وتغير الريح فبما حصل التغير تقديرًا انتفت عنه الطهور يتوذلك لأنه لو وافقه لماء لا يغيره فاعتبر بغيره كالحكومة (١) اه بشرى قال الباجورى في هذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوسي عن سم فاذا عرض عى التقدير وهيم واستعمله كفى غاية الأمر أنه شاك في التغير المضر والاصل عدمه وظاهر ذلك جريته فيما إذا كان الواقع نجسا مع ان الشيخ الطوسي كان يقول بوجوب التقدير في النجس فراجع اه (قوله كزعفران) أى وكافور وخواما الصلبي منه فجاور ولا يضر التغير به فهو نوعان ومثله القطران وفي نهاية هر يضر التغير به في القربان تحقق أنه مخالط وخالفه في التحفة لانه في قعر الماء وجمع بينهما الشهاب البرلى فقال ان كان وضعه فيها لاصلاح الطرف التحق عا في المقروان كان لاصلاح الماده وهو الظاهر ضر بشرطه اه ووافق ما استظهره قول التحفة نذهن لاصلاح ما يوضع فيها يعلمن للماء اه صغرى ولوطرح ماء متغير بما في مقروه وعمره على ماء غير متغير لم يضر على الوجه تحفة قال لا تطهور كالنغير بالمخ الماء اه وخالف هر كوالده فقال لا يسلبه الطهورية لاستثناء كل منهما عن خلطه بالآخر وه بلغزو وقال لئاما أن يصح التطهير بهما انفرادا لاجتماع اه وذكروا الخطيب في شرح التنبيه لكنه قال لوصب التغير بمخالط لا يضر على ما لا تغير به فتغير كثيرا ضر الح كبرى (قوله وملح ماء) احتز به عن الملح الجبلى فانه يضر لانه غير منعقد من الماء (قوله مخالط) أى لعدم تميزه للناظر حيث نأى عند اختلاطه ما بعد رسوبه أسفل الماء فهو مجاور ولا كلام فيه حيث نوا ناعا الكلام مادام للماء متغيرا به ايعاب (قوله لقلته) أى التغير وقوله ولو احتيالا أى ولو كانت القصة احتمالا (قوله أهو كثير أو قليل) أى التغير ما لم يتحقق الكثرة وشك في زواله عند ابن حجر والخطيب كشيخ الاسلام تبع الان الرفعة وخالف الجال الرملى في ذلك تبع الوالده فقال في هاتيه طهورا أيضا خلافا للاذرى اه (قوله أعخالط هو أم مجاور) أى أو هل التغير من مخالط أو مجاور بأن وقع في الماء مخالط ومجاور وشك في حصول التغير من أيهما قال البرلى لئاننى عند الصبح مثلا مطهر وعند الظهر ظاهر غير مطهر وعند العصر نجس وفي الأحوال لم يوضع عليه شئ ولم يؤخذ منه شئ وهو الماء الذى نبذ فيه شئ من الطاهرات فلم يغيره عند الصبح ثم غير موقف الظهر ثم اختد عند العصر بحيث أسكر اه وأقول يزداد عند المغرب طاهر غير مطهر بان تحلل وضابط تغير الماء بالظاهر أن تقول لا يخلو ما أن يكون حدث بنفسه أو بشئ محل فيه فان كان بنفسه لم يضر وإن كان بشئ محل فيه فلا يخلو ما أن يكون مجاورا أو مخالطا فان كان مجاور لم يضر وإن كان مخالطا فلا يخلو ما أن يشق (١) (قوله كالحكومة) أى في كل جرح لا مقدرفيه من الدية ولم تعرف نسبتته من مقدر فاهنا تعتبر بالنغير وهو القيمة للرفيق اذ الحر لقيمة له فيقدر المجنى عليه رقيقا ونظر ما ذانقص بالجناية عليه من قيمته فيعتبر ذلك من دية الحر كالحكومة مجزء من عين الدية نسبتته الدية النفس مثل نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقا فاذا كانت قيمة المجنى عليه بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة وثمانمائة مثلا وجب عشر الدية اه صغرى

خسائته رطل بغدادى تقر يبلو بالساحة فى المربع ذراع ور مع طولاً وعرضاً وعمقا بذراع اليد المعتدلة وفى المنور ذراع من سائر الجوانب بذراع الآدمى وذراعان عمقا بذراع النجار وهو ذراع ور مع ولا تنجس فتتأمد ولو احتمالا صكأن شك فى ماء أبلغهما أم لا وإن تيقنت قلته قبل بملافة نجس مالم يتغير به وان استهلك التجاسة فيه ولا يجب التباعد عن نجس فى ماء كثير ولو بالى البحر مثلاً فزعت منه رغو ففى نجسة إن تحقق انها من عين التجاسة أو من المتغير أحد أو صافيهما والأفلا ولو طرحت فيه بكرة فوقعت من أجل الطرح فطيرة على شئ لم تنجسه وينجس قليل الماء وهو مادون القلتين حيث لم يكن وارداً بوصول نجس اليه يرى بالبصر المعتدل غير معفوعنه فى الماء ولو معفوعنه فى الصلاة كغيره من رطب ومائع وان كثراً لا بوصول ميتة لادم لجنسها سائل عند شئ عضو منها كمقرب ووزغ إلا ان تغير مأسابته ولو يسيراً حيث لا ينجس لاسرطان وضفدع فينجس

عنه الاحتراز أولاً فان شق عنه الاحتراز لم يضر وان لم يشق عنه الاحتراز فلا يخلو ما أن ينعم ما طلق اسم الماء أولاً فلم يمنعه لم يضر وان منعه فلا يخلو ما أن يكون المتغير تراباً أو ملحاً ما نياً أو غيرهما فان كان ذلك لم يضر والاضر وما ذكرته فى الأخير بناء على أن المتغير بهما غير مطلق وأن التراب مخالط اه صغرى (قوله تقريباً) أى لا تحديد فلا يضر نقصان رطلين فاقبل ويضر نقصان بأكثر منهما كما فى الروضة (قوله طولاً وعرضاً وعمقا) اذ كل من الطول والعرض والعمق خمسة أرباع ذراع فاضرب خمسة الطول فى خمسة العرض يكون الحاصل خمسة وعشرين اضع به فى خمسة العمق يكون الحاصل مائة وخمسة وعشرين وكل ربع منها سبع أربعة فتضرب فى المائة والخمسة والعشرين تبلغ خمسةائة (قوله وفى المنور ذراع الخ) وبيان ذلك ان يسط كل من العرض ويحيطه أى الدائر به وهو ثلاثة أمثاله وسبع فاذا كان العرض ذراعاً كان المحيط به ثلاثة أذرع وسبع ذراع فاضرب ذلك أرباعاً كما سبق فى المربع ويجعل كل ربع ذراعاً فاضرب اربع القطر أرباعاً فاضرب اثنى عشر ذراعاً وأربعة أسباع ذراع صغير والمعمى عشرة فاذن أربعة مساحة المنور تضرب نصف العرض وهو اثنان فى نصف المحيط وهو ستة وسبعان اضع بالعرض المذكور اثنى عشر رطلاً فاضرب ارباعاً فاضرب ارباعاً فى العتق وهو عشرة لأنهم اربعة اضع اربعة اضع الحاصل مائة وخمسة وعشرين وخمسة أسباع وذلك مقدار مساحة القلتين وزيادة خمسة أسباع ربع أى خمسة أسباع ذراع صغير وبذلك يحصل التقريب اه صغرى (قائمة) أفتى العلامة السيد اود حجاز بن يدى حفظه الله بأنه لو اختلفت اقلتان ورنو مساحة كان الاعتبار بالمساحة ذى قضية التقدير فى الحديث بقلل هجر ويؤيده ذكرهم التقريب فى الوزن دونها فدل على أن تقديرهم بالوزن للاحتياط كصاع الفطرة وغيره اه اه من بنية المسترشدين للعلامة السيد عبد الرحمن المشهور علوى منع الله به (قوله مالم يتغير به) أى بالنجس ولو تقديره بان وقع فيه موافق له بالصفات كبول منقطع الراتحة فيقدر مخالفاً أشد ككون الخبر ورع المسك وطعم الخلل فان كان بحيث يغيره أدنى تغير فنجس اتفاقاً وفارقاً هذا ما مر فى الطاهر حيث يعتبر الوسط ونجس التغير لفظ التجاسة اه امداد (قوله وان استهلك التجاسة فيه) أى ولم يتغير حساً ولا تقديراً فهو غاية لعدم التجسس عطفاً على وان تيقنت قلته وتوهم خلاف ذلك بعيد (قوله ولا يجب التباعد عن نجس فى ماء كثير) أى حال الاعتراف منه بل له أن يعترف من حيث شاء ولو من أقرب موضع الى التجاسة كما فى النهاية قال فى الروض فان غرف دلوان قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم يضر فيها مع الماء فباطن اللواط طاهر لا تقسمال ما عي عن الباقي قبل أن ينقص عن قلتين لا طاهره تنجسه بالباقي المتنجس بالتجاسة لقلته فان غرفها مع الماء بان دخلت معه أو قبله فى الدلو انعكس الحكم اه (قوله والأفلا) فى مختصر فتاوى ابن زباد السيد عبد الرحمن المشهور للقول فى الرغو المرتفعة عند البول فى البحر انها نجست من أفتى بطهارتها فقد خالف المنقول وأما الرشاش المتناثر (١) بسبب صدم البول أو البعرة للماء الكثير فطاهر والفرق ظاهر للتأمل اه (قوله بوصول نجس اليه) خرج به ما اذا تغير بقراب جيفة مثلاً فانه لا يؤثر (قوله من رطب ومائع) بيان لغير الماء وعطفت مائع على رطب عطفت تفسير كاتفيه عبارة الروض (قوله لادم لجنسها سائل) فلو شك فى سبيل دمه وعنده امتحن بشئ عضو منه عند مر والخطيب كشيخ الاسلام تبعاً للزلى للحاجة فان لم توجد فادى قاله سم ان المتبحة القموقا وافق عليه مر وقال ابن حجر تبعاً لامام الحرمين لا يجوز جرحه

(١) قوله المتناثر لعله المتناثر اه منه

بهما خلافا لجمع ولا يمتنع كان نشؤه من الماء كالعلق ولو طرح فيه ميتة من ذلك نجس وإن كان الطارح غير مكلف ولا أثر ل طرح الحى مطلقا واختار كثير من أئمتنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقا إلا بالتغير والجارى كراكد وفي القديم لا ينجس قليلا ولا كثيرا وهو مذهب مالك قال في المجموع سواء كانت النجاسة مائعة أو جامدة والماء القليل إذا تنجس يظهر ببلوغه قلتين ولو بقاء متنجس حيث لا تغير به والصكثير يظهر بزوال تغيره بنفسه أو بما يزيد عليه أو نقص عنه - وكان الباقي كثيرا (و) ثانيها (جرى ماء على عضو) مفصول فلا يكفي أن يمس الماء بالجرى إن لم يمس غسلا (و) ثالثها (أن لا يكون عليه) أى على العضو (مغير للماء تغيرا ضارا) كزعفران وصندل خلافا لجمع (و) رابعها أن لا يسكون على العضو (حائل) بين الماء والمفصول (كنورة) وشمع ودهن جامد وعين حبر وخناء بخلاف دهن جرائى مائع وإن لم يثبت الماء عليه وأثر جبر وخناء وكذا يشترط على ما جزم به كثير من أن لا يصحكون وسخ تحت ظفر يمنع وصول الماء لاحتته خلافا لجمع منهم الغزالي والزرکشي وغيرهما وأطالوا في ترجيحه وصرحوا بالمسألة مما تحتها من الوسخ دون نحو العجين وأشار الأذرى وغيره إلى ضعف مقالاتهم وقد صرح في التتمة وغيرها بما في الروضة وغيرها من عدم المسألة بشيء مما تحتها حيث منع وصول الماء بمحله وأفتى البغوى في وسخ حصل من غبار بأنه يمنع صحة الوضوء بخلاف ما نشأ من يده وهو العرق المتجمد وجزم به في الأنوار (و) خامسها (دخول وقت لدائم حدث) كلس ومستحاضة ويشترط أيضا لمن دخوله فلا يتوضأ كالتيميم لفرض أو نفل مؤقت قبل وقت فعله ولصلاة جنازة قبل التسل ونحية قبل دخول للمسجد والرواتب المتأخرة قبل فعل الفرض ولزم وضوآن أو تيمان على خطيب دائم الحدث أحدهما للخطبتين والآخر بصددهما لصلاة جمعة ويكفي واحدهما لغيره ويجب عليه الوضوء لكل فرض كالتيميم وكذا غسل الفرج وإبدال القطنه إلى بفمه والعبادة وإن لم يزل عن موضعها وعلى نحو سلس مبادرة بالصلاة فلأخر لمصلحتها كانتظار جماعة أو جمعة وإن أخرت عن أول الوقت وكذا ذهب إلى مسجد لم يضره

لما فيه من التعذيب وله حكم بالإسبيل دمه (قوله من ذلك) أى المذكور من الميتة إلى لادم لها سائل والتي نشؤه من الماء وهنا معتمد مر كوالده واعتماد ابن حجر ماعليه الشيخان وهوان ما كان نشؤه من الماء لا يضر طرحه مطلقا والمراد بما نشؤه منه الجنس فأنشأ في طعام ومات ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية الأطعمة ومنه الماء هنا يكون ما نشؤه منه وفي حاشية سم على التحفة أن في كلام البلقينى أن المراد بالأجنبي غير ذلك الطعام الذى أخذ منه بعينه قال وهو أقرب إلى المدرك ولكن الثقول بخلافه اه ولا يضر إخراجها وإن تعددت بنحو أصبع واحد ولو سقط منه بغير اختياره لم ينجس وله إخراج الباقي وكذا الوصفى ما هي فيه من خرقه على مائع آخر قال سم هذا ظاهر مع تواصل الصب عادة فالوفصل بنحو يوم مثلاً من سبب في الخرق مع بقاء الميتة المجمعة من التصفية السابقة فلا يبعد الضرر الخ اه صغرى (قوله ولو بقاء متنجس) أى لا نجس كبول ولا مائع استهلك فيه قاله سم على الفاية وأما نقل بعض المخالفين عن مذهبنا أنه لو كل قلتين الاكوزا بكوز بول طهر فهو غلط على مذهبنا بل صرح أبو حنيفة من أجل أصحابنا بأنه نجس بلا خلاف اه (قوله ضارا) هو الذى يمنع إطلاق اسم الماء كاسم (قوله أن لا يسكون على العضو حائل الخ) في عدمه بشرط مساعده لأنه من جهة الركن الآتى الذى هو غسل جميع العضو (قوله في وسخ حصل) أى على يده (قوله بخلاف ما نشأ من يده) أى فلا يضر قال في التحفة ومن ثم نقضه اه (قوله ويشترط له أيضا من دخوله) أى الوقت أى أنه لا بد من دخول الوقت في نفس الامر وظن دائم الحدث دخوله أيضا كفى الفتح وغيره فلا وجه لاعتراض المحشى عليه (قوله وضوآن) في بعض النسخ بعدما وتيمان وتعين سقوطه لاصري الاول ان التيممان بزمان دائم الحدث والسلام والثاني أنها لا تلاقى قوله بعدد ويكفي واحدهما لغيره (قوله وإن لم يزل عن موضعها) أى العبادة والغاية لوجوب تجديد الوضوء وما بعده لكل فرض قال في النهاية ومحل وجوب تجديد العبادة عند تلويشها بما لا يفي عنه فإن لم تتلوث أصلاً وتلوت بما يفي عنه لفته فالواجب فيما يظهر تجديد رطبها لكل فرض لانفيرها بالسكية وما تقرر من العفو عن قليل دم المستحاضة هو ما أفى به الوالد واستثناء من دم المنافذ التي حكموا فيها بعدم العفو عما خرج منها اه ويعنى عن قليل سلس البول في الثوب والعبادة لتلك الصلاة خاصة قاله ابن العباد اه بحيرى

(وفروضه) ستة أحدها (نية) وضوء أو أداء (فرض وضوء) أو رفع حدث لغيره ثم حدث حتى في الوضوء المجدد والطمهارة عنه أو الطهارة نحو الصلاة مما لا يباح إلا بالوضوء أو استباحة مفتقر إلى وضوء كالصلاة ومشي المحضف ولا تكفي نية استباحة ما يندب له الوضوء كقراءة القرآن أو الحديث وكدخول مسجد وزيارة قبر والأصل في وجوب النية خبرنا لا الأعمال بالنيات أي انما يصحها لا كما لا يجب قرنها (عند) أول غسل جزء من (وجهه) فلو قرنها بأثنائه كفي ووجب إعادة غسل ما سبقها ولا يكفي قرنها بما قبله حيث لم يستصحبها إلى غسل شيء منه ومما قرنها هو أوله فتفتوت سنة المضمضة ان يغسل معها شيء من الوجه كحجرة الشفة بعد النية فالأولى أن يفرق النية بأن ينوي عند كل من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق سنة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه حتى لا تفوت له فضيلة استصحاب النية من أوله وفضيلة المضمضة والاستنشاق مع انفصال حجرة الشفة (و) ثانيها (غسل) ظاهر (وجهه) لآية فأغسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت) شعر (رأسه) غالباً (و) تحت (منتهى لحية) بفتح اللام فهو من الوجه دون ماتحته والشعر النابت على ماتحته (و) عرضاً (ما بين أذنيه) ويجب غسل شعر الوجه من هلب وماجب وشارب وعنفقة ولحية وهي ما نبت على الذقن وهو مجتمع العينين وعذار وهو ما نبت على العظم المحاذي للاذن وعارض وهو ما انحط عنه إلى اللحية ومن الوجه حرة الشفتين وموضع الغنم وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة دون محل التحذيف على الاصح وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزعرة ودون وتة الاذن والزعرتين وهما بياضان يكتنفان الناصية وموضع الصلع وهو ما بينهما إذا انحصر عنه الشعر ويسن غسل كل ما قبله ان ليس من الوجه ويجب غسل ظاهر وباطن كل من الشحور السابقة وان كنف لندرة الكثافة فيها لا باطن كشيء لحية ونواصر والكثيف ما لم تر البشرة من خلاله في مجلس التخاطب عرفوا ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه الا بفعله لان ما لا يتم الواجب الا به واجب (و) ثالثها (غسل يده) من كفيه وذراعيه (تلك مرفق) لا يتوابع غسل جميع ما في محل الفرض من شعر يده وان طال (في فروع) لو نسي شفة فأنقصت في ثلث أو أعادته وضوءه لنفسه لا لا تحيدوا احتياطاً (و) رابعاً (مسح بعض رأسه) كالزعرة والناصية التي وراء الاذن بشر أو شعر في حده ولو بعض شعرة واحدة والآية قال البغوي ينبغي أن لا يجزى أقل من قدر الناصية وهي ما بين الزعرتين لأنه ^{لو لم يمسح أقل منها وهو روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى} والشهور وعموم وجوب مسح الربع (و) خامساً

(قوله وفروضه) أي الوضوء وهو من الشرائع القديمة والخاص بهذه الأمة الفرة والتججيل فقط أو مع الكيفية المخصوصة وهو معقول المعنى كما في التحفة والنهاية وغيرها لأن الصلاة مناجاة للرب فطلب التنظيف لها وقال الامام انه تعبدى ونسبها إلى عبد السلام وأقره شيخ الاسلام في الفرر والخطيب في الاقتناع وقالوا لأن فيه مسحاً ولا يعقل معناه وأشار في الفتح إلى جوابهم بقوله وانما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً فاكثرت في طهارته فوجب له الحذر والارادة الصلاة اه والتعبدى أفضل من معقول المعنى لان الامتثال فيه أشد كمال الفتاوى الحديثة لحج (قوله حتى في الوضوء المجدد) أي ونجزيه ترفع حدث حتى في الوضوء المجدد على الوجه فتح الجواد واليه يرجع كلام التحفة قال ما لم يرد الحقيقة في الإيجاب والنهاية عدم الصحة (قوله ومما قرنها هو أوله) أي ان لم ينو غير الوجه كالمضمضة عند انفصال حرة الشفة والا كان ذلك صارفاً عن وقوع الغسل عن الفرض لاعتداد بالنية لأن قصد المضمضة مع وجود انفصال جزء من الوجه لا يصلح صارفاً لأنه من ماصدقات النوى بهما لا لا انفصال عن الوجه لتوارد على محل واحد مع تنافيهما فأتضح بهذا الذي ذكرته انه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالفسول عن الوجه لاختلاف ملحظيهما فتأمل تعلم به اندفاع ما أطال به جمع هنا تحفة (قوله انه ليس من الوجه) كذا في أبنائه من نسخ الخط والطبع وصوابه إسقاط ليس كافي التحفة وغيرها وعبارتها ويسن غسل كل ما قبله من الوجه كالصالح والزعرتين والتحذيف زاد في المغني والنهاية والصديغين (قوله لا باطن كشيء لحية) في التحفة ولا يكف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استتر من شعرها فمسح بإصبع الماء اليهما اه (قوله في حده) أي الرأس بأن لا يخرج بالمدغم من جهة نزوله واسترساله فان خرج منها ولم يخرج من غيرها مسح غير الخارج وانما أجزاً تقصيره في النسك مطلقاً لأنه ثم مقصود لذاته وهنا تابع للبشرة والخارج غير تابع لها اه تحفة (قوله ان لا يجزى أقل من قدر الناصية) لمعه اراد بإيراده على ضعفه بعد ان قرر الاجزاء ولو بمسح بعض شعر أو واحدة المحت على عدم الاقتصار على أقل من قدر الناصية

(غسل رجله بكل كعب) من كل رجل الآلة أو مسح خفيها بشرطه ويجب غسل باطن تقب وشق (فرع) لونه خلت شوكة في رجله وظهر بعضها وجب قلعهما وغسل محبلاً أنصاري حكم الظاهر فإن استترت كلها صارت في حكم الباطن فيصح وضوءه ولو تنفط في رجل أو غيره لم يجب غسل باطنه ما ينشقق فإن تشقق وجب غسل باطنه ما لم يرتق (تنبيه) ذكرنا في الفصل أنه يعنى عن باطن عقد الشعر أى إذا انقعد بنفسه وألحق بها من ابتلى بشعره حتى يمنع وصول الماء إليها ولم يمكن إزالته وقصر ح شيخ شيوخنا كرى الأنصاري بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تلميذه شيخنا والذى يشبهه الغفو للضرورة (و) سادسها (رتيب) كاذ كرم تقديم غسل الوجه فاليدان فالرجلين للاتباع ولو انغمس محدث ولو في ماء قليل بنية معتبرة محامراً جزءاً من الوضوء ولو لم يكت في الانغماس زمناً يمكن فيه الترتيب نعم لو اغتسل بنية في شرط فيه الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان لغة أو لمع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ماعدا أعضاء مانع كشمع لم يضر كما استظهره شيخنا ولو أحدث وأغضب جزء الغسل عنهما بنية ولا يجب تيقن عموم الماء جميع العضو بل يكفي غلبة الظن به (فرع) لو شك المتوضئ أو الغتسل في تطهير عضو قبل الفراغ من وضوئه أو غسله طهره وكذا ما بعده في الوضوء أو بعد الفراغ من طهره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر أيضاً على الوجه كافي شرح المنهاج لشيخنا وقال فيه قياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه أعادته أو نعه لم تزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (وسن المتوضئ) ولو بما منصوب على الأوجه (تسمية أوله) أى أول الوضوء للاتباع وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم ويجب عند أحد ويسن قبلها التعوذ وبها الشهاداتتان والحمد لله الذى جعل الماء طهوراً ويسن لمن

خروجاً من الخلاف فادعاء المحشى الاجماع على ضعف ما نقله البغوى لا يخفى ما فيه فإن الاجماع الذى ذكره إنما هو على عدم تعين الناصية لأعلى أجزاء أقل من قدرها تأمل (قوله) أو مسح خفيها بشرطه (وهي أن يلبس على طهارة كاملة وإن يكون الخلف ولو بعد اللبس وقبل الحدث عند حج طاهر أو محرماً ولو متنجساً بمغفو عنه فيصح المسح على محل طاهر منه وإن اختلط بالنجاسة ماء المسح بعد لا قصد وإن يكون فوقاً يمكن متابعة المشى عليه بل انقل ولو لم يقد في التردد سائر محل الغسل وهو القسم بكعبه من كل الجوانب لا من الأعلى ما نفع الماء من غير أن يترزى ما أولية التقيم والمسافر سفر الأبيح القصير وثلاثة أيام بلياليها للمسافر سفر الأبيح وابتداء المدة فيه ما من نهاية الحدث عند حج وشيخ الاسلام والخطيب ومن انتهائهم عن غير أن لم يكن باختياره كبول وغائط ومن أوله أن كان باختياره كلبس ونوم اه ملخصاً من المنهج القويم مع الكردى وقال الامام مالك رحمه الله لا توقيت لمسح الخلف بل مسح لابس مسافر كان أو مقبلاً ما بد الله ما لم يزع أو نصب جنابة وهو القديم من قولى الشافعى وعندنا لك إذا كان في الخلف خرق يسير فيأدون الكعبين جاز المسح عليه ما لم يتفاحش وهو قول قديم للشافعى وقال أبو حنيفة إن كان الخرق مقدار ثلاث أصابع لم يجز المسح وإن كان دونها جاز فأذه في رجاء الامه والبران (قوله) لو دخلت شوكة الخ (الذى اعتمده ابن حجر في الشوكة) أنها إذا جاوزت الجلد إلى اللحم وغاصت فيه اكتفى بغسل الظاهر وإن كان رأسها ظاهراً وإن لم تغص في الباطن ويجب قلعهما وغسل محلها واعتمد مر فيها أنها لو كانت بحيث لو نقتت في موضعها قبة وجب عليه قلعهما بالمصح وضوءه والا فلا وفي فتاوى مر أنها عند الشك في كون محلها بعد القطع يبقى مجزاً أولاً الأصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ماعدا الظاهر اه صغرى (قوله طوع) كتنور دويبة ذات سم أو من جنس القردان اه قاموس (قوله) ولو انغمس محدث الخ) وكالاتفاس ما للور قد تحت ميزاب أو غيره أو صبغ غير الماء عليه دفعه واحدة كفى الإيجاب عن القمولى (قوله) بنية معتبرة أى بعد تمام الانغماس في الماء القليل والارتفاع حدث الوجه فقط وصار الماء مستعملاً كفى التحقق وغيرها (قوله) ولا يضر أى حيث انغمس المتوضئ أو اغتسل (قوله) لم يضر أى في الترتيب (قوله) بنية أى الغسل قال في الفتح ولو غسل جنب غير أعضاء وضوئه ثم أحدث لم يجب ترتيبها أو غير نحو رجله ثم أحدث ثم غسلها أجزاء عن الحدثين ولمه غسل بقية أعضاء وضوئه مرتبة قبلها أو بعدها اه (قوله) نعم لو اغتسل أى غير الانغماس كفى الفتح فلو أتى بدل نعم بالواو لم من إيهام أنه مستثنى مما قبله وقوله بنية أى الوضوء مثلاً (قوله) كفى شرح المنهاج) كتب عليه سم يافضه قوله ولو في النية كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الزملى وقاسه على المصوم لكن الذى استقرأ به عليه في الفتاوى التى قرأها ولده عليه

تركها أوله أن يأتي بها أثناءه فالتابسم الله أوله وآخره لا بعد فراغه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف والاحتفال عما
يسن له التسمية ولنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية به جزم السوي في المجموع وغيره فينبوي
معه عند غسل اليدين وقال جمع متقدمون أن أولها السواك ثم بعده التسمية **(قوله)** تسن التسمية لتلاوة القرآن ولو
من أثناء سورة في صلاة أو خارجها أو قبل وتيمم وذبح **(فصل لكفين)** معالي الكوعين مع التسمية المقررة بالنية وإن
توضأ من نحو يري أو علم طهرها للاتباع **(فسواك)** عرضا في الأسنان ظاهر أو باطنا وطولا في اللسان الخبر الصحيح
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء أي أمر إيجاب ويحصل **(بكل خشن)** ولو شعور خرقه أو أشتان والعود
أفضل من غيره وأولها من أريج الطيب وأفضله الأراك لأبأسبعه ولو خشنه خلا فلا اختاره النووي وإنما كذا السواك ولو
لمن لا أسنان له لكل وضوء **(لكل صلاة)** فرضها ونفلها وإن سلم من كل ركعتين أو استاك توضؤها وإن لم يفصل بينهما فاصل
حيث لم يخش تجسس فيه وذلك خبر الحيدى بإسناد جيد ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بالسواك ولو تركها أو لها
تداركه أثناءها بفعل قليل كالتميم ويتأ كذا أيضا لتلاوة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو غيرهم ربحا أولوا بنحو نوم أو
أكل كرهه أو سمن بنحو صفرة أو استيقاظ من نوم وإرادته ودخول مسجد ومزل وفي السحر وعند الاحتضار كإدله عليه

أنه يؤثر كافي الصلاة وقال أن الفرق بين الوضوء والصوم واضح اه وسيأتي أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر
وحينئذ يتحصل أنه إذا شك في نية الوضوء بعد فراغه ضر أو بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لأن الشك في نية بعدها
لا يربط على الشك فيه نفسه بعدها ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أراد من المصحف أو صلاة أخرى امتنع ذلك م ر اه
كلام سم **(قوله لا بعد فراغه)** أي الوضوء أي الفراغ من أعماله وأمره إلى الله بعد على أحد قولين ارتقاء إلى الله ولكن
فما عدا الزبادي وعشر إن شاء الله تعالى من بعده ما في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة
أنا أنزلناه وهذا أقرب اه **(قوله)** وكذا في نحو الأكل والشرب أي يأتي بها أوله فان تركها قليت بها في أثناءه
لا بعد فراغه وهذا معتمد بشيخه حج وعبد شيع الإسلام وم ر يسن الاتيان بها بعد فراغ الأكل والشرب **(قوله)** فيسوي
معه الخ) لأنه لا بد من مقارفة النية لأول السنن والأفلا يشاب عليها ثواب كونها من سنن الوضوء **(قوله)** وقال جمع متقدمون أن
أولها السواك **(قوله)** سم في حواشي المنهج عن الشهاب وولد له مقال وكان أي الشهاب يجمع بأن من قال أوله السواك أراد
أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من سنن القولية التي هي منه ومن قال أوله غسل الكفين أراد أوله من السنن الفعلية
التي هي منه بخلاف السواك فإنه سنة فيه لانه فلا ينافي قرن النية قلبا بالتسمية ولا تقدم السواك عليهما لأنه سنة فعلية في
الوضوء لا من الوضوء اه وفي النهاية نحوه باختصار بصري وكردى قال عبد الحميد على التحفة ومعلوم أن ماجرى عليه
الشارح كالتفني خارج عن هذا الجمع اه **(قوله)** بكل خشن ولو نحو أشتان أو نجسا أو فيه سم إذا حرمة لأمر خارج بخلاف
المضمضة بنحو ماء الفاسول وإن نقي الأسنان وأزال الفلح لأنه لا يسمى سوا كما بخلافه بالفاسول نفسه اه إمداد ومنه تعلم
أن الاشتان غير الفاسول خلافا لما في المحشى وحصول السنة بالنجس وهو معتمدان حجر خلافا لم ر **(قوله)** النصلة كذا
يوجد في بعض النسخ فنخرج به المنصلة الخشنة فانه تجزئ عند ابن حجر مطلقا وعند الجلال الرمي لا تجزئ مطلقا والمنصلة
منه لا تجزئ عند همام مطلقا وإن كانت من غيره وهي خشنة أجزأت عندهما والخطيب في المفتي كان حجر وهل يكره إزالة
الخلوف بالمنصلة أو بغيرها مما لا يجزئ السواك به أولا يكره قال في التحفة كل محتمل والأقرب للدرك الأول وللكلامهم
الثاني وفي حاشية شرح المنهج للزبادي موافقة الثاني اه كردى **(قوله)** من سبعين ركعة لا يلزم منه تفضيل السواك على
الجماعة إذ قد تكون الواحدة من السبع والعشرين فيها تعدل كثيرا من درجات السواك وفي شرح بداية النهاية للفاكهى
نقل عن الرداد في كتابه فضائل السواك من صلى في جماعة بعد السواك فإن صلاته تتضاعف إلى ألف وثمانمائة وتسعين صلاة
اه وذلك من ضرب السبعة والعشرين التي في الجماعة في السبعين التي في السواك فالخارج ما ذكر اه صغرى **(قوله)** ولو
تركها أوله كذا عبر في التحفة وعبر في النهاية بقوله ولو نسيه وقوله تداركه الخ وقافا للتحفة والنهاية واستظهر للمفتي
عدم الاستحباب ووافقه البصري ومال إليه الباجورى **(قوله)** ودخول مسجد أي ولو خاليا وقوله منزل أي غير خال

خبر الصحيعين ويقال انه يسهل خروج الروح وأخذ بعضهم من ذلك تأكده ليرض ويفنى أن ينوى بالسواك
السنة لثاب عليه ويبلغ ريقه أول استياكه وأن لا يمسه ويندب التخليل قبل السواك أو بعده من أثر الطعام
والسواك أفضل منه خلافا لمن عكس ولا يكره بسواك غيره أن أذن أو علم رضاء والا حرم كأخذه من ملك
الغير مالم تجر عدة بالأعراض عنه ويكره للصائم بعد الزوال أن لم يتغير فيه نحو نوم (فضمضة فاستنشاق)
للإتباع وأقلهما إيصال الماء إلى الفم والأنف ولا يشترط في حصول أصل السنة إدارته في الفم ومجتمعه ونثره من الأنف
بل نسن كالمبالغة فيهما لمطر للأعرس بها (و) يسن (جمعها ثلاث غرف) بتمضمض ثم يستنشق من كل منها (ومسح كل رأس)
للإتباع وخروجا من خلاف مالك وأجدان اقتصر على البعض فالأولى أن يكون هو الناصية والأولى في كفيته أن يضع يده على
مقدم رأسه ملصقا مسبحته بالأخرى وإبهاميه على صغفيه ثم يذهب بهما مع بقية أصابعه غير الإبهامين لقفاه ثم يردهما إلى اللبأ
أن كان له شعر ينقلب والا فليقتصر على الذهاب وإن كان على رأسه عمامة أو قلنسوة تم عليها بعد مسح الناصية للإتباع

ولولغيره تحفة واستقرب البصرى أنه كالسجد (قوله ويبلغ ريقه أول استياكه) أي فانه ينفع من كل داء سوى الموت
لا بعده لانه يورث الوسوسة وقوله وأن لا يمسه أي لانه يورث العمى وينصب ولا يوضع بالأرض لما روى عن ابن جبر من
وضعه بالأرض فخن فلابول من الأنف ولا يستاك بطرفيه ولا بسواك الغير ولو بمنغسله لانه يورث النسيان ولا يضعه حتى
يغسله فمن الحسن أن الشيطان يستاك به أن لم يغسله ويكبس الريق بقراب مثلا لثلا يلعب به الشيطان ولا يمسك في ثوبه
لانه يخاف منه آفة ويسن غسله للاستياكه به ثانيا أن علق به قدر وإن قل وروى البيهقي كل سواك رسول الله صلى الله
عليه وسلم غزاة الفلم من أذن الكاتب قبل ويكون غلط الخصر وطول شبر أو دونه ويجعل الخصر والإبهام تحته والبقية
فوقه لأن قبضه يورث البواسير ويكره الاستياكه ببرد وبعود رمان أو ريحان يؤذى ويجزى اه امداد ملخصا
(قوله ان لم يتغير فيه بنحو نوم) أي والأفلا يكره و بهأقنى الشهاب الرملى ويجرى عليه ولده والخطيب الشرينى وسم
في شرح مختصر أبى شجاع وحاشية شرح المنهج وغيرهم وهو خلاف ما اعتمد شيخه ابن حجر في كتبه من
بقاء الكراهة إلا في التحفة فقال فيها بعد ما قال هو الأوجه ما فيه إلا أن يقال إن ذلك التغير أذهب تغير الصوم لاضمحلاله فيه
وذهابه بالكلية فمن السواك لذلك كإليه جمع اه فأشار بما ذكره إلى التوقف فيه اه كردى ووافق الشارح شيخه في
كتبه في ذلك في باب الصوم مع قطع نظره عن توقفه كإسبأ أن شاء الله تعالى (فرع) من فوائد السواك أنه يظهر الفم ويرضى
الرب ويبيض الأسنان ويطيب النكهة ويشد اللثة ويصق الخلق ويزكي الفطنة ويقطع الرطوبت ويوحى البصر ويطهى الشيب
ويسوى الظفر ويضعف الأجر ويسهل النزح ويذكر الشهادة عند الموت اه عباب بالحرف (قوله بل نسن) حق المقابلة
أن يقول بل في كمالها عبارة الامداد يحصل أقلهما بإيصال الماء إلى الفم وإن لم يدر في الفم ولا يحبه ولا جذب في الأنف ولا نثره
وأقلهما بأن يدره ثم يحبه أو يجذبه ثم ينثره مع ما يأتي ويسن أخذ الماء لم يمينه اه قال في الفتح والترتيب بين غسل
اليدين فالضمضة فالاستنشاق مستحق لاختلاف العضوين كالوجه واليدين فاقدمه منها عن محله فهو كالوأتى بالثلاثة وأثنى
معا ولو أخر الأول عن الأخير بن حسب دونهما على المعتمد لفعاله في محله اه قال الكردى وهذا معتمد حج في كتبه تبعه الشيخ
الاسلام واعتمد الشهاب الرملى وأبته والخطيب أن السابق هو المعتبر وما بعده لغو فلو اقتصر على الاستنشاق لم يحسب عند
صحح وحسب عند الشهاب الرملى ومن تبعه قال في بشرى الصكر بم تقلاعن شق فاذا قدم الاستنشاق حسب وفات غسل
الكفين والضمضة عند هر فان أراد حصولهما أتى بنافض وأتى بهما اه (قوله ومسح كل رأس) أي حتى النواصب الخارجة
عن حد الرأس كإفى سم (قوله تم عليها بعد مسح الناصية) أي فيشترط أن يمسح الواجب من الرأس قبل مسح ما عليها من
نحو العمامة خلافا لعلامة الخطيب وأن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على نحو العمامة والاستحاج إلى
ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول وأن لا يكون عاصيا باللبس لانه كان لبسها حرم لانه رقيم منع التكميل بخلافه
لعرض كأن كل غاصبا لم يكمل وأن لا يكون على نحو العمامة نجاسة مفقوعة عنها كدم راغيث اه باجورى

(و) مسح كل (الأذنين) ظاهر أو باطنا وصاحبه للاتباع ولا يسن مسح الرقبة اذ لم يثبت فيه شيء قال النووي بل هو بدعة وحديثه موضوع (وذلك أعضاء) وهو امر اراد الله عليه عقب ملاقاتها النساء حر وجان خلاف من أوجبه (وتخليل لحيه كثة) والأفضل كونه بأصابع عناء ومن أسفل مع نفر ينفها وبغرفة مستقلة للاتباع ويكره تركه (و) تخليل (أصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كانت والأفضل أن يخلها من أسفل بخنصر يده اليسرى مبتدئاً بخنصر الرجل اليمنى ومختتماً بخنصر اليسرى أي يكون بخنصر يسرى يديه ومن أسفل مبتدئاً بخنصر يميني رجله مختتماً بخنصر يسريهما (وإطالة الفرة) بأن يغسل مع الوجه مقدم رأسه وأذنيه وصفحتي عنقه (و) إطالة (تججيل) بأن يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين وغايته استيعاب العضد والساق وذلك خبر الشيخين أن أمتي يدعون يوم القيامة غير محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل زاد مسلم وتجيبله أي يدعون بيض الوجوه والأيدي والأرجل ويحصل أقل الإطالة بغسل أذني زيادة على الواجب وكأطالها استيعاب ماسر (وتثليث كل) من مغسول وممسوح وذلك وتخليل وسواك وبسملة وذكر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويحصل التثليث بنفس اليد مثلاً ولو في ماء قليل إذا حر كهرماتين ولو ورد ماء الغسل الثانية حصل له أصل سنة التثليث كما استظهره شيخنا ولا يجزئ تثليث عضو قبل اتحمام واجب غسله ولا بعد تمام الوضوء ويكره النقص عن الثلاث كما يادة عليها أي بنية الوضوء كما يجتمع ويحرم من ماء موقوف على التطهر **فرع** يأخذ الشاة أثناء الوضوء في استيعاب أو عدد باليقين وجوباً في الواجب وبإحدى المندوب لو في الماء الموقوف أما الشاة بعد الفراغ فلا يؤثر (وتيامن) أي تقديم يمين على يسار في اليدين والرجلين ولنحو أقطع في جميع أعضاء وضوئه وذلك لأنه **عنه** كان يحاك التيسين في نظهره وشأنه كله أي عما هو من باب التكرام كما كتحال وليس نحو قيص ونعل وتقليم ظفر وحلق نحو رأس وأذنوا إعطاء وسواك وتخليل ويكره تركه ويسن التيامن في ضده وهو ما كان من باب الإهانة والأذى كالاستنجاء وامتشاط وخلع لباس ونعل ويسن البداة بغسل أعلى وجهه وأطراف يديه ورجليه وإن صب عليه غيره وأحس المساءة إلى التوجه بلفظه معاً وضع ما يعترف به عن يمينه

(قوله ولا يسن مسح الرقبة) قال الكردى إن المتأخرين من أئمتنا أو أكثرهم قد قلدوا الإمام النووي في كون الحديث لا أصل له ولكن كلام المحدثين يتبرأ إلى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن فالتدني يظهر لضعفه أنه لا بأس بمسحه قال في الإيعاب وإذا قلنا بأن مسح العنق سنة فيسن مسح جميعه ولو ببلل الرأس المندوب أو ببلل الأذن لأنه تابع لها في المسح إطالة للفترة وبغفار ماسر من أن الأكل في مسح الأذنين والصماخين أن يكونا كل بماء جديد **اه** (قوله وتخليل لحيه كثة) اختلفوا في لحيه الحرم الكثة هل يخلها أو لا ذهب ابن حجر إلى الأول وكذا الخطيب الشرنبللي وكلام شيخ الإسلام في شرحي البيهقي والروض جميل إليه وذهب الرملي إلى الثاني وأقره ميم في حوائج المنهج ومثل المحبة كل شعر يكتفى بغسل ظاهره **اه** كردى (قوله الفرة وتججيل) هما السنان للواجب تحفة (قوله من آثار الوضوء) ظاهره أن هذه السبا إنما تكون لمن توضع وفيه رد لما نقله القاسمي المالكي في شرح الرسالة أن الفرة والتججيل لهذه الأمتن نواضاً منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم ومن لا مناوى **اه** ع ش (قوله للاتباع في أكثر ذلك) وقياساً في الأقل وهو نحو ذلك والسواك والتسمية بل لك أن تقول للاتباع في الجميع أخذاً من إطلاق رواية مسلم أنه **عنه** توضع ثلاثاً ثلاثاً وشمل ذلك التلطف بالنية وهو الراجع وكذا دعاء الأعضاء بناء على أنه مندوب وببحثي التحفة **اه** غير بين تأخير ثلاثة كل من ذلك والتخليل على ثلاثة الغسل وجعل كل واحد منهما عقب كل من هذه وإن الأولى أولى **اه** صفري وشمل عمومته نذب تثليث مسح الخصى الهامة فيما إذا اكمل مسح الرأس عليها والخيرة مع أنه خلاف الأولى فيها كفى المنهج القويم والتحفة وشرحي الارشاد وأقر الكراهة في الثلاثة شيخ الإسلام والخطيب وفي المسح على الخصى من التحفة والنهاية كراهة تكرار مسحه وغسله وفي النهاية نذب تثليث المسح على الخيرة والهامة ونذب التثليث للسنس خلافاً للزركشي **اه** كردى (قوله مرتين) أي بعد غسلها حسبان الغمس مرة ومبرغيره كالتحفة والنهاية والفتح وغيرها ثلاثاً وهذا في الراكد أما في الجارى فيمرور ثلاث جريات على العضو (قوله كما استظهره شيخنا) أن كان في التحفة فهو مجرد ميل إلى ذلك لاستظهار وإن كان في غيرها فلا مانع وبذلك يدفع ما أشار إليه المحشى واعتمد في الغنى والنهاية عدم حصول سنة التثليث بذلك قال الكردى وقول الشارح أي حج هو الأصح أي مدركا كما يظهر مما يأتي **اه** (قوله وإن صب عليه غيره)

وما يصب منه من ساره (و ولاء) بين أفعال وضوء السلم بأن يشرع في تطهير كل عضو قبل جفافته ما قبله وذلك للاتباع
وغيره وجامن خلاف من أوجبوا يجب للسلس (وتعهد) عقبة (موق) وهو طرف العين الذي يلي الأنف لحاظ وهو الطرف
الآخر بسبب شقيهما وحل ندب تعهدهما إذا لم يكن فيهما رخص يمنع وصول الماء إلى محلها والافتقار لهما واجب كالجموع
ولا يسر غسل يطن العين بل قال بعضهم يكره للضرر وانما يغسل إذا تنجس قاعظ أمر النجاسة (واستقبال) القبلة في
كل وضوئه (مترك تسكلم) في أثناء وضوئه بلا حاجة بغير ذكر ولا يكره سلام عليه ولا منه ولارده (و ترك) (تشفيف) بلا عذر
للا تبايع (والشهادتان عقبه) أي للوضوء بحيث لا يطول فاصل عنه عرفاً يقول مستقبل القبلة رافعا يديه وبصره إلى السماء
ولو أعمى أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لاروى مسلم عن رسول الله ﷺ من توشأ
فقال أشهد أن لا إله الا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثانية بدخول من أيها شاء زاد الترمذي اللهم اجعلني من
التوابين واجعلني من المتطهرين وروى الحاكم وصححه من توشأ ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله
الا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة أي لم يتطرق إليه إبطال كما
صح حتى يرى ثوابه العظيم ثم صلى وسلم على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد ويقرأ انا أنزلناه كذلك ثلاثا بلا رفع يد
وأما دعاء الأعضاء المشهور فلا أصل له يعتد به فلذلك حذفته تبعا لشيخ المذهب النووي رضي الله عنه وقبل يستحب أن
يقول عند كل عضو أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله تبرير واه المستغفرى وقال حسن
غريب (وشر به) من (فضل وضوئه) تلجأ فيه شفاء من كل داء ويسر زيارته أي ان توهب حصول مقولته كما استظهره

وفقا لشيخه ابن حجر وخلافا لمر (قوله بسبب شقيهما) كذا عبر في الامداد وهو متعلق بتعهد أي بتعهد
الموق والمعاظ بسبب شقيهما الايمن واليسرى باليسرى كالصواب وذلك يندفع اعتراض المحشى على الشرح
فتأمل (قوله رمض) هو بتعريضك الممسوخ أيضا يجتمع في الموق اه قلموس (قوله وترك تشفيف) هو أخذ
الماء بخرقة فيسن تركه في طهر الخ في الأصح لانه يزيل أثر العبادة فهو خلاي السنة ومقابل الأصح انه مباح واختاره
في شرح مسلم اه محققونه نهاية ومعنى (قوله في رق) بفتح الراء وتسكسر جلد رفيق يكتب فيه وقوله بطابع بفتح الباء هو
التخاتم يريد به الختم على الصحيفة وقوله لم يتطرق الخ لعل من قوائمه ان قائل ذلك يحفظ عن أن يرتد أخفى التي تبطل
العمل أو ثوابه اه صغرى (قوله ويقرأ انا أنزلناه ثلاثا) لما أخرجه الديلمي بسنده مجهول من قراها في أثر وضوئه
مرة واحدة كان من الصديقين ومن قراها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قراها ثلاثا حشر مع الأنبياء ذكره حجج في
الاياعاب والسيوطي في فتاويه وقال في سنده أو عبيدة مجهول اه وسطي قال عشي ويسر بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي
ذنبى ووسع لي في دارى وبارك لي في رزقى ولا تقتنى بما زويت عني اه (قوله وأما دعاء الأعضاء) منه عند غسل الكفين اللهم
احفظ يدي من معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرخني
رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم
أعطني كتابي يميني وحسابي حسا يسيرا وعند اليد اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح
الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه
وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام اه حجج في المنهج القويم (قوله فلا أصل له الخ) أي في
الصحة والافتقار روى عنه ﷺ من طرق ضعيفة ومثله يعمل به في فضائل الأعمال وقدر انشاء شيخ الاسلام في الاسنى
والفرار واعتمد استحبابه الشهاب الرملى وولده يؤخذ مما نقلته عن الأول في الايعاب انه لا بأس بعنده وأنداء حسن
لكن لا يعتد سنينته اه صغرى (قائدة) شرط العمل بالحديث الضيف في فضائل الأعمال أن لا يكون شديد الضعف وأن
يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتد سنينته بذلك الحديث اه معنى زاد في النهاية وفي هذا الشرط الأخير نظر لا يخفى اه قال
سم بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه الا كونه مطاوعا باطلبا غير جازم فتعين اعتقاد سنينته اه (قوله)
وقبل يستحب الخ في الايعاب نعم في أدعية الأعضاء حديث حسن وهو ما من عبد يقول حين يتوشأ بسم الله ثم يقول عند

شيخنا وعليه يحمل ربه صلى الله عليه وسلم لازاره بموركعتان بعد الوضوء أى بحيث تنسبان اليه عرفا فتغوثان بطول الفصل عرفا على الأوجه وعند بعضهم بالأعراف وبعضهم بتخفاف الأعضاء وقيل بأخذت وقرأ نبطاني وأول ركعتيه بعد الفاتحة ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم إلى رحيلهم فى الثانية ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه إلى رحيلهم (فائدة) يحرم التطهر بالمسبل للشرب وكذا بما جهل حاله على الأوجه وكذا جعل شئ من المسبل إلى غير محله (وليقتصر) أى التوضؤ (رحما) أى وجوبا (على) غسل أو مسح (واجب) فلا يجوز زلتيت ولا تيان سائر السنن (لنقى وقت) عن ادراك الصلاة كلها فيه كما صرح به البخارى وغيره وتبعه متأخرون لكن أفتى فى فوات الصلاة ولو اكمل سنتها بأن يأتيها ولو لم يدرك ركعتيها فبغيره بأنه ثم اشتغل بالمقصود فكان كالوعدى القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي الا لفرص فلو كان معمءا لا يكفيه انتمتع طهره ان ثلث أو أثنى السنن أو احتاج إلى الفاضل لمعش محترم حرم استعماله فى شئ من السنن وكذا يقال فى الغسل (وندا) على الواجب برك السنن (لادراك جماعة) لم يرج غيرها نعم ما قبل بوجوبه كالكلك ينبنى تقديمه عليها نظير ما مر من نذب تقديم الفاتحة بعد على الحاضرة ولن كانت الجماعة (تتمة) يتيمم عن الحدثين لفقد ماء وخوف محذور من استعماله بتراب طهور له غير وأركانه نية استباحة الصلاة المفروضة مقرونة بنقل التراب

كل عضو أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين الافتتاح له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فان قام من فوره ذلك فليركعتين يقرأ فيهما ويعلم ما يقول انقل من صلاته كيوم ولدته أمه ثم يقال له استأنف العمل فهذا مصرح بنذب التشهد المذكور وعند كل عضو وسنده حسن كقوله للتشغرى فيتمتع أن لا يكون من محل الخلاف بين النووي وغيره فى أدعية الأعضاء فاستفده اه كلام شرح العباب اه كردى (قوله وقيل بخت) أفتى به نسب السهمودى قال لأن النصب بهما عدم تعطيل الوضوء عن أداء صلاته ومال إليه البصرى قال وصحح الشيبانى أن لا يجوز (قوله ركعتان) أى ركعتين (قوله) أى ذلك من يده تقيل فى باب الوقوف نده (قوله وندا) معطوف على حتما أى وليقتصر ندا (تتمة) فى أحكام التيمم ذكره عقب الوضوء لأنه بدل عنه وقد بالغ الشيخ رحمه الله فى الاختصار فيه مع أنه من الرخص المحتاج إلى بيان أحكامها كثيرا وقد أفرد الأئمة بباب مستقل وهو لفظة الفقد وشراها إلى التراب إلى الوجه واليدى بشرائط تأتي وفرض سنن أربع أو ستوهو من خصائصنا كفى المنهج القويم (قوله لفقد ماء وخوف محذور من استعماله) هذه أسباب من حيث الجواز ذكرها فى الروضة كأصلها سبقت جمعها من قال يا سائل أسبل حل تيمم * هى سبعة يساعها رتاج

فقد وخوف حاجة اضلاله * مرض يشق جيرة وجراح

قاله فى شرح المنهج وكلها فى الحقيقة ترجع إلى فقد الماء حسا أو شرعا اه وقال فى التحفة المبيح فى الحقيقة انما هو سبب واحد هو المعجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وذلك أسباب لهذا المعجز اه قال سم ولا قضاء مع الفقد الحسى اه وأما الصور التى يقضى فيها التيمم فقد جمعها صاحب الارشاد فى قوله وقضى الختمة متيمم لفقد ندر وسفر معصية ويرد ومن ربط أو كثر دم جرحه أو ستره محدثا أو بمحل تيمم أو ظن بأن من خوف أو فقد الطهورين أو نسي ماء أو غنه بقرب أو اضلها فى رحل لأمه ولان جهل كونه فيها أو صبه لاذن عذر علم كرض أو دأثم كاستحاضة أو مباح كزفر أو عرى ويمن اه وقد تكلم عليه شراحه بما لا يتحمل هذا التعيق لكن سياتى بعض ذلك بمن يدين ومحل جواز التيمم عند الفقد اذا طلب من رحله ورفقته ونظر حوالبه وترددان احتاج إلى التردد فى بعده أو يثق فقد الماء ولا يحتاج عند التيقن إلى ما ذكرناه حيث لا فائدة فيه (قوله نية استباحة الصلاة) أى ونحوها مما يقتضى إلى طهارة قال فى الصغرى المراتب فى النية ثلاث نية استباحة فرض الصلاة أو الطواف ولو مندورا تبيح فرضا عينيا منها وتبيح أيضا ماعدا الفرض العينى مطلقا وطواف الوداع كالغرض العينى ونية لفعلها أو الصلاة أو صلاة الجنائز أو خطبة الجمعة تبيح ماعدا فرضها ونية شئ ماعداها كسجدة تلاوة أو مس مصحف أو استباحة طوطه أو قراءة أو مكث فى مسجد لا يستبيح بها فرض الصلاة ولا فرض الطواف ولا لفعلها ويستبيح به ماعدا ذلك اه (قوله مقرونة بنقل التراب) أى واستدامتها أى النية ذكرها بالضم إلى مسح شئ من وجهه وهذا معتبد

ومسح وجهه ثم يديه ولو يتقن ماء آخر الوقت فانتظاره أفضل والافتعجيل تبسم وإذا امتنع استعماله في عضو وجب تبسم وغسل صحيح ومسح كل السائر

ابن حجر كشيخ الاسلام تبع الشيوخ واعتمد في المفتى والنهاية والزيادى وغيرهم الصحفة اذا عزبت بين النقل والمسح ووافق مر على أنه اذا أحدث بعد النقل يبطل نقله وانما الكلام في عزوب النية بين النقل والمسح فإذا استحضرها قبل وضع يده على وجهه فإنه يصح حتى عند ابن حجر ويكون الاستحضار الثاني نقلا جديدا ومثل عزوب النية الحدث بعد النقل اه صغرى (قوله ومسح وجهه) أى كما روى في الوضوء الا انه هنا لا يجب بل ولا يندب كفى التحفة والنهاية والامداد وغيرها ايسال التراب الى باطن الشعر وان خفى جزم الزبادى بوجوب ازالته تحت الظفر وما يغفل عنه المقلب من أنفه على شفته ونحو الموق وفي شرح الاسنوى على النهاج جوزا بوحسيفة الاقتصار على كثر الوجه اه ولا يشترط عندنا تبين وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الطين اه من المنهج القويم مع حواشيه (قوله ثم يديه) كالوضوء ويجب نزع الخاتم في الضرر الثانية ولا يكفي تحريكه وانما كفى التحفة قال نعم ان فرض تبين محوم التراب لجميع ما تحت الخاتم من غير تحريك فلا إشكال في الأجزاء اكتفى في المفتى والنهاية بوصوله الى ما تحته ويظهر أنه أوجه من الأول وظاهر التحفة يفيد انه لا بد من نزعها عن جميع الأصابع وقال القليوبى عن محله بقدر ما يصل التراب لما تحتها ولا يكفي تحريكه بمحله ويمكن الجمع بين المقتاتين اه وقال مالك وأحمد والمسح الى المرافق مستحب والى الكوعين واجب اه ويشترط لصحة التبسم أن يكون بتراب على أى لون كان كاللتر وان عجن بنحو خل ثم جفوك لسبخ وغيرهما حتى ما يداوى به وغبار رمل خشن لا تأثم فلا يصح التبسم به حيث لم يكن فيه غبار وقال أبو حنيفة ومالك يجوز التبسم بالارض وأجزائها ولو بحجر لا تراب عليه ورمل لا غبار فيه بل يجوز عند مالك بما اتصل بالارض كاللبات وأن يكون طاهرا وأن لا يكون مستعملا وهو ما بقي بمحل التبسم أو تآثر بعدسه العضو وان لم يعرض عنه وان لا يتخالطه دفين ونحوه وان قل لانه يمنع وصول التراب للعضو وان يقصده أى التراب فلوسفته الرج على عضو تبسمه فردده عليه ونوى لم يكفه ذلك لا تتفاء القصد وان مسح وجهه ويديه بضر تبين وان أمكن بضر به بحرقه وأن يزيل النجاسة أولا فلو تبسم قبل ازالتها لم يجز ان كان عنده من الماء ما يزيلها به والاصح تبسمه عند ابن حجر مع وجوب الاعادة عليه وعند الجلال الرملى وغيره يصلى صلاة فأقدا الطهورين بلان تبسم وأن يحتشد في القبلة قبله فلو تبسم قبل الإجهاد فيها لم يصح عند الشهاب ابن حجر ونقله شيخه في شرح الروض عن التحقيق واعتمده في التحرير ورجع في موضع آخر من شرح الروض جواز التبسم قبل الاجتهاد واعتمده المفتى والنهاية وان يقع التبسم بعد دخول وقت الصلاة التي يريد فعلها فيتبسم لصلاة الجنائز بعد أقل غسله لكن يكره قبل التكفين والنفل المؤقت بعد دخول وقته فلا يتبسم لراثة بعدة الابد فعل الفرض أى فلا يصح أن يصلى به القبلى مثلا وأما صلته أى البعدية بتبسم الفرض فيصح وان يتبسم لكل فرض عيني وقال أبو حنيفة يجوز التبسم قبل دخول الوقت وعنده التبسم كالوضوء يصلى به ماشاء فروضا ونوافل من الحدث الى الحدث أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن اه كردي وبشرى ورجة الأمة (قوله وإذا امتنع) أى حرم كما في الباجورى استعماله في عضو أى بأن خشي منه حصول مرض أو زيادته أو بقاء براء أو شين فاحش في عضو ظاهر وهو الذى يبدو عند المنة كالرأس والعنق والبدن الى العفدين والرجلين الى الركبتين ويعتمد في ذلك قول الطبيب العدل في الرواية ويعمل بعرفته ان كان عرقا في الطب لا يتجر به على ما قاله الرملى والخطيب وقال ابن حجر وشيخ الاسلام يعمل بتجر به خصوصاً عند الطبيب في محل يجب طلب الماء منه ولو كان في السفينة وخاف من أخذه الماء من البحر غرقا أو نحوه تبسم وصلى ولا إعادة عليه ان لم يغلب وجود الماء هناك بحيث لو زال ذلك البحر اه كردي وباجورى (قوله وجب تبسم وغسل صحيح ومسح كل السائر) أى فتجب عليه ثلاثة أشياء ثم اذا صلى فرضا وأراد فرضا آخر ولم يحدث له بعد غسلا ولا مسحاً بل تبسم فقط فان أحدث أعاد جميع ما مر وحاصل مسئلة الخيرة انها ان كانت في أعضاء التبسم وجبت الاعادة مطلقا لنقص البدل والبدل جميعا وان كانت في غير أعضاء التبسم فان أخذت من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك وجبت الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر وكذا ان أخذت من الصحيح بقدر

الفار نزعہ بجاء ولا ترتیب ینھما جنب أو عضوین فقیمان ولا یصلی بہ الا فرضا واحدا ولو نذرا وصح جنازہ مع فرض (ووافقہ) اى أسباب بواقض الوضوء أر بقاء أحدھما یقین (خروج شئ) غیر منیہ عینا کان اور یحارطبا ویلغا معنادا کبول أو نادرا کدم باسورا وغیرہ انفصل أولا کسدودہ أخرجت رأسها ثم رجعت (من أحسبین) المتوضی (الحی) دبرا کان أو قبل (ولو) کان الخارج (باسورا) نابتا داخل البر فخرج أوزاد خروجه لکن أتى العلامة کمال الدلو بعلم الفص یخرج الباسور نفسه بل بالخارج منه ککالم وعند مالک لا ینتقص الوضوء بالنادر (و) نانیہا (زوال عقل)

الاستمسك ووضعها على حدث فتجب الاعادة أيضا فان لم تأخذ من الصحيح شيئا لم تجب الاعادة سواء وضعها على حدث أو على طهر وكذا ان أخذت من الصحيح بقدر الاستمسك ووضعها على طهر فلا تجب الاعادة أيضا والمراد بالطهر الذي نوضع عليه ان كانت في أعضاء الوضوء الطهر من الحدثين في جميع البدن وان كانت في غير أعضاء الوضوء فالطهر من الحدث الأكبر لا غير ومانع من الفرق بين أعضاء التيمم وغيرها هو ما في الروضة واعتمد في المفتي والنهاية وغيرها وقال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق وهو ظاهر التحفة واعتمد الجوهري وان قاسم الغزالي على أبي شجاع وقال أبو حنيفة ومالك اذا كان بعض جسده مضمحا وبعضه جربا أو قرحا فان كان الأثر الصحيح غسله وسقط حكم الجرح الا انه يستحب مسحه بالماء وان كان الصحيح الأقل تيمم وسقط غسل العضو الجرح وقال أحمد يغسل الصحيح ويقيم للجرح واذا مسح على الجبرة وصلى فلا إعادة عليه عندهم (قوله ومسح كل السائر) وجو با بالماء ونسبا بالتراب ان كانت بمحل التيمم ولو اخطأ ماء المسح بدم الجرح عني عن محل المسح عليه ان أخذ من الصحيح شيئا أي ولم يغسله والا فلا مسح لان مسحها واقع بدلا عما أخذ من الصحيح (قوله الضار نزع) أي قولهم ينزع عنه ويجب ولا يكتفى بالمسح حينئذ اه باجوري (قوله ولا ترتب بينهما جنب) أي لا بد منه كالعضو الواحد وكذلك الخائض والنفساء فالجنب انما هو مثال فيه ان يقيم أو لا عن انغليظ ثم يغسل الصحيح وهذا يغسل أولا الصحيح من يده ثم يقيم عن العليل لكن لا يولي تقديم التيمم بل بالماء أو التراب اه باجوري (قوله تيسمان) محله ان لم تمسح الجراحة والا فكتفى بتيمم واحد عنهما ولهذا ان يولي بين تيمميه بأن يغسل وجهه الوجه ثم يقيم عن عليه ثم عن اليدين قبل غسل وجهيهما اه وصطفي (تمت) على فائدة الطهورين وهما الماء والتراب أن يغسل المفروض لحرقه الوقت ويصيدها أو جذا أحدهما لكن لا يعيد بالتراب الا حيث يسقط به الفرض نعم ان وجدته في الوقت أعاد به ليقول الصلاة بأحد الطهورين وخرج بالفرض الفل فلما يفعله فاخذ الطهورين لا لانه لا ضرورة اليه وقال أبو حنيفة فاخذ الماء والتراب لا يغسل حتى يجدهما وقال أحمد يغسل ولا يعيد ومالك ثلاث روايات تؤاخذ كل واحد من الثلاثة رواية ويقضي أيضا وجوب ما اذا تيمم في الحضر أو السفر للبرد أو لفقد الماء وقد نذر ففعله في محل التيمم وان غلب في محل الصلاة عند ابن حجر واعتمد الخطيب وم ر اعتبار محل الصلاة وعليه نقل سم أن الميرة بحالة التحرم اه ولو شك هل المحل الذي صلى فيه تسقط به الصلاة أو لا لم تجب الاعادة اه باجوري وذكر في مع رجة (قوله أي أسباب نوافض) الاصح ان تلك الأسباب غايتها لا نوافض قال النووي فعلى الأصح لا يفتي العير بنوافض الوضوء اه كردي (قوله خروج شيء) خرج به الدخول فلما دخل عودا في دبر فلا تقض به حتى يخرج باجوري (قوله عينا كان الخ) تعمم للخارج (قوله ثم رجعت) ليس بقيد ولو قال وان رجعت كفاي فتح الجواد وغيره لكان أولى ثم رأيت في غير نسخة كذلك (قوله للتوضي) انما قيد بذلك نظرا لكونه نافعا بالفعل ولو أسقطه لكان أولى لان المنظور اليه الثاني فلو خرج من الحدث بقاله حدث أيضا وقوله الخي خرج به الميت فلا تنقض طهارته بخروج شيء منه وانما يجب ازالة النجاسة عنه فقط باجوري (قوله بل الخارج منه) أي من الباسور وهو داخل الدبر بخلافه بعد خروجه فلو خرج الباسور ثم نوضا ثم خرج مندم فلا تقض وكذا لو خرج من الباسور التاب خارج الدبر وينقض خروج المفعدة ولا يصرد دخولها ولو بقطة اه باجوري (قوله والبالعقل) أي ولو تمسكنا لان التمكن من فرض هنا بخلاف الصوم والعقل لغة المنع وشرعا يطلق معنى التمييز ويعرف بأنه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعلى الفريزي ويعرف بأنه صفة غيرية يتبعها العلم بالضرورة بات عند سلامة الآلات التي هي الخواص الخمس وهو قيمان وهي وكسي فالوهي ما عليه مناط التكليف والكسي ما يكتسبه الانسان من تجارب الدهر وانما سمى عقلا لانه يتفحص صاحبه من ارتكاب الفواحش ولهذا يقال لعقل لم ترتكب الفواحش والباس متفاوتون فيه فتممهم معه

(٤ - ترشيح المستفدين)

أى تميز بسكر أو جنون أو اغماء أو نوم الخبر الصحيح فمن نام فليتوضأ وخرج بزوال العقل النعاس وأوائل نشأة السكر فلا تقض بهما كما إذا شاك هل نام أو نفس ومن علامة النعاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه (لا) زواله بنوم قاعد (يمكن مقدمه) أى ألبسه من مقره وإن استند الزوال سقط أو احتى وليس بين مقعده ومقره نجاف ويتنفض وضوءه يمكن أن يبعد زوال آيته عن مقره لا وضوءه شاك هل كان يمكنه أولاً وهل زالت آيته قبل اليقظة أو بعدها وتيقن الرؤى مع عدم تذكر نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لا ماهر جمعة لا حد طرفيه (و) ثالثاً (مس فرج آدمي) ومحل قطعه ولوليت أو صغيراً فلا كان الفرج أو دبراً متصلاً أو مقطوعاً إلا ما قطع في الختان والنافس من الدبر ملتي المنفذ ومن قبل المرأة ملتي شفرها على المغفلاً ما وراءهما كحل خنثائها نعم يندب الوضوء من مس نحو العانة وبطن الألية والاثني عشر ثبت فوق ذكره وأصل تقطيل صغيره وأمره دأ برص ويهودى ومن نحو فصد ونظر بشهوة ولو ألى محرم ونلفظ بمعصية وعضب وحل ميت ومسوفض ظفر وشارب وحلق رأسه وخرج بأدى فرج البهيمة ادلا يشتهى ومن ثم جاز النظر إليه (بطن كف) قوله صلى الله عليه وسلم من مس فرجه وفى روايته من مس ذكره فليتوضأ وبطن السكف هو بطن الراحتين وبطن الأصابع والمنحرف اليهما عند انطباقهما مع بصر تحامل دون رؤوس الأصابع وما بينهما وحرف السكف (و) رابعاً (تلقى بشرى ذكر أو أنثى) ولو بلا شهوة وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكان لا ينقض

وزن حبة أو حيتين ومنهم من معه وزن درهم أو درهمين وهكذا واختلف العلماء فى مقره فقيل القلب وقيل الرأس والأصح أنه فى القلب ولشتماع متصل بالماغ ولذلك قال بعضهم هو شجرة فى القلب وأغصانها إلى الرأس ولا اختلاف فى محله لأقسامه فيه وهل هو أفضل من العلم أو العلم أفضل من قال ابن حجر بالأول لأنه منبوعه وأسسه والعلم يجرى فيه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين وقال الرملى الثانى لاستزامته ولأن الله تعالى يوصف به لا بالعقل اه باجورى (قوله أى تميز) انما يفسر العقل بذلك كما هو أحد اطلاقيه وهو الأحسن لأنه الذى يزول بالسكر وبإبعده بخلافه على إطلاقه الآخر بمعنى الصفة الغريزية فإنه لا يزول إلا بالجنون نعم ينقصر بذلك فيطلب عليه فيستأقده الباجورى (قوله يسكر) أى ولولم يتعده به (قوله قاعد) ليس بقيد فإذا مكن القائم مقعده كان انتصب وفرج بين رجله وألقى المخرج بشئ من نفع إلى حد المخرج لم ينتقض فيبقى الإطلاق أفاده سم قال ولعل التقيد بالنظر للعقاب اه ولو نام متمكناً فى الصلاة لم يضر نعم إن كان فى ركن قصير وطال بطلت صلاته باجورى وفى حواشى المحلى للقلوبى لا تبطل الصلاة بنوم يمكن وإن طال ولو فى ركن قصير قال وخالف شيخنا الرملى فى الركن القصير اه (قوله وتيقن الرؤيا) مبتدأ خبره لا أثر له وهذه العبارة للتحقق وقد استشكل سم تصور الرؤيا من غير تذكر نوم ولا شك فيه وأجلب عنه حجج فى شرح العباب بتصوره فى كلام طويل قال آخره ومن ثمة تصور تحقق الرؤيا مع عدم تحقق النوم وإن كانت من علاماته على أنه لو تصور استلزام علامة الشئ له لم يستلزم من وجود الشئ العلم به اه بحروفه (قوله بخلافه مع الشك فيه الخ) كذا فى التحفة ومضى عليه شيخ الإسلام والخطيب والجمال الرملى وغيرهم وجرى فى شرحى الارشاد والمنهج القويم على عدم التنقض بذلك والمعتمد الاول ولا ينتقض وضوء الأنبياء بنومهم غير متمكّن بقاء بقطة قلوبهم وبسن وضوء الدائم للممكن خروجه من الخلاف اه كرى (قوله مس فرج آدمي) اعلم أن الذى ينتقض من كلامهم أن المس يفارق اللبس فى هذا الباب من تسعة أوجه * أحدها أن اللبس لا يكون إلا بين شخصين والمس يكون كذلك ويكون من شخص واحد * ثانيها اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الله كرى والاثني * ثالثها اللبس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا بطن السكف * رابعها اللبس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا فى الفرج خاصة * خامسها ينتقض وضوء اللبس والمسوس وفى المس يختص التنقض باللبس من حيث المس * سادسها المس المحرم لا ينتقض بخلافه * سابعها اللبس الملبان حيث لم يكن فوق النصف لا ينتقض عند ابن حجر بخلاف مس الله كرى الملبان * ثامسها المس الصغير والصغيرة لا ينقض بخلاف مسهما * ثامنسها اللبس الجنبة لا ينتقض عند حجج قالى الأعياب وإن قلنا بالضعيف أنه محل نكاحها بخلاف مسها قال فى الأعياب لا يبعد نقضه حيث تحقق مسه لأن عليه التعبد وله حرمة اه فاحفظ ذلك فأظنك تحبده كذلك فى غير هذا الكتاب اه صغرى (قوله أو مقطوعاً) ان سعى المقطوع بعض ذكر وكذا ذكر القلب والدبران بنى اسمهما بعد قطعهما اه المنهج القويم (قوله كحل خنثائها) هذا معتمد ابن حجر فى كتبه ويوافقه كلام شيخ الإسلام والخطيب وجرى لجمال الرملى على أن محل الختان ينقض حال اتصاله ولو بارزاً كملتنى الشفرين اه صغرى (قوله بشرى ذكر أو أنثى) البشرة ظاهر الجلد والحق بها نحو لحم الأسنان واللسان وهو متجه خلافاً

وضوء الميت والمراد بالبدنة هنا غير الشعر والسن والظفر قال شيخنا وغير باطن العين وذلك لقوله تعالى أولاسم النساء أى لاسم ولوشك هل ماله شعر أو بشرة لم ينتقض كالأول وقعت يده على بشرة لا يعلم أى بشرة رجل أو امرأة أو شك هل لس محرما أو أجنبية وقال شيخنا فى شرح العباب ولو أخبره عدل بمسها له أو نحو خروج ربح منه فى حال نومه يمكن واجب عليه الأخذ بقوله (بكبر) فيهما فلا تقض بتلاقيهما مع صفر فيهما أو فى أحدهما لاتقاء مظنة الشهوة والمراد بذى الصفر من لا يشتهى عرفا غالبا (لا) تلاقى بشرتهما (مع محرمية) بينهما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لاتقاء مظنة الشهوة ولو اشتبهت محرمه بأجنبيات محصورات فلمس واحدة منهن لم ينتقض وكذلك بغير محصورات على الأوجه (ولا يرتفع يقين وضوء أو حدث بطن ضده) ولا بالشك فيه المفهوم بالأولى فيأخذ باليقين استصحابا له **خاتمة** محرم بالحدث صلاته وطوافه وسجوده وحمل مصحفه وما كتب لدرس قرآن ولو بعض آية كالوح والعبرة فى قصد الدراسة والتبرك بحالة

لأن عجيب اه تحفة وخرج بذلك ما شئى التقاء بشرى ذكرين وإن كان أحدهما أمرا حسنا أو اثنين وخرج به أيضا ما إذا كان أحدهما جانيا فلا تقض عند ابن حجر بناء على عدم تجويز نكاحهم الراجع عنده واعتمده الشهاب البرلى والذي اعتمده من التقض بذلك وحل المناكحة ووافقه الزياى فى حواشى المنهج قال سم فى حواشى التحفة ظاهره وإن تطور فى صورة حار أو كلب مثلا ولا مانع من ذلك وكذلك وطؤها وإن تطورت اه كردى (قوله وغير باطن العين) أى وكل عظم ظهر فلا تقض به عند الشهاب ابن حجر وقال مر بالتقض فيهما وتوسط الخطيب فقال بالتقض فى لحم العين دون العظم اه صغرى (قوله أى لاسم) كإحدى به فى السبع لاجتماعهم كإقال به الإمام أبو حنيفة لأنه خلاف الظاهر فعنده لا تقض بلمس الرجل للمرأة إلا أن ينتشر ذكره فينتقض بالمس والانتشار معا وقال محمد بن الحسن لا ينتقض وإن انتشر ذكره ومذهب مالك وأجدانه أن كان شهوة انتقض والآلاف اه رجة (قوله وجب عليه الاحتياط) هذا معتمداً على صحيح ووجهه القهرى واعتمد مر وسم وعش أنه لا تقض بأحد العمل بسببى عند كرتان تجبرى أى أن أحد العمل بسببى السببى يرتفع حين شهوة حدث بطن ضده **المراد** ابن حجر بأن هذا من أقامه الشارع مقام العلم فى تجسس المياه كإمر وفى غيرها كإبائى اه (قوله من لا يشتهى عرفا) أى فلا تنقيد بسبع سنين لا اختلاف ذلك باختلاف الصغار وقوله غالبا أى من لا يشتهى فى الغالب عند ذوى الطباع السليمة (قوله وكذا بغير محصورات) أى لم ينتقض وفى مبحث الاجتهاد من الأيعاب أن نحو الآلاف غير محصورات ونحو العشرين مما يسهل عدم بمجرد النظر محصور وبينهما وسائط تلحق بأحدهما بالظن وما وقع فيه الشك استثنى فيه القلب قاله الغزالي اه وسطى (قوله ولا يرتفع يقين وضوء الخ) فى فتح الجواد المراد باليقين هنا ليس الجازم لاستحالة مع التردد الذى هو فرض المسئلة بل إن ما كان يقينا لا يترك حكمه بالشك بعده استصحابا له لأن الأصل فيما ثبت الدوام والاستمرار فهو فى الحقيقة عمل بالظن وطرح للشك اه (قوله خاتمة) أى فى بيان ما يحرم بالحدث والجناية والحيض والنفاس (قوله محرم بالحدث) المراد به الأصغر عند الإطلاق فى كلام الفقهاء غالبا أما النواى إذا أطلق انصرف إلى الحدث الذى عليه من أصغرا وكبر (قوله وحمل المصحف) أى ومس ورقه وحواشيه وجملته المتمثل به لا للمفصل عند الشهاب ابن حجر واعتمداً على طيبو مر التحريم إلا إذا انقطع نسبه عنه قال مر فى فتاويه ولا تنقطع نسبه عنه إلا إذا اتصل بغيره زاد الشيرازى نقله عن سم عن مر ما إذا ضاعت أوراق المصحف وحرفت بخلاف ما إذا جلد المصحف بجلب جديد وترك الأول واعتمداً على ابن حجر فيما إذا جلد مع المصحف بغيره حرمة من الجميع من سائر الجهات واعتمداً على الخطيب ومر والطلب لاوى وغيرهم حرمة من سائر المصحف فقط وأما الحل فيه تفصيل المتاع اه صغرى (قوله وما كتب لدرس قرآن) خرج ما كتب لغيره كالتأتم وما على النقاد لم يكتب للدراسة وهو لا يكون قرآنا لا بالقصد (قوله ولو بعض آية) قال فى التحفة ينبغى فى ذلك البعض أن يكون جملة مفيدة اه وأقره الخبى فى حواشى المنهج وقال القليوبى يحرم ولو حرفا اه كردى (قوله كالروح) قال سم فى حواشى التحفة ينبغى بحيث يعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة من اختلف منه عن القرآن اه وبحت فى حاشية فتح الجواد أن آثار الحروف التى تبقى بعد الحوان كانت تقرأ من غير كبير مشقة بقى التحريم والآلاف وكلام غيره بوافقه اه كردى (قوله والعبرة فى قصد الدراسة الخ) عبارة التحفة العبرة فى قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه أو لغيره تبرعا والآلاف اه أو منسأجره وظاهر عطف

الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب نفسه أو غيره نبرعا والافتراء لا حله مع متاع والمصحف غير مقصود بالجل وسورته ولو
البياض أو نحو ظرف أعدله وهو فيه لأقل بقره بعدوا ذالم ينقص عليه ولا مع تفسير زاد ولو احتالا ولا يمنع صبي عجز محدث
ولو جنباجل ومس نحو مصحف لحاجة تعلمه ودرسه وسبيلتهما كحمله للكتب والاتبان به للعلم ليعلمه منه ويحرم
تمكين غير المميز من نحو مصحف ولو بعض آيفو كتابته بالمعجمة ووضع نحو درهم في مكتوبه وعلم شرعي

هذا على المصحف ان ما يسمى مصحفا عرفا لا عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك وأن هذا انما يعتبر فيما لا يشاء فان
قصد به دراسة حرم أو تبرك لم يحرم وان لم يقصد بشيء نظر للقرينة فيما يظهر انتهت بالحرف قال الصكردي في الصغرى
ما ملخصه في فتاوى م ر لو كتب تيممة ثم جعلها للدراسة أو عكسه يعتبر الاصل لا التقصد الطاريء اه وقال القليوبي
بتغير الحكم بتغير القصد اه ولو شك في كونه قصد به الدراسة أو التبرك حل كما يحسنه في التحفة ونقله عنه الحلبي وأقره وجرى
الزيادة في شرح الحرر على الحرمة اه (قوله والمصحف غير مقصود) قال الصكردي في الصغرى الذي ظهر لي انه جرى
فيما في النهج القويم على الحل في صورتين أي بأن قصد المتاع أو أطلق والحرمة في صورتين أي بأن قصد المصحف وحده
أو مع المتاع وهو كذلك في شروحه على الارشاد والمصاب تبعا لتبنيخ الاسلام في كتبه والخطيب وظاهر التحفة اعتماد الحرمة
الا اذا قصد المتاع وحده واعتمد م الحل في ثلاثة احوال والحرمة اذا قصد المصحف وحده اه (قوله أعدله وهو فيه) كذا
قيدا في التحفة والنهاية الخريطة والصندوق بما اذا أعدله وحده بخلاف ما اذا اتنى كونه فيهما أو اعداهما فيحل حلما
ومسهما ولا فرق فيما أعدله بين كونه على حجمه وان لا وان لم يعدله اه قال الحلبي وعليه يحرم مس الخزائن المعدودة لوضع
المصاحف فيها ولو كثرت جدا وقال سم شرط الطرف ان يعدله في العادة قال في الايعاب بحيث يسمى له وعاء عرقا سواء عمل على
قنبره أو أكبر منه انتهى ومثل الصندوق كرسى وضع عليه عند ابن حجر ونقله القليوبي عن شيخه عن م ر وقال سم لا يحرم
مس شيء منه ونقله عن م ر وقال سم في حوائج التحفة فديقال الكرسي من قبيل المتاع م ر اه نقله الطائفي اه كردى
(قوله ولا مع تفسير) ليس منه مصحف حتى بالتفسير لأن لا يسمى تفسير ابل مصحفا حتى ذكره ابن حجر في حاشية فتح
الجواد ورأيت في فتاوى الجلال الرملى انه كالتفسير والمراد التفسير وما يتبعه كما يذ كرمه ولو استطرادا وان لم يكن له مناسبة
واعتمد ابن حجر في شرح الارشاد ان الكثرة من حيث الحروف لفظا لا رسما ومن حيث الجلالة فتتمحض احدى الورقات من احدى
لا عبرة به واعتمد م ر ان العبرة في المس بحالة موضعه في الحل بالجميع انتهى صغرى (قوله زاد) أي عن القرآن لفظا كما سبق
أنفا عن شرح الارشاد ونقله سم عن م ر ونقل القليوبي عن شيخه نقل عن م ر انما رسمه ويحذف في التحفة قال فيعتبر
في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح الرسم وفي التفسير رسمه على قواعد الخط (قائمة)
رأيت في فتاوى الجلال الرملى انه سئل عن تفسير الجلالين هل هو مساو للقرآن أو قرآن كذا فاجلب بأن شخصان ليس
تتبع حروف القرآن والتفسير وعدهما فوجداهما على السواء الى سورة كذا ومن اواخر القرآن فوجدما كثر حروفا فلم أنه
يجل حله مع الحديث على هذا اه كردى قال الباجورى والورع عدم حل تفسير الجلالين لأنه وان كان رائدا بحرفين ربما
غفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر اه (قوله ولو احتالا) فلوشك في كون التفسير أكثر أو مساويا حل فيما يظهر لعدم
تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضبة والحرير اه تحفة ونقله عنه الحلبي وأقره في المفتى ما يفيد الحرمة
عند الشك ونقلت أي الحرمة عن ايجال الرملى أيضا قال سم وهي الوجه وحسب يحرم المس أو الحل كما اذا كان التفسير أكثر
أوجه مع المتاع بشرطه كره الخلاف في الحرمة اه كردى (قوله لحاجة تعلمه الخ) كذا في التحفة ومثلها النهاية قال سم
وليس منها جل العبد الصغير مصحفا لبده الصغير معه الى المكتب (قوله ويحرم تمكين غير المميز) في الايعاب نعم ينتجه
حل تمكين غير المميز له حاجة تعلمه اذا كان بحضرة نحو الولي للامن من ان ينتهكه حينئذ قال القاضي ولا يمكن الصبيان
من نحو الالواح بالافدام منه يؤخذ أنهم يعمرون أيضا من نحوها بالاصاق وبصرح ابن العادوني فتاوى م ر الجواز حيث قصد
به الاعانة على نحو الكتابة وفي فتاوى ابن حجر يحرم جعل ريق على أصبعه ليسهل قلب الورق بها حيث كلن بهار طوبة تلوث
الورقة ويسن منع الصبي المميز من مس المصحف لئلا يخرج من خلاف من منع منه اه كردى (قوله وعلم شرعي) أي وكل

وكذا جعله بين أوراقه خلافاً للشيخنا ونزق به عبثاً وبلغ ما كتب عليه لا شرب محو ومدا الرجل للمصحف ما لم يكن على مرتفع
ويسن القبلة كالعلم بل أولى ويكره حرق ما كتب عليه إلا عرص نحو صيا به ففعله أولى منه ويحرم بالجنابة المكث في المسجده
وقراءة قرآن بقصد ولو بعض آية بحيث يسمع نفسه ولو صيا خلافاً لأفنى به التوروي وينحو حيض لا يخرج طلق صلاة وقراءة
وصوم ويوجب قضاؤه لا الصلاة بل يحرم قضاؤه على الأوجه (و) الطهارة (الثانية الفصل) هو لتفصيلان الماء على الشيء وشرعا
سيلا على جمع البدن بالنية ولا يجب فوراً وإن عصى بسببه بخلاف نجس عصى بسببه والأشهر في كلام الفقهاء صم غيبته لكن
الفتح أفصح وبضمها مشترك بين الفعل وماء الفصل (موجه) أربعة أحوالها

معظم فالوعبر به لكان أعم قال ع ش ومن المعظم ما يقع في المكائبات ونحوها عافية اسم الله أو اسم رسوله مثلاً فيحرم اهاتته
بوضع نحو دراهم فيه اه (قوله) وكذا جعله بين أوراقه) أي من غير أن يحس مكتوبه بأو يلا فيه فهي غير المسألة الأولى خلافاً لما
فهمه الحنفي بل وليست من ذكر الخاص بعد العام كإرمه أيضاً نمل (قوله) خلافاً للشيخنا) اهله خالف في ذلك في الإعياب أو في
شيء من فتاويه أو كتبه التي لم تحضر عندنا وتلقاه من تفار بره مشافهة ولا مجال للأغراض على الشارح فل الإطلاع على ذلك
وان لم يذكر ذلك في الكتب التي بأيدينا كالتحفة وشرح الإرشاد وشرح المختصر وحاشية فتح الجواد حيث لم نجد لشيخه
نصاً بخلاف ما نقله عنه فهو حجة في نقله فننبه (قوله) ونزق به عبثاً) ذكر الحليمي في منهاجها أنه لا يجوز نزع ريقه فيها اسم
الله أو اسم رسوله لما فيه من تفريق الحروف وتفريق الكلام في ذلك إذ ذراء بالمكتوب اه ويجزم به الباجوري على سم
(قوله) ويحرم بلع ما كتب عليه قرآن) للاقته لا سجاسة لا يقال ان الملافة في الباطن لا تنجس لأن قول فيه امتنان وان لم ينجس
كالوضع القرآن على نجس جاف يحرم مع أنه لا ينجس اه مم قال في النهاية وانما يجوز نأكله لأنه لا يصل إلى الجوف إلا وقد زالت
صورة الكتابة اه وسنه في التحفة راد فيها أنه لا يضر ملاقاته التوروي أنه ما دام بعد نزع ريقه مستغفر ومن ثم جازعه من الحلية اه
(قوله) الشيا به) في المسح قال سم ينجر ريقه حيث سم رسول اه (قوله) ويحرم بالجنابة) أي في الصلاة على المحرم الحديث
(قوله) المكث في المسجد) أي يورحبه وهو اه وجناح بجداره وان كان كله في هواء الشارع وقعة وقف بعضها سجداً شائعاً وتجب
فسمته وتندب التحبة فيها ولو قل القسمة لا اعتكاف قبلها اه بشرى ومثل المكث التردد فيه وخرج بالمكث المرور فلا
يحرم كان يدخل من باب ويخرج من آخر (قوله) بقصد اه أي القرآن أي انما يحرم القراءة بشرط منها كونها بقصد القراءة
وحدها أو مع غيرها فان لم يقصد القراءة بأن قصد نحو ذكره أو موعظه أو قصه أو التحفظ أو التحصين ولم يقصد معها القراءة
لم يحرم وكذا ان أطلق لأنه عند وجود قرينة تقتضي صرفه عن موضوعه كالجنابة لا يكون قرآناً إلا بالقصد ولو بما لا يوجد
نظمه في غير القرآن كسورة الاخلاص لم يكن نكره به ولو في حالة لا طلاق ومنها كونها نقلا من ثم وجبت قراءة الفاتحة
على فاقه الطهورين في المكتوبة وقراءة آية في خطبة جمعة كونها باللفظ بحيث يسمع نفسه حيث لا عارض فلا تحرم بالقلب
ولا الخمس وكونها من مسلم مكلف فلا يمنع الكافر منها ان لم يكن معانداً ورعي اسلام ولا الصبي والمجنون وخرج بالقرآن نحو
التوراة وما نسخ تلاوته كآية الرجم والاحاديث القدسية اه بشرى (قوله) ولو صيا) هكذا في التحفة وخالف في الإعياب
وشرح الارشاد والرمي في النهاية وقالوا بحمل قراءة جنبا تبعا للتوروي والزركشي اه (قوله) خلافاً لما أفنى به التوروي)
أي من حل قراءة الصبي ومكثه في المسجد مع الجنابة ووافقه كثير ون قال في الإعياب احتار ابن المنبر والدارمي وغيرهما
ماروي عن ابن عباس وغيره أنه يجوز للحائض والجنب قراءة كل القرآن اه وهو قول للشافعي قال الزركشي الصواب اثبات هذا
القول في الجديد قال وقال بعض التأخرين هو مذهب داود وهو قوي فاه لم يثبت شيء في المسئلة يخرج به والاصل عدم التحريم
اه وللذهب الأول وهو التحريم اه كردي (قوله) وينحو حيض) متعلق بيبعهم المقدس ونحو الحيض النفس أي ويحرم
بتنحو حيض من نفاس زيادة على ما حرم بالحدث والجنابة بقصداً لا يخرج طلق أي دمه والطلاق هو الوجود الناشئ من الولادة
(قوله) بل يحرم قضاؤها) أي عدم الصحة عند ابن حجر وقال الجلال الرمي بالكرهه فله نصح وتعتقد نقلاً مطلقاً من غير ثواب
اه بشرى (قوله) والطهارة (الثانية) أي عن الجنابة وتقدمت الطهارة الأولى عن الحدث في أول شروط الصلاة (قوله) لكن
الفتح أفصح) وعليه فهو مصدر غسل واسم مصدر لأغسل كما في التحفة فالزاده الشيخ ليقا بل قوله بعده وبضمها الخ لكان

(خروج منه أولا) ويعرف بأحد خواصه الثلاث من تلذذ بخروجه أو تدفق أو رج صجين رطباً وياض يفيض جلفاً فإن فقتت هذه الخواص فلا غسل نعم لو شك في شيء أمشي هو أو مذي غير ولو بالشهي فإن شاء جمعه منياً واغتسل أو منياً وغسله ونوضاً ولو رأى منياً محققاً في نحو ثوبه لزمه الغسل وإعادة كل صلاة تنقضي بعده ما لم يحتمل عادة كونه من غيره (و) ثانيها (دخول حشفة) أو قترها من فاقدها ولو كانت من ذكر مقطوع أو من بهيمة أو ميت (فرياً) قبلاً أو در (ولو لبهية) كسكة أو ميت ولا يعاد غسله لا تقطاع تكليفه (و) ثالثها (حيض) أي انقطاع وهو دم يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة (وأقل سنة تسع سنين قرية) أي استكمالها نعم إن رأتها قبل تمامها بدون ستة عشر يوماً فهو حيض وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً كأقل طهر بين الحيضتين ويحرم بهما يحرم بالجنابة

أنسب (قوله منه) ولو على لون الدم وخروج بمعنى غيره كان وطئت المرأة في قبلها وهي صغيرة ليس لها شهوة أو كبيرة ولم تقض شهوتها أو في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها مني الرجل فلا يجب عليها إعادة الغسل (قوله أولاً) خرج بهما واستدخله بعد خروجه ثم خرج ثانياً فلا غسل (قوله من تلذذ بخروجه) وإن لم يتدفق (قوله أو تدفق) أي خروجه على دفعات بضم ففتح أو ضم أو سكن أي عاب وان لم يتدفق أو كان له رج محققاً أي لأننا كلفنا بوجوده وأخذنا من خواصه الثلاث اه كرى (قوله فلا غسل) لكونه غير مني (قوله ولو بالشهي) ويلزمه عند ابن حجر سائر أحكام ما اختار ما لم يرجع عنه وحينئذ يحتمل أنه يعمل بقضية ما رجح إليه في الماضي أيضاً وهو الأحوط ويحتمل أن لا يعمل بها إلا في المستقبل قال سم الاحتمال الثاني أوجه واعتقد مر كوالده والمغني أنه لو اختر كونه منياً لا يحرم عليه قبل اغتسالها يحرم على الجنب ويبحث في التحفة أن غير الخارج منه إذا أصابه من شيء لا يلزمه غسل ما أصابه منه وأنه لا يقتدي به فإذا تخالف اختيارهما وقال سم لو اختار الخارج منه أنه مذي وغسله لم يصح اقتداؤه بمن أصابه ذلك الخارج ولم يغسله اه (قوله محققاً) بجاء مهمله بعد الميم بعدها قاف ولا نظر لصحيفه غير ذلك (قوله وثالثها حيض) أي ثالث موجب الغسل وقد أكتفى الشرح رحمه الله بآراء بعض أحكامه هتاج غاية الإيجاز مع أن الفقهاء رحمهم الله أفردوا ذلك بلبب مستغل قاموا فيه بواجب البيان كالأعلى قدر تأليفه ولا سيما الإرشاد وشرحه فن أرد الزيادة في ذلك فعليه بها وكان الشارح رأى قلة بحث النساء في ذلك وتمامهم مع أنه يجب على النساء تعلم ما يحتاجن اليه من هذا الباب كغيره فإن كان زوجها عالماً لزمه تعليمها والافلح الخرج لتعلم ما لزمها تعلمه عينا بل يجب ويحرم منها إلا أن يسأل ويخبرها وهو ثقة وليس لها خروج إلى مجلس ذكر أو تعلم غير واجب عيني الإرضاء كإتيان المنهج القوي هو غيره (قوله أي انقطاعه) الأصح أن الانقطاع شرط للصحة أي لا موجب والقيام للصلاة شرط للفورية اه بيجري (قوله وأقل زمن الحيض تقطع أو أقل أربع وعشرون ساعة وهي قدر يوم وليلة متصلاً بأن تكون لو ادخلت فرجها نحو فطنة لتلوثت فافقص عن ذلك فيقال ليس بحيض بخلاف ما بلغه ولو بالشك كما قاله مر في المدد ولو مفرقاً في خمسة عشر يوماً بلبا اليه ولو أصفر أو كسر إذا كل منهما أذى فشمته الآية وإن لم يتقدمه قوي وخالف العادة اه بشرى وعند أبي حنيفة أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وعند مالك ليس لأقله حد ويجوز أن يكون ساعة اه رجة (قوله وأكثره) أي زمناً خمسة عشر يوماً بلبا اليه إن بلغ مجموعها فدر يوم وليلة وإن لم يتصل وهو مع نقاء تخله حيض إن لم يجاوز مع النقاء خمسة عشر يوماً لأنه حينئذ يشبه الفترة بين دفعات الدم فينسحب عليه حكم الحيض أما الذي لم يبلغ أقله أو جاوز أكثره فاشته حاضنة وكذا ما أتى قبل تسع سنين أو قبل أقل الطهر اه بشرى وغالب ست أو سبع فلو حاضت امرأة خمسة أيام أو ثلاثة أو ثمانية أو عشرة مثلاً لم يكن من الأقل ولا من الأكثر ولا من الأغلب كإفاره بعضهم أفاده الباجوري (قوله كأقل طهر بين الحيضتين) أي لا بين حيض ونفاس فيكون أقل من ذلك تقدم الحيض أو تأخر بل لو رأت الحامل يوماً وليلة وما قبل الطلق كان حيضاً ولو رأت النفاس ستين ثم انقطع ولو لحظة ثم رأت الدم كان حيضاً بخلاف انقطاعه في الستين فإن العائد لا يكون حيضاً إلا إن عاد بعد خمسة عشر اه تحفة قال سم وعش بل قد لا يكون بينهما طهر أصلاً إذا تقدم الحيض (قوله ويحرم بهما يحرم بالجنابة) أعاده مع أنه قد مر قريباً ليعطف عليه ما بعده مما لم يذكره بقبيل أشياء تحرم به لم يتعرض لها والحاصل أنه يحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة لأنه أغلظ بل يزيد بأنه يحرم به الطهر بنية التعبد في غير نحو نكاح وعيد والمرو في المسجد إن خافت تلوثاً ولو احتالاً احتياطاً ومثلها كل ذي

ومباشرة ما بين سرتها ووكبتها وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره الثوري في التحقيق فغير مسلم اصنعوا كل شيء الا التكاثر
وانما انقطع دمها قبل ان ينزل صوم لاوطء خلافا لما بحث العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) راجعها (نفاس)
أي انقطاعه وهو دم حيض يخرج بعد فراغ جميع الرحم وأقله لحظة وغالبه أربعون يوما وأكثره ستون
يوما ويحرم به ما يحرم بالحيض

خبث بخشي منه تلويثه فان استه كره لفظ حدثها وبفارقته الجنب وهذا الخبث قال به ومحل كراهته عورها اذ لم تكن
طاحنة الى العور والصوم اجاءوا والطلاق لزوجة وطوءة ولو في الدبر أو في طهر وطهافيه ان أمكن حبلا ان لم تبدل له مالا
في مقابله لتضررها بطول مدة التبرص اذا ما في منه لا يحسب من العدة ومن ثم لو كانت حاملا بلاحق بالطلاق ولو احتال لم يحرم
(قوله مباشرة ما بين سرتها وركبتها) أي بوطء مطلقا أو بغيره بلا حائل وتعبيره بالمباشرة المختصة بالأس بلا حائل بشهوة
وبغيره دون النظر ولو بشهوة هو ما عير به في التحقيق وغيره وقال في التحفة هنا أنه الأوجه واعتمدته شيخ الاسلام والمفتي
والنهاية وغيرهم وغير في الرخصة بالاستمتاع وجرى عليه ابن حجر في غالب كتبه واقتضاه كلام التحفة في المتحيرة فيشمل
النظر والاس بلا حائل لكنه يخص بالشهوة قال السكودي وهو الأوجه ومحل جواز مباشرة ما ذكره ما لم يعلم من عادتها ما اذا مباشر
وطيء أقله تقوا موقرة شبيهة والاحرم ويجوز تمتع الزوجة بما بين سرتها وركبتها وان كانت هي المتمتعة عند هر اه بشرى
(قوله صوم) أي بطلاق وطهر ويستحب لمن وطى في أول الدم ان يتصدق بدينار أو قدره ولو على فقير واحد بنصفه أو قدره
لمن وطى في آخره وجا كان أو غير مو هو من الكبار من العائد العالم بالتحريم المختار دون الناس والجاهل والمكره ويكفر
مستحله في الزمن المجمع على الحيض فيه بخلاف غير المجمع عليه كالأندلسي المشرفان بأحيفه يقول أكثر الحيض عشرة
أيام كاستون ما زاد فانه لا يكسر مستحله حينئذ يحرم ذلك كسالم بنف الزورج في الزنا الاجزاء الولد ولو قيل انقطاع الدم
اه بشرى وما حرم يوفي سم اما اعتقاد حاد بعد الانقطاع قبل الفساد أو مع معة أنه كتب أنه لا كف به كافي الأمان
وغيره في الأولى وقياسها للثانية بخلاف في كل منهما اه وفي التحفة من استحله كفرأى في زمن الدم اه قال السكودي
أي ظاهر التحلل بين الدماء لا كفر في اعتقاده له بخلاف في حله اه وكذا ينبغي لمن ارتكب كبيرة التصديق بدينار ولمن
ارتكب صغيرة التصديق بنصفه (قوله خلافا لما بحثه العلامة الخ) أي من حل الوطء أيضا بالانقطاع قبل الفساد وهو مذهب الامام
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن ان انقطع لا كثره عنده وهو عشرة أيام فان انقطع لدون أكثر الحيض لم يحز حتى تغسل أو يمضي
عليها وقت صلاة اه رجة وميزان (قوله انقطاعه) أي النفاس يأتي فيه ما تقدم في تفسيره الحيض به (قوله وهو دم مجتمعا)
أي في الرحم مدة تحلق الحمل وقبل نفخ الروح فيه فيكون في أربعين يوما نقطة ثم في مثلها علقه ثم في مثلها مضفة
ثم ينفخ فيه الروح فيتغذى حينئذ بالدم من سرتها (قوله بعد فراغ جميع الرحم) أي من جميع الولد ولو علقه أو مضفة
وقبل مضى خمسة عشر يوما من الولادة والا كان حيضا ولا نفاس هالكن لو نزل عليها الدم بعد عشرة أيام منها مثلا كانت
تلك العشرة من النفاس عددا لاحكام فيجب عليها الصلاة ونحوها فيها كقوله البلقيني واعتمدته الزملي أقاده الباجوري قال
في التحفة وابنداه من زوية الدم على تناقض المصنف فيه وعليه من النقاء لانفاس فيه فزمنها فيه أحكام الطاهرات لكنه
محسوب من الستين كقوله البلقيني اه وفي النهاية ولهم خروج ما في الدم لانها أي الولادة اه واعتمد في المفتي ان أوله منها أقاده
السكودي وعبارة الباجوري وابنداه النفاس من زمن انفصال الولد لا من زمن خروج الدم اذ تأخر خروجه عن انفصال الولد
لكن بشرط أن يكون خروج الدم قبل مضى خمسة عشر يوما منها فمن البقاء حينئذ من النفاس عددا لاحكام على المعتد فان
كان بعد مضى خمسة عشر يوما فانه كثر فهو حيض ولا نفاس لها أصلا على الأصح في المجموع اه والحاصل ان الأقوال ثلاثة كافي
البحيري الأول ابتداء من الولادة عند ادحاك الثاني ابتداء من خروج الدم عند ادحاك الثالث ابتداء من الخروج من حيث
أحكام النفاس ومن الولادة من حيث العدد هذا كله اذا لم يخرج الدم عقب الولادة فلا خلاف فيه اه (قوله وأكثره ستون يوما)
أي عندنا كالك وقال أبو حنيفة وأجازا يعون يوما وهي رواية عن مالك اه رجة (قوله ويحرم بما يحرم بالحيض) قد تقدم بما فيه
ولا يؤثر في حقوقه بالحيض مخالفتها في أنه لا يتعلق بمعدة ولا استبراء ولا بلوغ لخصوما فيه بالولادة والازال الشئ عنه العلوق

ويجب الغسل أيضا بولادة ولو بلا بلل وأثناء علفته ومضغته يموت مسلم غير شهيد (وفرضه) أي الغسل شيئا أحدهما (نية رفع الجنابة) للجنب أو الحيض للعائض أي رفع حكمه (أو) نية (أداء فرض الغسل أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الغسل) وكذا الغسل للصلاة لا الغسل فقط ويجب أن تكون النية (مقرونة بأوله) أي الغسل يعني بأول مضغ من البدن ولو من أسفله فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ولو نوى رفع الجنابة وغسل بعض البدن ثم نام فاستيقظ وأراد غسل الباقي لم يحتاج إلى إعادة النية (و) ثانيهما (تصميم) ظاهر (بدن حتى) الاظفار وما تحتها (والشعر) ظاهرا وباطنا وان كشف وما ظهر من نحو منبت شجرة زالت قبل غسلها وصباح وفرج امرأة عند جلوسها على قدسيها

(قوله ويجب الغسل أيضا بولادة) أي من غير نفاس كأن ولدت ولم يخرج منها بعد هلم لكن يجوز هنا الوطء قبل الغسل منها قال الشوري ولا تلازم بين النفاس والولادة فلا اعتسفت من الولادة ثم طرأ الدم قبل خمسة عشر يوما يجبه الغسل ولا يفتي عنه ما تقدم اه (قوله والقاء علفته) هي الدم الغليظ المستحيل من اللين سميت بذلك لأنها تعلق بما لا تفتي وقوله ومضغته هي القطعة من اللحم المستحيطة من العلفته سميت بذلك لأنها بقدر ما يعض باجوري (قوله ويموت مسلم) أي ولو لسقط بلغ أو بعدة شهر وان لم يظهر فيه امارة الحياة اه كردى وحيث أن المصنف رحمه الله تعالى لم يفتقر لسألة المستحاضة أصلا وكثيرا ما تدعو حاجة النساء إلى بيانها فلنورد منها ما أورده صاحب المقدمة المحض مية مع شرحها بشرى الكريم ونصها والمستحاضة أن لم تستنج بالحجر بشرطه تغسل وجوبه بفرجها من النجاسة ثم تحشوه بنحو قطن وجوبها دفعا للنجس أو تخفيفا له إذا تأذت به كان أحرقها الدم فلا يلزمها الحشو أو كانت صائمة فيلزمها تركه والاقصر على التدهن أو ما يوصله الصوم وانما لم ترفع الصلاة هنا كمن ابتلع بعض خيط وطرف من خارج حيث يؤمر بزعده أو بلمعه يطران المحذور هنا وهو النجس لا يفتي بالكيله وان لم يكتفها الحشو نعمت بعد الحشو يخرق فتشقوقه الطرفين على كيفية التلجم المشهور ولا يضر بعد ذلك خروج دم الان فصرت في التدم بعد ما ذكر تنوضا أو تقيم لوجوب الموالاة عليها في جميع ما ذكر وانما يصح الطهر في الوقت ولو نفل لأقبله لانها طهارة ضرورة كالتيتم ومن ثم كانت كالتيتم في تعيين نية الاستباحة وانما لا تجمع به بين فرضي عين ولا نصلي بفرضا إذا ظهرت لنفل وغير ذلك لكنها يصح طهرها قبل إزالة النجس وتبادر وجوبه بعقب ما مضى بالصلاة ولو نفل قليلا للحدث لكن لا يضر الغسل بدون ركعتين خفيفتين فإن أخرت زائدها على ذلك لغبر مصلحة الصلاة كأكل استأنفت جميع ما مضى وجوبها وان لم تزل العاصم بقعن عملها ولا ظهر دم لسرر حدثها مع استغنائها عن إحياله بخلاف ما هو اصلحتها كالجبا بمؤذن وانتظار جاعا عن كل كمال مطلوب لأجل الصلاة فلا يضر وان خرج الوقت (١) ونجس الطهارة وتجدد العصب وان لم يزل عن محلها وغير ذلك مما مر لكل فرض عيني ولو بشرى ولكل حدث غير حدثها له ثم وطامع الفرض ماشاءت من الوافل ولو بعد الوقت وسلس البول وسلس الذي والودي والريح والغائط والمني مثلها في جميع ما مضى وذو الجرح السائل مثلها في وجوب الشؤ غسل الدم لكل فرض نعم سلس المنى يلزمه الغسل لكل فرض اه وقد أحللك سابقا ما أردت من الزيادة في تفاريع المسألة على متن الارشاد وشروحا لمطالب ذلك ان أردت فان ذيلها طوبى (قوله أو الطهارة عن) ولا يكتفي نية الطهارة فقط ولو نوى غير ما عليه كان نوى الجنب رفع حدث الحيض أو بالعكس فان كان غائطا صح أو متعمدا لم يصح لتلاعبه كما صرح به في المجموع باجوري وفي بشرى الكريم لو نوى من أحداثه غير ما أو أجزأه أو نوى دفع جنابة الاحتلام وانما عليه جنابة جاع أو حدث حيض صح مع الغلط اه ويرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد الم يقصد المعنى الشرعي كذا في التحفة ومفهومها الصحة في الإطلاق خلافا لمفهوم فتح الجواد وصرح بالامداد والايهاب من عدمها وفي التحفة إذا نوى الاصفر غلطاً عليه أكبر يرتفع حدثه (٢) عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه وفي النهاية ارتفاعه عن الرأس و يشترط هنا جميع ما مضى في الوضوء ومنها انه يجب على سلس التي نية الاستباحة صغرى ويكتفي

(١) (قوله فلا يضر وان خرج الوقت) عبارة القليوبي على المحلى وان طال به الزمن وان خرج به الوقت وان حرم عليه اه
(٢) (قوله فقلعنا التحفة يرتفع حدثه) أي الأكبر كقلى عبد الجيد وقوله غير رأسه أي لأنه لم يشؤ الاسحاحه اذ غلبه غير مطلوب وقوله وفي النهاية ارتفاعه عن الرأس أي ارتفاع الاصفر لانيانه بنية معتبرة في الوضوء واعتمده والده وسم وفي إطلاق صاحب بشرى الكريم النقل عنهما مع عدم البيان ابهام خلاف ذلك فتبيق

وشقوق (وباطن جبرى) انفتحح رأسه لباطن فرجة رئت وارفع قشره اذ لم يظهر شيء مما تحت (و) يحرم فتح الملتحم و (ما تحت قلقة) من الاغلف فيجب غسل باطنها لأنها مستحقة الانزلة لباطن شعره انعقد بنفسه وان كثرت ولا يجب مضمضة واستنشاق بل يكره تركها (عاء طهور) وصرا نه يضر تغير الماء تغير اضرار ولو على العضو خلا فاجمع (و) يكفي ظن عمومته (أى الماء على البشرة والشعر وان لم يتيقنه فلا يجب ينحس عمومته بل يكفي غلبة الظن به فيه كالوضوء) (وسن) للغسل الواجب والندوب (نسيمة) أوله (وزالة القدر) طاهر كفى ومخاط ونجس كندى وان كفى طما غسلة واحدة وان يبول من أنزل قبل ان يغسل ليخرج ما بقى بمجره (و) بعد ازالة القدر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء) كاملا لا لانواع رواه الشيخان ويسن له استصحابه الى الفرغ حتى لو أحدث سن له اعادته وزعم المحاملى اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف والأفضل عدم تأخير غسل قدميه عن الغسل كما صرح به فى الروضة وان ثبت تأخيرهما فى البخارى ولو تروضا أثناء الغسل أو بعده حصل له أصل السنة لكن الأفضل تقديمه ويكره تركه وينوى به سنة الغسل ان تجردت جنباته عن الأصغر والانوى به رفع الحدث الأصغر

فى الجميع نية استباحة منقذ اليه كالقراءة (قوله وشقوق) أى لا غورها (قوله وما تحت قلقة) أى من حى ان يفسر ذلك بان أمكن فسحقها والواجب اناتها فان تعذرت صلى كفاد الطهورين وخرج بحى الميت فيتم لم يمكن غسل ما تحتها يعم عما تحتها ويصل عليه للضرورة عند ابن حجر واعتمد الرملى انه يدفن بلا صلاة اه باجورى ولا يجب غسل باطن فرج وضرب باطن أنب أو عين وان طال بل لا يسن غسل باطن العين حدث بخلافه للنجاسة فيجب لها اغتسل ولا باطن عقد الشعر ولا يجب قطعها للشبهة وقوله فارق الضفائر فيجب تقصيرها ولا التيمم عنها اه بشرى (قوله وان كثرت) كدائى التحفة وله احتمال فى الامداد والايهاب بالقوى عما عقده بفعله وينفى كفى الايحاب نوب قطع العقود وروا من خلاف من أوجه كرى (قوله ولا تحت مضمضة واستنشاق) وان انكس باطن القدم والألف بقطم سائرهما لان محلها ليس من الظاهر وانما من المصنف على عدم وجوبها ما هنام انه سياتى يذكرهما فى السنن ليفيد عدم وجوب غسل القدم والألف (قوله بل يكره تركها) خروج من خلاف الامام أى حنيفه رحمه الله تعالى (قوله وان كفى لهما) أى للحدث والقدر وهذا هو الراجح فى المذهب لكن بشرط فى الظاهر ان لا يغير الماء تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء وان لا يمنع وصول الماء الى ما تحت من البشرة وفى النجاسة العينية ان زوال النجاسة بلك الغسلة وأن يكون الماء الذى هو دون القدمين واردا على التنجس وأن لا تغير الغسلة قولا تغيرا يسرا وأن لا يزهد وزها بعد اعتسار ما يفسر به المفسول ويعطيه من الوسخ فان اتقى شرط من ذلك حكم ببقاء الحدث كالحبث فالغلظة لا يظهر محلها عن الحدث الا بعد التمسع والتزيب وهل تصح النية عن الحدث قبل السابعة أجب مر بعدم صحتها قبلها وقال سم عندى أنها تصح قبلها حتى مع الاولى لأن كل غسلة لها مدخل فى رفع الحدث اه كرى (قوله فدل أن يغسل) لأنه لو لم يغسل يخرج منه معنى بعد الغسل وجبت اعادته (قوله كاملا) قيد الوضوء به اشارة الى أن للشافعى قولا بتأخير غسل قدميه لا لانواع أيضا ولذلك قال القاضى حسين يتخير بين تقديمها وتأخيرها لصحة الروايتين لكن الراجح ان الأول أفضل ولكن يحصل بالناسى أصل السنة أقاده الكرى وغيره وبذلك ينبى لك أن تفسير بعضهم كاملا بواجبات وسنن رجم القيب (قوله سن له اعادته) أى الوضوء وهذا اعتماد التحفة قال سم فى حواشيه أفتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم سن اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرّة الاولى بخلاف غسل الكفين قبل الوضوء اذا أحدث بعده سن اعادته لبطالانه بالحدث اه ونحو ما أفتى به الشهاب فى النهاية والمغنى (قوله والأفضل عدم تأخير غسل قدميه) أى فى وضوء الغسل ودفع بذلك ما قد يفيد من قوله سابقا كاملا من ان كمال الوضوء شرط فى حصول أصل السنة مع أنه ليس كذلك كما مر فهو فى قوة قول المنهاج وفى قول يؤخر غسل قدميه اه مع بيان الأفضل فتفطن وبه يسقط اعتراض المحشى على الشارح فتأمل (قوله ان تجردت جنباته) أى كأن نظرا وتفكر فأمضى باجورى (قوله رفع الحدث الأصغر) فى النهاية ظاهر كلامهم أنه لا فرق فى ذلك بين أن يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره وهو مفاد تعليل التحفة بالخروج من خلافه من وجه الفائل بعدم الاندراج وفى شرح الارشاد لابن حجر ينوى به عند تأخير

أو نحوه خر وجامن خلاف موجب القائل بعدم الاندراج ولو أحدث بمسح ارتفاع جنباً بأعضاء الوضوء لزمه الوضوء مرتباً بالنية (فتعاهد معاطف) كالأذن والابط والسرة والقوق وعمل شق ونعهد أصول شعر ثم غسل رأساً بالأفاضة عليه بعد تخليله إن كان عليه شعر ولا تيامن فيه لغبر أقطع ثم غسل شق اليمن ثم اليسر (وذلك) لما نصه يده من يده أنه خروجاً من خلاف من أوجبه (وتثليث) لغسل جميع البدن والدلك والتسمية والدكر عقبه ويحصل في رأكده بتحريك جميع البدن ثلاثاً وإن لم ينقل قدميه إلى موضع آخر على الأوجه (واستقبال) للقبلة وموالاته وترك تكلم بلا حاجة وتشفيف بلا عنبر وتسن الشهادتان المتقدمتان في الوضوء مع ملصقهما عقب الغسل وأن لا يغتسل لجنابة أو غيرها كالوضوء في ماء رأكده لم يستبحر كتاب من عين غير جار **﴿ قرع ﴾** لو اغتسل لجنابة ونحو جمعة بينهما حصولاً وإن كان الأفضل إفراد كل يغسل أو لأحدهما حصل فقط (ولو أحدث ثم أجنب كفي غسل واحد) وإن لم ينو معه الوضوء ولا رتب أعضائه **﴿ فرع ﴾** يسن للجنب وحائض ونفساء بعد انقطاع دمها غسل فرج ووضوء لنوم أو كل وشرب ويكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء وينبغي أن لا يزال يغتسل غسل شعراً أو طفر أو كذا مدام لأن ذلك يرد في الآخرة جنباً (وجاز تكشفه) أي الغسل (في خلوة) أو بحضرة من يجوز نظره إلى عورته كزوجة وأمة والسرا أفضل وحرم أن كان ثم من يحرم نظره إليها كاحرم في الخلوة بلا حاجة وحل

سنة الغسل وفي بشرى الكريم تنوي به رفع الحدث الأصغر وإن تجردت جنباً عنه وإن أخره عن الغسل خر وجامن خلاف القائل بعدم اندراج الأصغر في الأكبر ومن خلاف القائل أن خر وجامن ينقض الوضوء كأيضه في الأصل وينبغي لمن يغتسل من نحو أريق قرن النية بغسل محل الاستنجاء إذ قد يغفل عنه فلا يتم طهره وإن ذكره احتاج إلى لف خرقه على يده وفيها تكلف أو إلى المس فيتنقض وضوءه فيصير على الكف حديث أصغر دون الأكر فلا يندرج حيث قد يحتاج إلى غسلها بنية الوضوء فالأولى أن ينوي رفع الحدث عن محل الاستنجاء فقط ليس من ذلك اهـ (قوله أو نحوه) أي من كل نية مجزئة مما مر في الوضوء كأعبر به في التحفة (قوله فتعاهد معاطف كالأذن الخ) في التحفة أنما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله إلى الأذن التميم الواجب يكفي فيه بغلبة الظن اهـ (قوله والقوق) هو طرف العين الذي يلي الأذن والمراد به ما يشمل اللحظ وهو الطرف الآخر كفي الكريمي (قوله من خلاف من أوجبه) هو الإمام مالك رحمه الله تعالى (قوله على الأوجه) هذا مصدق التحفة وفي النهاية ونحوها الأسنى أن كان جارياً كفي في التثليث أن يمر عليه ثلاث جريات لكن يفوته ذلك لعدم تمكنه منه غالباً تحت الماء وإن كان رأكداً انغمس فيه ثلاثاً أما رفع رأسه وهو يغتسل فمفيه أو انتقاله من مقامه فيه إلى آخر ثلاثاً اهـ صغرى (قوله وموالاته) أي في حق السليم أما في حق غيره فواجب كاسم (قوله مع ملصقهما) أي مع الشهادتين وهو اللهم اجعلني من التوابين إلى آخر ما تقدم (قوله كد) أي غير جار وقوله لم يسبح حرأى لم يصبر بحراً وقوله كتاب الخ تمثيل للراكد (قوله وإن لم ينو معه الوضوء) بل ولو نقاه لم ينف كافي ع ش (قوله وشرب) أي وجع لا أمر به فيه (قوله ويكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء) كذا في فتح الجواد وغيره لما صح من الأمر بالوضوء في الجماع والاتباع في البقية إلا الشرب فقيس على الأكل كافي المنهج القويم قال في التحفة أن وجع الماء والاتباع قالو يحصل أصل السنة بغسل الفرج إن أراد نحو وجع أو نوم أو أكل أو شرب ولا كره وينبغي أن يلحق بهذه الأربعة إرادة الذكر اهـ وفي الألباب كيفية الجنبة وغيره للوضوء بما مر نوبت سنة وضوء الإكل أو النوم مثلاً أخذاً عما يأتي في الأغسال للسنة وبظهور أهماته مخرج في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي في اندراج تحية المسجد في غيرها اهـ وقد جاء في عدة أحاديث أن وضوء الجنبة للأكل والنوم ليس فيه غسل الرجلين وثبت ذلك عن ابن عمر ويعارضه حديث ثوراً وضوء للصلاة إلا أن يحمل على الأكل اهـ وسطي (قوله أن لا يزال يغتسل) أي الجنبة والحائض والنفساء فقد أطبقوا على أنه لا ينبغي أن يحلق أو يقلم أو يستحداً أو يخرج دماً أو يمين من نفسه جزءاً وهو جنب وعلاؤه بأن سائر أجزائه ترد إليه في الآخرة فيعود جنباً ويقال إن كل شعرة تطالبه بمجانبته وأقره الأقلبيو في أنه نظريه بأن العائد الأجزاء التي مات عليها الاقتص نحو عضو ويحرم جعاً من تنجس ذكره قبل غسله إن وجد الماء الا نحو السلس ومن علم من عاداته أن الماء يفتره اهـ صغرى (قوله وجزئ تكشفه) أي للغسل ويسن لمن اغتسل علماً أن يقول بسم الله الذي لا اله الا هو لأن ذلك ستر عن أعين الجن كافي بشرى الكريم وغيره وأن يحط من

فيها لأذى غرض كإثباتي (وثانيها) أي ثانياً شرط الصلاة (طهارة بدن) ومنه داخل القدم والأضواء العين (وملبوس) وغيره من كل محموله وإن لم يتحرك بحركته (ومكان) يصل فيه (عن نجس) غير معفو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو ناسياً أو جاهلاً بوجوده أو بكونه مبطلاً لقوله تعالى وثيابك فطهر وخبير الشيخين ولا يضر محاذاة نجس لبدنه لكن تكره مع محاذاته كاستقبال نجس أو متنجس والسقف كذلك إن قرب منه بحيث يعد محاذياً له عرفاً (ولا يجب اجتناب النجس)

يفتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به خطا كالدائرة ثم سمي الله ويفتسل فيها وأن لا يغتسل نصف النهار ولا عند العنمة وأن لا يدخل الماء إلا عزز رفاقاً أراد القاءه فيعد أن يستتر النساء عورته تحفة (قوله كإثباتي) أي تفصيله في مبحث ستر العورة (قوله القدم والأضواء العين) أي والأذن لفظ النجاسة بمفارق عدم وجوب غسلها في الجنابة (قوله من كل محمول) بيان للغير وقوله له أي للمصلي (قوله وإن لم يتحرك بحركته) أي المصلي كطرف عمامته الطويل فلا تصح صلاة من يلاق بعض بدنه أو محموله من ثوبه أو غيره نجاسة في جزء من صلاته وإن لم يتحرك بحركته لنفسه إليه ولو انفرزت أرة يديه واتصلت بدم كثير ولم تستر لم تصح صلاته إن أمكن إخراجها بلا مشقة لا تعامل متصلاً بنجس ولو ضرب به عقرب في صلاته لم يضر أوحية ضراذ الحية يعلق سمها في ظاهر البدن والعقرب تفرغه في الباطن وخرج بمحموله نحو سرير على نجس فتصح صلاته عليه إن لم يلاق للنجس بدنه ولا محموله ولو نجس محل نجس صلى فيه وتحافى عن النجس قدر إمكانه ولا يضع جبهته على الأرض ويعيد وتكره الصلاة مع محاذاة النجاسة في إحدى جهاته الست بحيث يعد محاذياً لها عرفاً ولو نجس أزاله الوشم لجله نجاسة تعدى بحملها أذهو غزال الأبرة إلى أن يدمى ثم يدر عليه نيل أو كحل أو نحوهما فإن امتنع أجبره الحاكم وجوباً كرد المصوب ولا تصح صلاته قبل إزالته وينجس ملاقاه مع رطوبة وأما محرم ونجس أزالته بشرط الأول أن لا تكون فيه منفعة فإن كانت فيه منفعة ولم يتم غيره مقنعة جزئية لا يكون من حوقه نجس عليه الصلاة إلا أن كان نحو مجنون لم تنجب أزالته حتى يشفى الثالث أن يكون النجس من غير الأربع أي النجس أزالته إن لم ينجس منها محذور من محذورات التمسك السابقة كطاء برء والإلم نجس أزالته وإن تعدى لم ينجس من فعله مكرهاً أو فعله وهو غير مكاتب لم تنجب أزالته مطلقاً عند مـ وفي النجفة إن لم ينجس حصول مشقة وإن لم تنجب النجس وحيث لم تنجب أزالته يعني عنه ولا ينجس ملاقيه الخامس أن لا يكسفى بنجس قريب والآ لم تنجب أزالته على من لم يتعد به لمسه من عماسة النجاسة حيث نزل وصل عظمه أو ربطه أو دهنه بنجس جرى فيه أحكام الوشم ولو وصله بعظم آدمي ولو حرى باعند مـ وجب نزعه إن وجس غيره ولم ينجس محذور نيم ولم يمت ولو وصلت المرأة شعرها بنجس أو شعر آدمي ولو من شعرها حرم ولو باذن حليلها لأن من كرامته أن لا يستعمل بل يرفق أو وصلته بشعر طاهر من غير آدمي جزأه باذن حليلها أو يغيوط حريراً أو نحوها جزأه ولو بغيره باذن حليله بشرى قال البجيرمي وأما حكم كـ الحصة خاصة أنه إن قام غيرهما مقامها في مدلوله الجرح لم ينجس عنها ولا تصح الصلاة مع جلها وإن لم يبق غيرهما مقامها صحت الصلاة ولا يضر اتساعها وعظمها في المجل مادامت الحاجة قائمة وبمداستها الحاجة يجب نزعه فإن ترك ذلك من غير ضرورة ضرر ولا تصح صلاته اهـ (قوله عن نجس) متعلق بطهارة (قوله غير معفو عنه) سيأتي بين كثير من المغفوات في تعداد النجاسات إلا أن النجس من حيث هو ينقسم إلى أربعة أقسام قسم لا يفي عنه في التوب والماء كرشوب وبول وقسم يفي عنه فيهما كالأبركة الطرف وقسم يفي عنه في التوب دون الماء كقليل الدم وفرق الروابي بينهما بأن الماء يمكن صوته بخلاف التوب وبأن غسل التوب كل ساعة يقطعه بخلاف الماء وقسم يفي عنه في الماء دون التوب كيتة لادم لها سائل وزيل القبران التي في بيوت الأخلية (قوله ولو ناسياً أو جاهلاً) لأن الطهر عن النجس من قبيل الشروط وهي من باب خطب الوضع الذي لا يؤثر فيه الجهل والنسيان أفاده في التحفة لكن يرد عليه أن الموانع أيضاً من باب خطب الوضع ويؤثر فيه النسيان كما في سبيل الكلام أو الأكل نسياناً فإنه لا يضر واللافت أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحينئذ فلا زرد الموانع لأنها من باب النهيات والنسيان يؤثر فيها سم (قوله بوجوده أو بكونه مبطلاً) تنازعه كل من ناسياً وجاهلاً والباء فيها زائدة (قوله وخبير الشيخين) إذا أقبلت الحيفة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلى وصح خبر نزهاها من البول ثبت الأمر باجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها تحفة وفتح الجواد

في غير الصلاة ومحل في غير التضعف به في بدن أو ثوب فهو حرام بلا حاجة وهو شرعا مستقنر بمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج فيه (كروث و بول ولو) كان من طائر وسلك وجراد وما لا نفس له سائلة أو (من مأ كول) لحمه على الأصح قال الاصطخري والروائي من أئمتنا ككأنها وأحدانها طاهران من الماء كولو راثا وأقامت بهيمة حبا فإن كان صلبا بحيث ولو زرع نبت فتنجس بغسل ويؤكل والا فتنجس ولم يبينوا حكم غير الحب قال شيخنا والذي يظهر أن ما كان تغبر عن حاله قبل البلع ولو سيرا فتنجس والا فتنجس وفي المجموع عن الشيخ نصر المصنف عن بول بقرة الدابة على الحب وعن الجويني تشديد النكير على البحث عنه وتظهر موبخت الغزالي الغفوع من بمر الفارة إذا وقع في مائع وعمت البلوى به أو لما يوجد على ورق بعض الشجر كالرغوة فتنجس لأنه يخرج من باطن بعض الديدان كاشروه ذلك وليس العبرر وناخلا لمن زعمه بل هو نبات في البحر (ومضى) بمحمة للأمر بغسل الله كرمه وهو ماء أبيض أو أصفر رقيق يخرج غالبا عندئذ ران الشهوة بغير شهوة قوية (وودي) بمهملته وهو ماء أبيض كدر تخين يخرج غالبا عقب البول أو عند جل شيء ثقيل (ودم) حتى ما بقي على نحو عظم لكنهم معقوه واستنوا منه الكبد والطحال والمساك أي ولو من ميت إن أمقدو العلقه والمضغة ولما خرج بول دم ودم بيضة لم تفسد (وقبح) لأنه دم مستحيل وصديد وهو ماء رقيق يغاطه دم وكذا ماء جرح وجدرى ونظف أن تغبر والأغواها طاهر (وفي معدة) وإن لم تغبر وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء أما الراجع قبل الوصول إليها بقيا أو احتمالا فلا يكون نجسا ولا متنجسا خلافا للفقهاء وأفتى شيخنا أن الصبي إذا ابتلى بمائع النقي عني عن ثدي أمه الداخل في فيه لا عن مقلبه أو عماره وكرة ولبن غير مأ كول إلا الآدمي وجرة نحو بغير أما المني فطاهر خلافا لما لك وكذا بلم غير معدة من رأس أو صدر وماء

(قوله بلا حاجة) اما لما في جوز كأن بال ولم يجد ما يستنجى به فله تشفيف ذكره بيده وسكبهما ولكن ينزع الاخلية ونحوها ولكن يذبح الهائم ولكن يحتاج اليه للتداوي كشراب بول الابل له (قوله وهو) أي النجس (قوله شرعا) اما لغة فهو كل مستقنر ولو معنويا كالسكر أو طاهرا شرعا كاللبن بشرى (قوله حيث لا مخرج) دخل به المستنجى بالحجر فانه يعني عن أثر الاستنجاء ونصح امامته ومع ذلك محكوم على هذا الأثر بالنجس الا أنه عني عنه ودخل أيضا فانه الطهورين اذا كان عليه نجاسة فانه يصلح لحرمة الوقت ولكن عليه الاعادة (قوله ولو من ميت) تبع في ذلك شيخه في التحفة وجري عليه في الاغاب وهو ظاهر الروض والروضة وأصلها وجري عليه للقيتي وقطع به الزركشي في الخادم وخالف في المفتي والهاية كالاسني فقالا المسك طاهر وكذا فآرته بشعرها ان انفصلت في حال حياة الطية ولو احتمالا أو بعد كائنها والا فتنجس وانفقهم حج في الفارة ولم تعرض الشارح لها (قوله والعلق الخ) معطوف على المكبد في وما بعدهما من المستنيت طاهرة ومع ذلك فلا يجوز أن كل الضغوة العلقه من المدكاة كما صرح بذلك شرح الروض والأضحية ع (قوله خلافا للفقهاء) أي في قوله ان ما رجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس كافي التحفة قال السكردى ومحمد بن نجاسة النقي اذا رجع بعد وصوله الى المعدة والا فهو عند الشارح طاهر وكذلك الخطيب في المفتي وجري الجمال الرمي في النهاية على ان ما جاوز مخرج الحرف الباطن نجس انتهى ولو كل شيئا نجسا أو متنجسا وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلم من الصدر فانه طاهر لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما مر عليه ولأننا لم تحقق مروره على محل نجس اه ع (قوله عن مقله أو عماره) وجد في فتاويه الغفوع عن ذلك أيضا وسيأتي يؤيده نقل الشارح عن ابن الصلاح انه يعني عما اتصل به شيء من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها وألحق غيره بهم أفواه المجانين وجرم به الزركشي ولما منع من اختلاف فتواه كاختلاف مصنفاته رجحنا بقا لقوة المارك (قوله وكرة) بكسر الميم وتشديد الراء ما في المرارة أي الجلدة وخارج بما فيها انفسها فاما متنجسة فطهر بالتسل كالسكرش (قوله ولبن غير مأ كول) ولو اننا خلافا للاصطخري القائل بطهارته قال لأن لبنها ولحمها كانا حلالين حرم اللحم وبقي اللبن بحاله والنسخ لافياس فيه وعلى طهارته يحمل شره كافي شرح المذهب اه كردى وقرئ لهنه منه ويضه بأنهما أصل حيوان طاهر فكانا طاهرين (قوله وجرة بغير) بكسر الجيم ما يخرج من البعير ونحوه من كرشه ليحتر عليه أي ليا كنهانها وأما قلته التي يخرجها من جانبفه عند هياجه فطاهرة لأنها من اللسان (قوله خلافا لما لك) أي وأبى حنيفة في قولها بنجاسة المني من الآدمي ولكن

سائل من فم النائم ولو قنأ أو أصفر لم يتحقق أنه من معدة الايمن انثلى به فيمعي عنه وان كثرت رطوبته فخرج أى قبل على الأصح
وهى ماء أبيض متردد بين اللتى والقرق يخرج من البطن الفرج اللتى لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله
فانه طاهر قطعاً وما يخرج من وراء البطن الفرج فانه نجس قطعاً كسكل خارج من الباطن وكلشاء الخارج مع الولد أو
قبله ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتمد قال بعضهم الفرق بين الرطوبة الطاهرة والنجسة الاتصال والانفصال فلو
انفصلت فى الكفاية عن الامام انها نجسة ولا يجب غسل ذكر الجامع والبيض والولد وأفتى شيخنا بالعفو عن
رطوبة لباسه لمبلى بها وكذا يبيض غير ما كوى ويحل أكله على الأصح وشعر ما كوى ورشبه اذا أدين فى
حياته ولو شك فى شعر أو نحوه أهو من ما كوى أو من غيره أو هل انفصل من حي أو ميت فهو طاهر وفيما سأن العظم
كذلك وبصرح فى الجواهر وبيض الميتة ان تصلب طاهر والا فتجس ومؤكل حيوان طاهر فلو تنجس فيه ثم ولىغ فيه ماء قليل
أو مائع فان كان بعد غيبة يمكن فيها طهارته بولو غي فيه ماء كثير أو جار لم تنجس ولو هرا والنجسة قال شيخنا كالسيوطى تبعاً
لبعض المتأخرين انه يعفى عن سير عرفاً من شعر نجس من غير مغلف ومن دنان نجاسة

عند الامام مالك يجب غسله رطباً بإسباوعه عند الامام أبي حنيفة بغسل رطباً ويغرك بإسبا كورد وكفى الآدى من كل حيوان
طاهر عند الشافعى اه يجزى (قوله ولو قنأ أو أصفر الخ) هذه العبارة لفتح الجود وعبارة النهاية والمغنى والماء السائل
من فم النائم نجس ان كان من المعدة كأن خرج منثلاً بصفرة لا ان كان من غيرهما أو شك فى أنه منها أولاً فانه طاهر اه
قال ع ش قول مدر كان خرج الخ فضيته أنه مع النان والصفرة يقطع بأنه من المعدة ولا يكون من محل الشك اه
وذكر ابن العباد ثلاثة أقوال فيما سأل من فم النائم طاهر مطلقاً ونجس مطلقاً والثالث التفصيل بين الخارج من المعدة
والخارج من الفم (قوله الايمن انثلى به) أى إن كثرت رطوبته بحيث يثقل على خلو عنه (قوله رطوبة فرج) بارفع عطفه على
بلفم غير معدة أى فم طاهرة (قوله الذى لا يجب غسله) هكذا فى التحفة خلافاً للعنف والحياتة لكن مقتضى آخر كلام
النهاية أنه يعفى عنه وحاصل كلام الشارح كالتحفة ان رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهى ما تكون فى المحل الذى
يظهر عليه جلاوسها وهو الذى يجب غسله فى الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهى ما ورأى ذكر الجامع وطاهرة على الأصح وهى
ما يصله ذكر الجامع ومنها البجبرى والباجورى (قوله كسكل خارج من الباطن) أى فانه نجس وقوله وكلشاء الخارج الخ عطفه
على ما قبله من عطفه الخاص على العام ولو حذف الواو كالتحفة ليكون مثلاً للخارج من الباطن لكان أولى (قوله قال
بعضهم الخ) قابل به المعتمد (قوله ولا يجب غسل ذكر الجامع الخ) أى من رطوبة الفرج ولو نجسة للعفو عنها فلا تنجس
مأذ كر ولا تنجس أيضاً المرأة (قوله وكذا يبيض) معطوف على قوله وكذا يبيض أى فهو طاهر مثل اللتى وقوله ويحل
أكله زاد فى التحفة لم يعلم ضرره (قوله اذا أدين فى حياته) أى ازل سواء بثلث أو جزاً أو تناثر ويكره تنفس شعر الحيوان حيث
كان تأمله به يسر أو الاحرم كفى الكردى وكالشعر والريش الصوف والوبر كما فى المنهج القويم قال وخرج بما ذكر القرن
والظفر والظلف فهى نجسة اه قال فى التحفة وخرج بشعر المأ كوى عضو أو بين وعليه شعر فانه نجس فكذا شعره وكذا لحيته عليها
ريشه ولا أثر لما بأصلها من الحرة حيث لا لحم به ولا شعر خرج مع أصله بخلافه مع قطعة جلده منبته وان قلت اه (قوله أو نحوه)
أى كرىش وجلد ولين ومن ذلك ما عمت به البلوى فى مصرنا من القراء التى تناع ولا يعرف أصل حيوانها الذى أغنت منه هل هو
مأ كوى اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيره أو موته وفيما سأن ما ذكر طهارتها ع ش (قوله ان العظم الخ) أى والجلا سم فى شرح
الغاية وع ش على مدر اه يجزى (قوله كذلك) أى وان كان مرمياً الجربان العادة يرى العظم الطاهر مدر اه سم (قوله وبه
صرح فى الجواهر) أى بخلاف ما لو رأينا قطعة عظم منقاة وشككتنا هل هى من مذ كاة ولا لان الأصل عدم التذكية نهاية وإنا علم
يجر هذا الحكم فى العظم لأن المادة جرت بالقائه كما تقدم وعدم حفظه وان كان طاهر بخلاف اللحم أفلاذه سم على حج (قوله
ولو هرا) أشار بلوى إلى نزاع فيها قال فى التحفة والنزاع فى الهرة إن ما تأخذه بلسانها قليل لا يظهر فيها بردها أنها تكرر الأحذبه
عند شربها فينحبس إلى جوفها ويظهر جميعه اه (قوله عن سير عرفاً) أى ما يثقب الاحتراز عنه ولا يعفى عن كثير ما يثقب
(قوله ومن دنان نجاسة) أى فيمعي عن سيره عرفاً وهو المتصاعد منها بواسطة نار ولومن تجوز بوضع على سرجين

وعما على وجعل ذهاب وإن روى وما على منفذ غير آدمي مما خرج منه وذرق طبر وما على فهوروث مانثوه من الماء أو بين أوراق شجر النارجيل التي تستر بها البوت عن المطر حيث يصر صون الماء عنه قال جمع وكننا ما تلقى الفيران من الروث في حياض الأخلية إذا عم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري وشرط ذلك كله إذا كان في الماء أن لا يفسد اهـ والزيادة طاهر ويعني عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا أن المراد الفيل في المأخوذ للاستعمال أو في الأناء المأخوذ منه قال شيخنا والذي يتجه الأول إلا أن كان جليدا لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فإن كثرت في محل واحد لم يفسد عنه والاعني بخلاف المائع فإن جميعه كالشيء الواحد فإن قل الشعر فيه عني عنه والأفلا ولا نظر للمأخوذ حينئذ ونقل الحب الطبري عن ابن الصباغ واعتمده أنه يعني عن جرة البعير ونحوه فلا ينجس ما شرب منه وألحق بهم ما يجتر من ولد البقرة والغن إذا التقم أخلاف أمه وقال ابن الصلاح يعني عما اتصل به شيء من أفواه الصبيان مع تحقق نجاستها وألحق غيرهم بهم أفواه الجمالين وجرم به الزركشي (وكيته) ولو نحو ذهاب مما لا نفس له سائلة خلا للفقهاء ومن تبعه في قوله بطهارته لعلم الدم المتعفن كالك (وأي حنيفة فليته نجسة وإن لم يسلم دما وكذا شعره وأعظمها وقرنها خلا فلا في حنيفة إذا لم يكن عليها دم وأفتى الحافظ ابن حجر العسقلاني بصحة الصلاة إذا حل المصلي ميتة ذهاب إن كان في محل يشق الاحتراز عنه (غير بشر وسك وجرد) حل تناول الأخيرين وأما الآدمي فلقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم وقضيت التكريم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وغيره صدم يدرك ذلك كالموجنين مذ كاهات بذ كانوا محل أكل دودما كقول معه ولا يجب غسل نحو الفم منه ونقل في الجواهر عن الأصحاب لا يجوز أكل سلك ملح ولم ينزع ما في جوفه أي من

أما المتعاضد منها لا بواسطة نار فهو طاهر ومنه الريح الخارج من الكف أو من الدبر فهو طاهر فلو ملأ منه قربة وجعلها على ظهره وصلى بها تمت صلاته (قوله وعما على رجل ذهاب) أي يعني عنه في الماء وغيره (قوله وذرق طبر) أي يعني عنه بالنسبة للسكان فقط فلا يعني عنه في الثوب والبدن مطلقا كافي التحنة و به جزم في الأنوار قال في المنهج القويم لكن قضية تشبيه الشيخين العفوة عن طين التارح العفو عما يصر الاحتراز عنه غالبا وفي الإيماط العفو عنه في الثوب والبدن متجه إن قلنا أن العفو لا يشرط الاحتراز عنه فيهما يمكن بالسجدة الحرام والأفلا وعليه يحمل كلام الأنوار اهـ ونحوه الامداد وفتح الجواد وعلى كل فشرط العفو أن يشق الاحتراز عنه وأن لا يعتمد الشيء عليه من غير حاجة وأن لا يكون هو أو عماسه وطبا (قوله وما على ف) أي الطبر من نجاسة فبقي عنها إذا شرب من ماء (قوله ويؤيده بحث الفزاري) أي للمقربيا (قوله أن لا يفسد) وأن يكون من غير مغلظ وأن لا يكون بفعله فإن كان في غير الماء اشترط أيضا أن لا يكون ثم رطوبة (قوله والزيادة) هو عرق سنور يرى كما هو المعروف المشاهد (قوله ونحوه) أي من كل ما يجتر من الحيوانات (قوله وقال ابن الصلاح) تقدم فيما قلنا ما يؤيده عند نقل الشارح ما يخالف ذلك فلا تفعل (قوله وكيته) أي والد كاه لا تعمل شيئا في الأيو كل عندنا كأجد وإذا ذكيت صارت ميتة وعندنا لك تعمل الأفي الخنزير وإذا ذكي عنده سبع أو كلب فجلس طاهر يجوز بيعه والوضوء فيه وإن لم يدبغ وكذا عندنا في حنيفة وإن جميع أجزائه من لحم وجلد طاهر إلا أن اللحم عنده محرم وعندنا لك مكروه ولا يجوز إلا ارتفاع شعر الخنزير في الخرز عندنا ورخص فيه أبو حنيفة قوما لك وكرهه أحد وقال الخرز باليف أحب إلى اهـ رجة (قوله وما لا نفس له سائلة) أي لا دم له سائل عند شق عضونه كسمل وعقربوز نبور وهو الدبور ووزغ وفل وبرغوث (قوله خلا فلا في حنيفة) أي في قوله بطهارة الثلاثة إذا لم يكن عليها دم والدم طاهر فباعدا الشعر (قوله بشر) نعمت ليتقوي تقدير مضاف أي غير ميتة بشر الحمو مثل البشر الحن والمالك بناء على أن الملائكة أجسام لها ميتة ورجعها بالاجوري هنا وأما قلنا أنها أشباح نورانية تنطفئ بموتها قال الباجوري في باب الطهارة وهو الحق فلاميتها (قوله أن لا يحكم بنجاستهم) هو قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه مع قول أبي حنيفة والرجوح من قول الشافعي أنه ينجس لكنه بطهر بالفصل اهـ كذا في الميزان ورجة الأمة فانظر سند الحشفي في نقله عن مالك خلاف ذلك (قوله لم يدرك ذلك) أي بان ملت بنحو جراحة قال في فتح الجواد ونحو عقرا ناد وضة طعة الصيد وذبح أم الجنين ذكاته شرعا اهـ (قوله دودما كقول) أي كدود القوا كهو الجبين والحل ونحوها (قوله سمه) أي لا وحده لعسر تحيزه

المستغفرات وظاهره لافرق بين كبيره وصغيره لكن ذكر الشيخان جوازاً كل الصغير مع ما في جوفه لعصر تنقية ما فيه (وكسكر) أى صالح للإسكار فدخل القطرة من السكر (ماض) كخمر وهي المتخذة من العنب يزيد وهو المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو البنج والحشيش وأظهر خمر تخلت بنفسها من غير مصاحبة عين أجنبية لها وإن لم تؤثر في التحليل كحصاة ويتبعها في الطهارة الدن وإن تشرب منها أو غلت فيه وارتفعت بسبب الغليان ثم زلت أما إذا ارتفعت بلا غليان بل بفعل فاعل فلا تطهر وإن غمر المرتفع قبل جفافه أو بعده فخر أخرى على الأوجه كاجزء بهشيشا والذي اعتمد به شيخنا المحقق عبد الرحمن بن زياد أنها تطهر إن غمر المرتفع قبل الجفاف لا بعده ثم قال لو صب خمر في إناء ثم أخرج منه وصب فيه خمر أخرى بعد جفاف الإناء وقبل غسله لم تطهر إذا تخلت بعد نقلها منه في إناء آخر اهـ والدليل على كون الخمر خلا الجوضة في طعمها وإن لم توجد نهاية الجوضة وإن قدفت بالزبدو بطهر جلد نجس بالموت باندباغ فناه بحيث لا يعود إليه نفن ولا فساد لو وقع في الماء (وكسكب وخنزير) وفرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره

(قوله جوازاً كل الصغير مع ما في جوفه) مثله الجراد وإن كان الأصح نجاسته كما في البجبري (قوله) أى صالح للإسكار أى ولو مع ضمنية لغيره والا لم تدخل القطرة كما في البصري ومم (قوله) وأظهر خمر تخلت مثلها البيهقي ذكر على المتقدم كما في المنهج القويم قال في الصغرى ولا يضره ادخال الماء عليه لأنه من ضرورته اهـ قال الخطيب قال الحلبي قديماً العيص خلا من غير تخمر في ثلاث صور أحدها أن يصب في الدن المعلق بالخل ثانیها أن يصب الخمر في العيص فيصير بمخالطه خلا من غير تخمر لكن محله كاعلم بما مر أن لا يكون العيص غالباً ثالثها أن تجرد حبات العنب من عناقيده ويملأ بها الدن ويطين رأسه اهـ وجزء بذلك ابن حجر (قوله) كاجزء بهشيشا أى في فتح الجواد وهذا هو صريح الخبر وظاهره إلا أن خلافاً لاقتضاه الكردى في حواشي (قوله) الذي اعتمد الخ (قوله) ثانیها في السباغ من الله وأقوه واعتمده المادى في شرح الجرد واعتمد في المنهج أنها تطهر وإن حصل الأول قال في الصغرى اهـ أحدها سبطا اهـ (قوله) لم تطهر أى الخمر التي صبت وقوله وإن تخلت أى الخمر التي صبت ونسخ وإذا تخلت وعلى كلا النسختين ففيها من الركة ما لا يخفى ولم أر ذلك في مختصر فتاوى ابن زياد للسيد عبد الرحمن مشهور (قوله) يطهر جلد الخ (قوله) ثانیها في السباغ من قولهم لا يطهر نجس العين الخمر إذا تخلت بشرطها والجلد نجس بالموت إذا دبغ قال في النعفة ولأنك لما في الحقيقة قال فيجوز بيعه والصلاة فيه واستعماله في الرطب ثم يحرم أكله ولو من مأكول لا تنقله طلع الثياب ولا يطهر شعره إلا بتأثير الدباغ لكن يعنى عن قلبه عرفاً فيطهر حبة تبعاً كدند الخمر واختار كثيرون طهارة جميعه لأن الصحابة قسموا الفراء وهي من دباغ الجوس وذبحهم ولم ينكره أحد اهـ وقوله فيطهر وفقاً للشيخ الإسلام وقال في المنفى والنهية أنه نجس يعنى عنه واعتمد مر جوازاً أكله إن كان من مأكول قال في المنهج القويم ثم هو بعد الاندباغ كسكب متنجس فلا بد من الصلاة فيه أو عليه من تطهيره اهـ قال سم المراد تطهيره بالاقاء الدباغ فقط اهـ وليس للنار والنفس في إزالة النجاسة تأثير إلا عند أى حنيقة حتى إن جلد الميتة إذا جف في الشمس طهر عنده بلا دبغ وكذلك إذا كان على الأرض نجاسة نجفت في الشمس طهر موضعها وجزأت الصلاة عليه لا التيمم به وكذلك البارز بل النجاسة عنده اهـ (قوله) بالموت خرج به الكلب والخنزير والمتولد منهما أو من أحدهما قاتما لم تنجس بالموت بل هي نجسة قبل الموت فلا تطهر بالدبغ قال الكردى لكن رأيت في حاشية المرحوم على إقناع الخطيب عن ابن قاسم قتل عن صاحب العدة أن الخنزير لا جلد له وإنما شعره فله اهـ (قوله) وكسكب وخنزير أى قال الكلب نجس عندنا كأحد يغسل الإناء من ولوغه فيه سبعة لتنجاسته كما سيأتى بيانه وقال أبو حنيفة بنجاسته ولكن جعل غسل ما تنجس به كغسل ما أثر النجاست فإذا غلب على ظنه زواله ولو بغسله كفى والأقرب من غسله حتى يغلب على ظنه إزالته ولو عشرين جرة وقال مالك هو طاهر لا ينجس ما وقع فيه لحسن يغسل الإناء تعديداً للخنزير حكمه كالكلب يغسل ما تنجس بسبع مرات على الأصح من مذهب الشافعي وقال النووي الرجوع من حيث الدليل أنه يكفي في الخنزير برغلة واحدة بالتراب وهذا قال أكثر العلماء وهو المختار ومالك يقول بطهارته حيوان ليس للدليل واضح على نجاسته في حال حياته وقال

ودود ميتهما طاهروكذا نسج عنكبوت على الشهور كقوله السبي والاذرى وجزم صاحب العدة والحواى بنجاسته وما يخرج من جلد نحو حية في حياتها كالعرق على ما أفنى به بعضهم لكن قال شيخنا فيه نظر بل الأقرب أنه نجس لأنه جزء متجسد منفصل من حي فهو كيتته وقال أيضا الوزا كلب أو خنزير على آدمية فولدت آدميا كان الولد نجسا ومع ذلك هو مكلف بالصلاة وغيرها وظاهر أنه يعني عما يضطر إلى ملاسته وأنه يجوز أمانته إذا أعاد عليه ودخوله المسجد حيث لا رطوبة للجماعة ونحوها اهـ ويظهر من نجس بعينية بغسل مزبل لصفاتها من طعم ولون وريح ولا يضر بقايلون أو ریح عسر زواله ولو من مغلظ فإن بقيامه عالم يطهر ومتنجس بحكمية كبول جفولم يدر كنه صفته بجري الماء عليه مره وان كان حيا أو لم ينجس بنجس أو ثوبا صغ نجس فيطهر باطنها بصب الماء على ظاهرها كسيفسقى وهو محي بنجس ويشترط في طهر المحل ورود

أبو حنيفة يغسل كسائر النجاسات اهـ رجع (قوله ودود ميتهما) أي الكلب والخنزير وقوله طاهر قال في فتح الجواب لأنه متولد من عفوتها لا من عيناها اهـ (قوله وكذا نسج عنكبوت) أي طاهر لأن نجاسته تنوق على تحقق كونها من لعابها أو أياها لا تنفذ إلا بالباب وأن ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها أو في بواحيه من هذه الثلاثة تحفة وقوله وما يخرج الخ معطوف عليه والكاف في العرق للتنظير كإنفيد عبارة التحفة (قوله كان الولد نجسا) قال في التحفة وبحت طهارته نظرا لمورنه بعيد من كلامهم بخلافه في النكليف لأن مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عيت للعفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو غلظ إذا تعفرت إزالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الرطوبة يؤمهم لأنه لا يلزمه إعادة قوميل الاستوى إلى عدم حل من كخته وجزم به غيره لأن في أحد أصليه ما لا يحمل رجلا كان أو أمرا أو أولولن هو مثله وان استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط حل التبرى حل المناكحة أنه لا يحمل له وطه استه بالملك أيضا لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم قيل لا عكسه لقصه وقباضه عن مراتب الولايات ونحوها كالقن بل أولى نعم فبعدية أن كان حر الأما تعتبر بأشرف الأبوين اهـ وقوله فطمه عن مراتب الولايات الخ وفوق الخطيب وخلافه للملي قال السكردى وأفنى مر بطهارة حيث كان على صورة الآدمي فإن كان على صورة الكلب قال سم في حواشي التحفة ينبغي نجاسته وأن لا يكلم وان تكلم وميزو بلف مده بلوغ الآدمي اذهب بصورة الكلب والاصل عدم آدميته اهـ (قوله وظاهره يعني الخ) تقدم لك في عبارة التحفة ما بين ذلك (تمة) اعلم أن الاعيان جاد وحيوان فالجاد كله طاهر الا ما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر الا ما استثناء الشارع أيضا وقد نبه المصنف على ذلك بقوله وكتب الخ نهاية ومعنى قال الباجورى والمراد بالحيوان المألوه وروح والجاد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والمعلقة والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسته وجزء الحيوان كيتته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر ان كان رشحا كالعرق والريق ونحوهما فطاهر وأعماله استعماله في الباطن فنجس كالبول نعم باستعماله لصلاح كاللبن من الماء كقول والآدمي وكالبويض طاهر والحاصل أن جميع ما في الكون اما جاد أو حيوان أو فضلات فالحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وفرع كل منهما والجاد كله طاهر الا السكر والفضلات فدخلت تفصيلها انتهى (قوله ويظهر من نجس) شرع في بيان كيفية غسل النجاسة وهي اما غلظة وهي نجاسة الكلب والخنزير أو مخففة وهي بول الصبي أو متوسطة وهي ماعد لما ذكر وكل منها اما بعينية وهي ما نذكر بمس أو نظر أو ذوق أو شمع أو حكمية وهي ما لا نذكر بذلك اهـ بشرى (قوله عسر زواله) بحيث تصفو الفسالة ولم يبق الا أثر عرض كريح الخمر وضابط العسر أن لا يزول بعد الغسل ثلاث مرات مع الخت والفرض في كل ومع نحو اثنان توقفت الإزالة عليه بقول خير ووجده يحدوث أو قرب بتفصيله في التيمم فان تعذر نحو الصابون عني عنه الوجوده لكن ظاهر التحفة أنه يطهر قال الشرفاوى وهو المعتمد بشرى (قوله فان بقيا) أي اللون والريح بمحل واحد أو الطعم وحده لم يطهر وان عسر زوالها قوة دلالتها على العين ووجبت الاستعانة بما يتوقف زوالها عليه من نحو صابون فان تعذر زوالها أو نحو الصابون عني عنها إلى القسرة على إزالتها والأوجه جواز طعم المحل إذا ظن طهارته بشرى (قوله ويشترط في طهر المحل الخ) بشرط أن لا يكون جرم النجاسة موجودا في نحو الثوب أو الأفيث نجس الماء بمجرد وروده على المحل كافي البجبرى

لما القليل على المحل المتنجس فان ورد متنجس على ماء قليل لا كثير تنجس وان لم يتغير فلا يظهر غيره وفارق الوارد غيره بقونه نكوه عاملا فتنجس فيه كفي أخذ الماء بيده اليه وان لم يغيرها عليه كقول شيخنا وجب غسل كل ماني حد الظاهر منه ولو بالادارة كسب ما في اثناء متنجس وادارته بجوانبه ولا يجوز له ابتلاع شيء قبل تطهيره حتى بالفرغرة **(فرع)** لو أصاب الأرض نحو بول وجف فصب على موضعه ماء فغمره وطهره ولم ينضب أي يغور سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة وإذا كانت الأرض لم تشرب ما تنجست به فلا بد من إزالة العين قبل صب الماء القليل عليها كما لو كانت في اثناء ولو كانت النجاسة جامدة فتفتت واختلط بالتراب لم يظهر كالخثلاط بنحو صديد باقضة الماء عليه بل لا بد من إزالة جميع التراب المختلط بها وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معنونه بوجوب غسله وان أدى إلى تلفه وان كان ليقم قال شيخنا ويتعين فرضه فيما ادمست النجاسة شئ من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي **(فرع)** حنالة المتنجس ولو معفو عنها كسم قليل ان انفصلت ونزلت العين وصفاتها ولم يتغير ولم يزدوزنها بعد اعتبار ما يأخذ من النوب من الماء والماء من الوسخ وقد ظهر المحل طاهرة قال شيخنا ويظهر الاكتفاء فيهما بالظن **(فرع)** اذا وقع في طعام جامد كسمين فأرته متلافتا لقيت وما حوله لماسما سها فقط والباقي طاهر والجامد هو الذي اذا غرغ منه لا يتراد على قرب **(فرع)** اذا تنجس ماء البئر القليل بعلامة نجس لم يظهر بالزح بل يفتى أن لا يزح ليكثر الماء بنوع أو صب ماء فيه أو الكثير يتغير به لم يظهر إلا بزيادة فان بقيت فيه نجاسة كشمرة فأرته ولم يتغير فظهرت بغير استعماله اذا غاولونه ولو لا يزح كشمرة فان اغترق قبل الزح ولم يتيقن فيها اغترقه شعره لم يضر وان ظنه عملا بتقديم الأصل على الظاهر ولا يظهر متنجس بنحو كلب الا بسبع غسالات بعد زوال العين

(قوله فان ورد متنجس على ماء قليل كثير تنجس) كان يقني عن هذا كله أن يقول والآن تنجس (قوله ولو بالادارة) عبارة النهاية ما ظهر الماء أثار الماء على جوانبه ومفسدة كلام الروضة أنه يظهر قبل أن يصب النجاسة منه وهو كذا ثم تكن النجاسة مائعة في الماء كذا ثم تنجس به ثانية فيم يظهر بدم معصور به ماء اه فان غس قوه وهو كذلك الخ منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة أو ما يخرج بسبب الجناس فتنجس ثم تفيض في الماء في غس بحيث غس ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يظهر ولا يتنجس الماء فيجوز ابتلاعه لطهارته فتنجس به فتنجس به ثلثة لثقة الاحتراز عنه أم لا لكان الاستعانة عنه المساكل بشو يشها على لحم الانسان فهل يعني عنه فيما تدمي به ثلثة لثقة الاحتراز عنه أم لا لكان الاستعانة عنه بتناول ما لا تدمي به لثته فيه نظر والظاهر الثاني لأنه ليس مما تنعم به البسوى خ اه ويميل القلب الى الاول لان المشقة تجلب التيسير اه عبد الحميد (قوله حتى بالفرغرة) هذه الغاية مريدة على عبارة الحققة ومعناها عدم جواز ابتلاع شيء حتى يظهر فيه بالفرغرة ويؤيد ذلك عبارة المصحح القويم حيث قال وتجب المبالغة في الفرغرة عند غسله المتنجس ويحرم ابتلاع طعام قبل ذلك اه لصراحتها بذلك فانسكاه المحنى بها على ذلك بعيدا عن مخالف نقلنا بل قال في بشري الكرم ولو تنجس فيه كفي أخذ الماء بيده اليه وان لم يعلها عند حج وحرم بلع شيء منه قبل تطهيره ولو ريقه على احتمال فيه لم يوجب المبالغة بالفرغرة عند غسله وغسل جميع ماني حد الظاهر منه ولو بالادارة كسب ماء في اثناء متنجس وادارته في جوانبه ولو بعد مكنه مدة قبل الادارة عند حج لان الايراد منع تنجسه بالملافة فلا يضر تأخير الادارة عنها وهذا وارد على حكمية أو عينية زال أو صافها والا فيتنجس الماء مع بقاء اثناءه على نجاسته ولا يجب العصر على الاصح فيما يمكن عصره ما دال بالبل بعض المنفصل وقد فرض طهر ما (قوله وجب) أي بحيث لو عصر لا تفصل عما ينفصل فلا تضر طراوته كما مر اه قل (قوله ولو لم ينضب) أي الماء (قوله بالامانة) تتعلق بيطهر (قوله في مصحف) استقر ع ش أن مشه كتب الملم الشرعي (قوله فيهما) محتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة ولا أخوذ المعطى والثاني أقرب معنى آه بصري وجزم به بالحلي (قوله أو الكثير) معطوف على القليل وتغير معطوف على ملاقة ولم يظهر معطوف على لم يظهر الذي قبله فهو من عطفا المفردات (قوله أي بغير استعماله) أي لا اغتراف أو ما لو غطس فيها لمحدث ناويا رفع حدته ارتفع به (قوله ولا يظهر متنجس الخ) لا فرغ من بيان كيفية غسل النجاسة المتوسطة ثم شرع بتكملة على بيان كيفية غسل النجاسة المخلطة ولم يتعرض لكيفية غسل النجاسة المخففة وهي بول الصبي بشرطه وحاصل بيانها أن ما تنجس ببول صبي (٦ - شرح المستفيدين)

ولو عرفت فز يلها من فواحدة احدها من بتراب تيمم عز وج بالماء بأن يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه يصل بواسطته الى جميع أجزاء
الحمل المتنجس ويكفي في الزا كد نحر يكسبها قال شيخنا يظهر أن الذهاب مرة قواله في الجارى مردود سمع جريات ولا
تتربى أرض ترابية (قوله) فخرج لموس كلبا داخل ماء كثير لم تنجس يده ولورفع كلب رأسه من ماء وفم مطرب ولم يعلم عاسته لم
ينجس قال مالك وداد الكلب طاهر ولا ينجس الماء القليل بولوغه وما يجب غسل الاناء بولوغه بعد (ويعنى عن دم نحو رغوث)
علا نفس له سائلة كبعض وقيل لاعتن جلده (و) دم نحو (دمل) كثرة وجرح وعن فيه وصديده (وان كثرة) الدم

لم يطعم غير اللبن للتغذى ولم يجاوز سنتين تحديدا وقيل تقرى بانضح أى يرش بالماء حتى يتم موضعه وقلب عليه وان لم يصل
للاستماع فان سال فهو الغسل فخرج غير البول وبول الأثني والخني وورق بينهما بان الابتلاء بحمل المني أكثر وبان بوله
أرق خفف فيه فان تناول غير اللبن للتغذى أو جاوز السنتين تعين غسله ولا يضر تناول نحو غسل التحنيك أو الاصلاح ولو أكل
غير اللبن للتغذى ثم اقتصر على اللبن غسل من بوله ولو شك هل بلغ الحولين غسل لأن الرش رخصة لا يصار اليها الا بيقين وقال
ع ش يرش لأن الأصل عدم بلوغه حولين ولو وقعت قطرة من بول صبي في ماء مثلاً فأصاب شيئاً غسل وجوباً وفي الامداد قضية
كلامهم كالخبر الاكتفاء بالرش وان بقي الطعم واللون والريح وهو ظاهر اه واعتمد في الفتح والاياعاب أيضاً لكن خالف
في التحفة كالتهاية وغيرهما واعتمدوا انه لا يكفي الرش فيها الاحتلاعين ولا وصف لا يزيله الرش وقال مالك يغسل من بول
المني كالصبي فهم في الحكم سواء وقال احمد بول المني مالم يأكل الطعام طاهر وأبو حنيفة كالشافعي في ذلك اه رجة (قوله)
بتراب تيمم أى صح به التيمم بأن يكون طاهر لم يستعمل في حدث ولا في خبث لكن يكفي هنا كونه طينار طاباً لأنه تراب بالقوة
كما في بشرى الكريم (قوله) عز وج بالماء قال في المنهج القوي لم لا يجب المزج قبل الوضع بل يكفي سبق التراب ولومع رطوبة
الحمل اه ومثله في التحفة والاسنى وأثنى الشهاب الرمي بانطو وضع التراب ولا على عين النجاسة لم يكف لتنجس مظهره بخلاف
ما سبق قل قال سم وقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما نحرر معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها
أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجوداً في الحمل لم يكف وضع التراب أولاً عليها وهذا محل ما أفق بشيخنا بخلاف وضع الماء
أولاً لأنه أقوى بل هو المزيل وانما التراب شرط وبخلاف ما زالت أوصافها فيكون وضع التراب أولاً وان كان الحمل نجس وهذا
يحمل عليه ما ذكره في شرح الروض وانها اذا كانت أوصافها في الحمل من غير جرم وصعب عليها ماء مز وجا بالتراب فان زالت
الأوصاف بتلك النفس حسبت والا فلا اه وفي التحفة بحث انه لا يعتد بالترييب قبل ازالة العين وهو متجه معنى وفي الامداد
هو محتمل نعم ان أزال الماء المصاحب للتراب اتجه الاجزاء حينئذ اه فحمل قوله هنا والامداد وفتح الجواد وشرح التنبيه
للخطيب وغيرهما ولومع رطوبة أى حيث زالت الاوصاف ويؤيد ذلك أن الشهاب الرمي نفسه قال في شرح نظم الزيدوان
كان الحمل رطباً اه اه كردى (قوله) لم تنجس يده) ينهى تقييده بما اذا عدا الماء حائل بخلاف ما لو قبض يده على نحو رجل الكلب
داخل الماء قبضاً شديداً بحيث لا يبقى بينه وبينه ماء فلا يتجه الا لتنجيس اه بجري قال سم توهم بعضهم من ذلك أى
من عدم التنجس بالماء داخل ماء كثير مع مس الاصل في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ماس للنجاسة قطعاً وغاية
الأمر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة بالصلاة مبطل لها وان لم ينجس كالومس نجاسة جافتوهم
بعض الطلبة منه أيضاً انه لومس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو خطأ لأنه ماس قطعاً اه وأقول هاجعل
مس الفرع كس الكلب وقد ذلك بما اذا عدا الماء حائل كس الكلب بخلاف ما لو قبض عليه وما الفرق مع أن أمر النجاسة
أغلظ نامل وحرره فالفرق غير ظاهر (قوله) ويعنى عن دم نحو رغوث أى في الثوب والبدن والمكان كما في التحفة وهذا
شروع في بيان ما يعنى عنه من النجاسة قال ع ش قرر مر أن لو غسل ثوب فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ أى
ولو نجسه لم يضر بقاء الدم فيه يعنى عن اصابتها بالماء له فليأجل سم على المنهج أى ما لو قصد غسل النجاسة التي هي دم
البراغيث فلا بد من ازالة أثر الدم مالم يصرف يعنى عن اللون على ما مر اه (قوله) لاعتن جلده أى نحو البرغوث قال في التحفة
وكالذباب ولو بمكة زمن ابتلائهم عقب الموسم كاشمله كلامهم وصرح به جمع متأخرون وأن اشار بعضهم للمفواذ لا حاجة
لحمل ذلك فيها ومنه يؤخذ أن ما يخلل خياطة الثوب من نحو الصبيان وهو يعض القمل يعنى عنه وان فرضت حياته ثم مونه

ولو موطن كلب فلا يعني عنها وان عمت الطريق على الأوجه وأفتى شيخنا في طريق لاطين بها بل فيها قدر الآدمي وورث الكلاب والبهائم وقد أصابها المطر بالعفو عند شقة الاحتراز (قاعدة مهمة) وهي أن ما أصله الطهارة وغلب على الظن تنجسه لغلبة النجاسة في مثله فيه قولان معروفان بقول الأهل والظاهر أو الغالب أرجحهما أنه ظاهر عملاً بالأصل المتيقن لأنه أصبغ من الغالب المختلف بالأحوال والأزمان وذلك كشلب خمار وحائض وصبيان وأواني متدنين بالنجاسة وورق يغلب نوره على نجس ولعاب صبي وجوخ اشتهر عمله بشحم الخنزير وجبن شامى اشتهر عمله بانقحة الخنزير وقديما ^{بأنه} جبن من عندهم فأكل منها ولم يسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح المنهاج (و) يعني عن (عمل استجاره و) عن (ونيم) إذ بابو بول (وروث خفاش) في المكان وكذا الثوب والبدن وان كثرت لعسر الاحتراز عنها ويعني عما جف من ذرق سائر الطيور في المكان إذا عمت البلوى به وقضية كلام المجموع العفو عنه في الثوب والبدن أيضا ولا يعني عن بعر القمل ولو يابس على الأوجه لكن أفتى شيخنا ابن زياد ببعض المتأخرين بالعفو عنه إذا عمت البلوى به كموميها في ذرق الطيور ولا تصح صلاة من حل مستجمر

ليس مختصا بالدم فإنه شامل لو نيم القباب وماذا كرمه اه عبد الحيد على التحفة (قوله ولو موطن كلب) جمع موطن يعني أن المحل الذي وطئ الكلب متنجس له حكم عين النجاسة أي عند طوبه أحد الطرفين كاهو واضح فقول المحقق الأولى اسقاط هذه الغاية إذ لا معنى لتخصيص الكلاب بالذكر ولأن الغاية الثانية نفى عنها غفلة عن ذلك ولا يلزم من عدم ذكر الكتب التي ذكرها المحقق لهذه الغاية فسادها لاسيما وليس فيها ما يصرح بنفيها فتأمل (قوله قاعدة مهمة) هذه قاعدة مشهورة وفروعا في أبواب الفقه كثيرة وحاصلها أن كل مسألة تقارض فيها أصل وغالب فإن ترجح فيها دليل الأصل عمل به بخلاف وضابطه كل ما عارض الأصل فيه احتمال مجرد ومن أمثلته ما لو ادعت الزوجة مع طول بقائها مع الزوج أنه لم يوصلها الفقة والكسوة الواجبة فهي المصدقة لأن الأصل معها من العادة تبع ذلك جدا وان ترجح دليل الغالب عمل به جز ما وضابطه أن يستند إلى سبب منصوب سمعا أو إلى معروف عادة أو يكون معه ما يعتد به فالأول كالشهادة اليد في الدعوى والثاني كأرض على شط نهر الظاهر انها تفرق وتنهار في الماء فلا يجوز استجارها والثالث كماء كثير وجد متغيرا بعد بول حيوان كلبية فيه فيحكم نجاسته وان احتمل تغيره بنحو طول مكث لان الظاهر ان حالة التعبير على البول المتيقن أولى من حالته على نحو طول المكث فعمل في ذلك كله بالغالب قطع مع مطرعة الأصل له ترجيح الغالب على الأصل الذي هو علم شغل ذمة المشهود عليه بالمشهود به وعدم الملك في الدعوى وعدم فرق الأرض واحتمال ان التغير من طول المكث وان تردد في الرجح فهي مسائل التولين ثم نارة يعمل فيها بالأصل على الأصح وضابطه ان يستند الاحتمال إلى سبب ضعيف كأثرة الشارح ونارة يعمل فيها بالغالب على الأصح وضابطه ان يستند إلى سبب قوي منضبط ومن فروعه ما لو شك بعد الفراغ من عبادة في ركن من أركانها غير النية وتكبيره الاحرام فالشهور عدم التأخير لان الغالب انقضاء العبادة على الصحوة وان كان الأصل عدم الاتيان به فاستفد هذه القاعدة ولا تسكن من المعرضين فانها من مهمات الدين اه رشيدى على شرح الشهاب الرملى على نظم العقوبات لابن العماد ملخصا (قوله الأصل والظاهر أو الغالب) اعلم ان الاصحاب نارة يعبرون عن هذه القاعدة بتعارض الأصل والغالب ونارة بتعارض الأصل والظاهر ومؤداهما واحد وفرق بعضهم بينهما بما ردا بأنه لا أثر له كما ينه الرشيدى على شرح العقوبات (قوله عملاً بالأصل) اعلم ان تقديم الأصل على الغالب رخصة لان الطهارة نادرة فيما يغلب نجاسته وإذا كان الغالب النجاسة فذكره ورع وأما عند استواء الاحتمالين أو ترجيح جانب الطهارة فذكره سواس اه رشيدى على العقوبات (قوله من حل مستجمر) أي مستنجبا بالحجر في المغني والنهاية يؤخذ مما صرح في قبض طرفي شيء مستجس في الصلاة انه لو أمسك المصلى بدن مستجمر أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصلى أو ملبوسه انه يضر وهو ظاهر اه قال ع ش مثله ما لو أمسك المستنجى بالماء مصليا مستجمر بالاحجار فتبطل صلاة المصلى المستجمر بالاحجار أخذا مما سار من اتصال بظاهر متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته أي وقد صدق على هذا المسحوق بالماء المسك للمصلى انه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصلى المذكور لان العفو انما هو بالنسبة إليه وقد اتصل بالمصلى اه قال العلامة الرشيدى وهو في غاية السقوط كما لا يخفى اذ هو مغالطة اذ لا يخفى ان معنى كون الظاهر المتصل بالمصلى متعلا بنجس

أوحوا أنا بمنفذه نجس أو مذكى غسل مذبحه دون جوفه أو ميتا طاهرا كآدمي وسبك لم يغسل باطنه أو بيضة منرة في باطنها ولا صلاة قابض طرف متصل بنجس وإن لم يتحرك بحركته ﴿ فرع ﴾ لو رأى من بر يد صلاة وشو به نجس غير معفو عنه لزمه إعلامه وكذا يلزمه تعليم من رآه يحل بواجب عبادة في رأى مقلده ﴿ تنبيه ﴾ يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث بماء ويكتفى فيه غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن حينئذ شتم يده

غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للصلى وهذا التجسس معفو عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للمسك الذي هو منشأ التوهم ولأما إذا عفوا ناعى محل الاستنجاء بالنسبة لهذا الصلى فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم العفو عما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالمعصية بعدهما الذي هو محل وقاق كما هو ظاهر ويلزم على ما قلناه أن تبطل صلاته بحمله ثيابه التي لا يحتاج إلى حملها لصديق ما مر عليها ولا أحسب أحدا يوافق عليه اهـ (قوله كآدمي وسبك) مثال الميت الطاهر وقوله لم يغسل باطنه هو علة عدم صحة الصلاة (قوله ولا صلاة قابض الخ) أى ولا تصح صلاة قابض أى أو شاد أو حامل ولو بلا قبض ولا شدة طرف جبل على نجاسة أو على ملاقيها كأن شدة بقلادة نحو كلب أو بمحل طاهر من سفينة تنجر بجره يجره يجر أو يرافيه نجاسة أو من حمار حامل لها وإن لم يتحرك بحركته لجله متصلا بنجس قال الكردى وحاصل المعنى أنه إن وضع طرف الجبل بغير شدة على جزء طاهر من شيء متنجس كسفينة متنجسة أو على شيء طاهر متصل بنجس كساجور كلب لم يضر مطلقا أو وضع على نفس النجس ولو بلا نحو شدة مطلقا وإن شدة على الطاهر اتصل بالنجس نظرا أن النجر بجره ضرر والافلاو خرج بقابض وما بعده ما لوجهه الصلى تحت قدمه فلا يضر وإن تحرك بحركته كالموصل على بساط مفروش على نجس أو بعضه الذى لا يماسه نجس بشرى (قوله في رأى مقلده) بفتح اللام قالى انتهى به لأن ذكره معروف لا يتوقف على التعيين قاله ابن عسكروا وأفتى به اخذنى كذا روى عن أبيه بنى فندب شمع - (قوله تنبيه) أى في بيان أحكام الاستنجاء وآداب داخل الصلاة (قوله يجب) أى لا على الفور بل عند خوف تضييع النجاسة وفيما لو علم أنه لا يجد الماء وقت الصلاة وعند إرادة نحو الصلاة أو دخول وقتها فوجوه به بدخول الوقت موسعا ومضيقا كبقية الشرط بشرى وبوجوب الاستنجاء قال مالك وأحمد أيضا وقال أبو حنيفة هو سنة وليس بواجب وهو رواية عن مالك قال أبو حنيفة فإن صلى ولم يستنج بحت صلاته وجعل محل الاستنجاء مقدارا يعتبر به سائر التنجسات على جميع المواضع وحده بالدرهم البغلى وقال بوجوب إزالة النجاسة في غير محل الاستنجاء إذا زادت على مقدار الدرهم (قوله خارج) أى نجس من معناه وقوله ملوث أى محل الخروج ولولا ذلك كدم ولو من نحو حيفض وقليل يعفى عنه بعد الحجر إذا يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فخرج بالتجسس الطاهر كفى وإن سن منه خروجا من خلاف من أوجب منه قال يجمع كمالك بناء على القول عنده بوجوب غسل النجاسة لا على القول بسننه عنده الذى اعتمده وكريخ وإن كان المحل رطباً بالملوث غيره لكن يسن منه وبمعناه تقية انفتحت ولو تحت المعدة إذا نتم بها البلوى أو وصل بول الاثقب للجلدة أو بول المرأة لم يدخل الذكر بشرى (قوله بماء) ولو من زمزم وإن كره به كفى الفتح والشرى تبعاً لشيخ الإسلام زاد الفتح وقيل هو به حرام وهو شاذ اهـ وفى التحفة وشرح المحرر للزبائى أنه خلاف الأولى اهـ (قوله ولا يسن حينئذ) أى حين إذا غلب على الظن زوال النجاسة ولو شمر رجح نجاسة في يده لم يحكم بنجاسة المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة لأننا لم نتحقق أن الريح باطن الأصبع الذى كان ملاصفاً للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا تجسس بالشك أو أن هذا المحل قد خفف فيه في الاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا أو كفى بغلبة ظن زوال النجاسة اهـ نهاية قال عرش ومقتضى قوله باطن الأصبع أنه لو تحقق الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء وبه جزم حجج ومقتضى قوله أو أن هذا المحل قد خفف فيه عدم ذلك وبعبارة الزبائى ولو شمر رائحة النجاسة وجب غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع تخفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال بعض المتأخرين إلا إذا شم الرائحة من محل لاقى المحل فيجب غسل المحل وإطلاقهم يخالفه اهـ وقولهم تخفف في هذا المحل يؤخذ منه أنه لو توقفت إزالة الرائحة على اشتنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر العلة المذكورة اهـ

وينبغي الاسترخاء الثلاثي أثرها في فضايف شرع المقعدة أو بثلاث مسحات ثم المحل في كل مرتبة تنقية بماء قالد ويندب لدخل الخلاه أن يقدم يساره ويمينه لانصرافه بعكس المسجل وينحى ما عليه معظم من قرآن واسم نبي أو ملك ولو مشتركاً كعزير وأجدان فصدبه معظم ويكت مال خروج خارج ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكر ويعد ويستتر وأن لا يقضى حاجته في ماء مباح را كد مالم يستبحر ومن حدث غير مملوك لأحد وطريق وقيل يحرم التغوط فيها وتحت مشر يملكه أو مملوك علم رضا مالكة والاحرم ولا يستقبل عين القبلة ولا يستدبرها ويحرم ان

(قوله وينبغي) أي يطلب وجوباً للرجل والمرأة وقوله في فضايف شرع بفتح حين جمع حلقة الدبر الذي ينطبق وكذا أثر البول في فضايف باطن الثفرين بحيرى وكردى (قوله أو بثلاث مسحات) معطوف على ماء وأوهنا مانعة خلوة فتجوز الجمع بل هو أفضل بحيرى ونجوى، الثلاث المسحات ولو من حجر واحد وإن لم يكن بأطرافه فلا يجزئ دونها وإن أتى ولا فرق بين مسح الله كرم صعد أو نزولاً ففي التحفة أنه لا يكتفى مسح صعد أو ضعفه ولو مسح ذكره بموضع من حجر طو بل وجب عليه أجزاء على احتيال في المطلب كالماء جره على حائط والثلاث إنما تكتفى إن أتى المحل جهنم والأوجب الاتقاء بالزيادة عليهن إلى أن لا يبقى إلا أثر لا يزاله الماء أو صفار الخرف فيعفى عنه حينئذ بشرى (قوله نعم المحل في كل مرة) فلا يكتفى توزيعاً لجانيه والوسط كما في فتح الجواد وكيفية التعميم الكاملة أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويديره قليلاً قليلاً يرفق إلى موضع ابتدائه ويبدأ بالثاني من مقدم اليسرى كذلك وغير الثالث على صفحتيه ومسرته فإن احتاج لزمه على الثلاث فصفحة مسحة كالثلاث وفي كل لا يرفع الحجر المتنجس ثم يعيده ولا تعين الماء وفي الأسنى لو أمر الحجر ولم يدبره أجزاء لم ينقل شيئاً والاعتين الماء ومعه في غير النقل الضروري فيعفى عنه اه اه بشرى وما جرى عليه الشارح من وجوب التعميم بكل مسحة رجحه ابن حجر وشيخ الإسلام والشهاب الرملى وابنه والخطيب ورجح عدم وجوب التعميم ابن المقرئ وابن قاسم العبادى والزياى وغيرهم وهو المتقول عن الشيخين أفاده الكردى وغيره (قوله بماء قالد) أي كحجر وما يقوم مقامه من خرف وأجر وشخب بالأجاج لا بعظم وروث عندنا كأحد وقال أبو حنيفة ومالك يجزئ الاستنجاء بهما ولكن يستحب تركه رحمة (قوله وينحى) أي ندبا وقوله من قرآن أي يحل حله للحدث أو من نحو التوراة إن علم عدم تبدله أي مكتوب شئ من ذلك فإن خالف كره وقيل يحرم ادخال المصحف بلا ضرورة وهو واضح المعنى ومن تختم في يساره بما عليه معظم لزمه نزاعه عند الاستنجاء حرمة تنجسه اه فتح الجواد قال سم قوله عليه معظم شامل لأسباب صلحاء المؤمنين بناء على دخوله هنا اه ويعتمد ندبا في حال قضاء حاجته جالساً يستره لأنها الأنسب بذلك بخلاف يمينه فيضع أصابعها بالأرض وينصب يافيهما لأن ذلك أسهل خروجاً وإدخالاً أما القاعم فإن أمن مع اعتدال اليسرى تنجسها اعتدالها والا اعتدالها اه تحفة واعتمد في النهاية والخطيب والزياى والشورى وغيرهم تعال الجلال المحلى إن القاعم في البول يعتمدهما معا قال في التحفة وقد بحث الأذرى حرمة البول أو التعوط قائماً بلا عذر إن علم التلويث ولأما أوضاع الوقت أو اتسع وحرمانا التضمع بالنجاسة عشا أي وهو الأصح وبقي إطلاقهم كراهة القيام بلا عذر اه (قوله حال خروج خارج) امام عدم خروج شئ فيكره بذلك أو قرآن فقط بخلاف الكلام بغيرهما على المعتد خلافا للزياى وقيل والشورى وغيرهم اه صغرى فما نقله المحشى عن البحيرى خلاف المعتد فإن عطس جد بقلبه فقط كالجامع والمؤذن ويثاب عليه من حيث مالى قلبه من معنى الحدال على تعظيم المولى اه بشرى (قوله غير مملوك لأحد) أما المملوك لقبره فيحرم فيه ذلك مالم يعلم رضا مالكة أو يأذن له (قوله وتحت مشر) أي من شأنه ذلك ولو مباهاً وفي غير وقت النمرة فتح الجواد (قوله ولا يستقبل عين القبلة) أي الكعبة ولا يستدبرها أدباً مع سائر ارتفاعه ثلثاً ذراعاً فأكثر وقد دقمانه ثلاثة أذرع فأقل يذراع الأذى المعتدل فإن فعل بخلاف الأول هذا في غير المدة أمامه فذلك فيه مباح والنزاع عنه حيث سهل أفضل اه تحفة قال الباجورى وظاهر كلامهم تعين كونه ثلثاً ذراعاً فأكثر ولعله للعقاب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به واحتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط قائماً فلا بد أن يكون سائراً من قدمه إلى سائرته لأن هذا حرم العمرة اه وفي النهاية والغنى ما يؤيده وقال أبو حنيفة وأحد في أحد رواياته يكره استقبال القبلة

في غير المعد وحث لاسائر فلو استقبلها بصدرة وحول فرجها عنهما لم يضر بخلاف عكسه ولا يستاك ولا يزيق في بوله وأن يقول عند خوله انهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث والخروج غفرا نك الحسنة التي أنهب عنى الانى وعافانى وبعد الاستنجاء اللهم طهر قلبى من الفواحش قال الغوى لوشك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره لم يلزمه اعادته (ونالها ستر رجل) ولو صيدا (وأمة) ومكاتبه وأم ولد (ما بين سرور كبة) لها ولو خاليتا ظلمة للخبر الصحيح لا يقبل الله صلاة حائض أى بالغ الابحمار ويجب ستر جزء منهما ليتحقق به ستر العورة (و) ستر (حررة) ولو صغيرة (غير وجهه وكفين) ظهرهما وجنبا الى الكوعين (علا يضلونا) أى لون البشرة في مجلس التخاطب كذا اضبطه بذلك أحد بن موسى بن عجيل ويحكى ما يحكى لحجم الاعضاء لكنه خلاف الأولى ويجب الستر من الاعلى والجوانب لامن الأسفل (ان قدر) أى كل من الرجل والحررة والأمة (عليه) أى الستر أما العاجز عما يستر العورة فيصل وجوبا عاريا بلا علة

واستدبارها لقضاء الحاجة مطلقا في الصحارى والبيانات ارجحة ومعدن الفقه (قوله في غير المعد) ويصير المحل معدا بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كمال سم على حج وينبى أو يتبشبه لتلك بقصد الفعل فيمنعنا ومن يريد ذلك من أتباعه ع ش (قوله وحيث لاسائر) أى كاذ كرومته اراء ذيله وان لم يكن له عرض عند ابن خباز فيكفى عدده هنا نحو العترة ووافقه قل واعتمد مر والمضى أنه لا بد أن يكون له عرض بحيث يسترجع جواب العورة واعتمده الزبائى ومم قال في النهاية ويحصل أى السائر بالوهدة والراية والداية وكنيب الرمن وغيرهما قال الباجورى ونكفى يده اذا جعلها سائرا اه (قوله فلو استقبلها بصدرة الخ) قال الرشيدى لو جعل جنبه لجهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يسترجع جنبه عرضا اه (فرع) أشكل على كثير من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لأن المراد باستقبالها بهما استقبال الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها بجمعه مهره أتيها حال قضاء الحاجة سم على انهج وقال الباجورى والمراد باستقبالها استقبال الشخص لوجهها بالبول أو الغائط على الوجه المعروف باستدبارها بعن ظهره اليها بالبول أو الغائط على الهيئة للمعروفات وان لم يكن بعين الخارج فيها فيحرم الاستقبال والاستدبار بكل من البول والغائط خلافا لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمتمتدانه يحرم اه قال الرشيدى ولا يخفى ان المرجح واحد غالبا والخلاف انما هو في مجرد التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة فمخوط فم ركحج يسميانه مستقبلًا واذا جعل صدره للقبلة ومخوط يسميانه مستدبرا وسم كعبه بعكس ذلك نعم يقع الخلاف الغوى فيها لو جعل ظهره وأصدره للقبلة وأفتد كره يمينا أو شمالا أو بال فهو غير مستقبل ولا مستدبر باتفاق حج ومم بخلافه عند سم وغيره اه (قوله غفرا نك) أى اغفر أو أسألك وحكمة هذا الاعتراف بغاية المعجز عن شكر هذه النعمة للنطورية على جلائل من النعم لا تحصى ومن ثم قيل يكررها اه تحمضنى الغنى ويكرر غفرا نك ثلاثا (فرع) يندب اتخاذ اناء للبول لئلا الاستدبار من البول اذا انقطع فذلك بهذه ويساره من دبره الى رأس ذكره ثم يستذكره باهاسها ومسبحتها ثلاثا برقى وينضح والمرأة تضع أصابع يدها على غائتها اه عباب (قوله الخبر الصحيح) هذا دليل لمطلق ستر العورة في الصلاة (قوله غير وجهه وكفين) هذه عورتها في الصلاة وعند الاجانب جميع بدنهما حتى الوجه والكفين على المتمتد كما ينبغي في باب النكاح وعند المخرم وفي الخلاء كعورة الرجل في غير الخلاء وعند الكافرة غير سيدتها وعمرها ما لا يبدى في الهيئة واعتمد جمع منهم شيخ الاسلام زكريا انها معها كالاجنبي واعتمده في شرح الارشاد وجزم به للشرح في باب النكاح قال في التحفة ومثلها فاسفة بسحاق أو غيره كزنا أو قيادة فيحرم التكشف لها وخالف في النهاية والمضى ورجح ع ش ما في التحفة قال وينبى انه يحرم على الأمرد التكشف لمن هذه حاله اه (قوله لامن الأسفل) أى في الصلاة خارجها وتردد في الامداد في رؤى بذراع المرأة من كها المتسع اذا أرسلته وفي التحفة لم تصح مع ذلك لعدم عسر تجنبه ولا تهاؤ يقمن الجوانب لامن أسفل واستقر في الايعاب عدم الضرر ولورؤيت عورته في سجوده لا ارتفاع ذيله على قدميه أو من تقب في ذكره صلى عليها لم يضر اذهى رؤى يقمن أسفل ويجوز ستر بعض العورة يده أو يده غيره حيث لا تقص بل يجب كالمعجزه يستره وعلى الوجوب يده فيقبها عند الخطيب في السجود لان ستر العورة متفق عليه بين الشيخين ووضع الكفين في السجود مختلف فيه وعند مر يجب وضعها في السجود لان الستر انما يجب على القادر

ولو لمع وجود سائر متنجس فمدرغسه لا من أمكنه تطهيره وان خرج الوقت ولو قسر على سائر بعض العورة لزمه الستر بما وجد وقدم السواطين فالقبل فالدير ولا يصلح على ما مع وجود حرير بل لا يصلح لأنه يباح للحاجة ويلزم التطيين لو عدم الثوب أو نحوه ويجوز لكس اقتداء بهار وليس للعارى غصب الثوب ويسن للصلى أن يلبس أحسن ثيابه ويرتدى ويتعمم ويتقمص ويتطيلس ولو كان عنده ثوبان فقط لبس أحدهما وارندى بالأخران كان ثم ستره والاجعله مصلي كما فني بشيخنا (فرع) يجب هذا الستر خارج الصلاة أيضا ولو بشوب نجس أو حرير لم يجد غيره حتى في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سواقي الرجل وما بين سرقور كعبه غيره ويجوز كشفها في الخلوة قول من المسجد لأدنى غرض كثير بدوصياته ثوب من القدس والعار عند كس اليت وكفعل (ورابها معرف قد خول وقت) يقينا أو ظنا فمن صلى بدوتها لم تصح صلاته وان وقعت في الوقت لان الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وما في نفس الأمر وفي العقود بما في نفس الأمر فقط (فوقت ظهر من زوال) الشمس (الى مريض ظل) كل (شيء مثله غير ظل استواء) أي الظل الموجود عنده ان وجد وسميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت (فوقت عصر) من آخر وقت الظهر (الى غروب) جميع قرص شمس (فوقت مغرب) من الغروب (الى مغيب الشفق) الأحمر (فوقت عشاء) من مغيب الشفق قال شيخنا وينبغي ندب تأخيرها لزوال الأصفر والأبيض خروجا من خلاف من أوجب ذلك وعند (الى) طلوع (بقرصادق ف) وقت (صبح) من طلوع الفجر الصادق لا الكاذب (الى طلوع) بعض (الشمس) والمصر هي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به فهي أفضل الصلوات ويليهما الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما استظهره شيخنا من الأدلة وانما فضلوا جماعة الصبح والعشاء لانها فيهما أشق قال الرافعي كانت الصبح صلاة آدم والظهر صلاة داود والمصر صلاة سليمان والمغرب صلاة يعقوب والعشاء صلاة يوسف عليه الصلاة والسلام اه واعلم ان الصلاة تجب بأول الوقت ويجوز ما موساهله التأخير عن أوله الى وقت يسعها بشرط أن يعزم على فعلها فيه ولو أدرك في الوقت ركعة لادونها فالكل أداء والإفضاء وياتم بأخراج بعضها عن الوقت وان أدرك ركعة نعم لو شرع في غير الجمعة وقد بقي ما يسعها جلزله بلا كراهة أن يطولها بالقراءة أو الله كرحى يخرج الوقت وان لم يوقع منها ركعة فيه على المعتمد فان لم يبق من الوقت ما يسعها أو كانت جمعة لم يجز الله ولا يسن الاقتصار على أركان الصلاة لادراك كلها في الوقت (فرع) ينبدب تعجيل صلاة ولوعشاء

وهو عاجز حينئذ وعند جميع يتخير لتعارض الواجبين بشرى (قوله) وقدم السواطين فالقبل فالدير) عبارة فتج الجواز ولو لم يجد الأسائر بعض عورته وجب لانه مبسوره وقدم وجوبه قبل ذكره وأغبره على دير لانه يتوجه بالقبل للقبلة ولستر الدرغاليا بالألئين وقضية الاول اختصاص ذلك الصلاة والثاني عدمه وهو الأوجه فدير على بقية العورة لانه أغلظ وبقية العورة سواء لكن ما قرب لها أولى اه ونحوه لما في المنهج القويم وبذلك تعلم سقوط ادعاء المحشى ان في عبارة الشارح سقطا وأنه لا يصح ابقاء عبارته على ظاهرها (قوله) ويلزم التطيين) أي ستر عورته بطين ونحوه من حشيش أو ماء كدر وورق (قوله) والاجعله) أي الآخر (قوله) وما بين سره وركبة غيره) أي من حره أو أمانة وهذا المعتمد هر كاني سم واعتمد في التحفة أن الواجب في الخلوة ستر سواقي الرجل والأمانة وما بين سره وركبة الحرة فقط اه (قوله) لأدنى غرض) أي فيجوز الكشف بلا كراهة قال ع ش وليس من الغرض حاجة الجماع ورده تليينه الرشيدى وجعله من الغرض (قوله) من أوجب ذلك) كالامام في الاول والمزنى في الثاني معنى (قوله) بشرط أن يعزم على فعلها فيه) أي ان عن السلامة الى آخر الوقت والاعصى قال ابن السبكي ومن أخر مع ظن الموت عصي أهله البجيرمي قال ع ش ويجب عليه أيضا عزم عام وهو أن يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح به ابن قاسم في الآيات اليناث والعزم هو أحد مراتب القصد المظومة في قول القائل

مراتب القصد خمس حاجس ذكرها * نقاط حديث النفس فاستمعا

يليه هم فعزم كلها رفعت * سوى الأخير ففيه الاختلاف

(قوله) ولا يسن الاقتصار على أركان الصلاة الخ) قال المدايني ولو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنتها في الوقت ولو اقتصر على الأركان أدركها فيه فالأفضل أن يتم السن فالأحوال ثلاثة ثلاثة بقي ما يسعها بسنتها فالمحدث خلافه الاول ونارة بقي

لأول وقتها خبر أفضل الاجمال الصلاة لأول وقتها وتأخيرها عن أوله لثنتين جماعة أثناءه وإن خشي التأخير مالم يضيء الوقت ونظما إذا لم يمتحن عرفا لانشك فيها مطلقا والجماعة القليلة أول الوقت أفضل من السكينة آخره يؤخر الحرم صلاة النساء وهو بالأجل خوف فوت حج بقوت الوقوف بعرقه لصلاتها متمكنا لان قضاءه صعب والصلاة تؤخر لأنها أسهل من شقته ولا يصليها صلاة شدة الحرف ويؤخر أيضا وجوبه بامر رأي نحو غريق أو أسير لو أنقذ مخرج الوقت (فرع) يكره النوم بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعلها حيث ظن الاستيفاء قبل ضيقه لعادة أو لا يقاط غيره والاحرم النوم الذي لم يغلب في الوقت (فرع) يكره نحر بمصلاة لا صلب لها كالنفل المطلق ومنه صلاة التساييح أو لها سبب متأخر كركعتي استخارة واحرام بعد أداء صبح حتى ترتفع الشمس كرمح وعصر حتى تقرب وعند استواء غير يوم الجمعة لانه سبب متقدم كركعتي وضوء وطواف ونحية وكسوف وصلاة جنازة ولو على غائب وإعادة مع جماعة ولو أماما وكفاية فرض أو نقل لم يقصد تأخيرها الوقت للمسكروه ليقتضيا فيه أو بدوام عليه فلو تعرى إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المسكروه ومن حيث كونه مكروها فحرم مطلقا ولا تنعقد ولو فاتت يجب قضاءها فوراً لأنه معاند للشرع

ما يسمع واجباتها فالمدنوب وتارة يبقى ما لا يسمع واجباتها فيحرم اه بشرى (قوله مطلقا) أي خشي التأخير أولا (قوله) ويؤخر الحرم) أي بالحج لا بالعمره إذا نذرهما في وقت معين عند ابن حجر وقال هر تبعوا الدمان نذرهما في وقت معين كانت كالحج فيؤخر الصلاة لها عند خوف فوتها (قوله والصلاة تؤخر لأسهل من شقته) أي الحج كتأخيرها للجمع (قوله بعد دخول وقت الصلاة) أي بخلاف النوم قبله فلا يكره بل لو قصد به حينئذ عدم فعلها في الوقت لم يحرم على المتمدن لأنه غير مخاطب بها حينئذ اه بشرى زاد في المعنى والظاهر عدم الكراهة قبل دخول الوقت لأنها لم تخاطب بها اه ونقل الرشدي عن الزيادي ماله قال البصري وعن عدم الكراهة إذا لم يعيب على الفطن أو السعيرق والآفيبي أن يكرهه مخافة الغوى حينئذ في آخره اه (قوله كركعتي) قال في التحفة وعليها لا تنعقد اه رآهم قائلها بانه ريس رمي بالشرق بين كرامته التحريم والحرام أن كراهة التحريم ما ثبتت بدليل التأويل والحرام ما ثبت بدليل قطعي أو إجماع أو قياس أو لوى أو مساو اه شيخنا غفر له عزى بغيره محل الكراهة المذكورة في غير حرم مكة ما هو فستثنى بحديث بابي عبد مناف لا تمتنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار لكننا فيه خلاف الأولى خروجا من خلاف من حرمها كأبي حنيفة ومالك وعليه جرى شيخ الاسلام وهر والخطيب وحج في فتح الجواد وقال في المنهج القويم يتجه أنها فيه ليست خلاف الأولى واليه ميل كلام الامداد والتحفة وعبارتها قل المحامي والأولى عدم الفعل خروجا من خلاف من حرمه اه لا يقال هو مخالف السنة الصحيحة كما عرف لا ناقول ليس قوله وصلى صريحا في إرادة ما يشمل سنة الطواف وغيرها وإن كان ظاهرا فيه نعم في رواية صحيحة لا تمتنعوا أحدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يعضد الخلاف اه قال الكردى والأولى أو جعله كن في حديث له طرق لا يصلح أحد حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تقرب الشمس الابتكوا به بتأييد ما في المنهج القويم والتحفة اه (قوله ومنه صلاة التساييح) أي من المطلق كننا في التحفة وفتاوى ابن حجر قال الجرهمي وفيه نظر والأولى بالترجيح ما في شرح العباب من أنها تصح ولو في وقت الكراهة فيأظهر وقال الكردى وما في فتاوى به أوجه مما في الإيعاب كالأخني اه وقد بسطت الكلام على ذلك في رسالتي في صلاة التساييح (قوله لم يقصد تأخيرها الخ) ظاهره وإن نسي القصد المذكور وقد نقل عن الناصر الطبراني أنه لو نسي ذلك انعقدت وهو واضح وقوله ليقتضيا فيه أي لا غرض له إلا ذلك حل وليس من تأخير الصلاة لا بقاها في وقت الكراهة حتى لا تمتنع ما جرت به العادة من تأخير الجنائز ليصلى عليها بعد صلاة العصر لانهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفقته الوالد رحمه الله تعالى أي لا التحري لانه يعدل إرادته فلو فرضت إرادته لم تنعقد شرح هر وحل بغيري (قوله غير صاحبة الوقت) ألمعني فلا يحرم تأخيرها كأن أخر العصر ليوقعها وقت الاصفرار (قوله مطلقا) أي بسبب أو بغيره (قوله لانه معاند للشرع) في التحفة المراد أنه يشبه المعاندة والمراغمة لأنه موجود فيه حقيقتهما اه أي فلا يلزم ككفره كردى (٧ - ترشيح المستفيدين)

(وخامسها استقبال عين القبلة) أى الكعبة

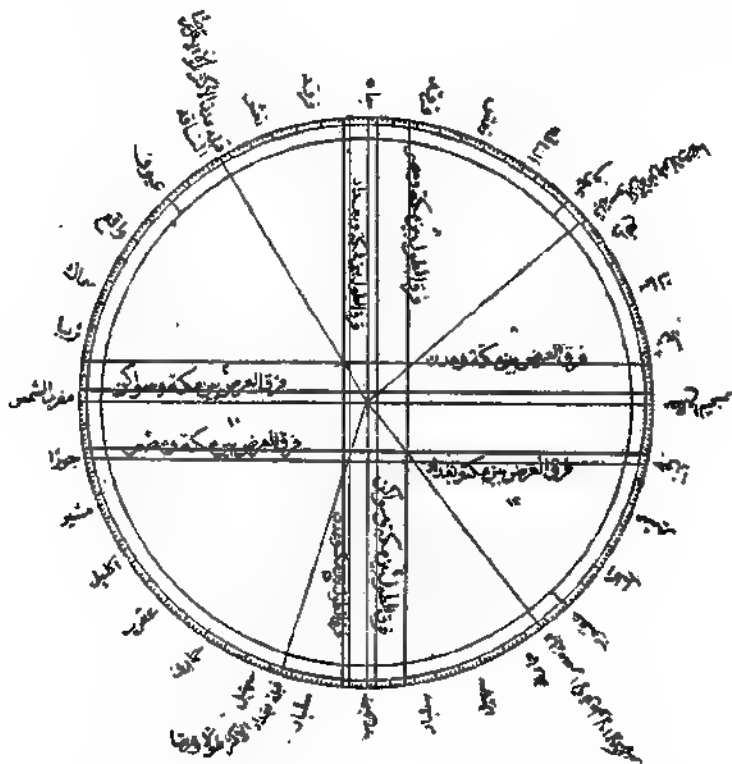
(قوله وخامسها) أى شروط الصلاة (قوله استقبال عين القبلة) أى يقينا فى القرب وظنا فى البعد عند أماننا الشافعى وأتباعه رضى الله تعالى عنهم أو استقبال جهتها عند الامام مالك وأتباعه رضى الله تعالى عنهم واختاره الغزالى وقواه الأندرجى من أئمتنا وهى ما بين القطبين عن عين المقابل للكعبة وشبهه تحقيقا أو تقديرا أو استقبال عينها مع القرب وجهتها مع البعد عند الامام أحمد وأتباعه رضى الله تعالى عنهم أو استقبال جزء من قاعدة مثلث زاويته العظمى عند ملتقى خطين يخرجان من عيني المواجه لعين الكعبة عند الامام أبى حنيفة وأتباعه رضى الله تعالى عنهم وعليه يحمل قول الشارح فلا يكتفى باستقبال جهتها خلافا لأبى حنيفة رحمه الله تعالى هذا كله فى غير المشاهد لعين الكعبة أما هو فلا بد من استقبال عينها إجماعا كفى رسالة القتيوبى * وأعلم أن تعلم أدلة القبلة عند إرادة سفر يقل فيه العارفون بالقبلة فرض عين وفى حضرة أو سفر بين قري بها محار يب معتمدة بحيث لا يخرج الوقت قبل المرو على واحد أو يكثر العارفون فيه بحيث يسهل مراجعة تفقدهم قبل خروج الوقت فيما يظهر فرض كفاية اه فتح الجواد قال الكردى ولا يجوز للعالم بأدلة القبلة التقليد سلقاوان تحبر وغير القادر على التعلم قلده على رواية علفها والقادر على التعلم ان كان فرض عين لا يجوز له التقليد الا ان ضاق الوقت وتلزمه الاعادقوان كان التعلم فرض كفاية فلدوصلى ولا إعادة اه وأدلة القبلة الشرعية الموصلة اليها ستة الأطوال والأعراض مع الدائرة الهندسية والقطب والكواكب والنمس والقمر والرياح وهى أضعفها كأن أقواها الأطوال والعروض ثم القطب وكأن مرادهم بقولهم أقواها القطب بالنسبة للنجوم فمن أراد التحقيق لا التعريب الذى ارتكبه كثير من أرباب علم الفلك لعدم اطلاعهم على الأطوال والأعراض فليست حصل أولا على الأطوال والأعراض من الدواوين أو الناليت البحرية ثم ينظر فإن ساوى البلد ومكة للشرق فطولوا قبلته نقطة الجنوب ان زاد عرضه والافتقطة الشمال وان زاد طولوا وعرضه فممن تقطى الجنوب والشمال الى المغرب بقدر ما بين الطولين ومن تقطى المشرق والمغرب الى الجنوب بقدر ما بين العرضين وصل بين كل من النهايتين بخط وأخرج من مركز الدائرة الى نقطة تقاطع الخطين خطا فهو على صوب القبلة وقس على هذا ان نقص (١) طولوا وعرضا وطولوا وزاد عرضا أو بالعكس وان ساوى عرضه عرضها فخذ يوم ككون الشمس فى ثامنة الجوزاء أو الثالثة والعشرين من السرطان لكل خمس عشرة درجة من التفاوت بين الطولين ساعة واحدة لكل درجة أربع دقائق فاذا مضى من نصف النهار بقدر ما معك من الساعات والدقائق ان زاد طول البلد أو بقى له بقدر ما ان نقص فظل المقياس حينئذ سميت القبلة وهى الى خلاف جهة الظل فأقاده العالمى فى تشريح الافلاك وفى رسالتى هداية المختار فى علم الفلك يزيد بيان فاطلبها ان شئت (قوله أى الكعبة) أى بدلا وليس منها الحجر ولا الشاذروان لان كونهما منها ظنى وهولا يكتفى بعين القبلة والمراد بالسجدة الحرام فى الآية هنا عين الكعبة بخلافه فى غير هذا الموضع من القرآن ففى أطلق فيه فالمراد به جميع الحرم شرق وفى التحفة عن الخادم المراد بالعين ثم اصطلاحى وهو سمت البيت وهو الى السماء والأرض السابغ والمعتبر مسامتة عرافا لحقيقة بشرى

(١) (قوله وقس على هذا ان نقص الخ) أى بأن كانت مكة شرقية شمالية وقوله أو طولوا وزاد عرضا أى بأن كانت مكة شرقية جنوبية عن البلد فتعد من الأولين الى المشرق بقدر ما بين الطولين لو قوع مكة شرقية عنه وتصل خطا بينهما ومن الثانيتين الى الجنوب بقدر ما بين العرضين لو قوعها جنوبية عنه وتصل بينهما أيضا خطا فتخرج من مركز الدائرة خطا الى نقطة تقاطع الخطين فهو على صوب القبلة . ونمثل لك ذلك باربعة أمثلة فى الدائرة الهندسية مع توشيحها بالدائرة البحرية التى هى محل اعتماد السفن الهوائية والنارية فى سيرها لتتشخص القبلة المطلوبه بعد تحريرها على أى نجم من نجوم محيط الدائرة البحرية بوالاربعة الأمثلة أحدها فيما اذا زاد المحل المطلوب قبلته طولوا وعرضا على مكة المكرمة كبعد الدائرتين فماذا اقص عنها طولوا وعرضا كسوا كن الثالث فيما اذا زاد طول مكة ونقص عرضها منه كعصر الارباع بالعكس كعدن وأما عند استواء طوليهما ولا يكون الامع اختلاف عرضهما كالبدان المسامتة لمكة من جهة القطبين فالذى من جهة الجنوب قبلتها نقطة القطب الشمالى والذى من جهة الشمال قبلتها نقطة القطب الجنوبى كالمثلث فى الحاشية وعند استواء عرضهما ولا يكون الامع لاختلاف طوليهما كالبدان المسامتة لمكة من جهتي المشرق والمغرب فخذ كما تقرر فى الحاشية عن تشريح العالمى يوم ككون الشمس فى ثامنة الجوزاء الخ

بالصدر فلا يكفي استقبال جهتها خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى (الافى) حق العاجز عنه وفي صلاة (شاة خوف) ولو فرضا فيصلى كيفاً يمكنه ماشياً أو راكباً مستقبلاً أو مستنداً راكباً من حريق وسيل وسبع وحية ومن دأب عند اعسار وخوف حبس (و) الافى نفل (سفر مباح) لقاصد محل معين فيجوز النفل راكباً و ماشياً فيه ولو قصيرا نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع النداء من بلده بشرطه المقررة في الجمعة وخرج بالمباح سفر المعصية فلا يجوز ترك القبلة في النفل لآبى ومساافر عليه من حال قادر عليه من غير إذن دأبه (و) يجب (على ماشى أو راكع وسجود) لتسهيل ذلك عليه

(قوله بالصدر) المراد به جميع عرض البدن فلو استقبل طرفها خرج شئ من العرض لامن غيره كطرف يده عن محاذاته لم نصح بخلاف مستقبل الركن فستقبل بجميع العرض لمجموع الجنتين ومن ثم لو كان اماماً امتنع التقسم عليه في كل منهما ولو كان بالصدر في القيام والقعود بمحيط البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه الا ما مر في مبحث القيام اه بشرى (قوله الافى حق العاجز عنه) أى عن الاستقبال كريض لا يجده من بوجهه ومربوط بحشبة وغيره وقيل هو صلوب فيصلى بحسب حاله ويعد بشرى (قوله وخوف حبس) زادنى النهاية أن يكون شخص في أرض مقصود به يخاف فوت الوقت فلا أن يحرم ويتوجه للخروج ويصلى بالإجماع اه أى بعيد لندته كفى سم (قوله نفل سفر) خرج بالفرض ولو نذراً أو جنازة فلا يصلي راكباً ولا ماشياً وان استقبل وطال سفره لأن الاستقرار شرط له نعم من خاف من زواله مشقة شديدة أو خوف فوت الرفقة أو فوحش صلى راكباً بحسب حاله وأعاد عنه مر وفي التحقوت يحمل القول بالاعادة على من لم يستقبل أو لم يتم الاركان ويجوز فعله على سريره بحمله رجال وزورق جار وأرجوحة وعلى دابة واقفة أو سائرة أو جاساً يدهم ليكن مبرها منسوبة اليه بحيث لا يتحول عن القبلة

وهو سهل على من فهم الأمثلة المذكورة وليفسح ما يقبل على ما قيل فأتى قد فرغت لك بحمد الله البعيد والله الهادي الى سواء السبيل وهذه الدائرة المذكورة



وعلى راكب إيماء بهما (واستقبال فيهما وفي تحريم) وجلوس بين السجدين فلا يمشی الا في القيام والاعتدال والتشهد والسلام ويحرم انحرافه عن استقبال صوب مقصده عامدا عالما مختارا الا الى القبلة ويشترط ترك فعل كثير كعدو وتحريك رجل بلا حجة وترك عدم طوع نجس ولو يابس أو ان عم الطريق ولا يضر وطه يابس خطأ ولا يكلف ماسح التحفظ عنه ويجب الاستقبال في النفل راكب سفينة غير ملاح واعلم أنه يشترط أيضا في صحة الصلاة العلم بفرضية الصلاة فلو جهل فرضية أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها لم تصح كما في المجموع والى وضو تميز فرضاها من سنتها نعم ان اعتقد العامى أو العالم على الأوجه السكل فرضا صحت أو سنة فلا العلم بكيفية الآتى بيانها قريبا ان شاء الله تعالى

فصل في (في صفة الصلاة) (أركان الصلاة) أى فروضها أربعة عشر يجعل الطمأنينة في محلها ركنا واحدا أحدها (نية) وهي قصد القلب بخبرنا عما الأعمال بالنيات (فيجب فيها) أى لنية (قصد فعلها) أى الصلاة تتميز عن بقية الأفعال (وتعينها) من

ان أم الأركان لا على مقطورة مطلقا ونظر في الفتح في الأخيرة بشرى (قوله وعلى راكب) أى في غير نحو مرقد وغير سفينة مما لا يسهل فيه تمام ما هو والآن وجوبه باغير ملاح ركوعه وسجوده فيها سائر الأركان أو بعضها ان عجز عن الباقي واستقبل وجوبه بالتيسر ذلك عليه وقوله إيماء بهما أى واستقبل وجوبه بأى أحراره ففطان سهل عليه بشرى (قوله مباح) أى جائز فيشمل ما عدا الحرام (قوله لا يسمع النداء) أى نداء الجمعة بذا ضبطه القاضى والبقوى وضبطه الشيخ أبو حامد بميل وبينهما تقارب والأول أحوط لا يذنه بشرى (قوله ويحرم انحرافه) أى لا مطلقا لجزأ قطع النفل بل مع مضيه في الصلاة لئلا يسهو بعبادة فاسدة لبطلانها بذلك الانحراف اه تحفه (قوله واعلم) هنا مزيد على شروط الصلاة المارة وتلك قال أيضا (قوله العامى) فى النهاية المراد به من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به الى الباقي ويستفاد من كلام الفزالي انه من لم يميز فرائض صلاته من سنتها وإن العالم من يميز ذلك وانه لا يغتفر فى حق ما يغتفر فى حق العامى اه وتأمله فانه ينجر الى ان من يميز الفرائض من التوافل يشترط فى حقه أن يميز الفرائض من التوافل وهو تحصيل الحاصل ولذلك قال الحلبي عقبه وحيدت يميز قولهم وكان علميا ضائعا لا فائدة في ذكره اه وأقول لعل ما ذكر مبنى على تفسير العامى بالمعنى الأول المذكور فى النهاية وعلى القول بأن العالم يلزمه التمييز استتقر فى الأعياب نعبا للاستوى انه لا يلزمه استحضر التمييز فى الصلاة قال اذ لا فائدة له حينئذ مع علمه بصفة كل فعل يقع منه من وجوب أو ندى بل صرحوا بانه لو آتى بالتشهد الأخير ظانا أنه الأول لم يضر انتهى اه اه كرى

(قوله السكل) أى والبعض ولم يميز شرح المنهج

فصل فى صفة الصلاة أى كيفية اذ صفة الشيء ما كان رائدا عليه وما سذكه هودات الصلاة من واجب ومنسوب وينقسم الواجب الى ما هو داخل فى ماهيتها ويسمى ركنا والى ما هو خارج عنها أى يفعل قبل التلبس بهان يستمر الى آخرها ويسمى شرطا كالطهارة وينقسم للنسب الى ما يجبر بسجود السهو ويسمى بعضا والى ما لا يجبر ويسمى هيئة قال السكردى شبهت الصلاة بالإنسان والركن كراسته والشروط كحياته والبعض كأعضائه والهيئات كشعره اه (قوله ركنا واحدا) هو ظاهر عبارة الخاوى وفى الروضة صكأصلها سبعة عشر يجعلها كل من محالها ركنا والأكثر من على عددها ثلاثة عشر يجعل الطمأنينة فى محالها صفة تابعة للركن وبؤيده جعلهم طائى التقدم والتأخر على الامام مع نحو الركوع ركنا واحدا وقياس ذلك أنه لو شك بعد الاتقال عن السجود مثلال طمأن فيه أم لا انه لا يضر على القاعدة انه لا يضر الشك فى شيء من الأركان بعد الفراغ من صلاته وغيرها وأما فى الأثناء فيضر الشك فى أصل الركن مطلقا لاقى بعضه بعد فراغه لكن للمعتمد انه يضر الشك فيها أثناء الصلاة مطلقا نظرا الى القول بانها ركن مستقل والأركان المذكورة ثلاثة أقسام فلي وهو النية وقولى وهو تكبير الاحرام والقائحة والتشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدمو السلام وفلي وهو القيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس فى التشهد الأخير والترتيب اه نهايتو بشرى (قوله وهى قصد القلب) هذا معناها لغة ما شرع عافى قصد الشيء مقتربا بفعله أى فلا يكنى النطق بهامع حلفه ولا يضر النطق بخلاف ما فيه ولو نوى بقلبه الظهر ونطق لسانه بغيره كان العبارة بما نواه بشرى (قوله قصد فعلها) أى الصلاة فلا يكنى احضارها فى الذهن مع الغفلة عن فعلها وهى هنا ما عدا النية لانها لا تنوى والالزم التسلسل اذ كل نية تحتاج الى نية لكن هذا على القول أنه ينوى كل

لم يقل بوقع في الوسواس المذموم وعد الائمة الثلاثة يجوز تقديم النية على التكبير بالزمن اليسير (وتعني) فيه

ذلك علمت أن قول الشارح بحيث يعدل ليس بياناً للمقارنة العرفية لما علمت أن الاستحضار العرفي والمقارنة العرفية متغايران بل هو متعلق بمخدوف تقديره كما كسفي بالاستحضار العرفي بحيث يعدل بمعنى عدم مستحضر الاستحضار الأركان اجمالاً اه
 شيخنا اه جل وفي السكردى قال بعضهم والمراد بالمقارنة العرفية استحضار ذلك قبيل التكبير وان غفل عنه فيه وقاطلة الائمة الثلاثة اه وسبق في هذا في الشرح أيضاً وأن من لم يقل بوقع في الوسواس المذموم قال الامام المحدث العامري في بهجته واعلم ان مبادئ الوسواس ومنشأه وسببه اما ضعف العقل أو جهل بالسنة أو افتداء الجاهل بالمهلين ولو تأمل طائفة الموسوسين أحوال رسول الله ﷺ وتعرفوها اذ لم يملوها من غيرهم وعرفوا سيره وتيسره وأنه كان يؤكل كل الصبيان وأهل الكتاب الذين يتوسلون في أيديهم من غير بحث وبقيل هو والمرأة من نسائه من الجنابة في انا واحد دفعة واحدة تختلف أيديهم فيه وانه صلى مرة وهو حامل امامة بنت أبي العاص على ظهره اذ اقام جلها واذ سجد ووضعها وانه كان يتوضأ بأستار الدواب ويصلي وضوءه للهرة حتى تشرب من عورتها هو وأصحابه من مزادة مشركه وأنه لم ينقل عنه تردد في التكبير ولا تلفظ بقول أصلي وما بعده وقد أوجب الله علينا اتباعه في الأفعال والأقوال على كل حال وأطال إلى أن قال فاذا فهمت أيها الموسوس مافرقته وحررناه ونقرر عندك أن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلاة أصحابه بوضلة الطيبة الأولى من التابعين قد كانت خالية عن مثل ما استحدثته بجهلك أو سوعرائي من افتديت بوعلمت بالنقل عن رسول الله ﷺ أن مبادئ ذلك من الشيطان كما أخبر ﷺ ان شيطان الوضوء اسمه الوطان وشيطان الصلاة اسمه خنزيب علمت ركا كذا الحال وماذا بعد الحق الا الضلال فان طائفة الموسوسين استحكم عليهم ابليس وعدلوا عن العلوم إلى الوهم وجانبوا المنقول عن الرسول ﷺ وتحقق منهم طاعة اللعين وصبرهم إلى شبه المجانين فترى أحدهم يلبس بيده عند التكبير بالهوى وترآه يركها ويثلح ويبلو نفسه في تردد عبارات الاحرام ويتلوى حتى كأنه يحاول أمراً فادحاو ينسوخ ايجاباً لما احتق فتوفيه فضيلة تكبيرة الامام ورب عاقبته الفاتحة فم يطلق شيطانه الأعلى رأس الركوع ورب عاقبته الركعة أو الصلاة جلة فيقع في الخيبة والحزمان ويتحقق عليه استيلاء الشيطان حتى تنأى منه التكبير بمنقطة وصوت فاحش تنأى به من حوله ورعائهم وشوش عليهم بالجهر بالألفاظ السرية لا يرى ان يسمع نفسه الا بذلك فيتضاعف وزره مع مخالفة السنة ومنهم من انكر أعيان ومسموع الأذان حتى أنكر شيئاً صدر منه وسمعه غيره وشاهده فضلاً عنه حتى أشبه بذلك مذهب السوفسطائية الذين انكروا حقائق الموجودات والامور للحسوسات الضروريةيات ورب عاقبته الضرر بأحد الموسوسين حتى عجزوا عن النطق بضرورة كما قال الشيخ أبو محمد بن قدامة المقدسي رحمه الله في كتابه الذي سماه الوسواس وأهله قال في انسان منهم قد عجزت عن قول السلام عليكم فقلت قل مثل ما قلت الآن وقد استرحت ونحو هذا وأستأهم كثير فقال وقد بلغ الشيطان منهم إلى أن عذبهم في الدنيا وأخرجهم عن اتباع نبيهم المصطفى وأدخلهم في جله المنتظمين الضالين في الدين الذين ضل سعيهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا اه كلام العامري مختصاً مع تقديم وتأخير وفي ذلك من الاقتناع والتوبيخ ما يحملك ان شاء الله تعالى بها الموسوس على متابعة نبيك صلى الله عليه وسلم وقهر عدوك وسأز يدك بياناً وأوضح لك نبينا فأقول فسمعت ما قاله هذا الامام الناصح وما كان عليه ﷺ وأصحابه والطبقة الاولى من التابعين من بناء الامر على التسهيل والتيسير في مثل ذلك وانما كانت عنايتهم وتشديداتهم بظاهرة القلب وتصفيته من الاخلاق المذمومة والمشروحة في مثل كتاب احياء علوم الدين وعلمت ما فرده هؤلاء الائمة في الدين في هذه المسئلة واختاروه حواف على هذه الامتن ان تعاطى ما يشينها في دينها أو يساعد عليها عدوها ومن ثم نقل الامام ابن حجر في تحفته عن الخادم عن بعض المحتاطين ان الأولى لمن يلى بوسواس الاخذ بالأخف والرخص لتلازداً فيخرج عن الشرع ولضده الأخذ بالثقل لتلازماً فيخرج إلى الاباحة اه على ان الامام العامري نقل في بهجته أيضاً انه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا أصحابه في النية لفظ محال وانها ليست من الصلاة أصلاً وانما النية قصد فعل الشيء وكل عازم على فعل شيء فهو ناوله فمن قصد الوضوء فقد نواه ومن قصد الصلاة فقد نواه ولا يكاد عاقل يقصد شيئاً من عباداته ولا غيرها بغير نية فالتنية أمر لازم لأفعال الانسان المقصودة لا تحتاج إلى تميل ولو أراد اخلاء فعله عنها المعجز عن ذلك ولو كلفه الله الصلاة والوضوء بغير نية لكلفه ما لا يطيق ولا يدخل تحت وسعه وما كان هكذا فإوجه الثعبي تمحيه ولو ان شك في حصولها منه فهذا نوع جنون

على القادر لفظ (الله أكبر) لا يتبع أو الله الأكبر ولا يكتفى أكبر الله ولا الله كبير أو أعظم ولا الرحمن أكبر ويص
 اخلال بحرف من الله أكبر وزيادة حرف بغير المعنى كدعوة الله وكألف بعد الباء وزيادة أو قبل الجلالة وتخلل أو ساكنة
 أو متحركة بين الكلمتين وكذلك إذا قدم الألف التي بين اللام والهاء إلى حد لا يراه أحد من القراء ولا يصرفه يسيرة بين
 كلمتيه وهي سكتة النفس ولا ضم الراء **(فرع)** لو كبر مرات ناوياً الافتتاح بكل دخل فيها ولو تخرج منها بالشفع لانهما
 دخل بالاولى خرج بالثانية لان نية الافتتاح بها متضمنة لقطع الاولى وهكذا فان لم يزد ذلك ولا تخلل بمطل كاعادة لفظ الثانية فابعد
 الاولى ذكر لا يؤثر (ويجب اسماعه) أى التكبير (نفسه) ان كان صحيح السمع ولا عارض من نحو لفظ (كسائر ركن قولي) من
 القامحة والشهد والسلام ويحتمل اسماع المدحوب القولي لحصول السنة (وسن جزم رائه) أى التكبير خروجها من خلاف من
 أو جمع وجه به لتمام كسائر تكبيرات الانتقالات (ورفع كفيه) أو أحدهما ان ترفع رجليه الأخرى (بكشف) أى مع كشفهما
 ويكره خلافه ومع تفريق أصابعهما ثم يقاوسا (حذو) أى مقابل (متكبيه) بحيث تحاذى أطراف أصابعه على أذنيه
 وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته متكبيه للاتباع وهذه الكيفية تسن (مع) جمع تكبير (نحر) بان يقرنه به ابتداء
 وينهيهامعا (و) مع (ركوع) للاتباع الولد من طرق كثيرة (ورفع منه) أى من الركوع (و) رفع (من تشهد أول)
 للاتباع فيهما (ووضعهما تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (أخذ يمينه) كوع (يساره) ورد ههنا من الرفع إلى تحت

فان علمه محال نفسه أمر يقيني فكيف يشك فيه عاقل اه فان كان وسواسه في شيء من باقي الأركان القولية فقد جرى الخلاف
 في عدم توقف صحة الصلاة عليها بل قال الامام أبو حنيفة بكراهة قراءة المأموم الفاتحة كراهة تحريره وغير المأموم تصح صلاته
 بما تبصر من القرآن ولو لم يفتحه كدهامتان وقال صاحباه لا بد من ثلاث يات أو آية طس يات وقال هو الاسام مالك بسنية الشهد من
 الأول والثاني كما في شرح مسلم لكن رأيت في رد المحتار ان المراد بالسنة هنا الطريقة الواجبة فراجع وقال أيضا الامام أبو حنيفة
 لا يجب السلام من الصلاة ويحصل التحلل منها بكل شيء ينافيها كما في هجة المحافل إلى غير ذلك مما هو مقرر في كتبهم رضي الله عنهم
 وأرضاهم وبذلك يظهر سر كلام النبوة في ان اختلافهم رجة وان الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه وان هذا الدين متين
 فأوغل فيه برقى ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله تعالى فان المنبت (١) لأرض قطع ولا ظهرا أتى إلى غير ذلك مما يطول ذكره
 وما ألفت قول شيخنا الشهاب امام الزمان السيد احمد زيني دحلان لدفع وسواس الرجيم الشيطان

من كان يطلب جنه * تقبه وسواس جنه * يأخذ بقول امام
 غسل النجاسة منه * كذا بقول امام * في نية مستكنه
 يكفيك فيها اقتراب * حكم بفرض وسنه * بلا اقتراب حقيق
 ففيه شد الأعنة * منه الوسواس تأتي * فتقتضى نوع جنه
 فانزكه تحظى بروح * وحسن عفو وجنه * فالدين يسر علينا
 * فضلا وجودا ومنه *

اه واعلمت في ذلك لكثير المبطلين به والله الموفق والمعين (قوله على القادر) خرج به العاجز عن التعلق بالتكبير بالعربية
 فيترجم وجوبا بأي لغة شاء ولا يعمل له ذكر غيره ويجب تعلمه لنفسه ونحو طفله ولو بالسفر وان طال ان قدر ووجد
 مؤن السفر المختبر في الحج وقت وجوب التلم من الاسلام فيمن طرأ اسلامه في غيره من التمييز عند حج ومن البلوغ عند
 هر وكذا غير التكبير من الواجبات والاخرى يحرك لسانه به ان قدره والانواه بشرى (قوله أو متحركة بين الكلمتين) زاد
 في النسخة كتحركة قبلهما (قوله لا يراه أحد من القراء) ولو بوجه شاذ وغاية ما روی في غير الشاذت حركات عن ثلاث ألفات
 لا غير وغايتها ما روی في الشاذ أربع عشرة حركة عن سبع ألفات وفي عرش غاية مقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن حجر سبع
 ألفات وتقدر كل ألف بحركتين وهو على التقريب اه (قوله للاتباع فيهما) أى في الرفع من الركوع والرفع من التشهد الاول

(١) قوله المنبت يعني المسافر المنقطع

الصدر أو من إرساله بالكلية ثم استنافر فمهما إلى تحت الصدر قال المتولي واعتمد غيره بنفي أن ينظر قبل الرفع والتسكين إلى موضع سجوده ويطرق رأسه قليلاً ثم يرفع (و) ثالثاً (قيام قاعد) عليه بنفسه أو بغيره (في فرض) ولو من نوراً أو معاداً ويحصل القيام بنصب فقل ظهره أي عظامه التي هي مفاصله ولو باستناد إلى شيء بحيث لو زال لسقط وبكره الاستناد لا باعتناء كان أقرب إلى أقل الركوع إن لم يعجز عن تمام الانتصاب (ولما جرت شق عليه قيام) بأن لحقه بمشقة شديدة بحيث لا تحمل عادة وضبطها الإمام بأن تكون بحيث يذهب معها خشوعه (صلاة قاعداً) كرا كبسفية خاف نحو دوران رأس إن قام وسلس لا يستمسك حذو إلا بالعمود وينحنى القاعد بالركوع بحيث تحاذي جبهته ما قدم ركبته (ب) فخرج وقال شيخنا يجوز لمريض أمكنه القيام بلا مشقة لو انفرد لأن صلى في جماعة إلا مع جلوس في بعضها الصلاة معهم مع الجلوس في بعضها وإن كان الأفضل الانفراد وهكذا إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قعد فيها جازله فرائها مع القعود وإن كان الأفضل تركها اهـ والأفضل للقاعد الإفراش ثم التربع ثم التورك فإن عجز عن الصلاة قاعد أصلي مضطجعا على جنبه مستقبلاً للقبلة بوجهه ومقدم يده ويكره على الجانب الأيسر بلا عنق فستلقيا على ظهره وأخصاه إلى القبلة ويجب أن ينع تحت رأسه نحو عنقه ليستقبل بوجهه القبلة وإن بوى إلى صوب القبلة راكعاً وساجداً وبالسجود أخفض من الإيماء إلى الركوع إن عجز عنها فإن عجز عن الإيماء برأسه أو بأجفانه فإن عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه

وزاد بعضهم الرفع من القيام من السجود وقيد بعضهم كما قاله الشارقي بمن قام من جلسة الاستراحة وقد بينت ذلك في الأصل وذكرنا صحة الحديث وشموله بعض نصوص النافعية اهـ بشرى (قوله لا باعتناء) معطوف على نصب أي فإن وقف منعنيا لأمه أو خلفه بان يصبر إلى أقل الركوع أقرب تحقيقاً في الأولى وتقدم رافى الثانية أو ما نال لبينه أو يساره بحيث لا يسمى قائماً عراً لم يصح تركه الواجب بلا عنقه ويقاس بذلك ما زال اسم القعود الواجب بان يصبر إلى أقل ركوع القاعد أقرب فيما يظهر تحفة قال في بشرى الكريم فإن لم يقدر على القيام الامتناع وقبض منعنيا ولا يزمع زيادة التمسك كوعه إن قدر والامتناع كلاً من القيام والركوع والاعتدال الثانية اهـ (قوله بحيث يذهب معها خشوعه) جرى عليه في المفتي والنهاية تبعاً للشهاب الرملي قال في بشرى الكريم بل قال الشارقي وأكمله وخالفهم حجج فرجع في التحفة عدم الاكتفاء بمجرد ذهاب الخشوع (قوله ما قدم ركبته) هذا أقبح وأما كلفه فهو أن تحاذي جبهته موضع سجوده تحفة (قوله يجوز لمريض الخ) ولو قال له طيب ثقتان صليت مستلقياً أمكن مداوانك ويعينه مرض أي كما فعله ترك القيام ولو كان المخبر عدل روايته فيما يظهر أو كان هو عارفاً بانهية وكذا في المفتي الا قوله ولو كان الخ قال ع ش قول من فله ترك القيام أي ولا إعادة عليه اهـ (قوله الامتناع جلوس في بعضها) صادق بما إذا كان في ركعة وقعد في أخرى وبما إذا جمع بين القيام والقعود في كل ركعة وجنشد فهل يتخير بين تقديم أيهما شاء أو يتعين تقديم القيام في الصورة الثانية ثم إذا قعد فعند الركوع هل يركع من قعود أو يرتفع إلى حد الركوع ثم يعتدل ثم يهوى للسجود أو ينتصب قائماً ثم يهوى للركوع ويأتى نظير هذا التردد في مسألة الصورة الآتية الأقرب إلى كلامهم عدم لزوم ذلك بل يركع من قعود بصري ويأتى عنه خلافاً له عبد الحميد على التحفة (قوله فرائها مع القعود) فيه حيث لم يقل جازله الصلاة مع القعود نصريحاً به أنما يقعد عند المعجز لا مطلقاً فإذا كان يقدر على القيام إلى قنر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قعد حال قراءته السورة ثم قام للركوع وهكذا سم على حجج اهـ ع ش وقوله نصريح الخ قابل للنسج اهـ عبد الحميد على التحفة (قوله بوجهه ومقدم يده) أي صدره وجوباً كما قال بشيخ الاسلام والمفتي والمنهج القويم في التحفة بعده كذا قاله وفي وجوب استقباله بالوجه هنادون القيام والقعود نظر وقياسهما عدم وجوبه إذ لا فرق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم دونه ونسبته مع ذلك مستقبلاً في الكل بمقدم يده اهـ ومال فيها في المستلق إلى أنه إذا لم يمكنه الرفع لا بقدر استقبال بوجهه وجب وإن أمكن أن يستقبل بمقدم يده لم يجب بالوجه (قوله وأن بوى إلى صوب القبلة) أي برأسه (قوله أو بأجفانه) ولا يجب هنا إيماء للسجود أخفض كما في التحفة وشرح الإرشاد واقتضاء كلام الأيعاب أيضاً والجمال الرملي في النهاية ونظر فيه سم واعتمد وجوبه وتبعه القليوبي وغيره اهـ وسطى قال في الصغرى وهو قوى مدركاً وقياساً (قوله فلا تسقط عنه الخ) وعند الامام أبي حنيفة والامام مالك إذا عجز عن الإيماء برأسه سقطت عنه

الصلاة ما دام عقله ثابتاً وأما أخروا القيام عن سابقه مع تقلمه عليهما لا نهما ركناً حتى في النفل وهو ركن في الفريضة فقط كسجل فيجوز له أن يصلي النفل قاعداً أو مضطجاً مع القدرة على القيام أو القعود ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود أما مستلقياً فلا يصح مع إمكان الاضطجاع وفي المجموع اطالة القيام أفضل من تكثير الركعات وفي الروضة تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع (و) رابعها (قراءة فاتحة كل ركعة) في قيامها خير للشيخين لاصلا لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة (الركعة مسبوق) فلا تجب عليه فيها حيث لم يدرك زمناً يسع الفاتحة من قيام الامام ولو في كل الركعات لسبقه في الأولى وتختلف للمأموم عنه زجعة أو لسيان

الصلاة قال الامام مالك فلا يعيد بعد ذلك أفاده الجبرمي عن شرح هر قال سيدنا الامام السيد عبد الله بن الحسين في آخر رسالته العلو يقان اشتد بالمرض وخشبنا ان يترك الصلاة والعبادة لله تعالى رأساً فلا بأس ان يقلد الامامين المذكورين ويؤديها كذلك وان فقدت بعض الشروط وحينئذ فلننقل حاصل ما ذكره العلامة الشيخ محمد بن حاتم عنهما في ذلك حيث قال في آخر رسالة له في ذلك تأتمني في بيان الحاصل مما تقدم من النصوص التي نقلناها في هذه الرسالة فذهب الامام أبي حنيفة رحمه الله ان المريض اذا عجز عن الاعياء برأسه جزله ترك الصلاة فلا يؤمر بها فان صح بعد ان ترك أكثر من خمس صلوات فلا قضاء عليه لسقوطها عنه حينئذ في ظاهر الرواية وعليه الفتوى وان كانت أقل من صلاة يوم وليلة فيجب عليه القضاء وان مات قبل القدرة على الصلاة بالايماء سقطت عنه مطلقاً وأما اذا عجز عن فعل شرائط الصلاة بنفسه وقدر عليها بغيره فظاهر المذهب وهو قول الصحابين أنه يفترض عليه ذلك وقال أبو حنيفة لا يفترض عليه ذلك لان عنده المكلف لا يعقد بقدرة غيره فأوضحه صاحب البحر رحمه الله تعالى في الحاصل المتقدم وعليه لو تيمم العاجز عن الوضوء بنفسه أو صلى بالنجاسة أو إلى غير انقلبه مع وجود من يوضأ أو يزين النجاسة أو يحوته بقبضة يديه يثبت محتم صلاته وعنده ان صاحبين وهو ظاهر المذهب لا يصح صلاته لان آفة من صارت كالآفة في الصلاة اجتزأت به من غير ان يحسنه بفعل الغير عليه أن كانت اجزأت به من غير ان يحسنه صلاته مطلقاً كما في عبارتي البحر والدرر المتقدمين وأما مذهب الامام مالك رحمه الله تعالى اذا عجز عن الاعياء برأسه وصار بحالة لا يقدر معها الاعياء بالطرف ونحوه أو باجراء الاركان على القلب فلا يصح صلاته في وجوب الصلاة ولا عدمه ولكن مقتضى مذهب الوجوب كما قال الامامان المازري وابن بشير رحمهما الله تعالى وهو أحوط وأما حكم الشروط عند من رحمه الله تعالى فالعتمد من مذهبه ان طهارة الخبث عن ثوب المصلي وهدونه ومكانته فيعيد من صلى بها عالماً قادراً على ازالة استحياء مادام الوقت باقياً فاذا خرج فلا يعيد وأما طهارة الخبث فان عجز عن استعمال الماء من خوف حدوث مرض أو زيادة أو تأخره جزله التيمم وكذا ان لم ينجف شيئاً مما ذكر لكن عدم من يناوله ياء ولو باجرة فيباح له التيمم على التفصيل المتقدم ولا قضاء عليه اذا عجز عن اللاء والصعيد اما لعدمها أو لعدم القدرة على استعمالها بنفسه وبغيره سقطت الصلاة عنه ويسقط عنه قضاءها انتهى (قوله القعود للركوع والسجود) لينأى بهما تأمين عيش وانظر حكم الجلوس بين السجدين هل يقعد له أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأيت في الايعاب وكيفية الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال شوبرى بجبرمي (قوله أفضل من تكثير الركعات) قال ع ش الكلام في النفل المطلق أما غيره كالرؤا وب والورقة والحافضة على العدد المطلوب فيه أفضل ففعل الوراحدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك العدد لكون العدد فيما ذكر بخصوصه مطلوب بالشارع اه (قوله ولو في كل الركعات) عبارة للفتوى ويتصور سقوط الفاتحة أيضاً في كل موضع حصل للمأموم فيه عذر تخلف بسببه عن الامام بأربعة أو كان طويلاً يهتد به والامام را كع فيتحمل عنه الفاتحة كالأول كان يطأ القراءة أو نسي أنه في الصلاة أو امتنع من السجود بسبب زجعة أو شك بعد ركوع امامه في قراءة الفاتحة فتختلف طائفة على ذلك الاسنوى معترضا على المحصر في ركعة السبوق اه (قوله زجعة) أي بأن أدرك الامام في ركوع الأولى فسقطت عنه الفاتحة لكونه مسبوقاً ثم حصل له زجعة عن السجود فيها فتمكن منه قبل أن يركع الامام في الثانية فأتى به ثم قام من السجود وجدهما كما في الثانية وهكذا تأمل في زيادي اه ع ش (قوله أو نسيان) أي للصلاة أو قراءة الفاتحة أولئك فيها اه

أو بطل حركة فلم يغم من السجود في كل مما يصحها إلا والامام راكع فيتحمل الامام المتطهر في غير الركعة الزائدة الفائضة أو بقيتها عنه ولو تأخر مسبوق لم يشتغل بسنة لأنام الفائضة فلم يدرك الامام الا وهو معتدل لفت ركعته (مع بسلة) أي مع قراءة البسلة فانها آية منها لأنه صلى الله عليه وسلم قرأها ثم الفائضة وعدها آيتمنها وكذا من كل سور غير براءة (و) مع (تشديدات) فيها وهي أربع عشرة لأن الحرف المشدد بحرفين فإذا خفف بطل منها حرف (و) مع (رعايته حرف) فيها وهي على قراءة ملك بلا ألف مائة وواحد وأربعون حرفا وهي مع تشديداتها مائة وخمسة وخمسون حرفا (ومخارجها) أي الحروف كخرج صاد وغيرها ولو أبدل قادر أو من أمكنه التعلم حرفا بآخر ولو ضادا بظاء أو لحن لحننا بغير المعنى ككسر ناء أنعمت أو ضمها وكسر كاف اياك لاضيفان لعدم ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته والإفقراته نعم ان أعاده على الصواب قبل طول الفصل ككل عليها ما عاجز لم يمكنه التعلم فلا تبطل قراءته مطلقا وكذا لآخر لحننا بغير المعنى كفتح دال نعيد لكن ان نعيد حرم والا كره ووقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الحمد لله بالهاء وفي النطق بالثاقف المترددة بينها وبين الكاف وجزم شيخنا في شرح المنهاج بالبطان فيها ما الان نعرف عليه التعلم قبل خروج الوقت لكن جزم بالصحة في الثانية شيخه زكريا وفي الأولى القاضي وابن الرفعة ولو خفف قادرا وعاجز مقصر مشددا

ع ح على التحفة (قوله أو بطل حركة) أي أو قراءة جدي على التحفة (قوله عما بعدها) أي الأولى (قوله المتطهر في غير الركعة الزائدة) وخرج بذلك ما ذابن المسبوق أن امامه كان محذوف قبل القدوة أو في ركعة زائدة فانه لا يتحمل عنه الفائضة ويجب عليه أن يأتي بركعة (قوله لا يشتغل بسنة) خرج بما اذا اشتغل بها فله حكم يأتي في صلاة الجماعة (قوله غير براءة) قال القليوبي تكسرفي أولها وتندب في آئتها عند شخبنا الرمي وقال ابن حجر والخطيب وابن عبد الحق تحرم في أولها وتكسرفي آئتها وتندب في آئتها غير اتفاقا اهـ اهـ وسطى (قوله بطل منها حرف) أي وبطلت صلاته ان غير المعنى وعلم بعدم كتحفيف اياك ككسافي بيانه في محله (قوله مائة وواحد وأربعون حرفا) في التحفة هو معنى على أن ما حذف رسا لا يحسب في العدو بيانه ان الحروف الملقوظ بها ولو في حالة كآ فلت الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق أن الرسم على حذف ست أوقات أقسام وألف بعد لام الجلالة مرتين وبعسم الرحن مرتين وبعدين العالمين فالباقي ما ذكر والحق الذي لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر أوقات الوصل نظرا الى أنه قد يتلفظ بها في حالة الابتداء ولا لأنها محذوفة من اللفظ غالبا كل محتمل والأول أوجه فيجب مائة وسبعة وأربعون حرفا غير الشدات الأربع عشرة فالجمله مائة وأحوسون حرفا فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عد الحرف الواحد مرتين لأن لام الرحمن مثلا حبت وحدها والراء حبت وحدها ثم حسبتا واحدا في الشدة قلت المنتع حسبانه مرتين من جهة واحدة قوما هناليس كذلك لأنهما حسبنا أولا نظر الأصل الفلك وثانيا نظر العارض الادغام وكما حبت أوقات الوصل نظرا لبعض الحالات فكذلك هذه فتأمل ذلك فانه مهم اهـ ملخصا (قوله ولو ضادا بظاء) أشار بالوالى مقابل الأصح في المنهاج القائل بصحة ذلك لعسر التمييز بين الحرفين على كثير من الناس لقرب مخرجهما وجرى عليه القصر الرازي ولو أبدل الصاد بغير الظاء لم تصح قراءته قطعا أو دالا بمجمة أو برأى لم تصح أيضا كما اقتضى كلام الرافعي وغيره الجزم به خلافا للزركشي ومن تبعه نهاية زيادة من ع ش (قوله لكن جزم بالصحة في الثانية شيخه الخ) اعتمد الخطيب والرمي وغيرهم لكن مع الكراهة نعم ان كان الابدال قراءة شاذة كما نطينا الكسوف لم تبطل صلاته بذلك كفي التحفة وشرحي الارشاد وسطى والشاذة هي ما وراء السبعة وهذا ما اعتمد غير واحد تبعنا لوى وغيره وقال البغوي هي ما وراء العشرة وتبعه السبكي وولده التاج واعتمد الطبرلاوي وغيره وهو المعروف عندنا ثم القراء اهـ كرى وتحرم وقفة يسيرة بين السين والتاء من نستعين اهـ فتح ولا يجوز وصل البسلة بالجملة مع فتح ميم الرحيم اذ القرآن سنة متبعة فلا وافق المتواترة جاز وما لا فلا وهذا وان صح عربية غيرا لم يصح قراءة ولا في الشواذ وليس كل ما جاز عربي يجاز قراءة اهـ كرى ولو قال موسوس بس بس لم تبطل ان فسد بذلك القراءة والا بطلت كما في فتاوى حبيب وقال أبو غرمة وبلغ حاج تبطل مطلقا اهـ وأقضى الرمي بصحة صلاة من قرأ اهـ ينابا لياء التحنات يقال لأنه لا يغير المعنى وتبعه الشرقاوى وبعاشن في مواهب اللديان ثم كتب عليه باعشن بخطه مانصه قوله لأنه لا يغير المعنى يؤخذ منه أن الباء بياء الفعل لا بياء المخاطبة لأن بياء المخاطبة تغير المعنى أو يقال يحتمل كونها بياء

كأن قرأ الرحمن بفك الادغام بطلت صلاته ان نعيد وعلم والا فقراءه تلك الكلمة ولو خفف اياك علمه العالم لعناه بكفر
 لأنضوء الشمس والاسجد للسهو ولو شدد تخففا فصيح وبحرم نعيمه كوقفة لطيفة بين السين والتاء من نستعين (و) مع رعية
 (موالاته) فيها بأن يأتي بكلماتها على الولاية بأن لا يفصل بين شي منها وما بعده بأكثر من سكتة النفس أو التي (فيعيد) قراءة
 الفاتحة (بتخلل ذكر أجنبي) لا يتعلق بالصلاة فيها وان قل كبعض آية من غيرها وكحمد عاطس وان سن فيها كخارجها
 لا شعاره بالأعراض (ولا) يعيد الفاتحة (ب) تخلل ماله تعلق بالصلاة (ك) تأمين وسجود) لتلاوة امامه معه (ودعاء) من سؤال
 رجوع واستعاذه من غلب وقول بلى وأعلى ذلك من الشاهدين (لقرأه امامه) الفاتحة وآية السجدة والآية التي يس فيها ما ذكر
 لكل من القارئ والسمع مأموماً وغيره في صلاة قوامها فلو قرأ المصل آية أو سمع آية فيها اسم محمد ﷺ لم تنسب الصلاة
 عليه كآفته به النووي (و) لا (يفتح عليه) أي الامام اذا وقف فيها بقصد القراءة ولو مع الفتح ومجمله كما قال شيخنا ان سكت ولا
 قطع المولاته وتقديم نحو سبحان الله قبل الفتح يقطعها على الأوجه لأنه حينئذ بمعنى تنبه (و) يعيد الفاتحة بتخلل
 (سحكوت طال) فيها بحيث زاد على سكتة الاستراحة (بلا عنر) فيها من جهل وسهو فلو كان تخلل الذكر
 الأجنبي أو السكوت الطويل سهواً أو جهلاً أو كان السكوت لتذكر آية لم يضر كالأول كرآية منها في محلها ولو تغير عنصر
 أو عاد الى ما قرأه قبل واستمر على الأوجه (و) فرع لو شك في أثناء الفاتحة هل يسمل فأتمها ثم ذكر أنه يسمل أعاد كلها على
 الأوجه (ولا أثر لشك في ترك حرف) فأكثرت من الفاتحة أو آية ما كثر منها (بعد تمامها) أي الفاتحة لأن الظاهر حينئذ تنسبها تمامه
 (واستأنف) وجوباً ان شك فيه (قبله) أي التمام كالأول شك هل قرأها أولاً لأن الأصل عدم فراءتها وكالفاتحة في ذلك سائر
 الأركان فلو شك في أصل السجود مثلاً في به أو بعده في نحو وضع اليدين بزمه شيء ولو قرأها غافلاً فظن عند صراط الذين ولم يتيقن
 قراءتها لم يستأنفها ويجب الترتيب في الفاتحة بأن يأتي بها على نظمها المعروف لاق التشبه ما لم يتخلل بالمعنى لكن بشرط
 فيه رعية تشديدات ومولاته كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يتمكن تعلمها قبل ضبط الوقت ولا قراءتها في نحو مصحف
 زمه قراءة سبع آيات ولو متفرقة لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة وهي بالبسملة والتشديدات

المخاطبة فتبطل أو بقاء الفعل فلا تبطل ولا بطلان الا يبين المطلق بأن لا يحتمل غير المطلق ثم أجرى ذلك في اللهم صل ثم قال ولو قيل
 ان الناطق يستفسر فان قال انه أراد التائب فهو بيمين غاية البعد بطلت والا فلا اه (قوله) لو شك القارئ حال التلاوة في
 حرف أهو بالياء أو التاء أهو بالواو أو الفاء لم تجزه القراءة مع الشك حتى يغلب على ظنه الصواب لكن في جع عن التفرع
 للرازي أنه قال اذا شك في حرف أهو بالياء أم التاء أو مهموز أم لا أو مقطوع أم موصول أو معبود أم مقصور أو مفتوح
 أم مكسور فليقرأ بالخسنة الأولى اضمداً القرآن عليها اه (قوله) أو التي في فتاوى السيوطي التي بالكسر هو التعب من
 القول وفي الصحاح الى خلاف البيان كردى (قوله) وان سن فيها أي الصلاة كخارجها في العباب اذا عطس في الصلاة من
 له الجهد وقال في بيانه سم لعل المراد أنه يسن له في غير الفاتحة والا فكيف يسن له فيها ما يقطع مولاتها اه (قوله) كآفته به
 النووي) كذلك في التحفة والنهاية قال ع ش ظاهره اعتماد ما أتى به وانه لا فرق في عدم الاستحباب بين كون الصلاة
 عليه بالاسم انظاهراً أو بالضمير لكن حله ان حصر في شرح العباب بعد كلام ذكره على ما اذا كانت الصلاة بالاسم انظاهراً دون
 ما لو كانت بالضمير ونقل سم عن الشارح طلبها اه (قوله) يقطعها أي المولات أي ولا بد أن يقصد الذكر أو والتنبية والا
 بطلت صلاته كالفتح (قوله) بلا عنر فيها أي الذكر الأجنبي أو السكوت الطويل اه (قوله) أعاد كلها على الأوجه أي
 لتقصيره بما قرأه مع الشك فصار كأنه أجنبي هذا مستمدان من حصر واعتمادهما الخطيب وهر تبعاً والله انه يعيد ما قرأه مع الشك
 فقط لا للكل لأنهم يسمل فيها غيرها (قوله) سبع آيات أي ان أحسنها ولا يحزى دون السبع وان طال لأن هذا العدد رمي
 بنص قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني فراعيناه في بدلها وان لم تشمل على ثناء ودعاء ويسن ثمانية لتحصيل السورة
 ولا يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى انا أنزلناه قرأنا ناعربها وياو المعجى ليس كذلك ومن ثم كان التحقيق امتناع وقوع المعرب
 في يومافيه مما يوجب ذلك ليس منه بل من توافق اللغات فيه ولتعبد بلفظ القرآن وبعار في وجوب الترجمة عن تكبيرة الاحرام
 وغيرها مما ليس بقرآن اه تحفة مع فتح (قوله) ولو متفرقة أي مع حفظه متواليه وان تم التفرقة بمعنى منظوماً كم نظر

ما توسعوا نحو من حرقا بآيات أهدموا ولو قدر على بعض الفاتحة كرره ليلبغ قدرها وان لم يقدر على بدل فسيعة أنواع من ذكر كذلك فوقوف بقدرها (وسن) وقبل يجب (بعد تحريم) بفرض أو نفل ما عدا صلاة جنازة (افتتاح) أى دعاء وسرا إن أمن فوت الوقت وغلب على ظن المأموم ادراك ركوع الامام (مالم يشرع) أى تعوذ أو قراءة أو توسعوا (أو يجلس مأموم) مع امامه وان أمن مع تأمينه (وان خاف) أى المأموم (فوت سورة) حيث تسن له كذا كر شيعنا فى شرح العباب وقال لأن ادراك الافتتاح محقق وفوات السورة موهوم وقد لا يقع وورد فيه ادعية كثيرة أو أفضلها ما رواه مسلم وهو وجهت وجهي أى ذاتى الذى فطر السموات والأرض حنيقا أى مائلا عن الأديان إلى الدين الحق مسلما وملائنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي بتوب العالين لاشريك له وبذلك أسررت وأنا من المسلمين ويسن للمأموم يسمع قراءة امامه الاسراع به ويزيد تدبيرا المنفرد وامام محصورين غير اقرار لانساء متر وجبت رضوا بالتطويل لفظا ولم يطرأ غيرهم وان قل حضوره ولم يكن المسجد مطروقا ما ورد فى دعاء الافتتاح ومنع ما رواه الشيخان اللهم باعد بيني وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياى كما تقني الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياى كغسل الثوب بالماء والثلج والبرد (هـ) بعد افتتاح وتسكير صلاة عيدان أتى بهما يسن (تعوذ) ولو فى صلاة الجنازة وسرا وفى الجهرية وان جلس مع امامه (كل ركعة) مالم يشرع فى قراءة أو توسعوا وهو فى الأولى كدو يكره تركه (و) يسن (وقبلى رأس كل آية) حتى على آخر البسلة خلافا لجمع (منها) أى من الفاتحة وان

والحروف المقطعة أوائل السور لكن يتجه أنه لابد أن ينوى بها القراءة لأنه حينئذ لا ينصرف للقرآن بمجرد التلفظ به ولو أحسن آية أو أكثر من الفاتحة أتى به فى محله ويبدل الباقي من القرآن فان كان الأول فبمعه على البديل أو الآخر قسم البديل عليه أو سها قدم من البديل بقدر ما لم يحسنه قبله ثم يأتى بما يحسنه ثم يبديل الباقي فان لم يحسن بدلا كرر ما حفظه منها بقدرها أو من غيرها أتى به ثم يبديل الباقي من الذى ذكر ان أحسنه والا كرر بقدرها أيضا اه تحفة وقال فيها ولا عبرة ببعض الآيات وخالف فى هذه فى الروض والنهاية والخطيب (قوله) مائة وستة وحسون) تكرر هذا مع ما تقدم قريبا (قوله) وان لم يقدر على بدل أى من قرآن أو ذكر كافى عرش فيقدم الذكر على تكرير البعض اه يج وفى نسخة سفينة كتب عليها المحشى وان لم يقدر على بدل والصواب اسقاط الواو لأنه قيد فاقبله لا بد منه كما صرحوا به وبعبارة شرح المنهج وإذا قدر على بعض الفاتحة كرره ليلبغ قدرها ان لم يقدر على بدل والاقراء وضع اليه من البديل ما يتم به الفاتحة مع رعاية الترتيب اه (قوله) فسيعة أنواع من ذكر معطوف على سبع آيات أى فان جمل سبع آيات فسيعة أنواع من ذكر كسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله فهذه خمسة أنواع وما شاء الله كان نوع منه ومالم يشأ لم يكن نوع لكن حروفها لم تبلغ فنزل الفاتحة فبزيد ما يلبغ قدرها ولو ظنوا ولو بشكر ربها اه بشرى (قوله) بعد تحريم وقال مالك قبله جل (قوله) ما عدا صلاة جنازة أى ولو على قبر أو غائب كافى التحفة والمخني والنهاية ونقل فى الاسنى وفتح الجواد عن ابن العباد أنه يأتى بعملهما زاد فى الاسنى وقياسه أن يأتى بالسورة أيضا ويحتمل خلافه فيها نظر الاصل اه (قوله) ادراك الركوع الامام) أى ادراك الفاتحة قبل ركوع الامام كما عبر بذلك فى فتح الجواد فلعلى فى عبارة الشرح سقطا (قوله) حيث تسن له أى السورة أى بان لم يسمع لاسرار الامام أو لنحو بعد أو صمم أو سمع صونا لم يفهمه كإساقى (قوله) فطر أى أبدع أو أوجدا وأبدأ الخلق أو التهيؤ على غير مثال سابق اه برماوى (قوله) السموات) جمعا لا تنفعا بجميع الاجرام المنبثة فيها الكواكب السيارة وغيرها لأن السبع السيارة فيها وما عداها أى من الثوابت فى الفلك الثامن للمسى بالكبرى وعليه فالمراد بالسموات ما شمله اه برماوى ملخصا (قوله) والأرض) انما أفردتها لا تنفعا بالطبقة العليا فقط واختلاف هل هى أفضل من السماء أو عكسها قال الاول مر قال لأنها محل الأنبياء والعلماء والثاني قال حج ونبيه الشورى قال لأنهم بعض الله فيها فط والحداد فى غير البقعة التى ضمت أعضاؤه برماوى ملخصا (قوله) السموات والأرض بل ومن العرش والكبرى قال حج ومثلها البقعة التى ضمت بقية الأنبياء برماوى جل ملخصا (قوله) محصورين) المراد بهم من لا يملأ وراء غيرهم ولو ألقا كقوله شيخنا اه بحيرى (قوله) لفظا أى عند ابن حجر وعند مر أو سكوتا اذا علم رضاهم (قوله) وان قل حضوره) مثله فى التحفة وفتح الجواد وعبر فى النهاية بقوله وقل حضوره وهى نفي التفتيد بقلة حضوره وكلام شارحنا كالتحفة وفتح الجواد يفيد التعميم فى الغير (قوله) حتى على آخر البسلة) هو معتمد التحفة (قوله) خلافا لجمع) أى فى قولهم يسن وصل البسلة بالجملة وهو معتمد التقنى وفتح الجواد والمراد

تعلقت بما بعدها إلا نابع والأولى أن لا يقف على أنعمت عليهم لأنه ليس بوقف ولا منتهى آتة عندنا فإن وقف على هذا لم تسن الاعادة من أول الآية (و) يسن (تأمين) أي قول آمين بالتخفيف نحو الموحسن زيادة رب العالمين (عقبها) أي الفاتحة ولو خرج الصلاة بعد سكتة لطيفة مالم يتلفظ بشئ سوى رب اغفر لي ويسن الجهر به في الجهرية حتى للمأموم لقراءة اتم تبعاله (و) يسن للمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (لما منه سمع) قراءة تخطير الشيخين إذا أمن الامم أي إذا التأمين فأنموافاته من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وليس لنا ما يسن فيه تحري مقارنة الامام الا هذا وإذا لم يتفقه موافقته أمن عقب تأمينه وإن أخر امامه عن الزمن المسنون فيه التأمين أمن المأموم جهرا. وأمين اسم فعل بمعنى استجب مبنى على الفتح وسكن عند الوقف **فرع** يسن للامام أن يسكت في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة إن علم أنه يقرأها في سكتته كما هو ظاهر وأن يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قل شيخنا وحيد فيظهر انه يراعي الترتيب والمواصلة بينها وبين ما يقرأ بعدها **قائمة** يسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين آمين والسورة وبين آخرها وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة (و) سن (آية) فاكثروا الأولى ثلاث (بعدها) أي بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من أثناء سورة البسملة نص عليه الشافعي ويحصل أصل السنة بتكرير سورة واحدة في الركعتين وباعادة الفاتحة لمن لم يحفظ غير ما قرأه البسملة لا بقصد أنها التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم

(قوله سوى رب اغفر لي) كذا في النسخة وصنيعهما لا يفيد سنية ذلك لكن في لبصري على التحفة ينبغي نذبه اه وقال ع ش وينبغي انه لو زاد على ذلك ولو الذي ولجميع المسلمين لم يضر اه قال في بشرى الكريم أي لا بأس بذلك أي انه لا مسنون ولا مكروه اه (قوله ان سمع قراءته) أي أو مدحا ولو ذكرنا الادعاء فيه كما قرر وعليه فهل انشأه أم لا أم قرأه أم لا أم مدحا أو أجمع أو جهرها ولو لأول كل محتمل وقضية ما تقرر انه يندب له كرا لادعاء فيه والذي يتجه ان العبرة بالأخر لأنه الذي يليه التأمين لكن هل يشترط كونه جهرية مفيدة من الفاتحة وغيرها الأقرب نعم فيكفي سماع ولا الضالين مثلا اه حاشية فتح الجواد لمؤلفه (قوله بقدر قراءة المأموم الفاتحة) أي وان كان يلى * القراءة فيما يظهر اه ايعاب (قوله ان علم انه يقرأها في سكتته) في الايعاب نعم لا يسن السكوت لاصم ومن لا يرى قراءة الفاتحة بعد الامام لا تتقاء العلة أي وهي تفرغ المأموم لسماع السورة وهل يلحق بهما من علم الامام منه أنه لا يستمع قراءته بل يقرأه مع ام لا ارشاد الى الاستماع المنسوب ولعل الثاني أقرب اه ملخصا (قوله يراعي الترتيب والمواصلة) سئل ابن حجر رحمه الله تعالى عما اذا أشرعت قراءة للمؤذنين مثلا للامام جهرا وقتل يستحب له السكوت بعد قراءة الفاتحة بقدر ما يقرأها الامام وان الأفضل له القراءة في سكوتة فاعلم انه في سكوتة الأول يقرأ الاخلاص سر الانصاف ما يقرأ جهرا فالذي يقرأه في سكوتة الثاني فاجاب بقوله انه يقرأ الناس سرهم جهرا وهذا ان فرض أنه يسن له قراءة المؤذنين بخصوصهما جهرا كافي السؤال وكذا يقال بنظر ذلك في قراءة الجمعة والمنافقين وسبع وهل أذاك في صلاة الجمعة في الثانية يقرأ من المنافقين أو هل أذاك في سكوتة بقدر الفاتحة ثم يقرأ السورة بكاملها ولا أثر للتكرير لأنه صح أنه **يقرأ** قرأ في الصبح باذازلت مرتين كل مرة في ركعة أما الذي يسن الجهر فيهما بخصوصهما فالأولى أنه يقرأ في السكوت الثاني قل أعوذ برب الناس ثم يقرأ جهرا من أول البقرة كما اذا قرأ جهرا في أول ركعة بقل أعوذ برب الناس فانه يقرأ في الثانية بأول البقرة كافي المجموع عن الأصحاب اه ملخصا من فتاويه الفقيه شكري الله سبحانه (قوله يراعي الترتيب والمواصلة) أي ان أمكن والا كما في سبع والقاشية فالأولى أن يأتي في سكتة الثانية بذكره وأفضل منه أن يقرأ فيها بعض الغاشية سرا ثم يقرأها كلها جهرا بشرى (قوله قائمة) أي في بيان سكتات الصلاة وقصد فيها خسا وتقدم عقب قوله وتأمين عقبها سن سكتة أيضا بين الفاتحة وآمين فتكون بهاستا (قوله والأولى ثلاث) أي آيات وعمله في الغنى وغيره بقوله لاجل أن يكون قضا قصر سورة اه وهذا لا يوافق المعتمدان البسملة آية من كل سورة والا لقوا الأولى أربع آيات خففه اه كروى (قوله ويسن لمن قرأها من أثناء سورة) أي في الصلاة وغيرها وهو معتمد صح وكتب عليه سم لكن خصه به بخارج الصلاة فليحذر ووجهه ع ش بان ما أتى به بعد الفاتحة من القراءة في صلاته يعد مع الفاتحة كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في أثناءها نعم لو عرض للصلى ما منعه من القراءة

يرد البعض كافي التراوح أفضل من بعض طويلة وإن طالو يكره تركها رغبة لمن أوجبها وخرج بيدها والوقد معها عليها فلا تحسب بل يكره ذلك وينبغي أن لا يقرأ غير الفاتحة من يلحن فيمطنا يغير المعنى وإن عجز عن التعلم لانه يتكلم بالسبح والقرآن بلا ضرورة وترك السورة متأثر ومقتضى كلام الامام الحرمية (و) تسن (في) الركعتين (الاوليين) من رابعة أو ثلثية ولا تسن في الاخيرتين المسموق بان لم يدرك الاولين مع امامه فيقرأ باقي صلاته اذا تذكره كقولم يكن قرأها فيها أدركه ما لم تسقط عنه لكونه مسبوقا فيها أدركه لان الامام اذا تحمل عنه الفاتحة فالسورة أولى ويسن أن يطول قراءة الاولى على الثانية ما لم يرد نص بتطويل الثانية وأن يقرأ على ترتيب الموضوع على التوالي ما لم تكن التي عليها أطول ولونعارض الترتيب وتطويل الاولى كان قرأ الاخلاص فهل يقرأ الفلق نظر للترتيب أو الكون نظرا لتطويل الاولى كل محتمل والأقرب الاول قاله شيخنا في شرح المنهاج وانما تسن قراءة الآية لا مأموم منفرد (وغير مأموم) سمع قراءة امامه في الجهرية فتكره له وقيل يحرم أماما مأموم لم يسمعها أو سمع صوتا لا يحرره فيقرأ سرا لكن يسن له كافي أولى السرية تأخير فاتحة عن فاتحة امامه لمن ادركها قبل ركوعه وحينئذ يشتغل بالدعاء لا القراءة وقال المتولي وأقره ابن الرفعة بكرة الشروع فيها قبله ولو في السرية للخلاف في الاعتداد بها حينئذ ولجربان قول بالبطان ان فرغ منها قبله (فرغ) يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في الثالثة أو الرابعة أو من التشهد الاول قبل الامام أن يشتغل بدعاء فيها أو قراءة في الاولى وهي أولى (و) يسن للحاضر (في) صلاة (جمعة وعشاها) سورة (الجمعة) والمنافقون وسبح وهل أتاك (و) في (صبحها) أي الجمعة اذا اتسع الوقت (الم تنزيل) السجدة (وهل أتاك) في (مغربها) الكافرون والاخلاص) ويسن قراءتهما في صبح الجمعة وغيرهما للسافر وفي ركعتي الفجر والمغرب والطواف والتسجدة

بعد الفاتحة ثم زال أو أراد القراءة بعلمه له الاتيان بالبسلة لان ما يفعله ابتداء قراءة الآن اه اه جل (قوله وإن طال) هذا ما جرى عليه ابن حجر وجرى عليه شيخ الاسلام في شرح المنهاج والبهجة والروض وأفتى الشهاب الرملي بانه أفضل من قدرها واعتصمه الخطيب والجال الرملي والقلبي وغيرهم واقضى كلام التحفة والاياعاب وشرحي الارشاد أن السورة أفضل من حيث الاتباع والاطول من حيث كثرة الحروف لكن ميل كلام حج الى تفصيل السورة مطلقا كروى (قوله وينبغي) فديقيدار من قوله الآتي ومقتضى كلام الامام الحرمية أن ينبغي هنا بمعنى يتنبوليس كذلك بل هو بمعنى يجب لما عمل بهنا ولا تقدم في شرح قوله ومع رعاية حروف ومخارجها أن ذلك مبطل للصلاة ان علم الحرمية وقصدوا لا القراءة فنبه (قوله والأقرب الاول) كذا في التحفة قال عبد الرؤوف ويظهر غير ذلك وهو أن يقرأ بعض الفلق ويسلم بذلك من الكراهة التي في تطويل الثانية على الاولى وعدم الترتيب اه وبصرح في النهاية بصري (قوله سمع قراءة امامه في الجهرية) يقتضى أنه لو سمعها في السرية أنه يقرأ ولا يسمع قراءة امامه في الجهرية لما طلب منه فالجمعة بالشروع لا بالقول وقد تبع في ذلك الاسنى وأقره ش قال في التحفة وهو قضية المنهاج قال فيقرأ في سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن القى في الروضة اقتضاء والمجموع نصرا على اعتبار فعل الامام اه واعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى والزيادى والفتح فقول المن كالفصح في الجهرية ليس بقيد على الاعتماد كما رأيت (قوله فيقرأ سرا) أي الفاتحة والآية كما يدل عليه استدراكه بعده وان كان كلامه قد يبادر منه أن الكلام في الآية فقط وانه لا موقع لاستدراكه فتأمل (قوله لا القراءة) أي لكرهه تقديمها على الفاتحة ولوعلم أنه لا يمكنه قراءة الفاتحة بعد تأمينة مع الامام سن له أن يقرأها معه ولا يجزأه بشرى (قوله أن يشتغل بدعاء الخ) كذا في التحفة والذي أفتى به الشهاب الرملي فيها اذا فرغ المأموم من التشهد الاول قبل الامام انه يسن له الاتيان بالصلاة على الآل وتوابعها م اه وسيأتي اعتماداه في الشرح في باب صلاة الجماعة تبعا للتحفة هناك وقد في النهاية موافقته في الصلاة على الآل بما اذا كان المأموم في غير محل تشهد الاول والا فلا يوافقته لاجراجه التشهد الاول حينئذ مما طلب فيه وليس هو حينئذ جهر المتابعة (قوله أو سبوح وهل أتاك) تبع في ذلك ما وقع في أجوبة لشيخنا ابن حجر عن حوادث متعددة وبه قال البصري في فتاويه ولم نشر على ما ذكر فيها لاحد والموجود في فتاوى ابن حجر الكبرى للجامعة وفي شرح العباب الاقتصار في غشاء ليلة الجمعة على الجمعة والمنافقون اه (قوله للسافر) قال الشرح في بيان له في كل صلاة وفي التحفة ان الموعودتين أولى في صبحه وقد أتى في الشرح بيان صلواتنا تسن في سورتنا الاخلاص وترك رتبة العشاء وصلاة

والاستحارة والاحرام للاتباع في الشكل ﴿ فريغ ﴾ لوترك احدي المعينين في الاولى اتي بهما الثانية أقرأ في الاولى ما في الثانية قرأ فيها في الاولى ولو شرع في غير السجدة المعينة ولو سجدوا فطعنا قرأ المعينة ندبا وعند ضيق وقت سورتان قصيرتان أفضل من بعض الطويلتين المعينتين خلافا للفرق ولولم يحفظ الاحدي المعينتين قرأها ويبدل الأخرى بسورة حفظها وان فاته الولاية ولو اتقنى في ثانية صبح الجمعة مثلا وسمع قراءة الامام هل اتي فيقرأ في ثابته اذا قام بعد سلام الامام لم ينزل كما أفتى به الكمال الرداد وتبعه شيخنا في فتاويه لكن قضية كلامه في شرح المنهاج انه يقرأ في ثابته اذا قام هل اتي واذا قرأ الامام غيرها قرأها بالأموم في ثابته وان أدرك الامام في ركوع الثانية فكما لو لم يقرأ شيئا فيقرأ السجدة وهل اتي في ثابته كما أفتى به شيخنا ﴿ تنبيه ﴾ يسن الجهر بالقراءة لغير مأموم في صبح وأولي المشاءين وجعة وفيما يقضي بين غروب شمس وطلوعها في العيدين قال شيخنا ولو قضا والتروايح ووزر رمضان وخسوف القمر ويكره للأموم الجهر للنهي عنه ولا يجهر بمصل وغيره ان شئت على نحو تأم أوصل فيكره كافي المجموع وبحث بعضهم للتع من الجهر بقرآن وغيره بحضرة المصل مطلقا لان المسجد وقب على المصلين أي أصالة دون الرضا والقرء ويتوسط بين الجهر والاسرار في النوافل المطلقة ليلا

الحاجة وعند السفر في بيته وعند القدوم في المسجد والتقديم للقتل يل استحسن بعض العلماء قراءتهما في كل صلاة لم يرد فيها قرآن بخصوصه كافي فتاوى العلامة السيد عبد الله بافقيه (قوله للاتباع في الشكل) دليل لسنية سورة الجمعة وما بعدها فتخصيص المصلي بذلك بسورتي الاخلاص غفلة عما قبله ويسن قراءة قصار الفصل في المغرب ولولا ما في غير محصورين وسعى مفصلا لكثرة الفصول فيه بالسجدة بين السور وأقوله المنسوح فيه وطواه بكسر الطاء وضها لنفرد الامام محصورين رضوا بالتطويل نطقا عند سج في الصبح والظهر بقرب منه أي من طوالة وفي العصر والعشاء أو ساطه للاتباع قال ابن معين طوالة من الجهرات الرعي ومنها الرب الضحى أو ساطه ومنها الرب آخر القرآن قصاره وحري علمه المحلى و شرح السجدة ووالله في شرح الزيد والمصنف هنا حيث من أو ساطه قوله كالشمس ونعم ها أي في الظنون وبقي ذلك في التحفة بصحة نرو ولم يذكر غيره والأصح ان طوالة كفاف والمرسلات وان أو ساطه كالجمعة وقصاره سورتنا الاخلاص اه بشرى قال في المنهج القويم وأشار بقوله لنفرد الخ ان طوالة وكذا أو ساطه لا تسن الا لنفرد الامام محصورين بمسجد غير مطروق ولم يطرقة غيرهم وان قل حضور من رضوا بالتطويل وكانوا أحرارا ولم يكن فيهم متزوجات ولا أجبر عين والا اشترط اذن الزوج والمستأجر فان اختل شرط من ذلك نذب الاقتصار في سائر الصلوات على قصار الفصل ويكره خلافه خلافا لما ابتدعه جملة الأمة من التطويل الزائد على ذلك وكذا يقال في سائر أذكار الصلاة فلا تسن للامام تطويلها على أدنى الكمال فيها الا بهذا الشرط والا كره اه وفي بشرى الكريم أمالام غير محصورين فيقتصر على قصاره الامور فيأتي به وان طال ولم يرضوا به (قوله أفضل من بعض الطويلتين المعينتين) اعتمد في التحفة وشرحي الارشاد والمنهج القويم (قوله خلافا للفرق) أقره شيخ الاسلام في الاسنى على قراءة ما أمكن منها ولو لآية السجدة وكذا في الأخرى يقرأ ما أمكن من هل اتي فان قرأ غير ذلك كان تاركا لسنة اه وكذلك الخطيب قال في النهاية وهو المعتمد وان نوزع فيه اه كرى (قوله لكن قضية كلامه في شرح المنهاج الخ) عبارته فان ترك الم في الاولى اتي بهما في الثانية أقرأ هل اتي في الاولى قرأ الم في الثانية لثلاثا لصلاته عنهما اه وهي كما تراها ليست ضافيا ادعاء بل قضية العلة وجعلهم السامع كالقارئ طاهرة في موافقة فتاويه وافتاء الكمال الرداد فعمل نسخة الشارح من التحفة سقيمة فتنبه نعم في البصري هلا يقال قرأها أيضا لان الاتيان بكل في عملها مطلوب أيضا وفي ذكره تدارك أصل الاتيان بهما وقد يقال بل ما ذكره بيان لأصل سنية الاتيان بهما وأما الكمال فمما ذكر ولا نظر لتطويل الثانية على الاولى لانه قد عهد كاسيائي اه (قوله ولا يجهر بمصل) شامل للفرض وغيره وقوله وغيره أي كطاعتهم ودرس وقارئ وواعظ (قوله على نحو تأم) تظاهره ولو في المسجد وقت إقامة المفروض فيه نظر لانه مقصر بالنوم حينئذ مم (قوله ويتوسط بين الجهر والاسرار) اختلفوا في تفسيره قال الزركشي والأحسن في تفسيره انه يجهر تارة ويسر أخرى ولا يستقيم تفسيره بغير ذلك اه ومحل ذلك في حق الرجل أما المرأة واختلف فيسيران ان كان هناك أجنبي والا كانا كالرجل فيجهران ويتوسطان ويكون جهرهما دون جهر الرجل باجوري

(و) سن المنفرد وامام ومأموم (تكبير في كل خفض ورفع) للاتباع (لا) في رفع (من ركوع) بل يرفع منه قال سمع الله لمن حمده (و) سن (مده) أي التكبير إلى أن يصل إلى المنتقل اليه وان فصل بحلقة الاستراحة (و) سن (جهر به) أي بالتكبير للاتباع كالشهر (الامام) وكذا مبلغ احتيج اليه لكن ان بوي القراء والاسماع والابطلت صلاته كما قال شيخنا في شرح المنهاج قال بعضهم ان التبليغ بدعة منكورة باتفاق الأئمة الأربعة بحيث يبلغ المأمومين صوت الامام (وكرهه) أي الجهر به (لقبحه) من منفرد ومأموم (و) خامسها (ركوع) باعتناء بحيث تنال راحته وهما بعد الأصابع من التكفين فلا يكتفي وصول الأصابع (ركبته) لو أراد وضعهما عليها عند اعتدال الخلفه هذا أقل الركوع (وسن في الركوع) (تسوية ظهر وعنق) بان يدهما حتى يصيرا كالصفحة الواحدة للاتباع (وأختر كنبته) مع نصبهما وتفرقهما (بكبته) مع كشفهما وتفرقه أصابعهما تفرقا وسطا (وقول سبحان رب العظيم وبحمده ثلاثا) للاتباع وأقل التسبيح فيه وفي السجود مرقول بن سفيان عن الله وأكثره إحدى عشرة مرة من ردا اللهم لك ركعتوك آمنت بك اسلمت نفسي لك سميتك بصري وعي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت بقدمي أي جيع جسدي لله رب العالمين ويسن فيعوي السجود سبحانك اللهم وبحمده لك اللهم اغفر لي ولو اقتصر على التسبيح أو التذكرة التسبيح أفضل وثلاث تسبيحات مع اللهم لك ركعت إلى آخره أفضل من زيادة التسبيح إلى إحدى عشرة ويكره الاقتصار على أقل الركوع والمبالغة في خفض الرأس عن الظهر فيه ويسن لذكر أن يجافي مرفقيه عن جنبيه بطنة عن غديه في الركوع والسجود وغيره أن يضم فيهما بعضه لبعض **(تنبيه)** يجب أن لا يقصد بالهوى للركوع غيره فلا هو لى سجود ثلاثة فلما بلغ حد الركوع جعله ركوعا لم يكف بل يلزمه أن يتصميم بركع كمنظير من الاعتدال والسجود

(قوله تكبير في كل خفض ورفع) ويسن أيضا التكبير من الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة وخارجها كما أخرجه الحاكم وصححه وهبيل يختص بمن يختم أم لا أخى ابن حجر بهما والذي يترجم لي افتاؤه بالاول وعليه الاجماع القليل اه جرهمي ونقله الكندي في الكبري وأقره قال في القناني الحديثية قال ابن الجوزي ولم أره للحنفية ولا المالكية نقلا بعد التبع ولم يستحبه الحنابلة لقراءة غير ابن كثير اه وأما صيته فلم يختلف متبنيوه انها الله أكبر وهي التي رواها الجمهور عن البري وروى عنه آخرون التهليل قبلها فتصير لا اله الا الله والله أكبر وهذه ثابتة عن البري فلتعتمد وتقل عن البري أيضا زيادة والله الحمد أكبر اه (قوله سمع الله لمن حمده) أي فيستوي الشكل في سن ذلك وأما خبر اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فعنه قولوا ذلك مع ما علمتموه من قولكم سمع الله لمن حمده يجر الامام بسمع الله لمن حمده ويسر ربنا لك الحمد وسبب ذلك أن أبابكر تأخر يوما جاء للصلاة فوجد النبي صلى الله عليه وسلم را كما فقال الحمد لله فقل جبريل وقال سمع الله لمن حمده وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلها عند الرفع من الركوع اه باجوري (قوله) ولن فصل بحلقة الاستراحة) وفي الاسني والمغني لا يطرأ إلى طول الله وكذلك أطلق حج في شر وح العباب والأرصاد وشيخ الاسلام في شرح البهجة والشهاب الرمي في شرح الزيد وسن في شرح أي شجاع قال في التحفة لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألقاب الخ فيحمل ذلك الاطلاق على هذا التقييد وسطى (قوله حيث يبلغ المأمومين صوت الامام) أي لأن السنة في حقه حينئذ أن يتولاه بنفسه ومراده بكونه بدعة منكورة انه مكره خلافا لمن وهم فيه فاخذل منه أنه لا يجوز تحفة (قوله لو أراد وضعهما) أشار به إلى أن الوضع ليس بشرط (قوله عند اعتدال الخلفه) أي فلا ينظر لبوخر راحتي طول اليدين ولا لعدم بلوغ راحتي القصير تحفة (قوله وبحمده) أي وسبب حمله كوني ملتسما بحمده قالوا والمطوف أو زائدة (قوله من مر) أي منفرد وامام محصورين بشرطهم (قوله ختم الخ) قال ابن حجر ينبغي أن يتحرى الخشوع عند ذلك والا كان كاذبا ما لم يرد أنه بصورة من هو كذلك وقال مرقول ذلك وان لم يكن متصفا به لأنه متعبد به **اه** **يج** (قوله ويسن فيه وفي السجود الخ) ينبغي أن يكون ذلك قبل الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح وأن يقوله ثلاثا اه عشي (قوله لم يكف) ولو قرأ الامامة سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم أنه هو لسجدة التلاوة فهو في ذلك معه فراه لم يسجد فوضع عن السجود قال ابن حجر رجح شيخنا ذكر بأنه يعود للقبيل ثم ركع وهو أوجه وقال الجلال الرمي الأقرب أنه بحسبه هذا عن الركوع ويفتقر ذلك للمتابعة (قوله كمنظيره) أي الركوع وقوله من الاعتدال الخ أي فلا يرفع رأسه من الركوع أو الجلوس فرعا من شيء لم يكف عن الاعتدال

والجلوس بين السجدين ولو شك غير مأموم وهو ساجد هل ركع لزمه الاتصاف فوراً ثم الركوع ولا يجوز له القيام كما
(و) سادسها (اعتدال) ولو في نفل على المعتد ويتحقق (يعود) بعنه الركوع (ليده) بأن يعود لما كان عليه قبل ركوعه
فإنما كان أوقاعه ولو شك في أعامه عاد اليه غير المأموم فوراً وجو بالابطال صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام امامه (ويسن
أن يقول في رفعه) من الركوع (سمع الله لمن حمده) أي تقبل منه حمده والجرم به لا مام ومبلغ لأنه ذكر انتقال (و) أن يقول
(بعد اتصاف) للاعتدال (و) بنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أي بعدهما كالكرمي
والعرش وملء بالرفع صفوه بالنصب حال أي حالاً بتقدير كونه جسماً وأن يزيد من مرأهل الثناء والمجد أحق مقال العبد وكلنا
لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجهنك الجند (و) سن (قنوت بصبح) أي في اعتدال ركعته الثانية بعد
الذكر الرابع على الأوجه وهو إلى من شيء بعد (و) اعتدال آخره (وترتفع الأخير من رمضان) للاتباع ويكره في
النصف الأول كقبة السنة (وبسائر مكتوبة) من الحسن في اعتدال الركعة الأخيرة ولو مسبوقة فاقنت مع امامه (لأنه أنزلت
بالمسلمين) ولو واحد انتهى فنه كأمس العالم أو الشجاع وذلك للاتباع وسواء فيها الخوف ولومن عدو مسلم والنهض
والوباء وخرج بالمكتوبة النفل ولو عيدا والمندورة فلا يس فيهما (رافعا يديه) حذو منكبيه ولو حال الثناء كسائر الأدعية
للاتباع وحيث دعا لتحصيل شيء كدفع بلاء عنه في بقية عمره جعل بطن كفيه إلى السماء وألرفع بلاء وقع بجعل ظهرهما إليها
ويكره الرفع خطيباً للدعاء (بنحو اللهم اهدي فيمن هديت إلى آخره) أي وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت أي معهم

والجلوس أو سقط من الاعتدال على وجههم يكف عن السجود ولو جرد العارف في جميع ذلك (قوله غير مأموم) أمالمأموم فلا
يعود ويأتي بعد سلام امامه بركعة كما سيأتي (قوله ولو في نفل على المعتد) كذلك التحفة والمغني والنهاية قال ع ش وكالاتدال
الجس بين السجدين في أنه ركن ولو في نفل وهذه الغاية قد عني ما فهمه بعضهم من كثر التورق وقد سهر به ابن القري
من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل وعلى ما قاله فهل يجر ساجداً من ركعته بعد الصلاة أو يرفع
رأسه قليلاً كيف الحال ولعل الأقرب الثاني اه وقال أبو حنيفة يجوز أن ينحط من الركوع إلى السجود مع الكراهة اه
ولعله أقرب في محنة ع ش وعبارة الانوار ولو ترك الاعتدال والجلوس بين السجدين في النافلة لم ينطل اه بجري (قوله وبالنصب
حال) فيد أنه معرفه الحال لا تكون الا تكرار غالباً وأيضاً ملء مصدر ويجتمع حالاً سماعي (قوله بتقدير كونه جسماً) أي من
نور كما أن السيتات تقدر جسمان ظلهما وهذا جواب عما يقال الجسمن المعاني فكيف يكون مالاً للسموات والأرض فيجانب
بما ذكر من التدبر ولا بد من ذلك التقدير على كونه صفة أيضاً والمعنى عليه شئ عليك تاء لو كان مجسماً لملأ السموات والأرض
وما بعدهما (قوله ولا ينفع ذا الجهنك الجند) بفتح الجيم في الموضعين بمعنى النفي والحظ أو النسب منك بمعنى عندك والجد فاعل
ينفع أي لا ينفع صاحب النفي أو الحظ أو النسب ذلك وإنما ينفعه عندك رضاك عنه وجوز جماعة الكسر قال في الإيعاب أي
الاسراع في الحرب أو الاجتهاد في العمل اذ النفع إنما هو بالرجة اه (قوله أي في اعتدال ركعته الثانية) وعند الامام مالك
قبل الركوع قال العامري ولكل حجة ثابتة في الصحيحين وقد اختار بعض المحدثين ان يفتت بعد الركوع في الفجر وفي الوتر
قبله عملاً بالامر ين اه (قوله وهو إلى من شيء بعد) أي الذكر الرابع واعتد هذا في التحفة وشرحي الارشاد واعتمد
في الإيعاب أنه لا يزيد على سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وقال الجال الرملي في النهاية يمكن حمل الأول على المنفرد وامام
من مر والثاني على خلافه اه وبه يجمع بين الكلامين وسطى وقال الثلاثة لا يزيد الامام على قوله سمع الله لمن حمده
ولا المأموم على قوله ربنا لك الحمد وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد وبذلك يتأيد الجمع المذكور (قوله وتر نصفاً خبر من
رمضان) في التحفة المتين وقيل يس في أخيرة الوتر كل السنة واختير لظاهر الخبر الصحيح عن الحسن بن علي رضي
الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت أحوالهم في الوتر أي قنوته اللهم اهدي فيمن هديت إلى آخر ما مر في قنوت
الصبح وعلى الأول يكره ذلك وقضيته ان تطو به لا يبطل اه وفي المغني والنهاية اذ لم يطل به الاعتدال كرمسجد للسهو وان طال
فهو عامد عالم بالتحريم بطلت صلاته ولا فلا ويسجد للسهو اه قال الامام العامري والختار استمراره أي قنوت الوتر في
جميع السنة لا طلاق حديث الحسن بن علي عن جده صلى الله عليه وسلم وهو إلى آخر ما مر (قوله كدفع بلاء عنه الخ) في
(٩ - فريش السنفدين)

لا ندرج في سلكهم بوارك لي فبا أعطيت وفي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا بذل من واليت ولا يعز من عادي
تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك وتسبب آخر الصلاة والسلام على النبي ﷺ وعلى آله
ولا تسب أوله ويزيد فيمن مر قنوت عمر الذي كان يقنت في الصبح وهو اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن
بك ونسجد عليك ونحشى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونحلم ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسبي ونحشد أي نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك لن عذابك الحمد بالكفار ملحق ولما كان قنوت الصبح المذكور
أولاً ثابتاً عن النبي ﷺ فتم على هذا فنم لو أراد أحد ما فقط اقتصر على الأول ولا يتعين كلف القنوت فيجزئ عنها آية
قضيت دعاء ان قصده كآخر البقرة وكذا دعاء محض ولو غير ما نورا قال شيخنا الذي يتجه أن القنات لازالة يأتي بقنوت الصبح
ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة (وجهر به)

شرح التنبيه للخطيب وهل يقبل كفيه عند قوله في القنوت وفي شر ما قضيت أم لا أفنى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لا يسن
اه زاد عليه في المعنى أي لأن الحركة في الصلاة ليست مطلوبة له وفي حواشي شرح المنهج للشوري مانعه قضيته أن
يجعل ظهرهما إلى السماء عند قوله وقنا شر ما قضيت قال شيخنا في شرحه ولا يعترض بان فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة
اذ يحل فيها لم يرد ولا يرد ذلك على إطلاق ما أفنى به الوالد أذا كان لا محذور بخصوص بغير تلك الحالة التي تقبل اليد فيها وسواء
فيمن دعا لرفع بلاء في سن ما ذكر كان ذلك البلاء واقعاً ولا كما أفنى به الوالد اه ما نقله الشوري عن الجلال الرملي وهو كذلك
في نهايته لكنه لم يصرح بانه في خصوص قوله وقنا شر ما قضيت وسطى (قوله ولا يعز من عادي) أي لا تقوم عز عن عاديته
وأبعده عن رحمتك وغضبت عليه بجبري ويعز بكسر العين مع فتح الياء بلا خلاف والسيوطي في ذلك تأليف ونظم جميل
أورده المحشي شكر الله سبحانه (قوله وتسبب آخر الصلاة الخ) فاجمع بين هذا القنوت وقنوت سيدنا فاجمعها آخرهما لا
أولاً ولا وسطاً قال المدايني ولو ترك ذلك الحمد الخ لا يسجد للسهو لسقوطه في أكثر الزايات ويقاس بالأل في سن الصلاة والسلام
عليهم الصبح كما في التحفة ويظهر أن الحاقهم بهم في ذلك انما هو في مجرد السنة لا انه بعض اذ لم يذكر ذلك في سجود السهو
من الابعاض ثم رأيت حج ومم في سجود السهو ذكر أنهم من الابعاض وبه يتأيد ماسياً أن بعضهم جعل الابعاض
عشرين فجعل ذلك والسلام من الابعاض وهو ظاهر الالحاق اه بشري وقال ابن زباد اليمنى بعدم استحباب ذكر الصبح
في القنوت قال ولم يصرح باستحباب ذلك فيه أجد قال ولا يقاس على الآل الخ وفي النهاية اعتماد ذكر الصبح في القنوت
كردي (قوله من يفجرك) أي يخالفك بالمعاصي وقوله ملحق بكسر الحاء على المشهور رأي لاحق بهم ويجوز فتحها أي ملحق
بهم خل أي ألحقه الله بهم وعلى الكسر المشهور يكون من ألحق بمعنى خلق كأنبت الزرع بمعنى نبت حرف بجبري (قوله
قضيت دعاء) في التحفة بعد ما وشبهه وفي النهاية نحوه قال الرشيدى عليها وانظر ما المراد بنحو الدعاء فان كان التناء
فكان المناسب العطف بالواو دون والسياسي انه لا بد من الجمع بين الدعاء والتناء على انه قد يمنع كون التناء نحوه الدعاء فليراجع
اه وقد يقال المراد بذلك نحو اللهم أعني مذنب وأنت رب غفور بما يستلزم الدعاء وليس صريحاً فيه عبد التحفة (قوله ان
قصده) أي القنوت وحده والام يجوز له كراهة القراءة في غير القيل فقول المحشي ان قصده أي الدعاء له غير صواب تأمل
قال في الاسنى فان لم يكن فيها معنى الدعاء كتبت أو فيها معناه ولم يقصد بها القنوت لم يجره اه وبوجه المعنى والتحفة والنهاية
وغيرها (قوله وبداء محض) في النهاية للجمال الرملي يشترط في بدله أن يكون دعاء موثناً كما قاله البرهان البيهقوري وأفنى
به الوالد اه فهو مخالف في ذلك لجمع وعبارة ايعا به يكتفي الدعاء فقط لكن بأموال الآخرة أو بأموال الدنيا اه كركدي (قوله
ثم يختم بسؤال رفع تلك النازلة) فان كان جديداً دعاء بعض ما ورد في صلاة الاستسقاء تحفة ولعله أراد الاكل والاقلو اقتصر
على سؤال رفع تلك النازلة أجزأه بشري وفي حاشية السباطي على المحلى سكتوا عن لفظ قنوت النازلة وهو مشعر بأنه لفظ
قنوت الصبح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه بدل الماعون الذي يظهر أنهم وكلوا الأمر في ذلك إلى الصلي فيدعو في كل نازلة
بما يناسبها اه وفي فتاوى ابن زباد ما يقتضي موافق ما نقل عن الحافظ ابن حجر من الاقتصار على رفع النازلة بصري عبد تحفة
ولا يضر تطويل الاعتدال بالقنوت المشروع ولو نازلة خلا للدعي في قوله ان تطويله بقنوت النازلة مبطل بل لا يضر تطويل

أى القنوت ندبا (امام) ولو في السرية لا ماموم لم يسمعه ومنفرد فيسران به مطلقا (وأمن) جهرا (ماموم سمع) قنوت امامه لسمعه منه ومن الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيؤمن لما عني الأوجب أما التناء وهو فانك تقضي الى آخره في قوله سر اماما موم لم يسمعه أو سمع صوتا لا يفهمه فيقنت سرا (وكره لامام تخصيص نفسه بدعاء) أى بدعاء القنوت للنهي عن تخصيص نفسه بالدعاء فيقول الامام اهدنا وما عطف عليه بلفظ الجمع وقضيته ان سائر الأدعية كذلك ويتعين جعله على ما لم يرد عنه ^{عليه السلام} وهو امام بلفظ الافراد وهو كثير قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت (و) سابعا (سجود مرتين) كل ركعة (على غير محمول) له (وان تحرك بحركته) ولو نحو سرير يتحرك بحركته لأنه ليس بمحمول له فلا يضر السجود عليه كذا اذا سجد على محمول لم يتحرك بحركته كطرف من رداءه الطويل وخرج بقوله على غير محمول لعمامه وسجد على محمول يتحرك بحركته كطرف من عمامته فلا يصح فان سجد عليه بطلت الصلاة ان تعدو على تحريكه والا أعاد السجود و يصح على يد غيره وعلى نحو منديل بيده لأنه في حكم المنفصل ولو سجد على شيء فالتصق بجبهته صح ووجب ازالته للسجود الثاني (مع تنكيس)

استدال الركعة الأخيرة ولو بغير قنوت عند ابن حجر قال لأنه محل التطويل في الجملة ^{والله} ويسن رفع اليدين مكشوفتين الى السماء في جميع ما مر من القنوت والصلاة والسلام للاتباع وينظر اليهما ان أصفهما لتعذر حيث ان موضع السجود والصاقهما أولى كافي فتاوى مر وتختصر الاضاح لعبد الله وفوقه قال حج وهر يتخير بين الصاقهما وتفرقهما ولا يصح وجهه بيد في الصلاة وان سن بعد الدعاء خارجا ولا يرفع يده المتعجبة فيكره بشرى يتصرف (قوله أى القنوت) أى ولو التناء والصلاة والسلام (قوله فيسران بمطلقا) أى في السر بغير الجهر يقال صبح وغيره وهذا يعتمد ان حجر واعتمد الرمي ان للشريد مجهر غشوت النزلة كالامام (قوله على الأوجه) كذلك التحفة والنباية وغيره لا تفتي بالشهاب الرمي وفي شرح المنهج للجبال المملو يتخير في الصلاة على النبي ^{صلى الله عليه وسلم} من انما به ماء من تأبينه ولو جمع بينهما فهو أحب اه وهذا فيه العمل بالوايتين فله أولى وسطى (قوله أما التناء الخ) وانظر ما أول التناء في قنوت عمر قال زى نقلا عن شيخ الاسلام انه يشارك من أوله الى اللهم عذب الكفرة فيؤمن الخ بجبري (قوله لم يسمعه) أى لاسرار الامام بأول نحو بعدا وصمم أو سمع صوتا لم يفهم اه تحفة ونهاية (قوله وقضيته) أى النهي (قوله ويتعين حله الخ) كذلك التحفة خلافا للنهاية والمنفى والشهاب الرمي حيد (قوله ومن ثم جرى بعضهم) اعتمد في النهاية والمنفى وناف في التحفة قال والذي يجمع به كلامهم وانجبرانه حيث اخترع دعوة كرهه الافراد وهذا هو محل النهي وحيث أن يتأثر اتبع لقطه اه (قوله سجود مرتين) انما عدا ركنا واحدا لكونهما متحدين كما بعد بعضهم الظما بينة في محاطا الأربعة ركنا واحدا لذلك اه معنى ونهاية وعدوما في التقديم والتأخر ركبتين لأن المداور ثم على غش الخالفة حرف قال زى والحكمة في تعدده دون بقية الأركان لأنه لا يبلغ في التواضع ولأن الشارع أخبر بان السجود يستجاب فيه الدعاء بقوله أقرب الخ فتشرع الثاني شكر اعنى هذا اه (قوله على محمول يتحرك بحركته) أى بالفعل لا بالقوة كقضى التحفة وأفتى به شيخ الاسلام وكذلك المنفى فيه لو صلى من فعود فم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام لتحرك لم يضر قال ولم أر من تعرض له وفي النهاية لا يجوز السجود عليه قال لأنه كالجزء منه كأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه ومال اليه سم ونقل الكردى عن الزيايدى على المنهج اعتماده لكن نقل البجيرى عن الزيايدى موافقة حج وشيخ الاسلام وله في غير حاشية المنهج فليراجع (قوله بطلت الصلاة) لا يبعد ان يختص البطلان بما اذا رفع رأسه قبل ازالته يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الظما بينة لم تبطل وحصل السجود تامل سم على المنهج وينبى ان محل ذلك ما لم يهدأ ابتداء انه يسجد عليه ولا يرفع فان فسد ذلك بطلت صلاته بمجرد هو به للسجود ع ش (قوله على شيء) في التحفة على نحو ورقة قال ع ش كتراب اه (قوله صبح ووجب ز التمام الخ) اقتضى كلامه كالتحفة والمنفى والنهاية ان التصاقه لا يؤثر بالنسبة للسجدة الأولى باطلا قال البصرى وقد يقال ينبغي أن يكون محله اذا حصل الالتصاق بعد حصول ما يعتد به السجود والافلو حصل قبل التحامل أو ارتفاع الاسفل أو نحو هما ضر لأن حقيقة السجود لم توجد الا بعد الالتصاق وهو حينئذ كالجزء فليست تامل وليحرر اه ولولم يعلم فى أى السجدة التصق فان احتمل طرؤه فالأصل مضيه على الصحة أولى السجدة الأخيرة لم يحدثا والافان قرب

بأن ترتفع عجزته وما حولها على رأسه ومنكبيه للاتباع فلو انعكس أو تساوى لم يجزئه نعم إن كان به علة لا يمكن معها السجود الا كذلك أجزاءه (يوضع بعض جبهته بكشف) أى مع كشف قلن كان عليها حائل كعباية لم يصح الا ان يكون لراحة وشق عليه لزالته مشقة شديدة فيصح (و) مع (تحامل) بجبهته فقط على معلا بأن يناله ثقل رأسه خلافاً للامام (و) يوضع بعض (ركبته و) بعض (بطن كعبه) من الراحة و بطون الاصابع (و) بعض بطن (اصابع قدميه) دون ما عدا ذلك كالخرف وأطراف الاصابع وظهرها ولو قطعت اصابع قدميه وقدر على وضع شئ من طهها لم يجب كما اقتضاه كلام الشيخين ولا يجب التحامل عليها بل يسن ككشفه غير الركبتين (وسن) في السجود (وضع أنف) بل يتأكد ظهر صحيح ومن ثم اختير وجوهه ويسن وضع الركبتين أو لامتفرقتين قدر شبر ثم كعبه حنوا منكبيه رافعا ذراعيه عن الارض ونائرا أصابعه مضمومة للقبلة ثم جبهته وأنفه معا وتفرق قدميه قدر شبر ونصفها ماموجها أصابعها للقبلة وإبرازهما من ذيله ويسن فتح عينيه حالة السجود كما قاله ابن عبد السلام وأقره الزركشى ويكره مخالفة الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف (وقول سبحان ربى الاعلى وعلمه ثلاثا) في السجود للاتباع ويزيد من مرتبة اللهم لك تسجدت وبك آمنت ولك أسألت سجدت وجهى لى خلقك ومصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ويسن كثرة الدعاء فيه ومعاودة فيه اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك اللهم اغفر لى ذنبى كله دق وجله وأوله وآخره وعلايته وسره قال فى الروضة تطويل السجود أفضل من تطويل الركوع (و) ثامنهما (جلوس بينهما) أى السجدة تين ولوفى ثقل على المعتمد ويجب أن لا يقدر برفع غيره فلورفع فزعاً من نحو لسع عقرب أعد السجود لا يضر ادمته موضع يديه على الارض الى السجدة الثانية اتفاقاً خلافاً لمن وهم فيه (ولا يطوله ولا اعتدالاً) لا هما غير مقصودين لئلا تيهما بل شرعاً الفصل فكانا قمبرين فان طول أحدهما فوق ذكر ما المشروع فيه قدر الفاتحة فى الاعتدال وأقل التشهد

الفصل بى وأخذ بالأشياء والاستأخاف ملخصاً من ع ش (قوله) بأن ترتفع عجزته (أ) أى يقينا فلو شك فى ارتفاعها وعلمه لم يكف حتى لو كان يعدل رفع من السجود وجبت اعدته ولو تعارض عليه التنكيس ووضع الاعضاء فالأقرب أنه يراعى التنكيس لاتفاق الشيخين عليه اهـ عبد الحنفى وفى المغنى والنهاية يوصل فى سفينة مثلاً ولم يتمكن من ارتفاع ذلك ليلانها أى مثلاً صلى على حسب حاله ولزمه الاعداد لانه عن نادر ع ش اهـ قال يبنى تقييدها اذا ضاق الوقت ولم يبق ولكن لم يرج التمكن من السجود على الوجه المجزىء قبل خروج الوقت كالمقد الماء والتراب اهـ وفى التحفة البدان من الأعلى قال فيجب رفع الأسافل على البدن أيضاً وفى ع ش عن الزيدى مثله قال سم ولعل المراد بالبدن الكفان (قوله) نعم إن كان بعبلة (أ) عبارة التحفة نعم من به علة لا يمكن معها ارتفاع أسافلها يسجد ما كانه الآن يمكنه وضع نحو وسادة ويحصل التنكيس فيجب اهـ ونحوها فى المغنى والنهاية والاسنى وقوله أجزاء قال ع ش ولا اعادة عليه وان شئ بعد ذلك قالو يبنى ان مراده بقوله لا يمكنه أن يكون فيه مشقة شديدة وان لم تنجح التيسر أخذنا مما تقدم فى العصابة اهـ (قوله) مشقة شديدة قيدها فى التحفة بما يبيح التيسر وفى الامداد بما يبيح ترك القيام وان لم تنجح التيسر (قوله) خلافاً للامام) أى حيث اكتبى بارنا مرأسه وقال بل هو أقرب الى هيئة التواضع من تكلف التحامل (قوله) بعض ركبته (أ) كتنى بعض كل وان كرم لصدق اسم السجود به فتح الجواد ونهاية (قوله) ويسن فتح عينيه حالة السجود عبارة الامداد وسن فتح بصره فى السجود ليسجد البصر قاله صاحب العوارف وأقره الزركشى وغيره اهـ وبذلك تعلم ان المقصود من فتح البصر سجوده لا نظر موضع السجود الآتى فى كلام الشارح منه فى جميع الصلاة فأتوا هم الحشى غير مراد فتنبه (قوله) سجد وجهى) أى وكل بدنى وخص الوجه بالذكر لانه أشرف أعضاء الساجد فاذا خضع وجهه فقد خضع باقى جوارحه زى أو على طريق المجاز المرسل من اطلاق الجزء وارادة السكل (قوله) وشق سمعه وبصره) أى متقدماً لأن السمع والبصر من المعانى لا يتأتى شقهما بحجرى (قوله) تبارك الله) أى زاد خبر مواساته ح ف بحجرى (قوله) أحسن الخالقين) أى المصورين والا فالتلقى وهو الاخراج من الدم الى الوجود لا يشاركه فيه أحد غير موافق للفضل ليس على بابه لأن المصورين ليس فيهم من حيث تصويرهم حسن بحجرى (قوله) قال فى الروضة (أ) تقدم بعينه فى آخر الركن الثالث فلهذا خسر (قوله) ولوفى ثقل على المعتمد) تقدم ما فيه من الخلاف عند الشافعية فى مبحث الاعتدال وقال أبو حنيفة يكفى أن يرفع رأسه من الارض أدنى رفع كحد السيف

في الجلوس عامدا عالما بطلت صلاته (وسن فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) في (تشهد أول) وجلسة استراحة وكذا في تشهد آخر إن تعقبه سجود سهو (افتراش) بأن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهره الأرض (واضعا كفيه) على خديه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامتهما رؤس الأصابع نائما أصابعه (فأثا لب اغفر لي إلى آخره) تتمته وأرجنى ولجبرني وإرفقني وأرزقني وأهدني وعافني الاتباع ويكرر اغفر لي ثلاثا (و) سن (جلسة استراحة) بقدر الجلوس بين السجدين للاتباع ولوفى قتل ولن تركها الإمام خلافاً لشيخنا (قيام) أي لأجله عن سجود لغير تلاوة ويسن اعتدال على بطن كفيه في قيام من سجود وقعود (و) تاسعها (طماً يفتنى كل) من الركوع والسجودين والجلوس بينهما والاعتدال (ولو) كانا (في قتل) خلافاً لآنوار وضابطها أن تستقر أعضاؤه بحيث يفصل ما انتقل إليه عما انتقل عنه (و) عاشرها (تشهد آخر وأقله) بارواه الشافعي والترمذي (التحيات لله إلى آخره) تتمته سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويسن لكل زيادة للباركات الصلوات الطيبات وأشهد الثاني ونعريف السلام في الموضوعين لا بالبسملة قبله ولا يجوز إبدال اللفظ من هذا بأقل ولو مرادفه كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد باحد وغيره ويكفي وأن محمداً عبده ورسوله لا وإن محمداً رسوله ويجب أن يراعى هنا التشديدات وعدم إبدال حرف بآخر والمولاة لترتيب أن لم يحل بالمعنى فلو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله إلا الله

(قوله بطلت صلاته) محله كما مر في غير اعتدال الركعة الأخيرة من القرائن أما هو فلا يضر تطويله مطلقا كما في مبحث القنوت من التحفة خلافاً في شرح الإرشاد (قوله إن تعقبه سجود سهو) أي ونوى الساهی السجود أو أطلق على الوجه والاسن له التوركة اه تحفة وفتح ظن عن له السجود بعد ذلك افترش وعكسه بعكسه على المعتمد ولو توقف افترشه على اتخاذه بقدر ركوع القاعد فهل تبطل به صلاته يادقركم أي لا تولد من مأمور به فيه نظرياً في كلام الشارح الأول والأوهم فافهم الثاني ويؤيد به أن اتخاذه لتمام إلى حد أن ركوعه لا يضره أي لا يضره سم وعجز ع ش الثاني (قوله ويكرر اغفر لي ثلاث) في إذا يعجب قال إن كعب وعبره يقول رب اعصمني فلا يحد بفيه وأشهر في ذلك كراي أنه يجمع بينهما مع واحد مره بسبب إحدى أربع مرات سوى مهية مر قال المتولى يستحب للفرد والمام من مر أن يزيد على ذلك رب هب لي قلوبا تقيا قيا من الشرك برأيا كافرا ولا شقيا في تحرير الجرجاني بقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم اه صغرى (قوله بقدر الجلوس بين السجدين) فإن زاد على ذلك كره أذهي من السن التي أقلها أكملها ككتات الصلاة فافهم طماً أعل الذكر المطلوب في الجلوس بين السجدين بقدر أقل التشهد بطلت صلاته عند ابن حجر واعتمده طبري وأخي الشهاب الرملي بأنه لا يبطل تطويلها مطلقا ولو إلى غير نهاية لأنها ملحقمة بالركن الطويل وتبعه الخطيب في شرح التبيين والنهجا والجال الرملي في النهاية وزى وغيرهم لكن يكره تطويلها والفرق بينهما وبين الجلوس بين السجدين أن الأركان محتاط لها بالاحتياط السن كذا قرره زى وفي التحفة وهي فاصلة ليست من الأولى ولا من الثانية وفي النهاية وهي فاصلة وقيل من الأولى وقيل من الثانية قال ع ش وتظهر فائدة ذلك في الإجماع والتعاليق اه (قوله وان تركها الإمام) أي فانياً نهجا حيث سنه كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن النقيب وغيره نهايتوفى المعنى والاسنى ولو تركها الإمام قاتى بها المأموم لم يضر تخلفه لأنه يسير به فارق ما لو ترك التشهد الأول قال في المنهج القويم وقد تحرم أن فوت بعض القائمة لكونه على النهضة والقراءة والإمام سر يعهما ونفله في الإمداد عن الأذرع وأقره في فتح الجواهر على ما يحسنه الأذرع وفي النهاية الأوجه خلافه أي ما قاله الأذرع وفي الأعياب الأوجه عدم المنع مطلقا وأنه يأتي في التخلف لما يبيح في التخلف لافتتاح أو تعوذ أو لا عام التشهد الأول اه (قوله لقيام) أي وان خالف المشروع كافي التحفة فتسن في محل التشهد الأول عند تركه ولا تسن للقاعد (قوله ولو كانا في قتل) أي الجلوس بين السجدين والاعتدال أي فإن طماً ينتهيا ركن كهما نفسهما على المعتمد وعبارة التحفة يجب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطماً ينتهيا ركن كافي التحقيق وغيره فاقضاه بعض كتبه عدم وجوب ذلك فضلا عن طماً ينتهيا غير مراد أضعف خلافاً لآل أنوار ومن تبعه بذلك لاقتضاء الخ واعتراضهم عما جلبه عنه ع ش (قوله أيها النبي) ولا يضر زيادة ياء قبله كما ذكره ح في فصل تبطل بالنطق ثم نقله عن افتاء شيخ الإسلام وأقره في الباجوري ولا يضر زيادة ياء النداء قبل أيها النبي ولا الميم في عليك اه (قوله ويسن لكل) أي من الإمام والمأموم والمفرد (قوله لا وإن محمداً رسوله) فلا يجزى وهذا معتمد التحفة وفتح الجواهر واعتمد الشهاب الرملي وابنه

أبطل تركه شدة منه كما لو ترك ادغام دال محمد فراء رسول الله ويجوز في النبي الهمز والتشديد (و) إحدى عشرها (صلاة على النبي) (بعده) أي بعد تشهد أخير فلا تجزئ قبله (وأقلها اللهم صل) أي ارحم رحمة مفرقة بالتعظيم أو صلى الله (على محمد) أو على رسوله أو على النبي دون أحد (وسن في) تشهد (أخير) وقيل يجب (صلاة على آله) فيحصل أقل الصلاة على الآل بزائدة أو له مع أقل الصلاة في الأول على الأصح لبنائه على التخفيف ولأن فيها نقل ركن قولي على قول وهو مبطل على قول واختبره مقابلته لصحة ما حدث فيه (و) يسن (أكملها في تشهد) أخير وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك جيد عبيد والسلام تقدم في التشهد فليس هنا أفراد الصلاة عنه ولا بأس بزائدة سيدنا قبل محمد (و) سن في تشهد أخير (دعاء) بعدما ذكرناه أو ما التشهد الأول فيكره فيه الدعاء لبنائه على التخفيف إلا أن فرغ قبل امامه فيدعو حينئذ وما توره أفضل وأكده ما أوجبه بعض العلماء وهو اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيوات والميت ومن فتنة المسيح الفجالي ويكره تركه منه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أشرت وما أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت ر واهم سلم ومنه أيضا اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت قاض في مغفرة من عندك انك أنت الغفور الرحيم رواه البخاري ويسن أن ينقص دعاء الامام عن قدر أقل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا تركه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أدعية التشهد (و) ثاني عشرها (فعود لهما) أي للتشهد والصلاة وكذلك السلام (وسن نورك فيه) أي في فعود التشهد الأخير وهو ما يعقبه سلام فلا يتورك مسبوق في تشهد امامته الأخير

في النهاية والخطيب في المغني الأجزاء وعبارة الزبدي والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمدا رسول الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأشهد أن محمدا رسوله وأن محمدا عبده ورسوله وأن محمدا رسوله وأن محمدا رسوله على ما في أصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه اه (قوله) أبطل تركه شدة منه كما لو ترك الخ في التحفة والنهاية يلوأظهر النون المذمومة في اللام في أن لا اله الا الله أبطل وفي فتاوى هر وكذا التنوين من محمد رسول الله واللام من الرحمن الرحيم قال فان أعلاها على الصواب محبت صلاته وان استمر الى أن سلم بطلت ووجه ذلك ان الحرف المشدد بحر فين ولا نظر لسكون النون والتنوين واللام لما ظهرت خلفت الشدة لأن ظهورها حين فلم يكن قائما مقامها وبه يندفع ما توره سم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع اه كروى وعبارة بشرى السكر بم لا نظر لسكون النون واللام لما ظهرت خلفت الشدة لأن في ذلك ترك شدة وأبدال حرف بآخر وهو مبطل ان غير المعنى بل وان لم يتغير المعنى كما هنا على ما مر قال في التحفة فزعم عدم إبطاله لأنه لا يغير المعنى ممنوع لأن محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به نعم لا يبعد عنرا الجاهل بذلك اه لكن نازعه سم في الإبطال بمن القادر قال لأنه لا يز يد على اللحن الذي لا يغير المعنى سجا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك قال ابن الجزري في أحكام النون الساكنة والتنوين وخير البري بين الاظهار والادغام فيهما أي النون والتنوين عند هما أي عند اللام والراء الخ اه وأما قوله لأن محل ذلك الخ فجوابه انه لم يترك هنا حرف بل رجع الى الأصل اه وهو ظاهر اه وقال القليوبي في شرح شيخنا انه يضر العالم دون الجاهل (قوله) ويسن أكلها أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال في الايعاب ومحل ندب هذا الأكمل لتفرد ولما راضين بشرطهم والاقتصار على الأقل كما بحثه الجويني وغيره اه اه كرى لكن في التحفة انه يسن ولو لامام غير من مر بشرى (قوله) ولا بأس الخ وفي المغني ظاهر كلامهم اعتماد الثاني أي عدم استحباب سيدنا واعتماد الجاهل الرملي في النهاية استحباب ذلك وكذلك الزبدي والحبوبي وان ظهروا غيرهم وفي الايعاب الأولى ساوك الأدب أي فيأتي بسيدنا قال وهو متجه الخ اه كروى (قوله) وسن في تشهد أخير) أي في جلوسه وقوله بعدما ذكرناه أي من التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آل سواء أتى بالاكمل أو بالأقل (قوله) الا ان فرغ قبل امامه الخ) قال سم لو فرغ المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الامام سن له الا ان كان بالصلاة على الآل وتوابعها كما في بشيخنا الشهاب الرملي اه مر (قوله) المسيح) بالهاء المهملة لأنه يمسح الأرض كلها الامكة والمدينة واخفاء المعجزة لمسح أحد عينيه اه النهج القويم وينبغي أن يتنعم بدعاء لقوله صلى الله عليه وسلم واجعله آخر ما قول اباب (قوله) ويسن أن ينقص دعاء الامام الخ في التحفة المأموم فهو تابع لامامه

ولامن يسجد له وهو كالأفراش لكن يخرج يسراه من جهة ينامو يلصق وركه بالأرض (ووضع يديه في) قعود (شهادته على طرفي ركبتيه) بحيث تسامع زوس الأصابع (ناضراً أصابع يسراه) مع صمها (وقاصاً) أصابع (يمناه) المسبحة) يكسر الباموهي التي تلي الإبهام فيرسلها (و) سن (رقمها) أي المسبحة مع أمانتها فيلما (عند) همزة (الائه) للاتباع (وادامته) أي الرفع فلا يضعها بل تبقى مرفوعة إلى القيام أو السلام والأفضل قبض الإبهام بجنبها بأن يضع رأس الإبهام عند أسفلها على حرف الراحة كما قد تلاته وخسين ولو وضع اليمنى على غير الركبة يشتر بساقتها حينئذ ولا يسر رفعها خارج الصلاة عند الا الله (و) سن (نظر إليها) أي قصر النظر إلى المسبحة حال رفعها ولو مستورة نحوكم كما قال شيخنا (و) ثالث عشرها (تسليمه أولى وأقلها السلام عليكم) للاتباع ويكره عليكم السلام ولا يجزى سلام عليكم بالنسكير ولا سلام الله أو سلامي عليكم بل تبطل الصلاة إن تعدد وعلم كذا في شرح الارشاد لشيخنا (وسن) تسليمه (ثانية) وإن تركها أمانته وتحرم إن عرض بعد الأولى مناف كحدث وخرج وقت جمعوه وجود عار ستر قوسن أن يقرن كلامن التسليمتين (برحة الله) أي معاهدون وركناته على المنقول في غير الجنازة لكن اختير ندها الثبوتها من عدة طرق (و) مع (الثقات فيها) حتى يرى خذها الإين في الأولى والأيسر في الثانية (تنبيه) يسر لكل من الإمام والمأموم وانفرد أن ينوي السلام على من التفت هو إليه عن يمنة يسلمه بالسلامة الأولى وعن يساره بالسلامة الثانية من ملائكة ومؤمني انس وحن وبأيتها شاء على من خلفه وإمامه بالأولى أفضل وللمأموم أن ينوي الرد على الإمام بأي سلاميه شاء إن كان خلفه بالثانية إن كان عن يمنة وبالأولى إن كان عن يساره ويسر أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض فينوي بعض على عين المسلم بالسلامة الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وإمامه بأيتها شاء وبالأولى أولى (فروع) يسر نية الخروج من الصلاة بالسلامة الأولى وخروج من الخلاف في وجوبها وإن بدرج السلام وأن يندته مستقبلاً بوجه القبلة وأن ينهيه مع تمام الاتفات وأن يسلم المأموم بعد تسليم الإمام (و) رابع عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة كاد كرقان تعدد الاحلال بالترتيب بتقديم ركن فاعلى كأن سجد قبل الركوع بطلت صلاته أما تقديم الركن القوي فلا يصح إلا السلام والترتيب بين السنين فالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد الشهاد والصلاة شرط للاعتداد بسديتها (ولو سها غير مأموم) في الترتيب (ترك ركن) كأن سجد قبل الركوع أو ركع قبل الفاتحة لعاماً فله حتى يأتي بالمركوك فإن تذكر قبل بلوغ مثله أتى به ولا فسباً في بيانه (أو شك) هو أي غير المأموم في ركن هل فعل أم لا كان شك را كما هل قرأ الفاتحة أو ساجدا هل ركع أو اعتدل (أني به) فوراً وجوباً (إن كان) الشك (قبل فعل مثله) أي مثل المشكوك فيه من ركعة أخرى (والا) أي وإن لم يند كرح حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزأه) عن تركه ولعمراً ينهها هذا كله إن علم عين المتروك وعمله فإن جهل عينه وجوزاته التنية أو نكسيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول فصل ولا مضى ركن أو أنه السلام يسلم وإن طال الفصل على الأوجه أو أنه غيرهما أخذ بالأسوأ بنى على ما فعله (وتدارك) الباقي

وأما للنفر فقتضيه كلام الشيخين أنه كالإمام لكن أطال التأخر ون في أن المذهب أنه يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو ومثله إمام من مروا ظهراً من الخلاف فيمن لم يسلم له انتظار نحو داخل اه ونحوه في الامداد واعتمد ما أطال به التأخرون شيخ الاسلام في الاسنى وغيره ما خطيب في شرحي المنهاج والتنبيه والجمال الرملى في النهاية وغيرهم ممن لا يحصى كثرة وفي النهاية ما نصه ولم يصح المعظم بالمراد هنا بقدر الشهاد والصلاة على النبي ﷺ هل هو أفضلهما أو كلاهما والا شبه أن المراد أقل ما يأتي به منها فإن أطال أطال وان خففها ما خففه لانه تبع لها اه وسطى (قوله ولا من يسجد له) أي حيث أراد فعله أو أطلق كاسم (قوله) كما قد تلاته وخسين) بيانه أن في الإبهام والمسبحة خمس عقد كل عقدة بعشرة فذلك خمسون والأصابع المقبوضة ثلاثة وأكث الحاسب يسمونها تسعة وخسين بحمل الأصابع المقبوضة تسعة نظراً إلى عقدها (قوله على غير الركبة) أي كأن وضعها على الأرض أو على غطفه بعيدة عن الركبة (قوله حينئذ) أي حين إذا قال الا الله (قوله في غير الجنازة) أي إمامه فيسن فيها وعبارة التصفقون وركناته إلا في الجنازة واعترض بأن فيه أحاديث صحيحة اه ولم يستثنى في المغنى والنهاية هنا صلاة الجنازة بل ضرها في بابها بعدم الاستثناء (قوله لكن اختير ندها) أي وبركانته في غير الجنازة أيضاً كذا في فتح الجواد وقد علمت أن المنقول خلافه (قوله ولم يشترط هنا طول الخ) أي لأن هنا تيقن ترك انضم لتجويز ما ذكر

من صلاته نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود ثلاثه يجزئه أما مأموم علم أو شك فليس ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة فيقرأها ويسجد خلفه وبعد ركوعهما لم يعد الى القيام لقراءة الفاتحة بل يتبع امامه ويسجد ركعة بعد سلام الامام * فرع (من دخول صلاة بنشاط) لأنه تعالى ذم تاركه بقوله وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسلي والكليل الفتور والتواني (وفراغ قلب) من الشواغل لأنه أقرب الى الخشوع (و سن (فيها) أي في صلاته كلها (خشوع بقلبه) بأن لا يحضر فيه غير ما هو عليه وان تعلق بالآخره (وبجوارحه) بأن لا يعيب بأحد ما ذلك لثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه بقوله قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ولا تنفاه ثواب الصلوات تنفاه كادلت عليه الاحاديث الصحيحة ولان لنا وجهاً اختاره جمع أنه شرط للصحة وما يحصل الخشوع استحضاراً له بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى يتابعه وانعز بما تجلي عليه بالقهر لعدم القيام بحق ربو بينه فرد عليه صلاته وقال سيدي القطب العارف بالله محمد البكري رضي الله عنه ان مما يورث الخشوع اطلاق الركوع والسجود (وتدبر قراءة) أي تأمل معانيها قال تعالى أهل يتدبرون القرآن ولان به يكمل مقصود الخشوع (و تدبر (ذكر) فيلسا على القراءة (و سن (ادامة فطر محل سجوده) لان ذلك أقرب الى الخشوع ولو انعمي وان كان عند الكعبة أو في الظلمة أو في صلاة الجساسة نعم السنان يقصر نظره على مسبحة عند وفها في التشتيت محجج فيه ولا يصكره تغميض عينيه لم يخف ضرراً (قائده) يكره للمصلح الذكر وغيره ترك شيء من سن الصلاة قال شيخنا في عمومته نظر والذي يشبه تخصيصه بما ورد فيه نهى أو خلاف في الوجوب (و سن (ذكر ودعاء سر عقبها) أي الصلاة أي سن الاسرار بهما المتفردين مأموم وامام لم يرد تعليم الحاضرين ولا تأنيبهم لمعائنه يسامعه وورد فيها احاديث كثيرة وودكرت جملتها في كتابي ارشاد العباد فاطلبه فانهم وروى الترمذي عن أبي أمامة قال قيل لرسول الله ﷺ أي الدعاء أسمع أي أقرب الى الاجابة قال جوف الليل ودر الصلوات المكتوبات وروى الشيخان عن أبي موسى قال كنا مع النبي ﷺ (١) فكنا اذا أشرقنا على واد هلتنا وكبرنا وارتفعت أصواتنا فقال النبي ﷺ يا أيها

وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك تحفه وهذا بعيد البطلان وأن تذكر في الحال ان المتروك غيرهما فلتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع بل يشترط هنا الطول أو مضى ركن أيضاً وقد ذكرت ما قاله امر فأنكره سم على حج أقول وما قاله م هو مقتضى اطلاقهم ع ش (قوله ولا يكره تغميض الخ) قال في فتح الجواد بل فديجب صرفه عن نحو عوراء وأمر دو يسن اذا كان أمامه مشوش ففكر اه (قوله وسن ذكر ودعاء سر عقبها) أي يجب لا يفحش الطول بينهما بل بحيث ينسبان اليها عرفاً ولا يضر الفصل بالراتبة لكن الافضل لغير الحنفى تقديم الوارد منهما على رواتب الفرائض البديهة كانت اتصال الذكر بسلام الفرائض وبتأخيرها عن ذلك يفوته كمال الفضيلة أما لمها فلا يفوت مادام الوقت أما الحنفى فالافضل في حقه تأخير الذكر عن الراتبة ان كانت تقتصر قبلها على نحو مقدار اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام قال في بشرى الكريم واذ صلى جمعاً آخر ذكر الاولى الى فراغ الثانية والاكمل ان يأتي لكل منهما ذكر ويحصل أصل السنة ولو تغير ما توارى وكنه بالمأثور أفضل فيقدم من معامضها أجل ثم الاصح ثم الاكثر روايتاً قد سلم مسح جبهته بيده اليمنى وقال أستغفر الله ثلاثاً ثم أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه ثلاثاً ومسح يمينه على رأسه ويقول بسم الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن ثم اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام لا اله الا الله وحده الى قبر من غير يحى ويميت اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ولا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم آية الكرسي والاخلاص والمهوذتين ويسبح ويحمد ويكبر عشر اعشار وهو الاقل والاكمل ثلاثة وثلاثين في كل وعلم المائة لا اله الا الله الى قبر بلا يحى ويميت والاحسن كون التكبير أربعين وثلاثين ويريد بعد الصبح اللهم بك أحول وبك أصول وبك أقاقل اللهم اني أسألك علماً نافعا وعمالاً مقبولا ورزقاً طيباً وبعده بعد المغرب اللهم أجرني من النار سبعاً وبعدهما بعد العصر بل بعد جميع المكتوبات كافي

(١) قوله كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الخ في نسخة زيادة في سفر

الناس اربعوا على أنفسكم فانكم لا تدعون أصم ولا غافا انصركم سمع قريب احتج به السبي وغيره للاسرار بالذكر والدعاء وقال الشافعي في الام اختيار الامام والمأموم أن يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة ويخفي بالذكر الآن يكون اماما يريد أن يعلم منه فيجهر حتى يرى أمة قد تعلم منه ثم يسرفان لله تعالى يقول ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها يعني والله أعلم الدعاء ولا تجهر حتى تسمع غيرك ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك اه (قائمة) قال شيخنا أبا المبالغة في الجهر بهما في المسجد بحيث يحصل تشويش على من يصل فينبغي حرمتها (فروع) يسن افتتاح الدعاء بالحمد لله والصلاة على النبي (عليه السلام) والتمن بها وآمين وآمين مأموم سمع دعاء الامام وان حفظ ذلك ورفع يديه الظاهرتين حذو منكبيه ومسح لوجهه بهما بعده واستقبال القبلة حاله الذكر والدعاء ان كان منفردا أو مأموما أما الامام اذا ترك القيام من مصلاه الذي هو أفضل له فالأفضل جعل يمينه الى المأمومين ويساره الى القبلة قال شيخنا ولو في الدعاء وانصرافه لا ينافي في نيب الذكر له عقبه لانه باقى في محله الذي ينصرف اليه ولا يفوت بفعل الراتب وانما الغائت به كاله لا غير وقضية كلامهم - حول ثواب الذكر وان جهل معناه ونظر فيه الاثنوي ولا يأتى هذا في القرآن للتعبد بلفظها شيب قارته وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لا بد أن يعرف ولو بوجه انتهى وينب أن يتقبل لفرض أو يقل من موضع صلاته ليشهد له الموضع حيث لم تعارضه فضيلة نحو صف أول فان لم يتقبل فصل بكلام انسان والنفل لغير المعتكف في بيته أفضل ان آمن قوته أو نهاونا به الا في نافلة المبكر للجمعة أو ملسن فيه الجماعة أو ورد في المسجد كالضحى وأن يكون انتقال المأموم

الجامع الصغير وأقره المسامى قبل أن يشي رجليه بأن يبقى على هيئته في الصلاة وقبل أن يتكلم بغير ذكر ودعاء وقرآن لا اله الا الله الى قدر روز ياد بهجي ويمت عشر او يفوت ذلك وغيره من المشروط بعد ذكر بالقسم ولو لصلاة جازاة على المعتبد ولو زاد في المشروع على قدر الزاد كان كمن ادعوا شك عنده ولا فلا يحصل الثواب المترتب عليه وقال كثير من يحصل ثواب المشروع في ثوابه اياه بالحق فيه يدعوا الله تعالى بما شاء من خير في الدنيا والآخرة بما شاءه ما له هو ما له ده العاصم من بهجته قال كان عليه الصلاة والسلام يقول دبر المكتوبات اللهم اني أعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من أن أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنه الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم أذهب عني الهم والحزن اللهم اغفر لي ذنوبي وخطاياي كلها اللهم أنعمني واجبرني واهدني لصالح الاعمال والاخلاق انه لا يهدي لصالحها ولا يصرف سيئها الا أنت اللهم اجعل خير عمري آخره وخير عملي خواتمه وخير ايامي يوم ألفاك اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر سبعان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين * واعلم أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فلا تشتغال به أولى من غيره ولو من قرآن أو ما نور آخر كما قل على المحلى فاشتغال اقوام بأحزاب ونحوها بعد المكتوبات عن واردها جهل بفضائل الاتباع وأسرار التوقيفات النبوية وما يلقاها الا الذين صبروا وما يلقاها الا ذو حظ عظيم (قوله اربعوا على أنفسكم) هو بفتح الباء وهاء ارفقوا بانفسكم واخفضوا أصواتكم (قوله انه معكم) أي حاضر بالعلم والاطلاع على حالكم أي كنتم سواء أعلنتم أم أخفيتم وهو نظاهره مقابل لقوله ولا غافا اه من شرح المسكاة للاعلى القاري وفي أكثر النسخ انه حكم والاول أنسب بما بعده كما علمته (قوله جعل يمينه الى المأمومين الخ) ظاهره ولو في محراب المسجد النبوي وهو معتمد ابن حجر ونظر في استسناة فقال وان كان له وجه وجبه وبواقفه ظاهر اطلاق الاسنى والغنى والذي اعتمد الرملي وأتباعه في مسجده (عليه السلام) جعل يمينه الى المحراب وعليه عمل الأئمة بالمدينة اليوم (قوله انتهى) أي كلام شيخه في التحفة وفيه تقديم وتأخير لم ينسجه المحقق (قوله أن يتقبل) أي ولو في أثناء الصلاة بفعل غير مبطل وان أصرم بالثاني في محل الأولى عمدا كافي سم على المنهج (قوله نحو صف أول) أي كالقرب من الاسلام زاد في التحفة أو مشقة خرق صف والأفضل الانتقال ولولم بالكعبة والمسجد حول الى بيته (قوله أو ورد في المسجد) قد نظم ذلك الطيلاوي في قوله

صلاة نفل في البيوت أفضل * الا التي جماعة يحصل

وسنة الاحرام والطواف * ونفل جالس للاعشاك

(١٠ - ترشيح المستفيدين)

بعد انتقال امامه ونذب اصل (توجه نحو جدار) أو عمود من كل شاخص طول ارتفاعه ثلثا ذراع فاكثر وما بينه وبين عقب المصلي ثلاثة أذرع فأقل ثم ان عجز عنه (ة) نحو (عما مفروزة) كنتاج (ة) ان لم يجد نذب (بسط مصلي) كسجادة ثم ان عجز عنه خط امامه خطا في ثلاثة أذرع عرضا أو طولا وهو أولى لخبر أبي داود اذا صلى أحدهم فليجعل امام وجهه شيئا فان لم يجد فليصعب عما فان لم يكن معه عما فليخط خطا ثم لا يضره ما من امامه وفيصلي الخط وقدم على الخط لانه أظهر في المراد والترتيب المذكور هو للمعتمد خلافا لما يرويه كلام ابن القري فخي عدل عن رتبة الى مادونها مع القدرة عليها كانت كالعدم ويسن أن لا يجعل السترة تلقاء وجهه بل عن يمينه أو يساره وكل صف سترة لمن خلفه ان قرب منه قال البخوي سترة الامام سترة من خلفه انتهى ولو تعارضت السترة والقرب من الامام أو الصف الأول فالذي يقدم قال شيخنا كل محتمل وظاهر قولهم يقدم الصف الأول في مسجد صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجده المختص بالمصاحفة تقدم نحو الصف الأول اه واصل الى شيء منها فيسن له ولغيره دفع ما بينه وبين السترة المستوية للشروط وقد تعدى ضروره لسكونه مكلفا ومحرم المرور بينه وبين السترة حين يسن له الرفع وان لم يجد المار سبيلا لم يقصر بوقوف في طريق أو في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه فلداخل خرق الصفوف وان كثرت حتى يسدها (وكره فيها) أي الصلاة (النفات) بوجهه بلا حاجة وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد في معصاة أي برحمة ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت أعرض عنه فلا يكره حاجة كما لا يكره مجرد العين (ونظر نحو سواء) بما يلهي كشوبه أعلام خبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم ومن ثم كرهت أيضا في مخطوط أوليه أو عليه لانه يحل بالتشويخ (و يسن) في صلاته وكذلك خارجها (اماما) أي قبل وجهه وان لم يكن من هو خارجها مستقبلا كما أطلقه النووي (و يسن) لا يسار الخبر الشيخين اذا كان أحدهم في الصلاة فانه يناجيه به عز وجل فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره أو تحت نفسه أو في ثوب من جهة يساره وهو أولى قال شيخنا ولا يبعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهارا لشرف الأول ولو كان على يساره فقط انسان يصق عن يمينه اذ لم يتمكن أن يطأ يمينه رأسه ويصق لالي اليمين ولا الى اليسار وانما يحرم البصاق في المسجد ان بقي جرمه لان استهلاك في نحو ماء مضمضة وأصاب جزأ من أجزائه دون هوائه وزعم حرمة في هوائه وان لم يصب شيئا من أجزائه بعيدا عن معول عليه ودون تراب لم يدخل في وقفه قيل ودون حصره لكن يحرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر اه ويجب اخراج نجس منه فور اعينيا على من علم به وان أوصلا زلته من يقوم بها بما لهم كما اقتضاء الملاحقة ويحرم بول فيه ولو في نحو طشت وادخال نعل متنجسة لم يأمن التلويث

ونحو علمه لاحيا البقعة * كذا الضحى ونقل يوم الجمعة

ونائب القنات بالتأخر * وقادم ومنشئ السفر

ولا ستخارة وللقبيليه * لغرب ولا كذا البديه

اه ع ش زاد الونائى في كشف النقاب قبلات المكتوبات مسوى الذجر اه وفي البحيري عن ق ل ان مثل قبيلة الجمعة كل رتبة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد اه وفي النهاية ما يفيد فعل كلام الونائى مفيد بذلك (قوله) بعد انتقال امامه) أي فيمكث في مصلاه حتى يقوم الامام ويكره له الانصراف قبل ذلك حيث لا عذر (قوله) بين عقب المصلي) اعتمده ابن حجر في كتبه واعتمده مر والزياي وغيرهما اعتبارهما من رؤس الأصابع هذا بالنسبة للقائم أما القاعد والمضطجع والمنساق فالعبرة بما يساق في التفتيم على الامام كردى (قوله) وكل صف سترة لمن خلفه الخ) في النهاية والمنفى والاوجه أن بعض الصفوف لا يكون سترة لبعضها (قوله) ويحرم المرور الخ) قال سم ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومد يديه ووضعه اه ومثله مديده لياخذ شيئا من وقوله لياخذ أي ونحوه كالمصافحة لمن في جنب المصلي عند تحفة وفي البحيري عن العزري انه من الكبائر اه أي من المكلف العالم كإني سم عن مر واعتمدى القلائد جواز مد نحو اليد (قوله) وان لم يكن من هو خارجها مستقبلا) كذا في التحفة وعصرة النهاية والمنفى لكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلا كما بحث بعضهم اكراما اه ونقل سم عن شرح البهجة لشيخ الاسلام مثله وأقره (قوله) كما أطلقه النووي) أي في منهاجه حيث قال وأن يصق قبل وجهه أو عن يمينه

وروى نحوه في ميمته وقتلها في أرضه وإن قل دمه وأما الفاؤها أودعتها فيه حينه فظاهر فتاوى النووي عليه وظاهر كلام الجواهر تحريره وبه صرح ابن يونس ويكره فصدوحامة فيها ماء ورفع صوت ويحرم وعمل صناعة فيه (وكشف الرأس ومنكب) واضطباع ولومن فوق القميص قال التزالي في الاحياء لا يرد دمه إذا سقط أي الألعذر ومثله العامة ونحوها (و) كره (صلاة بدافعة حدث) كبرل وغائط وريح للخبر الآتي ولا يها تمل بالخشوع بل قال جمع ان ذهبت به بطلت ويسن له تفرغ نفسه قبل الصلاة وإن قامت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأ له فيمولا تأخيرها إذا ضاق وقته والعبرة في كراهة ذلك بوجودها عند التحريم وينبغي أن يلحق به ما لو عرض له قبل التحريم فزال وتعلم من عادته أنها تعود إليه في الصلاة وتكره بحضرة طعام أو شراب يشاق إلى غير مسلم لا صلاة أي كاملة بحضرة طعام ولا صلواته هو يدافعه الاختيان أي البول والغائط (و) كره صلاة في طريق بنيان لا يرى موضع مكس (بمقبرة) ان لم يتحقق نشأ سواه أصلى إلى القبر أم عليه أم بجانبه كما نص عليه في الام وتحرر الصلاة لقبر بني ونحوه ولا يكره ما عظماء تحت الزين العراقي عدم كراهة الصلاة في مسجد طرأ دفن الناس حوله وفي أرض مفسوبة بل تصح بلا ثواب كافي نوب مفسوب وكذا ان شك في رضامالكه لان ظنه بقرينة وفي الجليل لوضاق الوقت وهو بأرض مفسوبة أحرم ما شيا ورجحه الغزي قال شيخنا والذي يتجه أنه لا يجوز له صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كله تركها لتخليص ماله لو أخذه بل أولى

(فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى سجود السهو (تسن سجدة ثان قبل سلام)

(قوله فظاهر فتاوى النووي حله) قال في التحفة هو أوجب مدركا لان موتها فيه واذا هاه غير متيقن بل ولا غالب اه (قوله تحريره) اعتمد في النهاية (قوله في طريق بنيان لا يرى) كذلك فتح الجواد والمنهج القويم قال فيه للنهي ولا اشتغال انقلب مرور الناس فيها به يعلم أن التعبير بالماء والقرية جرى على الغالب وأنه حيث تكرر ذكرهم بنحو كراهة الصلاة فيه حينئذ لم يكن صريحا كمنهف انه ونحوه شذوذاً ولا يمانعاً من شذوذه وهو في المسألة ولو في الآية والآلة ولو في العمران فتعبرهم فيها ما جرى على الغالب اه (قوله ان لم يتحقق نشأ) أي والآلة تصح الصلاة فيها لا يخل لكنها فوقه مكرهة كسك حائل تحته نحاسة فتح الجواد (قوله وفي أرض مفسوبة) متعلق بنحو المفسر (قوله انه لا يجوز له صلاة شدة الخوف) تقدم عن النهاية أن من الخوف المجوز ترك الاستقبال أن يكون شخص في أرض مفسوبة ويخاف فوت الوقت فله أن يحرم ويتوجه للخروج ويصل إلى الأبناء اه أي ويعيد لتدرة ذلك وقوله سم على حج عن م ر ع ش

(فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى سجود السهو) بكسر الصاد أي أسبا به التي تقتضيه وهي خمسة كإسبائي واقتصر واعلم بقبيله بالسهو والغالب والافسكون أيضا للعد كإسبائي (قوله تسن) أي منأ كذا للخلل الواقع في الصلاة غير الجفارة وفي سجدة تلاوة وشكر ولا مانع من جبر الشيء بأكثر منه فانه عهد كافي ترك كلمة من نحو القنوت وفي إفساد صوم مجامع ولم يجب لانهم ينب عن واجب بخلاف جبران الحج بشرى قاله الجبري نعم يجب على المأموم بسجود امامه تبعاله وبنيت سجود السهو قال أيضا أبو حنيفة وقال مالك يجب بالصمان ويسن في الزيادة وقال أحمد والكوفي من الحنفية هو واجب اه ويسن سجود السهو ولو لا ما جمع كثير (١) يخشى منه التشوش عليهم ويفرق بينهم وبين سجود التلاوة بأنه آكد منها كما استظهره حج في الأعياب الآتي نقل عبارته أثناء الباب عن الكردي وقد اشبه على الحلبي فقل عن الأعياب عكس ذلك وتبعه غير واحد من أرباب الحوائشي المصرية وعد الحيد على التحفة ثم نعمهم المحشي من غير عز ولا حد فتنه ولا تهولك متابعتهم على ذلك لما علمت أنهم نافلون عن الحلبي حتى الكردي نقل ذلك عنه في أول الباب من حواشيه الثلاث ثم ساق أثناء الباب عبارة الأعياب الجامعة إلى عكس ما قيمه الحلبي ففطن (قوله سجدة ثان) فان اقتصر على سجدة واحدة بطلت حالته ان نوى الإقصار عليها ابتداء فان عن له الإقصار عليها بعد فعلها لم يؤثر لانها نفل ولا يصير واجبا بشروع فيه م ر جبري (قوله قبل سلام) أي سواء كان (١) (قوله ولو لا ما جمع كثير إلى آخره) كذا أيضا في هوامش العلامة السيد أحمد جل الليل وجعل عكس ذلك الذي نقله الحلبي وتبعه عليه أرباب الحوائشي اشتباه منه كما علم من عبارة الأعياب

وان كثر السهو وهما الجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجديها في واجبات الثلاثة ومتنوها السابقة كالكفر فيها وقيل يقول فيها سبحانه من لا ينام ولا يسهر وهو لا يثق بالحال وتجب نيت سجود السهو بان يقصده عن السهو عند شروعه فيه (ترك بعض) واحد من أبعاض ولو عمدا فان سجدته ترك غير بعض عالما عمدا بطلت صلاته (وهو تشهد أول) أي الواجب بمعنى التشهد الأخير أو بعضه ولو كذا (وقعوده) وصورة تركه وحده كقيام القنوت أن لا يحسنهما الذين أن يجلس ويقف بقدرهما فاذا ترك أحدهما سجد (وقنوت راتب) أو بعضه وهو قنوت الصبح ووتر نصف رمضان دون قنوت النازلة (وقيامه) ويسجد نارك القنوت سعا لأمامه الحنفى أولا فتدائه في صبح يصلي سنتها على الأوجه

السهو بزيادة أم بنقص أم هما وفي القديم أن سها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده مخرج ش وهو منهي عما كثر وعنده أيضا يكون السجود قبل السلام إذا كان السهو بلا زيادة والنقص معا وعند أبي حنيفة بعد السلام بحجري قال في التحفة ولو سلم أمامه الحنفى مثلا قبل أن يسجد ثم سجد لم يتبعه بل يسجد منفردا لفراده بسلام في اعتقاده والمعية بلا باعتماد الإمام كأي في اه قال سم قوله بل يسجد منفردا يسقى ندبا فلا يلزمه السجود في هذه الصورة فلراجع اه وفي البصري ما يوافقه (قوله وان كثر السهو) في جبر كل سهو صدر منه مالم يحصه ببعض اه مخرج (قوله وهو لا يثق بالحال) أي حال الساهي هذا ان سها لان لعدم لان الالتاق حيث الاستغفار تحفة (قوله وتجب نية سجود السهو) أي وان تعمد للفتوى كأن ترك التشهد الأول عمدا لان سجود السهو صار حقيقة شرعية في السجود المشروع لجبر الخلل عمدا أو سهوا وعلى وجوب النية ان كان أماما أو منفردا ع ش بحجري (قوله ترك بعض) أي يقينا لقوله الآتي ولشك فيه ع ش وهذا أحد أسباب خسة لمن سجود السهو فانها نقل قول غير مبطل نالها زيادة فعل يبطل عمده فقط رابعها الشك في ترك بعض خاصها إيقاع فعل مع التردد في زيادته فلن يسجد بقدر ذلك بطلت صلاة غير الجاهل المذمور به وهو قرب عهد بالإسلام كأي التحفة لكن في الفتح ولو محالنا اه بحجري (قوله ولو عمدا) ولو بقصد أن يسجد على القول الضعيف القائل بطلان الصلاة بشروعه في السجود إذا كان الترك عمدا بحجري (قوله وهو تشهد أول) أي في فرض أو نفل فالوصلى التسبيح أو راتة تعويظا لرأى معا ورك التشهد الأول سجدان فأنما أنه سنة حيث قال سم وهو المصنوع ومثوق الغنى والنهاية بالوصلى أربعا فلاما مطلقا بقصد أن يشهد تشهدين أو أطلقا فاقصر على الأخير وقال ابن حجر لا يسجد قال قل وهو الوجه لأن التشهد إذا لم يطلب أصالة لم يسجد لتركه وان عزم عليه الخ (قوله ولو كذا) أي وأحرقا (قوله أو بعضه) ولو حرقا كاتقاء في فائلك والوافي وانه لأنه يتعين بالشروع فيه لاداء السجود بعدل الى بدله شرح م قال ع ش أي مالم يعدل الى آية تضمن ثناء ودعاء لأنها المأتمرد في القنوت كانت فنونا مستقلا فأسقط العدول اليها حكم ما شرع فيه أي فسكأنه لم يشرع فيه بخلاف ما ادعى عدل الى قنوت وارد كقنوت سيدنا عمر فيسجد لأنه لما كن يسجد الجمع بينهما صارا كقنوت واحد فادأه ليعمل بعض أحد هما سجد للسهو فالعدل في كلام م فيه تفصيل نذكر ولو جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيمفرك بعض قنوت عمر ينتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لأن ترك بعض قنوت عمر لا يزبد على تركه بحكمته وهو جليل لا يسجد له لا ناهول لوصح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح المخصوص لأنه لو ترك بحكمته وعدل الى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق م على ما قلناه سم لأن جمعها صيرها كالقنوت الواحد اه بحجري (قوله دون قنوت نازلة) لأنه سنة عارضة في الصلاة لا منها يزول بزوال النازلة فلم يتأ كدشأ نه الجبر شرح م ومنهج (قوله وقيامه) أي وان لم يحسنه (قوله ويسجد نارك القنوت تبعا لأمامه الحنفى) بل وان فعله المأموم خلافا لما يقتضيه كلامه لان ترك أمامه ولو اعتقاد من حكم السهو الذي يلحق المأموم كما في فتح الجواد وغيره ويندب للمأموم أمكنه القنوت في الصبح وإدراك الإمام في السجدة الأولى التخلف للقنوت أي كأن يقتصر على قوله أسألك أن تغفر لي يا غفور وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم وان لم يفرغ من القنوت إلا بعد جلوس الإمام بين السجدين كرمه التخلف للقنوت وان هوى الإمام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم للسجدة الأولى بطلت صلاته لأنه نسق بركنين فعليين واعلم أن سجود الشافعي السهو خلف الحنفى لا يختص بصلاة الصبح بل مثلها باقي الخس لا نه لا يصلي على النبي في التشهد الأول لأنه عند منهي عنه يقتضى الاتيان به السجود أفاده الكردي واعترض عبد الجيد على التحفة بما به نظر لمن فقهه فقهه (قوله) أولا فتدائه في صبح يصلي سنتها) عبارة التحفة ولو اقتضى شافعي بحجتي في الصبح وأمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة

ويتابع الإمام أي فإن لم يعلم بذلك إلا الإمام قام أو جالس أتى ركعة بعد سلام الإمام وخرج بقوله وتلبس بفرض ما لا يتلبس به غير مأموم فيعود الناس ندبا قبل الانتصاب أو وضع الحنية ويسجد للسهو إن قرب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد الركوع في صورة ترك القنوت ولو تعمد غير مأموم تركه فعاد علما عابدا بطلت صلاته إن قارب أو بلغ ما يمر بخلاف للمأموم (ونقل) (قوله غير مبطل) نقله إلى غير محله ولو سهوا ركنا كان كفاحة وتشهدا وبعض أحدهما أو غير ركن كسورة إلى غير القيام وقنوت إلى ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فيسجد له أما ينقل الفعل فيبطل تعمله وخرج بقوله غير مبطل ما يبطل كالسلام ونكبير التحريم أن كبر بقصده (ولسهو ما يبطل عمده لاهو) أي السهو كتطويل ركن قصير وفيل كلام أو كل وزيادة ركن فعلي لأنه عليه السلام صلى الظهر خسا وسجد السهو وقيس به غيره وخرج بما يبطل عمده ما يبطل سهوه أيضا ككلام كثير وما لا يبطل سهوه ولا عمده فالفعل القليل والاتفات فلا يسجد لسهوه ولا لعمده (ولشك فيما صلاحه واحتمل زيادة) لأنه إن كان زائدا فالسجود للزيادة لا للتردد الموجب لنصف النية فلوشك أصلي ثلاثاً أم أر بعلمنا أن ركعة لأن الأصل عدم فعلها يسجد للسهو وإن زال شكه قبل سلامه بأن تذكر قبله أنها رابعة لتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره ما وفعله وإن كان جمعا كثيرا ما يبلغوا عدد التواتر وأما لا يحتمل زيادة كأن

التقدم بركنين هو أن يفصل عنهما الإمام فيقبلهما ففهموه أنه إذا لم يفصل عنهما بأن تلبس بالثاني منهما والإمام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتله بهما وإن لم يعدهما كما بين ذلك سم فافطره إن شئت (قوله فيعود الناس ندبا) في الأعباء بحث الأذرى أنا حيث قلنا هنا وفيما مر يجوز العود كان أولى للفرد وإمام دون إمام الجع الكثير فلا يحصل لهم اللبس لاسيما في المساجد العظام ويؤيده ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث غشى التشويش على المأمومين لجهلهم أو نحو من لم تركه وقد يؤخذ من هذا تعييد نذب سجود السهو للإمام بذلك إلا أن يفرق بأنه آكد من سجود التلاوة كما هو ظاهر فليعمل وإن غشى منه تشويشا به يعرفه كردى (قوله كما إذا ركع مثلا امامه) أي فيسجد له العود إذا تعمد الركوع فيه قال كاف للتظهير في هذه الحالة فقط أما إذا ركع فبسه ناسيا فيتخير بين العود والانتظار (قوله أو وضع جبته) ظاهره كأنه يجزئ التويم أنه منى وضع الجبهة لا يعود وإن لم يضع بقية أعضاء السجود وصرح باعتداده في شرح العباب لكن المعتمد في التحفة والنهاية وغيرهما أنه يعود مهما بقي شيء من أعضاء السجود لم يضعه لكن يكره للخلاف في البطلان بذلك كردى مع بشرى (قوله إلى غير القيام) خرج بما لو نقل السورة فيه قبل الفاعل يسجد لان القيام محلها في الجبهة ويقف بما وصل على النبي عليه السلام قبل التشبه بالأسنوى وقياسه السجود للتسبيح في القيام واعتداده ابن حجر لكن قيده في التحفة وغيرها بأن يأتي به بنية أنه ذكر أي بنية أن هذا تسبيح نحو الركوع مثلا وسقه إليه شيخه شيخ الإسلام زكريا واعتداله لجمال الرمى والخطيب في المفتي نبال الشهاب الرمى بعدم السجود بنقل التسبيح وبالصلاة على الآلى التشهد الأول وبالسلمة أول التشهد خلافا لمج في جميع ذلك وظاهر صنيع التحفة كشرح المنهج والنهاية والمفتي وصرح ففتح الجواد أن الفاتحة والسورة والتشهد لا يشترط في فعلها اليقظة واستظهره عرش والحلبي (قوله ولسهو ما يبطل عمده) يستثنى من ذلك ما لو حول المتفرد ذاته من القبلة سهوا وردها فورافلا يسجد عند حج مع أن عمده مبطل لكنه خفف عنه لشدة السفر مع عدم تقصير مومالو سهوا فسجد للسهو ثم سها قبل سلامه فانه لا يسجد للسهو أو سجود السهو يجبر ما قبله وما فيه وما بعده لا نفسه كأن ظن سهوا فسجد فإن أن لسهو فسجد ثانيا لسهوه بالسجود ويستثنى أيضا ما لو قنوت في موضع لا يشرع فيه بنية كقفل الركوع أو في اعتدال ولو أخبر الغير نازلة في غير صبح ووتر النصف الأخير من رمضان ومو فرغم في الخوف أر بع فرق أو فرقتين وصلى بكل ركعة في الأولى و بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا ناسيا فيسجد الإمام وغير الفرق الأولى للسهو للخالفه بالانتظار في غير محله ونكسر بالفاتحة كافي الامداد ونكسر بالتشهد كافي فتاوى حج فيسجد لجميع ذلك وإن كان عمده لا يبطل بشرى (قوله ما يبلغوا عدد التواتر) على أنه لم يعمل حينئذ بالخبر وإنما عمل بما حصل عنده من اليقين وإن كان سببه الخبر ومثل ذلك ما إذا صلى جماعة بلغوا عدد التواتر فيكتفي بفعلهم كافي الأعباء والتحفة والخطيب في المفتي والأقناع خلافا للشهاب الرمى وإذا لم يبلغوا عدد التواتر قال سم العبادى في شرح أبي شجاع هل يتعين على المأموم مفارقة الإمام أو

شك في ركعتين رباعية أي ثلاثاً واربعة فتدكر قبل القيام لاربعة أي ثلاثة فلا يسجد لان مافعله منها مع التردد لا بد منه بكل تقدير فإن تدكر بعد القيام لها سجدة ترددها حال القيام أي في زيادتها (و) سن للأئمة سجدتان (للسهوانام) سطر وانما ولو كان سهو قبل قدومه (وان) فارق أو بطلت صلاة الامام بعد وقوع السهو منه أو (ترك) لامام السجود جبراً للخلل الحاصل في صلاته فيسجد بعد سلام الامام وعند سجوده يلزم المسوق والموافق متابعتة وان لم يعرف أنها تسبها والا بطلت صلاته وان علم وتعمد ويعيد المسوق ندبا آخر صلاة نفسه (لاسهو) أي سهو المأموم حال القدوة (خلف امام) فيتحمله عنه الامام المتطهر لا يحدث ولا تؤخبت حتى بخلاف سهو بعد سلام الامام فلا يتحمله لان قضاء القدوة ولوطن المأموم سلام الامام فسلم فبان خلاف ظنه سلم معه ولا يسجد لانه سهو في حال القدوة ﴿ فرع ﴾ لو تدكر المأموم في تشهد ترك ركن غيرية وتكبير أو شك فيه أتى بعد سلام امامه ركعتاً ولا يسجد في التدكر لو وقع سهو حال القدوة بخلاف الشك لفعله بعد هاتين ائمة بتقدير ومن ثم لو شك في ادراك ركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة معه كلمة أو ناقصة ركعة أتى بركعة وسجد فيها لو موجود شكه المقتضي للسجود بعد القدوة أيضاً وبفوت سجود السهو ان سلم عمداً وان قرب الفصل أو سهواً وطال عرفاً وإذا سجد صار عائداً الى الصلاة فيجب أن يعيد السلام وذا عاد الامام لزم المأموم الساهی البود والا بطلت صلاته ان تعمده وعلم وتوقام المسوق لئتم فيلزمه العود لتأبئة امامه اذا عاد

﴿ نفيه ﴾ لو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد واقفه وجوباً بالسجود أو قبل أقله تابعه وجوباً ثم يتم تشهد (ولو شك بعد سلام في) اخلال شرط أو ترك (فرض غيرية) تكبير (تحريم يؤثر) والاعسر وشق ولان ظاهر مضياً على الصحة أما الشك في ثنية وتكبير الاحرام فيؤثر على المعتد خلافاً لطلال في عدم الفرق وخرج بالشك ما لوثيق ترك فرض بعد سلام فيجب البناء ما لم يطل الفصل أو يطلأ نجحاً وان استدر القلة وتكلم أو نسي قليلاً قال الشيخ زكريا في شرح زووس وان خرج من المسجد وترجع في سون الفصل وفصره أتى يعرف وقيل يعتبر بقصر بالتقدير الذي نقل عن الذي مني لثانيه وسن في نسيه ونسب حرسه ونسب في خبره ثم مني في ناحية نسحو ورجع في نسيه وسأل الصحابة اه وحكي الرافي عن البويطي أن الفصل الطويل ما يزيد على قدر ركعة وبما قال أبو اسحق وعن أبي هريرة (١) ان

يجوز له ان تظهره قائماً فافعله بتدكر أو يشك فيقوم فيه نظر ولعل الأقرب الثاني كردى (قوله جبراً للخلل) علة لسنية سجود المأموم لخلل صلاته امامه (قوله فيتحمله عنه الامام) أي فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه ع وشق وقوله المتطهر أي عن الحديثين والحب (قوله لانه سهو حال القدوة) كالأولى نحو الركوع فانه يأتي بركعة بعد سلام امامه ولا يسجد سواء تدكر قبل سلام امامه أم بعده بخلاف ما لو سلم المسوق بعد سلام الامام سهواً فانه يسجد لانه سهواً بعد انقطاع القدوة به فارق ما لو سلم معه عند سجده فانه لا يسجد لو وقع سهو السلام في حال القدوة وخالفه هر اه من المنهج القويم مع الكردى (قوله وإذا سجد) أي بأن وضع جبهة بالارض بنية العود كما قاله حج وكذا ان نواه وان لم يشرع فيه كما في النهاية (قوله صار عائداً الى الصلاة) أي بان انه لم يخرج منها لاستحالة حقيقة الخروج منها ثم العود اليها وأن سلامه وقع لغوا لعنونه لكونه لم يأت به الا ناسياً ما علم من السهو فيحتاج سلام ثان وتبطل بطر و مناف كحدث بعد العود ونصير الجمعة ظهراً ان خرج وقتها بعد العود ويحرم العود ان ضاق الوقت بحيث يخرج بعضها وما ذكر من العود يؤيد القول بالبناء على ما مضى بكل مناف للصلاة عارض بغير اختياره كما هو مذهب الحنفية اه بشرى (قوله من أقل التشهد) أي مع الصلاة على النبي ﷺ سم (قوله تابعه وجوباً) ثم يتم تشهد كذا في التحفة قال وعليه فهل يعيد السجود رأياً قضية الخادم نعم والذي يتجه أنه لا يعيد في النهاية بعد كلام التحفة الذي أفتى به الوالد أنه يجب عليه انعام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد اه كردى (قوله ثم يتم تشهد) كالأولى سجدة لثلاث وقوهو في الفاتحة اه تحفة (قوله في خبر ذي اليدين) هو مار واه أبو هريرة قال صلى بنارسل الله ﷺ الظهر أو العصر فسلم من ركعتين ثم أتى خشبة بالمسجد وانسأ عليها كما غضبان فقتل ذواليدبن أفصرت الصلاة أم نسبت بإرسول الله فقال لأصحابه أحمى ما يقول ذواليدبن قالوا نعم فيلزم ركعتين أخريين ثم يسجد سجدتين اه (قوله البويطي) من يوط قرية بصعيد مصر

(١) قوله وعن أبي هريرة لعله ان أبي هريرة

الطوبى من قهر الصلاة التي كان فيها ﴿قاعدة﴾ وهي أن ما شك في تغيره عن أصله يرجع إلى الأصل وجوداً كمن أوعدهما وبطرح الشك فلذا قالوا كمدوم مشكوك فيه

﴿تنبيه﴾ نسن سجدة التلاوة لقارئ وسامع جميع آية سجدة وسجدته وسجدته لقارئه إلا ما سجد هو لسجدة امامه فان سجد امامه وتخلّف هو عنه أو سجد هو دونة بطلت صلاته ولو لم يعلم المأموم سجوده إلا بعد رفع رأسه من السجود لم تبطل صلاته

الأدنى وهو أبو يعقوب بن يوسف القرشي كان خليفة الشافعي بعده قال فيه ليس أحد أحق بمجلسي من أبي يعقوب وكان كثير الصيام وقراءة القرآن سعى به قاضي مصر حسداً عند الواثق أيام المحنة بالقول بخلق القرآن قبله إلى بغداد على بغل مغلولاً ومكّت به على تلك الحالة إلى أن مات بها سنة إحدى وثلاثين ومائتين اه سبكي ملخصاً

﴿تنبيه﴾ في حكم سجود التلاوة (قوله نسن سجدة التلاوة) اجاعا وخبر مسلم إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بسبكي ويقول يا ويلتا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأحرّت بالسجود فصبت في النار وخبر الشيخين عن ابن عمر أنه عليه السلام كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها السجدة فيسجد وتسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لكان جبهته وفي رواية لمسلم في غير صلاته لم يجباله عليه السلام تركها في سجدة والنجم متفق عليه وأوجبها الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى وهي أربع عشرة سجدة ثلاث في المفصل في النجم والانشقاق والعلق وقال مالك في المشهور عنه لا سجود في المفصل وفي الحج سجدة ثان وثني الثانية أبو حنيفة وليس فيها سجدة من بل هي سجدة شكر سجدة داود نوبة ونسجدها شكراً أي على قبول تو بتمن خلاف الأولى الذي لو تركه لامن الذنب لصمة الأنبياء وهو أنه أضمر أن وز بره أن قتل في الفز و زوج بزوجه ففسن عند تلاوتها في غير صلاة لقارئ ومستمع وسامع ولو في الطواف كافي النهاية وسم كالعجب وقال في التحفة لا تندب فيها ما في الصلاة فتحرّم وتبطلها مع العلم والعمد بمجرّد الهوى وإن نوى معها التلاوة فإن كان نسيباً أنه في الصلاة أو جاهلاً فلا وسجد السهو كان التحفة والنهاية خلافاً للفتح ولو سجد بها امامه لا اعتقاد ذلك كالخفي لم تجز له متابعتها بل يتخير بين انتظاره ومفارقته وانتظاره أفضل قال في الفتح وهذا مستقن من وجوب المفارقة عند قبل الإمام بمطلقاً في اعتقاد المأموم نظراً إلى أن جنس سجود التلاوة يتغير في الصلاة فهو كالواقتدى بإمام يرى القصر وللمأموم لا يجوز إلا أن جنس القصر متغير اه وقال الطحاوي أبو حنيفة لا يرى سجود النكر وروى محمد عنه أنه كرهه ومالك يقول بكرهته منفرداً عن الصلافة نقل عنه القاضي عبد الوهاب أنه قال لأش به وهو الصحيح اه رجة ومحال السجدة الأربع عشرة معروفة في الاعراف آخرها وفي الرعد والآصال وفي النحل يؤمرون وقيل يستكبرون وفي الاسراء خشوعاً وفي مريم بكياً وفي الحج الأولى عقب ما يشاء والثانية عقب يفلحون وفي الفرقان نفوراً وفي السمل العظيم وقيل يعلنون وفي السجدة عقب يستكبرون وفي ص أناب وقيل ما تب وفي فصلت يسأمون وقيل يعبدون وفي النجم آخرها كافر أو في الانشقاق لا يسجدون وقيل آخرها والأفضل أن يسجد عند المحل الثاني ليجزته على القولين ولا يكرر السجود لأنه يأتي بسجدة لم تشرع اه ملخصاً من التحفة والنهاية وحواشيها ورجة الأمة (قوله وسامع) أي قصد السماع أم لا ويتأكد السجود للفائدة أكثر منه للسامع ولها أن يسجد للقارئ لما قيل إن سجودهما يتوقف على سجوده ولها الاقتداء بفسن لسلك من القارئ والمستمع والسامع أن يسجد لكل قراءة ولو من جنس أو ملك الا لقراءة السائم والجنب والسكران ونحوهم كطائفة من غيرهم (قوله جميع آية سجدة) من قارئ وفي زمان واحد عرفاً في غير صلاة جنازة ولو قرأها الا حرام السجود بشرى (قوله ولو لم يعلم المأموم الخ) ويجزى هذا إذا هوى مع الإمام لكن تأخر لعذر نسيان أو بطء حركة قال في التحفة ومنه يؤخذ (١) أن للمأموم في صبح الجمعة إذا لم يسمع قراءة امامه لا تسن له قراءة سورتها وقراءته للمعدة آيتها يلزم منه الإخلال بسنية الموالاة اه وخالفه من وجزى على أن المأموم يقرأ حينئذ سورتها ووقع بين حج وبين شخص من المصريين والزيادي مناقشة (١) (قوله نقله عن الصغرى قال في التحفة ومنه يؤخذ الخ) لا تؤخذ منه مخدوف وعبارة التحفة وسجد المأموم لسجدة امامه فقط فتبطل بسجوده لقراءة غير امامه مطلقاً والقراءة امامه إذا لم يسجد ومن ثم كره للمأموم قراءة آية سجدة ومنه يؤخذ الخ ما هنا فتنه

ولا يسجد بل ينتظر قائماً وقوله هوى فإذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد ويسن للامام في السرية تأخير السجود الى فراغه بل بحث نذب تأخير في الجهر بقا يضاف الجوامع العظام لأنه يحل على المؤمن ولو قرأ آيتين بل بلغ أقل الركوع ثم يد له السجود لم يجز لفوات محله ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرفه له لا يكفه عنه وفروضها الغير مصل نيسجود التلاوة ونكسر محرم وسجود كسجود الصلاة وسلام ويقول فيها نذب يسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشن سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين (قائدة) تحرم القراءة بقصد السجود فقط في صلاة أو وقت مكروه وتظل الصلاة به بحالها بقصد السجود وغيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقاً ولا يحل التقرب الى الله تعالى بسجدة بلا سبب ولو بعد الصلاة وسجود الجبهة بين يدي مشايخهم حرام اتفاقاً

في هذه المسئلة ينتهي في الأول صغرى (قوله ولا يسجد) أى الآن يفارقه وهو فراق بعذر اه تحفة (قوله) تأخير السجود الى فراغه) أى وان حال الفصل عند ابن حجر وفي النهاية كشيخ الاسلام ان قصر الفصل وهو الظاهر ووافق عاب في التحفة فيما ادركه الامام قال لما أتى من فواتها بطوله ولولم يدر لاها لا تقضى على المعتمد اه فكذلك صورتنا وان جرى في الايجاب على أن الطول لا يضر في هذه أيضاً ووجه التأخير المذكور أن لا يشوش على المؤمن فلو أنه من دبله فعلها من غير تأخير اه صغرى (قوله بل بحث نذب تأخير اه) كذلك التحفة بالحرف وفي النهاية الجبرية كالسرية اذا بعد بعض للمؤمنين عن امامه بحيث لا يسمع قراءته ولا يشاهد أفعاله وأخفى صهره أو وجد حائل أو صم أو نحوها اه (قوله) بأن بلغ أقل الركوع) فلو لم يبلغ حد الركوع جاز أن يسجد من ذلك الحد سم (قوله ولو هوى للسجود اه) تقدمت هذه المسئلة في آخر الركن الخامس بإسقاطها فإما كان الاصر حذفها (قوله وفروضها الغير مصل نية سجود التلاوة) أما الجعل في التحفة والمغنى كشيخ الاسلام لا تعجب لها في وفي النهاية نبعوا لله تحب ويلازم المصلى أن يتصقب قائم بركع لأن الهوى من القيام واجب زاد في النهاية ويسن أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئاً من القرآن اه قال ولا يسن له أن يقوم ليتكبر من قيام قال ع ش فاذا قام كان مباحاً (قوله وسلام) أى كسلام الصلاة لأنه يجوز هنا مع الاضطجاع كسلام النافلة اه أولى نعم وهو أى الجاوس لسنة تحفة ونهاية (قوله) ويجوز قول فيها نذا اه) ويسن أن يقول أيضاً اللهم اكسب لي بها عندك أجراً واجعلها لي عندك ذخراً وضع عني بها وزراً واقبل عني كما قبلها من عبدك داود أى كما قلت نوعها والا فأتى قلبها من داود هي خصوص سجدة الشكر وأن يكبر بالرفع يديه للهوى فان اغتصر على تكبيرة وتوى بها التحريم فقط صح كالصلاة وأن يكبر بالرفع من السجود ولا يجلس بعدها لاستراحة وتكرار السجدة شكر ير الآيه ولو يجلس واحداً ركعة لوجود مقتضيها نعم ان لم يسجد حتى كرر الآيه كفاه سجدة وسجدة الشكر ولو سجدة من لا تدخل صلاة فلو فعلها عامداً علماً بالتحريم بطلت كإمرو وتس لحجوم نعمة له أو لشعرو ولله أو لعموم المسلمين كحسب سال أو ولد أو مظهر عند القحط بخلاف النعم المستمرة كالعافية والاسلام أو اندفاع نقمة عنه أو عن ولده أو عن هموم المسلمين كنجاة من هدم أو غرق لاختصة بأجنبي ولا بد في النعمة والنقمة أن تكونا ظاهرتين ليخرج مالا وقع به كحدث فلس وعدم رؤية عدو لا ضرر في النعمة الباطنة كالمرقة والنعمة الباطنة كثر المساوى كالظاهرة بشرط أن يكون لها وقع مر أول رؤية مبتلى كزمن أو فاسق يعلن بفسقه والسجود للميتين على السلامة منهما ويظهرها للماضي ان خاف ضررهما لا يبتلى لثلاثين أى مع غفره وهي كسجدة التلاوة وللمسافر فعلها قائمى يسجد على الأرض والركب يوى الان كان في مرفد قبسته فيه حل مسجوع مع سج (قوله فلا كراهة مطلقاً) أى لمشر وعيته حينئذ وأفهم أنه اذا قرأها في غير وقت كراهة وغير الصلاة بقصد السجود فقط يسجد وهو ظاهر التحفة ونقله في النهاية عن النووي والأثر ولم يتعقبها في الامداد والاياب عدم الصحة ونقل عن شيخ الاسلام وغيره لصحة مشروعية القراءة حينئذ ولا فرق في حرمة القراءة بقصد السجود فقط في الصلاة عند حج بين الم نزول وغيره في صح الجمع وغيره واستثنى مر الم تنزيل في صح الجمع ولا بد في سجدة التلاوة ولو خارج الصلاة وسجدة شكر من شروط الصلاة من طهر واستقبال ودخول الوقت وهو هنا قراءة آخر الآيه أو وقت نحو هجوم النعمة وغيره ولا بد هنا أيضاً من عدم الفصل

فصل في مبطلات الصلاة (بطل الصلاة) فرضها ونقلها لصوم واعتكاف (بنية قطعها) وتعليقه بمحصل شيء ولو محالاً عاديًا (وترد فيه) أي القطع ولا مؤاخذه بوسواس قهري في الصلاة كالإيمان وغيره (ويفعل كثير) يقينا من غير جنس أفعاله إن صدر من علم تحريره أو جهله ولم يعرف حال كونه (ولاه) عرفاني غير شدة الخوف ونقل السفر بخلاف القليل كخطوتين وإن اتسعتا حيث لا وثبة والضربتين نعم لو قصد ثلاثا متوالية ثم فعل واحدة أو شرع فيها بطلت صلاته والكثير المتفرق بحيث يعد كل منقطعاً محالاً قبله وحده البغوى بأن يكون بينهما قدر ركعة ضعيف كالإجموع (ولو) كان الفعل الكثير (سهوا) والكثير (كثلاث) مضغلة و (خطوات تواتر) وإن كانت بعد خطوة مفتقرة وكثيره يك رأسه وبديه ولومعا والخطوة بفتح الخاء المرقومة هي هنا نقل رجل لنام أو غيرهما نقل معها الأخرى ولو بلا تعاقب خطوات كان كما اعتمد شيخنا في شرح المنهاج لكن الذي حزم به في شرح الارشاد وغيره أن نقل رجل مع نقل الأخرى إلى محادتها ولا خطوة فقط فإن نقل كلا على التعاقب فخطوتان بلا نزاع ولو شك في فعل أقليل هو أو كثير فلا بطلان وبطل بالوثبة وإن لم تعدد (لا) تبطل (بمحركات خفيفة) وإن كثرت وتواتر بل تسكره (كثيره بك) أصعب أو (أصابع) في حرك أو سبعة مع فرار كفه (أو جفن) أو شفة أو دكر أو

بين قراءة الآية والسجود عرفاً بأن لا يزيد على قدر ركعتين بأخف يمكن من الوسط المعتدل ع ش وكحدث تظهر بعد قراءتها عن قرب فيسجد فإذا زادت فانت ولا تقضى ما لم ينذرهما والأوجب فضاؤها فإن لم يتمكن من التطوير للسجدة أو من فعلها لشغل قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قياساً على التحية ولا بد فيها أيضاً من ترك مواضعها ككلام كثير أو فعل كثير تواتر وعدم اعراض عنها وغير ذلك بشري مع ج

فصل في مبطلات الصلاة هي ما فقد شرط أو فقد ركناً (قوله بنية قطعها) أي حالاً أو بعد مضى ركعة مثلاً وخروج بنية قطعها نية الفعل المبطل فلا تبطل بها حتى يشرع فيه إذا بنا في ذلك النية (قوله ولو محالاً عاديًا) كمصعود السماء لا عقلياً كجميع الضدين كالطول والتقصير شيء واحد في وقت واحد إذا تعلّق بنافي الحزم حتى بالاستحليل عادة لا مكان وقوعه بخلاف المستحيل العقلي لعدم إمكانه وهذا في التعلّق القلبي أما اللفظي فيبطل مطلقاً واعلم أن المحال فسهل محال لذاته وغيره فالحال لذاته هو المستنع وعقلاً كالجمع بين السواد والبياض والمحال لغيره فسهل ممنوع عادة لا عقلاً كالشيء من الزمن والطيران من الإنسان ثانيهما للمنتنع عقلاً لا عادة كإيمان من علم الله أنه لا يؤمن كردى (قوله وترد فيه) أي القطع أي والاستمرار فيها فبطل في الجميع لما فاتته للحزم المشرط ودوامها فيها كالإيمان والحاصل أن المضاف للنية كالتعلّق والتردد نية القطع بضر حالاً ومنا في الصلاة بما بضر عند وجوده ونية القطع والتردد تبطل الإيمان والصلاة أتمافاً ولا تبطل النسك تعافاً ولا الصوم والاعتكاف وما مضى على الأصح وبحاج الباقي منه لبنيديدة والفرق أن الصلاة أضيق ما وبمثلها الإيمان بل أولى بشري (قوله بوسواس قهري) وهو الذي يطرق الفكر بلا اختيار بشري وقوله كالإيمان أي كما أنه لا يؤخذ بالوسواس القهري في الإيمان بالله تعالى وقوله وغيره أي من نية العادات (قوله أو جهله ولم يعرف) تقع في ذلك فتح الجواد وخالف في التحفة فقال وإن عذر (قوله بحيث يعد كل منقطعاً محالاً) عبارة الباجوري بحيث يعد العمل الثاني منقطعاً عن الأول والثالث منقطعاً عن الثاني وهكذا على المعتد المتقدم ولا يكتفى بالنسكين خلافاً للمعنى أي البرماوى فلا يضر غير التواتر بالصابط المذكور ولو كثر جدا اهـ (قوله ولومعا) بنى التنبه لذلك عند رفع اليدين للتحريم أو الركوع أو الاعتدال فلن ظاهره بطلان صلاته إذا تحرك رأسه حيث تنوى فتاوى جمع لو تحرك حركتين في الصلاة ثم عقبهما بحركة أخرى مسنونة بطلت صلاته لأن الثلاث لا تغفر في الصلاة لسيان ونحوه مع العذر الخ وفيه من الحرج ما لا يخفى لكن اغتفر الجلال الرمى تولى التصديق والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضى أن الحركة المطلوبة لا تعد في المبطل ونقل عن أبي عمر متابعاً وافقه اهـ كردى ملخصاً (قوله في شرح المنهاج) اعتمده أيضاً الشهاب الرمى وابنه والخطيب وغيرهم كردى (قوله لكن الذي حزم به في شرح الارشاد) بثنية شرح لأنه كذلك فيهما وإن كان قوله وغيره بعيد الأفراد والمراد بغيره المنهج القويم ولا يعاب كما في الكردى واعتمد البجبري فيقال رفع الرجل لجهة العلو ثم لجهة السفلى أن ذلك يعد خطوة واحدة وقال سم يذنى أن يعد ذلك خطوتين (قوله وتبطل بالوثبة) أي النقلة فيهما من الانحناء المخرج عن حد القيام بخلاف ما لا يخرج عن حده وكان من قيادها حاشته احتز

لسان لأنها تابعة لحالها المستقرة كالأصابع ولذلك بحث أن حركة اللسان إن كانت مع نحو يله عن محله أ بطل ثلاث منها قال شيخنا وهو محتمل وخرج بالأصابع الكسفة مخر يكها ثلاثا لولا مبطل الآن يكون من جرب لا يصبر معه عادة على عدم الحك فلا تبطل للضرور فقال شيخنا وفي خدمته أن من ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير سويح في مواضع أو في اللبس وردها على التوالي بالحركة واحدة وكذا رفقها عن مصدر ووضعها على موضع الحكة مرة واحدة أي إن اتصل أحدهما بالآخر والافضل مرة على ما استظهر مشيخنا (و ينطق) عمدا ولو باكره (بحرفين) وإن توالي كما استظهره شيخنا من غير قرآن وذكرا ودهاء لم يقصد بهما مجرد التفهيم كقوله لمن استأذنه في الدخول ادخلوها بسلام آمين فإن قصد القراءة والذكر وحده أو مع التنبية لم تبطل وكذا إن أطلق على ما قلناه مع متقدمين سكن الذي في التحقيق والدقائق البطلان وهو اعتمدونا في هذه الصور والأربعة في الفتح على الامام بالقرآن أو بالذكر وفي الجهر بتكبير الانتقال من الامام والمبلغ وتبطل بحرفين (ولو) اظهر ا في تنحنج لغير تعذر فراء متواجبة) كفاتح ومثلها كل واجب فولي كفتشاد أخير وصلاة فيه فلا تبطل بظهور حرفين في تنحنج لتعذر ركن قول (أو) اظهر ا في (نحوه) كسمالو بكاء وعطاس وضحك وخرج قول لغير تعذر فراءة واجبة ما اذا اظهر حرفان في تنحنج لتعذر فراءة مسنونة كالسورة والقنوت أو الجهر بالقائمة فبطل وبحث الزركشي جواز التنحنج للصائم لإخراج نخامة تبطل صوم فقال شيخنا وينجده جواز لفطر أيضا لإخراج نخامة تبطل صلاته بأن زالت الحد الطاهر ولم يمكنه إخراجها إلا به ولو تنحنج امامه فإن منه حرفان لم يجز بمغفرته لأن الطاهر تحرزه عن المنسل نعم إن دلت قرينة حاله على عدم غيره وجبت مغفرته كما

عن هذه اه فتح وياحق بالوثبة حركة جميع البدن ولو من غير نقل قسمه كما في الجاجوري (قوله وكذلك بحث) أي في التحفة وان كان قوله بعقل شيخنا لا يفيد ذلك وعارها بحث ان حركة اللسان ان كانت مع نحو يله عن محله اظلم ثلاث منها وهو عجم اه وصاهر اضرب المنهج فهو بم كفتح جوند أنه لا فرق في عدم الضرر بين أن يخرج به في خارج القم أو يحركه باليهو احسن الشهاب الرضي زبدة قالون كحرارة قسسي وسيل حريمه فسدان سمع اه بدل حرير الله تركا في السكردى (قوله وامرار اليد) يعني ذهابها وبعبارة المنهج القويم وذهب اليد وجوعها ووضعها ورفعها حركة واحدة اه قال في التحفة والنهاية أي على التوالي اه ومثل اليد الرجل كما في حوشى المحلى للقيروني اه كردى (قوله وهو المعتمد) أي لأن الماتى بحسين فلا يكون قرأ ناولا ذكر ال معنى ما دلت عليه القرينة كأنه أكبر من المساق فلما بمعنى ركع الامام وهكذا ولا بد في كل مرة من التيقان أطلق ولوى واحدة طلعت وفيه صوابه واكتفى الخطيب بالنية في الأولى فقط وعلى كل حال لا تبطل به صلاة الجاهل لأنه مخفي بشرى وجرى السكى والاسنوى والأذرى والسيد السهودى وغيرهم على أن الملاحظ غير القرآن أو كان ذكره محض الأبطال واعتمده الشهاب الرملي في شرح نظم الزبدوجته مر في النهاية وشرح السبعة الكبير لشيخ الاسلام وهذا هو المعتمد كردى (قوله فلا تبطل بظهور حرفين) أي ككل كلام قليل عرفا والاضر كما في شرعى الارشاد وشرح التنبيه للخطيب ونقله سم عن مر واعتمده في التحفة بعد أن تردد فيه والذي في المنهج القويم أنه يعتبر بذلك في الكلام الكثير أيضا وهو ظاهر شرح المنهج أو صريحه وصرح به القيرونى والزبائدى والنويرى ونقله عن النهاية وهو ظاهر إطلاق شرح البهجة للجمال الرملي كردى (قوله وبكاء) ولومن خوف الآخرة وأنين ونفخ من الفم والانفاص تصور وقوله وعطاس وسعال أى بلا غلبة فى الكل والمراد ان حصل بواحد متهاجران أو حرف مفهم فلا يضر صوت لا حرف فيه وان أفهم وتكرر أو قصد به عما كتبه صوت بعض المجنون كأثر نهق أو صل ولولغير حاجة بالم قصد به اللعب بشرى (قوله وخارج نقول غير نعذر قراءة واجبة) المقصود من إيراد ذلك بيان محذور قوله واجبة فقط كما صرح بذلك بعده وتقدم بيان محذور قوله لنبر عثري قوله فلا تبطل بظهور حرفين الخ فلما اقتصر من ذلك على قوله واجبة لكان أخصر وأسلم من تشويش العبارة وأحق ابن حجر في كتابه والخطيب في شرح النبية بالواجب إذ كل الاشتغالات اذا تعذرت متابعتها الاباء وأقر الشهاب الرملي الاسنوى عليه في شرح نظم الزبدوجرى مر على عدم اغتفار ذلك فيما ذكر وافقه النووي والزبائدى لكنهما قال عقبلو كان يصلى جمعة وتوقف متابعته على ما ذكرناه فعلم ولا تبطل لأن فيه تصحيحا للصلاة ومنها ما وجبت فيه الجماعة كلمادة اه وعلى هذا جرى القيرونى صفرى (قوله ويبحث الزركشى الخ) هو الأول وجهي التحفة (قوله ولو نتجح امامه)

بحته السبكي ولو ابتلى شخص بنحو سعال دائم بحيث لم يخل زمن من الوقت بسبح الصلاة بلا سعال مبطل قال شيخنا الذي يظهر العقوطة ولا قضاء عليه لو شئ (أو) ينطق (بحرف مفهم) كق وع وف أو بحرف عموذ لأن الممدود في الحقيقة حرفان ولا تبطل الصلاة بتلفظه بالمرية بقرية توقفت على اللفظ كنثر وعثق كأن قال نذرت لزيد بألف أو أعثقت فلانا وليس مثله اللفظ بنية صوم أو اعتكاف لأنها لا تنوقف على اللفظ فلم تحتاج إليه ولا بدعاء جائز ولو لقبره بلا تعليق ولا خطاب مخلوق فيها فبطل بهما عند الطليق كان شئ الله مريض ففعل عثقه أو اللهم اغفر لي إن شئت وكذا عند خطاب مخلوق غير النبي ﷺ ولو عند سماعه لذكره على الأوجه نحو نذرت لك بكذا أو وحك الله ولو لم يث ويمن لم يل على الرد بالإشارة باليد أو الرأس ولو ناطقاً ثم بعد الفراغ منها باللفظ ويجوز الرد بقوله وعليه السلام كالتمسيت برحمة الله وقصير يصل رد سلام تحلل يصل ولمن عطس فيها أن يحمد ويسمع نفسه (لا) تطل (يسير نحو تنحج) عرفاً (الغلبة) عليه (و) لا يسير (كلام) عرفاً كالسكنتين والثلاث قال شيخنا ويظهر ضبط الكلمة ههنا يعرف (يسو) أي مع سهو عن كونه في الصلاة بأن نسي أنه فيها لا نصل الله عليه وسلم للمسلم من ركعتين تكام بقليل معتقداً الفراغ وأجابه بجوزين النسخ ثم بي هو وهم عليها ولو ظن إطلاقها بكلامه لقليل سهواً فكلام كثير الميعر وخرج يسير تنحج لفظه وكلام يسير كثيرها فبطل بكثرة ما ولوم غلبة وسهو وغيره (أو) مع (سبق لسان) الب (أو) مع (جول محرم) أي الكلام فيها (لقرب اسلام) وإن كان بين المسلمين (أو بعد عن العلماء) أي ممن يعرف ذلك ولو سلم نسيانهم تكلم عابداً أي سيرا أو جهل محرم ما أتى به

أي ولو مخالفاً لأن فعل المخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو وهو ولا يضر كافي ع ش أو لحن لحننا يغير المعنى في الفاعلة لم نجب مفارقه حالاً ولا عند الركوع إذا لم يجوز كونه أي لا له انتظاره كالوقام خلاصة بشرى (قوله ولا قضاء عليه لو شئ) نظير ما يأتي فيمن به حكمة لا يسير معها على عدم الحث تحفة ونهاية وخطيب قال في بشرى الكريم ولا يخرجه انتظار الزمن الذي يتخلو فيه عن ذلك في الأخيرة وقياسها الأولى وإن كان ظاهر الهمزة الأولى وفيها قياس الأولى أيضاً عدم لزوم الانتظار لمن يهتزل نحو برد اه (قوله كنثر) أي نذرت برز لا نذر لاجل كراهته فليس بقرية كالنذر الوصية والصدقة وسائر القرب المجزأة عند حج واعتماد البطلان بماعداً النذر لأن النجاسة لا تتحقق إلا في كذا وفي الأعيان تبطل باللفظ التصديق لأنه لا يحتاج فيه إليه وأجيب بأنه وإن لم يحصل به تمام ذلك يحصل به سببه ولا تبطل بالبابته ﷺ بقول ولا فعل يقتصر على قدر الحاجة وإن كنز وتجب إجابة الأبوين في نقل أن تأدياً بعد سها وتطل وتحرم في فرض وتبطل بشرى (قوله نذرت لزيد بألف) في التحفة وزعم أن النذر فيه مناجاة الله تعالى دون غيره وهم لأنه لا يشترط فيه ذكرته تعالى فنحو نذرت لزيد بألف كأعثقت فلانا فلا فرق وفي الزيادة وحل وجع لوقال نذرت فلان بكذا لم ينغصم وظاهر أنه لو نوى بالقرار أن يرم به اه قال ع ش ويفرق بينهما بين قول النهاية في صبح النثر ويكنى في صراحتها نذرت لك كذا وإن لم يقل لله بأن الخطاب يدل على الإنشاء بحسب العرف كافي بعثك هذا بخلاف الاسم الظاهر فإنه لا يتبادر منه الإنشاء اه (قوله باللفظ) أي الرد باللفظ أيضاً بعد السلام وقيد الشارح في باب الجهاد بما إذا لم يرد فيها بالإشارة وقرب الفصل لكن أطلقه في التحفة كلاهما (قوله نحو تنحج) أي من ضحك وسعال وعطس وإن ظهر به عرفان ولو من كل نعمة كافي النهاية وقوله لقليل خرج بسا لوقصد كأن نعتد الحال لما يجده في صدره ففعل منه عرفان مثلاً من مرة أو ثلاث حركات متوالية فبطل به صلاته وهذا خصوصاً في شرية التنبك كثير به عليه في بشرى الكريم (قوله والثلاث) كذلك التحفة هما وفي الصوم منها أنهم ضبطوا القليل بثلاث كلمات أو أربع وقال القليوبي خمساً قل ثم قال والعمد عدم البطلان بالسته ودونها والبطلان بما زاد عليها الخ (قوله بالعرف) أي لا عند التحويين ولا عند التقويين تحفة (قوله فنكلم كثيراً) خرج به ما إذا تكلم سيرا عابداً فبطل لا يبطل لكن في ع ش محله حيث لم يحصل من مجموع الكلامين كلام كثير متوال والأبطل (قوله محرم ما أتى به) أي القليل كافي الفتح والعبارتة من ولو سلم إلى المتن وقوله خفاء ذلك على العوام على مسألة التنحج كاهو واضح فاعترض به المحشى فكيف لا طائل تحته فتنبه قال سم ويؤخذ من قوله أوجهل محرم ما أتى به بالأولى منه صلاة نحو المبلغ والناقص بقصد التبليغ والفتح

مع علمه بتحريم جنس الكلام أو كون التنجس مبطلاً مع علمه بتحريم الكلام لم تطل خلفاء ذلك على العوالم
(و) تبطل (بمعظم) وصل جوفه وأن قل وأكل كبير سهواً وإن لم يطل به الصوم فهو يطلع لخامة نزلت من رأسه
لمد الظاهر من قداور يقاتل جنساً ينحو دم لثتوان ايضاً أو متغيراً بحمرة نحو قتل بطلت أما الأكل القليل عرفاً
ولا يتقيد بنحو سمسمتين ناس أو جاعل معذور ومن مغلوب كأن نزلت تحت المد الظاهر وعجز عن مجها أو جرى يريقه
بطعام بين أسناناً وقد عجز عن تمييزه وجه فلا يضر للصدر (و) تبطل (بزيادة ركن فعلي عمداً) لغبر منابعة كزيادة ركوع أو
سجود وإن لم يطمئن فيه ومنه كإقال شيخنا أن ينحني الجالس إلى أن تحاذي جبهته مأمام ركنيته ولو لم يحصل ثوركة
وافترائه المدوب لأن البطل لا يغفر للمدوب و يغفر القعود اليسير بقدر جلسة الاستراحة قبل السجود وبعد سجدة
التلاوة وبسلام أمام مسوق في غير محل تشهد أو وقوع الزيادة سهواً أو جهلاً عذر به فلا يضر كزيادة سنة نحو رفع
اليدين في غير محل أو ركن قولاً كالنحو أو فعلي للابعة كأن ركع أو سجد قبل امامه ثم عاد إليه (و) تبطل (باعتقاد) أو ظن
(فرض) معين من فروضها (نقلاً) لتلاعبه لأن اعتقاد العاقل يتقاسم أفعاله فرضاً أو علم أن فيها فرضاً ونقلاً لم يميز بينهما
ولا قصد بفرض معين الغليظة ولا أن اعتقاد الكل فروض **تنبيه** ومن الممثل أيضاً حدث ولو لا قصد واتصال نجس
لا يفي عنه إلا أن دفعه مالا وانكشف عورته إلا أن كشفه مع فستره جلا وترك ركن عمداً وحك في نية التحريم أو شرط لمع
مضي ركن قولاً أو فعلي أو طول زمن و بعض القول ككلام مع طول زمن شك أو مع قصره لم يعد ما قرأ فيه **فرع** لو أخرجه
عدله واية بنحو نجس أو كشف عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا (وتدب لمفرد رأى جماعة) شروطه
(أن يقبل فرضه) الخاص لا الفات (نقلاً) مطلقاً ويسلم من ركنيتين إذا لم يقم لثالثة ثم يدخل في الجماعة نعم إن خشي فوت
الجماعة أن تعمم ركنيتين استعمله قسم الصلاة واستثنى لها جماعة ذكره في المجموع وبحت البلقيني أنه يسلم ولو من ركعة أو إذا
قام لثالثة أتمها ندباً إن لم يخش فوت الجماعة ثم يدخل في الجماعة

فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام اه زادي شرح العاية بل في مهنصلاته حيث دون لم يقرب عليه
بالاسلام ولم يفتنا بعيداً عن العلماء لمزيد خفاء ذلك اه اطفحي اه **يج** (قوله مع علمه بتحريم جنس الكلام) يشكل
بأن الجنس لا يحقق له إلا في ضمن أفرادوه يمكن أن يجاب بأنه يجوز أن يعتقد أن بعض أفراد الكلام لا يحرم لكونه يتعلق
بالصلاة كأن أراد امامه أن يقوم فقال له أقعد أي فليس المراد بالجنس حقيقة بل المراد أن يعلم حرمة الكلام في الصلاة ولا يلزم
ذلك علم حرمة أي شيء خافش اه اطفحي و يجب أيضاً بأن المراد بالجنس الحقيقة في ضمن بعض مبهم اه **يج** (قوله
بحمرة نحو تنديل) في عش الاقرب عدم ضرر الأثر الباقي بعد شرب القهوة بما يغير لونه أو طعمه لجواز أن يكون اكتسب الرق
اللون من مجاورته للأسود مثلاً اه (قوله ومن) أي من البطل اعتمده حج وخالف الجال الرمي والقبول في فيه فاعتمد عدم
النصر بذلك قال مر إلا أن قصده زيادة ركوع (قوله كأن ركع أو سجد قبل امامه) أي عمداً أو سهواً ويسن له العود في
العمدو بتخير يتعمد بين الانتظار في السهو (قوله العاقل) هو من لم يحصل من الفقه شيئاً يهتدى به إلى الثاني (قوله دفعه مالا)
أن بأن يلقى الثوب فيما إذا كان السجس رطباً وأن ينفذه بها إذا كان بإسمن غير أن يضر السجس يده أو كفه أو عود ولا بطلت
(قوله ربح) أي أو حيوان أو آدمي غير مبر (قوله في نية التحريم) والشك في التحريم كالك في النية (قوله أو شرط لها) أي
لثنية وهي ثلاث منظومة في قول بعضهم

ياسألى عن شروط النية ١ الفصد والتعيين والفرضه

(قوله أو بنحو كلام مبطل فلا) والفرق أن فعل نفسه لا يرجع فيه لثبته وينبغي أن عمله فيما لا يطل سهواً لاحتمال أن ما وقع منه
سهو أما ما هو كالمثل أو الكلام الكثير في في قوله قبله لأنه حينئذ كالسجس تحفة (قوله نقلاً مطلقاً) أي لا مميذا كالضحي
(قوله ويسلم من ركنيتين) فأدبه اشتراط كون الصلاة ثلاثية أو رباعية بخلاف بحث البلقيني الآتي فلا يشترط في ذلك ويجب
أيضاً قبل الفاتمة نقلاً لأدب فوت الحاضرة (قوله أتمها ندباً) في بشرى الكريم فإن كان في ثالثة أو قام لثالثة لم يسلم أي قلبها
بل يجوز فيسلم في الأولى من ركعة ليذكر الجماعة اه

(فصل في الاذان والاقامة) ههنا العلامة وشرعها عرف من الألفاظ المشهورة فيهما الأصل فيهما الاجماع المبني برؤية عبد الله بن زيد المشهور ليلة نشاور واقفا يجمع الناس وهي كافي سنن أبي داود عن عبد الله أنه قال لما أمر النبي ﷺ بالناقوس بعمل يضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً يده فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به إلى الصلاة قال أولاً ذلك على ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر إلى آخر الاذان ثم استأخر عني غير بعيد ثم قال وتقول اذا قلت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انتهاروا يا حق ان شاء الله قم مع بلال فألقى عليهما رأيت فليؤذن به فإنه أئدنى صوتاً منك فقمتم مع بلال فجعلت ألقبه عليه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه ويقول والذي بشك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأي فقال صلى الله عليه وسلم فته الحد قيل رآها بضعة عشر صحابياً وقد يسن الاذان لغبر الصلاة كافي أذان المهموم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة فعند الحريق وعند نقول الغيلان أي نمر الدين وهو الاقامة في أدنى المولد وخلف السافر (يسن على الكفاية) ويحصل بفعل البعض (أذان واقامة) لغبر الصحيحين اذا حضرت الصلاة فيؤذن لكم أحدكم (لذكر ولو) ميبأو (منفردان سمع أذاناً) من غيره على المتمسك خلافاً لما في شرح مسلم نعم ان سمع أذان الجماعة أو اذ الصلاة معهم لم يسن له على الوجوه (المكتوبة) ولو فاتته

(فصل في الاذان والاقامة) ههنا من خصوصياتنا ومن المعلوم بالدين بالضرورة يكفر باحدهما وشرعاً في السنة الأولى من الهجرة وهما يجمع على مشروعيتها لكن اختلفوا في أهماسنة أو فرض كفاية والأصح أهماسنة كفاية للجماعة كالتمسية على الأكل والنضحية من أهل بيت وعند الجماع وابتداء سلام وتشميت غاطس وما يفعله بالميت من المدحوب ستة عين لمفرد كافي كما نوحوه ولا بد في أذان لأعلام من كونه بحيث يسمعه جيع أهل البلد أو أصفوا اليه في بلدة صغيرة يكفي في محل واحد وفي كبرى في محال وان لم يصلوا الا في محل واحد كيوم الجمعة وفي أذان غير الأعلام للجماعة أن يسمع ولو واحدا منهم والمنفرد أن يسمع نفسه كإبائي بشرى (قوله عبد الله) بن زيد بن عبد به كافي رواية أبي داود قال في المعنى قيل انما مات النبي ﷺ قال اللهم أعني حتى لا أرى شيئاً بعده فعسى من ساعته اه (قوله والأصل فيهما) أي الدليل على مشروعيتها وقوله الاجماع الخ كدافي التحفة وفتح الجواد والذي في الاسنى والمعنى والهاية وغيرها الأصل فيهما قبل الاجماع اذا نودي للصلاة قروا نادى إلى الصلاة وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم اه ملخصاً (قوله لما أمر النبي ﷺ بالناقوس) الذي تقيده عبارة ابن حجر عدم أمره صلى الله عليه وسلم به أو وافقه في سيرة النامي حيث قال اهتم صلى الله عليه وسلم كيف يجمع الناس للصلاة فاستشار الناس فقبل انصارية فلم يعجبهم ذلك فذكر له القمع وهو الوشق فقال هو من أمر اليهود فذكره الناقوس فقال هو من أمر النصارى فقبل لورفضنا نارا فقال ذلك للجنوس فقال عمر ألا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة فقال صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة قال السوى هذا النداء دعاه إلى الصلاة غير الأذان كان شرع قبل الأذان قال الحافظ ابن حجر وكان الذي ينادي به بلال الصلاة جامعة اه وهو كما ترى مشتمل على النهي عن الناقوس والأمر بالذكر عني (قوله لله الحد) وفي رواية سبقك بها اللوحى وهما برما قبل ان الرؤيا لا يثبت بها حكم فليس مستند الأذان الرؤيا فقط بل وافقها نزول الوحى وفي المعنى والنهاية روى البزار أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأذان ليلة الاسراعوا سمعهم مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدم جبريل فقام أهل السماء وفيهم آدم ونوح عليهم أفضل الصلاة والسلام فكسب الله له الشرف على أهل السموات والأرض اه (قوله وعند الحريق) قيل وعند الزال الميت لقبره قياساً على أول خروجه للدين لكن رددته في شرح العباب تحفة (قوله يسن على الكفاية) أو عيناً بناء على ما تقرراً ولا فكلان عليهما بن زيد بذلك (قوله وان سمع أذاناً من غيره) قال مم اذا وجد الاذان لم يسن لمن هو مدعو به الا ان أراد اعلام غيره أو انقضى حكم الاذان بأن لم يصل معهم اه (قوله خلافاً لما في شرح مسلم) أي من انه اذا سمع أذان الجماعة لا يشرع له الاذان وحده في الهافية على ما اذا أراد الصلاة معهم قال عشي أي وصلى معهم (قوله وأراد الصلاة معهم) أي وصلى بالفعل (قوله مكتوبة ولو فاتته) أفاد أن الاذان شرع للاعلام بالصلاة المكتوبة لا للاعلام بدخول الوقت وهو الراجح من قول

دون غيرها كالسنة وصلاة الجنائز والمنذورة ولو اقتصر على أحدهما نحو ضيق وقت الأذان أو لم يسهو بسن أذانان لصبح واحد قبل الفجر وآخر بعده فان اقتصر فالأولى بعده وأذانان للجمعة أحدهما بعد صبحه والخطيب المنبر والآخر الذي قبله إنما أحده عثمان رضي الله عنه لما كثرت الناس فاستحبها عند الحاجة كأن توقف حضورهم عليه واللسان الاقتصار على الاتباع أفضل (و) سن (أن يؤذن لاولي) فقط (من صلوات توات) كفوات وصلات جمع وفاتت وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه في الأذان (و) يقيم لكل منها الاتباع (و) سن (الاقامة لاني) سرا وخشي فان أذنت للنساء سرا لم يصكره وأوجهر احرى (و) ينادي للجمعة مشروعه (فيل) كعبدوا راجع ووترأفرد عبا برهان وكسوف (الصلاة) بنصب اغراء ورفع مبتدأ (جمعة) بنصب جالا ورفع خبر المذكور ويجزى الصلاة الصلاة وهما الى الصلاة يصكره على الصلاة وينذني له عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون ناثبا عن الأذان والاقامة يخرج بقول الجماعة لا يسن فيه الجماعة وما فعل فرادى وينقل منذورة وصلاة جنازة (و) شرط فيهما أي في الأذان والاقامة (ترتيب) أي الترتيب المعروف فيهما الانواع فان عكس ولو تاسيا لم يصح وله البناء على المنتظم منهما ولو ترك بعضهما أتى مع إعادة ما بعده (و) ولاء بين كلمتهما نعم لا يضر بسير كلام وسكوت ولو هنداو يسن أن يحمدا سرا اذا عطس وأن يؤخر رد السلام وتسميت العاطس الى الفراغ (وجهر) أن أذن أو أقام (للجمعة) فيبغض اصابع واحد جميع كانه أما المؤذن أو المقيم نفسه فيكتبه اسماع نفسه فقط (ووقت) أي دخوله (فان أذان صبح) لأن ذلك للاعلام فلا يجوز ولا يصح قبله أما أذان الصبح فيصبح من نصف الليل (وسن ثوب) لاداني (صبح) وهو أن يقول بعد الجمعتين الصلاة خبر من النوم مرتين ويشوب لادان فالتصبح وكراه غير صبح (و) ترجع) بأن يكلمني الشهادتين مرتين سرا أي بحيث يسمع من قرب منه عرفا قبل الجهر به ما للاتباع ويصح بدونه (وجعل سبب حثه بصاخي) في الأذان دون الاقامة لأنه أجمع للصوت قال شيخنا ان أراد رفع الصوت به وان لم يرفع يبدع الاخرى أو سببته سن جعل غيرها من بقية الاصابع (و) سن (فيهما) أي في الأذان والاقامة (قيم) وأن يؤذن على موضع حال وثوبه يكن في سجدة سار سن سطحه ثم يباه (و) استقباب) لنفسه وثوبه (و) نحو يل وجهه

الامام الشافعي في ذلك وهو القول القديم وعلى الجديد المرجوح لا يؤذن للفاتحة كما هو واضح (قوله دون غيرها) أي فلا يسنان بل يكبره ان (قوله ويسن أذانان لصبح) أي ومؤذن للسجد وكل عمل للجمعة وقوله قبل الفجر أي من نصف الليل ويصح أن الأفضل كونه من السحر تحفة وهل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والاقرب لها وفيما اذلم يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظرا للاصل كالمثلث في أذان فاتها نظر ذلك ع (قوله وأذانان للجمعة) أي ويسن أذانان للجمعة ولكنه تعبه بما يقيد الأذان الاول ليس بمسنون وأنه من محدثات عثمان رضي الله عنه وأنه إنما يطلب عند الحاجة كأن توقف حضورهم عليه وأن الاتباع هو الاقتصار على الذي بين يدي الخطيب وهو كذلك ولا نظرا لأفاده صريحان من سنة ذلك ولذلك قال الامام الشافعي وأيهما كان فالامر الذي على عهده صلى الله عليه وسلم أحب الى اه (قوله يؤذن للاول فقط من صلوات توات) ولا ينقض هذا ما تقدم من انه حق للفرض لأن وقوع الثانية تبعاً لحقيقة الجمع أو ضرورة في غيرها صبرها كجزء من أجزاء الأولى كما في الأذان لها اه ايعاب (قوله أو جهرا حرماً) فأد طلاقه انه يحرم وان لم يكن ثم أجني يسمع واعنده في النهاية توقيف الحرمة في التحفة والغنى والاسنى وشرح المنهج بأن كان ثم أجني يسمع وهل يحرم على سامع اذاها السماع فيجب عليه سد الأذان أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني اه عبد الجبدي الحنفية (قوله أو الصلاة الصلاة) كذا في التحفة أو الصلاة فقط كالمعنى وشرح المنهج وفتح الجواد أو على الصلاة كأي النهاية (قوله ويكره على الصلاة) كذا في أكثر نسخ فتح الجواد والامداد خلاف ما مر عن النهاية (قوله لي المرغ) أي وان طال الفصل كأي المنهج القويم والغنى والنهاية فلا يفرد ويشمت حينئذ فان ردا وشتت أو سكم بمصلحة يكره وكان نازكا لسنة سيأتي في الشرح في باب الجهاد اشتراط عدم طول الفصل ولو رأى أي شئ مثلاً يخاف وقعه في بئر وجب اذاره (قوله فيبغض) أي يحب كعبه به في الفتح (قوله اسماع واحد) ولو اشئ بالفعل والباب بالقوة والا كمن اسماع جميعهم بشرى (قوله قال شيخنا) أي في الفتح وعبارته وان يكون حال أذانه أي الذي يسن له الرفع فيه كما هو ظاهر دون اقامته أصابعه أي على سببته بصاخي اه ففعل المحشي لم يطع عليها حيث نفاها عنه (قوله واسقبال للقبلة) فلا يدور على ما يؤذن عليه في منارة أو غيرها هر اطفئ حتى ونقل أيضا سم عن مر أنه لا يدور فان

الاصغر (فيهما يعني) مرة (في حق على الصلاة) في المرتين ثم رد وجهه للقبلة (وشمالاً) مرة (في حق على الفلاح) في المرتين ثم ورد وجهه للقبلة ولولأذان الخطبة أول من يؤذن لنفسه ولا يلتفت في التثويب على نزاع فيه (تثويب) يسر رفع الصوت بالاذان لمفرد فوق ما يسمع نفسه ولمن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم وأن يبالغ كل في جهر به لا مبر به وخضفه في مصلى أقيمت فيه جماعة وانصر فوا وترتيله وانحراج الاقامة وتسكين واء التكسية الاولى فان لم يفعل فلا فصيح الصم وادغام دال محمد في راء رسول الله لأن تركه من اللحن الخفي وينبغي التطق بهاء الصلاة ويكره ان من محدث وصبي وفاسق ولا يصح نصبه وهما أفضل من الامامة لقوله تعالى ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله قال عائشة رضي الله عنهما هم المؤذنون وقيل هي أفضل منهما وفنلت من أحدهما بلانزاع (و) سن (لسمعهما) سماعاً يميز الحروف واللام يعتد بسماعه كما قال شيخنا آخر (أن يقول ولو متوضئاً) أو جنباً أو حائضاً خلافاً للسبكي فيهما (و) مستنجباً فيا يظهر (مثل قولهما) ان لم يلحنا لغير المعنى فيأتي بكل كنه عقاب غرضها حتى لا الترجيع وان لم يسمعه ولو سمع بعض الاذان أجاب فيه وفيما لم يسمعه ولو ترتب المؤذنون أجاب الكل ولو بعد صلاته ويكره ترك اجابة الاول و يقطع الاجابة القراءة والذكر والدعاء وتكره لجماع وقاضى حاجة بل يجهلان بعد الفراغ كصل ان قرب الفصل الا لمن يحمام ومن بدنه ما عدا فقه مجس وان وجد ما يظهر به (الا في جميعات فيحوفل) المجهب أى يقول فيها لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم أى لا تحول عن معصية الله الا به ولا قوة على طاعته الا بموته (و يصدق) أى يقول صدقت ورت مرتين أى صرت ذابراً أى خبر كثير (ان ثوب) أى أتى بالشوب في الصحيح ويقول في كلتي الامامة أقام الله وأدامها وجعلنى من صالحى أهلها (و) سن (الكل) من مؤذن ومقيم وسمعهما (أن يصلى) و سلم (على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد فراغها) أى بعد فراغ كل منهما ان طال فصل بينهما والا فيكني لهما دعاء واحد (ثم) يقول كل منهما رافعيديه (اللهم رب هذه الدعوة) أى الأذان والاقامة (الى آخره) تتمته التامر الصلاة

دار كفى أن يسمع آخره من سمع أوله والا فلا اه لكن في حج على التهج قوله وتوجه لقبلة أى ان لم يخرج لغيره حاول لا كسرة وسط البلد فيدور حولها اه زاد غيره وكذا الوكانت منارة البلد لغير جهة القبلة فيستقل البلد وان استدير القبلة واعتمد هذا بل يجرم به جل الحثين وعليه عمل أهل مصر وغيره من غالب البلدان اه بشرى ملخصاً (قوله) فلا فصيح الصم) وقيل الفصح تحفة قال سم أى ينقل حركة الباء للراء اه (قوله) ولا يصح نصبه) لعل الصواب نصبهما أى الصبي والفاسق في التحفة لا يجوز ولا يصح نصب راتب عيز أوقات مطلقاً وكذا أعمى الا ان ضم اليهم يعرفه الوقت اه (قوله) لا نزاع) لعله على نزاع أى فيه ونعريف على الساح لان الخطيب وهم قائلان بأن الاذان وحده أفضل من الامامة بل ومنها مع الاقامة عدد الزيادة واعتمد ابن حجر أن الاذان مع الاقامة أفضل من الامامة ويرجع الراجح أن الامامة أفضل منه مطلقاً لانها فرض كفاية وهو مستعمل هذا الخلاف الشهير لا يخفى على اشرار رحمهم الله سيما وقد أشار في التحفة الى بعض ذلك النزاع وهي أم كتابه وقيلة عرابه فتنه لا بأسك نحر هذا الساخ (قوله) كما قال شيخنا آخر) أى في تحفة واعتمد أولاً في الايمان والامداد وشرح مختصر بأفضل ومثلها النهاية أنه يجب ولو صوت لا يقهه ومثلها فتح الجواد الا أنه قال بعده لكن ان فسر لفظه فقد وافق فيه هذا الاستبر الكافي تحفته فاطلاق عبد الجيد على التحفة والمحتش نعال الكردى مخالفة لما في التحفة غير سديد فراجع سند راو لا بأسك التقليد (قوله) أو مستنجباً) أى في غير محل الجاسة والا فيكره (قوله) أجاب فيه وفيما لم يسمعه) أى سبته فأبواه وان كان ماسعاً آخره كما في شرح الارشاد وقال في الايمان والفتاوى يشترط أن يجيب من أبواه وان يجيب ماسعاً ثم يأتي بأوله وهو الأفضل اه ولو ترك الترجيع المؤذن أتى به السامع تبعاً لاجابته فيما عداه كما في سم على حج (قوله) ولو ترتب المؤذنون الخ) فان أذناهما كفت اجابة واحدة اه فتح وعاب وما عمت به السوى ماذا أذن المؤذنون واختلطت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسق بعضاً وقد قال بعضهم لا تستحب اجابة هؤلاء والذي أفنى به الشيخ عز الدين أنه يستحب اجابته اه نهاية أى اجابة واحدة ويتحقق ذلك بأن يتأخر بكل كلمة حيث يطلب على طه أهم أو أوجها بحيث تقع اجابته متأخرة أو مقارئة اه ع ش فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفا كفى في أصل سنة الاجابة تحفة ومعنى ونهاية (قوله) فيحوفل) أى أربع مرات في الاذان ومرتين في الاقامة و يسر أن يجيب

القائمة تحت محمد الوسيطة والفضيلة وابنه مقام محمود الذي وعدته الوسيطة هي أعلى درجة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ويسن أن يقول بعد أذان المغرب اللهم هذا أقبل إليك وأدبر نهارك وأصوات دعائك أغفر لي وتس الصلاة على النبي ﷺ قبل الإقامة على ما قاله النووي في شرح الوسيط واعتمده شيخنا ابن زباد وقال أم قبل الأذان فلم أر في ذلك شيئاً وقال الشيخ الكبير البكري أنها تسن قبلها ما ولا يسن محمد رسول الله بعد مما قال الروياني في البحر يستحب أن يقرأ بين الأذان والإقامة آية الكرسي بخبر من قرأ ذلك بين الأذان والإقامة لم يكتب عليه ما بين الصلاتين (فرغ) أفتى البلقيني فيمن وافق فراغه من الوضوء هراغ المؤمن بأنه يأتي بذكر الوضوء لأنه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكر الأذان قال وحسن أن يأتي بشهادتي الوضوء ثم بداء الأذان لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه

(فصل في صلاة النفل) وهو لغة الزيادة وشرعاً ما يناب على فعله ولا يعاقب على تركه ويعبر عنه بالنطوع والسنة والمستحب والمندوب ونواب الفرض بفضلها سبعين درجة كما في حديث صححه ابن خزيمة وشرع ليكمل نقص الفرائض بل وفيقوم في الآخرة لافي الدنيا مقام ما ترك منها لمن تركه كسباني كما نص عليه والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الشهادتين فرضها أفضل الفروض ونفلها أفضل النوافل ويلبها الصوم فالحج فالزكاة على ما جزم به بعضهم وقيل أفضلها الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكتاف من واحد إلى عراف مع الاختصار على الأكتاف من الآخر فموم يوم أفضل من ركعتين وصلاة النفل فسيان قسم لأنس له جماعة كالأواب التابعة للفرائض وهي مائتان

كلام من الجملة بلفظه أيضاً ثم يحول ويريد مع حي على الفلاح اللهم اجعلنا مفلحين اه ايعاب كردى (قوله مقام محمود) في التحفة هو هنا اتفاقاً مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بمحمد فيه الأولون والآخرون كما مر في خطة الكتاب (قوله بعد الأذان المغرب) أي بعد أدنى صحيح اللهم هذا أقبل إليك وأدبر نهارك وأصوات دعائك أغفر لي وأكيد الدعاء كما في الباب سون التعاقبة في الآخرة لا ينفك عن ذلك كرسى في الأمام المسمى في رديني وأهل ذلك رواية (سنة) يسن للامام بعد تيقن دخول الوقت والأذان عقبه أن ينتظر في غير صلاة المغرب قدر ما يسع عدة لفعل أهل مكة المسجد مثلاً لأسباب الصلاة كالطهارة والستر ورايتها والاجتماع فيهم ويختلف مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعد مضى ذلك المقدار يصلي بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالم فإن انتظر كرموا صلاة المغرب فيصلبها بعد تيقن دخول وقتها ومضى ما يسع أذانها ورايتها بمن حضر من غير انتظار وهذا خلاصة ما في التحفة وأنها لا تسني والغنى وعليه يحمل إطلاق الفرائض في الأحياء أن المطلوب من الامام مراعاة أول الوقت ولا ينبغي له أن يؤخر الصلاة لا تنتظر كثرة الجمع الخ ويظهر أن المقدار الذي يسع عادة ما تقدم في غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فليكنه فيندب للامام أن ينتظر في غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقاً ثم إن اقتضت سعة المحل مثلاً زيادة عليه فيمر يدعى ذلك قدر ما يقتضيه سعتها بحيث يقع جميع الصلاة في وقت الفضيلة اه عبد الحميد على التحفة

(فصل في صلاة النفل) (قوله وشرع ليكمل نقص الفرائض الخ) في البرماوى وأصل مشروعيتها خير خلل يحصل في العبادات الأصلية غير مبطل لها أو تركه نهي من مندوباتها كترك خشوع وتدبر قراءة في الصلاة وفعل نحو غيبة في الصوم اه وفي قول على الجلال والعبادة ما فلية كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ورسوله والطهارة من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجاً وقد يكون تطوعاً بالتجدد وما بدنية كالإسلام والصلاة والصوم والحج والزكاة وأفضلها الإسلام وفيه ما سرف الإيمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة وفرض كل منها أفضل من نفعه بسبعين درجة اه جل (قوله والاقصوم يوم أفضل من ركعتين) في الأحياء أن اختلاف فضيلة هذه العبادات باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالحجز للجائع أفضل من الماء والعطشان عكسه والتصديق بدرهم من غنى شدة البخل أفضل من قيام ليلة وصيام يوم ونحو ذلك اه ومثله في شرح مر هنا اه جل (قوله قسم لأنس له جماعة) أي دائماً وأبداً بأن لم تسن أصلاً أو تسن في بعض الأحياء كالوتر فصح عده من هنا القسم قال في النهاية ولو صلى جماعة لم يكرهه قال سم ويثاب على ذلك ع ش جل وقال حل وح ف لا يثاب على ذلك (١٢ - ترشيح المستفيدين)

أفقا (يسن) إلاخبار الصحيحة لنا بتة في السان (أربع ركعات قبل عصر و) أربع فكل (ظهر و) أربع (بعده وركعتان بمسفر) وندب وصلها بالقرض ولا تقوت فضيلة الوصل باتيا نه قبلها بالذكر المأثور بعد المكتوبة (و) بعد (عشاء) ركعتان خفيفتان (وقبلها) ان لم يشغل بهما عن اجابة المؤذن فان كان بين الاذان والاقامة ما يسعهما فعلهما والاخرهما (و) ركعتان قبل (صبح) ويسن تخفيفهما وقراءة الكافرون والاخلاص فيهما خبر مسلم وغيره وورد ايضا فيهما لم نشرح لك وألم تركيها وان من داوم على قراءتهما فيهما زلت عنه علة البواسير فيسن الجمع فيهما ينهن ليحقق الاتين بالوارد أخذنا ما قاله النووي في اني ظلمت نفسي ظمنا كثيرا كبيرا ولم يكن بذلك مطولا لهما تطويلا يخرج عن حد السنة والاتباع كما قاله شيخنا ما ابنا حجرور يادو يندب الاضطجاع بينهما وبين القرض ان لم يؤخرهما عنه ولو غير متباعد والاولى كونه في الشق الأيمن فان لم يرد ذلك فصل بنحو كلام وتحول (تنبيه) يجوز تأخير الرواتب القبلية عن القرض وتكون أداء وقد يسن كأن حضر الصلاة تقام أو فرقت أقامتها بحيث واشتغلت بها فنهو تحرم الامام فيكره الشروع فيها لا بتقديم البعدي عليه لعدم دخول وقتها وكذا بعد خروج الوقت على الوجه والمؤكس من الرواتب عشر وركعتان قبل صبح وظهر وبعده وبعده وبعده وعشاء (و) يسن (وتر) أي صلته بعد العشاء خبر الوتر حق على كل مسلم وهو أفضل من جميع الرواتب للخلاف في وجوبه (وأفله ركعة) وان لم يتقدمها نقل من سنة العشاء أو غيرهما قال في المجموع وأدنى الكمال ثلاث وأكمل منه خمس فسمع فسمع (وأكثره احدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها بنية الوتر وانما يفعل الوتر أو تاراً ولو أحرمت بالوتر ولم ينو عدداً صح واقتصر على ما شاء منه على الوجه قال شيخنا وكان بحث بعضهم الحاف بالثقل المطلق في أن له اذا نوى عدداً أن يزيد وينقص نوه من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الفزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم ايضا كما يعلم من البسيط ويجرى ذلك فيمن أحرمت سنة الظهر الاربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بأن يسلم من ركعتين وان نواه قبل النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضا اه ويجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو أفضل من الوصل بتشهد أو تشهدين في الركعتين الأخيرتين ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين والوصل خلافه الاول فيما عدا الثلاث وفيها مكروه للنهي عنه في خبر

(قوله أيضا) بعد الهزمة بمعنى قريباً وتطلق على السابق واللاحق ع ش (قوله وقبلهما) أي المغرب والعشاء (قوله) وورد أيضا فيهما الخ (في التحفة) وأن يقرأ فيهما آيتي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والاخلاص وقضية التعبير بأو أنه لا يطلب الجمع بينهما بوجه بأن المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينهما في تطويل السكن في حرج على الشائلك المراد بتخفيفها عدم تطويلها على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الاولى آية البقرة أو لم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وألم تركيها والاخلاص لم يكن مطولاً تطويلاً يخرج عن حد السنة والاتباع اه (قوله كثيرا كبيرا) ورد بكل منهما رواية احداهما بالنام وأخرى بالباء لجمع التووي بينهما فقيس عليهما هذا (قوله ان لم يؤخرهما عنه) يقتضي أنه اذا أخرهما عنه لا يندب الاضطجاع أصلاً وليس مراداً ويحتمل أنه لا يضطجع بينهما وأنه يضطجع بعدهما معا وهو الذي تقتضيه عبارة التحفة والنهاية وصرح به الشرفاوي والرشدي وحواشي الخطيب والبا جوري قال ع ش والظاهر خلافه لان القرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر بقوله فان لم يرد ذلك فصل بينهما الخ اه قال ع ب على التحفة والقلب اليه أميل (قوله تأخير الرواتب القبلية عن القرض) أي واذا أخرها فله جمعها مع البعدي بسلام واحد عند مر ونظر فيه في التحفة لانحوسة الظهر والعصر ويجوز أن يطلق في سنية سنة الظهر المتقدمة مثلاً وتأخير بين ركعتين وأربع نقله سم عن م ر اه (قوله وكذا بعد خروج الوقت) أي فلا يجوز تقديم البعدي عليه في القضاء أيضا (قوله ويسن وتر) قال أبو حنيفة الوتر واجب ليس بفرض وهو ثلاث ركعات عنده بنسبة واحدة لا يزاد عليها ولا ينقص منها قال مالك الوتر ركعة قبلها شفع منفصل عنها ولا حد لما قبلها من الشفع وأقله ركعتان اه رجة (قوله) وانما يفصل الوتر أو تاراً) يعني عنه ما تقدم وهو قوله وأفله ركعة وأدنى الكمال ثلاث الخ (قوله) واقتصر على ما شاء منه) هذا معتمداً بن حجر والخطيب قال سم والذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي أن أحرمتها يضطجع على ثلاث اه ونقله ع ش عن م ر (قوله) ولا يجوز الوصل بأكثر من تشهدين) أي ولا فصل أو لمسا قبل الأخيرتين لانه لم يرد فان فعل في غيرهما أبطل ان طالت جلسة الاستراحة

ولا تشبهوا الوتر صلاة المغرب ويسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الأولى مسح وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والمعوذتين
للاتباع فلو أوتر بأكثر من ثلاث فبسن له ذلك في الثلاثة الأخيرة ان فصل عما قبلها والا فلا كما أفق به البلقيني ولمن أوتر
بأكثر من ثلاث قراءة الاخلاص في أوليه فصل أو وصل وأن يقول بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس ويرفع صوته
بالتسليم ثم يقول اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت
على نفسك ووقت الوتر كالتراويح بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب في جمع التقديم وطول الفجر ولو خرج الوقت لم يجر
فضاؤها قبل العشاء كالأوتار البعيدة خلافا لما رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشاءه بعد فعل الوتر أو التراويح وقع نفلا
مطلقا **(فرع)** يسن لمن وثق بيقظته قبل الفجر لنفسه أو غيره أن يؤخر الوتر كله لا التراويح عن أول الليل وأما فانت
الجماعة فيه بالتأخير في رمضان خبر الشيخين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ وتأخيره عن صلاة الليل الواقعة فيه ولمن لم
يشق بها أن يصحبه قبل النوم ولا ينبغي اعادته ثم ان فعل الوتر بعد النوم حصل له به سنة التهجيد أيضا والا كل وتر لا تهجدا
وقيل الأول أن يوتر قبل أن ينام مطلقا ثم يقوم ويشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن أوتر قبل أن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يوتر قبل أن ينام ثم يقوم ويشهد وعمر رضي الله

والفصل أفضل من الوصل ان ساواه عددا لان أحاديث أكثر ولانه أكثر عملا والموجب للوصل مخالف للسنة الصحيحة
فلا يراعى وضابط الوصل والفصل أن كل احرام جعت فيه الركعة الأخيرة مع ما قبلها وصل وان فصل فيها قبلها بأن يسلم من
ركعتين مثلا وكل احرام فصل فيه الركعة الأخيرة مع قبلها فصل وعليه فينبعض الوتر فصلا وصالا فلا يصح عشر احرام فصل
لفصلها عن الركعة الأخيرة وله التشهد بعد كل ركعتين أو أربع لأن هذا فصل لا يمتنع فيه ذلك وله سبع الوقت الثلاث الا
موصولة فاقول فصل اه بشرى **(قوله ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب)** فيمان التشبيه الخايم داهلي نور بتشديد
ومن ثم جاءني الحديث بوتر بوتر وبسبب و تشبهوا الوتر بصلاة المغرب أي بمسجد وهو مبيد بسببه سبب وبسبب فان
وصل الثلاث كرمو عبارة الكثر للاستاذ البكري ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فاذا زاد وصل بخلاف الأولى
اه حل وبذلك تعلم أن قوله وفيها مكروه مقيد بعدم الزيادة على الثلاث أولا فهو خلاف الأولى لا مكروه كما علمت وفي
قول علي الجلال وما قبله ان وصل الثلاثة الأخيرة أفضل خروجا من خلاف أبي حنيفة رده الامام الشافعي رضي الله عنه بأن محل
مراعاة الخلاف اذ لم يوقع في حرام أو مكروه كاهنا اه **(قوله والافلا)** أي لا يلزم خلوه ما قبلها من سورة أو تطويلها على
ما قبلها والقراءة على غير ترتيب الصحف أو على غير تواليه وكل ذلك خلاف السنة نعم يمكن أن يقرأ أيا الوتر بخمس مثلا
المطففين والانشقاق في الأولى والبروج والطارق في الثانية وحينئذ لا يلزم شيء من ذلك اه تحفة **(قوله كما أفق به البلقيني)**
كذا في التحفة وعبارة المعنى وينبغي أن الثلاثة الأخيرة فيما اذا زاد على الثلاثة أن يقرأ فيها ذلك اه زاد في النهاية كما بحثه
البلقيني اه وظهرهما كما قال ع ش سواء وصلها بما قبلها أم لا فيخالف ما نقله في التحفة عن البلقيني لأن يخص كلامها
بالفصل فليراجع اه ع ب على التحفة **(قوله ولمن أوتر بأكثر من ثلاث)** عطف على قوله ولمن أوتر بثلاث أي ويسن
لمن أوتر بأكثر من واحد تبع في ذلك شيخه من حجة في فتاويه حيث قال بعض المتأخرين ويسن قراءة الاخلاص في كل
من أولي الوتر اه لكنه كما زاه ليس مقيدا بكونه أوتر بثلاث أو بأكثر فليكن قول الشارح بأكثر ليس بقيد كما
فهم منها كذلك شيخنا مفتي الديار اليمنية السيد محمد أحمد بن عبد الباري بعدم مباحثي معه في ذلك ويؤيد ذلك عبارة الشارح
في ارشاد العباد ونصها ويسن أن يقرأ في كل من أولي الوتر الاخلاص اه قال شيخنا المذكور ولعل المراد قراءتها مع
سورة أخرى ولعل السرف في قراءتها في الركعتين أنها تعدل ثلث القرآن فاذا قرأها في الركعة الأخيرة كان قد قرأها ثلاثا فيكون
مكن قرأ القرآن كله اه ولعل ابن حجر يعني ببعضهم الجلال السيوطي في أذكر الاد كل حيث قال وفي الوتر سبح
والكافرون والاخلاص والمعوذتين قلت وفي كل من أوليه الاخلاص أيضا اه فتأمل قوله أيضا تجده كالصرح فيها فهمه
شيخنا المذكور من أنه يقرأ الاخلاص أيضا مع مسح الكافرون فلي تأمل فان المحشى قد أطل هنا بما لا يوافق **(قوله ولا
ينبغي اعادته)** لكن له اذا أتى بشيء منه كثلاث مثلا أن يكملها يأتي بشأن كما في فتاوى ابن حجر وإيعابه خلافا لمروا له

هذه ينأى قل أن يؤخر ويقوم ويتجه ويوتر فترافعا إلى رسول الله ﷺ فقال هذا أخذ بالحزم يعني أبا بكر وهذا أخذ بالقوة يعني عمر وقدرى عن عثمان مثل فعل أبي بكر وعن علي مثل فعل عمر رضي الله عنهما قال في الوسيط واختار الشافعي فعل أبي بكر رضي الله عنه وأما الركعتان اللتان يصليهما الناس جلوسا بعد الوتر فليست من السنة كما صرح به الجوزي والشيخ زكريا قال في المجموع ولا تغتر بمن يعتقد سنة ذلك وبدعو إلى طهاته (و) يسن (الضحى) لقوله تعالى يسبح بالعمى والاشراق قال ابن عباس صلاة الاشراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوامني خليل صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام وروى أبو داود أنه ﷺ مسح سبعة الضحى أي صلاتها بما في ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان) كما في التحقيق والمجموع وعليه الأكثرون فتحرم الزيادة عليها بنية الضحى وهو أفضلها على ما في الروضة وأصلها فيجوز الزيادة عليها بغيرها إلى ثني عشرة وينسب أن سلم من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس فيرمح إلى الزوال والاختيار فعلها عند سبوح يوم النهار الحديث صحيح فان زاد فتبطل التأخير إلى ربع النهار وفضيلة أدائها في المسجد أن لم يؤخرها فالأولى تأخيرها إلى ربع النهار وإن فات بمغفلها في المسجد لأن الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالرعاية من المتعلقة بالمكان ويسن أن يقرأ فيها سورتي الشمس والضحى وورد أيضا قراءة الكافرون والاخلاص والأوجه أن ركعتي الاشراق من الضحى خلافا للفرق من نية

في منهما ذلك واستوجه كلام حجج في نشر الأعلام وقال ع ش علي مر أنه الأقرب نازع في قول الرمي لسقوط الطلب بأن سقوط الطلب لا يقتضي منع البقية الخ واعتمده البكري والعمودي ولم أرى النخبة ما يخالف ذلك قاعدة ع ش فيها ع ب أنها موافقة للنهاية والمغنى في منع ذلك وأن ما استقر به ع ش ضعيف يخالف للنخبة أيضا وهم عجيب وفهم غريب فراجعه (قوله يسجن) أي الجبال أي يصلين واظهر المراد صلاة الجبال والذي في الجلال يسجن بتسبيحه أي فإذا سبح داود أجابته بالتسبيح ثم قال بالعمى أي وقت صلاة الغناء والاشراق وقت صلاة الضحى وهي أن تشرق الشمس وينتهي ضوءها اه وهو صريح في أن المراد بالتسبيح حقيقته لا الصلاة فلا تكون الآية دليلا لما نحن فيه اه شرقاوى على التحري بالحر فوفوله قال ابن عباس صلاة الاشراق صلاة الضحى أي فسرهما بها قال كنت أمر بهذه الآية لأدري ما هي حتى حدثني أم هانئ بفت أبي طالب أن رسول الله ﷺ دخل عليها فدعا بوضوء فوضأ ثم صلى الضحى وقال أيام هانئ هذه صلاة الاشراق اه غطيب وأخرج سعيد بن منصور في سنن عن ابن عباس أن عقال طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها هنا يسبح بالعمى والاشراق وعن عتبة بن عبد الله عن أبي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة الصبح في جماعة ثم شئت حتى يسبح سبعة الضحى كان له كأجر حاج ومعتمر تام له حججه وعمرته وعن معاذ بن أنس عند أبي داود أن النبي ﷺ قال من قعد في صلاة حين ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول الا خيرا غفر له خطاياه وإن كانت أكثر من زبد البحر اه ومن ذلك تعلم وجه استدلال الشارح الآية فتنبه (قوله سبعة الضحى) بضم السين كما في القاموس أي صلاته (قوله وعليه الأكثرون) اعتمده في المغنى والنهاية وسم وأخفى بالشهاب الرمي (قوله أوهي أفضلها) أي أن الثمان أفضلها والاثني عشر أكثرها على ما في الروضة الخ وهذا معتبد ابن حجر كشيخ الإسلام قال في النخبة وقاعدة أن كل ما أكثر وشق كان أفضل أغلبية (قوله عند سبوح يوم النهار) أي ليسكون في كل ربع من النهار صلاة في الربع الأول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر جل (قوله سورتي الشمس والضحى) كذا في النخبة وجري عليه الجلال السيوطي وقوله ورد أيضا قراءة الكافرون والاخلاص قال مر وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وإن وردتا أيضا فتقرأ أي سورتنا الاخلاص في كل ركعتين منها قال بعض أرباب الحواشي وعلى هذا فليجمع بين القولين أولى بأن يقرأ في الركعة الأولى منها الشمس والكافرون وفي الثانية الضحى والاخلاص ثم باقي الركعات يقتصر على الكافرون والاخلاص (قوله أن ركعتي الاشراق من الضحى) كذا في الايجاب واعتمده مر نيعا لوالدهما الشعراني قال السيد عمر البصري والقلب إليه أميل قال في الايجاب ومقتضى المنهية أنه لا يجوز فعلها بنية صلاة الاشراق واعتمدى النخبة كالإيجاب أنها غير الضحى وكذلك الامداد لكن قال على ما في الأحياء واعتمده سم وجاعة قال في نشر الأعلام وهو المنقول ونوى بهما سنة الاشراق كما نقله

(و) يسن (ركعتا تحية) لداخل مسجد وان تكرر دخوله أو لم يرد الجالوس خلافاً للشيخ نصر ونبه الشيخ زكريا في شرحي المنهج والتحرير بقوله أن أراد جالوس خبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وتغوث التحية بالجالوس الطويل وكذا القصران لم يسه أو يجهل ويبلغن بهما على الأوجه ما لو احتاج للشرب فيقعدله قليلاً ثم يأتي بها لا بطول قيام أو لعراض عنها ولين أحرم بها قائماً للعود لا تملكها وكره تركها من غير عذر نعم إن قرب قيام مكتوبة جمعة أو غيرها وخشى لو اشتغل بالتحية فقلت فضيلة التحريم إنطره قائماً ويسن لمن لم يتمكن منها ولو أحدث أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أو بها وتكره لخطيب دخل وقت الخطبة ولم يرد طواف دخل المسجد لا لمدرس خلافاً لبعضهم (و) ركعتنا (استخارة) وأحرام وطواف ووضوء

الجوهري عن فتاوى ابن زياد وعلى القولين فلا يدخل وقتها إلا بارتفاع الشمس كالضحى وهو ما اعتمده ابن حجر في التحفة وان رجح في شرح الشايل أن وقتها يدخل بمجرد طلوع الشمس اه قال عبد الحيد على التحفة لم يبين هو ولا غيره منتهى وقتها فيحتمل أن يقاس على الضحى ويحتمل أن يفوت بطول الفصل عرفاً فليحذر اه فانظر من أين للحنثي الجزم بفواتها بعضي وقت شروق الشمس وارتفاعها فلم يصرى أن تركه العزوف في مثل ذلك مما يصعب قبوله على الطالب خفره (قوله وركعتا تحية) أي لتعظيم المسجد بايقاع الصلاة لله لا له والتحيات متعددة تحية البيت الطواف وأحرم بالأحرام ومضى روى جرة العبقة يوم العيد وعرفة ومزدلفة الوقوف وقاء السلم والسلام ومن الخطيب الخطبة بشرى (قوله لداخل مسجد) أي ولو مشاء عند مر واستقر به في شرح العباب ولا يصح فيه الاعتكاف أو المسجد أحرام إن لم يرد الطواف حالا ولو مدرسا ينتظر خلافاً لما أتى في الشرح (قوله فلا يجلس حتى يصلي) هو دليل الشيخ نصر وأجيب بأنه خرج مخرج القالب كأي التحفة والنهاية وغيرها (قوله الطويل) هل طوله بقدر ركعتين أو أقل بمعنى سريره قائم غير بعيد كراي وحده في بشرى الكبريم (قوله) وكذا القصة (أو الطويل) عند غير الخطيب نعم لا يفوت بالجلوس مستوفى أكمل قسمه ولا يسقط في قدامه ما يشاء (قوله فيقعدله قليلاً) اعتمده في التحفة وخالف في النهاية فاعتمد القوات به (قوله لا بطول قيام) كذلك التحفة وغيرها في النهاية فواتها به كأخي به الولد كردى (قوله التعمود لا تملكها) في النهاية ينها جالساً حيث جلس ليأتى بها قال اذ ليس لما نأفلج يجب التحريم بها قائماً اه وفي التحفة تدب تقديم سجدة باللاوة عليها لأنها كدمنها للخلاف الشهير في وجوبها وأنها لا تفوت بها لأنها جالوس قصير لعذر اه واستقر به في المغنى وعليه النهاية (قوله ولو أحدث) أي ولو كان عدم التمكن بسبب حدث وفي عرش ينبغي أن يحل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء فيقبل طول الفصل والافلا فيحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره اه قال عبد الحيد وهو بعيد (قوله سبحان الله إلى آخره) أر بها في المغنى والنهاية أي قائماً تعدل ركعتين في الفصل اه ولم يتعرض لذلك في التحفة فلسفة الحنثي ذلك إليها اشتباه منه (قوله فائدة) إنما استحب الأتيان بهذه الكلمات الأربع لأنها صلاة سائر الخلق من غير الآدمي من الحيوانات والجمادات في قوله تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده أي بهذه الأربع وهى الكلمات الطيبات والباقيات الصالحات والقرض الحسن والله كرا الكثير في قوله تعالى والباقيات الصالحات وفي قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً وفي قوله تعالى إذا ذكروا التذكريا كثيراً اه معنى (قوله لا لمدرس) قد علمت ضعفها ونها تسنله (قوله وركعتا استخارة) أي طلب الخير فيما يريد أن يفعله ومعناها في اعتبار الاستخارة في تعيين وقتها قال الامام العامري في بهجته اعلم أنه ورد في الاستخارة أحاديث كثيرة وأصح ما في هذا الباب ما روى بناء في صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستفدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى أو آجله فأقدر على يسره ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى أو آجله فأصرفنى عنه وأقدر لى الخير حيث كان ثم رضنى به قال ويسى حاجته قال العلماء وتحصل ركعتاها برتبة وتحتو غير ذلك والاستقلال بسبب الاستخارة أولى ويرأفهما بعد الفاتحة الكافر وإن وفل هو الله أحد قال بعضهم

وتنادى ركننا التحية وما بعدها ركعتين فأكثر من فرض أو قل آخر وإن لم ينوها معاً يسقط طلبها بذلك أما حصول ثوابها فالوجه توقفه على التيقظ بانواع الأعمال بالنيات كما قاله جمع متأخرون واعتمدوا شيخنا لكون ظاهر كلام الأصحاب حصول ثوابها

و يقرأ أيضاً بعد قل يا أيها الكافرون برك يخلق ما يشاء ويختار الآية بعد قل هو الله أحد ورك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون الآية وفيه مناسبة حسنة ولو تعذرت عليه الصلاة بالحال استخار بالدعاء ويستحب أن يقول اللهم خرنى واخترنى فقد روينا ذلك من حديث مرفوع في جامع الترمذى وضعفه و يقرأ بعد الصلاة والدعاء ألم نشرح لك صدرك ثم غشى به ذلك لما ينشر له صدره ولا شك أن الخبر فيه وإن ظهر له منه شر فلا شك أن في طيه خيراً فإن الخير ما هو عند الله خير لا ما يظهر للناس قال تعالى وعسى أن نسركها شيئاً وهو خير لكم وعسى أن نجعلها شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأتم لا تعلمون و يفتي أن لا يترك الاستخارة في كل الأمور وإن كانت طاعة كالخروج ونحوه للحديث السابق ولما رواه البيهقي أنه عليه السلام قال من سعادة ابن آدم استخارة الله ورضاه بما قضى الله عليه ومن شقاوة ابن آدم تركه استخارة الله ورضاه بما قضى الله تعالى اه بحذف ومنها هلت ف قوله أستخيرك بعلمك قال الأجهوري أى أطلب ما هو خير لى فى علمك أى أطلب منك العلم شئ هو خير لى فى علمك أى انشراح نفسى له هذا على اعتبار هذا وأما على عدمه فالمنى أطلب منك فعل ما هو خير لى فى علمك وذلك أنه اختلف بعد فعل الاستخارة هل يفعل ما انشراحته نفسه وهو ما ذكره العلامة خليل فى مناسكه فانه قال ثم يحض بعد الاستخارة لما انشراحته له نفسه وعليه صاحب المدخل وغير واحد وهو الأظهر أو ما يفعله بعد الاستخارة هو الخير وإن لم تنشر له نفسه فإن فيه الخير قال وليس فى الحديث اشتراط انشراح الصدر اه والأول أظهر وهذا الثانى السبكي عن الزملكاني فانه قال كان الشيخ كمال الدين الزملكاني يقول إذا استخار الإنسان ربى شئ فليقل ما بد السواء انشراحته نفسه أم لا فإن فيه الخير وليس فى الحديث اشتراط انشراح الصدر اه جمل وقوله ولو تعذرت عليه الصلاة الخ ظاهره عدم حصول السنة بمجرد الدعاء مع تسير الصلاة وجرى عليه الامام البكري وغيره وقال الملا ابراهيم الكوراني الظاهر أنه لا يشترط التعذر ولا التعسر فيحصل أصل الاستخارة بالدعاء وكما لها بالصلاة ثم الدعاء أو كلها بالصلاة بنيتها ثم الدعاء اه وفى حاشية ابن حجر على الابنصاح ومن تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء للذكور وظاهره عدم حصولها بمجرد الدعاء مع تسير الصلاة الآن يقال المراد عدم حصول كالها لظاهر خبر أبى يعلى إذا أراد أحدكم أمراً قليلاً وذكر نحو الدعاء السابق وورد فى حديث ضعيف أنه عليه السلام كان إذا أراد الأمر قال اللهم خرنى واخترنى فينبقى ذكر ذلك بعد دعائه اه والذى يظهر أنه يكرر الاستخارة بصلاتها ودعائها حتى ينشرح صدره لشيء وإن زاد على السبع والتقييدها فى خبر أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذى يسبق الى قلبك فان الخير فيه لعله جرى على الغالب إذا انشراح الصدر لا يتأخر عن السبع على أن خير استناده غريب ومن ثم قيل الأولى قول ابن عبد السلام انه يفعل بعدها ما أراد إذا وافق بعدها هو الخير ويؤيده أن فى خبر أقوى من ذلك بعد دعائها ثم يعزم أى على ما استخار عليه اه وفيه نظر أخيراً ثم قال ولو فرض انه لم ينشره صدره لشيء وإن كرر الصلاة فإن أمكن التأخير أخر والاشرع فيما يسره فانه علامة الاذن والخير ان شاء الله تعالى اه قال الجلى وظاهر الحديث أن الانسان لا يستخير لقبره اه فإذا تأملت كلام الامام العاصمى وتصریح الامام ابن حجر بعدم حصول سنة الاستخارة بمجرد الدعاء النبوى أى بغير صلاة مع تسيرها ورايت قول الجلى أن ظاهر الحديث أن الانسان لا يستخير لقبره علمت عدم حصولها بالأولى بغير ما ورد من كفيات شتى استحسنتها بعض من لم يوفق لسنن الاتباع فعمل بها لنفسه ولقبره مؤزاجاة الابتداء فاقى له حصول أر به والانشراح بما هو الخير عنده تعالى فى غيبه مع أن المقام هنا بالاتباع أى لى فى ذلك من نطلب انشراح قلبى وميل نفسى الى أمر غيبى أيقول العادل على حصول ذلك بغير طريقها المروى كالأول حصل الأرب بغيرها ما اشتدت عنايته عليه السلام بتعليمها أمهات ك تعليمهم السورة من القمرا أن ان هو الا وحى يوحى علم شديد القوى فتأمل بانصاف وتجنب مهاوى البدع والاعفاف ثم رأيت ابن الحاج رحمه الله تعالى فى المدخل بسط الكلام على ذلك وأيد ما قرر فالجهد لله على الموافقة (قوله وتنادى ركننا التحية الخ) أى ككل سنة غير مقصودة لذاتها (قوله فالوجه توقفه الخ) كذا فى التحفة وفاقا لشيخ الاسلام وخلافاً للسماية والمغنى والزياى وتبعهم الباجورى

وان لم ينوها معه وهو مقتضى كلام المجموع وقرأند ما في أولى ركعتي الوضوء بعد الفاتحة ولو أنهم انظلموا أنفسهم الى رحبها والثانية ومن يعمل سوياً أو ينظم نفسه الى رحبها ومنه صلاة الاوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء وروى مسأوار بعد ركعتين وهما الاقل وتنادى بفرات وغيرها خلافاً لشيخنا والاولى فعلها بعد الفراغ من أدكار المغرب وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليمة أو بتسليمتين وحديثها حسن لكثرة طرقها فيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها الامتهلون بالدين ويقولون في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله واللا اله الا الله والله أكبر خمسة عشر بعد القراءة وعشراً في كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما بعد الذكر الوارد فيها وجلسة الاستراحة ويكره عند ابتداءها دون القيام منها ويأتى بهائى محل التشهد قبله ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولو قد كره في الاعتدال ترك تسبيحات الركوع بمجرع المود اليه ولا فعلها في الاعتدال لانه ركن قصير بل يأتى بهائى السجود ويسن أن لا يغلى الا سبوع منها أو الشهر والقسم الثاني مانس فيه الجماعة (و) هو (صلاة العيدين) أى العبد الاكبر

(قوله وان لم ينوها) اعتمد الخطيب ومرو وغيرهما كما مر (قوله خلافاً لشيخنا) أى ووفقاً لشيخه ابن زياد كما مر الكلام عليه في الشرح في صفة الصلاة فلا تغفل (قوله أربع ركعات) يقرأ فيها تارة من طوال المفصل وتارة الزوال والعاديات وسورتى النصر والاخلاص وتارة الحمد والعصر والكافرون والاخلاص وبعد ذلك يسبح بالكيفية التي سيذكرها الشارح قال في الاحياء وان زاد بعد التسبيح ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهو حسن ويقول بعدها قبل السلام اللهم انى اسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم انى اسألك تحفة تجزى عن معاصيك حتى أهمل بطاعتك حملاً أستحق بيمينه الحق حتى أتأصليك بالتوبة خوفاً لله حتى أغلظ لك التسبيحة سجدتك وحتى أتوكل نيلك في الأمور حسن ظن بك سبحانه خالق الله كداني تحريماً بالحدود شمس المسك قاله كل ذلك سنة قاله من يندى أن المراد قول ذلك مرة ان صلاها باحرام واحد ومن ين أن صلى كل ركعتين باحرام اه (قوله تسليمة أو تسليمتين) في الاحياء الاحسن ان صلاها نهراً أن تكون بتسليمة أو بتسليمتين ونقل ذلك اثنووى في أدكاره عن ابن المبارك واذا صلاها بتسليمة فله أن يأتى بتشهد وله أن يفعلها بتشهدين كصلاة الظهر وفي الجهرى لا يشترط عدم الفصل بين تسليمتها وان طال واستغرب عى على مر اشراط ذلك وأنها لا تصح الا مع الجبل فيكون فلا مطلقاً ولو قسم التسبيح في الاعتدال على ذكره المشروع فيهم يفت ومنه الفتوت اذا جعلها تخرج في الوتر بناء على معتد حج في التحفة أنها نقل مطلق لاسببها وى عى اذا ترك بعض التسبيح حصل له أصل السنة أو كالم يحصل وقت فلا مطلقاً اه (قوله قبله) في التحفة الاقرب أنه يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كهوى في القيام اه (قوله ويجوز جعل الخمسة عشر) أى فقد كان عبد الله بن المبارك يواظب عليها بهذه الكيفية وأشعر قوله يجوز بأفضلية الكيفية المتقدمة المروية عن ابن عباس على هذه ولذا قال في الترشيع وأنا أحب العمل بما يقتضيه حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وينبى للتعبد أن يعمل بحديث ابن عباس تارة وبما عمله ابن المبارك أخرى وان يفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر اه (قوله أن لا يغلى الا سبوع الخ) أى لما في حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان استطعت ان تصليها كل يوم مرة أو الا في كل جمعة مرة فان لم تفعل في كل شهر مرة فان لم تفعل في كل سنة مرة فان لم تفعل في العمر مرة ففي اقتصار الشرح على الاسبوع والشهر ما فيه ولا يكره تخصيصها باليلة الجمعة عند الجهرى وقال حج في فتاويه يكره اه ولذا الصلاة من بدأ أحكام طلب من رسائلى في ذلك المساء القول الملبح في نبد من صلاة التسبيح (قوله وصلاة العيدين) جرت عادة الفقهاء أن يؤخروها كالكسوف والاستسقاء بعد صلاة الخوف ويفردوا كلا باب مستقبل واستنسب الشارح ذكرها من النوافل لما في ذلك من المناسبة التامة لقوة الارتباط وهي سنن مؤكدة عندنا وفرض عين عند الامام أبى حنيفة وكفاية عند الامام احمد وهو قول عندنا أيضاً وهي كالكسوف والاستسقاء من خواص هذه الامور قوله الاكبر والاصغر الاول الاضحى والثاني الفطر وصلاة عيد الاضحى أفضل من صلاة عيد الفطر يوم من رمضان أفضل من يوم عيد الفطر والتهنئة بالعيد والعام والشهر سنن وصلاة عيد النحر مفردا الحاج ولو غير مسمى أفضل من الجماعة وغيره جماعة ولو مسافرين أفضل ويكره تعدد الجماعة

والاصفر بين طلوع شمس وزوالها وهي ركعتان ويكبر ندبا في أولى ركعتي العيدين ولو مفضية على الاوجه بعد افتتاح سبعا وفي الثانية نحو قبل تعوذ فيها رافعا يديه مع كل تكبيرة مالم يشرع في قراءة ولا يتدارك في الثانية ان تركه في الاولى وفي ليلتهما من غروب الشمس الى ان يحرم الامام مع رفع صوت وعقب كل صلاة ولو جازاة من

فيها بلا حاجتي يسن فعلها في المسجد الا اذا ضاق عن الناس ولا نحو مطر فتندب في الصحراء ويكره مخالفة ذلك نعم مسجد مكة وبيت المقدس لا يضيقان بأهلها وأخلق ابن الاستاذ بهما مسجد المدينة لأنه الآن متسع واعتمده في الثغنى والنهاية وإذا خرج الى الصحراء استخلف في المسجد من يصلي بالضعفة ومن لم يرد الخروج ولا يحط بالاذنه بشرى (قوله وهي ركعتان) أي تكبيرها فيها يجب ويسن ويكره وأقلها ركعتان كسنة الوضوء وأكملها ركعتان بالتكبير الآتي ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة في الاولى في أو سبحة وفي الثانية اقتربت أو العاشية وقى واقتربت أولى بشرى (قوله قبل تعوذ فيها) أي في الركعتين فلو تركهما ولو سهوا وشرع في التعوذ أو في قراءة السورة قبل الفاتحة لم تقف أو في الفاتحة هو أو أمامه قبل انعام المأموم التكبيرات المذكورة فانت لفتوات محلها فلا يتداركها ولو أتى به بعد الفاتحة من له عادتها أو بعد الركوع بأن لم يرفع يداً به بطلت صلاته من علم وتعمد ولو ترك امامه التكبيرات لم يأت بها من أتى بها لم تبطل لأنه ذكر أو نقص أو زاد أو افقه^(١) سواء أتى به قبل القراءة أو بعدها وقبل الركوع نعم لا زيادة التي لا يراها أحدهما لا يوافقه فيها بشرى (قوله رافعا يديه مع كل تكبيرة) ويندب أن يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو زاد لاجل ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو ذكر آخر جازو يسن كون ذلك سرا والتكبير جهرا وكونه واضحا يمانه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين ولو والى التكبير والرفع لم تبطل صلاته حيث لم يزد على المسنون عند مر وقال حج تبطل وانما لو اقتدى بخنجر والى التكبير والرفع لم يفسد صلاته ويظهر ضبط الموالاة بأن لا يستقر العضو بحيث ينقل رفعه من هو يمتحن لا يسيان حركة واحدة اهـ ولا تبطل بالنك في الموالاة ويسن وصل التعوذ بالتكبيرات ويكره ترك التكبيرات والزيادة فيها والنقص منها وترك رفع اليدين والذكر بينهما ولا يكبر المسبوق الا ما أدرك من التكبيرات مع امامه فلو اقتدى به في الاولى مثلاً وأدرك منها تكبيرة كبرها فقط أو في أول الثانية كبرها فقط وأتى في ثابته بخمس فقط لأن في قضاء ذلك ترك سنة أخرى بشرى بتلخيص (قوله ولا يتدارك في الثانية) أي لا يتدارك تكبير الاولى في الثانية هنا معتمد ابن حجر واعتمد مر من تدارك المتروك مع تكبيرها قياسا على قراءته الجمعة من الركعة الاولى من الجمعة انه اذا تركها فيها يسن له أن يقرأها مع المنافقين في الثانية بشرى (قوله وفي ليلتهما الخ) عطف على أولى ركعتي العيدين أي ويكبر ندبا في ليلتي العيدين كل أحد غير الحاج برفع الصوت ان كان رجلا في الطريق ونحوها من المنازل أو المساجد والأسواق وغيرهما ماضيا وراكباً وقائما وقاعدا ومضطجعا في جميع الاحوال الا في نحو خلاء وهذا التكبير المرسل والمطلق اذ لا يتقيد بصلاة ولا غيرها ويسن تأخيرها عن أدائها فانه قد قدم عليها كرهان نوى به المقيد^(٢) والاقائه الفضل ولا كراهة وتكبير ليلة عيد الفطر آكد من تكبير ليلة عيد الأضحى للنص عليه وتكبير ليلة عيد الأضحى بالقياس عليه ومقيد الاضحى أفضل من المرسل بسميه لشرقه بالصلاة ويؤتى كدمع الزحمة وتغابر الاحوال قياسا على التلبية للحاج وصيغته المحبوبة بالموءبة التي قد اهلأ أهل كل عصر لاشتغالها على ما صبح في مسلم على الصفا مع زيادة أخذته من فعل الصحابة والسلف هي ثلاث تكبيرات متوالية ويريد بعد الثلاث لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد ويدب زيادة أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ويريد ندبا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعزيز جنده ومهرم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر لا يمتنع كبراً ولا مناسبا ولا نه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك على الصفا وقوله الى أن يحرم الامام هذا لمن صلى مأموما والى احرام نفسه لمن صلى منفردا والى الزوال لمن لم يصل تمكنه من ايقاعه اليه وفي بجز وغيره المراد من تحريم الامام دخول وقت احرامه المطلوب سواء صلى معه أو منفردا أو لم يصل أو أخر الامام صلاته بشرى (قوله وعقب كل صلاة الخ) هذا هو التكبير (١) (قوله أو نقص أو زاد افقه) أي ان اعتقد احدهما كما يشهد اليه استمر اكبه بعده بنعم واستوجه في التحفة (٢) (قوله ان نوى بها المقيد) أي لا اعتقاد سنية ملبس منه ما المقيد الآتي فيقدم على أذكر الصلاة كما في التحفة ووجهه سم وعش بأنه شعار الوقت ولا يكرر فكان الاعتناء به أشد من الاذكار اهـ

صبح عرفة الى عصر آخر أيام التشريق وفي عشرين الحجة حين يرى شبان من بهيمة الانعام أو يسمع صوتها (و) صلاة (الكسوفين) أي كسوف الشمس والقمر وأقصرهما كسوف الظهر وأدنى كاهن يده قيام وقراءه ور كوع في كل ركعة والأكمل أن يقرأ بعد الفاتحة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كآتي آية منها والثالث كآية وخسين والاربع كآية وأن يسبح في أول ركوع وسجود كآية من البقرة وفي الثاني من كل منهما كآيتين والثالث منهما كسبعين والاربع كخمين (مخطبتين) أي معهما (بعدهما) أي يسن خطبتان بعد فعل صلاة العيدين ولو في غد فيما يظهر والكسوفين ويفتح أول خطبتي العيدين

المقيد الخاص بعيد الاضحى وقوله من صبح عرفة الى عصر آخر أيام التشريق أي عقب فعله وهذا معتمد ابن حجر واعتمد مر انه يدخل بفجر يوم عرفة وان لم يصلها وينتهي بغروب آخر أيام التشريق وعلى كل يكبر بعد صلاة العصر هذا كله في غير الحاج أما الحاج فيكبر من ظهر يوم الحجر أول تحله الى صبح أيام التشريق لان أول صلاة يصلها بعد تحله الظهر وآخر صلاة يصلها يعني قبل نقره الثاني الصبح أي شأنه الاكل ذلك فلا فرق بين أن يقدم أو يؤخر عن ذلك ولا بين معنى وغيره كافي المنهج القويم وغيره لابن حجر واعتمد مر أن العبرة بالتحلل تقدم أو تأخر ففي محل كبر وقال الرشدي على قول المنهاج ويحتم صبح آخر أيام التشريق أي من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من العلة والافق المعلوم أنه بعد ذلك يكبر الى الغروب مثل غيره فتنبه وأقره غيره عليه اه ملتقطان بشرى الكريم (قوله وفي عشرين الحجة) معطوف على في أولي أي ويكبر فدا في عشرين الحجة الخ وهي الايام المألمات (قوله وصلاة الكسوفين) بالرفع عطفا على صلاة العيدين ويقال أيضا خسوفان والشمس كسوف والقمر خسوف وهو الاشهر الاصح وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وقصاة خسوف القمر في جمادى الآخرة من السنة الخامسة وهي سنة مؤكدة لمفرد غيره ويكره تركها اه بشرى (قوله وأقلها ركعتان) يحرم بما فيه صلاة كسوف الشمس والقمر ولو لم يقرأ الكسوف بل يفتتح بشري كآية يجوز زيادة في عدد ركة عما عدا الآخرة ويسن أعادتها مع جماعة وإاداءة أقلها فليس له عند ابن الصليبا أن يركب من ذلك كآية ما دام في الاكل ليس له أن يأتي بالقليل يأتي بأدنى الكمال أو بالأكمل وفي الاطلاق يحرم بين الثلاث الكيفيات عند مر وعند ابن حجر لا يجوز الاقتصار حيث شئت على الأقل وظاهر كلامهم أن له الأكل بنية أدنى الكمال وعكسه وهذا في غير ما موم أما هو فدا أطلق في بيع امامه وان نوى الأقل والامام الاكل أو عكسه لم تصح له لعدم تمكنه من متابعة امامه بشرى (قوله بمخطبتين) كخطبتي الجمعة الاركان والسن دون الشروط كالتقيام فيهما والجلوس بينهما والطهارة والستر فلا تجب هنا بل تسن لكن لا بد من أدائها من السماع ولو لواحد وكذا كونها عريضة عند شيخ الاسلام والغني والنهاية وفي التحفة لا تشرط لأكملها لالاصلها بالنسبة لمن يفهمها اه ويسن أن يسلم وأن يقبل عليهم قبل الخطبة ثم يجلس قبلها جلسة خفيفة تقصر الاذان في الجمعة ثم يشرع فيها ويذكر ما يليق بالحال من أحكام زكاة الفطر في عيده وأحكام الأضحية في عيدها ويحث الخطيب في الكسوف والخسوف الناس على الخير من توبة وصدة وعتق ويحذرهم من الغفلة والتأدي في الغرور ولا تترك الركة بالركوع الثاني من كل منهما ووقت صلاة الكسوفين من ابتداء الكسوف الى تمام الانجلاء وتوقيت صلاة الكسوف اذا لم يشرع فيها بالانجلاء التام يقينا لا لبعضه أو مع الشك ولا نظر هنا قول المنجيين وان كثروا فان الخيل أثناءها فيتمها أداء وتوقيت أيضا بغروب الشمس كاسفة وتوقيت صلاة الخسوف بالانجلاء لجمعه كأمه وبطلوع الشمس لا بالفجر ولا بغروب خاسف ولا تقوت الخطبة بالانجلاء لأن خطبته صلى الله عليه وسلم انما كانت بعده ويصلون لسوا الزلازل والصواعق والريح الشديدة منفردين ركعتين لا ركعة الكسوف ولا جماعة ويظهر أنها بنوى بها رفع ذلك وأنها لا تدخل في غيرها اه ملخصا من بشرى الكريم بزيادة بيان وقت صلاة الكسوفين (قوله ولو في غد) هذا اذا شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الغروب برؤية هلال شوال اليلة الماضية أو قبله وعدلوا بعده فاهم لا يقبلون بالنسبة لصلاة العيد اذا فاتت في قبولهم الامتنع الصلاة في الغد وتصل من الغد أداء للخبر الصحيح الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحي الناس وعرفة يوم يعرف الناس أمما بالنسبة لغيره كأجل وطلاق وعتق ونحوها علقت بشوال فيقبلوا ومن الغير زكاة الفطر فتخرج قبل الغد ويصح صوم الفد كافي في لأنه ثاني شوال فلو شهدوا بها وقبلوا قبل الزوال وقد بقي من الوقت ما يسع جمع الناس وصلاة العيد أو ركعتيها أو فطرنا وصلينا العيد أداء أو بعد الزوال

لا الكسوف يتبع تكبيرات والثانية يسبح ولاء وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالكثير ويكثر منه في فصول الخطبة قال السبكي ولانسن هذه التكبيرات للحاضرين (و) صلاة (استسقاء) عند الحاجة للماء لفقداء أو مواعته أو قلته بحيث لا يكفي وهي كصلاة العيد لكن يستغفر الخطيب بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد صدر الخطبة الثانية أي نحو ثلثها

وعندوا قبل الغروب قبلوا أو أظفر بالسكن فأتداء الصلاة ونقضى متى شاء وفي باقي اليوم أولى بشرى بلخصا (قوله لا الكسوف) لكن بحسن أن يأتي بدله بالاستغفار إلا أنه لم يرد فيه نص اه نائري واستقر به عرش قياسا على الاستسقاء (قوله وصلاة استسقاء) بالرفع عطف على صلاة العيدين والاستسقاء على ثلاثة أنواع أكمل وهو الذي اقتصر عليه الشارح وأوسط وهو الدعاء خلف الصلاة ولونفلا وفي خطبة الجمعة ونحوها كمقرب درس وأذان لأنه في ذلك أقرب للإجابة وأدنى وهو الاستسقاء بالدعاء فرادى أو مجتمعين في أي وقت من غير صلاة والأصل فيه الانبعاث والاجتماع نعم النوع الأول بدعة عند الحنفية وهو مردود بالأخبار الصحيحة ويكرر الاستسقاء بأنواعه الثلاثة وبعضها حتى يسقوا الخبر إن الله يحب للمحسين في الدعاء فإن أرادوا التكرير بالصلاة والخطبة خرجهم من الغدص لما كان شق ورأى التأخير إياها صام بهم ثلاثا وخرجهم في الرابع صياما وهكذا فإن سقوا قبل الصلاة أتوا صيام الأيام إن لم تتم ولجتمعوها الذكر ودعاء وخطب بهم وصلوا صلاة الاستسقاء بشرى (قوله كصلاة العيد) أي مع خطبتها فيكبر في أول الأولى سبعا وأول الثانية خسا يقينا ويأتي بجميع ما مر ثم ويجوز أن يصلبها بأكثر من ركعتين بإحرام واحد لن توى ذلك عند صحيح ونحوها العيد في جواز الزيادة على ركعتين وفي عدم تعيينها بوقت بل يجوز ولوفي الليل ووقت الكراهة نعم الأكمل صلاتها في وقت العيد وفي المنع لها والصوم قبلها وجواز كون الخطبتين قبل الصلاة لكنها بعدها أفضل بخلاف خطبة العيد والكسوف لم يرد قبل صلاتها وفي أنه إذا خطبها استغفر الله تعالى بدل التكبير قبل الخطبة الأولى تسعا وقبل الثانية سبعا يقينا وفي أنه يستقبل القبلة بالدعاء بعد مضى ثلث الخطبة الثانية كما هو الأفضل إلى فراغ الدعاء فإن استقبل في الأولى جز ولم يستقبل في الثانية والاكراهة إلى غير ذلك مما هو مذكور في المبسوطات ويسن كافي التحفة والنهاية أو يجب كافي فتاوى مر حيث اقتضت المصلحة ذلك أن يأمر الإمام أو نائبه العام كالقاضي والوزير أو ذو شوكة بمحمل انحصرت فوته فيه الناس بالمر من نحو صدقة وعق وتو به وخرج من المظالم ويأمر المطيعين منهم بمواصلة صوم ثلاثة أيام قبل يوم الخروج وبأمره بصير واجبا فيجب فيه تبيت النية والتعيين كما قاله الشارح ولولم يبيت ونوى نهارا كصيام المأمور به ووقع نقلا مطلقا فتبيت النية اغاها ولدفع الائم واذا لم يوت نهارا لم يجب عليه الإمساك ولا يجب فضاؤه ويكفي صوم هذه الأيام المأمور بها عن نذر أو قضاء أو كفارة ولا يجوز فطره في السفر عند مر لأنه لا ينقض ولا يجب على الأمر وإن قلنا المتكلم بدخل في عموم كلامه وإذا سقوا قبل تمام الأيام المأمور بها وجب إتمامها ولو أمر بصدقة وجب أقل متمول والمخاطب بمن يخاطب بكذا الفطر وإذا أمر بحرام على المأمور وإن لم يكن حراما عند الأمر لم يجب طاعته فيه أو بإباح للأمر كالتسكير أو بتدوير للمصلحة عامة فيه كصلاة راتبة وجب ظاهرا فقط أو بتدوير فيه مصلحة عامة كالصيام للاستسقاء وجب ظاهرا وباطنا وأوجب تأكد وجوبه ويخرجون في اليوم الرابع صياما أيضا إلى الصحراء ولو في مكة والمدينة وبيت المقدس لأنهم يخرجون بالصبيان والبهايم والمجدين يزدعونهم بشرى وفي التحفة الإني مكة وبيت المقدس على ما قاله الحنفاء واعتمده جمع منهم الأذرى افتداء بالخمس والسلف لشرف المحل وسعته المفرطة ولا ينافيه احضار نحو الصبيان والبهايم لأنها توف باو باب المسجد والآن فل المستقون فالمسجد مطلقا لهم أفضل اه قال عاب على صحيح وقضية قوله لشرف المحل وسعته استثناء المدينة أيضا لأنها اتسع مسجدها الآن اه شباب بذلة متخمين في مشيهم وجالوسهم مع حضور القلب وامتلأه بالهبة والخوف من الله تعالى ويخرجون بالشايع والامبيان ولو غير عيرين والمجانين الذين لا يخاف منهم عند صحيح والبهايم بعد غسل ونظيف بالاء والسوك وقطع الروائح السكرية ثلاثا تأنى بعضهم ببعض و يصلون ويخطب كاسر ويجعل الإمام والناس حال جلوسهم أردتهم حين يستقبل الخطيب القبلة وبالغ حينئذ في الدعاء سرا وجهرا فإذا أمر دعوا سرا وإذا جهرا أمنا على دعائه ثم يستقبل الناس ويحتمهم على الطاعة ويصل ويسلم على النبي ﷺ ويختم باستغفر الله ولكم وترك كل رداء محولا حتى ينزع ثيابه ويستشفع كل بمخلص عمله وباهل الخير سيما أقاربه ﷺ

(د) صلاة (الراوي) وهي عشر وركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان خبر من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ويجب التسليم من كل ركعتين فلو ضل أثر بها منها تسليمة لم تصح بخلاف سنة الظهر والعصر والضحى والوتر وينوي بها التراويح أو قيام رمضان وقعتها أول الوقت فضل من فعلها أثناءه بعد النوم خلافاً لما وهمه الحلبي وسميت تراويح لانهم كانوا يستريحون لطول قيامهم بكل تسليمين وسر العشرين أن روائب المؤكدة في غير رمضان عشر فضفت فيه لا وقت جد وتسمير ونكر يرقل هو الله أحد ثلاثاً ثلاثاً في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدعة غير حسنة لأن فيه

[illegible]

اخلا لا بالنسبة كما أفتى به شيخنا ويسن التهجدا جماعا وهو التنفل ليلا بعد النوم قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وورد في فضله أحاديث كثيرة وكره لاعتاده تركه بلا ضرورة ويتأ كذا لا يحل يصلاته في الليل بعد النوم ولوركتين لعظم فضل ذلك ولا حلا لعدد ركعتيه وقيل حدها ثنتا عشرة وإن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير أكد وأفضله عند السحر لقوله تعالى وبالسحار هم يستغفرون وإن يوقظ من يطمع في تهجده ويندب قضاء تنفل مؤقت إذا غفلت كالعبادة والرواتب والصحي لا ذى سبب ككسوف ونحوه ومن فاته ورده أى من التنفل المطلق ندب له فضاؤه وكذا غير الصلاة ولا حصر للتنفل المطلق وله أن يقتصر على ركعة يشهد مع سلام بلا كراهة فإن نوى فوق ركعة فله التشهد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع فكثر أو نوى قضاؤه زيادة وقص ان نوى بأقلهما والابطلت صلاته ولو نوى ركعتين فقام الى ثالث سهوا ثم نذر فركعه عدو حو بأثم يقوم للزيادة ان شاء ثم يسجد للسهو آخر صلاته وان لم يشأ فعدو تشهد وسجد للسهو وسلم ويسن للتنفل ليلا أو نهرا أن يسلم من كل ركعتين للخبر المتفق عليه صلاة الليل متى متى وفي رواية صحيحة والنهار قال في المجموع احوال القيام أفضل في التنفل من تكثير الركعات وقال فيه أيضا أفضل الفل عید أكبر فأصغر فكسوف وخسوف فاستسقاء فوزر فركعتا جوفية الرواتب فجميعها في مرتبة واحدة فالتراوىح فالصحي فركعتا الطواف والتحنين والاحرام فالوضوء ~~في فاته~~ أما الصلاة المبروقة ليلة الرغائب ونصف شعبان ويوم عاشوراء فبدعة

نحو ذلك قال الامام المحدث العاصمى لما ذكر في مجتهه قيام الليل وانه ينبغي اعتناء ختمتين في كل شهر احداهما في صلاته ليلا لكل ليلة جزء والأخرى خارج الصلاة قال هذا في حق من يحفظ القرآن وأما غيره فيقرأ من السور القصار ما أمكنه وأحسن الاوراده قراءة قل هو الله أحد في كل ركعة ثلاثا فقد ورد في الصحيح ان من قرأها ثلاثا فكأن عاقر القرآن وكان رسول الله ﷺ يقرأها في كل ركعة في ركعة واقصر عليها وقرأ سورتين وأكثر في ركعة كما في حديث حذيفة السابق اه وبذلك تعلم ان لقراءتها كذلك أصلا في السنة في الجملة وأما ليست من البدعة في شيء (قوله ويندب قضاء تنفل مؤقت) أى على الاظهر ومقابله لا يسن كغير المؤقت م ر ولو صلى الجمعة وترك سنتها حتى خرج الوقت فضاها وان لم يقبل فرضها القضاء جل والأولى لمن فاته الوتر تأخير قضاؤه الى وقت الصبح كغيره من النوافل الليلية التي نفوته ومنها ما لو كان له ورده اعتاده ليلا ولم يفعله لانه ان فعله قبل الفرض كان من التنفل بعد الفجر وقبل الفرض وهو مكروه أو بعده كان من التنفل في وقت الكراهة وهو لا يعتد عند بعض المذاهب ع ش على م ر جعل ملخصا وفي مختصر فتاوى ابن حجر لابن قاضي من فاته الوتر قضاء قبل فعل الصبح ان اتسع الوقت والا فبعده بعد وقت الكراهة اه (قوله بلا كراهة) ولا خلاف الأولى بخلافها في الوتر للخلاف فيها فيه وسن أن يقرأ السورة ما لم يشهد بخلافه في الفرائض لا يقرأها بعد الثانية وان ترك التشهد الاول لانه في الفرض له جاز وهو السجود بخلافه ما بشرى (قوله احوال القيام أفضل الخ) للخبر الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولان ذكره القراءة وهي أفضل من ذكر غيره فلو صلى عشرا أو أطال قيامها وصل آخر عشرين في ذلك الزمن فالعشر أفضل كما اقتضاه كلام المصنف واعتدته في التحفة والهاية وغيرهما وهو الوجه احتمل في الجواهر ويرجعه الحديث المذكور لكن قاعدة ان الفرض أفضل من التنفل وأن ما يتجزأ من الواجب يقع القدر المجزئ منه فرضا وما عداه فلا ترجح العشر لان كلها أو غالها يقع واجبا بخلاف العشر بشرى وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعد ركعتين متلا وطول فيهما وصل آخر أو بيا أو سنا ولم يطول فيها زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا فيه نظر والا فرب الثاني لشدة بطول القيام دون طول القنود ع ش وميل القلب الى رجحان الأول اذا الظاهر ان المراد بالقيام محل القراءة فيشمل للقنود اه ع ب على التحفة وبحث الشارح هنا في ذلك مكرر مع ما قدمه في ركن القيام (قوله لجميعها في مرتبة واحدة) أى لجميع بقية الرواتب الخ وهل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من جلة بقية الرواتب والمراد من ركعتين منها يظهر الاول ولا مانع من ترتيب ثواب كثير على فعل قليل يز يد على ثواب أفعال كثيرة ومعلوم ان مؤكد الرواتب أفضل من غير مؤكدها اه سم اه شوبرى جل (قوله والتحنين والاحرام) عظم جالوا وفيهما يغيداهما في الفضل كالتى قبلهما أعني ركعتي الطواف والراجح ان كل واحدة من الثلاث أفضل مما بعدها حسب مراتبها الشارح فالوعظ فيها بالفاء تنبيه ترتيب الأفضلية لكان أولى (قوله الرغائب) هي أن يصوم أول خميس من

في الجمعة وأحديةها وموضوعه فقال شيخنا كان شبهة وغيره وأقبح منها ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخس في الجمعة الأخيرة من رمضان عقب صلاتها زاعمين أنها تكفر صلوات العام أو العمر التروكة وذلك حرام
(فصل في صلاة الجماعة) وشرعت بالمدينة وأقلها امام ومأموم وهي في الجمعة ثم في صبحها ثم الصبح ثم العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب أفضل (صلاة الجماعة في أداء مكتوبة) لا جمعة (سنة مؤكدة) لاخير المتفق عليه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة والافضلية تقتضي التندية فقط وحكمة السبع والعشرين أن فيها فوائد تزيد على

رجب ثم يصلي فيها بين المغرب والعشاء اثنتي عشرة ركعة يفصل بين كل ركعتين بالتسليم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة والقدر ثلاث مرات والاخلاص مرة فإذا فرغ من صلاته صلى على النبي ﷺ سبعين مرة بقول اللهم صل على النبي الأمي وعلى آله ثم يسجدوا يقول في سجوده سبعين مرة سوح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع رأسه ويقول سبعين مرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فأنك أنت العلي الأعظم ثم يسجد سجدة أخرى ويقول فيها مثل ما قال في الأولى ثم يسأل حاجته في سجوده فأنها تقضى وقوله ونصف شعبان هي مائة ركعة كل ركعتين تسليمة يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد عشر مرات وإن شاء صلاها عشر ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الفاتحة قل هو الله أحد مائة مرة واختلفوا فيها فمنهم من قال لها طرق إذا اجتمعت وصلت إلى حد يعمل في فضائل الأعمال ومنهم من حكم عليه بالوضع ومنهم النووي وتبعه ابن حجر وأقر ذلك الكلام عليهما في تأليف مستقل صغير ومن أرفضاها الامام الفزاري وأورد هاهنا الاحياء وقال الجرجاني حديثه ما له طرق كثيرة أخرجهما السيبكي وغيره من ثم قال المناذلي القاري أن حديثهما يصل به في الفضائل والنسكون طائعا هو لا يقرن بهما من المفاسد لانهما اذ قال الامام العاصمي في حديثه بعد أن نقل عن الامام النووي فيسبغ صلاة الرغائب وتلبيح عليها قلت اشتد نزاع العلماء في هذه الصلاة صلاة التطيب من شعبان مطبق الاضاف الى الصلاة عن الاحتساب أنه مكتوبة صلاة الرغائب لصادتها هذا الحديث الصحيح يعني لا تخص الصلاة ليلة الجمعة بقيام الخ الذي لا يحصى عنه ولا معدل الا حديث يقاوم في الصحة ولا سبيل اليه الخ وأما صلاة ليلة النصف من شعبان فلا يتفق فعلها بتمام تحنوها عن النهي والاولى لمن رغب فيها ان يصليها منفردا لأن مثل هذا الشعر الظاهر لا يقوم الا بدليل ظاهر انتهى **(تمت)** في رد المحتار لابن عابدين من أئمة السادة الحنفية ما نصه قال شيخ الاسلام ان الطاعة فعل ما يثاب عليه نوقص على نية أو لا عرف من يفعله لاجله أو لا القرية فعل ما يثاب عليه بعدمعرفة من يتقرب اليه به وان لم يتوقف على نية والعبادة فعل ما يثاب على فعله ويتوقف على نية فالصلوات الخس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قرينة وطاعة عباداة وقراءة القرآن والوقف والعتق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قرينة وطاعة لا عباداة والظر المؤدى الى معرفة الله تعالى طاعة لا قرينة ولا عبادة اه وقواعد مذهبنا لا تأباه جوى اه

(فصل في صلاة الجماعة) (قوله وشرعت بالمدينة) أي ظاهرة مع المواظبة عليها فلا يرد أنه ﷺ صلى والصحابه بصيحة الامراء جماعة مع جبريل وصلى على وخدمته وهي من خصائص هذه الامة كالجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقاء كما مرعش وأجهورى وياجورى (قوله صلاة الجماعة) في العبارة قلب الأمل جماعة الصلاة ليصح الاخبار بقوله سنة والا فالصلاة فرض لاسنة (قوله سنة) أي عند الرافض وسيأتى ان الأصح قول النووي انها فرض كفاية في أول ركعة من المكتوبة غير الجمعة وسنقى الباقي (قوله درجة) قال ابن دقيق العيد الأظهر ان المراد الدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك اه عش وفي رواية بخمس وعشرين ولا منافاة بينهما لان القليل لا يثنى الكثير أو انه أخبر أولا بالقليل ثم أعلمه الله تعالى زيادة الفضل فأخبر بها أو ان ذلك يختلف بأحوال المصلين أو ان الاختلاف بحسب قرب المسجد بعده أو ان الاولى في الصلاة الجهرية الثانية في الصلاة السرية لانهما تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الامام والتأمين لتأمينه قال الحافظ ابن حجر وهذا أو وجهها قال ابن الجوزي خاض قوم في تعيين الاسباب المقتضية للدرجة المذكورة قال الحافظ ابن حجر وقد نفقحتها وهذبها فاولها بآية المؤذن بنية الصلاة في جماعة والتبكير اليها في أول الوقت والمشى الى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داعيا وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة وانتظار الجماعة وصلاة الملائكة عليه وشهادتهم له واجابة الاقامة والسلامة من الشيطان حين يفر عند الاقامة والوقوف منتظرا احرام الامام وادراك

صلاة الفذ بنحو ذلك وخرج بالأداء القضاء نعم ان اتفقت مقضية الامام والمأموم سفت الجماعة والانحلاف الأولي كاداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف نفل وعكسه وتر أو مع خلف وتر وعكسه بالمكتوبة للنذور والنافلة فلا يسن فيهما الجماعة ولا تنكروا قال الثوري والأصح أنها فرض كفاية للرجال البالغين الأحرار القيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر شعارها بمحل اقامتها وقبل انها فرض عين وهو مذهب احمد وقبل شرط لصحة الصلاة لا يتأكد التنب للنساء كأدلة للرجال فذلك يكره تركها لم لا هن والجماعة في مكتوبة لذكر بمسجد أفضل نعم ان وجدت في بيته فقط فهو أفضل وكذلك لو كانت فيه أكثر منها في المسجد على ما اعتمدته الاذري وغيره قال شيخنا والأوجه خلافه ولو تعارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور خارجة قدم فيها يظهر لان الفضيلة المتعلقة

كبيرة الامام معه وتسوية الصفوف وسد فرجها وجواب الامام عند قوله سمع اقل من حده والامن من السهو غالباً وتنبية الامام اذا سها وحصول الخشوع والسلامة بما يلبي غالباً وتحسين الهيئة غالباً واختلاف الملائكة بمواظبة على تحجيد القرآن وتعلم الاركان والابحاض واظهار شعار الاسلام وارغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط التكامل والسلامة من صفة النفاق ومن اساءة الظن به انه ترك الصلاة وينتقد السلام على الامام والانتفاع باجتماعهم على الدعاء والتذكر وعود بركة الكامل على النقص وفيام نظام اللفة بين الجيران وحصول تعاونهم في أوقات الصلاة فهذه خمس وعشرون خصلة وردت في كل منها أمراً وترغيب وبق أمران يختصان بالجمهورية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأنيبه ليوافق تأمين الملائكة وبهذا يرجع ان رواية السبع تختص بالجمهورية زاد أبو داود وابن حبان في رواية من صلى في صلاة فأمر ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة وروى ابن أبي شبة عن ابن عباس قال فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة فان كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد فقال رجل وان كانوا عشرة آلاف قال نعم وهذا موقوف على حكم الرفع وفي شرح المذهب ان من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجتم من صلى مع اثنين له ذلك لكن درجت الأولى لكل أي أكثر نواب من حيث الكيفية اه اه جل وكردى ومعنى ان الصلاة مرة في جماعة أفضل منها خمس وعشرين مرة وحده ان الظهر مثلاً يوم مرة جماعة أفضل منها في أيام أخر خمس وعشرين مرة منفرداً وبذلك يجلب حماني التحفة كافي عد عليها (قوله بنحو ذلك) أي سبع وعشرين وقدمت الأسباب القضيية لذلك (قوله والأصح أنها فرض كفاية) أي في الركعة الأولى فقط لان جميع الصلاة اه زى (قوله للرجال البالغين) ولولم يوجد الامام أو مأموم كانت حينئذ فرض عين كما هو ظاهر اه سم اه عس (قوله وقبل انها فرض عين) هذا ثالث قول في الجماعة قال الجبل وعلى هذا قيل هي شرط في صحة الصلاة وقيل لا يجري على الثاني في المفتي والنهاية قال كافي المجموع اه ما أفاده صنيع الشارح بقوله صدوق شرط لصحة الصلاة انه قول رابع ليس كذلك وان جراه الحشى عليه فتنبيه (قوله وهو مذهب احمد) لسبب ليست شرطاً في صحة الصلاة فان صلى منفرداً مع القدرة على الجماعة أتم وصحت صلاته (قوله ولا يتأكد التنب للنساء الخ) وقال أبو حنيفة ومالك يكره الجماعة للنساء (قوله على ما اعتمدته الاذري) صيغة تبرعاً بعد كذا تشير الى ضعفه (قوله والاوجه خلافه) أي انها في المسجد وان قلت أفضل لان مصلحة طلبها فيه تر على مصلحة وجودها في البيت والكلام في غير المساجد الثلاثة أمأهي فالجماعة القليلة فيها أفضل من كثيرها خارجها اتفاق بل قال المتولي ان الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها واعتمدته في شرح المشيخ والمفتي والنهاية قال في التحفة والاوجه خلافه قال الجبيري وأخفى مر بان الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة انفراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الأقصى وبمحمل قولهم فضيلة الثلاث مقدمة على فضيلة المكان على ما ذالم تكن فضيلة المكان مضاعفة وتوقفاً زى كسم في الثاني قال شيخنا ولي هما أسوة لان الصلاة في مسجد المدينة بصلاتين في المسجد الأقصى والجماعة بسبع وعشرين رماوى اه وفي التحفة والعبارة لها وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته بزوجة أو ولد أو رقبى أو غيرهم بل بحث الاسنوى والاذري أن ذهابه للمسجد لو فوتهما على أهل بيته مفضل وان اقامتها لم أفضل ونظرا فيه ثم رد ذلك التنظير اه قال حل وظاهر ذلك وان كثر جمع المسجد وقيل جمع البيت ثم رأيت بعضهم نقله عن شيخنا اه وقال سم قوله لو فوتهما الخ قد يخرج بلوأمكنه فعلها في المسجد ثم بيتها به فهو أفضل من اقتضاره على أحد هما وهو قريب اه (قوله ولو تعارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور خارج) أي مع الانفراد في كل أو الجماعة

بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها وأولى من المتعلقة بمكانها ونس إعادة المكتوبة بشرط أن تكون في الوقتين لا يزداد في إعادتها على مرتبة خلافاً لشيخ شيو شيا أبي الحسن البكري رحمه الله تعالى ولوصايت الأولى بما يقع آخر ولو واحداً اماماً كلن أو مامو من الأولى أو الثانية بنية فرض وإن وقعت خلافاً لسوى إعادة الصلاة المفروضة واحتمار الإمام أنه ينوي الظهور أو العسر مثلاً ولا يتعرض للفرض ويرجعه في الرخصة لكن الأول مرجح الأكثرين والفرض الأولى ولو بان فساد الأولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمدته النوى وشيخنا خلافاً لشيخنا زكريا تبعاً للفرق بين العبادة أي إذا نوى بالثانية الفرض (وهي بجمع كثير أفضل) منها في جمع قليل للخبر الصحيح وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى (الآنحو بدعة امامه) أي الكثير كرافضى أو فاسق ولو بمجرد التهمة فالأقل جماعة بل لانفراد أفضل كذا قاله شيخنا تبعاً لشيخه زكريا رحمه الله تعالى وكذا لو كان لا يعتد به وجوب بعض الأركان أو الشروط وإن أتى بها لانه يقصد بها النفلية وهو مبطل عندنا (أو) كون القليل بمسجد متيقن حل أرضه أو مال بانيه أو (تعمل مسجد) قريب أو بعيد (منها) أي الجماعة بغيبته عنه لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فليل الجمع في ذلك أفضل من كثرته في غيره بل بحث بعضهم أن الانفراد بالمعطل عن الصلاة فيه بغيبته أفضل والأوجه خلافه ولو كان امام القليل أولى بالامامة لحوج علم كان الحضور عنده أولى ولو تعرض للشموع والجماعة فهي أولى كما يطبقوا عليه حيث قالوا إن فرض الكفاية أفضل من السنن وأقنى الغزالي وتبعه أبو الحسن البكري في شرحه الكبير على المنهاج بأولية الانفراد لمن لا يجتمع مع الجماعة في أكثر صلاته قال شيخنا وهو كذلك إن فالتى

في كل والمراد بالحضور الشموع هذا المتبادر من هذا السياق خلافاً لما تبادر إلى فهم الحشنى من ذلك فاستقر البعيد واستبعد الغريب ووجه اعتراضه بذلك على الشارح فتأمل (قوله ونس إعادة المكتوبة) أي ولو جمعة عند جواز تعدد هاتين أو مقصورة أو لأن من عن القضاء عند حج وهو واشتراط المقي أن لا يجب إعادتها وخرج بالمكتوبة خلافاً لحنازة فلا نس إعادة بالان لا يتقبل بها كما تأتي لك لو أعادها ولو لم أت كثره محض وقعت تعاملاً مطلقاً شرح مر حل (قوله بشرط أن تكون الخ) ذكر لنس لإعادة ثلاثة شروط وهي أن تكون في الوقت وإن ازداد إعادتها على مرة وثمة الفرضية ويشترط أيضاً كونها فرضاً أو نفلاً تشرع فيه الجماعة ولو ترا عند حج وأن تكون مؤداة لا مقضية وكون الأولى محيية حقاً لم تكن عن القضاء كشيء يرد عند حج وهو خلافاً للحنى كما مر لا فائدة الظهورين إذا يجوز تنفلهما وأن تقع جماعة من أولها إلى آخرها عند مر واكتفى فيها بحج بركة كالجعة وأن يقع منها في الوقت ركة فأكثر وأن يشوى الامام الامانة وأن يكون فيها أبواب جماعة عمل الاحرام بها ولو انفراد عن الصف وأفتدى بنحو فاسق لم تنفذ الكراهة المفردة لفضيلة الجماعة وأن تعاد مع من يرى جواز الاعادة فلو كان الامام شافعيًا والمأموم حنفيًا لم تصح لان المأموم لا يرى جواز الاعادة فكأن الامام منفرد بخلاف العكس وأن لا تكون صلاة خوف وشدة لان المبطل إنما احتل فيها للحاجة وأن لا تكون إعادتها بالخروج من الخلاف والاندب فضلاً ولو منفرداً (قوله ولو لصليت الأولى جماعة) الغاية للرد على مقابل الاصح في المنهاج فانه يقصرها للمصلي منفرداً (قوله مع آخر) متعلق بإعادة أي ونس إعادة المكتوبة مع آخر (قوله وهي بجمع كثير أفضل) أي بان كان الجمع باحد المسجدين أكثر من الآخر أو كان الجمع باحد الاماكن غير المساجد أكثر من الآخر وتقدم أن ما قل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمع من غيرها وأن هذا في غير المساجد الثلاثة (قوله كرافضى) الراضة والشيعة والزيدية متقاربون قال في المواقب الشيعة اثنا وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضاً أصولهم ثلاث فرق غلاة وزيدية وامامية أما الغلاة فثمانية عشر ثم قال واما الزيدية فثلاث فرق الجارية الخ والزيدية منسوبون إلى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين رحمهم الله اه كردى (قوله ولو بمجرد التهمة) أي التي فيها نوع قوة كاهو واضح تحفة (قوله كذا قاله شيخنا) أي في التحفة وغيرها واعتمد الجلال الرملى أن الصلاة خلف الفاسق والفاسق وهو ما أفضل من الانفراد ويحصل له فضيلة الجماعة بها كردى وبه أفنى الشهاب الرملى وقضية ذلك عدم الكراهة حيث لا لأن فضليتها من الانفراد تقتضى طلبها بالذليل معناه الاماكن أكثر وأبوابه نظرت ثم بحث فيسمع مر فوافق على هذا الجواب على أنه لا فرق في فضليتها بين وجود غيرها وعدمه وقياس ذلك أن الاعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور اه سم ويأتى في الاعادة عنه عن مر خلافاً وقوله فوافق على هذا الجواب أي مخالفاً لما مر عن نهائيه من أنه لو تعذرت الجماعة الاخلص من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة اه عد على التحفة (قوله في أكثر صلاته)

جميعه لو افتاء ابن عبد السلام بان الخشوع أولى مطلقا عما يأتي على قول ان الجماعة سنة ولو تعارض فضيلة سماع القرآن من الامام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الأول أفضل ويجوز لتفرد أن يسوي الافتداء بامام أثناء صلاته وان اختلفت ركناتها لكن يكره ذلك له دون مأوم خرج من الجماعة لنحو حدث امامه فلا يكره له الدخول في جماعة أخرى فاذا اقتدى في الافتاء لزمه موافقة الامام ثم ان فرغ أو أتم كسبوق والافتاء طاره أفضل ونحو زالمفارقة بلا عذر مع الكراهة فتفوت فضيلة الجماعة والمفارقة بعذر كرخص ترك جماعة تركه سنة مقصودة كتشهد أول وقت وصورة وتطويله بالمأوم مضطرا وشغل لا تفوت فضيلتها وقد تحب المفارقة كأن عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه بزمه بثبوتها فورا والابطال وان لم يتابعه اتفاقا كافي المجموع (وتدرك جماعة) في غير جمعة أي فضيلتها للصلى (مالم يسل امام) أي لم ينطق بيمين عليه في التسليمة الأولى وان لم يقعد معه بان سلم عقب تحرره لا درا كه ركننا معه فيحصل له جميع نوابها وفضلها لكنه دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك جزءا من أو طام فارق بعذر وأخرج الامام بنحو حدث حصل له فضل الجماعة أما الجمعة فلا تدرك الا بركعة كليا أي ويسن بلع حضوره والامام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصبروا الى أن يسلم ثم يحرموا مالم يضي الوقت وكذا لمن سبق ببعض الصلاة ورجا جماعة

كذا فيد في التحفة وفتح الجواد كلام العزالي بذلك ولم يفيداه بذلك في المعنى والنهاية وعلى كل فكلهم غير مرتضيه وعبارة الفتح وأخفى العزالي أولا وابن عبد السلام بأولوية التفرد لمن لا ينجح مع الجماعة في أكثر صلاته وهو حقيق بتعويض خلافه الذي سلكه الاخرى والتركيب وأطال فيه بل الأوجه أن لو فاتته فيها من أصله تكون الجماعة أولى لأنها آكسنة اذ هي فرض عين وشرط للصحة عند جاعته وشعر الاسلام قائم بها أكثر منه فليكن مراعاتها حق ولو فتح في ذلك تركها للناس واحتجوا بالاسما جهلة الصوفية بانهم لا يحصل لهم معها خشوع قسقط عنهم فوجب سجد البلب عنهم بالكلية اه ونحوه في التحفة زاد فيها ثم رأيت العزالي افتاء آخر يصرح بما ذكرته متاخر أعين ذلك الافتاء فيمن لازم الرياضة في الخلوة حتى صارت طاعته تتفرق عليه بالاجتماع بانه رجل مغرور اذ ما يحصل له في الجماعة من القوائد أعظم من خشوعه وأطال في ذلك اه وهذا محتمل قول الفتح أولا ومن ذلك نعم ما في قول الشارح بعده قال شيخنا وهو كذلك الخ فانظر أين قال ذلك مع ان الممول على ما في التحفة والفتح في معتمد حج وقد علمت ما فيها فأنمل (قوله لكن يعكزه ذلك) أي كراهة مغفوة لفضيلة الجماعة ككل مكروه من حيث الجماعة عند حج باعثن (قوله والمفارقة) مبتدأ خبره لا تفوت (قوله وتركه منه) مقصوده ضبطها في التحفة بانها ما حيرت بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظم فضلها اه وما قوى الخلاف في وجوبه بالتسليحات وليس مثلها تكبير الا تنال ولا جلسة الاستراحة ولا رفع اليدين من قيام التشهد الأول لا مكان اتيان المأوم به وان تركه الامام ع ش يح (قوله في غير جمعة) كذا عبر في التحفة والنهاية بنحو غيرهما تبع الزركشي وغيره وظاهر عدم حصول الجماعة بأقل من ركعة في الجمعة كافي ع ش واعترض ذلك البصري وقول وتبعهما أرباب الحوائش حصول الجماعة بذلك حتى في الجمعة أو ما ادراك الركعة فيها فانها من شروط محققا قال الباجوري وأجيب بان لم يدرك جماعة الجمعة في هذه فنوات الجمعة ط الجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة كما قاله الشارح اه تأمل (قوله أي لم ينطق بيمين عليه) أي فتعتقد حينئذ جماعة وهذا معتمد ابن حجر وقال الخطيب تنعقد فرادى واعتد هر وزى عدم انعقادها مطلقا في قول على الجلال قوله مالم يسل أي يشرع في التسليمة الأولى والا فلا تنعقد صلته جماعة ولا فرادى عند شيخنا زى تبعنا شيخنا هر وان كان شرحه لا يقيد وعند الخطيب تنعقد صلته فرادى وعند حج تنعقد جماعة اه اه جل (قوله وان لم يقعد معه) ويحرم عليه حينئذ القعود فان قعد علمه اعدا لما بطل صلاته والام بطل ويجب عليه القيام فور اذا علم ويسجد للسهو في آخر صلته لأنه فعل ما يبطل عمده ع ش ملخصا (قوله لا درا كه ركننا اه ادف جل (قوله لكنه دون فضل من أدركها من أو طام) أي ودون من سبقه بالافتاء وان لم يدركهم من أو طام مقتضى ذلك ادراك فضيلتها الخصوص وهو السبع والعشرون لاجز من ذلك يقابل الجزء الذي أدركه لأنه متى حصلت فضيلة الجماعة حصل الثواب الخصوص الآندون نواب من أدركها قبل ذلك كيفما حل (قوله مالم يضي الوقت) زاد في فتح الجواد وان خرج بالتأخير وقت الاختيار على الوجه لكن في التحفة والنهاية

يدرك معهم الكل لكن قال شيخنا ان محله ما مضى بالتظارهم فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين وأفتى بعضهم بأنه لو قصدوا فيه يدركها كسبها أجزأها حديث (و) يدرك فضيلة (عزم) مع أمته (بحضوره) أي المأموم التحريم (والاشتغال به عقب تحريم اسمه) من غير تراخ فان لم يحضره أو تراخى فاته فضيلته نعم يقتضيه وسوسة خفيفة وأدراك تحريم الامام فضيلة مستقلة بأمور بها لكونه صفوة الصلاة ولأن ملازمة أربابها يومها يكتب له براءة من النار وبراءة من النفاق كما في الحديث وقبل يحصل فضيلة التحريم بأدراك بعض القيام ويندب ترك الاسراع وان خاف فوت التحريم وكذا الجماعة على الأصح الا في الجمعة فيجب طافته ان رجا ادراك التحريم قبل سلام الامام ويسن لامام ومنفرد انتظار داخل محل الصلاة مریدا الافتداء بقى الركوع والشهادة الأخيرة تعالى بلا تطويل وتمييز بين الداخلين ولو لم يحضره وكذا في السجدة الثانية ليلحق موافق تخلف الامام فاعطاه خارج عن محله وان صغر المسجد ولا دخل يعتاد البطء وتأخير الاحرام الى الركوع بل يسن علمه بجزءه له قال الفوراني يحرم الانتظار للتودد ويسن للامام تخفيف الصلاة مع فعل أبعاض وهيأت بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الاكمل الا ان رضى بتطويله محصورون وكره له تطويل وان قصد حلق آخرين ولو رأى مصلا نحو حرق حلقه وهل يلزم أم لا وجهان والذى ينبغي أنه يلزم لا تقادح في حرمه ويجوز له لا تقادح في حرمه كملك ومن رأى حيوانا تحتها يقصده ظالم أو يفرق زمة تخليصه وتأخير صلاة أو بطلان ان كان فيها أو بالاجازة لذلك وكره له تركه ابتداء نفل بعذر وع القيمة في الإقامة ولو غير اذن الامام فان كان فيه أمان لم يخش بائعته فوت جماعة والاطمئنان بدا ودخل فيها ما يرجع جماعة أخرى (و) يدرك (ركعة) لسوق أدرك الامام را كما بأمرين (شكيرة) لاحرام ثم أخرى لموى فان اقتصر على تكبيرة اشترط أن يأتي بها (لاحرام) فقط وأن يتمها قبل أن يصير الى أقل الركوع والالم تنعقد الاجاهل فتنعقد له نفل بحال سوى الركوع

محله ما مضى بنظرهم فضيلة أول الوقت ووقت الاحتيار سواء في ذلك الرجاء واليقين اه (قوله يدرك معهم الكل) عقبه في المتن أي ان شئت عني شئت وجوبه وكونه مسبوقا لشدة الجحش في جميع ما مضى في كافي هذه صفة ما تقدم بها جمع القليل كانت أول اه (قوله حديث فيه) هو ما رواه أبو داود باسناد حسن من نواضا أحسن وضوا ثم راجع فوجد بالس قد صلاوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها أو حضرها لا ينقص ذلك من أجرهم شيئا قال حج ومرو وهو ظاهر دليلا نقلا (قوله عقب تحريم اسمه) في التحفة والنهاية والعبارة لماسع المتن وقبل تحصل بأدراك بعض القيام لانه محل التحريم وقبل بأدراك أول ركوع أي بالركوع الأول لأن حكمه حكم قيامها وحمل ما ذكر من الوجهين فيمن لم يحضر احرام الامام والابان حضره مؤخر فاته عليه ما إذا ركع اه (قوله وسوسة خفيفة) فلا يضر الابطاء لأجلها وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها الى فوات ركنين فليكن مر أو ما لا يطول به زمان عرفا حتى لو أدت وسوسة الى فوات القيام أو معظمه فانت بها فضيلة التحريم ع ش (قوله ويسن لامام ومنفرد) اختلاف والتفصيل الآتي انما هو في الامام أما المفرد فينبغي له انتظار من يريد الافتداء به ولو مع نحو تطويل اذ ليس ثم من يتضرر به ومثله امام من مر هذا واعتمده حج ونقل سم عن مر اعتماده أيضا لكن الذي في نهايته علم الانتظار مطلقا (قوله يعتاد البطء وتأخير الاحرام) كذا في التحفة وشرح المنعصر والنهاية وشرح المنعصر بالواو ففادها واحدا رأيت البجيرمي نقل عن ع ش أن الواو بمعنى أو ونحوه المحشى ولم أر ذلك في ع ش على مر وعليه فانظر الفرق بين البطء والتأخير ويمكن أن يفرق بأن البطء ما كان عن سجيته وطبعه والتأخير ما كان عن قصد سره (قوله قال الفوراني يحرم الانتظار للتودد) احتراز به عن قوله أول الله تعالى وظاهره أنه معتمده وعليه جرى حج في شرح المنعصر وعبارة نعم ان كان الانتظار للتودد حرم وقبل يكفر اه وفي شرح المنعصر والنهاية والعبارة لها فان ميز بعضهم ولو لنحو علم أو شرف وأبوها وانظرهم كلهم لانه بل للتودد اليهم كره وقال الفوراني يحرم للتودد اه وفي النهاية وان ذهب الفوراني الى حرمة عند قصد التودد اه فاجرى عليه الشارح وشرح المنعصر ضيف ولا يلزم من ذلك أن يكون في الشارح سقط كالمحشى تأمل (قوله ويجوز له لا تقادح في حرمه) فضية تعبيرة بالجو از عدم سنيتها والا قرب خلافة ع ش (قوله الى أقل الركوع) أي أقرب الى أقل الركوع كافي الفتح والا لأوهم أنه اذا أتمها وهو قريب الى الركوع اعتدرك الركعة وليس

وحده مخلو هاعن التحريم أو مع التحريم للنسب لك أو أطلق لتعارض فريقتي الافتتاح والهووى فوجب نية التحريم لتمييزهما عارضهما من تكبيره الهوى (و) بادره (ركوع محسوب) للإمام وإن قصر المأموم فلم يحرم إلا هو وأركع وحرج بالركوع غيره كالأعتدال والمحسوب غيره كركوع محدث ومن في ركعة زائدة ووقع للركعتين في قواعد موثقة العلامة أبو السعود من ظهيرة في حاشية المناهج أنه يشترط أيضاً أن يكون الإمام أهلاً للتحمل فلو كان الإمام صبيلاً لم يكن مدركاً للركعة لأنه ليس أهلاً للتحمل (تام) بأن يطمئن فيه قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحتيه ركبته (يقيناً) فلو لم يطمئن فيه قبل ارتفاع الإمام منه أو شك في حصول الطمأنينة فلا بدرك الركعة ويستجد الشاك للسجود كافي المجموع لأنه شاك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلا يتحمل عنه وبحسب الاستوى وجوب ركوع أدرك به ركعة في الوقت (ويكبر) ندباً (مسبق) انتقل معه) لا تتقاله فلو أدره معتدلاً كبيراً للهوى وما بعده أو ساجداً مثلاً غير سجدة تلاوة لم يكبر للهوى اليسرى يوافقته ندباً في ذكر ما أدركه فيه من تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء وكذلك صلاة على الآل ولو في تشهد المأموم الأول قاله شيخنا ويكبر مسبوق للقيام (بعد سلامه إن كان) المحل الذي جلس معه فيه (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدركه في ثالثة رباعية أو ثمانية مغرباً أو الم يكبر للقيام ويرفع يديه تبعاً لإمامه القائم من تشهده الأول وإن لم يكن محل تشهده ولا يتورك في غير تشهده الأخير - وإن له أن لا يقوم إلا بعد تسليمي الإمام وحرم مكث بعد تسليمي إن لم يكن محل جلوسه فبطلت صلاته به إن قصد وعلم تحريمه ولا يقوم قبل سلام الإمام فإن قصد به بلانية مفارقة بطلت والمراد مفارقة هذا القعود فإن سها أو جهل لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته وبفارق من قام عن إمامه في التشهد الأول عامداً فإنه يعتد بقراءته قبل قيام الإمام لأنه لا يلزمه العود إليه (وشروط القدوة) شروط منها (نية اقتداء أو جماعة) أو إتمام بالإمام الحاضر أو الصلاة معه أو كونه مأموماً (مع تحريم) أى يجب أن تكون هذه النية مقترنة بتحريم وإذا لم تترن نية نحو الاقتداء بالتحريم لم تنعقد الجماعة لاشتراط الجماعة فيها وتنمقد غيرها فرادى فلو ترك هذه النية أو شك فيها وتابع مصلياً في فعل كأن هو للركوع متابعاً له أو في سلام بأن قصد ذلك من غير اقتداء بوطال عبرة انتظاره له بطلت صلاته (ونية إمامة) أو جماعة (سنة لإمام في غير جمعة) لئلا فصل الجماعة وللخروج من خلاف من أو جها ونصح نيتها مع تحريمه وإن

كذلك نفي ما إذا صار بينهما على السواء فعبارة الفتح تقتضى أنه لا يضر ومقتضى عبارة التحفة والنهاية بضر (قوله) وقع للركعتين) نصيره بوقع يشير إلى ضعفه (قوله يقيناً) فلا تكن غلبة الظن لأنها رخصة ولا يصر اليقين وهذا منقول المشهور نقل سم عن بحث هر الاكتفاء بالاعتقاد الجازم في قول مثل اليقين ظن لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أعمى واعتمد شيخنا الرمل ونظر السكوراني والركعتين في منقول المذهب ولا يسمع الناس الإهتداً والالزام أن المتقدم بالإمام في الركوع مع المعدل يكون مدركاً للركعة مطلقاً إذ اليقين لا يحصل إلا بالمشاهدة أو أخبار معصوم أو عدد نوازل كردى وفى الجبرمى لأن اليقين للبصير بالمشاهدة وللأعمى بوضع يده على ظهره اه ملخصاً (قوله) وجوب ركوع أدرك به (الح) أى بأن ضاق الوقت وأمكنه أدراك الركعة بادره كركوعها مع من يتحمل عنه القناعة زى وهر ومثله ثانية جمعة (قوله) غير سجدة تلاوة) أمأه فيكبرها لأنها محسوبة له تبعاً للإدعى واعتمده فى المضى لكن قيده بقوله أى إذا كان سم قراءة المسجد واستوجه فى التحفة والنهاية أنه لا يكبر للانتقال إليها (قوله) قاله شيخنا) أى فى التحفة وقيده بالنهاية الموافقة فى الصلاة على الآل بما إذا كان فى غير محل تشهده فإن كان تشهداً أوله فلا يأتى بالصلاة على الآل كما مر فى صفة الصلاة (قوله) فبطلت صلاته) أى يمكنه بعد تسليمه أى فوق طمأنينة الصلاة عند الرمل وفوق أقل التشهد عند ابن حجر كردى (قوله) بالإمام الحاضر) متعلق بكل من اقتدى أو جماعة أو إتمام وهذا ما اعتمده الخطيب فى المضى واعتمد فى التحفة وشرحه الإرشاد والأعقاب والنهاية الاكتفاء بنية الإتمام أو الأقسام أو الجماعة من غير إضافة إلى الإمام كردى (قوله) بطلت صلاته) أى سواء كان عالماً أو جاهلاً بالاطلاق كما فى النهاية (قوله) سنة لإمام فى غير جمعة) أى ولو من إمام راتب كفى عرش وإذا لم ينو الإمام الإمامة استحق الجعل المشروط له لأنه لم يشترط عليه نية الإمامة وإنما الشرط ربط صلاة المأمومين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويتحمل السهو وقراءة القنعة فى

لم يكن خلفه أحدان وثق بالجماعة على الأوجه لانه سيصير اماما فان لم ينو ولولعسم علمه بل يقتد به حصل لهم الفضل دونه وان نواه في الأثناء حصل له الفضل من حيث أن ما في الجملة فتر مع التجرم (و) سها (عدم قسم) في المنكس يقبض (على إمام بعقب) وان تقدمت أصابعه أمامي الشك في القدم فلا يؤزر ولا يصير مساواته لسكنها مكروهة (ونذب وقوف ذكر) ولوصبها لم يحضر غيره (عن عيين الإمام) والاسن له نحو به لا لتناع (متأخرا) عنه (قليل) بأن تتأخر أصابعه عن عقب امامه مخرج بالذكر الأثني فتقف خلفه مع من يتأخر (فان جاء) ذكر (آخر أحر من يساره) متأخر قليلا (ثم) بعد احرامه (تأخرا) عنده بما في قيام أو ركوع حتى يصير اصفا وراءه (و) وقوف (رجلين) جا آتعا (أو رجال) قصدوا الاقتداء بعمل (خلفه) صفا (و) بدب وقوف (في صف أول) وهو ما يلي الإمام

حق المسبوق على المتقدم وصرح به سم خلافا لعش وفي عش على مر أن الإمام اذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم لان الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد تحصيلها لجميع المتقدمين به وهو انما يحصل برعاية الخلاف الماعة من عدم صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض وهذا ظاهر حيث كان امام المسجد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي أن لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي أن مثل ذلك ما لو شرط ككون الإمام حنفيا مثلا فلا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة غير مذهبه أوجرت عادة الأئمة في تلك الحالة بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كأن اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشيء وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شيء وبعضها كراهته فينبغي أن يراعى الإمام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم انه يحج على منتهج (قوله لانه سيصير اماما) أي وقفا للحويني وخلافا للعمري في عدم الصحة حيث شئت تحت طينة التكريه وان لم يكن خلفه أحد حشره بان يقتدى به والا فلا تضر كذا يحط المتدافق نقا عنه ابن قاسم أما نصه لتلاعه الآن حذر اقتداء ملكت أم حشره فلا تضر وله كان الإمام يعمل بطلان صلاة المأموم ونوى الإمامة به بطلت صلاته لا نرى بط صلاته باطلة لكن قال الشيخ الجوهري لا تبطل صلاته الا ان قال اماما هذا اه باجوري (قوله بعقب) أي اعتمد عليه في رجليه أو من أحد عظماء وهو مؤخر القدم ما يلي الأرض هذا في القيام والركوع أو بأثنيته ان صلى قاعدا أو بجنبه ان صلى مضطجعا أو برأسه عند مر واخطيب ان صلى مستلقيا وبعقبه عند سجدة فتقدم في جزء من صلاته بشيء مما ذكر في غير صلاة خوف لم تصح ولا عبرة بغير ما ذكرنا لم يعتمد على ذلك الغير وحده كأصابع القائم وركبتي القاعس والافاعبرة بما اعتمد عليه والضايف في ذلك كأي قل أن لا يتقدم بالمأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الإمام سواء اتحد في القيام أو غيره أم اختلفا اه قال في بشرى الكريم كان كان الإمام مثلا فاما المأموم ساجدا وفي هذه الحالة في تقدم المأموم على الإمام اذالم يعتمد المأموم على قدميه بل على ركبتيه ويديه وكذا في نهوضه للقيام فليفتنه له اه واعتمد في التحفة أن العرة في الساجد بأصبع قدميه ان اعتمد عليها والا فآخر ما اعتمد عليه واعتمده عن عش قال في النهاية ولا يعديه غير أن اطلاقهم يخالفه اه أي فيكون المتبرع عند العقب بأن يكون يجلسو وضع العقب على الأرض لم يتقدم على عقب الإمام وان كان مرتفعا بالفعل اه سم على حج وعليه فيمكن دخوله في كلامهم بأن يراد بالعقب في حق القائم حقيقة أو حكما اه اطاف وتخل سم على المنهج عن مر أنه رجع الى معتد حج آخر (قوله بأن تتأخر أصابعه الخ) كذا في التحفة وقال في الايعاب بأن يخرج عن المحاذاة الخ وهو ظاهر ووقع لابن حجر في شرحه الارشاد ونحوها النهاية بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع قالو يحتمل ضبطه بالعرف كدري وجمع الجوهري بحمل الاول على الأكل والثاني على أصل السنة وبيان غايتها اه (قوله بعد احرامه) أي أما اذا تأخر من عني البين قبل احرام الثاني أولم يتأخر أو تأخر في غير ما في بشرى (قوله تأخرا) أي أو تقدم وتأخرهما أفضل من تقدم الإمام لانه مشعور ولو استمر على حالهما من غير ضم أحدهما لآخر بعد تقدم الإمام أو تأخرهما استمرت الفضيلة لطلبه ابتداء قاله يحج ولولم يمكن الاتقدم الإمام أو تأخرهما فقل للممكن فان لم يفعل كره في حق من أمكنه فقط بشرى (قوله في قيام) ومنه الاعتدال عش (قوله وهو ما يلي الإمام) عبارة فتح الجواد والصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالعقب الذي وراءه لا ما قرب للكعبة كما بينته ثم أي في الأصل اه سم

وان تحلله منبر أو محمود (ثم ما يليه) وهكذا وأفضل كل صف يمينه ولو ترادف بين الامام والصف الأول قدم فيما يظهر ويمينه أولى من القرب اليه يساره وادراك الصف الأول أولى من ادراك الركوع غير الركعة الأخيرة لما هي فان فوتها قصد الصف الأول فادراكها أولى من الصف الأول (وهكزه) لأموه (انفراد) عن الصف الذى من جنسه ان وجد فيه سعة

اه سم وعبرة شرح بأفضل والزى ادى على شرح المنهج واذا استداروا في مكة فالصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الذى وراء الامام لا ما قرب من الكعبة على الاوجه اه وعبرة التحفة وهو أى الصف الأول من بحاشية المطاف عن امامهم ولم يكن أقرب الى الكعبة من الامام في غير جهة الامام دون من يليهم اه قوله لم أر أى فيها ومنه النهاية من كراهة صلاة الاقرب الى الكعبة في غير جهة الامام المفوتة لفضيلة الجماعة زاد في النهاية وقد أقي بفواتها الولد قال والصف الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهة وهو أقرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف اه قال الرشيدى عليهما قوله وعلى من في غير جهة الامام أى أى فكل من اتصل بما وراء الامام وغيره هو أقرب منه الى الكعبة في غير جهة الامام قاله صف أول في حالة واحدة وهو صادق بما اذا تعددت الصفوف امام الصف المتصل بصف الامام لكن بخلافه التعليل الآتى في قوله وبما عالت به أضليت أى الاول الخشوع لعدم اشتغاله عن امامه وقوله وهو أقرب الى الكعبة منه أى من المستدير أى والصورة انه ليس أقرب اليها من الامام أخذ من قوله الآتى على الأثر والأوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الأقربة الخ والافاى معنى لعمد صف أول مع تقويته لفضيلة الجماعة فليحذر اه وكتب ع ش عليهما مانعه قوله حيث لم يفصل بينهما وبين الامام التبادر ان الضمير راجع لقوله وهو أقرب الى الكعبة منه وهو يقتضى انه لو وقف صف خلف الأقرب وكان متصلا بمن وقف خلف الامام كان الأول المتصل بالامام لكن في حاشية سم على منبهج ما يخالفه وعارته فرع أفنى شيخنا الشهاب الرملى كما نقله مر بما حاصله ان الصف الأول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان أقرب في غير جهة الامام أخذ من قولهم الصف الأول هو الذى يلي الامام لان معناه الذى لا واسطة بينه وبينه أى ليس فدامه صف آخر بينهما وبين الامام وعلى هذا فاذا اتصل المصلون من خلف الامام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين اليمينين فدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنين كان الصف الأول من بين الركنين لا الموازين لمن بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفا أول وهم من خلف الامام في جهته دون بقيتها في جهات اذا تقدم عليهم غيرهم وفى حنفى ان الزركشى ذكر ما يخالف ذلك انتهت وفى كلام شيخنا الزى ادى مانعه الصف الأول حينئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الأول الذى وراءه لا ما قرب الكعبة اه وهذا هو الأقرب لموافق للتبادر المذكور اه كلام ع ش ومنه نقلت وتندب استدارة المؤمنين ان صلوا في المسجد الحرام حول الكعبة وهى أفضل من الصفوف كما في التحفة والنهاية وقال فى المقتنى الصفوف أفضل من الاستدارة وفى التحفة ويندب أن يقف الامام خلف المقام للاتباع ومعلوم مما مر فى الاستقبال انه لو وقف صف طويل فى أغربيات المسجد الحرام صح بقيد السابق ثم اه وهو الانحراف بحيث لو قرب من الكعبة لما خرج عن سمتها واعتمد المقتنى الصحة مطلقا وظاهر النهاية موافقة التحفة كقولنا فيه الرشيدى مشيرا الى رد ما جرى عليه ع ش من حل كلام النهاية على موافقة ما فى المقتنى من الصحة وان كانوا بحيث يخرج بعضهم عن سمتها للوقر أو اجزم البرماوى بوجوب الانحراف اه ع ب تحفة (قوله وان تحلله منبر الخ) أى حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الامام بحيث لو أربل المنبر ووقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفا واحدا اه ع ش (قوله يمينه) أى بالنسبة لمن على يسار الامام أما من خلفه فهو أفضل من اليمين كما نقل عن اليعاقب ع ش واليمين أفضل وان كان من باليسار يسمع الامام ويرى أفعاله دون من باليمين على المعتمد نهاية توقع ع ش ويح ويسن أن يكتف بالمؤمنون الامام بأن يكون محاذيا لوسطهم لخبر أبى داود وسطوا الامام وسدوا الخلل ويستحب لكل أحد تسوية الصفوف والأمر بذلك والمراد تعديلها والاتصاف فيها وصلها وسد فرجها وتقاربها وتعادى الفائتين بحيث لا يتقدم صدر واحد ولا شيء منه على من يجنبه ولا يشرع فى الثانى حتى يتم الذى قبله فان خالف فى شيء من ذلك كرمولا يضر طول الفصل بين الإقامة والصلاة لتعديل الصفوف كما فى التحفة باب الأدان وعود فى الزواجر قطع الصف وعدم تسوية من الكبار وهو ظاهر خبر من قطع صفا قطع الله اذهو بمعنى لعنه الله واللعن من علامة التكبر

بل يدخله (وشرع في صفته قبل تمام ما قبله) من الصف ووقوف الذكر الفرد عن يساره ووراءه ومحاذيا له ومتأخرا كثيرا وكل هذه ثبوت فضيلة الجماعة كحصر حوايجهم بين أن لا ينسبوا إلى كل صفين والأول والامام على ثلاثة أذرع ويقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم النساء ولا يؤخر الصبيان للبالغين لاتحاد جنسهم ومنها (علم بالتعال امام) روي أنه أول بعض صف أو مباح لصورته أو صوت يبلغ ثقة (و) منها (اجتماعهما) أي الامام والمأموم (يمكن) كما عهد عليه الجماعات في العصر الخالية (فان كانا بمسجد) ومنه جدار موارس حبه وهي ما خرج عنه لكن حجر لأجله سواء أعلم وقفيته بمسجدا أم جعل أمرها عملا بالظاهر وهو التحويط لكن ما لم يتيقن حدوثها بعده أنها غير مسجد لا حرم به وهو موضع اتصال به وهي لمصلحة كاتساب ماء ووضع نعال (صح الاقتداء) وان زادت المسافة بينهما على ثلاثة أذراع أو اختلفت الابنية بخلاف من

لكن لم أر من علمه كبيرة بل هو عندنا مكر وبشرى بحذف وفي مختصر فتاوى سيدنا العلامة السيد عبد الله باقر السيد عبد الرحمن مشهور ما نصه تندب تسوية الصفوف وتعديلها بأن لا يبدأ أحد جانبي الصف على الآخر اجاعا بل قيل بوجوده بخلافته حينئذ ينكر وهم مقبولة لفضيلة الجماعة ككل مكر وه من حيث الجماعة بأن لا يوجد الا فيها فيثبثون لهم الوقوف بقرب الامام في صف أفضل من البعد عنه فيموضع بين الامام وان بعد أفضل من الوقوف عن يمينه وان قرب عمله كفاي فتاوى ابن حجر ما اذا أتى المأموم وقد صفت الصفوف ولم يقرب على ذلك خلو مياسر الصفوف والام لم يكن مفضولا لئلا يرغب الناس كلهم عنه ويقاس بذلك ما في معناه لانه صلى الله عليه وسلم لما رغب في ميامن الصفوف وفضلها رغب الناس في ذلك وعطلوا مبصرة المسجد فقيل يا رسول الله ان مبصرة المسجد قد تعطلت فقال من هم مبصرة المسجد كتبه كغفلان من الأجر وانما خصهم بذلك لما تعطلت تلك الجهة اذ ليس لهم ذلك في كل حال ورجع ابن حجر في فوات فضيلة الجماعة لانه ادعى الصف والمعدا كثيرا من ثلاثة أذرع لا عند ووقوف أكثر المأمومين في جهة واعتمد أو أخرجه وصاحب القلائد حصو لها مع ذلك انه فيثبثون بأعين عن سم والبصري وغيرهما عدم القوات بالافراد أيضا لكن مدون من دخل الصف وعن المحلى وابن حجر و مر فواتها بكل مكر وه من حيث الجماعة واستثنى أحد الرمي تقطع الصفوف انه وفي سم على جماعة على وصف يقتضي كراهة نفس الصلاة كالتحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضا اذ لا يتجه فوات ثواب أصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتامل مر (قوله بل يدخله) أي الصف ان وجد سعة ولو بلا خلاء بحيث لو دخل بينهم لو سمهم وان لم يجلسوا لم يحررهم بعد احرارهم الى شخص من الصف ان كان الصف أكثر من اثنين ويجوز موافقته ليصطف معهما من حجر و مر مساعدته فان جره قبل احرارهم في التحفة يحرم واعتمد في المفتي والنهاية الكراهة قال سم وبها أفنى الشهاب الرمي كذا في عبد الحميد على التحفة لكن في الكردى وأقر الخطيب في المفتي ابن الرمة على عدم جواز ذلك اه فرمهم فان كان الصف اثنين امتنع الجرح لانه يصير أحدهما منفردا نعم ان أمكنه التحرق ليصطف مع الامام فيذني أن يتحرق وهو أفضل من الجرح ولا تفوت فضيلة الصف الأول على من خلف الامام لانه لا تقصير منهم وانما جرح التحرق لعذر واداء اصطاف المأموم مع الامام يكون صفا أول حقيقة وما عداه أول حكايا ولوصار وحده في أثناء الصلاة يذني أن يجرح شخصان تركه مع تسريه يذني أن يكره مر وثقوته الفضيلة من حيث سم اه مانص من شرح المنهج وحواشيه قال الكردى وفي فتاوى الجلال الرمي اذا اصطاف مع الامام لا تكملة مساواته ولا تفوت بها فضيلة الجماعة اه قال ابن حجر ومتى كان بين كل صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره للداخلين أن يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة لانهم ضموا حقهم فيذني لهم أن يصطفوا بين الامام والمأمومين اه يج (قوله فان كانا بمسجد) تفريع لحقوف والتقدير ان الامام والمأموم اما أن يكونا بمسجدا أو غيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجدا والآخر بغيره فان كانا في مسجد الخ أي أو مساجد تناهت أبوابها وان كانت مغلقة غير مسمرة أو انفراد كل مسجد بامام ومؤذن وجاعة شرح بافضل (قوله أو اختلفت الابنية) أي المسافة كبر وسطح داخلين فيعوان أغلق الباب المنسوب على كل معاذ كرهت من غير تسخير بشرط امكان المرور العادي بلا نحو وثبة فاشة قال الكردى ويحتمل أن يكون المراد بدخول الابنية والبئر والسطح في المسجد شمول المسجدية لها ويحتمل أن يكون المراد دخول منافذ البئر وغيره في المسجد اه

يفاء فيه لا ينفذ بابه اليه بان سمر أو كان سطحاً لا مرقى له منه فلا تصح القدوة اذ لا اجتماع حينئذ كما لو وقف من وراء شبك بجدار المسجد ولا يصل اليه الا بازورار أو انعطاف بأن ينصرف عن جهة القبلة لو أراد الدخول الى الامام (ولو كان أحدهما ضيق) أي المسجد (والآخر خارجه شرط) مع قرب المسافة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثي مترع تقريباً (عند حائل) بينهما يمنع مروراً أو رؤية (أو وقوف واحد) من المأمومين (حذاء منفذ) في الحائل ان كان كما اذا كانا بيناء بن كصحن وصفته من دار أو كان أحدهما بيناء أو الآخر بضياء فينصرف أيضاً ما مرقان حالما يمنع مروراً كشبك أو رؤية كباب مردود وان لم تغلق ضبته لئلا يشاهده وان لم يمنع الاستطراق ومثله السراير الخ ولم يقف أحد حذاء منفذ لم يصح الاقتداء فيهما واذا وقف واحد من المأمومين حذاء المنفذ حتى يرى الامام أو بعض من معه في بنائه حينئذ تصح صلاة من بالمكان الآخر تعاطفاً للمشاهد فهو في حقهم كالامام حتى لا يجوز التقدم عليه في الموقف والاحرام ولا بأس بالتقدم عليه في الأفعال ولا يضرهم بطلان صلاته بعد احرامهم على الأوجه كدالريح الباب أثناء هالائه فيفتقر في اليوم بالاية فتقر في الابتداء (فرع) لو وقف أحد هما في علو الآخر في سفلى اشترط عدم الحيلولة لا عذارة قدم الاعلى رأس الأسفل وان كانا في غير مسجد على ما دل عليه كلام الروضت وأصلها والمجموع خلافاً لغيره من غير أن يكره ارتفاع أحد هما على الآخر بلا حجة ولو في المسجد (و) منها موافقة في سائر فحش مخالفة فيها) فعلاً أو تركاً فبطل صلاة من وقعت بينه وبين الامام مخالفة في سنة كسجدة تلاوة فطم الامام وتركها المأموم عامداً لا التحريم وتشهد أول فعله الامام وتركه المأموم أو تركه الامام وفعله المأموم عامداً لا علواً وان خلفه على القرب

(قوله بأن سمر) كالصريح في ان الأبنية المتنافذة في المسجد الواحد يضر فيه التسمير مطلقاً اذ لا بد فيها من الاستطراق العادي وهو العتيد خلافاً لفتاوى شيخ الاسلام والحققة قال فيها ان فتح لسكن من النصفين باب مستقل ولم يكن التوصل من أحدهما الى الآخر فلوجه أن كلا حينئذ مستقل عن الآخر فلا ولا وعليه يحمل كلام شيخ الاسلام أي في فتاويه الخ والتسمير أن يضرب مسباراً على باب المقصورة والاغلاق يمنع للورور بقفل أو نحوه كضبة قال القليوبي وان لم يكن لها مفتاح ما لم يسمر كرى بالتسمير يخرج الموقفين عن كونهما مكاناً واحداً وهو مدارجة القدوة بخلاف الاغلاق بصري (قوله كما لو وقف من وراء شبك الخ) هذا هو الأصح في المجموع وغيره وببحث الاسنوي ان هذا في غير شبك بجدار المسجد إلا كالمدارس التي يجمر المساجد الثلاثة صحة صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد من الحيلولة فيه لا يضر رده جمع وان اتصل به آخرون الخ تحفة وفي فتاوى السيد عمر البصري كلام طويل في حاصله أنه يجوز تقليد القائل بالجواز مع ضعفه كرى (قوله الا بازورار وانعطاف) من عطف التفسير أو المرادف وقوله بأن ينصرف الخ تصوير للازورار والانعطاف أي بحيث يستدبر القبلة بأن يصعد من خلف ظهره بخلاف ما اذا كانت عن يمينه أو يساره فانه لا يضره (قوله بينهما) أي بين أحدهما الذي في المسجد والآخر الذي خارجه وتعتبر المسافة بينهما من طرف المسجد الذي يلي من خارجه فان كان الامام فيه اعتبرت المسافة من جدار آخره وان كان خارجه المأموم فيه اعتبرت من جدار صدره فان خرجت الصفوف عن المسجد فالمتعين آخر صف خارج المسجد مرعش من شرح المنهج وحواشيه (قوله حذاء المنفذ) أي معابله بحيث يشاهد الامام أو من معه ولا يكفي هنا سماع المبلغ كما في الاصل بشرطه ومقتضاه اشتراط كون الرابطة بصيرة وانها اذا كان في طاعة بحيث تمنعه من رؤية الامام أو أحد ممن معه في مكانه لم يصح له شيخنا حاف جل (قوله ولا بأس بالتقدم عليه في الأفعال) أي ولا كونه امرأة وان كان من خلفه رجال ولا كونه أمياً أو ممن يلزمه القضاء كقيم متيسم وهذا معتمد صحيح وخالف من فقال بضر التقدم بالأفعال كالامام وكونه امرأة لغرض العساو، وكونه أمياً أو ممن يلزمه القضاء (قوله بطلان صلاته) أي صلاة الواقف حذاء المنفذ فيتمونها خلف الامام ان علموا بالتفالة تحفة (قوله ويكره ارتفاع) أي ان أسكن وقوفهما بمشومعني وتحققنها في فتاوى الجلال الرمي اذا ضاق الصف الأول عن الاستواء يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الصف الأول مع الارتفاع وفي التحفة والنهاية ظاهر ان المدار على ارتفاع يظهر حساوان قل الخ كرى (قوله فعلها الامام وتركها المأموم) أي أو بالعكس (قوله وتركها المأموم) أي سهواً أو جهلاً فاذا تذكره أو علم قبل انتصاب الامام ولم يعتدل صلاته بخلاف ما اذا تركه المأموم عمدًا فلا تبطل صلاته ويسن له العود كما مر في اطلاقه هنا غفلة أو تساهل مضر

حيث لم يجلس الامام للاستراحة بعدد من فرض المتابعة الى سنة ما اذا لم تفحص المخالفة فيها فلا يضر الاتيان بالسنة كقوت أدرك مع الاتيان به الامام في سجدة الأولى وقارق التشهد الأول بأنه فيه أحدث فعود الى فعله الامام وهذا ما يطول ما كان فيه الامام فلا تخش وكذا لا يضر الاتيان بالتشهد الأول ان جلس امامه للاستراحة لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام والام بجر وأصل صلاة العالم العمد ما لم يتو مقارقه وهو فراق بعذر فيكون أولى وان لم يفرض المأموم منه مع فراق امام جاز له التخطف لتمامه بل مذنب ان علم انه يدرك الفاتحة بكاملها قبل ركوع الامام لا يتخطف لانام سورة بل يكره اذا لم يلحق الامام في الركوع (و) منها (عدم تخلف عن امام ركبتين فعليين) بنو الذين تامين (بلا عن مع عدم علم) بالتحريم وان لم يكونا طوي بلين فان تخلف بهما بطلت صلاته لقبح المخالفة كأن ركع الامام واعتدل وهو في السجود أى زال من حد القيام والمأموم قائم وخرج بالفعلين القوليان والقولى والفعل (عدم تخلف عنه معهما) بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يحسب منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (بعذر أو وجه) أى اقتضى وجوب ذلك التخطف (كاسراع امام فراءة) والمأموم بطىء الفراءة لعجز خلقى لا لوسوسة أو الحركات (وانتظاراً مأموم سكتته) أى سكة الامام ليفرأ فيها الفاتحة فركع عقبها وسهوا عنها حتى ركع الامام وشكه فيها قبل ركوعه أما التخطف لوسوسة بان كان يردد الكلمات من غير وجوب فليس بعذر قال شيخنا ينفى في ذى وسوسة صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه انه لا يمكن تركها بان يأتى فيسأى بطىء الحركة فيلزم المأموم في الصور المذكورة اتمام الفاتحة ما لم يتخطف بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وان تخلف مع غير أكثر من الثلاثين لا يفرض من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (فليوافق) امامه وجوباً (في) الركرك (الرابع) وهو القيام أو الجلوس للتشهد ويترك ترتيب نفسه (ثم يدرك) بعد سلام الامام ما بقي

(قوله حيث لم يجلس الامام للاستراحة) سيأتى محزره وتضعفه (قوله ان جلس امامه للاستراحة) الذى مال اليه في التحفة بعد التردد انه لا يأتى بالتشهد وان جلس امامه للاستراحة واعتدماً يضاف الى الخفى والنهاية فاجرى عليه الشارح مرجوح وان أوههم صنيع المحشى مع عدم تنسيبه على مرجوحته موافقة التحفة فتنبه (قوله كاسراع امام فراءة) أى وأحرقة جابد عليه فوه بعده وأحرقت بالجر عطف على القراءة وان اردت اسراع فراءة الامام أى بالسنة لبطء فراءة المأموم مع فراءة الامام بالوسط المعتدل فلو عبر بطء فراءة المأموم لكان أوضح أمال وأسرع الامام فوق العادة فلا يتخطف المأموم لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما قال ع ش على م ر ومن ذلك ما يقع بكثرة من الأئمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتأخيرها قبل ركوع الامام فركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لانام الفاتحة حتى رفع الامام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فأنته للركعة فيتبع الامام فيها هو فيه ويأتى بركعة بعد سلام الامام اه جمل وهذا مما عمت به البلوى لخفائه على كثيرين فإيسع الناس الاما نقله الكردى عن القليوبى قال وتقل سم عن م ر ما يوافقهم ان الموافق هو من أدرك الامام في أول القيام وان لم يدرك قدر زمن الفاتحة ومن أدرك ذلك الزمن موافق وان لم يدرك أول القيام وضده المسبوق فيها اه وقوله وسهوا بالجر عطف على اسراع وكذا وشكه فهذه أربعة أعلام للتخطف ذكرها الشارح اسراع الامام وانتظار سكتته وسهوا المأموم عن الفاتحة وشكه في قراءتها وتضم اليها خامس هو موافق اشتغل بسنة ترك الفاتحة سواء شرع فيها أم لا فيفتقر له ما صرح وخرج موافق مسبق اشتغل بسنة فسيذكر الشارح الخلاف فيه وتزاد أيضاً لستقوى ما اذا انتظر فراءة امامه السورة فلم يقرأها فهذه الصور محل اتفاق بين ابن حجر والزملى وبقيت صور أخرى جرى الخلاف فيها بينهما منها ما اذا نام في تشهده الأول بمكامة مقدمه بقره فأنقته من نومه الا وامامه راكع أو فى آخر القيام ومنها ما اذا سمع تكبير امامه للقيام فظنه جلوس للتشهد فجلس له فكبر امامه للركوع فظنه للقيام من التشهد الأول ثم علم انه للركوع ومنها ما لو سى كونه مقتدياً وفى الصلاة وهو في السجود مثلاً ثم ذكر كركم من سجدة الا والامام راكع أو قارب ان يركع ففى هاته الصور اختلافا فقال الرملى هو موافق يفتقر له ما صرح وقال ابن حجر بل مسبق فلا يلزمه أن يقرأ من الفاتحة الا ما ألتنه ومنها ما اذا جلس مع امامه للتشهد الأول فلما قام امامه من مكث لتكميل التشهد فلما اتصب وجد امامه راكعاً أو قارب أن يركع فقال الرملى هو موافق يعصر له ما صرح وقال ابن حجر بل هو متخطف بغير عذر فلا يفتقر له الا ما يفتقر لو وافق ترك الفاتحة لاعتبر ما صرح ان أم فاتحة قبل هو الامام للسجود أدرك لركعة وان لم يتمها قبل الهوى نوى المفارقة وجرى على نظم

عليه فان لم يوافقه في الرابع مع علمه بوجوب المتابعة ولم ينو المفارقة بطلت صلاته ان علم وتعمد وان ركع المأموم مع الامام فشك هل قرأ الفاتحة أو تذكراته لم يقرأها لم يجز له العود الى القيام وتدارك بعد سلام الامام ركعة فان عاد عالماً عامداً بطلت صلاته والا فلا فلو تيقن القراءة وشك في اكائها فانه لا يؤثر (ولو اشتغل مسبوق) وهو من لم يدرك من قيام الامام قدر اربع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة وهو ضد الموافق ولو شك هل أدرك زمناً يسعها تخلف لا تمامها ولا يدرك الركعة مالم يدرك في الركوع (بسته) فتعودوا افتتاح اول يشتغل بشيء بأن سكت زمناً بعد تحريمه وقبل قراءته وهو عالم بأن واجبه الفاتحة واستمع قراءة لامام (قرأ) وجوباً من الفاتحة بعد ركوع الامام سواء علم أنه يدرك الامام قبل رفعه من سجوده أم لا على الاوجه (فترها) حروفي طه أو قمر زين سكونه لتقصيره بدوله عن فرض الى غيره (وعذر) من تخلف لسنة كبطء القراءة على ما قاله الشيخان كالبعوى لوجوب التخلف في تخلف ويدرك الركعة مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان خلافاً لما اعتمدته جمع محققون من كونه غير معذور لتقصيره بالمعذور الذي كور وجزم به شيخنا في شرح المنهاج فتاويه ثم قال من عبر بعلمه فعبارته مؤولة وعليه أنه ان لم يدرك الامام في الركوع فانه الركعة ولا يركع لأنه لا يحسب له بل يتابعه في صلاة نفسه فان خالف بطلت صلاته وسيأتي في النسخ من صور الخلاف ما اذا شك هل أدرك زمناً يسع الفاتحة أم لا وقد نظمها بعضهم في قوله:

مسائل الشخص الذي قد اغتفر * ثلاث أركان له ثلثا عشر
أولها البطي في قراءته * وشبه الناس لها لفتاته
كذلك من لسكتة أو سورة * منتظر في ركعة جهرية
فلم يمكن امامه بياكت * ولا بقراءة تلك السورة
أو نام عن تشهد أول له * ممكنا مقعده ثم انقبه
رأى الامام راحكاً وشبه * من يتخلف لان يتم
كذا اذا لكونه مصلياً * نسي أو لكونه مقتدياً
أو شك في اتيانه بالفاتحة * بعد الركوع للامام ليس له
أو شغل الموافق افتتاح أو * تموز عن القسراءة ولو
لم يك ذاتي حق قد ندبا * لظنه أن لا يتم الواجبا
عليه من فاتحة الكتاب * فلا تمكن لما ذكرت آتي
كذا اذا في كونه مسبوقاً أو * موافقاً قد شك هذا ما رووا
أو كان تكبير الامام اختلاطاً * عليه فاحفظن ما قد ضبطا

(قوله ولا يدرك الركعة مالم الخ) كذا في التحفة والبرجع شيخ الاسلام واعتمد الخطيب وهر والشهاب الرملي انه كالموافق فيجوز على ترتيب نفسه يدرك الركعة مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلاً صغرى واعتمد عبد الله بن عمر باخرمة قال وقال ابن كبن انه كالمسبوق اه ابن قاضي فتحصل أن في المسئلة ثلاثة آراء للتأخيرين (قوله جزم به شيخنا) يعني مال اليه قال الكردي في الصغرى كلام التحفة يميل الى ما ذكر ومال اليه الخطيب وهر وهو المعتمد اه (قوله مؤولة) أي بأن المراد بعلمه عدم الكراهة (١) وعدم البطان بخلفه بأقل من ركعتين قطعاً لانه كبطي والقراءة كافي الفتح قال عقيه وعليه فإذا لم يدركه الا في هو به للسجود وجبت متابعته ولا يركع والابطلت صلاته ان علم وتعمد وانما يتخلف للتدارك ان ظن انه يدركه قبل سجوده والاتابعه وهو ما قاله جمع وان ظن أنه يدركه في ركوعه والا طرفه وهو مافي الأم والذي يتجه أنه يتخلف (١) (قوله عدم الكراهة) أي على المعتمد ان التخلف بركن مكروه غير مبطل وقوله وعدم البطان أي على الضعيف القائل بان التخلف بركن مبطل اه جلي

هو به السجود والابطال صلاته ان علم وتعمد ثم قال والذي يشبهه انه يتخلف لقراءة ما لم يمتحن بريد الامام المحوى للسجود فان كل وافقه فيه ولا يركع والابطال صلاته ان علم وتعمد والافرقه بالية قال شيخنا في شرح الارشاد والاقر للقول الاول وعليه أكثر المتأخرين أما ادا ركع بدون قراءة فسرهما فبطل صلاته وفي شرح المنهاج له عن معظم الأصحاب أنه يركع ويسقط عنه بقية الفاتحة واختير بل رجحه جمع متأخرون وأما لو في الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه أما اذا جهل أن واجبه ذلك فهو يتخلف للزمه متخلف بعذر قاله القاضي وخرج بالمسبوق الموافق فانه اذا لم يتم الفاتحة لاشتغاله بسنة كدعاء افتتاح وان لم يظن ادرالك الفاتحة معه يكون كبطي القراءة فيما سبلان (و) (سبقة) أي للمأموم (على امام) (عالمدا علما) (١) امام (ركنين فمليين) وان لم يكونا طويدين (سطل) الصلاة لفحش الخلفه وصورة التقدم بهما أن يركع ويعتدل ثم يهوى للسجود مثلا والامام قائم وأن يركع قبل الامام فلما أراد الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال ولو سبق بهما سوا أو جهلا لم يضر لكن لا يعتد بهما فلما لم يعد الاثنيان بهما مع الامام سبوا أو جهلا أتى بعد سلام امامه بركعة والأعد الصلاة (و) (سبقة عليه) (عالمدا علما) (٢) تمام (ركن فملي) كأن ركع ورفع والامام قائم (حرام) بخلاف التخلّف به فانه مكروه كما يأتي ومن تقدم بركن من له العود ليوافقه ان تعمدا لا تخير بين العود والعود (ومقرت) أي مقارئة للمأموم الامام (في أفعال) وكذا أقوال غير تحرم (مكروهه) كتخلف عنه (أي الامام) (الي فراغ ركن) وتقدم عليه بابتدائه وعند تعمد أحد هذه الثلاثة تفوته فضيلة الجماعة فهي جماعة صحيحة لكن لا ثواب عليها فيسقط أم تركها أو كراهته فقول جمع انتفاء الفضيلة يلزمه الخروج عن المتابعة حتى يصر كالفردي ولا يصح له الجمعة وهم كائنه الزكشي وغيره ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة لم يتصور وجوده في غيرهما فالسنة للمأموم أن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ويتقدم على فراغه منه والاكمل من هذا أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جمع حركة الامام ولا شرع حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال اليه فلا يهوى للركوع والسجود حتى يستوي الامام واكتمأ وتصل جهته الى السجود ولو قرنه بالحرم او تبين تأخر محرم الامام لم تنقض صلاته ولا بأس باعادة التكبير سرابنية ثانية ان لم يشعروا ولا بالتقارن في السلام وان سبقه بالقائمه والشهيدان فرغ من أحدهما قبل شروع الامام فيه لم يضر وقبل يجب الاعادة مع فعل الامام أو بعده وهو أولى فعليه ان لم يعد بطلت ويسن مراعاة هذا الخلاف كما سن تأخير جميع فاتحته عن فاتحة الامام ولو في أولى السريفة ان ظن انه

لقراءة ما لم يمتحن حتى يريد الامام المحوى للسجود فان كل وافقه فيه والافرقه اه بالحرف ومنه تعلم ما في كلام الشارح الآتي الملقق من كلام التحفة والفتح بغير استظام (قوله والذي يشبهه الخ) قد علمت من القولة التي قبل هذه أن هذا من كلام الفتح لامن كلام شرح المنهاج كما يقتضيه صنيعة (قوله الأول) أي انه يمتحن في التخلّف الى ثلاثة أركان طويلة كبطي القراءة (قوله أو أن يركع قبل الامام الخ) كذا في التحفة وأورد الصورتين معلوما بوجه منهما شيئا ووجه الاول في شرح المسجع والمغني والنهاية قياسا للتقدم على التأخر ورجح حجج الثانية في شرح الارشاد والمختصر والعباب وفي الاسنى هي الاولى كردى (قوله ولو سبق بهما) بالبناء للفاعل أي سبق للمأموم الامام بهما وقوله لكن لا يعتد بهما أي ويجب عليه العود الى الامام عند زوال السهو والجهل كما يشير اليه قوله فلما لم يعد الخ وفي سم على حجج والبرلى ما يوافقه (قوله تمام ركن) خرج به ما لو سبق ببعض ركن كأن ركع قبل الامام وحلقه الامام في الركوع فلا يحرم وهذا اعتمادا على حجة واعتمد في المغني والنهاية ان السابق ببعض ركن تام (قوله حرام) أي لا يبطل (قوله سن له العود الخ) أي يركع معه مثلا واذا عاده فبطل بحسب لهزكوعه الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب انه يحسب له ركوعه الأول ان اطمان فيه والا فالثاني ثم على حساب الأول لو ترك الطمانينة في الثاني لم يضر ولو لم يتفقد له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فهل يعودو يركع لوجوبه عليه بفعل الامام أولا لانه كان لحض المتابعة فانت فاشبه ما لو لم يتفقد له سجود التلاوة مع امام حتى قام فيه نظر والاقر الثاني فيسجد مع الامام اه ع ش (قوله حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال اليه) استثنى في شرح سلم ما اذا علم من حاله انه لو أخر الى هذا الحد رفع الامام قبل سجوده اه وهو ظاهر كردى (قوله ولا بأس باعادته) أي الامام أي اذا كبر الامام تانيا خفية لتكفي تكبيره مثلا ولم

يفرأ السورة ولو علم أن امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأها مع قراءة الامام (ولا يصح قدوة بمن اعتقد بطلان صلاته) بان ارتكب مبطلا في اعتقاد المأموم كشافى اقتدى بحجتي مس فرجه دون ما اذا قصد نظر الاعتقاد المقتدى لأن الامام محدث عنده باليس دون القصد فيتنزير بطا صلاته صلاة الامام لا عنه وليس في صلاته ولو شك شافى في اتیان الخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسبنا الظن به في توقي اختلاف فلا يضر عدم اعتقاده الوجوب (فرع) لو قام امامه لز يادة كخاتمة ولو سهوا لم يجز له متابعتة ولو سهوا فلو شاكا في ركعة بل يفارقه ويسلم أو ينتظره على المعتد (ولا) قدوة (يعتقد) ولو احتالوا بان اماما وخرج عتقتم من انقطعت قدوته كأن سئل الامام فقام مسبوق فافتدى به آخر صحت أوقام مسبوقون فافتدى بعضهم ببعض صحت أيضا على المعتد لكن مع الكراهة (ولا) فتوة (قارىء بائى) وهو من يخل بالفاتحة أو بعضها ولو بحرف منها بأن يعجز عنه بالكتابة أو عن اخراجه عن محرجه أو عن أصل تشديده وان لم يمكنه التعلم ولا علم بحاله لأنه لا يصلح لتحصيل القراءة عنه لو أدركه راكعا أو يصح الاقتداء بمن يجوز كونه أميا الا اذا لم يجبر في جهرية فيلزمه مفارقتة فان استمر جاهلا حتى سلم لزمته الاعادة فلم يتبين أنه قارئ ومحل عدم صحة الاقتداء بالأبى ان لم يستوال امام والمأموم في الحرف للمعجوز عنه بأن أحسنه المأموم فقط أو أحسن كل منهما غير ما أحسنه الآخر ومنه أثرت يدغم في غير محله بابدال والتغيب بدل حروف آخر فان أمكنه التعلم ولم يتعلم لم تصح صلاته والا صحت كافتدائه بمثلوه كره اقتداء بنحو ثناءه ووفاءه ولا حن ولا يغير معنى كضمها، لله رفح دال بعد فان لحن لحنا يغير المعنى في الفاتحة كأن نعت بكسر أو ضم أبطل صلاة من أمكنه التعلم ولم يتعلم لأنه ليس بقارئ نعم ان ضاق الوقت صلى حرمة وأعاد لقصره قال شيخنا ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكلمة لأنه غير قارئ قطا فلم توقف صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعيدها ولو من مثل هذا يبطل اه أو في غيرها صحت صلاته بالقدوة به الا اذا قدر وعوم وتعمد لأنه حينئذ كلام أجني وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردى واختار السبكي ما اقتضاه قول الامام ليس لهذا قراءة غير الفاتحة لأنه يتكلم بما ليس بقارئ بالضرورة من البطلان مطلقا (ولو اقتدى بمن ظنه أهلا) للإمامة (فبان خلافة) كأن ظنه قارئاً أو غير مأموم أو رجلاً أو عقلاً فبان أميا أو مأموماً أو امرأة أو مجنونا

يعلم المأموم يعلم بضر ولم يجب على المأموم إعادة الصلاة اذا علم بحال الامام اه ع ش في فصل في صفة الأئمة (قوله) أو شاكا في ركعة) أى الامام فهو معطوف على سهوا فمطف المحشى ذلك على مسبقا نائى عن عدم تأمل (قوله) صحت أيضا) أى في غير الجمعة في الصورتين أمهى فلا مطلقا عند مر وفي الثانية عند حج أمانى الأولى فتصح عدمه ولكن يكره الاقتداء بالمسبوق المذكور اه كردى قوله بالمسبوق المذكور أى في غير الجمعة في الصورتين كما هو أصل المسئلة خلافا لما فهمه المحشى منها تأمل (قوله) لكن مع الكراهة) أى في الصورة الثانية فقط وهو الذى فهمه ع ش من عبارة التحفة وتبعه الشيخ محمد صالح الرئيس ويشير بالعدل الشارح عنها الى ما عبر به كالوضع لما اصرح به محشيا الكردى بفتح الكاف الفارسي وفيهم جمع منهم السيد أحمد جمل الليل وعبد الحميد على التحفة من عبارة التحفة الكراهة في الصورتين وأما عبارة للنهاية فانفقوا على افادتها الكراهة في الصورتين وظاهر كلام الكردى بضم الكاف العربى اعتباره كما هو وقال أبو حنيفة لا تصح الصلاة خلف المسبوق كما في متن التنوير (قوله) من يخل بالفاتحة) أى لا يحسن حروفها كما هو خرج بها نحو التشهد فلمن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه مر سم خلافا للبرملوى (قوله) فيلزمه مفارقتة) كذا في التحفة خلافا للمعنى والنهاية قال سم المعتد انه لا يلزمه مفارقتة وانه اذا استمر ولو مع العلم أى بوجوب الاعادة حتى سلم لزمته الاعادة فلم يبين أنه قارئ مر وقوله فان استمر أى المؤتم بالذى لم يجبر في الجهرية جاهلا أى يلزموم المفارقة ما في السرية فلا إعادة عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كالألزمه البحث عن طهارة الامام مر وفيما كتبه المحشى هنا نوع مخالفته فليحذر (قوله) يدغم في غير محله بابدال) كأن يقول المقيم بابدال السين تاء وادغامه في التاء (قوله) تاء وفاقاة) الأول الذى يكرر التاء والثانى الذى يكرر الفاء ومثلها الواو وهى الذى يكرر الواو (قوله) أو في غيرها) أى غير الفاتحة فهو معطوف على قوله الفاتحة (قوله) فبان أميا) قيل ان بان من أخوات كان فالنصب بعدها خبرها قال السيوطى وللتجس أن المنسوب بعدها تمييز محوّل

في المجموع واختار غير ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصد هالولا العنبر قال في المجموع يستحب لمن ترك الجمعة بلا عنبر ان يتصدق بدينار أو نصفه خبزاً في داود وغيره
فصل في صلاة الجمعة هي فرض عين عند احتياج شرائطها وفرضت بمكة ولم تقم ما لفقد العدد أولان شعارها الاظهار وكان **عليه** مستخفياً فيها وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات وسميت بذلك لاجتماع الناس لها ولأن آدم اجتمع فيها مع حواء في مزدلفة فلذلك سميت الجمعة (نجم الجمعة على) كل (مكة) أي بالغ عاقل (ذ كرحر) فلا تترك على أنبي ومن به رقي وان كوتب لقصة (متوطن) بمحل الجمعة لا يسافر من محل اقامتها صيفاً وشتاء الا الحاجة كتنجارت وزيارة (غير مفسور) بنحو مرض من الأعذار التي مرت في الجماعة فلا تترك على مريض ان لم يحضر بعد الزوال محل اقامتها وتعتقد بمذهور

قريب لما للملوك والصدوق والأستاذ والمعتق والعتيق وكأخوف على نحو خبر في تنوير ولا تعمله غيره ومن أعذار الجمعة والجماعة كون امامها ممن يكره الاقتداء به لبدعة لا تكفر أو فسخ أو عدم اعتقاد وجوب بعض الأركان أو الشروط وان أتى بها أو كونه بوسوس وسوسة ظاهرة أو معروفاً بالسهل في الظهور أو ألقاً أو تأتياً أو فائداً أو سريع القراءة بحيث لا تدر كمنعه الفاتحة أو يطول تطويل لا يزول معه الخشوع أو يكون المسجد بني من مال خبيث أو شك في ملكه بانه ونحو زلة وصواعق وانشاد ضالة وتجويزيت وزفاف حليته في مقرب وعشاء وكونه منهنما بأمر ما بان كان خروجه يشق عليه كمشقة بل الثوب بالمطر اذ ذاك ضابط العذر وليس كل الأعذار كذا كقوله الغزالي اه من مختصر فتاوى الأشعر للسيد عبد الرحمن مشهور (قوله تمنع كراهة تركها) أي حيث تأت الجماعة في بيته والا فلا يسقط عنه الطلب وان حصل الشعار بغيره لكرهه انفراداً (قوله بدينار أو نصفه) وفي رواية للبيهقي بدرهم أو نصف درهم أو صاع أو مد وفي الأخرى لابن ماجه مرسل أو صاع حنطة أو نصف صاع زراجر

فصل في صلاة الجمعة أي من حيث ما تميزت به من اشتراط أمور لمحتتها وأخرى لزومها وكيفية لأدائها ونواحي لذلك ويوماً أفضل أيام الأسبوع بل عند أحد أفضل من يوم عرفة وأفضل كثير من الصحابة ليلته على ليلة القدر وفي الخبر يمتنع الله فيه سناة ألمعتني من البار من مات فيه كتب له أجر شهيد وفي فتنة النير والجمعة من خواص هذه الأمت في الجديد أن صلاتها مستقلة لا تظهر مقصورة لأنه لا يفتى عنها وقول عمر انها تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وهي ركعتان وهي كغيرها في الأركان والشروط والآداب وتتميز بما يأتي بشرى وهي بثلاث الميم واسكانها والضم أفصح تحفونهاية زاد بعضهم والكسر أضعف وفي الصباح الجمعة يسكون الميم اسم الأيام الأسبوع وعليه قال السكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع (قوله فرض عين) في باب الردة من التحفة والقول بانها فرض كفاية شاذ لا يعمل عليه اه وفي رجة الأمة وتعمق الميزان اتفق العلماء على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعبان وغلظوا من قال هي فرض كفاية اه ومنه تعلم ما في حكاية المحتسب كالبجوري القول بانها فرض كفاية فان قلت سبقهما الى ذلك المحلى على المنهاج قلت هو متصّد في شرحه المذكور لحكاية الأقوال الممولى بها وغيرها كما يعلم من قواعد الاصطلاح فلا تفصل (قوله متوطن) هذا من شروط الصلوة لامن شروط الوجوب فكان عليه تأخير وتبديله هنا عقيم (قوله التي مرت في الجماعة) أي ما يمكن مجيئه هنا لا كارج بالليل لأن الجمعة لا تكون الا نهرا والرج ليس بعذر الا لبالا فلا يتأتى مجيئه هنا ولو اجتمع في الحبس أربعون قال الفياض كمال الاسنوي لزوم الجمعة لهم لأن تعدد الجمعة يجوز عند عسر الاجتماع فعند تعذر ما بالكيفية أولى اه ملخصاً ونحوه المعنى للخطيب وخالف في التحفة ومال تبعاً للسككي الى انها لا تجزئهم ثم قال ولو قيل لو لم يكن في البلاد غيرهم أو مكنهم اقامتها بمحلهم لزمهم لم يبعد وفي التحفة لعل الاقرب ان من العذر حلف غيره عليه ان لا يصلحها تخشيتاً عليه محذوراً لو خرج اليها لكن المحلوف عليه لم يخش ان عذري ظنه الباعث له على الحلف شهادة قرية به اه كردى (قوله وتعتقد بمذهور) أي اذا شكك الحضور في الفرر والكردى وبشرى الكريم والعبارة لهو الناس في الجمعة ستة أقسام من نلزمه وتعتقد به وتصح منه هو من اجتمعت الشروط للذكورة فيه ولا عنبر لهو من لا تتركه ولا تعتقد به وتصح منه وهو من فيه رقي ومسافر وصبي وامرأه ومن لم يسمع البناء

(و) يجب (على مقيم) بمحل اقامتها غير متوطن كمن أقام بمحل جمعة أربعة أيام فأكثر وهو على عزم العود إلى وطنه ولو بعد مدة طويلة وعلى مقيم متوطن بمحل يسمع منه النداء ولا يبلغ أهله أربعين فتلزمهما الجمعة (و) لكن (لا تنعقد) الجمعة (به) أي بمقيم غير متوطن ولا بمتوطن خارج بلد اقامتها وإن وجدت عليه بساغة النداء منها (ولا بمن به رق وصبا) بل فصح منهم لكن ينبغي تأخير احرامهم عن احرام أربعين ممن تنعقد به الجمعة على ما شرطه جمع محققون وإن خالف فيه كثيرون (وشرط) لصحة الجمعة مع شروط غيرها ستة أحدها (وقوعها جماعة) بنية إمامة واقتداء مقترنة بتحريم (في الركعة الأولى) فلا تصح الجمعة بالعدد فرادى ولا تشتط الجماعة في الركعة الثانية فلو صلى الإمام بالأربعين ركعة ثم أحدث فاتم كل منهم ركعة واحدة ولم يحدث بل فارقه في الثانية وأتموا مفردين أجزأهم الجمعة نعم بشرط بقاء العدد إلى سلام الجميع حتى لو أحدث واحد من الأربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت الجمعة الكل ولو أدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه إلى أن سلم أنى بركعة بعد سلامه جهرًا ونمت جعته إن صحت الجمعة بالإمام وكذا من اقتدى به وأدرك ركعة معه كإمامه شيخنا ونجب على من جاء بعد ركوع الثانية بنية الجمعة على الأصح وإن كانت الظهر هي اللازمة له وقبل تجوز نية الظهر وأقضى به البلقيني وأطال الكلام فيه (و) ثانیها وقوعها (بأربعين) ممن تنعقد بهم الجمعة ولو برضى ومنهم الإمام ولو كانوا أربعين فقط وفيهم واحد أو أكثر قصر في التعلیم لم يصح جعته بطلان صلاته فينقصون أما إذا لم يقصر الإمام في التعلیم فتصح الجمعة به كما جزم به شيخنا في شرحي العباب والارشاد تبعًا لما جزم به شيخه في شرح الروض ثم قال في شرح المساجد لا فرق هنا بين أن يقصر الإمام في التعلیم وأن لا يقصر والفرق بينهما غير قوى اهـ ولو نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركع فعل حال نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا قريبا عارفا جاز البناء على ما مضى والواجب الاستئذان كنقصهم بين الخطبة والصلاة لا تنافي المودة بينهما (فرع) من لم يسكنان ببلدين فالعبرة بما

ومن لا تفرقة وتنعقد به دون ذلك كمن حضر من بلد لا يبلغ منه وهو الرتبة ومن لا يسمع منه ولا يصح منه ولا تنعقد به وهو الكافر الأصل وغير المميز ومن تفرقه وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم غير المتوطن ومتوطن بمحل خارج بلد يسمع منه النداء اهـ (قوله) وعلى مقيم متوطن الخ المتوطن ليس بقيد في الوحوب ككافي التحفة والنهاية فتجب على مقيم فيها ذكر وإن لم يتوطن وقوله بمحل أي بأخر طرف مما يلي بلد الجمعة كما هو ظاهر تحفة وقوله النداء أي الاذان وإن لم يميز الكلمات والحروف حيث علم انه نداء الجمعة خلافاً لمن شرط ذلك ككافي النهاية والإمداد والمراد من معتدل السمع منهم إذا أُنصت إليه من معتدل الصوت وهو لا يزيد غالباً على نحو ميل ككافي الايعاب وأقره البصري ويعتبر كونه في محل مستو ولو تقديره في هدو للأصوات والرياح فلو علت قرية بقلعة جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا ولو استوت لسمعوا وجبت في الثانية دون الأولى تحفة وبوجوب الجمعة على من سمع النداء قال الثلاثة وقال أبو حنيفة من سكن خارج للمصر لاجمة عليه وإن سمع النداء اهـ رجة (قوله) لكن ينبغي أي يجب وقوله على ما شرطه جمع رجعه في الايعاب وجرى عليه في فتح الوهاب واعتمد في المفتي والتحفة والنهاية عدم الاشتراط ونقله في النهاية عن إفتاء والده وفي فتح الجواهر والأوجه وهو المعتمد وفي التحفة الصواب عدم اشتراط تأخير أفعاله عن أفعال من تنعقد به اهـ كردی (فرع) لو خطب شخص وأراد أن يقدم آخر ليصل بالقوم فشرطه أن يكون ممن سمع الخطبة وأن ينوي الجمعة إن كان من الأربعين والا فلا تجوز صلاة الجمعة خلف مضى الظهر اهـ شورى جل وقال مالك لا يصل إلا من خطب وعند أبي حنيفة يجوز لعذر ولا جدر وابتان ككافي رجة الامتة (قوله) قبل إسلامه ليس بقيد فلو أحدث بعد إسلامه وقبل سلام أحد الأربعين فالحكم كذلك لعدم بقاء العدد (قوله) واستمر أي المسبوق وقوله إلى أن سلم كذا اشترطه ابن حجر في كتبه فعنده لو نوى المفارقة بعد السجدة الثانية لا يترك الجمعة واعتمد الخطيب وروسهم وغيرهم إدراكها حيث استمر معه إلى سجودها الثاني ولم يشترطوا استمراره معه إلى السلام كما في الكردی وغيره وقد كتب هنا المحشي خلاف المقرر فتنبه (قوله) وكذا من اقتدى به أي لو أحرّم خلف الثاني عند قيامه لتأنيته آخر وخلف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل كما مر وهذا ما اعتمدته في التحفة وخالف من فأنهى بانقلابها ظهراً قال القليوبي إن كانوا جاهلين واللام ينعقد احرامهم من أصله وهو الوجه الوجهية قال بل أوجه منه عدم

كثرت فيه لقائته فيها فيه أهله واهلوا بأخرمال فيها فيه أهله فان استويا في السك فبالجل الذي هو فيه حالة إقامة الجمعة ولا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين خلافاً لابي حنيفة رحمه الله تعالى فتعقد عنده بأربعة ولو عبيداً أو مسافرين ولا يشترط عندنا ان السطان لاقامتها ولا كون محلها مصر اخلافاً فيها ما مثل البلقيني عن أهل قرية لا يبلغ عددهم أربعين هل يصلون الجمعة أو الظهر فأجاب رحمه الله يصلون الظهر على مذهب الشافعي وقد أجاز جمع من العلماء أن يصلوا الجمعة وهو قوي فإذا قلوا أي جميعهم من قال هذه لقائهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فاصلوا الجمعة ثم الظهر كان حسناً (و) ثالثها وقوعها (محل معدود من البلد) ولو فضاء معدود منها بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وان لم يصل بالابقية بخلاف محل غير معدود منها وهو ما يجوز في السفر القصر منه (فرع) لو كان في قرية أربعين كاملون لم ينضموا إلى الجمعة بل يحرم عليهم على المعتمد تعطيل محلهم من لقائتها والذهاب إليها في بلد أخرى وان سمعوا النداء قال ابن الرفعة وغيره انهم اذا سمعوا النداء من مصر فهم يخبرون بين أن يحضروا البلد للجمعة وبين أن يقيموها في قريتهم واذا حضروا البلد لا يكمل بهم العدد لأنهم في حكم المسافرين وإذا لم يكن في القرية جمع تنعقد بهم الجمعة ولو باسئناح بعضهم منها يلزمهم السعي إلى بلد يسمعون من جانبه النداء قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة ونمز كل باسم فلكل حكمه قال شيخنا إنما يجتمع ذلك ان عدك مع ذلك قرية مستقلة عرفاً (فرع) ولو أكره السطان أهل قرية أن ينتقلوا منها ليوثوا في موضع آخر فسكنوا فيه وقصدهم العود إلى البلد الأول اذ فرج الله عنهم لا يلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لعدم الاستيطان (و) رابعها وقوعها (في وقت الظهر) فلو ضاق الوقت عنها وعن خطبتها أو شك في ذلك صلوا ظهر أو لخرج الوقت فبقينا أو ظنا وهم فيها ولو قيل السلام وان كان ذلك بإخبار عدل على الأوجه وجب الظهر بناء على ما مضى وقامت الجمعة بخلاف ما لو شك في خروجه لأن الأصل بقاءه ومن شرطها أن لا يسبقها

انعقاد احرامهم مطلقاً فأمه كرى (قوله) فتعقد عنده بأربعة أي بالامام وهو قول قديم للشافعي ووجهه للزني وابن المنذر وكذا مال إليه جمع من المحققين المتقدمين والمتأخرين ومنهم الامام السيوطي وقال يكون لهذه المسألة أسوة بالمسائل المرجحة من القول القديم التي اختارها النووي والرافعي وغيرهما اتفاقاً ووفقاً لأنه لم يرد عن النبي ﷺ في حصر العدد للجمعة حديث يحتاج في ذلك انتهى من فتاوى الرئيس فقلا عن القشاشي وفي الجبل على المنهج وجوزها الامام أبو حنيفة رضي الله عنه امام ومأموم وسكنى عن القديم عندنا والاوزاعي وأبو يوسف بثلاثة والتوري والليث ومحمد بأربعة والامام مالك رضي الله عنه وبسبعة بأثنى عشر بشرط أن يكون الخطيب من المستوطنين اه وفي فتاوى الرئيس ما ملخصه وهل يقلد من أراد العمل بالعدد النافض القول القديم أو قول الامام المجتهد الآخر جرى خلاف بين عماء الشافعية في أقوال الامام القديمة اذا ثبت ظلم الحرميين ومن تبعه قالوا ان الشافعي اذا نص في القديم على شيء وجزم بخلافه في الجديد فذهب الجديد وليس القديم معدوداً من المذهب واختاره النووي في شرح المذهب وشرح مسلم قال وهو الظاهر ونسبت الى الشافعي مجاز باسم ما كان عليه لأنه قوله الآن قال في القوائد المدنية وسبق عن المهمات ان النووي اختار في المجموع ونسب خلافه الى الغلط فليكن كلامه هو للتعتمد اه وجرى على مقابله جمع منهم الشيخ أبو حامد والبنديجي وابن الصاغ والعزمي عبد السلام وجامعة كالسيدا السهمودي فعلى الأول لا يجوز تقليد القديم أي لا للفتوى ولا للعمل بل يقلد الامام المجتهد الآخر ان شاء اه ما أردت تلخيص من فتاوى الرئيس وعلى الثاني يجوز تقليد العمل لا الفتوى قال الامام الجرهمي واعلم ان أمر الجمعة أمر عظيم وهي نعمة جسيمة آمن الله بها على عباده فهي من خصائصها جعلها الله محط رحته ومطهرة لأتلم الاسبوع ولشدة اعتناء السلف الصالح بها كانوا يكرهون لها على السراج فحذر أن تتهاون في تركها مسافراً أو مفياً ولو مع دون أربعين بتقليد والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم اه (قوله) ان يصلوا الجمعة أي بالعدد المذكور وهو الأربعة بالامام وقوله وهو قولى لما علمت ان القائلين به أبو حنيفة وصلحه محمد والتوري والليث والزني وابن المنذر ومال اليه جمع من المحققين المتقدمين والمتأخرين منهم الجلال السيوطي رحمه الله أجمعين (قوله) ثم الظهر أي كسب كل مسألة جرى في صحتها خلاف لنقص شيء من شروطها كسالتنا وكما اذا تعددت الجمعة لحاجة فحسن اهادنها ظهراً خروجا من الخلاف (قوله) قال ابن الرفعة (منيف قابل به الأول وعلى القولين تسقط عنهم الجمعة) (قوله) بناء على ما مضى

بمحرم ولا يقارنها فيه جمعة بمحرم إلا أن كثيراً منهم اجتمعوا بمكان واحد منه ولو غير مسجد من غير طوق مؤذنيه كحرم
 و بردشيدين فيجوز حينئذ تعددها للحاجة بحسبها (فرع) لا يصح ظهر من لا عدله قبل سلام الأمام فإن صلاها بجاهلا
 انقضت نقلاً ولوتر كها أهل بلد فصول الظهر لم يصح ما لم يضح الوقت عن أقل واجب الخطبتين والصلاة وان علم من عداهم أنهم
 لا يقيمون الجمعة (و) خامسها وقوعها أي الجمعة (بعد خطبتين) بعزم والتماني الصحيحين أنه عليه السلام لم يصل الجمعة إلا بخطبتين
 (باركاهما) أي بشرط وقوع صلاة الجمعة بعد خطبتين مع اتیان أو كاهما الآية (وهي) خمسة أحدها (جدا لله تعالى و)
 ثانيها (صلاة على النبي) عليه السلام (بلفظها) أي جدا لله والصلاة على رسول الله عليه السلام كالحديث أو أحد الله فلا يكفي الشكر لله أو
 الثناء لله ولا الحمد للرحمن أو الرحمن وكالهم صل أوصلي الله وأصلي على محمد وأجدد الرسول وأنتي وألخاشر أو نحوه فلا يكفي
 اللهم سلم على محمد أو الرحمن محمد أو لا صلى الله عليه بالضمير ولون تقدم لذكر رجوع إليه الضمير كما صرح بجمع محققون وقال
 السكال الصديري وكثير ما يسهون في ذلك انتهى فلا تفتري بما تجده مسطوراً في بعض الخطب الثانية على خلاف ما عليه
 محققو المتأخرين (و) ثالثها (وصية بقوى الله) ولا ينعين لفظها ولا تطويلها بل يكفي نحو أطيعوا الله ما فيه حث على طاعة
 الله أو زجر عن معصيته لأنها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من غرور الدنيا وذكر الموت وما فيه من الفطاعة والالتم
 قال ابن الرفعة يكفي فيها ما شتمل على الأمر بالاستعداد للموت وبشرط أن يأتي بكل من الأركان الثلاثة (فيها) أي في كل
 واحد من الخطبتين ويندب أن رب الخطيب الأركان الثلاثة ثم ما بعدها يأتي أولاً بالحد فبالصلاة فالوصية بقراءة فبالدعاء
 (و) رابعها (قراءة آية مفهومة) (في أحدهما) وفي الأول أولى تسن بعد فراغها قراءة أو بعضها في كل جمعة ثلاثاً (و)
 خامسها (دعاء) أخروي للؤمنين وإن لم يتعرض للؤمنات خلافاً للآخرى (ولو) بقوله (رحمكم الله) وكذا بنحو اللهم أجراً
 من البارئ قضاء تخصيص الحاضرين (في) خطبة (ثانية) لأنبع السقف وحنف والله أعلم بتسليط غرضه لا يسن اتفاقاً

أي بانين على ما فعلوا منها ولا يجوز الاستئناف وصور المسألة سم بما إذا أحرم بها في وقت يسمعها لكنه طول
 حتى خرج الوقت فلو أحرم بها في وقت لا يسمعها بجاهلا بأنه لا يسمعها انقضت نقلاً مطلقاً على الوجه أنه (قوله
 وعسر اجتماعهم) أي بان لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة لا محتمل عادة أما لكثرتهم أو لقتال بينهم أو لبعد
 أطراف البلدان يكون من طرفها لا يبلغهم الصوت شرطه ولو غير مسجد والمعتمد في التحفة والنهائية قال كلاً فاداه والله
 وكذلك المغني اعتبار من يغلب فعلهم لما عادهوا اعتماد السباطي والميداني اعتبار أهل البلد الشامل من تزيمه ومن لا قال العناني
 وهو الأقرب عند شيخنا الحلبي وتبعه جماعة من أهل عصره وفيه فسخة عظيمة واعتمد سم في حاشية التحفة ما قال في الإيعاب
 أنه القياس وهو اعتبار الحاضرين بالفعل في تلك الجمعة حتى لو كانوا ثمانين وسهل اجتماعهم ما عدا واحداً جاز التعدد وهذا عند
 أوجه الآراء كردى في الصغرى (قوله بحسبها) فإن كل زائد عليها محتمل السابقات إلى أن تنتهي الحاجة ثم تبطل الزوائد
 ومن شك أنه من الأولين أو الآخرين أو في أن التعدد حاجة ولا زمة إعادة الجمعة أن أمكن والا فالظاهر أنها إذا سبقت واحدة مع
 عدم عسر الاجتماع فهي الصحيحة وما بعدها باطله أنه صغرى وبشرى (قوله ما لم يضح الوقت) كذا عند حج واعتمد
 مر جواز الظهر وإن لم يضح الوقت (قوله آية مفهومة) سواء آية وعهد أو عهد أو حكم أو قصة وإن تعلقت بحكم منسوخ وفي
 التحفة لا تجزى آية وعهد أو عهد مع القرآن إذا لشيء الواحد لا يؤدي به فرضان مقصودان بل عنه أن قصده وحده والابان
 قصدهما أو القراءة أو أطلق فغنهما فقط (١) فبما يظهر في الأخبار ولو أني آيات شتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية شتمل
 عليها لم تجز لأنه لا يسمى خطبة أنه وخرج بآية شرطها فلا يكفي ولو طويلاً كافي التحفة والامداد وغيرهما وفي المغني والنهاية
 ينبغي اعتناء الاكتفاء بشرط آية طويلاً الخ كردى وبمفهمة غير المفهمة نحو ثم نضر (قوله في أحدهما) في العباب ونجزي
 قبلهما وبعدهما وبينهما كردى (قوله قراءة ق) أي عن الآية خلافاً لبقضية صنيعه ولا يشترط رضا الحاضرين كما لا يشترط
 في قراءة الجمعة والمناقضين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف مغني ونهاية (قوله أو بعضها) وإن تركها قرأ بأيهما الدين

(١) (قوله فغنهما فقط) أي فمن القراءة في الثلاث الصور

الا مع خشية فتنة فيجب ومع عدمها لا بأس به حيث لا يجازفة في وصفه ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة الا لضرورة توسل الدعاء لولاة الصحابة قطعاً وكذا لولاة المسلمين وجيوشهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل وذكر المناقب لا يقطع الولاء ما لم يعد به معرضاً عن الخطبة وفي التوسط يشترط أن لا يطيه اطلالة تقطع الموالاته كما يفعله كثير من الخطباء الجهال قال شيخنا ولوشك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها لم يؤثر كما لا يؤثر النكاح في ترك فرض بعد الصلاة والوضوء (وشروط فيهما) أي الخطبتين (اسماع أر بعين) أي تسعة وثلاثين سواء من تتقدمهم الجمعة (الأركان) لاجتماع الخطبة قال شيخنا لا تجب الجمعة على أر بعين بعضهم أصم ولا فصيح مع وجود لفظ يمنع سماع ركن الخطبة على التعمد فيهما وإن خالف في جمع كثير وإن فلم يشترطوا إلا الحضور فقط وعليه يدل كلام الشيخين في بعض المواضع ولا يشترط كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لما يسمعون (و) شرط فيهما عريية لا اتباع السلف والخلف وافتدائها بالعريية مع عدم معرفتهم لها العلم بالوعظ في الجمعة قاله القاضي وإن لم يمكن تعلمها بالعريية قبل ضيق الوقت خطب منهم واحد بلسانهم وإن أسكن تعلمها وجب على كل على الكفاية (وقيام قادر) عليه (وظهر) من حديث أكبر وأصغر وعن نجس غير معقولة في ثوبه وبدنهما مكانه وستر للعورة (و) شرط (جلوس بينهما) بطمأنينة فيه وسن أن يكون بقدر سورة الاخلاص وإن يقرأها فيه ومن خطب قاعداً عند العذر فصل بينهما بسكتة وجوباً وفي الجواهر لو لم يجلس حبسنا واحدة فيجلس ويأتي بثالثة (ولاء) بينهما وبين أركانها وبينهما وبين الصلاتين لا يفضل طول بلاعر فلو سأل أن اختلال الموالاته بين المجموعتين بفعل ركعتين بل بأقل مجزئ فلا يبعد الخطب بهذا هنا ويكون بينا بالعرف (وسن لمريدها) أي الجمعة وإن لم تزل (غسل) بتعميم البدن والرأس بالماء فإن عجز عن تيمم بنية الغسل (بعد) طلوع (الحر) وبني لاصم خشى منه مفطراً تركه وكذا سائر الاغسال المسنونة توفى به من ذهابه إليها أفضل ولو تعرض للفصل والتكبير فإعادة الغسل أولى للخلاف في وجوبه به ومن ثم كره تركه ومن الاغسال المسنونة غسل العيود والكسوفين والاستسقاء وأغسال الحج وغسل الميت والغسل للاعتكاف ولكل لائتم من رمضان والحجامة ولغير الجسد وغسل الكافر إذا أسلم للامر به ولم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وهذا إذا لم يعرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جناباً ونحوها والواجب الغسل وإن اغتسل في الكفر بطلان نيتة

آمنوا اتقوا الله وقلوا فلو لا سيدنا (قوله أي تسعة وثلاثين سواء) يفيد أنه يجب إسماع نفسه أيضاً كالسبعة والثلاثين والذي جزم به في التحفة والمغني والنهاية أنه لا يجب إسماع نفسه ولا إسماعه لأن كان أصم يفهم ما يقول اه (قوله ولا تصح مع وجود لفظ جرى على ما ذهب إليه شيخه في التحفة أنه لا بد من سماعهم لها بفعل لا بالقوة واعتمد الشهاب الرمي كافي سم وابنه في النهاية أن الاعتبار بالإسماع بالقوة بحيث لو صغر السمع أو انشغلوا عن السماع بنحو الحديث مع جلسهم اه وفي الترمذ خلاف فقتضى كلام عرش أنه كالصمم وجعله القليوبي كاللفظ وتبعه البرماوي وضعفه فالعند أنه يضر كالصمم اه باجوري (قوله ولا فهمهم لما يسمعون) وكذا الخطيب نفسه كما لا يشترط فهم أركان الصلاة ولا تمييز فروضها من سننها اه كردي قال عرش بل ولا يشترط معرفة الخطيب أركان الخطبة من سننها كافي فتاوى هر كالصلاة لكن يشترط إسماع الار بعين أركان الخطبة في آن واحد فيما يظهر حتى لو سمع بعض الار بعين بعضها وانصرف بقاء غيرهم فاشداع عليهم لم يكف اه ولوشك الحاضرون حال الخطبة وفي الصلاة هل اجتمع أرهمون أو هل خطب الامام ثنتين أو أدخل بركن لم يؤثر قاله أبو عمر (قوله عريية) أي الاركان دون ماعداه قال سم يفيد أن كون ماعداه الاركان من ثوابها يغير العريية لا يكون مانعاً من اللوالاته كردي (قوله وستر للعورة) أي في الاركان فقط فلما انكشف عورته في غيرهما يضر كسائر الشروط كما لو أحدث بين الاركان وأتى مع حدثه بشيء من الوعظ ثم استخلف عن قرب اه عرش (قوله وجلوس بينهما) أي فيض تركه ولو سهواً ولا يكفي عنه الاضطجاع وعند الأئمة الثلاثة لا يجب الجلوس بينهما ببر (قوله تيمم بنية الغسل) أي بنية أنه بدل عن غسل نحو الجمعة أو بنية طهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة ولا يكفي نوي التيمم بدلاً عن الغسل لعدم ذكر السبب أو ما قام مقام الغسل إذا المقصود منه العبادة والنظافة فإذا قامت هذه بقيت العبادة وتوقف حج في كراهة تركه لكن قال عرش الأقرب الكراهة إعطاء البديل لحكم البديل منه ويندب الوضوء لتلك الغسل وسائر الأغسال المسنونة ولو لحائض ومن لم يكن محدثاً أو يطلب التيمم بدلاً عن الوضوء المطلوب للغسل فإذا تيمم بنية كونه بدلاً عن الوضوء الواجب أو المتدبب والغسل كفي لهما اه بشرى

وأكد لها غسل الجمعة ثم من غسل الميت ﴿ تنبيه ﴾ قال شيخنا بسن قضاء غسل الجمعة كسائر الاغسال السنوية وانما طلب قضاؤه لانه اذا علم أنه يقضى داوم على أدائه واجتنب غيوبه (وبهكود) لعبر خطيب الى المصل من طلوع الفجر لما في الخبر الصحيح ان المجاني بعد اغتساله غسل الجنابة أى كغسلها وقبل حقيقة بأن يكون جامع لأنه بسن ليلة الجمعة ويومها في الساعة الأولى بدنه وفي الثانية بقرة وفي الثالثة كبنا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة عصفورا والسادسة يصفوا المراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ست أجزاء متساوية سواء أطال اليوم أم قصره أما الامام فبسبب له التأخير الى وقت الخطبة للاتباع وسبب الذهاب الى المصل في طريق طويل ماشيا بسبب الرجوع في طريق آخر قصير وكذا في كل عبادته ويكره عبد الله كسائر العبادات الاضيق وقت فيجب اذا لم يذكره الا (وتزين بأحسن ثيابه) وافضلها الأبيض ويلى الأبيض ماصغ قبل نسجه قال شيخنا ويكره ماصغ بعده ولو بغير الحرمة انتهى ويحرم التزين بالحرير

(قوله قال شيخنا بسن قضاء غسل الجمعة) قال ذلك في شرح الارشاد ولم أر في التحفة قال في باب الحج منها والعبادة الصغرى ولو فاتته أى غسل دخول مكة لم يعد نذبا قضاء بعد الدخول وكذا بقية الاغسال اهـ ويجرى عليه في المغني والمصنف في الحاشية والايام فلم يلحق بقية الاغسال بغسل دخول مكة في نذب القضاء قال في الاصاب أفنى السكى بان الاغسال السنوية لا تقضى مطلقا لأنها ان كانت للوقت فقد ظلت والسبب في نذال ويستثنى منه نحو دخول مكة أو المدينة اذا لم يتم دخوله اهـ وينبغي أن يستثنى نحو غسل الاقاف من جثون السالف نعم ان حصلته جابة بعد الاقاف أو غفل لها لقطع طلب الغسل السابق سم على حج اهـ ع ش وفي النهاية ولو فاتت هذه الاغسال لم تقضى اهـ قال ع ش نقل شيخنا الرياى عن شيخه الطيدانى أن غسل العيد يخرج محرورج اليوم وغسل الجمعة يفوت بفوات الجمعة اهـ (قوله المجاني) خبر مقدم لان وفي الساعة الاولى يتعلق به بدنه اسم ان. وآخر (قوله عند اغتساله) فضيلة الشيخ الوارد في الحديث وقت حصول التلبس أو غير ما عني كون الحجز مسبوقا بالاغتساله انتهى أمره فحق منه ما على حاله الذي هو دعله سم على حج اهـ ع ش لكن في السجدة عن ع ش ان الغسل ليس بقيد بل لبيان الاكل فله اذا راح من غير غسل اهـ فليراجع عند على تحفة (قوله أما الامام) محترز قوله تغير خطيب فوعبر به لكان أنسب قال ع ش فلو بكر لا يحصل له ثواب التكبير (قوله ماشيا) أى لا تصدر للخبر الصحيح (من غسل) أى بالتخفيف على الأرجح يوم الجمعة أى رأسه أو زوجته لما مر من نذب الجماع ليلتها أو يومها كذا قالوا مظاهره استراوها لكن ظاهر الحديث أنه يومها أفضل (واغتسل) وبكر أى بالتبديد على الاشهر أنى بالصلاة أول وقتها وبالتخفيف خرج من بينها كر (وابشكر) أى أدرك أول الخطبة أو نأ كيد (ومشى ولم يركب) أى في جميع الطريق (ودنا من الامام) فاستمع ولم يلف كان له بكل خطوة (أى من محل خروجه الى مصلاه فلا يقطع التواب كما قاله بعضهم بوصوله للمصلاه بل يستمر فيه ايضا الى مصلاه وكذلك المشى لكل صلاة (عمل سنة أجر صياها وقيامها) قبل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا التواب فليتبناه ومجمله في غير نحو الصلاة بمسجد مكة لما يأتى في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة لواحدة فيه الى ما يوفق هذا بمراقب لاسيان انضم اليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملاتها ويتخير في عوده بين الركوب والمشي تحفة (قوله في كل عبادة) كذا في التحفة أيضا ودخل في ذلك الحج والعمرة لكن بأنى أن الحج را كما أفضل سم (قوله فيجب اذا لم يذكر لانه) أى وان لم يلق به كذا في التحفة وفتح الجواد والسباية قال ع ش وهو المعتبر (قوله وتزين) أى مهذب حضور الجمعة المذكور وأما المراد أى ولو عجزوا اذا أراد حضورها فيكره الطيب والزينة فاخر الثياب نعم يستحب لها قطع الزينة السكرية نهايتمومنى (قوله وافضلها الأبيض) أى في كل زمن حيث لا عذر كما في التحفة وحتى في العمام كذا سم ويسن أن تكون ثيابه جديدة كذا في النهاية فان لم تكن جديدة من أن تكون قريبة منها كذا ع ش والا كذا ان تكون ثيابه كلها بضافان لم يكن كلها أعلاها ويطلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة نعم المعتبر كذا سم وع ش في العيد الاغنى في الثمن اهـ (قوله ويكره ماصغ بعده) كذا في فتح الجواد ونظيره في التحفة واستدركا عليه في المغني والنهاية بما لا يكره لبس مصوغ غير الزعفران والمصفر أى سواء صبغ قبل السج أو بعده واعتمده ع ش قال سم قال الشهاب الرملى المعتمد عدم الكراهة وهو موافق لما اختاره شيخنا الشارح اهـ ومن ذلك نعلم ضعف ما جرى عليه الشارح تبعاً لفتح الجواد (قوله ويحرم التزين بالحرير) (١٦ - ترشيح المستفيد من)

ولوفزاهو نوع منه كدالون ومأكثره وزنا لاظهر رامن الحرير لاما فله منه ولا ما استوى فيه الأمران ولوشك في الأكثر فالاصل الحل على الأوجه (فرع) يحل الحرير لقتال ان لم يجد غير مأولم يقم مقامه في دفع السلاح ويصح في الكفاية قول جمع بجواز القباء وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غيره ارهاها بالكفارة كتحلية السيف بقضه ولحاجة كجرب ان آذاه غيره أو كان فيه تنقع لا يوجد في غيره وقيل لم يندفع بغيره ولا امرأه أو لولا ما افتراض لاله بلا حائل ويحل منه حتى للرجل خيط السبعة وزر الجيب وكيس المصحف والدرهم وغطاء العمامة وعلم الرمح لا الشراية التي رأس السبعة

شروع في حكم اللباس وقد أفرد الفقهاء باب مستقل وذكره الاكثر من بعد صلاة الخوف وذكره جمع في الصيد وبعض كالشرح ذكره هنا ولكل وجه وظاهر الزايجر أنه من الكسائر وأنس عليه الشيخ عطية ونقل عن ع ش وأما يحرم أي استعماله على الذكر البالغ والخش ولو بشحوا افتراض وتستر واستناد وتوسد وتذثر ولا فرق بين ما قرب منه وما بعد حيث جلس تحته مسامحة عند ابن حجر ونقل سم عن مر أسلور رفع جدا بحيث صر في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحته كما لا يحرم الجلوس تحت السقف المذهب وان حرم فعله مطلقا واستدائه ان حصل منه شيء ما تعرض على النار قال وحيث حرم الجلوس تحته حرم في ظهوره ان كان ما تالاعن محاذاته وعند أبي حنيفة يجوز توسد موافقته والتوسد عليه للرجال والنساء مطلقا فليقدم من ابتلى بذلك كدري قال عبد على تحفة وباقي في الشرح أي التحفة ما يفيد أن عند باوجهها يجوز ما ذكره والقليلة أولى من التقليد لأن حنيفة اه وفيه ما مر (١) فلا تنفل قال سم وهل يحرم اللباس الدواب كالجدار أو يفرق بشفع الدواب مال مر الى الفرق اه (قوله ولو فزا) أي أو غير منسوج وأشار بالوالى وجهه بالحل لانه كدالون وليس من ثياب الزينة لكن في المجموع عن الامام حكاية الاتفاق على تحريمه وان ذلك الوجه شاذ كبرى والقرم ما يخرج منه الدود حيا فيسكنه لونه ولا يقصد للزينة تحفة وأما الأبرسم فهو ما حل عن الدود بدموته داخله والحرير يعمه ما قال الباجوري خلافا وقع في بعض العبارات (قوله لا ظهورا) أي فيجو زئس الأطالس المشهورة وان كان ظاهرها أن الحرير فيها أكثر باج خلافا للفقهاء في قوله ان ظهر الحرير في المركب حرم وان قل وزنه وان استعمل لم يحرم وان كثر وزنه أسنى (قوله فالاصل الحل) كذا في التحفة وفتح الجواد أي كالتك في كبر الضبة واعتمد في المفتى والنهاية الحرمه وفرق في النهاية بين عدم تحريم المصنوع اذا شك في كبر الضبة بالعمل بالاصل فيها اذ الاصل حل استعمال الآداء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة اه بقي ما لو شك فيه هل هو حرير أو غير حرير لا خلافا لدوى الخبرة فيه كاللاس المعروف الآن الذي كثر استعماله في الرجال على اختلاف أنواعه فهل يجري فيه خلاف ابن حجر ومروم عند الشك في أكثرية الحرير على المحلوط به أو يقال بحرمة مطلقا وحله مطلقا أم فيه شيئا والافق بما اختاره جهو رأينا وجهو ر الحنفية كأي رد المختار من أن الأصل في الأشياء الاباحة الثالث فليرجع اليه عند الشك في ذلك ما لا يقيم نص على خلافه وهو الذي يسمع الناس الآن (قوله ويصح في الكفاية الخ) كذا في التحفة وفي المفتى والنهاية الأوجه عدم الجواز وقوله بجواز القباء الخ أي من الحرير والقباء القنوب المشقوق من أمام كالجبة المعهودة (قوله ولحاجة) عطف على لقتال من عطف العام على الخاص (قوله ولا امرأة) عطف على لقتال أي ويحل الحرير لامرأة وقوله ولو بافتراض أي وسائر أوجه الاستعمال كالندثر به والجلوس تحته ونحو ذلك وحل حبلى افتراضهن له ما لم يمكن مزر كشابذهب أو فضة قال ع ش وأما ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء الحرير لعمامة زوجها أو تغطي به شيئا من أمتعتها المسمى الآن بقبة فالأقرب الجواز فيها اه (قوله خيط السبعة) والشراية التي برأسها والمقدمة الكبيرة التي فوقها الشراية ومثله الخيط الذي ينظم فيه أغذية الكبران من نحو العنبر وخيط السكين وخيط الفتح وخيط مصحف وخيط ميزان وقنديل ونحو تسكة لباس وورق الحرير في الصكابة وليقة المواة قال القليوبي ونقل عن شيخنا الزياى حل مندبل فراش الزوجة للرجل قال وفيه نظر اه كدري (قوله وكيس المصحف والدرهم) كذا في التحفة والابواب وتبرأ منه في شروخ الارشاد والمختصر واعتمد مر وأنباع الحرمه فيهما كدري (قوله لا الشراية التي برأس السبعة) أي التي ليست من أصل الخيط أما التي من أصله فالتمتع حلها كما مر وقيل تحرم مطلقا

(١) (قوله وفيه ما مر) أي في الاصل الاول في المقسة بعد الخطبة

ويجب لرجل لبسه حيث لم يجلس أو رغبه حتى في الخلوة ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأي لون كان إلا المزعفر وليس الثوب المنجس في غير نحو الصلاة حيث لا رطوبة لجلده ميتة بلا ضرورة كافتراش جلد سمع كأسد وله اطماع ميتة لسحو

وقيل تحل مطلقاً ما اجرت به العادة عما فصله بين حبوب السبعة فلا وجه لجوازهم رأيت في ابن حجب ما يصرح بذلك سم وقال بعضهم بجواز زرا الطربوش وبعضهم بحرمة وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان فينبغي تقليد القول بالجواز للخروج من الائم باج (قوله ويجبر جل لبسه الخ) كذا في فتح الجواد وشرح المختصر ولم يتعرض في التحفة والنهاية للجواب إلا أن يقال ان من قاعدة ما جاز بعد امتناعه وجب وكذا استمر ما زاد على المودة عند الخروج للناس وفي الابواب أفنى أبو شيكيل بأن لا يحتاج اليه لنحو التعميم ولم يجده عندنا عند الخروج لشرائه ولو خرج بدون سقط مرواً لم يجزه الخروج به للحاجة اليه حينئذ وسطى زاد عرض فان خرج متزراً مقتصر على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتصاد بالسلب وترك الالتفات الى ما يرى بالنسب لم يسقط بذلك مروءته بل يكون قاعلاً للأفضل وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاصاً وتهاوناً بالمروءة سقط مروءته كذا في الناشري أبسط من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ ان لبس الفقهاء القادر على التجميل بالتياب التي جرت به عادة مثلاً ثياباً دونها في الصفة والهيئة ان كان لمضم النفس والاقتصاد بالسلب الصالحين لم يدخل بمروءته وان كان لغير ذلك أدخل بها ومنه ما لترك ذلك متعللاً بأن حاله معروف وأنه لا يزد بمقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده وانما كان هذا انحلالاً لافاته منصب الفقهاء فكأنه استهزاء بنفس الفقهاء اهـ وأحسن قول الامام الشافعي رضي الله عنه

حسن ثيابك ما استطعت فانها * زين للرجال بها نزع وتكريم
ودع التنجس في الثياب تواضعاً * فانه يعلم ما تسر وتكتم
فإن ثيابك لا يتركها إلا أن * تذهب الأبرار حتى ما يحرم
ورثت ثوبك لا يزيدك رفعة * عند الله وأنت عبد مجرم

(قوله الا المزعفر) في التحفة وكذا المعصفر واعتمد شيخ الاسلام وخالف في المعنى والنهاية قالوا ويحرم على غير المرء المزعفر دون المعصفر ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمعصفر سواء الاحمر والأصفر والأخضر وغيرها سواء قبل النجس وبعدة وان خالف فيها بعده بعض المتأخرين اهـ قال الكردي وفي الابداد الاقرب تحريم ما زاد على أربع أصابع قال نعم ان صبغ نحو السدي والاحمق بنحو زعفران اتجه أن يأتي فيه تفصيل المركب السابق في الحرير وفي النهاية الأوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح المطلق المزعفر عليه حرم والا فلا اهـ قال في التحفة وانما جرى الخلاف في المعصفر دون المزعفر لان الخيل والنسب فيه أكثر منه في المعصفر واختلاف في الورس فأخلفه قوم متقدمون بالزعفران واعتراض بأن قضية كلام الأكرين حله قال الكردي وهو قضية اطلاق النهاية وغيرها (قوله ولبس الثوب المنجس) يستثنى من حل لبسه ما لو كان الوقت صافاً بحيث يبرق فيتنجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء مهية (قوله لا جلد ميتة) أي من كلب أو خنزير أو غيرها الملقح نجاسة الكلب والخنزير ونجاسة عين غيرهما مع ما عليه من التعبد باجتناب النجس لأقامة العبادة وخروج بلبسه استعماله في غيره كافتراشه فيحل قطعاً كان الأنوار وكالمشئ عليه فيما يظهر تحفة قال الرشدي وخرج بالمشئ فرش المشئ فيحرم اهـ وفي البحري عن الاطفيحي عدم حرمة التردد عليه خلافاً للبا جوري ويحل الجلوس على حرير فرش عليه ثوب أو غيره ولو رقيقاً ومهلهللاً ما لم يمس قدر ايمدعراً فاستعمله تحفة ويحرم اتخاذ الحرير باللبس كذا أطاق الحرمة في فتح الجواد وبخلافه في الامه ادو حري عليها الخطيب وأقرها في الاسنى واستوجب في النهاية الحسن قال ولو حل هذا أي التحريم على من اتخذ لبسه بخلاف ما اذا أخذ ليجرد الفنية لم يبعد وفي التحفة محل حرمة اتخاذ الحرير بلا استعمال ما اذا كان على صورة محرمة اهـ أي على الرجال والنساء كأن اتخذ على صورة لا تستعمل الا لستر الجدار بها هكذا ظهر لي وبه يدفع ما لم اهـ صفري (قوله كافتراش جلد سمع) الكاف للتظهير في عدم الجواز ومقتضاه أن عدم الجواز لنجاسته وليس كذلك بل لما فيه من التكبر قال في التحفة ويحرم نحو جلوس على جلد سمع كسمر وفيه به شعر ولن جعل الى

طير لا كافر ومتنجس لذاتو يحمل مع الكراهة استعمال العاج في الرأس واللحبة حيث لا رطوبتها سراج يتنجس بغير مغلط الا في مسجدان فلذاته خلافا لجم وتسميد أرض بنجس لا اقتناء كلب الا لصيد أو حفظ مال أو بكر مولد امرأة تزين غير الكعبة كشهد صالح بغير حرر ويحرم به (وتعمم) خبر ان الله وبلائته يسلون على أصحاب العائم يوم الجمعة ويسن لسائر الملوك وورد في حديث ضعيف ما يدل على افضلية كبره او ينفي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلباسها عادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وتخرج مريوة فقيه طيس عما تسوق لاتباع به وعكس قال الحافظ لم يتحرش به في طول عمامته عليه السلام وعرضها قال الشيخان من تعمم فله فضل العذبة وترها ولا كراهة في واحد منهما زاد المولى لانه لم يصح في التهي عن ترك العذبة شيء اه لكن قد ورد في العذبة احاديث صحيحة وحسنة وقصروا بان اصلها استقلال شيخنا وارسالها بين الكتفان افضل منه على الايمن ولا اصل في اختيار ارسالها على الايسر واقل ما ورد في طولها أربعة أصابع وأكثره ذراع قال ابن الحاج المالكي عليك أن تتعمم قائما وتسير وقاعد اقال المجموع ويكره أن يمشي في نعل واحدة ولبسها قائما وتعلق جرس فيها ولين قعد في مكان أن يفارقه قبل أن يذكر الله تعالى فيه (ونظيب) تير صائم على الأوجه لما في الخبر الصحيح ان الجمع بين القفل ولبس الاحسن والتطيب والانشاء وترك السخطي يكفر ما بين الجمعين والتطيب بالسك أفضل ولا تسن الصلاة عليه عليه عند شمه بل حسن الاستغفار عنده كما قال شيخنا وندب زين بازالة ظفر من يديه ورجليه لاحداهما فيكره وشر نحو اطه وعاتقه لغيره من بد التضعيف في عشر ذي الحجة وذلك لانتفاعه ويقص شار به حتى تبدو حجرة الشفة والفرج كربعه وسخن والمعتد في كيفية تقليم "يدين أن يبتدىء بمسحبة يمينه الى خنصرها ثم ايمها ثم خنصر يارها الى ايمها على التوالي والرجلين أن يبتدىء بحصر اليسرى الى خنصر اليسرى على التوالي ويبتدىء اليسار بفعل محل القدم يسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة وكره المح الطبري تف شعر الاشف قال بل بقصه حديث فيه قال الشافعي رضى الله عنه من نطف ثوبه قل هموم من طاب ريحه زاد عقله (و) سن (انصات) أى سكوت مع اصغاء (الخطبة) ويسن ذلك وان لم يسمع الخطبة نعم الأولى لغير السامع أن يشغل بالتلاوة ولقد كرسوا بكرة الكلام ولا يحرم خلافا لثلاثة الثلاثة حالة الخطبة لافلها ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ولا حال الدعاء للملوك ولا داخل مسجد الا ان اتخذ له

الأرض على الاوجه لانه من شأن التكبير بن اه (قوله العاج) في الصباح العاج أياب القيل قال الليث ولا يسمى غير الناب عاجا والعاج ظهر السلحفاة البحرية وعليه يحمل أنه كان السيدة فاطمة رضي الله عنها سوار من عاج ولا يجوز جعله على أياب القبلة لان أيابها ميتة بخلاف السلحفاة والحديث حجه لمن يقول بالطهارة اه (قوله حيث لا رطوبة) أي في الرأس واللحبة أو في العاج والاحرم للطحخ الرأس أو اللحية حيثند بالجاسة (قوله وتسميد أرض) عطف على استعمال العاج والسماد ما يصلح به الزرع من تراب سورجين مصباح (قوله لا اقتناء كلب) أي فلا يحمل الا لاذكر لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو ضار يا قص من أجره كل يوم فيرأى ان (قوله غير الكعبة) أي اما هي فيحل سترها بالحرير وكذا قبره عليه السلام وسائر الانبياء ان خلا عن النقد والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخرجها وانه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا الالتصاق لتحو الملتزم بحيث يصير سترها أو برقمها سدولا على ظهره لان ذلك لا يعد استعمالا وانه لا يمتنع جعل شارفة الصفة من البيت حريرا وانه يمتنع جعل خيمة من حرير وان كانت على خشب مركب تحتها مراه سم (فرع) هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها لتحو الدعاء لا يعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم رسم على النهج وقوله وهو دخول الحاجة قد تمع الحاجة فيها ذكر ويقال بالجرمة لان الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ويترك بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية مخصوصا وقوله فيه نظرا في الظاهر الجواز في افعلى جوار الدخول بينه وبين الجدار اه ع ش قال في المنهج القويم أما زين السكعة بالذهب والفضة فمراه اه (قوله كشهد صالح) تمثيل لغير الكعبة قال سم اعتمد من ان سترتوا بيت الصبيان والساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائر كالسكفين بل أولى بخلاف توايت الصالحين من الذكور البالغين العاقلين فإنه يحرم سترها بالحرير اه ع ش (قوله ونعم) بالرفع عطف على غسل أي وسن ليريدها تعمم (قوله وورد في حديث ضعيف)

وشهد الله بعد حكل مكتوبة وحين بأوى الى فراشه مع أواخر البقرة والكافرون وبقراً خواتيم الحشر وأول
تأخر الى آية المصير وأخبرهم انما خلقناكم عبثاً الى آخرها صباحاً ومساءً مع ذكرها وأن يروا كل يوم على قراءة
الم السجدة ويس والسخن والواقعة وتبارك والزلزال والتسكار وعلى الاحلاص مائتي مرة والفجر في عشر ذى الحجة

بممن السوء الى الجمعة الأخرى وفي رواية يزاد وقيل أن يسكلم حفظ له يومه ونياه وأهله وولده قال الغزالي وقد اللهم يا غني يا حديد
يا مبدئ يا معيد يا رحيم يا ودود اغني عني بحلالك عن حرامك وبفضلك عمن سواك و بطاعتك عن معصيتك قال الشافعي في
الطلب عليه ما ربح مع مرآت مع ما تقدم أغناه الله ورزق من حيث لا يحتسب وغفر له ما تقدم وما تأخر وحفظ له دينه ونياه وأهله
وولده بشرى (قوله مع ذكرها) أي الصباح والمساء وقد توسع العلماء رحمهم الله تعالى في جمع ذلك إلا أن منهم من جرى مجرى الجمع
والاقتصار على ما ورد به الشرع فلم يزد على جمع الأحاديث المروية في الصباح والمساء وسائر الأوقات وطرق القديس والتزيم والحمد
والثناء بالألفاظ الشرعية من غير خروج عنها طلب السلامة وقوامع الانباع كالامام النووي في ذكره والجلال السيوطي في غير
مؤلفين أنصهرها على حسن جمع مختصره لا ذكر النووي فإنه يفيض عليه بالتواضع وعلى هذه الطريقة اقتصر جملة الشرع
الواقفون على قسم الانباع وهي أسلم وأقوم وبمضاعفة الأجر وتعلم التحصن أجدر وأعظم ومنهم من جرى مجرى الافادة
والتصرف مع تجنب الموهومات والمهمات كالشيخ أبي الحسن الناذلي ومن نحاه عن أخذ الأدعية والأذكار والتحصينات من
طريق التقي والأطام وتناولها من أصوله في اليفقة والنام وهو شيء لا بأس به لصحة مقاصدهم وسداد أقوالهم ومنهم من وقف فيه
موقف المعارف والمعلوم ولم يبال بجهلهم ولا مبهم كآب سبعين واضرا به إذا أتى بعبارة هائلة وأمور مشككة مستطارة فتعين اجتنابه
والتحذير والتنبيه من الخصاص والعام وقد كنت جئت المهم من القسم الأول في فنيقصالحة ان شاء الله تشمل على أربعة أنواع
الأول في أن ذكره صلى الله عليه وسلم بعد الكثيريات الخمس الثاني فيما تحصن به من الأيات والآثار الباقية وغيرها الثالث
فيما يطلب تلاوته من القرآن العظيم كل يوم أو في أوقات مخصوصة كالأربعين فذكره في جميع الأدعية التي فيه كشافات الصلوات عليه
في القاضاة الجامعة لاختلاف الروايات وسميته بالباقيات الصالحات والدروع السابقة ليوافق الاسم المسني ويتطابق اللفظ
واللغني تفتي انتمو المسلمين به وليس لنا الامام العارف بإسمة السيد عبد الله الحداد نور لطيف مختصر في ذكر الصباح والمساء الواردة
تسهيل المواظبة عليه للعالم وأخصر منعا وأورد الامام الحافظ العامري في كتابه المندفح لا يستغني عن أحد وقد استغنت المهم
منها وأضفت اليها أجمع صيغ الأدعية النبوية وأجمع كفيات الصلوات عليه عليه السلام وان لم تكونا من أد كل الصباح والمساء ليدخل
في عمومها فالتخصص بجموعه تقييها للعاجز من أولادى وعائلى وغيرهم من المسلمين نظهر أهميته لمن اطالع على تلك الكتب الجليلة
ولا بأس بإيراده هنا تفريل بل أن ذكره لا أقل منه واليدور لا يسقط بالمعسور ومن لم يجعل الله له نورا فجعله من نور
وهو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ^(١) لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف

(١) قوله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم الخ) شروع في ورد وارد جامع مانع قدم فيه الاستعاذة لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله أى اذا أردت قراءته كما عليه جمهور المفسرين وفي ذلك خلاف بينه مع بيان فضائل الاستعاذة وأحكامها
وأمرها الفخر الرازي في تفسيره في أربع وعشرين صفحة في الطبع فانظره ان أردت أن تفهم قدرها شكر الله سبحانه
وروى ابن السني في كتابه وابن عساكر عن أبي الدرداء أنه صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يصبح وحين يمسي بحسبى الله لا اله الا
هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم سبع مرات كفاه الله عما هم من أمر الدنيا والآخرة صداً كان أو كاذبا اه وروى ابن
السني عن محمد بن ابراهيم قال وجهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فامرنا أن نقرأ إذا أسبينا وإذا أصبحنا أنخبرنا الى آخر
السورة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن رجلا قرأها موقفا على جبل زال وورد أن من قال فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون الى قوله غفر جون حين يصبح أدرك ما فاته في يومه ومن قال حين يمسي أدرك ما فاته في ليلته أى حصل له ثواب ما فاته
من ورد وخير لا شيا لها على توحيد كامل وأخرج ابن الصريس والدارمي عن عتبة رضى الله تعالى عنه قال حدثنا أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم أنهم قال من قرأ خواتيم سورة الحشر أى من هو الله الذي لا اله الا هو الى آخرها حين يصبح أدرك ما فاته في ليلته وكان
محفوظا الى أن يمسي ومن قرأها حين يمسي أدرك ما فاته في يومه وكان محفوظا الى أن يصبح وان ملك أو جيب وفي رواية لها عن

رحيم فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وكرر الحسبة سبعاً ثم أعقبتم انما خلقناكم عبثاً وانتم اليها ترجعون فتعالى الله الملك الحق لا اله الا هو رب العرش الكريم ومن يدع مع الله الهاً آخر لا برهان له به فان احسبه عند ربه انه لا يفلح الكافرون وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراجيين فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحين تظهرون يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون هو الله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الى آخر سورة الحشر ثم الاحلام والمؤذنين ثلاثاً ثلاثاً أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاثاً باسم الله الذى لا يضرع اسمه شئ في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاثاً اللهم أنت ربى

الحسن قال من قرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر اذا أصبح فانت من يومه ذلك طبع بطاع الشهادة وعن أنى هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال سألت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم عن الاسم الأعظم فقال عليك يا آخر سورة الحشر فأكثروا قراءتها فاعدت عليه فاعد على وروى عن عبد الله بن حبيب قال خرجنا في ليلة مطر وظلمة شديدة فطلب النبي صلى الله عليه وسلم ليلى بنا فادركناه قال قل فم أقل شيئاً قل فم أقل شيئاً قل قل قلت يا رسول الله ما أقول قال قل هو الله احدى العودتين حين تمسى وحين تصبح ثلاث مرات تكفيك من كل شئ روى أبو داود والترمذي وغيرهما قال ابن علان في حاشيته الأذكار معنى تكفيك أى تدفع عنك من أول مراتب السوء الى آخرها وقوله ثلاث مرات أى من أدب الداعي الاكثر والالحاح وأقله ثلاث اه وفي المشكاة عن عقبه ابن عاصم قال بنا أنا أسير مع النبي صلى الله عليه وسلم بين الحجة والابواء اذ غشي نارهم وظلمة شديدة فجعل رسول الله يقرأ بأعوذ برب الفلق وأعوذ برب الناس ويقول يا عقبه تعوذ بهما فاعوذ متعوذ بمثلهما رواه أبو داود قال ابن حجر فى شرح المشكاة لا يبلغ في إزالة السحر وعدم تأثيره من المداومة عليهما لاسيما عقب كل صلاة كما جرب ذلك اه وورد في قراءة هذه السور الثلاث عند النوم ثلاثاً مع مسح ما استطاع من بدنه ووردهما النفث في رواية قبل القراءة وفي أخرى بعدها فيحسن الجمع بينهما والنفث هنا فسخ بالريق وفي الخبر انه عليه الصلاة والسلام لما عجز عنها في مرض موته كان يأمر عائشة رضى الله تعالى عنها تفعل ذلك وبذلك الاسر عظيم ومعنى جسم قال ابن علان ويحصل أصل السنة بمرة اه وأخرج مسلم عن أنى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق حين يمسي لم يضره حة بضم الحاء أى سم وفي رواية لم يضره شئ وعن خولة بنت حكيم رضى الله تعالى عنها قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول اذا نزل أحدكم منزلاً لا يلقل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فانه لا يضره شئ حتى يرتحل منه قال الامام ابن حجر في المنح قوله لم يضره شئ لا يخفى شموله حتى النفس والهوى وأخرج الترمذي وأبو داود عن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شئ في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاثاً لم يضره شئ قال في الاذكار هذا لفظ الترمذي وفي رواية أنى داود لم يقبه لجأه بلاء وفي البخارى عن شداد بن أوس رضى الله تعالى عنه ان من قال اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتنى الى آخره موقناً حين يمسي فانت دخل الجنة وفي رواية كان من أهل الجنة وان قاله حين يصبح موقناً به فانت من يومه دخل الجنة ويسمى سيد الاستغفار كأنه جامع للاعتراف والاعتذار وطلب التفرغ والنوبة والتوحيد وفي الاحياء عن أنى الدار رضى الله عنه قال من قال اللهم أنت ربى الى قوله صراط مستقيم في ليل أو نهار لم يضره شئ وذكر عن أنى الدار راوى الحديث انه قيل له فدا عرفت دارك فقال ما كان الله ليقبل ذلك ثم انما أت فقال يا أبا الدار ان النار حين دفت من دارك طفت قال قد علمت ذلك فقبل ما ندرى أى قولك أعجب قال انى سمعت رسول الله ﷺ يقول من قال هذه الكلمات لم يضره شئ اه وأخرج أبو داود عن عبد الله بن غسان بالغين المعجمة واليون المبندة البياض الصحابي وضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ من قال حين يصبح اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر على ذلك فقد أدى شكر يومه ومن قال ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليله قال الطيبي معناه انى أفر وأعترف بان كل النعم الحاصلة من ابتداء خلقى العالم الى انتهاء دخول الجنة منك وحدك فارز عني أن أقوم بشكرها ولا أشرك غيرك اه وفي رواية أخرى يحذف على ذلك وهي رواية أنى والنسائي وابن حبان والبخارى أى واذا كنت المنفصل بجميع أنواع النعم فانت المستحق الشكر عليها أى على النعم

لا اله الا انت خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فأغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا انت اللهم أنت ربّي لا اله الا انت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم أسأل الله على كل شيء قدير وان الله قد أحاط بكل شيء علما اللهم اني أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم اللهم ما أصبحني من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد والشكر على ذلك اللهم اني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم وأسألك الجنة وما قرب اليها من قول وعمل ونيت واعتقاد وأعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل ونيت واعتقاد وما قضيت اللهم لي من أمر فأجعل عاقبته رشدا اللهم اني أسألك من خير ما أسألك منه عبدك ونبيك سيدنا محمد ﷺ وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبدك ونبيك سيدنا محمد ﷺ وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم صل على سيدنا محمد (ص) عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل سيدنا محمد وآزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كصليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وبارك على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وكابليق عظيم شرفه وكاله المؤمنين وذريته وأهل بيته كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وكابليق عظيم شرفه وكاله

ودرى الطبراني والحاكم وابن حبان في صحيحهم ما عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي ﷺ علمها هذا الدعاء وهو اللهم اني أسألك من الخير كله الى لا حول ولا قوة الا بالله بهذا الوضع قال سيدنا الامام العارف بالله السيد عبد الله بن عاوي الخلد هذا الدعاء شامل لجميع الدعوات والاستعاذات فاذا لم ينسرك العبد الايمان بجميع الاذكار الواردة في الصباح والمساء وعند تغاير الاحوال فليأت بهذا الدعاء وكذا من لم يحفظ الوارد في كل موطن فيه ذكر وورد أو كان يحفظه ولكن لم ينسرك الايمان به لعذر من الاعتذار لان هذه الدعوات من حوامع كلم النبي ﷺ التي خص بها حديث قال أو ثبت جوامع الكلم واختصر لي السلام اختصارا هه من التعميم لا يصدر قديمها ولا يحصر شكرها لان من دعاه كان داعيا بكل دعاء دعاه رسول الله ﷺ ومستعيذا بكل استعاذة استعاذ بها رسول الله ﷺ ولا يترك ذلك الا محروم لأنها الغنيمة الباردة التي لا تعب فيها ولا نصب ولا عنها رسول الله ﷺ سيدنا عائشة رضي الله عنها الا تعلمه بأنها عاجزة عن الاتيان بكل مادعا به فحسن أعجز منها اه من تقريب الأصول لشيخنا الامام السيد أحمد حلال سقى الله شربه شارب لرحمة والرضوان

(١) (قوله اللهم صل على سيدنا محمد) الى آخرها هذه الكيفية في الصلاة على النبي ﷺ جع فيها الامام ابن حجر الهيتمي شكر الله سبحانه بين الكيفيات الواردة عنه ﷺ قال بل وبين كيفيات أخر استنبطها جاعل في دعاء كل منهم ان كيفيته أفضل الكيفيات لجمعها الوارد قال ابن حجر في الدر المنثور وقد جمعت هذه الكيفية ذلك كله وزادت عليها زيادات كثيرة بليغة قال فعليك بالاكثار منها امام الوجه الشرعي قبل ومطلقا انك حينئذ تكون آتيا بجميع الكيفيات الواردة في صلاة التشهد وزيادة اه وقد ختمت بها هذا الورود مع الاربعة الاذكار التي تليها التي ينبغي الاتيان من كل واحدة منها أي الخمسة الاذكار بمائة التي أوردتها الامام العاصمي في بهجته وغيرها وذكر ان لكل واحد من هذه الاذكار الخمسة شرحا طويلا في الصحاح يقطع بصحته قال وينبغي الاتيان بها أول النهار لتكون حرز له بقية يومه قال وأرجو ان يوفق للعمل بها أي الاتيان من كل ذكر منها بمائة أن يكون عن لقائه الله البين والبركة وحب الشؤم والهلكة وغلبت حسنة سيئاته اه ولا كان قد لا ينسرك الايمان من كل ذكر منها بمائة التي هي حظ الاتباع عدلت عن صيغته في الصلاة على النبي ﷺ الى صيغة ابن حجر المذكورة لما فيها من البسط والمضاعفة مع فربها وأنت بمنى تلك المضاعفات بعدد الملوامات وما هي الاذكار الاربعة لاورد من حصول الاجر بعد ذلك ففدستل الامام الكردي عما اذا قال سبحان الله تسعة وأعداد خلقه هل يشكره هذا العدد ولا فأجاب رحمه الله تعالى بانه جاء في الاحاديث النبوية ما يفيد حصول ذلك الثواب المرتب على العدد المذكور وقد أورد جملة من ذلك الحافظ الجزري في عدة حصن الحسين وكذا العلامة ابن حجر في صفة الصلاة من فتاويه وليس هذا من باب لك من الاجر على قدر نصيبك بل هو من باب زيادة الفضل الواسع والجلود العظيم اه

ويس والرد عند المنعصر ووردت في كلها أحاديث غير موضوعة (وحرر بخط) رقاب الناس للأحاديث الصحيحة فيه والجزم بالحرمة ما نقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي واختارها في الروضة وعليها كثير من لكن قضية كلام الشيخين الكراهة وصرح بها في المجموع (لا لمن وجد فرجة قدماه) فله بلا كراهة تخطي صف واحد أو اثنين ولا لامام لم يحد طريقا إلى المحراب إلا بشطط ولا لتبصره إذا أذنوا له فيه لأحياء على الأوجه ولا لمعلم ألف موضعا ويكره تخطي المجتمعين تغير الصلاة ويحرم أن يضم أحد ابغير رضاه ليجلس مكانه ويكره ما يشاركه بمحله إلا أن تنقل لسلته أو أقرب منه إلى الإمام وكذا الأيتار بسائر القرب وله تنحية سجادة غير يتحور رجله والصلاة في محله ولا يرفعها ولو بغير يده لدخولها في ضامته (و) حرم على من تلبسه الجمعة (سابعة) كاستئصال بصنعة (بعد) شروع في (أذان خطبة) فإن عقد صح العقد ويكره قبل الأذان بعد الزوال (و) حرم على من تلبسه الجمعة وإن لم تنعقد به (سفر) تفوت بها الجمعة كأن ظن أنه لا يدركها في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة مندوبا أو واجبا (بعد غيرها) أي جري يوم الجمعة إلا أن خشي من عدم سفر ضررا كانقطاعه

ورضاك عنه وكأعجب وترضى له دائما بعد معلوماتك ومداد لك أنك ورضاء نفسك ووزة عرشك أفضل صلاة وأكلها وأتمها كما ذكرك وذكره القاريون وغفل عن ذكرك وذكره القاريون وسلم قلما كذلك وعليها منهم الله إلا الله وحده لأشريكه له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته كذا ذكره القاريون وغفل عن ذكره القاريون رب اغفر لي وتب عليّ إنك أنت التواب الرحيم عدد خلقك الخ سبحانه الله والحمد لله والله لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم عدد خلقك الخ سبحانه الله بحمده سبحانه الله العظيم عدد خلقك الخ والله تعالى التوفيق (قوله وحرم تخط) المستنداته مكرهه كراهة تنزيها والمراد بالخطي أن يرفع رجله بحيث تحاذي أعلى منكب الجالس وعليه فاقع من المرور بين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول ليس من الخطي بل من خرق الصفوف إن لم يكن ثم فرج في الصفوف عيشي فيها عيش لكن قضية اجلس فقدا ذيت في حديث النهي أن المدار على الأيدي أو يذق جنب الحاضر ونحوه وبأنى عن سم ما يصرح به ع ب على تحفة (قوله ولا لمعلم) لهم أو صلاح لأن النفوس تسمح له بذلك كالحل في التحفة والنهية والغنى لكن في المنهج القويم أنه مقصر بالتأخير فلا يعجز ويظهر أن لا خلاف فإن ظن رضاهم جاز والا كره بشري وقوله للموضعا قال عيش أي أو لم يألف (قوله ويكره ما يشاركه بمحله) لكن لو أترخص شخص أحق منه بذلك لكونه أعلم فيرد على الإمام إذا غلط ويعلمه إذا جهل استوجه مر عدم الكراهة بشري (قوله وله تنحية سجادة الخ) في أحياء اللوات من فتح الجواد ما لم يخصه والسابق إلى محل من المسجد أو غيره لصلاة واستماع حديث أو وعظ أحق به فيها وفيما بعد ما حتى يفارقوه وإن كان خلف الإمام وليس فيه أهلية الاستخلاف فإن طارقه لغير عذر بطل حقوه وإن نوى العود أو بهأى العذر لا يعود فكذلك أو يعجز بنية العود إليه كقضاء حاجة وتجهيد وضوء واجبا بداع كان أحق به وإن اتسع الوقت ولم يترك نحو أزاره حتى يقضى صلاته أو مجلسه الذي يستمع فيه نعم إن أقيمت واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فله غير تنحيته بما لا يدخل في ضامته بأن لم تنفصل على بعض أعضائه أو يتجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكربة محرمته إذا الناس بها يرون تنحيته وإن جازت وفي الجالوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة أكثر من سنة الطواف حرمتها أيضا إن كان وقت احتياج الناس للصلاة ثم انتهى وفي شرح البطاح على مناسك الري ومثل المقام تحت الميزاب والصف الأول والمحراب عند إقامة الصلاة وحضور الإمام اه وفي المغني ويجوز أن يبعث عبده أي متلأيا أخذه موضعا في الصف الأول فإذا حضر السيد تأخر العبد قاله ابن العماد ويجوز أن يبعث من يقعه في مكان ليقوم عنه إذا جاءه ولو فرش لأحد ثوب أو نحوه فله غير تنحيته والصلاة مكانه حيث لم يكن بها أحد لا الجالوس عليه بغير رضاهما ولا يرفعه بيده أو غيرها لتلايدخل في ضامته ونحو ما لها يتزاد فيها نعم ما جرت العادة به من فرش السجادة بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر وأطلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخرهم إلى الخطبة وما يقار بها لا بعد في كراهتها بل قديقال بتحرير عمالها من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن نحاها وجلس مكانها اه (قوله كاستئصال بصنعة) أي وغيره مما لا يضطر اليه وإن كان صادة وعلم أنه يدرك الجمعة (قوله أذان خطبة) أي الذي بين يدي الخطيب (قوله مندوبا أو واجبا) تعميم لطاعة فكان عليه تأنيها

عن الرفقة فلا يحرم ان كان غير سفر معصية ولو بعد الزمان والويكراه السفر ليلة الجمعة لما روي بسند ضعيف من سافر ليلتها دعا عليه ملكاه أما السافر لعصية فلا تسقط عنه الجمعة مطلقا قال شيخنا وحيث حرم عليه السفر هنا لم يترخص ما لم تفت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من وقت فواتها **(تمت)** يجوز للمسافر

(قوله دعا عليه ملكاه) أي قالا لا نجاء الله من سفره ولا أعانه على قضاء حاجته **مر** **(قوله من وقت فواتها)** يفني اذا وصل محل لورجعه منه لم يدركها أن ينقصد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم تفعل في محلها اه سم وحذف الشارح مسألة الاستخلاف انكالا على ذكرها في المبسوطات وقد خصها الكردى في حواشيه الثالث وأوردنا المحشى غير معزية ولشيخ مشايخي الشيخ محمد صالح الريس فيها رسالة سماها القول الكاف في مسألة الاستخلاف وقد خص المسئلة بأعشرين في بشرى الكريم من كلام الكردى فلنكتف بإيراد ذلك منه انما للفائدة قال رحمه الله ما نصه واذا أحدث الامام أو بطلت صلاته في الجمعة أو في غيرها استخلف هو أو أحد المأمومين مأموماه قبل حدثه في الجمعة أو مأموما أو غيره في غيرها لكن بشرط كون غير المأموم موافقا لصلاته أي الامام ويراعى الخليفة المسبوق نظم صلاته امامه لانه التزمه بقيامه مقامه فيعشى على نظمها كأن يستخلفه في أولى الاربعة أو ثلثها بخلاف ما اذا استخلفه في ثانیها أو رابعيتها فليس موافقا لنظم صلاته لانه محتاج الى القيام وهم الى الجلوس واذا استخلف سبوقا أو غيره قبل أن يفرد المأمومون يركن لا يلزمهم تجديد نية القنوة به لانه منزل منزلة الامام لكن نس والخاص ان الاستخلاف في الجمعة اما أن يكون أثناء الخطبة أو بينها وبين الصلاة أو في الصلاة فان كان الأول اشترط اسماع الخليفة ما مضى من أركان الخطبة وان كان الثاني اشترط اسماع الخليفة جميع أركانها امن لم يسمع ذلك ليس من أهل الجمعة وانما يصدر من أهلها اذا دخل الصلاة وان كان الثالث ففي ثلاثة أقسام أحدها أن يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام فمستم مطلقا ثانيها أن يدرك الخليفة الامام في القيام الأول أو ركوعه فتحصل له الجمعة والقوم فان استخلف الامام مقتديا به قبل خروجه أو تقدم بنفسه فذاك والامام المأمومين تقديم واحد ويلزمه التقسم ان ظن التواكل ثالثها أن لا يدرك الامام قبل حدثه الا بعد ركوع الأولى وهذا لا يجوز الاستخلاف عنه حجج لانه يفوت الجمعة بذلك على نفسه اذ شرطه أن يدرك ركعة مع الامام ويستمر معه الى السلام وهذا لم يستمر معه الى السلام فيجب أن يتقدم غيره من أدرك ركوع الأولى ومع ذلك لو تقدم تحت جعة القوم دونه وعند **مر** لو أدرك الخليفة ركوع الثانية وسجدت بها مع الامام ثم استخلف أدرك الجمعة أو الاستخلاف في غير الجمعة فعلي قسمين أحدهما أن لا يقتدى بالخليفة بالامام قبل حدثه فيجوز ان لم يخالف الامام في ترتيب صلاته كالركعة الأولى مطلقا أو ثالثة الاربعة بخلاف ثانيها ورابعيتها أو ثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يجدوا نية اقتدائه والاجاز ثانيها أن يقتدى به قبل نحو حدثه فيجوز مطلقا لانه يلزمه نظم صلاة الامام باقتدائه به ثم ان كان عالما بنظمها جرى عليه والافراق بين خلفه فاذا هموا بالقيام قاموا بالافعال في رابعة اذا هموا بالعود قد عدوا تشهد معهم ثم يقوم فاذا قاموا معه علم أنها ثانيهم وان لم يقوموا علم أنها رابعيتهم وانما يجوز الاستخلاف قبل أن يفردوا بركن ولو قوليا والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد نية اقتداءه ولو فعل الركن بعضهم في غير الجمعة يحتاج من فعله لنية اقتداء به دون من لم يعمل وفي الجمعة ان كان غير الفاعل له أربعين بقيت الجمعة والا بطلت ان كان الانفراد في الركعة الأولى والابقيت أقاده العلامة الكردى **له** **(تمت)** في كيفية صلاة المسافر من حيث القصر والجمع ويتبعه الجمع بالمرض **(قوله يجوز)** أفاد تعمير الجواز أن الاعمال للصلاة أفضل من القصر حيث جاز في السفر الا فيما اذا قصد ما أمده ثلاث مراحل وان لم يبلغها خروجا من خلاف بعض أقوال الحنفية انها لا تقصر الا في ذلك بل حقق الكردى ان الاعتماد ههنا ان الثلاث بقدر يومين عندنا وحينئذ فالقصر في اليومين أفضل رعائيا لاعتداده من ان الصلاة غير المغرب فرضت ركعتين فربدت صلاة الحضرة وبقيت صلاة السفر كذلك والآن وجدني نفسه كراهة القصر لارغبة عن السئلة لانه كفر بل لا ينار الأصل وهو الاعمال فالأولى له القصر أو كان ممن يقتدى به بمحضرة الناس فتعاطى الرخص له أفضل لئلا يشق على غيره وسلاح معه أهله الاعمال له أفضل للخلاف في جوازه وقد تجب مكان يضيق الوقت عن الاعمال بشرى

سفر الطويل بقصر رابعة مؤداة وفاتنة سفر قصر فيه وجمع العصر بن والمفر بن تقديمًا وتاخيرا بفراق سور خاص ببلد سفر وان احتوى على خراب ومزارع ولوجع فريتين فلا يشترط مجاوزته بل لكل حكمه فبيان وان تحمله خراب أو نهر أو ميدان ولا يشترط مجاوزة بساين وان حوطت واتصلت بالبلد والقريتان ان اتصلتا عرفا كقريه وان اختلفتا أما فارقا ففصلتا ولو يسيرا كني مجاوزة قرية المسافر للمسافر لم يبلغ سفره مسيرة يوم وليلة يسير الاثقال مع الزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة ولا لآبى ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير اذن دأته ولا لمن سافر لجر درة البلاد على الأصح وينتهي السفر

(قوله سفرًا طويلاً) أى أربعة برد فأكثر بان يقصد ذلك وان لم يبلغه والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل أقباع والباع أربعة أذرع والنراع أربعة وعشرون أصبعا معترضات والأصبحت شعيرات معتدلات معترضات والشعيرت شعيرات من شعر البرذون وهذا تحديد للسفر الطويل بالمسافة وأما تحديد بالزمان فسيأتى فى قول الشارح يوم وليلة يسير الاثقال الخ (قوله رابعة) أى الظهر والعصر والعشاء ولوملاء صبي ومعاودة لاصبح ومغرب اجابا بشرى (قوله مؤداة) ولو بان سافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة فانه يقصر سواء شرع فيها في الوقت أم صلاها بعد خروج الوقت لأنها فاتتة سفر كذا في الفتحة وشرح البهجة وصرح به الزيادى ويح وقال عرش والرشيدي يرجع فى النهاية اليه وهو المعتمد اه وجرى فى المفتى على انه يشترط وقوع ركعة فى السفر والا فتكون مقضية حضر فلا يقصر قال وعرضه على شيخه الطيالسى فقبله واستحسنه قال سم ونقل أيضا عن فتاوى الشهاب الرملى وفيه نظر ظاهر اه (قوله فيه) أى فى سفر قصر (قوله رجع العصر بن) أى الظهر والعصر وغلبت لشرعها لأنها الوسطى وقوله والمفر بين أى للمغرب والعشاء وغلبت للمغرب انتهى عن تسمية المغرب عشاء فهو مكر ومومنع الجمع المزنى كآبى حنيفة مطلقا لا فى النسك برفقة ومزدلفة وجوزا القصر ولولعاصى بسفره لأنه الاصل عندهما فى صلاة السفر فليس برخصة بل عزيمته وفيه فسخة عظيمة اذ ينذر غاية التدور مسافر غير عاص بسفره اذ يتمتع سفر من عليه حق وان قل ولو ميلا الا برضائه أو ظن رضاه أو ما لجمع فيمتنع عندهما مطلقا وعندنا يتمتع على العاصى للمعصية وهو منهيب الكلى وأحد كآبى اليزان فعاد الجمع للعاصى بمتنعنا اتفاقا بين الأئمة الأربعة فليتبين ذلك بشرى (قوله تقديمًا) أى فى وقت الأولى قال بج فلا بد من فعلهما جميعهما فى الوقت لكن قل سم عن الروايات أنه يجوز الجمع ان بقي من المغرب مثلا ما يسع للمغرب ودون ركعتين العشاء لأن وقت المغرب يمتد الى الفجر عند العرف كما اكتفى بعقد الثانية فى السفر ينبى أن يكتب فى ذلك فى الوقت اه والجمع كالظهر وقوله وتأخير أى فى وقت الثانية ولو تحجرتة وقاد ظهور بن بخلاف التقديم فلا يصح من متحجرة لان شرطه ظن صحة الأولى وهو متنفذ فيها وألحق بها من تسقط صلاته القضاء كغافد الظهور كآبى شرعى الارشاد لكن نظره فى التحفة وقال فى النهاية فيه وقفة واذ اجمعهما كان كل منهما أداء لأن وقتيهما صار بالجمع كالوقت الواحد وترك الجمع أفضل لما فيه من اخلاء أحد الوقتين عن الصلاة وتخروج من خلاف من منعه وان خالف السنة الصحيحة ادناؤهم طلبة نوع تمسك فى جمع التأخير وطمعهم فى محنتها فى جمع التقديم محتمل مع اعتقادهم بالاصل فروعى لكن قال الكردى فى التأخير أحاديث لا تقبل التأويل كخبر البخارى آخر الظهر الى وقت العصر ومران الجمع برفقة ومزدلفة متفق عليه لكن الحنفية يجعلونه للنسك ونحن نجعله للسفر والافضل لمن كان سائرا فى أحد الوقتين نازلا فى الآخر الجمع فى وقت الزول وان كان نازلا أو سائرا فيهما فالتقديم عند حرج أفضل مسارعة لبراءة الذمة والتأخير عند مر أفضل لأن وقتنا نبوة وقت الأولى فى العذر وغيره والأولى وقت الثانية فى العذر فقط فان اقرن أحدهما لجمعين بكالدون الآخر فهو أولى اتفاقا بشرى (قوله بفراق سور) الخندق كالسور لكن لا عبرة به مع وجود السور وكذا نحو يط أهل القرى عليها بنحو التراب (قوله فبنيان) بالجر عطف على سور (قوله ولو يسيرا) فى الاعباب ولو ذراعا وفى التحفة والنهاية الضغط بالعرف وسطى واقصر فى الضمى على كلام الاعباب ويعبر فى سفر البحر المتصل ساحله بالعمران عرفا آخر ورجع منه لمع ركوب السفينة وجريها أو جرى الزورق اليها آخر مرة فاذا جرى كذلك جاز القصر لمن به ولمن بالسفينة ولو قبل وصوله اليها وانما يعتبر جرى السفينة أو الزورق فيما لا سوره كآبى التحفة والمنهج القويم واستوجب الخطيب قال الكردى فى شرح الارشاد وكلام مر اضطراب فى النقل ينتهى الى الاصل على أنه لا فرق فى ذلك بين السور والعمران فلا بد من ركوب السفينة أو جرى

بعوده الى وطنه وان كان مارا به أو الى موضع آخر ونوى اقامته بمطلقا أو أربعة أيام صحاح أو علم أن له لا ينقض فيها من كان يرجو حصوله كل وقت قصر ثمانية عشر يوما وشرط لقصرية قصرى تحرم وعدم اقامته ولو لحظة يتم ولو مسافرا وتحرز عن منافياتها

الزورق اليها في السواحل التي لاتصل السفينة اليها لعل عرق البحر فيها فيذهب للسفينة بلزوق فاذا جرى اليها أي آخر كان ذلك أول السفر قال زى ومحل ما تقدم ما لم تبحر السفينة محاذية للبلد والا كان سافرا من بولاق الى الصعيد فلا بد من مفارقة العمران اه بشرى (قوله أو الى موضع آخر الخ) قال الكردى ظهر للقصر في ضبط أطراف هذه المسئلة ان تقول ان السفر ينقطع بعد استجماع شروطه بأحد خمسة أشياء الأول بوصوله الى مبدأ سفره من سور أو غيره وان لم يدخله وفيه مستلطان احدهما أن يرجع من مسافة القصر الى وطنه وقيد في التحفة بالاستقلال ولم يقيد بذلك في النهاية وغيرها الثانية أن يرجع من مسافة القصر الى غير وطنه فينقطع بذلك أيضا لكن بشرط قصد اقامته مطلقا أو أربعة أيام كواحد الثاني انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع الى مسافر منه وفيه مستلطان احدهما الرجوع الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دون مسافة القصر بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة الثالث بمجرد نية الرجوع وان لم يرجع وفيه مستلطان احدهما الى وطنه ولو من سفر طويل بشرط أن يكون مستقلا ما كذا الثانية الى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة فبانوى الرجوع اليه فان سافر من محل نيته فسفر جديدا والتردد في الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية إقامة المدد السابقة بموضع غير الذي سافر منه وقيمسألتان احدهما أن ينوى الإقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله اليه فينقطع سفره بوصوله اليه بشرط أن يكون مستقلا الثانية ينشأ بموضع عسلا أو بعد وصوله اليه فينقطع بزيادة شرط وهو كذا عند الثانية الخامسة انقطاعه بالإقامة دون غيرهما وفيه مستلطان احدهما انقطاعه بالإقامة أربعة أيام كواحد غير يومى أو خروج وانتهى بها انقطاعه بإقامة ثمانية عشر يوما صحاحا وتنبه فيها أن موضع تصدوره تبين مضى أو عتبه كواحد ثم توجه إلى تبين نيتها ركبا أو شت المدد المذكورة فتلخص انحصار السفر بواحد من خمسة المذكورة في كل واحد منها مستلطان فهي عشر مسائل وكل مسألة من مسائلين تزيد على أولاهما بشرط واحد وهذا المألف على من ضبطه كذا والله أعلم اه بالحرف أقول وما جرى عليه في المسئلة الأولى من الثالث اعتمده شيخ الاسلام في شرح المنهج وعمدته على الجلال وعزاء سم لم وفي الغرر أنه نصريح كلام الاصحاب قال لانه قطع السفر ليعود الى وطنه قال سم في حاشيته ولو بهذا يفرق بين هذا والمتبادر من كلامهم أن من بلغ القصر وقصد العود الى وطنه بلا إقامة أو نية إقامة فيه مؤثر تجار له القصر فيه وفي عوده لانه لم يقطع السفر ففرق بين قطع السفر وقصد الرجوع بعده انتهى اه وحاج حجة في شرح الارشاد والمنهج القويم فعند ما ذنوى الرجوع بعد من حلين يترخص ولو قبل اريحاه وعليه لو سافر منوط من مكة المكرمة مثلا قصد المدينة المنورة أو مصر مثلا فلما وصل جده نوى العود بلا إقامة أو نية إقامة في جده مؤثر تجار له اترخص فيها وفي عوده بخلافه على الاول السلام يقصد الرجوع ابتداء من جده كاعلم من كلام سم المتقدم تأمل فانه مما اشبهه على بعض الطلبة (قوله صحاح) أي غير يومى الدخول والخروج واستقرب في التحفة وتبعه في النهاية ان الحاج الذين يدخلون مكة قبل الوقوف ينحوي يوم ناوين الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أو أربعة أيام فاكثر يسمر سفرهم الى عودهم اليها من منى لانه من جهة مقصدهم فلم تؤثر نيتهم الإقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الا عند الشروع فيها الخ وقوله ناوين الإقامة بمكة الخ فلو لم يسوها بعد رجوعهم الى مكة فلم يترخص بعد رجوعهم اليها وان أقاموا بها أولا الإقامة المؤثرة كفاي الاشهر وغيره (قوله ثمانية عشر يوما) أي غير يومى الدخول والخروج وهذا على الارجح من ثلاثة أقوال للشافعي في المنهاج ثانيا أن بنية ثلثها أبد قال في التحفة وحكى الاجماع عليه اه وهو مذهب أبي حنيفة كما في رجة الامه والميزان (قوله نية قصرى تحرم) أي بان يقرنها به يقينا (قوله يتم) أي حال قدرته به وان غشه مسافرا أو تبين كونه محدثا أو دأبا نجاسة بعد تبين انما هو من أحد عشر عقب اقتدائه به ولم يجلس معه كان أدركه في آخر ملاته ولومن صبح أو جعة أو سبعة لانه انما هو مخرج بمقيم حال القدوم ولو لم يزمه الاقام بعد مفارقة المأموم و تبين حديثه بعد تبين انما هو من أحد عشر مسافرا محدثا ثم متأوا باننا معا فلا يزمه الاقام بشرى (قوله وتحرز عن منافياتها) أي نية القصر بان لا يأتي بمنافياتها الى السلام فان عرض منافياتها كان

ودوام سفره في جميع صلاته ولجع تقديم نية جمع في الاولى ولو مع التحلل منها وترتيب و ولاء عرفا فلا يضر فصل يسير بان كان دون قدر ركعتين ولتأخير نية جمع في وقت الاولى ما بقي قدر ركعتين بقاء سفر الى آخر الثانية **(فرع)** يجوز الجمع بالمرض تقدما وتأخيرا على المختار ويراعى الارفق فان كان يزداد مرضه كأن كان يحتمل وقت الثانية فقدمها بشرط جمع التقديم أو وقت الاولى أخرها بنية الجمع في وقت الاولى وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه تأييد مع فعل كل فرض في وقته كشقة الشئ في المطر بحيث ينزل ثيابا وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة بادة على ذلك بحيث يبيح الجاوس في الفرض وهو الأوجه

تردد هل يقطعها أو شك هل نوى القصر أم لا ثم وإن تذكر حاله الأصل و بغير شك في أصل النية إذا تذكر حاله لا يضر تعليمها بنية امامه كأن قال ان قصر فصرت لأن الظاهر من حال المسافر القصر ولو قام امامه ثالثة وشك هل هو مقيم أو ساه أم وإن بان اساءه نعم لو أوجب امامه القصر كحني بعد ثلاث مراحل لم يلزمه الاتمام حلا فقيامه على السهو بل ينظره أو يفارقه بشرى **(قوله)** ودوام سفره في جميع صلاته أي فان انتهت بسفينة الى ما يقطع رخصه أو شك هل بلغتها أو نوى لاقامة المنافاة للترخص أو شك في نيتها أم لا وال تحقيق الرخصة بشرى **(قوله)** ولجع تقديم معطوف على قصر أي وشرط لجمع تقديم وقوله نية جمع تميز التقديم للمشروع عن غيره **(قوله)** ولو مع التحلل أي ما ينطق بالميم من عليكم كأي عبد الحيد على التحفة **(قوله)** وترتيب فان قسم الثانية بطلت ان علم وتعمد والا وقعت فلام مطلقا ان لم يكن عليه فائت من نوعها والا وقعت عنها وكذلك بان قصد الاولى وقت له الثانية فلام مطلقا أو عن فرض فائت عليه من نوعها بشرى **(قوله)** دون قدر ركعتين أي خفيفتين ولو مع تردد في نية الجمع ان تذكرها بخلاف الطريق ولو سهوا أو في شغل الطهارة ولذا تركت ال واتب بينهما بل يصلي قبلية الظهر مثلا ثم الفرضين ثم بعدية الاولى ثم قبلية الثانية ثم بعديتهما بشرى **(قوله)** صلى الظهر ثم أعادها مع جماعة جاز تقديم العصر معها حينئذ بشرط قاله عبد الله بن أحمد وخزيمة وخالفه ابن حجر فرجع عدم الجواز بقية المسترشدين **(قوله)** ولتأخير أي وشرط لتأخير فهو معطوف على قصر **(قوله)** ما بقي قدر ركعة أي لتمييز عن التأخير المحرم وهذا بناء على انه يكفي قدر ركعة لوقوع الاولى في وقت الثانية أداء وان عصى بتأخير النية الى ذلك واعتمده حنن واعتمد مر انها لا تقع أداء الا اذا بقي من وقتها ما يسع جميعها بشرى **(قوله)** و بقاء سفر الى آخر الثانية أي ولو أقام في أثناءها صارت الاولى وهي الظهر والمغرب قضاء لانها تابعة للثانية في الاداء للغير وقد زال قبل تمامها وقضيت أنه لو قسم الثانية وأقام في أثناء الاولى لا تكون قضاء لوجود الغنر في جميع المتبوعة واعتمده الاسنوي كالسبكي وهو قياس جمع التقديم لكن فرق بين الاكتفاء في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية واشترط دوامه هنا بان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر وقصر عند عقد الثانية فيحصل الجمع ووقت العصر يجوز فيه لعمر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد فيها والاجزاء ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه وان ينصرف لغيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الأصل واعتمد ذلك مر وتردد فيه حنن بشرى **(فرع)** في جواز الجمع بالمرض **(قوله)** على المختار أي عند النوى وغيره من أئمتنا بل قال الاذرى رأيت في نهاية الاحتصار من قول الشافعي للزنى وقال الاسنوي قد ظفرت بنقله عن الشافعي قال الزركشي فان ثبت له نص بالمنع كان له في المسألة قولان والافقه لمنهجه اه وهو مذهب الامام أحمد كرى **(قوله)** بشرط جمع التقديم هي الترتيب والولاء ونية الجمع في الاولى ويشترط أيضا وجود المرض حالة الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى بينهما كأي المطر كرى **(قوله)** وهو الأوجه زاد في التحفة على انها متعار بان ونحوه في الاعيان قال ولو ضبط المرض بالمسح للفطر لكان له وجه ظاهر اه وجرى في شرح الارشاد على الأول بل قال في الامداد ولا يصح ضبطه بغير ذلك كرى ووضح انه **(قوله)** جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كلكم رضى الله عنهما أرى ذلك بعن المطر اه وأرى يضم الهزلة وفتحها أي أظن أو اعتقد كأي الكرى ولم يتعرض الشارح لجمع المطر لقلته وقوعه والعمل به كأي عادته في هذا الكتاب من حذف القليل الوقوع أو الاحتصار فيه قال السيد يوسف البطاح في تصنيف السمع ومن الشافعية وغيرهم من ذهب الى جواز الجمع تقدما مطلقا لغير سفر ولا مرض ولا غيرهما من الاعذار قال النمري رحمه الله

(خاتمة) قال شيخنا في شرح المشاج من أدى عبادة مختلفة في محنتها من غير تقليد لثلاثين بالزمانه أعادتها لان اقدامه على فعلها عبث
فصل في الصلاة على الميت (وسرعة بالمسح وقيل هي من حصان هذه الامة) صدره (فليت) أي الميت المسلم غير الشهيد (فرض
كفاية) للاجماع والاخبار (كغسله ولو غريقا) لا ناما موروون نفسه فلا يسقط الفرض عنا الا بفعلنا وان شاهدنا الملائكة تغسله
ويكني غسل كافر ويحصل أهله (بتعميم بدنه بلاء) مرة حتى مات تحت فلفته الأفتخ على الأصح صليا كان الألف أو بالانفال
العبادي وبعض الحنفية لا يجب غسل ماتحتها فعل المرجح لو تعذر غسل ماتحت القلعة بأنها لا تنقلص الا بجرح يم عما تحتها
كما قاله شيخنا وأقره غيره وأكله تليثوا وان يكون في خلوة وفيه وعلى من رفع ماء باردا الحاجة كوسخ وبرد المسخن حينئذ

جمع الصلاتين تقديمًا بلامرض * وغير عن من الاعذار مذكور
عن ابن سيرين ركن التابعين وعن * ربيعة الرأي والقفال مأثور
عن أشهب مثل ما قلنا وقال به * سليل مندر والقفال مشكور
أعني الكبير الذي قد فاق حيث رأى * ترجيعه ثم أحد وهو مشهور
فما حكى عن جماعات مقبلة * لتسير ذي عادة والقييد مبرور

يعني أن القائلين بهذا ابن سيرين وربيعة الرأي والقفال الصغير وأشهب من المالكية وابن المنذر والقفال الكبير وأحمد بن حنبل
وعن جماعة جوازهم ما لم يتخذوا عادة وهم غير محصورين هذا في جمع التقديم وأما جمع التأخير فقال به جمع غير انتهى بالحرف
(خاتمة) أي في حكم العمل بغير تقليد وقوله في شرح المشاج أي في باب القضاء ولعل الشارح قدسه لمناسبة الخلاف في الجمع
بالمريض الا أنه حلف من عبارة شيخه ما هو صريح في جواز التقليد بعد الفعل كما في سم وقال السدعي في الحاشية قلا عن
فتاوى ابن زياد أن القاضي إذا وافق فعليه مذهب أمام يصح تقليده صح فعله وإن لم يفده بوسعة في عبادة لله تعالى وإن قالوا
أن قولهم "الذين لا يتبعون" لا يتبعون شيئا يتبع بسورة التيسير عن تعميم الله في مستوى السبب شيئا من المسلمين
ز يبدعن الأمام الحسن الأهدل أن جميع أفعال العوام في العبادات واليوع وغيرها مما لا يخالف الاجماع على الصحة والساداد
إذا وافقوا اماما معتبرا على الصحيح الى أن قال الى أن يرشدوا الى الاحتياط في الخروج من الخلاف قال العلامة السيد أبو بكر
الأهدل وما أفتى بمن أن العاصي لا مذهب له معين يكاد أن تعين الفتوى به في حق العوام في هذه الأزمنة وإن كان للصحيح عن
التأخيرين أنه يجب عليه التزام مذهب معين لكن من جبرمال العوام في هذا الزمان سيأهل البوادي منهم جزم بأن تكليفهم
التزام مذهب معين قريب من المستحيل اه قال السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل نحن قلنا معرفتنا بالأصول والدليل وغير
ذلك عوام اه ملخصا من مجموعتي الفوائد المسكية

فصل في الصلاة على الميت (أي وغيرها بما يأتي (قوله وقيل هي من خصائص هذه الامة) اعتمده الحطيب في الفتى ومرو
في النهاية وأقره سم ولم يرتض في النجفة ولا في فتح الجواد (قوله للاجماع) الا قول المالكية في غسله انه سنة بشرى (قوله وإن
شاهدنا الملائكة تغسله) قال سم ينبغي أن يجرى في صلاة الملائكة على ما قيل في غسلهم إياه بخلاف التكفين والدفن فيجزئ
من الملائكة قال وظاهر أن الجمل كالدفن بل أولى كما هو ظاهر كرده (قوله ويكني غسل كافر) أي وكذا الجن على ما في الفتى
والنهاية واعتمد في النجفة والامداد والمنهج القويم عدم الاكتفاء بغسلهم كرده (قوله بأنها لا تنقلص) (الباعسيية ومعنى
تنقلص تنكشف وقوله يم عما تحتها أي وصل عليه وان كان ماتحتها نجسا للضرر وروى وقوله كما قاله شيخنا أي واعتمده وخالفه مرو
فقال ان كان ماتحتها طاهر ايم عنه وان كان نجسا فلا ييم ويدفن بلا صلاة عليه وقدم (قوله وأكله تليثه الخ) لم يستوف
الأكل ولم يتعرض للأقل وأقله تعميم بدن الميت كالحي حتى ما ظهر من فرج المرأة عند جلوسها على قسيها ولا يجب طهرا
النسب لنية بل نسن ويجب كون غسله بعد ازالة النجاسة وقوله وقيل هو كونه باليا سخي فثم ان اتسع أدخل يده في كفه والافتح
دخار يسه فان لم يجسده أو لم يرد غسله فيه ستر ما بين سرته وركبته وقوله وعلى من رفع كنه حلو ح سبي لذلك ويستقبل به القبلة
ويرفع منه ما يلي الرأس ويغطي وجهه بخرقه من أول ما يضمه على المنقلد ويغض الغاسل ومن بعينه بصره يدي غير عورة وفيها
وجوبا الاحياء وحيلته فلا حرمة فيها لكنه يكره ما ليس كالنظر وقوله أولى من العنب لأن يرخي البدن ويكره غسله من

أولى والملاح أولى من العنب ويبادر بغسله إذا تيقن موته ومتى شك في موته وجب تأخيرها إلى اليقين بتغير ريح ونحوه فقد كرمهم
العلامات الكثيرة لها فما نفيده حيث لم يكن هناك شك ولو خرج منه بعد الغسل نجس لم ينقض الطهر بل يجب إزالته فقط إن
خرج قبل التكفين لا بعده ومن تغرغ غسلة لفقدهاء أولغيره كاحتراق ولو غسل ثم رى يم وجوبا **﴿ فرح ﴾** الرجل أولى
بغسل الرجل والمرأة أولى بغسل المرأة لو غسل حليته ولو وجبة لأمة غسل زوجها ولو نكحت غيره بلامس بل بالغ خرقه

زمزم للخلع في نجاسة الميت ويسح بطنه بيده اليسرى بقوة غير شديدة ليخرج ما فيه بعد اجلاس ما تلا إلى ورائه
قليلاً ويسند ظهره إلى زركبته اليمنى ويضع يده اليمنى على كتفه وإيمانه في ثقبه قفاه مع فوح عجم بالطيب من موته إلى انقضاء
غسله ولو محرماً أو حالياً ومع كثرة صب الماء عليه ثم يضجعه ليقامو غسل سوائيه والنجاسة كما يستنجي الحى لكن يجب كونه
بخرقة يلفها على يده اليسرى في غسل السوائين وينبغي غسل النجاسة في غيرهما ويلف ثانياً لغسل سائر البدن ثم أخذ
خرقة أخرى ولفها على يده اليسرى ليتوكل بهما يميلولة بالماء ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء إلى بطنه فيسرعه فساد ثم
ينظفها بخرقة أخرى على خصره ويخرج بهما في ألقه ثم يوضئه ثلاثاً ثلاثاً كالحي ويخرج ما تحت أظفاره وظاهر أذنيه
وصاحبه وبعد ذلك غسل رأسه ثم لحية بالصدر أو نحوه كغطى ويسرحهما بيشط واسع الأسنان يرفق ويرد الساقط من
شعرهما وكذا من شعر غيرهما إليه بوضعه معه في كتفه بدأ أو أمد فمه فواجب كسائر أجزاء الميت ثم يغسل ما قبل منه الأيمن ثم
الأيسر ثم ما أدبر الأيمن ثم الأيسر ولا يبعد عن رأسه وحلته بل يبدأ بصفحة عنقه فما تحته لم يحرم كبه على وجهه ثم إذا فرغ من
الغسل بالصدر أو نحوه أزاله بصب الماء الخالص من رأسه إلى قدمه ثم صب وجوب الماء الخالص الكاش في غير محرم مع قليل كافور
لأنه يدفع الهموم وهو في الأخيرة أكويكره تركه يغسله بذلك من قرنه إلى قدمه وهذه غسلة واحدة وتوئد أن يكره غسله
بالقراح ثلاثاً والأولى كونها مشوايسة فتحصل الثلاث من غسل الأولى بالصدر ونحوه والثانية بمنزلة وهاتان غير محسوستين
ثم ثلاث بالقراح وهن المحسوسات هنا إن حصل النقاء بمر من نحو الصدر والاسن زيادة ثانية وثالثة وهكذا إلى أن يحصل النقاء
ويرز به عقب كل مرة بغسلة ثانية ثم إن أراد عقب كل غسلة بماء قراح وإن أراد آخر الماء القراح الثلاث إلى عقب غسلات
التنظيف وهذا أولى كما سيأتي ويجرى في التحفة على ثلاث غسلات وفي كل منها ثلاث بسدر ثم مزيلة ثم ماء قراح وهكذا ثانية
وثالثة أو ثلاث بالصدر وعقب كل واحدة منها مزيلة ويؤخر الثلاث بالقراح إلى عقب الست فهي تسع غسلات على كلا
التقديرين ثم إن لم يحصل النقاء التسع زاد فإن حصل بشفع زاد واحدة منهج و بشرى وصغرى (قوله وجب تأخيرها) كذا
في التحفة والنهاية والضمبر يعود على الغسل لكن في عش ينبغي أن الذي وجب تأخيرها الدفن دون الغسل والتكفين
فانها بتقدير حيانه لا ضرورة فيوما (قوله حيث لم يكن هناك شك) وقد قال الأطباء إن كثيرين ممن يموتون بالسكتة ظاهراً يدفنون
أحياء لأنهم يعز إدراك الموت الحقيقي بها الأعلى أفاضل الأطباء تحفة (قوله لا بعده) كذا في فتح الجواد لكن تراء منه بقوله على
ما أفتى به البغوى وفي التحفة والنهاية الحزم بوجوب إزالة النجاسة بعد التكفين زادي بشرى الكريم ولو بعد الصلاة عند
حج و مر قال القليوبي ولم يرتض شيخنا الزايدى وفي البحري إن كان قبل الصلاة والافتدب الإزالة أنه يأبل إلى الانقجار اه
ولم يمكن قطع الخارج منه صغ غسلة والصلاة عليه لكن يجب فيه الخشو والعصب على عمل النجس والمبادرة بالصلاة عليه
كالسلس وسن كون الغاسل أمينا فان رأى خيراً سن ذكره أو ضده حرم الإصلحة ككونه متجاهراً بمصيبة وليحذر ذلك
اه بشرى (قوله وله غسل حليته) من زوجة وأمة ولو كانتا بية إلا أن كانت مزوجة أو معتدة أو مستبرأة فتح الوهاب (قوله وزوجة)
غير رجعية^(١) ولو كانت أمة وقوله لا أمقأى له فلا تغسل سيدها لا تتقلاها عنه إلى ملك غيره أو إلى الحرية كأم الولد والمدة
كفى المنهج وحواشيه بذلك برما اعترض به المحشى على الشارح (قوله بلامس) منها المولود من الزوج أو السيد كأن كان
الغسل من كل وعلى يده خرقه ثلاثاً لينقض وضوءه فتح الوهاب أى يشدب لكل منهما أن لا لمس شيئاً من بدن الآخر إلا العورة ولا
غيرها فالس للعورة ولغيرها مكروه عند مر وأما عند حج فالس للعورة حرام ولغيرها مكروه وهذا ما انحط عليه كلام
(١) (قوله غير رجعية) كذا في التحفة والمغنى والنهاية زاد فيها أى فلا يغسلها حرمة المس والنظر وإن كانت كالزوجة في النفقة
ونحوها ومثلها بالأولى البائن بطلاق أو فسخ

على يد فان خالف صح النسل فان لم يحضر الأجنبي في المرأة أو أجنبي في الرجل بم الميت نعم لهما غسل من لا يشتهي من صبي أو صبية لخل نظر كل ومسه وأولى الرجال به أو لاهم بالصلاة كجائني (وتكفيه بساتر عورة) مختلفه بالذ كورة والآنوة دون الرق والحرة فيجب في المرأة ولو أتم ما يستر غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستر ما بين السرة والركبة والاكتفاء بساتر العورة هو ما يحصيه النووي في أكثر حركاته وقوله عن الأكثرين لأنه حق لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو رجلا وللغريم منع الزائد على سائر كل البدن لا الزائد على سائر العورة لئلا كد أمره وكونه حقا لميت بالنسبة للفرماة أو كماله لذلك ثلاثة يعم كل منها البدن وجزآن زائد تحتها قص وعما مولا شي ازار فقميص وخمار فلما كان ويصكف الميت بماله لبسه حيا فيجوز حرير ومزعر للرة والصبي مع الكراهة ومحل تجهيزه التركة الا زوجة وخادمها فعلى زوج عني عليه نفقتهما فان لم يكن له تركة فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد فعلى بيت المال فعلى ميسر المسلمين ويحرم التكفين في جلدان وجد غير موكد الطين والخشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم خشيش ثم طين فيما استظهر مشيخنا ويحرم كتابته شيء من القرآن وأسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتابه بالريق لأنه لا يثبت وأقضى ابن الصلاح

عش على مر قتلانه جل (قوله بم الميت) وجو بلوان كان عليه نجس لا يعنى عنه عند حج لكن بحائل حرمة النظر حينئذ لا شيء من بدن الميت والمسن يؤخذ منه أنه لو كان في ثياب ساقطة وبحضرة تهر مثلا وأمكن غمسه به ليصل الماء به من غير مس ولا نظر وجب قال سم أو أمكن صب ماء عليه يعمه بشري (قوله بساتر عورة) هذا بالنسبة لخلق الله تعالى فليس لميت اسقاطه ما بالنسبة لخلق الميت فيجب ثوب يعم جميع بدن الرأس المحرم ووجه المحرم وحصل ما اعتمده ابن حجر في كتبه كما في السكردى أن الكفن ينقسم على أربعة أقسام حق الله تعالى وهو سائر العورة وهذا لا يجوز لأحد اسقاطه مطلقا وحق الميت وهو سائر بقية البدن فهذا الميت أن يوحى باسقاطه دون غير موحد الفرماة وهو الثاني ولثالث فهذا الفرماة عند الاستغراق استساعه وينزع مسنون ثورته وحى نور هو الوارد على السلاب وهو ربه اسقاطه مطلقا منه ووافق الحال الرمي على هذه الأقسام الا الثاني منها فاعتمد أن فيه حقين حق الله وحق الميت فإذا أسقط الميت حقه بقى حق الله فليس لأحد عنده اسقاط شيء من ما يعم جميع البدن اه (قوله وقال آخرون الخ) فدل على من الخاصل المتقسم للسكردى ما في التمسك من التفصيل واختلاف شكر التسعيم (قوله وجزآن زائد الخ) في النهاية الزيادة على ثلاث خلاف الأولى اه (قوله وللاثنى ازار الخ) ولوارث المنع من الزائد على الثلاث قال السكردى وكذا لو كان في الورثة محجور رجليه أو غائب لا يجوز الزيادة على ثلاث في حق المرأة اه قال في بشري السكريم فليتب به فان العمل في الاثنى على خلافه من كفن ثلاث فهي ثقافت ولو لرة والياض أفضل من غيره بل لو قيل بوجوه به الآن لما في غيره من الزر لم يعد ولو أوصى بغيره لم تصح لا تعكروه ولا تصح الوصية به والمفسول أفضل من الجديد كما في شرح الارشاد والنهاية وغيرهما ورد في التحفة بان المنه بقالا ولولة الجديده ومن ثم كفن فيه ^{عليه} اه (قوله ميسر) المراد بالوسر من تلك كفا يشترطه بان طلب من واحد منهم تعيين عليه ثلاثا ولو اكلوا بجري وعش وجل (قوله فيما استظهر مشيخنا) قال سم هو ظاهر وقضيته وجوب تعميمه بنحو الطين لوجوب التعميم في الكفن ولو لم يوجد الاجب فهل يجب التكفين فيه بادخال الميت فيه لا نه سائر فيه نظروا ليعد الوجوب قال مر ويشجع تقديم نحو الحناء للمعجون على الطين ويقدم الحرير على الجلد وما بعده بل يحرم تكفينه في غير لائق بملو من الثياب بيج ويقدم حرير على نجس عين اتفاقا وعلى منتهجس مما لا يعنى عنه عند مر بشري (قوله على الكفن) وما نقل عن نوادر الأصول بجواز كتابة العهد على الكفن قياسا على كتابة الله في نعم الزا كثره ابن حجر في فتاويه بعد أن ذكر دعاء العهد المذكور وأنه أصل وأن الفقيه ابن عجيل كان يأمر به نعم ذكر في الإيجاب كما في الجبل وغيره أن من كتب دعاء الامن في حرز من النجاسة كقصبة أو نحاس ووضع بين صدر الميت وكفه أمن من فتنة القبر ولو لم يمس المسكين فزاعوا هو هذا سبحانه من هو بالجلال موحد وبالروح جسد معروف وبالعرف موصوفا وبالصفة على لسان كل قائل را وبالربوبية العالم قاهرا وبالقدر العالم جبارا وبالخير وبث عليا حليما وبالعلم والخلم رقا حيا سبحانه عما يقولون وسبحانه عما هم قائلون تسبيحا تحشع له السموات والأرض ومن عليها ويحمدني من حول مرثي اسمي الله عند غير (١٨ - ترشيح المستفيدين)

بحرمه ستر الجنائز بحرير ولو امرأة كبحرم تزيين بيتها بحرير ونالقه الجلال اليلقيني فجوز الحر رفيفها في الطفل واعتمده جمع مع أن القياس الأول (ودفنه في حفرة تمنع) بعد طمها (رائحة) أي ظهورها (وسبعا) أي نثها لها فبأكل الميت وخرج بحفرة ووضعه بوجه الأرض ويبنى عليه ما يمنع أحدهما كأن اعتادت سباع ذلك أهل الحفرة عن موثاه فيجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليها أو كمله قبر واسع في عمق أربعة أذرع ونصف بذراع اليد ويجب اضجاعه للقبلة وينبذ الأفضاء بخدمة الأيمن بعد تحية الكفن عنه إلى نحو ترابها لفظة الاستكانة والذلور فرفع رأسه بنحو لينتوكر مصدوق الانهوندة لونه فيجبو بحرم دفنه بلا شيء ويمنع التراب عليه وبحرم دفن اثنين من جنسين بقبران لم يكن بينهما محرمة أو زوجية ومع أحدهما كره كجمع متحدثي جنس فيه بلا حاجة وبحرم أيضا إدخال ميت على آخر وان انحدا جسد قبل بلاء جيعه ويرجع فيه لأهل الخبرة بالأرض ولو وجد بعض عظمه قبل علم الحفرة وجبر دترابه أو بعده فلا يجوز الدفن معه ولا يكره الدفن ليلا خلافاً لحسن البصري والنهار أفضل للدفن منه ورفع القبر قدر شبر يدلو لتطيحه أولى من تسميته ويندبطن على شفير القبر أن يحثي ثلاث حثيات يسبقها ثلاث مع الأولى منها خلفنا كهم مع الثانية وفيها فعيدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى **(مهمة)** يسن وضع جريدة خضراء على القبر لا اتباع ولا نه يحفف عنه بركة تسبيحها وقيس جهاما اعتمده من طرح نحو الریحان الرطب وبحرم أخشيش منهما ما لم يسبها في أخذ الأولى من تغويت حظ الميت المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من نفو يتحنى الميت بارتياح الملائكة الناظرين لذلك فله شيخنا إنا جحر وز ياد (وكره بناءه) أي للقبر (أو عليه) لصحة النهي عنه بلا حاجة كخوف نبش أو حفر سبع أو هدم سيل ومحل كراهة البناء إذا كان على كفاف كان بناء نفس القبر بغير حاجة عامراً ونحو قبة عليه بمسبلة وهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيها عرف أصلها ومسبلةا أم لا أو موقوفه حرّم وهدم وجوباً لأنه يتأبد بعد انحسار الميت فيه تضييق على المسلمين بما لا غرض فيه **(تنبيه)** وإذا هدم ترد الحجارة الفحرة إلى أهلها إن عرفوا أو يحثي بينهما أو الغال ضائع وحكمه معروف كقوله بعض أصحابنا وقال شيخنا الزمى إذا بلى الميت وأعرض ورثته عن الحجارة تجزأ الدفن مع بقائها إذا جرت العادة بالأعراض عنها كافي السائل (و) كره (وطء عليه) أي على قبر مسلم ولو مهدر قبل بلاء (الضرورة) كأن لم يصل لقبر ميتة بدونه وكذا لما يرد زيارته ولو غير قريب وحزم شرح مسلم كآخرين بحرمة القعود عليه والوطء خبره يرد ما للراد بالجلوس عليه جأسه قضاء الحاجة كما يشتهر رواية أخرى (ونش) وجوباً بقبر من دفن بلا طهارة (لفعل) أو تيمم نعم إن تغير ولو بنفن حرم ولأجل مال غير كأن دفن في نوب مغضوب أو أراض

منتهى كتابي وليأوانا أسرع الحاسبين اه وروى الترمذي عن النبي ﷺ أن من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر الميت وكفنه نيل عذاب القبر ولم يرتكر أو لا تذكروا هو هذا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه **(قوله)** واعتمده جمع في النهاية وهو أوجه **(قوله)** يمنع ذبكت معطوف على بحفرة أي وخرج يمنع ذبكت أي الرائحة والسبع **(قوله)** وبحرم دفنه بلا شيء ويمنع الخ اعتمده في التحفة والنهاية والأيدي خلافاً لظاهر المنهج والنهاج من ندب السبع **(قوله)** ومع أحدهما أي الحرمة والزوجة كره كجمع متحدثي جنس وهذا معتمد شيخنا ابن حجر تبعاً لشيخ الاسلام واعتمده الخطيب ومهر الحرمة مطلقاً عند الجنس أو اختلف كان بينهما محرمة ولا **(قوله)** قبل بلاء جيعه أفهم جواز النش بعد بلاء جيعه يستثنى قبر عالم مشهور أو ولي مشهور فبمنع نبش مطلقاً مرس **(قوله)** قاتل مع الأولى الخ ويستحب أن يقول مع ذلك في الأولى اللهم اقنعه جحنته وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء ورحموني الثالثة اللهم جاف الأرض عن جنبيه اه شرح مر **(قائمة)** وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العلوي وذكر أنه وجد بخط والده قال وجدت ما مثله حديثي الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكتندية بروايته أن رسول الله ﷺ قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن يسه أي حال ارادته وقرأ عليه أنا نزلنا في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في قنعه أو في قبره لم يغيب ذلك الميت في القبر اه علقمي ويلقى أولوية كونه في القبر في الكفن إذا كانت المقبرة منبوشة اه ع ش جل **(قوله)** وحكمه معروف وهو أن الأمر فيه لبث المال فإن لم يتنظم فلم يحل للمسلمين بصرفونه في جوار الخبز **(قوله)** السائل أي سائل الحصادين **(قوله)** وجوباً أي في كل من المواراة والدفن لكن إن وجب غسله والاقتداء بان فصل لدون أربعة أشهر كما في فتح الجواب خلافاً لما يقيد مصنفه

منصوبة ان طلب المالك ووجد ما يكفن أو يدفن فيه والالم يجوز النيش أو سقط فيه متمول وان لم يطلبه مالكه لا التكفين ان دفن بلا كف ولا الصلاة بعد اهالة التراب عليه (ولا تدفن امرأة) مانت (في بطنها جنين حتى يشقق موته) أي الجنين ويجب شق جوفها والنبش له ان رجي حياته بقول القوابل بلوغ ستة أشهر كما ذكرنا لم يرج حياته حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كما ذكرنا قبل ان يوضع على بطنها شيء ليموت غلط فاحش (ووردى) أي ستر بحرق (سقط ودفن) وجوبه با كطفل كافر نطق بالشهادتين ولا يجب غسلهما بل يجوز بالسقط العلقه والمضغة فيدفنان يدان غير ستر ولو انفصل بعد أر بعث أشهر غسل وكفن ودفن وجوبه (ان اختلج) أو استهل بعد انفصاله (صلى عليه) وجوبه (وأر كانها) أي الصلاة على الميت سبعة أحوالها (نية) كغيرها ومن ثم وجب فيها ما يجب في نية سائر الفروض من نحو اقتراها بالتحريم والتعرض للفرضية وان لم يقل فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت ولا معرفته بل الواجب أدنى مما في كفى أصل الفرض على هذا الميت قال جمع يجب تعيين الميت الغائب بنحو اسمه (و) ثانيها (قيام) لقادر عليه فالعاجز بقدرته يضطجع (و) ثالثها (أربع تكبيرات) مع تكبيرة التحريم للتأنيح فان خس لم تطل صلاته ويسن رفع يديه في التكبيرات حنو منكبيه ووضعهما تحت صدره بين كل تكبيرتين (و) رابعها (فاتحة) فبدلها فوقوف بقدرها والمعمد أنها تجزئ بعد غير الأولى خلافا لما حوى كالمحرر وان لم عليه جمع ركعتين في تكبيرة أو خلافاً الأولى عن ذكره ويسن اسرار بغير التكبيرات والسلام ونعم وذو ترك افتتاح وسورة الاعلى غائب أو قدير (و) خامسها (صلاة على النبي) ^{عليه السلام} (بعد)

(قوله لا التكفين) ان دفن بلا كفن أي لأن الفرض منه الستر وقصده وقوله لا الصلاة بعد اهالة التراب عليه أي لأنها تسقط بالصلاة على القبر ومازعمه المحقق من رجوع اهالة التراب للصورتين غير ظاهر (قوله وما قبل) أي في التنيب وقوله غلط فاحش زاد في التحفة والنهاية فليحذر اه ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بلوغ ستة أشهر أو لا لعدم ينفق حياته ع ش (قوله بعد أر بعث أشهر) أي ولم تظهر أمارات الحياة ينحو الاختلاف لا سيما لا يجوز الصلاة عليه بدليل قوله بعده فان اختلج الخ ناطق بما مر بالمرأة ستة أشهر ودفنها حرق على الغالب من ظلمه وخلق الأدم عند اهالة الامامة على ظهور خلقه وعنده ظهورهم أمارة ان عادت حياته أم ظهرت أمارتها وجب الجمع أي التسل والتكفين والصلاة والدفن والاوجب ما عدا الصلاة ان ظهر خلقه والاسن ستره ودفنه فتح الجواهر والخاص أن ابن حجر جرى نبحا لتشيخ الاسلام على اعتبار وجود أمارات الحياة بعد الانفصال فتحرم الصلاة عليه ان لم تظهر فيه أمارات الحياة بعد انفصاله وان بلغ أكثر مدة الحمل وذهب الخطيب وهر الى أن النازل بعد تمام ستة أشهر ليس بسقط فيجب فيه ما يجب في الكبير سواء علمت حياته أم لا وقيل في النهاية عن افتاء والده (قوله تعيين الميت الخ) ولا فرق بين الغائب والحاضر في ذلك كما اعتمد في التحفة وغيره كردى (قوله قال جمع يجب تعيين الميت الغائب) اعتمد في شرح المنهج وجرى عليه في المفتي والنهاية وذكري في الامداد ما يفيد أن الخلف لفظي والخاص أنه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن التعيين عندهما وحيث صلى على بعض جمع لا يصح الا بالتعيين عندهما أيضا ولو صلى على من مات اليوم في أقطار الأرض ممن صح الصلاة عليه جاز عندهما بل ينسب فالك الأمرال أنه لا خلف بينهما قال في الاعل لا بد من قوله صليت على من تجوز الصلاة عليه المستلزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا القيبة المجوزة للصلاة عليه وحيث أن تذكر هذا الاجال ونواه فواضح والا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة اه كردى (قوله مع تكبيرة التحريم) ظاهر منيعه بوجه أنها خامسة ليست من الأربع وليس كذلك بل هي أحد الأربع فلو قال بتكبيرة الاحرام أو نحوه سلم من الابهام (قوله تجزئ بعد غير الأولى) في المفتي والنهاية لا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في أخرى كردى (قوله بغير التكبيرات والسلام) أي أمانه فيجبر بها كذا أطلقوه وظاهر ما نه لافرق بين المأموم والمفرد والامام وحيث أنه فيشكل بما مر أن لا يجزئ بما ذكر الا الامام والمبلغ وقد يفرق بأنه لا يميز هذه الصلاة فبالبهر بما ذكره من غير الخلاف غير ما فاتها متميزة بما فيها من الأفعال كذا في فتح الجواهر لكن المعتمد في التحفة والنهاية أنه لا يجزئ بذلك الا الامام والمبلغ فاجرى عليه الشارح بما لا يفتح خلاف المعتمد اه (قوله الاعلى غائب أو قدير) هكذا في التحفة في هذا الباب لكن زيادة على ما مر والذي مره في سنن الصلاة جاز ما به واعتمده أيضا الخطيب وهر عدم سنيتهما ولو عليهما فاجرى عليه الشارح هنا قول مرجوح فتنبه

تكبيره (ثانية) أي عقبها فلا تجزئ في غيرها وينبضم السلام للصلاة والدعاء ثم يثني والثمنين والثمنين عقبها والمجد قبلها (و) سادسها (دعاء لميت) بخصوصه ولو طفلا بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بعد الثالثة) فلا تجزئ بعد غيرهما قطعاً ويسن أن يكثر من الدعاء له ومأثوره أفضل وأولاه مارواه مسلم عنه عليه السلام وهو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه ووافقه وأكرم زله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهلها وزوجها خيراً من زوجها وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفنته ومن عذاب النار وبز يد عليه نداء اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره ويقول في الطفل مع هذا اللهم اجعله فرطاً لأبوه وسلفاً وذخراً وعظة واعتباراً وشفيحاً وقيل بمولاه ينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعد موت ولا تحرمهما أجره قال شيخنا وليس قوله اللهم اجعله فرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء له لأنه دعاء بالالزام وهو لا يكفي لأنه إذا لم يكتب للدعاء له العموم الشامل كل فرد فأولى هذا ويؤثر الضائر في الأثني ويجوز تذكرها بارادة الميت أو الشخص ويقول في ولدنا اللهم اجعله فرطاً لأمه والمراد بالبدال في الأهل والزوجة ابدال الأوصاف لأن الثواب لقوله تعالى ألحقناهم ذريتهم وخير الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين انتهى (و) سابعها (سلام) كغيرها (باعتدال) ولا يجب في هذه ذكر غير السلام لكن يسن اللهم لا تحرمنا أجر ماى أجر الصلاة عليه وأجر المصيبة ولا تفتنا بعده أى بار تكاب المعاصي واغفر لنا وله ولو تخلف عن امامه بلاعتر بتكبيره حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلاته ولو كبر امامه تكبيرة أخرى قبل قراءة المسبوق الفاتحة تابعه في تكبيره وسقطت القراءة عنه وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق ما بقي عليه مع الاذكرو ويقدم في الامانة في صلاة الميت ولو امر أقاباً أو نائبه فأبوه ثم ابن فابنه ثم أخ لأبوين فلا ب ثم ابنهما ثم العم كذلك ثم سائر القسبات ثم معتق ثم ذرهم ثم زوج (وشروطها) أى الصلاة على الميت مع شروط سائر الصلوات (تقدم طهره) أى الميت بماه قتراباً فأن وقع بحفرة أو بحر وتفرأ اخر اجتمع طهره لم يصل عليه على المعتمد (وأن لا يتقدم) المصلي (عليه) أى الميت أن كان حاضر أو لوفى قبر أم الميت الغائب فلا يضريه كون وراء المصلي ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر للخبر الصحيح من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أى غفر له ولا يندب تأخيرها زيادة المصلين

(قوله ضم السلام) أى والآل كما في التحفة (قوله ولو طفلاً) لأنه وإن قطع له بالجنة تزيد مرتبته فيها بالدعاء له كالأبناء صلوات الله وسلامه عليهم تحفة (قوله وي زيد عليه) عبارة المنهاج ويقدم عليه قال في النهاية أى على النساء المار (قوله ويقول الخ) أى استحباباً بالسنن ومعنى ونهاية وقوله مع هذا أى الثاني في الترتيب التكررى تحفة قال سم ولا يخفى أن هذا إن لم يكن صريحاً في الاكتفاء بذلك أى بدعاء الطفل مع الثاني عن غيره كان ظاهراً افتأمله اه أى خلافاً لما يأتي في الشارح تبعاً للتحفة (قوله لا ندعاء بالالزام) أى يلزم من الدعاء بجعله فرطاً أى سابقاً وميثاراً فعة قدر الطفل وشرفه ورحمته (قوله وهو لا يكتفى) كذا في التحفة وخالفه المغني والنهاية وغيرهما كما كتفوا بذلك وسواء مات في حياة أبوه أم بعدهما أم بينهما كرددى (قوله بالعموم) أى كقوله اللهم اغفر لجميع أموات المسلمين وقوله الشامل كل فرد أى الصادق بالطفل وغيره (قوله فأولى هذا) أى الدعاء بالالزام قال سم قد تمنع الأولوية بل المساواة لأن العموم لم يمتنع لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فليتلأمل (قوله كغيرها) كذا في شرح الارشاد والمنهاج القويم ويتلخص مما ذكرته في الأصل عدم ندب بركانه في غير الجنائز المختار من حيث الدليل ندها وأما الجنائز فالعمد عند ابن حجر ندها فيها وعند الخطيب والجال الرملى عدم ندها مطلقاً كرددى (قوله بلاعتر) أى فإن كان ثم عتر كبه قراءة أو نسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بتخلقه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كذا في النهاية والمغني قال سم ولا يتحقق ذلك إلا بعد التروع في الزابطة وجرى حج على عدم البطلان مطلقاً قال لأنه لو تخلف بجميع الركعات ناسيها لم يضربها أولى ع ش وفي النهاية ولو تقدم على امامه بتكبيره عمداً بطلت صلاته بطريق الأولى إذ التقدم آفتن من التخلف خلافاً لبعض المتأخرين له ويعنى ببعض المتأخرين ابن حجر كفى ع ش (قوله وسقطت القراءة عنه) أى كلها أو بعضها إن لم يشتغل بالتمعذ والأتى بقدره نظير ما مر ثم يكبر ويكون متخلفاً بعتر أن ظن أنه يدرك الفاتحة بعد التمعذ كان أدركه من أول صلاته إن كان الإمام بطىء قراءة والا فهو بعيداً لدعاء الافتتاح هنا وكذا لوجع الموافق بين الفاتحة والصلاة على النبي عليه السلام في الثانية وتختلف ما بقي منهما تخلف بعتر وإذا سلم الإمام تدارك

الاولى واختار بعض المحققين أنه اذا لم يحسن تغيره ينبغي انتظار مائة أو أربعين رجى حضورهم قريبا للحدوث وفي مسلم ما من مسلم يصلي عليه أم من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا أفيح ولو صلى عليه خضر من لم يصل ندب له الصلاة عليه وتقع فرضا فينبو يعوي شاب نوابوا الأفضل فعلها بعد الدفن للاتباع ولا ندب لمن صلاها ولو منفردا أعادتها مع جماعة فإن أعادها وقعت نفلا وقال بعضهم الإعادة خلاف الأولى (وتصح الصلاة على الميت غائب عن بلد) بأن يكون الميت بمحل بعيد عن البلد بحيث لا ينسب اليها عرفا أخذنا من قول الزركشي أن خارج السور القريب منه كدخاله (لا) على غائب عن محله (فيها) وإن كبرت نعم لو تمتر الحضور لها بشع وحسن أو مرض جازت حيث تد على الأوجه (و) تصح على حاضر (مدفون) ولو بعد بلائه (غيره) فلا تصح على قبر نبي طبر الشيخين (من أهل فرضها وقت سونه) فلا يصح من كافر وحائض يومئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو قبل الفصل كما اقتضاه كلام الشيخين (وسقط الفرض) فيها (بذكر) ولو صليا بميزا ولو مع وجود بالغ وإن لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها بل وقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها إلا بآتي مع وجوده وتجوز على جنازة صلاة واحدة فينبو الصلاة عليهم أجالا وحرم تأخيرها عن الدفن بل يسقط الفرض بالصلاة على القبر (وتحرم صلاة) على كافر حرمة الدعاء له بالمغفرة قال تعالى ولا تصل على أحد منهم ملأ أباؤهم أطفال الكفار سواء أنطقوا بالشهادتين أم لا

المسبوق ما بقي عليه من التكبيرات بأذكارها حتى لو لم يتم الفاتحة مع سلام الإمام أمها ولا ينسقط عنه كالتكبير وإن سقطت تكبيرات العيد لها تسنة والاشتغال بها يفوت عليه الانصات للإمام بخلافها هنا ويندب أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلاته ولا يضر فيها قبل تمامه وإن حولت عن القبلة وزاد ما بينهما على ثلاثة أذرع وحال حائل في الدوام لا في الابتداء ولو أحرر على جنازة سائرة صح أن كانت عند إحرامه جهة القبلة ولا حائل ينساق في الابتداء ولم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع إلى تمام الصلاة فلا يضر الحائل في الأثناء وفي التحفة يضر الحائل كالأزيادة على ثلاثمائة ذراع اهـ بشرى (قوله الاول) أي ولي الميت لكن إن لم يحسن تغيره كما في التحفة (قوله لحدوث) وفي مسلم لو قال لحديث مسلم لا تنظم التركيب وتكونه لا شفعوا فيه وفيه أيضا منسكت في الأربعين كما في التحفة وفيه يتم تسعون يسبح فكل عليه تسعة (قوله على الأوجه) كذا في المنقذ والنهاية ويحتمل أيضا في الامداد واعتمد في التحفة أنه لا يصلى على من بالبلد وإن كبرت وعذر بنحو مرض أو حبس الخ كردى (قوله طبر الشيخين) هو لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد فتح الوهاب ولا نال من أهلكا للفرض وقت موتهم المنهج القويم (قوله من كافر) كذا في التحفة والنهاية والاسنى والحرر والخطيب وغيرهم وتبرأ منه في فتح الجواد وجرى في الامداد والابواب على أنه كالحديث فيصلى وقوله كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ضعيف والمعمد في التحفة والنهاية وأقر شيخ الاسلام والخطيب والايصاب وغيرهم أنه يصلى كردى (قوله أجالا) كما صلى على من يصلى عليه الإمام أو على من حضر من أموات المسلمين وفي المنقذ والنهاية وإن لم يعرف عددهم وفي التحفة ولا يجزى كعددهم وإن عرفه وحكم نية القنوة هنا كما هو ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح أو عكسه صح اهـ وقيد البصرى علم الصحة بما إذا لم يشر قال أما إذا أشار فينبو الصحة تغليبا للإشارة (قوله ثلاثا كثر) أي حيث كانوا ستة فأكثر تحفة فإن كانوا خمسة قال سم فغير بعيد أن يقف الزائد على الإمام وهو أربعة صفين لانه أقرب إلى العدد المطلوب ولأنهم يصيرون ثلاثة صفوف بالإمام بل هو وجيه اهـ ويحتمل أيضا ع ش قال وقضيتهم أنهم لو كانوا ثلاثة فالصفوف الثلاثة في مرتبة واحدة في الفضيلة وهو ظاهر الألفى حتى من جامع قد اصطفت الثلاثة فالأفضل له أن يتحرى الأول ونحوها النهاية خلاص في المنقذ فاعتمد أن فضيلة الثلاثة فأكثر سواء أي بميزة الصف الواحد للص على كثرة الصفوف هنا ويقف ندبا غير مأموم من امام ومنفرد عند رأس ذكر وعجز غير من أنى وخفى ويوضع رأس الذكرك لجهة يسار الإمام ويكون غالب لجهة يمينه خلافا لما عليه عمل الناس الآن أما الأئمة والخلفاء فيقف الإمام عند عجز يمينها ويكون رأسها لجهة يمينه على عادة الناس الآن كذا في ع ش ويح والجل وغيرهما من حواشي المصريين قال الشيخ عبد الله بأسودان الحضرمى لكنه مجرد بحث وأخذ من كلام المجموع وفعل السلف من علماء وصلحاء في جهتنا حضرموت وغيرها جعل لرأس الذكرك في الصلاة عن اليمين أيضا والمعلول عليه هو النص إن وجده من مرجح لاعلى سبيل البحث والأخذ والاغصاليه الجمهور هذا هو الصواب اهـ من فتاويه هذا إذا لم تكن الجنازة عند القبر الشريف والا فالأفضل جعل رأسها على اليسار ليكون رأسها لجهة

فتحرم الصلاة عليهم و (على شهيد) وهو بوزن فعيل بمعنى مفعول لأنه شهيد له بالجنة أو فاعل لأن روحه تشهد الجنة قبل غيره و يطلق لفظ الشهيد على من قاتل لتسكون كلمة الله هي العليا فهو شهيد الدنيا والآخرة وعلى من قاتل لنجوحية فهو شهيد الدنيا وعلى مقتول ظلما وغريق وحريق ومبطون أى من قتله بطنه كاستسقاء أو أسهل فهم الشهداء فى الآخرة فقط (كغسله) أى الشهيد ولو جنبا لأنه عليه السلام لم يغسل قتل أحلو يحرم ازلة قدم شهيد (وهو من مات فى قتال كفار) أو كافر واحد قبل انقضائه وان قتل مدبرا (بسيبه) أى القتال كأن أصاب سلاح مسلم آخر خطأ أو قتلهم مسلم استعانوا به أو زدى يترحال قتال أو جهل ما ملته وان لم يكن به أثر دم (لأسير قتل عبرا) فإنه ليس بشهيد على الأصح لأن قتله ليس بمقاتلة ولا من مات بعد انقضائه وقد بقي فيه حياة مستقرة وان قطع عوته بصل من جرح به أو من حركته حركة مذبح روح عند انقضائه فشبه جزما والحياة المستقرة ما تجوز أن يبقى يوما أو يومين على ما قاله الثوري والعمري ولا من وقع بين كفار فهرب منهم فقتلوا لأن ذلك ليس بقتال كما أفتى به شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ولا من قتله اغتيالا حر في دخل بيننا ثم ان قتله عن مقاتلة كان شهيدا كان قتله السيد السهمودي عن الخادم (وكفن) بدا (شهيد في ثياب) التي مات فيها ولو لم تكن تكتفى بأن لم تستر كل بدنه تمت وجوبه (لا) في (حرر) لبسه لضرورة الحرب في نزح وجوبه (و يندب) أن يلحق محتضر ولو يميز على الأوجه الشهادته لا الله لا الله فقط خبر مسلم لقنوا موتا كم أى من حضره الموت لا الله لا الله مع الخبر الصحيح من كل آخر كلامه لا الله لا الله دخل الجنة أى مع الفازين والافضل مسلم ولو فاسق ايدخلها ولو بعد عذاب وان طال وقول جمع بلقن محمد رسول الله أيضا لأن القصص موعظة على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردودا به مسلم وانما القصص كلامه لا الله لا الله ليحمل لذلك الثواب وبحث تلقينه الرفيق الأعلى لأنه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله مردودا بذلك لسبب لم يوجب غيره وهو أن الله غير ما اختاره وأما الكافر فيلقنهما قطعاً لفظ أشهد لوجوبه أيضا على ما سألني فيه ألا يصير مسلما الا بهما وأن يقف جماعة بعد الدفن عند القبر ساعة يسألون له التثبيت ويستغفرون له و (تلقين بالغ ولوشهدا) وقفا وخلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامام واثنان صفا لم يعد لقره من المطلوب اه وفي التحفة كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لركشي (بعد) تمام (دفن) فيبعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبدالله ابن أمة الله اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة لا اله الا الله وحده

القبر الشريف ساو كالادب وعليه العمل بالدين فهو جرى عليه الرمي وأتباعه وظهر ابن حجر في استثنائه قال وان كان له وجه وجهه (قوله فتحرم الصلاة عليهم) وان قلنا بالراجح أنهم من أهل الجنة لأنهم مع ذلك يعاملون في أحكام الدنيا معاملة الكفار ويحل النساء لهم بالمغفرة لأنه من أحكام الآخرة تحفة بزياد من حج (قوله شهيد الدنيا) أى فهو والذي قبله للمقصوران بالحكم فلا يفسلان ولا يصلى عليهما بخلاف شهيد الآخرة الآتى (قوله عن الخادم) وقوله سمع عن القاضي حسين حيث قال عنه لودخل حربى بلاد الاسلام فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعاً اه (قوله فيزح وجوبا) كذا ظاهر التحفة وفي النهاية جواز التكفين فيه حينئذ مع عدم افادة الاولوية كما في عرش ونقل الحشى عن سم ما يقيد ندب تكفينه فيها حينئذ واقتصر عليه وقد علمت ما فيه (قوله خبره) أى خبر النبي صلى الله عليه وآله بين بقائه في الدنيا وبين حقوقه بالرفيق الاعلى فاختر الرفيق الاعلى ومعناه أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة وقيل غير ذلك كافي الفتاوى الحديثة لحج (قوله ساعة) أى بقدر ذبح حجر وروى نرفة لها وهذا الوقوف بعد التلقين أيضا فلو أخره عنه لكان أنسب (قوله يسألون له التثبيت اه) أى لا أثر الصحيح أنه صلى الله عليه وآله كان اذا فرغ من دفن الميت وقص عليه وقال استغفروا لا خيركم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل نهاية (قوله ولوشهدا) كذا في التحفة من قال في النهاية فعنده لا يلحق كمالا يصلى عليه قال وبه أفتى والده رحمه الله تعالى والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسألون لأن غير النبي يسأل عن النبي فكيف يسأل هو عن نفسه اه قال عرش قول مر لا يسألون أى فلا يلتقون (قوله فيبعد رجل قبالة وجهه) كذا في اللغنى والعياب وعبارة النهاية ويقف الملقن عند رأس القبر وينبئ أن يتولاه أهل الدين والملاح من أقرب موالاتهم غيرهم اه ويسن لجيران أهله ولو كانوا جبر بلده اذا عبرة ببلدهم ولا قار به الا بعدد ولو ببلدا آخر تهيت طعام يشبعهم يوما وليسلة لشغلهم بالحزن عنه وبلغ عليهم فى الأكل وحرمت تهيتته لنحو نائمة كندابة لانها عانة على معصية وما اعتيلى من جعل أهل

لا نترك له وأن محمد رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبالقرآن لهما وبالكتبه فبها وبالمؤمنين اخواناً ربى الله لاله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم قال شيخنا ويسن تكراره ثلاثاً الاولى للحاضر من الوقوف والثاني للفقود وثالثه بالأم فيه أى ان عرفت والا فبهواء لا ينافى دعاء الناس يوم القيامة بما هم لأن كليهما توقيف لا مجال للرأى فيه والظاهر أنه يبدل العبد بالامة في الآتى ويؤتى الضمائر اهـ (و) يندب (زيارة قبور راجل) لا لآتى فكسر هاءهم بسن لها زيارة قبر النبي ﷺ قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والأولياء ويسن كائناً كان عليه أن يقرأ من القرآن ما تبسر على القبر فيدعو له مستقبل القبلة (وسلام) لا زائر على أهل المقبرة عموماً خصوصاً فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبر أبيه مثلاً السلام عليك يوالدى فان أراد ان يقتصر على أحدهما آتى بالثانية لأنه أخص بمقصوده وذلك لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون والاستثناء للتبكر أو للدفن بتلك البقعة أو للموت صلى الاسلام **فائدة** ورد أن من مات يوم الجمعة أو ليلتها

الميت طعاماً ليسعوا الناس اليه بدعة مكروهة كجائزتهم لذلك وكره اجتماع أهل البيت ليقيموا بالجزاء قال الأئمة بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم فمن صادفهم عزاهم وأفتى بعضهم بصحة الوصية بإطعام المعزى وأنه ينبغي من الثلث والربع فنقله عن الأئمة وعليه فالتقييد باليوم واليلة في كلامهم لعله للأفضل فيسن فعله لم أطعموا من حضرهم من المعزى أم لا ماداموا مجتمعين ومشغولين وهذا الخلاف في غير ما اعتيد الآن أن أهل الميت يعمل لهم مثل ما عملوه لغيرهم فان هذا حينئذ يجري فيه الخلاف الآتى في القروط في فصل الاقراض من أنه هبة أو قرض فمن عليه منى لم يفعل وجوباً أو نداءً أو شيئاً لا تاتى هنا كراهته اهـ تحفة ملخصاً بتوضيح وفي التاجورى أما فعل أهل الميت طعاماً وجع الناس عليه بدعة غير مستحبة بل تحرم الوحشة المعروفه وسراج التعميرة وصنع الجمع والسبح ان كان في اوزنه محجور عليه الاداء وصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اهـ قال في شرح البرهان ولومات وعليه صلوات فائدة وأوصى بالكفارة يعطى لكل صاع نصف صاع مثلاً يدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم قال عشيبة العلامة ابن عابدين أى أوقية ذلك والأقرب أن يحسب ما على الميت ويستقرض بقدره بان يقدر عن كل شهر أو سنة أو بحسب مدة عمره بعد اسقاط اثنى عشرة سنة لئلا يكون سبع سنين لآتى لأنها أقل مدة يلوغها فيجب عن كل شهر نصف غرارة تقع بالمد السننى مد زماناً لأن نصف الصاع أقل من ربع مد فتبلغ كفارة ست صلوات لكل يوم ويلة نحو مد وثلاث ولكل شهر أربعون مداً وذلك نصف غرارة ولكل سنة شمسية ست غرائر فيستقرض قيمتها ويدفعها للفقير ثم يستوهبها منه ويسلمها منه لتتم الهبة ثم يدفعها لتلك الفقير أو لفقير آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة سنة وان استقرض أكثر من ذلك يسقط بقدره وبه ذلك بعيد الدور لكفارة الصيام ثم للاضحية ثم للإيمان لكن لا بد في كفارة الإيمان من عشرة مساكين ولا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فانه يجوز اعطاء فدية صلوات الواحد كجائزتي وظاهر كلامهم أن لو كان عليه زكاة لانسقط عنه بدون وصية تعليمهم لعدم وجوبها بدون وصية باشرط النية فيها لانها عبادة فلا بد فيها من الفعل حقيقةً وحكماً بان يوصى باخراجها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك ثم أيت في ضوء السراج النصح يجوز تبرع الوارث باخراجها وعليه فلا بأس بادارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله أن يتصدق على الفقراء بشئ من ذلك المال أو بما أوصى به عليه ان كان أوصى اهـ بالحرف (قوله كائناً كان عليه) أى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من زار قبر والديه أو أحدهما فقراً عنه يس والقرآن الحكيم غفر له بعد ذلك آتياً وحرفاً قال في الايعاب وانما سنن الزيارة للاعتبار والترحم والدعاء أخذاً من قول الزركشى ان يندب الزيارة مقيد بقصد الاعتبار والترحم والاستغفار أو التلاوة والدعاء ونحوه ويكون للميت مسماً أى ولو أجنبياً لا يعرفه لكنها فيمن يعرفه كد فلان من زيارة الكافر بل تباح كافي المجموع وان كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم الزيارة انها المجردة ذكر الموت والآخرة فتكفى روية القبور من غير معرفة أصحابها واما لنحو الدعاء فنفس لكل مسلم ولما التبرك فنفس لأهل الخير لأن لهم في برازهم نصرة فلو بركت لا يحصى عددها ولما الأداء

أمن من عذاب القبر وقتنته وورد أيضاً من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته أو تمرة لم يفتن في قبره وأمن من ضغطة القبر وجاوز الصراط على أكف اللاتكة وورد أيضاً من قال لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين أو بعين مر في مرضه مات فيها أعطى أجر شهيد وان يرى برى مغفوراً له غفر الله له وأعادنا من عذاب القبر وقتنته

باب الزكاة

هي لغة التطهير والتمام وشراً اسم لا يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي وفرضت زكاة للمال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر وجبت في ثمانية أصناف من المال النقدين والآنعام والقوت والتمر والعنب لثمانية أصناف من الناس ويكفر جاحد وجوبها ويقابل المتمتع عن أدائها وتؤخذ ممنعوان لم يقابل قهراً (عجب على) كل مسلم ولو غير مكلف فعلي الولي إخراجها

حق صدقي ووالدته باني نعيم من زار قبر والديه أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة ولفظ رواية البيهقي غفر له وكتبه براءة وأما رجله وتأتيس الساروى آس ما يكون الميت في قبره اذ لا رأى من كان يحبه في الدنيا لو صح ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن فيسلم عليه الا عرفه وورد عليه السلام وتأت كذا زيارة لمن مات قريبه في غيبته اه اختصاراً عجب تحفة في بشرى الكريم ورد أن من دخل المقابر فقال اللهم رب الأرواح الفانية والأجسام البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليهم روحاً منك وسلاماً فبكسبه بعد من مات إلى يوم القيامة حسنات والتحقين أن الميت ينتفع بالقرءاء بأحد ثلاثة أمور أن ينو بمها أو حضوره عنده أو دعا به بمثل ثواب فراءه ولو بعد والدعاها بالصدقة تنفعه بلا خلاف في تقبيل ضرائح الأولياء خلاف عند حج مكروه وعند مر سنة اه (قائمة) قال سم اذا صرف العبد جيع ما أنعم الله عليه في آن واحد لما خلق له سمي شكوراً وان صرفها في أوقات مختلفة سمي شاكراً قال عشي ويمكن صرفها في آن واحد بمجمل جنازة تشكراً في مصنوعاته سبحانه وتعالى (قوله أمن من عذاب القبر وقتنته) قال في التحفة وأخضعناه له لا يستل وأما يتجده ذلك ان صح عنه (ع) أو عن صحابي اذ مثله لا يقال من قبل الرأي ومن ثم قال شيخنا يستل من مات برمضان أو ليلة الجمعة لمعوم الأمانة الصحيحة اه وعبارة الزبائدي والسؤال إلى القبر عام لكل مكلف ولو شهيداً الشهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم عن وردا خبر بأنهم لا يسألون على عدم الفتنة في القبر خلافاً للسيوطي اه قال عشي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين القبور وغيره فيشمل العريق والحريق وان سحق وذرى في الرجم ومن أكلته السباع اه

باب الزكاة

قسمها على الصوم والحج مع أنهما أفضل منها مراعاة للحديث واحتكاماً بشأنها لأنهما مظنة البخل بها كذا في بشرى الكريم وهو ظاهر فقوله الجبري والجل تلاقع قول الحديث الناظر إلى كثرة أفراد من تفرمهم بالنسبة اليها غير ظاهر اه فتأمل قال في بشرى الكريم وكما أنها اسم للمال المخرج فهي أيضاً اسم للأخراج فتكون بمعنى التزكية (قوله التطهير والباء) أي والمدح والبركة وبمعنى كثير الخير قال تعالى قد أفصح من زكاه أي طهرها والباء بلد أي التنمية يقال زكازرع اذا غلوزاد ولا زكوا أنفسكم أي تدسوها وزكاة النفقة اذا بورك فيها وفلان زكأي كثير الخير وأما التا بالقصر فهو اسم للمثل الصغير اه (قوله في ثمانية أصناف) وأوجبها أبو حنيفة في كل ما خرج من الأرض الا الحطب والقصب والخشيش ولا يعتبر عنده النصاب ومنه أجدت فيما يكال أو يوزن ويدخر من القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعي قلله في القلائد بشرى (قوله لثمانية أصناف من الناس) أي المذكورين في آية انما الصدقات للفقراء الخ (قوله وتؤخذ ممنعوان) ان لم يقابل قهراً كذا عرفت في النهاية وفتح الجواد وغيرهما ولم أر من تعقب ذلك فاعتراض الحشبي على الشارح في ذلك غير ظاهر فتأمل (قوله فعلي الولي) أي الذي يستفاد وجوبها على مال الولي إخراجها من ماله أي المولى وان كان المولى لا يعتقد وجوبها كحنفي ويجب على الولي الحنفي أن يؤخرها إلى كاله في خبره بها ولا يخرجها فيغيره الحاكم وينبني للشافعي أن يحتاط باسحكام شافعي في إخراجها حتى لا يرفع لحنفي فيغيره في التحفة وأخرها المعتدل للوجوب أنهم ولزم المولى عليه ولو حنفياً فيما يظهر إخراجها اذا كمل ومعلوم أنه الآن لا حاكم في هذه البلدان شافعي فيرفع الشافعي أمره إلى الحنفي ليحكم عليه بعدم الإخراج قال سم ومع وجوب امتثاله ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة رأساً نعم ان تصور حكم بان ادعى المستحق المنعصر وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يعد سقوطه اه كردى

من ماله وخرج بالمسلم الكافر الأصلي فلا يلزمه إخراجها ولو بعد الإسلام (حر) معين فلا تجب على رقيق لعدم ملكه وكذا المكاتب لصنف ملكه ولا يلزم سيده لأنه غير مالك (في ذهب) ولو غير مضروب خلافا لمن زعم اختصاصها بالمضروب (بلغ) قبر خالسه (عشرين مثقالا) بوزن مكة تحديداً فالونقص في ميزان وتمام في آخر فلا زكاة للشك والمثقال اثنان وسبعون حبة شعير متوسطة قال الشيخ زكريا ووزن نصاب الذهب بالاندر في خمسة وعشرون وسبعان وتسع وقال نعيمه شيخنا والمراد بالاندر في القايض (و) في (فضة بلغت مائتي درهم) بوزن مكة وهو خمسون حبة وخمسة حبة فالعشرة دراهم سبعة مثاقيل ولا وقص فيهما كالعشرات فيجب في العشرين والمائتين وفيما زاد على ذلك ولو ببعض حبة (ربيع عشر) للزكاة ولا يكمل أحد النقيدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس آخر منه ويجزى عجيبو صحيح عن ردي ومكسر بل هو أفضل لاعتكسهما وخرج بالخالص للغشوش فلا يبلغ خالسه نصيباً (ك) ما يجبر به عشر قيمة العرض في (مال تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وإن ملكه بدون نصاب يضم الربح الحاصل في أثناء الحول إلى الأصل في الحول إن لم ينض أما إذا نض بأن صار ذهباً أو فضة وأمسكه إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يركب الأصل بحوله ويفرد الربح بحوله ويصير عرض التجارة للفتنة بنيتها فينقطع الحول بمجر دنية الفتنة لا عكسه ولا يكفر منكر وجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرط) لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا التجارة (تمام نصاب) لهما (كل الحول) بأن لا ينقص المال عنه في جزء من أجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا يشترط فيها تمامه إلا آخره لأنه لا تحالة الوجوب (وينقطع) الحول (بتخلل زوال ملك) أثناءه بمعاوضة أو غيرها نعم لملك نصاباً ثم أقرضه آخر بعد ستة أشهر لم ينقطع الحول فإن كان ملياً أو عاد إليه أخرج الزكاة آخر الحول لأن الملك لم يزل بالكلية لثبوت جده في ذمة المقرض (وكره) أن يزيل ملكه يبيع أو مبادلة عما تجب فيه الزكاة (حلية) بأن يقصده دفع وجوب الزكاة لأنه فرار من القرض بقوى أو حيز حرره وادعى الأمانة ولا يرى في القرض ما يوجب هذه من القيمة انصار وقال ابن الصراح بانهم يقصدون لا فعله قال شيخنا أما لو قصده لأخذه بل حاجة أو طمأنينة أو غير ذلك من أهله فليس كرهه في نفسه لا زكاة على صير في بادل ولو للتجارة في أثناء الحول بما في يده من النقديين من جنسه أو غيره وكذا لازكاة على وارثات مورث عن عرض التجارة حتى يتصرف فيها بينها حينئذ يستأنس حوطها (ولا زكاة في حلي مباح ولو) أخذه الرجل بلا قصد لبس أو غير ما وأخذته (لأجرة) أو إعارته لأمرأة (إلا) إذا اتخذته (بنية كثر) فتجب الزكاة فيه (فرع) يجوز للرجل تحتم بخاتم فضة بل يسن في خنصر عيونه أو يسره للاتباع ولبسه في اليمن أفضل وصوب الأذنين ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وجوب تقمه عن مثقال للشيء عن اتخاذ مثقالاً وسنده حسن لكن ضعفه النووي فالأوجه أنه لا يضبط بمثقال بل بما لا يعد اسرافاً عرفاً قال شيخنا وعليه فالعبرة بعرف

(قوله معين) سيأتي محترزه في قوله الآتي فرع لا تجب الزكاة في مال يت مال الخ (قوله ولا وقص فيهما) أي لا عقوف الذهب والفضة فلا زكاة على النصاب بما به وإن قل (قوله فيجب في العشرين) أي مثقال في الذهب وقوله والمائتين أي درهم في الفضة وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الريس الذي تحرر إن أقل النصاب في الفضة من الريال الفرائسي ومثله المغربي أربعة وعشرون ريالاً وأقل النصاب في الذهب من الشخص التام عشرون شخصاً اهـ (قوله منكر وجوب زكاة التجارة) أي وللركن وزكاة الثمار والزرع في الأرض الخراجية وللزكاة في غير مال المكلف سقني (قوله الآخره) فلو لم الحول وقبضة العرض دون النصاب وليس معها يكمل به من جنس ما يقوم به ابتداء حوله فإن كان معه ما يكمل به فإن ملكه من أول الحول زكاهما الآخره كالأمر كان معه مائة درهم فابتاع بمسكين منها عرضاً للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لما عند موئجه زكاة الجميع وإن ملكه في أثناءه كما لو كان ابتاع بمائة ثم ملك خمسين أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين زكاة الجميع إذا تم حول الحسين اهـ منهج وحواشيه (قوله وينقطع الحول) أي حول زكاة النقيدين وقوله أو غير هاتئ المعاصرة كسبة بلا ثواب (قوله فإن كان) أي المقرض ملياً أي موسراً وقوله أو عاد النصاب إليه أي إلى المقرض فإن لم يكن ملياً ولم يعد إليه النصاب لم يجب عليه إخراجها حتى يعود (قوله ولو أخذه الرجل بلا قصد لبس أو غيره) هذه الغاية فيها لمن الإيهام بالاحتج وأوضح منها عبارة المنهاج وهي مع توضيح من المفتي فلو اتخذ نسواً مثلاً بلا قصد لبس ولا غيره أو بقصد إجارته (١٨ - ترشيح المستفيدين)

والمد رطل وثلاث (منق) من ثمن وقشر لا يؤكل معه غالا واعلم أن الأرض ما يدخر في قشره ولا يؤكل معه فتجب فيه ان بلغ عشرة أوسق (عشر) الزكاة (ان سقى بلامؤنة) كطفر (والا) أي وان سقى مؤنة كنضج (فخصفه) أي نصفه العشر وسبب التفرقة قتل المؤنة في هذا وخفتها في الأول سواء أزرع ذلك قصدا أم ثبت اتفاقا كما في المجموع ما كيا فيه الاتفاق وهو يعلم ضعف قول الشيخ زكريا في محرمه تعالى أنه يشترط لوجوبها أن يزرع ماله كالأمانة فلا زكاة فيها الزرع بنفسه أو زرع غيره بغير إذنه ولا يضم جنس إلى آخره لتكميل النصاب بخلاف أنواع الجنس فتضم زرع العام بضمه ان وقع حصاده في عام (فرع) ولا تجب الزكاة في مال بيت المال ولا في ريع موقوف من نخل أو أرض على جهة عامة كالفقراء والمجاهدين والمساكين لعدم تعيين المالك وتجب في موقوف على معين واحد أو جماعة معينة كأولاد زيد ذكره في المجموع وأفتى بعضهم في موقوف على امام المسجد أو المدرس بأنه يلزمه زكاته كالمعين قال شيخنا والأوجه خلافه لان المقصود بذلك اخلية دون شخص معين (تنبيه) قال الجلال البلقيني في حاشية الروضة تبعا للمجموع ان غلة الأرض المأوكة أو الموقوفة على معين ان كان البئر من مال مالكها أو الموقوف عليه فتجب عليه الزكاة فيها أخرجه الأرض فان كان البئر من مال العامل وجوزنا المخاربة فيه فتجب الزكاة على العامل ولا شيء على صاحب الأرض لأن الحاصل له أجره أرضه وحيث كان البئر من صاحب الأرض وأعطى منه شيء للعامل لا شيء على العامل لأنه أجره عمله اهـ وتجب الزكاة لتبني الأرض للاستجارة مع أجرها على الزرع ومؤنة الحصاد والبيع على المالك (و) تجب على من مر الزكاة (في كل خمس ابل شاة) جنة ضان لها سنة أو ثنية معز لها ستان ويجزئ الذكر وان كانت ابله اناثا لا للمريض ان كانت ابله صحاحا (الى خمس وعشرين)

من فضلة طينة آدم فقدم عليه ثم مثله وفي رواية أكرموا عمتكم النخلة فانها خلقت من فضلة طينة أبيكم آدم وليس من الشجر شجرة هي أكرم على الله تعالى من تلك الشجر توفيت أختها سمى عيسى ؑ عصفورا ساءكم الولد فوجب أن يكون شتر قيل انما كانت بمصر بقية بقية قال طاهر بن يحيى في حاشية المجموع انما كثر في بغداد والجزيرة الى ان يجتمع اليه اكله لا يورثها ولده بيت المقدس ونشأ بهم دخل مصر وروي ابن أبي شيبة أن تلك النخلة كانت عجوة أي ثمرة يقال لها المعجوة وهو نوع من التمر ولذلك قال عليه السلام المعجوة لأكله وورد من كان طعامها في نفاسها التمر جاء ولدها حلما فانه كان طعام مريم حين ولدت عيسى ولو علم الله تعالى طعاما خيرا لكان التمر لأطعمها ايام وعن الربيع بن خثيم ليس للنفساء عندى مثل الرطب ولا للرطب مثل العسل أي غسل النخل وأسابقه كثيرة تزيد على المائة وهو مقدم على العنب في جميع القرآن وهو الشجرة الطيبة المذكورة فيه وليس في الاشجار ما يحتاج انما الى ذكر غيره جهل (قوله) ولد رطل وثلاث (أي بالبدادى فبطلتها القصصات رطل بدادى والاصح عند الثوري أنه مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وهي بالكيل للمصري ستة أرادب الاسد ساعد حج وشيخ الاسلام في الاسنى وستور بع عند الخطيب ومهر رواله هو بالأردب الذي ستة أرادب صما كرى (قوله) عشر الزكاة (أصل اعراب في المتن مبتدأ مؤخر خبره في قوة المقدم فقدر الشرح للخبر متعقبا وهو يجب فصار الاقرب في اعراب عشر أن يكون بدلا من ضمير تجب العائد للزكاة بناء على جوازها كالمعجوة بسوط في محله (قوله) في عام (أي بأن يصحكون بين حصادي الأول والثاني دون اثني عشر شهرا عريته ولا عبرة بائداء الزرع ويصدق المالك أنه زرع علمين تحفة (قوله) وجوزنا المخاربة (أي على ما اختار مجمع من جوازها وجواز المزارعة وتأولوا الاحاديث على ما اذا شرط لواحد زرع قطعة معينة وآخر أخرى واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه الى آخر ما يأتي في المساقاة (قوله) ومؤنة الحصاد والبيع على المالك (أي مالك الزرع وبعبارة شرح المنهج ومؤنة جذاذ الثمر وتخفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب ثمن منها من مال الزكاة اهـ أي فيحرم عليه اعطاء أجره الحصادين منه وكذا يحرم عليه الصدقة من قبل اعطاء الزكاة ويعززان علم الحرمة والافلاو يغرم بدل ما تصرف فيه اتفاقا ومع حرمة ينفذ تصرفه في غير قدر الزكاة قاله خضر على البحر بر قلا عن شرح العباب قال في التحفة واذا زادت المشقة في التزام منهينا فلا لعب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كذهاب أحد فانه يجزئ التصرف قبل الخرص والتضمين وأن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه منه في أوامه اهـ أي ويذكر الفاضل ان بلغ نصا ح ف يح (قوله) ان كانت ابله صحاحا) مفهومه انما اذا

منها في عشر شاتان وخمسة عشر ثلاث وعشرين إلى الخمس والعشرين أو بع فاذا كملت الخمس والعشرون (فيقت مخاض) لها سنتي واحدا إلى ست وثلاثين سميت بذلك لأن أمها أن لها أن تصير من المخاض أي الحوامل (وفي ست وثلاثين) إلى ست وأربعين (بنت لبون) لها ستان سميت بذلك لأن أمها أن لها أن تضع ثانيا وتبصر ذات لب (و) في (ست وأربعين) إلى إحدى وستين (حقه) لها ثلاث سنين سميت بذلك لأنها استحققت أن تتركب ويحمل عليها وأن يطرقها الفحل (و) في (إحدى وستين جذعة) لها أربع سنين سميت بذلك لأنها يجزع مقدم أسنانها أي يسقط (و) في (ست وستين بنتا لبون) في (إحدى وتسعين حقان) في (مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) الواجب (في كل أربعين بنت لبون) في كل (خمين حقو) يجب (في ثلاثين بقرة) إلى أربعين (تبيع) له سنة سمي بذلك لأنه يتبع أمه (و) في (أربعين) إلى ستين (مسنة) لها ستان سميت بذلك لتكامل أسنانها (و) في (ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع) في كل (أربعين مسنة) يجب (في أربعين غنا) إلى مائة وأحدى وعشرين (شاقو) في (مائة وأحدى وعشرين) إلى مائتين وواحدة (شاتان) في (مائتين وواحدة) إلى ثلاثمائة (ثلاث) من الشياه (و) في (أربع مائة أو بع) منها (ثم في كل مائة شاة) جذعة ضان لها سنة أو ثنية معز لها ستان ومائين النصابين يسمى وقصا ولا يؤخذ خيار كعامل ومسنة لا كل وري وهي حديثة العهد بالنساج بأن يمضي لها من ولادتها نصف شهر إلا برضا مالك (وتجب الفطرة) أي زكاة الفطر سميت بذلك لأن وجوبها بموافت كرمضان في ثاني سني الهجرة وقول ابن اللبان بعدم وجوبها غلط كافي الرخصة قال وكيع زكاة الفطر لشهر رمضان كسبعة السهول للصلاة غير نقص الصوم كما يجبر السجود نقص الصلاة يؤيد به ما صح أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث (على حر) فلا تلزم على رقيق عن نفسه بل تلزم سيده عنه ولا عن زوجته بل إن كانت أمه فعل سيدها وألفعلها كما يأتي ولا على مكاتب

كانت غير محاج يجزى عنها المرض وليس كذلك في التحفة والنسابة بشرط صحة الشاقو كما هو وان كانت الإبل مريضة أو مقيمة اه أي بخلاف بعير الزكاة المخرج همدون خمس وعشرين فيجزى ولو مريضا أن كانت إبله أو أكثرها مريضا على المعتد شورى وبعبارة شرح مهر وهذا بخلاف نظيره من النعم^(١) لأن الواجب هنا في النعمة وفي المال ويجزم به ابن المقرئ وهو المعتد بجزمي (قوله) ثم الواجب في كل أربعين (الح) أي وبنسب ثم كل عشر يتغير الواجب في كل أربعين (الح) (قوله) إلى ثلاثمائة) صوابه إلى أربع مائة لأن مائتين والواحدة والأربع مائة تقص لا يتغير به الواجب كما هو واضح (قوله) يسمى وقصا أي عفوا لا يتعلق به الواجب على الأصح أي لا وجود ولا عدم لو عمل كونه عفوا لن اتحد المالك فان تعدد كأن اشترك اثنان في عشرين شاة أو لأحد هاتون فالشاة بينهما أخماسا فيجب على مالك العشرة خسماع انها زائدة على النصاب فكذا إذا كان لأحدها أربعين والأخر عشرة مشتركة فعلى صاحب العشرة خمس الشاة اه شيخنا عزيزي وهل هو معقول المعنى أو تعبدى الظاهر أنه تعبدى برماوى يجزى قال في التحفة كالصاحب غاية ما يتصور من الوقص أي العفو في الإبل تسعة وعشرون مائين إحدى وتسعين ومائة وأحدى وعشرين وفي البقر تسع عشر مائين أربعين وستين وفي النعم مائة وعثمانية وتسعون مائين مائتين وواحدة وأربع مائة اه (قوله) وري) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة المفتوحة والقصر هي كما في التحفة وغيرها حديثة عهد بنساج ناقة كانت أو بقرة أو شاة وان اختلف أهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لأنها تربي ولدا وقوله بأن يمضي لها نصف شهر يقتضي أنها قبل نصف الشهر لا تسمى ربي وليس كذلك بل لا تسمى ربي إلا في نصف الشهر كما قال في التحفة انه يستمر لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها وأولى شهرين قولان لاهل اللغة والذي يظهر أن الجبة يكونها تسمى حديثة عرفا لأنه المناسب لنظر الفقهاء اه (فرع) يجزى في الزكاة نوع عن نوع آخر كضأن معز وعكسه وكأر حبيبة عن مهر يقوعكسه من الإبل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر برعاية القيمة ففي ثلاثين عنزا وعشر نعاج عنزا أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نعجة فلا كانت قيمة العنز المجزاة ديناراً وقيمة النعجة حمزة دينارين لزم عنز أو نعجة قيمتها دينار وربع ويقاس بذلك البقر والإبل بشري (قوله) وتجب الفطرة) شرع في بيان أحكام الفطر وهي الخلقة ثم قلنا شرعا إلى المخرج الآتي لوجوبه عن الخلقة تركية

(١) (قوله) بخلاف نظيره من النعم) أي فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة عش

لضعف ملكه ومن ثم لم تلزمه زكاته ولا نفقة أقاربه ولا استقلاله لم تلزم سببه عنه (بغروب) شمس (لبلة فطر) من رمضان
أي بدارك آخر جزئه وأول جزء من شوال فلا تجب بما حدث بعد الغروب من ولد وسكاح وملك فن وعى واسلام ولا
تسقط بما حدث بعده من موت وعق وطلاق ومزيل ملك ووقت أدائها من وقت الوجوب الى غروب شمس يوم الفطر
فيلزم الحر المذكور أن يؤديها قبل غروب شمس (عن) أي عن كل مسلم (تلزمه نفقته) بزوجة أو ملك أو فرا به حين الغروب
(ولو رجعية) أو حملا بأنوالاً أو مفليز فطرتها كما فقتهما ولا تجب عن زوجة ناشئة لسقوط نفقتها عن بل يجب عليها أن
كاف غنيته ولا عن حره غنيته غير ناشئة تحت معسر فلا تلزم عليه لا تنفاه يسار ولا عليها لسكال تسليما نفسها ولا عن
ولد صغير غني فتجب من ماله فان أخرج الاب عنه من ماله جاز ورجع ان نوى الرجوع وفطره ولداً ناعلى أمه ولا عن ولد كبير
قادر على كسب ولا تجب الفطرة عن قن كافر ولا عن حر متد الان عادلا لاسلام وتلزم على الزوج فطرة حادثة الزوجة ان كانت أمة
أو أمها وأخوها أي أياها لا مؤجره ومن صحبه لولو بإذنه على المعتمد وعلى السيد فطرة أمته الزوجة لمعسر وعلى الحرة القنية

الزوجة لعبد لاهليه ولو غنيا قال في البحر ولو غاب الزوج فالزوجة اقتراض نفقتها للضرورة لا فطرتها لانه المطالب وكذا بعضه المحتاج وتجب الفطرة على من مر عن ذكر (ان فضل عن قوت عمن) له تلزمه مؤتمن نفسه وغيره (يوم عيد وليلته) وعن ملبس ومسكن وحام يحتاج اليهما هو أو عونه (وعن دين) على المعتد خلافاً للمجموع ولو مؤجلاً وان رضى صاحبه بالتأخير (ما يخرجها فيها) أي الفطرة (وهي) أي زكاة الفطر (صاع) وهو أر بعقاً ممداد والمطل وثلاث وقدره جاعة بحفنة بكفين معتدتين عن كل واحد (من غالب قوت بلده) أي بلد المودى عنه فلا تجزئ من غير غالب قوته أو قوت مؤد أو بلده لشوف النفوس لذلك ومن ثم يجب صرفها لفقراء بلد مؤدى عنه فان لم يعرف كاتبي فيه آراء منها اخراجها حالا ومنها أنها لا تجب الا اذا عُد في قول لائى **فرع** لا تجزئ قيمة ولا معيب ولا مسوس ومبول أى الان جف وعاد لصلاحه الا دخروا لاقتيات ولا اعتبار لاقتياتهم المبول الان فقدوا غيره فيجوز (وحرّم تأخيرها عن يومه) أي العيد بلا عذر كغيبه مال أو مستحق ويجب القضاء فوراً لمعيانه ويجوز تعجيلها من أول رمضان ويسن ان لا تؤخر عن صلاة العيد بل يكره ذلك نعم يسن تأخيرها لا انتظار نحو قريب أوجار مالم تقرب الشمس

فصل في أداء الزكاة

(يجب أداؤها) أي الزكاة وان كان عليه دين مستغرق حاله ولا دمي فلا يمنع الدين وجوب الزكاة في الاظهر (فورا) ولو في مال صبي ومجنون لحاجة المستحقين اليها (بتمكن) من الاداء فان أخر أم وضمن ان تلف بعده نعم ان أخر لا تطلر قريب أوجار أو أوصح لم يأثم لكنه يضمنه ان تلف كمن أنلفه أو قصر في دفع متلف عنه كان وضعه في غير حرزه بعد الحول وقبل التمكن ويحصل التمكن (بحضور مال) غائب سائر أوقاف محل عسر الوصول اليه فان لم يحضر لم يلزمه الاداء محل آخر وان جوز ناقل الزكاة (و) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متمكن بالنسبة لحضته حتى لو تلفت ضمنها ومع فراغ من مهم ديني أو دينوي كاكل وحمام (وحلول دين) من نقد أو عرض تجارة (مع قدرة) على استيفائه

والتحفة والعبارة لها ماذكر في زوجة العبد الحرة هو مافي المجموع لكن الذى في موضع آخر منه كالروضة وأصلها أنها تلزمها لأنه ليس أهلاً لتحمل بوجه بخلاف الحر المصراه وبذلك نعلم مافي كلام المحشى (قوله ولو غنيا) وصفه بالفنى انما يأتى في غلى القديم ان العبد ملك بتمليك سيده ملكاً ضعيفاً كفى للمتنى قال في يوم مع ذلك لازكاة عليه ولا على سيده على الاصح (قوله وكذا بعضه) أي أصله أو فرعه له الافتراض للتحفة لا للفطرة (قوله لانه المطالب) أي وطريقه أن يوكل من يدفعها عنه ببلدها أو يدفعها للقاضى لأن له نقل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته الى الحضور ويعتبر في التأخير عش (قوله وعن دين) على المعتد كذا عند ابن حجر في كتبه كشيخ الاسلام وجرى الخطيب والجال الرملى على ان ذلك لا يمنع وجوب الفطرة اه كرى (قوله فقيه آراء) أي ثلاثة أوردناها في المنهاج وأما هو المذهب وقوله حالاً أي ليلة العيد أو يومه تحفة ومعنى دنياه (قوله لا تجزئ) أي في الفطرة فيعتن اخراج الصاع كامراً (قوله فيجوز) كذا في سم على المنهج عن هر قال عش قال سم على المنهج لو لم يكن قوتهم الا الحب المسوس أجزأ كقوله هر قال في العباب وينتج اعتبار بلوغ لب المسوس صاعاً اه ووافق عليه هر اه لكن في التحفة كالمتنى والنهاية ومن لا قوت لم تجزئ تجزئ من قوت أقرب محل اليهم فان استوى محلان واختلفاً واجاب خير اه بالحرف (قوله كغيبه مال) بحث في التحفة ماملخصه ان الغيبة ان كانت لدون مرتين لزمته وله التأخير الى حضور ماله أو لمرتين فان قلنا بارجعه جمع متأخرون انه بمنع أخذ الزكاة كالقسم الأول أو بما عليه الشيخان انه كاللصوم فبأخذها لم تلزمه الفطرة كرى (قوله لمعيانه) أي بتأخيرها بلا عذرو منه يؤخذ انه لو لم يعص به التحوى نسيان لا يلزمه الفور وهو ظاهر تحفة

فصل في أداء الزكاة

(قوله من نقد أو عرض تجارة) خرج به العشرات والسائمة (١) لعدم وجود علة زكاتها في ملكه وهو الزهر والسوم والبناء بخلاف (١) (قوله خرج به العشرات والسائمة) أي اللتان في الذمة كأن أسلم اليه في خمسة أسواق من تمر أو بر أو أقرضه اياها وكان أقرضه أو بعين شاة أو أسلم اليه فيها فلا زكاة فيها لما عطل به في الحاشية

بان كان على ملي حاضر باذل أو جاهد عليه يئنه أو يملكه القاضي أو قدر هو على خلاصه فيجب اخراج الزكاة في الحال وان لم يعضلأ نه قادر على قبضه أما اذا تعذر استيفاءه باعسار أو مطلق أو عيبه أو جحود ولا يئنه فكمقصوب فلا يلزمه الاخراج الان قبضه ونجب الزكاة في مقصوب وضال لكن لا يجب دفعها الا بعد تمكن بموده البيع ولو اصدقها نصاب نقد (وان كان في النسيئة أو ساعة معينة (زكته) وجو اذا تم حول من الاصداف وان لم يقبضه ولا وطئها لكن يشترط ان كان التقديف النسيئة امكان قبضه بكونه موسرا حضرا (تنبيه) الاظهر ان الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة وفي قول قديم اشتواؤه الرمي أنها تطلق بالنسيئة لا بالعين فعلى الأول ان المستحق للزكاة شركاءك بقدر الواجب وذلك لانهم امتنع من اخراجها اخذها الامام منه فجزأ كل قسم المال المشترك فجزأ اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته ولم يفرقوا في الشركة بين العيين والدين فلا يجوز له بأن يدعى ملك جميعه بل انه يستحق قبضه ولو قال بعدسول ان أبرأني من صداقتك فانت طالق فجزأ منه لم تطلق لانه لم يبرأ من جميعه بل عايدا قدر الزكاة فطر يقها أن يعطيها ثم يبرئه و يبطل البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما بالنصاب أو ببعضه بعد الحول صح لا في قدر الزكاة كسائر الاموال المشتركة على الاظهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا اطبة في قدرها فيه (فرع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مديون ضاقت عن وفاء ما عليه من حقوق لآدمي وحقوق الله كالسكفارة والحج والنذر والزكاة كما اذا اجتمع على شيء لم يحجر عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان بقي النصاب والا بان تلفت بعد الوجوب والتسكن استوت مع غيرهما فيوزع عليها (وشروطه) أي أداء الزكاة شرطان أحدهما (نية) بقلب لا تطلق (كهدز كاة) مالى ولو بدون فرض اذلا تسكون الافرضا (أو صدقة مفروضة) أو هداز كاة مالى المفروضة ولا يكتفى فرض مالى له صدقة بالسكفارة والنذر ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وان بان المعين نالفا لأنه لم يشو ذلك النذر من ثم لو نوى ان كان نالفا ففرض غيره غان نالفا وقع عن غيره بخلاف ما لو قال هذه زكاة مالى الغائب ان كان باقيا أو صدقة لعدم الجزم بقصد الفرض وانما قال فان كان نالفا فصدقة فبان نالفا وقع صدقة أو باقيا وقع زكاة ولو كان عليه زكاة وشك في اخراجها فخرج شيئا ولو بى ان كان على شيء من الزكاة فهذا عموا لا يتطوع فان بان عليه زكاة جزأ عنها والا وقع له تطوعا كما فتي به شيخنا ولا يجوز عن الزكاة قطعا اعطاء المال للمستحقين بلانية (لا مقارنتها) أي النية (للدفع) فلا يشترط ذلك (بل تسكني) النية قبل الاداء ان وجدت (عند عزل) قدر الزكاة عن المال (أو اعطاء وكيل) أو امام والافضل لهما ان ينويا

التقديف فعلت التقديف وهي حاصلة في المعينتوفى في النسيئة كما في شرح م (قوله وان لم يقبضه) أي في كل سنة آخر الحول وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب الاخراج الا بعد قبض الدين وقال مالك لاز كاة عليه فيه وان أقام سنين حتى يقبضه فيز كيه لسنين واحدة ان كان من قرض أو من ثمن مبيع وقال جماعة لاز كاة في الدين حتى يقبضه ويستأنف به الحول منهم الشافعي في القديم وأبو يوسف اه رجة الامة (قوله فلا يجوز له بان يدعى الخ) أي لأن لا ر باب الاصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين فالمدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به الا أن له القبض لاجل أداء الزكاة فيحتاج الى الاحتراز عن ذلك في الدعوى معنى ملخصا (قوله نعم يصح) أي ما ذكر من البيع والرهن في قدرها أي الزكاة أي كما يصح في بقية مال التجارة لان متعلقها القيمة دون العين وهي لا تقو بتأبيع (قوله لا اطبة) أي فلا تصح في قدر الزكاة من مال التجارة ومنه كل من يل للثالث بلا عوض كالعتق ونحوه ع ش (قوله كما اذا اجتمع) أي حقوق لآدمي وحقوق الله فتقدم الزكاة وقوله لم يحجر عليه مخرج بما اذا حجر عليه فيقدم حق لآدمي جزأ ما لم يتعلق هي بالعين فتقدم مطلقا تحفة (قوله زكاة مالى) الصواب حذف مالى لما فيه من تغيير الحكم والاعراب فهو ليس بشرط قال في التحفة لو اقتصر على زكاة كهدز كاة كفى لانها لا تسكون الافرضا كرمضان زاد في المعنى والنهي بقاؤز كاة للمال اه (قوله فان كان نالفا) أي قال كذلك بعد قوله هذم كاة مالى الغائب كما صرح به في الاسنى فقول المحشى ان كان باقيا لعله سبق فلم تنبه (قوله ولو كان عليه زكاة فاشك الخ) قد يشعر كلام المحشى بان في التحفة لم يرتبه لعدم ارتضاؤه لذلك في نظريها وليس كذلك فان كلام التحفة مفروض فيها اذا كان الشك في أصل الزكوم ومسألة الشارح فيها اذا كان الشك في الاداء مع تحقق الوجوب فلا يضر التردد لا اعتضاده بالأصل وهو بقاء الوجوب كما في البصرى على التحفة فتنبه (قوله أو امام) أي وتسكني النية عند اعطاء امام الزكاة وان لم ينو الامام عند الصرف لانه نائب المستحقين فالمدفع اليه كالدفع اليهم ولهذا أجزأت وان

أيضا عند التفرقة (أو وجبت) معا أحدهما أي بعد عزل قدر الزكاة والتوكيل (وقبل التفرقة) لمصر افتراها لبدء كل مستحق ولو قال لغيره تصدق بهذا نوى الزكاة قبل تصدقه بذلك أجزأه عن الزكاة ولو قال لا آخر قبض ديني من فلان وهو لك زكاة لم يكف حتى ينوى هو بعد قبضه ثم يأذن له في أخذها وأقضى بعضهم أن التوكيل المطلق في إخراجها يستلزم التوكيل في قبضها قال شيخنا وفيه نظر بل المتجه أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للتوكيل وقال المتولي وغيره يتعين نية التوكيل إذا وقع القبض بالله بأن قال له موكله أئذ كافي من مالك ليسصرف فعله عنه وقوله ذلك متضمن للإذن له في النية وقال القفال لو قال لغيره أئذ كافي خصة وأدعها عن زكاة في فعل يصح قال شيخنا وهو مبني على رأيه يجوز اتحاد القبض والمقبض (وجاز لكل) من الشريك (إخراج زكاة) المال (المشرك بغير إذن) الشريك (الأخر) كقوله الجرجاني وأقره غيره لاذن الشرع في موندكي نية الدافع منهما عن نية الآخر على الوجه (و) جاز (توكيل كافر وصي في إعطائهما لعين) أي أن عين المدفوع إليه لا مطلقا ولا تفويض النية إليهما لعدم الأهلية وجاز توكيل غيرهما في الإعطاء والنية معا ونجب نية الولي في مال الصبي والمجنون فإن صرف الولي الزكاة بلا نية ضمنها تصديره ولو دفعها للزكي الإمام بلا نية ولاذن منه له فيها لم تجزئه نيته نعم تجزئ نية الاتمام عند أخذها فها من للمتبع وإن لم ينوص صاحب المال (و) جاز للمالك دون الولي (تعجيلها) أي الزكاة (قبل تمام) (حول) لا قبل تمام نصلب في غير التجار قو (لا تعجيلها لعامين) في الأصح وله تعجيل الفطر من أول رمضان أمانى مال التجارة فيجزئ، التعجيل وإن لم يملك نصابا وينوى عند التعجيل كهدم زكاة في المعجلة (وحرر تأخيرها) أي الزكاة بعد تمام الحول والتمكن (وضمن أن تلف بعد تمكن) بحضور المال والمستحق أو تألفه بعد حصول ولو قبل التمكن كإسبانه (و) ثانيهما (إعطائهما المستحقين) أي الزكاة يعني من وجب من الأصناف الثانية المذكورة في آية إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل والفقير من ليس له

تلفت عنده بخلاف التوكيل تحفة زائد في النهاية والساعي في ذلك كالسلطان اه وفي التحفة الأصح أنه يلزم السلطان النية عند الأخذ إذا أخذ زكاة المستمع من أذنها وإن ينهه نكفي عن نية المتبع بلطنا اه وبعبارة الثوري ولونوى الدافع الزكاة والأخذ غيرها كصدقة تطوع أو هدية أو غيرهما فالعبرة بقصد الدافع ولا يصرف الأخذ طعن الزكاة أن كل من المستحقين فإن كان الإمام أو نائبه ضررهما عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرمايا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المتمدن يؤيده قضاء ابن الرداد اه ونقلها البجيرمي والجل وغيرهما وأقروها ولعمري إنها عبارة جامعة لحاصل كلام التأخيرين واختلافهم في مسألة المكوس ونحوها فعرض عليها بنا حذيك ولا تلتفت إلى ما اختلف عليك (قوله بعد عزل قدر الزكاة) في التحفة ولو أقر قدرها في قبضها لم يتعين لها إلا قبض المستحق لها بآذن المالك سواء زكاة المال والبدن وفي النهاية تبع للشهاب الرمي ونوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها للمستحق ثم علم المالك أجزأه ورده في التحفة واعتمد عدم الإجزاء (قوله وقال القفال) إلى اللحن هي عبارة الفتح فلو قدم قال شيخنا أو أخره لاستفيد ذلك زاد في الفتح ويرق بينهما وبين ما قبلها يعني مسألة المتولي بأن الفرض ثم ضنى وهو لا يعتبر فيه قبض فلا اتحاد (قوله غيرهما) أي غير الكافر والصبي وهو للسلم المكف كإلى المنهج القويم (قوله عند التعجيل) أي عند الإفراز أو التوكيل كاتقدم (قوله وتانيهما) أي تاني شرطى أداء الزكاة وقد ترجم له الفقهاء بباب قسم الصدقات قال الكردي وذكره هنا كالروضة والعباب أنسب من ذكره قبيل النكاح وإن كان الأكثرون عليه اه (قوله في آية إنما الخ) إن أراد بانما الصدقات إلى حكم فإضافة آية إلى ذلك للبيان وإن أراد إلى ابن السبيل فإضافة آية إليه من إضافة السكك للجزع وقد علم من الحصر بانما أنها لا تصرف لغيرهم وهو جمع عليه وانما وقع الخلاف في استيعابهم وسيا في وأضاف في الآية الكريمة الصدقات إلى الأصناف الأربعة الأولى بلام الملك أي نسبتها إليهم بواسطة لملك اشعار بإطلاق ملكهم لها يا خنوعوا إلى الأربعة الأخيرة في الظرفية اشعارا بتقييد ملكهم فيسترد منهم ما أخذوه إن لم يصرفوه فيها وهو سواء بقوله أو بعضه وأدعى الظرفية في قوله وفي سبيل الله وإن السبيل إشارة إلى مخالفتها لما قبلها من حيث أن الأولين أخذوا لأنفسهم ما أتى بالواو دون أولادهم التشرية بينهم فلا يجوز تخصيص بعض الأصناف الموجودين بها قلة الشافعي وآخرون وقال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها إلى صنف واحد من الأصناف لأن الآية تنويدة لبيان المصروف لا للتعميم وهو قول ضعيف عندنا واحتج أصحابنا بالإجماع اه شرقاوى

مال ولا كسب لا تقيف موقعا من كفايته وكفايته موقوف ولا يمنع الفقر مسكنه وثيا به ولو لتجمل في بعض أيام السنة وكتب يحجبها وعنده الذي يحتاج اليه الخمسة وماله الغائب بمحنتين أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه والدين الموجب والكسب الذي لا يلقى به وأفتى بعضهم أن حلي المرأة للاتق بها المحتاجة للزينة به عادة لا يمنع فقرها ووصو به شيخنا والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعا من حاجته ولا يكفيه كمن يحتاج لعشرة وعنده ثمانية ولا يكفيه الكفاية السابقة وإن ملك أكثر من نصاب حتى إن الإمام أن يأخذ زكاته ويدفعها اليه فيعطى كل منهما إن تعود تجارة رأس مال يكفيه ربحه غالبا أو حرفة آتتها ومن لم يحسن حرفة ولا تجارة يعطى كفاية العمر الغالب وصدق مدعى فقره ومسكنه وعجز عن كسب ولو فو ياجلدا بلاعين لا مدعى تلف مال عرف بلاينه والعامل كساع وهو من بيعته الإمام لأخذ الزكاة وقاسم وحاشر لا قاض والمؤلفة من أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه إسلام غيره والرقب المساكين كناية مهيضة فيعطى المساكين أو سيده بأذنه دينه إن عجز عن الوفاء وإن كان كسوبا لا من زكاة سيده لبقائه على ملكه والقارم من استدان لنفسه تغير معصية فيعطى له إن عجز عن وفاء الدين وإن كان كسوبا إذا الكسب لا يدفع حاجته ولو فاته إن حل الدين ثم إن لم يكن معه شيء أعطى السكل والأفان كان بحيث لو قضى ديسه بماله تسكن ترك له مما معما يكفيه أي العمر الغالب كما استظهره شيخنا وأعطى ما يقضى به باقي دينه ولا صلاح ذات الدين فيعطى ما استدان له لذلك ولو غنيا أما إذا لم يستد بلى أعطى ذلك من ماله فانه لا يعطاه و يعطى المستدين اصله عامة كقري ضيف وفك أسير وعمارة نحو مسجد وان غنى أول الضمان فإن كان الصامن والاصل معسر بن أعطى الصامن وقائه أو الأصيل موسر دون الضامن أعطى إن ضمن بلاذن أو عكسه أعطى الأصيل لا الضامن وإذا وفي من سهم القارم لم يرجع على الأصيل وإن ضمن بأذنه ولا يصرف من الزكاة شيء لكفن ميت أو بناء مسجد أو صدق مدعى كتابة أو غرم بأخبار عدل ونصديق سيد أو رب دين أو واشتار حال بين الناس (فرع) من دفع زكاته لمدينه بشرط أن يرد هاله عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين به لأن نوايا ذلك بلا شرط جاز وصح وكذا إن وعده للمدين بلا شرط فلا يزمه الوفاء بالوعد ولو قال أفرع بمجمل ما عليك زكاة لم يجزى على الأوجه إلا أن قبضه ثم رده اليه ولو قال كس من طعامي عمدت تدونوني به الزكاة ففعل فعل يجزى وجهان وظاهر كلام شيخنا رجيح عدم الاجزاء وسبيل الله وهو القائم بالجهاد متطوعا ولو غنيا و يعطى المجاهد النفقة والكسوة له ولصاهاه ذهابا وإيابا ومن آلة الحرب وابن السبيل وهو

(قوله لا يقع موقعا) معنى كونه لا يقع موقعا من كفايته أنه لا يسد مسدا بحيث لا يبلغ النصف كأن يحتاج إلى عشرة ولو وزع المال الذي عنده على العمر الغالب لحص كل يوم أربعة أو أقل ولو كان ما يملكه نصابا أكثر فيعطى زكاته مع كونه يأخذ زكاة غيره أو له كسب فقط لا يقع موقعا من كفايته كل يوم كمن يحتاج إلى عشرة ويكتسب كل يوم أربعة فأقل أوله كل منهما ولا يقع مجموعهما موقعا من كفايته كذلك أه باجوري (قوله كفاية العمر الغالب) في النهاية سترن عاما وبدهاسته سنة وكلام التحفة يميل بعد التردد إلى سبعين كذا في الصغرى للسكردى وفهم المحشى من التحفة خلافه فتنبه قال في بشرى الكريم والمراد أنه يعطى ثمن ما يكفيه دخله لذلك يشتري له عقارا أو ماشية أو نحوها بحسب حاله يستقله ويكتفى به عن الزكاة ويملكه ويورث عنه لكن ليس له إخراجها عن ملكه إلى أن قال فلا يرج والعقار إنما يعتبر إن إذا كان التبدل لا يكفيه للعمر الغالب بوجه أو غنة عقار يشتري به يكفيه لذلك والافهوغنى أي بالنقص لا حق له في الزكاة ويؤيده أنه إنما يعطى عقارا مثليا ببقية هجره فقط إن أمكن والافيعطاه وإن بقي أكثر من ذلك للضرورة فالتقصود كفاية ببقية هجره بنقد أو ربح أو استغلال عقار بل التقصود الأصل إلى آخر ما أطال به فيه وفي أصله قال لاشك أنه على بعض الاجلاء (قوله وقاسم) بالجر عظم على سارع وهو الذي يقسمها على المستحقين وقوله وحاشر هو الذي يجمع ذوى الاموال أو السهمان تحفة (قوله بأذنه دينه) الضمير ان عائدان للمساكين ودينه مفعول ثان ليعطى (قوله وإن كان كسوبا) في التحفة ولا يكلف كسوب الكسب هنالاه لا يقرر على قضاء دينه منه غالبا إلا بتدريج وفيه حرج شديد وظاهر كلامهم هنالاه لا يكلف عاص بالاستدانة صرفه في مباح أو تاب أه (قوله وسبيل الله) هي وضعا الطريق الموصلة إلى الله تعالى ثم وضع على الفزاة المذكور المتطوعين بالجهاد لانهم جاهدوا الا في مقابل فكأنوا أفضل من غيرهم كردى وقوله وهو القائم بالجهاد لا موقعا للواو بين المبتدأ والخبر فالصواب حذفها هنا وفي قوله الآتى وهو مسافر لما ذكر

مسافر محتاز ببلد الزكاة أو منشئ سفر مباح منها ولو نزهة أو كان كسواً بخلاف المسافر لمصيبة إلا أن تلبس بالمسافر لقب مقصد صحيح كالهاشم ويعطى كفايته وكفايته من معمن بمونه أي جميعاً نفقة وكسوة ذهاباً وإياباً إن لم يكن له بطريقه أو مقصده مال ويصدق في دعوى السفر وكذا في دعوى القزو بلايين ويسترد منه ما أخذه إن لم يخرج ولا يعطى أحد بوصفين نعم إن أخذ فقير بالقرم فأعطاه غريمه أعطى بالفقر لأنه الآن محتاج ﴿ فينبه ﴾ لوفرق المالك الزكاة سقط سهم العامل ثم إن انحصر المستحقون وفيهم المال لزم تعميمهم والا لم يجب ولم ينبس لكن يلزم إعطاء ثلاثة من كل صنف وإن لم يكونوا بالبلد وقت الوجوب ومن للتوطنين أولى ولو أعطى اثنين من كل صنف والثالث موجود لزمه أقل متمول غريمه من ماله ولو فقد بعض الثلاثة رد حصته على باقي صنفه إن احتاجه والا فلي باقي الأصناف ويلزم التسوية بين الأصناف وإن كانت متماثلة بعضهم أشد للتسوية بين أحاد الصنف بل تئيب واختار جماعة من أئمتنا جواز صرف الفطرة إلى ثلاثة مساكين أو غيرهم من المستحقين ولو كان كل صنف أو بعض الأصناف وقت الوجوب محصوراً في ثلاثة فأقل استحقوا في الأولى وما يخص المحصورين في الثانية من وقت الوجوب فلا يضر حرث غنى أو موت أحدهم بل حقه باقي بحاله فيدفع لصيب البيت لو أرتبه وإن كان هو المزكى ولا يشاركهم قادم عليهم ولا غائب عنهم وقت الوجوب فإن زادوا على ثلاثة لم يملكوا إلا بالقسمة ولا يجوز للمالك نقل الزكاة عن بلد المال ولو إلى مسافر يبيع ولا يحجزى ولا يدفع القيمة في غير مال التجارة ولا دفع عينه فيه ونقل عن عمر وابن عباس وحديث يفرض الله عنهم جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد به قال أبو حنيفة ويجوز عنده نقل الزكاة مع الكراهة

(قوله كالحاشم) ومنه المسافر للروضة أي السؤال وفي الأعيان المسافرون بهذا القصد لا مقصد لهم معلوم فهم كالحاشم صغرى (قوله بوصفين) كالقفر والقرم أو القزو (قوله فأعطاه) الضمير للمستتر للفقير والبارز لما أخذت عبارة التحفة نعم إن أخذ بالقرم أو القفر مثلاً فأخذه غريمه بقي فقيراً أخذ بالقرم اه وهي أوضح (قوله ولو كان كل صنف) إلى قوله ولا يجوز للمالك في الفتح حرفياً وفي النهج التويم أيضاً وهي واضحة فاعتراض المحنى على الشارح فيها غير ظاهر تأمل (قوله في الأولى) هي ماذا انحصر كل صنف وبحسب التحفة أنهم يملكون ما يكتفونهم على قدر حاجتهم قال ولا ينافيه ماياً من أن الاكتفاء بأقل متمول لأحدهم لأن محله كما هو ظاهر حيث لا ملك الخ أي حيث زادوا على ثلاثة كردى (قوله في الثانية) هي ماذا انحصر بعض الأصناف فما يخص المحصورين فيها يستحقونه فيها وما يخص غيرهم لا يملكونه إلا بالقسمة وأما في الأولى فيستحقها الجميع لأنهم محصورون كردى (قوله إلا بالقسمة) قال القمولى في الجواهر فلو مات واحد أو غاب أو أيسر بعد الوجوب وقبل القسمة فلا شيء له وإن قدم غريب أو افتقر من كان غنياً يوم الوجوب جاز الصرف إليه كردى (قوله للمالك) خرج به الإمام فله النقل إلى محل عمله لا خارجه وكذا السامى بل يلزم السامى نقلها للإمام إذا لم يأذن له في نفريها ولو لن جاز له النقل أن يأذن للمالك فيه كردى (قوله ولو إلى مسافة قريبة) نقل عن ابن حجر ما يفيد أن ما تنصرف فيه الصلاة كخارج السور لا يجوز أثقل البوارضاء الجلال الرملى لكنه في التحفة خرج جواز النقل إلى ما يقرب من بلد المال بأن ينتسب إليه مراً بحيث يعد معه بلد واحد أو أن يخرج عن سوره وعمرانه فيما يظهر ومال إليه في الأعيان كردى (قوله ولا دفع القيمة الخ) أي لا يجوز ولا يحجزى دفع القيمة عن الزكاة المتعلقة بالأعيان غير مال التجارة أي ولا دفع العين في مال التجارة عن الزكاة لأن متعلقها القيمة والضمير في فيه لمال التجارة (قوله وبه قال أبو حنيفة) بل ومالك وأحمد كما تقدم قال الكردى قال في التحفة لكن اختار جمع جواز دفعها أي زكاة الفطر ثلاثة فقراء أو مساكين مثلاً وآخرون جواز واحد أو طالع بعضهم في الاتصاف به بل نقل الروايات عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة للمال أيضاً إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتمتع العمل بذهبنا ولو كان الشافعى حياً لاقتنا به اه وفي فتاوى السيوطى الفقهية يجوز لشافعى أن يقلد بعض المذاهب في هذه المسألة سواء عمل فيما تقدم بذهبيه أم لا سواء دعته إليه ضرورة أم لا خصوصاً أن صرف زكاة الفطر لأقل من ثلاث في أي للذهب فليس الأخذ به خروجاً عن الذهب بالكلية بل الأخذ بأحد القولين أو الوجهين فيموت تقليد من رجحه من الأصحاب اه ﴿ فائدة ﴾ لا يجوز في مذهب الإمام الشافعى رحمه الله تعالى إخراج العرض عن القيمة فن أراد إخراجها فقلد غيره ممن يرى الجواز كما أفنى ابن حجر وغيره بجواز التقليد في ذلك قال ابن زياد في فتاويه أفنى البلقين بجواز إخراج الفلوس الجسد المسماة بالمتافير في زكاة النقد والتجارة وقال إنه الذي اعتصموا به عمل وإن كان مخالفاً

ودفع قيمتها وعين مال التجارة (ولو أعطاها) أي الزكاة ولو الفطرة (للكافر أو من يهرق) ولو بمعضا غير مكاتب (أو هاشمي أو مطلب) أو مولى لهم يقع عن الزكاة لأن شره الأخذ بالاسلام وقام الحرية وعدم كونه هاشميا ولا مطلبيا وان انقطع عنهم خمس للنس لخبران هذه الصدقات أي الزكوات انما هي أو ساخ الناس وانما لا نحل لمحمد ولا لآله قال شيخنا وكذا زكاة كل واجب كالنذر والكفارة بخلاف التطوع والهدية (أو غني) وهو من له كفاية العمر الغالب على الاصح وقبل من له كفاية سنة

لمذهب الشافعي والفلاس أنفع للمستحقين وأسهل وليس فيها غش كما في الفضة المغشوشة يتضرر المستحق إذا أوردت عليه ولا يجدها بدلا اهـ ويسمى المقلد تقليده لأنه من أهل التخريج والترجيح لاسيما إذا راجت الفلاس وكثر رغبة الناس فيها وقد سلف البلقي في ذلك البخاري وهو معدود من الشافعية فإنه قال في صحيحه باب العرض في الزكاة وقال طائوس قال معاذ لأهل اليمن أتوني بعرض ثياب خيص أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة اهـ قال شارح ابن حجر باب العرض أي جواز أخذ العرض بسكون الرءاء معدا التقدين ووافق البخاري في هذه المسألة الخفيفة مع كثرة مخالفتهم لكن ساقى ذلك الدليل اهـ ولا شك أن الفلاس إذا راجت رواج التقدين فهي أولى بالجواز من العرض لأنها أقرب إلى التقود فهي مترتبة عن العرض بل قضية كلام الشيخين وصريح كلام المحلى انما من التقود حينئذ فبيل من أراد اخراجها تقليد من قال بجوازهم يسهل ذلك فيما ينهون بين الله تعالى ويرأى عن الواجب وفقد ارشاد العلماء إلى التقليد عند الحاجة فمن ذلك ما نقل عن ابن عجيل اهـ قال ثلاث مسائل في الزكاة يفتي بهن بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفعها إلى صنف واحد ودفع زكاة واحد إلى واحد ومن ذلك ما نقل عن أحمد اهـ إذا انقطع خمس الخس عن آل النبي ﷺ جزى صرف الزكاة اليهم عند الاصطخري والطبري والرازي وغيرهم ومن ذلك ما أفتى به السبكي في بيع النحل بالكسوة بما فيها من شع وعسل مجهول القدر والصفة إذا تمسكناؤى إلى آخر ما في فتاوى ابن زياد (قوله وان انقطع عنهم خمس الخس) هذا هو مذهب الشافعي الذي عليه الاكثر من قال بخبره يوافق جمع حرمون بجواز دفعها اليهم حينئذ لان إعطائهم عنهم أمر محقق وعليه في الحديث يرشد إليه قال السيد السهمودي وهو وجه في مذهبنا وحكي الجواز حينئذ الطحاوي عن أبي حنيفة ذهب أبو يوسف إلى تحريمها ان كانت من غيرهم وجوازها من بعضهم لبعض وورد ما يشهد له كما ذكره السيد السهمودي في جواهره اهـ وفي بشرى الكريم ذهب جم غفير إلى جوازها لم اذ امتنعوا عما مر وأن علة للتعصبة من كونها أو سائنا ومن استثنائهم بإهم من خمس الخس كما في حديث الطبراني وغيره حيث علق فيه بقوله ان لكم في خمس الخس ما يغنيكم وقد منعوا عما لهم من خمس الخس فلم يبق للتعصبة الا جزء علة وهو لا يقتضي التحريم لكن ينبغي للدافع اليهم الزكاة ان بين لهم أنها زكاة فرما يتورع من دفعها اليه منهم عنها اهـ (قوله كل واجب كالنذر الخ) ظاهر كلامهم حرمة النذر عليهم سواء كان من جهة عامة كالنذر للفقراء أو خاصة كنفرت لقان بكداوى فتاوى السيد عمر البصري بعد ان ساق عبارة التحفة والنهاية والمفتي ثم قال بعد ذلك وهو مقصودنا ثم يتردد النظر بناء على ما ذكره الأئمة المشار اليهم فيما لو نذر خصوص المذكورين أو شخص معين منهم فهل يصح النذر أو يطفو ولا ينبغي لم نر من تعرض لخصوص التصوير وان كان إطلاق المذكورين صادقا به وهذه المسئلة عما تقدم بها البلاوى في سائر الاعصار والامصار ولم يحفظ عن أحد من الأئمة نكير في ذلك فيما يظن والله أعلم ورجع السيد السهمودي في حاشية الروضة الحلي قال لان المعنى في تحريم الزكاة عليهم وما أفتى بهما من الكفارات كون وضعها التطهير بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعه والا لا يمنع على العلوى أخذ ما نذر به صاحبه لعلوى بعينه ولا قائل به انتهى قال السيد عمر وعله الاقرب ان شاء الله تعالى يمكن أن يزداد بقوله فان ذلك ليس وضعه بل وضعه التبرع بالشعر برفعة المصروف اليهم المناسبة لعلو رتبته اهـ وتبعهما العلامة الشيخ محمد بن أبي بكر بافضل والعلامة السيد عبد الله بن عمر بن يحيى وألف في ذلك قال في الاكبر هذا كله انما هو على القول بحرمة الزكاة عليهم أما على المختار للتعصبة اليوم في الفتوى من حلها لهم فيجعل النذر لهم بطريق الأولى إلى آخر ما أطال به اهـ وسيأتي لذلك مزيد بسط ان شاء الله في بحث أحكام النذر ودخل في قوله كل واجب ما أفتى به بالشهاب الرملي من أنه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والخزء الواجب من أضحية التطوع سم ونهاية (قوله بخلاف التطوع والهدية) أي فيحلان لهاشمي والمطلبي ومواليهما وما ادعاه المحنى هنا ممنوع لان البحث في هؤلاء لا فيه ﷺ فلا يرد على الشارح تأمل اهـ

أو الكسب الحلال الملائق (أو مكفي بنفقة قريب) من أصل أو فرع أو زوج بخلاف المكفي بنفقة متبرع (لم يجزىء) ذلك عن لزكاته ولا يتأدى بذلك أن كان لدافع المالك وإن عمن استحقاقهم ثم إن كان لدافع بظن الاستحقاق الإمام يرى المالك ولا يضمن الإمام بل يسترد المرفوع وما استرد مصرفه للمستحقين أو لم يكن بمالكه بالثقة الواجبة له من زوج أو قريب فيعطيه المتفق وغيره حتى بالفقر ويجوز للمكفي بها الأخذ بغير المسكنة والفقر إن وجد فيه حتى عمن نازمه بنفقته ويندب للزوجة إعطاء زوجها من زكاتها حتى بالفقر والمسكنة وإن أوقفها عليها قال شيخنا والذي يظهر أن فريده الموصر لو امتنع من الاتفاق عيبه وعجز عنه بالخام أعطى حينئذ لتحقق فقره أو مسكنته الآن **فائدة** أفتى النووي في بالغ نترك الصلاة كسلا أنه لا يقبضها له إلا وليه أي كسبي ومجنون فلا تعطى له وإن غاب وليه خلافا لمن زعمه بخلاف ما لو طرأ تركه لها أو تبذره ولم يحجر عليه فإنه يقبضها ويجوز دفعها لفلسق إلا أن علم أنه يستعين بها على معصية فيحرم وإن أجزأ **تتمة** في فسخ الغنيمة ما أخذناه من أهل حرب قهرافه وغنيمة قواله فوي ومن الأول ما أخذناه من دارهم اختلاسا وسرقه على الأصح خلافا للزالي وإمامه حيث قال أنه مختص بالأخذ بل الخميس وادعى ابن الرفعة الإجماع عليه ومن الثاني جزئ بوعشر تجارة وتركه من يدو يبدأ في الغنيمة بالسلب للقاتل المسلم بالخميس وهو ملبوس القليل وسلاحه ومركوبه وكذا سوار ومنطقة وخاتم وطوق بل مؤن كأجرة جال ثم يخلص باقيها فأربعة أخماسها ولو عفا لمن حضر الواقعة وإن لم يقاتل فأحد أولى به من أحد لأن لحقهم بعد اقتضاها ولو قبل جمع المال ولأن مات في أثناء القتال قبل الحيازة على المذهب وأربعة أخماس التي للرمدين للجهد وخمسها يخلص سهم المصالح كسدنفر وحمارة حصن ومسجد وأرزاق القضاء والمستقلين بعلوم الشرع وآلاتها ولومستدين وحفاظ القرآن والأئمة والمؤذنين ويعطى هؤلاء مع الفتي ملأه الإمام ويجب تقديم الأهم مما ذكر وأهمها الأول ولو منع هؤلاء حقوقهم من بيت المال وأعطى أحدهم منه شيئا جزأ له الأخذ بما يزد على كفايته على العمدوسم الهاشمي والمطلب الذي كرمهم مثل حظ الأثني عشر ولو أغنياء وسهم للفقراء البتة

(قوله من أصل أو فرع أو زوج) أشار به إلى نفقة القريب الواجبة وكذلك بالاحتراز عنه بقوله بخلاف المكفي بنفقة متبرع وبذلك تعلم سقوط اعتراض المحشي عليه في ذلك (قوله حتى بالفقر) لعل الغاية للتعميم أي فيعطيه المنفق بجميع الصفات حتى بالفقر ولم أر فيها **كبير فائدة** إلا أن يكون فيها إشارة لخلاف فقهاء إجماع (قوله بها) أي بالنفقة الواجبة (قوله أفتى النووي الخ) أفاد بذلك أنه ليس لتارك الصلاة قبضها وإن استحقها وبناء في التحفة على أنه يشترط في الأخذ أن لا يكون محجورا عليه لكن أورد عليها أن الكلام في استحقاق الزكاة لا في قبضها ولعل الشارح عدل عن صنيعها لذلك فسلم من الإرادة المذكور ولو لاحظ ذلك المحشي سلم من اعتراضه على الشارح بأن الأول أن يصنع كصنيع النحفة والنهاية فتنبه **تتمة** في فسخ الغنيمة أي والتي بناء على المشهور من تغايرهما وقبل هما كالفقير والمسكين قيل التي يشملها ولا عكس ولم يحل الغنائم لاحد قبل الإسلام بل كانت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم إذا غنموا لاجمعه فأتى نار من السماء تأخذهم أحلت للذي **فائدة** وكانت في صدر الإسلام خاصة لأنه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك واستقر الأمر على ما يأتي فتح الجواد وغالب الفقهاء يذكرونها عقب باب السبر وذكرها الشارح هنا لما بينها وبين قسم الصدقات من المناسبة في أن كلا يجمعه الإمام ويفرقه ولكل وجهة (قوله اختلاسا) هو الاختطاف بسرعة على غفلة سواء كان من حرز مثله أو لا وقوله أو سرقته لئلا أخذ المال خفية وشرعا أخذ خفية من حرز مثله فهي أخص من الاختلاس (قوله جزئ) هي ما أخذت من أهل الذمة في مقابلة كفنائهم فطالبهم وأقرارهم بدارنا ومثلها استخراج وهو ضرب على أرض صالحون على أهلنا ويسكنونها بشئ معلوم فهو حينئذ أجرة لا يسقط بإسلامهم (قوله سوار الخ) هو ما يجعل في اليد ومنطقة ما يشد بها الوسط وخاتم ما يجعل في الأصابع وطوق ما يجعل في العنق (قوله كسدنفر) أي شحنة بالفراة وآلة الحرب والتغرموضع الخوف من أطراف بلاد المسلمين التي تليها بلاد المشركين بجبري (قوله للفقراء) المراد بهم ما شمل المساكين لانهما إذا افترقا اجتماعا واذا اجتمعا افترقا وقوله البتة جمع بينهم وهو صغير ذكر أو غيره لأبليه وإن كان له أم أو جد أو كان من زن أو منقيا خبر لا يتم بعد احتلام ومن فقد أمه فقط يقال له منقطع ولا بد من بيننا ليم والاسلام والفقر ولا بد

وسهم للسالكين وسهم لابن السبيل الفقير ويجب تعميم الأصناف الأربعة بالعتاء حاضرهم وغائبهم عن المحصل نعم يجوز التفاوت بين آحاد الصنف غير ذوى القربى لا بين الأصناف ولو قل الحاصل بحيث لو عم لم يسد مسداً خاص به الاحوج ولا يعم للضرورة ولو فقد بعضهم وزع سهمه على الباقين ويجوز عند الأئمة الثلاثة صرف جميع خمس التي إلى المصالح ولا يصح شرط الإمام من أخذ شيئاً فهو له وفي قول يصح وعليه الأئمة الثلاثة وعند أبي حنيفة ومالك يجوز للإمام أن يفضل بعضاً من فرع لو حصل لأحد من الغائبين شيء مما غنموا قبل التخميس والقسمة الشرعية لا يجوز له التصرف فيه لأنه مشترك بينه وبين أهل الخمس والشريك لا يجوز له التصرف في المشترك بغير إذن شريكه (وتسن صدقة تطوع) آية من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً وللأحداث الكثيرة الشهيرة وقد يجب كأن يجد مضطراً ومعه ما يطعمه فاضلاً عنه ويكره بردي وليس منه التصديق بالقولوس والثوب الخلق ونحوهما بل ينبغي أن لا يأخذ من التصديق بالقليل والتمدق بالماء أفضل حيث كثرت الاحتياج اليه والافتقار له وتعارض الصدقة مع الوفاء فان كان الوقت وقت حاجة وشدة فالأول أولى والأخيراً لسكتة جدواه قاله ابن عبد السلام وتبعه الزركشي وأطلق ابن الرفعة جميع الأول لأنه قطع حظ من التصديق بمالاً وينبغي للراغب الخيران لا يتخلى (كل يوم) من الأيام من الصدقة (باعتيسر) وإن قل (واعطاءه اسراً) أفضل منه جهراً أما الزكاة فاعطاهما أفضل (اجاعاً) (واعطاءها) (برمضان) أي فيه لاسباب في عشرة الأواخر أفضل وتناً كذا أيضاً في سائر الأزمنة والامكنة الفاضلة كعشر ردى الحجة والعيد والجمعة وكسكة والمدنية (و) (اعطاءها) (لقريب) لا تنزله نفقته أولى الأقرب فالأقرب من المحارم ثم الزوج وأول وجهته غير المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة أفضل وصرفها بعد القريب إلى (جاراً أفضل) منه لقبره فلم ان القريب البعيد البارد أفضل من الحار الاحتمى (لا يسن التصديق) (ما يحتاجه) بل يحرم ما يحتاج إليه لنفقة ومؤنة من نلزمه بنفسه بومولته أو لوقادته ولو لمه حلاوان لم تطلب منه ما يقبل على طهه حصه له من جهة أخرى ظاهرة لأن الواجب لا يجوز تركه لسنة وحيث حرمت الصدقة بشيء لم يملكه التصديق عليه على ما أفق به شيخنا الحق ابن زياد رحمه الله تعالى لكن الذي

معها في نحوها شمس من استفاضة لنسبتة على ما ذكره جمع ويصدق مدعى فقراً ومسكنة أو كونه ابن سبيل بقوله وإن اتهم فتح الجواد وفائدة ذكرهم أي اليتامى مع اندراجهم في السالكين عدم حرمانهم وافرادهم بخمس كامل تحفة (قوله للسكين) المراد به ما يشمل الفقير لاسمى والمراد به غير اليتيم المأهول فيعطى من سهم اليتامى فقط في الشرقاوى ولو اجتمع وصفان في واحد أعطى بأحدهما الآخر ومع القرابة نعم من اجتمع فيه يتم ومسكنة أعطى باليتيم فقط لأنه وصف لازم والمسكنة متفكة اهـ (قوله) ويجب تعميم الأصناف إلى قوله ويجوز عند الأئمة الثلاثة أو رده النارج من فتح الجواد مع تصرف حسن لم يظهر لي فيه شيء من الخلل فاعتراض الحمى عليه في ذلك لم أره وجهاً تأمل (قوله كأن يجد مضطراً الخ) فيه أنه لا يجب البذل إلا بشئ ولو في التمسك لاشئ مع قال في التحفة نعم من لا يتأهل للأنزاع يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينزل الرجوع وسياً في السير أنه يلزم المياسير على الكفاية نحو اطعام المحتاجين اهـ كردى (قوله فاعطاهما أفضل) أي للإمام مطلقاً وكذا للمالك في الاموال الظاهرة وهي المواشى والزروع والثمار والمعادن لا بالباطنة وهي النقد والعمروض وزكاة الفطر وفي التحفة قال الماوردى لا للمالك الباطن أي ان خشي مخنوراً والافهوضعيف واعتمد في الايعاب ندب الاظهار مطلقاً وتلقه عن المجموع عن اتفاق اصحاب كردى (قوله والرحم) مبتدأ خبره سواء (قوله أفضل) خبر قوله ساجوا واعطاءها (قوله ظاهرة) أي كأن يكون له عقال يؤجر أوله دين على مؤسر بخلاف ما اذا كانت متوهمه كأن كان مترقياً من يعطيه ما يقضى به دينه صدقة فيحرم عليه حينئذ التصديق وإن لم يطلبه صاحبه كافي عرش (قوله لم يملكه) كذا في المنهج القويم والفتح زاد في كايته في الأصل مع فروغ آخر واعتمده جم غير منهم ابن زياد واعتمد في التحفة والنهاية اذ مع حرمة التصديق يملكه الآخذ واليه آل كلام الشارح بل أقابن حجة في ذلك مؤلفاً مبسوطاً سماه فرة الدين يبين أن التبذع لا يبطله الدين ورد عليه ابن زياد بأربع مصنفات الأول أنه سخط على ابن حجر مع تأدب ابن حجر معه ولا شك انهم كفاء كرام تراخوا على اظهار الحق

جزم به شيء بخلاف ما في شرح المنهاج انه يملكه والمن بالصدقة حرام محبط للأجر كالأذى **(قائده)** قال في المجموع بكرة الأخذ ممن بيده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم إلا أن يثقن أن هذا من الحرام وقول الغزالي يحرم الأخذ ممن أكثر ماله حرام وكذا معاملة شاذ

باب الصوم

هو لغة الإمساك وشرعا الإمساك عن مفطر بشرطه الآتية وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وهو من خصائصنا ومن المعلوم من الدين بالضرورة (يجب صوم) شهر (رمضان) اجزاء بكال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية عدل واحد ولو مستورا هلاله بعد الغروب اذا شهد بها عند القاضي ولو مع الطباقي غيم بلفظ اشهد أي رأيت الهلال أو أنه هل ولا يكفي قوله أشهد أن غدا من رمضان ولا يقبل على شهادته الا الشهادة عدلين وبقبوس رؤية هلال رمضان عند القاضي بشهادة عدل بين يديه كما مر ومع قوله ثبت عندى يجب الصوم على جميع أهل البلد المرتضى فيه وكالتبوت عند القاضي اخبر المتواتر

للإمتناع وجه الملك العلامة جزاهم الله تعالى خيرا عن المسلمين والاسلام ونفعنا بعلومهم على الدوام **(قوله والمن بالصدقة حرام)** عبارة الكردي في الصغرى المن فيه أقوال بأن يظهرها أن يذكرها ويتحدث بها أن يستخدمه بالعلماء أن يتكبر عليه لأجله واختار في الاحياء أن يرى نفسه محسنا اليه ومنعها عليه ونعته التحدث بما أعطي وإظهاره وطلب المكافأة منه بالتشكر والدعاء والخدمة والتعظيم والتقديم في المجلس والمتابعة في الأمور **(قوله ان هذا من الحرام)** زاد بعده في التحفة الذي تمكن معرفته صاحبه أي لبرده عليه والافيله **اه** **(قوله شاذ)** زاد بعده في التحفة انقربه أي على أنه في بسطة جرى على المنهبط فعل الورع اجتناب معاملة من أكثر ماله بالقال وانما لم يحرم وان غلب على الظن انه ربا لان الاصل المعتمد في الاملاك اليوم ثبت لنا فيه أصل آخر يعارضه فاستصحب ولم يبال بقلبة الظن **اه** قال غير مؤيد يجوز الأخذ من الحرام بقصد رده على مالكه الا ان كان مفتيا أو كما أو شاعدا فيلزمه التصريح بأنه أعيا أخذ ماله على مالكه ثلاثا يسوء اعتقاد الناس في صدق مودنه فيردون فتيا ومحكمه وشهادته **اه** عبارة التحفة قال سمع عن الزركشي واختار بعض المتأخرين وجوب الأخذ من عرض عليه الصدقة ولو غنيا ثم ان كان حلالا لا تبعة فيه فمؤله والارزده في مورد ان عرف مستحقه والافيه كالمال الصانع **اه** قال في بشرى الكرى بمؤاخذة الزكاة لغير أسلم من أخذ الصدقة والمديونة الزكاة لكل فقير ولو عايبا والصدقة والهدية قل أن يسلم أخذها من أمر لو اطلع عليه المعطى لم يؤثر بها **(تتمه)** ليس التصديق بما يحبوه وبشاشة وطيب نفس ومن كسب يده والتسمية عند الدفع وأن يعطى للفقير نوى شكر فعمته أو دفع ثقة جائز وهي في الاقرب فالاقرب رجاء ما لا يشد منهم عداوة أفضل وكذا الزكاة والكفارة والنذر ومنهم الزوجان ثم لم يحرم غير محرم ثم لم يحرم بفساده ثم لمولى من أعلى ثم من أسفل ثم لجار ويقدم عليه قريب بعدت داره في البلد لا يخرجها وأهل الفضل والحاجة أولى **اه** عباب والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الصوم

(قوله بشرطه) كذا في التحفة وينها في النهاية بقوله شرعا الإمساك مسلم عيز عن المفطرات سالما من الحيض والنفاس والولادة في جميعهم ومن الاغماء والسكر في بعضه **اه** فعجب من طلب المحشى النظر في ما المراد بذلك وأن الاولى للشرح والاختصار أن يقول ببله على وجه مخصوص فتنه **(قوله بكال شعبان ثلاثين يوما)** أي وان كانت السماء مطيرة بالقيم ليلة الثلاثين من شعبان تخبر البخارى الذي لا يقبل تأويل ولا ماطعن في سنده يعتد به صوموا الرؤية وأفطروا الرؤية فان غم عليكم فأكوا عداة شعبان ثلاثين ومن ثم لم يحرم إعادة خلاف موجبه تحفة قال ع ش قوله لم يحرم إعادة الخ لعل محلهما لم يقلد القائل بعق ذلك **اه** وقوله خلاف موجبه هو أحد في رواية وطائفة قليلة ايعاب أي عند الطباقي الغيم وفي رجة الامة وعن أحد روايتان التي نصرها أصحابه الوجوب قالوا ويتعين عليه أن يشويه من رمضان حكما واعتبرت رؤية الهلال عند أي حنيقة اذا كانت السماء مصححة بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وفي الغيم بعدل واحد جلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا وقال مالك لا يقبل الاعلان **اه** **(قوله ولو مع الطباقي غيم)** أي لا يحيل الرؤية عادة كما هو ظاهر تحفة قال سمع اعتمده مر **(قوله ومع قوله ثبت عندى)**

برؤيته ولومن كغار لاقادته العلم الضروري وظن دخوله بالأماراة لظاهرة التي لا تتخلف عادة كروية القناديل المعلقة بالمنازل
ويلزم الفاسق والعباد الاتي العمل برؤية نفسه وكذا من اعتقد صدق نحو فاسق ومراهق في اخباره برؤية نفسه أو ثبوتها
في بلد متحدة مطلقه سواء أول رمضان وآخره على الأصح والمعتمد انه على عيه اعتماد العلامات بدخول شوال اذا حصل له
اعتقاده لم يصدق كما اتفق بشيخنا ابن باز يدوجر كجمع محققين واذا صاموا ولو برؤية عدل أفطر وبعث ثلاثين وان لم
يروا الهلال ولم يكن غيم لسكال العدة بصحة شرعية ولو صام بقول من يتقن لم يبرأ الهلال بعد ثلاثين مع الصحوة بمجزله الفطر
ولورج الشاهد بعد شروعه في الصوم لم يجز لهم الفطر واذا ثبت رؤيته ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد وثبت
البعد باختلاف المطالع على الأصح والمراد باختلافها ان يتبعها المحللان بحيث لو روي في أحد هاتين في الاسترخاء بالقالة في الانوار
وقال التاج التبريزي وأقره غيره لا يمكن اختلافها في أفضل من أربعة وعشرين فرسخا ونه السبكي وتبعه غيره على أنه يلزم
من الرؤية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي من غير عكس اذ في التحفة الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وقضية كلامهم
انه متى روي في شرق لزم كل غربي بالنسبة اليه العمل بتلك الرؤية وان اختلفت المطالع وانما يجب صوم رمضان (على) كل
مكلف أي بالغ عاقل (مطلق له) أي للصوم حسا وشرعا فلا يجب على صبي ومجنون ولا على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا
يرجى برؤيه ولو لم يلزمه لكل يوم ولا على حائض ونساء لانها لا تطيقان شرعا (وفرضه) أي الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط
التلفظ بها بل يندب ولا يجزئ عنها التسحر وان قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوف الفجر مالم
يحظر ببلد الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية (لكل يوم) فلو روي أول ليلة رمضان صوم جميعه لم تكف بقية اليوم
الأول قال شيخنا السكن يبنى ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيمعه عند مالك كما نسي له أول اليوم الذي نسيها فيه
ليحصل له صوم عند أبي حنيفة وواضح ان محله ان قدر الاكل متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده (وشروط قرصه) أي الصوم ولو
نذر أو كفارة أو صوم استسقاء أو صوم (تبييت) أي ايقاع النية لا يفيها يفسد غروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم التميز
فلا شيء حاولت هل وقعت فيه قبل الفجر أو بعدهم صحيح لان الأصل عدم وقوعها بالاداء الاصل في كل حادث يقدره باقرب زمن

الظاهر أنه معطوف على شهادة عدل الخ والمعطوف والمعطوف عليه تصور لقوله بقبول المتعلق يجب الاتي أي يجب
الصوم بثبوت رؤية هلال الخ وذلك بشهادة عدل الخ ومع قوله الخ فطفت المحشى قوله ومع قوله ثبت على ثبوت لم يظهر له وجهه
تأمل (قوله وظن دخوله) بالرفع عطوف على الخبر المتواتر (قوله ويلزم الفاسق) هل له اذا رأى الهلال وجهه الامام فسقه
الاقدام على الشهادة تتجه الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليه من سم وللنجم والخطيب العمل باعتقادهما
ولكن لا يجزى بهما صومهما من فرضهما عند ابن حجر الا في اليعلم فرجح فيه الاجزاء واعتمده الخطيب وتردد في الامداد
والاسنى والقر في ذلك وجرى الشهاب الرملي وولد مو الطبراني الكبير على وجوب عملهما بذلك مع الاجزاء وكذلك من أخبراه
وغلب على ظنه صدقهما قال الكردي في الصغرى وأوجه الثلاثة وأوسطها والمنجم هو من يرى أول الشهر طلوع النجم الفلاني
والخاسب من يعتمد منازل النجوم وتقدير التبر ولا يجوز العمل برؤية النبي ﷺ فان لا غدا من رمضان لبعصط الراي لالملك
في الرؤية تحفة (قوله أو ثبوتها) بالجرع قطع على رؤيته نفسه (قوله سواء أول رمضان وآخره على الأصح) المتبادر رجوع
التعميم لما بعد كذا والخلاف للتعميم بالنسبة لآخره فان الفطر آخره بناء على حياضه باخبار من يوثق به هو المختلف فيه بخلاف من
صام برؤية نفسه فانه يفطر عند تمام العدد بخلاف فارجاع التعميم المختلف فيه لما قبل كذا كما فهمه المحشى محل نظر فتأمل (قوله
اذا حصل له اعتقاد جازم) اذا المدار على حصول ذلك كافي فتح الجواد قال في حصول أوله وآخره بقول عدل أو غيره مما ذكر ونحوه
جاز العمل بخصيته بل وجب اه (قوله واذا صاموا) أي بحجة شرعية كإسباني يفسح به في العلة خلافا لما هو السباق (قوله
مع الصحوة) كذا قيد به في فتح الجواد والامداد وترجي فيه أيضا أن يكون أقرب مع القيم واستوجه في التحفة وجوب الصوم
وأطلق فلم يقيد بصحو ولا بغيم واستوجه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا في النهاية يفطر في أوجه احتماليين سم وكردى
(قوله لم يجز لهم الفطر) في سم على النهج لور جمع قبل الحكم وبعد الشروع لم يبرأ الهلال بعد ثلاثين والسواء مصححة فظاهر
كلامهم أن أفطر وجرى عليه من وخالفه شيخنا في تحفه ففتح الفطر والقلب اليه أميل اه (قوله وقضية كلامهم) الى قوله وان

بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع القمر أو لالان الأصل عدم طلوعه للأصل المذكور أيضا انتهى ولا يبطلها نحو كل وجاع بعدها
وقيل القمر نعم لو قطعها قبله احتاج لتجديدها قطعاً (وتعين) المنوى في الفرض كرمضان أو نذر أو كفارة بأن ينوى كل ليلة أنه
صائم غداً عن رمضان أو النذر أو الكفارة ولو لم يعين سببها فنوى الصوم عن فرضه أو فرض وقته يكف نعم من عليه قضاء
رمضانين أو نذر أو كفارة من جهات مختلفة لم يشترط التعيين لاتحاد الجنس واحتراز بشرط التبيين في الفرض عن النفل فتصح
فيما لو لم يؤقتا الثانية قبل الزوال للخبر الصحيح والتعيين فيه النفل أيضا فيصح ولو مؤقتا بنية مطلقة كما اعتمد غير واحد منهم بحث
في المجموع اشتراط التعيين في الرواتب كعرفة وما معها فلا يحصل غيرهما معها وإن نوى بل مقتضى القياس كما قال الأسنوي أن بينهما
مبطلان كما لو نوى الظهر وسنته أو سنة الظهر وسنة العصر فأقل الثانية المجزئة نويت صوم رمضان ولو بدون الفرض على المصنف كما
صححه في المجموع تبعاً لأكثريين لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضاً ومقتضى كلام الروضة والنهج
وجوبه أو بلا غداً كما قال الشيخان لأن لفظ الغداً اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس من حد
التعيين فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يكفي دخوله في صوم الشهر المنوى لحصول التعيين حينئذ لكن قضية
كلام شيخنا كالزجر وجوبه (وأكلها) أي النية (نويت صوم غداً عن أداء فرض رمضان) بالجر لضافته
لما بعده (هذه السنة لله تعالى) لصحة النية حينئذ اتفاقاً وبحت الأذرعى أنه لو كان عليه مثل الأداء كقضاء

اختلفت المطالع هذا صر عبارة في التحفة وجه خلافه فيما حذفه الشارح من آخرها حيث قال بعد قوله وإن اختلفت المطالع وفيه
منافاة لظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بأن اللازم أنما هو الوجود لا الزمان إذ قد يمنع منها مانع والمندلر عليها لا على الوجود اه
فكن قال العلامة الخضرى في شرح اللغة أن اختلاف الرؤى في البلاد لا يكون إلا باختلاف المطالع البلدية واختلاف المطالع
البلدية لا يكون إلا باختلاف العرض وأقل ما يحصل به ذلك بين العرضين درجتان ومنى كان القمر هابطاً ورؤى في البلد
الكثير العرض لزم رؤيته في البلد القليل العرض ومنى كان صاعداً فبالعكس وأما اختلاف الطول فلا يظهر به كثير
فرق وأما قولهم منى رؤى في البلاد الشرقية لزم رؤيته في الغربية فأعني أن هذا محله عند اتفاق العرض وأما
مع اختلافه فلا اه (قوله لم يشترط التعيين) أى فيجزئه عن ذلك نويت صوم غداً عن رمضان أو صوم نذر
أو كفارة وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولانوعه في الثاني كما في المنهج القويم ولوتيقن أن عليه صوم يوم وشك
أهو قضاء أو نذر أو كفارة كفاءة نية الصوم الواجب للضرورة وكذا كافي النهاية لو كانت الثلاثة عليه وأدى اثنين وشك في الثالث
لكن اعتمد في التحفة في هذا مضمون صوم الكل كرى (قوله قبل الزوال) للشافعى قول جديد أنها تصح قبل الغروب فينبى تقليده
لبنال الثواب ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من القمر وفي وجه يصح وإن سبق منه نحو كل وجاع وحكى عن ابنى سريج وجريج
وأبى زيد بن وهب عن جماعة من الصحابة لكن الظاهر عدم جواز تقليده لأنه ضعيف بمره كما ينتهى في الأول صغرى (قوله بنية مطلقة)
كنويت الصوم وقوله كما اعتمد غير واحد قال الكردى في الاسنى ونحوه الخطيب الشربى والجلال الرملى الصوم في الأيام المتأكد
صوماً منصرف إليها بل لو نوى به غير ما حصلت إلخ زاد في الأبعاد ومن ثم أفتى البارزى بأنه لو صام فيه قضاء أو نحوه حصلوا أصح
أولاً ذكر غيره أن مثل ذلك ما لو اتفق في يوم راتين كعرفة يوم الخميس اه وكلام التحفة كالتردد في ذلك فراجع الأصل وسطى
(قوله كما قال الأسنوي أن بينهما مسئلة) قال في فتح الجوده أنما يتم إن ثبت أن الصوم فيها مقصود لذاته والذي يتجبد من القصد
وجود صوم فيها فهمى كالنحية فإن نوى التطوع أيضاً حصل والأسقط الطلب وبيجمع بين عبارات المختلفة في ذلك اه
(قوله أو بلا غداً) معطوف على بدون الفرض المنيابلو (قوله لكن قضية كلام شيخنا) أى في المنهج القويم فكان عليه
البيان لتلاويهم أنه معتمده فقد صرح في تحفته وغيرها من كتبه الموعول عليها في اعتياده بأنه يكفي عند عموم يشمل كنية
أول يوم من رمضان صوم رمضان فيصيح لليوم الأول وعبارة بشرى الكريم وذكر الغداً لا يجب التعرض له بخصوصه بل أما
أن يأتي به أو يدخله في نية صوم الشهر كأن يقول ليلاً نويت الصوم عن رمضان أو صوم رمضان ويحصل به اليوم الذى يعقب الليلة
التي نوى فيها اه وقوله كالزجر لانه قال في الباب أنه قال وأقلها صوم غداً عن رمضان لأنه قال بعد ما لو نوى أول الشهر صوم
كله كغنى لليوم الأول فقط وهو صريح في أنه يكفي عن الغد عموم يشمل كافي التحفة فتبين لك بذلك ما قل استدلنا بالشارح

رمضان فبسه لزمه التعرض للأداء أو تعيين السنة (ويفطر عامداً) لأناس الصوم وإن كثر منه نحو جاع وأكل (عالم) لاجهلي بأن ما تعطاهم فطر يقرب إسلامه أو شفه ببادية بعيدة عن يعم ذلك (عقار) لا مكره لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلذذ (بجماع) وإن لم ينزل (واستثناء) ولو بيده أو يده حيلته أو يمس لما ينقض لمسه بينهما فأنزل (لا حائل (لا) قبلة) (ضم) لامراً (حائل) أي معه وإن تكررت بشهوة أو كتب حائل رفيق فلو ضم امرأته أو قبلها بلا ملاصقة بدن بل بحائل بينهما فأنزل لم يفطر لا تنفاه المباشرة كالاتحاد والآنزال بنظر وفكر ولو لمس محرماً أو شعر امرأته فأنزل لم يفطر لعدم التقص به ولا يفطر بخروج منى خلافاً للالكبة (واستثناء) أي استدعاء في دول لم يصد منه شيء مطوفه بأن تقياً منسكاً أو عاد بهير اختياره فهو مفطر لعينه أما إذا غلبه ولم يصد منه أو من ريقه المتنجس به شيء إلى جوفه بعد وصوله لحد الظاهر أو عاد بغير اختياره فلا يفطر به للخبر الصحيح بذلك (لا يقطع غمامة) من الباطن أو الدماغ إلى الظاهر فلا يفطر به إن لفظها لتكرر الحاجة إليه أو ما ألتصاع القدر على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر وهو خرج الحجاب للهمة في فطر قطعاً ولو دخلت ذبابة جوفه أفطر بإخراجها مطلقاً وبإزالة أن ضره بقاها مع القضاء كما أتى بمشينا (و) يفطر (بدخول عين) وإن قلت إلى ما يسمى (جوفاً) أي جوف من مركبطين أذن واحليل وهو مخرج بول ولبن وإن لم يجاوز الحشفة أو الحامة ووصول أصبع المستنجة الموراء ما يظهر من فرجها عند جلوسها على قدميها مفطر وكذا وصول بعض الأنملة إلى المسرة كذا أطلقه القاضي وقيدته السبكي بما إذا وصل شيء منها إلى المحل المجوف منها بخلاف أولها المنطبق فإنه لا يسمى جوفاً وأحق به أول الاحليل الذي يظهر عند تحريره بل أولى قال ولده وقول القاضي الاحتياط أن يتعوط بالليل مراده أن إبقائه في غير منته في النهار لتلاصق شيء إلى جوفه مسر به لأنه يؤمر بتأخيره إلى الليل لأن أحد الأئمة مضمرة في بدنه ولو خرجت مقعدة مبسوطة لم يفطر يعودها وكذا إن أعادها بأصبعه لا يضطر إليه ومنه يؤخذ ما قاله شيخنا أنه لو اضطر لدخول الأصبع معها إلى الباطن لم يفطر والأفطر برسول الأصبع البصر يخرج بالعين الأثر كوصول الطعام بالثوب إلى حلقه مخرج من مرأى العامد العالم المختار الناس للصود والجاهلي المنصور بتعريضه إلى الباطن ويكونه مفطراً والمكره فلا يفطر كل من يمد يده لدخول عين جوفه وإن كبراً كله ولو ظن أن أكله ناسياً مفطر فكل جاهل بوجوب الإمساك أفطر ولو تمهّد فتح فمق الماء فدخل جوفه أو وضع فيه فسبقه أفطر أو وضع في فيم شئاً محمداً وابتلعه ناسياً فلا ولا يفطر بوصول شيء إلى باطن قصبة أم حتى يجاوز منتهى الخيشوم وهو أقصى الأنف (لا) يفطر (بريق طاهر صرف) أي خاص ابتلعه (من معدته) وهو جميع الفم ولو بعد جمعه على الأصح وإن كان بنحو مصلح أما لو ابتلع ريقاً اجتماع بلا فعل فلا يضطر قطعاً وخرج بالظاهر التنجس بنحو عدمه لثمة في فطر بالابتلاع وإن صفا ولم يبق فيه أثر مطلقاً لأنه للحرم ابتلاعه لتنجسه ما رتبة عين أجنبية فالشيخنا لو يظهر المفهوم أن ابتلى بدم لثمة بحيث

فتنبه (قوله لزمه التعرض للأداء) هو مبني على الضيف الذي اختاره في فطره من الصلاة أنه تجب نية الأداء اه تحفة (قوله أو يمس لما ينقض لمسه) أي أما ما لا ينقض لمسه كبعض أمرد أو محرم أو شعر أجنبية فلا يفطر بلمسه وإن أنزل وقيد في النهاية ذلك بما إذا فعله شفقة أو كرامة ولم يذكره ابن حجر في كتبه وقال الحلبي في ذكره ما لا يخفى وقال القليوبي لا يفطر ولو بشهوة كما اعتمده شيخنا آخراً ولم يوافق على قول شيخنا الرمي الخ ونقل عن حواشي سم أن الوجه ما لم يقصد بالصم مع الحائل إخراج المني والأبطل أن يخرج المني وكذا الوس المجرم بقصد ذلك فإذا خرج بطل صومه الخ واعتمده الخبازي اه كرده (قوله لم يفطر) تقدم ما فيه من الخلاف وأن سم قال محله ما لم يقصد بذلك إخراج المني والأبطل وبوافقه قول الباجوري والحاصل أن الاستثناء وهو طلب خروج المني مع نزوله مفطر مطلقاً ولو بحائل اه (قوله الخبر الصحيح) هو من ذرعه إلى "فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض وذرعه بالثال المعجمة أي غلبه (قوله وخرج بالعين الأثر) أي فلا يفطر به وفي النهاية كلاماً ودصول السنن الذي في رتبة البخور وغيره إذا لم يعلم اتصال عين منه إلى الجوف لا يفطر به وإن تمهّد فتح فيه لأجل ذلك وهو ظاهر وفي التحفة وفتح الجواد عدم ضرر البخان وقال سم في شرح أبي شعاع فيه نظر لأن السنن عين اه كرده قال الشرقاوي ومن العين الدخان المعروف في فطر جوان كل ناهك كلام ع ش يقتضى عدم الإفطار اه

لا يمكنه الاحتراز عنه وقال بعضهم متى ابتلعه المبتلى به مع علمه به وليس له عهد فصومه صحيح وبالصرف المختلط بظاهر آخر فيفطر من ابتلع ريقا متغيرا بحمرة نحو نيل وان نعتراز التها أو صبغ خيط فثله بقمع من معدنه ما اذا خرج من الفم لا على لسانه ولو الى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه وابتلعه أو بل خيطا وسوا كبريقا أو ماء فرده الى فمه وعليه طوط بتهنئته وابتلعه فيفطر بخلاف ما لو لم يكن على الخيط ما ينفصل لقلته أو لعمداً وبخلافه فانه لا يصير كالماء المضمضة وأن أمكن منه تسر التهرز عنه فلا يكلف تنشيف الفم عنه ﴿فروع﴾ لو بقي طعام بين أسنانه لم يهرى به ريقه بطبعه لا بقصد لم يفطر ان عجز عن تمييزه وجهه وان ترك التحليل ليلا مع علمه ببقائه لم يفطر ان ريقه بهنهاره لانه انما يخاطب بهما ان قدر عليه حال الصوم لكن يتأ كذا التحليل بعد التسحر اما اذا لم يعجز أو ابتلعه قصد افاته ففطر جزا وقول بعضهم يجب غسل الفم عما كل ليلا والا ففطر رده شيخنا (ولا يفطر بسقي ماء جوف مغشول عن) نحو (جنابة) كحيض ونفاس اذا كان الاغتسال (بالانغماس) في الماء فلو غسل أذنيه في الجنابة فسبق الماء من احداهما لم يفطر ولو لم يفطر وان آسكه امالة رأسه والغسل قبل الفجر كما اذا سبق الماء الى الداخل للبالغة في غسل الفم المتنجس لوجوبها بخلاف ما اذا اغتسل منغمسا فسبق الماء الى باطن الاذن أو الالف فانه يفطر ولو في الغسل الواجب لكرهه الاغماس كسقي ماء المضمضة بالبالغة الى الجوف مع ذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيته بخلافه بالبالغة وخرج بقولي عن نحو جنابة الغسل المستون وغسل التبريد فيفطر بسقي ما فيه ولو بالانغماس ﴿فروع﴾ يجوز للصائم الا فطر بخبر عدل بالغروب وكذا سماع اذ انه ويحرم للشاك الأكل آخر النهار حتى يحتج ويظن انقضاءه ومع ذلك الأحوط الصبر لليقين ويجوز الاكل اذا ظن بقاء الليل باجتهاد أو اخبار وكذا الوشك لأن الاصل بقاء الليل لكن يكره ولو أخبره عدل بطول الفجر اعتمده وكذا فاسق ظن صدقه ولو اكل باجتهاد أو آخره فبان أنه اكل نهارا بطل صومه اذا عبره بالظن البين خطؤه فان لم ين شيء صبح ولو طلع الفجر وفيه طعام فلفظه قبل أن ينزل منه شيء لجوفه صبح صومه وكذا لو كان محامعا عند ابتداء طلوع الفجر فزرع في الحال أي عقب طلوعه فلا يفطر وان أزل لأن الزرع ترك للجوع فان لم ينزع حاله بنقطة الصوم وعليه القضاء والكفارة و (سباح فطر) في صوم واجب (مرض مضر) ضرر يبيح التيمم كل خشى من الصوم بطله بره (وفي سفر قصر) دون قصير وسفر معصية وصوم السافر بلا ضرر أحب من الفطر (ولخوف هلاك) بالصوم من عطش أو جوع وان كان محصيا مقيا أو في الأذى بأنه يلزم الحصادين أي ونحوهم تبييت التية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أظفر والا فلا (ويجب قضاء) ما فات ولو بعثر من الصوم الواجب ك(رمضان) ونذر وكفارة بمرض أو

(قوله وقال بعضهم) هذا تأييد لقول شيخنا كما صرح به بعبارة التحفة لا غيره كابوهمه صنيعة قال باعثن بعد نقل كلام التحفة وتناوجه بالعموم عنه مطلقا اذا كان صافيا وفي تنجس الريق به اشكال لأنه نجس عم اختلاطه بمساجع وما كان كذلك لا ينجس ملاقيه كإني الدم على اللحم اذا وضع في الماء للطبخ فان الدم لا ينجس الماء اه (قوله ولو في الغسل الواجب) أي بهذه العاية مع أن الكلام فيه زيادة في التوضيح (قوله الغسل المستون) هذا تخالف للقاعدة المقررة وهو أن ما سبق لجوفه من غير ما مور به يفطر به أو من ما مور به ولو منسوب لم يفطر به كإني بشرى الكرم وغيره وعبارة الكردي ينقسم سبق الماء الى جوفه بذلك ثلاثة أقسام يفطر بمطلقا بالغ أو لا فيما اذا سبقه في غير مطلوب كالربعة وكأخا في الماء لكرهه للصائم ولغسل تبرد أو تنظف قابها يفطر ان بالغ وذلك في نحو المضمضة المطلوبة في نحو الوضوء المطلوب نالها لا يفطر مطلقا وان بالغ وذلك عند تنجس الفم لوجوب البالغة حينئذ على الصائم كغيره ليغسل كل ما في حله الظاهر اه (قوله لكن يكره) أي الاكل في حالة الشك فقط لقضائها بكذا كما هي القاعدة صرح به في فتح الجواد حيث قال وأكل الشاك آخر الليل يكره وآخر النهار حرام اه فتعصم الخشى الكراهة قبل كذا أيضا وتوقفه عن الكراهة وطلبه النظر في ذلك لكونه لم يجد ذلك في التحفة ولا في الهاية ولا في غيرهما مما يقضي بالعجب (قوله يبيح التيمم) هذا هو ظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرملي واعتمد ابن حجر في كتبه أنه متى خاف مبيح نيم لزمه الفطر كردي (قوله ولخوف هلاك) معطوف على قوله بمرض أي ويباح لخوف هلاك وهو ضعيف والاعتماد على ابن حجر والخطيب والرملي أن خوف الهلاك موجب للفطر واذا صام من يخشى منه مبيح نيم صح صومه على الراجح كردي (قوله الحصادين) قال الكردي في الايعاب وظاهر أنه يلحق بالحصادين

سفر أو ترك نية أو نكاح أو نفاس لا يجنون وسكر لم يتعد به وفي المجموع ان قضاء يوم الشك على الفور لوجوب امساك
ونظر فيه جمع بأن تارك النية يلزمه الامساك مع ان قضاءه على التراخي قطعاً (و) يجب (امساك) عن معطر (فيه) أى رمضان
فقط دون نحو نذر وقضاء (ان أظفر بغير عنبر) من مرض أو سفر (أو بقط) كمن أكل ظاناً بقاء الليل أو نسي تبييت النية
أو أظفر يوم الشك وبأن من رمضان حرمة الوقت وليس الممسك في صوم شرعي لكنه شاب عليه فيأثم بجماع ولا كفارة
ونحب امساك لمرض شفي وسافر قدم أثناء النهار مفطر ولو حائض طهرت أثناءه (و) يجب (على من أفسده) أى صوم
رمضان (بجماع) اثم به لأجل الصوم لا باستمناء وأكل (كفارة) متكررة بتكرار الافساد وإن لم يكفر عن السابق (معه)
أى مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين مع التتابع ان عجز عنه فاطعام ستين مسكيناً أو فقيراً ان
عجز عن الصوم لمرض أو مرض بنية كفارة أو يعطى لسك واحد من غالب القوت ولا يجوز صرف اسكافرة لمن نذره مؤثته
(و) يجب (على من أظفر) في رمضان (لعنر لا يرجز واه) ككبر ومرض لا يرجز و (مد) لسك كل يوم منه ان كان موسراً
حيثن (بالقضاء) وان قدر عليه بعد لا تعبر بخاطب بالصوم فالقديق حقه واجبة ابتداء لا بد لا وبجب المد مع القضاء على حامل
ومرضع أظفر بالخوف على الولد (و) يجب (على مؤخر قضاء) لشي من رمضان حتى دخل رمضان آخر (بالعذر) في التأخير
بأن خلا عن السفر والمرض قدر ما عليه (مد لسك سنة) فينكر بتكرار السنين على المعتد وخارج بقول (بالعذر) ماذا
كان التأخير بعذر كان استمر سفره أو مرضه أو إرضاعها إلى قابل فلا شيء عليه ما بقي العذر وان استمر سنين ومتى آخر

في ذلك سائر أو باب الصنائع المشقة وقضية اطلاقه أنه لا فرق بين الأجير الفني وغيره والمتبرع نعم الذي يتجدد تبييد ذلك بما إذا
احتسج تلك الصنعة بأن خفف من تركها نهار افوات ماله وقع عرفاً وفي التحفة لو توقف كسبه نحو فقه المظفر إليه هو أو موثته
على معطر فظفر أن به فظفر لثقت بقدر الضرورة (قوله على الفور) نعمه من معطر ونظير سواه وقتاً بآخر فخره
في حوايه بترخيصه وشن أيضاً حيث قال في التمهيد وسرته يوم الشك من يوم الشك من شعبان سواء كان تحت برؤيته
أم لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه (أى فلا بد فيه من التحدث برؤيته) (قوله بأن تارك النية) أى عمد أو سهواً كما هو
قضية اطلاقه ونقله في الخادم عن شرح المذهب قال بالاختلاف واعتراض السبكي مسألة العمد بصري وجري في الایعاب على أن
من ترك النية عمد يلزمه الفور ويشتر به كلام التحفة حيث قال وانما خالفنا ذلك في ناسي النية لأن عذره أعم وأظهر من
نسبته للتفصير فكفي في عقوبة القضاء عليه حسب اهـ وبجواب عن أحد شقي نظير الجمع المذكور في الشارح وكلام التحفة
والفني والنهاية في بآني كالصريح أو صريح أيضاً في أنه على الفور كأي عيب على التحفة (قوله أن نسي تبييت النية) معطوف
على أظفر كأظفر الآتي (قوله مفطراً) حال من فاعل شق ومن فاعل قدم احترز به عما إذا شق وهو صائم أو قدّم وهو صائم فيجب
الاعام عليها كالصبي (قوله متكررة بتكرار الافساد) أى بأن كل كل جماع في يوم فلو كرر الوطء في يوم واحد لم
تتكرر القدية لحصول الافساد بالأول فقط (قوله فاطعام ستين مسكيناً الخ) أى تملكهم كل واحد منهم مدطعم ولا يكتفي
طعاماً أو اطعامهم إياه بخلاف ما لوجع ستين مسكيناً ووضع الستين المدين أيديهم وقال ملكتكم هذا وإن لم يقبل بالسوية فقبول ما نه
يجزئهم في هذه الصور قال قسمها بالتفاوت ويجوز أن يعطى رجلاً مداً ويشتره منه ويعطيه آخر ويشتره منه وهكذا إلى
الستين لكنه يكره لأنه يشبه العائق صدقته اهـ نشر الاعلام (قوله بنية كفارة) متعلق بكل من اخصال الثلاث (قوله لمن
نذره مؤثته) أى كاز كاة وسائر الكفارات وأما قوله ^{منه} لمن أخبره بعجزه عن اخصال الثلاث فجاء بمرقد الكفارة فدفعه
إليه ليكفره فأخبره أنه محتاج إليها طعمه أهلك فأجابوا عنه بأجوبه ذكرهما إلى الأصل منها وهو أحسنها أنه تطوع بالتكفير عنه
بذنه وسوغ له صرفها لأهل الإعلام بأن لعبير المكفر التطوع بالتكفير عنه بآذنه وأن له صرفها لأهل المكفر عنه أى بوله فبأكل
هو وهم منها كما نقله القاضي وغيره عن الاصحاب اهـ فتح الجواد ومن عجز عنها ثبت مرتبة في ذمته كالد الواجب في القدية
الآنية على ما يقتضيه كلام المنهاج واعتمده الجال الزملي والخطيب وقال الجوهرى في الفتح أنه القياس لكن الذي صححه في المجموع
سقوطه عنه كالظطر واعتمده في التحفة (قوله مد لسك سنة) أى لصوم كل يوم من رمضان كل سنة وجه قال مالك وأحمد
أيضا وقال أبو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني فلو مات قبل امكان القضاء فلا تارك له ولا تأثم بالاتفاق

فشاء رمضان مع تحسنت حتى دخل آخر فئات أخرجه من تركته لكل يوم مدان مد للفوات ومدة التأخير ان لم يصم عنه قريبه أو ما ذنوا الا واجب مد واحد لنا خبر والجديد عدم جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من تركته لكل يوم مد طعام وكذا صوم النذر والكفارة وذهب النووي كجمع محققين الى تصحيح القديم القائل بأنه لا يتعين الاطعام فيمن مات بل يجوز للولي أن يصوم عنه ثم ان خلف تركه وجب أحدهما والا فلا نذب ومصرف الامداد فقير ومسكين وله صرف امداد لواحد **(قوله)** من مات وعليه صلاة فلا قضاء ولا فدية وفي قول بلع مجتهدين انها تقضى عنه خبر البخاري وغيره ومن ثم اختاره جمع من أئمتنا وفعل به السبكي عن بعض آثاره بوقول ابن برهان عن القديم انه يلزم للولي ان خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم وفي وجهه عليه كثير من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مدا وقال المحب الطبري يصل للميت كل عبادته ففعل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار لمؤلفه ومذهب أهل السنة ان الانسان أن يجعل ثواب عمله وصلاة لغيره وصله (وسن) لاص أم رمضان وغيره (تسحر) وتأخير ما لم يقع في شك وكونه على غير خبره ويحصل ولو بجرعة ماء يدخل وقته بنصف الليل وحسبته التقوى أو مخالفة أهل الكتاب وجهان وسن تطيب وقت تسحر (و) سن (لعميل فطر) اذا تيقن الغروب ويعرف في العمران والصحارى التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي الحيطان والجبال وتقدم على الصلاة أن لم يخش من تعجيله فوات الجماعة أو تكبيره الاحرام (و) كونه (بشر) للامره والا ككل أن يكون بثلاث (و) ان لم يجده فعلى حسوات (ماء) ولومن زمزم فلو تعارض التعجيل على الماء والتأخير على التمر قدم الأول فيما استظهر مشيخنا وقال أيضا يظهر في تمر قويت

ولن مات بعد التمكن وجب لكل يوم معدن أي حنيفة ومالك وقال أحد أن كان صومه نذر اصام عنه وليه وان كان من رمضان أطعم عنه **(قوله)** مطلقا أي سواء تمكن من القضاء أم لا فاته بعذر أم لا **(قوله)** وكذا صوم النذر والكفارة أي بأواعها في نذر كهما القولان في رمضان تحفة ومغنى ونهاية **(قوله)** تصحيح القديم زاد في التحفة نقلا عن الرضوي وهو الصواب بل يبقى الجزم به للاحاديث الصحيحة وتوليس الجديد حجة من السنة والخبر الولد بالاطعام ضعيف اه **(قوله)** بل يجوز للولي في التحفة بل في شرح مسلم أنه بسن اه والولي هنا كل قريب للميت بأي قرابة كانت ولن لم يكن وارثا ولا ولي مال ولا عاصبا مغنى زادي النهاية اشترط بلوغه اه ولو صام أجنبي على هذا باذن الميت بأن يكون أو مسمى بأو باذن الولي ولو سفيها صحح ولو بأجرة كالخروج ولو امتنع الولي من الاذن ولم يتأهل لنحو صيام يأذن الحاكم على الأوجه في التحفة وقال الاسني والمغنى قال بل ان كانت تركته تعين الاطعام والام بحسب شيء اه وفي النهاية لو قام بالقرب ما يمنع الاذن كصاوجنن أو امتنع الأهل من الاذن والصوم أولم يكن قريب باذن الحاكم فباظهر اه قال ع ش أي وجوبه بالاطعام فيها لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت اه وفي سم المتجه انه يأذن بل ويستأجر من التركة اه والاطعام أفضل من الصيام تحفة ونهاية **(قوله)** وجب أحدهما أي الاطعام أو الصوم **(قوله)** أنها تقضى عنه أي جاز للولي ولغيره ما ذن أن يفعلها عن الميت زادي التحفة أو مسمى بها لا حكاة العبادي عن الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء لخبر فيه لكن معمول اه وقوله وفعل به السبكي الخ أي فاته قال مات لي قريب عليه خس صلوات ففعلتها عنه فياسا على الصوم اه وبالله الى توجيهه ابن أبي عصرون وغيره ايعاب **(قوله)** يصل للميت كل عبادته الخ نقله في شرح المنهج عن جماعة من الأصحاب قال يجمع كأن صلى أو صام وقال اللهم أوصل نواب ذلك اليه وهو ضعيف اه والضعف ظاهر ان أريد التواب نفسه فان أريد مثله فلا ينبغي أن يختلف فيه نعم الصدقة يصل نفس ثوابها للتصدق عنه اجتماعا كما أنه هو المتصدق ويثاب المتصدق ثواب البر لا على الصدقة وكذا يصله مادعاه به ان قبله الله تعالى وأما ثواب الدعاء فهو للداعي بشرى **(قوله)** وفي شرح المختار أي من كتب الحنفية قال في الايعاب وكتب الحنفية ناصة على أن للانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة اه وسياق في ذلك مزيد في الوصية ان شاء الله تعالى **(قوله)** وتأخير اه أي بأن يفعله اذا بقي بينه وبين الفجر خسون آية للانباغ كردي **(قوله)** وكونه على تمر زاد في الفتح وثلث الا أن يحتاج الى أكثر اه وتقديم الرطب عليه كاسيا في في الفطر ويسن السحور ولو لسبعان خلافا لم بشرى **(قوله)** التقوى أي في حق من يتقوى به وقوله ومخالفة أهل الكتاب أي في حق غيره تحفة **(قوله)** وكونه بشمر قال في الفتح لكن في خبر صحيح تقديم الرطب عليه فينبغي العمل به اه **(قوله)** ولومن زمزم كذا في الفتح زاد عقبه نعم هو أفضل من بقية أنواع

شبهت وماء خفت شبهته أن الماء أفضل قال الشيخان لا شيء أفضل بعد التمر غير الماء فقول الروابي الحلوى أفضل من الماء ضعيف كقول الأذرجي الزبيب أخوات التمر وانما ذكره لتيسره غالباً بالمدينة ويسن أن يقول عقب الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويريد من أفطر بالماء ذهب الطمأ وابتلت العروق ونبت الأجر ان شاء الله تعالى (و) سن (غسل عن نحو جناة قبل فجر) لتلاصق الماء إلى باطل نحو أذنه أو دبره قال شيخنا وفضيته أن وصوله لذلك مفطر وليس عمومه مراداً كما هو ظاهر أخذنا مما مر أن سقي ماء نحو اللصمة المشرع أو غسل القدم للتنجس لا يفطر لعنره فليحمل هذا على مبالغة منهي عنها (و) سن (كف) نفس عن طعام فيه شبهة و (شهوة) مباحة من مسموع ومبهر ومن طيب وشمه ولو تعارضت كراهة من الطبيب للصائم ورد الطبيب فاجتناب المس أولى لأن هكراهته تؤدي إلى نقصان العبادة قال في الحلية الأولى للصائم ترك الاكتحال ويكره سواك بعدز والوقوف غرب وان نام أو أكل كرهها ناسيا وقال جمع لم يكره بل يسن ان تغير القدم بنحو نوم وعائناً كد للصائم كفة اللسان عن كل محرم ككذب وغيبة ومشاعة لأنه محبط للأجر كما هو جوابه ودلت عليه الأخبار الصحيحة ونص عليه الشافعي والأصحاب وأقرهم في المجموع وبه يرد بحث الأذرجي حصوله وعليه أنه معصية وقال بعضهم بطل أصل صومه وهو قياس مذهبنا جدي الصلاة في المصوب ولو شتمه أحد فليقل ولو في نعل اني صائم صرّين أو ثلاثاً في نفسه قد كبرها وبسائه حيث لم يظن رياءً فان اقتصر على أحد هاتين الأولى بسائه (و) سن مع اثناً كيد (رمضان) بعشره الاخر كد (اكثر صدقة) ونوسعة على عيال واحسان على الأقارب والجيران للاتباع وأن يفطر الصائم أي بعشيم ان قدر والا فليطأ نحو شربة (و) اكثر (تلاوة) للقرآن

الماء وحكمة تقديم التمر حفظ المصير واضعافه له أن سبب محله فممن يده مسه دائماً وأنه غناه ان لم يجد طعاماً اه (قوله ويريد من أفطر بالماء) ليس بقيد في سنية ذلك بل بقوله وان أفطر على غيره ما و ان لم يكن معظماً أتباعاً لا لو اراد انفراد حينئذ دخل وقت ذلك ووردوا واسع الفضل اغفر الله الجدة لله التي عاقني فصمت وورقني فأفطرت وأن ينوي الصوم عند افطاره خوف أن ينسى النية بعد وأن يعيدها بعد تسحره للخلاف في محنتها وأوله وفي الوفاطي مفطراً لئلا يعيدها ويسن تظهير الصائم ولو بتمر أو شراب أو بعشاء أفضل وأن يأكل معهم اه بشرى (قوله من مسموع) أي وملموس معنى (قوله وشمه) كشم و يحان ولسه ونظر اليه شرح المختصر وكساع غناه معنى (قوله ولو تعارضت كراهة من الخ) لعله أراد بمخالفة السنة فيما ذكر الكراهة والافهرو لم يفصح بها وقد صرح بها في الفتح وكذا في شرح المختصر بعد أن ذكر سن ترك الشبهات فقال ويكره ذلك كله كد دخول الحمام اه (قوله وان نام الخ) هنا يعتمد حج في كتبه كالم في باب الوضوء واعتماد الخطيب ومرو ونقله عن افتاء والده وغيرهم عن مرعدهما وجرى عليه الشارح في باب الوضوء مخافة الشيخه (قوله وقال جمع لم يكره) أي ان نام أو أكل كرهها ناسيا وقد علمنا أنه يعتمد الخطيب ومرو وولده وقيل لا يكره أيضاً بعد الزوال مطلقاً ونقل هذا القول الترمذي عن الشافعي وبقال المنزقي واختاره النووي وابن عبد السلام وأبو شامة وغيرهم كافي غاية البيان عند قول ابن رسلان

أما استنباطك صائم بعد الزوال * فاختير لم يكره ويحرم الوصال

فاستشهد المحشي به على قول الجلع ليس في محله كما تصرح به عباراته تحفة فراجع (قوله بل يسن) اعتمده المفتي والزيادة وهكذا النهاية وفقاً لوالده (قوله لأنه محبط للأجر) أي المحرم من الغيبة والنميمة وغيرهما دون المباح من ذلك فلا يحبط ثواب الصوم وان ندب تركه في التحفة بخلاف الواجبين أي الكذب والغيبة ككذب لا تعاد مظلوم ود كرهيب نحو خالط اه أي فلا يطلب صوم اللسان عنها لوجوبها اه كردد (قوله واكثر تلاوة) أي ومدارسة فهي أفضل من القراءة منفرداً للاحاديث الصحيحة الواردة في فضلها وفي الصحيحين كل جبريل يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن والدارس أن يقرأ على غيره يقرأ غيره عليه معنى ونهاية زاد في الايجاب ما قرأه أو غيره كما اقتضاه اطلاقهم لكن في فتح الجواد المتبادر والمأثوف من المدارسة ان الثاني يقرأ غيره ما قرأه الأول معاه ومتصل به وحينئذ فهل هذا شرط لحصول أصل ثوابها أو كماله فيحصل أصلها بقراءة الثاني لما قرأه الأول ولغيره مما لم ينص بقراءة الأول كل محتمل ثم رأيت في

في غير نحو الحش ولو نحو طريق وأفضل الأوقات للقراءة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السحر فيين
العشاءين وقراءة الليل أولى وينبغي أن يحكون شأن القارئ التدبر . قال أبو الليث في البستان ينبغي للقارئ أن
يختم القرآن في السنة مرتين أن لم يقدر على الزيادة وقال أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال
أحمد بكره تأخير ختمه أكثر من أربعين يوماً بلا عذر لحديث ابن عمر (واكثر عبادته و) (اعتكافه) للاتباع

التبيين أن الإدارة سنة وهي أن يقرأ بعض الجماعة قطعة ثم البعض الآخر قطعة بعدها وهو ظاهر في ترجيح الأول ١٥
والتلاوة في المصحف أفضل ويسن استقبال القبلة والجهرا من الزيادة ولم يشوش على نحو مصل أو أنتم نهاية (قوله نحو الحش)
بضم الحاء وفتحها محل قضاء الحاجة (قوله ولو نحو طريق) أي أو جام نوفمبر فيه التدبر (قوله أكثر من أربعين يوماً) أي
لما رواه الترمذي عن ابن عمر وابن عباس وحسنه أقرأ القرآن في أربعين قال المناوي لتكون حصه كل يوم نحو مائة
وخسين آية وذلك لأن تأخيرها أكثر منها يعرفه للنسيان والنهالون يعنى الصحيحين وأبي داود عن ابن عمر وأقرأ القرآن في
كل شهر أقرأه في عشرين ليلة أقرأه في عشرين أقرأه في سبع ولا ترد على ذلك أي بدافاهه ينبغي التفكر في معانيها وأمر موهبه ووعده
ووعبه وتدبر ذلك لا يحصل في أقل من أسبوع ١٥ عزيرى قال الغزالي في الاحياء أمان ختم في الأسبوع مرة فيقسم القرآن
سبعة أشهر فروى أن عثمان رضي الله تعالى عنه كان يفتح ليلة الجمعة بالبشرة إلى المائة ليلة السبت بالانعام إلى هود وليلة
الأحد بيوسف إلى مريم وليلة الاثنين إلى طه إلى طسم موسى وفرعون وليلة الثلاثاء بالعنكبوت إلى من وليلة الأربعاء بعاء بتزييل
إلى الرحمن ويختم ليلة الخميس وابن مسعود كان يقسمه أقساماً على هذا الترتيب وقيل أحزاب القرآن سبعة فالحزب الأول ثلاث
سور والثاني خمس والثالث سبع والرابع تسع والخامس أحد عشر والسادس ثلاثة عشر والسابع المفضل من قاف إلى آخره
فهكذا أحزابها المصحف رضي الله تعالى عنهم وكانوا يقرؤنه كذلك وفيه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٥ واقتصر ابن
رسلان في تهذيب الأذكار على هذا القليل بإجازة فنظمه مع أخذ التبعين في الأيام من منيع عثمان وابن مسعود في التحزيب
الأول لأنهم متفقون بأن وهو

قد حزب المصحف القرآن عن خبر * التال في الجمعه ثلاثة سور

في السبت من مائة وفي الأحد * يونس والاسرى في الاثنين عدد

والشعر الثلاث صافات اربعا * من قاف في الخميس ثم أجمعا

(قوله لحديث ابن عمر) لعنه ابن عمر وفتح العين كما علم ما أو ردناه كتهذيب الأذكار وفي تبيين الثنوي وإذا كره كانت
للسلف رضي الله عنهم عادات مختلفة في قدر ما يختمون فيها أكثر ما بلغنا أن ابن السكيت رضي الله تعالى عنه ختم بمائتي خبات
أربعاً بالليل وأربعاً بالنهار وأما الذين ختموا القرآن في ركعة فلا يحصون لكن منهم من المتقدمين عثمان بن عفان وعيم الهادري
وسعيد بن جبيرة ختموه في ركعة في الكعبة والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فمن كان يظهر له بدقي الفكر لطايف
ومعارف فليقتصر على قدر يحصل معه كمال فهم ما يقرؤه وكذا من كان مشغولاً بشغل العالم أو فصل الحكم بين المسلمين أو غير ذلك
من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة فليقتصر على قدر لا يحصل بسببه إخلال بما هو متردد ولا فوات كماله ومن لم يكن من
هؤلاء المذكورين فليستكثر ما يمكنه من غير خروج إلى حد الملل والهنو في القراءة وكانوا يحبون أن يختموا القرآن من
أول الليل أو من أول النهار لما روي أن من ختمه نهاراً صلت عليه الملائكة حتى يمسي أو ليلا صلت عليه حتى يصبح ويستحب الدعاء
عند الختم استحباً بامتداد كدائيد للار وبناعن جيد الأعرج رحمه الله تعالى قال من قرأ القرآن ثم دعا من على دعائه أربعاً
ألف ملك الله ملكاً في انحاء فضلاء البشر في القراءة لا الأربعة عشر للديلمي ما ملخصه اعلم أن الخاتمين للقرآن الكريم على
أحوال منهم من كان إذا ختم أسبغ من الدعاء وأقبل على الاستغفار وهذا حال من غلب عليه الخوف وشهود التقصير ومنهم قوم
كانوا يصلون الخاتمة بالفاتحة عوداً على يد من غير فصل بينهما لابتداء ولا بغيره لقوله تعالى من شغل القرآن عن دعائى
ومسألى أعطيت أفضل ما أعطى السائلين ولما في ذلك من التحقق بمعنى الحلول والارتحال أي الذي حل في قراءته آخر الختمه
وارتحل إلى ختمه أخرى وفي الأذكار أن رسول الله ﷺ قال خير الأعمال الخلو والرحلة قليل وماها قال افتتاح القرآن وختمه

(سبأ) يتشد الباء وقد تخففوا لأفصح جر ما بعدها وتقديم لأعليها ومازائدة وهي دالة على أن ما بعدها أولى بالحكم عافيتها (عشر آخره) فيتأ كنهه اكنار الثلاثة لكورة للانعاج ويسن أن يمكث معتكفا إلى صلاة العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر ويتأ كذا اكنار العبادات المذكورة في رجاء مصادفة ليلة القدر أي الحكم والفصل أو الشرف والعمل فيها جر من العمل في أشهر ليس فيها ليلة القدر وهي منحصرة عندنا

١٥ روى الحافظ أبو عمر والداني بإسناد صحيح عن الأعمش عن إبراهيم قال كانوا يستحبون إذا ختموا القرآن أن يقرؤا من أوله آيات وهذا صريح في محبة ما اختار القراء وذهب إليه السلف وليس المراد لزوم ذلك بل من فعله فهو حسن ولا حرج في تركه ومنهم قوم كانوا إذا اجتمعوا دعوا وهو مروي عن ابن سعود وأنس وغيرهما وهذه سنة تلقاها الخلفاء عن السلف فيدعي اختيار الأدعية المأثورة عنه عليه السلام فإنه أوتي جوامع الكلم ولم يدع حاجة إلى غيره ولنا فيه أسوة حسنة وفروى أبو منصور الأرجاني عن داود بن قيس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عند ختم القرآن اللهم ارحمني بالقرآن العظيم واجعلني إماما ونورا وهدى ورحمة اللهم ذكرني منه ما نسيت وعلمني منه ما جهلت وارزقني تلاوته آناء الليل والنهار واجعلني حجة يارب العالمين قال الحافظ ابن الجزري وهذا الحديث لا أعلم ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ختم للقرآن حديث غيره وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب الجوامع من الدعاء ويدع ماسوى ذلك روى أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها ومنهم قوم يطعمون الطعام للفقراء شكرا لله تعالى على ماؤلاهم من عمة الختم فينبغي الجمع بين هذه الأربعة فيصل الخاتمة ما فاتحة ويتعرض لتفحات الله تعالى بالاستغفار والدعاء ثم يطعم الطعام وأما ما عني من تكرار سورة الاخلاص ثلاث مرات فقال في الشرح أنه يقرأ به ولم نعم أحد انص عليه من القراء والفقهاء سوى أبي الفخر حامد بن علي بن حسن بن القزويني في كتاب حلية القراء فإنه قال فيه القراء كلهم قرؤا سورة الاخلاص مرة واحدة إلا هرواني يوضح الهاء وقراءه عن الأعمش فإنه أخذ بأحدنا ثلاثا وثلاثين مرة واحدة وقصيرا فعمل على التكرار في كثير من الأحيان والصلوات منسية السمتان يعتقدون ذلك نسبة وهذا نص في كتابنا به على أنه لا تكرار سورة الصمد قالوا عنه يعنون أجلا يجوز اه كلام الشرح ما خصه من الانحاف بزيادة عبارة الا ذكر وأما نسبة التكبير عند قراءة الصبح إلى آخر القرآن فقد مر بيانها في الصلاة عند تكبيرات الانتقال (قوله سبأ) من سبأ اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى قوله جر ما بعدها أي على الاضافة وقوله وتقديم لأعليها أي النافية للجنس وعليه فاعلم تركها المأثور وعدل عن الأفصح وسبأ اسمها وخبرها مخنوف (قوله ومازائدة) ويجوز حذفها عند سببها يتحول إلى زيد وزعم ابن هشام الخضر اوى لزوما ويجوز أن تكون ما تكررة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان صبان ويجوز رفع ما بعدها على أنه جبر مبتدأ مخنوف وجو باو ما موصولة أو تكررة موصوفة بالجنة أو نصبه على التمييز أو بفعل مخنوف إذا كان تكررة وأما إذا كان معرفة فالجهر روى امتناع اتصاله وجوزهم بعضهم بضمها فعل أو على أن ما كافه وأن لاسبأ نزلت منزلة الا للاستثناء فينصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل بظرف أو بجملة فعلية اه أي كقول المنهاج لاسبأ في العشر الأواخر فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور سم ولشيخنا السيد أحمد زيني دحلان سقى التبر وحشا ييب الرحمة والرضوان تلخيص في اعرابها نفيس أوردته في مجموعتي الفوائد الملكية فانظره ان شئت (قوله الثلاثة) أي الصدقة والتلاوة والاعتكاف ولم يعد العبادة منع أنهارا بعثا لكونه من مز بدال شارح على مثله ولا مانع من أن تدخل في عموم قوله الآتي ويتأ كذا اكنار العبادات المذكورة المساق كالعلة للاكتفاء منها في رمضان وهي رجاء المصادفة ولا تكرار كزعمه المحقق (قوله والفصل) بالصاد المهمة من عطف المرادف (قوله في الشهر) فمحسب فكانت ثلاثا وثلاثين سنتوا بعة أشهر وهي من خصائص هذه الأمة كعليه الجمهور وكان مستندهم في ذلك قول مالك رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أعمار الناس قبله وأما شاء الله من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته أن لا يلقوا من العمل الذي يلقه غيرهم في طول العمر فأعطاه ليلة القدر خيرا من ألف شهر وروى البيهقي عن مجاهد أنه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل لبس السلاح ألف شهر فعجب المسلمون من ذلك فأزل الله هذه السورة وأخرج الديلمي عن أنس رضي الله تعالى عنه ان الله تعالى وهب لأمتي ليلة القدر ولم يعطها لمن كان قبلهم كبرى (قوله عندنا) أي اتفاقا كما في المنهج القويم قال السكردى عليه أي باتفاق الشافعية نبع فيه

فيه فارجاها أو تاره وأرجى أو تاره عند الشافعي ليلة الحادى أو الثالث والعشرين واختار النووي وغيره اتقاها وهي أفضل ليالى السنة وصح من قام ليلة القدر إيماناً أى تصديقاً بأنها حق وطاعة واحساناً أى طلباً لرضى الله تعالى وثوابه غفرله ما تقدم من ذنبه وفى رواية وما تأخر وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء فى جماعة حتى ينقضى شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر وروى أيضاً من شهد العشاء الأخيرة فى جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وشهد من زعم أنها ليلة النصف من شعبان ﴿تمت﴾ يسن اعتكاف كل وقت وهو لبث فوق قدر طمأنينة الصلاة ولمترددا

المأوردى وأقره فى الامداد والجمال الرملى وفى الايعاب على الأصح قال وعلى مقابله قيل انها ليلة تسع عشرة وقيل سبع عشرة وقيل ليلة النصف وقيل جميع رمضان وادعى الحاملى أنه المذهب وصح فيه حديث وقيل جميع السنة وعليه جماعة وقال أبو حنيفة قال مالك هي أفراد الليالى العشر الأخير من غير تعيين ليلة وقيل غير ذلك اهـ وأما بالنسبة إلى اختلاف أئمة الاسلام فهو خلاف طويل ينتظرفا منه فى الأصل اهـ بزائد من رحمة الأمة وقد أورد فى فتح البارى أثر بعين قولافيه (قوله وأرجى أو تاره عند الشافعي ليلة الحادى أو الثالث والعشرين) أى كبديل للاول خبر الشيخين ولنا فى خبر مسلم وقال أحدنا ليلة سبع وعشرين وهو مذهب ابن عباس أخذنا من قوله تعالى أنا أنزلناه فى ليلة القدر إلى سلام هي فإن كلمة السابعة والعشرون من كلمات السورة وهي كناية عن ليلة القدر وعليه العمل فى الأعصار والأمصار وهو مذهب أهل العلم اهـ باجورى ورجحه (قوله واختار النووي وغيره اتقاها) أى فى ليالى عشر آخره قال السكردى اذ لا تجتمع الأحاديث المتعارضة الا بذلك وكلام الشافعي رضى الله عنه فى الجمع بين الأحاديث يقتضيه وعليه قول الغزالي وغيره ما نعلم فيه باليوم الأول من الشهر فإن كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنذ بلغت سن الرجال ما فاتنى ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة ثم أورد نظمها للفليبي قال وقد رأيت قاعدة أخرى تخالف هذه اهـ ولعلها التي أوردتها الباجورى على سم نظمها واقتصر عليها وهي

وانا جميعا ان نعم يوم جمعة * فى ناسع العشرين خذ ليلة القدر
وان كان يوم السبت أول صومنا * لحادى وعشرين اعتمده بلا عذر
وان هل يوم الصوم فى أحد فى * سابع العشرين مارست فاستقر
وان هل بالاثنتين فاعلم بأنه * يوافيك نيل الوصل فى ناسع العشر^(١)
ويوم الثلاثاء ان بدا الشهر فاعتمد * على خامس العشرين تحظى بها قدير
وفى الاربعاء ان هل يامن برومها * فدونك فاطلب وصلها سابع العشرى
وبوم الخميس ان بدا الشهر فاجتهد * توافيك بعبد العشرى فى ليلة الوتر

وحكمة إيمانها فى العشر احياء جميع لياليه تحفة ومن علاماتها عدم الحر والبرد فيها وأن تطلع الشمس ضريحها بيضاء بلا كثرة شعاع غير مسلم بذلك وحكمة ذلك كثرة صعود الملائكة وزولها فيها فسترت بأجنحتها وأجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها فلا ينال كمال فضلها الا من اطلع عليها أما أصل الفعل فينال كل من شد المتر فيها وان لم يرها وفس بها يومها كمال شيخ الاسلام وغيره وأخرج الديلمى عن أنس أرى ليل كأيامهن وأيامهن كأياليهن يرى الله فيهن القسم ويعتق فيهن القسم ويعطى فيهن الجزيل ليلة القدر وصباحها ووليعة عرق وصباحها ووليعة النصف من شعبان وصباحها ووليعة الجمعة ومباحها وعليه ان صح في يومها منصوص عليه لا يقاس وحده اهـ من المنهج القويم وهو حاشية السكردى ﴿تمت﴾ فى بيان أحكام الاعتكاف (قوله فوق قدر طمأنينة الصلاة) أى فلا يجزى مكث أقل مما يجزى فى طمأنينة الصلاة

(١) (قوله فى التنظيم سابع العشرى) لا يخفى ما فى وزنه وقوله ناسع العشرى سابع العشرى وبعد العشر كل ذلك بكسر العين أى العشرين

في مسجد أو رحبته التي لم يتيقن حدوثها بعده وإنها غير مسجد بنية اعتكاف ولو خرج ولو خلاه من لم يقدر الاعتكاف المندوب أو المندوب بلاء عزم عود جند التوبة وجوبا إن أرادته وكذا إذا عاد بعد الخروج لتغير نحو خلاه من قيده بها ككيوم فلو خرج غازيا العود فعاد لم يجب تجديد البنية ولا يضر الخروج في اعتكاف نوى تنابسه كأن نوى اعتكاف أسبوع أو شهر متتابع وخرج لقضاء حاجة ولو بلا شدة وغسل جنبه وإزالة نجس وإن أمكنهما في المسجد لانه أصون لمروءته وحرمة المسجد وأكل طعام لأنه يستحي منه في المسجد وله الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعاله لا الخروج له قصدا ولا لفعل سنون ولا يضر بعدم وضعها الآن يكون لذلك موضع أقرب أو يفحش البعد فيضرم ما لم يكن الأقرب غير لائق به ولا يكلف المشي على غير سجيته وله صلاة على جنازة إن لم ينتظر ويخرج جوازا في اعتكاف متتابع إذا استثناء من عرص دينوي كقاء أمير وأخروي كوضوء غسل سنون وعيادة مريض ونعزية مصاب

كجهر العبور لأن كلاهما لا يسمى اعتكافا بخلاف ما لو كان ساكنا أو مترددا فذكر ذلك وفي حاشية الفتح لو دخل المسجد بقصد أنه إذا وصل الباب الآخر رجع كفته التنية حين قصده مع ذهابه بخلاف ما لو عنقه الرجوع لا تكفي مع أخذ في العود ويحرم على الجنب دخوله في الصورة الأولى دون الثانية لانه فيها لا يشبه التردد اهـ وقيل يكفي المرور للاعتكاف بلامكت كوقوف بعرفة فيسن للار فيه نية الاعتكاف على هذا القول إن قلنا هو يصح الاعتكاف ولو من مقطر خلافا للثلاثة خبر ليس على المعتكف صيام الآن يجعله أي ينهه على نفسه وليس له عند الشافعي زمان مقدور هو المشهور عن أحد عن أبي حنيفة رواه ابن أبي عمير يجرى بعض يوم والثانية لا يجوز أقل من يوم وليلة وهذا مذهب مالك ولو نذر اعتكافا وأطلق كقائه لحقة زائدة على قدر الطمأنينة لحصول اسمها والافضل فيه يوم كامل وضم الليلة إليه خروجها من خلاف مالك وبقي لدخول المسجد نحو ستين ثمان عشرة اعتكاف بسخوة عنى ونذرت واعتكفت في غدا تسبب تسبب في غدا نية يناب عنه ثوب الواجب فيه يوم أو شهر أو سنة أو غير ذلك (قوله) ينبغي لجهر إذا دخل المسجد أن يقرأ غير محترمة إلا ما رآه سطحه وروشته وإن كان كله في الهواء غيره وإن خص بطائفة ليس هو منهم أما ما وقف بعضه شاعرا فلا يصح فيه اعتكاف ويحرم على الجنب المكث فيه احتياطا فيهما نعم يسن له النية كافي فتاوى حج ونقله سم عن تقرير مر (قوله) فلو خرج راجع للصورتين قبلها وأما أرضه محترمة فلا يصح فيه إذا المسجد ما فيها لاهي نعم إن نذر فيها نحو مسطبة أو بلطها أو سمر نحو خشب أو سجادة أو وقف ذلك مسجد أصح لقولهم يصح وقف السفلى دون العلوي وعكسه وجرت أحكام للساجد عليه وإذا نذر الموقوف المذكور زال عنه حكم الوقف قال سم ولو أعيد في ذلك المكان أو غيره فهل يعود له حكم المسجد بدون تجديد وقفية لانه ثبت له حكم المسجد أم لا فيه نظر اهـ ونقل الشارقي عن زى وقال بثبوت أحكام المسجد وإن أزيل وعلاه عرش ما أن أحكام الوقف إذا ثبتت لأز ولوي يريده أنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء بشرى والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد يتبها وهو المعتزل للملأ للصلاة فيه حل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه تحقرو به قال مالك وأحد القديم يصح لانه مكان صلاتها كما أن المسجد مكان صلاة الرجل معنى ونهاية قال الكردي ونقل أيضا عن الجديد به قال أبو حنيفة فعنده الافضل اعتكافها في مسجد يتبها بل يكره الا فيه وإذا أذن له وجهه في الاعتكاف فدخلت فيه فهل له منعها من إقامه قال أبو حنيفة ومالك نعم وقال الشافعي وأحمد لا (قوله) نوى تنابسه (قوله) الصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط وإن نواها أن يطلق الزمن كاسبوع أو عشرة أيام صادق بالمتفرق أيضا تحفة ولو نذر اعتكاف يوم لم يجز تفرق ساعاته من أيام بل لا بد أن تقارن نية أول القجر ويخرج منه بعد الغروب ولا يجزى من الظهر إلى الظهر عند حج واعتماد الخطيب ومر الاجزاء ولو نذر يوما معين فقامته أجزأ عنه ليلة كافي شرح المنهج والتحفة الامداد والنهاية المغنى (قوله) الاخر (قوله) قصد أي الا ان تغتفر في المسجد وقيد في الايحاب الوضوء بكونه واجبا وفي النهاية واجبا كن أو مندوب كردي قال الشارقي ويؤخذ منه أن الوضوء في المسجد جائز لا يحرم ولا يكره وإن تقاطر فيه ماؤه ولا يشكل بكرهه طرح الماء المستعمل فيه حيث لا تقدر لأن طرح ذلك مقصود بخلاف المتقاطر من أعضاء الوضوء اهـ ملخصا

وزيارة قادم من سفرو يبطل بإجماع وان استثناءه أو كان في طريق قضاء الحاجة وانزاله مني بمباشرة بشهوة كقبلة وللشك في الخروج من التطوع لنحو عيادة مريض وهل هو أفضل أو تركه أو سواء وجوه والأوجه كما بحث البلقيني أن الخروج لعبادة نحو رحم وجار وصديق أفضل واختار ابن الصلاح الترك لأنه **قوله** كان يعتكف ولم يخرج لذلك **قوله** في الأنوار يبطل ثواب الاعتكاف بستم أو غيبة أو كل حرام

فصل في صوم التطوع وله من الفضائل والثبوت ما لا يحصى إلا الله تعالى ومن ثم أضافه تعالى إليه دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه وأنا أجزى به في الصحيحين من صام يوماً سبيل الله بعد الله وجهه عن الناس عشرين خريفاً (يسن) متأ كذا (صوم يوم عرفة) لغير حاج لأنه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعده كما في خبر مسلم وهو ناسع ذي الحجة والاحوط صوم الثامن مع عرفة والكفر الصغار التي تتعلق بحق الآدمي إذا الكبائر لا يكفرها إلا التوبة الصحيحة وحقوق الآدمي متوقفة على رضاه فإن لم تسكن له صغائر رددت حسناته وبدأ كد صوم الثانية قبله للخبر الصحيح فيها المقتضى لأفضلية عشرها على عشر رمضان الأخير (و) يوم (عاشوراء) وهو عاشوراء المحرم لأنه يكفر السنة الماضية كما في مسلم (وناسوءاء) وهو ناسع عشر مسلم ثبت إلى قابل لأصومين التاسع فأتى فيه والحكمة محالة اليهود ومن ثم من لم يصمه صوم الحادي عشر بل وان صامه تخبر فيه وفي الام لا بأس أن يفردوه وأما أحاديث الاكتحال والغسل والتطيب في يوم عاشوراء فمن وضع الكذابين (و) صوم (سنة) أيام (من شوال) لما في الخبر الصحيح أن صومها مع صوم رمضان كصيام الدهر وأصلها يوم العيد أفضل مبادرة للعبادة (وأيام) الليالي (البياض) وهي الثالث عشر وثالثه لصدقة الأحرار بصومها لأن صوم الثلاثة كصوم الشهر إذا حسنة بعشرة أمثالها ومن ثم تحصل السنة بثلاثة غيرها

(قوله في طريق قضاء الحاجة) زائد في التحفة أو محل قضاء الحاجة لكنه فيه ولو في هوائه يحرم مطلقاً أي سواء كان معتكفاً أو لا وغرضه لا يحرم إلا أن كان منكوراً ولا يبطل ما مضى إلا أن نذر التتابع اه (قوله في الأنوار يبطل ثواب الاعتكاف الخ) نقله في المغني والتعفة والنهاية وأقروه وتوقف البصري في الحاق غير ما ذكر من المعاصي بما ذكر في إبطال الثواب ويجزم عبد الحميد على التحفة بالالحاق قال لأن ما ذكر إنما هو على وجه التمثيل اه

فصل في صوم التطوع (قوله في سبيل الله) العرف الأكثر أنه الجهاد وفي شرح مسلم هو محمول على من لا يتضرر ولا يفوت به حقاً ولا يحتل به قتاله ولا غيره من مهمات غزوه والمراد بالماعدة عن النار والمعاقة عنها والحرمان من السنة اه ويحتمل أن المراد بمطلق الطاعة وعبر بذلك عن محبة القصد والنية صغرى (قوله الصغار) اعتمدهما بن حجر في كتبه وما إلى النهاية إلى شموله الكبائر والذي يتجه أن ما صرح به الأحاديث فيها أن شرط التكفير اجتناب الكبائر لاشبهة في عدم تكفيرها وما صرح فيه أنه يكفر الكبائر له ينبغي التوقف فيه ويقي الكلام فيما أطلقت فيه الأحاديث لتكفيرها وملت في الأول إلى شموله الكبائر فالفضل واسع فلا ينبغي التقييد مع الإطلاق صغرى ونقل الشرقاوى عن ابن عباس أن في الحديث بشري بحياة السنة المقبلة لمن صامه اه (قوله فمن وضع الكذابين) في شرح الشرائع ولما نوى وأما إشاع من الصلوة والانفاق والخصاب والادهان والاكتحال وطبخ الحبوب وغير ذلك فقال الشارح موضوع مفسري قالوا الاكتحال فيه بدعة ابتدعتها قبله الحسين رضي الله تعالى عنه وورد من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرفه وإن كانت كلها ضعيفة لكن اكتسب قوة بضم بعضها لبعض بل جمع بعضها الزين العراقي كابن ناصر الدين وخطي ابن الجوزي في جزءه بوضعه اه زاد الكردي وقسج به أي التوسعة على العيال غير أحسن روايته فوجده كذلك اه (قوله كصيام الدهر) أي فرضاً ولا لم يكن خصوصية يستشال معنى قال في التحفة بلامضاعفة نظير ما قاله في قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وإذا تر كها في شوال سن قضاؤها بعده وفي النهاية لو صام في شوال قضاء أو نذراً أو غيرها أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفنى به الوالد لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب وما أفنى به الوالد أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالاً أن يصوم ستاً من ذي القعدة محمول على من فسد فعلها بعد صوم شوال فيكون صارفاً عن حصولها عن السنة اه ملخصاً وعند ابن حجر أن نوى الفرض ونحو عرفة حصل أو أحدهما سقط طلب الآخر ولا يحصل ثوابه وفي الاستسقاء من

لكنها أفضل ويبدل على الأوجه ثالث عشر ذى الحجة بسادس عشر وقال الجلال البلقيني لا بل يسقط ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه (و) صوم (الاثنين والخميس) للخبر الحسن أنه **يُتَنَبَّه** كان يتجرى صومهما وقال تعرض فيهما الأعمال فأحب أن يعرض على وأناصم والمراد عرضها على الله تعالى وأما رفع الملائكة لها فانه مرة بالليل ومرة بالنهار ورفعهما في شعبان محمول على رفع أعمال العام بحجة وصوم الاثنين أفضل من صوم الخميس لخصوصيات ذكرها وفيه وعد الخطيبي اعتياد صومها مكرها شاذ **﴿فرع﴾** أفني جمع متأخرون بحصول نواب عرفقوما بعده بوقوع صوم فرض فيها خلافا لمجموع وتبعه الاستوى فقال ان نواهم لم يحصل له شيء منهم قال شيخنا كشيخه والذي تبعه أن الصوم موجود صوم فيها فهي كالتحفة فان نوى التطوع أيضا حصله والاسقط عنه الطلب **﴿فرع﴾** أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وأفضلها الحرم ثم رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذى الحجة أفضل من صوم عشر المحرم اللذين يندب صومهما **﴿قائدة﴾** من تلبس بصوم تطوع أو صلا فيه قطعها بالنسك تطوع ومن تلبس بقضاء واجب حرم قطعه ولو موسعا وحرم على الزوجة أن تصوم تطوعا أو قضاء موسعا وزوجها حاضر الأباذه أو علم رضاه **﴿تتمة﴾** يحرم الصوم في أيام التشريق والعيد وكذا يوم السبت لغيره وروى يوم ثلاثي شعبان وقد شاع اخبر بين الناس برؤية الهلال ولم يثبت وكذا بعد نصف شعبان ما لم يصلح ما قبله أول يوافق عادته أول يكن عن نذر أو قضاء ولو عن ثقل

﴿باب الحج﴾

هو بفتح أوله وكسر دافعة القصد أو كثرته الى من يعظم وشرا قصدا الكعبة بالنسك الآتي وهو من الشرائع القديمة وروى أن آدم عليه السلام حج أربعين حجة من الهضبة ما شيا وأن جبريل قال له ان الملائكة كانوا يطوفون

التحفة أو نوى به تحفة فلهذا **﴿قاعدة﴾** لا يتم إلا ما يتم أو التوسيع لا التضييق وفي الذم لا يصح صومه عن غير التحفة ولا كفارة أو ما تشبهه من وجوبه صوم ستين يوما **﴿قاعدة﴾** أبو حنيفة وأصحابه إذا قال مالك بعد استحبها بما **﴿قاعدة﴾** الجلال البلقيني ضعيف **﴿قوله﴾** أفني جمع متأخرون تقدم أنه معتمد الخطيب ومروا له فقتل الصوم كتحقق التحفة في جرى الخلاف بينهم وبين ابن حجر في حصول نوابه بغيره مطلقا عندهم لا عند ما لم ينوه **﴿قوله﴾** ثم شهر شعبان لعله ارتكب خلاف الأصح من أن شهر لا يضاف إلا لما أوله الراعي من أسماء الشهور سوى رجب لفضله بذلك عن الأشهر الحرم لأنها الأربعة الأول فقط **﴿قوله﴾** اللذين أي تسع ذى الحجة وعشر المحرم **﴿فرع﴾** صوم الدهر لمن يخاف ضرر لو فوت حتى مكرهه والافتدوب لكن بفضله صوم يوم وفطر يوم ودونه صوم يوم وفطر يومين وفي معناه ثلاثة أوله وثلاثة وسطه وثلاثة آخره وان صام الاثنين والخميس والجمعة من جميعه فهو قريب من الثلث عابا ومن صام يوما أو فطرا يوما فوافق فطره يوما يسن صومه كالثنين والخميس والبيضا رجح في التحفة ان صومه أفضل به أفني الشهاب الرملي كان سم عليها قضية اطلاق النهاية كافي ع ش ومثله المفتي ان فطره أفضل قال سم وظاهر كلامهم أن من فعله فوافق صومه يوما يكره أفراد الصوم كالتب كايكون صومه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم اه وفي المفتي والنهاية ما يوافقه

﴿باب الحج﴾

﴿قوله﴾ أو كثرته أي القصد ما خذ من قولك حججته اذا أنيته مرة بعد أخرى لكن الأشهر الأول أي القصد بما وى اه جل وقوله الى من يعظم راجع لكثرة القصد فقط كما يعلم من المفتي وغيره وعبارته لغة القصد كما قاله الجوهري وقال الخليل كثر القصد الى من يعظم اه وعبارته بالاجوري قوله لغة القصد أي سواء كان للبيت الحرام للنسك أو لقبره كالقبط والاكل والشرب فالمفتي الأغوى أعم من الشرعي كما هو الغالب وظاهره أنه لغة مطلق القصد وقيل القصد لمعظم اه ومنه تعلم ما في كلام المحشى **﴿قوله﴾** وشرا قصد الكعبة للنسك الآتي أي مع الاتيان به بالفعل فلا يقال ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام للنسك ولو كان جالسا في بيته وفي الحقيقة الحج شرعا هو نفس الأعمال أي لا قصد هافلا بخلافه هذا التعريف من مسامحة وان كان هو الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعي يكون أخص من المعنى الأغوى لكنها قاعدة أغلبية كما مر اه باجوري **﴿قوله﴾** للنسك الآتي أي من احرام ووقوف وطواف وسعى وحلق مع ترتيب للعظيم **﴿قوله﴾** وهو من الشرائع القديمة أي كالعمرة فالخصوص بنا معا

قبلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة قال ابن اسحق لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم عليه الصلاة والسلام الا حج والذي صرح به غيره أنه ما من نبي الا حج خلافا لمن استثنى هودا وصالحا والصلاة أفضل منه

الطواف أو كونهما على هذه الكيفية وفرض في السنة السادسة وهو حيث كان مبرورا يكفر جميع الذنوب حتى الكبائر وتبعات الناس عند مر بشرط أن لا يتمكن من الوفاء بعده كإسباني اه بشري (قوله هذا البيت) اختلاف المفسرون في معنى قوله تعالى أن أول بيت وضع للناس هل الأول مطلقا ومقبلة أو ردي الاصح ما يدل لكل منهما قال وقال أفضى القضاء للوردى أجمعوا على أن أول بيت وضع للعبادة وإنما اختلفوا هل هو أول بيت وضع لتعبها قلت والصحيح هو الأول وهو قول الجمهور أن أول بيت وضع مطلقا أي للعبادة وغيرها فلم يوجد قبلة غيره قال وطولها اليوم في السبع سبعة وعشرون ذراعا وأما عرضها فبين الركن الاسود والشامي خمسة وعشرون ذراعا وبين الغربي واليماني كذلك وبين اليماني والاسود عشرون وبين الشامي والغربي أحد وعشرون اه قال ابن علان في شرحه الذي حرره من ذرع هذه الجهات لما هدست أن بين كل ركن وآخر عشرين ذراعا للعراقي والغربي فاحد وعشرون ذراعا بذرراع الحديد اه وقد ثبتت الكعبة شرفها الله اثني عشر مرة نظمتها ابن علان في قوله

بنى الكعبة الاملاك آدم ولده * وشيث وابراهيم ثم العاقبة
وجرم قصي مع قريش وتلوهم * هو ابن الزير قادر هذا محققه
وحجاج يلي ثم مسعود بعده * شريف بلاد الله بالتورأشرفه
ومن بعد ذا حقاني البيت كله * مراد بن عثمان فشيده رونقه

قالوا أخرج ابن عبد الرزاق وابن الخوزي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن آدم بنا من خضرا جبل لبنان وطور سيناء وطور زينا والجودي وحراء وكان الأساس من حراء اه بقرع بولابة الكعبة وخدمتها وفتحها واغلافها ونحو ذلك حق مستحق باتفاق العلماء لبني طليحة الحبشيين من بني عبد الدار بن قصي وهم المشهورون الآن بالشيبين ولا تعلم عليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد اليهم المفتاح وقال خذوها خلة تالدة لا يزعمها منكم الا ظالم ولا يحل نقوض شيء من هذه الامور لغيرهم ولا أحدا منازعتهم فيها ما وجد منهم صالح لذلك فغير الصالح لا يثبت له حق لا وحده ولا مع غيره وكذا النساء لاحق لمن في ذلك ولا لأبنائهن لانهم ليسوا من بني شيبه فهو حق ثابت لجميع من وجس من بني طليحة كبيرهم وصغيرهم كلهم فيه على السواء من غير تمييز لبعضهم بشيء والحديث يدل على ذلك أيضا اذا اصل المساواة حتى رد ميرو لم ردفا اصطلاحا عليه الآن من ان اكبرهم سنا هو الذي يتولى ذلك دون غيره وانه يتميز عن بقيتهم في المرتبة والمنزلة لم يوان انصف بكل قبيح فهو ما لا يقول به أحد ولا يتوهم أنه له اصل وعلى فرض أن له أصلا فكان قياس الولاية تقديم الاوثق والاعلم والاعدل على الأسن فيتمتع جل ما اصطلاحا عليه على أسن متصف ببقية صفات الكمال من العدالة والميانه والامانة والكفاية فان تنازعوا ولم يتفقوا على ما يندفع به ذلك فالقياس حينئذ اما الميابة بينهم واما الاعراض عنهم الى أن يصطلحوا على شيء ما لم يترتب على ذلك مفسدة ولا أجبروا على ما تندفع به المفسد ونفاصيل ذلك للامام ونائبه واذا لم يبق منهم صالح تكون الولاية لغيرهم وحينئذ فهل تكون للامام أو نائبه أو الأقرب فالأقرب الى بني شيبه أو لأشرف أهل مكنا وعلماء محل نظرو الأول هو القياس فتنتقل الولاية للامام ونائبه حتى يوجد منهم صالح فتعود اليه ويجرى فيه من اشترط العدالة الباطنية أولا وهل ارتكاب ما يحل ينافي الصلاح أولا ما يجري في ناظر الوقت اه ملخصا من الايعاب (قوله والصلاة أفضل منه) أي الحج أي ومن غيره من سائر عبادات البدن وفي عمدة البرار للونائي الأفضل مطلقا اكتساب معرفة الله أي بان قصد الى النظر وينظر في الآيات الدالة على وجوده تعالى وعظيم قدرته واتساع علمه في السموات والارض وغيرها مما يحصل به القطع أن لا يوجد له سواء في العلم العيني وهو ما به صحة العمل ثم فرض العين من غيره وأفضلها على مذهب الجمهور الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم العمرة ثم الزكاة ثم فرض الكفاية من العلم وهو ما زاد على تصحيح العمل حتى بلغ درجة الاجتهاد المطلق ثم فرض الكفاية من غيره ثم نفل العلم وهو ما زاد على الاجتهاد المطلق اه بتوضيح

خلافا للقاضي وفرض في السنة السادسة على الأصح وحج عليه السلام قبل التوبة وبعدها وقبل الهجرة حججا لا يدري عددها وبعدها حجة الوداع لا غير وورد من حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال شيخنا في حاشية الايضاح قوله كيوم ولدته أمه يشمل التبعات وورد التصريح به في رواية وأفي به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم بحاقفه والأول أوفى بظواهر السنة والثاني أوفى بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الاجماع عليهم به يدفع الافتاء المذكور تمسكا بالظواهر (والعمرة) وهي لفتة زيارة مكان عام وشرا قصد الكعبة للنسك الآتي (يجبان) أي الحج والعمرة ولا يفتي عنها الحج وان اشتمل عليها وخبر سنن عليه السلام عن العمرة أو اجتهدي قال لا يضيع اتفاقا وان صححه الترمذي (عني) كل مسلم (مكلم) أي عاقل بالغ (حر) فلا يجبان على صبي ومجنون ولا على رقيق فنسك غير المكلف ومن فيهرق بقرع نفلا لا فرضا (مستطيع) للحج بوجدان

(قوله خلافا للقاضي) القائل ان الحج أفضل منها ومن غيرها ومن سائر العبادات (قوله لا يدري عددها) في عمدة الابرار للونائي صح أن نبينا عليه السلام حج قبل الهجرة حجتين وأما بعدها لحجة الوداع وكان قارنا وعمرة في رجب وثلاث في ذي القعدة وعمرة في شوال وعمرة في رمضان اه وفي باب الجهاد من العباب اعتمر أربعين مرة (قوله خرج من ذنوبه) أي الصغائر والكبائر والنبات كما يؤذن به عموم الجمع المضاف وجاء التصريح بهما في رواية وألف الحفاظ ابن حجر في ذلك جزءا ساء قوة الحجاج في عموم المغفرة لحجاج وأفي به الشهاب الرملي وحله ولده علي من مات فيه أو بعده وقبل تمكنه من الوفاء ابن علان (قوله بالظواهر) أي ظواهر السنة (قوله وشرا قصد الكعبة الخ) وقيل نفس الأعمال الآتية كما مر في الحج (قوله يجبان) أي وجوبها عينيا على من لم يحج بالشروط الآتية وكفتريا كل سنة مرة لأحياء الكعبة من جمع يظهر بهم الشعائر ولا يتصور أن يكونوا تطوعا إلا في الأرقاء والصبيان والمجانين إذ فرض الكفاية لا يوجه أنهم لم تكن لو طوع منهم من تحصل به التكفاه سقط انقراض من شعائره به كفاية نفسية ورجحت في التفتيش بآني الجاسة والجاسوس في النهاية على اعتبار التكليف وعدم الشروط خمس غير المسكتين راجع إلى أن الحج فاجعا بل معلوم من الدين بالضرورة ومن أركان الاسلام وأما العمرة فعلى الظاهر عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك هي سنن وقال أحمد هي فرض كالحج ويجوز فعلها من غير حصر في كل وقت بلا كراهة عند الأئمة الثلاثة وقال مالك يكره أن يعتمر في السنن ثم ين وقال بعض أصحابه يعتمر في كل شهر مرة رجة (قوله ولا يفتي عنها الحج) أي لأن كلاً أصل برأسه لا اختلاف ميقاتها زمانا ومكانا ولم خمس مرات حجة مطلقة وشرطها الاسلام فيصح احرام ولي عن محجور أي ينوي جعله محرما ويحضره المواقف ويضع عنه بنفسه أو نائبه مالا يتأتى منه فيطوف نحو الولي أو نائبه بعد طوافه عن نفسه بغير المميز بشرط سترها وطهارتهما من الخبث والحدث والمميز يطوف ويملي ويسمي ويحضر المواقف ويرى الأحجار بنفسه والوقت القابل لما نواه والا كان نوى قبله لا يقبله أصلا كأيام مني لم ينقذ أوفى غيرها ونوى حجا في غير أيامه انقذ عمرة والعلم بالكيفية عند الاحرام والأعمال عند فعلها ولو بوجه فيهما وجه مباشرة وشرطها مع ما مر في الصحة المطلقة التمييز واذن الولي وان كل بعد الاحرام وقبل غيره من الأركان أجزاء عن حجة الاسلام فلا تصح مباشرة غير مميز ومن لم يأذن له وليه ووقع عن قدر وشرطه مع ما مر في الصحة المطلقة التكليف ووقع عن فرض الاسلام وشرطه مع ما مر في قبله الحرية التامة فلو تكلف الفقير النسك أجزاء عن الفرض كالحج القرن عن نذر بلاذن سيده فيكفيه عن نذره ما شرط وجوبها فذكره الشارح بقوله على كل مسلم حرم مكلف مستطيع أي فلا يجبان على كافر أصلي إلا لعقاب على تركهما في الآخرة نظير ما مر في الصلاة ولا أثر لاستطاعته في كفره أو المارء في حجبانه عليه كالمسلم إلا أنهم لا يصحان منه في ردته واذن مات مرد لا يعقبان عنه وبقية المحترقات ذكرها الشارح بقوله فلا يجبان على صبي الخ واستطاعة الحج استطاعة للعمرة لتتمكن من القرآن وهو لا يزيد على عمل افراد الحج في العمل ولا يصح نسك غير فرض الاسلام إلا بعده فيجب فرض الاسلام فاقضاءه فالتدبير لو أفسده حال كماله وقع عن حجة الاسلام وعن القضاء وكذا عن نذره ان عين سنته وحج فيها اه بشرى بزيادة من الونائي وفي رجة الأمة لا يجوز أن يتنفل بالحج من عليه فرضه عند الشافعي وأحمد فان أحرم بالنفل انصرف إلى الفرض وقال أبو حنيفة لو مالك يجوز أن ينطوع بالحج قبل أداء فرضه وينقذ احرامه بما قصده اه (قوله اتفاقا) أي لدى الحفاظ (قوله مستطيع) الاستطاعة

الزاد ذهاباً وإياباً وأجرة خفير أى مجير يأمن معه والراحلة أو ثمنها ان كان ينسوي بين مكة مرحلتان أو دونهما وضعف عن المشى مع نفقة من يجلب عليه نفقته وكسوته الى الرجوع ويشترط أيضاً للوجوب أمن الطريق على النفس والمال ولومن رصدي وإن قل ما يأخذه وغلبة السلامة لراكب البحر فإن غلب طلاك طبعان الأمواج في بعض الأحوال أو استوي لم يجب بل يحرم الركوب فيه ولا غيره وشروط للوجوب على المرافق ما ذكر أن يخرج معها محرماً أو زوج أو نسوة ثقلت ولولماده وذلك لحرم سفرها وحدها وإن قصر أو كانت في قافلة عظيمة ولها بلا وجوب أن تخرج مع امرأة ثقة لاداء فرض الاسلام وليس لها الخروج لتطوع ولومع نسوة كثيرة وإن قصر السفر أو كانت شوهاه وقد صرحوا بأنه يحرم على المسكية التطوع بالعمرة من التمتع مع النساء خلافاً لما نزع فيه (مرة) واحدة في العمر (تراخ) لاعلى القور نعم أنها

نوعان استطاعة مباشرة فتمتد من خروج أهل بلده للنسك الى عودهم فمن لم يستطع في جزء من ذلك لم يلزمه ولا عبرة بما قبل ذلك ولا بما بعده لتلك النسوة استطاعة تحصيل بانابة غيره عنه وانما يكون في بيت ومعضوب وسنأتي هذه في قوله تنبيه يجب انابا الخ والاستطاعة المباشرة شروط ذكرها الشارح بقوله بوجدان الزاد الخ (قوله ذهاباً وإياباً) أى واقامة على العادة وإن لم يكن له ببلده أهل ولا عشيرة بشرى (قوله والراحلة) في التحفظ لولم تلق به بكثرة وكذا في الزيادة لكن في المعنى والنهية اشترط الابقاء وعليه جرى في الايعاب وفتح الجواد والمنهج القويم واعتمده سم وعبد الرؤوف في شرح المختصر وابن الجلال في شرح الايضاح وغيرهم كردى (قوله ان كان بينه وبين مكة مرحلتان) أى بسير الانتقال ولن قدر على المشى بلا مشقة لأنها من شأنه حيث ندم هو الافضل خروجا من خلاف موجه ولولا امرأة لا تخشى منه فتنة بوجهه وللعصبة منعها عند خوفها عليها ولوقدر على دابة الى دون مرحلتين ومضى الباقي أو عكسه قال حجج لم يلزمه لان تحصيل السبب لا يجب بورد كونه من تحصيل السبب والمعتبر وجود الراحلة لمن لم تلحقه بها مشقة تبيح التهم عند مر أول التحمل عادة عند حجج بشرى (قوله مع نفقة من يجب عليه الخ) أى ويحرم عليه السفر حتى يترك لم ذلك وعلى القاضى منه لكن قال ابن حجر بخيره الحاكم بين طلاق زوجته وترك مؤنتها وعند الجلال الرملى عليه ذلك فيأينه وبين الله ديانة لاحكام فلا يجبره الحاكم عليه كردى (قوله ولومن رصدي) يفتح الصاد وسكونها هو الذى يرصد الناس أى يرقبهم في الطريق أو القرى لياخذ منهم شيئاً ظلموا ويكره بذل المال لم أى المترصدى لان يحرضهم على التعرض للناس سواء كانوا مسلمين أم كفرا كما في شرح المنهج (قوله محرم أو زوج) ولو كان كل منهما فاسقاً لانه يفار عليها في مواضع الزيب نعم لو علم أنه لا يفار عليها كما هو شأن من لا خلاق لم لم يكفأ ومراهما وكذا أعني له حذافة تأمن معه عند حجج ومر في النهاية وجرى شيخ الاسلام والخطيب ومر في شرح البداية على أنه لا بد أن يكون بصيراً او يشترط مصاحبة لها بحيث تمنع الرية وإن بعد عنها في بعض الأوقات ولم يكن معها لكنه قريب ويكنى عنها أو اجنبى ممسوح ان كانت هي وهوثنتين والمراد من كونها ثنتين العدالة لا العفة عن الزنا فقط والأمر بالجيل لا بد أن يخرج معه من يأمن به على نفسه من قريب ونحوه اه بشرى مع الكردى بتصرف (قوله أنسوة ثقات) أى ثلاث فأكثر ذوات عدالة ولواماء ويتجه لاكتفاء بالمرافقات بقيده السابق وبمحارم فسنين بغير زنا أو قيادة وإن لم يكن معهن نحو محرّم لاحداهن لا تقطاع الاطباع باجتماعهن ومن ثم جازت خلوة رجل بامرأتين دون عكس واعتمد في شرحي المنهج والتحرير ومر والخطيب الاكتفاء باثنتين قال الكردى وعمله ان كانت واحدة منهما لا تنافرها بشرى (قوله مع امرأة ثقة) ليس بقيد كافي المعنى وغيره فيجوز لها أن تخرج لفرض الاسلام ككل واجب ولو وحدها إذا أمنت قال في بشرى الكريم ومن الواجب خروج المرأة الى محل حراستها لأن طلب الحلال واجب ولو شابة (قوله يحرم على المسكية الخ) قال الونائى والحيلة اذا أرادت العمرة أن تنذر التطوع أى حينئذ لا يحرم عليها الخروج لأنها صارت واجبة قال باعثن لكن ينبغي أن قصد بذلك النذر ووجه الله تعالى لا التوصل للخروج والسفر اه (قوله تراخ) متعلق بمحذوف أى يجبان على من استطاع حالا ويقعلان تراخ (قوله لاعلى القور) وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد والنزقى يجب على القور اه ايضاح ورجة وميزان وفي الباجورى ليس لأبى حنيفة نص في المسئلة وقد اختلف أصحابه فقال محمد على الزاخي وقال أبو يوسف على القور ولو تعارض الحجج والنسكاح فالأفضل لمن لم يخف العنت تقديم الحجج وخاتمة العنت

الما يجوز التأخير بشرط العزم على الفعل في المستقبل وأن لا تضيق عليه بنذر أو قضاء أو خوف عصب أو تنفس عال يقر بنقله
ضعيف وقيل يجب على النادر أن لا يترك الحج في كل خمس سنين لخبر فيه **(قوله)** تجب انابة عن ميت عليه نسك من تركته
كما تقضى منه ديونه فلو لم تكن له تركه سن لوارثه أن يفعله عنه فلو فعله أجني جاز ولو بلادن وعن آفاق معضوب عاجز عن
النسك بنفسه لنحو زمانة أو مرض لا يرجي برؤه باجرة مثل فضلت عما يحتاجه المعضوب يوم الاستئجار وعما عدا مؤنة
نفسه وعياله بعده

تقديم النكاح بل يجب عليه ذلك ان غلب على فنه الوقوع في الزنا ولو مات قبل الحج في هذه الحالة لم يكن عاصيا اه **(قوله)**
وان لا تضيقا بنذر الحج صورة تضيقهما بالنذر بأن ينذرهما في هذه السنة فيجبان عليه فوراً ويقع أصل الفعل عن
الغرض والتعجيل عن النذر وصورة القضاء أن يفسد حجه أو عمرته فانه يجب عليه القضاء فوراً وقوله أو خوف عصب
أي قول عدل طلب أو معرفة نفسه وفي البحري لا بد من اثنين فإن تضيقا عليه بذلك حرم التأخير على الأصح ومقابل
الأصح ان أصل الحج على التراخي فلا يتغير بأمر محتمل كما في شرح الايضاح لابن الجالوني الفتح ومن تمكن من الحج
أو العمرة سنين فلم يحج ثم مات أو عصب بعد بلوغه عصى من آخر سني الامكان لجواز التأخير اليها وفي رسالة الأجير للكردي
تبيين فسق من وقت خروج فاقلة بلده في آخر سني الامكان وتبين بطلان سائر ما فعله مما تنويف محته على العدالة كالشهادة
وانكاح موليته وغير ذلك حكنا أطلق القسق ابن حجر والجال والري وغيرهما وقيد ابن زياد في فتاوى به العالم بأنه
يعصى بالتأخير قال أما اذا كان جاهلاً ما حال فالتجسس كافي المتوسط أن لا يحكم بفسقه قال وهو واضح اذ من شروط
العصيان العلم اه **(قوله بقرينة)** متعلق بمحذوف صفة تخوف بالنسبة للعصب وللتنافي خوف حصل الحج **(قوله خبر فيه)**
عمران عبداً صححت له جسده ورسخت عليه في الحبشة فخص عليه خسة أعوام ولا يفد على الحر يوم ربيع ان ذلك انما
يدل على التأكد لا على الاحتمال **(قوله تجب انابة)** أي فلو أنه قبله من تركته أم لا ان لم يرد له كالدن قال أبو حنيفة
ومالك بسقط الحج بالموت ولا يلزم وروته ان يحجوا عنه الان يوصى به فيحج عنه من ثلثه رحمه **(قوله من تركته)**
أي وقدم حجة الاسلام على ديون الآدميين للمرساة في الذمة حتى لو مات وخلف مائة صندوق من المال لا يجوز أن يدفع
من ذلك شيء لداين ولا موصى له ولا وارث حتى يستأجر من يحج عنه ويعتمر ويتحلل الأجير في الحج التحليل ويتم أركان
العمرة كلها اه كروى في رسالة الأجير فيحجر على الوارث حتى يتم الحج عنه بذلك أفني بعضهم وأفتى بعض آخر
بأنه بالاستئجار وتسليم الأجرة للأجير ينفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بعده اه **(قوله وعن آفاق معضوب)**
أي وتجب الانابة عنه فوراً ان عصب بعد الوجوب والتسكن وعلى التراخي ان عصب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم
يتمكن الاداء لا نعمتطيع اه بشرى **(قوله وعن آفاق)** أي ينسه وبين مكة مرحلتان فأكثر والافيلزله الحج بنفسه
لأنه لا يتعذر عليه الركوب فيأمر من يحمل فحفة فسرير ولا نظراً لمشقة عليه لاحتياها في حد القرب وان كانت تباع التيمم كما
في التحفة واعتمد في الفتوى والنهاية عدم اللزوم عند كثرتها **(قوله لنحو زمانة)** المراد بها هنا كما في الكروى العاهة التي
تمنع من ركوب نحو الحفة الابتقة شديدة لا تحتمل عادة أي فعلق مرض على زمانة من عطف الصام على الخاص **(قوله)**
عما يحتاجه المعضوب يوم الاستئجار وعما عدا مؤنة نفسه وعياله بعده أي يشترط في الأجرة أن تكون فاضلة عن جميع
ما يحتاجه من نفقة وكسوة وخادم لنفسه أو عياله بالنسبة ليوم الاستئجار وان تكون فاضلة عن جميع ما يحتاجه أيضاً بالنسبة
لما بعده يوم الاستئجار ما عدا النفقة اما هي سواء كانت لنفسه أو لعيله فلا يشترط فضلها لما بعده لأنه لم يفارقهم فيمكنه
تحصيلها لما بعده وعبارة فتح الجواد وتجب الانابة على معضوب وان لم يستطع الا وهو معضوب يملك أجرة لمن يحج عنه
بأجرة المثل فاضلة عما يحتاجه المعضوب مطلقاً يوم الاستئجار وعما عدا مؤنة نفسه وعياله بعده لأنه اذا لم يفارقهم فيمكنه تحصيل
مؤنتهم ويكلف الاستئجار باقل من أجرة مثل رضى بها الأجير كالاذن للطبع الا في بل أولى وليست اللنة هنا كهي في المال
للافتقار الاستعانة بمال الغير دون بدنه ولو لم يجد الأجر فماش لزمه استئجاره اه **(تنبيه)** الاحتجاج عن المعضوب قل
في دائرة الاسلام بل لا يكاد يوجد فينبغي التنبيه عليه وأما من مات بعد استقرار النسك عليه ولم يؤد فعله وصبه فوارثه فالحاكم

ولا يصح أن يحج عن معضوب بغير اذنه لأن الحج يقتصر للنية والمعضوب أهل لها وللاذن (أركانها) أي الحج ستة أحدها (أحرام) يعاى بنية دخول فيه خبر إنما الأعمال بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل يسن أن يقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت بعملة تعالى ليكن اللهم ليكن إلى آخره (و) ثانيها (وقوف بعرفة) أي حضوره بأي جزء منها ولو لحظة وإن كان نائماً أو ماراً خبر الترمذي الحج عرفة وليس منها مسجد إبراهيم عليه السلام ولا نمرة والأفضل للذكر بحرى موقفه ^{ببكره} وهو عند الصخرات المعروفة وسميت عرفة قيل لأن آدم وحواء تعارفاً ما قبل غير ذلك وقتها (بين زوال) الشمس يوم عرفة وهو تاسع ذى الحجة (و) بين طلوع (البحر) يوم (نحر) وسنله الجمع بين الليل والنهار والأوراق دم تمتع ندبا (و) ثالثها (طواف الأضحية) يدخل وقتها تصاف ليل النحر وهو أفضل الأركان حتى من الوقوف خلافاً للزركشى (و) رابعها (سعى) بين الصفا والمروة (سبعاً) يقينا بعد طواف طوم بالم يقف بعرفة أو بعد طواف الأضحية فلا تقتصر على ما دون السبع لم يحجزه ولو شك في عدد هاقبل فراغه أخذ بالقل لأنه المتيقن ومن سعى بعد طواف القدوم لم يندب له إعادة السعى بعد طواف الأضحية بل يكره ويجب أن يبدأ فيه في المرة الأولى بالصفا ويحتم بالمروة للاتباع فإن بدأ بالمروة لم يحسب مروه منها إلى الصفا

إثابة من يؤديه عنه من تركته فوراً كما تقدم فإن لم تكن له تركه من الوارث والأجنبي وإن لم يأذن له الوارث أن يؤدي نكته وإن لم يستطع لانه بالدين أشبه بخلاف الصوم فلا بد من إذنه لأنه عبادة بدنية محض ولا يجوز التنفل عنه به إلا أن أوصى به وأعلم أن الاجارة اجارة عين كاستئجارك لتحج عني أو عن ميثى بكذا فيشترط أن يحج بنفسه وإن يكون قادراً على الشروع في العمل فلا يصح استئجار من لا يمكنه الشروع لتحو مرض أو خوف أو قبل خروج القافلة لكن لا يضر انتظار خروجها بعد الاستئجار فالمسكى ونحوه يستأجر في أشهر الحج لتمكنه من الأحرام وغيره يستأجر عند خروجه بحيث يصل لليلقات في أشهر الحج واجارة ذمة كما زمت ذمتك الحج عني أو عن ميثى فتصح ولو لم يقبل بشرط حاول الاجرة وتليسيها في مجلس العقد وله أن يحج بنفسه وأن يحج غيره ويجوز أن يحج عن غيره بالنفقة واعتفرت الجاهلية فيه لانه ليس اجارة ولا جمالة بل ارفاق وفي التحفطومات أجبر عين قبل الأحرام لم يستحق شيئاً أو بعده استحق القسط ولا تصح الاجارة على زيارته ^{عليه} لعدم انضباطها نعم إن انضبط كان كتب ما يدعوه به بورقة أو جعله على الدماء صحت اه بشرى (قوله) ولا يصح أن يحج عن معضوب بغير اذنه) ولا يصح عند حج تطوع وفي الفتح ويجوز نيابة فريق وصي بغيره وعن ميت في نقل لا فرض بشرى (قوله) أي يتدخل فيه) فسر به لانه بهذا المعنى هو الركن وأما نفس الدخول في النسك بالنية أي الحالة الحاصلة المترتبة عليها فهي المرادة في قولهم الأحرام يبطل بالردة ويفسد بالجماع ويعمر به محررات الأحرام وسطى (قوله) وليس منها) أي من عرفة مسجد إبراهيم أي صدره وهو محل الخطبة والصلاة فإنه من عرفة وهي ليست من عرفة وأما آخره فهو من عرفة (قوله) ولا نمرة) بفتح فكسر موضع بين طرف الحبل وعرفة (قوله) الصخرات المعروفة) هي المقترنة في أسفل جبل الرحمة الذي بوسط أرض عرفة أما صعود الجبل المذكور للوقوف عليه خطأ مخالف للسنن كافي الايضاح (قوله) وهو أفضل الأركان) استوجهه شيخ الاسلام واعتمده في المعنى ودمر وقوله خلافاً لركشي أي في قوله ان الوقوف أفضل الأركان واستوجهه في التحفة (قوله) بعد طواف قدوم أو بعد طواف الأضحية) أي لا بد بغيرهما من نقل ووداع بل لا يتصور بعده ولو أحرم مسكى يحج من مكة ثم خرج إلى مرحلتين ثم عاد إليها قبل الوقوف فيسن له طواف القدوم ويجزئ السعى بعده ولو دخل مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالحج فأنظاهر عدم محاسبته بعده كأي النهاية لكن في نسك الوفاي اجزأؤه بشرى (قوله) بل يكره) كذا في التحفة والنهاية وغيرهما وظاهر عبارة المعنى أنها خلاف الأولى قال الكردى والكلام في غير القارئ انما هو قد ذهب الشارح في التحفة وغيرها تبعاً للمعنى إلى عدم ندب الاعادة لما يضاو عليه جرى الجلال الرملى وشرح البلبية وجرى الجلال الرملى في شرح الايضاح والخطيب في المعنى على ندب سمين له خروجا من خلاف أي حنيفة وعليه جرى سم والشهاب الرملى وابن علان وغيرهم قال الحلي ومقتضى كلامهم امتناع موالاة الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى اه وقد تجب إعادة السعى كمن سعى في حال نفسه بنحو ورق أو جنون أو صبا ثم كمل وأدرك الوقوف بعرفة وهو كامل فانه يجب عليه إعادة السعى اه (قوله) ويجب أن يبدأ فيه الخ) ولا بد فيه أيضاً من قطع المسافة كلها بين الصفا والمروة من بطن الوادي فلا يخرج عنه

وذهابه من الصفا الى المروة مرة وعورده منها اليه مرة أخرى وبسن الذكر أن يرى على الصفا والمروة قبر قامة
 وأن يمشي أول السعي وآخره ويصعد الذكر في الوسط وعملها معروف (و) خاسها (ازالة شعر) من الرأس بحلق
 أو تقصير لتوقف التحلل عليه وأقل ما يجزئ ثلاث شعرات فتعصمه صلى الله عليه وسلم لبيان الأفضل خلافاً لمن
 أخذ منه وجوب التعصم وتقصير المرأة أولى من حلقها ثم يدخل مكة بعد رمي جرة العقبة والحلق ويطوف للركن
 فبسي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم كما هو الأفضل والحلق والطواف والسعي لا آخر لوقتها وبكره تأخيرها
 عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجه من مكة (و) سادسها (ترتيب) بين معظم
 أركانها بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف على السعي ان لم يسع بعد طواف القدوم ودليله
 الاتباع (ولا تجبر) أي الاركان (بدم) وسياق ما يجبر بالدم (وغير وقوف) من الاركان السنة (أركان العمرة) لشمول الأدلة لها
 وظاهر أن الحلق يجب تأخيرها عن سعيها فالترتيب فيها أن جميع الاركان ﴿ تنبيه ﴾ يؤدى بان ثلاثة أوجه افراد بان يحج ثم يعتمر
 وتمتع بان يعتمر ثم يحج وقران بان يحرم بهما معا أو أفضلها افراد ان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى كل من التمتع والقارن دم ان لم يكن من
 حاضري المسجد الحرام وهم من دون مرحطين (وشروط الطواف) ستة أحدها (طهر) عن حدث وخبث (و) ثانيها (ستر) لعورة قادر
 فلا زالا فيمجددوني على طوافه ان تعمد ذلك وطال الفصل (و) ثالثها (نيت) أي الطواف (ان استقل) بان لم يسلمه نك كسائر

يسيرا لم يضره والأرض ولا بدأ يضامن عدم الصارف لا كما يفعله الجهلة من المسابقة فانهم اذا لم يقصدوا معها السعي تكون صارفة عنه وكذا أن لا يكون متكوسا ولا معترضا كالأطواف لكن فرق في الخاشية أن الأطواف احتيط له بوجوب أشياء لم تجب هنا كالطهر والستر فكان دون الأطواف وان قدمنا أنه مثله في عدم الصارف لان ذلك لم يفتى. اشترك فيه فاستويان ولا كذلك هنا اه
نكن نعتمد شيخنا في سبب أن الصارف لا يضرهما ولو خشيته شخص أي فيه ما في أطواف من أن أنه لو حبل حلال أو محرم طواف من نسائهم يثبت محرم ما يثبت من نسائهم يدخل وتحت وطوافه يومئذ يومه ونفسه وطوافه ونسك أن أطلق وكان في المحمول بشرى (قوله) وذهابه من الصفا إلى المروة مرة (الح) ولا بد من استيعاب ما بينهما في كل مرة بأن يلقى عقبه أو حافر دابته بأصل ما يذهب منه ورأس أمابه أو رجله أو حافر دابته بما يذهب اليه وبعض درج الصفا محمدا فليحيط بالرقى حتى يتيقن وصوله للدرج القديم قال الكردي وهذا معتمد حج كذلك شيخ الاسلام والمفتي والها فيوجري مر في شرح الابيض وابن علان على ان البرج المشاهد الآن ليس شيء منه بمحدث وأنه يكفي الصاق الرجل أو حافر الدابة بالدرجة السفلى بل الوصول للمسامت آخر البرج المدفون كاف وان بعد عن آخر البرج الموجودة اليوم بأذرع وفيه فسحة عظيمة للعوام اه
وقوله معتمد حج لعله في غالب كتبه والافتد عقبه في التحفة بقوله كذا قاله المصنف وغيره ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس شيء محدث لعلو الأرض حتى غطت درجات كثيرة اه بشرى والمروطة طرف جبل قيسقاع وقصر المسابقة بينها وبين الصفا بأذراع الأدمى سبعة وسبعون ذراعا وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعا فأدخلوا بعضه في المسجد برماوى (قوله) لتوقف التحلل عليه (أي مع عدم جبره بدم (قوله) كما هو الأفضل) كذلك التحفة وهو ظاهر المفتى وفي النهاية الأفضل تأخير عن طواف الأفاضة كما أفنى به الوالد رحمه الله قال لان شأونها باستحباب اعادته بعده اه (قوله) ان اعتمر عامه أي بأن لا يؤخرها عن ذي الحجة والا كان كل منهما أفضل لكرهه تأخيرها عن سنته وان أطال السبكي في أنه أفضل وان اعتمر في سنة أخرى لانه لم ينقل عن فعله عليه السلام اعتمر بعدها بحجة قال الكردي ومن صور الأفراد القاض بالترتبة للتمتع فوجب للدم ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه لكنهما مفضولة بالنسبة للإتيان بالعمرة بعد الحج فيما بقي من ذي الحجة ويسمى ذلك أيضا تمعنا وقد يطلق الأفراد على الإتيان بالحج وحده بشرى (قوله) وهم من دون مرحلتين أي من استوطنوا محلا دون مرحلتين من الحرم على الأصح عندنا كما جدد لان المسجد الحرام في كل موضع في القرآن المراد به جميع الحرم الا في آية قول وجهك شطر المسجد الحرام وآية سبحانه فان أراد به الكعبة في الاول وحقيقته في الثاني وقال أبو حنيفة هم من كان دون المواقيت إلى الحرم وقال مالك هم أهل مكوكذى سوى ومن لسكنه طر بقان إلى الحرم أحد عمادون مرحلتين فهو حاضرا

(٢٣ - ترشيح المستفيدين)

العبادات والافهي سنة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الاسود محاذيا له) في سروره بدنه أي بجميع شقه الأيسر وصفة المحاذاة أن يقف بجانبه من جهة اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي ثم يمشي مستقبلا حتى يجاوزه حينئذ ينقل وينقل بجعل يساره للبيت ولا يجوز استقبال البيت إلا في هذا (و) خامسها (جعل البيت عن يساره) مارا لتقاء وجهه فيجب كونه خارجا بكل بدنه حتى يديه عن شاذروانه ونحو حجره للاتباع فان خالف شيئا من ذلك لم يصح طوافه وإذا استقبل الطائف لنحو

إذ الأصل براءة الذمة من الدم فمن جاوز الميقات غير مر يد نسك ثم اعتمر حين عن له بمكة أو قر بهالزمه دم على المعتمد لأنه ليس من الحاضر بل لعدم الاستيطان ويشترط أيضا لوجوب دم المتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من ميقات طريقه ويرغ منها ثم يحرم بالحج من مكة فان أحرم بها في غير أشهره ثم أتى ولو في أشهره ثم حج من سنته لم يلزمه دم لأنه لم يجمع بينهما وقت الحج فاشبهه للفرد وأن يكون الاحرام بالعمرة ثم بالحج في سنة واحدة فلو اعتمر في سنته وحج في أخرى فلا دم وأن لا يرجع إلى الميقات الذي أحرم منه إحراما جائزا وأن لم يكن ميقاتا كأن لم يحظر له الإقبال بدخوله الحرم فاحرم منه فيكفيه العود إليه أو إلى مثل مسافته لأنه ميقاته أو إلى ميقات آخر ولو أقرب منه أو إلى مسافة قصر فان لم يعد شيء من ذلك لزمه الدم وإن عاد له حرما أو ليحرم منه فلا دم بشرط عوده قبيل تلبسه بنسك واجب كالوقوف أو مندوب كطواف قدوم بان يخرج المتمتع بعد فراغ عمرته من مكة ليدون مسافة قصر منها ثم يدخلها ولو حلالا ثم يطوف ولو بعض طواف القدوم قال في الحاشية أو طاف للدواعي أي بعد إحرامه بالحج عند خروجه فلا ينفعه العود إلى الميقات حينئذ لأنه أتى بما يشبه التحلل ويشترط أيضا لوجوب دم للقرآن أن لا يعود إلى الميقات بعد دخول مكة وقبل الوقوف بعرفة فان عاد قبل دخوله أو بعد الوقوف لم يسقط عنه الدم أو بعد دخوله وقبل الوقوف سقط وعمله ان لم يشرع في طواف القدوم والا لم يسقط كما في المتمتع وإن لم يسع بعده كما اعتمد في الفتح والمنهج القويم والاسنى لكن مال في الحاشية والامداد إلى أنه ينفعه العود مالم يقف بعرفة وفرق في الحاشية بين المتمتع والقارن اه بشري ورحته (قوله والا فهي سنة) أي نية فعل الحقيقة الشرعية السما بالطواف وهي الدوران حول البيت فلا ينافي اشتراط قصد الفعل بأن يلحظ كونه عن الطواف ولا اشتراط عدم الصارف فقصد مطلق الفعل وهو قصد الدوران بالبيت لا بد منه في كل طواف وأما ملاسطة كونه عن الطواف الشرعي فواجب في طواف غير النسك وسنة في طواف النسك اه وثاني مع حاشيته لباعشن (قوله بدؤه بالحجر الاسود الخ) أي فلا يجتنب عبادا به قبله ولو سهوا فإذا انتهى إليه ابتداء منه محاذيا للحجر كله أو بعضه (قوله شقه الأيسر) بحث في التحفة أن المراد بالشق الأيسر أعلاه المحاذي للصخر وهو للنسك قال فلو انحرف عنه بهذا وحاذاه ما حتمت من الشق الأيسر لم يكف كردى (قوله وصفة المحاذاة) أي الفاضلة فلترك الاستقبال المذكور وحاذى الطرف مما يلي الباب بشقه الأيسر أجزاء وفاتته الفضيلة (قوله حتى يجاوزه حينئذ ينقل) هذا إنما يتمشى على معتمد الجبال الرمل ومواقفيه فان الانتقال عندهم يكون بعد تمام المجاوزة لاني حال المجاوزة خلافا لما جرى عليه شيخه ابن حجر أنه ينقل حين المجاوزة لا بعدها ولا بد من استحضار النية عند هذا الانتقال لأنه أول الطواف وما قبله مقدمته كما سيأتي (قوله ولا يجوز استقبال البيت إلا في هذا) عبارة لا يوضح وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرنا أولا من أنه يمر في ابتداء الطواف على الحجر الاسود مستقبلا له فيقع الاستقبال قبالة الحجر الاسود لا غير وذلك مستحب في الطوفة الاولى خاصة إلى آخر ما قاله ثم اختلفوا في الاعتداد به فقال في الايعاب وبما قدمته أن الطواف حقيقة إنما هو من حين الانتقال يعلم أن هذا الاستثناء صوري اه قال عبيد الرؤوف في شرح المختصر نقلا عن بعض كتبه الشارح لأن أول الطواف الواجب من هذا الانتقال وما قبله مقدمته لا منه ومن ثمة لم تجز النية إلا ان قارنته اه وقال ابن الجلال هذا ما اعتمده الشهاب ابن حجر تبعاه لغيره فلا استثناء صوري فان أول طوافه الحقيقي هو محاذاة جزء من الحجر بشقه الأيسر واعتمد الجبال الرمل والخطيب والعلامة ابن قاسم وغيرهم أن أول طوافه مسافة أولا وأن الاستثناء حقيقي ويظهر أن المعتمد من حيث النقل الثاني ومن حيث المذكر هو الاول اه كلام ابن الجلال اه كردى (قوله بكل بدنه حتى يديه) وكبدنه ثوبه المتحرك بحركته عند ابن حجر لا عود في يده وحامله ودابته واعتمد في المتن والنهي والنهي لعدم الضرر بالنوب وان تحرك بحركته (قوله عن شاذروانه وحجره) الشاذرون جمل

دعاء فليحترق عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر أن يقرضه في محلهما حتى يستدل قائما قائما رأسه حال التقبيل في جزء من البيت (و) سادسها (كونه سبعا) يقينا ولو في الوقت المكروه فإن ترك منها شيئا وان قل لم يجزئه (و) (ومن أن يفتتح) الطاقف (باستلام الحجر) الأسود بيده (و) أن (يستلمه

قصير نقصه ابن الزبير عن عرض الأساس للوصول أرض المطاف لمصلحة البناء ثم سمي بالرخام لأن أكثر العامة يحمله وهو من الجهة الغربية واليمانية فقط كالذي المنهج القويم وموضع في النهاية ثم غبر هذا لكن المعتمد كما في التحفة ثبت في جهة الباب أيضا كما حرره في الحاشية واعتمده السكردى والحاصل أنه يختلف فيه من جميع الجوانب فالامام والرافعي لا يقولان به إلا في جهة الباب وشيخ الاسلام ومن وافقه لا يقولون به في جهة الباب أو حنييفة لا يقول به في جميع الجوانب وفيه رخصة عظيمة بل لنا وجهان من جدار الكعبة لا يضر لخروج معظمه من البيت والحجر بكسر الحاء مابين الركنين الشاميين عليه جدار قصير يمتد بين كل من الركنين فتحوي يسمى أيضا حطيا لكن الأشهر أنه ما بين الأسود ومقام إبراهيم وهو أفضل محل بعد الكعبة والحجر فلو شئى الكائن بين فتحه أو وضع بعضه منه وهو سائر على جدران القصير لم يصح من حيث تغليب العدل إلى محل الدخول أو الوضع ثم بيني لأنه وإن لم يكن فيمن البيت الاستئناس بصفة أدفعه غالب في الحج التعبد ولم يثبت الطواف إلا خارجة فوجب الاتباع اه بشرى (قوله ولو في الوقت المكروه) غاية للحنوف تقديره و يصح الطواف ولو في الوقت المكروه وإن كان ظاهر صنيعه كالتحج القويم يفيد خلاف ذلك ومن شروط الطواف أيضا عدم صرفه بغيره كطلب غريم فقط وكإسراعه خوفا من أن نفسه امرأه أن يشرك كأن قصد بعثه الطواف وطلب الغريم لم يضر ولو دفعه شخص فغشى بدفعه خطوات لم يضر لأنه لم يضره بشرى (قوله وسن أن يفتتح) (خ) شروع في بيان بعض سنن الطواف وهي كثيرة لا نه سببه الصلاة فكل ما يمكن جريانه فيه من سننها لا يبعد عنه به ليس إلا سنة شمس الله لا سبوع ورائع الغيب واختصوع والتدبر بل قد يراد بشيء منها المشي فيه ولو لم يرد كالأربعين ويكره الزحف والخبوة في الكعبه فيه لغبر استفتاء خلاف الأولى عن شيخ الاسلام وابن حجر واعتدلا لطبيب والجمال الرمي وغيرهما حرمة ادخال البهيمه المسجد حيث شئى منها تلو شئها والافان كان الادخال لحاجة فلا كراهة ولا كراهة وفي التحفة وغيرها المراد بأمن التلو شئ غلبة الظن باعتبار العادة قد يسكنونه حافيا ولو امرأه الا لعذر كشدته حر فيحرم فإن لم يشتد جاز ليس لعين والحفاه وتذب تقصير الخطا لتكرار خطاه فيكثر الاجر وعليه فأسبوع بسبب كونه يؤدب بحيث يطوف بغيره أسبوع مع تساوى أوصافهما أفضل وأخصر ركن الحجر بالاستلام والتقبيل لأن فيه الحجر وعلى قواعد إبراهيم والياني بالاستلام ككونه على قواعد إبراهيم والشاميين ليس فيهما شئ مما ذكر وتسن الاذكار المأثورة عنه صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة الشاملة للدعاء فإن ذلك ولو ضعيفا أفضل من القراءة وهي أفضل من غير المأثور ولم يصح عنه صلى الله عليه وسلم الا اللهم بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم فنعني بما رزقني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة منك بخير بين اليانين والشهور تشديد الياء من على لكن قال ملا على قارى انه تحريف بل بالتحقيق فيقول أول طوافه سم الله والله أكبر اللهم إيمانك وتصديقك بكتابتك ووفاء بعهدك وأتباعا سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وقبالة البيت اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار ويشير إلى مقام إبراهيم بقلبه وعند الانتهاء إلى العراقي تقريبا اللهم اني أعوذ بك من الشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند عيادة المذاب اللهم اظلي في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكأس نبيك محمد ﷺ شرابا هنيئا مريئا لا أظمأ بعده أبد اللهم اني أسألك الراحة عند الموت والعفو عند الحساب وبين الشامي واليماني اللهم اجعله حجابا مبرورا وذا نبأ مغفور اوسع عيانتك وروحه ملا متقبلا وتجارته لن تبور يا عز زيا غفور والمعتذر يقول عمرة مبرورة فإن لم يكن في ضمن سنك نوى بالحج معناه للغوى وهو القصد وعند اليماني بسم الله والله أكبر اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقير والذل ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة اللهم اني أسألك العافية في الدنيا والآخرة اللهم بنا آتنا الح اللهم فنعني الح وتذب الاسرار بذلك الاتباع المغير كالطوفين فيحجر به الطوف في التحفة نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتأذى أحد اه وفي الايضاح ولودعا واحدا من جماعة ففسن اه قال عبد الرؤف يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضر لانه لمصلحة الكل اه قال ابن الجلال وانظر في وجه الزوم ويسن ما صر في الاذكار

في كل طوفة (وفي الاوتار أكد وأن يقبله ويضع جبهته عليه (و) يستلم (الركن) البقائي ويقبل يده بعد استلامه (و) ان (يرمل ذكر في) الطوفات (الثلاث الاولى من طواف بعدهم) بأسراع مشيه مقار باخطاه وأن يمضي في الأثر بقية الأخيرة على هيئته للاتباع ولترك الرمل في الثلاث الاولى لا يقضيه في البقية ويسن ان يقرب الذكرك من البيت مالم يؤذوا ويتأذرجة فلو تعارض القرب منه والرمل قدم لأن ما يتعلق بنفس العباداة أولى من المتعلق بمكانها وأن ينقطع في طواف يرمل فيه وكذا في السعي وهو جعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفه على الأيسر للاتباع وأن يصلي بعد ركعتين

وغيرها في كل مرة وثلاثا ولا يضر كون كل ذكر يستغفر كثيراً عما ذكر أن يقال عنه كانه على ذلك في التحفة فالمراد ما يشمل ما بدأه ما ذكره وعبر في النهاية بقوله أي الجهة التي تقابلها بشرى وكردى قال في التحفة فان قلت روى ابن ماجه خبر فيه فضل عظيم لمن طاف أسبوعاً ولم يتكلم فيه الا سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله فلم يتعرض الا صاحب لئلا يندب هذه الكلمات في الطواف قلت قد صرحوا به في قولهم وما توارى الدعاء وقد أشاروا اليه أيضاً بذكرك حديثه في هذا المبحث فان قلت يلزم عليه أن لا يأتي بشيء من الاذكار لا يشرط فيما لا يتكلم في طوافه بغير تلك الكلمات وهذا مناف لئلا يندب جميع ما مر في محاله قلت يلزم عليه ذلك وانما الذي يلزم عليه أنه مع تحصيله تلك الكلمات التي لم يأت فيه بغيرها مفصول بالنسبة للاتباع بالاذكار في محلها وأفضل من القراءة ولا يخفى في ذلك اه قال ع ب على التحفة قوله وانما الذي يلزمه انه الخ محل تأمل وعبرة الونائي فالأفضل أن يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا يأتي في طوافه بغيرها أو يقول عند استلام الحجر أولاً وعند ابتداء كل طوفة والاوتار أكد والأولى أكد بسم الله والله أكبر اللهم ايماناً بك الخ (قوله وفي الاوتار أكد) والاولى والاخيرة أكد بطاح (قوله وأن يقبله ويضع جبهته عليه) ويسن تكرير كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجهة والافضل ان يستلم ثلاثاً متواليات ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك كما في التحفة ولا يقبل ما استلم به كيداه الا عند العجز عن تقبيل الحجر وعبرة التحفة ولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما أفهمه كلام الاصحاح لكن الذي نص عليه وصرح به ابن الصلاح ونسب جمع لانه لا بد من ذلك عليه الاخبار أنه يقبلها مطلقاً اه واعتمد في النهاية أنه يقبلها كما في الونائي فان عجز عن الاخيرين أو عن الاخير فقط بان لحقه أو لحق غيره بذلك مشقة تذهب خشوعه اقتصر على الاستلام في الاولى أو عليه وعلى الوضع في الثانية ثم قبل واستلم به فان عجز عن استلامه بيده وغيرها أشار اليه بيده اليمنى فاليسرى فيها في يده اليمنى فيها في اليسرى للاتباع ثم قبل ما أشار به ثم الاستلام عبارة عن مسح الحجر بكفه فيضع يده عليه ثم يضعها على فيه (تنبيه) من علم أنه منه حواستلام الحجر بعلى بشيء من طيبه امتنع عليه فليتنبه اه بشرى وكردى (قوله ويستلم الركن البقائي) أي باليمين فان عجز فباليسار ثم الإشارة كذلك بما فيها دون بقية أجزاء البيت فلا يستلمها ولا يقبلها ندبا ويباح ذلك ونائى (قوله ويقبل يده بعد استلامه) أي اليان كذا في التحفة والمعنى والنهاية فان عجز أشار اليه كذلك ثم قبل ما أشار به كارجحه في التحفة وفتح الجواد والخطيب في المعنى ونقله عن افتاء الشهاب الرملى واعتمده ابنه وغيرهم واستغرب حجج في الحاشية أنه لا يقبل ما أشار به الى البقائي واعتمده في مختصره وايضا به والمنهج القويم والمعتمد الأول كردى ولا يسن للرأه والحنى الاستلام والتقبيل ووضع الجهة الا في خاوة اللطاف عن غير النساء بأن تأمن بحجى ونظر الرجال ولونها را بشرى (قوله وان يرمل ذكر) الرمل بفتح عين هو الاسراع في الشيء مع تقارب الخطا وهما المكتنفين دون الوثوب والعدو ويقال له الخب وبفعله للصغير وله ان لم يقدر عليه وتركه بلا عجز خلاف الاولى كفعله لغير ذكر والمبالغة في الاسراع فان طاف را كبا أو محمولا حرك الدابة ورمل به الحامل وفي الفتح ويكره تركه والمبالغة في الاسراع اه وسن عند تعذره ان يتحرك في مشيه بهز كتفيه ويرى انه لو أمكنه أكثر من ذلك لفعل كما يسن تحريكه في العدو والمطالوب في السعي عند تعذره اه ونائى (قوله في طواف يرمل فيه) أي في جميع الطواف وان لم يرمل للاتباع ويكره تركه ولو تركه في بعضه أي به في باقيه والصبي يفعل به وليه وقوله وكذا في السعي أي ولو فوق المحيط من التياب ويكره تركه وفعله في الصلاة كسنة الطواف بشرى (قوله يصلى بعده ركعتين) يقرأ فيها ما بعد الفاتحة بسورتي الاخلاص كما تقدم جهرا من غروب الشمس الى طلوعها وفيه في التحفة بما اذا لم ينوهما مع سنة المغرب مثلاً والا فيسر تغليبا لا فضل

خلف المقام في الحجر **﴿فرع﴾** يسن أن يبدأ كل من الذكر والائتي بالطواف عند دخول المسجد للاتباع وإياه الشيخان الآن يجد الامام مكتوبة أو يخاف فوت فرض أو رابة مؤكدة فيبدأ بها بالطواف (وواجباته) أي الحج خمسة وهي ما يجب بتركه الفدية (أحرام من ميقات) فيقات الحج لمن بكه هي وهو للمصح والعمره المتوجه من المدينة ذوالخليفة المسماة بيارعلى

ونائي **(قوله خلف المقام)** أي وإن بعد ثلاثمائة ذراع والأفضل أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع والمراد خلفه بحسب ما كان لأن وجهه كان من جهة الكعبة فقبر وجعل يابه في محله الآن فالصلاة الآن امامه ثم الكعبة فتحت الميزاب فبقية الحجر فالخطيم فوجه الكعبة فيبين البانين فبقية المسجد فدر خديجة فكة فالحرم ولا يفوتن الا بعونه لكن يسقط طلبهما بأي صلاة بعد الطواف كما مر عند غير القائل وجوبهما والأفضل لمن طاف أسايح فعلهما بعد كل ولبيه وإذا أخرهما أن يصل لكل منهما ركعتين ويجزى لكل ركعتان ويدعو بعدهما وبألتأور أفضل **﴿فرع﴾** من سنن الطواف السكينة والوقار وعدم الكلام إلا في خير كتعلم جاهل إن قل وسجدة تلاوة لاشكر لانه صلاة وهي تحرم فيها ورفع اليدين إن دعا لاجلها تحت صدره كالصلاة والطواف بعد الصبح لا يفوت به فضيلة الجلوس بعدها كما في حديث من صلى الصبح ثم قعد يذكر كراته إلى أن نطلع الشمس ثم صلى ركعتين كان له أجر حجة وعمره تامتين قال كثير منهم الشهاب الرمي وملا على قارى المراد من صدق الحديث استمر على ذكر الله والطواف فيه الذكر والطواف فقد جمع بين الفضيلتين واعترض ذلك في التحفة بما لا يلاقيه ومن المحبوب فيه السلام على أخيه وسؤاله عن حاله ويحترز عما لا يليق في هذا المثل من نحو ضحك وأكل ولا يمسق الا بشو به ولا يشبك أو يفرقع أصابعه وغير ذلك مما لا يطلب في الصلاة اه بشرى بتوضيح من البرماوى **(قوله خمسة)** أي يحصى الزمى بحجة العقبة يوم النحر وغيره وأحداهم بعضهم ع-حجتها اثنين وترك الحنف حادها وهو التحرز من حرمة الاحرام الثلاثة يارعى التي لا تطار الى الزمان واجبة على حرمة الاحرام واجبات الله رة أيضا **(قوله بشرى)** ما يجب بتركه الفدية أي والاثم إن لم يعذر ويصنع الحج بدونها بخلاف الأركان كما مر فالفرق بينهما خاص بهذا الباب لأن الواجبات في غيره تشمل الأركان والشروط فكل ركن واجب ولا عكس وما يجب بالدم أيا تارك الركوب والخلق لاكثر من ثلاث شعرات المشنورين بشرى **(قوله وأحرام من ميقات)** لم تعرض للميقات الزماني وهو بالنسبة للحج شوال وذوالقعدة وعشر ليل من ذي الحجة فيصح الاحرام به من ابتداء شوال إلى آخر يوم النحر وإن ضاق الوقت كأن أحرم به بمصر قبيل فجر نحر ودعوى أن الليالي إذا أطلقت تبعها الايام فيدخل يوم النحر به قال الحنفية شرطها ارادة المتكلم ذلك ومن أن لنا ذلك ويصح عند أي حنيفة ومالك جميع السنة لكنه مكره قبل شوال فلا أحرم به في غير وقته انعقد عمرة مجزئة عن عمرة الاسلام ان كانت عليه علم به أو جهل وبالنسبة للعمرة الا بدو قبل السنة فعلى الاول له أن يستمر في احرامه بالعمرة أبدا أو يكملها متى شاء وعلى الثاني يحرم تأخيرها للعام الذي بعده ومال اليه الا فرعى نعم قد تمتنع لعارض كحرم بها وحاج لم ينفر من منى فراححيجا وإن لم يكن بها أو سقط عنه الرمي والمبيت ومن عليه رمى أيام القشريق ولو كله وقد خرج وقته حل احرامه ونكاحه وغيرها ولا يتوقف ذلك على بدن الرمي بخلاف رمى يوم النحر يتوقف عليه التحلل أو على بدله إذا خرج وقت الرمي فهو إذا لم يفعل باقى على احرامه ومنه يصل امتناع حجتين في عام خلافا لمن زعموا يسن الاكثر من العمرة ولو في اليوم الواحد هي أفضل من الطواف حيث استوى زمنهما لانها لا تنفع من الحر المكلف الا فرضا وهو معتمدان حجر والجمال الرمي وحكى الخطيب الخلاف في ذلك ولم يصرح بترجيح وأمال السيوطي في رسالة له في تفضيل الطواف بشرى بزيادة من الكردى **(قوله فيمقات الحج)** مبتدأ أخبره هي أي مكة وقوله لمن بكه ولوقارنا أو امتمتها أو آفيا وقوله وهو أي الميقات **(قوله ذوالخليفة المسماة بيارعلى)** ويسماها بين المدينة ثلاثة أميال فان سلكو اطر يق الجحفة أو ذات عرق فا سلكو اطر يقه فهو ميقاتهم وان حادوا ميقا فاقبله لان عين الميقات أقوى من محاذاته فكل من مر بميقات فهو من أهلها والأفضل أن يحرم من الميقات لا عما قبله الأجير شرط عليه الاحرام من فوقه ومن أوله ليقطعه كله محرمانم الميقات الذي به مسجد يحرم منه ثم يعود لاول الميقات وفي النسخ الأفضل أن يصل بسنة الاحرام ثم يعود لاول الميقات ويحرم منه عندا ابتداء سيره منه

ومن الشام ومصر والمغرب جعقة ومن تهامة اليمن يعلم ومن نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق وميقات العمرة لمن بالحرم الحقل وأفضله الجعرانة فالتنعيم فالخديبية وميقات من لا ميقات له في طريقة عحاذاة الميقات الواردان حاذاه في برأو بحر والا فحلتان من مكة فيحرم الجاني في البحر من جهة اليمن من الشعب المحرم الذي يحاذي يعلم ولا يجوز له تأخير إحرامه إلى الوصول إلى جدة خلافا لما أفتى به شيخنا من جواز تأخيرها إليها وعلى بأن مسافتها إلى مكة كسافة يعلم البهاولو أحرم من دون الميقات لعدم ولو ناسيا أو جاهلا لم يعد إليه قبل تلبسه بنسك ولو طواف قدوم وأتم غيرهما

ويجوز الإحرام من آخر الميقات بشري (قوله ومن الشام) أي لمن لم يمر بذي الحليفة كما هو قوله الجعقة هي قرية خربة أقرب من رابغ إلى مكة على أربع مراحل ونصف منها والإحرام من رابغ أفضل إن جهات الجعقة أو تغرب بها فعل السنن بشري (قوله يعلم) ويقال له أعلم ويرمز قال الكردي جبل من جبال تهامة جنوبي مكة مشهور بالسعودية ينمو بين مكة ومرحلتان اه وقوله مرحلتان أي تقريبا والافيينهما مرحلتان ونصف بشري (قوله قرن) يسكون الراء جبل عند الطائف على مرحلتين من مكة (قوله ذات عرق) بكسر فسكون وعرق الجبل الصغير المشرف على العقين وهو وادو الإحرام منه أفضل لأنه أبعد من مكة بشري (قوله الحقل) أي إذا ناه من أي جانب شاء ولو طنا بالاجتهاد ولو أحرم في الحرم ولم يخرج إلى الحقل لزمه الأثم والدم وكذا لخط أن كانت لغيره وإن خرج إليه فلا دم ولا خط وكذا لا أثم إن كان عند الإحرام عزا على الحرم ورج بشري (قوله الجعرانة) بالتخفيف والتشديد موضع بين الطائف ومكة على اثني عشر ميلا منها وعلى ثلاثة أميال من الحرم ومن قال أنها على مائة وعشر ميلا من مكة بناء على نهر يف للميل خارج خمس لفقهاء فيه في صلاة المسافر كافي التحفة والفتح والذي في الغنى والنهاية أنها على ستة فراسخ من مكة زاد الوائوي بهاماء شديد العنوبة فقد قيل أنه ^{عنه} حفر موضعه يده الشريعة فأنجس وشرب منه وسقى للناس أو غرز زرع فنبع اه وقوله فالتنعيم المعروف الآن بمسجد عائشة على فرسخ من مكة وقوله فالخديبية مخففة وقيل مشددة اسم بئر بين طريق حدة بكسر الحاء المهملة وقيل بحم مضمومة وكل صحيح إذا حدة بالحاء في طريق حدة والمدينة قيل أنها المعروفة ببئر شمس وفيها مسجد الذي يبيع فيه تحت الشجرة واستشكل تقديم الجعرانة لأنه عليه السلام أحرم منها في رجوعه من غزوة حنين ولم يكن في الحرم والكلام في الأفضل لمن هو فيه وهو ظاهر بشري (قوله ولا يجوز تأخير إحرامه إلى الوصول إلى جدة) اعتمد على مخرفة ولا شجر وعبد الله ووفوا بالجمال والبطاح والسيد سليمان مقبول وغيرهم (قوله خلافا لما أفتى به شيخنا) أي في التحفة أفتى بما فيها الشيخ محمد صالح الريس تبعاً للشيخ ادريس الصعدي وعليه بأن مبنى المواقيت على التقريب لتصريحهم أن يعلم وذات عرق وجهة على مرحلتين مع أن بعضها يزيد على ذلك وسمعت أن يعلم جبل طويل وإن أخره إلى مكة كجدة إليها أو أقل فإن صح ذلك أنجس ما في التحفة لأن العبرة في المواقيت بآخرها بشري وعمن قال بجواز التأخير إلى جدة كافي الكردي النسيبي مفتي مكه والفقيه أحمد بلحاج وابن زياد اليمن وغيرهم اه وكان شيخنا السيد محمد بن حسين الحبشي مفتي الشافعية بمكة المكرمة رحمه الله تعالى مفتي به (قوله ولو أحرم من دون الميقات الخ) خلاصة الكلام في ذلك أنه إذا جاز الميقات إلى جهة الحرم ولو جاهلا أو ناسيا يرد النسك ولو في القابل غير محرم ولم ينو العود إليه أو إلى مثله ثم أحرم بعمره مطلقا أو بحج في السنة التي أراد النسك فيها ولو غير الأولى عند ابن حجر عسهي اجماعا لم يتوقف إحرامه على إذن كرفيق ولن عادلانه أن يعرّف دوام الأثم ومع العصيان فعليه دم إن لم يعد بعد إحرامه إلى ذلك الميقات أو مثل مسافته قبل التلبس بنسك ولو لم يستأن على صورة الركن كطواف القدوم يلزمه العود إليه محرما أو ليحرم منه إن لم يحرم أو إلى مثله تداركا لأثمه ولتقصيره في الجهل أو النسيان وإن كان لا أثم فيهما إذا لفرق في المأثورات بين العالم العامد وغيره إلا في الأثم فإن عاد بعد التلبس بنسك لم يسقط عنه الدم وقبله سقط الدم أما لو جاز له إلى الحرم بل عتأ أو سرده أنه أن يؤخر إحرامه إلى محل مثل مسافة مائة إلى مكة أو أبعد وأخرج يقولنا إلى جهة الحرم أيضا من مر على الميقات بعد نسكه فاصدا بلده كاهل اليمن يزورون بعد الحج ويمرون في رجوعهم بذي الحليفة فاصدين بالنسك في علمهم بعد إقامتهم ببلدهم فلا يجب عليهم الإحرام لأن مجاوزتهم الميقات في غير جهة الحرم بخلاف المكى إذا رجع بعد الزيارة إلى مكه وجرى به النسك من لا يريده عند المجاوزة وإن أراد بعد كاهل وبغيرنا والعود من نواه وعاد أولم يعد لعن مرض فلا أثم وإن وجب على الأخير الدم وبهم أحرم

(وميت مزدلفة) ولوساعة من نصفان من ليلة النحر (و) ميت (بني) معظم بالي أيام التشريق نعم ان نفر قبل غروب الشمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه ميت القيلة الثالثة ورمى يومها وانما يجب الميت في لياليها

مالو لم يحرم أو أحرم بحج في غير السنة التي أراد النسك فيها فلا دم عليه لأنه لنقص النك ومغ عدم الاحرام لانك وكذا لو أحرم في غير التي أرادها فلا نقص وفارقتم العمره الحج في كون الاحرام بها يلزمه الدم ولو في غير تلك السنة لان احرامه في سنة لا يصلح لغيرها بخلافها اذا احرامها لا يتأقت اه بشري (قوله ولوساعة) أي لحظة بعد الوقوف بعرفه ولو مارا كما في عرفه وان لم يكن أهلا للعبادة كما قاله عبد الرؤف مخالفا فيه للشهاب الرمي وفارق ميت مني بأنه ورد فيه لفظ الميت وانما ينصرف للعظم ولم يرد هنا ولا يسن احياء ليبتها كما في التحفة لكن قال غيره يسن احيائها بغير صلاة ولا يجب ميتها كميته مني على من له عنهما يأتي في ميت مني ولا على من اشتغل عنه بالوقوف بعرفة أو بطواف الافاضة لكن ظاهر النهاية عدم رضا الاخير ثم ان القول بوجود ميت الحاج بالمزدلفة ليلة النحر هو الصحيح من مذهب الشافعي و به قال فقهاء الكوفة وأهمل الحديث و به قال النووي وقالت طائفة هو سنة وهو قول للشافعي به قال جماعة وعليه الراعي أفاده النووي في شرح مسلم وطول مزدلفة سبعة آلاف ذراع وثمانون ذراعا وأربعة أسياع ذراع وذلك من مأزعي عرفة إلى وادي محسر بضم ففتح فكسر السين المتددة واد بين مني ومزدلفة طوله خمسة آلاف ذراع وخمس مائة ذراعا وهذا مريض وبدا الاسراع فيه لذكر قدر رمية حجر حتى يقطع الوادي الصغير الذي ببطنه حيث لم يؤذ ولم يتأذى والاتسبه وسن أن يقول في اسراعه ما كان عمره وبأنرضي الله عنهما يقولان حينئذ يروى من فوقه وهو هذا

اليك نعدو قلنا وضئينا * معترضا في بطنها جنبتها

خائفان دين الصاري ديسا * فدعبح الشحم اتقى برينها

اه بشري ريد من الصعري (قوله وميت بني نخ) ويعنرف تركة ميتها وميت مردفه يحل ما يعنرفه في جمعه وجماعه مما مر هناك ولا يسقط الرمي بهذه الاعذار وانما يسقط اذا عجز عنه بنفسه وبنائيه لتخوفتة ويسن أن يخطب الامام أو نائبهم بعد ظهر يوم النحر بمضى خطبة فردة يعلمهم فيها احكام الرمي والطواف والميت والنحر قال في الاسنى وهو مشكل لأن المعتمد فيها الاحاديث وهي مصرحة بأنها كانت ضحوة ثم يخطب بهم بعد الظهر بمضى ثاني أيام التشريق خطبة يعلمهم جواز النفر الاول فيه ويودعهم ويحثهم على ملازمة التقوى فان ذلك علامة الحج المبرور ولكن هاتان قدر كتابنا من ازمان طويلا فعمل أن يخطب بالحج أربع وكذا فرادى وبعد صلاة الظهر الا التي بعرفة فثنتان وقبل صلاة الظهر وطول مني ما بين وادي محسر وأول العقبة التي بالصفا الحجر فلبست للعقبة مع جرتها منها على المعتمد وقيل انها منها وعليه فتسكني نية النفر الاول منها بعد استكمال الرمي وميت مني لما يعني أي يراق فيها من الماء واختصت بخمس فضا ليرفع ما يقبل من حصي الرمي وكف الحدا تمن اللحم بها والقلب عن الحلو وقلة البعوض وانساعها اه بشري (قوله جاز) أي ولادم عليه لآية فن نجعل في يومين فلا تم عليه والأفضل التأخير لانفر الثاني سيما الامام الاعتر كخوف وغلاء الاتباع وجواز النفر الأول غاية شروط ثلاثة منها تسهل في غيرها فتعود خمسة أن ينفر في اليوم الثاني من أيام التشريق وأن يكون بعد الزوال والثالث أن يكون بعد الرمي جميعه وعليه فلا بد لمن رمى جرة العقبة ثاني أيام التشريق من أن يعود إلى منى ليكون نفره منها بعد استكمال الرمي لانها خارج مني والام يصح نفره الاول وقال سم له النفر الأول بمصر من غير رجوع ويفهمه كلام الاسنى أيضا ولو عاد الرمي ثم نفر ولم ينوه ثم نوى خارج مني كفاه عند سم ولو قبل وصوله مكة يسير اه بطاح وان يكون النافر قد بات الليتين قبله أو تركهما لعن وان ينوي النفر وان تكون نية النفر مقارنته لكن يعني عن هذا اشتراط نية لا ما قصد الشيء مقترنا بقله فقول التحفة مقارنته لا لباح وأن يكون نفره قبل الغروب أي تقرب بعد ارتحاله وان لم ينفصل من منى وكذا لو غر بيهو في شغل الارتحال عند ابن حجر وشيخه الخطيب خلافا لم كلاسنى والفرر والالزمية ميت الثالثة ورمى يومها و يعني عن هذا أول الشرط وقال أبو حنيفة له النفر مالم يطلع الفجر وأن لا يكون في عزمه العود إلى الميت وهذا يعني عند ذكر النفر في التحفة لان مع عزم العود لا يسحى قرا اه فان اختلف شرط لم يذكر لم يجزله النفر الاول

لغير الرء وأهل السقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ومكى ان لم يفارق مكة بعده (ورمى الى جرة العقبة

ولزمه ميت الثالثة ورمى يومها قال في فتح الجواد أما إذا نفر قبل الزوال سواء نفر في يوم النفر الأول أو فيما قبله فإن عاد وزال يوم النفر الأول وهو بمنى لم يؤثر خروجه أو بعده الغر وبلم يزد مدم ولا أثر لعوده أو بين الزوال والغروب رمى وأجزاء وله النفر قبل الغروب اه والحاصل أن من نفر قبل وقت النفر الأول ثم عاد قبل غروب يوم النفر الأول وتدارك ما عليه أجزاء سواء عاد يوم نفراً أو ثانياً أو ثالثاً بأن كان نفراً يوم النحر فلا شيء عليه من جهة الرمي وإن لزمه فدية من جهة الميت (١) وأما إذا نفر يوم النفر الأول فتارة بنفر بعد الزوال وقبل الرمي ولو لحصاة أو حيفتة فإن غربت الشمس قبل عودته لم يأنف فلا بد له من فدية ولا حكمة لميت ولو عاد بعد الغروب وبات حتى لورمى في يوم النحر الثاني لم يعتد برمييه لانه بنفر مع عدم عودته قبل الغروب أعرض عن منى والمناكس وإن لم تغرب الشمس فأثر بمعا أقوال أرجحها أنه يتعين عليه العود والرمي مالم تغرب فإن غربت تعين الدم واستوجه في الامداد وتارة بنفر قبل الزوال وحيتن ذلك عاد قبله أيضاً فلا أثر لنفراً أو بعد الغروب فقد انقطعت العلائق وإن كان خروجه قبل وقت الرمي أو عاد بينهما رمى واعتد برمييه وله النفر قبل الغروب وتارة بنفر بعد الغروب وحيتن ذلك فلا يسقط عنه الميت ولا رمى الفديله يجب عليه العود مالم تغرب الشمس آخر أيام التشريق فما يظهر اه كرمى وفتح ملخصنا علم أن الحج تحللان الأول بحصل بانين من ثلاثة وهي رمى جرة العقبة وإزالة ثلاث شعرات فاكتر وطواف الافاضة المتبوع بالسعي لمن لم يسع بعد طواف القدوم يقدم ماشاء منهما وبالثالث من الثلاثة المذكورة يحصل التحلل الثاني ويحصل بالأول جميع الحرمات على الحرم الا الوطء وعقد النكاح والمباشرة بشهوة ويحل بالتحلل الثاني باقيها اجزاء وهي الثلاثة المذكورة ويجب عليه الاتيان بما بقى من النسك من رمى وميت وهو غير محرم ومن فاته الرمي (٢) توقفت التحلل على بدله ولو صوماً نزيلاً للبدل منزلة للبدل فلا يتعقله نسك حتى يأتي بدله فليتنبه لذلك بشرى وكشف النقاب وذهب البلقيني الى أنه لو قدم حلق الركن على الآخرين أو سقط عملاً شعر برأسه كان له حلق شعر بقية البدن قال وقياسه جواز تقليم الظفر حينئذ كالحلق لشبهه به وفيه نظر فصار للحج ثلاثة تحللات أول وهو الحلق ويحل بمحلق شعور البدن وثان محل بماعاد الجماع من مقدماته وعقد النكاح إيجاباً وقبولا وثالث محل بهما جميع واعتمده الشارح في المنح ومختصر الايضاح وإن علق في شرحه وجري في التحفة والاياب على عدم حل إزالة شعر البدن الا بعد فعل اثنين من الثلاث وهو الذي يظهر اعتياده وقال لزم ركش وتبعه عبدالرؤف وابن الجلال ان اباح حلق غير الرأس لدخول وقت حلقه من حلق الرأس حلة واحدة كاحراماً بالاحرام كذلك فليس من باب التحلل فتحوز ان إزالة الرأس وبعده معه ورد في المنح اه وسطى وجزم في بشرى السكر بم أن تقليم الظفر كالحلق (قوله لغير الرء وأهل السقاية) أى جميع الرءاء ولو متبرعين ان خرجوا من منى ومز دلف قبل الغروب وتفسر آياتهم بالدواب اليها وخافوا من تركها لو بانوا بها ضياعاً لا يجب عليهم ومثلهم غيرهم ممن يعذر بما امر بشرى ثم ان القول بوجود ميت منى هو الأصح من قول الشافعي وعليه النووي وبقال مالك وأحد القول الثاني انه سنة وعليه الرافعي وبقال أبو حنيفة رحمه الله أقادم في شرح مسلم (قوله لغير حائض ومكى الخ) أى من كل من أراد مفارقة مكة من حاج ومعتبر وغيرهما ومكى

(١) (قوله وإن لزمه فدية من جهة الميت) كذا في المنح وشرح السبد الشلى على مختصر الايضاح وهو يقتضى أنه لم ينفر النفر الأول لتوقفه على ميت اللبتين قبل ذلك أو تركهما العذر خلافاً لقديمه

(٢) (قوله ومن فاته الرمي) أى رمى جرة العقبة يوم النحر لانه الذى يتوقف عليه التحللان مع الآخرين (قائمة) فى سنة ١٣٠٨ صار الأمر من والى ولاية الحجاز حتى باشا على مهندس مكة المكرمة بالكشف على طريق جبل النور ونور وذرعهما العزم على تعديلهما ونسبيلهما للزائر بن فكان ذرع الاول ألفاً ومائتي ذراع وعشرين ذراعاً بالاقراع للسكى المجرى الى القبة بشروته ثم نزل منها مغرباً نحو ثلاثين ذراعاً معياراً بتجد الغار الشريف موقع تعبدته وعند ذروة هذا الجبل بركة يجتمع فيها ماء المطر فترغب الناس عند امتلائها ليزولت عنهم نيسر ماء بأعلاء غيرها الا بالنقل من أسفل وأما ذرع الثاني أعنى جبل تور فأما نوسبعائة وستة وسبعون ذراعاً معياراً يامن أسفله الى المائتين فوق الغار الشريف وبين الغار الشريف والمائتين ستون ذراعاً معياراً اه منه

بعد اتصاف ليلة النحر سبعا والى الجرات الثلاث بعد زوال كل يوم من أيام التشريق سبعا سبعا مع ترتيب بين الجرات (بحجر) أي

وغيره أو من منى عقب نفر منها وإن طاف للوداع عقب طوافه إلا فاضة عند عودته إلى منى من مكة إذا لا يكون طواف وداع إلا بعد الفراغ من جميع نسكه وانما يجب على من أراد مفارقة ما ذكر ال سفر قصر مطلقا وإلى وطنه أو محل ربه الإقامة فيه توطنه وقد فرغ من جميع نسكه إن كان في نسكه ولا عذر له بخلاف من له عذر كعائض ولو حكا كحجارة ونساء ومن به فرح سائل ونائب من ظالم أو غريم وهو معسر أو فوت رفقته ومن فقد الطهورين وفارق عمران مكة قبل زوال عذره وإن زال عقب ذلك لكن بحث الأذرعى وم الحزم على غير نحو حائض لكون من معها عزيمة ومنعهم رخصة واستوجبه في الامساك قال السكردي وترك طواف الوداع بلا عذر ثلاثة أقسام أحدها لادم فيعولاً ثم وذلك في المسنون منه وفيمن بقى عليه شيء من أركان النسك أي أو شيء من واجباته كإفاله سم وفيمن خرج من عمران مكة لحاجة ثم طرأ له السفر أي لأنه لم يحاطب به عند خروجه ثانياً عليها الأثم ولادم وذلك فيمن تركه عامداً فلا وقد تركه بغير عزم على عودته عاد قبل وصوله لما يستقر به اللهم فاعود بسقط الدم لا الأثم ثالثهما يلزم بتركه الأثم والدم وذلك في غير ما ذكر ولولزمه الصوم بدلاله في مثلاً أقسام الثلاثة وأراد السفر لبلده لزمه طواف الوداع وإن بقيت السبعة إلى وطنه بل وإن لم يصم شيئاً بخلاف من سافر يوم النحر فلا يطوفه لأنه لم ينتقل إليه إلا بالترك ولم يتحقق الإقبول الوقت ولم يفت ويلزم الأجير فعله وبخط تركه ما يقابل تركه بعضه ولو خطوة وسهوا أكثر كنه فيه الدم ما لم يعد قبل وصوله ماضى ويطوفه بشرطه وهو أن لا يمكث فيها تشتت مجاوزته في القصر بعد مواعده كعتبه ودعاه بعدها وعند المنزلة وأنيان رمزم وشرب منها بعد شرب حله وشرب عزاد لومع نعيم الطريق لتحور رخصة وصلاة أو جماعة أقيمت وكذا كل شغل بقدر صلاة الجنزة بأخص يمكن وإن كثر ذلك فإن مكث زيادة على ذلك ولو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أعاده وسن لمن أتى هو برأه أن يدعو بعد ما يؤتى المنة وهو ما بين الحجر الأسود والباب فيلصق به بظنه صدمو بسط يديه عليه اليمنى على ما يلي الباب واليسرى على ما يلي الحجر ويضع يده اليمنى أو وجهه مع يمينه يدعو بما أحب مبدي بالساء عليه تعالى وأنصاه والسلام عليه **عليه** والمأثور أفضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك جعلتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلقتني نعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت راضيت عني فاردد عني رضوا الآن قبل أن تنأى عن بيتك دارى وبعده من زارى هذا أو أن انصرافى أن أذنت لي غير مستقبل بك ولا بيتك ولا راضب عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدنى والعصية في ديني وأحسن من قلبي وارزقني العمل بطاعتك ما أبقينى واجع لي خير الدنيا والآخرة اللهم لا تجعل آخر العهد عن بيتك فإن جعلته فموضني الجنة ونجتم دعاءه بما افتتحه به من الثناء والصلاة والسلام ثم يذهب إلى زمزم مع صدق نية ويقصد بشر به نيل مطلوبه فانه لا شرب لهوي يتضاع به ما أمكنه ثم يعود لاستلام الحجر وتقبيله والسجود عليه ثلاثاً ثم ينصرف تلقاء وجهه كالمتحزن مستدير البيت ويخرج من باب الحزرة فإن لم يتيسر فباب العمرة كافى التحفة والفتح واقتصر في المخي كالاسنى على باب بنى سهم أي باب العمرة وباب الحزرة هو باب الوداع الآن **(تنبيه)** قضية عدم طواف الوداع من واجبات الحج اتهمن المتناسك وبه قال الغزالي ولما منه حتى فلا لا يجب على غيرهما لكن صحح الشيخان أنه ليس منها والأما وجب على غير حاج ومعتزم وعليه فلا يندرج في نية النسك بل يحتاج لنية مستقلة وبه قال الجلال الرملى وغيره لكن قال الشهاب ابن حجر إن نية النسك تشمل لانه وإن لم يكن منه فهو من توابعه اه بشرى **(قوله)** بعد اتصاف ليلة النحر أي لمن وقف برفة قبله ويندب تأخيرها بعد طواف الشمس ذلك اليوم للاتباع بشرى **(قوله)** سبعا أي يقينا في كل من الجرات واحدة بعد واحدة ولو بتكرار حصة واحدة فلورمى بسبع مناصرة واحدة أو حصانين كذلك احداها يمينته والأخرى بشماله فواحدة أو رماها مرتين فوقتها معا فثنتان بشرى **(قوله)** بعد زوال كل يوم أي وقبل صلاة الظهر إن لم ينقض الوقت ولم يجمع تأخيرا وهذا وقت الفضيلة فيه ويبقى الاختيار لكل يوم إلى غروب شمس ويبقى جواز الرمي حتى رمى يوم النحر إلى آخر أيام التشريق ووقت التبع الواجب والخلق أو التقصير والطواف والسعى إن لم يقدمه يبقى أبدا مادام حيا نعم بكرة تأخيرها عن يوم العيد وعن **(٢٤ - توضيح المستفيدين)**

بما يسمى به ولو عقيقا وياورا ولو ترك رمي يوم تدارك في أيام التشريق والآن مقدم بترك ثلاث رميات فأكثر (ويجوز) أي الواجبات بدم وتسمى هذه أبعاضا (وسننه) أي الحج (غسل) فتيمم (لاحرام ودخول مكة) ولو حلالا بذى طو (ووقوف) بعرفة عشتبهوا بمزدلفة ولرمي أيام التشريق (وتطيب) في البدن والثوب ولو بماله جرم (قيله) أي الاحرام وبعد الغسل ولا يضر استدامته بعد الاحرام ولا اتقله بعرق (وتلبية) وهي ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك لئيك ان الحمد والنعمة لك وللك لا شريك لك

أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد ما المذنب المنسوب خوفه وقت الأضحية فيفوت بفوات أيام التشريق وبما تقرر علم انه تسن البادرة بطواف الاضحية يوم النحر بعد رمي جرة العقبة والفرج والطلق فيدخل مكته يطوف ويسعى ان لم يكن قد سعى ثم يعود الى منى ليصل بها الظهر لأول وقتها ويبيت بها ليلتي التشريق ويشترط للرمي أيضا ترتيب الجرات فيرمي أولا الجرة التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جرة العقبة وكذا في الزمان فيرمي الثلاث عن أسسه ثم عن يومه ولا بد ان يرميها عن نفسه ثم غيرهم وان تقدمت الاثنا بقعن الرمي عن نفسه فان خالف وقع عن أسسه وعن نفسه واشترط انه لا يرمي عن غيرهما لا بد من رمي عن نفسه الجرات الثلاث هو معتمد التحفة وغيرها وهو أحد احتماليين للهمات وثانيهما انه لا يتوقف على رمي الجميع بل يرمي الجرة الأولى صح أن يرمي عقبه عن المستقب قبل ان يرمي الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارته إشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الاقدام انه الظاهر سم وجري عليه لزيادته بالرمي وعدم الصلوة وفقد الرمي فلو قصد غير لم يكف ولو ان وقع فيه كرميه نحو جرة في الجرة فوريه العلم المنسوب في الجرة عند ابن حجر وأقره عبد الرؤوف وفي شرح المنهاج والتنبية للخطيب هو الأقرب الى كلامهم قال في التحفة نعم ان رمي اليه بقصد الوقوع في الجرة فوق وقع فيها أجزاء وفي الاعباب انه يقتصر للعامة ذلك واعتمد مر اجزاء رمي العلم اذا وقع في الرمي قال لان العامة لا يقصدون بذلك الا فعل الواجب واصابة الرمي يقينا بفعله وان لم يبق فيه والرمي هو المحل المبني فيه العلم ثلاثا ذكر من جميع جوانبه الا جرة العقبة فليس له الاجتهاد واحدة وان يسمى رميا فلا يكفي الوضع وكونه باليد لا بنحو رجله أو قوسه مع القدرة عليه باليد اذا عجز عنه باليد قدم القوس على رجله فالتزم وجب على من عجز عنه لعل يسقط القيام في فرض الصلاة انا من يرمي عنه ولو باجرة فضلت عما يعتبر في الفطرة ان ايس ولو ظنا من القدرة عليه في أيام التشريق والآخره ولو شق بصدري النائب عنه لم تحب اعادته ونحو الاستئنا بقى الرمي عند وجود العذر ولو لا جبر اجارة علي عند حج وخالف مر في شرح المنهاج والدخيلة واختصت جرة العقبة عن اختيار يرمي يوم العيد وكونه قبل الزوال وبالتكثير مع رميها يوم النحر وفي غيرها عقبه ويسن استقبالها يوم النحر وكونها ليست من منى وبعدهم سن الوقوف عندها للدعاء بخلاف اختيارها فيسن بعد الرمي بقدر سورة البقرة عندهما وانها ترمي من جهة واحدة وهي من أسفلها من بطن الوادي فلورمي من أعلاها أو جنبها أو وسطها الى الرمي جائز بخلاف ما لورمي الى خلفها فلا يصح وأختارهما ثريان من جميع الجوانب وبأنها يؤخذ حصارها لئلا من مزدلفة وحصى اختيارها يؤخذ من وادي محسر أو من منى غير الجرات اذ لم يبق فيها من الحصى الا ما لم يقبل فيكره أخذه منها ومن الحصى ومن محل متنجس مالم يغسل فيسن غسل ما احتمل نجاسته ملتقطا من بشرى الكرم والكردى ويجوز (قوله تدارك) في باقي أيام التشريق) أي ويكون أداء وأقهم كلامه ان له تدارك قبل الزوال لاليل والمعمد يجوز فيهما بخلاف تقدم رمي يوم على زواله فانه ممنوع كاصو به المصنف وجزم الرافعي بجوازه قبل الزوال كالأمام ضعيف وان اعتمد الأسنوى وزعم انه المعروف منه بها وعليه فينبغي جوازه من الفجر اه تحفة قال ع ب عليها ولا يخفى انه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز النفل قبله عليه لاحتمال أن الأول لحكمة لا توجد في الثاني كتيسر الفرع قبل الزوال قبل زحمة الناس في سبهم وليس لأئنا نقاس نحو النفر على نحو الرمي اه وفيه فيد صنيع المحشى كبشرى الكرم ان جزم الرافعي بجوازه قبل الزوال معتمد وقد علمت ضعفه بل قال في الاعباب لا يجوز تقديمه في يوم على زواله اجاعا على ما قاله المهوردي وفي شرح مر على الاصح لا يجوز تقديم رمي يوم واحد على زواله قولوا واحدا اه ومنه في حاشية حج عليه وهو مخالف لما في التحفة قال الكردى الا أن يقال انه لضعفه لا بعد قولوا آخر أو يقال قولوا واحدا الشافعي اه (قوله وسننه) أي الحج الخ هذا شروع في سنن تتعلق بالاحرام وقد ترك كثير منها فلنورد المهم منها فقوله غسل الاحرام أي بسائر كيفياته لا لتابع ولو نحو

ومعنى لبك أنا مقيم على طاعتك ويسن الاكثار منها والصلاة على النبي ﷺ وسؤال الجنة والاستعاذة من النار بعد تكرير التلبية ثلاثا وتستمر التلبية الى رمي جرة العقبة لكن لا تسن في طواف القدوم والسبي بعده ولورود اذ كل خاصه فيها

حائض وان اراد قبل الميقات بركه تركه ولو حائض وناخيه لظهرها ولي واحرام الجنب كرو وموغير المميز نفسه وليه ينوي عنه ولو بناته ويكنى تقدم على الاحرام ان نسب اليه عرفا كان يغتسل بمكة ويحرم من التيميم وقوله قيسم أي ومن عجز عن الماء تيميم ويكفيه تيميم واحد له وللوضوء على المعتد كما هو ونديبلر يد احرام قص شارب وأخذ شعر نحو ابط وظفر قبل الغسل الا في عشر ذي الحجة لم يرد تضحية فيكره فغسل رأسه بنحو ستر فسخ بخناه لوجه امرأه غير محدث ولو عجزوا استبرأ بشرته لانها مأمورة بكشفه وخضب كميها به ويكره بعد احرام وقوله بذى طوى بشرى الزاهر أي لار بها والا فتن مثلها مسافة وان لم يغتسل قبل دخوله اغتسل فيها ويستثنى من قرب غلبه بحيث لم يتغير ريحه كان اغتسل لاحرامه من التيميم ودخل مكة فلا يسن له الغسل وكذا يقال في بقية الاغسال بخلاف من اغتسل بمحل غير قريب كالحدية فيغسل لدخول مكة وان لم يتغير ريحه وهذا انما هو عند عدم التغير والا فسن مطلقا ويسن أيضا لدخول حرم مكة وحرم المدينة ودخول الكعبة والمدينة ما لم يتقدمها غسل قريب مطلوب وقوله ووقوف بعرفة ويدخل كغسل جعة ويرى أيام التشريق بالفجر والافضل كونه بعد الزوال وبشرة وقوله بمزدلفة والافضل كونه بالشعر الاحرام بعد الفجر ويجوز من نصف الليل وقوله ويرى أيام التشريق أي لكل يوم منها لآثار وردت في ذلك ولا يجتمع الناس عند ذلك والافضل كونه بعد الزوال فان لم يغتسل بعرفة قد دخل مزدلفة أو لم يغتسل لدخول مزدلفة ندب لرمي جرة العقبة أو لم يغتسل لدخول مكة من طواف القدوم وبالجملة فسن عند كل ازمع ما وجب على طواف وغيره وان قلنا لا يسن للطواف وقوله وقطيب في البدن الا لصلواته بأن فيكره والاخذة فيحرم وأفضله المسك وان غلط بها ورد لبشبه حرمه ويكره فزاد لقولنا جديجه حرمه وقوله والتوب أي الارز والرداء قياسا على النمن ونعمته لا يسن لطيب اتوب بن ينيح كقن سرح لشهق ونقعي وفتح ونمنه نجلش ارمي ويكره كقن السحفة قن فحرف نقوي في حرمته وقوله ولا يضرب استداخ أي وان كان له جرم في بدن أو ثوب وخرج باستداخه ما لو أخذه من بدنه أو ثوبه ثم رده اليه أو مسه بيده مثلا حمد افتلا مع الحرمة القديمة ولو تزعم في المطيب ولو بحسب لورش ظهر ريحه ثم لبس منته القديق الاصح ومقا به لا قديق اذا العادة لبسهم خلص فخل عفو ولا يسمع الناس الا هذا أو ترك قطيب التوب أساسا كاهو المعتمد ويندب الجماع قبل الاحرام خصوصا لمن يشق عليه تركه ويندب الذكر ليس ازال ورداء قبيل الاحرام للاتباع وكونهما أيضا في غير البسوا من ثيابكم البيض جديدين ثم مفسولين ويسن للمرأة لبس البياض ويكره لها لبس المصوغ **تنبيه** قضية كلام كثير بن كالاياض والروضة ان التجرد عن المحيط ستقبل الاحرام وفي المجموع وغيره انه واجب وأطال كل لترجيح ما قاله ويسن لبس نظاين وكونهما جديدين وصلاة ركعتين فأكثر بعدما ذكر في غير وقت الكراهة الا في حرم مكة كما ينوي بهما سنة الاحرام وبغني عنهما غيرهما كفر يضتوان لم ينوهما معها فيسقط طلبهما عند حج ويثاب عليهما عند مر كما مر ثم يحرم بهما مستقبلا عند ابتداء سيره أو سيردا بتقن الرا كبتوجه الطريق مقصد للاتباع ويسن لحاج ولو قار نادخول مكة قبل الوقوف للاتباع ولكثرت ما غوته لو لم يدخلها قبله من طواف قدوم ونعجيل سعي وزيارة البيت وكثرة الطواف في المسجد الحرام وغير ذلك وكونه ولو حلالا من أعلاها وان لم يمكن بطريقه وتسمى ثنية كذا بفتح الكاف والمد ونهارا والافضل أوله وبعد صلاة الصبح وكون الذكركر ما شيا وحافيا ان لم تلحقه بذلك شفقة ولم تحف تنجس رجليه ولم يضعفه ذلك عن الوضوء لانه أشبه بالادب ومن ثم ندبه الاخير ان من أول الحرم ان لم يصف شيئا مما مرأ المرأة فدخلها في هودجها أفضل ويسن أن يخرج من ثنية كدى بضم الكاف والقصر وان لم تكن بطريقه كقن عرفة لكن استثناء سم وعبد الموف وحكمت الاشعار بعلم ما يدخله على غيره وفي الطروج بالعكس وينبغي أن يستحضر عند دخول الحرم ومكة من الخشوع والخضوع والتواضع ما أسكنه ولا يزال كذلك فإذا وصل المدعي وقب ودعاهم ينطلق نحو المسجد يدخل من باب السلام وان لم يكن بطريقه فإذا وقع بصره على البيت أو بحيث يراه لو لم يكن مانع من الرق يرفع يديه بخبر فيه انه حيث يستجاب الدعاء وقب ودعاه فيقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبراو ومن شرفه وعظمه من حجه واعظمه تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا اللهم أنت السلام ومنك السلام

(وطواف قدوم) لأنها تحية البيت وإنما يسر لحاج أو قرن دخل مكة قبل الوقوف ولا يقف بالجلوس ولا بالتأخير نعم يقف بالوقوف بعرفة (وميتت بمكة عرفة ووقوف

خيار بناب السلام ثم يدعو بما أحب وقوله وتلبية أي مع التنية فيقول عقب تلفظه بالنية المارة إليك اللهم الخ لا يجهر بهذه التلبية ويذكر فيها دون غيرها مأثراً من به فإن لم يلب بل بالنية لم ينعقد أو بى ولم يلب انعقد على الصحيح ولو لم يلب غير ما نوى فالعبرة بما نواه بشرى وأوجب مالك وأبو حنيفة التلبية الآن أي أحياناً قال إذا ساق الهدى ونوى الإحرام صار محرماً وإن لم يلب فإن لم يسقه فلا بد من التلبية وقال مالك بوجودها مطلقاً وقال أحمد التلبية سنة كالشافعي وقوله ويسن الاكثار منها أي للمحرم ولو نوى حائض في كل محل لا يجامع به كحش ولا كرهت وتناً كد عند تغاير الأحوال كركوب وصعود وابتعا واضدادها ومنه عند فراغ الصلوة يقدمها على أذكارها بشرى وفي النهاية كالغنى يسن للمني ادخال أصبعيه في أذنيه حال التلبية ومال إليه في المنع ونظر فيه في التحفة (قوله وطواف قدوم) مقدماً على تغيير ثياب لم يشك في طهرها أو لتليق بهوا أكثر اعتزال وغيرها للاتباع ولأنه تحية البيت فقدم على تحية المسجد وغيرها الإعراض كفاتته فرض لم تكثر وخشيت فوات رتبة أو مستمؤ كدة أو مكتوبة أو جماعة فإن أقيمت فيه جماعة مكتوبة كافي التحفة أو غيرها كما في غيرها قطعت ما لم يرج جماعة أخرى مساوية لها ونحو المرأة طوافها إلى الليل ولو منع من الطواف صلى التحية كما لو دخل ولم يرد (قوله وإنما يسر لحاج الخ) أي وحلال بخلاف معتبر وحاج دخلها بعد الوقوف فخطب بطواف الركن فلم يصح تطوعهما بطواف القدوم ولا غيره قبله حتى لو فسد به غير الفرض وقع عن الفرض واندرج فيه طواف القدوم نعم لو دخل مكة بعد الوقوف قبل نصف ليلة النحر سن له طواف القدوم إذا دخل طواف الركن الانصف الليل ولا يقف بالجلوس أي في المسجد وتشييه بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها كافي النهاية (قوله ليلة عرفة) أي ليلة التاسع لا الليلة التي يصح الوقوف فيها أي فانه يسن أن يحضر الامام يوم السابع بعد الظهر من ذي الحجة فيخطب بركب الحج عند الكعبة خطبة مفردة يفتتحها إن كان محرماً بالتلبية وغيره بالتكبير ويعلمهم فيها ما أمامهم من المناسك كلها ويأمر السكينة والمتمتعين بطواف الوداع دون للمفردين والتارئين وكلامهم يفيد عمومهم لكل خارج إلى عرفات وكذا لمن أراد الخروج إلى العمرة كافي الامداد ويأمر الجميع بالغنم بعد صبح الثامن إلى متى ويصلون الظهر لأول وقتها فيها وسائر الخس ويبيتون بها ويسير بهم يوم التاسع حين تشرق الشمس على ثبير وهو الجبل المطل على مسجد ائيف كما في فتح الجواد إلى عرفة فإذا وصلوا غمراً أقبلوا إلى الزوال ثم يسير بهم إلى مسجد إبراهيم عليه الصلاة والسلام وصدره من عرفته وآخره من عرفة كما مر فيخطب بهم خطبتين خفيفتين يعلمهم في الأولى المناسك ويحرضهم على اكثار الذكر والثناء بعرفة ويجلس بعد فراغها فيقرأ الاخلاص حين يقوم للثانية يؤذن للظهر ويخففها بحيث يفرغها مع فراغ الاذان ثم يقيم للصلاة ويصلى جمعا المصيرين تقديماً يقصر عن يجوز له القصر والجمع ويقول لمن ليس له ذلك أنموأولا تجمعوا ثم يذهب بهم لعرفة بأسرع وكلها موقف وليس منها عرفته ولا غمراً كما مر قال في الفتح ودخول عرفة قبل الزوال بدعة وإن وقع شك في تقديم الحلال لأن الوقوف يوم العاشر بشرطه مجزئ اجزاء حينئذ لا وجه لخالفه السنن من أن يجوز وقوف الثامن أو الحادي عشر أو لم يوجد شرط الماشرائى وهو أن لا يقلوا على خلاف العادة في الحجيج كما سيأتى التحجيج الاحتياط اه ويسن الجمع بين الليل والنهار بعرفة والتهايل ويتأ كد الاكثار منه والوارد أولى وأفضله لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير والتكبير والتلبية ويرفع بها صوته والتسبيح والأولى فيه كونه بالتسبيحات العشر وهي سبحان الذى فى السماء عرشه سبحان الذى فى الأرض موطنه سبحان الذى فى البحر سبيله سبحان الذى فى الجنة رحته سبحان الذى فى النار سلطانة سبحان الذى فى الهواء روحه سبحان الذى فى القبور قضاؤه سبحان الذى رفع السماء سبحان الذى وضع الأرض سبحان الذى لا ملجأ ولا منجاة الا اليه فى الحديث ما من عبد ولا معة الله ليلة عرفة بهذه الدعوات أقصره لم يسأل الله شيئاً الا أعطاه اياها الا قطيعة رحم أو ما تم قال البيهقي ورواه عاصم بن علي عن غرره (١) فزاد فيه وان تكون على وضوء وزاد في آخره فإذا فرغت صليت على النبي ﷺ وسألت حاجتك قال الحافظ ابن حجر قلت وهذه زيادة تفيد أن التسبيح المذكور مقدمة الدعاء لأنفسه وتسبى أيضاً التلاوة وأولها سورة الحشر وأولى منها الاخلاص وكونه مائة أو أقصره تأخير

(١) (قوله غرره) هكذا بالأصل الذى بأيدينا فليحذر اه مصححه

بجمع) المسمى الآن بالمشعر الحرام وهو جبل في آخر مزدلفة فيذكرون في وقوفهم ويدعون إلى الاسفار مستقبليين القبلة
للابتاع (وأذكار) وأدعية مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السيوطي في وظائف اليوم واليلة فليطلب
﴿قائمة﴾ بسن متأكد زياره قبر النبي ﷺ ولو لغير حاج ومعتز لأحدث ووردت فضله

من قرأها أتمم ما أعطى ماسأل والصلاة والسلام على النبي ﷺ وأولاها صلاة التشهدوا كشارع عامر وغيره من ذكر
ودعاء واستغفاره ولغيره وصح اللهم اغفر للحاج ولبن استغفره الحاج ولانه لا تقي بالحال ويكون الحمد والصلاة على النبي
ﷺ أول دعائهم وموسطهم وآخرهم بذلك من دعائهم يلح فيه ويرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه بكرة الا فرط بالجهر وتسكت
السجدة ومن أفضل الدعاء اللهم أعذني من الشر كله واجعل لي الخير كله اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر
وشتات الأمر واكنار البكاء مع جميع ما ذكر بتصرع وخشوع وذلة ويستمرغ جهده في جميع ذلك وفي تغريغ باطنه وظاهره
من كل مذموم وفي الاجتهاد في أن لا يعضي له لحظة الا في طاعة وفي حل مأ كوله ومشر به ونحوهما خبر اذا حج الرجل بالمال الحرام
فقال ليبيك اللهم ليبيك قال الله تعالى لا ليبيك ولا سعديك حتى ترد ما في يدك وفي رواية نحو حجك مردود عليك وان يكون على
أكمل الأحوال فانما أعظم مواقف الاسلام كتر جمع الخاصة والعوام وفيه تسكب العبراب وتقال العبرات لأنه أفضل يوم طلعت
فيه الشمس ويباهي الله بالوفاء في الملائكة وفي حديث اذا كان يوم عرفة يوم جمعة غفر الله لجميع أهل الموقف أي بلا واسطة وفي
غيره يهب قوما لقوم وفي آخر أفضل الأيام يوم عرفة فان وافق يوم جمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة ومن
الاستقبال إلى الوقوف المذكور وغيره والطهارة والستارة لأنه أكمل والبروز للشمس الذكر للابتاع الا ان كان يتضرر به أو تنقص
به عبادته أو ما غيره فان كان له هودج أو نحو موقف أو لا فمستترا أو يكثر من أعمال الخير خصوصا الصدقة وأفضلها العتق وتلطف
في مخاطبة من ياتونهم فيركن الوقوف أن لا يعضي في ذكر تحري موقفه ﷺ ثم المراتب فتمت حري حاشيت الموقف كياتنفي في آخر
الاجزاء ثم ان كان طائفة من الحج آتية في كذا كذا فليست له موقفه ﷺ قريب منه ما يمكنه ليحسن ظنه به
ان يرجع ولقد قال الفضيل لو ذهبوا لرجل وسأله هذا فاقطع انه يجيبهم اليه فكيف بأكرم الاكرمين وجميع ما سأله أهون عنده
من الدائق عندنا وليجنب النزاح في الطريق والفتنة عن ذكر الله فانه في مواسم الخير ﴿تسمة﴾ لو وقفوا غاطا برفة في
العاشرا جزأهم اذ لم يفلوا على خلاف العادة في الحجج اجماعا سواء بان بعد الوقوف أو انتهاء أو بعده بل وان أحرما
بعد التين لشقة القضاء ولأنهم لا يأمنون مثله في القضاء وكذا الية الحادي عشر كيوم العاشر على المعتد في التحققات النهائية خلافا
للاسنى والغنى وشرح المنهج واذا وقفوا في ذلك كان اداء وتحسب أيام التشريق وغيرها على وفهم فيما يتعلق بالحج والحق به
حج في الحاشية الضحية دون صلاة العيد والأجال ونحوهما لا يتعلق بالحج فان وقفوا في الثامن أو الحادي عشر أو غير
أرض عرفات لم يحجزهم وقوفهم اه ملخصا من بشرى الكريم زيادة من الكردي (قوله بجمع) يحج مفتوحة وميم
ساكنة (قوله المشعر الحرام) بفتح الميم على المشهور ومعنى الحرام الذي يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم ويجوز
أن يكون معناه ذا الحرم أي التعظيم شرح المنهوب وسمى مشعرا لما فيه من الشعائر أي معالم الدين زى (قوله وهو جبل)
أي عند الفقهاء وأما عند المحدثين والمفسرين فهو جميع مزدلفة برملوى قال ابن حجر وهو الذي عليه الآن البناء والمئذنة
خلافا لمن أنكره اه ب ﴿قائمة﴾ في زيارته ﷺ (قوله بسن متأكد) حتى للنساء اتفاقا قال تعالى ولو أنهم اذا ظلموا
أنفسهم الآية وهذا لا ينقطع بموته بشرى (قوله ولو لغير حاج ومعتز) أي والتقيد بالحج في حديث من حج ولم يزرني
فقد جفاني لبيان الأولى والأغلب بدليل سقوطه من روايات وصح خبر من زار قبري وجبت له شفاعتي وفيه بشرى بموته
مسما ويستحب أن يزور المساجد النبوية في طريق المدينة كمسجد بدر ومسجد خليص عند العقبة ومسجد عند
التنعيم عنده قبر أم المؤمنين ميمونه ويزور الشهداء بيدر وغيرهم وان يكثر من الصلاة والسلام عليه ﷺ ويزيد اذا
راى حرم المدينة لما في الصلاة عليه من عظيم الثواب سيما في هذه الأحوال ويتطهر لدخولها وبالقيل الأولى وينطيب
يدخلها الذكر المطبق المشي ماشيا خافيا ومن باب جبريل عليه السلام وقد اروضه الشر يفوتى نحية المسجد ويشكر
الله على هذه النعمة العظيمة ثم يقصد المواجهة للزيارة مستقبل رأس القبر الشريف ويبعد عنه نحو أربعة أذرع ويسلم

وشرب ماء زمزم مستحب ولو تغيرها وورد أنه أفضل المياه حتى من الكوثر
(فصل في محرمات الأحرار) (يحرم باحرام) على رجل وأتى

ثم يتأخر نحو ذراع فيسلم على أبي بكر ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع إلى هند مواجهة
رأسه ﷺ ويقرأ ويدعو مستطاع ويستقبل القبلة في دعائه لكن يجبل إلى أن يكون بحيث لا يستدير القبر الشريف
ثم يأتي الروضة فيكثر فيها من الذكر والدعاء خصوصا الصلاة والسلام على النبي ﷺ ويخرج إلى مسجد قباء وغيره
من المسائر الشريفة ويزور البقيع وأحدا وغيرهما وينزل غاية جهده في الطاعة والأدب ما يمكنه وإذا أراد السفر أتى
المسجد وصلى به ركعتين سنة الخروج منه ويدعو بما أحب ثم يأتي القبر الشريف فيقرأ ويدعو ومنه اللهم لا تجعله آخر
المهد برسولك ﷺ ويسر لي العود إلى الحرمين وساكن نحو مكة يقول إلى نبيك وارزقني العفو والعافية في الدنيا
والآخرة وردنا سالمين غافلين ثم ينصرف تلقاء وجهه وليكن خروجه من المدينة من طريق الشجرة للاتباع بشرى ولزيارته
صلى الله عليه وسلم آداب كثيرة أفرغت بالتأليف من أجلها وأجلها الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم للشهيد ابن حجر
وقد خلصت المهم منه في ورفات يسيرة في بعض زياراتي سهيلا للراغب وتقريبا للطالب (قوله وشرب ماء زمزم مستحب)
لا ورد أنه لا شربه لأنه مبارك وأنه طعام طعم وشفاء سقم ويسن استقبال القبلة عند شربه بوجوه وسنن وأن يسمى الله
تعالى ويتنفس ثلاثا وأن يتضع منه لا روى البيهقي أنه ﷺ قال آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من
زمزم وسن أن يقول عند شربه اللهم انه بلغني عن نبيك محمد ﷺ أنه قال ماء زمزم لما شربه له أثرا حسنا
وكنا ويدكر ما يريد ديننا ودنيا اللهم فافعل وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول إذا شرب ماء الله في أسنالك علما فافعل
ورزقا واسعا وشفاء من كل داء ويسن الدخول إلى البئر والنظر فيها وأن يفرح منها باللو الذي عليها ويشرب قال
المالوري يسن أن ينضح منه على رأسه وجهه وصدره وأن يتزود من مائها ويستصحب منه ما يمكنه في البيهقي أن عائشة
رضي الله عنها كانت تحمله وتحفر أن رسول الله ﷺ كان يحمل في القربى يصبه على المرضى ويسقيهم منه (قوله ولو
لتغيرهما) أي الحاج والمُعتمر (قوله أفضل المياه) أي بعد الماء الذي نبع من بين أصابعه ﷺ وقد نظم التاج السبكي المياه مرتبة
في الفضل في قوله وأفضل المياه ماء قد نبع * من بين أصابع النبي المتبع
يليه ماء زمزم فالكوثر * فنيل مصر ثم باقي الأنهر

(فصل في محرمات الأحرار) وهو حكمه تعرض بها الخروج عن العادة لئلا كرمها هو فيمن العبادة والذهاب إلى الموقف في صلاة أُرث
من هذه فيحمله على الإخلاص والالتجاء إليه تعالى في الأقاليم من الذنوب والتوفيق (قوله يحرم باحرام) الذي هو نية الدخول
في النسك أو نفس الدخول فيه بالنية كالحرمات بالأحرار ولو مطلقا ثمانية نظمت في بيت هو

لبس وطيب دهن حلق والتقبل * والوطء والقلم ومن صيد اقتل

قال الوثائي وهي على ثلاثة أقسام منها ما يحرم على الرجل فقط وهو ستر بعض رأسه ولبس المحيط في البدن ومنها ما يحرم على
المرأة فقط وهو ستر بعض الوجه ومنها ما يحرم عليهما وهو الباقي كلبس قفازاه وشرط الإحرام في المحرمات كلها العمود العلم
بالتحريم والاختيار مع التكليف والإعلام وكذا لا فدية فيما كان استمناعا كاللبس والطيب والجوارح والدهن فإن كانت من
باب الاتلاف كقتل الصيد وقطع الشجر وإزالة الشعر والظفر وجبت الفدية أيضا كإسبغ في الشارح إذ لا يؤثر فيها الجهل
والنسيان وكلاهما من الصغائر الأقل الصيد والوطء فهما من الكبائر قال الكردى والمحرمات أربعة أقسام الأول ما يباح للحاجة
ولا حرمة فيه ولا فدية وهو لبس السرلويل لفقد الأزار واختف المقطوع لعقد النكاح وعقد خرقه على ذكر سلس لم يستمسك
بغير ذلك واستدامة ما لبس به رأسا وطيب به قبل الأحرار وحمل نحو مسك بقصد النقل إن قصر زمنه وإزالة الشعر بجذبه
والناب في العين ومخطيها والظفر بعوض المؤذي بحوك كسر وقتل صيد صائل ووطء جرادع المسالك والتعرض لبيض نحو
صيد وضعه في فراشه ولم يمكن دفعه إلا به أو لم يعلم به قتل وتغلب صيد من فم سبع فأتى وما فعله من الترفه كلبس وطيب
ناسيا أو جاهلا أو مكرها الثاني ما فيه الإهم ولا فدية كعقد نكاح ومباشرة بشهوة بحائل على ما سمر والنظر بشهوة والإعانة

(وطء) لآية فلا رث أي لا رثوا أو الرث فمفسر بالوطء يفسد به الحج والعمرة (وقبله) ومباشرة بشهوة (واستثناء) بيد بخلاف
الانزال بنظر أو فكر (ونكاح) خبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) في بدن أو نوب بما يسمى طيبا كسكك وعنبر وكافور حتى
أوميت وورد ومائه ولو بشد نحو مسك بطرف ثوبه أو يجعله في جيبه ولو خفيت رائحته الطيب كالكاذي والفاغيت وهي ثمرا الحناء فان

على قتل صيد ولو لحلال والأكل من صيد صادم غير مطه أو تسبب فيه موقفته صيدا بنحو شراء أو اصطيد أو لم يثلف ومجرد تنغير
الصيد وفعل محرم من محرمات الاحرام بحيث محرم الثالث وهو ما فيه الفدية ولا اثم وذلك فيما اذا احتاج الرجل الى اللبس أو
المرأة لستر وجهها أو الى إزالة شعر أو ظفر لنحو مرض أو أنثف نحو شعر جحلا وهو عيز أو نقر صيدا بغير قصاص وتلف به أو
اضطر الى ذبح صيد بلوع أو أنثف صيد برفس دابة مع ما وعضاها لا تقصير والحاصل أن ما أيسر للحاجة المبيحة ففعله غير ما مر في
القسمين السابقين فيه الفدية ولا اثم والحاجة هنا ما فيه مشقة شديدة لا تحتمل مثلها وان لم يسر التيسر الرابع ما فيه الاثم والفدية
وهو باقي المحرمات انتهى (قوله وطء) أي في قبل أو دبر ولو لم يمس به وبخاتل وان كثف اجاعا ومحرم على حيلة تمكن
حليل محرم وعلى حليل مباشرة حليلة محرمه يجتمع عليه تحليلها (قوله ويضد به الحج والعمرة) أي اذا وطئ أو وصيا أو رقيقا
قبل التحلل الأول في الحج وقبل الفراغ من جميع أعمال العمرة في العمرة المفردة بان بقي شيء من أعمالها ولو شعرة من
الثلاث التي يتحلل بها ووجب على المفسد ان يمامه كما صح عن جمع من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف فيأتي بما كان يأتي به
لوم يفسد ويحجب ما كان يجتنبه حتى لو فصل محرما من محرمات الاحرام لزمه الدم لا طلاق آية وآثموا الحج والعمرة اذا لم
يفصل بين الصحيح والفساد وقضاه اتفاقا على الفور ولو في سنة الافساد ان تحلل بعد الجماع للاحصاء ثم زول الحصر في عامه
أو لنحو مرض شرطه بشئ (قوله قبله) أي ومن المحرم أيضا مقدسات الجماع على من مركبة ومفاخذة ومعاقة بشهوة ولو
بحاقق وان لم ينزل ولو بين التحقيق وفيها نكاح حائل وان لم ينزل الفدية مع الحرمة ولو من صغير ويحرم تكسية من ذلك ولو عني
حلايا ونحو الفدية مع الحرمة بالاستاء المبيحة أو غيرها ان أنزل في وقت طلاقه الآية رة رة الآية من كسح رة رة
بج وبصرح الثروي وهو مخالف لما مر في بطلان الصوم بها وفي حاشية للشرقاوي لابد من كونها بما ينقض الوضوء
وتحذف النكاح عن المارودي ثم قال وليس كذلك كما يصرح به كلام المصنف وهذا في الفدية بقا المحرم مع الشهوة مطلقا ولو تعددت
المقدسات من نوع أو أنواع فان تعدد الزمان والمكان ففدية واحدة والاتعدت لكن ينزج دم المقدسات في بدنة الجماع
أو شاته وان تحلل ينعم بين المقدسات من طول سواء تقدم الجماع عليها أم تأخر كما ينزج الأصغر في الأكبر سواء تقاسم موجه
أم تأخر لكن قيده بعضهم بما قبل الجماع ودم المباشرة والجماع غير المفسد دم تحجير وتقدير (قوله واستثناء) أي استدعاء خروج
التي أي ان أنزل كافي الفتح وقوله بيد أي حليلته أما بيد غيرها فيحرم مطلقا في الاحرام وغيره فعدم بعضهم الاستثناء يهدد
من المحرمات بسبب الاحرام تسامح كافي ع ش (قوله بخلاف الانزال بنظر) تقدم لك أن النظر بشهوة فيه الاثم لا الفدية
فاذكره مخالف لما في التحفة والنهاية وشرح المختصر وعبارة الفتح وحرر مقدساته أي الوطء كنظر وقبله وليس ومعاقة
بشهوة ولو مع حائل وان لم ينزل اه (قوله ونكاح) أي عقده ايجابا كان أو قبولا لنفسه أو لغيره باذن أو وكالة أو ولاية نعم
لا يمنع عقد النكاح على نائب الامام والقاضي باحرامهما دون نفي الاباح كل نكاح كان الولي فيه محرما والزوجة أو الزوجة
فهو باطل وتجاوز الرجعة في الاحرام على الأصح لكن نكحوا ويجوز أن يكون المحرم شاهدا في نكاح الحلالين على الأصح
ونكره خطبة المرأة في الاحرام اه (قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح) بكسر الكاف فيهما مع فتح الياء في الأولى وضمها في
الثانية أي لا تزوج غيره (قوله وتطيب) أي للرجل وغيره ولو أخشم وقوله في بدن أي ظاهره وباطنه كأن أكله أو
أسعطه وقال أبو حنيفة يجوز أن يجعل الطيب في الطعام ولا فدية بقا كلوان ظهر ربحه ووافقه مالك على ذلك وقوله أو نوب
أي ملبوسه مما يصح السجود عليه أو ما ينسب اليه في الصلاة بالنسبة للطهارة وان جاز السجود عليه كتنديل فيستعمل حتى النعل
(قوله كسكك الخ) أي من كل ما يقصد بجمه غالبا وكهو دورس وصدل وبنفسج ورجس وبان وريحان وسوسن ونمام
بخلاف ما يفسد منه التدلوي أو الاصلاح أو الأكل وان كان له رائحة طيبة كالنفواكه طيبة رائحة كسفرجل وتفتح وارج
وتاريخ وقرقة وقرنفل وسنبل وعلمب ومطسكا وغيرها من الادوية قال في الحاشية فيتردد النظر في اللبان الجاوي وأكثر

كان بحيث لو أصابه الماء فاحتو حرم والا فلا (ودهن) يفتح أوله (شعر) رأس أولية بدهن ولو غير مطيب حكرت وسمن (وازالتة) أى الشعر ولو واحدة من رأسه أو لحينه أو بدنه نعم ان احتاج الى حلق شعر بكثرة قبل أو جراحة فلا حرم وعليه القدية فلا ثبت شعر بعينه أو غطاها فأزال ذلك فلا حرمة ولا فدية (وقلم) لظفر ولو بعضه من يد أو رجل نعم له قطع ما انكسر من ظفره ان تأذى به ولو أدنى تأذى (ويحرم ستر رجل) لامرأة

الناس يعدونه طيبا وكذا الشيح والقيصوم والشقائق وسائر أزهار البرارى التى لا تنبت قصد التطيب وأما الادهان فدهن هو طيب كدهن الورد والبنفسج فيحرم استعماله في بدن دون ثوب وكذا دهن البان الخالوط بالطيب فهو طيب ودهن غيره طيب كزيت وشيرج وسمن وزبد وشحم وشحم وغيرها مما ليس مخلوطا بطيب والمراد باستعماله أن يستعمله على لوجه المعتاد في ذلك الطيب لا بالنسبة لحله فلا يراد ان الاحتقان بمغير معتاد فالعلامة الكردى الطيب على أربعة أقسام أحدها ما اعتيد التطيب به بالتبخير كالعود فيحرم وصول عين النخل الى بدن الحريم أو ثوبه وان لم يحتو عليه ولا يحرم بغير ذلك كآكله وحله ثانيها ما اعتيد التطيب به باستهلاك عينه إما بسبه على البدن أو الثوب أو بضمها فيه فالتعبير بالسب جري على الغالب وذلك كما ورد في هذا الإجماع حله ولا شمه حيث لم يصب بدنه أو ثوبه بمعنى ثالثها ما اعتيد التطيب به بوضع أنفه عليه أو عكسه كالورد وسائر الياحين فهذا الإجماع حله في بدنه أو ثوبه وان كان يجمر به رابعها ما اعتيد الطيب به بعمله ذلك كلكللك ونحوه فيحرم حله في ثوبه أو بدنه فان وضعه في نحو خرقة أو قارورة أو حلق في ثوبه أو بدنه فلا يحرم ان كان مشدودا عليه وان ظهر ربحا أو مفتوحا ولو سبى حرم ما لم يقصد نقله ولم يشده بثوبه والا فلا حرمة اه ولا يضرب جرد من الطيب من غير أن يعلق بيده أو ثوبه شئ من عين الطيب وكذا علوق نحو الرابض من غير وضعه على أنفه ولا يضرب ظهوره من ماعلى به من الطيب وحده بخلاف الرجاء لانه المقصود الأعظم من التطيب ولا يضرب جالس في مأنوث عطار أو موضع يبخر وان عقت به الرابض دون العين نعم ان قصد اشتام الرائحة كره اه بشرى (قوله ودهن شعر رأس أولية) قال الكردى هذا الأقرب الى التقول ثانيها اطلاق جميع شعور الوجه بهما واعتمده في شروح النهج والروض واليهجة وم في شروح النهج واليهجة والفجدة ثالثها جميع شعور الوجه الا شعر جبهة وخذوا عتمده في التحقوشى الأرنشاد رابعها اخراج ما لم يتصل بالهبة كحاجب وهذب وما على الجبهة وعليه الولى العراقى والخطيب خامسها اخراج شعر خد وجبهته وأف كفى الحاشية وشروح المختصر لعبد الرؤف وهو الأقرب لذكر اه فيحرم الدهن لما ذكر على الخلاف ولومن امرأة وان كان مخلوقا أو امرؤ فى أول ظهور نبات لحينه بخلاف رأس نحو أصلع وأقرع وبقية شعور البدن وشجيرة رأسه جعل الدهن يباطنها لشفاء التئمة والتزوين في ذلك بالدهن والدهن هو ما من زيت وشيرج وغيرهما وما يغفل عنه ثابث نحو التارب عندما كل القسم فانه حرام مع العلم والعمل والاختيار لكن انما يحرم على غير القول الأول اذا حرمة عليه في غير شعر رأس ولحية كالموجع حرمة حتى على غير من بقية الأقوال أما ما ليس بطيب ولا دهن كخضب لحينه أو رأسه بنحو حناء رقيق فلا يحرم ولا يكره غسل رأسه بدهنه بنحو سدر لانه لا زالة الوسخ للتنمية نعم الاولى تركه حتى يلبس به ما لم يقصص وسخه وليحذر عند غسل رأسه من ازالة شئ من شعره مكره كتحال بنحو أمدد للقيم من الزينة لا بنحو تونيا ولا يحرم أن تخلخل نحو لحينه ولا بنحو حجمة ليرز به شعرا أو أزال به مع احتياج القدية ولودهنه أو طيبه غيره فان كان قادرا على الدفع أو أذن فيه فعليه القدية والا فعلى القاعل ومثله اطلاق والقلم وظاهر قوله شعر رأس انه ثلاث وليس مراد ابل ولو شعرة أو بعضها وفيه دم كامل اه بشرى أى بخلاف ازالة للشعر أو الظفر فلا يجب الا فى ثلاثة قول ونقله حج في شرح العباب عن المحب الطبرى وغيره وقال خلافا لابن عجيل فى اشتراط دهن ثلاث شعرات اج على التحرر بيج (قوله وازالتة) أى يقص أو تنف أو يحرق أو غيرها ولو بدواء علم كونه مزىلا وقوله أى الشعر يسكون العين وهو مذكور واحد شعرة وجمع شعور وانما جمع تشبيها لاسم الجنس بالفرد بشرى (قوله فلا حرمة ولا فدية) ويعرف بينه وبين ما قبله بأن التأذى في هذا من نفس الشعر وفيما قبله مما فيه لانه (قوله نعم له قطع ما انكسر الخ) في شرح مختصر الايضاح للبكرى وتبعه ابن علان ان قطع ما لا ينأتى قطع المنكسر الا بماء لا احتياجه اليه وقال ابن الجال الاقرب أنه يجب القدية لان الاذى من غيره لانه موجد قطعه مع ضرورة التوقف المذكور اه كردى

(بعض رأس بما بعد سائر) عرفان من محيط أو غيره كلفلسو فخر فقاماً لا يعد سائراً كخط رقيق وثوب سد نحو عمامة ووضع بدلم يقصد بها الستر فلا يحرم بخلاف ما إذا قصده على نزاع فيه وكحمل نحو زنبيل لم يقصد به ذلك أيضاً واستقلال بمحمل وان سس رأسه (وليسه) أى الرجل (محيطاً) بخياطة كقميص وقباء أو نسج أو عقد في سائر بدنه (بلا عذر) فلا يحرم على الرجل ستر رأس لعذر كحر وبرمو يظهر مشطه هنا بما لا يطبق الصبر عليه وان لم يسج التيمم فيجعل مع الفدية يقياساً على وجوبها في الخلق مع العذر ولا لبس محيطان لم يجد غيره ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لعظم المنة فيجعل ستر المورة بالمحيط

وفي بشرى الكريم محل ذلك أى حرمة الازال للقلم حيث لم يكن المزال من الشعر والظفر ناعماً لمحلها والأفلا حرمة ولا فدية لكن نسس وحيث لا ضرورة والأفلا حرمة ولا فدية في قلع شعر نبت داخل عين أو غطاء وظفر انكسر وتأذى به فلا فدية وان خرج باخراجه غير للضرورة وما هو بسببها لا فدية فيه كما مر اه (قوله بعض رأس) أى وان قل ومنه البياض المخاضى لأعلى الأذن لا المخاضى لشحمتها وكابتداء اللبس استدأته (قوله بما بعد سائراً عرفاً) أى وان حكى لون البشرة ولو غير محيط كصامة عريضة بحيث لا تقارب الخيط وحناء تخين النهى الصحيح عن تغطية رأس الميت المحرم (قوله ووضع بد) الى قوله على نزاع فيه هى عبارة التحفة حرفياً وفي المنهج القويم عطف على مالا يحرم ووضع كفه أو كف غيره ومثله الايضاح وهو ظاهر اطلاق شرح البهجة الصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكرى ومال اليه في المنح آخره وان قصدها ستره وكذلك شيخ الاسلام في الغرر والجلال الرملى في شرح الايضاح والبهجة واستوجهه عبد الرؤوف ولا فرق عندهم بين يده ويد غيره ويجرى الشارح في الابواب وفتح الجواد على الضرر بذلك عند قصد الستر كردى ونقل الوائلى في عمدة الابرار عن النهاية عدم الضرر بذلك مطلقاً ولم أره فيها ونقل عبد المجيد على التحفة عبارة (لوائى المذكورة وسكت عليها ونقل في بشرى الكريم عن الفتح في ذلك خلاف ما فيه وفيه لا يصح ان يغمس في ماء ونحو كدرا اه (قوله يقصد به ستر) أى ولم يشيخ على رأيه كالثلاثة والا ستم رزات بالذنية ان لم يكن شيشى - ولا لم يصبر وقوله ونس رأسه أى يونس قصده الستر ولو كان به فرح قصده بخرقه بلا عقد فلا فدية ان لم تكن برأسه والارمتان احتاج لقصدها جز مع الفدية ولو في غير الرأس اما عقد خيط عليها فلا فدية به اه بشرى (قوله في سائر بدنه) أى باقيه ولو عضوا منه أو نحوه كخريطة للحيث سواء كان شاففاً كزجاج أم محيطاً كقميص أم معقوداً أم ملزوماً كثوب من اللبداء منسوجاً أو مشكوكاً أو مزورراً بأزوار وانما يحرم لبسه على الوجه المعتاد كوضع نحو فرجة على منكبيه وان لم يدخل يديه في كفيه وقصر الزمن لأنه يستمسك بذلك لوقام فيعلا بساله بخلاف ما لو انزى بقميص أو قباء ومنه يؤخذ انه لا يحرم دخوله في كيس النوم ان لم يستر رأسه اذ لا يستمسك عند قيامه وفي رجة الامتواذ باللبس القباء في كتفيه ولم يدخل يديه في كفيه وحيث الفدية عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا فدية عليه ولا يحرم على الرجل ستر وجهه عند الشافعى وأجد وقال أبو حنيفة ومالك يحرم ذلك اه ولا يضرب عمامة بوسطه بلا عقد ولبس خاتم واحتباء بحبوة وان عرضت جدا وادخل يديه في ثوب نحو قباء وان رفعهما لعنصره لعلم الاستمسك عند ساطعهما ولبس السراويل في أحد رجليه أو سد نحو سيف ومنطقة بوسطه وعقد ازار يتسكة في حيزته حاجة أحكامه والحاصل ان له عقد طرفي ازاره وربط خيط عليه وبعده وعقد التسكة وقب عمامة على ازاره بلا عقد وغر زطري ردائه في ازاره ولا يجوز عقد طرف رداءه بطرفه الآخر أو خلعها بخلال وأما رجل للرجل فقال الكردى اعتمد حج في تحفته وما يعا به ان مظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحمل مطلقاً وما ستر أحدهما فقط لا يعمل الامع فقد العطين وكلامه في غيرهما ككلام غيره انه عند فقد النعلين انما يشترط ظهور الكعبين فافوقهما دون ما تحتها من الأصابع والعقب وغيرهما اه وظاهر كلامهم انه يجوز لبس ذلك ولن لم يمتنع الانجرد اللبس ويجرى عليه ابن زياد المعنى لكن في شرحى الارشاد كالنهاية أنه لا بد من أدنى حاجة كبرد وخوف تنجس رجله نعم يجوز لبس السراويل ان فقد غيره مما يستر عورته ولا فدية للضرورة كما سيأتى في الشارح فان احتاج لمرض ونحوه للفسخ غيره جاز مع الفدية اذ الحاجة تدفع الأثم لا الفدية والضرورة تدفعهما (قوله بلا عذر) تنازعه كل من ستر رأس ولبسه محيطاً فاعل فيه أحدهما وقدر للثاني ثم مثل

بلا فدية يؤتى به في باقي بدنه الحاجة نحو حرو برد مع فدية ويحل الارتداء والاتساع بالقميص والقباء وعند الأزاروش دخط عليه
ليثبت لاوضع طوق القباء على رقبته وان لم يدخل يده (و) يحرم (ستر امرأة لرجل بعض وجهه) بما يعد سائرا (وفدية)
لو تكتاب واحد من (ما يحرم) بالاحرام غير الجماع (ذبح شاة) يجزئ في الأضحية وهي جذعة ضأن أو ثنية معز (أو تصدق
بثلاثة أصع لسنة) من مساكين الحرم الشاملين للفقراء لكل واحد نصف صاع (أو صوم ثلاثة) أيام فتركب المحرم تحريم في الفدية بين
الثلاثة المذكورة (فرع) لو فعل شيئا من المحرمات نسيها أو جاهلا بتحريمه وجبت الفدية لمن كان اتلافا كحلق شعر وفلم ظفر وقتل
صيد ولا يجب ان كان تحتها كبس وتطيب والواجب في إزالة ثلاث شعرات أو أظفار ولا ما يتخذ زمان ومكان عرف فدية كاملة وفي واحدة
مسطعاه وفي اثنتين مدهان (ودم ترك مأمور) كاحرام من الميتات وميتت بمز دقتو منى ورمى الاحجار وطواف الوداع كدم التمتع
والقران (ذبح) أى ذبح شاة تجزئ لأضحية في الحرم (و) الواجب على الحاج عن النجس فيه ولو لثوبه مالهوان وجد من يقرضه

النارح للحر في الأول بحر أو برد وفي الثاني بعدم الوجدان وبنحوه عبر في شرح المنهج حيث قال بعد قوله الحاجة
فلا يحرم على من ذكر ستر أو لبس ما منع منه لعدم وجدان غيره أو لداواة أو حر أو برد أو نحوها اه فلا فساد في عبارة
الشارح ولا ارتباك كإزعمها المحتى وعدم وجدان غير المحيط هومن أفراد الضر فتأمل (قوله ستر امرأة) أى ولو أمة
بشروط الرجل السابقة وقوله بعض وجهها عن التقاب وحكمته انها تستر غالبا وأمرت بكشفه لمخالفة عاداتها نعم يعنى
حماستها من الوجه احتياطا للرأس ولو أمة عند حج اجابا لا يتم الواجب الا بالوجوب وبميل اليه كلام الاسنى والفرج وجرى
الخطيب في المنى وهر في كتيبه على أن الأمة لبس لها ذلك لأن رأسها ليس بعورة وصحة السيد عمر ولها أن رخي على
وجهها موبأ متجافيا عنه بنحو أعواد ولو تغير حاجة فلو سقط التوب على وجهها بلا اختيارها فان رقت فوراً فلا تنى عليها
والأتمت وفدت ان أدامته أو قصرت في احكامه ويحرم عليها أيضا لبس القفازين بالكفين أو أحدهما باحدهما على الأغبر
قال في التحفة للنهى الصحيح عنهما لكن أعل بأن من قول الروايات ومن ثم اتصرت للمقابل بأن عليه كثر أهل العلم والقفاز
شئ يحشى بقطن ويزر بازور على الساعد ليقبها من البرد والمراد هنا المحشو والمزور وغيرهما اه وطأن تقصرقة
على كل من يدها ونشدها ونفقه لاهل الرجل شدها بلا عقد بشرى (قوله وفدية لو تكتاب واحد ما يحرم) أى من الخلق والقلم
واللبس والدهن والطيب والتفصيل والوطء غير المفسد وهذا شروع منه في بيان ما يجب بسبب الاحرام وهذا أحد أقسام
أربع في ذلك وهو دم تحريم بمعنى ان متركبه تحريم في الفدية بين الثلاثة المذكورة هنا كفى الشارح وتقدير بمعنى ان الشارع
قدر ما يعادل اليه والى هذا القسم أشار ابن المقرئ رحمه الله في نظمه الشهير في بيان السماء وأقسامها بقوله

وغيره وقرن في الرابع * ان شئت فاذبح أو جذا أصع الشخص نصف أو قسم ثلاثا * تحت ما اجتثته اجتثانا
في الخلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطء نهي أو بين تحليل ذوى احرام * هنى دماء الحج بالتمام
(قوله ودم ترك مأمور ذبح الخ) وهو دم ترتب وتقدير ومعنى ترتب ان الشارع رتبته كذلك فلا يجوز العدول عن الذبح
الى غيره الا اذا عجز عنه ومعنى تقدير أن الشارع قدر ما يعادل اليه بما لا يزيد ولا ينقص والى ذلك أشار ابن المقرئ في
أياته المذكورة بقوله

تمتع فوت وحج قرنا * وترك رمي ولليت معنى * وتركه الميقات والمزدلفة
أو لم يودع أو كشى أحلفه * ناذره يصوم ان احدا فقد * ثلاثة فيموسجافى البلد

(قوله في الحرم) لاختصاصه بهذا القسم بالحرم بل سائر السماء كذلك فلا يجزئ شئ منها في غيره وأفضل نفع الحرم ذبح
الحاج بأثوابه منى والذبح المعتمر المروءة ويجب الدم في التمتع بفراغ عمرته واحرامه بالحج وان كان الموجب له حقيقة إنما هو
الاحرام بالحج ويجوز تقديم دم التمتع لاصومه على الاحرام بالحج لأن ماله سببان يجوز تقديمه على أحدهما لا عليهما أما الصوم
فلا يجزئه الا بعد الاحرام بالحج لأنه عبادة بدنية وهي لا يجوز تقديمها على وقتها وأما له الاسباب واحد كالقران فيجب به واذا
وجب فلا يسقط عن مومسجونه سائر الديون المستقرة وكافساده ويخرج من تركته وكذا صوم تمكن المعتمر منه قبل
موته فيعلم عنه أو يطعم عن كل يوم مدافن تمكن من بعض العشرة فقسطه ويحصل التمكن من صوم الثلاثة بأن يحرم بالحج ليلة

أو وجده بأكثر من ثمن التل (صوم) أيام (ثلاثة) فور ابعده احرام (وقبل) يوم (نحر) ولو مسافر افلا يجوز تأخير بشئ منها عنه لانها تصير قضا ولا تغدي على الاحرام بالحج للآية (و) يلزمه أيضا صوم (سبعة) بوطنه (أي اذا رجع الى أهله ويسن نوالها كالثلاثة قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) (ويجب على مفسد نكاح) من حج وعمره (بوطه بدنة) بصفة الأضحية وان كان السك نقلا والبدنة المرادة الواحد من الابل ذكر أو أنثى فان عجز عن البدنة فبقرة فان عجز عنها فسيب شيء ثم يقوم البدن فيصدق بقتيلها طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما

السابع سليما من مرض ونحوه لا من سفر ولا يمتنع في الاطعام صرفه الى مساكين الحرم لانه يدل عن الصوم وهو لا يختص بالحرم بل يسن فيه بشري (قوله) أو وجده بأكثر من ثمن التل (أو احتاجه الى صرفه في نحو مؤن سفره أو ملبس أو مسكن بشري) (قوله) فور ابعده احرام (وقبل يوم نحر هذا المراد بالقرية هنا أي بان لا تؤخر عن غروب شمس يوم عرفه هذا ان أحرم في زمن يسعها قبل يوم النحر فان لم يسع الا بضعها وجب وليس السفر هنا عسرا في أداء الثلاثة بل يجب صومها ولو فيه كمال الشراح ولو مسافر أي حيث لا ضرر اما قضاؤها فهو غير فيع ولا يلزم تقديم الاحرام ليصومها وخرج بقيل يوم النحر ما لو أخرها عنه مع تمكنه من صومها قبله فيأثم وتكون قضاء وان أخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها ثم تحلل وصدق عليه انه صامها في الحج لتدبرته فلا يراد من الآية ويلزمه قضاء ما لم يكن صومه فوراً ونذبه الاحرام قبل سادس ذي الحجة ليتم صومها قبل يوم عرفه اذ يسن له فطره محل صوم الثلاثة فيما ذكر ان تصور صومها فيه كافي قدم تمتع وقرآن وترك احرام من الميقات عدم الفوات اذ صومه انما يفعل في سنة القضاء ونادر المشي أو الركوب اذا أخلفه والا كالبقية فيصوم الثلاثة بعد أيام التشريق فان فعلها عقبها قاء والافضاء الاطواف الوداع في وجوب صوم الثلاثة فيه بوصوله بوطنه أو مسافة القصير فهذا وقت أدائها تماماً والعمره اذا ترك احرامها من الميقات أو أخلف نحو المشي النذر فيها فان أحرم بها وفدتي يثبت بين مكة وبين مكة ما يسع اثلاثا بموجب صومها حيث تدنو الا حاز بها حرم صومها بعد التحلل منها (قوله) وسبعة بوطنه (أي أو ما يريد بوطنه ولو مكة للآية ولما صح من أمر المستعين الفاقدين الهدى بذلك ونذبه نوال صومها وصوم الثلاثة للعارض كان أحرم ليلة السابع فيجب نوالها لطيف الوقت ومن رجع لوطنه ثم سافر جزأه صومها في السفر ومتى صام هذه السبعة قاءه اذ لا يتصور فيها القضاء الا بالموت فاذا صامها عن ميتة قضاء ولو فاتته الثلاثة لزمه أن يفرق في قضاؤها بينها وبين السبعة بقدر تقرير الاداء وان كان الفوات بعرضه وفيمن يتصور منه صوم الثلاثة في الحج كالمتعم أربعة أيام ومدة امكان السير الى بوطنه على العادة الغالبة ومن ذلك اقامة الحجاج بنحو مكة فيفرق بينهم مدة امكان السير امان لا يتصور منه صومها في الحج كمن ترك رمي الجمار فان كان مكيا لزمه التفريق بين الثلاثة والسبعة بأقل ممكن وهو يوم فقط اذ لا سير حتى تعتبر مدته وصومه لم يجب قبل يوم النحر اصاله حتى تعتبر الأربعة وان كان آفاقا يفرق بقدر مدة السير فقط قال الونائ ولو صام العشرة ولا حصلت الثلاثة فقط أو قدم السبعة على الثلاثة لم يقع منها ثلاثة عن الثلاثة لا صارف واذا أخر الصوم لوطنه وجب صوم الثلاثة فوراً فان صام الثلاثة بمكة فان مكث بعد الصوم أربعة أيام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله بوطنه أو صامها في الطريق صبر بعد وصوله بوطنه أربعة أيام وقدر ما سار من أيام الطريق بشري (قوله) ويجب على مفسد نكاح بوطه بدنة (أي مع اتمامه والقضاء والاثم وقوله) الواحد من الابل أي له خمس سنين وكذا في كل محل أطلق فيه (قوله) ثم يقوم البدنة (أي بالنقد الغالب بسعر مكه حال الاداء كافي التحفة وقوله طعاما أي يحجز في الفطرة فيصدق بكل عاذ كره على مساكين الحرم والسكان فيه ولو غراما المتوطنون أولى ان لم يكن غيرهم أحوج وواجب الاطعام غير مقدر في غير دم النخيل والتقدير فلا يتعين لكل مسكين مد منه الأفضل ان لا يزاد على مدني ولا ينقص عن مدني ولو كان الواجب ثلاثة أمداد فقط لم يدفع لادن ثلاثة بل لم يأول أكثر أو مدني دفع لاثنتين فأكثر لا لواحد أو واحد ولو كان كذا نقله السكردى عن ابن علقان لكنه في الحاشية عقبه بكذا قيل وفي الأعياب ولا يتعين لكل مد بل يجوز الزيادة عليه والنقص عنه بشري (قوله) عن كل مد يوما (ويكمل المنكسر فعلم ان دم الجامع المقصد الذي هو بدنة كدم الاحصاء الذي هو شاة كلاهما دم ترتيب وتعديل واليه يشير قول ابن المقرئ رحمه الله

والثاني ترتيب وتعديل ورد في محصروطة حج ان فد

ولا يجب شيء على المرأة بل تأثم وعلم من قولي بفسد نسك انه يبطل بوطع ومع ذلك يجب مضى في فاسده (وقضاء فوراً) وإن كان

ان لم يجد قومهم اشترى * * طعاما طعمته للفقرا
ثم لعجز عدل ذاك صوما * أعنى به عن كل مد يوما

(قوله ولا يجب شيء على المرأة) أي مطلقاً بلا تفصيل وهذا متمد الخطيب والجمال الرملي أما الشهاب ابن حجر فالذي يتلخص مما اعتمد في كتبه أن الجماع في الاحرام ينقسم الى ستة أقسام الأول لا يجب فيه شيء وذلك في نحو النامس الثاني يجب فيه الفدية على الواطئ عالم عامد مختار عاقل قبل تحلل أول وللوطوء حليته ولو محرمة الثالث يجب على المرأة فقط فيها إذا كانت هي المحرمة فقط ومستجمعة للشر وط السابقة وكل الزوج غير مستجمع لها وإن كان محرماً الرابع ما يجب على غير الواطئ وللوطوء وذلك في الصبي المميز فتجب على وليه الخامس يجب على كل منهما فيما إذا نزل في محرم محرمة أو وطئها بشبهة وفيهما الشر وط السابقة السادس يجب فدية مخيرة مقبرة وهي شاء فيما إذا وطئ ثانياً أو بين التحللين أقاده الكردي (قوله وقضاء فوراً) اتفاقاً ولو أقصد القضاء لم يجب الا قضاء الأول فقط إذا لم يقضى واحداً لكن يجب كفارة متعددة بتعدد الافساد ووصفه بالقضاء الخم هو لعنه اللغوي إذا أخر لوقته وقوله وإن كان نسكه نفلاً أي لا فرق في وجوب قضائه بين القرض وغيره كيكونه من صبي أو رفيق لأنه لو لم يمتنعها يلزم بالشروع فيه ومن غير أنه يصير بالشروع فيه فرضاً أراد أنه يتعين إتمامه كالقرض ولذلك قال الشارح أي واجب الإتمام ويتأدى بما كان يتأدى بالاداء لولا الافساد من فرض أو غيره نعم ينقلب نسك الأجير له وعليه إتمامه والكفارة والقضاء ثم يحج عن مستأجره إن كانت جارة ذمة والافساد يفسخ ويجزى قضاء صبي ورفيق في حال الصبا والرق ويلزم في القضاء أن يحرم مما أحرم منه في الاداء من مبيقات وقبله وكذا من مبيقات جاوزه ولو غير مردي نسك ثم أحرم بعد مجاوزته ولو أقام مكة عادليقات الذي جاوزه غير مردي له كإتيان التحفة والنهاية وغيرهما واكتفى في الامداد والمختصر وعبد الرؤف بموضع الاداء ولو تمتع وأقصد الحج كفاه في القضاء الاحرام من مكة ولو أحرم بالاداء من ذات عرق فرفق القضاء بذى الحليفة وجب إحصاءه منها وللغفرد المفسد لأحد النسكين قضاؤه مع الآخر تمتعاً أو قرناً وللمتبع والقارن القضاء أفراداً ولا يسقط عنه الدم في القضاء بذلك فعلى القارن المفسد بدته ودم للقران وآخر للقضاء وإن أفردته ولو فات القارن الحج فاته العبرة وعليه دم للفوات ودم للقران الفات ودم للقران الماتى به في القضاء بشرى وسكت المصنف عن حكم الدم الواجب بالاحصار وهو دم تزيب وتعديل كدم الجماع المفسد كما تقدم والاحصار هو المنع من جميع الطرق عن إتمام أو كمن النسك حجاً أو عمره أو قرناً فالومنع عن الرمي أو الميت لم يتحلل لأنه متمكن من الطواف والحلق ويجوز الرمي والميت بالدم وأسباب الحصر ستة أحدها منع العدوم من الوصول إلى مكمن من الرجوع أيضاً ولا وثانيتها الحبس ظمناً كان حبس يدين وهو معسر أو له وكيل في قضائه فإنه يجوز له أن يتحلل كإتيان الحصر العام وناثها الرق لمن أحرم بغير إذن سيده فإنه أن يتحلل بالحلق مع التيقن أن لم يأمر بذلك سيده فإن أمره يلزمه فعله إن أحرمه بغير إذن سيده صحيح وإن حرم عليه لأنه يعطل عليه منافعها التي يستحقها فإنه قد يرد من ماله ما يباح للمحرّم كالاصطياد فإن لم يتحلل فيه استيفاء منفعة من الإثم عليه ما لم يزل وجبة فلزواج ولو محرماً لتحليل زوجته من نسك لم يأت ذن فيه ولو من فرض الاسلام لأن حقه على الفور والنسك على التراخي ويجب عليها التحلل بأمر موله وطؤها وإن لم تتحلل والاثم عليها وخامسها الاصاله لو لم يأت ذن أصلاً وإن علاقه تحليته من النقل بخلاف القرض كالصوم والصلاة وغلق الجهاد فإنه فرض عين عليه ولا كذلك الجهاد وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد وقضية كلامهم أن اللاويين منع البتة ولو أنزلوا لا أن يسافر معها ويسن للولد استئذان أصلية المسلمين في النسك فرضاً أو تطوعاً وسادسها الدين فلصاحب الدين الحال منع غيره من اللوسر من الخروج ليوفيه حقه وليس له تحليته إذا ضرر عليه في إحصاءه بخلاف الدين المؤجل أو الحال وهو معسر فليس له منعه إذا لم يلزمه أداءه وحينئذ فإن كان الدين يحل في غيبته استحب له أن يؤكل من يقضيه عند حلوله فيتحلل المحرم بأحد هذه الأسباب جوازاً لا وجوباً ما لم يلزم عليه مباشرة الاحرام في غير وقت ولا وجب والاولى للحصر المعتصر الصبر عن التحلل بل إن تيقن زواله عن قرب بحيث يزول في ثلاثة أيام امتنع تحله والاولى للحاج أيضاً الصبر عن التحلل إن اتسع الوقت والا فالاولى التمتع بالخوف القوات نعم إن تيقن زوال الحصر في مدة يمكن ادراك الحج بعدها امتنع تحله ولا قضاء على المحصر

نسكه فلا لأتولن كان وقت موسما تضيق عليه بالشروع فيه والتخل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضاً أى واجب الاتمام المتطوع لعدم وروده فإن لم يكن متطوعاً فإن كان نسكه فرضاً مستقراً كحججة الاسلام فيها بعد السنة الاولى من سنى الامكان أو كان قضاء أو ذرايق في ذمته وإن كان غير مستقر كحججة الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان اعتبر استقامة جديدة بعد زوال الاحصار ولا بد في التحلل من النية المقارنة للذبح من حيث أحصر ثم يحلق رأسه بعد الذبح لآية ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى عمله ولا يكفي الذبح بموضع من الخلل غير موضع الاحصار ولا يجوز قتل لحم الشاة لغير أهله الا للحرم ان يسر وكذلك لا يجوز قتل الطعام عند العجز عن الشاة لغير أهل محل الاحصار الا الى الحرم وأما الصوم فلا يتقيد بمكان اهـ بجورى ويقى من أقسام السماء ما يجب بقتل الصيد وقطع شجر الحرم المسكى وهو دم تخيير وتعديل ومعنى التعديل التقويم والى ذلك أشار قول ابن المقرئ

والثالث التخيير والتعديل في * صيد وأشجار بلا نسكه

ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقاسم

فيحرم على الرجل وغيره اصطيداً لما كول البرى المتوحش جنسه وإن تأهل هو كسباح حبشى وإن أقب البيوت لا يلبس ولا الأوز عند مر فيحرم التعرض لجميع أخزائهم منها لبنه ورشته ومسكه وفارته للتصلات بهو يبيض غير المنزلة ولو بالاعانة أو الدلالة لخلال كتنغيره الضرورة كأن يأكل طعامه أو ينحس متاعه لانه صائل والمائل غير مضمون اذالم يدفع بأقل ما فعل بمخرج بلأما كول غيره مما سياتى بيانه في بحث الاطعمة ما ينسب قتله أو يكره أو لا أو يحرم نعم يكره التعرض لقتل شعر رأس وحيلة محرم خشية الانتفاخ وتذبذبه الواحدة ولو بلمتقوا بالبرى البحرى والمراد به ما فى الماء ولو نحو برى ولو فى الحرم فإن عاش فى البرى والبحر فبرى تغلبا للحرمه وبالوحشى الانسى وإن نوحش اذ لا يسمى صيداً ويحرم التعرض للصيد المذكور بأى وجه كان فى الحرم على الحلال قال الشرفاوى ويحرم دلالة الحرم على صيد ثم ان قتله القتل ولو هو محرم ميتة وعليه الجزاء دون الدال ان لم يضع يده عليه أو وهو حلال فى الحرم فذلك أوفى غير مولى الدال الا كل منه ما هو فيحرم عليه ويحرم على الحلال أن يدل الحرم أيضاً على صيد وان اخذه من الحرم او يحرم على الحرم أن كل ما صاده الحلال وان لم يعلم بمولى يدل عليه تنزىلا لصيده منزلة دلالة عليه ولا يحرم على الحلال الأكل منه فى هذه الحالة كما قرره الشيخ خضر وقرر شيخنا عطية حرمة الاكل على الحلال أيضاً كالحرم وهو ظاهر ويجوز أن كله لضرورة الجوع ومع جواز هوميته وان ذبحه خلافاً لابن حجر لأن مذبح الحرم ميتة كقوله الرجاتى وقرر شيخنا الحنفى انه ميتة فى الاضطرار دون الصيال لأنه أسقط حرمة ومحل جواز قتله حيث لم يحميته أخرى والاقدمان لم يتضرر بنحو قرف نفس بأكلها يقدم الصيد على طعام الغير الذى لم يأكله فى أهـ كله اهـ ملخصاً ولو أحرم حلال فى ملكه صيد زال ملكه عنه فله ما رماله حالاً وان تحلل ومن أخذ ملكه ان لم يكن محرماً لم يحرم ولو على حلال قطع أو قلع نبات الحرم الرطب شجراً كان أو حشيشاً وان نقل الى الحل أو كان ما بالحل من زرم بالحرم ملوكا كان أو مباحاً وسواء كان الشجر مستتباً أو نابتاً بنفسه أو ما غيره فشرطه أن لا يكون من شأته أن لا يستنبته الا لا يمتيون سواء نبت بنفسه أم استنبت للغير الصحيح ان هذا البلد حرام بحرمته الله لا يعضد شجرة ولا ينفر صيده ولا يختل خلاصه ولا الحشيش الرطب وخرج الرطب اليابس فقطعه وقطعه بالزغال الكردى وهو على عمومته فى الشجر أما الحشيش فيجوز قطعه لافلعه الا ان قد استنبته على المعتمد ولو غرس فى الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الأصل أو عكسه لم يثبت لها حكم الحرم ولو أدخل تراباً من الحل الى الحرم أو عكسه وغرس فيه فهل العبرة بالتراب أو بحمل نظر الأوجه الثاني اذ الغرس فى الحنفية إنما هو محل التراب نعم ان كان التراب كثيراً بحيث تثبت العروق فيه ولا تتجاوزها اعتبر هو لا عمله الا الاذخر وهو نبت طيب الرائحة فيحل قطعاً وقلعاً ولو للبيع وقال الشهاب الرملى ونبتة باعاً متناع بيعه والاشوكه قطعاً وقلعاً وان لم يكن بالطريق والأغصان المؤذية كالصيد المؤذى والافطع وقلع علف البهائم التى عنده ولو لم يستقبل الا ان كان فيفسر أخذه كلما أراداه كما يجوز رعى حشيش الحرم وشجره لأن البهائم كانت تسير فيه فى عصره على الله عليه وسلم ولا تشد أفراسها ولا الابل على رضى ولو لم يستقبل وفى جواز أخذه للبيع خلاف والا لزوع كحفظه وذرة وشعر والقطاني والخضروات ولوما يثبت بنفسه من كل ما يتغذى به كالقمل والرجلة ونحوهما فيجوز قطعه وقلعه وانصرف فيه بنحو بيع ولا فدية ولا ضمان ويجوز أخذه ورق

من غير خيط يضرب بالشجر من غير كسر أغصانها ولا يجمع نحوها وقطع غصن يخلط قبل سنة كاملة مثله تقر يا ولو في محل قريب من محله ولا يضمنه والحاصل أن المراتب أربع ما لا يضمن مطلقا وهو ما استثنى من الأذخر وما بعده وكذا عود السواك ثانيا ما يضمن إن لم يخلط في سنته وهو غصن الشجر ولعود سواك عند مرئائيهما لا يضمن إذا خلط مطلقا وهو الخشب من الأخضر المقطوع لغبر حاجة وقلع البابس كما مر رابعها ما يضمن مطلقا وإن خلط من حينه وهو الشجر الأخضر دون الأذخر والمؤذى ومحرم اخراج شيء من تراب الحرم للمسكن والمذيق وما همل منه كاللغخار وأصعجاءه إلى حل أو إلى حرم آخر ولو بنية رد ما لم يوجب رد ما لم يوان انكسر وبالرد ينقطع دوام الحرمة كدفع بياق للمسجل ومحل الحرم حيث لم يدع البعاجت أو إلى طين مئة تصنع من تراب الخلل بخلاف المدينه اذا علمت أن دم جزء الصبي والشجر دم تخيير وتعديل فإن تلف صيد الله مثل من النعم بالقتل عنه ^{عليه السلام} أو عن أصحابه أو بحكم عدلين حيث لا تقل فيه فقهه مثله تقر يا لا يعتبر القيمة بل الصورة والخلق وإن لم يكن له مثل ينقل ولا حكم فقيهه قيمته في محل الأنلاف أو التلف وقته بخلاف التلبي فيعتبر بقيمة الحرم في النعمة ذكر أو أنى بدته كذلك ولا يجزى عنها بقره ولا سبع شياه ولا أكثر بل لا تجزى البقرة هنا عن شاة بما يأتي لاعتبار المائنة هنا وفي بقر الوحش وجاره بقره في الذكركر وفي الأنى أنى ويجوز عكسه في الطيبة وهي كبار الغزال إذا طلع قرناه وقبل ذلك هي غزال شاة أي عز وهي أنى للمز التي تم لها ستلائنهاهي التي تماثل الطيبة وفي الطيبة يس ويجوز عن غير الجوارق ذكر عن الأنى وعكسه هنا كما بعد في الغزال وهو ولد الطيب إلى طالع قرنه ثم هو طيب أو ظبية عنق في أنى وجدى في ذكر أو جقر وفي الأنى شاة عنق وفي ذكره ذكر في سن العناق وجاز عكسه في أنى البر بوع والوبر جقر وفي ذكره جقر وجاز عكسه والعناق أنى للمز إذا قو يتماثل ببلغ والجفرة أنى معز بلفتر بة أشهر وفصلت عن أمها وفي الضب أو أم حين جدى وهو ولد المعز إذا رعى وفي قاله ذكر جدى والآنقى عنق أو أم حين بضم الحاء وفتح الباء يتلون ببحر الشمس ويكون في الظل أخضر وفي الحاماة من عام وقرى ودبى بضم الدال والواو فاختوفطو نحوها من كل ما لعبأى شرب الماء جريا بلا من وهدر أى غر شاة قضاء الصحابة وسندهم توقيف بلغهم والاقتباس القيمة إذا مثل بصورة تقر يا من النعم والراجح أن في الصغير من الذى له مثل صغيرا تقر بدته كغدر القرخ من أمه هذافيا فيه نص ولو من يجتهد مع سكوت الباقيين وأما ما لا نص فيه فيحكم بالمثل عدلان فقيهان بباب التنبه ولو حكم عدلان بمثل والآخران بقيمة فثل أو بمثل آخر تخيير ويقدى الصحيح والصغير والمزىل وضادها بمثله ولو أعور عين بأعور يسار وعكسه ويجزى ذكر عن أنى وعكسه ولو أفدى لردى نوعا بأجودا والمصيب بالجيد كان أفضل نعم لا يجزى كير عن صغير وعكسه لفقد المائنة ويجب في الحامل حامل ولا بدع بل تقوم حامل بعمر مكثرت العول ويتصدق بقيمتها طعاما بصوم عن كل مد يوما ولا يضمن حين خرج ميتا ويضمن نقص أمه وتخير في المثل بين ذبحه في الحرم ولا يجزى وفي غير موافق تصدق به فيه ويتصدق به فيه على مساكينه ثلاثة فأكثر ويمسكهم جلته مذبحا فإن أعطى اثنين غرم للثالث أقل ما يقع عليه الاسم والقاطنون أولى ما لم يكن الغرباء أحوج و بين التصديق على من ذكر بطعام يجزى وفي الفطرة بقيمة المثل من غالب التقديوم الإخراج في جيع الحرم وبين الصيام حيث شاء بعد الإمداد ويكمل المنكسر وفيما لا مثله كالجراد والطيور غير الحمام تخيير بين اخراج طعام بقيمته يوم الأنلاف أو التلف والصيام بعد الإمداد ويكمل المنكسر ويرجع في القيمة للعدلين ويجب في الشجرة الحرمية الكبيرة عمرها بالنسبة لتوعها بقره لها ستان ثمانان كالأضحية وفي الصغيرة التي كسب الكبيرة شاة تجزى في الأضحية وتجب الشاة أيضا في سبع الكبيرة كما اعتمد شيخ الإسلام ومرو وغيرهما وكذا حج في غير التحفة ونظر فيه فيها وقال الأوجه ما اقتضاء إطلاقهم من أجزاء الشاة فيما لا تسمى كبيرة ولن ساوت سنة أسباع كبيرة إذا المائنة معتبرة في الصيد لاهنا وتخير بين ذبح ذلك أى البقرة والشاة المذكورين والتصدق بقيمتها طعاما نظير ما مر والصيام بعد الإمداد وفي الشجرة الحرمية الصغيرة جدا بحيث لا تساوى سبع كبيرة فيصحبها تصدق بقدرها طعاما أو بصوم بعد الإمداد (تمة) من شرط التحلل من أحراره بأن قارن نية شرطه الذى تلفظ به عقب نية الأحرار بنية الأحرار بأن وجدت قبل تمام نية الأحرار لفراف زاد أو مرض يبيح ترك الجماعة أى وهو أن يلحقه به شقة كشقة المشى بالمطر أو الوحل كما في التحفة أو تلحقه به مشقة لا تحتمل عادة كفى السها يفرهذه رتبة فوق الأولى أو يبيح التيمم كفى التيمم وهذه رتبة فوق

وللعاج أكد أن يهدي شيئا من التمتع يسوقه من بلده والا فيشتره من الطريق ثم من مكة ثم من عرفة ثم من منى
وكونه سمينا حسنا ولا يجب إلا بالنذر **(مهمات)** يسن متأكد الحر قادر تضيحة بذبح جذع ضأن

الزمتين الأولين ولعل خير الأمور أوسطها أو غير ذلك كضلال طريق وخطأ في العدد وفوات جاز للخبر الصحيح
حجى واشترطى وقول الله تعالى **(١)** حيث حبستني ومن العذر وجود من يستأجره والحيف وغيره من كل غرض
مباح مقصود فإن عين شيئا لم يتحلل لغيره وإن قال إن عرض عن جاز تحمله لكل غرض مباح مقصود ثم إن شرط
التحلل يهدي لزمه والا كان تحمله بالنية مع الحلق **(٢)** ولا يلزمه الدم ولو قال إن مرضت فانا حلال صار حلالا بوجود
المرض من غير حلق ولا نية ولو بعد الوقوف فإن أراد المضي في النسك فإباحرام جديد وله شرط انقلاب حجه عمرة عند نحو
المرض وتجزئه حينئذ عن عمرة الاسلام فإن قال في إن أقلبه عمرة توقف قلبه على أن ينوي قلبه عمرة ولو شرط الخروج
للعارض كان قال لا إن يبدؤى فهو باطل ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فسكنا تقرر فإن وجد
العذر من غير شرط التحلل به لم يتحلل به بل يصبر حتى يزول عذره ثم إن كان نسكه عمرة أمها أو حجاً وبقي وقته أنه
والا تحلل بعمل عمرة وكان فوانا لأن المرض لا يزول بالتحلل ولا يمنع الآتام ويتحلل من فاته الوقوف بطواف وسعى وحلق
بنية التحلل وإن لم ينو العمرة ولا تجزئه عن عمرة الاسلام ويقضى أن لم ينشأ الفوات من الحصر حجه فوراً سواء كان
فرضاً أو تطوعاً عند هر واعتد حجب القضاء فوراً في التطوع وأما الفرض فيبقى على ما كان قبل الإحرام وعلى من
فاته الوقوف ولو بعذر كعدم التمتع أي دم ترتيب وتقدير كإمرو يذبحه وجوباً في حجة القضاء بعد الإحرام بها ويجوز
بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء ولا يجوز صوم الثلاث إلا بعد الإحرام به ولو استمر محرماً إلى العام التالي مع تحمله
الآثم لم يجزه له لأن إحرامه لسنة لا يصلح لسنة أخرى بل يحرم عليه ذلك لئلا يصير محرماً بالهيج في غير وقته اهـ ملخصاً
من بشرى الكريم والكردى **(تتمة)** في بيان حكم الهدى **(قوله للعاج)** أي والمتمتع وقد أهدى **(قوله)** في حجة
الوداع ما تقدمت عليه قال في بشرى الكريم ودم غير الواجب لأجل النسك من هدى تطوع أو نذر كعدم الجبران في المسكان
والأفضلية فيختص بالحرم والأفضل في منى لحاج وفي المروة للمتمتع وأملوقته فوقت الأضحية حيث لم يعين في نذر موقفاً ولو
أخره عن أيام التشريق فأن كان تطوعاً وجب ذبحه قضاء وصرفه لمساكين الحرم إن كان واجباً وإن عين في نذر صغير
وقت الأضحية تعين كفي التحفة وقال هر لم يضمن إذ ليس في تعيين اليوم فربة وأملاباساقه الحلال فلا يختص بزمان كعدم
الجبرانات اهـ **(مهمات)** في بيان أحكام الأضحية والعقيقة والصيد والذبايح والنذور وغيرها وقد أفرد الفقهاء في تصانيفهم
كلاماً منها بباب أو أواخر الزرع الرابع واستنسب المؤلف وضعها هنا لما لها من المناسبة التامة بالناسك **(قوله يسن متأكداً)**
أي ولولم ينمى وإن أهدى والأصل فيها قبل الإجماع الكتاب والسنة ومن ذلك فصل لربك وانحر أي صل العبد وانحر النسك
وضحى صلى الله عليه وسلم بكعبتين أملحين أقرنين وقال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله من إراقة
الدم وإنها لتأتى يوم القيامة بقرونها وظلافها وإن الدم يقع من الله بكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً وخبر
عظموا ضحاياكم فانها على الصراط مطاياكم ويكره لمن تسن له تركها خلاف أبي حنيفة فانه يقول يرجوها على المقيمين
(١) **(قوله اللهم محلى)** بفتح الحاء أي موضع أهل فيه عبد الحيد على التحفة وقوله حبستني بفتح السين أي العلة والشكاية
كأنه قاله صاحب الوافي من الخادم للزركشي وقال في الكفاية محلى بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني اهـ
زبادى وفي المختار ما يوافي كلام الوافي عرش وفي البصري جدد كلام الزبادى المذكور مانعه ولفظ نسخ المشكاة الصحيحة
بفتح التاء خطاب لله تعالى اهـ **(٢)** **(قوله والا كان تحمله بالنية مع الحلق)** كذا في شرحي البهجة والتهنيج لشيخ الاسلام
وشروح العباب والارشاد لابن حجر وقال في الاسنى وشرح المختصر وشرحي المنهاج والبهجة للرملي يكون
تحمله بالنية فقط وحله ابن الجلال على ما إذا لم يكن رأسه مشمر والكردى على ما إذا شرط التحلل بالنية فقط وعش على
انه احتراز عن النجس لاعن الحلق أيضاً وفي كل ذلك ما فيه وما المانع من إبقاء كلامهم على علاقته وتكون المسئلة ما
جرى فيه الخلاف فانظره

له سنة أو سقط سنة ولو قبل تمامها أو ثلثي معز أو بقوله مستأن أو ابل له خمس سنين بنية أضحية عند ذبح أو تعيين وهي أفضل من الصدقة وقتها من ارتفاع شمس نحر إلى آخر أيام التشريق

من أهل الامصار واعتبر في وجوبها التصلب وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد من شرط صحة الأضحية أن يصلي الإمام ويخطب إلا أن أبا حنيفة قال يجوز لأهل السواد أن يضجوا إذا طلع الفجر الثاني وإنما تسن لمسلم ورشيد نعم لأصل قدر بأن ملك زائدا عما يحتاجه (١) يوم العيد وليته وأيام التشريق ما يحصل به الأضحية كفاً بج نضحية عن فرعون مال نفسه ثم هي أن تعد أهل البيت سنة كفاً بوجوب عن رشيد منهم ولو غير من تلزم النفقة كفاً التحفة وغيرها ولا فستة عين وفي التحفة يحتمل أن المراد أهل البيت أقر به الرجال والنساء كما قالوه في الوقف على أهل بيتهم يوافقهم ما من أهل البيت أن تعددوا كانت سنة كفاً بوجوب الأضحية عين ومعنى كونها سنة كفاً بمع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب (٢) بفعل الغير لها لاحصول الثواب لمن لم يفعل وفي نصريحهم بندها لكل واحد من أهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المحاجير لعدم توجه الطلب إليهم ويحتمل أن المراد بهم ما جمعهم نفقة متفق واحد ولو تبرعا وافرقت بين ما هنا والوقف في مر أهل البيت من تلزمه نفقتهم وإن تعددت البيوت وإنه لا يشرك غيره في ثوابها جاز قال ع ش ولو بعدنية النضحية لنفسه وفي التحفة وهو ظاهر في الميت (٣) قياساً على الصدقة عنه ولا يجب الأضحية إلا بالنذر كإثر القرب كمنه على أو على أن أضحي به ذماً أو بشاة أو أن ملكك شاة فعلى أن أضحي بها بخلاف أن ملكك هذه فعلى أن أضحي بها لأن المعين لا يثبت في التمتع بقوله هذه أضحية أو جعلها أضحية نذر والملك عنها بمجرد التعيين كقولنا الصدقة بالمعين ولزم مذهبها في وقفها أداءً وإنما لم يزل ملكه من فن نذر أن يعقده الإباحة وإن لزمه لأن الملك هنا ينتقل للمساكين ثم لا ينتقل بل ينفك عنه اختصاص الآدميين وإنما يجب الفور في أصل النذور والكفارات لأنها مرسلة (٤) في الذمتها ما هنا في عين وهي لا تقبل التأخير كما لا تقبل التأجيل (٥) والحق بما في القيمة كمل أن أضحي بشاة لأن الغالب هنا التعيين وخرج بقوله هذه أضحية بنية ذلك بلا لفظ فلفظ ولا يحتاج مع قوله هذه أضحية لنية بل لا عبرة بنية خلافه لأنه صريح فأي يقع من العامة من قولهم هذه أضحية جاهل بما يترتب على ذلك بل وإن قصدوا الإخبار نصير بمنسوبة كفاً حج و مر لكن قال السيد محمد البصري محمد بن محمد يقصد الإخبار والإيعين اه بشرى (قوله سنة أو سقط سنة) أي فالأول بمنزلة البلوغ بالنسب والثاني بمنزلة البلوغ بالاحتلام (قوله عند ذبح) أي لأن الأصل إقرارها بأول الفعل أي أو قبله وإن لم يستحضرها عنده نعم للمعينة ابتداء بنذر لا يجب لها نية أصلاً كقتاء بالنذر عن النبي طرورها عن ملكه والمعينة عن نذري ذمت أو بالجعل محتاج لنية عند الذبح ويجوز مقارنتها للجعل أو الإقرار وقوله أو تعيين أي أو بنية عند تعيين ما يضحى به من واجبة أو مندوبة ويجوز أن يوكل مسلماً بميزان في التمتع الذبح أو كلفاني الذبح فقط وكالأضحية سائر السماء ولا يضحى أحد عن غيره بلاذنه في الحى ولا يباح في الميت فأن فعل ولو جاهلاً لم يقع عنه ولا عن المباشر بشرى (قوله من ارتفاع شمس نحر) أي قدر مرجع ومضى أقل ما يجزى من ركعتين وخطبتين خفيفتين وهذا بيان للأفضل والأفضل من وقتها بضمض أي أقل ما يجزى من ركعتين وخطبتين خفيفتين من طلوع الشمس وعبرة الشرح لم تفيد بيان واحد منهما ما ذكره المحقق من أن عبارة الشارح هي الأفضل لا يغلو من ناهل بل صوب الأذرى أنه لا يدخل إلا الارتفاع المذكور ومضى

- (١) (قوله زائدا عما يحتاجه) حال مقدم من مفعول ملك الآتي وهو ما يحصل (٢) (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أصل الطلب لا الطلب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقت أضحية وأثبت وفد يقال سقوط الطلب عن الإطلاق لا ينافي الوقوع أضحية والثواب (٣) (قوله وفي التحفة وهو ظاهر في الميت) في كلام ع ش ما يصرح بجواز اشتراك الحى أيضاً وهو قضية إطلاق المعنى والنهاية كفاً جيد (٤) (قوله لأنها مرسلة الخ) لاجابة للفرق المذكور لأن ما هنا من النذري زمن معين حكماً لأن الالتزام للأضحية التزام لا يتبعها في وقتها فيجعل على أول ما يلقاه بعد النذر وهو جولة الأيام الأربعة لاجزئتها المفهوم من اللفظ ومن عين وقتها امتنع عليه التأخير عنه اه سم مع ع ش (٥) (قوله كما لا تقبل التأجيل) كان نذر النضحية بمعينة في العام القابل

ويجزى سبع بقر أو ابل عن واحد ولا يجزى عصفاء أو مقطوعة بعض ذنب أو أذن أبيض وان قل وذات عرج وعور ومرض بين ولا يضرب شق أذن أو خرقها والمعمد عدم اجزاء التضحية بالحامل خلافا لما صححه ابن الرفعة ولو نذر التضحية بمعينة أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية فانه يلزم ذبحها ولا تجزى أضحية وان اختص ذبحها بوقت الأضحية وجرت مجراها في الصرف ويحرم الأكل من أضحية أو هدى وجبا بنثره ويجب التصديق ولو على قنبر واحد بشئ نثا ولو سبدا من المتطوع بها والأفضل التصديق بكنه الا لقها بترك بأكلها وأن تكون

مامر بناء على أن صلاة الصيد لا بدخل وقتها الا بالارتفاع المذكور فتنه (قوله ويجزى سبع بقر أو ابل عن واحد) أي فيجزى أحدهما عن سبعة أشخاص أو يوثق ويحب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكفي تصديق واحد عن الجميع كما هو ظاهر لأنه في حكم سبع أشخاص سم قال في المعنى ولا يختص اجزاء البقرة أو البقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لم تمشيها سبع شيئا بأسباب مختلفة كالتمتع والقران والفوات ومباشرة محظورات الاحرام جزا عن ذلك بعيرا أو بقرة اه ونحوه التحفة ولو ضحي بدنة أو بقرة بدل شاء واجبة فلزائد من السبع تطوع فلا صرفه مصرف أضحية التطوع عن اهداء أو تصديق معنى ونهاية قال في التحفة ولا تجزى في الصيد البدنة عن سبع لطلبه لأن القصد المائلة وظاهر كلامهم اجزاءها عن سبع شيئا في سبع أشجار اه (قوله ويجزى سبع بقر أو ابل) أي ثني بقر أو ابل وحذفه دلالة ما قبله عليه فلا اعتراض وأفضل ما بدنة ثم بقرة ثم ضأن ثم غنم ثم شرك من بدنة ثم من بقرة ولا تجزى شاتان لاثنتين أضحية عنهما وسبع شياه أفضل من البدنة والبقرة وكثرة السمك أفضل من كثرة العدد فسيئة أفضل من هزليتين وكثرة اللحم أفضل من كثرة الشحم وأفضلها من حيث اللون البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء وهي المايضو يياضها ثم الجراء ثم البلقاء وهي ما بعضها أبيض وبعضها أسود ثم السوداء وأفضل في ذلك قبل تسبند وقيل غنس السمروقيين لنسب انفسهم وورثتهم عشرة اه أصعب في انفسهم سربون وثق كرويون منسول أفضل من الاثنى عشر لأن الاثنى عشر زاد في رداء الاثنى عشر والاثنى عشر في اقله أفضل لانه ألييب وأرطب لاجل ان اجمع ذكره وسمناو يياضا أفضل مطلقا ثم جاع ثنتين وخصي أفضل من ذكر ينذر (قوله عصفاء) هي التي ذهب نخها من الحرل بحيث لا يرغب في منلها غالبا لما صح أو بع لا تجزى في الاضاحي العوراء البين عورها وللرخصة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والكسيرة قوفى رواية والمعجفاء التي لا تنقي من النقي بكسر النون وسكون القاف وهو الخ (قوله أبيض) أي انفصل وان قل ذلك المبان على الأصح ولا يضرب قطع بعضها من غير ابانة ولا فقد قرن وكسره وقال أبو حنيفة ومالك ان ذهب الأقل من الأذن والذنب أجزأت والاكثر فلا وعن أحمد فبازاد على الثلث روايتان اه رجة (قوله وذات عرج) ويقال مالك أيضا وقال أبو حنيفة تجزى ولو حدث بها عيب بعد تعيينها أضحية لم يمنع اجزائها عند الثلثة وقال أبو حنيفة يمنع رجة (قوله بالحامل) أي ولا الجرباء وان قل الجرب أورجى زواله لانه يمد اللحم والودك وينقص القيمة وحذف في التحفة نقص القيمة اذ العيب ما ينقص اللحم لا القيمة وأحق به الشلل والقروح والشلل ولا تجزى عيها ولا عوراء وان بقيت الحدة فتجزى عيها وعشواء وهي التي لا تبصر ليلًا ومكو يكو يشترط أن لا تذهب أسنانها وان لم تؤثر فيها قصا بخلاف ذاهبة أكثرها ان لم تؤثر نقصا في الاعتلاف وأن لا يبين ثني من لسانها أو ضرعها أو البتة وان قل ورجع في التحفة أنه لا يضرب قطع ثني قليل من الألية لشكبه ووجهه ع ش بأن الألية وان صغرت هي كبيرة بالنسبة للأذن وقطع البسر من عضو كبير لا يضرب ولو شك فينا قطع أهو كبير أم يسير لم يضرب ولا تجزى قربة عهد الولادة كافي التحفة ولا مريضة مرضا بوجع هزالها أم البسر من غير الجرب فلا يضرب ولا تضحية لرقبتي بسائر أنواعه ولو قال لأجنبي ضح عني فضحي عنه صح وكان ثمنها قرضا وقوله ضح عني منضم لاشتراطها وذبحها عنه بالية كما لو قال اشترى كذا ولم يعطه شيئا فاشترى بشرى (قوله ولا تجزى أضحية) أي بخلاف ما لو نذر سليمة ثم تعينت فنصح بها وثبت لها أحكام التضحية (قوله بتناطريا) لا مطبوحا ولا قديدا ولا عمالا يسمى لها كبطل وكبد وتردد البلق في الشحم وقياس ذلك أنه لا يجزى في كل التضحية وللفقير التصرف فيه يبيع وغيره بخلاف الفنى اذا أرسل اليه شئ أو أعطيه فاما يتصرف فيه بنحو أكل وتصديق وضيافة لأن غايته أنه كلفضي والقول بأنهم أي الاغنياء يتصرفون فيه بما شاء واضعيف

من وضع الى بلوغ وهي كضحية ولا يكسر عظم والتصدق بمطبوخ يبعثه الى الفقراء أحب من فدائهم اليها ومن التصدق نيشا وأن يذبح سبع ولادته ويسمى فيه وان مات فيه بل يسن تسمية سقط بلغ زمن نفخ الروح وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم بني أو ملك بل جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه ويحرم التسمية بملك الملوك وقاضي القضاة وما حكم الحكام وكذا عبد النبي وجار الله والتكني بأبي القاسم وسن أن يحق رأسه ولو أتى في السابع ويتصدق بزنته ذهبا أو فضة وأن يؤذن ويقرأ سورة الاخلاص وآية في اعينها ملك وذر بها من الشيطان الرحيم تأنيث الضمير ولو في الذكر في اذنه اليميني ويقام في اليسرى عقب الوضع وأن يحسب كرجل فامرأة من أهل الخبر بتمر خلول لم يسمه النار حين يولد ويقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وان ربهكم الله الآية ولعمدتان والاكثر من دعاء الكرب قال شيخنا أما

وهو لا يجوز زمن مال الوالد يني طلبها من الموسر الى بلوغ الولد وهذا ان كان الاصل موسرا علم في الفطرة في أيام أكثر النفاس فان أبسر بعد ذلك لم يصح منه كافي الا عاب لكن في عش على مر أنه يسقط بها الطلب عن الولد نعم يسن للولد بعد بلوغه ان لم يعق وتطلب من الامهات في ولده الزنا لكن لا يطهرها والولد الفتي لا يعق عنه عند مر وعقد حج يعق عنه أصله الحر (قوله من وضع الى بلوغ) أي في حق الأصل الموسر فان لم يعق عنه عن نفسه بعد البلوغ نادر كما لماقته كما مر (قوله وهي كضحية) أي سنا وجنا وسلامت من العيوب وينبغي وجوبها بالنذر ونحوه واستنخالا كل من الواجبة والتصدق بجميعها وغير ذلك نعم تحال القبا في أمور فليسته منها أن ما يهدى لغني يملكه وأنه يسن طسها بخلوا نفاذلا واعطاء رجلها الى أصل الفتح والافضل اليميني القابلة وان تعددت ولو تعددت العقيقة كفي طن رجل واحدة في أصل السنة ولا يجب التملك من الجها نيا بل يسن أن يتصدق بمطبوخا ولا يكسر عظامها كما يأتي بشري (قوله وأن يذبح سبع ولادته) أي فيدخل يومها في حساب السبع يتخلف اثنتان فلا يحسب يوم الولادة من السبع فانه كقائه حركا كأنه دخل يدب حسابه يوم التاسع ان اضافه ولداً شريفاً لم يذبح حتى الرابع عشر والذني سلقه والشمس وسكنه في الدار يبيع وأن السكك في العقيقة تنعبد كسر شأنان متساويان ويجزى في أصل السنة شاة أو سبع بدنة أو بقرة عن الذكر والأفضل هاسبع شياه ثم الايل والقر فالشأن فالعز فسبع بدنة فسبع بقرة كالأضحية بل قضية كونه ^{مطبوخا} ضحى بمائة بدنة نحر منها يده ثلاثا وستين وأمر عليها أن ينحر باقيها أن لا حد لها ولو ذبح بدنتا أو بقرة عن سبعة جاز وكذا لو أراد بعضهم بسبعة اللحم وبعضهم بسبعة العقيق (قوله وان مات قبله) ظاهره أنه يسمى في السابع وان مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل أنه غاي في أصل التسمية لا بقيد كونها في السابع فليراجع اه رشيدى وعبارة المغني ولومات قبل التسمية استحب تسميته بل يسن تسمية السقط اه وهي ظاهرة في الثاني (قوله وقاضي القضاة وما حكم الحكام) وقا القني وخلاف التحفة وفي التحفة ويكره فيصح كشهاب وحرب ومروما تطير بنفيه كيسار ونافع وبركة ومبارك ويحرم ملك الملوك لان ذلك ليس لغير الله تعالى وكذا عبد النبي أو الكعبة أو الدار أو على أو الحسين لاهام التشريك قالومنه يؤخذ حرمة التسمية بخارفة ورقيق الله ونحوهما لاهامه اغنورا أيضا حرمة قول بعض العامة اذا حل تقيلا لجله على الله اه ونحوه في الهابة الأعبد النبي فقال فيه الاوجه جوازه لاسيما عند النسبة ^{عليه} واختلف في أقصى القضاة الذي اعط عليه كلام حج في النحر والرمي وابن عسلان في شرعي الايضاح الجواز ومثله كافي الكردي وزير الوزراء وأمير الامراء وداعي الدعاء قال في المغني ويكره كراهة شديدة كافي المجموع التسمية بست الناس أو العلماء أو القضاة أو العرب لانه كذب ولا تعرف الست الا في العدد ومراد العوام بذلك سيدة اه (قوله ويسن أن يحلق رأسه) أي بعد الحج فيسمى ثم يعق عنه ثم يحلق رأسه والتسمية لمن له الولاية وان لم يحجب عليه النفقة كالاب طالجه ولا عبرة بتسمية غيرها ويكره تطيخ رأس المولود بالدم لانه فعل الجاهلية وانما يحرم للقول بدينه بضعيف فيسويسن تطيخه بزعفران وثمنه الوالد ونحوه مبارك الله في الموهوب وشكرت الواهب وبلغ أشده وزقت بره ويسن الرد عليه بجزء الله خيرا وتعد ثلاثا بعد العلم كالتعزية (قوله وأن يؤذن) أي من حضر ولو امرأة (قوله بتأنيث الضمير) ولو في الذكر أي على ارادة التسمية (قوله وأن يحسكه) أي بأن يصفه وبذلك به حسكه حتى يصل بعنقه لحوفة (قوله والاكثر من دعاء الكرب) وهو لاله لا الله العظيم الحليم لاله الا الله رب العرش العظيم لاله الا الله رب السموات ورب الأرضين ورب العرش

قراءة سورة الانعام الى رطب ولا يابس الا في كتاب مبين يوم يعق عن المولود فمن مبتدعت العوام الجبهة فينبغي الانكشاف عنها وتحذير الناس منها ما أمكن اه (قوله) يسن لكل أحد الادهان غيا والاكتحال بالاندوترا عند نوم موصف ضيق رأسه وحبته بحمرة أو صفرة وبحرم خلق لحية وخضب يدي الرجل ورجليه بخناء خلافا لجمع فيهما وبحث الاذرعى كراهة خلق ما فوق الخلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح ويسن الخضب للفرشتو يكره للخليفة وعمر وشرا الاسنان ووصل الشعر بشعر نجس أو شعر آدمي وربطه لا بغيره أو الصوف ويستحب أن يكف الصبيان أول ساعتهم الليل وأن يعطى الاواني ولو بنحو عود يعرض عليها وأن يلقى الابواب مسما الله فيهما وأن يطنى المصاييح عند النوم واعلم أن ذبح الحيوان البرى المقصور عليه بقطع كل حقوقه وهو مخرج النفس وكل

الكرام (قوله الادهان) أى فى رأسه ولحيته وسائر بدنه وقوله غباى وقتنا بعد وقت بحيث يحفل الأول للاتباع اه ايعاب (قوله وترا عند نومه) وأفضله لكل عين ثلاثة أطراف ولأه ايعاب (قوله بحمرة أو صفرة) اتفاق للاتباع ويحرم خضبه بسواد ولو للنساء هذا منهنا وحكى عن اسحق أنه رخص فيه لراة نزين بلزوجه اه وجرى على ذلك فى شرح مسلم أيضا وينبى أن عمل الحرمة فى الخلطة حيث لم يكن يذن الخليل على ما يأتى فى الوتر وغيره بل هذا أولى واقفاء بعض المتأخرين بجواز الخضب مطلقا الحديث ابن ماجه مرود بأن حديث الأمر باجتناب على مسلم فهو أصح فقدم الالمجاهدين فى الكفار وكذا نحو البغاة فيما يظهر اه ايعاب (قوله ويحرم خلق لحية) نقله ابن الرفعة فى حاشية الكفاية عن نص الأم قال الزركشى وكذا الحلبي فى شعب الايمان وأستاذ القفال الثانى فى محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم خلقها لجهلة لغيره كما يفعله القلندرية اه وكذا فى الايعاب بعد أن صدر بنقل الكراهة عن الشيخين وعلى الكراهة جرى الغزالي وشيخ الاسلام وابن حجر فى التحفة والطبيب والمبلى وغيرهم فاجرى عليه الشارح خلاف المعتد وفى الايعاب بكره عقدها لذا لم يمنع اتصال الماء اليه والاحرم وتركها شتم متشقة ونصفها طافق فوق طافق والزيادة فيها كالزيادة فى العذارى بان يبقى عند خلق الرأس من شعره المتصل بهما بقية فان ذلك يفعل من لا خلق له لموتها أول نباتها ايتار المرودة وحسن الصورة وهذا من أفتح الخصالو به يتأيقول الاذرعى الصواب تحريم ذلك وانما يفعله الخشون من المرد لأغراض محرمة خلق أو تنف أو قص جانبي العنفة وجانبى اللحية قال فى المجموع فى الحديث ان اعفاءها وهو بالمدتو فبرها وتركها بلا قص لا كما كان يفعله آل كسرى من قصها وتوفير الشوارب وفى الاحياء اختلف السلف فيما طال منها فقبل لا بأس أن يقص عليها وقص ما تحت القبضة وقذفه ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ثم جماعة من التابعين واستحسنه الشعبي وابن سيرين وكرهه الحسن وقتادة خيرا عفاوا اللهى قال الغزالي والاسم فيه قريب اذالم يته الى قصصها وتندو برها من الجوانب فان الطول المفرط قد يشوه الخلقة هذا كلام الغزالي والصحيح كراهة الاخذ منها مطلقا بل يتركها على حالها كيف كان وتتف لحيه المرأة سنة كحلها لأن تركها يشوهها ومن ثم سن لها تنف شاربها وعنفقتها أيضا اه (قوله وخضب يدي الرجل ورجليه بخناء) محل حيث لا عذر والا كأن كان بما يغشى محذور نعيم ولا يزول الا به فلا يحرم كالتداوى بمخدر أو نجس ايعاب وبالحرمة قال العجلى وتبعه الثوروى وكلام صاحب البيان والمأوردى والرافعى يقتضى الحل واغتاراه صاحب العلب نبعالج عنيين كالربعى فانه أطال فى الاتصا له ورد ابن حجر فى الايعاب وفى تأليف مستقل سماه شن الفارة على من أظهر مرة تقوله فى الخناء وعواره (قوله) خلافا لجمع فيهما) أى فى حرمة خلق اللحية والخضب بالحناء وقد علمتهم بما شرحناء وأن المعتد فى خلق اللحية الكراهة وفى الايعاب يسن أن يقص من الشارب ما يشين بمطرف الشفة يانا ظاهرا وفى قول يندب خلقه واستشماله وفى قول ثالث انه خير بين الخلق والقص وهو أوفق بمجموع الأحاديث واختلاف أفعال الصحابة لكن عمل الجمهور القص فهو أولى للاتباع وله ترك سباليه وهما طرفا الشارب الذى ينبى أنهما كقبة الشارب فيندب قصهما بحيث يكون اقيهما بقاربى الشارب ويكره ابقاؤهما بلاقص اه (قوله ويحث الاذرعى الخ) كذا فى التحفة (قوله وأن يطنى المصاييح) أى خوف من الفارة أن تهر القنيلة فتحرق البيت نعم ما أمن عليه منها كالقناديل المعلقة لا بأس بعدم اطفاؤه لا تنفاه العلة كفى الشوائب على ابن أبى جرة (قوله واعلم أن ذبح الحيوان الخ) شروى فى بيان أحكام الصيد والتبائح وذكره هنا كالروضة تبعاً لطائفة من الاصحاب

مرىء هو مجرى الطعام تحت الحلقوم بصلب محمد يجرح غير عظم وسن وظفر كحديد وقصب وزجاج وذنب
وهضة فيحرم ما مات بثقل ما أصابه من محدد أو غيره كبنده وإن أهر الدم وأبان الرأس أو ذبح بكال لا يقطع إلا
بقوة الذابح فلذا ينفى الاسراع بقطع الحلقوم بحيث لا ينتهي إلى حركة المذبوح قبل تمام القطع وبحل الجنين بذبح
أمه إن مات في بطنها أو خرج في حركة مذبوح ومات حيا أما غير المقدور عليه بطيرائه أو شدة عدوه وحشيا
كان أو أنسيا كجمل أو جدى نرشاردا ولم ينسر لحرقه مالا وإن كان لو صبر سكن وقدر عليه وإن لم يخف عليه نحو سارق فيحل
بالجرح المزق نحو سهم أو سيف في أي محل كان ثم إن أدركوه به حياة مستقرة فإن نعلزذبحه من غير قصير منه حتى مات كأن
اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين ذات قبل الامكان حل والا كأن لم يكن معسكين أو علق في الغمد بحيث نعرس أخراجه فلا
ويحرم قطارعى الصيد بالبندق المعتاد الآن وهو ما يمنع بالحديد ويرى بالارلاء أنه محرق مذفسر بما غالبه قال شيخنا نعم إن
علم حادق أنه ما يصيب نحو جناح كبير فيشق فقط احتمل الجواز والرمى بالبندق المعتاد قديما وهو ما يصح من الطين جائز
على الاعتماد خلا لبعض المحققين بشرط الذابح أن يكون مسلما أو كسائيا يشكح ويسن أن يقطع الوجين وهما عرفا صمحتي

وذكره الأكثر بعد الجهاد وقد أفرده الفقهاء بكتاب مستقل (قوله مرىء) بالهزة على وزن أمير قاموس وعبرة المفنى بفتح
ميمه ومحرز آخره ويجوز تسهيله اه والزيادة على الحلقوم والمرىء والوجين قيل بحرمتها لأنها زيادة تعذيب والراجع
الجواز مع الكراهة ولو شك بصد وقوع الفعل منه هل هو محرم أو محلل هل يحرم ذلك أولا استقر ع ش الأول
وسئل مر عن ذبح ذبيحة فأزله رأسها هل يحل أولا فأجاب بأنها محل للبالة في الذبح ولا حرم في ذلك اه مم اه يح (قوله
مجرى الطعام) أي والشراب (قوله كبنده) أي للمصنوعة من الطين ومثلها الرصاص من غير نار أو ما يصنع من الحديد ويرى
بالنار فسيأتى أنه حرام مطلقا عندنا جائز عند المالكية (قوله أو خرج في حركة مذبوح ومات حيا) أي أو يشك هل مات
بالتدكية أو بغيرها فيحل شورى يجرى ويى التحفة حل الجنين بذبح أمه وإن أخرج رأسه به حياة مستقرة أو وهو ميت
اه قال سم المتمد خلاف هذا مر اه (قوله في أي محل كان) قال ع ش لو صال عليه حيوان ما كول فصر به سيف
فقطع رأسه هل يحل أولا فيه نظر والظاهر الأول^(١) لأن فصد الذبح لا يشترط وإنما الشرط فصد الفعل وقد وجد بل ويبنى أن مثل
قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيد مثلا فصره ومات ولم يتمكن من ذبحه لا تغير مقدور عليه اه (قوله حياة مستقرة) هي ما
يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات تغلب على الظن بقاء الحياة فذكر ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها الحركة الشديدة
وأما الحياة المستمرة فهي الباقية إلى خر وجهها بذبح أو نحوه وأما حركة المذبوح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا بصر ولا حركة
اختيار اه نهاية (قوله قطعا) أي بلا خلاف عندنا بخلاف الرمي ببندق الطين فقه خلاف يأتي وقال المالكية بجواز الرمي ببندق
الرصاص المعروف الآن وحل كل ما صيد به بشرط النسبة به عنه الرمي فان تركها سهوا لم يضر وفي ذلك قال بعض أئمتهم

وما يبندق الرصاص صيدا * جواز أكله فصد استقيدا

أقضى بهذا شيخنا الأواه * وانعقد الإجماع في قتواه

اه ملخصا من فتوى في ذلك الشيخ حسين مفتى المالكية بمكة الحمية ولعله يعنى بالإجماع اتفاق أئمة فطره كأئمة في بعض
علمائهم (قوله على الاعتماد خلا لبعض المحققين) في كلامه أجال تبينه عبارة التحفة ونصها تنبيه أقضى المصنف محل رى
الصيد بالبندق أي الطين لأن تمرى إلى الاصطياد للباح وقال ابن عبد السلام ومجلى والماوردي يحرم لأن فيه تعريض الحيوان
للهلاك ويؤخذ من علمائهما اعتماد ظاهر كلامه في شرح مسلم من حل رى طير كبير لا يقتله البندق غالبا كلاوز بخلاف

(١) (قوله نقلا عن الشبراملى والطاهر الأول) هذا بحث من عنده مع أن الشهاب الرملى نقل ذلك في مشابهته على الاسنى عن
القاضى حسين حيث قال قال القاضى حسين فالظاهر الحلى أن أصاب الذبح والأفوجهان قال شيخنا وأوجههما أنه إن كان
كالنادر حل برميهِ والأفلا اه وقال ابن حجر في الفتح وكذا لو صالت عليه بهيمة فدفعها بقطع مذبجها حلت على الأوجه اه
ومنه تعلم أيضا ما نقل الشرفاوى والشورى وغيرهم عن الاسنى من الاشتباه فنظن

هتق وأن يحس شفرته ويوجه ذبيحته لقلبه وأن يكون الذابح رجلاً عاقلًا فاهمًا فصليًا ويقول نذبا عند الذبح وكذا عند رمي الصيد ولوسمكا وأرسال الجارحة بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمدو بشرط في الذبيح غير المر بوض شيآن * أحدهما أن يكون فيه حياة مستقرة وأول ذبحه ولولتنا بنحو شدة حركة بعد مولود واحد على المعتدوا انفجار دم وقد فقه إذا غلب على الظن بقاؤه فيهما فإن شك في استقرارها فقد العلامات حرم ولو جرح حيوان أو سقط عليه نحو سب أو عضه نحو هرة فإن بقيت فيه حياة مستقرة فذبحه حل وإن نيقن هلاكه بعد ساعة والام يحل كإف قطع بمدر فزع السكين ولو لعنر ما بقي بعد انتهائها إلى حركة مذبح أو حشيشة في شرج المتهاج وفي كلام بعضهم أنه لو رفع يده نحو اضطرابه فأعاده فورا وأتم الذبح حل وقول بعضهم لو رفع يده ثم أعاده لم يحل مرفع على عدم الحياة المستقرة عند إعادتها أو محمول على ما إذا لم يدها على الفور ويؤيده افتاء غير واحد فيلوا نقلت شفرته فرد هلالا أنه يحل انتهى ولو انتهى لحركة مذبح عرض وإن كان سببها كل نبات مضر كنبذ ذبحه في آخر رمقه إذا لم يوجد ما يصلح عليه الهلاك من جرح أو نحوه فإن وجد كأن أكل نباتا يؤدي إلى الهلاك اشترط فيه وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح ولو بالظن بالعلامة المذكورة بعده (قوله فائدة) من ذبح نحر بالله تعالى لدفع شر الجن عنه لم يحرم أو بقصدهم حرم * وثانيهما كونه مأكولا وهو من الحيوان البري والأناعام والحليل ونر وحش وجاره وطبي وضيع وضرب وأرتب وتعلب وسنجاب وكل لقاط للحب لا أسد وقرود وصقرو طواوس

صغير قال الأذري وهذا مما لا شك فيه لأنه يقتلها غالبا وقتل الحيوان عبثا حرام اه (قوله فصليا) أي بميزا وكذا غير ميز بطريق الذبح ومجنون وسكران في الأظهر نعم يكره خوفا من خطيئهم في الذبح ونكره ذلك كما أجمعت (قوله ولوسمكا) أي وجردا تحفة وقوله الجارحة أي جارحة السباع والطيور زاد في التحفة ونصب الشبكة وعند الإصابة ويحرم أن يقول باسم الله واسم محمد للتشريك الآن أراد أن ذبح باسم الله وأتبرك باسم محمد فيكره فقط ولو ذبح مأكولا لغيره كالم يحرم وإن أتم بذلك تحفة قال ع ب عليها ويظهر أنه إذا لم يقصد طهارة نحو جلده اه (قوله فيهما) أي في شدة الحركة وانفجار الدم مع ما عطف عليه فاعادة المحشى ذلك للانفجار والتدفق تحتاج إلى نظر ومن ثم طلب النظر في ذلك تحفة (قوله أو بقصدهم حرم) زاد في التحفة وكذا يقال في الذبح للكعبة أو قدوم السلطان اه أي فإن ذبح للكعبة أو للرسول تعظيما لكونها بيت الله أو لكونها رسول الله عز وجل قال في الروضة وهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم أو للكعبة معني (قوله ثانيهما كونه مأكولا) أدرج في هذا الشرط أحكام الأطعمة وقد أفردها الفقهاء بباب قبل الصيد والذباح وبعضهم بعده (قوله الأناعام) أي بالاجماع وهي الإبل والبقر والغنم وكالأناعام النعام (قوله والحليل) أي العربية وغيرها تحفة وهذا عندنا كأحد وأبي يوسف ومحمد وقال مالك بكراهته والرجح من مذهبه التحريم وقال أبو حنيفة بتحريمه ولحم البغال والحبر الأعلى حرام عند الثلاثة والروى عن مالك أنها مكروهة كراهة مغلطة والمرجع عند محقق أصحابه التحريم رجة الأمة (قوله وتعلب) ويكنى بها الحصين والأتى تعلبة وكنيتها أم هو يل وكرهها أبو حنيفة ومالك وحرمة جماعة منهم الإمام أحمد في أكثر رواياته (قوله وسنجاب) هو حيوان على حد البروع يتخذ من جلده الفراء ومثله السمور يفتح فضم مع التشديد أعجمي معرب وهو وسنجاب نوعان من ثعالب الترك اه تحفة (قوله وكل لقاط للحب) دخل فيه جميع أنواع الطيور ما عدا ذوات الخلب قال في رجة الأمة انفق الشافعي وأبو حنيفة وأحمد على تحريم كل ذي مخلب من الطير يعضو به على غيره كالعقاب والصقر والبازي والشاهين وكذا ما لا مخلب له إلا أنه يأكل الخيف كالنسر والرخم والقراب الأبقع والأسود وأباح ذلك مالك على الإطلاق وأما غير ذلك من الطير فكله مباح بالاتفاق والمشهور أنه لا كراهة فيما نهى عن قتله كالتطاف والهدد والخفاش والبوم والبيضاء والطاوس الاعتدال الشافعي والراجح تحريمه ما انفقوا على تحريم كل ذي ناب من السباع يعضو به على غيره كالأسد والنمر والفهد والذئب واللب والحرث والفيل إلا ما لا كراهة فيه فأباح ذلك مع الكراهة والارنب حلال بالاتفاق ولزرافة لا يعرف فيها نقل وصح صاحب التحرير تحريمها وقال شيخنا السبكي المختار حلها اه واعتمد الحل كثير من وجرى عليه في العباب واليه ميل كلام التجريد قال به قال أحمد ومنهيب مالك لا ينفية وقواعد الحنفية تقتضيه اه لكن اتقى في التحفة وفتح الجواد والنهاية اعتماد التحريم

وحد أو يوم ودرنوكذا غراب أسود رمادي اللون خلافا لبعضهم ويكره جلالة ولو من غير نعم كسباح ان وبعد فيهارح
النجاسة يحل كل بيض غير الماء كقول خلافا لجمع ويحرم من الحيوان البحري ضفدع ونساح وسلحفاة و سرطان
لاقرش ودنيلس على الأصح فهما قال في المجموع الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر يحل ميتته إلا الضفدع ويؤيده نقل
ابن الصباغ عن الأصحاب حل جميع ما فيه إلا الضفدع ويحسب كل ميتة الجراد والسماك إلا ما تفرغ في جوف غيره ولو في
صورة كلب أو خنزير أو بسن ذبح كبيرهما الذي يطول بهاؤه ويكره ذبح صغيرهما أو كل مشوي سمك قبل تطيب جوفه وما
أنش منه كاللحم وقلي حتى في دهن مغلي وحل كل دود نحو الفأكة حيا كان أو ميتا بشرط أن لا ينفرد عنه والام يحل أكله
ولو معه كمنل السم من عدم تولده منه على ما قاله الرداد خلافا لبعض أصحابا ويحرم كل جدد مضر لبسن أو
عقل كعجبر وتراب وسم وان قبل الامن لا يضره ومسكر ككثير افبون وحشيش وبنج **(قائمة)** أفضل للسكاسب

(قوله وكذا غراب أسود الخ) كذا في الروضة وظاهر التحفة اعتاده وقال الشهاب الرملي يحله واعتمده في المغني
والنهاية والأصح حل غراب زرع وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون مخر المنقار والرجلين لانه مستطاب تحفة
ومغني ونهاية أما الغراب الا يقع أي الذي فيه سواد وبياض فتفق على تحريمه كما في التحفة وغيرها **(قوله جلالة)**
هي التي تأكل الجلة بتلث الجليم كفي القاموس أي النجاسة كالمنزعة ولعل اقتصار التحفة والنهاية مخرج المنهج وفتح الجواد
وغيرها على فتح الجليم لكونه أقصحه فيكره تناول شيء منها كلبها وبيضها ولحمها وكذا ذكر كرمها لاحتاج وان لم تعرق ومثلها
سحلة ريت بلبن كبة اذا تغير لهما لازرع ونرسقي أوربي بنجس بل يحل اتفاقا ولا كراهة في ما يظهر فيه ريح النجس
مثلا فيكره وقوله ان وجد فيلهرج أي أو طعم أولون وتبقى الكراهة ان يطبخ لهما بعلقا وبدونه لا بنحو غسل كطبخ
ولا تقدير منه لعنف وتقديرها فيه بأربعين يوما في البعير وثمانين في البقرة وسبعين في الناقة وتترتب في السجدة بعد ثوب وتعدت
سنة بحرمة مضمومة ثم يحرم ويكره اسلم مأكولة نجسا أي نجس الدين نازي كره اسلمها للنجس شمة ونهاية زيادة
من حواشيها **(قوله و سرطان)** ويسمى عقرب الماء ونساح وحية وسائر ذوات السموم وسلحفاة تحفة وعلى هذا
جرا في الروضة وأصلها واعتمده في النهاية خلافا للمغني والتحفة في اعتادهما في المجموع **(قوله قال في المجموع)** اعتمده
في التحفة والمغني **(قوله إلا الضفدع)** زاد في التحفة أي وما فيه سم **(قوله ولو في صورة كلب)** أي السمك **(قوله وقلي حتى)**
أي من سمك وجراد أي وشبه تحفة وفيه التسوية بين السمك والجراد حل قلبه وشبه حيوان اعتمده في التحفة قال سم
ولتجه الحل في السمك دون الجراد اه واعتمده في النهاية وجزم به في الباب ثم قال وصرح في أصل الروضة بجواز ذلك
قياسا على السمك اه **(قوله كذا فيون الخ)** أي وان لم يطرب لاضراره بالعقل ولا حديقان لم يطرب بخلاف ما اذا طرب كما
صرح بالماوردي ويتداوى به عند فقد غيره بما يقوم مقامه وان أسكر للضرر وروما لا يسكر الا مع غيره يحل أكله وحده لا
مع غيره استنى قال العجيري ويجوز تناوله ليزيل عقله لقطع عضو متا كل حتى لا يحس بالام اه والحاصل أن كل طاهر
يحل أكله إلا الأدمي والمضر كالسم والحجر والتراب والمستنذر كالتي وذا الخلب وذا الناب القوي الذي يعدو به وما نص عليه
في آية حرمت عليكم الميتة وما استخبلته العرب كالحشرات وما نهى عن قتله كخطاف ونحل وضفدع وما دبت قتله كالقواسق
الخنس وهي الغراب الأبقع وحداة وفأرة وعقرب وكل عقور وفي رواية لمسلم ذكر الحية بدل العقرب وكالبرغوث
والزنبور والبق والقمل وما كره قتله عملا نفع فيه ولا ضرر كالخنافس والجملان والسمك غير العقور الذي لا منفعة
فيه مباحة وما فيه نفع ومضرة كالقهد والصقر والبازي لا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره كما في الاسنى والمغني
والصباغ وقال مالك بكرهه أكل حشرات الأرض كالقار من غير تحريم وقال لا بأس بأكل الخلد والحيات اذا كبت
وقال بكرهه أكل الحرة الوحشية وان آوى ولأحد في الحرة الوحشية روايتان احدهما الاباحة والثانية التحريم رجحة
(قائمة) يحسب عن الجاحظ انه ألف كتابا فيها يولو يبيض من الحيوانات فأوسع في ذلك فقال له عربي يجمع ذلك كله
كلثان وهما كل أنثى ولود وكل صموخ يبيض نعله في الصباح **(تسعة)** اذا وجد في بلاد العرب حيوان لائن فيه يحل
ولا يحرم حل منه وحرم ما استطاب أو استخبطه مؤسر والعرب أهل البلدان والقرى حلة الخصب ويعتمد صرف كل وقت

الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة قال جمع هي أفضلها ولا يحرم بها لمن أكرهه حرام ولا الاكل منها كما يحصه في المجموع وأنكر النووي قول الغزالي بالحرم مع أنه تبعه في شرح مسلم ولو عم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تحس حاجته اليه دون ما زاد هذا ان توقع معرفة ربه والاصوليت المال يأخضه بقدر ما يستحقه فيه كما قاله شيخنا رحمته في فرع نذكر فيه ما يجب على المسكين بالندى وهو قر على ما اقتضاه كلام الشيخين وعليه كثير من بل بالغ بعضهم فقال دل على بده الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقيل مكروه للنهي عنه وجل الاكثر من النهي على نذر الجاح فإنه تعليق قر به فعل شيء أو تركه كان دخلت النار أو ان لم يخرج منها فله على صوم أو صدقة بكذا في خبر من دخلها أو لم يخرج بين ما التزمه وكفارة عين ولا يتعين للندى ولو جحد الفرج ما اندرج تحت أصل كل (النذر التزام) مسلم (مكلف) رشيد (فرع) لم يتعين (فلا كانت) وفرض كفاية كإدانة وتر وعيادة مريض وز بارة رجل فبرأ وزج حيث سن خلافا لجمع وصوم أيام البيض والاثنتين فلو وقعت في أيام التشريق أو الحيف أو النفاس أو المرض لم يجب القضاء وكلاهما جنازة ونجيز ميت ولو نذر صوم يوم بعينه لم يصح قبله فان فعل ثم كسب في الصلاة على وقتها المعين ولا يجوز تأخير عنه كهي بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء ولو نذر صوم يوم خيس ولم يعين كفاه أي خيس ولو نذر صلاة فيجب ركعتان بقيام قادر أو صوم ماضوم يوم أو صوم أيام فتلاته أو صدقة فتسول ويحب صرفه لحر مسكين مالم يعين شخصا أو أهل بلد والاثنتين

ولو بعد عهد النبي عليه السلام فان اختلفوا ائبع الاكثر منهم فان تسولوا ورجع بقريش فان اختلفوا أو توقفوا أو فسدوا أو فقدوا العرب ألحق بشبهه صورة أو طعم أو طبع من الصدوقه فان تساوى شهبان أو فقد شبهه حل وكذا ما لا يعرف حكمه بكتاب ولا سنة ولا استطابة وضدها وان ثبت تحريمه في شرع من قبلنا اذ ليس شرعنا ولو وجد في بلد العجم اعتبر حكمه في أقرب بلاد العرب الموصوفة اليه على ما ذكر اه عجل بالحرف ومنه نقلت رحمته في فرع نذكر في ما يجب على المسكين بالندى ذكر النذر الاكثر بعد الايمان وذكره المؤلف هنا تبعاً لبعضهم لأن الحج والأضحية فيكونان منثورين فاستوفى الكلام بذكره ولما ترجم له بفرع ليس لدرج تحت أمر كل وهو الحج فانطبق عليه تعريف الفرع الآتي (قوله) الكتاب كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله والسنة كنذر البخاري من نذر أن يطعم الله فليطعمه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وقوله والقياس هو أنه وسيلة الى القرية والوسائل حكم المقاصد وانظر وجه الاجماع مع وجود هذا الخلاف ولعله أشار بقوله بل بالغ الخ الى ذلك والعبارة لفتح الجواد كما سيأتي سوفها (قوله) وجل الاكثر من النهي الخ) عبارة التحفة والاصح أنه في الجاح الآتي مكروه وعليه يحمل ما أطلقه المجموع وغيره هنا قال لصحة النهي عنه وأنه لا يأتى بخبرنا يستخرج بمن البخيل وفي القرية المسجزة والمعلقة مندوب اه وعبارة المعنى وقال ابن الرفعة انه نذرة في نذر التبريد ونذر غيره انتهى وهو الظاهر اه وعبارة النهاية وفي التبرع عدم الكراهة لأنه فر بنسواء في ذلك المعنى وغيره اذهو وسيلة لطاعة الخ وعبارة فتح الجواد هو مكروه كما حزم به في المجموع للنهي عنه لكن قضية كلام الشيخين هنا صريح المجموع في مبطلات الصلاة أنه قرية وعليه كثير من بل بالغ الخ (قوله) التزام مكلف الخ) من صيغ النذر التي استدعت أو يلزم أو لازم أو ألزمت نفسي أو أوجب عليها كما قاله القاضي مجلي وأقره في العباب وغيره كذا في بغية المسترشدين عن الاشعر وقال ابن قاضي في مختصر فتاوى أبي غرمة وألزم نفسي والزم بلاضافة الى الله كناية نذر على المعتمد اه وأندرت من العاصي صريح كافي التحفة (قوله) كإدانة وتر) أي ولا يجب القيام فيه حينئذ كما اذا نذر اتعام النفل لأن المنذور في الاولى الادامة وهي غير الوتر فهو لم يتعرض لشيء في ذات الوتر وكذا الثانية المنذور فيها هو الاتعام وهو غير ذاتها كما في حاشية الفتح لحج وبذلك تعلم اشبه الادامة بالقات على المحنى فاعترض على الشارح بأن الادامة ليست بغير مع أنها المقصودة بالحكم وسيأتي حكم نذر ذات الصلاة في الشارح فتنبه (قوله) وز بارة رجل) خرج به الاثني فلا يصح نذرها ذلك لكرهاتها في حقها نذرة وحرمتها أخرى الا بارة فبره رحمته ومثله سارقون الانبياء والأولياء والصالحين لنذرها بشرطه (قوله) حيث سن) أي بأن وجدت الحاجة والاهتياج واعتمده ابن حجر وقال هر لا يلزم بالندى وان استحسب كما أفق به الرالد واعتمده في المعنى (قوله) مالم يعين شخصاً) أي ولو غنيا أو ولده أو كذا هاشمي أو مطلبى باتفاق ومحل الخلاف المتقدم أعلاه في النذر المطلق أو المقيد بكونه لنحو الفقراء كما سيأتي تحقيقه آخر الباب

به لفظ التزام أو نذر وأفتى جمع فيمن أراد أن يتبایعا فاتفقا على أن يندرك كل الآخر بمناعه ففعلا صح وإن زاد المبتدئ أن نذرت لي بمناعتك وكثيرا ما يفضل ذلك فما لا يصح بيمين صح نذره و صح إبراء المندوب له الناذر عما في ذمت قال القاضي ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به كخمس ما يخرج له من معشر وككل ولد أو ثمرة يخرج من من أمني أو شجرتي هلمود كرايضا أن نلزم كافتى المجلس المنصور وقال غيره محله أن نذر قبل الاشتداد ويصح النذر للجنين كالوصية بل أولى لا لبيت الا لقب الترخيم الفلاني وأراد به قرينة ثم كسراج ينتفع به أو طرد عرف فيحصل النذر له على ذلك ويقع لبعض العوام جعلت هذا النبي ﷺ فيصح كما بحث لانه اشتهر في عرفهم للنذر ويصرف لمصالح الحجرة النبوية قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شيء لم يوافق في العرف صرفه في جهة من جهاتها صرف إليها واختصت به اه قال شيخنا فان لم يقتض العرف شيئا فالنبي يتجه أنه يرجع في تعيين المصروف لراي ناظرها قل وظاهر أن الحكم كذلك في النذر لمسجد غيرها اه وأفتى بعضهم في أن قضى الله حاجتي فعلى الكعبة كذا فإنه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم كادل عليه كلام المذهب وصرح بجمع متأخرون ولو نذر شيئا للكعبة ونوى صرفه لقرينة معينة كالاسراج تعيين صرفه فيها ان احتيج لذلك والايح وصرف لمصالحها كما استظهر مشيخنا ولو نذر اسراج نحو شمع أو زيت بمسجد صح ان كان ثم من ينتفع به ولو على ندور والا فلا ولو نذر اهداء منقول الى مكة لزمه نقله والتصدق بعينه على فقراء الحرم ما لم يعين قرينة أخرى كتطبيق الكعبة فيصرفها إليها على الناذر مؤثما صال الهدي المعين الى الحرم فان كان معسرا باع بعضه لنقل الباقي فان تصرفه كفقراء أو حجر ربحي باعه ولو بغير إذن ما كم ونقل عنه وتصدق به على فقراء الحرم وهل له ما سلكه بقبضته أو لأوجهان ولو نذر الصلاة في أحد المساجد الثلاثة أجزأ بعضها عن بعض كالاغتكاف

مرأواثل الباب عدم الصحة نعم إن بان عدم الشفاء كان مات نبي بمكة البيع وبهذا يجمع بين كلامهم اه ملخصا من فتاوى الكردي والسيد عبد الله بن الحسين بالقبية (قوله صح) أي أفتى بقوله صح ولو قال بالصحة لاستغنى عن التقدير (قوله قال القاضي اه) عبارته اذا قال ان شئني الله مرضي فله على أن أنصدق بخمس ما يحصل لي من العشرات فتشرب التصدق به بعد اسراج الخمس يجب العشر في الباقي ان كان نصابا ولا عشر في ذلك الخمس لانه لفقراء غير معينين فاما اذا قال الله على أن أنصدق بخمس مالي يجب اخراج العشر ثم ما بقي بعد اخراج العشر يخرج منه الخمس انتهت رشيدى وبها تنضح عبارة الشارح (قوله كفار) كذا في العباب وهو عمالا يمكن حله فلو قال كالتحفة اما مالا يمكن حله أو بمصر كفقار ورجي اه لكان أولى (قوله وجهان) كذا في العباب أمحها في شرحه لابن حجر والزمي أو لهما واستظهر في التحفة كالتحفة ترجيح الثاني قال لانه متهم في عناية نفسه ولا اتحاد القاض والمقبض اه (قوله أجزأ بعضها عن بعض) أي تعينت للصلاة بالنذر وأجزأ بعضها اه وقيد اطلاق الاجزاء المذكور بقوله بعده كالاغتكاف أي فيجزئ الفاضل عن المفضول ولا عكس فيجزئ المسجد الحرام عن مسجد المدينة وبيت المقدس ويجزئ مسجد المدينة عن بيت المقدس ولا عكس كما مر في الاغتكاف ودليل تفاضلها ما صح من غير مطعن فيه ان الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة في مسجد المدينة وانها في مسجد المدينة بألف صلاة في عدا المسجد الحرام وانها في مسجد الأقصى أفضل من خمسين صلاة في سواه أي الا المسجدين الأولين بقريتهما قبله شرح بافضل لحج قال في التحفة بل استنبطه من الاخبار كما بينته في حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة ألف ألف صلاة في غير مسجد المدينة والأقصى وبه ينضح الفرق بينها وبين الصوم اه وقيل ان عين الحرم للصوم تعين لان بعض المتأخرين يرجح أن جميع القرب تتضاعف فيما لحسنه فيه بمائة ألف حسنة والتضعيف قرينة اه معنى قال في التحفة والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حوطا مع ما يزيد فيه اه والاصح عند النووي ان تضعيف الصلاة بمجموع الحرم نقله عن فتاوى بن زياد عن الكوكب للرداد وأقره ولم يتحبه اه سيد عمر واعتمده الخطيب في المفتي والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه ﷺ دون ما زيد عليه شرح بافضل قال الكردي عليه هذا اعتمده متأخروا وأئمتنا تبعوا للنووي وقيل نعم سائر ما زيد فيه موثقل عن الجمهور وقيل نعم سائر المدينة وبما قال في الاجاء وصرح به بعض المالكية والذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع طولاً ومثلها عرضاً وحده شرقاً وحجرته ﷺ ومن الغرب الاسطوانة الخامسة من المنبر ومن جهة الشام قريب من

ولا يجزئ ألف صلاة في غير مسجد المدينة عن صلاة نذرها فيه كعكسه كما لا يجزئ قراءة الاخلاص عن ثلث القرآن المنثور ومن نذر اتيان سائر المساجد وصلاة التطوع فيه صلى حيث شاء ولو في بيته ولو نذر التصديق بدرهم لم يجزئ عنه جنس آخر ولو نذر التصديق بمال بعينه زال عن ملكه فلو قال على أن أصدق بعشرين دينارا وعينها على فلان أو أن شقي مرضى فعلى ذلك ملكها وان لم يقضها ولا قبلها بل وان ردفعه لا تصرف فيها ولا ينقص حول زكاتها من حين النذر وكذا ان لم يعينها ولم يردعها المنثورة فمسير ديناله عليه ويثبت لها أحكام الديون من زكاة وغيرها ولو تلف العين لم يضمه الا ان قصر على ما استظهره شيخنا ولو نذر أن يعمر مسجدا معينا أو في موضع معين لم يجزله أن يعمر غيره بدلا عنه ولا في موضع آخر كما لو نذر التصديق بدرهم فضة لم يجز التصديق بدله بدينار لاختلاف الأغراض (تنبيه) اختلف جمع من مشايخ شيوينا في نذر مقترض مالا معينا المقرض مادام دينه في ذمته فقال بعضهم لا يصح لأنه على هذا الوجه اخلاص غير قرينة بل يتوصل به الى الحر بالنسبة وقال بعضهم يصح لأنه في مقابلة حدوث نعمت من القرض ان اتجر به أو فيه اندفاع نفقة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لا عسار أو اتفاق ولأنه يسر للمقترض أن يرد زيادة عما اقترضه فإذا التزمها بنذر انعقد وزمته فهو حينئذ مكافاة أحسان لا وصلة للرب

الأحجار التي عند ميزان الشمس اه قال في التحفة وبمحت الزركشي تعين مسجد فباء لصحة الخبر ان ركعتين فيه كعمرة اه وخالف في المغنى والنهاية فقالوا لا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد فباء خلافا لما يحسنه الزركشي وان صح الخبر بان الخ يجوزى عليه في شرح الارشاد (قوله ولا يجزئ ألف صلاة الخ) يعني ان تلك المضاعفة اعمهى في الفضل فقط لا في الحسبان عن منثور أو قضاء أجماع تحفة ونهاية أى فلا يجزئ صلاة واحدة في هذه المساجد عن أكثر منها كائنه الشارح (قوله سائر المساجد) أى باقيا والمعنى أن من نذر اتيان شيء من باقى المساجد بعد المساجد الثلاثة لم يوفى صلاة التطوع فيه لم تعين وصلى حيث شاء منها وقوله فوضعه تلخيص أى بما لا ينسب فيه أجماعه ولا يعين له مسجد وليس لم يعين كالتوضيح في مسجد يشرع فيه ثمرة وثمة فعليه في مسجد غيره وليس لم يكن أكثر جملة كائى النسبة (قوله يصح لأنه في مقابلة الخ) قال ح من رجل التزم عشرة نذر لمن يعتقد نذر له بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم وانطاب فلا ينعد حكمة الصدقة الواجبة كل زكاة والنذر والكفارة عليهم ومرا أنه لو نذر شيئا لذي أو مستدع جاز صرفه لمسلم أو سنى وعليه فلو اقترض من ذمى ونذر له بشئ مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفطن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذر له مادام الدين عليه طاه لا يصح نذره لما من أن شرط النذر الاسلام اه وأقره البجيرى أقول ما قاله ثانيان من جواز ابد الذي يعلم هنا بخلاف لما مر عن سم من أن يحلف في غير المعين والامتنع اه وما قاله الأول من عدم انعقاد النذر لاحد بنى هاشم والمطلب فيه توفيق الاحتمال أن المراد بحرمه النذر عليهم النذر لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع كبقية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد النذر لكافر معين مع أنه لا يجوز صرف التصديق المنثور على أهل بلد الكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع عليه فليراجع ثم رأيت تأليفا للسيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه أدلة واضحة وهو لا سديدة مصرحة بان النذر لأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعى وانما الخلاف في النذر المطلق أو المقيد بكونه نحو الفقراء غيرى شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمعنى على أنه كالزكاة فيحرم على أهل البيت ورجع السيد السموودى والسيد عمر البصرى ومحمد بن أبى بكر بافضل انه لا يحرم عليهم فتحى قيد النذر نذر ما لبيت اما بلفظه أو قصده أو طرد العرف بالصرف اليهم صح النذر لهم سواء كان القيد خاصا بهم ذاتيا كفلان وبنى فلان أو وصفا كعلماء بلد كذا وليس بها عالم من غيرهم أو شاملا لهم ولغيرهم كعلماء بلد كذا وفيهم علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد أن بين كلام شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمعنى انما هو في النذر المطلق والنذر المقيد بنحو الفقراء وأثبتته بأدلة من كلامهم وكلام غيرهم وهذا بين فساد قول ع ش في حاشية النهاية في نذر المقترض لمقرضه ومحل الصحة حيث نذر الخ ونحو ذلك من عبارات المتأخرين عن ابن حجر والى فانهم فهموا ذلك من كلام الاذخرى والتحفة والنهاية وهو فهم فاسد يرد ما أسلفناه وانتقال من عدم الصرف لأهل البيت من نذر صح الى أن النذر لا ينعد لهم وشتان ما بينهما اه عبد المجيد على التحفة (قوله وقال بعضهم يصح الخ) قال في النهاية وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال في التحفة وقد يجمع بحمل الأول على ما دأبنا أن نذره ذلك في مقابلة الربح والحاصل

أذهب ولا يكون الاتي عقد كبير ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان رد باوقال شيخ مشايخنا العلامة المحقق الطنطاوي فيما إذا نذر المدينون للدين المنفعة الأرض المرهومة بقاء الدين في ذمتهم والذي رأيتنا نخرى أصحابنا اليمنيين ما هو صريح في الصحة ومن أفتى بذلك شيخ الإسلام محمد بن حسين القمط والعلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل

﴿ باب البيع ﴾

هو لغة مقابلة شيء بشيء وشراء مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبر كخبر سئل النبي ﷺ أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور رأي لا غش فيه ولا خيانة (يصح)

لهو الثاني على ما إذا جعله في مقابلة حصول النعمة أو اندفاع النعمة المذكورين ويردد النظر في حالة الإطلاق والأقرب الصحة لأن أعمال كلام المكسب حيث كان له محل صحيح خير من أعماله اه (قوله وقال شيخ مشايخنا الخ) أبدى القول بصحة نذر المقرض لقرضه مادام دينه بذمته وقوله والذي رأيت الخ مقول القول

﴿ باب البيع ﴾

لما فرغ من معاملة الخالق وهي العبادات شرع في معاملة الخلق زى وأفراد البيع تيمنا بلقب القرآن والسنة اه ريس ولأنه مبصر في الأصل وإن كان الآن مستعملا في العقد المركب من إيجاب وقبول ع ش وفي الإيجاب مران التجارة من أفضل المكاسب وأفضلها بما فيه قيل وأدناها لا كل من الصفات قال ابن عبد السلام والشراء في الذمة أولى منه بالعين أي لأنه يملك فيه المبيع وإن كان الثمن غير مملوك له اه وأعلم أن العقد المصدق بالبيع وغيره نوعان أحدهما ينفرد به عاقد واحد وهو الإسلام والصوم والحج والعمرة والاعتكاف والنذر واليمين والوقف على جهة والصلاة والجمعة والالجمعة للمعادة والا المجموعة تقديمًا بلطر والثاني يعتبر فيه عاقدان وهو ثلاثة أقسام جائز من الطرفين فلكل من العاقدين فصحة وهو اثنا عشر الشركة والوكالة والوديعة والقرض والهبة للإيجني قبل القبض والعار يفتقر للرهن والدفن أو لأحدهما ولم يفعل والقضاء ما لم يتعين القاضي والوصية والوصاية لكن جوازهما للموصى قبل موته وللوصى به بعد موته وقبل القبول في الوصية والرهن والقرض إن كان ثلث في ملك المقرض والجملة وإن كان بعد الشروع في العمل لكن إن فسخ العامل فلا شيء وإن فسخ الجاعل في أثناء العمل لزمه أجره ما عمل والثاني لازم من الطرفين فليس لأحدهما فسخه بلا موجب وهو خمسة عشر البيع والسلم ما لم يكن خيار والصلح والحوالة والإجارة والمساقاة والهبة بعد القبض الاتي حق الفرع والوصية بعد القبول والنكاح والمداق أي عقدهما والخلع والاعتاق بعوض والمساقة بعوض منهما فإن كان من أحدهما فهي جائزة في حق الآخر والقرض إن كان المال خارجا عن ملك المقرض والعارية للرهن أو للدفن إذا فعل والثالث جائز من أحد الطرفين وهو ثمانية الرهن بعد القبض بالاذن فانه جائز من جهة الرهن لازم من جهة الراهن والضمان فانه جائز من جهة المضمون له لازم من جهة الضامن والجزية فانها جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الامام والهدنة والامن فانهما جائزان من جهة الكافر لازمان من جهتنا والامانة العظمى فانها جائزة من جهة الامام ما لم يتعين لازمة من جهة أهل الحل والعقد والكتابة جائزة من جهة المكاتب لازمة من جهة السيد وهبة الأصل لقرعه بعد القبض بالاذن فانها جائزة من جهته لازمة من جهة الفرع اه ملخصا من التحرير مع شوقي (قوله مقابلة شيء بشيء) أي ما يقصد به التبادل عادة لا نحو سلام سلام أو قيام قيام فلا يسمى ذلك بيعا لغة كما قاله البلقيني وإن جرى في قدره على الإطلاق أو على (قوله مقابلة مال بمال الخ) كذا عرفه في شرح المنهج وهو غير جامع ولا مانع وأولى منه بل ومعارف بهي التحفة والنهاية يقول بعضهم كافي الرشيد عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأييد اه (قوله أي لا غش الخ) الغش تدليس يرجع إلى ذات المبيع كأن يجهد شعر الجارية ويحمر وجهها والخيانة أعم لانها تدليس في ذاته أو في صفته أو في أمر خارج كأن يصفه بصفات كاذبا وكأن يذكر له أننا كاذبا فهو من عطف العام على الخاص وقيل تفسيره ككفره مشيخنا وقوله فيه أي في البيع بمعنى المبيع أو الثمن لأن الثمن يكون فيه غش أيضا في كلامه استخدام حيث ذكر البيع بمعنى العقود أو عدا عليه الضمير بمعنى المبيع أو الثمن فتأمل شيخنا اه ع

البيع (بإيجاب) من البائع ولو هزل أو هو مادل على التملك دلالة ظاهرة (كبتك) ذا بكذا أو هو لك بكذا (وملكتك) أو وهبتك (ذا بكذا) وكذا جعلته لك بكذا ان نوى به البيع (وقبول) من المشتري ولو هزل أو هو مادل على التملك كذلك (كشترت) هذا بكذا (وقبلت) أو رضيت أو أخت أو تملك (هذا بكذا) وذلك تتم الصيغة المادل على اشتراطها قوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض والراضني فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا يتعمد بالمعاطاة لكن اختيار الاعتقاد بكل ما يتعارف البيع بها فيه كالتبذير واللحم دون نحو الثوب والارضى فعلى الاول المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد أى فى أحكام الدنيا أما فى الآخرة فلا مطالبة بها ويجرى خلافها فى سائر العقود وصورتها أن يتفقا على من وممن وان لم يوجد لفظ من واحد ولو قال متوسط البائع بعث فقال نعم أو اى وقال للمشتري اشترت فقال نعم صح ويصح أيضا بنعم

(قوله ولو هزلا) هل الاستهزاء كالهزل فيه نظر وينتجه الفرق لأن فى الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضيا وليس فى الاستهزاء قصد اللفظ لمعناه ويؤيده أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالاقرار سم على حج ع ش (قوله دلالة ظاهرة) أى ولو بواسطة ذكر العوض فى الكتابة غاية الامر ان دلالة الصريح أقوى حل بخلاف ما لا يدل ظاهرا كملكتك وجعلته لك من غير ذكر عوض فلا يكفي دل لا بد من ذكر العوض كما أشار إليه الشارح بقوله كذا بكذا بيع (قوله أو هو لك بكذا) كذا فى المنفى واعتمد فى التحفة انه كناية (قوله جعلته لك بكذا) أى فتوقف الصحة على ذكره أى بكذا ولو لمع الصريح ولا تنكح نية أى الثمن لافى الصريح ولا فى الكناية نهاية مع ع ش وفى التحفة لا يشترط ذكره بل تنكح نية على ما فيه مما عينته فى شرح الارشاد وقوله ان نوى به البيع أى بجعلته فهو كناية لاشتراطه فيه النية (قوله كذلك) أى دلالة ظاهرة فلا يكفي تملك فقط لاحتمال الشراء والهبة وغيرهما بيع (قوله المعاطاة) سياتى بصورها (قوله لكن اختيار) فى التحفة والنسبة والتعبير نحو اختيار الخلف كجميع النسخة ذهاب كل واحد الناس بما يعاين آخر من فى محقر كرهت أما الاستمرار من بيع ما لم يلقاها حيزه لم يقبل الثمن كل حصة على أن الفرض السامع فيه أيضا ناعا على حواء المعاطاة وعلى الاصح لا مطالبة بها فى الآخرة أى من حيث المال بخلاف تعاطى العقد الفاسد إذا لم يوجله مفكرا وفى الحصنى على أبى شجاع قال مالك بن عبد الله بنعقد البيع بكل ما بعده الناس يباعوا من حسنه ابن الصباغ واختاره النووي قال وهو الراجح دليلا لأنه لم يصح فى الشرع اشتراط لفظ فوجب الرجوع الى العرف كغيره ممن اختاره المتولى والبغوى وغيرهما اه قلت وما عمت به الباقى بعتان الصغار لشراء الخواص وطردت به العادة فى سائر البلاد وقد تدعو الضرر وغالى ذلك فينبى الحاق ذلك بالمعاطاة اذ كان الحكم دائرا مع العرف مع أن المعتبر فى ذلك القراضى ليخرج بالصيغة عن كل مال الغير بالباطل فانها دالة على الرضا فاذا وجد اللعن الذى اشترط الصيغة لأجله فينبى أن يكون هو المعتمد بشرط أن يكون المأخوذ يعدل الثمن وقد كانت النسيبات يبعث الجوارى والعلمان فى زمن عمر رضى الله عنه لشراء الخواص فلا ينكره وكذا فى زمن غيره من السلف واختلف اه وفى رجة الامتثال يشترط فى الاشياء الحقةرة الايجاب والقبول كخطيرة قال أبو حنيفة فى رواية لا يشترط لافى الحقةرة ولا فى الخطيرة وقال فى رواية أخرى يشترط فى الخطيرة دون الحقةرة وبه قال أحمد وقال مالك لا يشترط مطلقا وكل ملأه الناس يباعوا فهو بيع اه (قوله فى أحكام الدنيا) أى فيجب على كل من العاقدين بالمعاطاة رد ما أخذه ان كان باقيا وبذلك ان تلف اه نهاية (قوله فلا مطالبة بها) لك أن تقول الكلام جميعه مفر وض فيمن لم يعلم أو يظن رضا المأخوذ منه ولو بلا بدل أو آمن علم أو ظن رضا فلا يثنى فيه بخلاف المعاطاة لأنهم اذا جاوزوا له الاخذ من ماله بمجانة مع علم الرضا وظنه فلا ينجوز الاخذ عند بدل الشئ أولى لان المداير ليس على عوض ولا عسده بل على ظن الرضا غيت وجد عمل به وحينئذ لا يكون أخذه من باب البيع لتعذر به بل باب ظن الرضا بما وصل اليه وهو جيب من الأئمة كيف أغفلوا التنبيه على ما ذكرته وكأنهم كانوا الى كونه معلوما اه اعياب (قوله سائر العقود) أى المالية كفى التحفتها ونهاية فى المنفى من الاجارة والرهن والهبة ونحوها اه (قوله أن يتفقا على نعم الخ) بعدم فى الفتح ويظهر ان ما منه فطى الاستقرار كالرغيف بدرهم محل لا يختلف أهله فى ذلك لا يحتاج لاتفاق فيه بل يصحنى الاخذ والاعطاء مع سكوتها اه (قوله ولو قال متوسط الخ) المتوسط السمسار ولا يشترط فيه أهلية البيع تحفة ومعنى ونهاية زاد فى هذين لان العقد لا يتعلق به اه

منهما لجواب قول المشتري بعث والبائع اشترى ولو قرن بالايجاب والقبول خرف استقبال كايحك لم يصح قال شيخنا ويظهر أنه يقتصر من العملي نحو فتح تاء التسليم بشرط صحة الايجاب والقبول كونهما (بلا فصل) بسكون طوويل يقع بينهما اختلاف اليسر (و) لا (تخل لفظ) وان قل (أجنبي) عن العقدان لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ويشترط أيضا أن يتوافقا معني لالفاظ فلو قال بعثك بألف فزاد أو نقص أو بألف حلة فأجل أو عكسه أو مؤجلة بشهر فزاد لم يصح للمخالفة (و) بلا (تعليق) فلا يصح معه أن مات أبي فقد بعثك هذا (و) لا (تأيت) كبعتك هذا شهرا (وبشرط في عاقد) بانعا كان او مشتريا (نكليف) فلا يصح عقدي ومجنون وكذا من مكره بغير حق لعدم رضاه (واسلام تملك) رقيق (مسلم) لا يعق عليه وكذا يشترط أيضا اسلام تملك مرند على المقتد لكن الذي في الروضة وأصلها صحة بيع المرتد للكافر (و) تملك شيء من (مصحف) يعني ما كتب فيه قرآن ولو آية وان أثبت تغير الدراسة كما قاله شيخنا ويشترط أيضا علم حراية من يشتري ألا تخرب كسيف

واللغني انه قد لا يشترط الخطاب كافي مسألة المتوسط ونعم وعبرة الفتح ويجوز أن يأتي بلفظ نعم وما في معناها كجبر وأجل وفعلت منهما البائع لجواب قول المشتري بعث فتقوم مقام الايجاب والمشتري لجواب قول البائع اشترى فتقوم مقام القبول فتكون نارة قبولاً ونارة ايجاباً فلو قال المتوسط للبائع بعث فقال نعم وقال المشتري اشترى فقال نعم صح وخرج بجواب ذلك ما لو قال اشترى منك فقال البائع نعم أو بعثك فقال المشتري نعم اذ لا التماس فلا جواب اه ونحوه التحفة كالفرر وعبرة النهاية نعم لا يعتبر الخطاب في مسألة المتوسط كقول شخص للبائع بعث هذا بكذا فيقول نعم أو بعث ومثله جبر أو أجل أو إي بالكسر ويقول لا اشترى فيقول نعم أو لشرى لا انعقاد البيع بوجود الصيغة فلو كان الخطاب من أحدهما لا شتر لم يصح كما اعتمد الوالد اذ المتوسط قائم مقام الخطابة ولم يوجد اه بخلافه ومنه في المغني زاد فيه نعم ان أجاب المشتري بعد ذلك صح فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه وفي ههنا مخالفة للشارح ولما قلناه عن حج ثم قال أي في المغني والنهاية ولو قال اشترى منك هذا بكذا فقال البائع نعم أو قال بعثك فقال المشتري نعم صح اه وهذا أيضا مخالف لما مر عن الفتح والتحفة من عدم الصحة تبعاً للفرر فلا تغفل (قوله ولا تخل لفظ) أي من المطلوب جواب تحفة قال سم وكذا من الآخر على الأوجه وفاق شيخنا الشهاب الرملي اه (قوله بغير حق) خرج بما اذا كان بحق كأن كر ه عليه الحام لوفاء دينه فانه يصح قال في المغني ويصح بيع المصادر بفتح المال من جهة ظالم بان باع ماله لدفع الاذى الذي ناله لانه لا اكراه فيه اذ مقصود من صادر تحصيل المال من أي وجه كان اه وعلى ذلك في التحفة بانه لا اكراه مظاهر (قوله لكن الذي في الروضة الخ) ضعيف (قوله ما كتب فيه قرآن) أي ولو تسمية سم وان كان في ضمن نحو تفسير أو علم فيما يظهر نعم ينساح لملك الكافر المراهم والدناير التي عليها شيء من القرآن للحاجة الى ذلك ويلحق بها فيما يظهر ما عمت به الباوي أيضا من شراء أهل الذمة السور وقد كتب في سقفها شيء من القرآن فيكون مفتقرا للساحة به غالبا نهاية وخالف في ههنا في التحفة فقال لو اشترى دارا بسقفها قرآن بطل البيع فباع عليه القرآن وصح في الباقي تقريرا للصفة قال ومثله الحديث أي ما هو فيه ولو ضعيفا فيما يظهر لانهما أولى من الآثار الآتية وكتب العلم التي فيها آثار السلف وذلك تعرضا للاستهان وبحث ان كل علم شرعي أو آله له كذلك اه واعتمد في النهاية خلاف هذا البحث فقال خلاف ما اذا خلت كتب العلم عن الآثار وان تعلقت بالشرع ككتب نحو ولعة قال الرشيد أي وقفه كافي شرح الروض وقال ع ش قول هر ككتب نحو الخ أي اذا خلت عن بسم الله قال ويحرم على المسلم اذا استفتاء ذي أن يكتبه في السور والجواب لفظ الجلالة فتنبه له فانه يقع كثير الخطأ فيه اه والمراد بالآثار السلف الحكايات المأثورة عن الصالحين زيادي قال سم ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامتوصلاتهم كالسلف ثم رأيت في شرح العباب قال الذي يظهر ان المراد بالسلف ما يعم أمته اختلف الخ وفي المغني والنهاية يجمع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وان رجى اسلامه بخلاف تمكين من القراءة له قال ع ش ظاهره وان احتيج لتجليد وانحصر في الكافر وهو ظاهر اه (قوله آله حرب) هي هنا كل نافع للحرب ولو درعا وقرسا تحفة ونهاية (قوله كسيف الخ) هل مثل ذلك السفن لمن يقاتل في البحر أولا لعدم تعيينها للقتال فيه نظر ويشجه الأول كالخيل مع عدم تعيينها للقتال اه سم

وربح ونشاب وترس ودرع وخيل بخلاف غير ذلك الحرب ولو عاتق من كالحديد اذ لا يتعين جعله عتق حربي ويصح بيعها للذي أي في دارنا (ر) شرط (في معقود) عليه ميثنا كان أو عتق (ملكه) أي للعاقدة (عليه) فلا يصح بيع فضولي ويصح بيع مال غيره ظاهر ان بان بعد البيع انه كان باع مال مورثه فلما نأحياته فبان ميتا حينئذ لتبين أنه لم يملكه ولا أثر لظن خطأ بان محتمل لأن الاعتبار في المعقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف (قائمة) لو أخذ من غيره بطريق جائز ما ظن حله وهو حرام بالظن فان كان ظاهر المأخوذ منه اختيار لم يطالب في الآخرة والا يطالب قاله البغوي ولو اشتري طعماني الذمة وقضى من حرام فان أقبضه له البائع برضاه قبل توفية الثمن حل له أكله أو بيعها مع علمه انه حرام حل أيضا والاحرم الى أن يبرئه أو يوفيه من حل قاله شيخنا (وطهره) أو امكان طهره بغسل فلا يصح بيع نجس كخمر وجلد

(قوله اذ لا يتعين جعله عتق حرب) لكن ان ظن جعله عتق حرب حرم وصح كبيع باع أو قاطع طريق تحفة (قوله وخيل) أي وان لم تصلح للركوب حاله كذا ما يلبس لها كسرج وجمام وخرج به نحو سكين صغير ومقسط وعبد شجاع ولو كبير الا ان علم مقاتلتنا به (قوله ويصح بيعها للذي) هذا مفهوم قوله حرارة وقوله في دارنا أي فانه في قبضتنا وليست الحرة متعلقة في مال يعلم انه يسهل لاهل الحرب والالم يصح الشراء خلافا لحيث قال بخرمة الشراء مع الصحة وخرج به دارنا ما لو ذهب الى دار الحرب مع بقاء عقد الذمة ودفع الجزية فلا يصح اذ ليس في قبضتنا وقد يقال هو في قبضتنا مادام ملتزم بالعهد ناو من ثم لم يقيد بالجلال يدارنا حل ومن ثم قال بعضهم الاولى حلف قوله في دارنا (تنبه) عبر وانارة بكل نافع في الحرب وانارة بعدة حرب فان أردوا بالنسبة لسائر التواصي خرج نحو الفيل أو مطلقا دخل والذي يتجه الاول فتح الجواد (قوله) وشرط في معقود عليه شروط خمسة ذكر منها أربعة وحذف الخامس وهو التمتع به شرعا ولو ما لا كجيش صغير فلا يصح بيع الحشرات الا نحو يربوع وضرب عاقل كل وعبد ودود قز وعاقل نحو استصاع الدم ولا يبيع كل شئ راسع لا ينفق لشربه أو قتال أو حراسة كالقواسق بخلاف نحو فيل لشد وعاقل قتال وقد دخل استوهة أهلية يدفع نحو فاه نحو عند لب للنفس حصته عاه من اللانس بلونه وكهر الزباد ان قدر على تسليمه لحبسه أو بطله مثالا لا يصح بيع نحو حتى الحنطة أو الزبيب وغير ذلك من كل مالا يقابل عرفا بمال في حالة الاختيار تحفة ملخصا قال عبد الحميد عليها قوله وغير ذلك من كل مالا يقابل عرفا بمال الخ يؤخذ منه جواب سؤال وقع عما أحدثه سلاطين هذا الزمان من الورق المقوشة بصور مخصوصة الجارية في المعاملات كالنقود التسمية هل يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها أو بها عرض تجارة يجب زكاته عند تمام الحول والناصب وحاصل الجواب ان الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها أو بها عرض تجارة فلا زكاة فيه فان من شروط المعقود عليه ثمانية أو مئمة ان يكون فيه في حدوداته منفعة مقصودة يعتد بها شرعا بحيث تقابل بمشمول عرفا في حال الاختيار والورقة المذكورة ليست كذلك فان الانتفاع بها في المعاملات انما هو بمجرد حكم السلاطين بنزولها من لا النقود والورقة السلاطين ذلك الحكم أو مسخ منها رقم لم يعامل بها ولا تقابل بمال نعم يجوز أخذ المال في مقابلة رفع اليد عنها أخذنا بموافقة عن عرش في باب الحج في قطع نبات الحرم ويفهم ما مر عن سم وشيخنا من انه يجوز نقل اليد عن الاختصاص بالمرام كإلى التزول عن الوظائف اه (قوله فلا يصح بيع فضولي) لو عبر بالتصرف كان أعم ليشمل كل عقد وحل أيضا كان طلق أو أعتق ويحمل هنا على البيع والشراء بقريته المقام كما قاله عرش وغيره والمراد بالقضولي من ليس ملكا ولا وكيل ولا وليا (ج) وفي القديم وحكي عن الجديد ان عقده موقوف على رضا المالك ان أجاز نفذ والا فلا وحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو بيع مال غيره بحضرته فهو وسأكت لم يصح قطعا كما في المجموع نهاية وقال أبو حنيفة البيع يصح ويقت على اجازة مالكه والشراء لا يفت على الاجازة وقال مالك يفت الجبيع على الاجازة وعن أحمد في الجميع روايتان رجة (قوله) ويصح بيع مال غيره (ج) أي ببيع مشمول ما في المهمة الآتية لأنه كالمستثنى من عشم محبة بيع الفضولي أي لا يصح بيعه مالم يتبين أن المبيع له والاصح فلا تكرر (قوله ظاهر) متعلق بمال غيره لا يبيح ويحرم عليه تعاطيه نظر الظاهر (ج) (قوله طائفا حياه) ليس قيد ابل مثله لم يظن شيئا وظنه ميتا بالاولى ح (قوله والا حرم) أي وان لم يعلم البائع ان الثمن الذي استوفاه حرام حرم على المشتري أكل ذلك الطعام حتى يوفيه الثمن من حل أو يبرئه منه البائع (قوله فلا يصح بيع نجس (ج) كذا عند أحمد أيضا وقال أبو حنيفة يصح

ميتة وان استمكن ظهرهما بتخلل أو دباغ ولا متنجس لا يمكن طهره ولو دهننا تنجس بل يصح هبته (ورؤيته) أي العقود عليه ان كان معينا فلا يصح بيع معين لم يره العاقدان أو أحدهما كرهنه وإجارتها للفرر النهي عنه وان بالغ في وصفه ونسكى الرؤية قبل العقد فلا يفتل بغيره الى وقت العقد ونسكى رؤيته بعض المبيع ان دل على

بيع السكب والسرجين وأن يوكل المسلم ذميا في بيع الخمر وابتاعها واختلف أصحاب مالك في بيع السكب فنهى من اجزاه مطلقا ومنهم من كرهه ومنهم من خص الجواز بالمأذون في اسأكه رجة (قوله ولا متنجس) أي استقلال لا تبعالما هو كالجزم منه والافبيع أرض بنيت بلان أو أجرة عجن بسرجين صحيح والبيع واقع على الجميع مروق وقال سم الوجسه أن البيع واقع على الطاهر وانما دخل غيره تبعا فراجع اه وعلم من هذا ان بيع الخنزير المحلوط بالرماد النجس أو السرجين صحيح كالازيل والجرار والمواجير والقلل وغيرها وتقدم في الطهارة انه يعني عما يوضع فيها من الماتعات فلا يتنجس بجمعه (قوله بل يصح هبته) أي ما ذكر من النجس والمتنجس قال سم لو اصدق أو وهب أو أوصى بالنجس كالدهن والسكب صح على معنى نقل اليد لا التملك ع ش وقال أبو حنيفة يجوز بيع الدهن النجس بكل حال رجة (قوله معينا) أي معينا بالمشاهدة بدليل قوله بعده فلا يصح بيع معين لم يره العاقدان ولا مخالفة بين هذا وبين قولهم لو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا هذه البراهم فقال بعتك انعقد بيعا لأنه بيع موصوف في الثمة وهذا بيع عين متميزة موصوفة وهذا واضح ويشبهه على الضعفة كذا يحط م شوبري (قوله للفرر) هو ما خفيت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما المند (قوله وان بالغ في وصفه) يشير به الى مقابل الاظهر من قولي الشافعي والى خلاف الأئمة الثلاثة في النهاج مع شرحه لم والاظهر انه لا يصح بيع الغائب وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما متنا أو مشنا ولو كان حاضرا في مجلس البيع والغافي وصفه والثاني وبقال الأئمة الثلاثة يصح البيع ان ذكر جرسه أو نوعه وان لم يراه ويشت الخيار للشرى عندى الرؤية وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية وكالبيع الصلح والرهن والهبة والاجارة ونحوها بخلاف نحو الوقف أي فانه يصح اه ومن نحو الوقف العتق كاجزم به سم على حج ع ش وفي شرح المنهج ونسكى معانة عوض عن العلم بقدره ا كنفاء بالتخصمين المصحوب بها فالوقف بعتك بهذه العبرة وهي مجهولة صح البيع لكن يكره لانه قد يقع في التدم قال الشوبري وعلم من قوله ونسكى معانة عوض علم اشتراط التمس والتوق في المشوم والمذوق اه (قوله ونسكى الرؤية قبل العقد) فان وجدته المشتري متغيرا عما رآه عليه تخير فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري يمينه ويخبر اه ج (قوله ونسكى رؤيته بعض المبيع الخ) اعلم ان الرؤية في كل شيء بحسب ما يليق به فيعتبر في المار رؤية الارض والسقوف والسطوح والجدران والدروف والأرفاف داخلا وخارجا لو طر يقها مع المستحم وبالوعدة في الحمام لا كل حلقة وسلسلة وصندوق وسائر ويشترط رؤية مجرى ماء الرساو رؤية شجر الباغ وجدرانها ومجرى مائه لا أساس الجدر وعروق الشجر وفي الحيوان رقيقا رؤية غير عورته ودابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها لا أجزائها ولا رؤية اسنان ولسان كل الحيوان ويعتبر نشر الثوب وان لم يعتد رؤية وجهه ان اختلفا كدباج منقش وبساط وزلية وجبة وتكني رؤية وجهه ما لا يختلف ككراس ويعتبر في الكتاب رؤية جميع أوراقه وفي السكاغة رؤية جميع طاقاته وفي كبة الغزل تقليبها نعم يتسامح بالرؤية في بيع فئاع الكوز بلا كراهة وفي بيع طلع ذكر النخل عباب ويعتبر في السفينة رؤية جميعها حتى ماني الماء منها ولا تنسكى رؤيته في الماء ولو صافيا ولو كانت السفينة كبيرة جدا كاللاحي نعم لو استحال قلبها ورؤية أسفلها فينبغي الاكتفاء بظواهرها لم يستر للماء وجع البطن فلونين بعد تغيرها ثبتته الخيار تحفة مع ع ش قال في المفتي والنهاية ولا يصح بيع اللبن في الضرع ع ش وان حلب منه شيء ورؤي قبل البيع للنهي عنه ولا خلافه بالحادث ولعلم تيقن وجود قدر اللبن المبيع ولعدم رؤيته ولا بيع الصوف قبل جزه أو تد كبتة لا اختلاطه بالحادث ولان تسليمه انما يمكن باستئصاله وهو مؤلم للحيوان فان قبض قطعه وقال بعتك هذه صح قطعها ولا بيع الا كراع والرؤس قبل الابانة ولا الذبوح أو جلده أو ولجه قبل السلع أو السط لجهاته وهكذا مسلوخ لم ينق جوفه كقوله الأذرى وبيع وزنا فان بيع جزا فصح بخلاف السمك والجراد فيصح مطلقا لقلة ماني جوفه اه

باقية كظاھر صبرة نحو بر وأعلى المائع ومثل أنموذج متساوي الأجزاء كالجبوب أولم يدل على باقية بل كان صواباً للباقي لباقته
كقشر رمان وبيض وقشرة سملى نحو جوز فيكون في رؤيته لأن صلاح باطنه في باقته وإن لم يدل هو عليه ولا يكتفي رؤية القشرة
العليا إذا انعقدت السفلى ويشترط أيضاً قشرة تسليمه فلا يصح بيع آبق وضالومغسوب لغير قادر على انزاعه وكذا سمك بركة
شق تحصيله بمهمة من تصرف في مال غير يبيع أو غيره طائناً تعديماً فإن أنه له عليه ولاية كأن كل مال مورثه فإن موته
أومال أجنبي فإن أدناه أو طائناً فقد شرط فإن مستوفياً للشرط صح تصرفه لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر وفي العبادات
بذلك وبما في ظن المكسب من ثم لو تراضا ولم يظن أنه مطلق بطل طهوره وإن كان مطلقاً لان المدار فيها على ظن المكلف وشمل
قولنا يبيع أو غيره التزويج وغيرهما فلا يرأى والإبراء من حق طائناً لا لاحق له فإن له حق صح على المعتمد ولو تصرف في نكاح
فإن كان مع الشك في ولاية نفسه فإن وليها حينئذ صح اعتباراً بما في نفس الأمر (وشرط في بيع) روي وهو محصور في
شيتين (مطعوم) كالبز والشعير والتمر والزبيب والملح والارز والتمر والفلول (وتقد) أي ذهب وفضة ولو غير مضروب بين
كحلي وتبر (بحسبه) كبرير وذهب بذهب (حلول) للموضين (وتقاض قبل تفرق) ولو تقاضا البعض صح فيه فقط (وعائنه)
بين العوضين يقينا بكيلى في مكمل ووزن في موزون وذلك لقوله لا يبيعون الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر
ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين يد أي إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف

(قوله ومثل أنموذج) بالرفع عطف على كظاھر الواقع خبراً مبتدأ محذوف تقديره وذلك كظاھر ومثل الخ ولو
قال وكأعمود لكان أخصر وأسلم من توهم جر مثل عطف على ظاھر كما وقع لبعضهم وأنموذج مضاف لما بعده إضافة
بمعنى من وهو بضم الهمزة والميم مع سكون النون المسمى عندهم بالعينة بأن يأخذ البائع قدر من البروير به للمشتري ولا بد
من سؤال أنموذج في البيع وإن لم يخلط بالباقي بسببه تنسج الخبيث بأن يقول بضمك لغير تقضى عسى مع أنموذج وتقدم صح
لأنه لم يزل يبيع ولا يشترى كما في الجوز في فاح الجراء (قوله راء) بضم الراء كما رجا أن يخطأ من راء لا كل
امداد (قوله قشرة تسليمه) كذا عبر في النهاج بالتسليم وعدل في المنهج عنه إلى التسليم قالوه هو أولى أي لأن القدرة على التسليم
ليست شرطاً لكن أوجبوا عن النهاج بأنه اقتصر على القدرة على التسليم لأنها محل وقاق لانه متى كان البائع قادراً على التسليم
والمشتري على التسليم صح البيع جزماً وإن كان عاجزاً عنه وكان المشتري قادراً على التسليم صح كلى التحفة والنهاية والاسنى
وقرره ح و كافي ج (قوله أو طائناً فقد شرط) هذا في حق مال نفسه خلافاً ليقدر منه ومراً أنه يحرم تعطى ذلك بناء على
الظاھر (قوله لان المدار فيها على ظن المكلف) أي مع ما في نفس الأمر كما يدل عليه ما قبله ولو قال لا تقرر لما احتجج إلى تقدير
ولكان أخصر (قوله وشرط في بيع روى الخ) شروع في بيان البيوع التي يشترط فيها شروط مزيدة على ما مر كبيع الربوي
مع بعضه بيع السلم ثم أعقبها بالبيوع المحرمة مندرجاً للكل في باب البيع بغاية الإيجاز والافتقار إلى الفقهاء كلامها باب أو فصل
(قوله مطعوم) أي ما قصد لطعمه بضم الطاء تقوياً أو تفكها أو تدواي كما تؤخذ الثلاثة من الخبر الآتي فإنه نص فيه على البر والشعير
والمقصود منهما التقويت فألحق بهما ما في معناهما كالفلول والارز والتمر والمقصود منه التفكه والتأدم فألحق بهما في
معناه كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فألحق به ما في معناه كالسقمونيا والزعفران شرح
المنهج لكن رد على قوله فألحق بهما أنه قد تقرر عندهم أن تحریم الربا تعبدى والأمور التعبدية لا يدخلها
القياس وأجيب بأن الحكم بأنه تعبدى حكيم على المجموع بحيث لا يزداد نوع ثالث على التقد والمطعوم فلا يتأق
القياس في بعض أفرادها كإفيل في نواقض الوضوء أسنى وقوله كالفلول أي والحصى والمرس والماء العذب قال بعضهم الماء
العذب مصلح للبدن فهو داخل في التداوى وفي الاسنى ما وافقه وفي كلام حج أنه طقوت حل وفي شرح مر أنه داخل في
المطعوم لقوله تعالى ومن لم يطعمه فانه منى ٥١ واللبن روى لانه اما للتفكه وللتداوى وكل منهما داخل في المطعوم برماوى
واعلم أن المطعومات خمسة أقسام ما يختص بالآدميين وما يغلب فيهم وما يستوى فيه الآدميون وغيرهم وما يختص بغيرهم وما يغلب
في غيرهم فالثلاثة الأولى فيها الرأى والباقيان لارأى فيهما شيخنا اه شورى وهل هذه الأصناف بالنسبة للتداوى بالنسبة للتناول

شتم اذا كان بدا يدأى مقابضة قال الراعى ومن لازمه الحول أى غالباً فيبطل بيع الربوى بحسنه جزافاً أو مع ظن
ماتلة وإن خرجنا سواء (و) شرط فى بيع أحدهما (بغير حسنه) واتحددا فى علة الربا ككبر بشعر وذهب بفضة
(حول وتقاض) قبل تفرق لامتالة فيبطل بيع الربوى بغير حسنه ان لم يقض فى المجلس بل يعزم البيع فى الصورتين
ان احتل شرط من الشرط وانفقوا على أنه من الكبائر لورود اللعن لآكل الربا وموكله وكتبه وعلم بما تقرر

استوجه شيخنا ح ف الثانى لانه الظاهر لنا والتمدلاطلاع لنا عليه لكن كلام الشارح وكثير من الحواشى ظاهر فى أن المدار
على التصديق منهج (قوله ومن لازمه) أى المقابضة فكان الصواب لازمها كافى التحفة (قوله غالباً) زاد فى التحفة عقبه
فتى افترى بأحدهما تأجيل ولو للحظة ظل ومما فى المجلس لم يصح اهـ (قوله فيبطل بيع الربوى الخ) أى لا يصح وكذا البيع
فى قاعدة مدعجوة وهى أن يقع فى جانبى العقد ربوى شرطه التامثل ومعه جنس آخر ولو غير ربوى فيهما أوفى أحدهما
أو نوع آخر أو ما يخلفه فى الصفة كمدعجوة ودرهم أو ثوب بمثلها أو بمدى مدعجوة أو صيحانى أو ما تقي دينار جيدة أو رديئة
أو صواح أو مكسرة تنقص قيمتها بمائة دينار جيدة ومائة رديئة أو بمائة صحيفة ومائة مكسرة وتعدد الصفقة هنا بتعدد
البائع والمشتري كالانحداد يصح بيع دار فيها ثمر ماء غلب بمثلها وان وجب التعرض له ليدخل فى البيع بل لا يصح بدونه وبيع
حنطة بشعر وفيهما أو أحدهما صحت من الآخر يسيرة بحيث لا يقصد تمييزها لتستعمل وحدها وبيع حنطة بمثلها وفيهما
أو أحدهما قليل ز وان أو ثوب أو شعر بحيث لو ميز لم يظهر فى الكيل تفاوت وكذا لا يضر قليل تراب ونحوه فى المكيات وبيع
دار موهت بذهب فظهر فيها معدن وبيع دار موهت بذهب تجويزها لا يحصل منه شئ بالنظر اهـ غاية البيان لم قال البجيرمى وهذه
المسئلة مقيدة للتأمل المشترط فى بيع الربوى بحسنه أى ففعل كرون الماتلة تسكنى ان لم ينضم للربوى شئ آخر والا فلا تعتبر اهـ
قال ش ف وحاصلها أنها تشتمل على سبع وعشرين صورة ببيان ذلك أن فى اختلاف الجنس تسع صور لانه لما بيع مدو درهم
بمثلها أو بمدى أو درهمين وفى كل لما أن يكون المدانى مع الدرهم أعلى قيمة منه أو ناقص أو مساو يافهذه تسع صور ومثلها فى
اختلاف النوع كان بيع مدعجوة برنى ومدى صيحانى بمثلها أو بمدى صيحانى أو بمدى برنى وقيمة البرنى مساوية لقيمة
الصيحانى أو ناقص أو ز يافهذه تسع أخرى ومثلها فى اختلاف الصفة كان بيع دينار صحيح وآخر مكسراً بزيادة ذهب أو فضة
بمثلها أو بصحيحين أو مكسرين وقيمة المكسرين قيمة الصحيح وهو الغالب أو يزيد ان فرض ذلك أو مساو يافهذه تسع
أخرى فالجمله سبع وعشرون من ضرب ثلاثة فى تسع وتحقق للفاضلة فى ثمانية عشر منها وتجعل الماتلة فى تسع وكلها باطلة الاثلاثة فى
الصفة وهى ما لو بيع صحيح ومكسر بمثلها أو بصحيحين أو مكسرين وقيمة الصحيح فى الثلاث مساوية لقيمة
المكسر فان ذلك صحيح والسنة الباقية باطلة كالثانية عشر فى الجنس والنوع وانما نظروا الى اتحاد القيمة فى
الصفة ولم ينظروا الى الجنس والنوع لثبته الاتحاد فيها دونهما لوجود الوزن معها وهو لا يخطئ الا نادراً بخلاف
الكيل الموجود مع الجنس والنوع اهـ وتسمى هذه المسئلة مسئلة قاعدة مدعجوة ودرهم لتمثيل الأصحاب لها
بذلك والمراد بالمعجوة التمر لانه الذى يكال وهو أجود تمر المدينة قبل انه من النخل الذى غرسه صلى الله عليه وسلم
بيده الشريفة ولذا ابتدأوا به من الأمراض والتمر البرنى نوع منه وهو سبة الى رجل كان يتعاطا يقال له رأس البرنية
والصيحانى نسبة الى كبش كان يربط به يقال له صيحانى أو كان يصيح فيه فنسب اليه كذا فى ش ف على التحرر ولكن فى
بيع على المنهج سبب نسبته بذلك ما نقله السيد السمودى فى تاريخ المدينة أن ابن المؤيد الحمودى ذكر فى كتاب فضل أهل
البيت عن جابر أن قال كنت مع النبى ﷺ فى بعض باتين المدينتين على يده فمرنا بنخل فصاح ذلك النخل فقال هذا أحمد
ﷺ وهذا على سيد الأولياء وأبو الأئمة الطاهرين ثم مررنا بنخل آخر فصاح وقال هذا محمد رسول الله وهذا على سيد الله فقال
النبى ﷺ لعل سمه الصيحانى فسماه بذلك فالسمى له حقيقة هو الذى صلى الله عليه وسلم اهـ وفى رجة الامانة سمه وما حرم
فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض ومعه أحد العوضين جنس آخر مخالفه فى القيمة عند مالك والشافى وكذلك لا يباع نوعان
من جنس واحد تختلف قيمتهما بأحد النوعين كمدعجوة ودرهم بمدى مدعجوة وكدينار صحيح ودينار قراضة بدينارين
صحيحين وأجازها أحد الاثني نوعين وقال أبو حنيفة كل ذلك جائز اهـ (قوله من الكبائر) بل من أكبر الكبائر ولم يؤذن

أنه لو بيع طعام بغيره كقصد أو نوب أو غير طعام بطعام لم يشترط شيء من الثلاثة (و) شرط في (بيع موصوف في ذمة) ويقال له السلم مع الشروط المذكورة للبيع غير الرؤية (قبض رأس مال) معين أو في الذمة في مجلس خيار وهو (قبل تفرق) من مجلس العقد ولو كان رأس المال منفعة وانما يتصور تسليم النعمة بتسليم العين كدار وحيوان وسلم إليه قبضه ورد مسلم ولو عن دينه (وكون المسلم فيه ديناً) في الذمة حالاً كان أو مؤجلاً لأنه الذي وضع له فقط السلم فأسمت اليك ألفاً في هذه العين أو هذا في ليس سلباً لا تنفاد الشرط ولا يباع الاختلال لفظه ولو قال اشترت منك ثوباً بفضته كذا بهذه الأرقام فقال بعثك كان يباع عند الشيخين نظر اللفظ وقيل سلم نظراً المعنى واختاره جمع محققون (و) كون المسلم فيه (مقصوراً) على تسليمه (في عمله) بكسر الحاء أى وقت حاله فلا يصح السلم في منقطع عند العمل كالرطب في الشتاء (و) كونه (معلوم قدر) بكل

الله في كتابه عاصياً بالحرب غيراً كله ومن ثم قيل ان علامة على سوء الخاتمة كاذبة أولياء الله تعالى ولو آمنوا قال الله تعالى فان لم تعملوا فأنونا بحرب من الله وقال من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وحرمة تعبدية وما ذكر فيمن أنه يؤدى الى التضييق ونحوه محكم لا علل ولم يحمل في شرطه فقط لقوله تعالى وأخذهم الى باوقدوها عنه أى في الكتب السابقة وحيث ذهبوا من الشرائع القديمة ١٥ تحفة ونهاية بزادة من بيع (قوله ويقال له السلم) سمي بذلك لتسليم رأس المال في المجلس ويقال له أيضاً السلف لتقدمه وكره ابن عمر لفظ السلم ولعل اقتصر الفقهاء على الأول لمشاركة الثاني للقرض بل صار هو المتبادر منه بجري (قوله قبض رأس مال) أى اذا كان معيناً ما اذا كان في الذمة فلا يملك في المجلس فان عين فيه جاز الاستبداد بقبضه ١٦ ع ش وجواز الاستبداد هو مفاد الشارح وجري عليه في التحفة وشرح الارشاد ونقله الزايدى عن الرملى قال في النهاية ولا بد من حلول رأس المال ولا يفي عنه شرط تسليمه في المجلس ١٧ أى فالحلول شرط في الصحة والقضض قبل التفرق شرط لدوامها لكن لا يصح القبض مع انتهى عنه كلاً لا يكفي الوضوح بين يديه كالأول عليه يحمل تعبير المسحوق والمسحوق بالتسليم كما في حواشي المسحوق (قوله قبض رأس مال) أفهم أن لو قال أسمت اليك المائة التي في ذمتك مثلاً في كذا أنه لا يصح السلم واعتمده في النهاية زاد في الاسنى والمعنى لو صالح عن رأس المال يصح لعدم قبض رأس المال في المجلس ١٨ (قوله أو في الذمة) يعنى أنه لا يشترط تعيين رأس المال في العقد بل يجوز في الذمة معين وقبضه في المجلس لأن المجلس حريم العقد حكمه باجورى (قوله وهو) أى مجلس الخيار وقوله قبل تفرق أى وقبل تخاير لأن اختيار الزوم كالنفرق وقوله من مجلس العقد ليس بقيد فلو قاما وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر كما في ع ش (قوله ولو كان رأس المال منفعة) كاسمت اليك منفعة نفسى أو خدمتى شهراً أو تعليمى سورة كذا وإذا سلم نفسه ليس له اخراجها ولو كان رأس مال السلم عقاراً غائباً كان قبضه أن يمضى في المجلس زمن يمكن الوصول اليه والتخلى وتفرغه من أمتعة غير المشتري حل ولا يكفي أسمت اليك منفعة عقار صفته كذا لأن منفعة العقار لا تنبثق في الذمة ع ش على م ر وحاصل ما تلخص من شرح م ر وع ش عليه أن المنفعة يصح كونها رأس مال ان كانت معينة سواء كانت منفعة عقاراً أو غير موافق كانت في الذمة لا يصح جعلها رأس مال الا ان كان منفعة غير عقار بجورى (قوله بتسليم العين) انما اكتفى بتسليم العين مع اشتراط قبض رأس المال في المجلس قبضاً حقيقياً لأن هذا هو الممكن باج (قوله وسلم اليه قبضه) أى الاستبداد به عند عدم النهي كما هو وقوله ولو عن دينه في التحفة والنهاية وقوله قبضه المسلم اليه وأدعه المسلم أو رده اليه قرضاً أو عن دين جاز ١٩ (قوله وهذا في هذا) أى كهذا الثوب في هذا العبد (قوله كان بيعاً) هو الاصح ولذا عبر في مقابلة بقيل قال في التحفة فعلى الاول يجب تعيين رأس المال في المجلس اذا كان في الذمة ليخرج عن بيع الدين بالدين لا قبضه وثبت فيه خيار الشرط ويجوز الاعتياض عنه وعلى الثاني يجب قبض رأس المال في المجلس ولا يثبت فيه اختيار ويمتنع الاعتياض عنه محل الخلاف اذ لم يذكر بعده لفظ السلم والا كان سلباً اتفاقاً ٢٠ بتوضيح من الكردى قول التحفة عن بيع الدين بالدين أى معنى بيع الدين بالدين الثابت من قبل وهو أى بيع الدين بالدين الثابت قبل العقد باطل فكذلك هذا وان لم يكن متعلقاً بالدين هنامشاحل العقد لا ثابت من قبل لكنه لم يعين في أحد العوضين في المجلس أشبه ببيع الدين بالدين الثابت من قبل فان عين أحدهما في المجلس كان صحيحاً وهذا في غير الربو عيناً ما هو فلا بد من قبضهما في المجلس والحاصل انه يصح بيع الدين بغير دين سابق أهم من أن يبيعه بعين أو بدين منشأ سواء باع لمن عليه المسمى ذلك بالاستبدال أو لغيره

في سكيل أو وزن في موزون أو ذرع في منروع أو وعد في معلود وصح في نحو جوز ولوز بوزن وموزون بكيل يعد فيه ضابطا ومكيل بوزن ولا يجوز في يضيق نحو هالا أنه يحتاج إلى ذكر جرمها مع وزنها في رث عزة الوجود و يشترط أيضا بيان محل تسليم السلم فيه أن السلم محل لا يصح للتسليم أو لجهة إليه مؤثرون نظر السلم بالسلم إليه بعد المحل في غير محل التسليم ونقله إلى محل الظفر مؤثرون يلزمه أداء ولا يطالبه بقيمة يصبح السلم حالا ومؤجلا باجل معلوم ولا مجهول ومطلقة حال ومطلق السلم فيه جيد (وحرر ربا) حريرا تقريبا وهو أنواع ر بافضل بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيما فيه نفع للقرض ور بايد بأن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقاض ور با نساء بأن يشترط أجل في أحد العوضين وكلها تجمع عليها ثم العوضان أن اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط تقدمت أو علة وهي الطم والنقدية اشترط شرطان تقدمتا قال شيخنا

كان باع لعمر وماتته على زيد بعين مائة أو جملة منشأة ولكن يشترط في بيع الدين لغير من هو عليه القبض مطلقا سواء كان ربويين أم لا اتفاقا على أن لا يأثم لأوفى يبع لمن هو عليه بغير دين ثابت قبل بأن كان بعين أو بدن منشأ وهو الاستبدال فيه تفصيل أن كان ذلك في متفق على الربا كدراهم عن دينين أو عكسه اشترط قبض العوض في المجلس والا اشترط التعيين فقط وأما بيع الدين بالدين الثابت من قبل فهو باطل سواء باعه من هو عليه كان استبدل عن دينه ديناً آخر أو لغيره كان كان لمدينين على ثالث فباع أحدهما الآخر دينه بدنه سواء اتحد الجنس أو اختلف انتهى عن بيع الكالء بالكالء وفسر ببيع الدين بالدين هذا هو تحرر المسئلة اه شرفاوى بحنف (قوله أو وزن في موزون) أى كبطيخ وباذنجان ورمال ونحوهما مما كبر جرمه فيعين فيه الوزن ولا يكفي فيه السكيل لأنه يتعاضى في السكيل ولا العدل لكثرة التفاوت فيموجب فيه بين العدل والوزن لكل واحدة مفسدة لأنه يعز وجوده اه شرح المنهج قل سم قوله لكل واحدة أى وللجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وحل فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منها لا يصح السلم فيه فلو أن ثلثا انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لأن غير مثلى لأنه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخا لأنه مع النظر لجرم الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انجاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر والنتيجة ما تحرر من المباحث مع م أن العدد من البطيخ مثلى لأنه يصح السلم فيه وزنا فيضمن مثله إذا تلف وأما يعرض له امتناع السلم فيه إذا جمع فيه بين العدد والوزن غير التفريريين وإن البطيخة الواحدة متقومة فضمن بالقيمة لأن الأصل منع السلم فيها وإن عرض جوازها فيها إذا أراد الوزن التفريري جبرى (قوله مع وزنها) نعم أن أراد الوزن التفريري اتجه بحته اه تحفة ونهاية (قوله ونقله إلى محل الظفر مؤثرون) أى ولم يحملها السلم بخلاف ما لا مؤثرت نقله كبسر قد وماله مؤثرون تحملها السلم إذا ضرر حينئذ ولا نظر لكونه في ذلك المحل أغلى منه بمحل السلم اه تحفة (قوله لم يلزمه أداء) أى لم يلزم السلم إليه أداء السلم فيه السلم وقوله ولا يطالبه بقيمة أى ولا يطالب السلم المسلم إليه بقيمة السلم فيه في غير محل التسليم لكن له الدعوى عليه والزام بالسفر إلى محل التسليم أو التوكيل ولا يحبس قاله الزركشى سم (قوله و يصح السلم حالا) أى إن كان السلم فيه موجودا حينئذ والاعتين كونه مؤجلا شرح م ر بمعنى أنه يتعين النصح بالتأجيل والام بتعذر شدي وقوله حالا خالف الأئمة الثلاثة برماوى ج (قوله وحرر ربا) قدم أو لا حكم بيع الربوى في البيوعات وتكلم على الربا هنا من حيث تحريره بأنواعه كلها وصدر به البيوع المحرمة فلا اعتراض قال في التحفة والنهاية والأصل في تحريره ما من أن كبر الكبار الكتب والسنة والاجماع زاد في النهاية وظاهر الأخبار هنا أنه أعظم إنما من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفتى بالدرجته الله تعالى بخلافه قال ع ش قوله من أن كبر الكبار هذا في بعض أقسامه وهو ربالز يادق وأما الربا من أجل التأخير أو الأجل من غير زيادة في أحد العوضين فالظاهر أنه صغيرة غايمة فيه أنه عقد فاسد وقد صرحوا بأن العقود الفاسدة من قبل الصغار اه (قوله مريانه) أى بيان موضوعه وهو مطعوم ونقد فيه تقدير مضاف فلا تنقاد (قوله ما فيه نفع للقرض) أى غير نحو الرهن كما في التحفة والنهاية وإنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب لأنه لا يشترط نفعاً للقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه ع ش ج (قوله ور بايد) إنما نسب إليها لعدم القبض بها حالا برماوى ج (قوله ور با نساء) بفتح النون والمساى الأجل وأما النسا بالقصر فهو اسم للرض المخصوص الذى يقال فيه عرق الاثنى وما جرب له أن يؤخذ الوزغ الصغير ويوضع في غابة يوص ويسد فيها وتر بط على الموضع فيبرأ برماوى وقل ج (قوله وكلها مجمع عليها) أى على بطلانها ع ش ج (قوله تقدمت) هى الحلول والتفاضل (قوله أو علة) بالنسب عطف على جنس وقوله تقدمت على الحلول

من زياد لا يندفع ثم اعطاء الراعى عند الاقتراض للضرورة بحيث امان لم يعط الربا لا يحصل له القرض اذله طريق الى اعطاء الراعى بطريق التمسك لاسيما اذا قلنا السحر لا يحتاج الى قبول لفظا على المعتمد وقال شيخنا يندفع الام للضرورة **قائمة** وطريق التخلص من عقد الربا لمن يبيع ذبها بذهب أو فضة بفضة أو براير أو زبارز متفاضلا بان يبيع كل من البائعين حقه لا آخر أو يقرض كل صاحبه ثم يبرئه ويتخلص منه بالقرض في بيع الفضة بالذهب أو الارز بالبر بلاقض قبل تفرق (و) حرم (تفريق بين أمة) وان رضيت أو كانت كافرة (و فرع لم يميز) ولومن زنا المملوكين لواحد (يسعويهم) كهيئة وقسمة وهدية لغير من يعتق عليه تلزم من فرق بين الوالدة

والتفاضل (قوله لا يندفع اثم اعطاء الربا) أى عن المقرض أما المقرض الآخذ بالفاطم بلا خلاف كما هو واضح (قوله) وطريق الخلاص أى الحيلة فى الخلاص من الربا قال فى التحفة والنهاية والحيلة المختصة من الربا بمكرهه بسائر أنواعه خلافا لمن حصر الكراهة فى التخلص من ربا الفضل اهـ وجرى على حصرها فيه فى فتح المبين ومن الحيل المكروهة بيع العينة قال فى العباب بيع العينة صحيح وإن اعتاده لكن يكره وهو بيع شيء بضمن كثير مؤجل ثم ابتاعه من المشتري بعد قبضه بحال قليل ليقبى الزائد بذمته أو يبعه بضمن قليل نقدا ثم يبتاعه منه بعد قبضه بكثير مؤجلا قبض الثمن الأول أم لا اهـ بالحرف وفى الزواجر لابن حجر الحيلة فى الربا وغيره قال بتحريمها الأمامان مالك وأحمد رضى الله عنهما مذهب الشافعي وأبو حنيفة رضى الله عنهما إلى جواز الحيلة فى الربا وغيره واستدل أصحابنا عليها بما صح أن عامل خير جاء إلى النبي ﷺ بتمر كثير جيد فقال له أكل تمر خير هكذا فقال لا وأما تردى الرديء وتأخذ بالصاعين منه صاعا جيدا انتهى ﷺ عن ذلك وأعلم أنه ربا ثم علمه الحيلة فيه وهى أن يبيع الرديء بدرهم ويشتري بها الجيد وهذا من الحيل التى وقع الخلاف فيها فلن من معه صاعان رديئان يريد أن يأخذ في مقابلتهما صاعا جيدا لا يمكنه ذلك من غير توسط عقد آخر لأنه ربا إذا كانا باعه تردى رديئيهما ثم اشتري بالدرهم الذى فيه صاعا جيدا شرح من الربا الذى يقع فيه الإثم على ما مر من غير أن يكون من فاته جهته ورأى الربا فأتى وجه التحريم حينئذ فلم يقرر أن هذه الحيلة التى عملها رسول الله ﷺ لعامل خير ناص فى جواز مطلق الحيلة فى الربا وغيره إذا قائل بالفرق وأما استدلاله بأولئك من قصة اليهود المذكورة فهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا والأصح المقرئ الأصول خلافا وعلى التزل فله حيث لم يرد فى شرعنا ما يخالفه وقد علمت ما تقرر عنه ﷺ أن نورد فى شرعنا ما يخالفه ويزيل الاستدلال فى هذه المسئلة وغيره أطول ويحل بسطه كتب الفقه والخلاف اهـ كلام الزواجر أقول إذا تأملت ذلك مع ما نقله الشارح هنا عن شيخه حجج أن ضرورة الاقتراض تدفع عن المقرض اثم اعطاء الربا أى بغير تعاطي حيلة فى ذلك علمت أن التخلص بهاته الحيل القائل بجوازها هذان الامامان أولى بل تعيين الخلاص من ورطة الربا بالصريح كما أرشد إلى ذلك ﷺ فى الحديث الصحيح فقد سمع شوم الربا والعياذ بالله فى البلاد وذاع * وارتركبه صراحا بلا عماشاة ولا تكبير الأعيان والرابع * وصار لا يتخلص منه بهاته الحيل الا انحطاط النادر * فيا لها من كبيرة صغرها عدم النظر اليوم الآخر * وما أجل الاطلاع على طرق الشريعة بيان رخصها ليمسك به من تعسر عليه الاخذ بعزائمها ولا يهلك دونها ولعل تشنيع من شنع على متعاطي تلك الحيل مبنى على حيل لم تتوقف الشروط شرعا أو للخروج من خلاف تورعنا الآن الثانى لا يورث تشييعا ولا يوجب تقريرا وأما اختاره بعض المتورعين من المتأخرين من حرمة تعاطي حيل الربا مطلقا فمطلقين القائلين بجوازها منذ بنى التكبر على من يتعاطاها فلا شك أن مقاصدهم فى ذلك حسنة الا أنهم لو وقفوا على بساط الأدب مع هذين المجتهدين واقتصروا على اختيار موافقة الآخرين لكان أوفق بشفافى المقامين وأقرب إلى قبول الموعظة لى المتعاطين على أنهما على من يتخلص بمكروه لى قوم وحرام عند آخرين من كبيرة لى كل المسلمين وهل التشنيع عليه الا غلو فى الدين أو تفال يؤدى إلى حرج مبين وما كفى هؤلاء المشددين تغليب هذين الامامين حتى قالوا كما علم أبو بكر وعمر فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله وحرم نقرى) معطوف على وجرم ربا فجعل الحشنى هذا أول البيوع المنهى عنها غفلة عما تقدم (قوله) لغبر من يعنى عليه) متعلق بكل من يبيع وما بعده فلا يجرم التفرق بما ذكرنا ليعتق عليه لان من عتق ملك نفسه فله ملازمة الآخر أسنى (قوله لغبر من فرق الخ) وغبر ملعون من فرق بين الله ووالدها قال هر وهو من الكبائر لورود الوعيد

ولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة (و بطل) العقد (فيهما) أى الزوال والتفريق بين الأمت والولاء الحق الغزالي في فتاويه وأقره غيره التفريق بالسفر بالتفريق بنحو البيع وطرده في التفريق بين الزوجة ولدها وان كانت حرة بخلاف المطلقة والاب وان علا ولا جد وان علت ولومن الاب كالام اذا عدت أما بعد التمييز فلا يحرم لاستغناء المميز عن الحضانة كالتفريق بوصية وعق ورهن ويجوز تفريق ولد البهيمة ان استغنى عن أمه ببلن أو غيره لكن يكره في الرضيع كتفريق الأدهى المميز قبل البلوغ عن الأم فان لم يستغن عن اللبن حرم و بطل الا ان كان لمرض التبرع لكن بحث السبكي حرم تزويج أمه مع بقائه (و) حرم أيضا (بيع نحو عنب بمن) علم أو (ظن أنه يتخذ مسكرا) للشرب والامرد بمن عرف بالفجور به والديك للهارشة والكبش للناطحة والحريز (رجل يلبسه وكذا يبيع نحو المسك لكافر يشترى لتطيب الصم والحيوان لكافر علم أنه بأكله بلا بيع لان الأصح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين عندنا خلافا لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فلا يجوز الاعانة عليهما ونحو ذلك من كل تصرف يفضي الى معصية يقينا أو ظنا ومع ذلك يصح البيع ويكره بيع ما ذكر من توهم منه ذلك وبيع السلاح لنحو بقاء قطع طريق ومعاملة من يبيده حلال وحرام وان غلب الحرام الحلال نعم ان علم تحرير ماعقد به حرم و بطل (و) حرم (احتكار قوت) كشموز و زبيب وكل مجزئ في الفطر وهو اسماك واشترائه في وقت الفسادة لا الرخص لبيعه بأكثر عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم اليه وان لم يشتره بقصد ذلك لا يمسكه لنفسه أو عياله أو لبيعه بضمن مثله ولا اسماك غلة أرضه وألحق الغزالي بالقوت كل ما يبيع عليه كاللحم وصرح القاضي بالكره في الثوب (وسوم على سوم) أى سوم غيره (بعد تقرر بمن) بالتراضي به وان غش نقص الثمن عن القيمة للنهي عنه وهو أن يز يدعى آخر في

الشديد فيه عش وأما العقد فحرام من الصغائر على المتعمد خلافا لابن حجر حيث قال انهم الكبار كما قرره الشيخ عبيد بن (قوله فرق الله بينه وبين أحبته) أى في الموقف حين يجتمع بعضهم ببعض أو أن يجمل على الزجر عش وحرف ملخصا (قوله وألحق الغزالي) الى قوله وان كانت حرة هذه العبارة للاسنى ونقلها الرشيدى في حواشى النهاية قل وصرح بها أن الحرية والامة سواء لكن عبارة كل من الشهاب ابن حجر والاذرى توافقي مانته الشارح يعنى حر اه وعبارة التحفة ويحرم التفريق أيضا بالسفر ويزن ووجه حرم ولدها غير المميز لا مطلقا لا مكان محبتها ~~هكذا~~ أطلق الغزالي وأقره والذى نتجها أخذنا من كلامهم في الحضانة أن التفريق بالسفر أو غيره في المطلق وغيره انى أزال حتى حضانة ثبت لها حرم والا كالسفر ثقله فلا اه وعبارة النهاية وأفتى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافر قائم مع الرق وطرده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الامة ليس ظاهرا اه وقال سم على حجة قوله بالسفر أى مع الرق والمراد سفر يحصل معه تضرر والا كسفر فرسخ لحاجة فينبغي أن لا يمنع ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقرر مسلم وأما قوله بين زوجة حرة أى بالسفر أيضا ممنوع اه وعبارة حل قوله أو سفر أى حيث كانت حرة بل كان السفر معه وان كانت مزوجة وظاهره وان لم يحصل بها محاش ولا يبعد تنقيده بذلك اه (قوله كالتفريق بوصية) أى كالا يحرم التفريق بوصية الى آخره أى لأن الوصية قد لا تقتضى التفريق بوضعها فعل الموت يكون بعد زمان التمييز ويؤخذ منه أنه لو مات الموصى قبل التمييز تبين بطلانها ولا يصدق فيها وصية واعتمد في المعنى وشرح الارشاد والاياب عدم البطلان قال في الفتح فان مات قبله وقبل الموصى له بأحدهما اتجهما غنما التفريق هنا لأنه في الدوام اه ولأن المتيق محسن فلا يمنع من احسانه ولأن الرهن لا تفريق فيه لبقاء الملك (قوله حرم تزويج أمه) أى في حالة عدم الاستغناء أما مع الاستغناء فلا حرمه لكن يكره حيث كان (قوله من كل تصرف يفضي الى معصية) منه اطعام مسلم مكاتب كافر امكفأ في نهار رمضان وكذا بيعه طعاما ماعلم أو ظن أنه بأكله نهارا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لان كلامنا في ذلك نسيب في المعصية واعانة عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشرع وهو الراجح نهاية (قوله واحتكار قوت) أى ولو قوت البهائم كما في فتح الجواد (قوله لا يمسكه) محترز لبيعه وقوله أو لبيعه محترز بأكثر وقوله ولا اسماك غلة أرضه محترز قوله ما اشتراه (قوله بالكره في الثوب) أى ما لم تدع الى ذلك ضرورة والافيه حرم ومثل الثوب سائر الامتعة عش (قوله بعد تقرر بمن) أى بأن يصرحا بالتوافق على نهي معين وان نقص عن قيمته بخلاف ما لو اتقى ذلك أو كان يطاف به فتجوز الزيادة فيه لا بقصد اضراء أحد تحفة قال عش وقع السؤال في النسيب عما يقع كثيرا

ثمن ما يريد شراءه أو يخرج له أو يخص منه أو يرغب المالك في استرداده لمشتريه بأعلى وتحريمه بعد البيع وقبل لزومه لبقاء الخيار أشد (ونجش) للنهي عنه ولا يذاع وهو أن يزيد في الثمن لأرغبته بل ليخضع غير موافق كالتلذذ في مال محجور عليه ولو عند نقص القيمة على الأوجه ولا خيار للمشتري أن يغيّر فيه وإن واطأ البائع الناحس لتقريب المشتري حيث لم يتأمل ويسأل ويدع السلعة ليرغب فيها بالكتب كالنجش وشرط التحريم في الكل علم النهي حتى في النجش ويصح البيع مع التحريم في هذه المواضع

﴿فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب﴾ ثبت خيار مجلس في كل بيع حتى في الربوي والسلم وكذا في هبة ذات ثواب على المعتمد وخرج في كل بيع غير البيع كالإبراء والهبة بلا ثواب وشركة وقراض ورهن وحوالة وكتابة واجارة ولو في الذمة أو مقدرة بمدة فلا خيار في جميع ذلك لأنها لا تسمى بيعاً (وسقط خيار من اختار لزومه) أي البيع من باع أو مشتري كأن يقول لا خيرا لنا لزومه أو أجزأناه فسقط خيارهما أو من أحدهما كأن يقول اخترت لزومه فسقط خياره ويبقى خيار الآخر ولو مشترياً (و) سقط خيار (كل) منهما (بفرقة بدن) منهما أو من أحدهما ولو ناسياً أو جاهلاً عن مجلس العقد (عرفاً) فأيضاً الفرق بينهما يلزم بالعقد ولا فلافلان كانا في دار صغيرة فالفرقة بأن يخرج أحدهما منها أو في كبيرة فبأن ينتقل أحدهما إلى بيت من بيوتها أو في صحراء أو في سوق فبأن يولى

بأسواق مصر من أن يريد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع إليه يقول له استقر متاعك على كذا فإذن له في البيع بذلك القدر هل عزم على غيره مشروط بذلك السعر أو ياريد أم لا فيه نظر والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يبعد عدم التحريم وإن عيّن لأن مثل ذلك ليس تصريحاً بالموافقة على البيع لعدم انخاضه من الثبائع والواسطة للمشتري اهـ وقوله بل لا يبعد ما عدا قول الشارح كانهية والمغنى أو كان يطلق الخ كالصريح فيه اهـ حيث عني (قوله بل ليخضع غيره) في النهاية هذا مثال لا يفيد أنه لو زاد لنفع البائع ولم يقصد خدعة غيره كان الحكم كذلك اهـ (قوله على الأوجه) كذا في فتح الجواد وعبارة الامداد لا فرق بين أن يكون زيادته كذلك في مال محجور عليه أو غير عند نقص القيمة أو لا خلافاً للامام وغيره اهـ وعبارة التحفة ولو في مال التيمم على الأوجه وكل ذلك صريح في رجوع الخلاف في صورتين فقصر المحشى الخلاف على الزيادة عند نقص القيمة بخلاف ذلك فتنبه ﴿تتمه﴾ اعلم أن البيع تعتبره الأحكام الخمسة فيجب في نحو اضطراب ومال مفلس محجور عليه وينسب في زمن نحو الغلاء وفي المحاباة للعالم بها ويكره في نحو بيع مصحف ودور مكتوفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ممن أكثر ما له حرام خلافاً للغزالي وفي خروج من حرام بحيلة كمنحور يا ويحرم في بيع نحو العنب بما صوب ويجوز فيما عدا ذلك وما يجب بيع ما زاد على قوت سقاة إذا احتاج الناس إليه ويجوز له الحكم عليه ولا يكره ما سلك مع عدم الحاجة وما يحرم التسمير على الحاكم ولو في غير الطعامات خبر لا تسمر وا فان الله هو المسمر ولا يحرم البيع بخلافه لكن للعالم أن يعز من خالف إذا بلغه نكاح العصا أي اختلال النظام فهو من التعزير على الجائر وقيل يحرم اهـ بج بالحرف

﴿فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب﴾

(قوله ثبت خيار مجلس) أي عندنا كأجد وقال أبو حنيفة ومالك لا يثبت خيار المجلس اهـ رجة (قوله في كل بيع) أي وإن استعقب عتقا كشرائه بعضه بناء على الأصح من أن المالك في زمن خيار التبايعان موقوف فلا يحكم بتعقبه حتى يلزم العقد شرح المنهج (قوله ولو في الذمة) أشار بالو إلى خلاف القفال القائل بثبوت خيار فيها وقوله أو مقدرة بمدة يشير به إلى ما وقع للنووي من تصحيح ثبوته فيها شرح المنهج وتعبيره بوقع دون خالص لا نفاد النووي بذلك فكانه نسب فيه إلى سبق قلم برماوى (قوله) بأن يخرج أحدهما منها) ظاهره ولو كان فريماً من الباب وهو ما في الأنوار عن الامام والغزالي أي أو يصعد سطحها أو شيئاً مرتفعاً فيها كمنظلة مثلاً ومثل ذلك ما لو كان فيها بئر فزها فبما يظهر عرش (قوله إلى بيت من بيوتها) أي أو من محضها إلى حفتها شرح المنهج والمحسن كناية عن فعر الدار والصفة كناية عن مسطبة عالية فيها أو في سفينة كبيرة فبأن يقتل من مقدمها إلى مؤخرها وبالعكس بخلاف الصغيرة لا بد من الخروج منها أو في صاريها والسفينة الصغيرة أن تنجر بحره ولو مع غيره في بر

أحدهما ظهره وبشيء فليلا وان سمع الخطاب فيبيع خيار الخامس مالم يتفرقا ولو طال مكنتهما في محل وان بلغ سنين أو نحوها منازل ولا يسقط بوجوب أحدهما فليقتل الخيار للوارث المتأهل (وحلف نافي فرقة أو فسخ قبلها) أي قبل الفرقة بأن جاء معا وادعى أحدهما فرقة وأتكرها الآخر ليفسخ وانفق عليها وادعى أحدهما فسحقا قبلها وأتكر الآخر فيصدق الثاني لو افقته للأصل (و) يجوز (لها) أي للعاقدين (شرط خيار) لها أو لأحدهما في كل بيع فيه خيار مجلس الا فيما يقتضي فيه البيع فلا يجوز شرطا مشتركا للثلاثة وفي روى وسلم فلا يجوز شرطا فيها لأحد لا لثلاثة القبط فيها في المجلس (ثلاثة أيام فأقل) بخلاف ما لو أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فإن زاد عليها يصح العقد (من) حين (الشرط) للخيار سواء أشرط في العقد أم في مجلسه والمالك في المبيع مع توافقه في مدة الخيار لمن انفراد بخيار من بائع ومشتري ثم ان كان لها فوقف فان تم البيع بان أنه لم يشتر من حين العقد والافلح باع (و) يحصل فسخ للعقد في مدة الخيار (بنحو فسخ) البيع كاسترجعت البيع (واجزة) فيها (بنحو أجزت) البيع كما مضته والتصرف في مدة الخيار بوطه أو اعتاق أو بيع واجارة وزوج من بائع فسخ ومن مشتركة لجزء للشراء (و) ثبت (لمشترها) بما يأتي خيار فيرد للمبيع (١) ظهور (عيب قديم) منقص فيصة في المبيع وكذا البائع بظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الاول لان الغالب في الثمن الانقباض فيقل فيه ظهور العيب والقديم ما قرن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي الى الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للمشتري وهو (كاستحاضة) ونكاح لامة (وسرقه وأباق وزنا) من رقيق أي بكل منها وان لم يتكرر وتاب ذكرا

أو بحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة حل مع زيادة من قل بيع (قوله للوارث) أي أو ليه من حاكم وغيره كخيار الشرط والعيب وفي معنى من ذكره موكل العاقد وسيدوه يفعل الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجارة فان كانا أي الوارث أو الولي في المجلس فظاهر أو غائبين عنه وبلغها الخبر امتداد خيارها امتداد مجلس بلوغ الخبر شرح المنهج (قوله المتأهل) أي فان كان غير متأهل نصب الحاكم عنه من يفعل الأصلح له من فسخ أو اجارة بيع (قوله بأن جاء معا) أي الى مجلس الحكم وقوله وادعى أحدهما فرقة أي قبل مجئهما بيع (قوله فيصدق الثاني) وقائمة تصديقه في الاولى بقاء الخيار له وليس لدعي الفرقة الفسخ بيع (قوله الا فيما يقتضي) فيه استثناء متعين لاس من ثبوت خيار المجلس حتى فيما يقتضي فيه المبيع لوقوف المالك فيه حتى يلزم العقد بخلاف خيار الشرط (قوله ثلاثة أيام) وتدخل ليالي الايام الثلاثة المشروطة سواء السابقي منها على الايام وللتأخر أي اذا عوقفت طواع الفجر كما في التحفة واستوجه في الایعاب قال قياس على مسح الخلف واعتمد في الغني والنهاية عدم ادخال ما تأخر من الاليالي قال سم ولعله الوجه (قوله بخلاف ما لو أطلق) أي بأن قال بشرط الخيار لا يقال له اجل ذلك على المدة للمهودة شرعا التي هي الثلاثة لا نأقول لاشتراط الخيار على خلاف الأصل فاختص بالمحدد لاني غيره من الایهام حل بيع (قوله فان زاد عليها لم يصح) وبه قال أبو حنيفة أيضا وقال مالك يجوز على حسب ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالفاكهة التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز الخيار فيها أكثر من يوم والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد ثبت من الخيار ما يتفقن على شرطه من الاجل وان شرط الاجل الى الليل لم يدخل الليل في الخيار عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يدخل فيه اذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجارة لزم البيع عند الثلاثة وقال مالك لا يلزم بمجرد ذلك اهرجة (قوله من حين الشرط) في الایعاب كذا أطلقوه وقضيته اعتبارها من مضي قبله ثلاثة أيام فأكثر وهو متجه خلافا لابن الرفعة حيث تردد في ذلك الى آخر ما أطال به ومنه قوله فان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة أيام قلت لا محذور في ذلك لان الزائد على الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ اسم على صحيح اه ع ش (قوله سواء الشرط في العقد الخ) فاذا شرط ثلاثة أيام وكان مضي من حين العقد يومان وهما بالمجلس صح الشرط المذكور فلو مضت تلك الثلاثة وهما بالمجلس ليس لها اشتراط ثلاثة أخرى حل بيع (قوله وآثروا الاول الخ) أي وأثر الفقهاء ذكر المبيع دون الثمن لان الخ (قوله وان لم يتكرر) أي كل من السرقة والابق والزنوا الخ بالزنوا والواط وأتبان البهائم ونعكس منه من نفسه والمساقة ومثل ما ذكر في ذلك الجنابة عمدا والقول والردة فهذه العيوب يرد بها وان لم تتكرر وان تاب فاعلها وحسن حاله لانه قد تاب عنها أي التقيصة الحاصلة بها لا تزول ولهذا لا يعود احسان الزاني بتوبته وهذا هو المعتمد وان رده بعض المتأخرين والفرق بين السرقة والابق وبين شرب الخمر ظاهر وهو ان تهمة الا تزول بخلاف شرب الخمر لكن هل يشترط لصحة توبته من شرب الخمر ونحوه مضي مدة

كان أو أثنى (و بول بفراش) ان اعناده و بلغ سبع سنين و نحو و صنان مستحكمين و من عيوب الرقيق كونه ناعما أو شاماً أو كذا أو لا كذا لطين أو اشاراً بالحوخر أو تارك الصلاة ما لم يتبعها أو أصم أو أبله أو مصطك الركين أو رقاء أو حاملاً في آدمية لاهية أو لا تحيض من بلغت عشرين سنة أو أحمدها أ كبر من الآخر (و جاح) حيوان (و عضد و رمح) و كون الدار منزل الجنه أو كون الجن مسطرين على ساكنها بالرجم أو القرد مثلاً يرعون زرع الأرض (و) ثبت بغير رفعه وهو حرام للتدليس والضرر (كنصرية) لهوى أن يترك حليمه قبل بيعه ليوهم المشتري كثرة اللبن و يجهش شعر الجارية (لا) خيار (بقين فاحش كظن) مشترحو (زجاجة جوهرة) لتقصيره بعمله بقضية و منه من غير بحث (واختيار) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيبطل بالتأخير بلا عذر و يعتبر القور عادة فلا يضر صلاته كل دخل و فتحها و قضاء حاجته و لا سلامه على البائع بخلاف محاد تمولوعلمه ليلالفة التأخير حتى يصبح و يصغر في تأخير به مجهله جواز الرد بالعيب ان قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء و يجهل فور يته ان خفي عليه ثم ان كان البائع في البلد رده المشتري بنفسه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان البائع غائباً عن البلد ولا وكيل له يرفع الامر الى الحسا كم وجوبه بالو لا يؤخر حضوره فإذا عجز عن الانتهاء لنحو مرض أشهد على الفسخ فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه تلفظ وعلى المشتري ترك استعماله فلا يستخدم رقيقاً ولو بقوله استقى أو ناولني الثوب أو اغلق الباب فلا ردوان لم يفعل الرقيق ما أمر به فان فعل شيئاً من ذلك بلا طلب لم يضر **﴿ فرع ﴾** لو باع حيواناً أو غيره بشرط براءة من العيوب في المبيع أو أن لا يرد بها صحت العقد و يرى من عيب باطن بالحيوان موجود حال العقد لم يعلمه البائع

الاستبراء وهي سنة أو لافيه نظر والأقرب الثاني نهاية وعش عليها و يج وقوله و تاب معطوف على لم تنكر (قوله و نحو) هو بالباء الموحدة ومثله النحر بالتون وهو تغير راحة الفرج ذكره الروايات **﴿ قوله و صنان ﴾** ضبطه في القاموس بالقلم بضم الصاد ع ش ع **﴿ قوله و جاح ﴾** قال في التحفة غير غيره كونهما حواحقاً قضيه انه لا بد أن يكون طبعاً لها وهو مستحق ومثلاً لها بها مما تراه و شر بها لن نفسها وأخى به لن غيرها اه **﴿ قوله كنصرية له ﴾** أي حيوان ولو من غير النعم مأ كونه أو غيره لا تظهر لغالب الناس والأفلاخيار والتصرية من الكبار والقياس امتناع رد المصرة لانه لا يرد فيها ربيع بعض ما بيع صفقة ولو تلف البعض الآخر قال الرافعي لكن جوازها اتباعاً للأخبار **﴿ قوله ملخصاً فان رد البون المصرة أو غيرها بعيب أو غيره ﴾** كتشاف أو تقابل بعد طلب متمول رد حتماً مع المأ كولة صاع ثم مالم يتفقا على رد غيره أو على ردها من غير شيء ويتعين كونه من عمر البلد الوسط كالقطرة وان اشترها بصاع ثم ويسترد صاعه لان ال بالايؤثر في الفسوخ ولا يكف المشتري رد اللبن ولا يرد على البائع فهو لو يتخذ الصاع يتعد المصرة وان اتحد العقد تحفة ونهاية ملخصاً وفي ع ش لو اشترى أربعة مصرة فهل يجب على الجميع صاع أو على كل واحد صاع فيه ترددوا راجع انه يجب على كل واحد صاع لانه يصدق على كل واحد اه شار اه بابي فالراجح انه يتعد بتعدد المشتري وكذا بتعدد البائع اه **﴿ قوله قال السيد عمر والظاهر خلافه وان قل المحشى عن م ر التعدد لانه مناف لظاهر الحديث اه و غير المأ كولة كالجارية والأمان لا يرد معها شيء لان لن الجارية لا يعتاض عنه غالباً ولان الأمان يحس أي لا عوض له كافي النهاية والتحفة ﴾ قوله كظن مشترحو زجاجة جوهرة أي لقر بهما من صفاتها فاشترها بقيمتها ومحل ذلك ان لم يستند ظنه لفعل البائع كان صبح الزجاجة بصبح صبرها به كما كي بعض الجواهر فيتخير حينئذ لعنره فتح الجواد أي ومالم يقل البائع هي جوهرة فيتخير أيضاً كافي ع ش قال في النهاية ومحل صحة بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة ولو أقل متمول والأفلا يصح بيعها اه **﴿ قوله حتى يصبح ﴾** أي ويدخل وقت انتشار الناس في معايشهم عادة ع ش نعم ان تمكن من السير بغير كلفة لم يعتبر فلا فرق بينه أي الليل وبين النهار نهاية وتحفة **﴿ قوله رفع الامر الى الحاكم ﴾** فيقول اشترته من فلان الغائب بشمن كذا ثم ظهر به عيب كذا ويقم البينة على ذلك كونه بخلافه أن الامر جرى كذلك لانه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن ديناً عليه ان قبضه أو يأخذ المبيع ويضعه عند عدل و يطيه الثمن من غير المبيع ان كان ولا باعه فيه وليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى قبضه الثمن بخلافه فيما يأتي لان القاضي ليس بخصم فيؤمن بخلاف البائع وعلم عاقر ناه ان الرفع للحاكم ليفسخ عنده تكتي فيه النية ولوعن المجلس أخذاً مما مر أما القضاء به وفصل الامر فلا بد فيه من شروط القضاء اه تحفة ونهاية والعبارة لها **﴿ قوله بشرط براءته ﴾** أي البائع ويصح رجوعه للمبيع كان يقول **(٢٩ - ترشيح المستفيدين)****

لاعن عيب باطن في غير الحيوان ولا ظاهر فيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل صدق كل صدق البائع يمينه في دعواه حدوته لأن الأصل لزوم العقد وقيل لأن الأصل عدم العيب في يده ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدونه ككسر يبيض

بشرط أن يرى من كل عيب فيه أو ان البيع برى أي سالم من كل عيب ومثله لو قال له كله عيب أو كل شعرة تحتها عيب أو لا يرد على عيب أو هو لحق في قفة أو نحو ذلك قل ي (قوله عن عيب باطن) ومنه الزنا والسرقة والكفر والمراد بما يفسر الاطلاع عليه والظاهر بخلافه حج ومروزي وقال سم الباطن ما يوجد في محل لا نجب رؤيته في المبيع لاجل صحة البيع والظاهر بخلافه اه ولا يصدق المشتري في عدم رؤية عيب ظاهر قل ي (قوله بدونه) أي بدون العيب الذي حدث وهو الكسر والتقوير هنا وقوله ككسر يبيض أي نحو نعام لأن فشر متقوم وقوله مدود أي بعضه كذا فيدبها في التحفة والنهاية وزادها في المنهج عند اقتصار المنهاج على يبيض ومدود ثم احترازوا عن ذلك بقولهم أما يبيض نحو دجاج منر ونحو بطيخ مدود كله فانه يوجب فساد البيع لانه غير متقوم فيرجع المشتري بكل ثمنه اه وبذلك نعلم أن الشارح تبع في تغييره هذا المنهاج لاسقط فيه كما ترجاه المحشى في نحو نعام وان كان كل منهما قيد الزام قال في التحفة والنهاية ولو اشترى نحو يبيض أو بطيخ كثير فكسر واحدة فوجدها معيبة لم يتجاوزها لثبوت مقتضى رد الكل بذلك لما يأتي من امتناع رد البعض فقط فان كسر الثانية فلا رد له مطلقا على الأوجه لانه وقف على العيب المقتضى الرد بالاول فكان الثاني عيبا حادنا اه (تنبيه) اعلم أن بيع العهدة الشهور بحضور موت الموقوف في مكة المكرمة يبيع الناس ويبيع عدته وأمانه صحيح اذا جرى من مطلق التصرف في ماله ولم يذكر وقوعه في نفس العقد ولا ذكر بعدم في من الخيار وصورة كما في فتاوى حج أن يفتى على بيع عين بدون قيمتها على أن البائع متى جاء بالثمن رد المشتري عليه مبيعه وأخذ ثمنه ثم يعقدان على ذلك من غير أن يشترط في صلب العقد اه أي فان اشترطاه فيه فسد وحيث صح لا يجبر على فسحه قال في التحفة والنهاية لأن كل شرط متناف لقضى العقد انما يبطل ان وقع في صلب العقد أو بعده وقبل الزوم لان تقدم عليه ولو في مجلسه كما أتى وحيث صح أي بيع العهدة لم يجبر على فسحه بوجه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا وأجرة ومهرا وقيمة وقد كلف صوب اه وفي التحفة قبله وقع لكثير من علماء حضرموت في بيع العهدة المعروف في مكة يبيع الناس آراء واضحة البطلان لا تأتي على مذهبا بوجه لقولها من حسهم تارة ومن أقوال بعض المذاهب تارة أخرى مع علم اتقانهم لنقلها فيجب انكارها وعدم الالتفات اليها اه وفي فتاوى الفقيه العلامة عبد الرحمن بن محمد زرع الحضرى ماله أصل بيع العهدة المعروف في الجهة صحيح أي بالشروط للمارة وانما كلام الناس واختلافهم في انه هل يلزم الوفاء بما ضمنته تلك المواطة السابقة أم لا وأصل ذلك ينشئ على الوفاء بالوعد هل هو واجب أم لا وللعلماء اختلاف في ذلك فذهب الامام مالك رضي الله عنه الى القول بوجوده واختار من الشافعية الامام نبي الدين السبكي ووعد العهدة فرد من الافراد الداخلة تحت ذلك الأصل ومن هنا قال الامام مالك رضي الله عنه في المسئلة المستول عنها ان وقع هذا الشرط في نفس العقد فالبيع باطل وكذلك ما ترتب عليه من الشروط وان وقع خارج العقد لم يلزم المشتري ما التزمه ووعد به ويجب عليه عند دفع البائع الثمن في الوقت المشروط ايقاع الفسخ وقبض الثمن فان امتنع من ذلك أجبره الحام لم لا يخالف عندهم في ذلك الامن شذوا ذامات المشتري قام واره مقامه فيما التزمه على ما صححه جماعة من المالكية وعليه عمل قضاتهم وان خالف جماعة هكذا نقله عنهم قاضي مكة المشرفة الفقيه الامام برهان الدين بن علي بن ظهيرة رحمه الله تعالى قال وهذا البيع فاش مشهور في مكة المشرفة وأعمالها اه قال والحنفية كلام في المسئلة أيضا فقلت بذلك ان هذه المسئلة أصلا قديما وان كان من مذهب الغبر ويقال بان أول من انتشرت عنه هذه المسئلة من الشافعية في بلاد اليمن هو القاضي مسعود بن علي اليمنى العنسى شارح ملح الشيخ أبي اسحق الشيرازي قال شيخنا الفقيه عبد الله بن أحمد أبو غرمة في فتاويه ويحكى أن القاضي محمد بن سعد بأشكيل شارح الوسيط أفتى بصحة هذا العقد ولزام المشتري ما التزمه ووعد به وانما انتشرت عنه هذه المسئلة في جهة الشحر وحضرموت حتى لا نعلم أحدا من فقهاء تلك الجهة بخلاف أصل المسئلة وان اختلفوا في تفاصيلها الا الفقيه عبد الله العمودي فانه منها أيام ولايته بدوعن وأنا اختار جواز تعليل هذا العقد للعوام تقليد الحنفية والمالكية وغيرهم في ذلك فان العاصي لا مذهب له على لراجح

وجوز وتقوير بطيخ مدود رد ولا أرض عليه الحادث ويتبع في الرد بالعيب الزيادة المتصلة كالسمن وتعلم الصنعة ولو باجرة وحمل قارن بها لا النفصة كالولد والتمر وكذا الحمل الحادث في ملك المشتري فلا تتبع في الرد بل هي للمشتري

اه كلام شيخنا المالك كور اه ما نقلت من فتاوى ابن مزرع وبها مزيد بيان في فروع المسئلة كغيبه المسترشدين يطلب منها زائد فيها عن فتاوى الاشعر قال ونحوه في فتاوى الكردى مانعه لو اشترى در او نذر لبعائه أن يفسخ المبيع أو يقبله ان أناته بمثل عوضه فان وقع ذلك في صلب العقد أو زمن الخيار بطلائى البيع والنذر لغيره عن بيع وشرط ولان الواقع في زمن الخيار كالواقع في صلبه أو بعده محموله اما الاقالة أو الفسخ وان لم يقيد الناذر بحجى البائع بكونه نادما تغلبا للاصل وهو الندم هذا ان يندم البائع وكان المشتري يجب احضار عوضه لأن ذلك نذر برهان لم يجب ذلك كان نذر لجاح ويغني الاكتفاء بنذر الاقالة وان استوت رغبة البائع في احضار السمن وعدمه فلو تصرف المشتري فيه قبل طلب الاقالة مطلقا أو بعدها ولم يندم البائع باعترافه أو بقرينة كحقله للمبيع في جنب الثمن أو كان النذر لحاج صاحبه تصرفه وبطل النذر ما لم يعد الى ملك المشتري ويصير بالتصرف في نذر اللجاح محترا للسكارة وهذا كما لو قال ان شئ الله مريضى فعلى عتق هذا العبد ثم باعه قبل النفاء وان تصرف بعد طلب الاقالة المندوبة لم يصح تصرفه لانه بالطلب المذكور تعين عليه الوفاء بها اه وتقدم آخر باب النذر بيان الخلاف في جواز التصرف في المنذور المعلق على صفة قبل وجودها فارجع اليه ان أردت هذا لما حصل ما نقله أئمتنا من الخلاف في بيع العهدة والسادة الحنفية أيضا اختلاف واسع فيه ويسمونه بيع الوفاء قال في الدر المختار وصورته أن يبيعه العين بالسعلى انه اذا رد عليه الثمن رد عليه العين وسماه الشافعية بالرهن المعاد ويسمى عصر بيع الامانة وبالشام بيع الطاعقيل هورهن فتضمن زوائده وقيل بيع يقيد الاتقاع به وفي اقالة شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان بعضا أتبع لم يكن رهنه ثم ان ذكر الفسخ فيه أو قبله ورهنه غير لازم كأن يبيعا قاسدا ولو بعده على وجه التعداد بشرط ولم يشرط بطلب الرهن قد يكون لازما في اقالة العين وهذا هو الصحيح في النذرية ولا يامد أكثر بالضرورة على الحقيقة مشتملة وفاء ولو باعه المشتري فللبائع أو ورثته حق الاسترداد أو فادى النذر ببلالة ان ورثة كل من البائع والمشتري تقوم مقام مورثها فظهر الجواب الرهن الى آخر ما في الدر قال ابن عابد بن رد المختار قوله قيل هو رهن قد منا آتقاعن جواهر الفتاوى انه الصحيح قال في التحرير والذى عليه الاكثر ان رهن لا يفترق عن الرهن في حكم من الاحكام اه وفي مجلة الاحكام اذا شرط في بيع الوفاء قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك اه الى غير ذلك مما أطلوا به في كتبهم وانما جازيت القلم في زيادة بيان هذه المسئلة مع حرصى على الاختصار لس الحاجة اليها كثيرا وكثرة ما فيها من أقوال العلماء وأرتز زيادة النقل فيها عن مذهب السادة الحنفية لان العمل فيها بل وفي جميع ما بان من الابواب في المحاكم الثمانية على منذهب لصدر الأمر السلطاني على فضاء جميع الولايات الثمانية بان لا يخرجوا في أحكامهم عن معتد مذهب الامام أبى حنيفة رضى الله عنه وان أحكامهم بخلافه لا تنفذ ويصرح لهم بذلك في منشوراتهم بل أمر السلطان عبدالعزيز بقوله الله بالرجة بتحرير مجلة في المعاملات الفقهية مضبوطة سهلة المأخذ عارية من الاختلاف محاولة للاقوال المختارة لتسكون دستور السلك من نواب الشرع الشريف ومن أعضاء المحاكم النظامية والمأمورين بالادارة ففررتها لجنة من علمائهم بدار الاخلاق العلية منهم ابن صاحب رد المختار فاشتملت على ١٨٥٩ مادة من المواد الحقوقية وجرت الارادة السلطانية بالعمل بها وانما المقدمة على غير ما من كتبهم عند الاختلاف وذكروا فيها أن الداعي الى ذلك هو كثرة الاختلافات في مذهب الحنفية فلم يحصل فيه تنقيح كاحصل في فقه الشافعية وأن مسائله لم تزل أشثانا متشعبة الى آخر ما فيها فينبى لطيلة العلم من سائر المذاهب أن يعنوا بالاطلاع على مذهب السادة الحنفية فيما سوى ربع العبادات ولا يؤثر الجبل بلا سباحة الأحكام المذكورة فان الحاجة كثيرا ما تدعو الى ذلك حتى ترى علماء المذاهب الثلاثة يحتاجون الى سؤال صغار طلبة الحنفية مع ما يترتب على ذلك من تبصرة الظلوم وخذلان الظالم وقدمت مع الحكم على شئ دعا سواه من المذاهب الا في البلاد القبية التي لم يصل اليها قضاء الدولة العلية كحضرموت ومسلمى جلوة ومليبار وأهل السنة من أهل زنجبار فان أحكامهم شافعية كالبلدان التي بجهة الغرب فان أحكامهم مائكية وكالبلاد التي بشرق الحجاز فان أحكامهم حنبلية قوما أجل الاطلاع وأخى وأحسنه على مسائل الاجماع والخلاف ومرامتها يبنى مراعاته والتعلى بحلية الانصاف فلذلك

﴿ فصل في حكم المبيع قبل القبض ﴾

(المبيع قبل قبضه من ضمان بائع) بمعنى انفساخ البيع بتلفه أو اتلاف بائع ونبوت الخلل بتعبه أو تعيب بائع أو اجنبي وباتلاف اجنبي فلو تلف بائعاً أو تلفه البائع انفسخ البيع (و اتلاف مشترقبض) وان جهل أنه المبيع (ويبطل تصرف) ولو مع بائع (كمنحو بيع) كهبته وصدة أو جرة ورهن وإفراض (فما لم يقبض لا ينحو اعتاق) وتزويج ووقف لتشوف الشارع الى العتق ولعدم توقفه على القدرة بدليل صحة اعتاق الآبق ويكون بالمشتري قابضاً ولا يكون قابضاً بالتزويج (وقبض غير منقول) من أرض ودلر وشجر (بتخلية لمشتري) بان يمكنه منه البائع مع تسليمه المفتاح وإفراضه من أمتعة غير للمشتري (و قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (بقائه) من محله الى محل آخر مع تفرغ المالك فيه فترجعه الى المشتري أيضاً ينسخ البيع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو لم يده له لئلا هو ان قال لأرى يسهو شرط في غائب عن محل العقد مع اذن البائع في القبض مضى زمن يمكن فيه للمضى الى عادة ويجوز لمشتري استقلال قبض للمبيع ان كان الثمن مؤجلاً أو سلم الحال (وجاز استبدال) في غير روى بيع مثله من جنسه (عن ثمن) ثقل أو غير مثله بنحو ابن عمر رضي الله عنه كنت أبيع الابل بالنانير وأخذ مكايها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكايها النانير فابتاع رسول الله ﷺ فسألت عن ذلك فقال لا بأس اذا انفردت وليس بينكم شيء (و) عن (دين) فرض وأجرة وصداق لآعن مسلم فيه لعدم استقراره ولو استبدل موافقاً في حلة الربا كدرهم عن دينار اشترط قبض البديل في المجلس حرراً من الربا لان استبدال مالاً بآخر في العلة كقطع علم عن درهم ولا يبدل نوعاً أسلم فيه أو مبيع في الذمة عقد بغير لفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كحذقة سمرأع عن بيضاء لأن المبيع مع تعينه لا يجوز بيعه قبل قبضه فمكونه في الذمة أولى نعم يجوز ابداله بنوعه الاجود وكذا الارداً بالتراضي

تبركت من ذلك بإبراهيمات حملها احشاهاته الحاشية فالتة يتفعلى بها والمسلمين ويجعلها ذخيرة في يوم الدين ﴿تتمة﴾ في الروضة اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد سبعة أسباب غير المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وخيار الخلف بان شرط كائناً فخرج غير كاتب والاقالة والتخالف ونلف العين قبل القبض اه

﴿ فصل في حكم المبيع قبل القبض ﴾

(قوله لا ينحو اعتاق) هذه أحد ثمان صور مستثناة مما قبلها ويصير قابضاً في ثلاث منها وهي الاعتاق والايلاد والوقف ولا يصير قابضاً في الباقي اه يج والثمن داخل في البيع يج (قوله ووقف) أي ويايلاد وتدير وقسمة ويايلة عمام للفقراء اشتراءها وكوصية شرح المنهج (قوله لتشوف الشارع الى العتق) أي وفي معناه البقية بجامع كون كل تصرفاً لغير مالك يج (قوله ولا يكون قابضاً بالتزويج) أي ولا بالوصية ولا بالتدبير ولا بالقسمة ولا بإبادة الطعام للفقراء (١) ان لم يقبضوا ولا يجوز اعتاقه على مال ولا عن كفارة ولم يذكر كروا لذلك قاعدة شرح المنهج أي لم يذكر كروا للتصرف الذي يصح قبل القبض والذي لا يصح قبله قاعدة وذلك احتاج في شرح المنهج الى تعدد الأمثلة فكان الأولى للشارح أن يسلك مسلك ضبط المأم ضبط (قوله بان يمكنه) أي بلفظ يدل عليها كتحليت يملك ويملك أو ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والاشارة ومحل اشتراط ذلك كالمظهر ان كان للبائع حق الحبس أما اذا لم يكن له فسيأتي أنه يستقل المشتري بقبضه فلا يحتاج الى لفظ اه طند قاضي شويري يج (قوله وليس بينكم شيء) أي من عقد الاستبدال لرواية أخرى بذلك فتح الجواد قال الجبل هو اشارة الى التفاض اه (قوله لآعن مسلم فيه) محل المنع مالم يضمنه شخص أو مالم يضمنه شخص المسلم أن يتنازع عن المسلم فيه من الضامن وهذه نقلها هر في شرحه عن والده وانما صح فياد كرلانه في الحقيقة اعتياض عن دين الضمان لآعن المسلم فيه كما قرره شيخنا العزيزي اه يج أي ان كان المستبدل به من جنس الربوي كما في السؤال (قوله ولا يبدل نوعاً) هذه العبارة للفصح وما قبلها أيضاً ملخص منه والفرق بينهما ظاهر للتأمل فلا تكرار ولا استغناء وان زعمهما المحشى تأمل

(١) (قوله للفقراء) ليس بقيد وانظر هل الطعام قيد أم لا يج وقوله جازاً لثاني عدم القبض أم لا واشترائه مكياً فلا بد في محبة إباحته من كيه وقبضه اه اسنى

﴿ فصل في بيع الاصول والثمار ﴾

(يدخل في بيع أرض) وهبتها وقبها والوصية بهما مطلقا لافي رهنها والقرار بها (ما فيها من بناء وشجر) رطب وثمره الذي لم يظهر عند البيع وأصول نقل تجزئة بعد أخرى كقضاء و بطيخ لا ما يؤخذ دفعة كبر وجل لأنه ليس للبولم والنبات فهو كلقولت في الدار (و) يدخل (في) بيع (بستان) وقرية (أرض وشجر) وبناء فيها لا مزارع حولها لأنها ليست منهما (و) في بيع (دار هذه) الثلاثة أي الأرض المملوكة للبائع بحملتها حتى تخومها إلى الأرض السابعة والشجر المرفوس فيها وإن كثرت البناء فيها بأنواعه (وأبواب منصوبة) وأغلقها المثبتة لا الأبواب المقلوعة والسرر والحجارة المدفونة بالبناء (لا في) بيع (فن) ذكر أو غيره (حلقه) بأذنه أو نائم أو نعل (و) كذا (توب) عليه خلافا للحاوي كالحرر وإن كان سائر عورته (وفي) بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الإطلاق (عرق) ولو يابس إن لم يشترط قطع الشجر بأن شرط إبقاءه أو أطلق لوجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشتري قطع اليابس عند الإطلاق للعادتان شرط قطعه أو قلعه عمل به أو بقاءه بطل البيع ولا ينتفع المشتري بفكرسها (وغصن رطب) لا يابس والشجر رطب لأن العادة قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حناء على الأوجه (لا) يدخل في بيع الشجر (مفرسه) فلا يتبعه في بيعه لأن اسم الشجر لا يتناول (و) (لا) (نظر ظهر) كقطع نخل ينشق وثمر نحو غنبر وروز وجوز بانعقاد ظاهر منه للبايع وما لم يظهر للمشتري لو شرط الثمر

﴿ فصل في بيع الاصول والثمار ﴾

أي بيان ما يدخل في لفظ العقود عليه منها وما لا يدخل (قوله أرض) الأرض والساحة والبقيعة والعروة في اصطلاح الفقهاء القطعة من الأرض حل عرش (قوله مطلقا) أي يباع مطلقا غير مقيد بشيء (قوله وأصول نقل) النقل خضر واث الأرض كافي الصحاح والاضافة بالنسبة لا يجوز معنى اللام فالأصول بمعنى الجنود وبالنسبة لا تؤخذ شرته مرة بعد أخرى بيانها فالأصول هي النقل نفسه كباب البطيخ والخيار فيدخل في البيع قال في المصباح النقل كل نبات اخصرت به الأرض بجري بالحرف (قوله كقضاء و بطيخ) هذان النمايصح أن يمثل بهما ما يؤخذ ثمره مرة بعد أخرى لا لما يجوز كذلك وقد مثل في شرح المنهج لما يجوز بالقتل بمشناه وهو علف البهائم و يسمى بالقرس والرطبة والنصفصة بكسر الفاءين وبالمهملتين والقضب بمعجمة وقيل بمهملته اه وفي قول هو المعروف بالرسم قال في هذا تفسير رمراد والافني المصباح القتب النصفصة اذا بيعت اه (قوله حتى تخومها) أي منتهىها قال في المختار التحم بالفتح منتهى كل قرية أو أرض وجمعه تخوم كقاس وفلاس وقال القراء تخوم الأرض حدودها (فرع) يدخل في بيع السفينة آلاتها المتصلة بها والمنفصلة عنها عباب (قوله ولو يابس) اعتمده في التحفة وفتح الجواد والمغني كشرح المنهج واعتمد مر عدم دخول اليابس قال في التحفة واختلف جمع متأخرون في أولاد الشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع هل يدخل في بيعها والذي يتجه الدخول حيث علم أنها منها سواء أنبتت من جذعها أو عرفت في الأرض اه (قوله أو أطلق) أي بان لم يشترط قلعا ولا قطعاً ولا إبقاءً مضي فالإطلاق يقتضي الإبقاء في الرطبة وإن كانت تفلظ عما عليه موفياً نفع منها ولو شجرة أخرى بناء على دخوله ولعل الأقرب عدم إزالة التابع بزوال المتبوع لأنه موجوده صر مستقلا ويقتضي في البولم في مثل ذلك ما لا يقتضي في الابتداء تحملاً لخصا ونحوها النهاية (قوله بطل البيع) أي أن لم يكن له عرض في إبقائها كوضع جنع عليها عرش في وأصل أن بيع اليابس يدخل فيه غصن وورق مطلقا وعرفه أن أطلق أو شرط القلع فتح الجواد (قوله على الأوجه) قيد في فتح الجواد بما لا ثمرته وعبارته ومن ثم اتجه أن ورق حناء لا يثمره لا يدخل كورق النيلة بخلاف عرجون ووعاء طلع اه وخالف في المغني والنهاية فقالا لافرق في دخول الورق بين أن يكون من قرصا وسدر وحناء وتوت أبيض ونيسة وغيرها اه وتبعهم عرش وقد يفيد كلام المحشي أن الحناء لا يثمره خلاف ما يفيد كلام الفتح وخلاف ما يأتي من أن المراد بالثمر ما يشمل المشوم وللحناء ثمر معروف يسمى الفاغية ذوراً ثمرة ذكية فلا تغفل (قوله لا مفرسه) بكسر الراء وهو محل غرس الشجر وقوله ولا في بيعه أي ولا في استثنائه من الأرض المبيعة فتح الجواد (قوله ولا نظر ظهر) المراد بالثمر ما يشمل المشوم كالورد والياسمين والمرسين ومثله شجرة البقل التي تؤخذ مرة بعد أخرى في

لاحدهما فهو له عملاً بالشرط سواء أظهر التمرأ لا (و يفيان) أى التمر الظاهر والشجر عند الاطلاق فيستحق البائع ثبقة التمر إلى أوان الجدا فياخذ مدفعة لا تدري بجاول لشترى ثبقة الشجر مادام حيا فان انقطع فيه غرسه ان نفع لا بدله (و) يدخل (في) بيع (ذابة جلها) للمالك لا لكها فان لم يكن يملكها لا يسحق البيع كبيعها دون حلها وكذا عكس

﴿فصل في اختلاف المتعاقدين﴾

(ولو اختلف متعاقدان) ولو وكيلين أو وارثين (في صفة عقد معاوضة) كبيع وسلم وفراض ولجارة ومداق (و) الحال انه قد (صح) العقد باتفاقهما أو بين البائع (كقدر عوض) من نحو مبيع أو ثمن أو جنسه أو صفته أو أجل أو قسره (ولا يثبت) لاحدهما ادعاء أو كان لكل منهما يثبت ولكن قد تعارضتا بان أطلقنا أو أطلقنا احدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بشرط واحد أو الحكم بمقتضى التراضي (حلف كل) منهما بمينا واحدة تجمع نفي القول صاحبوا ثباتا لقوله فيقول البائع مثلا ما بعت بكذا ولقد بعت بكذا ويقول المشتري ما اشترى بكذا ولقد اشترى بكذا لان كلا منع ومدهى عليه والأوجه عدم الاكتفاء بما بعت الا بكذا لأن التني فيه صريح والاثبات مفهوم (فان) رضى أحدهما بدون ما ادعاه أو سمح للآخر بما ادعاه لزم العقد ولا رجوع فان (أصرا) على الاختلاف (فلكل) منهما (أو الحاكم فسحقه) أى العقد وان لم يسأله قطعا للنزاع ولا تجب الفورية

(قوله أم لا) أى أم مظهر أى وقد انقضى كما في التحفة والا اقتضى انه يصح ان تشرط الثمرة للبائع قبل انعقادها ووجودها وهو ممنوع بل هو فرع الوجود كما هو الفرض لتفسيرهم الظهور بالتأثير وعدم الظهور بعدم التأثير ع ش (قوله أوان الجداد) هو بفتح الجيم وحسرها وإعمال الدالين كما في الصحاح وحكى اعجمها معنى ونهاية أى القطع (قوله لا تدريجا) أى الا فيما اعتبد قطعه قبل النضج قال وقت عادته أو انقطع السق وعظم ضرر الشجرة به أو أصاب آفة ولم يبق في تركه فاعتمد على الأوجه فتح الجواد (قوله مادام حيا) أى وخلفها مثلها وان أزيلت كما مر وكذا ما ثبت من محل قطعها وله وصل غصن بها في حياتها ولا يطالب المشتري بقطعه الا ان زاد على ما تقتضيه عادة أغصانها وهل استحقاقه للغرس من باب العارية اللازمة أو الاجارة تجري بن الرقة على الثاني وفي الايجاب الذى يشبه الأول شورى والمراد بالغرس ما سامت الشجرة مع ما التبت اليه عرفها فيستحق على البائع أن ينتفع بما يضر الشجرة وفيه انه يلزم على ذلك ان يتحدد في كل ساعة للشترى استحقاق لم يكن له ورد بانه متفرع عن أصل استحقاقه والممتنع انما هو تجديد استحقاق مبتدأ كما أفصح به حجج أى في التحفة رشدي بـ (قوله لا بدله) بالجرأى لا غرس بدله وزجر للزلف لبيع الثمار وأهمل بيانه وحاصله ان بيع الثمرة وحدها على الشجرة ان كان قبل بدو الصلاح لم يجز الا بشرط القطع وان كان بعدهما لم يجر مطلقا وبدو الصلاح هو ان يطيب كاهوان باع الشجرة وتغرتها جز من غير شرط القطع والزرع الأخضر كالثمرة قبل الصلاح لا يجوز الا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز مطلقا ولا يجوز بيع الحب في سنبله ولا الجوز واللوز والبقلا الاخضر في القشرين اه عمدة

﴿فصل في اختلاف المتعاقدين﴾

(قوله في صفة عقد معاوضة) خرج بالصفة اختلافهما في أصل العقد وسأى في قوله ولو ادعى أحدهما يما والآخرة حال وخرج بالمعاوضة غيرها كوقصوه وتوصية فلا تخالف فيه بـ (قوله معاوضة) ولو غير محنة أو غير لازمة كمداد وخلع وصلاح عن دم وفراض وجمالة بـ (قوله والحال انه قد صح) خرج بما لو اختلفا في الصحة والفساد وسأى في قوله واذا اختلفا العاقدان الخ (قوله والاثبات) مفهوم عبارة التحفة والنهاية وانما يكف الاثبات وحده ولو مع الحصر كما بعت الا بكذا لان الاعيان لا يكتفى فيها بالوازم بل لابد من الصريح لان فيها نوع تعبد اه (قوله فان رضى أحدهما) أى بعد تحالفهما قال القاضي حسين وليس لأحدهما الرجوع بعد رضاه مم بـ (قوله فان أصرا) أى داما بعد اتتعالف على الاختلاف وظاهره كالفتح انه لو يادر أحدهما عقب التعالف بالفسخ لم ينفذوه وظاهر النهاية والمعنى ومال في التحفة الى النفوذ حينئذ (قوله فلكل منهما أو الحاكم فسحقه) علم من عدم انفساخه بنفس التعالف جواز وطء المشتري الأمة المبيعة حال النزاع وقبل

هنا ثم بعد الفسخ يرد المبيع بزيادته المتصلة فان تلف حسا أو شرعا كأن وقفه أو باعه رد مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان متقوما ويرد على البائع قيمة آتقى فسخ العقد وهو آتقى من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم الحرب (ولو ادعى) أحدهما (يما والآخر رهنًا) أو هبة كان قائل أحدهما بعثته بالف فقال الآخر بل رهنتيه أو رهنتيه فلا تعال فاذن يتحقق على عقد واحد بل (حلف كل) منهما الآخر (نفيا) أي عينا نافية لدعوى الآخر لان الأصل عديمه ثم رد مدعى البيع الالام لأنه مقر به أو يسترد العين بزيادتها المتصلة والمنفصلة (و) اذا اختلف العاقدان فادعى أحدهما اشتغال العقد على مفلس من اخلال ركن أو شرط كأن ادعى أحدهما روثه وأنكرها الآخر و(حلف مدعى صحة) العقد غالبا تقدر بالظاهر من حال المكسور هو اجتنابه للفاسد على أصل عدمها لتصرف الشارع الى امضاء العقود وقد يصدق مدعى الفساد كأي قال البائع لم أكن بالتاجين البيع وأنكر المشتري واحتمل ما قاله البائع صدق بيمينه لأن الأصل عدم البلوغ وكانا مختلفا هل وقع الصلح على الانكسار أو الاعتراف فيصدق مدعى الانكسار لأنه الغالب ومن وهب في مرضه شيئا فادعت ورثته غيبة عقله حال الهبة لم يقبلوا الا ان علم له غيبة قبل الهبة وادعوا استمرارها اليها وصدق منكر أصل نحو البيع (فروع) لو رد المشتري مبيعا مبيعا فأنكر البائع انه للبيع فيصدق بيمينه لأن الأصل مضي العقد على السلامة ولو اتى المشتري بما فيه فآرة وقال فيضته كذا فأنكر المقبض صدق بيمينه ولو أفرغه في ظرف المشتري فظهرت فيه فآرة فادعى كل أنها من عند الآخر صدق البائع بيمينه ان أمكن صدقه لأنه مدعى للصحة ولأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والأصل رادة البائع وان دفع له اثنه دينه فردد به بغير فقال الدافع ليس هو الذي دفعته صدق الدائن لأن الأصل بقاء الدية وصدق غاصب رد عينا وقال هي المنصوبة وكذا وديع

فصل في القرض والرهن

وهو عليك شيء على أن يرد مثله (سنة) لأن فيه اعانة على كشف كربة فهو من السنين الا كيدة للحديث الشهيرة كخبر مسلم من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وصح خبر من أقرض الله مائة كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به والصدق أفضل منه خلافا لبعضهم ومحل نفيه ان لم يمكن المقرض مضطرا ولا اوجب وبحرم الاقتراض على

التعالم وبعده أيضا على أوجه الوجهين لبقاء ملكه شرح م ريج (قوله هنا) أي خلاف ما مر في البيع (قوله ثم بعد الفسخ) لو تقاربان فلا أبقينا العقد على ما كان عليه أو أقررناه عاذا العقد يفسخه ملك المشتري من غير صيغة بعث واشترت وان وقع ذلك بعد مجلس الفسخ الأول ع ش (قوله بزيادته المتصلة) أي مطلقات أو منفصلة ان حدثت بعد الفسخ قل بيع (قوله مثليا) كالحبوب فلو تلف بعضه رد الباقي وبذل الثاق بيج (قوله متقوما) كالخشب والحيوان والقيمة في هذه لفصوصة بخلافها في الحارب فانها للحيولة س ل بيج (قوله نافية لدعوى الآخر) يعلم من هذا الفرق بين التعالم والحلف وهو ان التعالم لا بد فيه من نفي وإثبات كما تقدم بخلاف الحلف شورى (قوله والمنفصلة) فان كانت غرمها لأنه لا ملك له تحفة (قوله غالبا) محترزه قوله الآتي وقد يصدق الخ (قوله صدق بيمينه) أي البائع وهذا يعتمد التحفة ونقل بيج عن م ر و زى ان المصدق مدعى الصحة على المتمد

فصل في القرض والرهن

لعل جمعه لما في فصل واحد لأنه تعالى ذكر الرهن في المداينة (قوله خلافا لبعضهم) أي في جزئه أخذنا من الخبرين الأخيرين بأنه أفضل من الصدقة فهو غير صحيح لأن الأول المصرح بأفضليتها صحيح دونهما فوجب تقديمه عند التعارض على أنه يمكن جعلهما على أنه من حيث الابتداء للمقيمين صون وجهه من لا يعتاد السؤال عنه أفضل وحل الاول على أنها من حيث الإلتزام لما فيهم من عدم رد المقابل أفضل تحفة راد في النهاية وعند تقابل الخصوم يتبين قد ترجح الأولى وقد ترجح الثانية باعتبار الأثر المرتب اه (قوله ويحرم الاقتراض الخ) أي ما لم يعلم المقرض بحاله تحفة ونهاية أي والا فلا حرمة لكن لا يجهد

غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فورافي الحال وعند الحول في المؤجل كالاقراض عند العلم أو الظن من أجله انه ينقعه في معصية ويحصل (بالجواب كأقرضتك) هذا أو ملكتك على أن ترد مثله أو خدمه أو رده له أو صرفه في حوائجك ورد بدله فإن حلف ورد بدله فكناية وخلفه فقط لقوالان سبقه أفرضني هذا فيمكن أن يكون حبة ولو اقتصر على ملكتك ولم ينو البديل فيه والافسكانية ولو اختلفا في نية البديل صدق الدافع لأنه أعرف بقصدته أو في ذكر البديل صدق الأخذ في عدم التكرار لأنه الأصل والصيغة ظاهرة فيما ادعاه ولو قال اضطرر لمطعمك بموضع فأنكر صدق المطعم جلال الناس على هذه المكرمة ولو قال وهبتك بعوض فقال بما نصدق المنهب ولو قال اشترى بدرهمك خبزاً فاشترى له كان درهمه قرصاً لا هبة على المتمدن (وقبول) متصل به كأفرضته وقبيل فرضه نعم القرض الحكيم كالانفاق على القبط المحتاج وأطعم الجائع وكسوة العاري لا يقتصر على الجلب وقبول ومنه أمر غيره بإعطائه غرض فيه كإعطائه شاعر أو ظالم أو أطعم فقيراً أو فداء أسير وعمرى دار وقال جمع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول واختاره الأذرعى وقال قياس جواز المعاطاة في البيع جوازها هنا وانما يجوز القرض من أهل تبرع فيما يسلم فيه من حيوان وغيره ولو تقدم مغشوشاً نعم يجوز قرض الخبز والعجين والخير الحامض لا الروبة على الأوجه وهي خبزة لبن حامض تنقى على لبن البر وب اختلاف جودتها المقصودة ولو قال افرضني عشرة فقال خذها من فلان فإن كانت تحت يده مياز والأقوى وكيل في قبضها فلا بد من تجديد قرضها ويتمتع على ولي فرض مال موليه بلا ضرورة نعم يجوز للقاضي اقراض مال المحجور عليه بلا ضرورة لكثرة أشغاله إن كان المقرض أميناً مومراً (وملك مقرض بقبض) باذن مقرض وإن لم يتصرف فيه كالمهوب قال شيخنا والأوجه في النقطة المعتاد في الأفراح أنه هبة لا قرض وإن اعتيد رده مثله ولو أنفق على أخيه الرشيد وعياله المسنين وهو ساكت لا يرجع به على الأوجه (و) جاز (القرض استرداد)

الكرامة إن لم يمكن ثم حاجة عيش أما معها فلا يبعد التنب جيد نعم (قوله ظاهرة) أى كغلة أرضه وعقله كما في الصدقة (قوله وعند الحول في المؤجل) هذا لا يأتي في الاقراض لأن القرض لا يؤجل كما نصح به التحفة وغيرها وعبارتها يحرم الاقراض والاستدانة على غير مضطر لم يرج الوفاء في الحال وعند الحول في المؤجل ما لم يعلم المقرض بحاله اه فقد رأت في هذا زيادة الاستدانة المرجع إليها ما ذكر كما يعلم بالراجعه فعل لفظ الاستدانة سقطت من النسخ أو غفل عن ذلك الشارح فتنبه وقد رأيت العلامة الشيخ حبيب الفارسي تنبه لذلك في تعليقه له على الشرح ونقل ما أبد ذلك شكر الله عليه (قوله كالاقراض) أى يحرم الاقراض الخ (قوله ولم ينو البديل) أى بأن نوى القرض فكناية قرض لأصريحه (قوله لقوالان سبقه الخ) جرى عليه في الامداد واستظهره في الفتح قال ويحتمل خلافه واعتمد في التحفة أنه إذا لم يسبقه افرضني كناية هبة أو قرض أو بيع واقتصر في النهاية على أنه كناية هبة بناء على ما اعتمد في البيع أنه لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تنكفي نيته لأمع الصريح ولا مع الكناية أو اكتفى ابن حجر فيه بنيه قال على ما قبله كما مر فلا تغفل (قوله فيما ادعاه) أى وهو عدم ذكر لفظ البديل (قوله من أهل تبرع) شرط في الماقدوس قوله فيما يسلم فيه بشرط في العقود عليه معينا كان أو موصوفاً لصحة ثبوته في النية بخلاف ما لا يسلم فيه لأن ما لا ينضبط أو يندرج وجوده بتعذر أو يتعسر رده مثله شرح المنهج (قوله ولو تقدم مغشوشاً) غاية ما يسلم فيه لأنه منسب بحوز المعاملة به في الدقة وإن جهل قدر غشيه كافي التحفة والنهاية والمغنى والاسنى واشترط في شرح الارشاد معرفة قدر غشيه زائد في الفتح أو رواجه في كل الامكنة (قوله نعم يجوز قرض الخبز الخ) اعتمد في التحفة والنهاية ونوى مع أنه لا يصح السلم فيه فهو مستثنى من المفهوم قال في التحفة كشرح المنهج وبرده وناقلاً في الكافي أو عده اه وحكى في المغنى والنهاية قول الكافي بقيل واعتمد في العباب وأيده السيد عمر بن الخطاب منقوم والواجب فيه رد المثل الصوري قال بج واعتمد مطب وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه اعتباره والعمل به كما قاله قل وضعه عمن قال والمراد الخبز بأسر أنواعه اه زائد في المغنى والعجين (قوله على الأوجه) اعتمد في التحفة والنهاية (قوله تحت بدله) أى عينا كودبعة وغيرها وقوله والأى بأن لم تكن تحت يده بأن كانت ديناً كذا أفصح به العباب وقوله فلا بد من تجديد قرضها أى بعد قبضها (قوله قال شيخنا) وافقه مر وحاصل ما تحرر من كلام صحيح ومر وحواشيها أنه لا رجوع في النقطة المعتاد في الأفراح أى لا يرجع بمالها إذا وضعه في يد صاحب الفرح أو يد مأذونه الإبرهوط ثلاثة أن يأتي بلفظ خدمه ونحوه وأن ينوى الرجوع ويصدق

حيث بني على ذلك المقرض وان زال عن ملكه ثم عاد على الاوجه بخلاف ما لو تعلق بحق لازم كرهن وكتابة فلا يرجع فيه حيثئذ نعم لو أخرج مرجع فيه ويجب على المقرض رد المثل في المثل وهو النقد والحبوب ولو نقداً أبطله السلطان لأنه أقرب الى حقهم ورد المثل صورة في المقوم وهو الحيوان واليابس والجواهر ولا يجب قبول الردي عن الجيد ولا قبول المثل في غير محل الاقراض ان كان له غرض صحيح كأن كان لتقلده مؤنة ولم يتحملها المقرض أو كان الموضع مخوفاً ولا يلزم المقرض الدفع في غير محل الاقراض الا اذا لم يكن له مؤنة أو لمؤنة وتحمّلها المقرض لكن له المطالبة في غير محل الاقراض بقيمة بمحل الاقراض وقت المطالبة فيها لتقلده مؤنة ولم يتحملها المقرض لجواز الاعتياض عنه (و) جاز لمقرض (تفع) يصل له من مقرض كرد الزائد قدره أو وصفه والأجود في الردي (بلا شرط) في العقيل يس ذلك لمقرض لقوله ^{عليه السلام} ان خياركم أحسنكم قضاء ولا يكره للمقرض أخذه كقبول هديته ولو في الربوي والأوجه أن المقرض يملك الزائد من غير لفظاً لموقع تبعاً أو يضافه وبشبه الهدية وأن المقرض اذا دفع أكثر مما عليه وادعى انه ادفع ذلك ضلنا أنه الذي عليه حلف ورجع فيه وأما المقرض بشرط جرفه لمقرض ففساد خبر كل قرض جرف منقعة فهو ربا وجبر ضعفه محي معناه عن جمع من الصحابة ومنه المقرض لمن يتأجر ملكه أي مثلاً كثيراً من قيمته لأجل القرض ان وقع ذلك شرطاً اذ هو حينئذ حرام اجاعاً والا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء قاله السبكي ويجوز الاقراض بشرط الرهن أو الكفيل ولو قال اقرض هذا مائة وأنا لها من فاقرضه المائة أو بعضها كان ضاماً على الأوجه للحاجة كالتق متاعك في البحر وعلى ضمانه وقال البيهقي لو ادعى المالك القرض والأخذ الوديعة صدق الاخذ لأن الأصل عدم الضمان خلافه لا نوار (ويصح رهن) وهو جعل عين يجوز ريعها وثيقة بدين يسو في منها عهده تعمر وفائه فلا يصح رهن وقف وأم ولد (ياحبس قبول) كرهنت وارتبنت ويشترط ما مرفى البيع من اللفظين وتوافقهما معنى وينافي هنا خلاف المعاضاة (من أهر تبرع) فلا رهن ولو أبا كان أوجداً أو وصياً أو حاملاً صبي ومجنون كالأرتمن لها الا لضرورة أو غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن والارتهان كأن رهن على ما يقترض الحاجة المؤتلفون في مما ينتظر من الغلة أو بحلول الدين وكأن رهن على ما يقترضه أو يبيعه مؤجلاً لضرورة تنهب أو نحوه للزوم الارتهان حينئذ (ولو) كانت العين المرهونة جزءاً مشاعاً أو (عارية) وان لم يصرح بلفظها كان قاله مالكا لارهنها بدينك لحصول التوثيق بها ويصح اعطاه النقد لذلك على

هو وارثه فيها وأن يعتاد الرجوع فيه واذا وضع في يد المزين ونحوه أوفى الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كحقيقه شيخنا الحنفى اه مح وقوله الا بشرط ثلاثه فيفسه نظير للستفاد من كلامهم هنا أنه يرجع عند وجود الشرطين الأولين بل قد يؤخذ من كلامهم أنه يرجع عند اطراد العادة بالرجوع اطراداً كلياً جيد على فتح (قوله يرجع فيه) واذا رجع فيه مؤجراً خير بين الصبر لا قضاء المدة من غير أجر قل هو بين أخذه بدل اه نهاية قوله أخذه مسلوب المنفعة حاله ع (قوله صورة) أي لأنه صلى الله عليه وسلم قرض بكر أي ثياباً من الابل وردد باعياً بفتح الراء وتخفيف الباء ما دخل في السنة السابعة وبجاء ابن النقيب وتبعوه اعتبار ما فيه من المعاني كحرفة العبد وعدول الدابة فان لم يتأت اعتبار مع الصورة مراعاة القيمة ويصدق فيها كصفة مقرض لأنه غارم فتح الجواد (قوله بل يسن لمقرض) في فتح الجواد نعم يمنع على مقرض لنحو محجوره أو وجهه توقف رد الزائد والأوجه أن الاقراض ممن تعود الى زيادة بقصدها مكره اه (قوله كالتق متاعك) أي عند الانصراف أي على الفرق والقرب منه ولم يختص نفع الالفاء بالمالي ككسائي في تقييده بذلك فيضمنه الأمر حينئذ اذا ألقى وتلف (قوله ويصح رهن) شروع في بيان أحكام الرهن (قوله ويشترط ما مرفى البيع الخ) لأنه عقد مالي مثله تحفة قال ع ش يفيد أنه لو قال رهنك هذين فقبل أحدهما لم يصح العقد نظير ما مرفى القرض وقد يفرق بأن هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول لا لا يجب كالمطبوقة قد يؤخذ الفرق ما تقدم للتأرجح هو في الواقع فاقضه لثباته حيث علل عدم المعصية فيه بمجاهته للبيع بأحد العوض وما هنا لا عوض فيه فكان بالهبة أشبه اه (قوله خلاف المعاطاة) وصورة المعاطاة هنا كما ذكره المتولى أن يقوله اقرضني عشرة لأعطيك ثوباً هذا رهننا فيعطى العشرة بقبضه الثوب اه معنى (قوله أو غبطة ظاهرة) أي محققة لولي مح (قوله ولو كانت العين المرهونة متجزئة مشاعاً) وقال مالك وأحمد وخلافه لا في حسيمة

الأوجه وان منعنا اعارته لتعريف ذلك فيصح رهن معار باذن مالك شرط معرفته المرتهن وجنس الدين وقدره نعم في الجواهر لو قال ارهن عبدي بما شئت صح أن يرهنه بأكثر من قيمته انتهى ولو عين قدر افرهن بدو نهجاز ولا رجوع لمالك بعد قبض المرتهن العارية فلو تلف في يد الراهن ضمن لا تستعير الآن اتفاقا أو في يد المرتهن فلا ضمان عليهما اذ المرتهن أمين ولم يسقط الحق عن نية الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قلنا غير واحد ويباع المار بمراجعة مالكه عند حلول الدين ثم يرجع المالك على الراهن بثلثه الذي بيع (لا) يصح (بشرط ما يضر) اراهن أو المرتهن (كان لا يباع) أي المرهون (عند الحل) أي وقت حلول الدين أو الأبا أكثر من ثمن المثل (وكشروط منفعة) أي المرهون المرتهن (كأن يشترط أن الزوائد) الحادثة كشمع الشجر (مرهونة) فيبطل الرهن في الصور الثلاثة (ولا يلزم) الرهن كالهبة (الاقبض) بما حرق قبض المبيع (بأن) من رهن يصح ثبرعه ويحصل الرجوع عن الرهن قبل قبضه بتصرف يزيل الملك كالهبة والرهن لا يخر لا بوطء ونزوح وموت عاقده وهر بمرهون (واليد) في المرهون (المرتهن) بعدل وم الرهن غالبا (وهي) على الرهن (أمانة) أي يد أمانة ولو بعد البراءة من الدين فلا يضمنه المرتهن الا بالتعدي كأن امتنع من الرد بعد سقوط الدين (وصدق) أي المرتهن كالمتاجر (في) دعوى (تلف) ييمينه (لا) في (رد) لأنها قبضا لغرض أنفسهما فساكنا كالمتعير بخلاف الوديع والوكيل ولا يسقط بتلفه شيء من الدين

(قوله فاسدا) أي بسبب فقد شرط عامر (قوله وكشروط منفعة لمرتهن) أعاد الكاف لأنه متال لما يضر الراهن وما قبله يضر المرتهن عن ع (قوله والرهن) معطوف على تصرف لاعلى هبة كقديتوهم من صنيعه لأن الرهن لا يزيل الملك ولو أعاد الباء مع الرهن كالتهاج والمنهج سلم من الإيهام ومقاد كلام الشارح أنه لا فرق في كون كل من الهبة والرهن رجوعا بين المقبوض وغيره ^(١) واعتمده المغني والنهاية وسم وجزم الشيخان تنقيدها بالقبض وعليه المنهج كالتهاج قال في التحفة وهو المعتمد وانما استوي باقي الرجوع عن الوصية لأنه لا يقبل فيها الا فصحته بخلاف الرهن (قوله لا بوطء) أي بلا حبال لأنه استخدام وقوله ونزوح لأنه لا يتعلق له بمورد الرهن بل رهن الزوج ابتداء ثرسوا كان المزوج عبدا أو أمة حر ومعنى كون هذه المذكورات لا يحصل بها الرجوع ان الرهن لا يتفسخ بها بل هو باق اه ع (قوله وموت عاقد) أي رهن ولو عين غيره أو مرتهن لأن مصيره الى الزوم بخلاف نحو الوكالة فيقوم وارث كل مقامه في قبض أو اقباض نعم ان كان ثم ديون لم يتقدم المرتهن على أربابها اذا أقبضه الوارث لان الخ فصح (قوله وهر بمرهون) أي رقيق أو دابة فتح الجواد قال ع ش ظاهره وان أيس من عوده ويغني في هذه انه مطالبة الراهن بالدين حيث حل لان في هذه الحالة بعد كالتلف اه (قوله غالبا) خرج بمالورهن نحو مسلم أو مصحف من كافر أو سلاح من حر في موضع تحت يد عدل له تملكه ويستنيب الكافر مسلما في القبض أو أمة غير صغيرة وان لم تشته وليس المرتهن محرر ما لا امرأته ثمة أو مسوحا كذلك ولا عنده حليلة أو محرم أو امرأة ثقتان عند ابن حجر واستقر به ع ش واكتفي في النهاية بالواحدة الثقة واستوجه السيد عمر فتوضع عند محرم لها أو رجل ثقة عنده من ذكر أو امرأة أو مسوح ثقة فان وجد في المرتهن شرط ماصر أو كانت صغيرة لا تشتهى فعنده فلا صارت تشتهى أو ماتت حليلته أو محرمه أو سافرت نقلت عند عدل برضاها وشرط خلاف ذلك مفسد للعقد وبفساده يفسد الرهن على الاصح كافي التمشية و به صرح الشهاب الزملي في حواشي الاسنى ولو شرط الراهن والمرتهن وضعه عند عدل مطلقا أو فاسق جاز لان كلا قد لا يثق بصاحبه ولو اتفقا على وضعه عند الراهن جاز على المعتمد وكون بده لا تصلح للنيابة عن المرتهن انما هو في ابتداء القبض دون دوامه تحفة ونهاية وحواشيها (قوله الا بالتعدي) اذا استأجره كما في الروض اه سم قال في النهاية واستثنى البلقيني أي من كونه أمانة فيكون مضمونا تبعيا لحامله ثمان مسائل ما لو تحول المصوب رهنًا أو تحول المرهون غصبا بان تعدي فيه أو تحول المرهون عارية أو تحول المستأجر رهنًا أو رهن المقبوض يبيع فاسد تحت يد المشتري له منه أو رهن مقبوض بسوم من المسام أو رهن ما يديه ماله أو فسخ قبل قبضه منه أو خال على تني ثم رهنه قبل قبضه من خاله اه بن ياد من ع ش قال الرشدي قوله أو خال الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كالا يخفى اه (قوله لانهما) أي المرتهن والمتاجر (قوله ولا يسقط بتلفه شيء من الدين)

(١) (قوله بين المقبوض وغيره) أي قبض التهب الموهوب والمسترهن الرهن

ولو غفل عن نحو كتابنا كنه الأرضة أو جعله في محل هو مظنتها ضمنه لتقر بطله قاعدة وحكم فاسد العقود إذا صدر من
 رشيد حكم صحيحها في الضمان وعدمه لأن جميع العقد إذا اقتضى الضمان بعد القبض كالبيع والقرض ففساده أولى أو عدمه
 كالمهون والمستأجر والموهوب ففساده كذلك **قوله** لو رهن شيئاً وجعله مبيعاً من الرهن بعد شهر أو علم بطله بعده
 بأن شرط في عقد الرهن ثم قبض الرهن لا يضمنه قبل مضي الشهر وإن علم فساد على المعتد وضمنه بعده لأنه يصير بيعاً أو
 عارية فاسدين لتعلقهما بقضاء الشهر فإن قال رهنه فكأن لم أقض عند الحلول فهو مبيع منك فسد البيع لا الرهن على الأوجه
 لأنه لم يشترط فيه شيئاً **قوله** أي الرهن (طلب بيعه) أي المهرن أو طلب قضاء دينه إن لم يبع ولا يلزم الرهن البيع بخصوصه
 بل إنما يطلب الرهن أحد الأمرين (إن حل دين) وإنما يبيع الرهن باذن الرهن عند الحاجة لأن له فيه حقاً ويقدم الرهن بشئنه
 على سائر الغرماء فإن أي الرهن الاذن قال له الخ كما نل في بيعه وأبرئ من الدين (ويجوز رهن) أي يجبره الخ كما على أحد
 الأمرين إذا امتنع بالحبس وغيره (فإن أصر) على الامتناع أو كان غائب وليس له ما يوفي منه غير الرهن (باعه) عليه (قاضي) بعد
 ثبوت الدين وملك الرهن والرهن وكونه محل ولا يشترط في الدين من تمتد فالفرض للرهن ويجوز للرهن بيعه في دين حال
 باذن الرهن وحضرته بخلافه في غيبته نعم إن قدر له الثمن صح مطلقاً لا تقف التهمة ولو شرعاً أن يبيعه ثالث عند المحل جاز بيعه
 بشئ من حال ولا يشترط مراجعة الرهن في البيع لأن الأصل بقاء ذنبه بل مراجعة الرهن لأنه قد يهمل أو يرى (وعني مالكة)
 من رهن أو مبيع (مؤنة) للمهرن كنفقة رفيق وكسوته وعنف دابة وأجرة رداً بقى ومكان حفظ وإعادة ما بهدم أجا عا خلافاً
 شبهه بالحسن فإن غاب وأعسر راجع الرهن الخ كما له الاتفاق في ذلك ليكون رهنه بالتفقه أيضاً فإن اعتبر استئذانه وأشهد
 بالاتفاق ليرجع رجع والا فلا (وليس له) أي لذلك بعد لزوم الرهن بيع ووقفه (رهن آخر) لثلاث رعا من الرهن (ووطء)
 للمهرن فلا بد أنه وإن لم يحل حسب الباب بخلافه في التصرفات فيحل أن أمن الوطء (وتزوج) لأنه مضمون هو لنفسه القيمة (لا)
 أن كان التزوج (منه) أي الرهن أو باذنه فلا يجمع على الرهن وكذا لا يجوز الإجارة لغير الرهن إلا باذن من جاورته مدتها محل
 ويجوز له الاتصاف بالرهن ولو بالبناء والفرس نعم لو كان الدين مؤجلاً وقال أنا دفع عند الاجل فلا بد ذلك وأما وطء الرهن

أي خلافاً للحنفية والمالكية **قوله** أو عدمه بالنصب عطف على الضمان **قوله** لا الرهن على الأوجه اعتمده في التحفة
 والمغني واستوجه في النهاية فساداً أيضاً **قوله** باذن الرهن ولا يلزم من يده فلو حل الدين فقال الرهن رده لأبيهم بحبه بل
 يباع في يده ثم يعلو فاته أي الدين يسلمه المشتري رضا الرهن إن كان له حق الحبس أو الرهن رضا المشتري مالم يكن له حق الحبس
 والالم يحتج لرضاء ولا يسلم المشتري لاحدهما إلا باذن الآخر فإن تنازعا فالخ كما شرح مر وعند أبي حنيفة يجوز أن
 يشرط الرهن في الرهن أن يبيعه عند حلول الحق وعدم دفعه خلافاً للأئمة الثلاثة **قوله** بشئ من حال
 أي من قد يبلده كالوكيل فإن أخل بشئ منها لم يصح البيع لكن لا يضر النقص عن المثلي ما يتخاين به الناس شرح المنهج **قوله**
 الحسن) جزم في المغني والنهاية بأنه البصري وتدد في التحفة بينه وبين الحسن بن صالح **قوله** استئذانه أي الخ كما
قوله وليس له الخ أي يحرم ولا ينفقش من التصرفات الاستيعاقية وينفذ اعتاق مؤسراً وإبلاده ويغرم قيمته وقت اعتاقه
 وأحباله ولو تكون رهنه مكانه بغير عقد تقيماً مقامه وقبل الغرم ينبغي أن يحكم بأنها موهونة كالارش في ذمة الجاني أما
 للمعسر فلا ينفذ منه اعتاق ولا إيلاد وإن جوز ناله الوطء خوفاً لزاو الراد بل مؤسراً وقت الاعتاق وكذا الإيلاد والاقدام عليه
 جائز ومثله اقدم المؤسرى على الوطء لكن إذا قصد به الإيلاد وحيفت يذبحصر قولهم لا يجوز للوطء خوفاً لاجبال الخ في المعسر
 شرح المنهج ويج **قوله** بعد لزوم الرهن أي بالقبض **قوله** ووطء أي للمعسر كما **قوله** بلاذنه راجع لكل من
 البيع والوقف والرهن والوطء **قوله** أن أمن الوطء فإن لم يأمن من حرم مالم ينفذ الزنا فلا وطؤها كافي التحفة والمغني والنهاية
 فلو جلت هل ينقد قياس الجواز الصوذ سم على حج قال عرش وقد يمنع لأن مجرد الاضطرار يسقط حرمة الوطء ولا يلزم
 منه تفويت حق الرهن بل القياس أنه إن كان مؤسراً فقد والا فلا كالوطء بلاذنه **قوله** قال جسد على تح وهو الظاهر
قوله ورهن آخر أي بخلاف مالورهنه للرهن فيجوز لكن بعد فسخ الرهن الأول بخلاف البيع فإنه يجوز مطلقاً
 سم **قوله** ويجوز له أي لملك **قوله** وأما وطء الرهن الخ عبارة شرح المنهج ولو وطئ الرهن الموهونة بشبهة

الجارية الرهوتة ولو باذن المالك فزنا حيث عمل التحريم فعليه الحد ويلزمه المهر مالم تطلوعه عالة بالتحريم وما نسب الى عطاء من تجوز الوطء باذن المالك ضعيفا بل قيل انه مكذوب عليه وسئل القاضي الطيب الناصري عن الحكم فيما اعتاده النساء من ارتهان الحلي مع الاذن في لبسها فأجاب لاضمان على المرتبة مع اللبس لأن ذلك في حكم اجارة فاسدة معلا ذلك بأن المقرضة لا تقرض ما لها الا لأجل الارتهان واللبس لجعل ذلك عوضا فاسدا في مقابلة اللبس (ولو اختلفا) أي الرهن والمرتهن (في) أصل (رهن) كأن قال رهنتي كذا فأنكر الآخر (أو) في (فسده) أي المرهون كرهنتي الأرض مع شجرها فقال بل وحدها أو قدر المرهون به كباقيين فقال بل باقت (صدق رهن) يمينه وان كان المرهون بيد المرتهن لان الاصل عدم ما يدعيه المرتهن ولو ادعى مرتهن هو يمينه انه قبضه بالاذن وأنكر ما رآه وقال بل غصبته أو أعزته أو أجزته صدق في حجه يمينه **﴿فرع﴾** من عليه أنفان بأحدهما رهن أو كفيل فأدى ألقا وقال أدبته عن ألق الرهن صدق يمينه لان المؤدى أعرف بقصد وكيفيته ومن ثم لو أدى له ائتم شيئا وقصداً نه عن دينه وقع عنه وان ظنه الدائن هدية كذا قالوه ثم ان لم ينو الدافع شيئا للدفع جعله عما شاء منهما لان التعيين اليه **﴿تتمة﴾** المفلس من عليه دين لا دعي حاله ادعى ماله يحجر عليه بطلبه الحجر على نفسه وأطلب غرماته وبالحجر يتعلق حق الغرماء بماله فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهب وتولية ليعمل لغرماته بدينهم بغير اذن القاضي ويصح اقراره بعين أو دين أسند وجوبه لما قبل الحجر ويبادر قاض يبيع ماله ولو لم يملكه وخادمه بحضوره مع غرماته كيحسب مال يمنع عن حق وجب عليه أداءه وقاض اكره امتنع من

أو بدوها لزمه مهران عثرت كأن أكرهها أو جهلت التحريم كأعجمية لا تقبل ثم ان كان وطؤه بلا شبهة من حد لا تميزان ولا يقبل دعواه جهلا بتحريم الوطء والوالد رفيق غير نسيب والابن كان وطؤه بشبهة منه كان جهل محرم يعمو أن له فيه الرهن أو قرب اسلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء فلا يحجروا قبل دعواه الجهل يمينه والوالد حر نسيب لاسيما بالشبهة وعليه قيمة الولد للمكهنات فوته الرق عليه اه وإذا أكرهها لا تدخل تحت بدنه بذلك فلا تصير مضمونة عليه ولو تلفت بعد ذلك بغير الرطوء يصدق الواطئ في عدم الاكره اما اذا دعت لان الاصل عدمه وعدم لزوم المهر ذمة الواطئ ع ش على هر ملخصا **﴿قوله﴾** أو أعزته أو أجزته صدق **﴿قوله﴾** أي أقبضته عن جهة الاعارة أو الاجارة كما هو فرض المسئلة وقدر في شرح المنهج كذلك في أولى **﴿قوله﴾** ثم ان لم ينو الدافع أي لا لائتم شيئا أي بان أطلق وقوله جعله أي الان الذي أداه وقوله منهما أي من الاتف ذي الرهن أو الكفيل والاتف الثانية التي ليس فيها ذلك فان جعله عنهما قسط عليهما بالتوبة **﴿تتمة﴾** في بيان حكم المفلس وهو لقمة المعسر وشرعا ما ذكره الشارع بقوله من عليه دين الح فقله لا دعي أو لله تعالى بشرط فور يتخلف عن قدر مطلق وكفارة لم يعص بسببها على المعتمد تحفة وفتح وشرح المنهج وفي المعنى والنهاية لا يحجر بدين الله تعالى ولو فورا اه وقوله حال أي فلا يحجر بموجب لأنه لا يطالب بموقوله زائد أي فلا يحجر بالمساوي أو الناقص نعم لو طلبه الغرماء في المساوي والناقص بعد الامتناع من الاداء وجب لكن ليس يحجر فليس بل يحجر غريب شرح المنهج قال سم وهي مسألة نفيسة فليفتن لها فقد تقع كثيرا ع ش ج وقوله على ماله أي العيني المتمكن من الاداء منه فلا تعتبر المقتعة ونحوه مغصوب وغائب بخلاف دينه الحال على ملي مقر أو عليه ينتو ماله المرهون ومن لا مال له لا يحجر عليه فتح مع تحفة **﴿قوله﴾** بما يضرهم أي من كل تصرف مالي متعلق بالعين مفوت على الغرماء حقه انشائي في الحياة ابتداء فخرج بالمال نحو الطلاق والبعين لقمة كالسلم والفقوت عليه ملكه من يعتق عليه هبة أو ارض أو صداق لها بأن كانت محجور عليها وجعل من يعتق عليها صداقا لها أو وصية بالانشاء الاقرار وبالحياة التدبير والوصية ونحوهما وبالا ابتداء رده بعيب ونحوه قال الأذري وله التصرف في نفقته وكسونه بأي وجه كان قل ج وقال أبو حنيفة لا يحجر على المفلس بل يحبس حتى يقضى الدين فان كان له مال لم يتصرف اطلاقا كم فيه ولا يبيعه الا أن يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقبضها القاضي بغير أمره وان كان دينه دراهم وماله دنائير باعها القاضي في دينه وعنده أيضا لا يحجر عليه في تصرفه وان حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه مالم يحكم بقاض ثان فان نفذ الحكم قاض ثان صح من تصرفاته مالا يحتمل الفسخ كالسكاح والطلاق والتدبير والعق والاستيلاء وطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك وعند مالك كالشافعي وقال أحمد لا ينفذ تصرفه في شيء الا في العتق خاصة

الاداء بالحس وغيره من أنواع التعزير ويحبس مدين مكلف عهد له المال لأصل وان علان من جهة أبواهم بدين فرعه خلافا للحاوي كالنزالي واذا ثبت اعسار مدين لم يجز حبه ولا ملازمته بل يحبس حتى يورس وللداين ملازمة ممن لم يثبت اعساره مالم يجتز المدين الحبس فيجاء اليه بأجرة الحبس وكذا اللازم على المدين وللهما كرم منع المحسوس عن الاستئناس بالمحادثة وحضور الجمعية وعمل المنفعة ان رأى المنفعة فيه ولا يجوز للداين تجويع المدين بمنع الطعام كما أفتى به شيخنا الزمري رحمه الله تعالى ويجوز لغريم المفلس المحجور عليه والميت الرجوع فوراً الى متاعه ان وجد في ملكه ولو لم يتعلق به حق لازم والعوض حال وان نفرخ البيض المبيع ونبت البذر واشتد حب الزرع لأنها حدثت من عين ماله ويحصل الرجوع من البائع ولو بلا قاض بنحو فسخت ورجعت في المبيع لا بنحو بيع وعق فيه

(فصل في حجر مجنون الى افاقه ومبا الى بلوغ بكمال خمس عشرين سنة قربة تحديدا بشهادة عدلين خبرين أو خروج مني أو حبس وامكانهما كمال تسع سنين ويصدق مدعى بلوغ بامناء أو حبس ولو في خصومة بلايين اذ لا يعرف الا منه ونبت العامة الخشنة بحيث تحتاج الى الحلق في حق كافر ذكر أو أنثى أماره على بلوغه بالسن أو الاحتلام ومثله وللمن جعل اسلامه لامن عدم من يعرف سنه على الأوجه وقيل يكون علامة في حق المسلم أيضاً وألحقوا بالعامة الشعر الخشن في الابط واذا بلغ الصبي رشيدا أعطى ماله والرضع صلاح الدين والمال بأن لا يفعل محرماً يبطل عدالة من ارتكب كبيرة أو أصرار على صغيرة مع عدم غلبة

أه رجة **(قوله عهد له المال)** أي تم ادعى تلفه وامتنع من أداء الدين وطلب غريمه حبه وان لم يحجر عليه ويستمر حبه حتى يشهد بأعساره مع بين يحلفها الدين بعد اقامة اليقظة أي أنه لا مال له باخذ ان طلبت منه لجواز اعتداد اليقظة على الظاهر فان لم تطلب لم يحلف كيمين المدعى عليه ولا يحضن النبي كلامه له بل يقولان معسر لا يملك الا ما بين يديه لمونه فان لم يعهد للدين مال من رمة الدين لافي معاملة مال باختياره كصبيان ومهر أو لا كغرامة متصفاً أو في معاملة مال لا يني كحجر ولحم للأكل كل حنف أنه لا مال له وبسبب اعساره من غير يمينه ما تم بسبب اقراره ببراءة ولو حصر عريم أحرم بحلف نائباً اذ اراد ماله في معاملة مال لشراء وقرض فيطالب بيئته هالكه لأن الأصل بقاءه اه فتح ملخصاً **(قوله ان وجد في ملكه)** أي وهو حي وهذا مذهب مالك وأحمد أيضاً فصاحبها أحق بها من الغرماء فينفوز بأخذها دونهم وقال أبو حنيفة صاحبها كأحد الغرماء يقاسمونه فيها فلو وجدها صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من فتمها شيا قال الشافعي وحده هو أحق بها كولو كان المفلس حياً وقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرماء اه رجة **(قوله وان نفرخ البيض الخ)** أي فيرجع البائع فيه فرأنا ونباتاً ومشتد الحب **يج** **(قوله بنحو فسخت ورجعت)** أي كرفته وتقصته وأبطلته ورددت الثمن وكذا رجعت في المبيع واسترجعته على الأوجه فتح الجواد **(قوله لا بنحو بيع الخ)** أي كوطه كما لا يكون جميع ذلك فسخر في الحية للفرع ويلغو لمصادقته ملك الغير ويرجع لمتاعه أو بعضه بزمان متصل أي معه من غير مقابل له بشيء كسمن وتعلم صنعة بنفسه لا بواسطة المفلس لازماً حدث عند المفلس انفصل في يده وقت الرجوع كولدولين حدثوا انفصلاً أو ثمر حدث عند أبيه في يده ولو بعضه فتح الجواد **(فصل في الحجر بفتح الحاء وهو قه المنع وشرع المنع من التصرفات المالية وشرع ائمه لصلحة النفس والغير كالكتاب أو الغير فقط كالنفس للغرماء والرهن للرهن في المهر ونحو المريف للورثة في ثلثي ماله والعبد للسيد والمرءة للسجين أو النفس فقط وهو حجر الجنون والصباء والسفه وكل أعم مما يليق وهو المنع له الباب فتح الجواد **(قوله الى افاقه)** عبرتفع بمجردها من غير فك قاض بلا خلاف وان خلفه حجر مباً أوسفه فتح **(قوله كمال تسع سنين)** أي تقر بباقيها أي الامناء والحيض كما في التحفة والفتح وشرح المنهج وتحديد في الامناء كافي الغنى والنهاية **(قوله ونبت العامة)** مبتدأ خبره أماره والاشهر أن العامة اسم للنابت وأن النبت شعرة بكسر أوله تحته ونهاية وفي الفتح وما ذكرتم من أن العامة اسم للنبت هو ماصو به الا زهرى اه وقوله في حق كافر ذهب مالك وأحمد الى أنه أماره في حق الكافر والمسلم وقال أبو حنيفة نبت العامة لا يقتضي الحكم باللوغ في الكافر ولا في المسلم اه رجة **(قوله الخشنة)** كذا قيد به في التحفة والنهاية والمسيح والارشاد وغيرهما قال في الفتح وضابطها أي الخشونة ان تحتاج في ازالته الى حلق وخرج بخشنة ناعمة لو جوده في الصغير اه ونقله **يج** عن سئل على قول المنهج خشنة أي تحتاج في ازالته الى حلق وان كانت ناعمة فوعليه خشنة ليس بقيد **(قوله صلاح الدين والمال)** مال ابن عبد السلام**

طاعة معاصيهو بأن لا يفر بتضييع المال باحتيال غبن فاحش في المعاملة وانفاقه ولو فلسا في محرم أو ماصر في الصدقة ووجوه
الخبر والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به فليس يقبذرو بعد افاقة الجنون و باوغ الصبي ولو بالارشاد يصح الاسلام
والطلاق والخلع وكذا التصرف المالي بعد الرشده ولى الصبي أب عدل فأبو موان علافوصي فقاضي بلد المولى ان كان عدلا أمينا
فان كان ماله يبيد آخر فولى ماله قاضي بلد المال في حفظه ويبيع ما جازنه عند خوف هلاكه فصلحاء يادمو يتصرف لولى بالصلحة
ويلزمه حفظ ماله واستناده وقدر النفقة والزكاة والمؤن ان أسكنه وله السفر به في طريق آمن المقصد آمن برا لا بحرا وشراء عقار
يكفيه غلته أولى من التجارة ولا يبيع عقاره الا الحاجة أو غبطة ظاهر أو أفتى بعضهم بأن لولى الصلح على بعض دين لولى
اذا قعين ذلك طريقا لتخليص ذلك البعض كأن له بل يلزمه دفع بعض ماله لسلامة باقيه اه وله بيع ماله نسبة لصلحة
وعليه ارضان بالتمن رهنا وافي ان لم يكن المشتري موسرا ولى اقراض مال محجور ضرورة وقفاض ذلك مطلقا
بشرط كون المقترض مليئا أمينا ولا ولاية لأم على الأصح ومن أدلى بها ولا لعصبة نعم لم الاتفاق من مال الطفل في
ناديهو تعليمه لأنه قليل فسومح به عند فقدان الولي الخاص وصدق أب أوجد في أنه تصرف لصلحة يمينه وقاض بلايين
ان كان ثقة عدلا مشهور العفة وحسن السيرة لاوصى وقيم وما كم فاسق بل المصنق يمينه هو المحجور حيث لا يئنه لانهم قد
يتهمون ومن لم لو كانت الأموصية كانت للأولبن وكذا أبواها فرع ليس لولى أخذ شيء من مال مولى ان كان غنيا
مطلقا فان كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر ثقته واذا أيسر لم يلزمه بدل مأخذه قال الأسنوى هذا في وصى وآمين
أما أب أوجد فيا أخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح وغيره وقيس بولى اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لفك أسير أى مثله ان
كان فقيرا الا كل منه واللاب والجد استخدام محجوره فيا لا يقابل بأجرة ولا يضر به على ذلك خلافا لجزم بأن له ضرر به عليه

الى ان صلاح المال فقط مفعلى أى وقال لا لئمه الثلاثة قال يج وافق الشافعى ومالك وأحمد على أن الصبي اذا بلغ وأونس منه الرشده
دفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله ويستمر محجور راعليه وقال أبو حنيفة اذا انتهى سنه الى خمس وعشرين
سندفع اليه المال بكل حال واذا طرأ عليه السفه بعد اياس رشده محجور عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحجر عليه وان كان
مبذرا اه رحمة (قوله واستناده الخ) فلو ترك استناده مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة ضمن كفى الجبل
واستظهره جيد على تخ وتردد عش بين قياسه على مال ترك عمارة العقار حتى خرب فيضمن بناء على معتمد
النهاية من الضمان في ذلك خلاف ما في التحفة والمغنى من عدم الضمان فيه وبين الفرق بأن ترك العمارة يؤدى الى
فساد المال وترك الاستناده إنما يؤدى الى عدم التحصيل أى فلا يضمن (قوله الا الحاجة) أى من كسوة ونفقة
ونحوهما بأن لم تنف غلة العقار بذلك ولم يجد مقرضا ينتظر معه غلة تقي بالقرض وله بيعه أيضا لثقل خراج
أو خوف خراب أو لكونه بغير بلد اليتيم ويحتاج لمؤنة من يوجهه ليجمع غلته كقوله الرواى ويشترى بشئنه وأيتى
بلد اليتيم مثله أو الحاجة عمارة مالا كه وليس له غير العقار نهاية قوله أو غبطة ظاهرة أى كسبه بزيادة على نعم مثله
وهو يجد مثله ببعده أو خيرا منه بكا وبحت الأسنوى جواز بيعه بضمن مثله دفعا لجوع أصله في حبة له لوله بيع كل ما خيف
هلاكه بدون من مثله للضرورة نهاية (تنبيه) المصلحة أع من التبعة اذا التبعة بيع بزيادة على القيمة لها وقع والمصلحة
لا تستلزم ذلك لصدقها بنحو شراء ما يتوقع فيه الرج وبيع ما يتوقع فيه الحسران لو تقي يج (قوله ولى اقراض الخ)
قد مر في القرض ما يفيد ذلك فتنه (قوله وقاض بلايين الخ) هذا معتمد التحفة والمغنى والمعتمد في النهاية أن السعوى
على القاضى ولو قبل عزله كالدعوى على الوصى والأمين قال سم على المنهج والمعتمد قبوله يمينه ان كان باقيا على ولايته
لان كان معزولا مخرج ع (قوله لاوصى وقيم) محل عدم قبول قول الوصى والأمين في غير أموال التجارة أما فيما كان لظاهر
كقوله الزركشى قبول قوله المراسر اشهاد عليها بما فيها نهاية ومغنى (قوله كالأولبن) أى الأب والجد وقوله وكذا أبواها أى
يصدقون لو كانوا أوصياء (قوله أما أبأوجد) أى أو أم اذا كانت وصية وأما إلها كم فليس له ذلك معنى ونهاية وقوله والصحيح
أى المقترن على الكسب جيد على تخ (قوله استخدام محجوره) أى واعلر تملك أى لا يقابل بأجرة ولخدمة من تعلم
منه ما ينفعه دين أو دنيا وان قول بل بأجرة تحفة (قوله فيا لا يقابل بأجرة) فضيته اخلوا استخدمه بما يقابل بذلك لزمته وان لم

وأفتى النووي لو استخدم ابن بنته لزم أجرته إلى بلوغه ورشد موافق لم يكرهه ولا يجب أجره الرشيد إلا أن أكره ويجرى هذا في غير الجلال وقال الجلال البلقيني لو كان للصبي مال غائب فأنتق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع إن كان أباً أوجداً لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرها أي حتى الحاكم بل يأذن لمن ينتق ثم يوفيه وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انقاضه عليه بأنه يصدق هو أو وارثه بالدين

فصل في الحوالة (تصح حوالة بصيغة) وهي أن يجلب من المحيل كالحمل على فلان بالدين الذي لك على أو نقلت حقك إلى فلان أو جعلت مالاً عليه لك وقبول من المحتال بلا تعليق ويصح بأحلى (ورضاً بحيل ومحتال) ولا يشترط رضا المحال عليه (ويلزم بها) أي الحوالة (دين محال محال عليه) فيدعى المحيل بالحوالة عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه أجماعاً (فإن تعذر أخذه من بهلوس) حصل للمحال عليه ولن قارئ الفلاس الحوالة (أوجب محمد) أي أنكر منه للحوالة أو دين المحيل وحلف عليه أو بغير ذلك كعز المحال عليه وموت شهود الحوالة (لم يرجع) المحتال (على محيل) بشئ وإن جهل ذلك ولا يتخير لو بان المحال عليه مسعراً وإن شرط يساره ولو طلب المحتال المحال عليه فقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بذلك ينتهت وإن كان المحيل في البلد ثم المتجه أن للمحال الرجوع يد عنه على المحيل إذا استمر على تكذيب المحال عليه ولو باع عبداً وأحال بشئ ثم اتفق المتبايعان على حرته وقت البيع أو ثبتت حرته حينئذ بينة شهدت حصة أو أقامها العبد لم تصح الحوالة وإن كذبها المحتال في الحرية ولا يثبت فكل منهما تخلفه على بني العلم بها وبقيت الحوالة (ولو احتلفا) أي الدائن والمدين وأنه (هل وكل أو حال) بأن قال المدين وكنتك تقبض لي فقال الدائن بل أحلتني أو قال المدين أحلتك فقال الدائن بل وكنتي (صدق منكر حوالة) بيمينه فيصدق المدين في الأولى والدائن في الأخيرة لأن الأصل قاء الحق وذمة المستحق عليه **تتمة** (أصبح من كتمان رشيد ضمان بالدين واجب سواء استقر في ذمة المضمون له كنقمة اليوم وما قبله من ذمة أو لم يستمر كتم من سبق له قبض وصدق قمار وطء لا ما يجب كدين فرض ونفقة عداً من ذمة

يكرهه لكنه لا يمتنع عليه إذا قصد بانقاضه عليه جعل النقطة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت ذمته بخلاف الأخوة فلا بد من الرفع إلى الحاكم ويستأجر أخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرفها عليهم والإلم ببدأ ع ش على م (قوله) لزمه أجرته (يقتضي) أنه استخدمه فيما يقابل بأجرة وقد علمت طريق البراءة من ذلك مما مر عن ع ش (قوله) في غير الجدل للام يشمل الأب والجد للأب سم

فصل في الحوالة هي بفتح الحاء أفصح من كسرهما من التحول وشرعاً عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة ويسن قبولها على ملى مبادل لأشبهه بالله لا مبره وصرفه عن الوجوب الذي قال به أحد القياس على سائر المعاملات والأصح أنها بيع دين بدين يجوز للحاجة ومن ثم لم يشترط تقابضهما في المجلس إذا كانا ربريين وأركانها ستة محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة فتح الجواد (قوله) بالدين الذي لك عليك (أي فلو لم يقل ذلك فكتابة في التحفة والفتح وصرح في المغني والنهاية بعتك كناية في التحفة والفتح لغوي في المغني والنهاية وسم (قوله) وإن جهل ذلك (أي لتقصيره في الجلة وفي المطلب أن قبول المحتال الحوالة من غير اعتراف بالدين متضمن لاستجلاء شرائط الصحة فيؤخذ بذلك لو أنكر المحال عليه والأوجه أن له تخليف المحيل أنه لا يعلم راءته ويصح تقابل المحيل والمحتال وإن لم يأذن المحال عليه فتح الجواد (قوله) إذا استمر (أي المحتال فليس له الرجوع) (قوله) وأحال بشئ (أي البائع دائن له بضمن العبد على المشتري وقوله) وإن كذبها أي المتبايعين المتفقين على الحرية وقوله ولا يثبت أي على الحرية وقوله فكل منهما أي المتبايعين تخليفه أي للمحتال **تتمة** في الضمان والصلح **في الضمان** لغة الالتزام وشرعاً يطلق على التزام الدين والدين والعين الآتي كل منها وعلى العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامناً وحيلاً وزعماً وكفيلاً وصيراً قال الماوردي لكن العرف خصص الضمين بالمال أي ومثله الضامن والمحيل بالدية والزعم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والصير يعم الكل معنى وتحقق نهاية زاد فيها ومثله أي الصير القليل فهو مزيد على كلام الماوردي خلافاً لما هو صانع النهاية (قوله) المضمون عنه (كذا في نسخ الخط وتحرفت في الطبع عنه به فسكت عليها المحشى الصواب عنه ولم يرجع نسخ الخط (قوله) كدين فرض (عبارة الفتح لا بما يجب كدين فرض أو بيع سبق

ولا بنفقة القريب مطلقا ولا يشترط رضا الدائن والمدين وصح ضمان الرقيق باذن سيده وتصح منه كفالة بعين مضمونة كفصولة ومستعارة وبين من يستحق حضوره مجلس حكم بآذنه ويبرأ الكفيل باحضار مكفول شخصيا كان أو عينيا الى المكفول له وإن لم يطالبوا بحضوره عن جهة الكفيل بلا حائل كتغلب بالمكان الذي شرط في الكفالة الاحضار اليه والاختصاص وقت الكفالة فيه فإن غاب لم يمه احضاره إن عرف محله وأمن الطريق والا فلا يطالب كفيل بمال وإن قات التسليم بموت أو غيره فلو شرط أنه يفرم المال ولو مع قوله إن قات التسليم للمكفول لم تصح وصيغة الالتزام فيها كضمنت عليك على فلان أو تحملت أو تكفلت بيده أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولو قال أؤدى المال أو أحضر الشخص فهو وعد بالانزام كما هو صريح الصيغة نعم إن حفت به فريضة تصرفه الى الانشاء انعقد به كما يحتمل إن الرفعة واعتمده السبكي ولا يصحان بشرط براءة أصل ولا بتعليق

واعتمده العباب وأقره في شرحه بل صرح بأن قول ابن سريج بالصحة ضعيف لكن في التحفة هنا لو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامنها ففعل ضمنها على الأوجه اهـ وجرى عليه الشارح في باب القراض قال مم وعبارته شرح مـ ولو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامنها ففعل ضمنها أيضا على القديم اهـ قل عـش قوله أى مـ أيضا أى كما يصح ضمان ثمن ما يبيعه لكن عبارة صحيح قد تقتضى الصحة على الجديد أيضا ثم سرد عبارة سم المارة آنفا وأقرها ووافقها الفنى وقال السيد عمر صرح في الروضة بأن صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اهـ (قوله ولا بنفقة القريب) أى لأنها محمولة ولتسقطها بمضى الزمان (قوله رضا الدائن) ولا يؤثر رده وشرط معرفته ^(١) لا قبوله ولا يكفي معرفته وكيله كما أفقـى به ابن عبد السلام تحفة وأقضى ابن الصلاح بالاكتفاء بمعرفته ونصره الأدرعى واعتمده التشهاب للملى والنهاية والمغنى كالعباب (قوله وتصح منه كفالة) أى ممن مر وهو المكلف الرشيد لامن الرقيق كما قد يبرمه لفظه (قوله مضمونة) أى ضمان يد كامل أو ضمان عقد وخرج بمضمونة غيرها كوديعة ووصية ومؤجر ولو بعد مضى المدة فلا يصح ضمانها امتداد (قوله بآذنه) متعلق بكفالة المقررة أى وتصح كفالة يدين من ذكر بآذنه (قوله بلا حائل) متعلق بكل من احضار وحضور كقوله بعين المكان وقوله كتغلب أى بمنعته زادى الامتداد وكأن يكون المكفول محبوسا بغير حق لعدم الانتفاع بتسليمه فى الأول وتعلل تسليمه فى الثانى بخلاف المحبوس بحق لا يمكن احضاره ومطالبته اهـ ونحوه التحفة والنهاية وعش وهو الذى فهمه الكردي من عبارة التحفة أيضا فإزعمه عبد الجيد أن المتبادر من قولها ولو محبوسا بحق أن المعنى ولو كان المكفول محبوسا إلخ قال خلافا للكردي فى قوله المكفول ثم استدلل على ذلك بعبارة النهاية وعش عليها فقد مـدر عن عدم تأمل عفا الله عنه اذ عبارة الامداد نافية على خلاف فهمه كإزيتها وعبارته غير مما عا ذكر كالصريح أيضا بخلافه بل صرح به الجبل على المنهج قال وهو مفاد النهاية أى خلافا لنسبه اليها عبد الجيد نعم زعم أن متبادر الى فهمه هو صريح المغنى أيضا وما ناله يصح ولم يحضر فى الآن فأرجعه وعلى محته فلا مانع من زيادته على السامع فلتراجع نسخة أخرى منه ثم ظفرت بالمغنى فلم أجده فيه مخالفة لما نقلناه فتنبأ بذكر الله (قوله فإن غاب) أى المكفول من عين أو بدن وقوله لزمه أى الكفيل احضاره ولو فى بحر غلبت السلامة فيه ولو فى مسافة القصر وإن طالت وما يفرمه الكفيل من مؤنة السفر فى هذه الحالة فى ماله ولا يكلف السفر الى الناحية التى علم ذهابها اليها وجعل خصوص القرية التى هو بها يبحث عن الموضع الذى هو بنهاية مع عش ويصدق الكفيل فى جهله بكان للمكفول يمينه كما فى التحفة والنهاية (قوله أنا بالمال أو باحضار الشخص) متعلقان بكل من تألييهما ضامن وكفيل وعبارة فتح الجواد وأنا بالمال للمهود أو باحضار ما بالعين أو باحضارها أو بفلان أو باحضاره أو بيده أو بنحو رأسه مـامر كفيل أو زعيم ونحوه كضامن أو حيل أو قفيل أو صير أو ضمين أو كافل وكما صرائح ولا يشترط بعد ضمانت بقوله لك ومن ذكره أراد التصوير ومالك على صريح لأن على الالتزام فإن أبدها بالى أو عندى أو معى فكفاية كحل عن مطالبته الآن أو عنه وأراد ذلك اهـ (قوله نعم إن حفت به فريضة إلخ) عبارة الفتح ومن ثم أعجابه لو نوى به الالتزام صح وكذلك وصيته فريضة الالتزام لكنه حينئذ كناية على الأوجه لا صريح لأن الصراحتا لا تؤخذ من القران كما لا تؤخذ من الاشتغال اهـ (قوله ولا بتعليق) أى لما بوقت أو غيره كذا جازم جـب أو أن لم تؤد مالا غدا فـضـمت أو كفـلت وقوله وتوفيت كضمنت أو كفـلت شهرا أو الى رجب كالبيع

(١) (قوله وشرط معرفته) أى يشترط كون الدائن معروفا للضامن لتفاوت الناس فى استيفاء الدين تشديدا وتسهيلا

وتوفيت والمستحق مطالبة الضامن والاصل ولو برى الضامن ولا عكس في الارامدون الأداء ولومات أحدهما والدين مؤجل حل عليه وضامن رجوع على أصيل ان غرم ولو صالح عن الدين بمادونه لم يرجع الا بما غرم ولو أدى دين غيره باذن رجوع وان لم يشترط له الرجوع لا ان أداءه بقصد التبرع (فرع) أفق جمع محققون بان لو قال رجلان لا نخرضنا مالك على فلان طالب كلا بجميع الدين وقال جمع متقدمون طالب كلا بنصف الدين ومال اليه الاذرى قال شيخنا انما يسقط الضمان في ألقى متاعك في البحر وأنا وركب السفينة ضامنون لأنه ليس ضمانا حقيقة بل استئجاره اتلاف مال مصلحة فاقضت التوزيع لثلاث نفر الناس عنها * واعلم أن الصلح جائز مع الاقرار وهو على شيء غير المدعى معاوضة كالأول قال صاحبك عما تدعيه على هذا التوب فله حكم البيع وعلى بعض المدعى ابراء ان كان ديننا فلو لم يقبل المدعى

فيهما اه امداد (قوله دون الأداء) أي فاذا برى الضامن بأداء الدين للمستحق برىء الأصل (قوله حل عليه) أي على الميت دون الحي لا رتافه بالأجل فان كان الضامن قد ضمن باذن من الأصل فأتى الدين عليه أمر الضامن الغريم بطلب حق من التركة أو ابراء من الضمان خشية أن تهلك التركة فلا يجد من جعلاذا غرم له تركه وأمر الضامن بالاذن الأصل بالتسليم لئال المضمون ان يطول الضامن به كما أنه يضرمه اذا غرم بخلاف ما إذا لم يطالب به نعم له أن يقول للمستحق اما أن تطالبني أو تبرئني لا بالتسليم لئال اليه ليدفعه أو بدله للمستحق ولو حبس ولا يحبس الأصل بحسبه ولا يلزمه فتح الجواد (قوله وضامن رجوع على أصيل ان غرم) أي من ماله باذن في الضمان والأداء فلو أدى من سهم الغارمين أو اتقى اذنه فيهما لا رجوع له فان أذن له في الضمان دون الأداء ولم يشبهه عن رجوع في الأصح أو أذن له في الاداء دون الضمان لم يرجع في الأصح الا ان أذن له في الاداء بشرط الرجوع ف يرجع اه تحفة لمخاض لو أدى دين محجوره بنية رجوع أو ضمن عنه كذلك يرجع اه فتح (قوله أفق جمع محققون الخ) هم السبكي ونقحها معصرة تبعها للمنفوق واعتمده الملقيني وجرى عليه في التحفة قالوا واعتمده شيخنا وبه أفق واعتمده أيضا أبو زرعة اه وقدمه قال جمع متقدمين الخ الى الاذرى وبما أفق البند ابن شبيب قطع به الشيخ أبو حامد واعتمده الشهاب الرملي وافقني النهاية واللفظي (قوله قال شيخنا الخ) دفع بمبارد على معتمد من عدم التقسيط (تنبيه) صح ضمانت مالك على زيد في رقة عبدي هذا أول هذه العين ويتعلق بها الاخر تحفة ونهاية قال عرش فلو كانت الرقة أو العين فأت الضمان (تنبيه) ضمان المجهول جائز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مثله أناضامن للكساعلى زيد وهو لا يعرف قسره وكذلك يجوز عندهم ضمان ما لم يحب مثله داين زيد اذا حصل لك عليه فهو على أو فأناضامن له اه رجة (فائدة) وفقت في هذا الباب من فتاوى ابن حجر الكبرى على ألفاظ الابرأه فأحييت ابرادها هنا بعد نظمها وهي

وفي الضمان من فتاوى ابن حجر * عن الفتى وابن يونس الابر

ألفاظ ابرا تسعة عفوت * أبرأت أسقطت كذا سقطت

زكت أو وهبت أو وضعت * أحلت ملكك به ختمت

(قوله واعلم أن الصلح الخ) شروع في بيان أحكام الصلح وهو لغة قطع النزاع وشرا عقد يحصل به ذلك وهو أنواع صلح بين المسلمين والمشر كين وعقدوا له باب الهدن وصلح بين الامام والبيعة وعقدوا له باب البغاة وصلح بين الزوجين عند الشقاق وعقدوا له باب القسم والنشوز وصلح في المعاملة والدين وهو المراسم شرح المنهج مع سج وانفق الأتقى على أن من علم أن عليه حق فصالح على بعضه لم يحل لأنهم هم الحق أما إذا لم يعلم وادعى عليه فلا تصح عندنا المصالحة وتصح عند الثلاثة كالصلح على المجهول جائز عند الثلاثة ممنوع عند الشافعي اه رجة (قوله ابراء) أي عن باقيه كما حلكتك عن الالف الذي لى عليك على خمسة اصدق حد الابرأه عليه ولذا قال الشارح بعده فلو لم يقبل المدعى أبرأت ذمتك لم يضر وقوله ان كان ديننا خرج بهما لجرى الصلح على بعض العين المدعاة فهذه الباقى منها الذي اليه فيصح بلفظ الصلح كما حلكتك من الدار على بعضها كما يصح بلفظ الهبة لا بلفظ البيع لعدم الثمن شرح المنهج وعبرة الفتح ويصح هذا الابرأه بكيفية الاقسام السابقة بلفظ الصلح لأن خاصيته وهي سبق الخصومة فتوجب وفي صاحبك عن الالف بخمسة يشترط القبول لان لفظ الصلح يقتضيه بخلافه بلفظ ابراء

أبرأت ذمتك لم يضر و يلقو الصلح حيث لا حجة للمدعى مع الانكار أو السكوت من المدعى عليه فلا يصح الصلح على الانكار وإن فرض صدق المدعى خلافاً لثمة الثلاثة نعم يجوز للمدعى الحق أن يأخذ ما بذله في الصلح على الانكار ثم إن وقع بغير مدعى به كلن ظافر أو سيأتي حكم الظفر **﴿ فرع ﴾** يحرم على كل أحد غرس شجر في شارع ولو لعموم النفع للمسلمين كبناء دكة وإن لم يضر فيه ولولذلك أيضاً وإن اتقى الضرر حالا أو كانت الدكة بقناة داره ويحعل الغرس بالمسجد للمسلمين أو ليصرفه في عمله بل يكره

﴿ باب في الوكالة والقراض ﴾

(تصح وكالة) شخص متمكن لنفسه حكيمه وفاسق في قبول نكاح ولو بلا إذن سيد لا في إيجابه وهي تفويض شخص أمره الى آخر فيها يقبل النيابة ليفعله في حياته فتصح (في كل عقد) كبيع ونكاح وهبة ورهن وطلاق منجز (و) في كل (فسخ) كاقالة ورد بصيب وفي قبض واقباض الدين أو العين وفي استيفاء عقوبة

أو إسقاط أو حط كأبرأتك من خصماته من الاصول والحدك بالباقي ولا يشترط تعيين الباقي ولا قبضه في المجلس ولو كانت الخسامة المصالح هامة صحت على المعتمد نظراً للمعنى فانه في الحقيقة استيفاء للبعض وإسقاط للبعض والصلح عن الدعوى أو اليمين باطل إذا لاعتراض عنهما ولا يبرأ منهما اه قوله على المعتمد اعتمده أيضاً التحقق والمعنى والنهاية (قوله على الانكار) أي أو السكوت فتح (قوله وسيأتي حكم الظفر) أي في باب الدعوى واليمينات (قوله ولو لعموم المسلمين) خلافاً لحل وزى **﴿ فرع ﴾** (قوله ولولذلك) أي لعموم النفع للمسلمين (قوله ولو بقناة داره) اعتمده في التحفة والمغنى والنهاية وقالوا في به الوالد وإن بحث السبكي جواز معتدا بتفاه الضرر وقال لأنه في حريم ملكه لوطابق الناس عليه من غير انكار اه وقال في المنهاج مع شروحه وقيل ان لم يضر ذلك أي الغرس وبناء الدكة للمار جاز كاشتراع الجناح اه (قوله بل يكره) لو قال ويحل بكره لكان أنسيباً أحصر

﴿ باب في الوكالة والقراض ﴾

جمع القراض مع الوكالة لأنه توكيل وتوكل فالملك كالموكل والعامل كالوكيل والوكالة بفتح الواو وكسر هالفة التفويض والحفظ وشتر علمنا ذكره الشارح بقوله تفويض شخص الحق والحاجة جدافية إليها فهي جائزة وقال جمع مندوب بقوله والله في عون العبد لادم العبد في عون أخيه به يعلم أن المندوب بقوله وكذا الإيجابها التوضيح القبول عليه ما لم يرد الموكل غرض نفسه ^(١) وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة اه فتح الجواد والوهاب (قوله وكالة شخص) بالاضافة من اضافة المصدر لمفعوله وفيه تغيير لاعراب المان وقوله متمكن لنفسه أي من التصرف لنفسه فهو شرط للوكيل وفي تعبيره هذا من الركعة لا يخفى وعبارة النهج مع شروحه وشرط في الوكيل محتمل مباشرته التصرف المأذون فيه غالباً والافلا يصح توكله لانه اذا لم يقدر على التصرف لنفسه فلتغيره أولى وخرج بغالب ما استثنى كالمرأة فتوكل في طلاق غيرها والسفيو العبد في توكلا في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لا في إيجابه والسبي المأمون فيتوكل في الأذن في دخول دار وإيصال هدية وإن لم تصح مباشرة بلا إذن اه ملخصاً (قوله ليفعله في حياته) خرج به الإيضاء فانه انما يفعله بعد الموت تزي **﴿ فرع ﴾** (قوله للدين أو العين) في المنهاج مع التحفة وفي قبض الدين ولو مؤجلة واقباضها وخرج بالدين الاعيان فلا يصح التوكيل فيها فقدر على رده منها بنفسه مضمونة وأمانة لان مالكها لم يأذن في ذلك ومن ثم ضمن به وكذا وكيله والقرار عليه ^(٢) ما لم يصلحها ليد مالها اه ونحوها للمغنى والنهاية والحاصل أنه يضح التوكيل في الدين قبضاً واقباضاً وأماناً العين فيصح التوكيل فيها قبضاً مضمونة أو لا اقباضاً مضمونة أو لا الآن لا يقدر على ردها بنفسه كما من

(١) قوله ما لم يرد الموكل غرض نفسه) أي كأن وكفه في شراء أمة لاجل أن يقضى شهوته بخلاف ما إذا أراد أن يحصل نسمة مؤمنة فان الإيجاب مندوب اه عبدالعوف على الفتح

(٢) (قوله والقرار عليه) أي على وكيل الوكيل الذي هو الرسول أي ان علم أنها ليست ملكاً للرسول والا فلا ضمان هو المرسل لأنه التمدى مع غير الرسول كقوله ع ش هنا اه **﴿ فرع ﴾**

أدى والدعوى والجواب وان كره الخصم وانما تصح الوكالة فيما ذكر ان كان (عليه ولا يملوك) بملكه التصرف فيه حين التوكيل فلا يصح في بيع ماسيملكه وطلاق من سينسكحها لأنه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من زوج موليته اذا طلقت واتقضت عدتها على ما قاله الشيخان هناك من رجوع في الروضة في النكاح الصحيح وكذا لو قالته وهي في نكاح أو عدة أذنت لك في تزويجي اذا حلت ولو علق ذلك على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للأذن (لا) في (اقرار) أي لا يصح التوكيل فيه بان يقول لغيره وكذلك تقرر عنى لقان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنه بكذا لأنه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل لكن يكون الموكل مقرا بالتوكيل (و) لا في (عين) لأن القصد بها تعظيم الله تعالى فأشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق المتى والطلاق بصفة ولا في شهادة الخلق لها بالعبادة والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كذا لم أدى عنه حاكم آخر (و) لا في (عبادة) الا في حج وعمره وذبح نحو أضحية ولا تصح الوكالة الا (بإيجاب) وهو ما يشعر برضا الموكل الذي يصح مباشرته الموكل فيه في التصرف (كوكلتك) في كذا أو فوضت اليك أو أبتك أو أفتك مقامي فيه (أو بيع) كذا أو زوج فلانة أو طلقها أو أعطيت يديك لطلاقها وأعتق فلانة قال السبكي يؤخذ من كلامهم صحة قول من لاولى لها أذنت لكل عاقد البلد أن يزوجني قال الأذرى وهذا ان صح محله ان عين الزوج ولم تفوض الا صيغة فقط وبه وذلك أفتى ابن المصالح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا لكن يشترط عدم الرد فقط ولو تصرف غير عالم بالوكالة صح ان يبين وكالته حين التصرف كن باع مال أبيه فلانا حياته فبان ميتا ولا يصح لتعليق الوكالة بشرط كذا جاء رمضان فقد

فبصح وعليه يحمل قول الشارع أو العين في الافاض خلافا لما يفيد من صنيعة وإن جراه المحشى فذهب (قوله) وان كرهما لخصم أشار بالغاية الى خلاف أنى حقيقة حيث اشترط رضا الخصم باي اطج (قوله) بملكه التصرف الباء سببية (قوله) على ما قاله الشيخان هنا) أي في باب الوكالة واعتمد في المعنى والتصحيح ونظر في النهاية عن افتاء والده ثم أيده (قوله) لكن رجوع في الروضة (نح) مقصد كانه حقة اعنيده (قوله) وتذوقا (نح) أي يصح قاله سر مرجعة الى بعد سكن حرفة فافهمه عبد الخيد من عبارة التحفة المتحدثة مع عبارة الشارع فقال أي تبطل معيما للإشارة الى ما قبل لكن لعله اختار بصنيع النهاية في عطفها ذلك على ما يبطل ثم نقل عن افتاء والدمار قضاء محض لأن عبارة النهاية خالصة عن الفصل بالاستسداء فتفطن وللرشيدي أيضا هنا اعتراض على النهاية ساقط فاحذره (قوله) ولو علق (أي الولي وقوله) فسدت الوكالة ونفذ التزويج كذا في التحفة والاسنى والفتح ورده في النهاية بما فيه وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في الباء بين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف ردها خطأ صريح مخالف للنقول اذ الانصاع بمحتاط لما فوق غيرها اه قال سم وقد أشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملي أيضا قال في التحفة وأفتى ابن المصالح بأنه اذا وكل في المطالبة بحقوقه دخل فيما يتجدد بعد الوكالة فلو تالف الجورى اه واعتمد في المعنى والنهاية افتاء ابن المصالح قالوا العبارة للتحفة ويصح في البيع والشراء في وكنتك في بيع هذا وشراء كذا بمنزلة اذن المقرض للعامل في بيع ماسيملكه كمالحق به الأذرى الشريك اه (قوله) لكن يكون الموكل مقرا بالتوكيل) أي لا شعاره بثبوت الحق عليه وفيه ما فيه تحفة واعتمد في المعنى والنهاية قال فيهما وفي التحفة نعم ان قال أقره عنى بألسه على كان اقرارا جزميا ولو قال أقر على له بألسه لم يكن مقرا قطما اه والحاصل أنه اذا أتى بملى وعنى يكون اقرارا قطعا وان حلفهما أو عنى فقط لا يكون اقرارا قطعا أو حذف على فقط يكون اقرارا على الأصح كما في التحفة والمعنى والنهاية والزبادى وقل وعش غانقه يح عن حل انه اذا أتى بأحد هما يكون اقرارا على الأصح ضعيف في صورة حذف عنى كما علمت وان تبهما المحشى والباء في التوكيل للسببية (قوله) التحمل عنه) يبناء المقول نص للشاهد وقوله أدى الخ البناء للمفعول أيضا صفة لحاكم (قوله) الا في حج وعمره) أي عند العجز ويندرج فيهما توكيلا كركعتي الطواف فلو أفردهما بالتوكيل لم يصح معنى ومثل الحج والصرة تفرق كذا ونذر وكفارة ونحو عتق وقص وغسل أعضاء لا في نحو غسل ميت لأنه فرض فيقع عن مباشرته تحفة ونهاية وقوله ونحو أضحية أي كهدي وعقيقة والحاصل أن العبادة على ثلاثة أقسام لما أن تكون بدنية تحفة فيمنع التوكيل فيها الا ركعتي الطواف تبعا ولما أن تكون مالية تحفة فيجوز التوكيل فيها مطلقا ولما أن تكون مالية غير محضة فكذلك فيجوز التوكيل فيها بالشرط المار (قوله) في التصرف) متعلق برضا (قوله) يؤخذ من كلامهم الخ) كذا في التحفة

وكذلك في كذا فلو تصرف بموجود الشرط المطلق كأن وكه بطلاق زوجته سبيلها أو بيع عبد سبيلها أو تزويج بنته إذا طلقت واعتنت فطلق بصدان نكح أو باع بصدان ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملاً بعموم الاذن وإن قلنا بفساد الوكالة بالنسبة إلى سقوط الجعل المسمى إن كان وجوب أجرة المثل وصح تطبيق التصرف فقط كبيعته لكن بمشهر وتأقينها كوكلتك إلى شهر رمضان ويشترط في الوكالة أن يكون الموكل فيه معلوماً للوكيل ولو بوجه كوكلتك في بيع جميع أمواله وعقبي أرقائي وإن لم تكن أمواله وأرقاؤه معلومة لقلة الفرر فيه بخلاف بيع هذا أو ذا الكوفار في أحد عبيدي بان أحد صادق على كل وبخلاف بيع بعض مالي نعم يصح بيع أو هب منه ما شئت وبطل في المجهول كوكلتك في كل قليل وكثيراً وفي كل أموري أو تصرف في أموري كبنشت لكثرة الفرر فيه (وباع) كالشريك (وكيل) مع مباشرة التصرف لنفسه (بشمن مثل) فاكتر (حالا) فلا يبيع نسبتاً ولا يغير نقد البلد ولا يبيع قاشح بأن لا يحمّل غالباً فيبيع ما يساوي عشرة بنسبة محتمل وبثانية غير محتمل ومتى خال المشيئة ما ذكره تصرفه فوض من قيمته يوم التسليم ولو مثلياً إن قبض المشتري فإن بقي استرد ماله حينئذ يبيع بالاذن السابق وقبض الثمن ولا يضمنه وإن أنقصه الموكّل بدله الوكيل أو المشتري والقرار عليه وهذا كله (إذا أطلق الموكّل) الوكالة في البيع بأن لم يقيد بشمن ولا حاول ولا تأجيل ولا نقد وإن قيد بشئ اتبع (فرع) لو قال لوكيله ببيعك شئت فله يبيع بغير قاشح لا بنسبة ولا يغير نقد البلد أو يماشت أو يمازاه فله يبيع بغير نقد البلد لا بغير ولا بنسبة أو بغير شئت فله يبيع بنسبة لا بغير ولا يغير نقد البلد أو يمازاه فله يبيع بغير وعين لا بنسبة (ولا يبيع) الوكيل (لنفسه) ومولاه وإن لم يلق ذلك وقدره الثمن خلافاً لابن الرفعة لا يمنع اتحاد الموجب والمقابل وإن انتفت التهمة بخلاف أبيه ومولاه الرشيد لا يصح البيع بشمن المثل مع وجود راجب بزيادة لا يتعان بثلثها وإن وثقه قال الأذري ولم يكن غاطلاً ولا ماله أو كسبه حراماً أي كله أو أكثره فإن وجد راجب بالزيادة في زمن خيار المجلس أو الشرط ولو للمشتري وحده ولم يرض بالزيادة فسح الوكيل العقد وجوبا

وقال سم على النهج واعتمد مر عدم الصحة لا تبعا لغيره فلا يصح اذن المرأة على الوجه المذكور له اه عش (قوله) بالنسبة إلى سقوط الجعل (الح) أي فالوكالة الصحيحة والفاسدة يستويان بالنسبة لتفقد التصرف ويتعبران بالنسبة للجعل المسمى إن كان فيسقط في الفاسدة ونجأ أجرة المثل ويستقر في الصحيحة ويجوز الإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة كما استظهره في المفتي خلافاً لابن الرفعة قال وليس هنالك تعاطي العقود الفاسدة لأنه يقدم على عقد صحيح اه (قوله) فيبيع ما يساوي عشرة (الح) في التحفة والنهاية الأوجه أنه يعتبر في كل ناحية عرف أهلها المطرد عندهم للمساعدة به اه (قوله) فإن بقي أي عند المشتري استرد أي الوكيل ولا يزال الضمان بالاسترداد بل أما بالبيع الثاني أو استئمان من المالك ع ش وقوله وإن تلف مقابل قوله فإن بقي (قوله) ولا يضمنه أي فيما إذا باعه بالاذن السابق (قوله) فرع (الح) منقول من شرح النهج بالحرف قال حج عليه وهو مشتمل على أربع مسائل فمن ثم عبر بغيره بفرع اه (قوله) والقرار عليه أي على المشتري فيضمن للمثلي مثله والمتقوم بقيمته تحفة أي بخلاف الوكيل فإنه يطلب بالقيمة مطلقاً كما مر أي سواء كان باقياً أو ناقصاً مثلياً أو منقولاً لأنه يفرمها للحياولة أو للمشتري فيطالب ببطله من مثل أو قيمة إن كان ناقصاً فإن كان باقياً رده إن سهل فإن عسر طوبى بالقيمة ولو مثلياً للحياولة كذا في البجيري عن زى وقل وحل (قوله) لو قال لوكيله (يظهر أن الكلام فيمن يعلم مدلول تلك الألفاظ كما ذكره) ولا فإن عرف له فيها عرف مطرد حلت عليه وإن لم يعلم لذلك لم يصح التوكيل للجعل بمراده منها وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الأحكام بين النحوى وغيره وهو محتمل لأن لما مدلولاً عرفياً فيحصل لفظه عليه وإن جهله وليس كما يأتي في الطلاق في أن دخلت بالفتح أي فتح الهزمة لأن العرف في غير النحوى ثم لا يفرق بين إن المكسورة والمفتوحة حجاً على (قوله) بكم شئت وجه ذلك أن كم للأعداد فيشمل التليل والكثير وما لا جناس وكيف للأحوال فيشمل الحال والمزجل وسواء كان العاقد نحويّاً أولاً خلافاً لحج ولو جمع بين الألفاظ الثلاثة جزأ البيع بالأمور الثلاثة قل حج (قوله) أي كله (كذا في فتح الجواهر وفي نسخ أي هو كله ولا موقع لموهنا (قوله) ولو للمشتري وحده) كذا في شرح الإرشاد ونقل ع ش عن شيخه الزبائدي أن ذلك فيما إذا

بالبيع للراغب بالزيادة والاقتضخ بنفسه ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال المبيع حتى يقبض الثمن الحال والا ضمن الوكيل قيمة المبيع ولو مثليا (وليس له) أي للوكيل بالشراء (شراء معيب) لاقتضاء الاخلاق عرفا السليم (ووقع) للشراء (له) أي للوكيل (ان علم) العيب واشتره بضمن في القمطوان ساوى المبيع الثمن الا اذا عينه الموكل وعلم بعيبه فيقع كاذبا اشتراه بضمن في القمطة أو بعين ماله باحلا بعينه وان لم يسا والمبيع الثمن وعلم غامرا أنه حينئذ يقع للوكيل فان كان الثمن عين ماله بطل الشراء والا وقع للوكيل ويجوز لعامل القراض شراؤه لان القمطهم الرجح وقضيت أنه لو كان القمط هذا الرجح جاز وهو كذلك ولكل من الموكل والوكيل في صورة الجهل رد بعيب لا لوكيل ان رضى به موكل ولو دفع موكلا ماله مالا للشراء وأمره بتسليمه في الثمن فسلم من عنده فترج حتى لو تعذر مال الموكل لتعذره فمحتاج اذا يمكنه الاشهاد على أنه أدى عنه ليرجع أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدفع له شيئا أو لم يأمره بالتسليم فيمراجع للقرينة الدالة على إذنه في التسليم عنه (ولا) له (توكيل بلا إذن) من الموكل (فيأتى منه) لانه لم يرض بغيره نعم لو وكل في قبض دين فقبضه وأمره مع أحد من عبائهم بضم كماله الجورى قال شيخنا والذي يظهر أن المراد بهم أولادهم وعاليكهم وزوجاتهم وخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه لبيع أحدهم وخرج بقولى فيما تاتى منه ماله بثلث منه لكونه يتعسر عليه الاتيان به لكن ثمة أولكوته لايحسنه أولا يلقى به فله التوكيل عن موكله لاعتن نفسه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لطر ونحوه من أو سفر لم يجزه أن يوكل واذا وكل الوكيل باذن الموكل فالتاتى وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال الموكل وكل عنك ففضل فالتاتى وكيل الوكيل لانه مقتضى الاذن فيتعزل بعزله ويلزم الوكيل أن لا يوكل إلا مينا لم يعين له غيره مع علم الموكل بحاله أو لم يقله وكل من شئت على الأوجه كالموالت لو يهتاز وجنى عن شئت فله تزويجها من غير الكفاء أيضا وقوله لوكيله في شئ فعمل فيه ماشئت وكل ما نفعه

كان اختيار ثلث باع أو عاقل ثلث كان المشتري يسع اه وفي مع ما يوافق الزيدى (قوله بالبيع) أي الأولى كرون القسح البيع كمال التبع وقوله لا يفسخ أي لا يفسخ رايه لا ياتي على غيرية انفسه لان اقبل الزيدى كمال العقد الممنوع بضمن التل مع وجود الراغب فان رجح قبل التمكن من البيع منه بقى الأول بحاله والا وجب تجديده باذن ثلث لكن ان تخير مشتري وحده ففتح الجواد (قوله ولا يسلم الوكيل بالبيع بحال الخ) عبارة الفتح وله أي الوكيل بالبيع مطلقا قبض ثمن حال لم يمتعه الموكل منه لانه من مقتضيات البيع ثم اقباض لبيع يده بعد قبض الحال لماسرا فافا فان عكس آثم وغرم أي الحيولة قيمة المبيع ولو مثليا وان زادت على ثمن مثله للاذن في الغبن (١) لتقصيره ومن ثم لو أزمه به ما لم يفرم شيئا على الأوجه اه ومثل الحاكم المتعلب كما استظهره في التحفة واستوجبا في الغنى والنهاية أنه لو أكرهه عليه ظالم بضمن كالتو بدعوى معنى للحيولة أنه اذا غرمها بقبض الثمن دفعه للموكل واسترد المعلوم كالمغنى قال ييج وله تسليم المبيع أولا ويصح البيع وان كان بضمن اه (قوله وليس له) أي لا ينبغي له ذلك لماسرا في من الصحة المستلزمة للحل غالباً في أكثر الأقسام تحققت نهاية وفي عش قوله لا ينبغي أي لا يحسن له اه وعبرة للمغنى أي بمنع عليه ذلك واحترز في النهاية كالتحفة بقولها في أكثر الأقسام عمالوا اشتري بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويحرم لتعاطيه عقدا فاسدا اه زى عش (قوله فترج) عبارة شرح المنهج ولو قال اشترى هذا الدينار كماله بتمين الشراء بعينه بل بتخير بين الشراء بعينه وفي القمطة اه قال عش ويح وعلى كل يقع للشراء للموكل فان نقد الوكيل دينار للموكل فظاهر وان تقدم من مال نفسه يرى للموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزم مردما أخذه من الموكل اليه وهذا يقع كثيرا أن يدفع شخص لآخر دراهم يشتري بها شيئا فيدفع من ماله غيرها بعد مفارقة المجلس وكذا قبل مفارقة المجلس على الأقرب ولو قال اشترى بعين هذا الدينار بزيادة عين فانه يتعين الشراء بعينه ليقع للموكل فان لم يشتري بعينه نظر ان اشترى بعين غيره من مال الموكل كان باطلا وان اشترى في القمطوقع للوكيل حل وقوله وحتى لو تعذر غايته في التبرع (قوله لم يضمن) كذا في التحفة ونوقفه في الفتح واعتمد في النهاية الضمان ح (قوله وعاليكهم) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن مملوكا بصري ونحوه عش (قوله أو لم يقل له وكل الخ) أي فان قاله ذلك فله (١) (قوله فلا عن الفتح للاذن في الغبن) تعليق لاذت على ثمن مثله وصورتها أن يكون ثمن مثله عشرة وقيمتها اثني عشر وأذن للموكل في البيع بثانية مثلا فالمرم اثنا عشر اه عبد الرؤف على الفتح

جائز ليس اذا في التوكيل **﴿فرع﴾** لو قال بع لشخص معين كزبد لم يبع من غيره ولو وكيل زبد أو بشي معين من المال كالدينار لم يبع بالدرهم على المعتد أو في مكان معين معين أو في زمان معين كسهر كذا أو يوم كذا تعين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق وان لم يتعلق به غرض عملاً بالاذن وطارق اذا جاز رأس الشهر فامر زوجته بيدك ولم يرد التقييد برأسه فله ابقاؤه بعده بخلاف طلقها يوم الجمعة فانه يقتضي حصر الفعل فيه دون غيره وبلية اليوم مثله ان استوى الراغبون فيها ولو قال يوم الجمعة والعيد متلازمان أول جمعة أو عيده ببقاء وانما يتعين المكان اذا لم يقدر الثمن أو نهاء عن غيره والاجاز البيع في غيره (وهو) أي الوكيل ولو يحصل (أمين) فلا ضمن ما تلف في يده بلامس يصدق يمينه في دعوى التلف والرد على الموكل لانه ائتمنه بخلاف الرد على غير الموكل كرسوله فيصدق الرسول يمينه ولو وكله بقضاء دين فقال قضيت أو أنكر المستحق دفعه اليه صدق المستحق يمينه لان الأصل عدم القضاء فيحلف ويطالب الموكل فقط (فان نعى) كأن ركب الهابة ولبس الثوب تعدياً (ضمن) كسائر الأمانة ومن التعدي أن يضع منه لئلا ولا يدرى كيف ضاع أو وضع بمحل ثم نسيه ولا ينزل بتعديه بغیر تلاف الموكل فيه ولو أرسل الى بزاز ليأخذ منه ثوباً بسمو ماقتضى الطريق ضمنه المرسل لا الرسول **﴿فرع﴾** لو اختلف في أصل الوكالة بعد التصرف كوكنتي في كذا فقال ما وكنك أو في صفتها بأن قال وكنتي بالبيع نسبتاً وبالشراء بعشرين فقال بل هذا أو بعشرة صدق الموكل يمينه في الكل لان الأصل معه (ينزل) الوكيل (يعزل أحدهما) أي بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزل الموكل سواء كان بلفظ العزل أم لا كصفتها أو بطلنها أو أزالتها وان لم يعلم العزل (و) ينزل أيضاً بخروج أحدهما عن أهلية التصرف (موت أو جنون) حصل لأحدهما وان لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدة الجنون (وزوال ملك موكل) عما وكل فيه أو منفعتة كأن باع أو وقف أو أجر أو رهن أو زوج أمة (ولا يصدق) الموكل (بعد تصرف) أي تصرف الوكيل في قوله كنت عزله (الا يبينه) يقيمها على العزل قال الأسنوي ومورته اذا أنكر الوكيل العزل فان

توكيل غير الأمين واعتمده أيضاً في التحفة بخلاف النهاية والغنى **﴿فرع﴾** في بيان الوكالة القيدية (قوله لم يبع من غيره) أي لانه قد قصد ارفاقاً وطيباً له ومن ثم لو دلت قرينة على ارادة الراجح من غير نظر الى أحد بخصوصه جاز البيع لغيره على الأوجه فتح الجواد (قوله وطارق اذا جاز رأس الشهر الخ) أي باقتضاء هذه الصيغة حيث أن رأسه أول أوقات الفعل التي فوض اليه من غير حصر فيه بخلاف الخ اه فتح ولعل الشارح حذف صدر القارق اختصاراً (قوله أو نهاء) أي أو قدره ونهاء **﴿قوله والاجاز البيع به في غيره﴾** أي والابان قدره الثمن ولم ينه جاز البيع بالمقدر من الثمن في غير المكان المعين بخلاف ما اذا قدره الثمن ونهاء عن البيع في غيره فانه يتعين البيع حل جل (قوله كأن ركب الهابة بوليس الثوب تعدياً) ومن ذلك ما يقع كثيراً من لبس الدلائل الأمتعة التي تدفع اليهم لبيعها ما لم ياذن في ذلك المالك أو تجر به العادة ويعلم الدافع بجران العادة بذلك فلا يكون تعدياً لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو حكماً بأن جرت به العادة على ما سفلاضمان والاضمن بغيره وقت التلف ع ش (قوله أو جنون) أي أو انهاء استغرق فرض صلاة لاخفيف كافي ع ش عن سم قال واعتمده مر ومنها كافي للغنى وغيره ما لو حجر عليه بسفه أو فليس أو ورق فيها لا ينفع منه أو فسق فيها العدالة شرط فيه اه وفي ع ش على مر لو سكر أحدهما بالاعتماد انزل الوكيل أو تمتد فيحتمل أنه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدي حكمه حكم الصاحب وقال مر بحثاً بالأول في الوكيل فليراجع سم على منهج أي فان فيه نظراً لما مر من صحة تصرفاته عن نفسه وهي مقتضية لصحة توكله في حال السكر ونصرفه الا أن يقال انما تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظاً عليه بناء على أنه غير مكلف وموكله ليس عملاً للتغليظ والسر ان خرج عن الأهلية بزوال التكليف فأشبهه للغنى عليه والجنون اه ولعل هذا هو الأقرب لانه لا وجه للتغليظ حينئذ على الموكل ثم رأيت حميداً على حج قال ولعله الظاهر اه (قوله وزوال ملك موكل) معطوف على عزل أحدهما ولو عاد للملك لم تعد الوكالة كافي النهاية (قوله أو منفعتة) معطوف على ملك موكل وقوله كأن باع أو وقف تمثيل لزوال الملك وقوله أو أجر تمثيل لزوال المنفعة وقوله أو رهن أو زوج أي مثلها في الحكم لامن قبيل الاول ولا الثاني قال في التحفة ولو وكفه يبع ثم زوج أو أجر أو رهن وأقبض أو وصى أو دبر أو علق بصفة أخرى أو كاتب انزل لان مرهيد البيع لا يفعل شيئاً من ذلك اه ومنها النهاية

وافقه على العزل لكن ادعى أنه بعد التصرف فهو كدعوى الزوج تقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف انتهى ولو تصرف وصكيل أو عامل بعد انفزاله جاهلا في عين مال موكله بطل وضمنها إن سلمها أو في ذمتها انعقد له **مفروغ** لو قال لمدينه اشترى لي عبدا بما في ذمتك ففعل صح للموكل ويرى المدين وان تقبل على الأوجه ولو قال لمدينه أنفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهم من ديني الذي عليك ففعل صح ويرى على ما قاله بعضهم يوافقه قول القاضي لو أمر مدينه أن يشتري لمدينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف في يد ما يرى من الدين ولو قال لو كني به حله يملك كذا واشترى بشمها فاجاز له ابداعها في الطريق أو للقصد عند أمين من حاكم فقبره اذ العمل غير لازم له ولا تقرير منه بل المالك هو المخاطر بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه شراء الثمن ولو اشتراها لم يلزمه رده بل له ابداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية بتدخل على رده كما استظهره شيخنا لان المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه حتى يصل مالكو ومن ادعى أنه وكيل لقبض ماعلى زيد من عين أو دين لم يلزمه الدفع اليه الا يبينه بوكالته ولو كان يجوز الدفع له ان صدق في دعواه أو ادعى أنه محتال به وصدقه وجب الدفع له لا عتافه بانتقال المال اليه واذا دفع الى مدعى الوكالة فأنكر المستحق وحلف أنه لم يوكل فان كان المدفوع عينيا استردها ان بقيت والاغرم من شاء منها ولا رجوع للعارم على الآخر لا بمظالم بزعمه أو دينيا طالب الدافع فقط أو الى مدعى الحوالة فأنكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه عن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالملك له قال الكمال الحميري لو قال ناو كليل في بيع أو نكاح وصدقه من يعامله صح العقد فلو قال بعد العقد لم يكن وكلا لم يلتفت اليه (وصح قراض) وهو أن يعقد على مال يدهمه لغبره ليتجرفه على أن يكون الربح مشتركا بينهما (في قدخالص مضروب) لانه عقد غير رهنم انقباض العمل والوقوف بالرجوع الى الحاجة فاختص بما روج غالباً وهو النقد المضروب ويؤجر عليه وإن أبطله السلطان وخرج بالنقد العرض ولو فلو ساء بالخالص المغشوش وإن علم قدر غشه أو استهلكه بجزا التعامل به وبلمضروب التبر وهو ذهب أو فضة لم يضرب والخطي فلا يصح في شيء منها وقيل يجوز على المغشوش أن استهلك غشه وجزم به الجرجاني وقيل إن راجح اختياره السبكي وغيره وفي وجه ثالث فيز واندلر وضه أنه يجوز على كل مثلي وأنما يصح القراض (بصفة) من إيجاب من جهة رب المال

(قوله فهو كدعوى الزوج الخ) أي فان اتفقا على وقت العزل وقال الموكل تصرف فلهو قال الموكل بعده حلف الموكل أنه لا يعلمه تصرف قبله ويصدق لان الأصل عدمه الى ما بعده أو اتفقا على وقت التصرف وقال عزتك قبله فقال الموكل بل بعده حلف الموكل أنه لا يعلم عزله قبله يصدق (قوله على الأوجه) اعتمده في التحفة تبعاً للآثار ونقل ع ش عن سم عدم الصحته قال واذا فعل وقع الشراء للمدين ثم ان دفعه فلدائن رده ان كان باقيا والا رد بدله اه (قوله لانه مظلوم بزعمه) الضمير في لانه وفي بزعمه للعارم ومعمول مظلوم مخوف تقديره فقبره الآخر قال في الاسنى لا عتافهما أن الظالم غيرهما فلا يرجع إلا على ظالمه اه ويؤخذ منه حكم الشك في المعلوم فهو ما لو اشكى شخص شخصا قدي شوكه وغرمه مالا فانه يرجع به عليه ولا يرجع على الشاكي خلافا للآثمة الثلاثة اه يج على خط (قوله الى مدعى الحوالة) عطى على الى مدعى الوكالة (قوله لم يلتفت اليه) أي وان وافقه المشتري في مسألة البيع على التكرير لان فيه حقا للموكل الا ان أقام المشتري بينة باقراره أنه لم يكن مأذونا له في ذلك العقد فيؤثر فيه وكلمته في ذلك كل من وقع العقد اه أسنى (قوله وصح قراض) هذا القسم الثاني من الترجع وهو بكسر القاف مشتق من القرض وهو القسط لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وشراها كره الشارح بقوله وهو الخ وابتدأه يشبه الوكالة بالبيع وانتهأه يشبه الجملة بناء على الاصح انه ملك حصته بالقسم والمغلب فيه الشبه الاول فهو توكيل خاص لا امتياز به بآز كل وأحكام فأركان خمسة عاقدان وصيغة ورأس مال ومعمل ورجع فتح الجواد وسعتم كلها من كلامه والقرض والمقارضة لغة أهل الحجاز ويسمى عند أهل العراق مضار بلأن كلامهما يضرب بسهم في الرجوع ولما فيه غالباً من السفر وهو يسمى ضرباً وقد جمع في المنهاج بينهما (قوله ولو فلو ساء) هي قطع من النحاس فهي من العروض ومن جعلها من النقاد أراد كونها تعامل بها كالنقد وأشار الى الخلاف في ذلك ع ش (قوله أو استهلك) اعتمده في التحفة والامداد (قوله وقيل يجوز على المغشوش ان استهلك غشه) اعتمده في شرح البهجة والمنهاج والنهاية وذكر في فتح الجواد مثبثاً منه قال ع ش والمراد بالاستهلاك صدم نيز النحاس من القصد مثلاً في رأي العين وان تحصل منه شيء بالعرض على النار اه (قوله وقيل إن راج الخ) هذا مقابل قوله وان

كفارتك أو علمتك في كذا أو خذ هذه الدراهم وانجر فيها أو بيع أو اشتري على أن الرج يبتنا و قبول فوراً من جهة العامل فقط وقيل يكفي في صيغة الأمر كخذه و انجر فيها القبول بالفعل كأي الوكالة و شرط المالك والعامل كلوكل والوكيل محتسباً شرهما التصرف (مع شرط رج ط) أي المالك والعامل فلا يصح على أن لأحدهما الرج (ويشترط كونه أي الرج معلوماً بالجزئية) كنصف وثق ولو قال قارضك على أن الرج يبتنا صح مناصفة أو على أن لك ربع العشر صح وإن لم يعلمه عند العقد سهولة معرفته وهو جزء من مائتين وأربعين جزءاً ولو شرط لأحدهما عشرة أو ربع نصف كالرفيق فسد القراض (ولعامل في) عقد قراض (فاسد أجرة مثل) وإن لم يكن رج لأنه عمل طامعاً في المسمى ومن القراض الفاسد على ما أفق بشيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ما اعتاده بعض الناس من دفع مال إلى آخر بشرط أن يرد له لكل عشرة اثني عشران رج أو خسر فلا يستحق العامل الأجرة المثل وجميع الرج أو الخسران على المالك ويده على المال يد أمانة فان قصر بأن جاوز المكان الذي أذن له فيه ضمن المال انتهى ولا أجر للعامل في الفساد ان شرط الرج كله لما لك لا لم يطعم في شيء ويتجمل أنه لا يستحق شيئاً أيضاً إذا علم الفساد وأنه لا أجر له ويصح تصرف العامل مع فساد القراض لكن لا يحل له الأقدام عليه بعد علمه بالفساد يتصرف العامل ولو بعرض بمصلحة لا بعين فاحش ولا بنسبة بلاذن فيهما ولا يسافر بالمال بلاذن وإن قرب السفر واتقن الخوف والمؤنة فيضمن به ويأثم ومع ذلك القراض باق على حاله أما بالاذن فيجوز لكن لا يجوز ركوب في البحر إلا بنص عليه (ولا يجوز) أي لا ينفي منه على نفسه حضراً ولا سفر إلا أن له نصيباً من الرج فلا يستحق شيئاً آخر ولو شرط المؤنة في العقد فسد (وصلى) عمل يمينه (في) دعوى (تلف) في كل المال أو بعضه لا نعماً مؤن نعم نفس في البويطي واعتد به جمع متقدمون أن يؤخذ ما لا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لا نفريط بأخذه ويطرد ذلك في الوكيل والوديع والموصى ولو ادعى المالك بعد التلف أنه قرض والعامل أنه قراض حلف العامل كإفقي به ابن الصلاح كالنحو لأن الأصل عدم الضمان خلافاً لوجه الزركشي وغيره من تصديق المالك فان أقام يمينه قدمت يمينه المالك على الأوجه لأن معناه زيادة علم (و) في (عند رج) أصلاً (و) في (فدرة) عملاً بالأصل فيها (و) في

راج فهو قول في أصل المشوش وإن لم يستهلك رشدي وع ش (قوله على أن الرج يبتنا) راجع لجميع ما قبله ع ش ورشدي زاد في التحفة أن اقتصر على بيع أو اشتري^(١) فسد ولا شيء لأنه لا يذ كر مطعماً له قال ع ش ومن يؤخذ جواباً عنه وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً طلب من آخر دراهم لينجر فيها فأحضره ذلك ودفعه له وقال انجر فيها ولم يزد على ذلك وهو أنه لا شيء للعامل في هذه الصور لما علل به حج اه (قوله على أن لأحدهما الرج) أي وأن تغير همانه شيئاً قال في النهاية فيمنع شرط بعضه لثالث ما لم يشترط عليه العمل مع فيكون قراضاً بين اثنين نعم شرطه لكن أحدهما كشرطه لسيده اه (فرع) وقع السؤال في الترس عما يقع كثيراً من شرط جزء المالك وجزء للعامل وجزء لثال أو الدابة التي يدفعها المالك للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلاً هل هو صحيح أم باطل والجواب عنه أن الظاهر الصحيح كأن المالك شرط لنفسه جزءاً وللعامل جزءاً وهو صحيح اه ع ش (قوله أنه لا يستحق شيئاً) كذا في التحفة وشروح المنهج والروض والبهجة خلافاً للنهاية وإطلاق المتن والأنوار في أنه يستحق ذلك وإن علم الفساد زاد الرشدي وإن ظن أن الأجرة له كما يعلم مما سيأتي اه فنسبة المحشى هذه الغاية للنهاية سبق فكر (قوله فتلف بعضه) انظر مفهومه سم ولعل مفهومه أنه إن تلف كله لا يضمن الكل بل البعض الخارج عن قدرته ثم رأيت كذلك في حيد على ع وقال الرشدي قوله فتلف بعضه أي بعد عمله فيه كما هو نص البويطي اه وقيد الآخر في الضمان بما إذا ظن المالك قدرته على جميعه وأوجب له حاله أما إذا علم حاله فلا ضمان كإفقي شرح التلوي على متن عماد الرضا خلافاً لما في شرح الارشاد من الضمان وإن علم المالك عجزه (قوله حلف العامل الخ) اعتمد في التحفة كالاسنى وشرح المنهج واعتمد في النهاية تبعاً لاقسام والده تصديق المالك يمينه قال في التحفة وجع بعضهم يحمل الأول على ما إذا كان التلف قبل التصرف والثاني على ما إذا كان بعد التصرف واحتراز الشارح يبعد التلف عما إذا ادعى قبل التلف أي بعد التصرف وظهور الرج أخذ من تعليل التحفة فيصدق المالك (قوله من تصديق المالك) جزم ببعض الروض ومما اعتماد مر ووالده له (قوله فان أقام الخ) أي بعد التلف كإفرضه في ذلك في الروض وغيره اه سم أي كالتبائة (قوله على الأوجه) عبارة

(١) (قوله أو اشتري) أو بمعنى الواو كما عبر بها في التحفة والنهاية وغيرها

(خسر) ممكن لأنه أمين ولو قال بحت كذا ثم قال غلطت في الحساب أو كذبت لم يقبل لأنه أقر بحق غيره فلم يقبل رجوعه عنه ويقبل قوله بعد خسرت ان احتمل ككأن عرض كساد (و) في (رد) للال على المالك لأنه اثبتت كالودع ويصدق العامل أيضا في قدر رأس المال لان الأصل عدم الزائد وفي قوله اشترت هذا الى أو للقراض والعقد في التهمة لأنه أعلم بقصدته أما لو كان الشراء بعين مال القراض فإنه يقع للقراض وان نوى نفسه كقائه الامام وجزم به في المطلب وعليه فسمع بينه المالك أنه اشتراه بمال القراض وفي قوله لم تنهني عن شراء كذا لان الأصل عدم النهي ولو اختلفا في القصر المشروط له أهوا انصبا والثالث مثلا تحالفا والعامل بعد الفسخ أجره المثل والرجوع جميعه للمالك أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك يمينه ولا أجره عليه للعامل (تتمه) الشركة نوعان أحدهما فيما ملك اثنان مشتركا بآثار أو شراء والثاني أر بعة أقسام منها قسم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال طلي التجار فيه وسائر الأقسام باطلة كان يشترك اثنان ليكون كسبهما بينهما بنسأ أو تفاوت أو ليكون بينهما رجحان ما يشترياه في ذمتهم بما يؤجل أو حال أو ليكون بينهما كسبهما ورجحهما بينهما أو ملهما وعليهما ما يعرض من غرم مشروط فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف بالبيع والشراء فلو اقتصر على اشتراكهم يكف عن الاذن فيمو يتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر أصلا بأن يكون فيه مصلحة فلا يبيع بضمن مثل ومراغب بأزيد ولا يسافر به حيث لم يضطر اليه لشوقه قطع وخوف ولا يبعثه بغير اذنه فأن سافر به ضمن وصح نصرته أو أبضه بدفعه لم يعمل لمعاقبه ولو تبرع بالأذن ضمن أيضا والرجوع وانحسر ان بقدر المالكين فان شرط خلافه فسد العقد فكل على الآخر أجره عمله ونفذ التصرف بينهما مع ذلك للاذن وتفسخ عت أحدهما وجنونه وصدق في دعوى الرد إلى شريكه وفي انحسار والتلف في قوله اشترته لي أو للشركة لا في قوله اقسمتا وصار ما يبيد لي مع قول الآخر لا بل هو مشترك فالصديق المكر لأن الأصل عدم القسمة ولو قبض وارث حصته من دين مورثه شركة الآخر ولو بيع شريكه بدينهما صفقة وقبض

التحفة على أحد وجهين رجحه أبو زرعة وغيره أنه ورجحه في الاسنى واستظهر في النهاية قديم بينه العامل لزيادة عاملها قال ع ش أي بوجود الاجرة كذا قررته مره اسم على حجج (قوله) ويقبل قوله بعد (بضم الدال على حذف المضاف ونية معناه أي بعد قوله بحت كذا) (تتمه) في الشركة بكسر فسكون وفتح فسكون أو سكوت وجعها بكسر ففتح بلاها وهو لغة الاختلاط شيوعا أو مجاورة وشراعت بفتح أو عقد يقتضي ثبوته في شيء لا كثر من واحد على جهة الشروع قهرا كالآثار أو اختيارا كالشراء وهذا حيث قصد ابتغاء الرجوع بلا عوض هو مقصود الباب فتح الجواد وأركانها خمسة عقدان ومعتود عليه وعمل وصيغة تحفة وسنن من كلامه (قوله) أحدهما فيما ملك (الح) في شرح التحرير مع شوق هي نوعان أحدهما في الملك أي بسببه قهرا كالأختيارا كآثار وشراء والثاني بالعدا أي بسببه وهو أنواع أر بعة (الح) ويحتمل أن المراد بالملك الشيء المملوك أي في الشيء المملوك بدون عقد بقرينة المقابلة والمراد بالآثار والشراء الشيء الموروث والمشتري وقوله بل العقد أي في الشيء المملوك بالعقد وهذا أسهل مما قبله ولا فرق في المملوك بين أن يكون أعيانا أو منافع وقد تكون الشركة في مجرد الحقوق اما على العموم كالشوارع واما على الخصوص كحق التحجر (الح) ملخصا (قوله) قسم صحيح أي بالاجماع وسمى شركة عنان وقوله كان يشترك اثنان (الح) هذا أحد الأقسام الباطلة وسمى شركة أبدان وجوزها أبو حنيفة مطلقا ومالك وأحمد في الصنائع إذا اشتركا في صنعة واحدة وعمل في موضع واحد وجوزها أحمد في كل شيء (الح) رجح وقوله أو ليكون بينهما رجح (الح) وسمى شركة وجوه وهو الثاني من الأقسام الباطلة عندنا كالك وجوزها أبو حنيفة وأحمد صورتهما أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما لا آخر اشتركتنا على أن ما اشترى كل واحد منافي التهمة كان شركة والرجح بينهما أنه رجح قوله أو ليكون بينهما كسبهما وسمى شركة مفاوضة وهو القسم الثالث من الباطلة قال في الفتح نعم ان نوبا بالمفاوضة فيها مال شركة العنان بحث له وجوزها أبو حنيفة ومالك مطلقا الا أنها اختلفا في صورتهما فانظرها في رجح الأمانة ان شئت (قوله) ومشروط فيها أي الشركة الصحيحة (قوله) لم يكف لاحتاله الأخبار عن وقوع الشركة فقط ومن ثم لو نوباه به كفي تحفة ومغني ونهاية (قوله) ولا يضمنه (بضم التحتية فسكون للوحدة وسأيتك تفسيره) (قوله) بغير اذنه (٣٢ - ترشيح المستفيدين)

أحدهما حصته لم يشاركه الآخر **(قاعدة)** أفنى النوى كإبى الصلاح فيمن غصب نحو ثقل أو بر وخطه به ولم يميز بان له
أفراز قدر المصوب ويحل له التصرف في الباقي

(فصل) انما تثبت الشفعة لشريك الاجارة في بيع أرض مع تابعها كبناء شجر ونحو غيره مؤجرة فلاشفعة في شجر أفراد
بالبيع أو بيع مع مفرس فقط ولا في بئر ولا في ملك الشفعين الا بلفظ كأخذت بالشفعة مع بذل الثمن للشري

(باب في الاجارة)

هي لغة اسم للاجرة وشرعا عليك منفعة بعوض بشروط آتية (نصح اجارها بحاجب كآجرتك) هذا أو أكرتتك أو ملكتك
منافعة سنة بكذا (وقبول كاستأجرت) وأكثر من وقت قبل قال النووي في شرح المهذب ان خلاف العاطاة يجري في الاجارة
والرهن والهيبة وانما نصح الاجارة (بأجر) صح كونه غنا (معلوم) للعاقدين قدر اوجسا وصفه ان كان في القسمة والا كفت معاينته
في اجارة العين أو النعمة فلا تصح اجارة دار وداية بعارة لها وعنف ولا استئجار لسلخ شاة بجلد ولطحن نحو بر ببعض دقيق

قيد في الشكل تحفة ونهاية **(قوله)** ويحل له التصرف في الباقي أي وأما ما أقرزه من جهة الغصب فيجب رده لار باعولو
تلقف فهو في ضمانه متى تمكن من رده وجب عليه رده خروجا من المصية ع ش وفي التحفة ما نصه فرع لو اختلط مثلي
حرام كدبرهم أو دهن أو حب بمثل له جازله أن يعزل قدر الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان
وجبو الا فلنظريت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة اذ العرض الجبل بالمالك فاندفع ما قيل
يشعين الرفع للقاضي ليقسمه عن المالك وفي المجموع طريقه أن يصرف قدر الحرام الى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي
بما أراد ومن هذا الاختلاط أو خلط نحو دهرهم جماعة ولم يميز فطريقه أن يقسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام أن
اختلاط الحرام بالحلل يهرم باطل اه وظاهر عبارة المجموع المارة كالغني والنهابة أن الصرف المذكور في قولهم أن يصرف
قدر الحرام إل شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز لكن قال الرشيد الظاهر أنه غير مراد
(فصل في الشفعة) هي لغة ضم نصيب الى نصيب وشرعا حق تلك قهرى ينبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض
والمنعني فيها دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق كالصندوق والنور والبلاوعة في الحصة الصائر قاله فليست تعبدية اه
فتح ولو تبناها ثلاثة أو كان آخذوا مأخوذ منه وما أخذوا الصيغة انما تجب في التملك لا في الاستحقاق لانه ثبتت بيع الشريك
من غير لفظ منهج مع حج والشفعة على الفور لأنها حق ثبتت دفع الضرر فكانت كالرد لميب **(قوله لاجار)** أي وللشريك
في المنفعة فقط فتح وقال أبو حنيفة ثبتت الشفعة للجار الملاصق وكذا المقابل ان كان الطريق التي بينهما غير نافذة والحكم
من الخنفي بشفعة الجوار ينقذ ظهرا وباطنا وكذا الحكم في سائر القروع المختلف فيها سم **(فرع)** قال شيخنا كابن
حجر أراضي مصر كلها وقبائلها فتحت هنة فلاشفعة فيها ونوزع فيمنه نقل عن شيخنا مر خلافة وهو الذي جرى
عليه الناس في الأعصار قل على الجلال وقرره شيخنا اه حج **(قوله)** مع بذل الثمن للشري أي أو مع رضاه يكون الثمن
في ذمة شفع ولا ربا أو مع حكمه بالشفعة اذ حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلب منه من قبل العوض خلى
الشفيع بينهما أو رفع للقاضي فيلزمه التسلم أو يقبضه عنه سم واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤدبه فان لم يؤده
أمهل ثلاثة أيام فان لم يحضره فيها فسخ القاضي تملكه مر **(تمة)** اختلف الأئمة هل يجوز الاحتياط لاسقاط الشفعة
مثل أن يبيع بسلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو أن يقره ببعض الملك ثم يبيعه الباقي أو يهبه فقال أبو حنيفة
والشافعي له ذلك وقال مالك وأحمد ليس له ذلك اه رحمه الله أعلم

(باب في الاجارة)

بتثليث الهزمة والكسر أشهر من آجره بالديار آجره ايجار أو بالقصر بآجره يضم الجيم وكسرها أجزا أو أكرتها أربعة
عاقدان وصيغة وأجرة ومنفعة اه فتح وستعلم من كلامه **(قوله)** فلا يصح اجارة دار أو دابة إل أي للجهل في ذلك شرح
المنهج قبلوا ألقن العقد عن ذكر شرط صرف الاجارة ثم أذن له المؤجر في صرفها في العبارة أو العلف فانه يجوز وان اتحد
القابض والمقبض لوقوعه ضمنوا يصدق المنقذ ان ادعى محتملا اه فتح **(قوله)** ولا استئجار لسلخ شاة إل أي للجهل بشعانة

(في منفعة متقومة) أي لما قيمة (معلومة) عينا وقد اوصفت (واقعة للكسرى غير متضمن لاستيفاء عين فسادا) بان لا يتضمنه العقد وخرج بمنقومة ما ليس لما قيمة فلا يصح اكتره ببيع بالتلفظ بمحض كلفه وكلمات يسيرة على الأوجه ولو ايجابا بوقول لا وان رجعت السلعة اذ لا قيمة لها ومن ثم اخص هذا بجميع مستقر التسمية في البلد كالخيز بخلاف نحو عبدوثوب بما يختلف عنه باختلاف متعاطيه فيختص ببيع من البيع بزيادة نفع فيصح استئجاره عليه وحاشي لم يصح فان تعبد بكثرة تردد أو كلام فله أجره للثقل والافلاو حتى شيخنا المحقق ابن زباد بحرمة أخذنا القاضي الأجرة على مجرد تلقين الإيجاب اذ لا كلفة في ذلك وسبقه العلامة عمر الفتي بالافتاء بالجواز ان لم يكن ولي المرأة فقال اذا تلقن الولي والزوج صيغة النكاح فله ان يأخذما اتفاقا عليه بالرضا وان كثر وان لم يكن لها ولي غيره فليس له أخذ شيء على إيجاب النكاح لو جوب به عليه حينئذ انتهى وفيه نظر لما تقرر آتقا ولا استئجار دراهم ودانير غير المعارة للزبين لأن منفعة نحو الزبين بها لا تقابل بمال وأما المعارة فيصح استئجارها على ما يحسنه الأذرعى لأنها حينئذ حلى واستئجار الحلى قطعا صحيح وبمعلومة استئجار المجهول قاجرتك إحدى الدارين باطل وبواقعة للكسرى ما يقع نفعها للأجير فلا يصح الاستئجار لعبادة نجب فيها نية غير نيك كالصلاة لأن المنفعة في ذلك للأجير لا المستأجر والامامة ولو في نفس كالتراويع لان الامام مصل لنفسه من أراد اقتضى به وان لم يشو الامامة أملا لا يحتاج الى نية كالاذان والاقامة فيصح الاستئجار عليه والأجر مقابلة لجميعه نحو رعاية الوقت ونجهر الميت وتعليم القرآن كله أو بعضه وان تعين على المعلم بالخبر الصحيح ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله قال شيخنا في شرح المنهاج يصح الاستئجار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل له من الأجر له ولغيره عقبها عين زمانا أو مكانا أولا

الجلد و بقدر الدقيق ولعدم القدرة على الأجرة حالا وفي معنى الدقيق النخالة شرح المنهج (قوله في منفعة) متعلق بتصح (قوله أي لما قيمة) بين به انه ليس المراد بالمنقومة ما قابل المثلى عش (قوله عينا) أي في اجارة العين سم والمراد بعلم عين المنفعة وقدرها وأوصفتها علم عملها كذلك وقوله وقدر أي في اجارتي العين والنية وقوله وصفة أي في اجارة النية واستثنى من اشتراط العلم بالمنفعة دخول الحمام بأجرة مع الجبل بقدر المكث وقدر الماء وما يأخذ الجاني انما هو في مقابلة اجرة السطل والحمام والازار وحفظ الثياب أو الماء فقير مقابل بعرض لعدم انضباطه حل وحرف اه يج (قوله وخرج بمنقومة) شروعي بيان المحترزات (قوله بياع) أي دلال (قوله ومن ثم) أي ومن كون لا قيمة لها اخص هذا أي عدم الصحة (قوله لما تقرر أنها) هو قوله اذ لا قيمة لها (قوله يصح الاستئجار لقراءة القرآن الخ) سئل ابن حجر رحمه الله تعالى عن كيفية صيغة الاجارة والجماعة المختصين بالمعتبرين لتحصيل الحج والعمرة والزيارة فأجاب صيغة الأولى استأجرت ذمتك أو عينك بكذا لتجبر وتعتز افراد مثلا وتدعو عجماء قبر النبي صلى الله عليه وسلم عن متى أو عني في العضوب وصيغة الثانية حج واعتز وتدعو عجماء قبر النبي صلى الله عليه وسلم لميتي أولى ولك بكنا اه (قوله والامامة) بالجر عطف على الصلاة أي فلا يصح الاستئجار لامامة المسجد ولو لم يوافق وأمكن شرط لمشي في مقابلة الامامة فانه جملة فاذا استأجر المشرط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح ويكون حينئذ تابعه في القيام في محله لافي الامامة يج (قوله كالاذان والاقامة) أي معا أو الأذان وحده وتدخل هي تبعا وعليه تفريع الشارع لاها وحدها قالوا لعدم الكلفة ولا تصح لزارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومثله قبر غيره بالأولى اه فتح (قوله لجميعه) أي الأذان والاقامة تبعا لكما (قوله ونجهر) عطف على الاذان (قوله قال شيخنا في شرح المنهاج) سيأتي يقول في آخرها اه ملخصا يعني بخلف والافه ناقل لها الحرف لم يتصرف في شيء مما أتى به منها فاحرف من نسخ شرحنا لا التفت اليه وان التفت الى ذلك المحدث حتى أخرجوه الى الانتقاد على بعضها (قوله لقراءة القرآن عند القبر الخ) عبارة الاسني والمفتي فرع الاجارة للقراءة على القبر مدته معلومة أو قدر معلوما جائزة للانتفاع بزلول الرحلة حيث يقرأ القرآن ويكون الميت كالحي الحاضر سواء أعقب القراءة بالدعاء أو جعل أجر قراءته له أم لا فتعود منفعة القراءة الى الميت في ذلك ولان الدعاء يلحقه وهو يسدأ أقرب اجابة وأكثر بركة ولائه اذا جعل أجره الحاصل بقراءته لميت فيودعاه بمحصول الأجر له فينتفع به فقول الشافعي ان القراءة لا تصل اليه محمول على غير ذلك اه (قوله أو مع الدعاء الخ) أي لميت والمستأجر اه نهاية (قوله أو مع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستأجر أي لو عند غير القبر مع الدعاء وقوله له أي القارئ

ونية الثواب لمن غير دعاء لقول خلافاً لجمع وان اختار السبكي ما قاله وكذا أهديت فرائي أو ثوابها خلافاً لجمع أيضاً أو بحضرة
المستأجر أى أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كذا كره بعضهم وذلك لأن موضعها موضع بركة وتزليح
والدعاء بعدها أقرب إجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحلة إذا نزلت على قلب القارئ وأحقها الاستئجار
لخص الذكر والدعاء عقبه وأخى بعضهم بأن لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات لزمه قراءة ما تركه ولا يلزمه استئنافاً بعده
وبأن من استؤجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع أن ينوي أن ذلك مما استؤجر عنه أى بل الشرط عدم الصارف فإن
قلت صرحوا في النذر بأنه لا بد أن ينوي أنها عنه قلت هنا فرقت صارفة لوقوعها عما استؤجره ولا كذلك ثم ومن ثم لو استأجر
هنا لطلق القراءة ومحتاجه احتاج إليه فيما يظهر أولاً لطلقها كالقراءة بحضرة لم يحتج لها فذكر القبر مثال انتهى ما خصا
وبغير متضمن لاستيفاء عين ما تضمن استيفاءها فلا يصح أكثره بستان لثمرته لأن الأعيان لا تملك بعقد الاجارة قصد ونقل
الناج للسبكي في توضيحه اختيار والده الماتى السبكي في آخر عمره بمحة اجارة الأشجار لثمرها وصرحوا بصحة استئجار
قناة أو بئر للارتفاع بما فيها الحاجة قال في العبد لا يجوز اجارة الأرض لمن الميت طرفة ينشئ قبل بلاته وموجبها الوقت البلاء (و)
يجب (على مكر تسليم مفتاح دار) لكثرة ولواضع من المكثري ويجب على المكثري تجديد الموالد بالمفتاح مفتاح الخلق الميث
أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولا فله كسائر المقتولات (وعمارتها) كبناء وتطمين سطح ووضع باب وإصلاح منكر وليس
المراد يكون ما ذكر واجبا على المكثري أنه يأثم بتركه أو أن يجبر عليه بل أنه ان تركه ثبت المكثري الخيار كما بينته بقولي (فان
بادر) وفعل ما عليه فذاك (والأفلاكمكثري خيار) ان قصته المتفعة (وعلى مكثري تنظيف عرسها) أى الدار (من كناسة)

متعلق بحصل وقوله أو بغيره عطف على مثل أى كالغفرة رشيدى سم (قوله لقول) أى فلا يصح الاستئجار لقراءة القرآن
مع نية الثواب لبيت مثلاً عند غير القبر وبغير حضرة نحو المستأجر ومن غير دعائه أو ذكره في القلب حالة القراءة مجيد على نعم
(قوله وان اختار السبكي ما قاله) رجحه في الأسنى وفي السيد عمر ما يؤيده (قوله وكذا أهديت الخ) أى وكنية الثواب
للمن غير دعاء في كونها لقول أهديت الخ (قوله خلافاً لجمع أيضاً) منهم الاسنى والمفتى كما مر اه جيد (قوله ومع ذكره في
القلب حالتها) عطف على حضرة المستأجر كذا في النهاية وفي نسخ من التحفة بالواو وظاهرها أنه لا يكتفى بمجرد كون القراءة
بحضرة من ذكر وقد يقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر بخلافه سم بل صرح في الوصا من النهاية بأن وجود استحضاره
بقلبه أو كونه بحضرة كافى وان لم يجتمعا اه نعم عليه الرشيدى وفي بعض نسخ التحفة بأو والحاصل بمحة الاجارة في أى مع صور
كللى الرشيدى القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بحضرة للمستأجر والقراءة مع ذكره في
القلب وخرج بالقراءة لامع أحدها أى فلا تصح الاجارة عليها واعتمد على الصيغة فيها أيضاً وهو ظاهر كلام سم (قوله وذلك)
أى بمحة الاستئجار لقراءة القرآن الخ (قوله لأن موضعها) أى القراءة هذا راجع للصورة الأولى والثالثة (قوله وتنزل
الخ) عطف على بركة (قوله والدعاء الخ) عطف على موضعها وكذا قوله واحضار الخ عطف عليه لكنه راجع للرابعة
(قوله لمحض الذكر) أى كالتهليل سبعين الصمرة المشهور بالعاقبة الصغرى (قوله والدعاء عقبه) ظاهراً بشرط الصحة
الاستئجار للذكر وأنه لا يقوم مقامه نحو كونه عند القبر مجيد على نعم زاد في التحفة بعد عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها أى
قراءة القرآن من اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً الى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه جائز كما قاله جماعات
من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافاً لمن وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أذن انما أمره بنحو سؤال الوسيلة له في
كل دعاء بما فيه زيادة تعظيمه الخ (قوله ومحتاجه) تقدم أن عرض رجحه وأنه ظاهر كلام سم أى خلاف ما مر من
الحصر في الصور الأربع فتفتن (قوله فلا يصح أكثره بستان لثمرته) أى بخلاف نحو استئجار مرضعة للارضاع وان نفى
الحضرة الكبرى لأن الين نافع لما تناوله العقد تحفة قال في الفتح والاستئجار للارضاع مطلقاً يتضمن استيفاء اللبن ومقدماته
كوضع في الحجر والقائه الثدي وعصره وهي الحضرة الصغرى دون الكبرى وهي حفظ المحضون وتهدئه بتطهير يده
وثياب يده ونحوه وتكحيله ونحوه واضجاعه ونحوه كالبنيان وكل ما يحتاج اليه أما استئجار بهيمة للارضاع سخلة أو طفل فلا يصح
لعدم الحاجة اه (قوله وعلى مكثري) بمعنى أنه لا يلزم به المكثري تحفة أى لا يجرى أنه يلزم المكثري نقله شرح النهج

ونلج والعرمة كل بقعة بين النور واسعة ليس فيها شيء من بناء وجعها عرصات (وهو) أي المكتري (أمين) على العين المكترة (مدة الاجرة) ان قدرت بزمان أو مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بمحل عمل (وكذا بعدها) ما لم يستعملها استصحابا لما كان ولا يلازمه الرد لا مؤتمته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وانما التي عليه التخلية كالوديع ورجع السبي أنه كالأمانة الشرعية فيأزمه اعطام مالها بها أو الرد فوراً والاضمن والمعتد خلافاً لما لا يصح أن يلبس عليه الا التخلية فقصيده أنه لا يلازمه اعطام المؤجر بتفريغ العين بل الشرط أن لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها وحينئذ يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الحانوت بعد تفرغه أو لا لكن قال البغوي لو استأجر حانوتاً شهراً فأغلق بابه وغلب شهرين لزمه المسمى للشهر الأول وأجرة للمثل الثاني قال شيخنا في شرح المنهاج وما ذكره البغوي في مسألة الفية متجه ولو استعمل بعد المدة لزمه أجره المثل (كأجير) فإنه أمين ولو بعد المدة أيضاً (فلا ضمان) على واحد منهما فلا اكتري دابة ولم ينتفع بها فقلت أو أكثر ما خطباًة ثوب أو صبغه فقلت فلا يضمن سواء انفرد الأجير باليد أو لا كأن قصد المكتري معه حتى يعمل أو أحضره منزه ليعمل (الا بقتصير) كأن ترك المكتري الانتفاع بالدابة فقلت بسبب كانهضام سقف اصطبلها عليها في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلت وكان ضررها أو أركبها أثقل منه ولا يضمن أجبر لحفظ ذلك من مثلاً إذا أخذ غيره ما فيها قال الركني أنه لا ضمان إلا على الغير وكان استأجره ليرعى دابته فأعطاه آخر رعاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت يندم وكان أسرف خباز في الوقود أو مات المتعلم من ضرب المعلم فإنه يضمن ويصدق الأجير في ائمه بقصر ما لم يشهد خبيران بخلافه ولو اكتري دابة ليركبها اليوم ويرجعها غد فأقام بها ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لأنه استعملها فيه تهدى لو اكتري عبداً ليعمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العقد إلى آخر فأبقى ضمنه مع الأجرة **فرع** يجوز زحوا القصار جس الثوب كرهه باجره حتى يستوفى (ولا أجرة) لعمل كخلق رأس وخياطة ثوب أو قفصه أو صبغه بصيغ مالكة (بلا شرط) الأجرة فلو دفع ثوبه إلى خياط ليخيطه أو قفصاً ليقصره أو صبغاً ليصبغه ففعل ولم يذكر أحدهما أجرة ولا ما يفهمها فلا أجرة له لأنه متبرع قال في البحر ولا نه لو قال أسكني دارك شهراً فأسكنه لا يستحق عليه أجرة أجماعاً وان عرف بذلك العمل بها لعدم التزامها ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام أو راكب سفينة مثلاً

(قوله لو طلبها) كذا في التحفة ونال في النهاية فقال وان لم يطلبها (قوله كانهضام سقف) تمثيل لسبب التلف وقوله عادة اشارة إلى تقييد السبي ذلك بما إذا اعتيد الانتفاع بها في ذلك الوقت قال ألا يكون الربط سبباً للتلف الا حينئذ ورجع أيضاً وتبعه الزركشي أن الضمان الحاصل بالربط ضمان بد قصير مضمونة عليه بعد ان لم تلف تحفة والاوجه أن الحاصل بالربط ضمان جناية لا بد فلا ضمان عليه ولو تلف بذلك عرض ومغنى وقطع ونهاية قال **يج** ويؤخسه أن ضمان الجناية معناه أنها لا تضمن الا ان تلفت بهذا السبب وضمان اليد معناه أنها تضمن مطلقاً (قوله وكان ضررها) أي أو كسبها بموحدة فهمله أي جذبا يلجها فوق العادة فيها أي بالنسبة لتلك الدابة تحفة ونهاية (قوله وأركبها أثقل منه) أي ومشي أركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني ان علم والا فالاول قال في المهمات ومعه إذا كانت بد الثاني لا تقتضي ضماناً كالمتأجر فان اقتضته كالمستجير فالقرار عليه مطالقاتها يتوحد التحفة قال الرشيدى وانما ضمن هنا مع أنه مستجير من مستأجر لأن المستأجر لما تهدى بركابه صار كالغاصب **اه** (قوله ضمنها فيه) أي ضمان يأخذ من قوله لاستعماله الخ وعليه أجرة مثل اليوم الثالث وأما الثاني فيستقر فيه المسمى لتكنه من الانتفاع فيه مع كون الدابة في يده والكلام فيها إذا تأخر لا تخوف والا فلا ضمان عليه ولا أجرة اليوم الثالث لان الثاني لا يحسب عليه كاقدم **عش** (قوله وقصاره) بكسر الفاء أي تبينه (قوله وصبغه بصيغ مالكة) أي فلا أجرة له قال في العبابين عمل لغيره عملاً بلا معاقدة كقصاره ثوباً وصبغه بصيغ مالكة فان ذكر مقتضياً للأجرة كقصره وأنا نرضيك فله أجرة المثل وكذا أقصره بالأجرة الا أن قال بجيباله لأر يدها وان لم يذكر مقتضياً فلا أجرة له **اه** (قوله وان عرف بذلك) أي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل أي وان عرف العمل بعدم الشرط شيخنا وعبارة أصله تقتضي ان نائب الفاعل ضمير يعود على العامل المفهوم من العمل وأن العمل يدل من اسم الاشارة وان بهامته على العمل أي وان عرف العامل بأن يعمل ذلك العمل بالأجرة قال **سم** لكن أختي الروياني بالزوم في المعروف بذلك وقال ابن عبد السلام هو الأصح

بلا اذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه أما اذا ذكر أجره فيستحقها قطعاً ان صح العقد والا فاجرة التل أم اذا عرض بها كأرضيك أولاً أخيبك أو ترى ما يسرك فيجب أجره للتل (وتقرر) أي الأجرة التي سميت في العقد (عليه) أي المكثري (بمضي مدة) في الاجارة المقدرة بوقت أو مضي مدة امكان الاستيفاء في المقدرة بعمل (وان لم يستوف) المستأجر المنفعة لأن المنافع تلفت تحت يده وان ترك لنحو مرض أو خوف طريق اذ ليس على المكثري الاتسكين من الاستيفاء وليس له بسبب ذلك فسخ ولا رد الى تيسير العمل (وتنسخ) الاجارة (بتلف مستوف من معين) فم العقد كوت نحو دابة وأجير معينين وانهدام دار ولو بفعل المستأجر (في) زمان (مستقبل) لغوات محل المنفعة فيه لاقى ماض بعد القبض اذا كان ثلثه أجره لاستقراره بالقبض فيستقر قسطه من المسمى باعتبار أجره التل وخرج بالمستوف منه غيره عماياً في وبلعين في العقد للعين عماف القيمة فان تلفها لا يوجب انقضاء بل يبدل ان وثبت اختيار على التراخي على العتد ببيع نحو الدابة المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما أثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت أجرتها ولا خيار في اجارة القيمة ببيع الدابة بل يلزمه الابدال ويجوز في اجارة عين أو ذمة استبدال المستوف كل راكب والسالك والمستوف به كالمجموع والمستوف فيه كالطريق بمثلها أو بدون مثلها ما لم يشترط عدم الابدال في الآخرين ﴿فرع﴾ لو استأجر ثوباً بالبس المطلق لا لبسه وقت النوم ليلا ولن اطرقت عادتهم بذلك ويجوز لاستأجر الدابة مثلاً منع المؤجر من حمل شيء عليها ﴿قائمة﴾ قال شيخنا ان الطبيب للماهر أي بان كان خطؤه نادر الوشوط له أجره وأعطى ثمن الأدوية فعالج به ما يبرأ استحق المسمى ان صحت الاجارة والا فاجرة التل وليس للعليل الرجوع عليه بشيء لان المستأجر عليه المعالجة لا الشفاء بل ان شرط بطلت الاجارة لانه يبدالله تعالى لا غيراً ما غير الماهر فلا يستحق أجره ويرجع عليه ثمن الأدوية لتفصيله بمباشرة بما ليس هو له يأهل (ولو اختلفا) أي المكثري والمكثري (في أجره أو مده) أو قدر منفعة هل هي عشرة فراسخ أو خمسة أو في قدر المستأجر هل هو كل الدر أو لا ويتضمنها (تحالفاً وفسخت) أي الاجارة ووجب على المكثري أجره التل لا استوفاه ﴿فرع﴾ لو وجد المحمول على الدابة مثلاً ناقصاً نقصاً يؤثر وقد كاله المؤجر حظ قسطه من الأجرة ان كانت الاجارة في الذمة والالم يحط شيء من الأجرة ولو استأجر سفينة فدخلها سمك فهل هو له أو للمؤجر وجهان ﴿تنمية﴾ تجوز المساقاة وهي أن يعامل المالك غيره على نخل أو شجر غنبي مغروس

وأفتى به خلق من المتأخرين وعليه عمل الناس الآن ومنه يعلم أن الغاية الردح على منهج وفي المتن وعلى هذا عمل الناس وقال الفزالي هو الاظهر اه (قوله بلا اذن) أي من مالك الحمام والسفينة وقوله بخلافه باذنه أي المالك فلا أجره ومنه ما يقع من المعداوي من قوله انزل أو يحمله وينزله فيها كافي عش (قوله باعتبار أجره التل) أي فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجره مثله مثلاً أجره ضعف الباقي ووجب من المسمى ثلثه وان كان بالعكس فثلثه لا على نسبة المدين لاختلافهما اذ قد تبدأ اجرة شهر على شهر اه تحفة (قوله ويجوز في اجارة عين أو ذمة الخ) هذا البحث عقده في المنهج فصلا ومصدراً ببيان غاية الزمن الذي تقدر به المنفعة تقريباً قال فيه مع شرحه تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين للمؤجر غالباً فيؤجر بالطول والرقيق ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة وأكثر وجاز ابدال مستوف ومستوف به كجسم من طعام وغيره فان شرط عدم ابدال المحمول انبع ومستوف فيه بمثلها أي بمثل المستوف والمستوف به والمستوف فيه أو بدون مثلها المقصود بالا ولى لا ابدال المستوف منه كدابة فلا يجوز لانه مال معقود عليه أي في اجارة العين أو معين بالقبض أي في اجارة النعمة الا في اجارة ذمة فيجب ابداله لتلفاً وتعييباً ويجوز مع سلامة برضا المكثري اه وقوله بمثلها أي حجاً وطولاً وقصراً وسهولة وغيرها (قوله فرع لو وجد المحمول الخ) اشتمل هذا الفرع على مستثنين أو لا على مختصرة من من العباب ونصها فيه لو وجد المحمول دون القدر المستحق حله بما يقع بين السككين لم يضربوا كثيراً فان كاله المستأجر لزمه المسمى أو للمؤجر حظ قسطه من الأجرة ان كانت اجارة ذمة أو جهل المستأجر النقص والا فلا حظ وان كاله غيرهما فان عاها فكالوا كاله ناقصا وان علم أحدهما فكما لو كاله هو وان جهلا والاجارة عينية لزم المستأجر المسمى أو ذمة لزمه فقط المحمول اه وبها تنفع عبارة الشارح (قوله وجهان) أو جهها أنه للمستأجر لانه ملك منافع السفينة ويده عليها فكان أحق بها معنى ﴿تنمية﴾ لا يجوز اشتراط الخيار ثلاثي الاجارة وقال الثلاثة يجوز اه رجة ثم ان عادداً كثر

معين في العقد مرقى لها عنده ليعتده بالسقي والتربة على أن الثمرة الحادثة أو الموجودة لها ولا تجوز في غير نخل وحنبل
الاعتبالها وجوزها القديم في سائر الأشجار وبه قال مالك وأحمد واختاره جمع من أصحابنا ولو ساقاه على ودي غير مقر وس
ليفرسه ويكون الشجر أو ثمره إذا أثمر لها لم تجز لئلا يكتسب قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر بالكلية عليه قدي الأرض
أجرة مثلها (والمزارعة) هي أن يعامل المالك غيره على أرض يزرعها بجزء معلوم مما يخرج منها والبئر من المالك فإن كان
البئر من العامل فهي مخارة قديمة باطلان للنهي عنهما واختار السبكي كجمع آخرين جوازها واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه
وأهل المدينة على المرحج فلما أقرت الأرض بالمزارعة فالملك وعليه العامل أجرة عمله ودواجوا لا تنوان أقرت الأرض
بالمخارة فالملك للعامل وعليه المالك الأرض أجرة مثلها وطريق جعل الفلح لها ولا أجرة أن يكتري العامل نصف الأرض بنصف
البئر ونصف عمله ونصف منافع آلاته ونصف البئر ويتبرع بالعمل والمنافع إن كان البئر منه فإن كان المالك استأجره
بنصف البئر يزرع له النصف الآخر من البئر في نصف الأرض ويعتده نصفها

الفقهاء ذكر باب الجمالة عقب هذا الباب وذكرها في المنهاج وبعض الفقهاء عقب اللفظة ولكل وجه وتذكرها الشارح
أصلها لا يشترط كهما في غالب الأحكام إذا الجمالة لا تخالف الاجارة (١) أحمدها محتتها على عمل مجهول عسر
عمله كرد الضالة والأبق والاعتبار ضبطه ثانياً محتتها مع غير معين كمن رد ضالتي فله على كذا إنائها كونها جائزة الطرفين رابعها
لا يستحق العامل الجعل إلا بعد تمام العمل خامساً عدم اشتراط القبول ولو نبه على ذلك لكان حسناً (فائدة) يجوز أخذ
الجعل على الرقيق وغيره من الأذكار والدعوات ومن حبس خلفاً قبل المالكين تسكيم في خلاصه بجاء أو غيره جاز وهو جعل
لأرشوة محرمة عيب (ثمة) في المساقاة وما يشعها وقد أقردها الفقهاء بباب مستقل عقب القراض وجعلها الشارح كالتمتة
قلادة تشبهها بغير لرومها وجوب توقيتها وبما أقرت القراض وأركانها خمسة التعاقدان ومتعلق العمل والتمر والعمل
والصبيحة فتح ملخصاً (قوله أو الموجودة) أي قبل بدو الصلاح بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فيمنع قطعاً تحفة (قوله
ودي) اسم لصغار النخل فقط وهو بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء تحفة (قوله لم تجز) أي لأنها رخصة ولم ترض
مثل ذلك وحكي السبكي عن قضية المذهب الأربعة منعها معترضاً على حكم قضاة الحنابلة بهو نقل غيره إجماع الامة على ذلك
لكن معترض بان قضية كلام جمع من السلف جوازها اه تحفة ومنه نعم ان الاستبراء اعماه على ادعاء الإجماع لاعلى نفس
الحكم كابو مضمين الشارح المقضي اعتماداً بعد لكن خلاف المراد فتنبه (قوله والشجر المالك) راجع لقوله لم تجز وفي فتح
الجواد بدل لم تجز لم تصح قال لأن الفرس ليس من عمل المساقاة ثم لن توفقت الثمرة في المدة فهذا أجرة عمله على المالك وكذا أجرة أرضه
والأفلاو لو كان الفرس أو الأرض للمالك لزمه أجرها اه (قوله وما باطلان) فلا كان بين الشجر نخلاً كان أو غنبا يياض صحت
المزارعة عليه مع المساقاة على الشجر تبعاً ان اعتماداً على بان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وان تعدد عسر افراد الشجر (٢)
بالسقي وان تفاوت الجزآن المشروطان من الثمر والزرع كأن شرط للعامل نصف الثمر ويرع الزرع وان علم تصح المخارة تبعاً
كالزراعة لعدم ورودها شرح المنهج ملخصاً (قوله واختار السبكي الخ) اختار ما أيضاً النووي تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي
غرر واسنى وشرح المنهج ومغنى

(١) (قوله في خمسة أحكام) بل ستة نظمها في قول

فائدة تشارك الجمالة الاجارة انها تصح فيما جهل

مع من جهل وعدم التأفيت * وعدم استحقاق الجمالية

قبل فراغ عمل من عامل * وجائزة وعدم القبول

(٢) (قوله وعسر افراد الشجر) عطف على التحد

﴿ باب في العارية ﴾

بشديد الباء وتخفيفها وهي اسم لما يعار وللعقد المتضمن لإباحة الانتفاع بما جعل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده من عر ذهب وجاء بسرعة لمن العار وهي مستحبة أصالة لشدة الحاجة إليها وقد تجب كإعارة ثوب نوقت صحة الصلاة عليه وما ينقذ غريفا أو يذبح به حيوان محترم بخشى موته (حج) من ذي نبرع (اعلر عين) غير مستعارة (لا انتفاع) مع بقاء عينه (مملوك) ذلك الانتفاع ولو بوجبة أو جارتا أو وقف وإن لم يملك العين لأن العارية ترد على المنفعة فقط وفيما بن الرفعة صحتها من الموقوف عليه بما إذا كان ناظرا قال الأسنوي يجوز للأمام إعارة بيت المال (مباح)

﴿ باب في العارية ﴾

(قوله وتخفيفها) عبر في التخفيف والمعنى والنهاية والفتح وقد تخففنا في المعنى والنهاية لغة ثلاثة وهي عارة كشافه وعليه فكل لغة أقل مما قبلها كما هو ظاهر في الثاني توصل به عرش في الثالثة (قوله اسم لما يعار) أي شرعا عرش وقال الحلبي لغويا شرعا أول لغة فقط أول لغة لما يعار وشرعا العقد لكن في الأسنى والمعنى ما يفيدان إطلاقها على كل من العقد وما يعار لغويا اه وأركانها أربعة معير ومستعير ومعار وصيغة (قوله والعقد) أي فهي مشتركة بينهما عرش (قوله لمن العار) أي لا ينافي وهي وافية فإن أصلها عورية معني (قوله وقد تجب كإعارة ثوب) أي مع وجوب الإجارة وقوله وما ينقذ غريفا أو يذبح به حيوان أي ومع الوجوب لا يلزم المالك التبدل بمجانا بل له طلب الأجرة ثم إن عقد الإجارة وجبت شرطها فهي إجارة صحيحة والأفهي إعارة لفظا إجارة معني ولا ينافي وجوب الإعارة أن المالك لا يجب عليه ذبحها وإن كان فيه إضاعة مال لأنها بالترك هنا وهو غير متسع لأن عدم الوجوب عليه لا ينافي إضاعته إذا أراد حفظ ماله عرش على مر وقيل وسم على حج حج (قوله مع بقاء عينه) ومنه إعارة الماء للفلس والوضوء وغسل متاع ونجاسة لا ينحس بها كمن يكون واردا والنجاسة حكمية ومثل هذه المذكورات إعارة للورق والسواك ككتابها المكحلة لا كتحال منها سم على حج عرش ولا بشرط تعيين المستعار فيكني ختم أريدت من دواي بخلاف الإجارة لأنها معاوضة تحق في عرش والمعبر كالسعار لا يشترط فيه التمين أما المستعير فيشترط فيه التمين اه (قوله علوك) نعت لا انتفاع وفيه الذي يوصف بالملكية المنفعة لا الانتفاع قال في شرح المنهج وملكه بالمنفعة اه قال الجلي أي بالمعنى الشامل للاختصاص فيعبر موقف عليه الموقوف باذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولو مدة ولا يعبر من أوصى له أن يتنفع ولو مدة حياته لأنه مباحة فيهما ومصحح شيخنا في الثانية صحة العار يتوحد إعارة كلب لصيد ونحوه وإعارة أضحية وهدي ولو من نورين وتصح إعارة الفقيه خلوته ولو لغير أهل شرطها وإن حرم مكث المستعير فيها قال شيخنا ونوزع في الصحة مع الحرمة ولا يجوز مطلقا إعارة الإمام أموال بيت المال كالولي في مال طفله اه (قوله بما إذا كان ناظرا) عبارة النهاية وموقوف عليه لم يشترط الواقف استيعاده بنفسه لكن باذن الناظر كأفاده ابن الرفعة وهو ظاهر اه قال عرش مفهومه إن الناظر لا يعبر وهو ظاهر حيث يمكن موقوفه عليه والابن شرط الناظر للموقوف عليه وانحصر فيه فيجوز له الإعارة لكن لا من حيث كونه ناظرا بل من حيث كونه مستحقا للمنفعة اه أي وقد نحرم العارية كإسباقي وقد نكره كإعارة عبد مسلم لكافر (١) وقد تباح كإعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه تحفة ونهاية مع عرش (قوله قال الأسنوي الخ) رده في التحفة والنهاية بانه إن أعاره لمن له الحق في بيت المال فهو إصال حق لمستحقه فلا يسمى عارية أولن لاحواله فيعلم يجوز لأن الإمام كالولي في مال مولاه

(١) (قوله وقد نكره كإعارة عبد مسلم لكافر) أي وإجارته كما في المعنى والنهاية قال عرش هذا يفيد جواز خدمة المسلم للكافر لأن المتبادر من الإعارة أنه يستخدم مسواه كان فيه مباشرة لخدمته كصماء على يديه وتقديم نعل له أو كغير ذلك كإرساله في حوائجه وتقديم في البيع أنه يجوز إجازة المسلم للكافر ويؤمر بالآية عنه بأن يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو بغير حرمة خدمة المسلم للكافر فيحتمل بأن يفرق بأن الإذلال في الإجارة أقوى للزومها وأنه لا يلزم من جواز الإعارة وذلك بأن يستنصب مسلما في استخدامه أو يعيره لمسلم باذن المالك وفي المحلى ما يصرح بحرمة خدمته اه ملخصا

فلا يصح اعارة ما يجرم الانتفاع به كآلة طو و فرس وسلاح لحرفى وكأمة مشتهاة أجنبي وانما نصح الاعارة من أهل نبرع (بلفظ يشعر بالذن فيه) أى الانتفاع (كأعرتك) وأباحتك منفعتك وكلركب وغنة لتنتفع به ويكنى لفظ أحدهما مع فصل الآخر ولا يجوز لاستعير اعارة عين مستعارة بلا إذن معبر وله اناقة من يستوفى المنفعة له كان يركب دابة استعارها للركوب من هو مثله أو دونه لحاجته ولا يصح اعارة ما لا ينتفع به مع بقاء عينه كالشمع للوقود لاستهلاكه ومن ثم صحت للتزبن به كالنفذ وحيث لم نصح العارية فجرت ضمنت لان للفاقد حكم صحيحه وقيل لاضمان لان ما جرى بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ولو قال احقر فى أرضى بئرنا لنفسك فحفر لم يملكها ولا أجبرته على الأمر فان قال أمرتني بأجرة فقال بحا نامدق الأمر ووارثه ولو أرسل صبيلا يستعيره شئنا لم يصح فلا تلف فى يده أو أنلف لم يضمنه هو ولا مرسله كذلك الجواهر (و) يجب (على مستعير ضمان قيمة يوم تلف) للعار ان تلف كله أو بعضه فى يده ولو باقتمن غير نصير بدلا أو أرسا ولن شرط عدم ضمانه غير أن داود وغيره العارية مضمونة أى بالقيمة يوم التلف لا يوم القبض فى المقوم وبالمثل فى المثل على الأوجه ويجزم فى الأنوار بلزوم القيمة ولو فى المثل كخشب وحجر وشرط التلف المضمن أن يحصل (لا باستعمال) وان حصل معه فان تلف هو أو جزؤه باستعمال مأذون فيه كركوب أو حمل أو لبس أو لبس اعتيد فلا ضمان للاذن فيه وكذلك لاضمان على مستعير من نحو مستاجر اجرة صحيحة فلا ضمان عليه لانه نائب عنه وهو لا يضمن فكذا هو فى معنى المستاجر الموصى له بالمنفعة والموقوف عليه وكذا مستعار لهن تلف فى يد مرتبهن لاضمان عليه كلراهن وكتاب موقوف على المسلمين مثلا استعاره فقيه فتلف فى يده من غير تقييد لانه من جهة الموقوف عليهم (مرع) لو اختلفا فى أن التلف بالاستعمال للمأذون

وهو لا يجوز له اعارة شئ منه مطلقا اه قال السيد عمر ونظر هذا التردد يشار فى التملك الصادر من الإمام لى بيت المال وقصر تحت الأمانة اه (قوله) ولا يصح اعارة ما يجرم الانتفاع به) هذا مطلق عند مر فى آله الله وأما فى السلاح والفرس جرى فيه ما فى شرحه على صحة الاعارة مع الحرمة وجمع عرش يحمل كلامه على ما لا يعلم أو يظن ان الحربى يستعين بهما على قتالنا ويحمل كلام شرح المنهج على ما لا يعلم أو يظن ذلك ثم نظرى كلام مر بعد حمله على ما ذكر بانه لا وجه للحرمة حينئذ اه والأطفيحى جزم بالحرمة وحل عدمها على ما اذا ظن عدم المقتالبة اه بحيرى (قوله) كآلة طو) قضية التمثيل بما ذكر للحرم ان ما يباح استعماله من الطبول ونحوها لا يسمى آلة طو وهو ظاهر وعليه فالنظر نرج تباح اعارته أى اعارة آله بل واجبرته عرش ج (قوله) وكأمة مشتهاة) قال ج انظر ما وجه إعادة الكاف ومثلها الأمر الدليل ولولم لم يعرف الفجور أو عنده حلية فيهما حل وظاهر المنع مطلقا لكن قيد بحجر بما اذا كانت الاعارة تلمسه تضمنت خلوة أو نظرا محرما اه عرش ج وخرج بالمشتهاة غيرها لمصر أو قبح عند مر وأقره عرش وقال الأسنوى المنع الصحة فى الصغيرة دون القبيحة واعتمده حج وتبعه زى وسى قال فى شرح المنهج وكالقيصة الكبيرة غير المشتهاة اه (قوله) للتزبن به) أى بالشمع ومثله الطعام فى ذلك قال فى التحفة فلا يصح اعارة نحو شمع لو فود وطعام لا كل لان منفعتهما باستهلاكهما ومن ثم صحت للتزبن بهما كالنفذ وهذا أعنى استفادة المستعير لمحض المنفعة فلا ينافى كونه قد يستفيد عينا من العار كاعارة شاة أو شجرة أو بئر لا جندرسى أو تمر أو ماء وكأبة أحدهذه فانها تتضمن عارئة أصلها وذلك لان الأصل هو العارية والقوائد انما حصلت بطريق الاباحة والتبع فعمل ان شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك الماعل أن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين اه (قوله) وان شرط عدم ضمانه) بحث الأسنوى ان هذا الشرط لا يفسدها قال فى المفتى واليه يشير نصير الشيخين بان الشرط لغو واعتمده فى فتح الجواد والامداد ونظرفيه فى التحفة واستوجه فى النهاية فسادها أى بالشرط المذكور (قوله) على الأوجه) واعتمده فى التحفة والخطيب فى الاقناع (قوله) ويجزم فى الأنوار بلزوم القيمة ولو فى المثل) اعتمده الشهاب الرملى وانه فى النهاية والخطيب فى المفتى قال الشوبرى والحاصل ان التلفات أقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض أو القيمة مطلقا وهو ما ذكر أو المثل ان كان مثليا وأقصى القيم ان كان متقوما وهو المقصوب والمقبوض بالشراء الفاسد اه (قوله) كخشب وحجر) تمثيل للمثل ج (قوله) لا باستعمال) أى مأذون فيه فلا ضمان به ولو بالتعذر من ثقل حمل (٣٣ - فريخ للمستفيد بن)

فيه أو غيره صدق المعبر كما قال الجلال البلقيني لأن الأصل في العارية للضمان حتى ثبت مستقطه (و) يجب (عليه) أي على المستعير (مؤنة رد) للمعار على المالك وخروج بمؤنة الرد مؤنة المعار فتلزم المالك لأنها من حقوق المالك وخالف القاضي فقال أنها على المستعير (و) جاز (للكل) من المعبر والمستعير (رجوع) في العارية مطلقة كانت أو مؤقتة حتى في الاعارة لدفن ميت قبل مواريته بالتقارب ولو بعد وضعه في القبر لا بعد المواراة حتى يبلى ولا رجوع لمستعير حيث تلزم الاستعارة كاسكان معتقولا لمعبر في سفينة صارت في البحر وفيها امتناع المستعير وبحث ابن الرفعة أن له الأجرة ولو لا في جنح لهم جدار مائل بعد استناده وله الأجرة من الرجوع ولو استعار للبناء أو الفراس لم يحجز له ذلك الأجرة واحدة فلو قطع ما بناه أو غرسه لم يحجز له إعادة الابذن جديد إلا إذا صرح له بالتجديد مرة أخرى (فروج) لو اختلص مالك عينه والمتصرف فيها كان قال المتصرف أعزني فقال المالك بل أجرتك بكذا صدق المتصرف يمينه ان بقيت العين ولم تحض مدة لها أجرة والاحط المالك والمستحقها كلاهما كل طعام غيره وقال كنت أبحت لي وأنكر المالك أو عكس ما قال المتصرف أجرتي بكذا وقال المالك بل أعزتك والعين باقية صدق المالك يمينه ولو أعطى رجلا حيا نوتادواهم أو أرضا وبذر أو قال تجر أو أزرع فيها لنفسك فالعقار عارية وغيره فرض على الأوجه لا هبة خلافا لبعضهم ويصدق في قصده ولو أخذ كوزا من سقاء ليشر به منه وقع من يده وانكسر قبل شربه أو بعده فإن طلبه بخانا ضمنه دين الماء وبعوض والماء قدر كفايته فعكس ولو استعار حيا أو ألبسه بنته الصغيرة ثم أمر غيره بحفظه في يمينه ففعل فسرق غرم المالك للمستعير ويرجع على الثاني ان عرفه عارية وان لم يكن يعلم انه عارية بل ظنه لأمر لم يضمن ومن سكن دارا مدة باذن مالك أهل ولم يذكر له أجرة لم تلزمه (مهمة) قال العبادي وغيره في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلح الا المصحف فيجب قال شيخنا والذي يتجأن المملوك غير المصحف لا يصلح فيه شيئا الا ان ظن رضامالك به

ماذن فيه وموت به وانما حق ثوب بلبسه لانومه فيه حيث لم تجر العادة بذلك بخلاف تعذره بالزعاج أو عثوره في وهدية أو ربوة أو تعذره في الاستعمال المأذون فيه أو تلف بأثرة سبابة فانه يضمن في هذه الأمور (قوله صدق المعبر) أي يمينه وهذا معتمد التحفة واعتمد في النهاية تبعا لافناء والده تصديق المستعير يمينه (قوله على المالك) متعلق برد (قوله انها على المستعير) ضعيف (قوله ولو بعد وضعه في القبر) كذا في التحفة قال كاتلوا عن المتولي وأقر ما اعتمد في الامداد والفتح والمبطل وشرح المنهج واعتمده الشهاب الرمي كافي سم وكذا في الفتنى والنهاية ما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر قال سم بل يتجأ امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى أرض القبر لأن في عودته من هوانه القبر بعد ادلائه ازراء به اه وعلى الأول فيغرم المعبر حينئذ لولي الميت مؤنة حفرة لا تعذر ولاطم على الولي كافي التحفت والفتح (قوله حتى يبلى) ويعلم ذلك بمضي مدة يغلب على الفطن المراسه فيها عث ويؤخذ من هذا أنه لا يرجع فيها اذا كان الميت ثيبا (قوله ولا لمعبر في سفينة الخ) أي ولا رجوع له فيها فيلزمه الصبر الى أقرب ما من ولو مبدأ الصبر حتى يحجز له الرجوع اليه ان كان أقرب مر اه سم (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) ظاهر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الأجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث يرجع وجب له أجرة كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الأجرة صارت العين أمانة لانها وان كانت عارية صار لها حكم المستأجرة مر سم على حج (قائده) كل مسئلة امتنع على المعبر الرجوع فيها تجب الأجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا أعار أرضا للدفن فيها ومثلها اعارة الثوب للتكفين فيمواد اعارة الثوب لمصلحة الفرض ومثلها اذا أعار سيفا للقتال كما يقي بذلك كلام سم على المنهج ونقل اعتماد مر فيه اه عث قال حميد على تح ولا يخفى أن تفصيل المستثناة ليس مطابقا لاجاها اه (قوله والاحلف) أي والا بان مضي طامدة مع بقاء العين خلعا لما يتبادر من ضيقه ان ذلك مع تلف العين كما أفصح بشرح المنهج وغيره وقوله حلف المالك انما أعار مواته أجره وله أجرة التل فان تلفت فغير الاستعمال فمدعى الاعارة مقر بالقيمة لنكر طامدعى الأجرة فيعطى الأجرة بلا يمين الا ان زادت على القيمة فيحلف للزائد يميننا جمع نفيًا وانباتا فيقول والله ما أعزتك بل أجرتك لاجل ثبوت الزائد وأما أصل الأجرة فقد اتفقا عليها في ضمن القيمة التي أقر بها مدعى الاعارة فلهذا لا يحلف لها (قوله ولو أخذ الخ) هذه العبارة للمبطل الى قوله فعكسه عقد هافيه أو أكثر لم يضمن الزائد اه فتركه ذلك قصور (قوله قال شيخنا) الى

وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم ينقص خطه لرداء ثمان الوقت يجب اصلاحه ان يقرب الخطا فيه

فصل في الغصب استيلاء على حق غير ولو منفعة كقائمة من فعد بمسجد أو سوق بلا حق كجلوسه على فراش غيره وان لم ينقله وان عالج عن داره وان لم يدخلها وكركوب دابة غيره واستخدام عبده (وعلى الغاصب رد ضمان متحول تلف باقصى قيمة من حين غصب الى تلف ويضمن مثلي) وهو ما حصره كيل أو وزن وجزا السلم فيه كقطن ودقيق وماء ومسك ونحاس ودرهم ودنانير ولو مشوشا وتموزيب وجب صاف رد هن وسمن (مثله) في أي مكان حل به المثل فان فقد المثل فيضمن بأقصى قيم من غصب الى فقد ولو تلف المثل فله مطالبة بمثله في غير المكان الذي حل به المثل ان لم يكن لتفله مؤثما من الطريق والافباقصى قيم المكان ويضمن متقوم أثلف كالنافع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثل بالراضى واذا أخذ منه القيمة فاجتمع ما يلد التلف لم يرجع الى المثل وحيث وجب مثل فلا ارتفاع أو رخص **فروع** لو حل رباط سفينة ففرت بسببه ضمنها أو محادث ربح فلا وكذا ان لم يطر سبب ولو حل وثاق بهيمة أو عبد لا يبرأ وفتح قصاعا عن طير فخرجوا ضمن ان كان بتسبيحه وتغير موكلدا ان اقتصر على الفتح ان كان الخرج حالا لا بعد اطلاقه قيد فأي ولو بعد اطلاقه ولو ضرب ظالم عبد غير مطابق لم يضمن ويبرأ الغاصب برد العين الى المالك ويكفي وضعه عنده ولو نسيه برئ بالرد الى القاضى ولو غلط مثليا أو متقوما بما لا يتميز كدهن أو حب وكذا درهم على الأوجه بحسنه أو بغيره موثمن التمييز صار مالكا مشركا في ملكه الغاصب لكن الأوجه أنه محجور عليه في التصرف فيه حتى يعطى بدله

القصل من التحفة عقبه في التحفة وكان خطه مستملا حاسوا المصحف وغيره وان متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابه كذا انما يجوز في ملك الكاتب اه

فصل في الغصب وهي حرام بالكتاب والسنة والاجماع في كفر مستحله وفسق فاعلم ولو لحبة اجلها على ما عهده ابن عبد السلام اه فتح قال في النسيئة هذه كبيرة فالأغلاعي المهر هي ان تلف نصا لسكن فقام ابن عبد السلام الاجماع على أن غصب الحبة وسرقها كبيرة اه ونحوها التحفة والمثني قال ع ش قوله وهو كيرة اطلاقه شامل للال وان قل للاختصاص ومالو أقام انسابا من نحو مسجد أو سوق فيكون كبيرة وهو ظاهر بل هو أولى من غصب نحو حبة البراءن المنفعة به أكثر والأيذاء الحاصل بذلك أشد اه وهو لغة أخذ الشيء ظاهرا فشمع أخذ غير المال ولو بنحو سرقة واختلاس وقيل بشرط المجاهرة اه فتح وتحفة وشرا عما ذكره الشارح وقوله بلا حق من تمام التعريف كافي من النهج (قوله كجلوسه على فراش) الكاف للتظير (قوله ما حصره كيل) بمعنى انه لو قدر شرعا قدر بكيل أو وزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل مال يمكن وزنه وان لم يعد ويعرف بهذا ان الماء والتراب مثليا لانهما لو قدرا كان تقديرهما بكيل أو وزن وذهب الامام أحمد الى أن جميع الأشياء متقومة وضمن بمثله ولو في الرقيق قل ج (قوله وحسب صاف) بالصاد كافي الامداد وفتح الجواد لا بالجيم كافي نسخ محرفة واحتراز بالصافي عن نحو المختلط بالشعر فانه متقوم وان وجب رد مثله فتنبه (قوله حل به المثل) أي في كل مكان قل الغاصب المقصوب المثل الى فيطالب به فيه اه ج (قوله فان فقد المثل) أي حسا كان لم يوجد بمكان الغصب ولا حواله الى دون مسافة القصر أو شرعا كان وجد بأكثر من ثمن مثله وقوله فيضمن أي المثل لا المثل وقوله باقصى قيم أي قيم المثل بالمكان واتعاقنا المضمون هو المثل لا المثل لتلاينهم تقويم التالف فلو غصب زيتا في رمضان فتلف في شوال وفقد مثله في المحرم طوبى بأقصى قيمة المثل من رمضان الى المحرم فان كانت قيمته في الحجة أكثر اعتبر ولو كان المتقوم المثل لزم اعتبار قيمة التالف في زمن تلفه اه ج (قوله ان لم يكن لتفله مؤنة) أي وماله مؤنة تحملها المالك كالأموال بل هو داخل فيه تحفة (قوله والا) أي بان كان لتفله مؤنة ولم تحملها المالك كما مر وأخاف الطريق فيضمنه باقصى قيم المكان الذي حل به المثل والقيمة هنا للقيمة فإذا غرمها ما اجتماع بلد المقصوب لم يكن للمالك رد ما وطلب المثل ولا الغاصب استردادها وبذل المثل تحفة (قوله فلا ارتفاع أو رخص) نعم لو أنقصا بمغارة ثم اجتمع بمحل لأقيمة للماء فيه أصلا وجبت قيمته بالمغارة كقبي شرح النهج وغيره (قوله كدهن) أي وذلك كخط دهن الخ وقوله بحسنه متعلق بخط القدر ومثل الخطا الثلاث ولم يمثل لخطا المتقومات لعدم اتیان ذلك فيه بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباهاته بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرج قاله شيخنا مر قبل ج (قوله حتى يعطى بدله) بعد في الفتح وله اعطاء ما خلط بغير أردأ وكذا ما خلط بهان رضى ولا أرض على الأوجه وخط

{ باب في الهبة }

أي مطلقها الشامل للمدقة والمهدية (الهبة تملك عين) يصح بيعها غالياً أو ديناً من أهل تبرع (بلاعوض) واحتراز بقولنا بلا عوض عن البيع والهبة بشواب فانها بيع حقيقة (بإيجاب كوهبتك) هذا ومسلكتك ومنه حشك (وقبول) متصل به (كشفت) ورضيت وتنقذ بالكتابة كلك هذا أو كسوتك هذا بالمعاطاة على المختار قال شيخنا في شرح المنهاج وقد لا يشترط الصيغة كالوكانت ضمنية كأعنت عبدك عني فاعتقوه ان لم يقل بجنا كالأوزين ولله الصغير بحلي بخلاف زوجته لانه قادر على عليك بتولى الطرفين قاله الفقهاء أقره جمع لكن اعترض بان كلام الشيخين مخالف حيث اشترط في هبة الأصل تولى الطرفين بإيجاب وقبول وجهت وتولى غيره أن يقبلها الحاكم أو نائبه وهما قول الخوارزمي وغيره ان لباس الأب الصغير حلياً يملكه ليامو هل جاعفة عن فتاوى الفقهاء انما هو جهز بنته مع أمتعة بلا عليك يصدق بيمينته في انه لم يملكها ان ادعته وهذا صريح في رد ما سبق عنه وأقضى القاضي فيمن بعث بنته وجهازها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهاز ينتج فهو ملك لها والافهوعارية ويصدق بيمينته وكخلع الملك لا اعتياد عمم اللفظ فيها انتهى وهل شيخنا ابن زياد عن فتاوى ابن الخياط اذا أهدى الزوج للزوجة بعد العقد بسببه فانها تملكه ولا يحتاج الى ايجاب وقبول ومن ذلك ما يدفعه الرجل الى المرأة صبح الزواج مما يسمى صبيحة في عرفنا وما يدفعه اليها اذا غضبت أو تزوج عليها فان ذلك تملكه المرأة بمجرد الدفع اليها انتهى ولا يشترط الايجاب والقبول قطعا في المدقة وهي ما أعطاه محتاجون لم يقصد الثواب أو غنيا لاجل ثواب الآخرة بل يكفي فيها الاعطاء والاختلا في الهدية ولو غيراً كولو هي ما نقله الى مكان الموهوب لهما كراما بل يكفي فيها البعث من هذا والقبض من ذاك وكلها مسنونة وأفضلها المدقة وأما كتاب الرسالة الذي لم يبدل فرينة على عوده فقد قال المتولي انه ملك المكتوب اليه وقال غيره هو باق ملك الكاتب وللكاتب اليه الاتقاع به على سبيل الاباحة وتصح الهبة باللفظ المذكور (بلا تعليق) فلا تصح مع تعليق كذا جاء رأس الشهر فقد وهبتك أو أبرأتك ولا مع تأخير بغير عمري ورقي فان أقت الواهب الهبة بعصر التهب كوهبت لك هذا عمرتك أو عاشت صحت وان لم يقل فاذا مت فهي لورثتك وكذا ان شرط عودها الى الواهب أو وارثه بموت التهب فلا تعود اليه ولا الى وارثه للخبر الصحيح وتصح

متماثلين بلا تعد يصبرهما مشتركين اهـ وبكفي ان يعزل من المخلوط أي بغير الارداً قدر حرق المضمون منه ويصرف في الباقي تحفة ونهاية وقد مر آخر باب الشراكة ماله تعلق بذلك

{ باب في الهبة }

الأصل في جوازها بل تدبها بسائر أنواعها الآتية قبل الاجماع الكتاب والسنة كقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وقوله تعالى وآتي المال على حبه الآية وورد تهادوا تحابوا أي بالثديين من المحبة وصح تهادوا فان الهدية تذهب بالضغائن وفي رواية فان الهدية تذهب وحر الصدر تحفة مع شرح النهج (قوله أي مطلقاً) أي لغة وشرعاً وتقال أيضاً لغة وشرعاً لما يقابلها وهي ذات الأركان وهي المرادة عند الإطلاق شرح المنهج مع بيع وأركانها أربعة العاقدان والموهوب والصيغة (قوله عن فتاوى ابن الخياط الخ) سهل في ينقل في النقطة عن شيخه ابن حجر خلاف ذلك ويؤيد ما يأتي في ما نقله في بغية المسترشدين عن فتاوى السيد عبد الله بن عمر بن يحيى ونصه جهز بنته الكبيرة وكذا الصغيرة على المعتمد أوزين زوجته بنحو حلي أو سريته وأعتقها ثم تزوجها وبقي بيدها كان ذلك الحلي ونحوه ملكه في الثلاث الموصوف فيصدق هو ووارثه بيمينته على انه لم يحصل منه تملك بنزوهة وغيرهما لكن الوارث يخلف على نفي العلم لان الأصل بقاء ملك البازل لا ينقل صحيح ولم يوجد نعم ان نقل نحو الأمتعة الى يستزوج ابنته وأقر بانها ملكها أو جهازها أو أخذ بإقراره وملكته وما نقله في فتح المعين عن ابن زياد عن الخياط ضعيف مخالف لكلامهم فلما أثبت العتيقة ينتقلوا شاهدوا بمينا أو وامراً أن بان السيد ملكها ذلك بعد العتيق بنحو حبة مع اقباض أو نذر أو أثبت اقراره بذلك ثبت وحلفت بيمين الاستظهار ان كان السيد قد مات اهـ (قوله الخبر الصحيح) هو العمري ميراث لاهلها اهـ والرقبي كارقبتك أو جعلته لك رقي أي ان مت قبل عادلي وان مت قبلك

و يلفو الشرط فإذا أتت بعمر الواهب أو الأجنبي كاعمر نك هذا عمرى أو عمر فلان لم نصح ولو قال لعمر ما نتي في حل مما أخذنا ونعطي
أوتأكل من مالى فله الأكل فقط لأنه إباحة وهي نصح بمجهول بخلاف الأخذ والاعطاء قاله العبادى ولو قال وهبت لك جميع مالى
أو نصف مالى بحث إن كان المال أو نصفه معلوما لها والا فلا وفى الأثر لو قال أبحث لك مالى دارى أو مالى كرمى من العنب فله أكله
دون بيعه وجهه وأطعمه لغيره وتقصر الإباحة على الموجود أى عندها فى الدار أو الكرم ولو قال أبحث لك جميع مالى دارى أكل
واستعلا ولم يعلم البيع الجميع لم تحصل الإباحة انتهى وجزم بعضهم أن الإباحة لا ترد بالرد بشرط الموهوب كونه عينا يصح بيعها فلا
نصح هبة المجهول كيصح وقد مر أن نفايانه بخلاف هديته وصدقته فتصحان فيما استظهره شيخنا ونصح هبة المشاع كيصح ولو قيل
القسمة سواء وهبه للشرىك أو غير موقوفه تصح الهبة دون البيع كيهنجر ونحوهما من المحقرات وجلد نجس على تناقض فيه فى
الروضة وكذا دهن متنجس (ونظم) أى الهبة بأواعها الثلاثة (بقبض) فلا تلزم بالمقبض على الجدي خبر أنه ^{في} ^{القبض}
أهدى للنجاسة ثلاثين أوقية مسكا فأت قبل أن يصل إليه فقصه ^{في} ^{القبض} بين نسائه ويقاس بالهدية الباقى وأما يعتد بالقبض إن
كان بإفراض الواهب أو بآذنه أو بآذنه فيه ويحتاج إلى آذنه فيه وإن كان الموهوب فى بد المتبهر ولا يكتفى هنا بالوضع بين يدي
التهب بلا إذن فيه لأن قبضه غير مستحق له فاعتبر تحققه بخلافه فى البيع فلو مات أحدهما قبل القبض قام مقامه وارثه أى القبض
والإقباض ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الإذن قبله وقال التهب بعقد الواهب على ما استظهره الأذرى لكن ميل
شيخنا إلى تصديق التهب لأن الأصل عدم الرجوع فيه وهو قريب ويكتفى بالإقرار بالقبض كأن قيل له وهبت كذا من فلان
وأقبضته فقال نعم وأما الإقرار أو الشهادة بمجرد الهبة فلا يستلزم القبض نعم يكتفى عنه قول الواهب ملكها التهب لازما قال بعضهم
وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه ثلاثين له (ولا أصل) ذكر أو أشفى من جهة الأب والأم وإن علا (رجوع فبا وهب) أو تصدق
أو أهدى لأخيه أبرا (الفرع) وإن سفل (إن بقي) الرجوع (فى سفل) بلا استهلاك وإن غرس الأرض أو بنى فيها أو تخلل
عصه موهوب أو أجرة أو علق عتقه أو هبه لأقربيه فيما لقائه فسلطه فلا رجوع إن استلكت به مع قبض
وإن كانت الهبة من الابن لأبيه أو لأخيه لأبيه أو يبيع ولومن الواهب على الأوجه أو يوقف أو يمنح الرجوع بزوال الملك وإن
عاد إليه ولو باقالة أو رد بعيب لأن الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فيه ففى رجوع الأب
وجهاً والأوجه منها عدم الرجوع لزوال ملكه ثم عود و يمنح أيضاً أن تعلق به حق لازم كأن يرده لغيره أصل وأقبضه ولم ينفك
وكذا إن استهلك كأن تفرخ البيض أو نبت الحب لأن الموهوب صار مستهلكا ويحصل الرجوع (بشحو رجعت) فى الهبة
كنقصتها أو بطلتها أو رددت للموهوب إلى ملكى وكذا بكناية كأخذته وقبضته مع النية لا بشحو بيع واعتناق وهبة لغيره
ووقف كمال الفرع ولا يصح تعليق الرجوع بشرط ولو زاد للموهوب رجوع بزيادته المصلحة كتكم العتمة لا التشفة كالاجرة
والولد والحمل الحادث على ملك فرعه ويكره للأصل الرجوع فى عطية الفرع إلا لغيره كأن كان الولد عاقا أو بصرفه فى معصية
وبحث البلقنى امتناعه فى صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وما ذكره أفنى كثير من سقته وتأخر عنه وله الرجوع
فما أقر بأنه لفرعه كما أفنى بالنوى واعتمده جمع متأخرون قال الجلال البلقنى عن أبيه وفرض ذلك فبا إذا فسر به الهبة وهو
فرض لا بد منه انتهى وقال النوى لو وهب وأقبض ومات غادى الوارث كونه فى المرض والتهب كونه فى الصحة صدق انتهى ولو
أقاما يمتن قومت بينة الوارث لأن معناه زيادة علم (وهبتين للدين ابراء) له عنه فلا يحتاج إلى قبول نظر المعنى (ولغيره) أى للدين

استقر لك ولما الشرط خبر أنى داود لا نمررا ولا رقبوا لهما فى أن يعود عليكم فإن سبيله الميراث والرقى من الرقوب فكل
منهما يرقى بموت الآخر اه شرح التهب (قوله) و يلفو الشرط المذكور (أى فى العمرى والرقى وليس لنا عقد شرط فيه شرط
فاسد منافى لقتضاه يصح و يلفو الشرط الأهدى (قوله) وجزم بعضهم الخ) هكذا فى التحفة قال مر وهو الوجه سم
(قوله) على تناقض فيه فى الروض جمع بينه بحمل الصحة على معنى نقل اليد كحس حوا به فى الكلب وعدمها على الملك الحقيقى اه
تحفة (قوله) وهو قريب) هذا من كلام شيخه فى التحفة خلافا لما يفيد واعتمده فى النهاية أيضا (قوله) وليس للحاكم أى إذا
شهد الشاهد عنده بمجرد الهبة أن يسأله أى عن القبض (قوله) أو يبيع ولومن الواهب) أى وإن كان الخيار باقيا للولد كفى
التحفة خلافا للمعنى والنهاية يجعل على نعم

هبة (صحيحة) ان علما قدره كما صححه جمع تبع النص خلافا لما صححه المنهاج (تنبيه) لا يصح البراء من الجهول للدائن أو المدين لكن فيما فيه معاوضة كل أبرأني فائتطابق لافيا عدا ذلك على المعتمد وفي القديم يصح من الجهول مطلقا ولو أبرأتم ادعى الجهول لم يقبل ظاهرا بل باطننا ذكره الرافعي وفي الجواهر عن الزبيلي تصدق الصغيرة المزوجة اجبارا يسببها في جهلها بمهرها قال الرافعي وكذا الكبيرة المجبرة ان دل الخلل على جهلها وطريق البراء من الجهول أن يرثه بما يعلم انه لا ينقص عن الدين كأنتك هل دينه يبلغها أو ينقص عنها ولو أبرأ من معين معتقدا انه لا يستحقه فإن انه يستحقه برئ ويكره لمعطف في عطية فروع وان سنوا ولو الأحفاد مع وجود الأولاد على الأوجب سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا وأصول وان بعدوا سواء الذكر وغيره الائتفاوت حافة وفضل على الأوجه قال جمع محرم وتقل في الروضة عن الدارمي فان فضل في الأصل فيفضل الأم وأقره

(قوله هبة صحيحة) لكن لا تلزم الا بالقبض فلا يملكه الا بعد قبضه باذن الواهب ولو تبرع موقوف عليه بحصة من الأجرة لا آخر لم يصح لانها قبل قبضها تحفة (قوله كما صححه جمع) اعتمده في التحفة قال سم واعتمده الطباوى وقوله خلافا لما صححه المنهاج أي من البطلان واعتمده الشهاب الرملي والنهاية والمغني وان قلنا بصحة بيعه اه سم (قوله أو المدين) أي أو الجهول للمدين أيضا وقوله لكن فيما فيه معاوضة راجع للمدين فقط أما الدائن المبرئ فلا بد من علمه مطلقا وأما المدين فان كان الأبراء في معاوضة كالتخلع بان أبرأته بما عليه في مقابلة الطلاق فلا بد من علمه أيضا لتصح البراءة والا فلا يشترط أقاده يج (قوله لكن فيما فيه معاوضة) أي فان وقع في غير ما فيه معاوضة اشترط علم المبرئ بالصكر فقط أي فلم المبرئ لا بد منه مطلقا وأما المدين فان كان الأبراء فيما فيه معاوضة اشترط عليه أيضا والا فلا كما في يج وغيره (قوله على المعتمد) أي فيما عدا ذلك (قوله مطلقا) أن فيما فيه معاوضة هل دينه أم لا (قوله ولو الأحفاد مع وجود الأولاد) كذا في التحفة والنهاية وقوله على الأوجه يشير لمن خصه بالأولاد كما صرح به فيهما أي التحفة والنهاية وللمراد بالأولاد الذكر والاثني فبسوى بينهم وقيل كنسمة الارث وقرى الاول بان ملحظ هذا الصوبة وهي مختلفة مع عدم تسمية فيه وملحظ ذاك الرحم وهما فيه سواء مع التهمة فيه وعلى هذا وما صرح في اعطاء أولاد الأولاد مع الأولاد تصور النسوة بان يفرض الاسفلون في درجة الاعلان نظير ما يأتي في ميراث الارحام على قول اه تحفة ونهاية وعجيب قول المحشي ان قولنا شارح مع وجود الأولاد ليس بقيد وأعجب منه قوله كما هو ظاهر فتأمل (قوله أو أصول) بالجر عطف على فروع أي يكره تفضيل في عطية أصول وهذا في المغني والنهاية كشرح المنهج خلاف ظاهر التحفة والامداد من عدم الكراهة في تفضيل الأصول (قوله إلا لتفاوت حاجة) أي في الفروع والأصول كما في شرح المنهج (قوله على الأوجه) متعلق ببيكره ومقابل له حرمة التي قلها بعده عن جمع (قوله ونقل) بالبناء للفاعل وسيأتي يعطف عليه وأقره (قوله فان فضل في الأصل) كذا عبارة شرح المنهج قال عرش والرشيدي أي فان أراد لنكاح المكر ومفضل اه وهذا بناء على ان اعتماد الشارح كراهة تفضيل الأصول تبعا لشرح المنهج كالنهاية والمغني كما صرح بذلك ينفع اعتراض المحشي على الشارح في الموضوعين فتأمل وفي فتح الجواهر وعند التفضيل المكره أي بين الأولاد يسر على الأوجه أيضا الرجوع في الزائد ويصكره عند النسوة إلا لمصلحة كل يستعينوا به على معصية أصروا عليها فينبأ أو يكونوا عفة فيكره ان زاد العقوق ويسر ان أزاله ويباح ان لم يقد شيئا منهما قاله الاسنوي اه ومذهب الحنفية عكس مذهب الشافعي وهو الرجوع فيما وهب لاجنبي دون مأو به الأصل لفرعه ومذهب مالك له الرجوع فيما وهبه لانه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة الصدقة ومذهب احمد كالشافعي في أظهر ثلاث روايات ثانيها كماله وثالثها كالحنفية واعلم ان أفضل البر بالوالدين بفعل ما يسرهما ما ليس بهتني ومنه الاحسان الى صديقهما فغير مسلم ان أبرأ البرأان يصل الرجل أهل رداً به ومن الكبار عقوق كل منهما وهو أن يؤذيه أذى ليس بالهين مالم يكن مأذاه به واجبا اه امداد وعبرة يج مالم يكن مأذاه به مطلوباً شرعاً كترك عبادة أو فعل حرام أو مكروه اذا ارتكبه الاصل واذا الفرع بسبب وليس من العقوق مخالفة الأصل في طلاق زوجة بحبها أو بيع ماله أو مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم على الأصل ذلك اذا طلبه وامتنع مع قدرته رجائي على التحرر يروى الامداد والتحفة والنهاية والنسوة بين نحو الأخوة مطلوباً أيضاً لكن دون طلبها في الأولاد اه وصلة الرحم مأمو رها وهي فطك

لما في الحديث ان لما ثلثي البر في شرح مسلم عن الخاسر الاجماع على تفضيلها في البر على الأب ﴿ فروع ﴾ الهدايا المحمولة عند اختان ملك للاب وقال جمع للابين فعليه يلزم الأب قبولها ومحل الخلاف اذا اطلق المهدى فلم يقصدوا احدا منهما والا فهي لمن قصده انفاقا يجري ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاخلاق أو قصدهم ولم يقصدوا له ولم يقصدوا أي يكون له النصف فما ظهر وقضية ذلك أن ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على الخائني أو الخائن أو نحوهما يجري فيه ذلك التخصيص فان قصده وحده أو مع نظرائه المعاونين له عمل بالقصد وان أطلق كل من ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء وهذا يعلم أنه لا نظر هنا للعرف أمام قصده فوضوح وأمام الإطلاق فلا ن حله على من ذكر من الاب والخدم وصاحب الفرح نظر الغالب ان كلا من هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولي مبتع مال فان قصده ان يملكه لفاوان أطلق فان كان على غيره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرفه والا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر للولي صرف لهم ولو أهدى لمن خلصه من ظالم ثلاثين نقص ما قبله لم يحل له قبوله والا حل أي وان تعين عليه تخليصه ولو قال خذ هذا واشترك به كنا تعين ما لم يرد التبسط أي أو نذل قرينة حاله عليه ومن دفع لخطوبته أو وكيلها أو وليها طعاما أو غيره كيتروجها فرد قبل العقد رجع على من أقبضه ولو بعث هدية الى شخص فأت المهدى اليه قبل وصولها بقيت على ملك المهدى فان مات المهدى لم يكن للرسل حملها الى المهدى اليه

﴿ باب في الوقف ﴾

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الاتقاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته عن مصرف مباح وجهة والأصل فيه خبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة حارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أي مسلم يدعو له وحمل العلماء الصدقة الحارية على الوقف دون نحو الوصية بالمناخم المنبأة ووقف عمر رضي الله عنه أرضا أصابها بختيار بامر صلي الله عليه وسلم وشرط فيها شرطها منها انه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب وان من وليها يأكل منها بالمعروف ويؤطعم صدقا غير متمول ورواه الشيخان وهو أول من وقف في الإسلام عن أبي يوسف أنه لما سمع خبر عمر انه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة يبيع الوقف وقال لوسمه لقال به (صح وقف عين) معينة

مع قريبك وان بعد ما تعده واصلها غير مناف ومقاطع له وتحصل بالمال وفناء الخواص والزبارة والمكاتب والمراسلة بالسلام ونحوها اه امداد (قوله والا) أي بان أهدى اليه لا ثلثا بنقص ما قبله (تتمة) اجمعوا على ان الوفاء بالوعد في الخبر مطلوب وهل هو مستحب أو واجب ذهب الثلاثة الى الأول وان في تركه كراهة شديدة وعليه أكثر العلماء وقال مالك ان اشترط الوعد بسبب كقوله تزوج لك سكنا ونحو ذلك وجب الوفاء به وان كان الوعد مطلقا لم يجب اه رجعة واختار وجوب الوفاء بالوعد من الشافعية نفي المذهب السبكي كما مر ذلك في البيع في بيان بيع العهدة

﴿ باب في الوقف ﴾

مصدر وقف وأما الوقف لغة تسمية رديئة اه فتح ومعنى زاد فيه وهو عكس حبس أي بالشديد كما في ع ش فلان القصيص أحبس وأما حبس فلفظ رديئة اه وفي النحفة والنهاية وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الأخبار الصحيحة اه (قوله بقطع التصرف) الباء سببية أو تصورية ومتعلقة بحبس حال وكذا قوله على مصرف متعلق بذلك جيد على نع (قوله وجهة) عطفت على مصرف قال في الفتح كذا عبر به بعضهم والأول حذف آخرين لجهة لايهامه وعلم الاحتياج اليه لشمول ما قبله له وهو قرينة مندوب اليها اه (قوله ووقف عمر رضي الله تعالى عنه) وهو أول من وقف في الإسلام ثم تابع الصحابة رضوان الله عليهم على ذلك حتى زادوا على ثمانين فتح (قوله لوسمه لقال به) انما يتجه الرد به على أبي حنيفة ان كان قول يبيعه أي الاستبدال به وان شرط الواقف عدمه تحفة قال سم أي لأن عمر رضي الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل فيقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى أن لولا

(ملوك) ملكا قبل النقل (نفيد) فاندنحلا أو ما لا كشمرة أو منفعة يستاجر لها غالبا (وهي باقية) لأنه شرع ليكون منفعة جارية وذلك كوقف شجر لرعيه وحلي لبس ونحو مسك لشهور بجان مزرع بخلاف عود البخور لأنه لا ينفع به إلا باستهلاكه والمطعم لأن نفعه في أهلا كوزعم ابن الصلاح محبة وقت الماء اختيار له ويصح وقف المصوب وإن عجز عن تخليصه وقف العاودون السفل مسجدا والأوجح وقف شعاع وإن قل مسجدا ويحرم المكث فيه على الجانب تغلبا للنفع ويمنع اعتكاف وصلاة بمن غير إذن مالك المنفعة (بوقف وسبيل) (وحجبت) (كنا على كذا) أو أرض موقوفة أو وقف عليهم لو قال تصدقت بكنا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لاتباع أو لا توهب أو لا تورث فصرح في الأصح (و) من الصريح قوله (جعلت هذا) المكان (مسجدا) فيصير بمسجد أو لم يقل لله ولا أتى بشي مما مر لأن المسجد لا يكون الاوقفا ووقفه للصلاة صريح في الوقفية وكنا يتقضي خصوص المسجد فلا بد من نيتها في غير الموات وتقل التمولي عن الربا وبني وأقره من أنه لو عمر مسجد آخر أبولم يقف آله كانت عارية له يرجع فيها متى شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجد من محبة الاعتكاف وحرمة المكث للجانب أضيف من الأرض الموقوفة قوله إذا شئنا إلى توسعته على ما أفق به شيخنا ابن زيل وغيره وعلم مما مر أن الوقف لا يصح اللفظ ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة فلا يبنى بناء على هيئة مسجد أو إذن في إقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن ملكه كالأجل مكانا على هيئة القبرة أو إذن في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فإنه يصير بذلك مسجدا قال بغوي في فتاويه لو قال قيم المسجد اضرب اللبن من أرضي للمسجد فضر به وبني به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه أو استرداده قبل أن يبنى به انتهى وألحق البغوي بالمسجد في ذلك البئر المحفورة للسبيل والاستوى المدارس والربط وقال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخضع الناس لبنى به زاوية أو ربطا فيصير كذلك

جواز البيع عند عدم الشرط ما احتاج رضي الله عنه إلى الشرط وقد يقال إن شرط عمر ذلك ليسين عدم جواز بيع الوقف فليست أمه قال حميد على نوح أي بدليل آخر الحديث وأركانها بوقوف وموقوف عليه وصفتها واقف (قوله بملوك) قال ابن زيل يجوز للأمام أن يقف أرضا يرضى بيت المال على جماعة أو واحد كقالة النوري وغيره ويجوز أن يهب من ممتلك أيضا وحينئذ لا يجوز لمن تولى بعده نقض التملك أم (قوله غير منقول) لعل المراد غير منصرف فيه تصرف ذي الأموال ولا يحسن حمله على الفقير لأنه لو كان مرادا لم يتقيده بالصدق أم عش (قوله غالب) احتذر به عن نحو الرابح أي غير المزروعة كإسياني فإنه لا يصح وقفها مع أنها تستأجر لأن استئجارها نادر لا غالب استي (قوله بمسجدا) في الفتح ولو مسجدا وفي التحفة ولا يسرى الباقي أن وقف مسجدا زاد عش ولو كان الواقف موسرا زاد في المعنى لأنها من خواص العتيق أم ونجب فسمته فور قيل وإن لم يكن أفرزا واليه ميل كلام عش ونسنتي هذه الصورة من منع قسمة الوقف للضرورة كإني التحفة والنهاية فمحاو لم يقض السبكي القول بوجوب القسمة (قوله ويحرم المكث فيه على الجانب) أي خلافا لما أئني به البارز من جواز المكث فيه ما لم يقسم كإني (قوله ويمنع اعتكاف) أي والافتداء مع التباعد أكثر من ثلثاة ذراع نعم مرفى الاعتكاف عن حج وهو أنه يطلب التحفة لداخله وفي مبحث خيار الأجر من التحفة واستأجر محلا فوا به فوقفه المؤجر مسجدا فيمنع عليه تنجيسه وكل مقدر له من حيثئذ ويتخير فإن اختار البقاء انتفع به إلى مضي اللدة وامتنع على الواقف وغيره الصلاة ونحوها فيه بغير إذن المستأجر وحينئذ يقال لنا مسجد منفعة بملوكه ويمنع الخ أم (قوله من غير إذن مالك المنفعة) متعلق بصلاة فقط خلاف ما يوهمه منعه كالتحفة من نقطه باعتكاف أيضا لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد الخالص كإني (قوله في غير الموات) لا موقع لها هنا ومحله بعد قوله فلو بني بناء الخ كإسياني بيانه (قوله لم يخرج بذلك عن ملكه) أي الأجوات فيصير مسجدا بمجرد البناء مع النية كما عبر بذلك في فتح الجواهر ونحو التحفة وشرح النهج والمعنى (قوله في ذلك) اسم الإشارة في عبارته عائد لكلام البغوي والظاهر من عبارة التحفة كالتحفة عوده إلى كلام قبله يات به الشارح وهو أن بناء المسجد في الموات تكفي فيه النية وصرح به عش على ما رحى قال قوله في ذلك أي في أنه يصير وقفا بنفس البناء في الموات والنية أم فكان الشارح نظرا إلى أقرب مذهب كور في كلام التحفة وهو كلام البغوي تأمل (قوله وقال الشيخ أبو محمد) أقره في النهاية وقال في التحفة اعترض بعضهم بمقالة الشيخ بأنه فرعه على

بمجرد بنائه وضعفه بعضهم ويصح وقف بقسرة على رباط لشرب لبنها من نزله أو لباع نسلها لمصلحة (وشرط له)
 أي للوقف (تأييد) فلا يصح تأقيته كوقفته على زيد سنة (وتنجز) فلا يصح تعليق كوقفته على زيد إذا
 جاء رأس الشهر نعم يصح تعليق بالموت كوقت داري بعد موتى على الفقراء قال الشيخان وكأنه وصية بقول
 الفقهاء انلوعرضها للبيع كان رجوعا (وامكان تليك للوقوف عليه العين الموقوفة) ان وقف على معين واحد أو جمع بأن يوجد
 خارجا تاهلا للملك فلا يصح الوقف على معلوم كعلي مسجد سيني أو على ولده ولا ولله أو على من سبوا لئلا تم القراءة لا تقطاع
 أوله أو على فقراء ولا ذمولا فقير فيهم أو على أن يطعم المساكين ريمه على رأس قبره بخلاف قبر أبيه لئلا يفتي ابن الصلاح بأنه
 لو وقف على من يقرأ على قبره بعد موته مات ولم يعرف له قبر بطل انتهى ويصح على المسموم تبعا للوجود كوقفته على ولدى ثم
 على ولد الولد ولا على أحد من ولا على عمارة مسجدان لم يبينمولا على نفسه لم تنجز عليك الانسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه
 ومنه أن يشترط نحو قضاء دينه بما وقفه أو انتفاعه به لا شرط نحو شر به أو مطالعته من شر أو كتاب وقفهما على نحو الفقراء كذا
 قاله بعض شراح المنهاج ولو وقف على الفقراء مثلا لم صار فقيرا لاجل أنه لا ختمه وكذا فقير حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه
 ولو بمقابل ان كان بقدر أجره مثل فافل ومن حيل صحة الوقف على نفسه أن يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما
 قاله جمع متأخرون واعتمد ابن الرقعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الاقربين بنى الرقعة وكان ينالوه ويبطل الوقف في جهة
 معينة كعمارة الكنائس وكوقف سلاح على قطاع طريق ووقف على عمارة قبور غير الانبياء والعلماء والمصلحين **(فرع)**

طريقة ضعيفة اه أي وهي عدم اشتراط اللفظ في الوقف مطلقا وكفاية الفعل والثنية فقط **(قوله)** بمجرد بنائه أي بنية الزاوية
 أو الرباط جيد على تخ **(قوله)** وتنجز لو تجز الوقف وعلق الاعطاء الموقوف عليه بالموت جاز كأنه الزركشي عن القاضي
 حسين قاله في المغني والافناع ومثلها التحفة والنهاية فلا وعلى فهو كالوصية اه أي فيملك بهما سلكها في أحكامها كالعلق
 بالموت وهذا شبه الحيلة في الوقف على النفس لان الفواقي هي هذه تكون له مدة حياته وان لم يكن موقفا عليه مدة حياته اه
(قوله) كوقت داري الخ أي وكذا ذات داري وقف على كذا أو فقد وقتها بخلاف اذا ماتت وقتها والفرق أن الاول انشاء
 تعليق والثاني تعليق انشاء وهو باطل لأنموذج محض تحفة **(قوله)** وكأنه وصية قال شيخ الاسلام في شرح البيهقي وغيره
 أي فيكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث في جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث بلا إجازة وفي حكم الأوقاف
 في تأييده وعدم بيعه وهبه وشره اه وهذه إحدى صورتين تستثنى محتملان عدم صحة تعليق الوقف الثانية كل ما يصح
 التحرير وهو ما اتفق على أن الملك فيه لله تعالى كالساجد والمدارس والمقابر والربط فيصح تعليق وقفها مطلقا اه بنية
 المسترشدين نقلا عن فتاوى العلامة عبيد الله بن عمر بن يحيى **(قوله)** وكأنه وصية أي في حكمها في اعتباره من الثلث وفي
 جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث وفي حكم الأوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبه وشره اه مر على بهجة رشدي
(قوله) ان وقف على معين أي أما اذا وقف على جهة غير معينة فيصح الوقف وان لم يمكن تليكه **(قوله)** ولم يعرف له قبر بطل
 أي فان عرف له قبر لم يبطل قال في التحفة وكان الفرق أي بين مسئلة الاطعام ومسئلة القراءة أن القراءة على القبر مقصودة
 شرعا فصحت بشرط معرفته ولا كذلك الاطعام عليه على أنه يأتي تفصيل في مسئلة القراءة على القبر فاعلم اه
 وعبارته فيما يأتي ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبري أو على قبر أبي وأبوه حتى قاله بطلانه
 بخلاف وقفته الآن أو بعد موتي على من يقرأ على قبري بعد موتي فان وصية فان خرج من الثلث وأجبر وعرف قبره صح
 والا فلا اه وسبأ في ذلك في الشارح أيضا **(قوله)** ولا على نفسه أي فلا يصح الوقف عليها وقال مالك وقال أبو حنيفة
 وأحمد يصح اه رجة وأعلم ان حكم الخلق بصحة الوقف على النفس ينقد ظاهرا وباطنا فيمنع النافعي من بيعه وسائر
 التصرفات فيه فقد مرح الاحصاء بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويمير الامر متفقا عليه خلافا
 لابن الصلاح في قوله ان حكمه بذلك لا يمنع الاظهار فقط سياسة شرعية اه تحفظونها بملخصا ونحوه في فتاوى ابن زياد
(قوله) أو انتفاعه اه أي ولو بالصلاة فيما وقفه مسجد افعوله بعده لا شرط نحو شر به الخ قال في التحفة غير صحيح ولذا أبرأ منه

يقع الكثيرين أنهم ينفقون أموالهم في محنتهم على ذكر أولادهم قاصدين بذلك حرمان انانهم وقد تكرر من غير واحد الافناء ببطلان الوقف حينئذ قال شيخنا كالنبيذ اوى فيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة (لا قبول) فلا يشترط (ولو من معين) نظرا الى أنه قربة بل الشرط عدم الرد وما ذكرته في المعين هو المنقول عن الأكثرين واختاره في الروضة ونقله في شرح الوسيط عن نص الشافعي وقيل يشترط من المعين القبول نظر الى أنه تملك وهو ما رجحه المنهاج كآلهه فادرك المعين بطل حقه سواء شرطنا قبوله أم لا نعم لو وقف على وارثه الحائز شيئا يخرج من الثلث لزم وإن رده وخرج بالمعين الجبهة العامة وجهة التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جزما ولو وقف على اثنين معينين ثم الفقراء فلت أحدهما فنصيبه يصرف للآخر لأنه شرط في الانتقال الى الفقراء انقراضهما جميعا ولم يوجد (ولو ان فرض) أي الموقوف عليه المعين (في منقطع آخر) كأن قال وقفت على أولادى ولم يذكر أحدا بعده أو على زيد ثم نسله ونحوهما مما لا يدوم (فصرفه) الفقير (الأقرب) رحالنا (الى الواقف) يوم انقراضهم كابن البنت وإن كان هناك ابن أخ مثلا لأن الصدقة على الأقارب أفضل وأفضل منه الصدقة على أقربهم فأقربهم ومن ثم يجب أن يخص به فقراؤهم فإن لم يعرف أرباب الوقف أو عرف ولم يكن له أقارب فقراء بل كانوا أغنياء وهم من حرمت عليه الزكاة صرفه الامام في مصالح المسلمين قال جمع يصرف الى الفقراء والمساكين أى يملك الموقوف ولا يبطل الوقف على كل حال بل يكون مستمرا عليه الا فيما لم يذكر المصروف كوقفت هذا لوان قال الله أن الوقف يقتضى تملك النافع فالزم المعين متمسكا بطل وانما صح أو صحت بثلاثي وصرف للمساكين لأن غالب الوصايا لم يخل الاطلاق عليهم والافى منقطع الاول كوقفت على من يقرأ على قبرى بعد موتى أو قبر أبى وهو حي فيبطل بخلاف وقفته الآن أو بعد موتى على من يقرأ على قبرى بعد موتى فانه وصية فإن خرج من الثلث أو أجز وعرف قبره صحت والا فلا وحيث صححنا الوقف أو الوصية كفى قراءة شيء من القرآن بلا تعيين بسورة يس وإن كان غالب قصد الواقف كما فى بعضنا لزمى وقال بعض أصحابنا هذا اذا لم يتردد عرف في البلد بقراءة فتر معلوم أو سورة معينة تعلمه لواقف والا فلا بد منه اذ عرف البلد المطرد في زمنه بمجره لشرطه (ولو شرط) أى الواقف (شيئا) يقصد كشرط أن لا يؤجر مطلقا أو الاكدا كسنة أو أن يفضل بعض الموقوف عليهم على بعض ولو أنى على ذكر أو يسوى بينهم

الشارح بقوله بعده كذا قاله بعض شراح المنهاج (قوله هو المنقول عن الأكثرين) اعتمد في العباب وشرح المنهج وهو ظاهر كلام التحفة ورجحه في الامداد والفتح (قوله هو ما رجحه في المنهاج وأصله) اعتمد في المغنى والنهاية والارشاد وعزاه الرافعي في الشرحين للامام وآخرين (قوله فنصيبه يصرف للآخر) أى وإن فصل الواقف معلوم كل كافى التحفة وخالف الشهاب الرملى وابنه والمغنى كالاسنى فقالوا ان فصل يأن قال وقفت على كل منها نصف هذا فهو وقفان كذا ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للآخر بل الأقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالأقرب انتقاله الى الأقرب الى الواقف اه قال ع ش ويكون كمنقطع الوسط اه (قوله فان لم يعرف أرباب الوقف أو عرف ولم يكن له الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الضعف وعدم الانتظام لا أفلا ولا أنه اذا لم يعرف أرباب الوقف أى بأن جهلوا يصرف الى مصالح المسلمين مع مخالفتها الرابع في التحفة والنهاية وغيرهما أنه يصرف حينئذ للأقرب الى الواقف كما اذا انقضوا ولم يصرح به ثانيا أنه اذا عرف أرباب الوقف ولم يكن له أقارب فقراء بل كانوا أغنياء أنه يصرف أيضا لمصالح المسلمين مع أنه مستحق حينئذ لأرباب الوقف وانما يصرف لمصالح المسلمين عند انقراض أربابه وقد أقارب الواقف أو كونهم غير فقراء بل كانوا أغنياء وقوله عرف والعربية تقتضى عرفوا لعوده على جمع وهو أرباب فتنبه (قوله وإن قال الله) اعتمد في التحفة والمغنى والنهاية وقال السبكي صح ان قال الله في الاسنى وفيما قاله نظر (قوله على قبرى بعد موتى أو على قبر أبى وهو حي) أى ثم الفقراء كما هو الفرض أنه منقطع الأول فقط وقد أتى في التحفة ولفظ بعد موتى مزيد على عبارة التحفة لا موقع له لانه الفارق بين أن تكون الصيغة وقفا باطلا وبين أن تكون وصية في صورتين الآتين بل لو أطلق ولم يأت بقوله الآتى الآن أو بعد موتى وانقصر على وقفته على من يقرأ على قبرى بعد موتى فانه يكون وصية كما يعلم من بابها وصرح بحمد على التحفة فتأمل (قوله وحيث صححنا الوقف أو الوصية) أى حيث لم يكن منقطع الأول كملل

أو اختصاص نحو مسجد كدرسة ومقبرة بطائفة كشافعة (اتبع) شرطه في غير حالة الضرورة كسائر شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في مكان المدرسة أي مثلاً فلا يصح كما أفتى به البلقيني وخروج بغير حلة الضرورة ما لم يوجد غير المستأجر الأول وقد شرط أن لا يؤجر لانساً أكثر من سنة أو أن الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غير في السنة الثانية فيحمل شرطه حينئذ كما قاله ابن عبد السلام (قوله) والوالد العاطفة للتسوية بين المتعاطفات كوفت هذا على أولادى وأولاد أولادى وهم والفاء للترتيب ويدخل أولاد بنات في ذريته ونسل وعقب وأولاد أولاد إلا أن قال على من ينسب إلى منهم فلا يدخلون حيث نزل المولى يشمل معتقاً وعتيقاً (قوله) تنبيه (قوله) حيث أجل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد في زمانه لانه بمنزلة شرطه فما كان أقرب إلى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في البقايات المسئلة على الطرق غير الشرب ونقل لك منها ولوللشرب بحث بعضهم حرمة نحو بياض وغسل وصنع في ماء مطهرة

(قوله) أو اختصاص نحو مسجد كدرسة الخ) أي فتخصص بهم فلا يصلى ولا يعتكف به غيرهم رعاية لقرضه وإن كره هذا الشرط ولا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيبطل الوضوء وعليه ان ضيق على المصلى ولو في وقت والاجاز وضعه كحفر البئر وغرس الشجر بل أولى اه تحفة ملخصاً قال حيد عليه ويعلم من حرمة موضع الأزار والدارق بالمسجد الحرام على وجه الدوام اه وعبارة المفتي قال الميرى عن السبكي قال في ابن الرفعة أفتيت ببطال خزائن كتب وقفها لتسكن في مكان معين في مدرسة الصاحبة بمصر لأن ذلك مستحق لغير تلك المنفعة قال السبكي ونظيره أحداث بنبري مسجد لم يكن فيه قاعة لا يجوز وكلنا أحداث كرسى مصصمؤيد يقرأ فيه كما يعمل بالجامع الأزهر وغيره لا يصح وقفه لما تقدم من استحسان تلك البقعة لغير هذه الجهة قال والعجب من فتاة يشتون وقف ذلك شرعاً وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا اه وفي فتاوى السيوطي للوقوف على معينين هل يجوز تغيرهم دخوله والصفة فيه والاستكاف بأذن الموقوف عليهم نقل الأسنوي في الألفاظ أن كلام الفقهاء في وجوبه يوم المنع ثم قال الأسنوي من عبده وأتباعه من جواره وأقوال فقهي يرجع التفصيل فإن كان موقوفاً على أشخاص معينة كزبد وعمر و بكر مثلاً أو ذرية أو ذرية فلان جاز الدخول بأذنهم وإن كان على أشخاص معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن لهم الموقوف عليهم اه قال في المفتي وفي فتاوى المهذب للفقاري يجوز للفقهاء الإقامة في الربط وتناول معلومها ولا يجوز للتصوف الفعود في المدارس وأخذ شئ منها لأن المعنى الذي يطلق به اسم المتصوف موجود في حق الفقهاء وما يطلق به اسم الفقيه غير موجود في الصوفي اه (قوله) في غير حالة الضرورة) سيأتي محترزه (قوله) للتسوية بين المتعاطفات) قال في المنهج مع شرحه والصفة والاستثناء يلحقان كلاماً من المتعاطفات بحرف مشترك كالوالد والفاء وهم إن لم يتخللها كلام طويل لأن الأصل اشتراكهما في جميع المتعلقة سواء اتقدا عليها أم تأخر أم توسطاً كوفت هذا على عمتها وأولادى وأحفادى وأخوتى وأحفادى وأخوتى المحتاجين أو على أولادى وأحفادى أو على أخوتى وأحفادى أو على من ذكر الأمان يسقى منهم والحاجة هنا معتبرة بجواز أخذ المال كإفتي بالفتاوى فان تخلل المتعاطفات ما ذكر كإلى كلام طويل كوفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده كمثل حظ الأثني عشر والافتصبيه لمن في درجته فإذا انقرضوا صرف إلى أخوتى المحتاجين أو الأمان يسقى منهم اختص ذلك بالمعظوف الأخير رأى وهو الأخوة اه ومثال الاستثناء الأول وقف هذا على غير الفاسق من أولادى وأحفادى وأخوتى ومثال المتوسط كوفت هذا على أولادى إلا من يسقى منهم وأحفادى وأخوتى اه ولفظ الأخوة لا يدخل فيه الأخوات ودخول الإناث في أن كان له أخوة فلا ثمه السدس قياسي لاللفظي ولو وقف على زوجته وأم ولده ما لم تزوج بطل حقها بزوجه ولم يعد بتعزبها بخلاف نظيره في بنته الأمومة اه أي فيعود استحقاقها بتعزبها (قوله) إلا أن قال) أي الرجل أما المرأة فتعزب لذلك لا يمنع دخول البنات لأن الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز اذ هو محمول على الانتساب للنسب لا للشرع تحفة ونهاية ومعنى لبيان الواقع أن كلاماً من أولادها ينسب إليها بالمعنى النفي فليس لها فرع لا ينسب إليها بالمعنى اه رشيدى (قوله) يشمل معتقاً وعتيقاً) أي فإذا وقف على مواله أو مواله شملهم إلى وجداه وقسم بينهما باعتبار الرأس أي لا على الجهتين مناصفة كإلى التحفة والنهاية وفي المفتي قسم بينهما نصفين على الصنفين لا على عدد الرأس على الأرجح اه ولولم يوجد إلا أحدهما حمل عليه قطعاً تحفة (قوله) غير الشرب

المسجدون كثر وسئل العلامة الطنيد أوى عن الجواب والجرار التي عند المساجد فيها الماء إذا لم يعلم أنها موقوفة للشرب أو
الوضوء أو للفصل الواجب والمسنون أو غسل النجاسة فأجيب أنه إذا دلّت قرينة على أن الماء موضوع لتعميم الانتفاع جاز
جميع ما ذكر من الشرب وغسل النجاسة وغسل الجنابة وغيرها ومثال القرينة تجريان الناس على تعميم الانتفاع من غير
تذكير من فقيه وغيره إذ الظاهر من عدم التذكير أنهم أقدموا على تعميم الانتفاع بالماء بغسل وشرب ووضوء وغسل نجاسة
فمثل هذا يقع يقال بالجواز وقال إن فتوى العلامة عبد الله بالحرمة يوافق ما ذكره انتهى قال القفال وتبعوه ويجوز شرط
رهن من مستمير كتاب وقتب يأخذها الناظر لئلا يحمله على رده وألحق به شرط ضامن وأفتى بعضهم في الوقف على النبي صلى
الله عليه وسلم أو لغيره بأنه يصرف لصالح حجته الشريفة فقط أو على أهل بلد أعطى مقيم بها أو غائب عنها لحاجة غيبة
لا تقطع نسبتها إليها عرفاً **(فروع)** قال التاج الفزارى والبرهان المرأى وغيرهما من شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاء
قنبر جزء ولو مفردة ونظر أوى الفرق نظر ولو قال ليتصدق بثلثه في رمضان أو عاشوراء فقلت تصدق بعده فلا ينتظر مثله نعم
إن قال فطر الصوامه انتظر موافق غير واحد بأن لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل جمعة يس بأن هن أحد القراء بمدقعة أو
عين لكل سنة غيبة اتبع والأبطل نظيره ما قاله من بطلان الوصية بزيادة كل شهر بدینار إلا في دينار واحد انتهى وانما يتبعه
الحاق الوقف بالوصية إن علق بالموت لأنه حينئذ وصية وأما الوقف الذي ليس كالوصية فالتى يتبعه محنة إذ لا يرتب عليه
محذور بوجه لأن الناظر إذا قرأ من يقرأ كذلك استحق ما شرط مادام يقرأ فإذا امتثل لا قرر الناظر غيره وهكذا ولو قال
الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل أن يكون شرطاً للاستحقاق وأن يكون توصيته لأجل
وقفه فإن علم مراده اتبع وإن شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتبعه فيما لا يقصد عرفاً صرف الفسدة في مقابله والاكتفى أو تعلم
كذا فهو شرط للاستحقاق فيما استظهره شيخنا ولو وقف أو وصى للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة
أيام مطلقاً ولا يدفع له حب إلا أن شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر قال شيخنا الظاهر لا وسئل شيخنا الزمى عما وقف ليصرف
غلته للأطعام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يجوز للناظر أن يطعمها من زل به من الضيفان في غير شهر الولد بذلك
التصدق أولاً وهل يجوز للقاضي أن يأكل من ذلك إذا لم يكن له رزق من بيت المال ولا من ميسر المسلمين فأجاب بأنه يجوز للناظر
أن يصرف الغلة المذكورة في أطعام من ذكر ويجوز للقاضي الأكل منها أيضاً لأنه صدقة الواقف إذا لم يصره للمتصدق ولم يكن
القاضي عارفاً بمقال السبكي لأشك في جواز الأخذ به بقوله أقول لا تنفاد المعنى المانع والاحتتمل أن يكون كالحديث ويحتمل الفرق
بأن المتصدق أعاقه ثواب الآخرة انتهى وقال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقراءة أهل بهاء بعض الأيام وقال النووي
إن أدخل واستتاب العسر كرض أو حبس بقي استحقاقه والام يستحق لمدة الاستنابة فأنهم بقاء أثر استحقاقه لغير مدة
الاختلال وهو ما اعتمد السبكي كإباحة المصالح في كل وظيفة تقبل الأمانة كالنهر يس والامانة (ولو وقف عليه) عين مطلقاً أو
لاستغلال ربحها لغير نفع خاص منها (ربح) وهو فوائد الوقوف جميعها كأجرة ودر وولد حادث بعد الوقف وغير
وضمن يعتاد قطعه أو شرط ولم يؤد قطعه لموت أصله فيستصرف في فوائد تصرف الملاك بنفسه وبغيره ما لم يخاف
شرط الواقف لأن ذلك هو المقصود من الوقف وأما الحل للمقارن فوقف تبعاً لأنه أما إذا وقفت عليه عين لنفع خاص
كدابة للركوب ففوائدها من در ونحوه للواقف ولا يجوز وطء أمة موقوفة ولو من واقف أو موقوف عليه لعدم

فاعل امتنع وتقبل معطوف عليه **(قوله)** يقال بالجواز أي فيه **(قوله)** إلا في دينار الخ أي فلا يبطل **(قوله)** وانما يتبعه أي قول
ابن الصلاح وقوله فيما لا يقصد أي مما لا ينب فيه ككلمة أو كلمتين **(قوله)** مطلقاً ظاهره أي سواء عرض له
ما يمنعه من السفر كمرض وخوف أو لا ع ش **(قوله)** إلا أن شرطه يبنى أن يكون مثله إذا كان ذلك هو
العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عمر **(قوله)** الظاهر لا ويجب على الناظر رعاية المصلحة
لفرض الواقف فلو كان البعض فقراء والبعض أغنياء ولم تنف المصلحة بالحاصلة بها قسم الفقير اه ع ش
(قوله) والا أي بأن عرفة المتصدق وكان القاضي عارفاً به وقوله كالحديث أي فتحرم وسيأتي ما يؤيده
في باب القضاء **(قوله)** ولم يؤد الخ قيد في صورتين كافى سم ع ش **(قوله)** وبغيره أي بأجرة ولجاجة إن كان

ملكهما بل يحلن و يزوجها قاض باذن الموقوف عليه لا له ولا لواقف واعلم أن الملك فريضة الموقوف على معين
أوجهة ينتقل الى الله تعالى أى بنفك عن اختصاص الآدميين فلا شغل المسجد بأمتنعوجبت الاجرة له فنصرف لمصلحه
على الأوجه (قائمة) ومن سبى الى محل من مسجد لا قراء قرآن أو حديث أو علم شرعى أو آلة له أو تعلم ما ذكر
أو كساج درس بين يدي مدرسو وفارقه ليهود اليه ولم تطل مفارقتها بحيث انقطع عنه الالفة فحقه باق لان له غرضاً
فى ملازمة ذلك للوضع ليألفه الناس وقيل يبطل حقه بقيامه وأطالوا فى ترجيعه نقلاً ومعنى أو للصلا تلو قبل دخول
وقتها أو قراءة أو ذكر وفارقه بعذر كغشاء حاجه واجابة داع فحقه باق ولو صبا فى الصف الاول فى تلك الصلاتوان لم
يترك رداءه فيه فيحرم على غيره العالم الجلوس فيه بغير اذنه أو ظن رضاه نعم ان اقيمت الصلاة فى غيبته واتصلت
الصفوف فالوجه سد الصف مكانه لحاجة تمام الصفوف ذكره الاذرى وغيره فلو كان له سجادة فيه فيسحبها برجله
من غير أن يرفعها بها عن الارض ثلاثاً تدخل فى ضائه أما جلوسه لاعتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو
لحاجة والا لم يبطل حقه بخروجه اثناءها لحاجة وأقضى الفصال بمنع تعليم الصبيان فى المساجد (ولا يباع موقوف وان
خرب) فلو انهدم مسجد وتعلت اعادته لم يبيع ولا يعمد ملكاً بحال لامكان الصلاة والاعتكاف فى أرضاً وجف الشجر
الموقوف أو قلعه ريج لم يبطل الوقف فلا يباع ولا يوهب بل ينتفع به الموقوف عليه ولو جعله أبواباً ان لم يكن له اجارته
خسباً بحاله فان تعذر الانتفاع به الا باستهلاكه كأن صار لا ينتفع به الا بالحرق انقطع الوقف أى ويملكه الموقوف
عليه حينئذ على المعتمد فينتفع بعنه ولا يبيعه ويحوز يبيع حصر للمسجد الموقوفة عليه اذا بليت بأن ذهب جلالها

له النظر والالم يتعاط الاجارة الا الناظر أو نائبه تحفة وعبارة الغنى ليس له أن يسكنها غيره بأجرة ولا بغيرها وقضية هذا منع عارتها وهو كذلك وإن جرت عادة الناس بالمساحة بأجرة ييب المخرسة ونحوها أنه قال في المحفة وسأفل عن المسند أنما وفي دار الحديث بهاتف الشيخ أسكنها غيرا تيارا أو لم يثبت هذا أن الوقت ليس على كنى الشرح اه
ونحوها الغنى وفي سم على جميع قول المتن بنفسه وبغيره محه حيث كان الوقف للاستغلال كيانى أمالو وفقه لينتفع به الموقوف عليه استوفاه بنفسه أو نائبه وليس له اعارة ولا اجارة ع ش وفي الاسنى ولا يحق أن المالك من فوائد المالك وس ونحوها إنما هو الانتفاع لا المنفعة أى فلا يجوز اجرتها ولا اعارتها (قوله بل محمدان) قال في الفتح وكانهم لم ينظروا للقول بملكها لمنعه ولا يحتاج عن نظر اه (قوله ينتقل الى الله تعالى) أى فلا يكون ملكا للواقف ولا للموقوف عليه وقال أبو حنيفة وقال مالك وأحمد ينتقل الملك الى الموقوف عليه كذا في رجة الامة لكن في ج على المنهج أنه عند مالك ملك للواقف اه وهو المنصوص عليه في شرح مختصر خليل للابام السردبر ونصها للملك لرفعة الموقوف للواقف الا الغلة من ثمر ولبن وصوف فانها للموقوف عليه اه وعمل الخلاف فيها بقصد به تلك ريعه بخلاف ما هو مثل التحريم رضا كالمسجد والمقبرة والرباط والمدرسة فانه ينتقل لله تعالى باتفاق (قوله فلا يدخل المسجد بأمتعة الخ) نفريه على ما قبله ظاهر لا غير عليه خلافا لما أطل به المحشى في الاعتراض عليه فتأمل (قوله على الاوجه) يتعلق بصرف لا وجبت كإزعمه المحشى (قوله فائدة الخ) بحث في هذه الفائدة بعض أحكام المسجد وعملها باب احياء الموات الا أنه لا حذفة تدارك ذلك هنا لمناسبتها للوقف وقد صرح فيها كتبناه في باب صلاة الجمعة في المسئلة أبسط مما هنا فارجع البان أردت وسأنى في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى بنبذة من أحكام احياء الموات أعلما للفائدة (قوله الاله) جمع آلف كمالا جمع عادل قال سم ينبغي أن يكون المراد ان تضي مدة من شأنها أن تقطع ألافه فيها وان لم ينقطعوا بالفعل قال ع ش وليس من الغيبة ترك الجالوس فيه في الايام التي جرت العادة ببطلانها ولوشهر وفى نسخ الاقعة كبيرة جمع بار (قوله أو الصلاة) عطف على لا قراء قرآن كقراءه وذكر قال في المغنى ويلحق بالصلاة الجالوس في المسجد لسباع وعظ أو حديث أى وأقراءة في لوح مثلا وكذا من يطالع منفردا بخلاف من يطالع لغيره مولم أرمن تعرض لذلك وهو ظاهر اه (قوله) يمنع تعليم الصبيان في المسجد أى لأن الغالب اضرارهم بهو كانه في غير كللى للتمييز اذا اصانهم العلم لما لا يليق بالمسجد ومنع جالس به اتخذه لنحو بيع أو حرفة ومستطرق حلقة نحو علم اه تحفة قوطها ومنع أى قد باهم وصرح بالندب أيضا في المغنى والنهاية ثم قال ولا يجوز الارتفاق بحريم المسجد اذا أضر باهله وينبغي منع الناس من استطراق حلق القراء والفقهاء في

ونفعها وكانت المصلحة في بيعها وكذا جنوعه المنكسرة خلافا لجمع فيهما وبصرف ثمنها لمصالح المسجد ان لم يمكن شراء حصر أو جلب به والخلاف في الوقوفة ولو بأن اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الوهوبة والشتراة للمسجد فبإيجاز لمجرد الحاجة أي المصلحة ان لم تبطل وكذا نحو القناديل ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فراشه في غير فرضه مطلقا سواء كانت الحاجة أم لا كما أفتى به شيخنا ولو اشترى الناظر أخشابا للمسجد أو وهبت له وقبلها الناظر جاز بيعها بالمصلحة كأن خاف عليها نحو سرقة لا ان كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوب ذكره الكمال الرداد في فتاوى ولا ينقض المسجد الا اذا خيف على نفسه فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر ان رأى الحاكم والاقراب اليه أولى ولا يعمر به غير نفسه كرباط وبشر كالعكس الا اذا تعذر جفسه والذي يتجه ترجيحه في ربيع وقف المتهديم أنه ان توقع عوده حفظ له والا صرف لمسجد آخر فان تعذر صرف للفقراء كما يصرف النقص لنحو رباط وسئل شيخنا عما اذا عمر مسجد بآلات جدد وبقيت آلاله القديمة فهل يجوز عمارة مسجد آخر قديم بها أو تباع ويحفظ ثمنها فأجاب بأنه يجوز عمارة مسجد قديم وعادتها بها حيث قطع بعدم احتياج ما هي منه اليها قبل فنائها ولا يجوز بيعه بوجه من الوجوه انتهى ونقل نحو حصر المسجد وقناديله كنقل الكهنة يصرف ربيع الوقوف على المسجد مطلقا أو على عمارته في البناء ولولمنا توفيق التجسيم المحكم والسلم وفي أجرة للقيم لا المؤذن والامام والحصر وللهن الا ان كان الوقف لمصلحة فيصرف في ذلك لا في التزيين والنقش وما ذكرته من أنه لا يصرف للمؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله النووي في الروضة عن البيهقي لكنه نقل بعدم عن فتاوى الغزالي أنه يصرف لها وهو الوجه كما في الوقف على مصالحه ولو وقف على دهن لاسراج المسجد بأسراج كل الليل ان لم يكن مغلقا مهورا وأفتى ابن عبد السلام بجواز اقتداء السير من المصالح فيه لئلا احترام ما مع خلوه من الناس واعتمده جمع وجزم في الروضة بحرمه لاسراج الخالي قال في المجموع يحرم أخشى من زينة وشعاعه كصماء وترا به (فرع) عمر الشجر النابت بالمقبرة بالمباحة صباح وصرفه لمصالحها أولى ونحو المقروس في المسجد لمكانه ان غرس له فيصرف لمصالحه وان غرس لبؤ كل أو جهل الحال ففاح وفي الانوار ليس للامام اذا اقتصد بمقبرة ولم يبق بها اثر اجازتها للزراعة أي مثلا وصرف غلتها لمصالح وحصل على الوقوف قائله لا لكها ان عرف والافال ضائع أي ان أس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة وكذا المجهولة وسئل العلامة الطنيداي في شجرة نبتت بمقبرة مسجلة ولم يكن لها اثر يستفاد به الا أن بها أخشابا كثيرة تصلح للبناء ولم يكن لها ناظر خاص فهل الناظر العام أي القاضي يبيعها وقطعها وصرف قيمتها لمصالح المسلمين فأجاب نعم للقاضي في المقبرة العامة المسجلة يبيعها وصرف ثمنها لمصالح المسلمين كثمر الشجرة التي لها اثر فان صرفها في مصالح المقبرة أولى هذا عند سقوطها بنحو ربيع وأما قطعها مع سلامتها فيظهر ابقاؤها للرفق بالزائر والشيخ (ولو شرط واقف نظرا له)

الجوامع وغيرها توفيراً لهم اه قال ع ش قوله أو حرقة أي لتطبيق المسجد كخياطة بخلاف نسخ كتب العلم ونحوها اه وقد يخالفه قول السيد عمر قوله لنحو بيع صادق ببيع الكتب والمصاحف وقوله وحرقة صادق بالكتاب وهو واضح فيهما وان عمت بهما البلوى اه الا أن يحمل الاول على النسخ بنفسه بلا قصد نحو البيع أو لغيره بلا قصد عوض ويحمل الثاني على خلافه أو على نسخ نحو العروض والقصص غير الصادقة اه حيد على (قوله) خلافا لجمع فيهما أي في الحصر والجنوع (قوله) والذي يتجه ترجيحه) الى وسئل من التحفة وعبارة الثنا بة تأمر بيع المسجد المتهديم فقال والدرج الله تعالى انه ان توقع عوده حفظ له وهو ما قاله الامام والا فان أمكن صرفه الى مسجد آخر صرف التيمم به جزم في الانوار والا فتنقطع الآخر فيصرف لأقرب الناس الى الواقف فان لم يكونوا صرف الى الفقراء والمساكين أو مصالح المسلمين اه أما غير المتهديم فاحصل من غلة الوقوف على مصالحه فيشتري بهها عقار أو يوقف عليه بخلاف الوقوف على عمارته يجب اختاره لاجلها أي ان توقفت عن قريب ويظهر ضبطه بأن تتوقع قبل عروض ما يحشى منه عليه والا لم يدخر منه شيء لأجلها لأنه يعرضه للضياع أو لظالم بأخذه أي وحينئذ يتعين أن يشتري به عقارا له وان أخرجه أي الاشتراء عن شرطه لعلمه بالضرورة حينئذ عليه ينفي تعين صرف غلة هذا العمارة ان وجدته لأقرب الى غرض الواقف المشتري له على عمارته فان لم يحجب لعلمه فان أمن عليها حفظها والاصرفها لمصلحة لا لاطلاق مستحقه لأن المصالح أقرب الى العمارة اه تحفة (قوله) وجزم في الروضة بحرمه لاسراج الخالي) جمع في التحفة بينه وبين اقتداء ابن عبد السلام بحمل كلام

أى لنفسه (أو لغيره اتبع) كسائر شروطه وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الأوجه وليس له عزل من شرط نظره حال الوقف ولو لمصلحة (والا) يشترط لاحد (فهو لقاض) أى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظ ما جازته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك على المذهب لانه صاحب النظر العام فكان أولى من غيره ولو وافقاً وموقوفاً عليه وجزم الخوارزمى بشيونه للواقف وفرضه بلا شرط ضعيف قال السبكي ليس للقاضى أن يخلص شرط الناظر الا ان صرح الواقف بنظره كما أنه ليس له أن يخلص من سهم عامل الزكاة قال ابنه التاج ومعه في فاضله قدر كفايته وبحث بعضهم أنه لو خشي من القاضى أن كل الوقف لجور مجازلن هو يبدىه صرفه في مصارقه أى أن عرفها والا فوضه لغيره عارف بها أو سألها وصرفها وشرط الناظر واقفاً كان أو غيره العدالة والاهتداء الى التصرف المفوض اليه ويجوز للناظر ما شرط له من الأجرة وأن زاد على أجرة مثله مالم يكن الواقف فلان لم يشترط لشيء فلا أجرة له نعم له رفع الأمر الى الحاكم ليقرره الأقل من نفقته وأجرة مثله كولى البيت وأقضى ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من غير ما كم وينعزل الناظر بالنسبة فيكون النظر للحاكم وللواقف عزل من ولاء ونصب غيره الا ان شرط نظر محال الوقف **تمت** لو طلب المستحقون من الناظر كتب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظاً.

ابن عبد السلام على ما اذا ترفع ولو على تدوير احتياج أحد لما فيه من النور وكلام الروضة وموافقه على ما اذا لم يتوقع ذلك (قوله شرط نظره حال الوقف) أى بأن قال وقت هذا مدرسة بشرط أن فلانا ناظرها ومثل شرط النظر شرط التدريس فليس له عزله من غير سبب محض بنظره لانه لا نظر له بعد شرطه لغيره ومن ثم لو عزل المشروط له نفسه لم ينصب له بدلاً الا الحاكم اه تحفة (قوله على المذهب) راجع لقوله فهو لقاض (قوله له قدر كفايته) أى بخلاف ما اذا لم يكن له ذلك فله الأخذ (قوله العدالة) أى الباطنة مطلقاً أى سواء ولاء أو واقف أو الحاكم كما رجحه الأدرعى واعتمده في الحقة والهاية وأكتفى السبكي بالظاهرة في منصوب الواقف واعتمده المنعنى قاتل في التمسح ودد احبب هي أو فسمايه نزع الحاكم الوصية منه فان عاين عاين نظره ان شرطه له بعينه حال الوقف كالمس والناظر على أمكنة لاحتياج ثبوت عدالتهم وأمانته لكل منها بخلاف كفايته ووظيفة الناظر عند الاطلاق المارة والاجرة وجمع الغلة وحفظها كالأصول وقسمتها لولي المدرس وبنزل الطلبة والصوفية وان لم يجعل الواقف ذلك له الا ان جهل مراتبهم فينظم الشيخ وليس له ولو الواقف أو الامام الأعظم عزل أحد بدون سبب بل يفسق به نعم لا يلزم الموقوف بعلمه ودياته بيان مستند العزل اه ملخصاً (قوله مالم يكن الواقف) أى فلا يزداد على أجرة المثل (قوله كتاب الوقف) أى المحررفه وقفية الكتب المعروفة بالحجة وحيث ان الشارح لم يأت بباب احياء الموات كما أشعرنا كما ثم ناسب أن تأتي به مختصراً هنا كما أتى به هنا في التحرير تسمية القائمة (اعلم) أن الأئمة انفقوا على أن الأرض الميتة يجوز احيائها ويجوز احياء موات الاسلام للمسلم بالاتفاق والذي عند أبي حنيفة وأصحابه واختلفوا هل يشترط في ذلك إذن الامام أم لا قال الشافعى وأجدل يحتاج للاذن وقال أبو حنيفة يحتاج الى اذنه وقال مالك ما كان في الغلة أو حيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريباً من العمران أو حيث لا يتشاح الناس فيه افتقر الى اذن واختلفوا فيما كان من الأرض مما كان يهدأ أهله وأخرب وطال عهده هل يملك بالاحياء قال الشافعى وأجدل لا يملك بذلك وقال أبو حنيفة ومالك يملك بذلك واختلفوا فيما يملك به الأرض ويكون احيائها به فقال الشافعى ان كانت للزراع فبزرعها واستخراج ماؤها وان كانت للسكنى فبتقطيعها بيوتاً وتسقيفها وقال أبو حنيفة وأجدل بتحصينها وأن يتخذ لها ماء وفي القمار بتعويضها وإن لم يسقفها وقال مالك بما يعلم بالعادة أنه احياء لمثلها من بناء وغراس وحفر بئر وغير ذلك واختلفوا في حرمة البئر العادية فقال أبو حنيفة ان كانت لسبي الا بل خريماً أو بعون ذراعاً وان كانت للناضح فستون وان كانت عيناً فثلاثون ذراعاً وفي رواية خمسائة فن أراد أن يحفر في حرماً منع منه وقال الشافعى ومالك ليس لذلك حد مقدر والرجع فيه الى العرف وقال أجدل ان كانت في أرض موات نخسة وعشرون ذراعاً وان كانت في أرض عادية فخمسون ذراعاً وان كانت عيناً فخمسة ذراعاً واذا ثبت الحشيش في أرض مملوكة ملكه صاحبها عندنا وقال أبو حنيفة وأجدل يملكه وكل من أخذه صار له وقال مالك ان كانت الأرض محبوسة ملكه صاحبها ولا يجوز للامام أن يحمي حشيش أرض الموات لنعم الصدقة وخيل الغزاة والفتوال اذا احتاج ورأى فيه المصلحة واذا فضل ماء بئر أو نهره عن حاجته

لا مستحقاقهم لزمه تمكينهم كما أتى به بعضهم **باب** في الإقرار هو لغة الإثبات وشرعا أخبر الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا (يؤاخذ بالإقرار مكلف مختار) فلا يؤاخذ بالإقرار صبي ومجنون ومكره وبغير حق على الإقرار بأن ضرب ليقرأ أمامكم على الصدق كأن ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصبح حال الضرب وبعده على أشكال قوى فيه سبيل علم أنهم لا يرضون الضرب إلا بأخت مثلا ولو ادعى صبا أمكن أو نحو جنون عهدا أو كراهات أو إمارة كحس أو ترسيم وثبت بينة أو بإقرار المقر له أو يمين مر دودة صدق يمينه ما لم يتم بينة بخلافه وما إذا ادعى الصبي بلوغا بامناه يمكن فيصدق في ذلك ولا يخلف عليه أو بسن كلف بينة عليه وإن كان غربا لا يعرف وهي رجلان نعم إن شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبلن وثبت بهن السن تبعا كما قلناه شيئا (وشرط فيه) أي الإقرار (لفظ) يشعر بالزام بحق (كلمة أو عندي كذا) لزيد ولو زاد فيها أظن أو أحسب لفتا ثم إن كان المقر به

لزمه عندنا بذله بلا عوض لحوان لا لزوم وقال أحد يلزمه البذل مطلقا وخلفه أبو حنيفة إذا وجد غيره وقال مالك إن كان يبرية لزمه بذله مطلقا أو في ملكه فلا اه رجة بزيادة من معدن الفقه وفي فتح الجواب جاز ولو أتى بوقوف في شارع ولو وسطه وجالس به لاستراحة ومعاملة مثلا إن اتسع الشارع فلم يضيق بذلك على المارة وإن لم يأذن فيه الإمام لا اتفاق الناس عليه في سائر الأعمار نعم الأوجه أن من تولد من نحو وفوق ضرر ولو احتمالا أمر بقضاء حاجته والانصراف وللحائس التظليل بما لا يضر وللإمام أو نائبه أن يقطع بقعة من الشارع لمن يرتقى فيها بالمعاملة لا تملك وإن زاد اتساعه وليس لأحد أن يعرض لنحو من يرتقى فيه بنحو معاملة وما يفعل وكلاء بيت المال من بيع بعضه فسق وضلال ومن ثم قال ابن الرفعة لا أدري بأي وجه يلتقي الله من يفعل ذلك قال الأذري وفي معناه الرحب الواسعة بين الدور وشنع على بيعهم أيضا لحفلات الأتجار وعلى من يحكم أو يشهد بأنها بيت المال وتقل غيره الإجماع على أنه لا يجوز البناء فيها مطلقا وأنه يجب هدمه وإن بعد النهر عنها اه وليس للسلطان تملك شيء من النهر أو حريمه وإن انكشف عنه لانه لا يخرج عما كان عليه بانكشاف الماء عنه لانه يصد أن يعود الماء إليه نعم لهدمها لمن يرتقى بها حيث لا يضر بالملكين اه سم وقال في التحفة وحريم النهر كالليل ما تمس حاجة الناس إليه لتمام الاتساع بالنهر وما يحتاج لإقامه ما يخرج منه فيه لو أراد هدمه أو تنظيفه فلا يحل البناء فيه ولو لم يسجد وهدم ما بقي فيه كما نقل عليه إجماع المذاهب الأربعة ولقد نعم فعل ذلك ولم حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا لينزع الناس فلم يتزجروا قال بعضهم ولا يغير هذا الحكم اه ونحوها النهاية زاد في التحفة بعده وإن تباعد عنه الماء بحيث لم يصير من حريمه أي لاحتمال عوده إليه اه قل ع ش ومع وجوب هدمه قص فيه الجملة إذا كان متصلا بالبنين فهو كساحة بين الدور فاحفظه فإنه مهم قال حج ولا يصح الاعتكاف فيه ولا التحبة لا تفاء للسجدة المشترطة فيها اه

باب في الإقرار

(قوله بحق عليه) كان ينبغي أن يزيد أو عنده ليشمل الإقرار بالعين اه عناني شق فإن كان الحق على غيره فدعوى أول غيره على غيره فتشهادة أمال العام عن محسوس أي أمر مسموع فهو الرواية وعن حكم شرعي فهو الفتوى وأركانه أربعة مقر ومقر له وبه وصيغة اه تحفة (قوله ويسمى) أي لغة وشرعا حج (قوله مكلف) نائب فاعل يؤاخذ (قوله على أشكال قوى فيه) في التحفة وغاية ما وجهوا به ذلك أن الصدق لم ينحصر في الإقرار لكن أمال جمع في رده اه وفي المغني والنهاية واستشكل المصنف قبول إقراره حال الضرب بأنه قريب من المكروه وإن لم يكن مكروها من حيث أنه لم يكره على شيء واحد وإنما ضرب ليقول الصدق بأن يقول نعم عندي أو يقول ليس عندي وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يقر قال الأذري الصواب فيما لو ضرب ليقر بحق ويراد بذلك الإقرار بما ادعاه خصمه أنه كراه سواء أقر حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو لم يقر لضرب ثانيا وما ذكره ظاهر جلي اه قال ع ش وظاهر أن الضرب حرام وإن كان خفيفا في الشقين أي سواء كان ضرب ليقرأ أو ليصدق وسواء كان الضارب له حاكم الشرع أو السياسة أو غيرها كمشايخ العرب اه (قوله أو ترسيم) أي ملازمة (قوله صدق يمينه) لكن تؤخر بين الصبي بلوغه فيما يظهر حج (قوله وما إذا ادعى الصبي بلوغا) أي ليصح إقراره أو ليتصرف في ماله ع ش (قوله بامناه يمكن) أي ببلوغه من الامكان المتقدم في الحجر

معينا كذا بهذا التوب أو خذ به أو غيره كله ثوب أو أقبل اشترط أن يضم اليعنى مما يأتي كعندى أو على وقوله على أو في ذمى الدين
ومعى أو عندى للعين ويحمل العين على أدنى المراتب وهو الودعة فيقبل قوله يمينى الرد والتلف (و) ك(نعم) و(بلى) وصدقت
(وأبرأتى) منه أو أبرأتى منه (وقضيت لجواب اليس لى) عليك كذا (أو) قاله (لى عليك كذا) من غير استفهام لأن المفهوم
من ذلك الاقرار ولو قال اقض الالف الذى لى عليك أو أخبرت أن لى عليك ألقا فقال نعم أو أهانى أو أنكر ما دعى عليه أو حتى
أفتح السكيس أو أجد المفتاح أو ألبس الأبراهيم مثلا فإقرار حيث لا استهزاء فإن اقترن بواحد مما ذكر فريضة استهزاء كإيراد كلامه
بنحو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والانسكار أى وثبت ذلك كاهو ظاهر لم يكن بمقر على المعتمد وطلب البيع
إقرار بالملك والعارية والاجارة بملك للنفعة لكن نعيها إلى المقر وأما قوله ليس لك على أكثر من ألف جواب لقوله لى عليك
ألف أو تحاسب أو اكتسب الزيد على ألف درهم أو أشهدوا على بكذا أو بما في هذا الكتاب فليس بإقرار بخلاف أشهدكم مضافا
لنفسه وقوله لمن شهد عليه هو عدل فيها شهادته إقرار كذا شهد على فلان بمائة أو قال ذلك فهو صادق فانه إقرار وإن لم يشهد
(و) شرط (فى مقر بما لا يكون) ملكا (المقر) حين يقر لان الاقرار ليس إلا لعن الملك وأما هو اخبار عن كونه ملكا
للمقره اذ لم يكن بده فقول له لارى أو لوى أو لارى التى اشترى بها لنفسى لزيد أو دى الذى على زيد لعمرى لقولان الاضافة اليه
تقتضى الملك له فتنا فى الاقرار به لغيره اذ هو إقرار بحق سابق ولو قال مسكنى أو ملبوسى لزيد فهو إقرار لأن تعديسك وبليس
ملك غيره ولو قال الدين الذى كتبته أو باسمى على زيد لعمرى وصح أو الدين الذى لى على زيد لعمرى لم يصح إلا ان قال واسمى
فى الكتاب عارية ولو أقر بغيره بعد معين فى بغيره أو شهد بها ثم اشترى لنفسه أو ملكه بوجه آخر حكم بغيره ولو أشهد أنه
سيفر بمائيس عليه فأقر أن عليه فلان كذا لم يمول بغيره ذلك الاشهاد (وصح إقرار من مريض) مرض موت (ولو لوارث)
بدى أو عين فيخرج من رأس المال وإن كذب به قبة الورثة لانه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر
صدقه لكن للوارث تحليف المقر به على الاستحقاق فيها استظهره شيخنا خلافا للفقهاء ولو أقر بنحوه مع قبض فى الصفحة قبل

(قوله أو خذ به) أى أكرم به (قوله أو غيره) أى غير معين عطف على معين سم (قوله للعين) يوفى بكسر وفتح صالح للاقرار بالدين
والعين على المعتمد ولزيد كذا إقرار لكن الأوجه أن محمله فى العين والا فلا بد أن يضيف اليه نحو على فتح
(قوله يمينى الرد والتلف) أى الخاصين بعد الاقرار بخلافهما قبله لان الثالث والمردود لا يكونان عليه ولا معه ولا عنده
نأمل أفاده (ج) (قوله وأبرأتى منه) بصيغة الماضى فلو حلف لفظ منهم يكن إقرار الاحتمال البراءة من الدعوى وقوله أبرأتى
منه بصيغة الأسر (قوله أو أهانى) طاهره وإن لم يقل منه بخلاف قوله أبرأتى لابد معه من لفظ منه كاتقدم فليحذر فرق
اه شوبرى (قوله وثبت ذلك) أى وحلف أنه لم يرد الاقرار بل الاستهزاء مر سم (قوله لم يكن به مقرا) اعتمده فى النهاية
أيضا وميل المعنى إلى الزوم وعدم الفرق ووجهه فى النسخة والفتح (قوله لكن نعيها إلى المقر) قال الرشيدى على مر ظاهر
أن المراد تعيين جهة المنفعة من وصية واجارة وغيرهما حتى لو عينها باجارة يوم متلافيل وهذا ظاهر فليراجع اه (قوله أو أشهدوا
على بكذا) ميل النسخة إلى أنه إقرار أيضا واعتمده فى النهاية قال واعتمده الوالد فى فتاويه آخر (قوله فانه إقرار) قال سم
و يبنى وفاقا لم أن الحكم كذلك وإن كان فلان لا تقبل شهادته كعبد وصي فلينظر اه (قوله لغوا ما لم
يرده الاقرار بمعنى أن الدار التى كانت ملكى قبل لزيد الآن غايتم أنه أضافها لنفسه باعتبار ما كان محازا اه ع ش (قوله
لان الاضافة إلخ) أى اضافة الجوامد كالدار والثوب لا المشتقات كاللبس والمسكن اذ قد تقتضى الاختصاص بمانه الاشتقاق
وهو السكنى واللبس وهو لا يستلزم الملك (ج) (قوله إقرار بحق سابق) صوابه اخبار بحق سابق كما مر فى التعريف (قوله
حكم بغيره) أى فترفع يده عنه وكان اشتراؤه اقتداء له من جهته وبيعا من جهة البائع ويبنى أن يأتي مثل ذلك فى كتب
الأوقاف فاذا علم بوقفيته ثم اشتراها كان شراؤها اقتداء فيجب عليه رد ما لم له ولاية حفظها إن عرف والاسلم لمن يعرف
المصلحة فإن عرفها هو وأبقاها فى يده وجب عليه حفظها والاعارة منها على ما جرت به العادة فى كتب الأوقاف وليس من
العلم ما يكتب بهو أمشيها من لفظ وقت اه (ج) (قوله لكن للوارث تحليف المقر له) أجنبيا كان أو وارثا كإلى النسخة والنهاية
خلافا للمعنى فى الاجنبى فان نكل أى المقر له حلف أى الوارث وبطل الاقرار كما فتنى بذلك الوالد والنهاية (قوله خلافا للفقهاء)

وان أطلق أو قال في عين عرف أنها ملكه هذه ملك لورثي نزل على حالة المرض قاله القاضي فينوقف على اجزائه بقية الورثة كما لو قال وحيث في مرضي واختار جمع عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذب فلا ينبغي لمن يخشى الله أن يقضى أو يفنى بالصحة ولا شك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقصر جمع بالحكمة حينئذ وأنه لا يعمل للمقر له أخذه ولا يقدم اقرار صحة على اقرار مرض (و) صح اقرار (بمجهول) كشيء أو كذا فيطلب من المقر تفسيره فلو قال له على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عيادة للمريض ورد سلام ونجس لا يقتضي كخبر ولو قال له على مال قبل تفسيره بنموول وإن قل لا بنجس ولو قال هذه النصاروما فيها القلان صح واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فإن اختلفا في شيء أهو بها وقته صدق المقر وعلى المقر له البيعة (و) صح اقرار (بنسب أخقه بنفسه) كأن قال هذا ابني (بشرط امكان) فيمبأن لا يكذب به الشرع والحس بأن يكون دونه في السن بزمان يمكن فيه كونه ابنه وبأن لا يكون معروف النسب بغيره (و) مع (تصديق مستلحق) أهل له فإن لم يصدقه أو سكت لم يثبت نسبه الابينة (ولو أقر ببيع أوهبة وقبض واقباض) بعدها (فادعى فساد لم يقبل) في دعواه فساد ما قال أقررت لظني الصحة لأن الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح ثم ان قطع ظاهر الحال صدقه كبسوى جلف خبيثي قبول قوله كما قاله شيخنا وخرج باقباض ما لو اقتصر على الطبعة فلا يكون مقرا باقباض فان قال ملكها ملك كالزما وهو يعرف معنى ذلك كان مقرا باقباض وله تحليف المقر له أنه ليس فاسدا لا مكان ما يدعيه ولا تقبل بيته لانه كذبها باقراره فان نكل حلف المقر له أنه كان فاسدا و بطل البيع أو الهبة لأن البيعة المدونة كالأقرار ولو قال هذا زيد بل لعمر أو غصبت من زيد بل من عمرو سئل زيد سواء قال ذلك متصلا بما قبله أم منفصلا عنه وإن طال الزمن لا يمنع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي وغرم بدله لعمر ولو أقر بشيء ثم أقر ببعضه دخل الأقل في الأكثر ولو أقر بدين لاخر ثم ادعى أداءه لم يبرأ نه نفي ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه التحليف فقط فان أقام بيته بالأداء قبلت على ما أتى به بعضهم لاحتمال ما قاله كما لو قال لا بينة لي ثم أتى بيينة تسمع ولو قال لاحق لي على فلان ففيه خلاف والراجح منه أنه ان قال فيما أظن أو فيما أعلم ثم أقام بيته بأن له عليه حقا قبلت وإن لم يقبل ذلك لم تقبل بيته الا ان اعتذر بنحو نسيان أو غلط ظاهر

أي في تحليف الوارث للمقر له الأجنبي لا الوارث أما هو فلا يخاف في تحليفه القفال كافي التحفة والنهاية خلافا لما يفيد صنيع الشارح (قوله عدم قبوله) أي قبول اقرار المريض مرض الموت لو اقرت وقوله ان اتهم كذا في منذهب مالك أيضا وقال أبو حنيفة وأحمد لا يقبل اقرار المريض لو اقرت أصلا اه رجة (قوله فلا ينبغي الخ) هذا من كلام الأذري كما صرحا به في التحفة والنهاية ثم قالوا ولا شك فيما في كلام الأذري فكان على الشرح ذكره (قوله أن قصده الحرمان) ليس بقيد بالزائد الا انهم لا يعم بالكتب ولن لم يقصد حرمانا فتح الجواد (قوله وقبض) أي في الطبعة وقوله واقباض الواو بمعنى مع أي اعما بعد القبض ان كان مع اقباض الواو أي أو اذنه كما مر له في باب الطبعة وسيأتي التصريح بذلك في المحترز فلا اعتراض (قوله جانب) كناية عن شدة البداهة المستلزمة لشدة الجهل بحيث لا يميز الصحيح من الفاسد (قوله فلا يكون مقرا باقباض) محله حيث لم يكن بيد المقر له والافه اقراره بالقبض مر لطف مع (قوله وغرم بدله لعمر) أي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم تحفة وشرح للنهج وفي الاسنى لو كان المقر به مثليا غرم القيمة أيضا اه أي لا للمثل واعتمده الشهاب الرملي قال الشو برى لأن الغرم للمحاولة اه فلور جمع المقر به ليد المقر دفعه لعمر واسترد ما غرمه له وحسبه تحت يده حتى يرد ما غرمه له عرش (قوله على ما أتى به بعضهم) اعتمده مر سم وتبرأ منه في التحفة كما هنا ونظر في قياسه على ما لو قال لا بينة لي ثم أتى بيينة تسمع قال والفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بينة ولا يعلمها فلا ينسب لتفسير بخلاف مسئلتنا ثم محل قبول ادعاء النسيان كما قاله بعضهم ما لم يلزم عدم قبول قوله فيه بأن يذكر في ألفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانه لأن دعواه حينئذ مخالفا لآقر به أولا اه قال سم وأتى بما قاله بعضهم الشهاب الرملي اه

﴿ باب في الوصية ﴾

هي لغة الاتصال من وصي الشيء بكذا وصلة بلان الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه وشرعا تبرع بحق مضافا بعد الموت وهي سنة مؤكدة اجابا وان كانت الصدقة بمسحة فرض أفضل فينبغي أن لا يفصل عنها ساعة كما صرح به الخبير الصحيح ما حق امرئ مسلم شيء يوصي فيه يبيت ليلة أوليئتين الا ووصيته مكتوبة عند رأسه أي ما يلزم أو المعروف شرعا الا ذلك لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت ونكره الزيادة على الثلث ان لم يقصد حرمان ورثته والاحرم (تصح وصية مكلف صرح) مختار عند الوصية فلا تصح من صبي ومجنون ورفيق ولو مكاتبه لم يأذن له السيد ولا من مكره والسكران كال مكلف وفي قول تصح من صبي غير (جهة حل) كعمارة مسجد ومصالحة وتصل عليه ما عند الاطلاق بأن قال أوصيت به للجد ولو غير ضرورية عملا بالعرف ويصرفه الناظر للاهم والأصلح جهته وهي الكعبة وللصريح النبوي تصرف لمصالحها الخاصة بهما كترميم ما هو من الكعبة دون بقية الحرم وقيل في الأولى لما كبر مكة قال شيخنا يظهر أخذنا بما قالوه في التبرع للقبور المعروف بجريل من محبة الوصية كوقوف الصريح الشيخ الفلاني وتصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن يخسونه أو يقرؤن عليه أما اذا قال للشيخ الفلاني ولم ينو صريحه ونحوه فهي باطلة ولو أوصى لجد سبني لم تصح وان بني قبل موته الاتبعا وقيل بطل فيها لو أوصى لجد وقال أردت تليسه كعمارة نحو قبة على قبر نحو عالم في غير مسجلة ووقع في زادات العبادي ولو أوصى بأن يدفن في يته بطلت الوصية وخرج بمجة حل جهة المعصية كعمارة كنيسة واسراج فيها وكتابة نحو نورافو علم محرم

﴿ باب في الوصية ﴾

وقد سألني القرائض مخالفا كثر الفقهاء في تأخيرها عنها لان الانسان يوصي ثم يموت ثم تقسم تركته وارضاءه في المعنى وردا في التحفة والنهاية بأن قبولها وردها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخرا عن الموت (قوله من وصي الشيء) يفتح الصاد مخففة كوعي ومن قرأه بالقنديد فقد صحفه اه شوق (قوله وصل خير دنياه بخير عقباه) يحتمل أن المراد بخير دنياه الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة وبخير عقباه الخير الذي يحصل بعد موته بسبب حصول الموصي به للوصية فهو بإيصاته حصل له بعد موته خير وقد صدر منه في حياته خير فقد وصل أحدهما بالآخر يج قال ع ش قال قال البصري رأيت بخط ابن الصلاح أبي عمرو أن من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وأن الأموات يتأذرون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن حل ذلك على ما ذمات عن غير وصية واجبة أخرج مخرج الزجر اه (قوله لما بعد الموت) ولو تقديره كأوصيت له بكذا دون أن يقول بعد موتي مم لان الوصية صريحة وان لم يذكر بعدها لفظ الموت بخلاف غيرها كأعطوا له كذا لا يكون صريحا لان قال بعد موتي حتى يج (قوله أفضل) أي من الوصية (قائده) كل مال ملك عنه الميت بأن كان دنياه على الناس ولم يقبضه الوارث فثوابه لميت ولا يناقيه جواز مطالبة الوارث بلان الحق له فيه لكن لا يملكه الا اذا قبضه وهي قائدة عظيمة برماوى يج (قوله ما حق امرئ) ما نافيه قوله شيء مفسد لم يوصى فيه صفة شيء وبيت تامة هي الخبر كما قاله الزركشي على حذف أن المستثنى كما قاله الطيبي والكرماي واقتضاه كلام الشارح لان الخبر لا يقتضي بالواو والمستثنى حالا أي ما يلزم والرأي حقه أن يبيت الا في هذه الحالة لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت أي لا ينبغي له أن يبيت ليلة أوليئتين الا في هذه الحالة واليلة واليئتين ليستا للتقييد والمراد أن لا يمضي عليه زمن من ملك الشيء الموصى فيه الا ووصيته مكتوبة عنده أي مشهده عليها لكن سوجه له في الليلة أو اليئتين فالمراد بالكتابة الاشهاد يج ملخصا (قوله والاحرم) أي وان قصد حرمان ورثته حرمت والمعتمد في التحفة والمعنى والنهاية الكراهة وان قصد ذلك لانه لحرمان منه أصلا أما الثلث فلان الشارح وسع له في ثلثه ليتدارك بما فرط منعظم يؤثر قصده بذلك وأما الزائد عليه فهو بما ينفذان أجاز وموع اجازتهم لا ينسب اليه حرمان فهو لا يؤثر قصده (قوله كترميم ما هو من الكعبة) أي ومن الصريح النبوي (قوله الاتبعا) أي لوجود كأوصيت لجد فلان وما سبني من المساجد (قوله) ووقع تميمه بذلك يشعر الى سقوط هذا القول بضعفه ولنا قال في التحفة والنهاية ولعله بناء على أن الدفن في البيت مكروه وليس كذلك اه

(و) تصح (الحلل) موجود حال الوصية بقينا فتصح لحلل انفصل وبه حياة مستقرة لسون ستة أشهر من الوصية أو لأربع سنين فأقل ولم تكن المرأة فراشا لزوج أو سيد وأمكن كون الحلل منه لان الظاهر وجوده عندها لندرة وطء الشبهة وفي تقدير الزنا اساءة ظن بها نعم لو لم تكن فراشا قط لم تصح الوصية قطعاً لا للحلل سيحدث وان حدث قبل موت الموصي لانها تملك وتملك المعلوم بمنع فأشبهت الوقف على من سيولده نعم ان جعل الموصوم تبعاً للموجود كأن أوصى لأولاد زيد الموجودين ومن سيحدث له من الأولاد صحت لهم تبعاً ولا تغير معين فلا تصح لأحد هذين هذا اذا كان بلفظ الوصية فان كان بلفظ أعطوا هذا لأحدهما صح لانه وصية بالتملك من الموصي اليه (وتصح لوارث) للموصي (مع اجازة) بقية (ورثته) بعد موت الموصي وان كانت الوصية ببعض الثلث ولا أثر لاجازتهم في حياة الموصي اذ لاحق لهم حيث تنو الخلية في أخذ من غير توقف على اجازة أن يوصي لقائل بأى وهو لثله فأقل ان تبرع لولده بخمسائة أو بألفين ككل هو ظاهر فاذا قبل وأدى للابن ما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الابن في حصوله من الوصية وله ابرأؤه هبة والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنحن غير اجازة فليس لهم تقصير الوصية لكل وارث بقدر حصته كنصف الثلث لغيره لانه يستحقه بغير وصية ولا يأثم بذلك وبين هي قدر حصته كأن ترك الابن وقنا ودار اقيمتهما سواء فخص كلاهما واحد صح ان اجاز او لأوصى للفقراء بشئ لم يجز للموصي أن يعطي منه شيئاً للورثة المليات ولو فقراء كأنه يصلي الأم وانما تصح الوصية (بأعطوه صكاً) وان لم يقل من مالى أو وهبته له أو جعلته (أو هو له بعد موتي) في الأثر بمقتضى ذلك لان اضافة كل منها الموت صيرتها بمعنى الوصية (وبأوصيته) بكتا وان لم يقل بعد موتي لوضعها شرعاً فلو اقتصر على نحو وهبته له فهو هبة ناجزة أو على نحو ادفعوا اليه من مالى كذا أو أعطوا فلان من مالى كذا فتوكيل يرتفع بنحو الموت وليست كناية وصية أو على جعلته احتمال الوصية والهة فان علت نيته لأحدهما أو البطل أو على ثلث مالى للفقراء لم يكن اقراراً أو وصية وقيل وصية للفقراء قال شيخنا ويظهر أنه كناية وصية أو على هو له اقرار فان زاد من مالى فكناية وصية وصرح جمع متأخرون بصحة قوله لانه ان مت فاعط فلان ابني الذى عليك أو ففرقه على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من بينة به وتنعقد الكناية كقوله صفت هذا له أو ميرته له أو عيدي هذا له والكتابة كناية فتعقد بها مع التيقن لولم ناطق ان اعترف نطقاً هو أو وارثه بنية الوصية بها ولا يكفي هذا خطي وما فيه وصيته ونصح بالالفاظ المذكورة من الموصي (مع قبول) موصى له (معين) محصور ان تأهل والا فتحو وليه (بعد موت موص) ولو بتراح فلا يصح القبول كالأرد قبل موت الموصي لان الموصي أن يرجع فيها فمن رد قبل الموت القبول بعده ولا يصح الرد بعد القبول ومن صرح بالرد ردها أولاً قبلها ومن كنيته لا حاجة لي بهلأنا غني عنها ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء بل تازم بالموت ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم واذا قبل الموصي له بعد الموت بان أى بالقبول الملك له في

(قوله لسون ستة أشهر من الوصية) أى وان كانت فراشا لزوج أو سيد لانها أقل مدة للحلل فيعلم أنه كان موجوداً عندها تحفة قال السيد عمر ومعنى قوله ان الحلل يعلم أنه يعامل معاملة المعلوم والافتقار الى امام الحرمين وجزم به الراعى لاختلاف في أنه لا يعلم اه (قوله لو لم تكن فراشا قط) أى وقد انفصل لأربع سنين فأقل ولستة أشهر فأكثر كما في التحفة بخلاف ما لو انفصل لسون ستة أشهر من الوصية فانه يستحقه للقطع بأنه موجود عندها غاية انه من شبهة أو زنا وهي تصح للحمل منهما كافي ع ش والرشيدي وثاني التوأمين تابع للأول في صحة الوصية له وعندها والوصية لغيره وصية لسيد أى تحمل عليها تصح وان قصد العبد على الأوجه تحفة وقال في الأسنى والمفتي والنهاية ان قصده لم يصح كظنهم في الوقف قاله ابن الرفعة اه (قوله لانه وصية بالتملك من الموصي اليه) أى يرجع لاختياره فتح وعمل في التحفة ذلك بقوله لانه تفويض لغيره وهو انما يعطى معيناً ومن ثم صح قوله لو كيله بعد لأحدهما اه (قوله مع اجازة ورثته) واجازتهم هنا وفيما يأتي تنفيذ صحة الوصية لكونها غير لازمة رعاية لم لا ابتداء تملك فلا رجوع لهم فتح ولا حاجة الى تقييد الوارث بانخاص احترازاً عن العام كوصية من لا يرثه الا بالمال بالثقة فقل فتصح ولا يحتاج لاجازة الامام لان الوارث جهة الاسلام لخصوص الموصي له فلا يحتاج للاحتراز عنه كافي التحفة والنهاية خلافاً لى (قوله في ذلك) أى في قول الدائن للدين أى ان مت فاعط

الموصى نهن الموت فيحكم بترتب أحكام الملك حينئذ من وجوب نفقة وفطرة والنفوز بالقوائم الحاصلة وغير ذلك (لا تصح الوصية في زائغ على ثلثي) وصيغته في (مرض مخوف) لتولد الموت عن جنسه كثيرا (ان زموارت) خاص مطلق التصرف لا نهضة فان كان غير مطلق التصرف فان توقعت أهلية عن قرب وقت إليها والا بطلت ولو أجاز بعض الورث تفتط صرح في قدر حصته من الزائغ وان أجاز الوارث لأهل فجازته تنفيذ الوصية بالزائغ والخوف كإسهال متتابع وخروج الطعام بلا استعانة هضم أو كأن يخرج بشدة ووجع أو مع دم من عضو شريف كالكبدة والبواسير أو بلا استعانة وحى مطبقة وكطلق حامل وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وبقاء مشيمة والتحام قتال بين متكافئين واضطراب ربح في حق راكب سفينة وان أحسن السباحة وقرب من البر وأما من الوباء والطاعون فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من الثلث وينبئ لمن ورثته

فلان الخ (قوله في مرض مخوف) ليس بقيد في الوصية لعدم محبة الوصية بالزائغ في الصحة والمرض فله سبق فكر من الوصية إلى التبرع للنجس كما (قوله فجازته تنفيذ الوصية) أي لا ابتداء تملك كما (قوله والخوف كإسهال) هذا بيان للمرض المخوف في الآن وقد علمت أنه لا موقع له في الوصية ولو صنع كصنع المنهج لا تنظم ترتيب ذلك وعبارته لو تبرع في مرض مخوف ومات فيه لم ينفع من أزيد على ثلث إلى أن قال ومن المخوف قولنج الخ اه يزاد من شرحه والمخوف هو ما يكثر عنده الموت عاجلا وان خالف المخوف عند الأطباء تحفة ونهاية (قوله كإسهال) يقتضي أنه وجع ماعطف عليه مخوف وليس كذلك فان منه ما هو ملحق بالمخوف لا مخوف قال في النهاية ويلحق بالمخوف أشياء كالوباء والطاعون أي زمنهما وأسر كقوله أو مسهلين اعتادوا قتل الأسراء والتحام قتال بين متكافئين أو قريبي التكافؤ وتقديم لقتل بنحو قصاص أو رجم ولو باقراره واضطراب ربح في حق راكب سفينة ببحر أو نهر عظيم كالنيل والفرات وان أحسن السباحة وقرب من البر حيث لم يغلب على ظنه النجاة منه وأخفى المأوردى بذلك من أدركه سيل أو نار أو أضي فتاة أو أسد ولم يتصل ذلك به لكنه يذكره لإحالة أو كان بمفازة وليس ثم مايا كله واشتد جوعه وعطشه وطلق حامل وبعد الوضع لو لم يخلق ما لم تنفصل المشيمة اه ملخصا وقد سلك الشارح في عدم تمييز المخوف من الملحق به سلك الارشاد والمنهج خلاف سلك المتهاج والخطب في ذلك سهل ومن المخوف ابتداء ودواما قولنج بضم القاف وفتح اللام وكسرها وهو أن تنعقد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا ينزل ويصعد بسببه البخار إلى الدماغ فيؤدي إلى الهلاك ويتفجع ابتلاع الصابون غير المبالو وأكل الثين والزيب ويضره حبس الريح وشرب الماء البارد وأشار بالكاف إلى علم حصر الأمراض المخوفة وأما ذكر منها بعض ما يغلب وقوعه قال بعضهم وجلة ما يعترى الإنسان خمسة وثلاثون أقبح مرض عافا نالته والمسلمين منها اه ملخصا من شرح المنهج ويح وقل وبرماوى وكلاسهال عاف متتابع ومهل من المخوف دواما لا ابتداء ولا بدق الزعاف من مضى زمن يفضي مثله فيعادة كثيرا إلى الموت ولا يضبط بما يأتى في الإسهال لأن المهم قوام البدن وينفع الزعاف أن يكتب بدمه اسم صاحبه على جبهته وضاد الألف بالعنص ملتو تاع الزيت والحاصل أن المرض أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء ودواما كالقولنج وقسم مخوف دواما لا ابتداء كالإسهال وقسم مخوف ابتداء لدواما كالقالج وهو استرخاء أحشى البدن طولا ويطلق القالج أيضا على استرخاء أى عضو كان وهو المراد هنا كافي شرح المنهج وابتداء المخوف سبعة أيام ع ش وينفعه أكل الثوم وعسل النحل والفلفل يدق الثوم مع الفلفل ويحاط في العسل ويستعمل صباحا ومساء قل على الجلال (قوله بشدة ووجع) ويسمى الزحير تحفة (قوله وكطلق حامل بسبب الولادة) وموت الولد في البطن مخوف وخروج بالولادة الفاء العلقه والمضغة فليس بمخوف س ل (قوله وان تكررت ولادتها) كذلك في التحفة والنهاية وغيرهما وخمس الزكشى كون المطلق مخوفا لا بكار والنساء الصغار قال وهو حسن اه يح وخروج بالطلق نفس الحمل فليس بمخوف ولا أثر لتولد المطلق المخوف منه لانه ليس بمرض به فارق قولهم لو قال الخباء هنا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لا نادرا كان كالمخوف تحفة (قوله وان أحسن السباحة وقرب من البر) كذلك في التحفة وقيدته في النهاية بالحقيقة المارة وقال في المعنى نعم ان كان بمن يحسنها وهو قريب من الساحل لا يكون مخوفا كقوله الزكشى اه (قوله محسوب من الثلث) لكن قيدته في الكافي بمن وقع الموت في أمثاله واستحسنه الأذرى تحفة وعبارة النهاية وهو حسن كقوله الأذرى اه وعبارة المعنى ومنه الطاعون وان لم يصب

أغنياء أو فقراء أن لا يوصى بزيادة على ثلث أو الأحسن أن ينقص منه شيئا (ويعتبر منه شيئا أي الثلث أيضا (عنى علق بالموت) في الصحة أو المرض (و) تبرع تجزى مرضه (كوصية) وإبراء ولو اختلف الوارث والتهب هل الهبة في الصحة أو المرض صدق التهيب بيمينه لأن العين في يده ولو وهب في الصحة وأقضى في المرض اعتبر من الثلث أما المتجزى في صحته فيحسب من رأس المال كعجوة الاسلام وعنى المستولدة ولو ادعى الوارث سوته في مرض تبرعه والتبرع عليه شفاؤه ومومن مرض آخر أو وفاة فان كان نحو فاصق الوارث والا فلا آخر ولو اختلفا في وقوع التصرف في الصحة أو في المرض صدق التبرع عليه لأن الأصل دوام الصحة فان أقاما بينتين قدمت بينة المرض (فرع) لو أوصى خيرا نه فلا يرعى دارامن كل جانب فيقسم حصة كل دار على عدد سكانها أو لعلماء فلم يحدث يعرف مال الراوى قوة أو ضدها والمروى صحة وضدها ومفسر يعرف معنى كل آية وبأمر يد بها وفقه يعرف الأحكام الشرعية نصا واستنباطا والمراد هنا من حصل شيئا من الفقه بحيث يتأهل به لفهم باقيه وليس منهم نحوى وصرفى وقوى ومتكلم ويكنى ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء أو للفقراء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن عن ظهر قلب أو لأجهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فن يصب الصحة ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعنده ويدخل في أقارب زيد كل قريب وان بعدلا أصل وفرع ولا تدخل في أقارب نفسه ورثته (وتبطل) الوصية المعلقة بالموت وتمثلها تبرع علق بالموت سواء كان التعليق في الصحة أو المرض فلم يوصى الرجوع فيها كالمطبة قبل القبض بل أولى ومن ثم لم يرجع في تبرع تجزى في مرضه وان اعتبر من الثلث (يرجع) عن الوصية (بنحو تقتضها) كأبطلتها أو رددتها أو أزلتها والأوجه صحة تعليق الرجوع فيها على شرط لجواز التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها (و) بنحو (هذا الورثي) أو ميراث عنى سواء أنسى الوصية أم ذكرها وسئل شيخنا عما لو أوصى له بثلث ماله الا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل بالأولى أو الثانية فأجيب بأن الذى يظهر العمل بالأولى لأنها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة أنه ترك الاستثناء فيها لتصرحه به في الأولى وأنه تركه إطلاالا والنص مقدم على المحتمل (و) بنحو (بيع ورهن) ولو بلا قبول (وعرض عليه) وتوكيل فيه (و) نحو (غراس) في أرض أوصى بها بخلاف زرعها ولو اختص بنحو القراس ببعض الأرض اختص الرجوع بمحله وليس من الرجوع انكار الموصى الوصية ان كان لقرض ولو أوصى بشئ لم يدم أوصى به

للتبرع اذا كان مما يحصل لأمثاله كما قال الأذرى اه قال في النهاية وهل يقيد به اطلاقهم حرمة دخول بلد الطاعون والوباء أو الخروج منها لقب حاجة أو يفرق فيه نظر وعدم الفرق أقرب اه ونحوها التحفة زاد في النهاية وعموم النهى يشمل التحريم مطلقا أى يشمل أمثاله وغيرهم قال ع ش لكن التقييد أقرب كما قدمه اه (تنبيه) ان قبل المرض ان اتصل به الموت فهو خوف وان لم يتصل به فهو غير خوف فافان ذكره أجيب بأن فائدة هذا تبرع فيه ومات بسبب آخر كهم أو غرق فانه يحسب من الثلث زى اه ج (قائمة) روى الثعلبي في تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحفة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عسرية أو ضحاها كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون معنى (قوله) ويكنى ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أى كثلاثة فقهاء ولا يجب واحدا من كل صنف نعم ان قال لعلماء بلد ككناؤهم محصورون وجب التعميم والتسوية بل والقبول اه فتح الجواد وقد جزم المحشى بأنه لا يجزئ واحدا من كل صنف خلاف ما نقلته في صدر العبارة ثم استدل على ذلك بصارفة الفتح خلاف ما فيه كما رأيت فاحذر (قوله) اختص بالفقهاء أى تتعلق الفقه بكثرة الصلوات والمتفقه من اشتغل بتحصيل الفقه وحصل شيئا منه وقع اه تحفة (قوله) صرف لعباد الوثن استشكلت صحة الوصية في هذا ما لا يتعداها بأنها معصية وأجلب في التحفة بأن النار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها أو يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يتعين بطلانها لو قال لمن يعبد الوثن أو يصب الصحابة واعتمده أيضا في الفتح ونقل المحشى عن الاسنى عدم الصحة (قوله) لا أصل وفرع) كذا عبر في المشاهج وعدل في المنهج الى الأبوين ولما قال فلا يدخلون في الأقارب لانهم لا يسمون أقارب عرفا ويدخل الأجساد والأحفاد كما صححاه في الشرحين والروضة فتعيرى بما ذكر أولى من تغييره بالأصل والفرع اه أى لأن الأصل يشمل الجد

لعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو أوصى به ثالث كان بينهما أثلاثا وهكذا قاله الشيخ زكريا في شرح المنهج ولو أوصى زيد بما جاز ثم غمسين فليس له الا خمسون لنضمن الثانية الرجوع عن بعض الأولى قاله النووي (وتنفع ميتا) من ولرث وغيره (صدقة) له اجاعا وصح في الخبر ان الله تعالى يرفع درجة العبد الخنة باستغفار ولده وقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى عام مخصوص بذلك وقيل منسوخ ومعنى نفعه بالصدقة أنه يصير كأنه تصدق قال الشافعي رضي الله عنه ووسع فضل الله أن يشيب التصديق أيضا ومن ثم قال أصحابنا يسر له نية الصدقة عن أبيه مثلا فإنه تعالى يشبههما ولا ينقص من أجره شيئا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له إذا استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى أما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي لأنه شفاعته أجره للشافع ومقصودها للمشفوع له نعم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه لوالد الميت لأن عمل ولده لتسببه في وجوده من جهة عمله كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم قال أو ولد صالح أي مسلم يدعو له جعل دعاءه من عمل الوالد أم القراءة فقد قال النووي في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل ثوابها الى الميت وقال بعض أصحابنا يصل ثوابها للميت بمجرد قصدہ بها ولو بعد ما وعليه الأئمة الثلاثة واختاره كثيرون من أئمتنا واعتمد السبكي وغيره فقال والذي دل عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت فعمد بين ذلك وجعل عدم الوصول الذي قاله النووي على ما ذكرنا لا يمحضرة الميت ولم ينو القارئ ثواب قراءة له أو نواذع وقد نص الشافعي والأصحاب على ندب قراءة ما ينسرع عند الميت والدعاء عقبها أي لأنه حينئذ أرجح للاجتماع لأن الميت تنزهه ركعة القراءة كالشيء للحاضر قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع اللهم أوصل ثواب ما قرأ نأى مثله فهو المراد وإن لم يصرح به فلأنه اذا نفعه الدعاء بما ليس للداعي فإله أولى ويجري هذا في سائر الأعمال من صلاة وصوم وغيرهما

والفرج يشمل الحقيق مع أميما يدخلان في الأقارب ع ش (قوله عام مخصوص) العموم في مفهومه وهو أنه ليس له شيء في عبر سعيه فيحصل بغير الصدقة والدعاء وقوله مخصوص بذلك أي بما ذكر من الاجماع وغيره ع (قوله عن أبيه مثلا) بل وكل المسلمين اه فتح (قوله أم القراءة الخ) حكذا في المنهج وعبارة التحفة وأقهم المتن أنه لا ينفعه غير ذلك أي الصدقة والدعاء من سائر العبادات ولو القراءة نعم بنفعه نحو ركعتي الطواف بجال الحجاج والصوم عنه السابق في بابه وفارق كالحج القراءة لا احتياجه فيها لبراءة ذمته مع أن الجلال فيها دخلا ومن ثم لومات وعليه قراءة منقورة احتتمل كقائه السبكي جوازها عنه وفي القراءة وجه وهو مذهب الأئمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك بوصول ثوابها للميت بمجرد قصدہ بها ولو بعد ما واختاره كثير من أئمتنا اه ونحوها التها يقول المفتي زاد فيه منهم أي من اختاره ابن الصلاح والمحب الطبري وابن أبي البزم وصاحب الشنار وابن أبي عصرون وعليه عمل الناس ومارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله اذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة المفتي اذا نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي فلا يجوز بماله أولى اه (قوله فله أولى) قد ينحش فيه ان للثل ليس لمسيد عمر ولا ينحش في طلبه من الله تعالى اه عبدالله باقتضوي ينحش حينئذ في دعوى الأولوية اه حيد على نعم (قوله ويجري هذا) ظاهره أن الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم الخ بل يحتمل أنه من كلام ابن الصلاح أيضا حينئذ فهو مرجع في أن الانسان اذا صلى أو صام مثلا وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان يصل اليه ثوابها فاعلم من الصلاة والصوم مثلا فتنبه وراجع اه رشيدى أقول بل ظاهر منيع التحفة والسها يقول المفتي أنه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض أنه ليس منه فاتفق الشروح الثلاثة على الجزاين المذكور كافي في اعتياده وجواز العمل بذلك وفي الثلاثة الشروح جواز اهداء ثواب القرب لئبنا صلى الله عليه وسلم اه حيد على نعم ومر في الجنائز والاجاز ماله تعالى بذلك ع (تتمة) في الايضاه وهو انبات تصريف مضاف لما بعد الموت وأركان أربعة موصى وموصى فيه وصيغة شرط في الموصى بقضاء حتى كدين وتنفيذ وصية كونه مكلفا لم اختارا وشرط في الموصى بأمر نحو طفل كجنتون ومحجور سفهم ماصر ولا يلقه عليه ابتداء من الشرع لا يتفق يقض وشرط في الموصى عند الموت عدالة ولو ظاهرة كافي التحفة والمفتي وبعض نسخ التها يوفي بعض منها لا بد من العدالة الباطنة أيضا وعليها الزيلدي قال ع ش والعدالة الباطنة هي التي تثبت عند القاضي بقول المازكين اه وكفاية في التصرف الموصى به موصى بقوا اسلام ق مسلم وعدم ادواؤه لولى عليه وعدم جهالة فلا يصح الايضاء الى من قد شيا من ذلك وتعتبر الشرط عند الموت لا عند الايضاء

باب الفرائض

ولا ينفصم حتى لو أوصى إلى من خلا عن الشرط أو بعضها كصبي ورقيق ثم استكملها عند الموت صح وان لم ينص مدة الاستبراء في طاسق ناب كإني عرش ولا يضر عي ولا أنوته والام أولى من غيرها إذا حصلت الشرط فيها عند الموت وينزل ولي من أب يوجد ووصى وقاض وقبضه بفسق لا أمام وشرط في الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً لا يصح إلا بإصاح في تزويج لأن غير الأب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة ولا في معصية كبناء كنيسة وشرط في الصيغة إيجاب بلفظ يشعر به كأوصيت إليك أو فوضت إليك أو جعلتك وصياً ولو كان الإيجاب مؤقثاً معتقاً كأوصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم فهو الوصى وقبول كوكالة فيكتفى بالعمل بعد الموت متى شاء مع بيان ما يوصى فيه فلا اقتصر على أوصيت إليك مثلاً لغاوس إصاء بأمر نحو طفل كحجوني بقضاء حق إن لم يعجز عنه حالاً أو عاجز به شهوداً استباقاً للخيرات فإن عجز عنه حالاً ولا شهود به وجب الإصاء مسلوحة لبراءة ذمته ولا يصح الإصاء من أب على نحو طفل والجد بصفة الولاية عليه لأن ولايته ثابتة شرعاً ولو أوصى اثنين ولو مرنياً وقبلوا لم ينفرد واحد منهما بالتصرف إلا بالاذن الموصى به بالانفراد عمل بالاذن نعمه الانفراد برد الحقوق وتنفيذ وصية معينة وقضاء دين في التركة جنسه ولكل من الموصى والوصى رجوع عن الإصاء متى شاء لأنه عقد جائز كالوكالة قال في الروضة إلا أن يتعين الموصى أو يظلم على غلته تلف المال باستيلاء ظالم فليس له الرجوع أي يحرم عليه ولو عزل نفسه لم ينزل عرش لكن لا يلزمه ذلك بحجائيل بالأجرة وصدق يمينه ولو وصيا كان أو قياً أو غيباً في اتفاق على موليه لا تق لافي دفع المال إليه بعد كماله اه ملخصاً من شرح المنهج مع يجمع عليه وشمل قول شرح المنهج وغيره الأصل والحاكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله خلافاً لما يخالف اه سم وهو قضية اطلاق المغنى وكلام التحفة وصرح الاستي كما قاله مروفي يجمع عن حل وحج أن الحاكم يصدق بلا عين وقال سم واعتمد مر أنه لا بد من يمينه قبل العزل وبعده اه

باب الفرائض

أخره عن العبادات وللعاملات لا اضطرار الانسان اليها من حين ولادته دائماً أو غالباً إلى موته ولا منهما متعلقان بإدامة الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب قل واعلم ان علم الفرائض يحتاج إلى ثلاثة علوم علم الفتنوى بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وعلم النسب بأن يعلم كيفية انساب الوارث لليت وعلم الحساب بأن يعلم من أى عدد يخرج منه المسئلة وأول ما يبدأ به من تركة لليت حق نعلق بعين التركة كمال ويجب فيه زيادة كانه كالمزكاة لانه متعلق أرش الجنابة بقرينة ومروى متعلق دين المرتبة به ومبيع ملت مشتريه مغلطاً بضمنه فيمؤن تجهيز موعته من نفسه وغيره بمحروف بحسب يساره واعساره فبقضاء دينه المطلق الذى لزمه لموجو به عليه فتتفقد وصيته من ربع تجزى في مرض موته من ثلث باقى والباقى لورثته الآتى بيانهم في الشرح وقد تكفل بحاصل ذلك بهذا النظم

يبدأ من تركة لليت بحق * بالعين كلز كانه والرهن اعتناق
والعبد يحنى والمبيع ملت من * كان اشتراه مغلطاً ثم مؤن
تجهيزه والدفن بالمحروف * ثم ديونا لزمته توفى
ثم الوصايا نفقت من ثلث * باقيه ثم ما بقى للورث
وهم أب فأمه وإن علا * والابن وابن الابن يهما زلا
والاخ وابنه لصير أم * وهكذا المم وإن المم
والزوج ثم ذو الولاء من زكن * من النسابت وبنت ابن وابن
سفل وأم وتليها الجدة * والأخت والزوجة والمعتقة

وللارث أركان وشرط وأسبب وموانع (أما أركانه) فثلاثة وارث ومورث وحق مورث وجعلها عند الرؤف في نظمه للنقاية أربعة زيادة فمرحق كإسبب (وأما شروطه) فثلاثة (أول) تحقق موت المورث كما إذا شوهد ميتاً أو ثبت موته عند القاضي بشهادة عدلين أو ألحق بالموتى حكماً كالفقود الذى غلب مدة لا يعيش فيها غالباً وحكم القاضي بموته فينزل وقت حكمه منزلة موته

فهرته من كان موجودا قبيل الحكم دون من مات قبله دون من وجد بعد الحكم أو معه والثاني تحقيق وجود الوارث حيا
عند موت مورثه ولو كان حينئذ نطفة كما إذا أتت به لأكثر من ستة أشهر من موت مورثه دون أربع سنين وليست فراشا
لزوج فإن الظاهر وجوده عند موت مورثه الأصل عدم حدوثه فثبت أن أتت به لدون ستة أشهر فهو يحقق الوجود لأن أقل
مدة الحمل ستة أشهر بالإجماع أو لأكثر من أربع سنين فهو يحقق الحدوث عند الشافعية والخنا بة وعلى أحد قولين عند المالكية
والآخر أكثر مدة الحمل خمس سنين وأكثر مدة الحمل عند الحنفية سنتان ويشترط في حياته أن تكون مستقرة عند موت
مورثه أو بعد انفصاله إن كان خلافا لزوج إنسان فأتت أبوه والمذبح يتحرك لم يرث من أبيه شيئا لأن حياته غير مستقرة إذ
حركة المذبح محقق قلز وال فهو في حكم الميت وكذا إذا أخرت حشوة بطنه وعاش يوما أو أكثر أو تعقب مصرانه أو انفصل
الجنين حيا بعد موت مورثه وحركته حركة مذبح لم يرث من تركته مورثه شيئا ويعلم استقرار حياته عند المالكية بصراحته فإن
لم يستصل صار خام يرث ويعلم ذلك عند الشافعية والخنا بة بصياحه أو بكائه أو عطاسه أو ارتضاعه وكذا عند الشافعية بالنقاه
التي وامتصاصه أو بفتاقه أو بفتح عينيه أو أحدهما ولا يكفي عند الشافعية والخنا بة مجرد الاختلاج ولا انقباض بعض
أعضائه ولا انتشاره لأن هذه حركة مذبح فلا يرث وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزهر كل ذلك بمنزلة الاستهلال
فإذا وجسه شيء من ذلك بعد تمام انفصاله أو انفصال أكثره ومات قبل تمام انفصاله ورث فلا يشترطون استقرار حياته
ولتمام انفصاله حيا * والثالث العلم بالجهة المقتضية للارث من زوجية أو لاء أو قرابة وتعين جهة القرابة من بنوة وأخوة
وأبوة وعمومة والعلم بالدرجة التي اجتماعها تفصيلا فإذ مات قرشي فكل قرشي موجود عند موته ابن عمه ولا يرث منهم
الامن علم أنه الأقرب إلى الميت ولا يقبل القاضي الشهادة مطلقا بأنه وارثه فربما ظن الشاهد من ليس بوارث وارثا ولا
تكني الشهادة بكونه ابن عم أو ابن ابن مثلا لا بد من تعيين الدرجة التي اجتمع فيها لحواجز وجود أقرب منه أنه يعود
لنظام (وأما أسبابها أربعة) ثلاثة تجمع عليها وأما الرابع فعند دوعد المالكية مطلقا للخصية والخنا بة مهابة * الأول
قرابة وسيأتي تفصيلها نعم لو اشترى بعض في مرض موته عتق عليه ولا يرث لأنه يؤدي ارثه إلى عدم ارثه كما يعلم من
الطور الحكمي الآتي في الروجة * الثاني نكاح صحيح وان لم يبطأ نعم لو اعتق أمة تخرج من ثلثه في مرض موته وزوج
بها لم يرثه للورث اذ لو ورثت لكان عتقها وصية لوارث فيتوقف على إجازة الورثة وهي منهم وإجازتها متوقف على سبق حرثها
وهي متوقفة على سبق إجازتها فأدى ارثها إلى عدم ارثها وبه يعلم أن الكلام في غير المستولدة لأن عتقها ولو في مرض
الموت لا يتوقف على إجازة أحد لان الإجازة إنما تعتبر بعد الموت وهي به تعتق من رأس المال تحفة وخرج بصحيح الفساد
فلا أثر لذلك في الارث لكن المختلف في فساد كالمصحيح عند المالكية في إيجاب الارث الانكاح اختيار ونكاح الرض
لأنحل الأول ونهى الشارع عن ادخال وراث في الثاني بخلاف المتفق على فساد كنكاح الخامسة ولو اختلف مذهب
الزوجين ولم يترافعا لحاكم فالعبرة عندنا بما شرع الشافعية بمنه الزوج كما في اللؤلؤة عن ابن حجر أفاده الباجوري *
الثالث ولاد يفتح الوالو مهموزا ويختص دون سابقه بطرف فيرث العتق ومن يملئ به العتق ولا عكس بالإجماع إلا ما شذ *
والرابع الاسلام أي جهته ولهذا جاز نقله عن بلد المال عند من يخالف لابن حجر وأعطاه لواحد قال في النهاية وبذلك
فارق الزكاة وسواء كان المصروف له موجودا عند الموت أم حدث بعده أم أسلم أم عتق بعده نعم لا يعطى مكاتب ولا قاتلا
ولامن غيره رق ولا كفرا ولو أوصى لرجل بشيء من الحركة جاز إعطاؤه منها ومن الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث
المعين لا يعطى من الوصية من غير إجازة أما القدي إذا مات من غير وارث أو كان ولم يستغرق قصص تركته أو باقيها لبيت
المال فينا ويمكن اجتماع الأسباب الأربعة في الامام كأن يملك بنت عمه ثم يعقها ثم يزوجه ثم تموت ولا وارث لها غيره
فهو زوجها وابن عمها ومعتقها وامام المسلمين ومعلوم أنها تصورت في وارث لم يرث بجميعها وأن الوارث جهة الاسلام وهي حاملة
فيه اه أي بل يرث بكونه زوجا وابن عم ع ش (وأما ما نفعه فسته) الأول اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم أو أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء بالقرابة أو بالسكاح أو بالولاء ويرث الكافر الكافر وإن
اختلف ملتهم لأن جميع ملل الكفر في البطلان كاللغة الواحدة على الأصح من مذهبنا وهو مذهب الحنفية والثاني الكفر ملل

وهو مذهب المالكية والحنابلة قال في المنهاج مع النخبة لكن المشهور أنه لا توارث بين حربي وذمي أو معاهداً ومستأنساً وأحد هؤلاء ببلادهم (١) وحربي اه * والثاني الرقي وان قل اجلاء الرقيق ولومدبراً أو مكاتباً أو مملوكاً عتقه بصفته أو موصى بعتقه أو أم ولد لا يرث من بعضه حر يرث مملكته ببعضه الحر ولا يرث ولا يرث كالتقن عند المالكية والحنفية يرث ويرث ويرث ويرث على حسب ما فيه من الحرية عند الحنابلة والثالث القتل وهو مانع للقاتل فقط لا للقتول فقد يرث قاتله كأن يجرحه ثم يموت هو قبله وقد اختلف الأئمة في القاتل الذي لا يرث فعندنا معاشر الشافعية لا يرث القاتل مقتوله بحال وإن كان مكرهاً أو حاكماً أو قاضياً أو جليداً أو شاهداً أو مزكياً لشاهد أو مزكياً أو غير مكلف كصبي ومجنون ونائباً بأن انقلب على مورثه فقتله ولو قصد به مصلحة كضرب الأب ابنه للتأديب وبطل الجرح للعاجلة وسقيه دواء لذلك فالقاتل مستعمل في حقيقته ومجازاه اذ لو رث لاستعمل الورثة قتل مورثهم فيؤدي إلى خراب العالم نعم يرث المفتي ولو في معين وراوي خبر موضوع به أي القتل قال عشي أو حسن أو صحيح بالأولى اه ومنزل المفتي وراوي الخبر القاتل بالعين والقاتل بالحال ومن أحبل زوجته غاتت بالولادة فإنه يرثها فعمل أنه لا فرق فيمن لم يدخل بين أن يكون بالباشرة أو بالسبب كالشهادة بما يوجب القتل أو بالشرط كحفر البئر ووضع الحجر ولا بين للتفدي وغيره قال في النخبة بل لو حفر بئراً بعد رمي الوارث فوقع فيها مورثه لم يرثه مطلقاً ووقع في كلام الشبهين تقييداً كذا في الحفر بالعدوان فن قتل مورثه بئراً حفرها بملكه يرثه وكذا وضع الحجر ونصب الميزاب وبناء سائط وقع عليه وغير ذلك اه وجري على التقييد في حج وغيره وعند المالكية لا يرث قاتل العبد العدوان لاسن مال ولا من دية ويرث قاتل الخطأ من المال دون الذي يوقع عند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة منع الارث وما لا فلا الا القتل العبد العدوان فإنه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة فإنه يمنع الارث وما لا فلا * والرابع الدور الحكمي وهو أن يلزم من تورث شخص عدم تورثه كإخاء قريبين لم يثبت نسب الابن ولا يرث لأنه لو ورث لحجب الأخ فلا يصح استلحاقه لابن لأن شرط المستلحق أن يكون وارثاً حراً وإذا لم يصح استلحاقه لابن لم يثبت نسبة فلا يرث في أظهر قول الشافعي فأدى إرثه إلى عدم إرثه بوسائط وعدم إرثه أعماه في الظاهر أماني الباطن فيجب على الأخ أن كان صادقا تسليم التركة لابن ويحرم عليه أخنشي منها والقول الثاني للشافعي يثبت نسبة ويرث وبقال أحدونقل عن أبي حنيفة وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت نسبة الا إذا أقر به اثنان من الورثة ولا يشترط كون للمقر حائراً عندهم كذا بخط بعض الفضلاء كافي الباجوري وهذه المواضع الأربعة قال ابن الهائم في شرح مكفايته هي الحقيقية وما زاد عليها قسميته مانعاً مجاز قال شيخ الاسلام والأوجه ما قلناه في غيره انتهت هذه الأربعة والردة واختلاف العهد وأن مازاد عليها مجاز لأن انتفاء الارث منه لا أنما منع بل لا انتفاء الشرط كافي جهل التاريخ أو السبب كافي انتفاء النسب اه ولومات متوارثان بغير أو هدم أو حريق أو في غربة أو وجدامة متوالين في معركة معا أو جهل أسبقهما لم يتوارثا ومال كل منهما لم يرثه وقد نظم الشيخ عبد الوصف الواعظ حده وأسباب الارث وأركانها وشروطه وموانعها في قوله

علم الفرائض التي قد يبحث * قسراً وقسماً عن اللذين يرث
أسباب لربنا هي القرابة * ثم الولا الاسلام والزوجة
ورسكنه مورث ووارث * وقدر حق وكذا ما يرث
وشرطه موت مورث كذا * أن يوجد الوارث حين موت ذا
وإن يكن اذ ذاك حلاً فصلاً * أي الحياة استقرت وتلا
تحقق الحياة بعد موته * وفي التبت علم حيثه
نحو قرابة وأما المانع * رقي وقتل واختلاف واقع
دينا وردة ودور واختلاف * عهد (٢) وما زاد عليها خلاف

(١) قوله ببلادهم خالف في النهاية وعبارتها ويتوارث ذمي ومعاهد مؤمن وقضية اطلاقه كغيره أنه لا فرق بين كون الذمي بدارنا أم لا اه (٢) قوله واختلاف عهد أي كعربي من معصوم بديمة وأمان أو عهد لا تقطع الموالاة بينهما اه فتح

أى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة والقرض لغة التقدير وشرعاً هنا نصيب مقدر للوارث وهو من الرجال عشرة ابن وابنه وأبوابه وأخ مطلقاً وابنه الامن الام وعم وابنه الام والام وزوج وذو ولاء ومن النساء سبع بنت وبنت ابن وأم وجة وأخت وزوج وذوات ولاء

حقيقة كالجهل في السبقه * ومنه موتها معيه

وحيث قام مانع بالشخص لم * يرث وكان مع سواء كالعلم

ومن فقدا وأسر وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته أو نفي مدقمن ولادته (١) يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها ولا تقدر بشيء على الصحيح عندنا وهو المشهور عن أبي حنيفة ومالك كالأب الششوري لكن في الأبجوري الراجع عند مالك أن العبرة بمدة التعمير وهي سبعون اه وفرق الامام أحدين من يرجع رجوعه بان كان الغالب على سفره السلامة فينتظر به تمام تسعين أولاً فإذا مضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته حيث تلو لمات من يرثه المفقود وقفنا حصته أى ما خصه من جميع المال وعملنا في حق الحاضرين بالأحوط فن يقطعه المفقود لا يعطى شيئاً ومن تنقصه حياته أو موته يعطى اليقين في زوج مفقود وشقيقتين وعم يعطى الشقيقتان أربعة أسهم من سبعة ويوقف الباقي وفداً وردت ذلك في مصطفي العلوم نظام عز يادقوهو

لا يرث للمفقود بل أمواله * موقوفة حتى تبين حاله

بغيبه طوية أو بينه * لحكمنا بموته معينه

وارثه من غيره أيضاً ونف * أى بيان حاله كما وصف

والجمل أيضاً أرثه موتوف * لو سمع وشيبر سرورث

لمن علمنا أن أرثه معه * بكل حال ثابت لن يمنع

فليعط من ميراثه المفقدا * ويوقف المشكوك فيه مطلقاً

(قوله أى مسائل قسمة الموارث) أى المسائل التى تقسم فيها الموارث كالمسألة التى تكون من ثمانية مثلاً كزوج وبنت وعم وكأبى تكون من ستة فليس المراد بالقراض الانصاف شيئاً وقوله أى مسائل بيان المراد هنا وقوله جمع فريضة بيان للأصل أى المعنى القوي وتعرف هذا العلم هو العلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذى حق من التركة شرح مرجح (قوله الموارث) أى التركة مرجح (قوله بمعنى مفروضة) أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها شرح المنهج (قوله نصيب مقدر) خرج بالتعصيب وقوله شرعاً خرج به الوصية وقوله للوارث خرج به ربع العشر الزكاة فإنه ليس للوارث اه شيئاً اه مرجح (قوله عشرة) أى بالاختصار أما باليسط خمسة عشر (قوله ابن وابنه) أى وان نزل وقسمهما على الأب والأجدد لقوتهما لأن كلا من الأب والأجدد له مع أحدهما السدس وله الباقي وكل يعصب أخته بخلاف الأب والأجدد مرجح وانما أتى بالضمير فى ابنه ثلاثينهم دخول ابن البنت لان الضمير يرجع للأب مرجح (قوله وأبوه) أى وان علاواتى بالضمير ثلاثينهم أبى الام (قوله مطلقاً) أى لأبوين وأباً ولأم (قوله وابنه الامن الام) أى لأبوين وأباً ومثله ما بعده (قوله سبع) أى بالاختصار أما باليسط فعشر (قوله وجة) أم وأب وأم وان علنا (قوله وأخت) أى مطلقاً لأبوين وأباً ولأم فلو اجتمع المذكور

(١) قوله أو نفي مدقمن ولادته الخ أى ثم يجتهد القاضى ويحكم بموته فلا يكفى مضي المدة من غير حكم بموته كفى التحفة وللغنى والنهاية أى ثم يعطى ماله من رثته وقت الحكم بموته أى وقت خلع الينة قالى التحفة والنهاية هذا ان أطلق فان قيدته الينة أو قيدته فى حكمه بمن ساقى اعتبر ذلك الزمن ومن كان وارثه ح اه وعبارة المعنى تعلقا عن السبكي هذا اذا أطلق الحكم فان أسندته الى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقه وحكم بموته من تلك السابقة فينبى أن يعطى من كان وارثاً له ذلك الوقت وان كان سابقاً على الحكم قال يعنى السبكي ولعله مرادهم وان لم يصرحوا بمثل الحكم فى ذلك الينة بل أولى اه

ولو فقد الورثة كلهم فأنزل المذهب أنه لا يورث ذوى الارحام ولا يرد على أهل الفرض فيما اذا وجد بعضهم بل المال لبيت المال ثم ان لم ينتظم بيت المال رد ما فضل عنهم عليهم غير الزوجين بنسبة الفروض ثم ذوى الارحام

فالوارث أب وابن وزوج لان غيرهم محبوب بغير الزوج ومساكنهم من اثني عشر ثلاثة للزوج واثنان للاب والباقي لابن أو اجتمع الانثى فالوارث بنت ابن وأخت لأبوين وزوجة وسقطت الجدة بالامه ذات الولاء بالاخت المذكورة كما سقط بها الاخت للاب والابنت للاخت للام ومساكنهن من أر بعقوعشرين ثلاثة للزوجة واثنان عشر للبنت وأربعة لكل من بنت الابن والام والباقي للاخت واجتمع الممكن اجتماعه منها أى من الصنفين فالوارث أبوان أى أبواؤهم وابن وبنتواحد زوجين أى الذكران كان الميت أنثى أو الاثني ان كان الميت ذكر أو المسألة الاولى اصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والثانية من أر بعقوعشرين ونصف من اثنين وسبعين شرح المنهج (قوله ولو فقد الورثة كلهم الخ) فتأوردت ذلك منظوماً في مصطلح العلوم وهو

وحيث ما منهم أحد أو فضلا • فاجعل لبيت مالنا المال

ان انتظم في الشافعي ومالك • واسقطه النعمان واحد الزكي

(قوله لبيت المال) أى ان انتظم كما يفيد قوله عقبه ثم ان لم ينتظم وهو المعتمد وان كان أصل المذهب لا يشترط الانتظام قال في التحفة فقد يطرأ على الأصل ما يقتضى مخالفته اه أى كما هنا وبينه نعم ما أفاده كلام الشارح من اشتراط الانتظام لا يلاقى قوله أولاً أصل المذهب كما علمت والى اشتراط الانتظام ذهب مالك أيضاً وعند الحنفية والحنابلة لا يورث مطلقاً (قوله غير الزوجين) أى فلا يرد عليهم بالاجماع لان علة الرد القرابة وهى مفقودة فيها ومن ثم ثرت زوجة تدعى بعمومة أو خولة بالرسم أى زيادة على حصتها بالزوجة فتأخذ جميع الباقي عند انفرادها شرح هر مع عرض وع ن (قوله بنسبة الفروض) أى فروض من يرد عليه والجار والمجرور متعلق بردد فى بنت أوام يبقى بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام وبهما نصف سهم فتصح المسألة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن أر بعقوعشرين ان اعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة أى لانهم يعتبرون مخرج الادق وهو هنا الربع وترجع بالاختصار على التقديرين الى أربعة للبنت ثلاثة للام واحد وفى بنت أوام وزوج يبقى بعد اخراج فرضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أر باعتبار البنت وبه لا ثم فتصح المسألة من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار الى ستة عشر للزوج وأربعة للبنت تسعة للام ثلاثة وفى أم وبنت وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من أر بعقوعشرين للام وربعهما سهم ور بع فتصح المسألة من ستين وسبعين وترجع بالاختصار الى اثنين وثلاثين للزوجة أر بعقوعشرين واحد وعشرون للام سبعة ولو كان ذوى الفرض واحداً كبيت رد عليها الباقي أو جماعة من صنف واحد كبنات فألأبى ينهن بالسوية والرد ضد العول الآتى لأن زيادة فى قدر السهام وتقصر من عددها والعول تقصر من قدرها وزيادة فى عددها اه شرح المنهج والى ذلك أشار المعري بطل بقوله

وحيث بيت مالنا لم ينتظم • فارد على ذوى الفروض بالرحم

واقسم على السهام بالسوية • ما فضل وامنه بالزوج

(قوله ثم ذوى الارحام) أى ثم ان لم يوجد أحد من ذى الفروض الذين يرد عليهم صرفت التركة الى ذوى الارحام ارباً عسوة فبأخذ جميعه من انفراد منهم ولو أنثى وغنياً وانما قدم الرده عليهم لأن القرابة المقيدة لاستحقاق الفرض أقوى واذا صرف اليهم فلا أصبح تعميمهم (١) نهاية وهم شرعاً كل قريب فى اصطلاح الفرضيين من سوى المذكورين من الأقارب من كل

(١) (قوله فالأصح تعميمهم) وقيل يخص الفقراء منهم ويقدم منهم الأسبق الى الوارث لاني الميت لأنه بدل عن الوارث فاعتبار القرب اليه أولى فان استووا فى السبق اليه فتركان الميت خلف من يدلون بمن الورثة واحداً كان أو جماعة ثم يجعل نصيب كل واحد منهم للدليل به الذين نزلوا من زلعه على حسب ميراثهم منولو كان هو الميت فان كانوا يرثون بالعصوبة اقسمو انصيبه للذكر مثل حظ الانثيين أو بالفرض اقسمو انصيبه على حسب فروضهم ويستثنى من ذلك أولاد الأخ من الام والاخوان واخالات منها فلا يقسمون ذلك للذكر مثل حظ الانثيين بل يقسمونه بالسوية (فرع) الاول ولخلف ثلاث حالات وثلاث

وهم أحد عشر ولد بنت وأختو بنت أخ وعم وعم لام وخال وخالة وعمه وأبو أم وأم أبي أم وولده الأخ وأم (الفروض) المقتضية (في كتاب الله تعالى) ستة ثلثان ونصف وربع وثمان وثلاث وسدس قال (ثلثان) فرض أربعة (لأبوين) فأكثر (من بنت وبنت ابن وأخت

من ليس له فرض ولا عصوبة) (قوله وهم أحد عشر) أي وللبنون بهم قال العمريني

ثم ذور الأرحام بعد تعتبر * جهاتها في عددها إحدى عشر
أولاد أختوا بنتوا بن الأخ * للام ثم بنت عم وأخت
وعمه لأمه وعمته * ومثل ذلك خالة وخالته
وجدة لأمه وجده * أدلت بهذا الجد فأدر العدة

(قوله وأبو أم وأم أبي أم) أي وإن علوا وفي كيفية توزيع نوى الأرحام مذهبان أحدهما مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت وهو مذهب الحنفية وبه قطع بغوى والمتولي من أصحابنا والثاني وهو الأصح عندنا مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل واحد من هؤلاء منزلة من يدلي به فيجعل ولد البنت وولد الأخت كأبوين وبنت الأخ وبنت العم كأبوين وخاله وأخالة كالأب والعم للام والعمة كالأب في بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما أربعة فرضا ورعا ووجه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسألة من ستة يبقى بعد فرضيهما اثنان يردان عليهما باعتبار نصيبهما أربعة البنت بنت الابن ربهما وهو نصف لأن نسبة نصيبهما وهو واحد للزوجة ربع ولبنت البنت واحد ونصف فصل الكسرة على مخرج النصف فيضرب في أصل المسألة وهو ستة يحصل اثناعشر لبنت البنت تسعة فرضا ورعا وهي ثلاثة أربع والأخرى ثلاثة فرضا ورعا وهي ربع وترجع بالاختصار إلى أربعة أجزء وأهل القرابة يقدمون بنت البنت فتأخذ النصف لأنها أقرب إلى الميت وفي المقام من يدلي به يطلب من شرعي على كفاية الخائن المسمى هدية الباهض (قوله ستة) واخصر ما يعبر به عنها الزرع والثلث ونصف كل وضعفه وأما ثلث ما بقي في الفراوين ومسائل الجد الأربعة فزبدت باجتهاد الصحابة كاسيا (قوله ثلثان) بدأ به اقتداء به القرآن أي ولأنه نهاية ما ضوعف اه تحفة يعني أن الكسور إذا ضوعفت انتهت المضاعفة إلى الثلثين لأن النصف لا يضاعف كدرى وبدأ كثير بالنصف لانه نهاية الكسور المفردة في الكثرة كإلى التحفة وعليه من نظمها مقسما لها على ذويها في قوله

نصف الزوج مع فقد الزوجة * لفرعها المورث ثم الابنة
وابنة ابن ولائحت لا لأب * والشرط في ذلك انفرادهن ثم
ربع لزوج مع وجود الفرع * وزوجة فصاعدا لم يدع
ذا الزوج والثلث لها فصاعدا * معه وثلث لمن تعددا
من محض نصف من ذوات النصف ثم * ثلث فوق واحد من اولاد أم
سكنا لأب مع فقد الميت * لفرعه أو صدد من أخوة
لامع أب وأحد الزوجين * بل ثلث ما بقي عن الفرضين
والسدس معه فرضها كذا الجد * والاب مع فرع ولا بنت الولد
فوق مع بنت أو ابنة ابن * أعلى ولائحت فوق أعني
للأب مع شقيقة والاخ أو * أخت لام وجدة ولو

جملت منفردة كل الخلات الثلث لأنه نصيب الأم لو كانت حية مع الأب والعمات الثلثان لأنه نصيب الأب لو كان حيا مع الأم الثاني أولاد الأخوال والخالوات والعمات والأعمام من الأم كآبائهم وأمهاتهم أفراد أو اجتماعا يسقط الأقرب الباعد منهم إلى المورث كما سبق فإن كان في درجتهم بنت عم فأكثر فليأمر أخت المال لسبقها إلى المورث الثالث أخوال الأم وخالاتها بمنزلة أم الأم فيرون ما يرثه ويقسمونه بينهم كالومات عنهم وأعمامها وعماتها بمنزلة أبي الأم ويرون ما يرثه وهكذا كل خال وخالة بمنزلة الجدة التي هي أختها وكل عم وعممة بمنزلة الجد الذي هو أخوها اه معنى

أخت لأبوين وواحد من ولد أم) ذكرنا كان أو غيره (وثالث باق) بعد فرض الزوج أو الزوجة (لأم مع أحد الزوجين وأب) لثالث الجميع ليأخذ الأب مثلي ما تأخذه الأم فإن كانت مع زوج وأب فالمسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد وإن كانت مع زوج وأب فالمسئلة من أربعة للزوج واحد وللأم واحد وللأب اثنان واستبقوا فيها لفظ الثالث محافظة على الأدب في موافقة قوله تعالى وورثه أبواؤه فلا تمه الثالث والاغتناء أخذ الأم في الأولى سدس وفي الثانية ربع (ويحجب ولد ابن بابن أو ابن ابن أقرب منه (و) يحجب (جد بابو) يحجب (جدة لأم بأم) لأنها أدلت بها (و) جدة (لأب باب) لأنها أدلت به (وأم) بالأجاء (و) يحجب (أخ لأبوين بابو ابن وابنه) وإن نزل (و) يحجب (أخ لأب) أي بأب وابن (و) بأخ لأبوين (و) بأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن كاسيا في (و) يحجب أخ (لأم باب) وأبيه وإن علا (وفرع) وارث للبنت وإن نزل ذكرنا كان أو غيره (و) يحجب (ابن أخ لأبوين بابو وجدوا بن) وابنه وإن نزل (وأخ) لأبوين أولأب (و) يحجب ابن أخ (لأب بهؤلاء) الستة (و) بابن أخ لأبوين) لأنه أقوى منه ويحجب عم لأبوين بهؤلاء السبعة وبابن أخ لأب وعم لأب بهؤلاء

بعض اثبات كأم الأم وأمهاتها المدليات باثبات خلع ومن أدلت بمحض الدم كأم الأب وأم أبي الأب وهكذا ومن أدلت باثبات إلى ذكر كأم أم أب وأم أم أبي أب وهكذا ومن أدلت بذكر غير وارث كأم أبي الأم وهي الجدة الفاسدة (قوله وثالث باق) كلام مستأنف ليس من الفروض المقدرة في كتاب الله كما مر (قوله فالمسئلة من ستة) أي لأن فيها أصفا وثلاث باقى وفي التحفة والنهاية أصلها من اثنين للزوج واحد يبقى واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم واحد ثلث باقى اه فيكون على هذا كونها من ستة تصحيحا وعلى الأول تأصيلا وحكى الاتفاق عليه في تأصيل المسائل من التحفة قال وتوزع فيه بأن جماعها من اثنين اه (قوله فالمسئلة من أربعة) لأن فيها ربعا وثلاث باقى ومنها تصح للزوجة واحد وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل به ضعفا لأن كل شئ مع ذكر من جنسها له مثلاها (قوله ويحجب أخ) شروع في بيان المحجب وهو فقة الممنوع وشرا يمنع من قام به سبب الارث بالسكية أو من أوفر حظيه ويسمى الأول حجب حرمان والثاني حجب نقصان فالثاني كحجب الولد للزوج من النصف إلى الربع والأول فسدان حجب بالوصف يسمى منعاً كالقتل والرق ويمكن دخوله على جميع الورثة وحجب بالشخص أو الاسترقاق وهو المراد هنا كما يؤخذ من قوله ويحجب ولد ابن بابن أخ وقد أشار إليه الشيخ عبد الرؤوف في نظمه بقوله

واحجب بأم جسد لأم * وللأب احجبها * أوام *
واحجب بقرى مطلقا ذات الأب * وذات أم فقرباها احجب
وابن ابن بالابن أو ابن قد علا * عليه والجسد بمن تخللا
من يته وميت ويحجب * الاخوة ابن وابن الابن والاب
والأخ من أب شقيق وولد * أم أب وفرع ميت وجد
وبنت الابن ابن وبنتان اذا * لم يكن ابن ابن معصبا كذا
أخواته للأب مع أخين * فصاعدا أعنى الشقيقتين
لكن الأخت لم تكن معصبة * أصلا سوى بالأخ ثم العصب
هو الارث لا فرض له فالتركه * له أو الفاضل عما تركه
صاحب فرض ثم التعصيب لا * يكون أثى ما خلا ذات الولا
وعاصب بالتصير وهي البنت * وبنت الابن مثلها والأخت
شقيقة تكون أو من الأب * إن تأت كل مع أخيها الأقرب
وعاصب مع غيره به حي * أخت له شقيقة أو من أب
مع بنته أو بنت الابن أوهما * فصاعدا في كل ما تقصدا

(قوله وجدة لأب باب) وقال جمع مجتهدون لا يحجبها لحديث فيه لكن ضعفه عبد الحنفى وغيره له تحفة ونحوها النهاية

الثانية وبعم لابوين وابن عم لابوين هؤلاء التسعة وبعم لأبوابين عم لأبب هؤلاء العشرة وابن عم لابوين وبعم محجب ابن ابن أخ لابوين وابن أخ لأبب لانه أقرب منه وبنات الابن بابن أو بنتين فأكثر لبيت ابن لم نعصب بأخ وابن عم كان عصبت به أختت معه الباقي بعد ثلثي البنتين بالتعصيب والأخوات لأب بنتين لأبوين فأكثر إلا أن يكون معهم ذكر فيعصبون وبمحجب أيضا بأخت لأبوين معها بنت أو بنت ابن واعلم أن ابن الابن كالأبن إلا أنه ليس له مع البنت مثلاًها والمجدة كالألم إلا أنها لا ترث الثلث ولثالث الباقي بل فرضها دائماً السدس والجدة كالأب إلا أنه لا يحجب الاخوة لأبوين أو لأب وبنت الابن كالبنت إلا أنها تحجب بالابن والأخ لأب كالأخ لأبوين

(قوله والجدة كالأب) أى فى أنه يستغرق المال بالصوبة إذا انفرد وفى أنه يحجب من يحجبون بالأب ماعدا الاخوة لغيرهم فى حكمه معهم خلاف منتشر بين الصحابة لعدم ورود شئ فيهم من الكتاب أو السنة ومن ثم عدوا الكلام فيه خطيراً وحاصل ذلك أنهم أجمعوا على أنهم لا يسقطون ثم قال كثير من الصحابة وأكثروا التابعين أنه يحجبهم كالأب وذهب إليه أبو حنيفة واختاره جمع من أصحابنا وقال الأئمة الثلاثة وأبو يوسف كثير من الصحابة أنه يقاسمهم على تفصيل فيه حمله أنه إذا اجتمع جد وأخوة وأخوات لأبوين أو لأب فتارة يكون معهم ذوفرض وتارة لا يكون فإن لم يكن معهم ذوفرض فله الأكر من ثلث المال ومقاسمتهم كأخ وإن كان معهم ذوفرض فله بعد الفروض الأكر من سدس جميع التركة وثلث الباقي ومقاسمتهم فالسدس خبره فى زوجة وبنتين وجدواخ وثلث الباقي فى جدة وجدواخنة أخوة والمقاسة فى جدة وجدواخ وقد لا يبقى بعد أصحاب الفروض شئ كبنتين وأم وزوج وقد يبقى دون السدس كبنتين وزوج فيفرض له السدس فى المسألتين وتعالى وقد يبقى سدس كبنتين وأم فيفوز به الجدة ونسقط الاخوة فى هذه الصور ويبدأ بالأولاد لابوين على الجدة وأولاد الأب فى القسمة فإذا أخذ حصته فإن كان فى أولاد الابوين ذكر فالباقي لهم ويسقط أولاد الأب وإن كانوا إناثاً أخذت الواحدة الى النصف تارة كجد وشقيقة وأخ لأبب من خمسة عند الرأس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخت سهمان يردنهما على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى فى يده نصف سهم فيضرب مخرجهم فى أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح ودونه أخرى كنزوح وجدواخت لأبوين وأخ لأب فللزوح النصف واحد يبقى واحد الأخط للجد المقاسة له خساواحد فتضرب اثنين فى خمسة بعشرة للزوج النصف خمسة وللجد اثنتان وللأخت ثلاثة هى دون النصف وتأخذ الثلثان فأكثر الى الثلثين تارة كجد وشقيقتين وأخ لأب المسألة من ثلاثة مخرج الثلث الذى يأخذه ان اعتبرناه ومن استعده الرأس ان اعتبرنا المقاسة للجد الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط الأخ للأب ودونها أخرى كجد وشقيقتين وأخت لأب المسئلة من خمسة للجد اثنتان يبقى للشقيقتين ثلاثة وهى دون الثلثين فيقتصران عليها وعدم زيادة الواحدة الى النصف والثنتين الى الثلثين يدل على أن ذلك تعصيب والأزيد وأصيل وقد يفضل عن النصف شئ فيكون لأولاد الأب كجد وشقيقة وأخ لأب ولا يفضل عن الثلثين شئ والجميع الاخوات كأخ فلا يفرض لمن معه إلا فى الأكثر فعند الثلاثة هى زوج وأم وجدواخت لغير أم فللزوح النصف واللام الثلث وللجد السدس وللأخت النصف إذا لم يسقط لها ولا تعصب فتعول المسئلة الى تسعة ونصف من سبعة وعشرين ثم يجمع سدس الجدة ونصف البنت ويعطى له الثلثان ثمانية ولها الثلث أربعة وقال أبو حنيفة بسقوط الاخت وسقطت بحاصل ذلك هذه الأبيات

والحنفى يجعل الجدة كأب * فى حجبها الاخوة والغير ذهاب

الى أن للجد مع اخوة لأب * أو أبوين حيث فرض لم يصب

ما كان أنمى له من المقاسة * كالأخ والثلث ومهما زاحمه

فرض له الاكثر من سدس ومن * ثلث الذى بقى وقسمة فإن

لم يبق فوق السدس شئ * فقسا * به ولو عال وكل حرما *

نعم مع الجدة فرض للأخت * فى الاكبرية لدى الثلاثة

فيما إذا زوج وأم معها * نصف لها والسدس له واجمعها

* عائلة للجد مثلاً ما لها * والحنفى قل لا يعطى لها

إلا أنه ليس له مع الأخت لأبوين مثلاًها (وما فضل) من التركة من لفرض من أصحاب الفروض (أو السك) أي كل التركة إن لم يكن له فرض (عصبة) ويسقط عند الاستغراق (وهي ابن ذ) بعده (ابنه) وإن (سقط فأب فأبوه) وإن علا (فأخ لأبوين) (وأخ (لأب فبنوها) كذلك (فهم لأبوين فلا ب فبنوها) كذلك ثم عم الأب ثم بنوه ثم عم الجد ثم بنوه وهكذا (فبعد) عصبة النسب عصبة الوالدهو (معتق) ذكر أكان أو أتي (ذ) بعد المعتق (ذ كور عصبة) دون أناتهم ويؤخر هنا الجد عن الأخ وابنه فحق للمعتق فصبت (فلما اجتمع بنون وبنات وأخوات فالتركة لهم) (لذ كرمثل حظ الاثنين) وفضل الذ كرمثل ذلك لاختصاصه بزوج ومال يلزم الاتي من الجهاد وغيره ولد ابن كولد وأخ لأب كالأخ لأبوين في هذا كرمثل

فصل في بيان أصول المسائل

(أصل للمسئلة عدد الورثة عصبات) كثلاثة بنين أو أعمام فأصلها ثلاثة وقدر الذ كرأثنين إن اجتمعا أي الصنفان من نسب في ابن وبنت يقسم التركة على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد ومخرج الفروض اثنان وثلاثون وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون فإن كل في المسئلة فرضان فأكثر أكني عند عائل المخرجين بأحدهما كعصبة في مسألة زوج وأخت فهي من الاثنين وعند مدخلهما بأكثرهما كسدس وثلاث في مسألة أم وولدها وأخ لأبوين وأخت فهي من ستة وكذا يكني في زوجة وأبوين وعند مدخلهما بمضروب وفق أحدهما في الآخر كسدس وعين في مسألة أم وزوجة وابن فهي من أربعة وعشرين حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر وعند تباينهما بمضروب بأحدهما في الآخر كثلث وربع في مسألة أم وزوجة وأخ لأبوين أو لأب فهي من اثني عشر حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (وأصل) مسألة (كل فريضة فيها نصفان) كزوج وأخت لأب (أو نصف وماتني) كزوج وأخ لأب (اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (ثلاثان وثلاث) كأختين لأب وأختين لأم (أو لابن وماتني) كبنين وأخ لأب (أو بنت وماتني) كأم وعم (ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (ربيع وماتني) كزوجة وعم (أو بنت) مخرج الربع (أو بنت) كأم وأختين لأم (أو بنت) كأم وأختين لأب (أو بنت) كأم وبنت (سدس) مخرج السدس (أو) فيها (عين وماتني) كزوجة وابن (أو) عين (ونصف وماتني) كزوجة وبنت وأخ لأب (غانية) مخرج الغنية (أو) فيها (ربيع وسدس) كزوجة وأخ لأم (اثنا عشر) مضروب وفق أحد المخرجين في الآخر (أو) فيها (عين وسدس) كزوجة وبنت وابن (أو بنت) وعشرون مضروب وفق أحدهما في الآخر (ونقول) من أصول مسائل الفرائض ثلاثة (ستة عشر عشرة وزرا وشقما) فصولها إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم والى غانية كهم وأم والى تسعة كهم وأخ لأم والى عشرة كهم وأخ آخر لأم (و) نقول (اثنا عشر إلى سبعة عشر وزرا) فصولها إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم والى خمسة عشر كهم وأخ لأم والى سبعة عشر كهم وأخ آخر لأم (و) نقول (أربعة وعشرون لسبعة وعشرين) فقط كبنين وأبوين وزوجة للبنين ستة عشر وللأبوين غانية

ولن يمكن مع لأب وأبوين • فليعط أيضا أكثر الأقرين

وعلى الأشقاء أخوة لأب • عليه ثم تأخذ ما لهم حسب

إن كان فيهم ذكر فلا تني • تعطى لهم ما زاد عنها أرثا

(قوله إلا أنه) أي الأخ لأب أي والأخ لأب يسقط في المشتركة بخلاف الأشقاء فانهم يشاركون الأخوة لأم عند الشافعي ومالك

ويسقطون عند أبي حنيفة وأصحابه كبيان المشتركة نظما

أرثها كائنا زوج وأم وعدد • من ولد أم مع شقيق قد وجد

يشارك الشقيق مع أولاد الأم • في ثلثهم كائنه أخ لأم

وإن أباهم حجر في البلقع • وأسقط أنا للأب ذا الشافعي

ومالك وأسقط الأشقاء • أبو حنيفة وأحمد التقي

(قوله وكلنا يمكن في الح) هذا ليس فيه تداعل كما هو فرض السياق وإنما فيه الاكتفاء بالأكثر الذي هو

(٢٧ - ترشيح المستفيدين)

والزوجة ثلاثة وتسمى بالثبيرة لان عليا رضى الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويميز كل نفس بما تسمى اليه المآب والرجى فستل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارجالاً صار من المرأة تسعا ومضى فى خطبته وانما علوا ليدخل النقص على الجميع كأرباب الديون والوصايا اذا ضاق المال عن قهر حصتهم

مخرج الأربع عن الاصغر الذى هو مخرج ثلث الباقي ولما فصله بكنا (قوله ارجالاً) أى من غير تزوّ وتأمّل وقوله صار ثمن المرأة التى هو الثلاثة تسعا لانها تسع المسئلة بمولها وهى السبعة والعشرون (قوله كأرباب الديون) الكاف للتنظير (فرغ) فى تصحيح المسائل ومعرفة ألباء الورثة من المصحح ان انقسمت سهام المسئلة من أصلها على الورثة فذلك ظاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحداً وانكسرت على نصف منهم سهاهما فان يفتضرب فى المسئلة بمولها ان عالت عدده مثاله بلاعول زوج وأخوان لغير أم هى من اثنين للزوج واحد يتي واحداً لتصح قسمته على الأخوين ولا موافقة فيضرب عددهما فى أصل المسئلة فتصح من أربعة ومثاله بالاعول زوج وخمس أخوات لغير أم هى من ستة وتقول لسبعة وتصح من ضرب خمسة فى سبعة من خمسة وثلاثين والابن وافقته فوقه يضرب فيها فاطم صحت منه مثاله بلاعول أم وأربعة أعمام لغير أم هى من ثلاثة للام واحد يتي اثنان يوافقان عدداً الاعمام بالنصف فيضرب نصفه اثنان فى ثلاثة فتصح من ستة ومثاله بالاعول زوج وأبوان وستة بنات هى بمولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين أو وانكسرت على صنفين سهاهما فن وافقت سهاهما منها أو من أحدهما عدده ودال على ذلك ومن لا بان يفتسها من عدده ترك العدد بحاله ثم ان تماثل عدداهما يرد كل منهما الى وفقه أو يبقائه على حاله أو يرد احدهما وبقاء الآخر ضرب فيها أى فى المسئلة بمولها ان عالت احداهما أى العديدين المتماثلين أو تد اخلا أى عدداهما فأكترهما يضرب فيها أو توافقا فاصل ضرب وفى أحدهما فى الآخر يضرب فيها أو تباينا فاصل ضرب أحدهما فى الآخر يضرب فيها فاطم الصرب فى كل منها صحت من المسئلة وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا توافقا فى أحدهما وتباينا فى الآخر وأن بين عدديهما تماثلا وتاخلا توافقا وتباينا والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثناعشر فليكن بالتمثيل لها ونمثل بعضها فنقول أم وستة أخوة لام وثلاثة عشر أختا لغير أم هى من ستة وتقول الى سبعة للأخوة سهاهما يوافقان عددهم بالنصف فيرد الى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالأربع فتزد الى ثلاثة ويضرب احدى الثلاثين فى سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصح ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير أم هى من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب أحدهما ثلاثة فى ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ست بنات وثلاثة أخوة لغير أم يرد عدد البنات الى ثلاثة ويضرب احدى الثلاثين فى ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح بهذا المذكور كله الانكسار على ثلاثة من الاصناف كجدتين وثلاثة أخوة لأم وعمين أصلها من ستة وتصح من ستة وثلاثين وعلى أربعة كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لأم وعمين أصلها اثناعشر وتصح من اثنين وسبعين ولا يزيد الانكسار فى الفرائض (١) التى لا مناسخة فيها بالاستقراء على أربعة لان الورثة فى الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما مر ومنها الأب والأم والزوج ولا تعدد فيهم فاذا أريد بعد تصحيح المسئلة معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فاطم بلغ الضرب فهو نصيبه يقسم على عدده فى جدتين وثلاث أخوات لغير أم وعم هى من ستة وتصح بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد فى ستة بستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة فى ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية ولعم واحد فى ستة بستة وقد تكفل ببيان لحصل هذا المبحث عز بآدة قول الشيخ عبد الرؤف

ان عصبت كانت الوراث * على السوا بينهم الميراث
والذكر اجعل مثل أنثيين له * وعدة الرءوس أصل المسئلة
أوفيههم فرض كذا فرضان * تماثلا فنهه قالانان

(١) (قوله ولا يزيد الانكسار فى الفرائض) خرج بالفرائض الولاء والوصية فيزيد الكسر فيهما على أربعة أصناف له معنى

للتصنف والتثالث له ثلاثة * والرابع أربع وسدس ستة
والثمن من ثمان أو مختلفان * فإن تداخلت فلا أكثر فإن
بالهون فلا أكثر أو بينهما * توافق في جزء أى بينهما
ثالث الحاصل بعد ضرب بنا * فى الآخر الوفاق وإن تباينا
أى ليس الاو احدا يفتى فى * بضر بنا الواحد فى ثانيهما
ثم الأصول عددهن سبعة * اثنان والثلاث والأربعة
والست والثمان واثنا عشر * وأربع من بعد عشرين ترى
نعول منها ستة لعشره * وترا وشقعا ثم ثلثا عشره
عالت لسبع عشرة بالوترلا * شقعا وأربع وعشرون الى
سبع وعشرين ومنها انقسمت * سهامها فداومهما انكسرت
فان على صنفين لها * فاضر به فى مسئلة يعولها
وان توافقا فوقه فى * يبلغ أو صنفين قابل أسهما
كل به فان توافقا برى * لوفقه أولا فذبح ثم العدد
من ذين ان بينهما عاتله * تلك اضرين واحدا فى المسئلة
وان تداخلت اضرين أعلاها * وان توافقا فقامتا
يحصل فيهما وان تباينا * فالكمل فيه ثم حاصلاتنا
فيها وقس بذانكسرها على * ثلاثة وأربع ولا اعتلا

﴿فرع فى التناقص﴾ وهى نوع من تصحيح المسائل ومن عو يص علم القرائن ومعناها شرعا هنا أن عوت أحد الورثة قبل
القسمة وحاصلها أن من مات عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فإن لم يرثه غير الباقيين من ورثة الأول وارثهم منه كلهم من الأول
جعل الحال بالنظر الى الحساب كأن الثانى لم يكن من ورثة الأول وقسم المترك للباقيين كاخوة وأخوات لغير أم أو بنين و بنات
مات بعضهم عن الباقيين منهم وان ورثه غير الباقيين كأن شركهم غيرهم أو ورثه الباقيون ولم يكن لارثهم منه كلهم من الأول بان
اختلف قدر استحقاقهم فصحيح مسئلة كل منهما فان انقسم نصيب الثانى من مسأله الأول على مسأله فذا كظاهر كزوج وأختين
لغير أم ماتت احدهما عن الأخرى وعن بنت المسألة الأولى من سستو نعول الى سبعة والثانية من اثنان ونصيب ميتهم من الأول
اثنان منقسم عليهم وان لم ينقسم نصيب الثانى من الأولى على مسأله فان توافقا ضرب فى الأولى وفق مسأله والا بان تباينا فكلها
فابلق محتان من له من المسألة الأولى أخذ مضروفا فياضرب فيها من وفق الثانية أو كلها ومن له من الثانية أخذ مضروفا
مضروفا فى نصيب الثانى من الأولى وفى وقته ان كان بين مسئلتين مضروفا فى مثال الوفاق جدان وثلاث أخوات متفرقات ماتت
الأخت للام عن أخت لأموهى الأخت الابوين فى الأولى وعن أختين لأبوين وعن أم أم وهى احدى الجدتين فى الأولى
للمسألة الأولى من سستو تصح من اثني عشر والثانية من سستو نصيب ميتهم من الأولى اثنان يوافقان مسئلتها بالنصف فيضرب
نصفها فى الأولى يبلغ سستو ثلاثين لكل جد من الأولى سهم فى ثلاثة بثلاثة وللورثة فى الثانية سهم متناهى واحد بواحد
ولالأخت للابوين فى الأولى ستة منها فى ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم فى واحد بواحد وللأخت للابوين فى الأولى
سهمان فى ثلاثة بستة وللأختين للابوين فى الثانية أربع منها فى واحد بأربعة ومثال عدم الوفاق أى التباين ولا يأتى هنا
التباين والتداخل زوجة وثلاث بنين و بنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقيون من الأولى المسألة الأولى من ثمانية
والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب ميتهم من الأولى سهم لا يوافق مسئلتها فيضرب فى الأولى ببلغ مائة وأربعه وأربعين
لزوج ومن الأولى سهم فى ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة فى واحد بثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان فى ثمانية
عشر بستو ثلاثين ومن الثانية خمسة فى واحد بخمسة وما تحت منه المسألان صار مسئلة أولى فاذ ماتت ثالث عمل فى مسئلتها

عمل في مسألة الثاني وهكذا عمل لكل ميت مسألة ثم عمل في مسائل الأولين ماسبق واعتبر الحاصل منهما كمشكلة واحدة واعرف منهما نصيب البنت الثالث واقسم على مسائله فاما أن نصبح أو نبان أو نوافق فان صححت المسائل الثلاث مما صح منه الأوليان وإن بان ضربت مسألة الثالث فيها صح فيه الأوليان وإن وافق ضربت وقفها فبما كان ما تراعى قبل القسمة اعتبرت الحاصل من المسائل الثلاث كمشكلة واحدة وعرفت نصيبه منها ثم قسمته على مسئلته وعملت على المتوال السابق وهكذا في الخامس فإزله ثم في صورة الميت الثالث من كان له شيء في المسائلتين الأوليين أو أحدهما أخذه مضروباً في الثالثة في صورة البائنة وفي وقفها في صورة المرافقة ومن كان له شيء من الثالثة أخذه مضروباً في نصيب الثالث من المسائلتين الأوليين في صورة البائنة وفي وقفها في صورة المرافقة وبالله التوفيق ولنمثل ذلك بمثال ذكره الشيخ ذكره في شرح الكفاية بقوله مثله في الاربع عشرة زوجة وأبوان وبنان ثم مات الأب عن الباقي وأبوين ثم ماتت الأم عن الباقي وعم ثم إحدى البنتين عن زوج ومن بقي فالسألة الأولى من سبعة وعشرين بنتاً الأولى عن زوجة وبنين وأخ فساكنه من أربعة وعشرين نوافق حظه من الأولى بالربع فتصنعان من مائة واثنتين وستين فنلشئ من الأولى ضرب في ستة أو من الثانية ففي واحد فلزوج ثمانية عشر ولأم سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن أم وبنين وعم فساكنها من ستة نوافق حظها من الأوليين بالثلاث فتصح الثلاث من ثلاثمائة وأربعة وعشرين فنلشئ من الأوليين ضرب في اثنين أو من الثالثة ففي تسعة فلزوج الأولى ستة وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة ولأم الثالثة تسعة ولعمها كذلك ثم ماتت إحدى البنتين عن زوج وأم وأخت فساكنها من ثمانية نوافق حظها بالنصف فتصح الاربع من ألف ومائتين وستة وتسعين فنلشئ من الثلاث الأولى ضرب في أربعة أو من الرابعة ففي خمسة وستين فلزوج الأولى التي هي أم في الرابعة مائتان وأربعون وسبعون وللبنت الباقي تسعة عشر وللأخ أربعون ولأم الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون له ولتقرب لك ذلك بوضع شباك هذه صورة

٦٥		٤٩		٢١		٦	
١٢٩٦	٨	٣٢٤	٦	١٦٢	٢٤	٢٧	
٠٠٠	٠	٠٠٠	٠	٠٠	٠	٤	اب
٠٠٠	٠	٠٠٠	٠	٣٧	٣	٤	ام
٠٠٠	٠	١٣٠	٣	٥٦	٨	٨	بنت ابن
٧١٥	٣	١٣٠	٢	٥٦	٨	٨	بنت ابن
٢٧٤	٢	٠٣٦	٠	١٨	٠	٣	زوجه
٠٤٠	٠	٠١٠	٠	٠٥	٥		قيق
٠٣٦	٠	٠٠٩	١				ام
٠٣٦	٠	٠٠٩	١				عم
١٩٥	٣						

وقد نظم حاصل ذلك الشيخ عبد الرزاق في قوله

لومات واحد منهم من قبل * قسمتها صح ما لكل
ثم على مسألة الثاني اذا * يقسم حظه من الأولى فبنا
أولى فان توافقا أخذ وفقاً لها * اضربه في الأولى والاكثها
ومن من الأولى نصيب كان له * فاضربه في التي ضربت المسئلة
أو كان من ثمانية فاضربه في * كل نصيب التان أو وفق في

فصل صح ابداع عشر ما ودعتك هذا واستحفظتسكه وبختم مع نيتو حرم على عاجز عن حفظ الوديعة أخذها وكره على غير واثق بآماته ويضمن وبيع ابداع غيره ولو قاضيا بلاذن من المالك لان كان لعنر كرض وسفر وخوف حرق واشراق سرز على خرابو بوضع في غير حرز مثلها وينقلها الى دون حرز مثلها و يترك دفع متلفاتها كتهوية ثياب صوف أو ترك لبسها عن صاحبها بعدول عن الحفظ المأمور به من المالك ويجحدلونا خير تسليمها لملك بلاعذر بصاحب مالها و بالتفاهل بها كلبس وركوب بلاغرض المالك وبأخذ درهم مثلا من كيس فيعذر اهرام مودعة عنده وان رد اليه مثله فيضمن الجميع اذا لم يميز الدرهم المردود عن البقية لانه خلطها بمال نفسه بلا تمييز فهو متعدد فان تميز بنحو سعة أو رد اليه عين الدرهم ضمنه فقط وصديق وديع كوكيل وشريك وعامل قراض يمين في دعوى يردها على مؤتمنه لا على وارثه وفي قوله لملك عندي وديعة وفي تلفها مطلقا وبسبب خفي كسر قفا أو بظاهر كحرق عرف دون عموم فان عرف عموم لم يخلف حيث لانهم (قائمة) الكذب حرام وقد يجب كذا اذا سأل طالم عن وديعة يريد أخذها فيجب انكارها وان كذب بوله الخلف عليه مع التوريقا والينكرها ولم يمنع من اعلامها جهده ضمن وكذا لو رأى معصوما اختفى من ظلم يريد قتله وقد يجوز كما اذا كان لا يتم مقصود حرب واصلح ذات الدين وارضا من وجهه الا بالكذب فيباح ولو كان تحت يده وديعة لم يعرف صاحبها وأيس من معرفته بعد البحت التام صرفها فيا يجب على الامام الصرف فيه وهو أهم مصالح المسلمين مقدسا هل الضرورة وشدة الحاجة لافي بناء نحو مسجد فان جهل ماذا كر دفعه لثقة عالم بالصالح الواجبة للتقديم والا ورع الاعلم أولى

فصل في الوديعة

(قوله ابداع عشر ما) من اضافة المصدر لفعوله والمراد بمحترم مال أو اختصاص كافي القنح (قوله وكره) نائب فاعله صير يعود على أخذها وانما يحرم أو ينكره ان لم يعلم المالك بحاله والا فلا حرمته ولا كراهة كافي الفتح واللفظ والنهية وسم وخالف في التحفة قال والذي نجح في الأول أي للعاجز عن الحفظ الحرمة على الوديع والمودع ان كان في ذلك اضاغة مال محرمة وبقاء كراهة القبول في غير ظن النكابة وحرمت فيها اه ويندب قبولها لأمين قادر بل يلزمه ان لم يوجد غيره ولا ضرر عليه فيمكن لاجبانا بل بأجرة لحفظه وحرز مكان متعدد قادرون تعينت على من عرضت عليه منهم كداء الشهادة فتح الجواد (قوله) وبوضع في غير حرز مثلها (عطف على ابداع غيره (قوله) أترك لبسها) لكن اذا لبسها لا بد من نية نحو اللبس لاجل ذلك والاضمن به تحفة وفي النهاية وكذا ادع عليه لبسها لنفسه ان لاق به عن صاحبها بأن تعين طريقا لدفع البود بسبب عبق رجح الادعى فانعم ان لم يلق به لبسها لبسها من يلق به بهذا القصد قدر الحاجة مع ملاحظته فان ترك ذلك ضمن ماله فيه اه (قوله) وبعدول عن الحفظ المأمور به من المالك (كما اذا كانت في صندوق وقال له لا ترفد فرفقه فرفقه عليه وانكسر بشفه وتلف ما فيه بذلك فتح (قوله) وان رد اليه مثله فيضمن) نقض هذه الفاية أنه يضمن ما في الكيس اذا لم رد الدرهم من باب أولى وليس كذلك بل لا يضمن ما في الكيس الا اذا رد الدرهم وهو غير متميز فان تميز أو رده بعينه لم يضمن الا ذلك الدرهم فقط وفي جعل ان زائدة والجملة حالية مالا يخفى وان دفع به ذلك الا بهام وعبرة للتحفة وخرج بقوله الدراهم أخذ بعضها كدرهم فيضمنه فقط ماله بنقض خبا أو يكسر قفلا فان رده لم يزل ضامنا حتى لو تلف الكل ضمن درهما والنصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلافه بموان لم يميز بخلاف رد بدله اذا لم يميز أو نقص به اه (قوله الكذب حرام) وقد يجب قال في الفتح ووجب عليه جحد للوديعة أي انكارها من الظالم جهده والاضمن وجازله حلف على ذلك لمصلحة حفظها وكفرو جو بالخلفه كاذبا بحث الادعى وجوب التورية ان عرفها وأمكنته فرار من الكذب وجوب الحلف ان أراد الظالم قتل رقيق أي متلاو مثله كل حيوان محترم كاهو ظاهر أو الفجور بمومن أكره على الخلف بنحو طلاق أو الاعتراف بها غير مكره لانه مندوحة وهي الاعتراف وان اقتضى كونه طريقا للضمان اه قال في الاحياء ولوسا له سلطان عن فاحشة وقعت منه سرا حكمتنا وشرب خمر فله أن يكذب ويقول ما فملت وله أن يشكر سر أخيه اه

(فصل) لو انقط شيئا لا يحصى فساد كنفد ونحاس بعاراً ومفازة عرفه من في الأسواق وأبواب المساجد فان ظهر مالكه والاعلى كلفه غلكت وان شاء باعه وحفظ عنه أو ما يحصى فساد كهرية وبقولها كهرية لا يتم فیتخبر بلفظها
ينأ كلفه متملكه ويعرف قيمته وبين يمينه ويعرفه بعد بيعه ليملك عنه بعد التعريف فان ظهر مالكه فلفظها
قيمتها ان كلفه أو فقه ان باعه وفي التعريف بعد الاكل وجهان أحدهما في العارة وجوبه وفي المفازة قال الامام الظاهر
أنه لا يجب لانه لا فائدة فيه ولو وجد بيتها مثلاً وجوز أن له يدخلونه عرفه لم كلفه فلفظها الففال ويعرف
حقيق لا يعرض عنه غالباً وقيل هو درهم زمانا يظن أن فاقده يعرض عنه بعده غالباً ويختلف ذلك باختلاف المال
فداق القصة حالاً والذهب نحو ثلاثة أيام وما يعرض عنه غالباً كحبة زبيب استبد به واجده بلا تعرضه من رأى لفظة فدفعها
برجله ليعرفها وتركها لم يضمنها ويجوز أخذ نحو سنابل الحصادين التي اعتيد الاعراض عنها ولو باعها زكاة خلافا للركن
وكذا برادة الحدادين وكسرة خبز من رشيد ونحو ذلك مما يعرض عنه عادة فيملكه آخذوه ونفذ تصرفه فيه أخذها بظاهر
أحوال السلف ويجرم أخذ من ساقطان حوط عليه وسقط داخل الجدار قال في المجموع ما سقط من جدار الجدران لم يعتد باحته
حرم وان اعتيدت حل عملاً بالمادة المستمرة الملقية على الظن بالاحتياط

(فصل) في القطة هي لغة الشيء الملقوط وشراً ما وجد من حق لغيره من ضائع محترم ليس بمحرز ولا يمنع بقوة ولا يعرف
الواجد مستحقه وأركان ثلاثة الأول والثاني الملقط بالسحر والفتح والثالث الالتقاط فتح الجواد (قوله أو مفازة) أي
أرض مخوفة سببت بذلك من تسمية الشيء بضده كسليم للسوء تقاضاً بالقوة والسلامة (قوله عرفه سنة) أي من أول
وقت التعريف ولو انقط اثنان لفظة عرفها كل واحد نصف سنة كما قال السبكي انه لا يشبه في نهاية وخالف في التحفة تبعاً
لأن الرقعة فقال يعرفها كل منهما سنة ثم قال نعم لو أناب أحدهما الآخر اعتد بتصرفه عنهما فيما يظهر ويظهر أيضاً أنه لو عرف
أحدهما سنة دون الآخر جاز له تلك نصفها وطلب القسم وقد يجب التعريف سنتين على واحد إن يعرف سنة فاقصد الحفظ بناء
على أن التعريف حينئذ واجب ثم يريد التملك فيلزمه من حيث سنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون على
العادة زماناً ومحللاً ويعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار أسبوعاً ثم كل يوم مرة طرفه أسبوعاً آخر ثم كل أسبوع
مرة أو مرتين إلى أن تتم سبعة أسابيع ثم في كل شهر مرة ولا تسكني منه منفردة كأن يفرق اثني عشر شهراً من اثني عشر سنة ولو
تعمل لفظة الحرم المسكى إلا للحفظ أي لا للتملك فيعرفها على الدوام وخرج بالحرم الحل ولو عرفة وفي وجهه لافرق والمسكى حرم
للمدينة واختار البلقيني استواءهما اه ملخصاً (قوله وأبواب المساجد) أي لأبواب الكراهة كافي المجموع أو نحو جمعه على ما صوبه
الأدري وغيره ومحلها ان رفع صوته أو كان في غير المساجد الثلاثة فتح الجواد وكلا سوق وأبواب المساجد نحوها من الجامع
والخافى ومحاظ الرجال وليكن أكثره محل وجودها ولا يجوز زلها السفر بها بل يعطيهما بأمر القاضي من يعرفها ولا ضمن ثم
لمن وجبها بالصحرى تعرفها بقتلها قرب أم بعد استمرار أم تغرب وقيل تعين أقرب البلاد لمحلها واختير وإن جازت بمحلها فافلا
تبعها وعرفها تحفة (قوله وقيل هو درهم) عطفه في التحفة على قيل هو دينار فلفظ سقط على الناسخ ووجود العاطف
يؤيد ذلك ثم قال في التحفة والأصح عندهما أنه لا يتقدر بل ما يظن أن صاحبه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له
غالباً (قوله فداق القصة حالاً) أي يعرفها حالاً وتملك حالاً فتح وقوله والذهب أي وداق الذهب الخ عزام في الفتح الروايات ثم قال
ولعل هنا باعتبار زمانه وأما متنا فينبغي الزيادة فيه على ذلك لما غلب على أهلها من النسخ فينبغي الاحتياط بما يمكن اه والداق في
اصطلاح الآسن سمن سدس ربع قيراط فهو جزء من مائة وأربعون جزءاً من قيراط من مثقال أو درهم أو قيراط من مثقال
الذهب في تحريم الدرهم والمثقال (قوله استبد به واجده) أي ولو في حرم مكة تحفة (قوله فدفعها برجله) أي بدال بين الفداءين لا
بالأهوان كان الموجود من النسخ أي يدين بالراء قال في المغنى والنهاية وان رآها مطروحة على الأرض فدفعها برجله وتركها حتى
ضاعت لم يضمنها زاد في الآسن لأنها لم تحصل في يد موصيته عدم ضمانها وان تحولت من مكانها بالدفع وهو ظاهر وعلى قياسه لا
يضمن المدرج الحجر الذي درجها فعين ما نقلناه وهو تحريمه بفريب (قوله خلافا للركن) أي في تخصيصه بالركن فيه
أو بمن يحل له كالفقر تحفة (قوله ان حوط عليه) وحكنا ان لم يحوط عليه لكن لم تمتد المساحة بأخذه تحفة (قوله) حيث

﴿ باب النكاح ﴾

وهو لغة الضم والاجتماع ومنه قولهم تناكحت الأشجار إذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض وشرعا عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج وهو حقيقة العقد مجاز في الوطء على الصحيح (سن) أي النكاح (لثائق) أي محتاج للوطء وان اشتغل بالعبادة (قادر) على مؤتمنه من مهر وكسوة فصل يمكن ونفقة يومه للأخبار الثابتة في السنن وقد أوردت جملتها في كتاب أحكام النكاح ولما فيه من حفظ الدين وبقاء النسل وأما لثائق العاجز عن المؤن فالاولى له تركه وحسب حاجته بالصوم لا بالسواء وكره العاجز عن المؤن غير ثائق ويجب بالنسبة حيث تدب (و) سن (نظر كل) من

حذف الشارح حكم اللقيط فلا بأس بذكر ما أتى به فيه ابن النفير رحمه الله في عمدنا تعلمنا للفائدة ونسها التقاط للنبوذ فرض كفاية فإذا وجد لقيط حكم بحريته وكذا بإسلامه ان وجد في بلد فيها مسلم وان نكحها وان كان معه مال متصل به أو تحسب رأسه فهو له وإذا التقط مسلم حر أمين أفرق في يده ولزمه الاشهاد عليه وعلى مامعه وينفق عليه من ماله إذا كان الحاكم فإن لم يكن حاكم أنفق منه وأشهد فإن لم يكن له مال فن يئ المال والا فترض على ذمة اللقيط وان وجدته عبداً أو فاسقاً أو من يظن به من الحضر الى البادية وكذا كافر وهو محكوم بإسلامه ان تزوج منه وان التقطه اثنان وتنازعا فالمرسر المقيم أولى اه والله أعلم

﴿ باب النكاح ﴾

بلغ أساءه بعض القومين ألفا وأربعين مغني وتحققوا نهاية (قوله الضم والاجتماع) انفر درجه الله بهذا التعبير فما طلعت والذي عرفوه بلغة في شروح المنهج والمنهاج والارشاد وغيرها بأه الضم والوطء قال الخطيب والقرب تسعده بمعنى العقد والوطء جميعا اه أي يطلق على كل منهما فهو من قبيل المشترك فيكون حقيقة فيهما اه (قوله عقد يتضمن) أي يستلزم قال جواهر الجواهر والعقد دعيه على الاستمتاع اللازم المؤقت بموجب أحد الزوجين وهو رقيقه بالطلاق وغيره وقيل المعهود عليه عين المرأة وقيل منافع البصع شو برى (قوله وهو جميعه في العقد اخ) أي فو حذ لا يتبع حسب انعمد عند ما يوطء عند الحسية لا محقة فيه عندهم مجاز في العقد يعني على الخلاف أيضا ما لورني بأمر ألقاها تحرم على والمهور له عندهم لا عند نقله لما ورد في الروايات وفيما لو علق الطلاق على النكاح فإنه يعمل على العقد عندنا لا الوطء الا ان نواه مغني واردة الوطء في حتى نكح زوجا غيره دل عليها خبر حتى تدوق عسلته وفي الزاني لا ينكح الا زانية بناء على ما قاله ابن الرفعة ان المراد لا يطأ دل عليها السياق اه تحفة (قوله مجاز في الوطء) والظاهر انه مجاز مرسل من اطلاق السبب على السبب لان الوطء سبب عن النكاح (قوله على الصحيح) قد علمت مقابله وهو العكس الذي هو مذهب أبي حنيفة وقيل مشترك بينهما مشهور (قوله فصل يمكن) أي من شتاء أو صيف وقوله ونفقة يومه أي مع ليلته (قوله للأخبار الثابتة في السنن) قال في التحفة وقد جعلتها فزادت على المائة بكثير في تصنيف مسيئة الافصاح عن أحاديث النكاح وشرع من عهد آدم صلى الله على نبينا وعليه وسلم واستمر حتى في الجنة ولا نظيره فيما بعدنا بمن المعهود فانه نحفظ للنسل وتفرغ ما يضر حبه واستيفاء الله والتمتع وهذه هي التي في الجنة وهو عقد اباحة لا غيبك ولا يجب عليه وطؤها لا نهقه وقيل عليه حره ليقضي شهوته ولا يقرر مهرها اه (قوله أحكام النكاح) بكسر همزة الاول وفتح همزة الثاني ونص ما أورده فيه قال رسول الله ﷺ يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء وقال رسول الله ﷺ تزوجوا فاني مكاثر بكم الامم ولا تكونوا كرهانية النصارى وقال من أحب فطرتي فليستن بسنتي وان من سنتي النكاح وقال اذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين فليتن الله في النصف الباقي وقال ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة صالحة قال الدنيا كلها متاع وخير متاعها المرأة الصالحة وقال من خاف الزوج عاقبة العيلة فليس منا قال يا شاب تزوج في حداثتك سنج شيطانك يا ويله عصم من دينه وقال مكتوب في التوراة من بلغت ابنة اثنتي عشرة سنة فلم تزوجها فأصابها ما فاقهم ذلك عليه وقال بعض الحلال الى الله الطلاق اه (قوله لا بالدواء) أي فيحرم ان قطعه بالسكين ويكره ان فترموه بحجر في ذلك في استعمال المرأة شيئا يمنع الحمل فيحرم ان قطعه من أصله ويكره ان يطأه وسيا في الصد أو اضرار الجنابة بخلاف في القاء النطفة والعلة خرمه صحيح مطلقا وجوزه مر (قوله ويجب بالنسبة حيث تدب) تقدم في النذر ان هذا معتمد شيخه ابن حجر واعتد الشهاب الرملي وابنه والمغني أنه لا يجب به مطلقا وان استحجب (قوله نظر كل) وان لم يؤذن له

أو عكسه خلافا للحاوي كلرا في وان نظر بصير شهوة أو مع أمن الفتنة على المعتدلا في نحو امرأة كما أفتى بصير واحد قول الاسنوي تبعا لرؤيته والصواب حل النظر الى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الاذري قول جمع يحل نظر وجموكت عبوز يؤمن من نظرها الفتنة ولا يحل النظر الى عنق الحرة ورأسها فطعا وقيل يحل مع الكراهة النظر بلا شهوة وخوف فتنة الى الأمة الاما بين السرة والركبة لا شعور بها في الصلاة وليس من المودة الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشى منه فتنة أو التذ به كما يحسنه الزركشي وأفتى بعض المتأخرين بجواز نظر الصغير للنساء في الولائم والأفراح والمعتد عند الشيخين عدم جواز نظر فرج صغيرة لا تشتهى وقيل يكره ذلك وصحح المتولي حل نظر فرج الصغير الى التمييز ويجزم به غيره وقيل يحرم ويحوز نحو الأم نظر فرجها ومس من الرضاع والتربية للضرورة وتولد العبد العلل النظر الى سببته المتصفة بالعد القواعد اما بين السرة والركبة كهي ولحرم ولو فاسقا أو كافرا نظرا وراء سرة وركبتها كمنظرها اليه ولحرم ومماثل من ما وراء السرة والركبة نعم من ظهر أو ساق محرمه كأمه وبنمو عكسه لا يحل الحاجة أو شفقة وحيث حرم نظر محرم منه بلا حائل لأنها تلج في الفتنة نعم محرم من وجه الأجنبية مطلقا وكل ما حرم نظر منه أو منها متصلا حرم نظره منفصلا كقائمة بدأو رجل وشعر امرأ أو عانة رجل فيجب مواراها وتجب وجوب بإسالة عن كافرة وكذا عفيفة عن فاسقة أي بسحاق أو زنا أو قيادة ويحرم مضاجعة رجلين أو امرأتين عاريين في ثوب واحد ولن يمتسا أو تباعد مع اتحاد الفرائض خلافا للسبكي وبحت استثناء الأب والأم لخبر

أبي شعاع ينفى القطع في زمانا بتحریم خروج الشابات والهابات لكثرة الفساد ولأن الآيات الدالة على تحريم اظهار الزينة وعلى وجوب غرض البصر بالصواب الحزم بالتحريم كذا قال وهو غير بعيد بالنسبة للبلدان العظام ككة المشرقة ونحوها لأن النساء فيها قد عجزن عن ملابس الزينة التي هي مظنة الفتنة وأما العادى والجدوا ونحوهما فإن غلب من فيهما من النساء لا تحرم الا في ثياب بدلة وخرجن لما ترة أعمال قد يصح عن مسامرتها الرجال فالحزم بجمع خروجهن فيه خرج شديد فالحق جواز خروجهن سافرات الوجوه مع وجوب الغض على الرجال بشرط مع ذلك أمن الفتنة وترك الزينة فإن وجد أحدهذين منعت من الخروج اه (قوله أو عكسه) أي تعمد نظرا الأجنبية أو أمته ولو شواء أو عبوزا الى الرجل وقوله خلافا للحاوي كلرا في أي في العكس (قوله على المعتد) قد علمت مقابلة بمرآة نفا وهو قول الاسنوي الآتي (قوله له في نحو امرأة) أي عند عدم الشهوة وأمن الفتنة كافي التحفة والنهية (قوله يجوز نظر الصغير) أي للراحي لأنه الذي فيه اختلاف وكان وجهه مع أن الأصح في المنهاج أن الراحي كالبالع في ذلك ما يدعو اليه الحاجة كثيرا في الولائم والأفراح من الاختلاط بهم مع قوة المقابل الذي هو صحيح قال في النهاية والثاني له النظر كالحرم وعلى الأول يلزم وليه منعه النظر كما يلزمه منعه سائر المحرمات ولو ظهر منه تشوق للنساء فسكال بالغ قطعا والمراعاة كالبالغة اه (قوله حل نظر فرج الصغير الى التمييز) كذا في التحفة والفتح قال والفرق أن فرجها أخفى (قوله وقيل يحرم) واعتمد في النهاية والمفتي قال في التحفة وبدل له خبرها كما هو الخ (قوله لنحو الأم الخ) أي عن رضع بها نهاية ومعنى قال عرش التعبير بالارضاع جرى على الغالب والا فالمدار على من يتعهد المبي بالاصلاح ولو ذكر كرا كرا القواعد على فرجه من النجاسة مثلا وكدهن الفرج بما يزيل ضرره ثم لا فرق في ذلك بالنسبة لمن يتعاطى اصلاحه بين كون الأم قادرة على كفالتهم واستغنائهم عن مباشرة غيرها وعنده اه (قوله وللعبد) أي غير المشترك وقوله العدل أي ولا تشكى العفة عن الزنا فقط تحفة (قوله كهي) أي كمنظرها الى عبيدها العدل ما عدا ذلك ولزواج النظر الى كل بدنها وعكسه وان منعها كذا في التحفة واعتمد في المفتي والنهاية عدم جواز نظر المرأة الى عورة زوجها اذا منعها منه بخلاف العكس (قوله فيجب مواراها) بالثنية كالتحفة أي القسامة والشعر المذكورين فلا وجه لاعتراض المفتي على الشارح في ذلك ورداني التحفة والنهية بزاع الأذري ما أن الاجاع الفعلي بالقائم في الحمام والنظر اليهما يرد ذلك واستبعاده الوجوب قال في المفتي والأوجه ما قاله الاذري اه (قوله وبحت استثناء) مبتدأ خبره بعيد والكلام مع العري كما هو صريح السياق وقوله تخبر فيه وهو لا تباشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل الا بالولد وفي رواية الولد والدار واه أبو داود والحاكم وقال انه على شرط البخاري اه قال في التحفة وبفرض دلالة الخبر لذلك تبين تأويله بما اذا تباعد بحيث يؤمن من تلمس

فيه بعيد جدوا ويجب التفريق بين ابن عشر سنين وأبو جواخرته في المضجع وان نظرفيه بعضهم بالنسبة للاب والأُم ويستحب تصافح الرجلين أو المرأتين اذا تلاقيا ويحرم مصافحة الامرء الجليل كنظرفه بشهوة ويكره مصافحتهن بمعاهة كالأُرض والجنم ويجوز نظرفه المرأة عند المعاملة بيع وغيره الحاجة الى معرفتها وتعليم ما يجب تعلمه كالقائمة دون ما ينس على الاوجوه والشهادة تحميلا وأداء لها أو عليها وتعمد النظر للشهادة لا يضر وان يسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الاوجه (و) يسن (خطبة) بضم الخاء من الولي (له) أي للنكاح الذي هو العقد بأن تكون قبل ايجابها فلا تندب أخرى من الخطاب قبل قبوله كما صح في المنهاج بل يستحب تركها خوفا من خلاف من أطل بها كما صرح به شيخنا وشيخنا كبريائهما الله لكن الذي في الروضة وأصلها ندها وتسن خطبة أيضا قبل الخطبة وكذا قبل الاجابة فيبدأ كل الحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوصي بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة جنتكم راغباق كرمتمكم أو فئاتكم وان كان وكيله قال بلاءكم موكل أو جنتكم عنه خاطبا كرمتمكم فيخطب الولي أو نائبه هكذا ثم يقول لست بمرغوب عنكم

ورببة قطعاً اه (قوله وجب التفريق) أي عند العرى كما قاله شيخنا الشهاب الرمل لأن ذلك أي العرى معتبر في الاجانب غابا لك بالمحارم لاسباب الآباء والامهات معنى ونهاية (قوله وان نظرفيه بعضهم) أي للخبر السابق وأقر في المعنى هذا التنظير قال ولا دلالة في الخبر كقوله السبكي وغيره على التفريق بينهم وبين آبائهم اه خلافاً للتحفة والنهاية (قوله الجليل) أي بحسب طبع الناظر عند حج وقال سم وهر قحلا عن والده الجليل ذو الوصف المستحسن عرقاً عند ذوي الطباع السليمة وهو ظاهر للمعنى (قوله كنظرفه بشهوة) أي كحرمة نظرف الامرء بشهوة وضبط في الاحياء الشهوة بأن يتأثر بحمل صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه وبين اللتحي اه يح وتقيده كحرمة بكونه بشهوة هو ما عليه الرافي واعتسده الشهاب الرمل وابنه والخطيب واعتسده النوروي حرمة النظر اليه مطلقا أي سواء كان بشهوة أو خوف فتنة أم لا وعليه ابن حجر أما الخلو فهو ان تعدد أو مس شي من يد منفرام حتى على طريقة الرافي فتح الجواد (قوله وتعليم ما يجب تعلمه) أي بشرط فقد جنس ومحرم صالح وتعزفه من وراء حجاب ووجود مانع خلوة اه تحفة نهاية (قوله كما صرح به شيخنا) ان أراد أنه صرح بمعنى فتح الجواد فسلم لكن التعليل مزاد في التحفة وان أراد أنه صرح في التحفة فقدر جمع فيها ندب ذلك خلافه عزاه لشيخه وكالفتح شرح المنهج والمعنى والنهاية في اعتناء عدم التدب ولم تعرض لذلك في العدة والسلاح ولا بخمرة في شرحه (قوله ولكن الذي في الروضة الخ) قد علمت موافقة ترجيح التحفة ومخالفة للفتح ونسج والنهاية والمعنى وعليه مع ما يأتي في الشارح من طلب خطبة من الخطاب وأخرى من الموجب تكون خطب النكاح أو بمقابل في العدة والسلاح مع شرحه لباخرة ويستحب تقديم خطبة بضم الخاء من الخطاب أو عن يقوم مقامه على الخطبة بكسر الخاء كخبر كل أمر ذي بال وخبر ابن مسعود في سنن أبي داود وغيره قال عن رسول الله ﷺ خطبة الحاجة الحديثة نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يهد الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيباً يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا أنتم مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً هذا لفظ احدى روايتي أبي داود وزاد ابن ماجه نحوه قبل نستعينه وزاد بعداً نفسنا وسيات أعمالنا وسبق في روايتي أبي داود في لفظ الآية الأولى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الذي تساءلون به الى آخرها وكأنه لم يقصد به التلاوة فان التلاوة ليست كذلك قال الأصحاب والخطبة تحصل بالحديث والصلوة والصلاة فيقول بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وصيكم ونفسي بتقوى الله أما بعد فقد جنتكم أو جلاءكم فلان خاطبا كرمتمكم أو فئاتكم فلا تة أو راغباقها أو نحوه ثم يخطب الولي أو نائبه ثم يقول لست بمرغوب عنكم أو نحو ذلك من الالفاظ المؤدية لهذا المعنى اه وكان القفال يقول بعد هذا ما ببعض الأُمور كلها بيد الله يقضى فيها ويحكم ما يريد لا مؤخر لا فلام ولا مقدم لا آخر ولا يجتمع اثبات ولا بقر فإن الاتصاف وقدر وكتاب قد سبق وان مما قضى الله وقدر أن خطب فلان ابن فلان فلا تة بت فلان على صدق كذا أقول قول فلان هذا وأستغفر الله لي ولكم أجمعين اسنى وغرر ومعنى ويستحب أيضا خطبة قبل العقد قال الأصحاب وهي آكد

و يستحب أن يقول قبل التقدُّر: وجك على الأمر الله به عز وجل من أمساك معروف أو تسريح باسنان **﴿فخرج﴾** يحرم التصريح بخطبة المعتد من غيره رجعية كانت أو باتنا بطلاق أو فسخ أو موت ويجوز التصرُّف بها في عدة غير رجعية وهو كأنك جيلة ورجع غيبك ولا يحل خطبة المطلقة ثلاثاً حتى تحلل وتنقض عدة التحلل إن طلق رجعيًا والاجازة التصرُّف في عدة التحلل ويحرم على عالم بخطبة لغيره والاجازة بخطبة على خطبة من جازت خطبته وإن كرهت وقد صرح لفظًا بالاجازة إلا بدنه لمن غير خوف ولا حياة أو بأرضه كأن طال الزمن بعد اجازته ومنه سفره البعيد من استشيرى خطباً ونحو عالم يريد الاجتماع بذكر وجوبه بأساويه لمدق بدلا للنصيحة الواجبة (ودينة) أي نكاح المرأة الدينية التي وجدت فيها صفة العدالة أولى من نكاح الفاسقة ولو بغير نحو زنا الخبر المتفق عليه فافظر بذات الدين (ونسبة) أي معرفة الأصل وطبته لنسبتها إلى العلماء والصلحاء أولى من غيرها خبر تخبروا لنظفكم ولا تضعوها في غير الأكفاء وتكره بنت الزنا والفاسق (وجيلة) أولى خبر خير النساء من تسراذا نظرت (و) فرابة (بعيدة) عنه من في نسب أولى من قرابة قريبة وأجنبية أضعف الشهرة في القرابة فيجوز الولد خفيًا والقرية من هي في أول درجات العمومة والحقولة والأجنبية أولى من القرابة القريبة ولا يشك ما ذكر بتزوج النبي **﴿عليه السلام﴾** زينب مع أنها بنت عمته لأنه تزوجها بياناً للجواز ولا بتزوج علياً فطهر رضي الله عنهم ما لهما بعيدة أذهى بنت ابن عمه لا بنت عمه (وبكر) أولى من الثيب للأمر به في الأخبار الصحيحة إلا لعذر كضعف آله عن الاقتضاض (وولود) وودود (أول) للأمر بهما ويعرف ذلك في البكر باقار بها والأولى أيضاً أن تكون وافرة العقل وحسنة الخلق وأن لا تكون ذات أول من غيره إلا لصلحة وأن لا تكون شقراء ولا موليبة مهزولة للهي عن نكاحها ومحل رعاية جميع ما أمر حيث لم تتوقف العفة على غير متصفة بها ولا فيهم. أولى قال شيخنا في شرح المنهاج ولو تعارضت تلك الصفات فالأولى يظهر أنه يقدم الدين مطلقاً على العقل وحسن الخلق ثم إن تولد ثم النسب ثم البكر ثم أجل ثم ما انضمت فيه أظهر بحسب أحسنه اه

من خطبة الخطبة وهذا صرح في الأذكار واستحب كونه أطول منها وتحصل بما سبق من الجسوالصلاة والوصية والأفضل خطبة الحاجة السابقة لهما ما تورة اه بأعزمة ولما زوج **﴿عليه السلام﴾** به السيدة فاطمة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما خطب فقال الحمد لله الحمد لله العبود بقدرته المطاع سلطانه الرهوب من عذابه وسلطوته النافذ أمره في أرضه وسبائه الذي خلق الخلق بقدره وسيرهم بأحكامه ومشيئته وجعل المصاهرة سبباً لاحقاً أو شجاً أي شريكاً به الأنثى وأكرم به الأرحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشراً الآية ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب معناه الآية اه جل (قوله) ويستحب أن يقول (أي الولي لا غيره) ويستحب أيضاً الدعاء للزوج عقب العقد ببارك الله لك وبارك عليك وجعل بينك وبينها خير (قوله) ومن استنبر الخ في التحفة والنهاية والغني أولم ينشر في ذلك كما يجب على من علم بالمبيع عيباً أن يخبر به من يريد شراءه مطلقاً خلافاً لهم فيه فقال لا يجب هنا إذا لم يستنبر اه (قوله) مساوية (الشرعية) وكذا العرفية فيما يظهر أخذاً بما صح أنه **﴿عليه السلام﴾** استنبر في معاوية بن أبي جهنم فقال أما بوجههم فلا يضع عصاه عن عاتقه كناية عن كثرة الضرب قيل أو السفر وأما معاوية فمعه علك لا مال له نعم إن علم أن الله لا يفيد أسك كالضطر لا يباح له إلا ما اضطر إليه وقد يؤخذ منه أنه يجب ذكر الاختفاء لا من العيوب وهذا أحد أنواع الغيبة الجائرة وهي ذكر الغير بما فيه أذى أو نحو ولداه أو زوجته أو ماله بما يكره أي عرفاً أو شرعاً ولو بلاشارة أو إلقاء بل وبالقلب بأن أصر فيه على استحضار ذلك اه تحفة ونهاية وقد نظم بعضهم أنواع الغيبة الجائرة في قوله

القدح ليس بغيبة في ستة • منظم ومصرف ومختر

ولمظهر فسقا ومستفت ومن • طلب الاعانة في إزالة منكر

غش (قوله) ودينة) هو وما عطف عليه مبتدأ خبره قول المثنى الآتي أولى وقدر الشارح لكل خبراً (قوله) التي وجدت فيها الخ) عبارة التحفة بحيث توجد فيها الخ وهي أولى (قوله) وجيلة) تقدم عن النهاية أن للرد بالجمال الوصف القائم بالذات المستحسن عند ذوى الطباع السليمة اه وهو ظاهر الغني وقال حج هو بحسب طبع الناظر وتكره بارعة الجمال اه حل لأنها إما تزويجاً أو تكبيراً بما لها أو اعتماداً على أعيانها اه زي ومن ثم قال أحسن ما سمعت ذات جلال فطرح مر أي من فتنة أو تقول عليها برماوى حج

له ويجزم في شرح الارشاد بتقديم الولاد على العقل ونسب الولي عرض مولد على فؤاد الملاح و من أن يشوي بالنكاح السنة وصون دينها غايتنا عليه ان قد يبطا عن نكاحه أو يسلح وأن يكون العقد في السجود يوم الجمعة أو أول النهار وفي شوال وأن يدخل فيها أيضا (وأركانها) أي النكاح خمسة زوجة وزوج وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أي الصيغة (إيجاب) من الولي وهو (كزوجتك أو أهلك) موليتي فلانة فلا يصح الإيجاب إلا بأحد هذين اللفظين غير مسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وهي ماورد في كتابه ولم يرد فيه غيرها ولا يصح بأزواجك وأنكحك على الأوجه ولا بكناية كأهلكك ابنتي أو عقدتها لك (وقبول متصل به) أي بالإيجاب من الزوج وهو (كزوجتها أو نكحتها) فلا بد من دال عليهما من نحو اسم أو ضمير أو إشارة (أو قبلت أو رضيت) على الأصح خلافا للسبكي لافعلت (نكاحها) أو تزوجها أو قبلت النكاح والتزوج على المتصل لا قبلت ولا قبلتها مطلقا أي المنكوحة ولا قبلتها أي النكاح والأولى في القبول قبلت نكاحها لأنه القبول الحقيقي (ومصح) النكاح (بترجمة) أي ترجمة أحد اللفظين بأي لغة ولو بمن يحسن العربية لكن بشرط أن يأتي بما يحداهل تلك اللغة صريحا في لغتهم هذا ان فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال العلامة التي السبكي في شرح المنهاج لو توأما أهل قطر على لفظ في إرادة النكاح من غير صريح ترجمته لم يقع النكاح به اه والمراد بالترجمة ترجمة معناه اللغوي كالضم فلا يتعقد بألفاظ اشتهرت في بعض الاقطار إلا بالنكاح كما أفق شيوخنا المحقق الزمري ولو عقد القاضي النكاح بالصيغة العربية لم يجز لا يعرف معناها الاصل بل يعرف أنها موضوعة لعقد النكاح صح كذا أفق شيوخنا والشيخ عطية قال في شرح الارشاد والمنهاج انه لا يضر لمن العالم كفتح

(قوله بتقديم الولادة على العقل) وفي النهاية ذكر الولادة عقب البكارة وقال السيد عمر الأولى تقديم الجلال على البكارة (قوله وفي شوال) أي حيث يمكنه فيه وفي غيره على السواء فان وجد سبب للنكاح في غيره فله وصح للزغيب في صفر أيضا روى الزهري أن رسول الله ﷺ تزوج ابنته فاطمة عليها في شهر صفر على رأس اثني عشر شهرا من الهجرة اه ع (قوله وشرط فيها) شرط في بيان شروط الصيغة التي هي أحد الأركان الخمسة (قوله ولا يصح بأزواجك وأنكحك) كذا أطلق البلقيني عنهم عدم الصحة في مضارعها ثم بحث الصحة اذا استلخ عن معنى الوعد بأن قال أزواجك الآن وكأنا مزوجك وان لم يقل الآن خلافا للبلقيني في هذا لأن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجع فلا يورهم الوعد حتى يمتد زعمه بخلاف المضارع شوبرى ح ف وصح عند المالكية بصيغة المضارع ولو قل الولي بعنك بنتي أو ملكتكها قبل الزوج صح النكاح بذلك عند الحنفية لا غير لأن النكاح يتم عند عدم بلفظ النكاح أو التزوج وما وضع لتمليك العين في الحال كما قاله في الكنز وذكر في جوامع الفقه أن كل لفظ موضوع لتمليك العين يتم به النكاح ان ذكر للهر والافانيسة وبالس بموضوعه لا يتم به ولا يتم به النكاح بالتعاطي عند الأئمة الأربعة وهو أن لا يذكر العاقدان شيئا من الإيجاب والقبول بل تراديا على قدر من للهر ويتم به الزوج أو وكيله وتأخذ المرأة أو وكيلها ونسلم نفسها له غاية المقصود للغبني (قوله على الأصح) راجع لرضيت فقط كفي الفتح وغيره (قوله مطلقا) حذفه كفي الفتح أولى وذكره في التحفة ليستثنى فيها بعده مسألة المتوسط ومع ذلك رده وصارت الثلاث الصيغ في حكم واحد فافق هنا لتمام معنى (قوله أحد اللفظين) أي لفظي زوجة وأهلك لا الإيجاب والقبول كما زعمه المحشي (قوله والشاهدان) عطف على كل أي وفهم الشاهدان (قوله والمراد بالترجمة ترجمة معناه اللغوي كالضم) هذا بنا في أول البحث فلا يصح الإيجاب والقبول إلا بأحد هذين اللفظين أي زوجتك أو أهلك ثم قوله بعده على قول المتن وصح بترجمة أي ترجمة أحد اللفظين بأي لغة ولم أر من وافقه على هذا المراد في فتح الجراد وغيره ما يفيد أن المراد ترجمة أحد اللفظين الشرعيين التزوج والانكاح لا اللغوي الذي هو اللفظ وحده وقرأيت الشيخ حبيبا الفارسي لم يعمل ذلك في بعض تعاليقه على الشرح وأيده بجملة تقول فاطمة له المحشي عما يؤيد كلام الشارح اشتباهه بغيره أن يحضر (قوله العالم) كذا قيد به ابن حجر وقال مر بعلم الضرر ولو من العرف قال ع وش والقلب إلى ما قاله حج أميل وبعبارة النهاية ولا يضر فتح ناه مستكلم ولو من عارف كما أفق به ابن المقرئ ولا ينافي ذلك عدمهم كما مر في أعمت بضم التاء وكسرها عيلا للمعنى لأن المدار في الصيغة على

ناه المتكلم وابدال الجيم زايًا أو عكسه ويتعقد بإشارة أخرى مفهومة وقيل لا يتعقد النكاح إلا بالصيغة العربية فعليه
يصير عند المعنى إلى أن يعلم أو يوكل وحكي هنا عن أحد مخرج بقولي متصل ما إذا تخلل لفظ أجنبي عن العقد وإن قل
كأنكحتك ابنتي فاستوسم بها خيرا ولا يضر تخلل خطبة خفيفة من الزوج ولنا بعدم استحبابها خلاف السبكي وابن أبي
شرير يقول قل قبل نكاحها لانه من مقتضى العقد ولو أوجب ثم رجع عن إيجابها أو رجعت الآذنت في اذنتها قبل القبول أو جئت
أو ارتدت امتنع القبول **(فرع)** لو قال الولي زوجتكها بمهر كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا الصداق صح
النكاح بمهر المثل خلا للبارزي **(لا) صح النكاح (مع تعليق)** كالبيع بل أولى لاختصاصه بمزيد الاحتياط كأن يقول
الاب لا آخران كانت بنتي طلفت واعتدت ففقدت زوجتكها قبلت ثم بان انقضاء عدتها وأنها أذنته فلا يصح لفساد الصيغة
بالتعليق وبحث بعضهم الصحة في أن كانت فلاته موليتي ففقدت زوجتكها وفي زوجتكها ان شئت كالبيع اذ لا تعليق في الحقيقة
(و) لامع (تأقبت) للنكاح بمدة مملوكة أو مجهولة فيفسد لصحة النهي عن نكاح المتقوهو الموقت ولو باه لفسد وليس منه
مالو قال ز وجئتكم بمدة حياتك أو حياتها لانه مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت ويلزمه في نكاح المتعة للمهر والنسب والعدة
ويسقط الحدان عقد بولي وشاهدين فإن عقد ينمو بين المرأتين بحدان وطى وحيت وجب الحد لم يثبت للمهر ولا ما بعده
ويعتقد النكاح بلا ذكر مهر في العقد بل يسن ذكره فيه وكره اخلاؤه عنه نعم لو زوج أمته بعبد لم يستحب
(و) شرط (في الزوجة) أي المسكوة (خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعيين) لها فزوجتك احدى بناتي بطل

التعارف في محاورات الناس ولا كذلك القراء فتبادل الزاي جها وعكسها الكاف حمزة كما أفنى بذلك الواو اه قل عرش
ظاهره ولو من عارف وان لم تكن لفته ولا ثقة بلسانه اه وبأنى مثل ذلك في الوال الزوج في المراجعة راجعت جوزي لعقد
نكاحي فلا يضر وكتبه الابن زوزت آوز وزي عرش قال اجل بعد ثقله ما تقسم نعم ان عرف لفظا منها عخانقا لمراد نفسه
لم يصح وعلى هذا يحمل كلام حجاج وغيره عن خامس بعض ما ذكر اه اقول وهو جمع في عابه التفاسير والاشترط توافق
الاجاب والقبول في احدى المادتين حتى لو صدر الاجاب باحداهما والقبول بالآخرى فانه يصح كما يستفاد من حجاج اه وصح
النكاح بتقديم قبول على ايجاب ويزوجني من قبل الزوج ويزوجها من قبل الولي مع قول الآخر عقبه زوجتك في الاول أو
زوجتها في الثاني شرح المنهج **(قوله صح النكاح بمهر المثل)** وهذه حيلة فيمن لا يزوجه وليها الابا كثر من مهر مثلها وهذا
بخلاف البيع فان القبول في منزل على الاجاب فان الثمن ركن فيه معنى **(قوله وبحث بعضهم الصحة في أن كانت الخ)** يتعين حله
على ما اذا علم أو ظن أنها موليتة تحفة **(قوله وفي زوجتك ان شئت)** يتعين حله على ما اذا لم يرد التعليق تحفة **(قوله لصحة النهي)**
عن نكاح المتعة وجزأ أولا رخصة المضطر ثم حرم عام خير ثم جزأ عام الفتح وقبل حجة الوداع ثم حرم أبدا بالنسب الذي لو بلغ
ابن عباس لم يستمر على حلها عخانقا كافة العلماء وحكاية الرجوع عنه لم يصح تحفة ونهاية **(قوله ولو بأقسنه)** كما لو اقته بمدة
لاتى الدنيا اليها غالبا كما أفنى به الوالد نهاية ونحوها المعنى **(قوله وليس منه) أي من التأقبت البطل وأما التأقبت فوجود وهذا**
ما اعتمد في الفتح كالاسنى والى مال البقي التحفة واعتمده المعنى والنهاية عدم الصحة **(قوله ان عقد بولي)** الى قوله ويعتقد
النكاح بوجدني نسخ الطبع ولم أره في شيء من نسخ الخط ومعهنا جميع فقد نقله عبد الحيد في حاشية التحفة وأقرمو كتب
عليها المعنى **(قوله لم يستحب)** هذا معتمد شيخه في باب الصداق والنهاية كشيخ الاسلام وسياقني يعتمد الشارح في باب
الصداق خلافه وهو استحبابه بوفقا للخطيب **(قوله وشرط في الزوجة)** شروع في بيان ما يشترط في الزوجة التي هي أحد الاركان
الخمسة **(قوله خلو من نكاح وعدة)** أي ولو باخبارها فلا ادعت أنها خالية من نكاح أو عدة جزأ تزويجها ما لم يعرف لها نكاح
سابق فان عرف لها وادعت أن زوجها طلقها أو مات وانقضت عدتها جزأ زوليتها الخاص تزويجها ولا يجوز زوليتها العام وهو الحكم
الابعد ثبت ذلك عنده كقَالَ زى يح وسياقني لذلك مزيد بيان **(قوله وتعيين)** ويشترط في انعقاد النكاح على المرأة
المتنقبة أن يراها الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها وهي متنقبة ولم يعرفها الشاهدان لم يصح لان استماع الشاهد العقد
كاستماع الحاكم الشهادة قال المزركشي محله اذا كانت مجهولة والا فيصح وهي مسألة نفيسة والقضاة الآن لا يعلمون بها فانهم
يزوجون المتنقبة الحاضرة من غير معرفة الشهود لها اكتفاء بحضورها واخبارها اه عميرة وعسارة هر قال جمع لا يتعقد

ولو مع الإشارة ويكفي التعيين بوصف أو إشارة كزواجك بنتي وليس لغيرها أو التي في المار وليس فيها غيرها أو هذه وإن صابها بغير اسمها في الشكل بخلاف زواجك فاطمة وإن كان اسم بنته إلا أن نويها ولو قال زواجك بنتي الصغرى فيها باسم الصغرى صح في الكبرى لأن للكبرى صفة قائمة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال زواجك بنتي خديجة فبانت بنت ابنه صح أن نويها أو عينها بإشارة أو لم يعرف لصلبه غيرها أو لا فلا (و) شرط فيها أيضا (عدم هجرية) بينها وبين الخطأ (نسب فيحرم) به لا يضررت عليكم (نساء فرائض) ما دخل في (ولد عمومة وخولة) فيقتل بحرم نكاح أم وهي من ولدتك أو ولدت من ولدك ذكرًا كان أو أنثى وهي الجد من الجهتين وبنت وهي من ولدتها أو ولدت من ولدها ذكرًا كان أو أنثى لا مخلوق من مازناه وأخت وبنت أخ وأخت وعم وهي أخت ذكر ولدك وخلة وهي أخت أنثى ولدتك **فرع** لو تزوج مجبولا فاستلحقه أبوها ولم تصدق (أو رضاع فيحرم به) أي بالرضاع (من يحرم بنسب) للخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فرضعتك ومرضعتها ومرضعتك من نسب أو رضاع وكل من ولدت مرضعتك أو ذلتها أمك من رضاع والمرضة بطنك وابن فرعك نسبًا أو رضاعًا وبنتها كذلك وإن سفلت بطنك والمرضة بطن أحد أبويك نسبًا أو رضاعًا أختك وقس على هذا بقية الأصناف المتقدم ولا يحرم عليك رضاع من أرضعت أباك أو ولدك

نكاح منقبة إلا أن عرفها الشاهدان اسمًا ونسبًا أو صورًا وقال - حج - وقيل على الجلال لا يشترط رؤية المجبولة بل تكفي الشهادة على جريان العقد بينهما وبين الزوج اه وفيما إذا حصل منها انكحار للعقد فلا يصح شهادتهما بانها تزوجته لعدم علمهما بالكنى يؤيد كلامهما صحة النكاح لا بنى الزوجين أو عدو بهما مع عدم صحة شهادتهما بنبوتهم عند الانكحار اه **م** (قوله ولو مع الإشارة) أي إلى إحدى بناته كما هو المتبادر لكن بشكل عليه قوله بعد ما وإشارة الآن تحمل الإشارة هنا على مجموع بناته وفيما بعد على المقصودة كما جزم بما نحن في الشكالك تأمل (قوله ولو قال زواجك بنتي الكبرى الخ) قال في المغني وغيره ولو خطب كل من رجلين امرأة وعقد كل منهما على مخطوبة الآخر ولو غلط صاحب النكاحان لقبول كل منهما ما أوجب الولي اه (قوله فيحرم نساء فرائض الخ) قال الباجوري ولا يحرمات بالنسب ضابطان الأول يحرم نساء القرابة الأمن دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخولة كبت العم وبنت الخال والخالة الثاني يحرم على الرجل أصوله وفصوله وأول أصوله وأول فصوله من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات وان علت والفصول البنات وإن سفلت وفصول أول الأصول الأخوات وبنت الأخ وبنت الاخت وبنت أولادهم لأن أول الأصول الآباء والأمهات وفصولهم الأخوة والأخوات وأولادهم وأول فصولهم من كل أصل بعد الأصل الأول هو العمات والخالات لأن كل أصل بعد الأصل الأول الأجداد والأجدات وان علوا وخرج بأول فصولهم من كل أصل بعد الأصل الأول هو العمات وأولاد الأخوة والخالات وثالث فصولهم وهكذا وهذا الضابط للشيخ أبي إسحق الأسفرائني والأول لتأليفه الشيخ أبي منصور البغدادي وهو أولى بكافة الرافعي لا يجاز موصفه على الأناث بخلاف الثاني اه بالحرف (قوله لا مخلوق من مازناه) أي فلا يحرم لكن تكره خروجًا من خلاف أبي حنيفة وأحمد فند أبي حنيفة يتعلق بحرم المصاهرة بالزناوزاد عليه أحمد فقال إذا لاط بغلام حرمت عليه أمه وبنته اه رجة (قوله أن كذب الزوج) كذا عبر به في الفتح وغيره في التحفة لم يأن لم يصدق قال في المغني والنهاية فإن صدقة الزوج والزوجة ثبت بالنسب وانفسخ النكاح ثم إن كان ذلك قبل الدخول فلا شيء لها أو بعده فلها مهر المثل وإن كذباه ولا يثبت للاب ثبت نسبها ولا ينفخ النكاح وإن أقام الأب بينة ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كما تقسم وإن لم يكن بينة وصدقته الزوجة لم ينفخ النكاح حتى الزوج لكن لو أباه لم يحجز له بعد ذلك تجديده نكاحها لأن أذنها شرط وقد اعترفت بالتحريم إلى أن قال ولو وقع الاستلحاق قبل التزوج لم يحجز لابن نكاحها اه وقوله فإن صدقة الزوج والزوجة قال الرشدي وألزوج فقط اه (قوله ومثله عكسه الخ) عبارة المغني والنهاية وقبس بهذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقه أبوها ثبت نسبه ولا ينفخ النكاح إن لم يصدق الزوج وفي التحفة ما يقيد ذلك لكن مع التبري من موافقة بيانه كالفتح على الامتداد بقوله أن يصدق الزوج نعم قصور قول الشارح ولم يصدق لاقضاء أنها إذا صدقته ينفخ النكاح ولو لم يصدق الزوج مع أنه ليس كذلك كما علمت (قوله ولا يحرم عليك رضاع الخ) قال في شرح المنهج

ولأم مرضعة ولدك وبناتها وكذا أخت أخيك لأبيك أو لأمك من نسب أو رضاع **(تنبيه)** الرضاع المحرم وصول إلى آدمية بلغت سن حيض ولو قطرة أو مختلطا بغيره وإن قل

هذه أربع محرمات في النسب لاني الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون كل في الروضة على أنها لا تستثنى لعدم دخولها في القاعدة لأنهم إنما حرمن من لم يولد فيهن في الرضاع فإن مرضعة أخيك أي أو أختك لو كانت أم نسب حرمت عليك لأنها أمك أو موطوءة فأبيك ومرضعة ولدك لو كانت أم نسب حرمت عليك لأنها أم نسب موطوءة ابنك وأم مرضعة ولدك أو بنتها لو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة أنك فتحرم عليك أمها وبناتها قال ولأنهم استثنوا كالأصل وزيد عليها أم العم والعمة وأم الخال والخالة وأخو الابن وصورة الأخيرة امرأة لها ابن ارتفع على امرأة أجنبية لها ابن قاتل الثانية أخوان الأولى ولا يحرم عليه نكاحها إله أي فانهن يحرم بالنسب بخلاف الرضاع سم أي وفرض المسئلة أن العم من النسب وكذا العمة والخال والخالة فانهن من الرضاع لا يحرم ولو كانت أم نسب لكانت في الأولين جدة لأب أي أن كان العم والعمة شقيقين أو موطوءة جد لأب أن كان لأب وفي الأخيرتين جدة لأن كان الخال والخالة شقيقين أو موطوءة جد لأن أن كان لأب وكل منهن يحرم إله قال شيخنا عز يزي وجع بعضهم التسمية فقال

أم عم وعممة وأخ ابن * وحفيدة وخالة ثم خال

جدة ابن وأخته أم أخ * في رضاع أهلها ذو الحلال

وقوله وحفيدة أي وأم حفيدة إله حج وقوله وكذا أخت أخيك الخ أي لا يحرم عليك سواء كانت من نسب كيان كان زيد أخ لأب وأخت لأم فلا أخيه لأبيه نكاحها أم من رضاع كأن ترضع امرأة زيدا وصغيرة أجنبية عنه فلا أخيه لأبيه نكاحها وسواء كانت أخت أخيك لأبيك لأنه مثاله في النسب أن يكون لأبي أخيك بنت من غير أمك فذلك كحماها في الرضاع أن ترضع صغيرة بلبن أي أخيك لأمك فذلك نكاحها إله وفصلها التلويح بكذا لعدم دخولها فيها قبلها **(قوله من نسب أو رضاع)** مزيد على ما في التحفة والنهاية وغيرها لا موقوف لأن الولادة مختصة بالنسب فتأمل **(تنبيه)** في الرضاع يفتح الراء وكسر هاء وقد تبدل ضاده ناء تحفة وظهره على اللغتين عث وهو لغة اسم لمس القدي وشرب لبنه وشربا اسم لحصول اللبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل بشرط تأتي فتح وعادة الفقهاء يفرونه بباب مستقل عقب العدة لكن المناسبة ذكر التحريم به هنا أعقب به وأركاهه كافي الفتح ثلاثة الأول اللبن الثاني للرضع الثالث الحبل وهو العدة والدماء ويستعمل من كلامه والواجب على النساء أن لا يرضعن كل شيء من غير ضرورة وإذا أرضعن فليحفظن ذلك ويشهرنه ويكتبنه احتياطاً فأداهن الطام الحنفى سيد عمر **(قوله المحرم)** بكسر الراء المشددة **(قوله وصول لبن)** أي ولو صار جيباً زيدا أو أقطاً أو ترد بمخبراً أو عجن يمدق وخبز لكن قيده الصيمري بما إذا لم تقواله بحيث لم يبق له عيب والإفلاخ يحرم فتح الجواد وقال أبو حنيفة المختلط بالطعام لا يحرم بحال سواء سكن أو غلب أو مغلوباً **(قوله آدمية)** أي حية حياء مستقرة حالة انفصاله وإن أوجره وهي ميتة فتح لا من حركتها حركة مذبوح ولا ميتة خلافاً للأئمة الثلاثة كالأثبت حرمة الماهرة بوطئها نهاية وتحفة واحترز بآدمية عن الجنية فلا تحريم برضاعها بناء على ما يأتي في الشارح من عدم محبة نكاح الجن تبعاً لشيخنا ابن حجر كشيخ الإسلام والمفتي أفاضل ما ذهب إليه من كوالده من محبة فيحرم ولا تحريم أيضاً بل ذكر لأن لبنه لا يصلح للغذاء نعم بكرهه ولفرعه نكاح من ارتفعت منه الخلاف فيه تحفة ونهاية **(قوله سن حيض)** هو تسع سنين قرية تقريباً فلا يضر نقصها بالإيسع حبساً وطهراً كما مر ولو بكر أخلية وإن لم تلد ولم يحكم ببلوغها فتح وقال من لو زل لبكر لبن وتزوجت وجبت من الزوج قال ابن هلال الزوج ما لم تلد ولأب للرضيع فإن ولدت منه قال ابن بعد الولادة إله حج **(قوله ولو قطرة)** أي في كل رضعة وقوله أو مختلطاً بغيره وإن قل قال في الفتح وكذلك لو كان اللبن مع مائع غالب عليها لم يبق فيه طعمه ولا لونه ولا ريحه حساباً لتقديره بالأشد وشرب منه ما يفيقن معه وصول شيء من اللبن إلى الجوف كان انقشر في جميع أجزاء الخليط لكثرة أو بقاء منه أقل من قدر اللبن نعم بشرط فيه أن يكون بحيث يمكن أن يسي منه خمس دفعت فأول وقت قطره في حب مائة شرب جميعه رضعة واحدة ولا أثر لقلبه ليريق لقطرة اللبن الحاقه برطوبة المعدة أما إذا غلب اللبن فيحرم

بحرف رضيع لم يبلغ حولين بقينا خمس مرات بقينا عرفا فان قطع الرضيع اعراضا وان لم يشتغل بنشئ آخر أو قطعت الرضعة ثم عاد اليه فيهما ولو فورا فرضعتان أو قطعتا نحو لو كنوم خفيف وعاد حالا أو طال والتدى بقمه أو تحول ولو تحول إليها من ندى آخر أو قطعتا لشغل خفيف ثم عادت اليه فلا تعدد في جميع ذلك وتعتبر الرضعة أمه ونحو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع الى أصولها وفروعها وحواشيها سببا ورضاعا والى فروع الرضيع لا الى أصوله وحواشيه ولو أقر رجل وامرأة قبل العقد أن بينهما أخوة رضاع وأممكن حرم تناكحها وان رجعا عن الاقرار أو بعده فهو باطل فيفرق بينهما وان أقر به فأنكرت صدق في حقهما يفرق بينهما أو أقرت بدونه فان كان بعد أن عينته في الاذن للزوج أو مكنته من وطئه إياها لم يقبل قولها والاصدق يمينها ولا يسمع دعوى نحو

مطلقا اه وعند أبي حنيفة اذا غلط اللبن بالماء فان كان اللبن غالبا حرم أو مغلوبا فلا وقال مالك يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك وان استهلك في طبيخ أو دواء أو غيره لم يحرم وأحمد كالشافعي رجة (قوله جوف رضيع) مفعول فيه لو موصول والمراد بالمعدة والسماع فلا يد من وصوله اليه من منفذ كانه أو مأموته برأسه ولا أثر للتقطير في نحو أذن أو أحليل اذا لا منفذ منهما اليهما ولا في الفبر وان وصل للمعدة لعدم التغنى بالتقطير فيه ولا من مسلم اه فتح وقد اتفقوا على أن السعوط والجور يحرم الارواية عن أحمد فان شرط الارتضاع من التدى رجة (قوله لم يبلغ حولين) أي بالأهلة فان انكسر الشهر الاول كحل المدد من الخماس والعشر من فتح وهذا محل اتفاق واختلاف في الزاد على الحولين فاستحسن مالك أن يحرم ما بهما هما الى شهر وقال أبو حنيفة يثبت الى حولين ونصف وقال زفر الى ثلاث سنين رجة الأمة قال في العياض لو حكم فاض بقبول الرضاع بعد الحولين نقص حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريره بأقل من الخمس فلا تنقض اه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس اه عشي (قوله بقينا) راجع لما تقدم من الوصول والانفصال من أدمية وقبل الحولين فلو شك في شيء من ذلك فلا تحريم كافي للفتح (قوله خمس مرات) أي فلا يحرم دونها عندنا وقال أبو حنيفة لو مالكت تحريم رضعا واحدة وعن أحمد ثلاث روايات خمس وثلاث ورضعة اه رجة (قوله عرفا) اذ لم يرد من ضبط لفظه لا شرعا تحفة أي وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضايله العرف باجوري قال في الفتح وانما يؤثر حصول لبن انفصل حال كون كل من الحصول ولا انفصال خاسما من المراتب الى أن قال واستفيد من تعليق خسا بالحصول والانفصال اه لو حلب اللبن دفعة وأوجره لطفل خسا أو عكسه لم يكن خسا بل رضعة نظرا الى انفصاله في الأولى وإيجاره بالثانية بخلاف ما لو حلب من خمس نسوة في ظرف وأوجره ولو دفعة فانه يحسب من كل واحدة رضعة اه (قوله فورا) يمين اثبتوا الغاية قبله كافي التحفة والأفهم خلاف المراد كاهو واضح وغالب أن ذلك سقط من النسخ ونشترط في الفتح الاطلافة اذا قطعت للرضعة وكذا الذي يادي قال كما يؤخذ من قوله فيما بعد وأقامت لشغل خفيف ومن تعبيره ثم لأنها لترتيبها التراخي اه وقال الرشدي قوله وقطعت عليه الرضعة أي اعراضا بغيره فلو أقامت لشغل الخ تأمل اه أقول بوقول الرشدي كالتعيين هنا قولهم ولو فورا فتأمل (قوله فرضعتان) أي وان لم يصل الى الجوف منه الا قطرة فتح (قوله أو طال) معطوف على خفيف من عطف الفعل على الاسم المنسبه له وهو جائز كعكسه وان كان الانسب أن يحول أو طويل (قوله من الرضيع الخ) الاولى أن يقول من الرضعة وذو اللبن الى أصولها الخ ويقول عند قوله والى فروع الرضيع وتسرى من الرضيع الى فروع كاصنع حر ويمكن أن تكون من لتعليل بالنظر لقوله الى أصولها بمعنى أن الحرمة تسرى منها الى أصولها بسبب الرضيع وابتدائية بالنظر لقوله والى فروع الرضيع بمعنى أن الحرمة تسرى منه الى فروع تأمل اه جج وقوله لا الى أصوله وحواشيه أي فلا تسرى الحرمة منه اليها وفارق أصولها وحواشيهما بأن اللبن جزء منهما وحواشيهما جزء من أصولها فحسرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروع فحسرت اليهم فقط اه قل ولبعصم نظم

وينشر التحريم من مرضع الى * أصول فصول والحواشي من الوسط

وعن له در الى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فروعها فقط

اه جج (قوله والاصدق) أي وان لم تعين الزوج في الاذن ولم تمكنه أصلا أو رضاعا صدقت يمينها قال في الفتح أما اذا لم ترض بأن زوجها مجبرا وأذنت ولم تعين أحدا ولم تمكنه من نفسها فيها فتصدق يمينها إن لم يطأ فلا شيء لها وإن وطئها

أب محرمية بالرضاع بين الزوجين ويثبت الرضاع برجل وامرأتين أو بأربع نسوة ولو فیهن أم الرضعة ان شهدت حسيبة بلا سبق دعوى كشهادة أي امرأة وابنها بطلاقها كذلك وتقبل شهادة مرضعة مع غيرها لم تطلب أجرة الرضاع وإن ذكرت فعلها كأشهاد أي أرضعتها وشرط شهادة الرضاع ذكر وقت الرضاع وعدده وتفرق المرات ووصول اللبن إلى جوفه في كل رضعة ويعرف بنظر حلب وإيجال وازداد أو بقرائن كاتصاف ندى وحرك حلقه بعد علمه أنها ذات لبن والام يحمله أن يشهد لأن الأصل عدم اللبن ولا يكفي في أداء الشهادة ذكره القرائن بل يمتد لها ويجزم بالشهادة ولو شهد به دون النصاب أو وقع شك في تمام الرضعات أو الحولين أو وصول اللبن جوف الرضيع لم يحرم النكاح لكن الورع الاجتناب وإن لم يخبره إلا واحدة نعم إن صدقها يلزم الأخذ بقولها ولا يثبت الاقرار بالرضاع إلا برجلين عدلين (أو مصاهرة فتحرر ووجه أصل) من أب أو جد لأب وأم وإن علا من نسب أو رضاع (وفصل) من ابن وابنه وإن سفل منهما (وأصل زوجة) أي أمهاتها بنسب أو رضاع وإن علت وإن لم يدخل بها إلا بقو حكمته ابتداء الزوج بكاملها أو تخلوا لترتيب أمر الزوجة فحرمت كباقيتها بنفس العقد لئلا يتمكن من ذلك واعلم أنه يعتبر في زوجي الأب والابن وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد صحيحا (وكذا فصلها) أي الزوجة بنسب أو رضاع ولو بواسطة سواء بنتا ابنا أو بنتا ابنا أو بنتا ابنا أو بنتا ابنا (ان دخل بها) بأن وطئها ولو في البر وإن كان العقد فاسدا وإن لم يطأها لم تحرم بنتها بخلاف أمها ولا تحرم بنت زوجها الأم ولا أم زوجها الأب والابن ومن وطئ امرأة ملك أو شبهة منه كأن وطئ بفاسد نكاح أو امرأة أو بطن زوجة فحرم عليه أمهاتها وبنتها وحرمت على آباءه وأبنائه لأن الوطء ملك اليمين نازل بمنزلة عقد النكاح وبشبهة يثبت النسب والعدة لاحتمال حملها منه سواء أوجد منها شبهة أيضا أم لا لكن يحرم على الواطئ بشبهة نظر أم الموطوءة وبنتها ومسماها (فرع) لو اختلطت محرمة بنسوة غير محصورات بأن يعسر عدلهن على الأحكام كأم امرأة كسج من شاء منهن إلى نسبي واحد على الأرجح وإن فسر ولو بسهولة على متينة الحمل أو محصورات كعشر من مائة نكح منهن شفعا فمأان قطع سمها كإدعاء

لأرضها فلها مهر المثل فإن قبضت المسمى أو بعضه لا يسترده منها (١) والورع إذا ادعته أن يطلقها طلاقا لتحل لغيره إن كذبت ثم أنكرها بحلف على نفي العلم لأنه يثبت فعل غيره ولا نظر إلى فعله في الرضاع لأنه كان صغيرا والمسمى بحلف على البت لأنه يثبت سواء فيها الرجل والمرأة ولو نكل أحدهما عن البين وردت على الآخر حلف على البت اه ملخصا (قوله بلا سبق دعوى) هذه طريقة الأذرعى حيث قال لا يقال لها شهادة حسيبة بعد الدعوى والذي جرى عليه حجج أنه متى قال الشاهد ابتداء عند قاض أشهد على فلان بكذا مثلا فاحضره فهي شهادة حسيبة سواء تقدمها دعوى أم لا كما سيأتي إن شاء الله تعالى (قوله بنظر حلب) بفتح اللام أي اللبن المحلوب وقوله وإيجال أي وقد علم أنه حلب من فدها حل وقوله وازداد أي وصوله للعدة (قوله أو مصاهرة) بالجر عطف على نسب والمصاهرة تعني شبه القرابة يترتب على النكاح وهي أربعة فزوجة الابن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك وزوجة الأب أشبهت الأم وأم الزوجة كذلك (قوله محرم) بضم الميم الأولى وتشديد الراء المفتوحة أولى من فتح الميم ونسكين الحاء للمول الأول المحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو بعلان أو توثن دون الثاني وعجيب جعل المحشي ذلك نسختين مع اتحاد الرسم فيهما (قوله كأم امرأة) كذا في التحفة والنهاية قال في المغني قال الغزالي غير المحصور كل عدل لو اجتمع في صعيد واحد لمسر على الناظر عدده بمجرد النظر اه (قوله على الأرجح) اعتمده في فتح الجواد وتردد فيه في التحفة واعتمد في النهاية على المغني أنه يتكح إلى أن يبقى محصور (قوله كمشترين بل مائة) قال في التحفة والنهاية بينهما أي المائة والألف أو ساط ملحق بأحدهما بالظن وما شك فيه يستغنى فيه القلب قال الغزالي والذي يرجعه الأذرعى التحريم عند الشك اه وفي الزيادة أن غير المحصور رجسائة فافوق وأن المحصور مائتان فادون وأما الثلاثمائة والأربع مائة فيستغنى فيه القلب قال والغلب

(١) (قوله لا يسترده) أي زعمه أنه لها وإن كان مهر المثل أكثر من المسمى لم تطلب إلا بقاء صدق الزوج كما قاله الأذرعى وغيره اه مغني

اختلعت بمن لاسوداء فيمن لم يحرم غيرها كما استظهره شيخنا **(عليه السلام)** اعلم أنه يشترط أيضاً في المنكوحة كونها مسلمة أو كناية خالصة ذميمة كانت أو حرة فيجعل مع الكراهة نكاح اسرائيلية بشرط أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثته عيسى عليه السلام وان علم دخوله فيه بعد التحريف ونكاح غيرها بشرط أن يعلم دخول أول آبائها فيه قبلها ولو بعد التحريف ان تجنبوا المحرف ولو أسلم ككتاني ونحوه كناية دمام نكاحه وان كان قبل النحول أو وثى ونحوه وثنية فتخلط قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده وأسلمت في العدة دمام نكاحه ولا فالفرقة من اسلامه ولو أسلمت وأصر على الكفر قال دخل بها وأسلم في العدة دام النكاح والا فالفرقة من اسلامها وحيث أدنا لا يضر مقارنة مفسده زاتل عند الاسلام فتفر على نكاح في عدة هي منقضية عند الاسلام وعلى غضب حربي طرية ان اعتقده ونكاحا وكان نصب المطاوعة **قله** شيخنا ونكاح الكفار صحيح على الصحيح

الى التحريم أميل اه **ج** **(تنبيه)** في نكاح من تحل ومن لا تحل من الكفارات وقد ترجم لذلك في المنهج والمنهاج بفصل **(قوله أو كناية خالصة)** الكناية يهودية متمسكة بالثورة أو نصرانية متمسكة بالانجيل قال في التحفة والمغنى والنهاية لا متمسكة بالزبور وغيره كصحف شيت وادريس وابراهيم صلى الله وسلم على نبينا وعليهم فلا تحل وان أقروا بالجزية لأنه أوحى اليهم معانيها لا لفاظها أو لكونها حكايا ومواعظ لأحكام وشرائع وقرق التفاضل بين الكناية وغيرها بأن فيها نقص الكفر في الحلال وغيرها فيه مع ذلك نقص فساد الدين في الأصل له واحترز بخالصة عن المتولدة من كتاني ونحو وثنية فتحرم كعكسه تقليدا للتحريم شرح المنهج **(قوله اسرائيلية)** أي من نسل اسرائيل وهو يعقوب صلى الله على نبينا وعليه وسلم ومعنى اسرائيل عبد وايل الله تحفة **(قوله أول آبائها)** المراد بالآباء مطلق الأصول ولو جده اسما وعبارة النهاية والمراد بأول آبائها أول جد يمكن انتسابها اليه ولا نظرا لمن بعده وظاهر أنه يكفي هنا بعض آبائها من جهة الأم اه قوله ولا نظرا لمن بعده أي الذي أنزل منه فلا يضر دخوله فيه بعد البعثة الناسخة ولا يضر كونه مجوسا فإذا تزوج المجوسي المذكور بكناية حلت بنتها وهذا مقيس لما مر من أن المتولدة بين من تحل ومن لا تحل تحرم كما قاله حل أي فحل التحريم اذا لم يدخل أول آبائها في دين الكتاني قبل نسخه اه **ج** **(قوله بعد بعثة عيسى عليه السلام)** أي بالنسبة الى بعثة موسى أي أو نبينا بالنسبة لبعثة عيسى كما يؤخذ من عرش فلا حاجتنا لآل به الخبي فشرية عيسى ناسخة لشرية موسى وقيل خصصه لآل قوله تعالى ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم ورد بأنه لا يشترط في نسخ الشريعة رفع جميع أحكامها **ج** **(قوله بشرط أن يعلم)** أي بالتواتر أو بشهادة عدلين أسما لا بقول المتعاقدين على المصداق ونهاية وزى قولهم بالتواتر أي ولو من كفار سم وعش **(قوله مقارنة مفسد)** أي عندنا فقط لا عندهم والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علماء ملتنا والا فلا يشترط زواله عند الاسلام ان ترافقوا لمن لا يرام مفسدا اه **ج** **(قوله عند الاسلام)** أي قبله وكلامه يقتضي انقلوا تطبيق آخر العدة على آخر كلتي الشهادة أقر على ذلك لانه يصدق عليه أن العدة منقضية عند الاسلام ونقل عن شيخنا أنه لا يقر على ذلك لمقارنته المانع وهو العدة للاسلام حل وهذا هو المعتمد **ج** فان لم يزل المفسد عند الاسلام أو زال عند مواعته قد فسدوا ولم يحل له الآن ضر ذلك فلاونكح حرة وأمة ثم أسلم الزوج وأسلم معه ضر ذلك اذا لم يحل له نكاح الأمة أو أرافا ابتداء النكاح لها ولبقاء المفسد عنده **(قوله وعلى غضب)** عطف على نكاح **(قوله وكان نصب المطاوعة)** أي ان اعتقده ونكاحا كما هو قضية التشبيه فيقر عليه **(قوله ونكاح الكفار صحيح)** لكن لو أسلم على من يحرم الجمع بينهما كأختين أو حرة على أكثر من اربع أو غيره على أكثر من اثنين اختار وجوب واحد اهما في الاولى واربع في الثانية وثنتين في الثالثة والاصل أن غيلان أسلم ونحوه عشر نسوة فقال له النبي **ﷺ** أسك أربعة وفارق سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواء نكح معا أو مرتبافا ماسا كن تأخر واذا مات البعض فله اختيار من مات للارث كل ذلك لترك الاستفصال كما أشار لذلك الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال ولا يعارضه القاعدة الاخرى له وهي وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كسماها ثوب الاجال وسقط بها الاستدلال لجل ذلك على الوقائع الفعلية ككتاني لس عاشت عقبه **ﷺ** وهو صلى

ولا يصح نكاح الجنية كعكسه على ما عليه أكثر المتأخرين (و شرط في الزوج تعيين) فزوجت بنى أحدكم باطل ولو مع الإشارة (وعلم محرمة) كآخت أو عمة أو خالة (للخطوبة) بنسب أو رضاع (تحته) أى الزوج ولو في العدة الرجعية لأن الرجعية كالزوجة بدليل التوارث فإن نكح محرمة في عقد بطل فيها إذا لا مرجع أو في عقدتين بطل الثاني وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين ينسب أو رضاع يحرم تناكحهما إن فرضت أحدهما ذكرا ويشترط أيضا أن لا تكون تحته أربع من الزوجات سوى الخطوبة ولو كان بعضهم في العدة الرجعية لأن الرجعية في حكم الزوجة فلو نكح الحرجة مرتبا بطل في الخامسة أو في عقد بطل في الجميع أو زاد المصداق على التثنية بطل كذلك أما إذا كانت المحرمة للخطوبة أو إحدى الزوجات الأربع في العدة البائن فيصح نكاح محرمة والخامسة لأن البائنة أجنبية (و شرط في الشاهدين أهلية شهادة) تأتى شروطها في باب الشهادة وهي حرية كاملة وذكور عاقلين وعدلهم ولازمها الاسلام والتكليف وسمع ونطق وبصر لما يأتى أن الأقوال لا تثبت إلا بالمصانة والسامع وفى الاعمى وجه لانه أهل

واستمر فيها الذى استند اليه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه في عدم النكاح بالفسق وأجاب عنه الامام باسئال أن الفسق كان مع حائل فلا دلالة فيه اه تحرير مع شرطوى وعلى نصحيح انكحهم لو طلق ثلاثا ثم أسما لم يحل له الا بمحل كما في أنكحتنا (قوله ولا يصح نكاح الجنية كعكسه) اعتمد ابن حجر والخطيب والبرلسي كشيخ الاسلام وجرى الشهاب الرملى وابن الوائلى والخطيب على صحتهما كحتمهم قال سم ظاهره وان تصور في صورة كلب أو حمار مثلا فلا مانع من ذلك لانه بالتصور لم يخرج عن حقيقته وهذا يظهر أنه لو تزوج جنية جازله وطؤها وان تصورت في صورة كلب اه (قوله و شرط في الزوج) شروع في بيان شروط الزوج الذى هو أحد الأركان الخمسة (قوله فزوجت بنى أحدكم باطل) أى سواء كان نوى الولي معينا منها أم لا تحفة وعليه فعمل الفرق بين هذا وبين زوجتك إحدى بناتي وبويعت حيث صح لم لأنا أنه يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الاكراه على قبوله الموافق للإيجاب بالمرأة ليس الفقد والخطاب معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغتفر فيها ما لا يغتفر في الزوج ع ش (قوله ولو مع الإشارة) يأتى فيما سبق في قوله ولو مع الإشارة عند قوله فزوجتك إحدى بناتي باطل وعبارة الفتح فزوجتك إحدى بناتي وزوجت بنى أحدكم باطل ولو مع الإشارة كالبيع اه أى فلا بد من اشتغال الإيجاب والقبول على تعيين الزوج والزوجة (قوله بطل كذلك) أى فى الثالثة ان نكح مرتبا أو فى الجميع ان نكح دفعة واحدة و شرط في الزوج أيضا حل فلا يصح عند غير الحنفية نكاح محرم ولو بركيل أما الحنفية فيصح عندهم نكاح المحرم وان ذات الزوجة محرمة أيضا واختير مكفولو رقيقا فليس للسيد اجبار عليه المكف على النكاح وكذا الصغير عندنا خلافا للحنابلة لانه لا يملك رفع النكاح بالطلاق فكيف يملك آياته كذا عمل به الجلال المحلى وطريق العبد الصغير الابن الصغير حيث جبره الاب على النكاح بأن ولا يملك اب التزويج بها ابنة الصغير تنقطع بياوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع بياوغ عبده فاذا لم يزوجه بها بعد بياوغه بقائها فكذا قبله كاتيب العاقلة اه غاية المقصود (قوله و شرط في الشاهدين) شروع في بيان الركن الرابع من أركان النكاح والحكم عليها بالركنية هو مذهبنا وأما مذهب الحنفية والحنابلة فالشهادة على النكاح عندهم شرط لصحته لا ركن ولا يشترط عند الحنفية وصف الذكور ولا وصف العدة في عقد النكاح بمحضرة رجل حراً وأمرأتين حرتين ومحضرة مسلمين ولو كانا فاسقين أو محدودين في قنف لان كل واحد من ذكر أهل الولاية فيكون أهلاً للشهادة تحملاً وانما الفاتنة ثمة الاداء فلا يبالى بفواتها وأما مذهب المالكية فينبغ اشهاد عدلين غير الولي بالعقد حال العقد فان لم يوجد اشهاد في الحالة المذكورة وجب الاشهاد عند الدخول وفات التدوب فان دخلا بلا اشهاد فسخ النكاح بينهما بطلقة بائنة ولا حد عليهما وان علما أنه لا يجوز الدخول بلا اشهاد ان كان النكاح والدخول ظاهراً فاشيا بين الناس أو شهدا بآبائهما باسم النكاح شاهداً واحداً ان أقربا لوطه أو ثبت بيته ويحصل الفشو بالوليمة وضرب الدف والدخان اه غاية المقصود ملخصاً قال العلامة الوتاني في كشف النقاب قال مر لا بد أن يعرف الشاهدان المرأة المنكوبة بالاسم والنسب أو يكنف وجهها أو يجرقها في ثيابها اه بالمعنى قال ع ش لكن رجح ابن العماد أنه لا يشترط معرفتهم لها بل الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا الى الاداء لم يشهدوا ولا بحضور العقد كقوله

للشهادة في الجلاء والاصح لان عرف الزوجين ومنه من يظلم شديدة ومعرفة لسان المتعاقدين (وعلم تعيينهما) أو أحدهما (للولاية) فلا يصح النكاح بحضرة عيدين أو امرأتين أو قسقين أو أصميين أو أخرسين أو أعميين أو من لم يفهم لسان المتعاقدين ولا بحضرة متعدين للولاية فلا وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع آخر لم يصح لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا ومن ثم لم يشهد أخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما صحح والا فلا (تنبيه) لا يشترط الاشهاد على أذن معتبرة الاذن لانه ليس وكنا للعقد بل هو شرط فيه فلم يجب الاشهاد عليه ان كان الولي غير حاكم وكذا ان كان حاكم على الوجه ونقل في البحر عن الاصحاب أنه يجوز اعتماد صبي أرسله الولي الى غيره ليزوج موليته أي ان وقع في قلبه صحت الخبر (فرع) لو زوجها وليها قبل بلوغها اليه صحح على الوجه ان كان الاذن سابقا على حالة الزوج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف (وصح) النكاح (بمستورى عدالة) وهما من لم يصرف لهما فسق كائنص عليه واعتمده جمع وأطالوا فيه وبطل السر بتجريح عدل واذا تاب الفاسق لم يلحق بالمستور ويسن استنابة المستور عند العقول وعلم الحاكم فسق الشاهدين لزمه التفريق بين الزوجين ولوقبل الترافع اليه على الأوجه وبصح أيضا بين الزوجين أو عديهما وقد يصح كون الأب شاهدا أيضا كأن تكون بتهفنة وظاهر كلام الخطابي بل صريحه أنه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي

في فتاوى قال سم وقد اعتمد مر هذا في غير الشرح اه وقد مر في ركن الزوجة ماله تعلق بذلك (قوله) ومنه من يظلم شديدة أي وان جزا في أنفسهم بأن الموجب والقابل فلان وفلان لان الاعتماد على الصوت لا نظيره عش وعنده الحنفية والحنابلة يصح النكاح بشهادة أعميين قال في شرح المنتهى لانها شهادة على قول فأشبهت الاستنابة وبعتبران نيقن الصوت بحيث لا يشك معني العاقدين كما يعلم من رأيهما (قوله) ومعرفة لسان المتعاقدين (عطف على أهلية شهادة لا على حرية كاهو واضح أي ولا يكفي اخبار ثقة لما معنى العقد قال عش لكن بعد عام الصيغة ما قبلها بأن أخرجه عنها ولم يطل الفصل فيصح (قوله) فلا يصح النكاح) شروع في عمر ذات ما مر (قوله) بل هو شرط فيه (أي في العقد وقوله) لم يجب الاشهاد عليه أي على الأذن زاد في التحفة وشرح التهج ورضاها الكافي في العقد بمحصل بانها أو بيعة أو باخبار وليها مع صدق الزوج أو عكسه اه (قوله) وكذا ان كان حاكم على الأوجه) أتى بكذا ليدكر اختلاف وقصره على ما بعده فنجيب عن المحنى كيف غفل عن ذلك حتى اعترض عليه بما اعترض (قوله) على الوجه) اعتمد في التهايقو المغني قال في التحفة ولذي نجه أنه أتى هنا ما مر في عقده بمستورين أن الخلاف اتهاق في جواز مباشرته لا في الصحة كاهو ظاهر للمرا أن مدارها على ما في نفس الامر اه وسياق في الشارح أن القاضي لو زوج امرأته قبل ثبوت توكيله بل بخبر عدل تفلو صح لكنه غير جائز لتعاطيه عقد الفاسد في الظاهر اه فتفطن (قوله) واعتمده جمع) قال عش معتمد اه وقوله وأطالوا فيه زاد عقبه في التحفة ومن عرف ظاهرهما بالعدالة ولم يزكيا هو ما اختاره المصنف وقال أنه ألحق ومن ثم بطل السر بتجريح عدل ولم يلحق الفاسق اذا تاب عند العقد بالمستور اه أي بمطلق لم يلحق على قوله بطل منه تعلم أن قول الشارح الآتي وبطل السراخ وما عطف عليه مبنيان على هذا التعريف الذي حذفوا أهمها لا يأتين على الاول الذي ذكره كافي سم ونؤيده عبارة المغني فتنبه وجرى في التحفة كالفتح على أنه لو كان العاقد الحاكم اعتبرت العدالة الباطنة قطعاً بسهولة معرفتها عليه بمراجعة المزكين وأن ذلك ليس شرطاً للصحة بل لجواز الاقدام فلو عقد بمستورين فبان عدلين صح أو عقد غيره بهما فبان فاسقين لم يصح اه وصحح المتولي وغيره ما أنه لا فرق واعتمده في المغني والنهاية انما طريقه المعاملة أي المعاوضة يستوى فيه الحاكم وغيره (قوله) وبطل السراخ) أي قبل العقد لا بعده كافي التحفة والنهاية (قوله) لم يلحق بالمستور) أي فلا بد من مضي مدة الاستبراء وهي سنة (قوله) ويسن الخ) كلام مستأنف وقوله استنابة المستور الخ انظر ما فائدة هذه الاستنابة مع أن توبة الفاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمه بفرق بين ظاهر الفسق وغير ظاهره اه وشيدي وفيه أن الغرض أن الشاهد مستور فلا معنى للاحاق به بالتوبة ولو سلم فاللاحاق على النص كما يقتضيه صنيع التحفة والنهاية كافي في الفائدة لأن صاحب القول الراجع لا يقطع نظر من المرجوح اه عبد على تحفة (قوله) لزمه التفريق بين الزوجين) أي ما لم يحكم حاكم براه بصحته تحفة (قوله) ولو قبل الترافع اليه) وقفاً للتحفة والفتح والنهاية وخلافاً للمغني زاد في الفتح لكن ان علم أن الزوج مقلبل لا يجوز ذلك بشاهدين فاسقين والا فلا بد من الترافع اليه فيما يظهر اه

والشهود قال شيخنا وهو كذلك ان لم يظن وجود مفسد للعقد (وبان بطلانه) أى النكاح (بحجة فيه) أى فى النكاح من يئنه أو علم حاكم (أو باقرار الزوجين فى حقهما بما يمنع محته) أى النكاح كفسخ الشاهد أو الولي عند العقد والرق والصبا لها وكوقوعه فى العدة وخرج بقى حقيهما حق الله تعالى كأن طلقها ثلاثاً ثم اتفقا على فساد النكاح بشئ مما ذكر أو إذا نكحاً جديداً فلا يقبل اقرارهما بل لا بد من محلل للثمة ولأنه حق الله ولو أقام عليه يئنم نسع أما يئنه الحسبة فتسمع هم محل علم قبول اقرارهما فى الظاهر أما فى الباطن فالنظر لما فى نفس الأمر ولا يقين البطلان باقرار الشاهدين بما يمنع الصحة فلا يؤثر فى الابطال كالأثر فيه بعد الحكم بشهادتهما ولأن الحق ليس لها فلا يقبل قولها أما إذا أقر به الزوج دون الزوجة فيفرق بينهما مؤاخذه له باقراره وعليه نصف المهران لم يدخل بها ولا افككه اذا قبل قوله عليها فى المهر بخلاف ما إذا أقرت به دونه فيصدق هو يمينه لأن العصمة بيده وهي تردها فلا تطالب به مهران طلق قبل وطوع عليه ان وطى الأقل من المسمى ومهر المثل ولو أقرت بالأن ثم ادعت أنها اغلأذنت بشرط صفة فى الزوج ولم توجد وفى الزوج ذلك صدقت يمينها فيما استظهره شيخنا (و) اذا اختلفا فادعت أنها محرمة بنحو رضاع وأنكر (حلفت مدعية محرمة) وصدقت وإن بطلان النكاح فيفرق بينهما (لم ترضه) أى الزوج حال العقد ولا عقبه لأجبارها أو اذنها فى غير معين ولم ترض بعد العقد بنطق ولا يمكن لاحتمال ما تمع مع عدم سبق منافض فهو كقولها ابتداء فلان أى من الرضاع فلا تزوج من كان راضياً ولم تعتد بنحو نسيان أو غلط لم تسمع دعواها (و) ان اعترفت سمعت دعواها للمنفرد لكن (حلف) هو أى الزوج (راضية اعترفت) بنسيان أو غلط (و) شرط (فى الولي عدالة وحرية ونكاح) فلا ولاية لفاسق غير الامام الأعظم لان النفس نفس يصدق فى الشهادة فيمنع الولاية كالرق هذا هو المذهب للخبر الصحيح لانكاح الابولى مرئى أى عدل وقال بعضهم انه يئى والذى اخبره المأثورى كان الصلاح والسبكي ما أفنى به الغزالي من بقاء الولاية للفاسق حيث تنقل لحاكم فاسق ولو تاب الفاسق توبة صحته عز وجل

(قوله وجود مفسده) (١) أى للعقد الولي أو الشاهد ثم بان مفسدان فساد النكاح والأفلا تحفة وأوجه بعض المتأخرين وجزم بهى الكنز وقال انه يائتم تركه وإن صح العقد ما بين خلل وأن ذلك هو الوجه خلافاً للحنافى سم (قوله فيه) منطوق بمحذوف صفة لحجة والتقدير بحجة مقبولة فيه يج أى فى النكاح وقوله من يئنه أى رجلين لا رجل مع امرأتين مثلاً لأنها ليست بحجة فى النكاح وإنك لا تحترز بضم قوله أو علم حاكم أى حيث ساء له الحكم بدمه نهاية أى بأن كان مجتهداً عرش (قوله فى حقهما) متعلق بمطل لا هو قوله بما يمنع تنازعه قوله بحجة وقوله أو باقرار الخ يج (قوله فلا يقبل اقرارهما) نعم ان علما المفسر لما العمل بقيت باطناً لكن ادعاه الحاكم فرق بينهما تحفة ونهاية (قوله فتسمع) محل صلحها عند الحاجة اليها كأن طلق زوجته ثلاثاً وهو يماشرها ولم تعلم اليئنه بالطلاق ثلاثاً وظنت انه يماشرها بحكم الزوجية فشهدت بمطل النكاح عند القاضي أما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع به عليه الوالدة ونهاية وعش عليها وسيأتى فى الشارح التقييد بذلك فى طلب الشهادات (قوله بما يمنع الصحة) أى بأن قالاً كنا فاسقين عند العقد مثلاً (قوله فرق بينهما) وهي فرقة فسوخ لا تنقص عددا تحفة ومعنى ونهاية (قوله وعليه ان وطى الخ) أى فلو ماتت أو طلقها قبل الوطء فلا مهر تحفة وبحث الاسنوى أن محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم يقبضوا إلا بسترده واعتمد ما للشهاب الرملى وابنهما المعنى ولم يررضه فى التحفة ولو قال سقوطه المقدبر ولولا شهود وقال بل بهما صدقت يمينها كفى التحفة وقض الجواد وقال فى المعنى والنهاية وزى القول قوله يمينه زاد فى المعنى نبه على ذلك شيخنا اه (قوله واذا اختلفا) الى قوله وشرط فى الولي عدالة مرأ كثره فى مبحث الرضاع فلو حلف ما هناك واستغنى بما هنا لكان أنسب وأسلم من التكرار (قوله سمعت دعواها) أى بالنسبة لحليفه على نفيه أى فان نكل حلفت وانفسخ النكاح اه تحفة (قوله وشرط فى الولي عدالة الخ) شروع فى بيان آخر أركان النكاح المستو هو الولي والحكم عليها ثم ركن عندنا عند المالكية وأما عند الحنابلة فليس وكنا بل هو شرط لصحة النكاح وأما عند الحنفية فليس ركناً ولا شرطاً فى نكاح الحرة المكففة بل هو شرط فى نكاح الصغير والمجنون والرقى اه غاية المقصود (قوله أى عدل) وقيل عاقل تحفة (قوله وقال بعضهم انه يئى) عبارة التحفة واختاراً كثر متأخري الأصحاب انه يئى (قوله ما أفنى به الغزالي الخ) زاد فى التحفة واستحسنه فى الرزمة وقال يئى العمل به وقوله السبكي وقال الأذنى لى منسبين أفنى بصحة تزويج القريب

(١) قول المحشى مفسده الذى فى الشرح مفسد العقد فله كتب على نسخة أخرى

حالا على ما اعتمدته شيخنا كغيره لكن الذي قاله الشيخان انه لا يزوج الابد الاستبراء واعتدله السبكي ولا (رفيق كله) او بعضه ثقبه ولا لصي ومجنون لنقصهما أيضا وان تقطع الجنون تغلبا لزمه مقتضى لسلب العبارة فيزوج الأبد زمنه فقط ولا تنتظر افاقته نعم ان قصر زمن الجنون كيوم في سنة انتظرت افاقته وكذا الجنون ذواته يشغل عن النظر بالصلحة ومحتل النظر بنحوهم ومن به بعد الافاقة آثار خيل توجب حدة في الخلق (وينقل ضد كل) من القسق والرق والسبا والجنون (ولاية لأبعد) لاحكام ولوفى باب الولاء حتى لو اعتق شخص أمومت عن ابن صغير وأخ كبير كانت الولاية للآخر لاحكام على المتعدد ولا ولاية أيضا لأني فلا تزوج امرأة نفسها ولو باذن من وليها ولا بناتها خلافا لأني حنيفة فيها ويقل اقرار مكافئة لمصلحةها وان كذبها وليها لان التبركاح حتى الزوجين فيثبت بمصادقهما (وهو أي الولي أب) فتمتدعه حسا وشرعا (أبوه) وان علا

الفاسق واختاره جمع آخرون اذا علم الفسق وأطالوا في الاتصال به حتى قال الغزالي من أبطله حكم على أهل العصر كلهم الامن شغلهم أولاد حرام انتهى وهو عجيب لأن غايته أنهم من وطء شبهة وهو لا يوصف بجرمة كحل فصول العبارة حكم عليهم بانهم ليسوا أولاد حلال ويؤيد ما قاله ولا أنصحى قول الشافعي أنه ينقد بشهادة فاسقين لان الفسق اذا علم في ناحية وامتنع التبركاح انقطع النسل المقصود بقوله فكذا هذا وكذا جزأ كل الميتة للضرط بقائه فكذا هذا اه تحفتوا عمتني للسهج والمفتي والنهاية ولا يذى أنه لا يلى أما الامام الاعظم فلا يعزل بالفسق فيزوج بناته ان لم يكن لمن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وان فسق قضاها لثأته تحفة (قوله حالا) أي وان لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بقاء عزم عز مامصا على رد المظالم عرش (قوله على ما اعتمدته شيخنا) أي في التحفة قال لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذلك زوج المستور الظاهر العدالة والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم يحصل لها ملكة تحملهما الآن على ملازمة التقوى اه أي فهم من تلك الواسطة لا ينصفان بفسق ولا عدالة قال الزركشي وقال الأستاذ في كثره وفيه نظر ظاهر ومناذرة لاطلاقهم فالصواب أنهما بوصفان بالعدالة اه ومأقاه الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اه سم ووافي في النهاية التحفة وكذلك الخطيب كلا سني وأصحاب الحرف الدينية يرون نهاية أي لانهم من الواسطة قال عرش ومنها خرم المرواة (قوله لكن الذي الخ) قد علمت مرجوحيتها وان كان منبعمه بقضى اعتماده (قوله وان تقطع الجنون الخ) ليس المراد أنه لا ولاية حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الأبد يزوج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الافاقة وأما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه اه سم وعبارة الرشيد أي لا يزوج في زمنه وان أومت علة أنه لا يزوج حتى في زمن الافاقة اه قال السيد عمر قديقال لا تغلب لان الولاية في زمن الافاقة له وفي زمن الجنون لا بعد اه (قوله بنحوهم) هو كبر السن وقوله آثار خيل بتحريك الموحدة واسكانها هو فساد في العقل اه معنى (قوله من الفسق الخ) بيان الضد وقد نظم ابن العماد الصور التي يزوج فيها الأبد بقوله

وعشرة سوابب للولاية • ككفر وفسق والمباغاة

رق جنون مطبق أو الخبل • وأخرس جوابه قد اقتفل

نوعه نظيره مجرم • وأبله لا يهتدى وأبكم *

(قوله فيها) أي في تزويجها لتسهيل تزويجها لبناتها أي فيجوز عند الحنفية للحررة المكلفة بكرة كانت أو ثيبا رشيدة كانت أو سفية أن تزوج نفسها بنفسها وأن توكل رجلا أجنبيا ليزوجها سواء كان طاولي أو لاسواء كان الزوج كفوا أو طاهرا لا لانه لا ولاية اجبار عليها وليس الولي الاعتراض عليها الا اذا تزوجت بغير فاحش أو بغير كفوة الاعتراض عليها والتفريق بينهما لم تلد منه أو يكمل مهر المثل قال في البحر ويبنى الحاق الحبل الظاهر بالولادة وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز في غير الكفو لان كثير من الفساد لا يمكن رفعه بعد وقوعه واختار بعض المتأخرين الفتوى بهذه الرواية لقساد الزمان ويجوز أن تزوج الام بنتها الصغيرة القيمة بكرة كانت أو ثيبا بعد فقد العصب ولو كانت الام فاسقة حيث كان من كفو وبهر المثل وطأ أيضا أن توكل في تزويجها وليس للقاضي تزويجها مع وجود أمها اه غاية المقصود (قوله وان كذبها وليها) أي وشهود عينتهم لاحمال نسيانهم تحفة ثم قال وظاهر المأن أنه لا يشترط هنا تفصيل الاقرار بذكر تزويج وليها وحضور

(فزوجان) أي الأب والجد حيث لا عداوة ظاهرة (بكر) أو نيبا بالوطم (من زالت بكارتها بنحو أصبع) (بغير ادانتها) فلا يشترط
الاذن منها بالغة كانت أو غير بالغة لكمال شفقتة وخبر الله الرافعي الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر بزواجها أبوها (لكف) (موسر)
موسر بمهر المثل فإن تزوجها الجبرأى الأب أو الجد لم يكره لم يصح النكاح وكذا ان تزوجها القير موسر بالمهر على ما اعتمد
الشيخان لكن الذي اختاره جمع محققون الصحة في الثانية واعتمد شيخنا ابن زياد ويشترط لجواز مباشرته بذلك لا
لصحة كونه بمهر المثل الحال من نقد البلد فإن اتفياص بمهر المثل من نقد البلد (فرج) لو أقر مجبر بالنكاح لكف
قبل اقراره وان نكرته لأن من ملك الانشاء ملك الاقرار بخلاف غيره (لا) يزوجان (نيبا بوطه) (ولو زنا وان كانت ثيوبها
بقولها ان سلفت (الا بذا نطقا) للخبر السابق (بالغة) فلا تزوج الثيب الصغيرة العاقلة الحرة حتى تبلغ لعدم اعتبار ادانتها خلافا
لأبي حنيفة رضي الله عنه (وتصدق) المرأة البالغة (في) دعوى (بكاره) بلا عين وفي ثيوبه قبل عقد عليها (ييمينها) وان لم
تزوج ولم تدكر سببا فلا تسأل عن السبب الذي صارت به ثيبا وخرج بقولي قبل عقد دعواها الثيوبه بعد ان تزوجها الأب
بغير ادانتها بظنه بكاره لا تصدق هي لما في تصديقها من ابطال النكاح مع أن الأصل بقاء البكاره بلى لو شهدت أربع نسوة
بثيوبتها عند العقد لم يبطل لاحتمال اذانتها بنحو أصبع أو خلقت بنوتها وفي فتاوى الكمال الرداء يجوز للأب تزويج صغيرة
أخبرته أن الزوج الذي طلقها لم يطأها أي اذا غلب على ظنه صدق قولها وان غامرها الزوج أيا ما لا يتظر بلوغها للزوج (ثم)
بعد الأصل (عصبتها وهي) من على حاشية النسب فيقدم (أخ لأبوين فأخ لأب فبنوهما) كذلك فيقدم بنو الاخوة لأبوين
ثم بنو الاخوة لأب (فبعد ابن الأخ) (عم) لأبوين ثم لأب ثم بنوهما كذلك ثم عم الأب ثم بنوه كذلك وهكذا (ثم) بعد فقد
عصبة النسب من كان عصبة بولاء كترتيب ارثهم فيقدم (معتق فعصباته) ثم معتق المعتق ثم عصباته وهكذا (فزوجون)
أي الأولياء المذكورون على ترتيب ولايتهم (بالغة) لاصغيرة خلافاً لأبي حنيفة (بأن ثيب بوطه نطقا) خبر الدارقطني السابق

الشيخانين السنين ورسد ان اشترى واشتمه اشترى فيه وفي السوى واشتمه به (قوله موسر بمهر ثيب) كذا في
التحفة وفتح الجواد وشرح المنهج والزبادي قال السيد عمر ويؤخذ منه انه لو تزوجها باكر منه وكان الزوج موسر بمهر المثل
صح وان لم يكن موسرا بالمسمى وهو متجمل انه لم يبعسها من حقها شيئا وأنه لو تزوجها بمؤجل اعتبر يساره بها أيضا وعليه
فالظاهر أن العبرة بوقت حلول الأجل اه سيد عمر وخالف في الفنى والنهاية فقالوا يساره بحال صداقها وعليه فلوزوجها من
مهرس به لم يصح لانه يبعسها حقها اه قال ع ش قوله بحال صداقها الخ أي بأن يكون في ملكه ذلك نقدا كان أو غيره دخل في
ملكه بقرض اذ ذلك أو بغيره فالدرا على كونه في ملكه عند العقد وينبغي أن مثل ذلك في الصحة ما يقع كثيرا من أن غير الزوج
كأنه يدفع عن ثوب المرأة قبل العقد الصداق فانه وان لم يكن هبة إلا أنه ينزل منزلتها وخرج بقولنا في ملكه أن الزوج يستعير
من بعض آثار بمثل ما غا أو نحو مبدفعه للمرأة إلى أن يوتر في دفعها المداق ويتردد مادفعها ليرده على مالكه فلا يكتفي
لعدم ملكه العقد للترتب عليه فاسد حيث وقع بلاذن معتبر منها في الموقال ولي المرأة لولي الزوج زوجت بنتي ابنتك عاتة
قرش في ذمتك مثلا فلا يصح وطريق الصحة أن يهب الصداق لولدهم ويقضه له وهل مستحقا الجهات كالامانة ونحوها كاف في
اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال المداق أم لا فيه نظر والا فرب الأول ومثل ذلك ما لو تجدد أي اجتمع له في جهة
الوقف أو الديوان ما في ذلك وان لم يقضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الخاكية اه قال البجيرمي والحاصل
أن الشروط سبعة أربعة للصحة وهي أن لا يكون بينها وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة وان لم تكن
ظاهرة وأن تزوج من كفؤ وأن يكون موسرا بحال المداق فحي فقد شرط من هذه الأربعة كان النكاح باطلا لم تأذن
وثلاثة لجواز مباشرة وهي كونها بمهر مثلها ومن نقد البلد وكونه حالا وسيا في مهر المثل ما يعلم منه أن محل ذلك فيمن لم
يمتدن الاجل أو غير نقد البلد والاجاز بالمؤجل وبغير نقد البلد كما مر عن شرحي المنهج والمنهاج مر اه (قوله على ما
اعتمد الشيخان) اعتمد ابن حجر والزمي وغيرهم (قوله لكن الذي اختاره جمع الخ) يقتضي منعه اعتماده وفقا لشيخه
ابن زياد وخلافا لشيخه ابن حجر والزمي كما علمت فقول المحشى الاولى عدم الاستدراك لعله ليوافق اعتماده اعتماد شيخه ابن
حجر وليس بالزعم على أن قولهم يستدرك فقد اشهر بتبريمه منه عليه عنه فتفطن (قوله خلافا لأبي حنيفة) أي في جواز تزويجها

ويجوز الاذن منها بلفظ الوكالة كوكنتك في تزويجي ورضيت عن برضاه أي أو أعي أو بما يفعله أي لا بما تفعله أي لأنها لا تعقد ولا إن رضيت أي أو أعي أو بالتعلق و برضيت فلان زوجها أو رضيت أن أزوج وكذلك أذنته أن يعقل وإن لم تذكر نكاحا على ما بحث ولو قيل لها رضيت بالتزويج فقالت رضيت كني (وصمت بكر) ولو عتيقة (استؤذنت) في كفه وغيره وإن بكت لكن من غير صياح أو ضرب خديها والبكر تستأمر ولأنها سكوتها وخرج بثيب وطء مزالة البكارة بنحو أصح لحكمها حكم البكر لا كنفاءها لسكوت بعد الاستئذان ويندب للاب والجد استئذان البكر البالغة طيبا لخاطرهما أما الصغيرة فلا إذن لها وبحث قد بقي الميزة ولغيرهما الا الشهادة على الاذن (فرع) لو أعتق جماعة أمة اشترط رضا كلهم فيكون واحد منهم أو من غيرهم ولو أراد أحدهم أن يزوجه زوجها الباقي مع القاضي فإن مات جميعهم كني رضا كل واحد من عصبة كل واحد ولو اجتمع غصود من عصبات المقتى في درجة جز أن يزوجهما أحدهم برضاها وإن لم يرز الباقيون (ثم) بعد فقد عصبة النسب والولاء (فاض) أو نائبه لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي لها والمراد من له ولاية من الإمام والقضاة ونوابهم (في زوج) أي القاضي (بكنه) لا بغير (بالغة) كاتنة في محل ولايته حالة العقد ولو مجتازة به وإن كان لذاتها له وهي خارجة أما إذا كانت خارجة عن محل ولايته حالته فلا يزوجهما وإن أذنت له قبل خروجهما منه أو كان هو فيه لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب مخرج البالغة القيمة فلا يزوجهما القاضي ولو حنفيا لم يأنزله سلطان حتى فيه وتصدق المرافعة دعوى البلوغ بحض أو أمانه بلا عين إذا لم يعرف الامنها لاقى دعوى البلوغ بالنسب الابينة خيرة مذكرة عدد السنين (عدم وليها) الخاص بنسب أولاد (أو غلب) أي أقرب أوليائها (مرحلتيه) وليس لموكيل حاضر في التزويج وتصدق المرافعة دعوى غيبة الولي وخلوها من النكاح والعدة ولم تقم بينه بذلك ويسن طلب بينه بذلك منها والافتحليفها ولو

قولي الصغيرة عندهم بركا كانت أو ثيبا العصبة بنفسه كترتيب الارث والحجب فإن لم يكن عصبة فالولاية للإمام كما مر ثم للاخت لأبوين ثم لأب ثم لأولاد الام ذكورهم واناتهم فيسواء ثم لأولادهم ثم للعلمات ثم للاخوال والخالات ثم لبنات الاصهار ثم مولى للمولاة ثم السلطان ثم قاض كتب في منشوره تزويج من لا ولي له وليس للموصى أن يزوج الابتام الا أن يفوض له الموصى ذلك والولاية على الصغيرة من هؤلاء ولاية اجبار اه غايه المقصود (قوله ورضيت) أي وقولها رضيت عطفًا على لفظ كما في القنح وقوله أو بما يفعله أي زاد بعده في التحفة والنهاية وهم في ذكر النكاح اه أي متفاوضون في ذكره كما في الرشيد وفي عرش أنه راجع لقولها رضيت عن برضاه الخ (قوله وصمت بكرك) بالجر عطفًا على اذن (قوله ولغيرهما) أي ويندب لغير الأب والجد (قوله وزوجه الباقيون) أي عن أنفسهم وقوله مع القاضي أي عن المزوج (قوله كل واحد من عصبة كل واحد) لكل كل الاولى مقصودة من زيادة التناخ لايهاها اشتراط رضا كل واحد من عصبة كل واحد وليس كذلك (قوله بالنسب) أي خمسة عشر سنة (قوله الابينة) هي هنا رجلان نعم ان شهد أربع نسوة بولادتها يوم كذا قبلن وثبتت بهن السن تبعًا (قوله عدم وليها) الفعل وقاعله في محل نصب صفة لبالغة وهذه أول الصور التي تزوج فيها الحاكم مع وجود الاب بعد وفد نظمها الجلال السيوطي في قوله

عشرون زوج حاكم عدم الولي * والفقد والاحرام والفصل السفر
حس نوار عزة ونكاحه * أو طفله أو حافده لهما قهر
وفتاة محجور ومن جنت ولا * أب وجد لاحتياج قد ظهر
أم الرشيدة لا ولي لها ويسن المال مع موقوفة إذا ضرر
مسلمات علفت أو دبرت * أو كوثبت أو كذا في أوله من كفر

وتشرحها شرحا لطيفا أورده الجبل برمت في حاشية شرح المنهج (قوله وتصدق المرأة الخ) أي بلا عين اه محل وأسنى ومعنى رسم وهو صريح كلام التحفة والنهاية كما يأتي خلافا لعش والرشيدى كما في فتح صبد على تحفة (قوله والافتحليفها) كذلك في التحفة والنهاية قال في التحفة فلان الحنفى الطلب بلاينة ولا يمين أجبت على الأوجه وإن رأى القاضي التأخير لما يترتب عليه أي التأخير حينئذ من المفساد التي لا تتدارك اه وفي المعنى والنهاية فلان الحنفى الطلب يورى

روجها لغيبة الولي فبان أنه قريب من بلد المقدوقف النكاح لم ينعقدان ثبت قر به فلا يقدح في صحة النكاح مجرد قوله كنت قريباً من البلد بل لا بد من ينفع على الأوجه خلافاً لما نقله الزركشي والشيخ زكريا عن فتاوى البغوي (أو غاب إلى دونهما لكن) (تفرد وصول إليه) أي إلى الولي (خوف) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ المال (أو فقد) أي الولي بأن لم يعرف مكانه ولا موته ولا حياته بعد غيبته أو حضور قتال أو انكسار سفينة أو أمر عدو هذا أن لم يحكم بموته والأزواجها الأبعد (أو عضل) الولي ولو بجراً أي منع (مكففة) أي بالغة عاقلة (دعت إلى) تزويجها من (كفها) ولو بدون مهر مثل من تزويجها به (فروع) لا يزوج القاضي أن عضل جبراً من تزويجها بكفها عيسته وقد عين هو كفها آخر غير معينها وإن كان معتمدون معينها كغداة ولا يزوج غير المجبر ولو أباً أو جدّاً بأن كانت ثيباً لا آمن عيسته والا كان عضلاً ولو ثبت تواري الولي أو قهره زوجه الحاكم وكذا يزوج القاضي إذا أحرم الولي أو أراد نكاحها كان عم فقسم يساويه في الدرجة ومعنى فلا يزوج الأبعد في الصورة المذكورة لبقاء الأقرب على ولايته وانما يزوج للقاضي أو طهره إذا أراد نكاح من ليس لها ولي قاض آخر يحل ولايته أي إذا كانت المرأة في عمله أو نائب القاضي الذي يزوج هو أو طفله (ثم) أن لم يوجد ولي عن مريض زوجها (بحكم عدل) حرولته مع خاطبها أمرها لا يزوجها منه وإن لم يكن مجتهد الذالم يكن ثم قاض ولو غير أهل والأفتى شرط كون المحكم مجتهد قال شيخنا نعم أن كل الحاكم لا يزوج إلا بمرأهم كما حدث الآن فيتجه أن طهره أن تولى عدلاً مع وجوده وإن سلمنا أنه لا ينزل بذلك بأن علم موليه ذلك منه حال التولية اه ولو وطئ في نكاح بلا ولي كأن زوجت نفسها ولم يحكم

القاضي التأخير فلا أوجه أنه ذلك احتياطاً لا نكحة واعتمده ع ش (قوله على الأوجه) كذا في الفتح كالامداد وعبرة التحفة ولو بان بينة قال البغوي أو بحلفه وقد نبأ في ما يأتي في كنت زوجتها أنه لا يقبل قوله بلاينة كونه بسون مسافة القصر عند تزويج القاضي بان بطلانه اه واعتمد في النهاية قول البغوي (قوله أو دونهما) مثله ما لو كان في البلد سجين السلطان وتضمن الوصول إليه فيزوج القاضي كافي الأسنى نقلاً عن الإدرسي (قوله أو عضل الولي) فيزوج السلطان حينئذ لكن بعد ثبوت العضل عنده بامتناعه أو سكوته بحضرته بعد أمره به والمخاطب والمرأة حاضراً أو وكيلهما أو بينة عند قهره أو تواريه نعم أن فسق بعضه لتكرره من منع عدم غلبة طاعته على معاصيه أو قلنا بما قاله جمع أنه كبيرة زوج الأبعد والأفلا أن العضل صغيرة اه تحفة ونهاية قوله لتكرره منه أي ثلاث مرات ولو في نكاح واحد اه مفتي (قوله قاض آخر) فاعل يزوج وقوله أو نائب القاضي معطوف عليه (قوله ثم يحكم عدل حرولته الخ) اعلم أن مسئلتنا التحكيم والتولية فيهما تنقض واضطراب نشأ من خلط أحدهما بالآخرى واعتقاد اتحادهما والتحقيق أنهما مسئلتان لكل منهما شروط تخصها فمن شروط التحكيم صدوره من الزوجين وأهلية المحكم للفتاة في الواقعة ولا يكتفي مجرد كونه عدلاً خلافاً لما في شرح الروض في بلب القضاء من الاكتفاء بالعدالة ومنه على ذلك الولي أبو زرعة في تحريره وفقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بغيبة ولو فوق مسافة القصر ووقع لبعض المتأخرين جواز مع غيبته وهو ممنوع إذا الكلام في التحكيم وأما مسألة التولية وهي تولية المرأة وحدها عدلاً في تزويجها فيشرط فيها فقد الولي الخاص والعام فيجوز للمرأة إذا كانت في سفر أو حضروا بعدت القضاة عن البداية التي هي فيها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم أن تولى أمرها عدلاً كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه وأجاب في ذلك بقوله إذا ضاق الأمر اتسع وبقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقاً حتى تنتقل إلى بلد الحاكم لأدى إلى حرج شديد ومشقة نعم من كان بذلك القطر وربما أدى المنع إلى الوقوع في الفساد اه فتاوى ابن زباد اليمنى اه سيد عمر قال الجعفي فإن لم يوجد أحد يحكمه أمرها وخافت الزنا زوجت نفسها لكن بشرط أن يكون بينها وبين الولي مسافة القصر ثم إذا رجعا للعرمان ووجدنا الناس جدداً العقدان لم يكونا فليد من يقول بذلك اه وفي المقام مزيد بسط يطلب من كتابي القوائد السكية (قوله لا يزوجها إلا بمرأهم) أي لها وقع تحفة ونهاية أي عند الزوجين ع ش وقال السيد عمر ينبغي وإن لم يمكن لها وقع لانه يضيق بأخذها اه وحذف الشارح لهذا القيد يشير إلى اعتناؤه (قوله بلا ولي) أو بولي بلا شهود أما الوطء في نكاح بلا ولي ولا شهود ففي المتن يوجب (٤٠ - ترشيح المستفيدين)

حاكم بصحته ولا يبطلانه لزوم سهر للثل دون للسمي لفساد السكاح ويعزى به معتقد تحريمه ويسقط عنه الحد (و) يجوز (لقاض تزويج من قالت أنا خلية من نكاح وعدة) أو ملقن زوجه واعتدت (ما لم يعرف لها زوجا) معينا (والا) أي وان عرف لها زوجا باسمه أو شخصه أو عينته (شرط) في صحة تزويج الحاكم طرادون الولي الخاص (اثبات لقرافه) بنحو طلاق أو موت سواء أغلب أم حضر وانما فرقوا بين المعين وغيره مع أن المدار على العلم بسبق الزوجية وأو بعده حتى يعمل بالأصل في كل منهما لأن القاضي لما تعين الزوج عنده باسمه أو شخصه أو كنهه الاحتياط والعمل بأصل بقاء الزوجية فاشتراط الثبوت ولانها لما ذكرت معينا باسم العلم كأنها ادعت عليه بل صرحوا بأنها دعوى عليه فلا بد من اثبات ذلك بخلاف ما إذا عرف مطلق الزوجية من غير تعيين بما ذكرنا فتشفي بأخبارها بالخلو عن الموانع لقول الأصحاب ان العبرة في العقود بقول أر باها وأما الولي الخاص فيزوجها ان صدقها وإن عرف زوجها الأول من غير اثبات طلاق ولا عين لكن يسن له كفاض لم يعرف زوجها طلب اثبات ذلك وفرق بين القاضي والولي حيث فصل بين المعين وغيره في ذلك دون هذا لأن القاضي يجب عليه الاحتياط أكثر من الولي (و) يجوز (المجر) وهو الأب والجدي البكر (توكيل) معين صح تزويجه (في تزويج موليته بغير اذنها) وإن لم يعين المجر الزوج في توكيله (وعلى وكيل) ان لم يعين الولي الزوج (رعاية حظ) واحتياط في أمرها فإن زوجها بغير كفاءة أو بكفاءة وقد خطبها أكفا منه لم يصح الزوج لمخالفة الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل (لقبره) أي غير المجر بأن لم يكن أباً ولا جداً في البكر أو كانت موليته ثيباً فيوكل (بعد اذن) حصل منها (له فيه) أي الزوج ان لم تنه عن التوكيل وإذا عينت الولي رجلاً فليعينه للوكيل والالم يصح تزويجه ولو لم يعينه لأن الاذن المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وخرج بقوله بعد اذنها للولي في الزوج يعملو وكه قبل اذنها له فيه فلا يصح التوكيل ولا السكاح نعم لو وكل قبل أن يعلم اذنها طائفاً جواز التوكيل فبطل الاذن فزوجها الوكيل صح ان نيين انما كانت أذنت قبل التوكيل لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف والافلا (فروع) لو زوج القاضي امرأة قبل ثبوت توكيله بل بغير عدل فنفسه صح لكنه غير جائز لأنه تعامل عتداً فاسداً في الظاهر كما قاله بعض أصحابنا ولو بلغت الولي امرأة لذن موليته فيه فصدقها ووكّل القاضي فزوجها صح التوكيل والتزويج ولو قالت امرأة لوليتها أذنت لك في تزويجي لمن أريد تزويجي الآن وبطلان ما وافق قضاء عدني صح تزويجه بهذا الاذن ثانياً فلو وكل الولي أجنبياً بهذه الصفة صح تزويجه ثانياً أيضاً لأنه وإن لم يملك حال الاذن لكنه تابع للملك حال الاذن كما أفتى به الطيب الناصري وأقره بعض أصحابنا ولو أمر القاضي رجلاً بتزويج من لا ولي لها قبل استئذانها فيه فزوجها باذنها جاز بناء على الأصح ان استئذنها في شغل معين استخلاف لا توكيل (فروع) لو استخلف القاضي فقياً في تزويج امرأة لم يكف الكتاب فقط بل يشترط اللفظ عليه منه وليس المكتوب اليه الاعتماد على الخط هذا ما في أصل الروضة وتضميف البلقيش له مردود بتفسيرهم بان الكتاب بقوله لا تنفيدي الاستخلاف بل لا بد من اشهاد شاهدين على ذلك قاله شيخنا في شرحه الكبير (و) يجوز (زوج توكيل) في (قبوله)

الحديث وما جرى عليه في التحفة وفتح الجواد كشيخ الاسلام وقال في النهاية لاحد فيه كما أفتى به الرادقاع ش أي لقول داود بصحة من حرم تقليده لعلم العلم بشرط عنده اه (قوله باسمه الخ) أي وعرف القاضي ذلك المسمى أو المعين والا كان من قبيل الغائب كما يؤخذ ذلك من كلام سم في معرفة الكفيل (قوله وعلى وكيل) أي ويجب عليه قوله رعاية حظ الخ أي فلا يزوج بغير المثل ومنه يدل أكثر منه أي يحرم عليه ذلك وإن صح العقد كاهو ظاهر بخلاف البيع لأنه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك السكاح اه تحفة (قوله ولو لم يعينه) كذا في التحفة والمنقح والنهاية قال يج عن حل ونقل عن مر الصحة اعتبار اتمام الواقع اه (قوله طائفاً جواز التوكيل) الظاهر ان هذا قيد لجواز للباشرة لا لصحة العقد للعلّة الآتية وعبرة التحفة والنهاية أما بعد اذنها وإن لم يعلم به حال التوكيل فإنه يصح كاهو ظاهر اعتبار اتمام في نفس الأمر اه (قوله نفذ وصح) أي باطنا لما علق بموجبه فساد مظهره أو بمعنى على اخبار الواحدة بالوكالة وهو لا يثبت به التوكيل كما مر (قوله صح التوكيل والتزويج) أي لبنائهما على صحة الاذن غير المشروط فيه الاشهاد كما مرواه فيقبل فيه خبر الصبي والمرأة (قوله استخلاف لا توكيل) هذا إذا كان له الاستخلاف والابان لم يؤذن له فيه فله التوكيل بعد الاذن له كغيره من كل ولي بغير اذ للولي سواء

أى النكاح فيقول وكيل الولي للزوج زوجته فلانة بنت فلان بن فلان ثم يقول موكلى أو وكلة عنه ان جهل الزوج أو الشاهدان وكلته والام يشترط ذلك وان حصل العلم بالخيار الوكيل ويقول الولي لوكيل الزوج زوجت بنتي فلان ابن فلان فيقول وكيله كما يقول الولي لصبي حين يقبل النكاح له قبلت نكاحها له فان ترك لفظه فيههما يصح النكاح وان نوى للموكل أو الطفل كالموكل قال زوجتك بدل فلان لعدم التوافق فان ترك لفظه له في هذه انعقد الوكيل وان نوى موكله **﴿فرع﴾** من قال أنا وكيل في تزويج فلانة فمن صدقه قبول النكاح بنحو زوجي فلان أو موته أو نوكيله أن يعمل به بالنسبة لما يتعلق بنفسه وكذا خطه الموقوف به وأما بالنسبة لغيره أو لما يتعلق بالخاص فلا يجوز اعتدال ولا خط قاض من كل ما ليس بمصلحة شرعية **﴿فرع﴾** زوج عتيقة امرأته عدم ولي عتيقتها نسبا (وليها) أى المعتقة تبع الولايته عليها فيزوجهها أبو المعتقة ثم جدها بترتيب الاولياء ولا تزوجه ابن المعتقة مادامت حية (بأن عتيقة) ولو لم ترض المعتقة فلا ولاية لها فاذا ماتت المعتقة تزوجهها ابنها (و) زوج (أمة) امرأة (بالغة) رشيدة (وليها) أى ولي السيدة (بأنها وحدها) لأنها المالكة لها فلا يعتبر اذن الأمة لأن لسيدها الجبرها على النكاح ويشترط أن يكون اذن السيدة نطقا وان كانت بكرا (و) زوج (أمة) صغيرة بكرا أو صغيرا ب) فأبوه (لقبلة) وجبت كتحصيل مهر أو نفقة (لا زوج عتيقها) لا تقطع كسب عنهم ما خلا فلا لك ان ظهرت مصلحة ولا أمة تيب صغيرة لانه لا يلى نكاح ما سكنها ولا يجوز للقاضي أن يزوجه أمة الغائب وان احتاجت الى النكاح ونصرت بعدم النفقة نعم ان رأى القاضي بيعها لان الخط فيه لغائب من الاتفاق عليها ناعيا (و) زوج (سيد) بالملك ولو فاسقا (أمة) المملوكة كماله لا المشتركة ولو باعته منه وبين جماعة أخرى بغير رضائهم (ولو) بكرا (صغيرة) أو ثيبا غير بالغة أو كبيرة بلا اذن منيها لان النكاح رد على منافع البضع وهي مملوكة وله اجبارها عليه لكن لا تزوجهها لغير كفء بيمين ثبت للخيار أو فسق أو حد قد بشئة أو لا رضاه بقوله تزويجهم رقيق ودنى نسب لعدم النسب لها وللكاتب لالسنة تزويج أمة ان اذن له سيده فيه ولو نزلت الامية تزويجها لم يلزم السيد لانه ينقص قيمتها قال شيخنا زوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم أى ان انحصر والام لم تزوج فيما يظهر (ولا ينكح عبد) ولو مكاتب (الا اذن سيده) ولو كان السيد أتي سواء أطلق الاذن أو قيد بامر أو معينة أو فدية فينكح بحسب اذنه ولا يعمل عما اذن له فيه من اعادة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح ولو نكح العبد بلا اذن سيده بطل النكاح ويفرق بينهما خلافا لما كان وطى وفلاننى عليه رشيدة مختارة أما السفينة والصغيرة فيلزم فيها مهر المثل ولا يجوز للمهر ولو ما دون ما في التجارة أو مكاتب أن يسرى وان جاز له النكاح بالاذن لان المأذون له لا يملك ولا يصفى المكاتب ولو طلب العبد النكاح لا يجب على السيد اجابته ولو مكاتب ولا يصدق مدعى عتق من عبد أو أمة الا بالينة المعتبرة لآى بيانها في باب الشهادة وصدق مدعى حرية اصاله يمين مالم يسبق اقرار برق أول بيت لان الاصل الحرية **﴿فصل في الكفاءة﴾**

كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم ينه عن ذلك كفى سم على التحفة (قوله فيقول وكيل الولي للزوج الخ) تمثيل لقوله المتقدم ولجبر توكيل الخ وقوله ويقول الولي لوكيل الزوج الخ مثال لقوله ولزوج توكيل الخ ولو ذكر كل مثال عقب حكمه لمكان أن نسب وأوضح (قوله رقيق ودنى النسب) أى لان الحق في الكفاءة في النسب لسيدها لا لها وقد أسقطه هنا بزوجهما على من ذكره أسنى وقوله لعدم النسب لها أى لعدم النسب المعتبر وان كانت شريفة لان الرق يضمحل معه جميع الفضائل يجزى (قوله ويفرق بينهما) خلافا لما كان أى في قوله بصحة نكاح العبد بلا اذن سيده لكن السيد فسقه اه معنى (قوله فيلزم فيها مهر المثل) ويتعلق رقبته كدين الجنابة لان لم يغير رضاستحققه لعدم اعتبار رضاهما فان لم يرضاهما مستحقه مع اذن السيد يتعلق بدمته وكسبه وماله بخلافه وان لم يرضاهما مستحقه مع عدم اذن السيد يتعلق بدمته فقط يتبع به بعد العتق والبسار فالاقسام ثلاثة فيلزم العبد (قوله وصدق مدعى حرية اصاله الخ) سيأتى بسط هذه المسئلة في باب الدعوى والبيانات **﴿فصل في الكفاءة﴾** أى الصفات المعتبرة في الزوجة ليعتبر مثلها في الزوج تحفة وضابطها مساواة الزوج للزوجة في كمال أو خسة ماعدا السلامة من عيوب النكاح اه يج واعلم أن الكفاءة تعتبر في النكاح بخلاف العار للمرأة أو اوليائها أو ما ضرره كضرر العار وينحصر في السلامة من العيوب المثبتة للخيار وفي الحرية والنسب والدين والصلاح والحرف قد دون غيرها فتح الجواد والعبارة

وهي معتبرة في النكاح لا لصحته بل لانها حق للمرأة والولي فلهما اسقاطها (لا يكافي حرة) أصلية أو عتيقة ولا من لم يمسها الرق أو آباءها والأقرب اليها منهم غيرها بأن لا يكون مثلها في ذلك ولا أثر لرس الرق في الامهات (ولا عتيقة) وسنية غيرهما من فاسق ومبتدع فالفاسق كفسق الفلاسفة أي ان استوى فيسقيهما (و) (لا) نسبية من عريش وقرشية وهاشمية أو مطلوبة غيرها يعني لا يكافي عريشة بأبغيرها من العجم وان كانت أمه عريشة ولا قرشية غيرها من بقية العرب ولا هاشمية أو مطلوبة غيرهما من بقية قریش وصح نحن و بنو المطلب شي واحد فهما متساويان ولا يكافي من أسلم بنفسه من طائفة أو أكثر

فيما يحال العقد نعم ترك الحرفة لا يثبت قبله لا يؤثر الا ان مضت سنة كذا اطلق غير واحد وهو ظاهر ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها البتة والافلابد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها اه تحفة ونهاية قال في التحفة وهل تعتبر السنخ الفاسق اذا تاب كالحرفة القياس نعم وتبعه الزبائدي وافق الشهاب الرملي بأن الفاسق اذا تاب لا يكافي العتيقة كافي النهاية قال ع ش ظاهره وان مضى من ثوبته سنون قال الرشيدى وان كل الفسق بغير الزنا وحل ع ش كلام حج على غير الزنا قال فيكون مقيدا لاطلاق النهاية قال وعليه قال زاني لا يكون كفؤا للعتيقة وان تاب وان كان بكرا اه (قوله لا لصحته الخ) وعند الحنفية الكفاءة معتبرة في ابتداء النكاح للزومه لاصحته فن نكحت غير كفؤ بغير اذن وليها فرق الولي بينهما لأن الأولياء يعبرون بعدم الكفاءة والنكاح ينتقد صحيحا في ظاهر الرواية وتبقى أحكامه من اربط وطلاق الى أن يفرق القاضي بينهما والفرقة به لا تكون طلاقا بل فسخا ثم ان كان دخل بها فلها المهر والافلا ورضا بعض كرها عندنا في حنفية وصاحبه محمد فلا يجوز لأحد من الأولياء أن يتعرض لها بعد ذلك الا اذا كان أقرب منه وقال أبو يوسف ان رضا بعضهم لا يسقط حق من هو مثله لأنه حق كل فلا يسقط الا برضا الكل وقبض المهر ونحوه رضا لأنه تقرر لحكم العقد وكذا التجويز ولو زوجها الولي من غير كفه برضاها ففارقته ثم تزوجت به بغير اذن الولي كأنه أن يفرق بينهما لأن الرضا الأول لا يكون رضا بالثاني والسكوت منه لا يكون رضا الا اذا سكوت الى أن تله ومنه المالكية الكفاءة شرط صحة النكاح وهي احرى والحال والمراد بالدين الدين أي كونه غير فاسق وبالحال السلامة من العيوب التي ثبت للزوج بها الخيار لا من العيوب الفاحشة على الراجب والولي والمرأة معا تر كها هذا اذا كانت المرأة غير عيرة والافلا والولي فقط تركها فيما يظهر كما قاله الزرقاني والولي وغير الشريف والاقل جلاها كفؤا للحررة اصالة والثريفة وذات الجاه الأ كثر منه وفي كفاءة العبد للحررة وهو المذهب على ما قاله قل وعدم كفاءةه تأويلان أما مذهب الحنابلة فالكفاءة عندهم شرط لصحة النكاح على رواية وهي المنهبة عندنا كثر التقديمين وعلى رواية أخرى أنها شرط للزوم النكاح لاصحته وهي المنهبة عندنا كثر لما تآخرون وقول أكثر أهل العلم فيصح النكاح مع فقد الكفاءة قولن ليرض بغير كفه بعد عقد من امرأة أو عصبة حتى من يحدث من عصبتها الفسخ لمن لم يزوج النكاح لفقد الكفاءة فيجوز أن يفسخ أخ مع رضا أبان العار في تزويج غير كفه عليهم أجمعين وخيار الفسخ لفقد الكفاءة على التراخي فلا يسقط الا باسقاط عصبة أو بإبدل على رضا الزوج نفس قول وفعل كأن مكنته علة بأنه غير كفه ويحرم تزويج امرأة بغير كفه بلا رضاها ويفسق بالولي اه غاية المقصود وقد أتى فيه بجملة كافية في بيان الكفاءة في المذهب الاربعة فانظره ان أردت (قوله ولا يكافي) سيأتي فاعلم بعد تمام المفاعيل وهو غير وقد قدره الشارح بعد كل مفعول منها (قوله ولا قرشية غيرها من بقية العرب) ظاهره كالنهاية بأن غير قریش من العرب ككفاء وصرح به في التحفة وفتح الجواد والانوار والعلب وعبارته وتساكفا بقية العرب بغير كنانة كفؤ كنانة وقطاني كفؤ عدنانة والعجم متساوون خلافا للشيعين اه وقال في الاسنى بالتفاضل أي بغير كنانة لا يكافئها قال فتفضل مضر على ربيعة وعدنان على فحطان اعتبارا بالقرب منه صلى الله عليه وسلم قال وهذا هو الأوجه واعتمدته في الفتى قال والمراد بالعري من ينسب الى بعض القبائل وأما أهل الحضرة فمن ينسب اليه منهم فكالعرب والا فكالعجم اه قال في المناهج مع التحفة والنهاية والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب قياسا عليهم فالفرس أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من القبط ولا عبرة بالانتساب للظلمة بخلاف الرؤساء بأمره جائزة ونحوها اه قال ع ش والرشيدى بأن كانت اهلها (قوله ولا هاشمية أو مطلوبة غيرهما) قال في التحفة والنهاية فهم أولاد طائفة منهم لا يكافئهم غيرهم

في الاسلام ومن له أبو ان لم يأت ثلاثة آباء فيه على ما صرحوا به لكن حكى القاضي أبو الطيب وغيره فيه وجهاتها كقائه واختاره الرواني وجزم بمصاحب الغياص (و لا) سليمان من حرف دنيته (وهي مادلت ما يستعمل الخطاط المروم وغيرها فلا يكافي من هو أبو حجاج أو كناس أو ريع بنت خياط ولا هو بنت ناجر وهو من بحلب البضائع من غير تقييد بحسن أو راز وهو بائع البز ولا ما بنت عالم أو قاض عدل قال الرواني وصوبه الأذري ولا يكافي عالمه جاهل خلافا للروضة والاصح ان البزار لا يعتبر في

من بقية بني هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به اه (قوله على ما صرحوا به) اعتمد في التحفة والنهاية والمغني وغيرها قالوا ملزم عليهم ان الصحابي ليس كفؤ بنت تابعي صحيح لازل فيه لما في أن بعض الاحمال لا يقابل ببعض اه ومقتضى نهي الشارح منه واستبرأ كنه عليه بالمقابل اعتداد مقابله المرجوح كما علمت (قوله بنت عالم أو قاض) ظاهر كلامهم أن المراد بنت العالم والقاضي من في آياتها المنسوبة اليه أحد هما وان عللناهما مع ذلك فتعذر بمنهاية (قوله عدل) راجع لكل من علم وقاض قال في التحفة والنهاية بحث الأذري ان العلم مع الفسق لا أثر له اذ لا يفر بمحبت في العرف فضلا عن الشرع ومثله في ذلك القضاء بل أولى ثم رأيت صرح بذلك فقال ان كان القاضي أهلا فعالم وز ياد أو غير أهل كما هو الغالب في قضاء من تعبد الواحد منهم كفر به العهد بالاسلام في النظر اليه نظر وبجي فيه ماسبق في الطفة المستولين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة العار بخلاف الملوكة ونحوهم اه زاد في النهاية عقبه والاقرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الحرقة الشريعة فيعتبر من تلك الحقيقة اه أي فلو كانت علمه فاسدة لا يكافئها فاسق غير عالم رشيدي قال في التحفة وبحث أي الأذري ونقله غيره عن فتاوى اللغوي ان فسق أمه وحرقتها الدينية تؤثر هنا أيضا لان المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وله انجاء لكن كلامهم صريح في رده اه قال سم في دهوى الصراحة نظر اه واعتمد في النهاية أي تأثير في الأهم وحرقتها الدينية قال وان كان ظاهر كلامهم خلافا وفي معنى مجموعهم انفسر إلى الأهم وتكون التحفة والنهاية في النظر إلى ما في معنى بن يعقوب بن يعقوب في مثل ذلك اه (قوله ولا يكافي عالمه جاهل) اعتمد في النهاية والمغني وتوقف فيه في التحفة (تنبيه) الذي يظهر ان مرادهم بالعالم هاشم يسمي عالمي العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير اه تحفة قوله الذي يظهر ان فرع المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالنحو لانه لا ينقص عن الحرفة فن أبوها نحوى أو أصولي مثالا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية قوتها حيث عدل عالمها واحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتها فيها اذ التساوى لا ينطبق وان العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئ من شارك في العلوم الثلاثة وبعضها وخلا عن بقية العلوم اه مع وأخي الشهاب الرمي في حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه أن من لا يحفظه كذلك لا يكافي بتمه وأقر مولده في النهاية قال في التحفة لكن خالف كثيرون من معاصريه فقالوا انه كفاها اه (قوله لا يعتبر) أي في بدو ولا حضر ولا عرب ولا عجم لان المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ويحاج عن الخبر الصحيح الحسب المال وأما معاوية فمملوك أي فقير بان الاول على طبق الخبر الآخر فكيف للمرأة لحسبها ومالها الحديث أي ان الغالب في الاغراض ذلك وكل اه بيان ذم المال الى ما عرف من الكتاب والسنة ذمه لاسباب قوله تعالى ولو لا ان يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيونهم سففا من فضة الى قوله وان كل ذلك لامتاع الحياة الدنيا وقوله اه ان الله يحكي عبده المؤمن من الدنيا كما يحكي أحدكم مريض من الطعام والشراب لو سويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء ومن ثم قال الأئمة لا يكفي في الخطبة الاقتصار على ذم الدنيا لانه ما توافى به منكره المعاد أيضا نهاية وتحققوا فيها فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا ينم ولا يمح وأما ذمه وميل من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشرب ومن ثم كثرت أحاديث بنسبه وأحاديث يمدحون مجملها ما قرر وهذا يناقض ما ذكرت قلت لا ينافي لان المقصد انه لا يمدح من حيث ذاته فلا فتخار به شرعا وهو المتقدم على الافتخار به عرفا اه والثاني أي وأما معاوية فمملوك نصح بما بعد عرفا منقرا وان لم يكن منقرا شرعا تحفة ونهاية (قائدة) قال الامام والتمزالي شرف النفس من ثلاث جهات احداها الانتهاء الى شجر قرسول الله اه فلا يعادله شيء الثانية الاتمنا الى العماء فانهم ورثة الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وبهم ربط الله تعالى حفظ الملة الحمدي والثالثة الانتهاء الى أهل الصلاح المشهور والتقوى قال الله تعالى وكان أبوهم صالحا قال ولا

الكفاءة لان المال ظل زائلا ولا يقتصر بأهل المروآت والبماثر (و) لاسيما حالة العقد (من عيب) مثبت لخير (نكاح) لجاهل بحالته (كجنون) ولو متقطعا وان قل وهو مرض يزول بالشعور من القلب (وجذام) مستحكم وهي علة يحجز منها العضو ثم يسود ثم ينقطع (ورس) مستحكم وهو بياض شديد يذهب دمية الجلد وان فلا علامة الاستحكام في الاول اسوداد العضو وفي الثاني عدم احمراره عند عصره (غير) بمن به عيب منها لان النفس تعاف صحة من به ذلك ولو كان بها عيب أيضا فلا كفاءة وان اتفقا أو كان ما بها أقيح أما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كالعمى وقطع الطرف وتشوه الصورة خلافا لجمع متقدمين (تمت) ومن عيوب النكاح رفق وقرن فيها وجب وعنفه فلكل من الزوجين الخيار فوراً في فسخ النكاح ما وجد من العيوب للذكورة في الآخر بشرط أن يكون بحضور الحاكم وليس منها استحضار ونحوه وصان وقرح وسبالة وضيق منفذ ويجوز لكل من الزوجين خيار بخلاف شرط وقع في العقد لاقبله كأن شرط في أحد الزوجين حرية أو نسب أو جال أو يسار أو بكاراً أو شباب أو سلامة من عيوب كزوجتك بشرط انها بكر أو حرة مثلاً فان كان أدنى مما شرط فيه فسخ ولو بلا فاض

عبرة لا تنسب الى عطاء الدنيا والظلمة المستورين على الرقاب وان تفاخر الناس بهم قال الرافي وكلام التولية لا يساعدهما عليه في عطاء الدنيا قال في المهمات وكيف لا يعتبر الانسحاب اليهم وأقل مراتب الامرة أى ونحوها ان تكون كالخرقة وذو الخرفة الدينية لا يكفى النفس اه معنى (قوله ولا سليمة) أى ولا يكفى سليمة غير أى غير سليم كما امر النبي عليه والسلامة من عيوب النكاح ليست خاصة باحد الزوجين بل معتبرة فيهما دون أيهما على ما في التحفة فابن البرص كفولن أبوها سليم قال في المعنى والنهاية والاقراب خلافه فلا يكون كفواً لهما لان تعريه اه (قوله حال العقد) تقدم عن التحفة والنهاية ان العبرة في صفات الكفاءة بحالة العقد قال فيهما لان الخيار في رفع النكاح بعد محتمل لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الآتية ونحوه العتق تحريفى اه فعلم ان طر والخرقة الدينية لا تثبت الخيار قال الشرفاوى لكن محل ثبوت الخيار بالاسباب المذكورة اذا لم يوجد علم بها والا فلا خيار العالم ولا فرق في ثبوت الخيار بها لاحد الزوجين ان تكون مقارنة للعقد أو حالته بعده قبل الدخول أو بعده أما الولي أو السيد فلا تثبت الخيار له الا اذا كانت مقارنة للعقد لأنه حينئذ يعبر بذلك بخلاف ما اذا حدثت بعده لفقد ما ذكر وخلاف الجب والعلة الآتية لذلك ولا اختصاص بالضررها (قوله مستحكم) بكسر الكاف في الموضوعين واشتراط الاستحكام في الجذام هو ما في التحفة والنهاية وشيخ الاسلام والذي اعتمدته الزياى ونقله عن الرملى ان الاستحكام فيها ليس بشرط بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه نجساً أو برصاً قال الشرفاوى والمذكور مع ان الطبع ينفر منه مطلقاً فكلام مر ضعيف اه أى في النهاية قال السيد عمر وقد اختلفت النفل عن صاحب النهاية يقال وعدم الاشتراط وجبه من حيث المعنى لكون النفس تعاف وتفر منه مطلقاً وان ما خلف منه من الاعداء لا يتقيد بالاستحكام اه قال الباجورى وهو المعتمد (قوله وقرح وسبالة) قال ع ش ومنه المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه ولو اختلفا في شئ هل هو عيب كيباض هل هو برص أو لاصدق المسكرو على المدعى البينة من ل يج (قوله وضيق منفذ) كذا عده في شرح المنهج في الاختياره لكن قال على كلام ذكرته فيه في شرح البيهقي وغيره أى وهو انه ان كان بحيث يقضيها كل أحد فله الخيار كما ان لها الخيار ان كان بحيث يقضى كل أحد من النساء كذا عبروا بالافضاء في كلام حجج كشيخنا انه ليس شرطاً بل الشرط أى في ثبوت الخيار ان يتعد دخول من بدنه كبنتها تحاقق وضدها فرجهما زاد حجج سواء أدى لافضاء أم لا فيلحق ذلك ولا ينظر ما معنى التعذر حل والافضاء رفع ما بين قبلها ودبرها أو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول على الخلاف فيعول الخيار بعلة الزوج أى كبر آتاه الا ان عجز عن طاعتها كل النساء واعتبار ان حجر أمثالها تحاقق وضدها موله مر اه يج (قوله فله فسخ) قال الباجورى وفوائد الفسخ ار بعقوان جعلها بعضهم ثلاثة الاولى انه لا ينقص عند الطلاق ولو فسخ مرة ثم جدد العقد ثم فسخ ثانياً وهكذا لم يحرم عليه الحرمة الكبرى ولو بلغ الثلاث أو أكثر الثانية اما اذا فسخ قبل الدخول فلا شئ عليه وماذا اطلق قبل الدخول وجب نصف المهر الثالث انه اذا فسخ لتبين العيب بعد الوطء لم يمهله المثل واذا اطلق حينئذ لم يمهله المسمى الرابعة انه اذا فسخ بمقارن للعقد فلا تنفقه لها وان كانت حاملاً بخلاف ما اذا اطلق في الحالة المذكورة فتجب النفقة وأما السكنى فتجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان بعد الدخول اه (قوله ولو بلا فاض) عبارة العباب لا يشترط

وشرطت بكثرة فوجت ثيابا وادعت خها بما عند ما أنكر صدف يمينها دفع الفسخ أو ادعت اقتضائه لها أنكرها القول قولها يمينها لدفع الفسخ أيضا لكن صدق هو يمينه لشطير المهران طلق قبل الدخول (ولا يغايل بعضها) أي بعض خصال الكفاءة (بعض) من تلك الخصال فلا تزوج حرة عجمية برقيي عربي ولا حرة فاسقة ببعدها قال المتولي وليس من الحرف الذي يختار قولوا طرد عرف بلد بتفضيل بعض الحرف الذي نبتة التي نصوصا عليها لم يعتبر و يعتبر عرف بلدها فيما ينصوا عليه وليس للأب تزويج ابنه الصغير أمة لأنه مأمون العنت (وزوجها بغير كفه ولي) بنسب أو ولاء (لاقاض رضا كل) منهما ومن وليها أو أوليائها المستوين الكاملين لزوال المانع برضاها أما القاضي فلا يصح له تزويجها بغير كفه وان رضيت به

كون الفسخ بخلف الشرط والعق حضور القاضي اه (قوله أو أوليائها المستوين (١)) أي في درجة واحدة ورتبة واحدة كالخوة أشقاء أو لأب عند قدم كافي الرشدي قال في التحفة وخرج بقوله المستوين الابد فانه وان كان وليا خلافا من زعمه لاحق له الآن في الولاية فلا تزوجها الاقرب بغير كفه برضاها فليس للابعد اعتراض عليه ولا نظر لتضرره بل حقوق العار لنفسه لأن القرابة يكثر انتشارها فيشقى اعتبار رضا الكل ولا ضابط لدونه أي رضا الكل في تنقيح الأمر بالاقرب ولا يرد عليه ما لو كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان المعتبر حينئذ رضا الابد لا نه الولي والاقرب كالعدم اه وقد اختار علماء أشراف بني علوي ابن عبيد الله بن أحمد المهاجر الى حضر موت سنة ٣١٧ في تزويج بناتهم بنسب الامام أحد بن حنبل رضي الله عنه لما روهو اعتبار رضا جميع العصب الاقرب والابعد حتى لمن محدث من عصبته الفسخ وان يفسخ أخ مع رضا أب لأن العار في تزويج غير الكفه عليهم أجمعين كما رينا نأول فصل الكفاءة وعليه عمل الأشراف للذكور بن حيث كانوا الامن شذني بعض شافع البلدان حرصا على صون الانساب المصطفوي يتواخروا ما لهذه البضعة التبو يتوقدأ بنت ذلك الدولة العنانية أهداه الله تعالى بصور أو امرها العنانية قد بناوحه بنا حكام الحرم من الشرقيين براعة ذلك وأن لا تزوج نسأهم غيرهم مع خصوصيات أخرى ميزتهم بها وصارت تلك الأوامر السنوية مرعية أيضا ينهم في سائر الممالك العنانية محفوظة لدى أ كبارهم بالحرمين الشرقيين وحضر موت كما بينت ذلك في رساتي الانساب المصطفوي يتوالى السيرة التبو يتوابع ذلك مراد صاحب بنية المسترشدين فيها وان قصرت عبارته وركت علته فتنبهوا بأمر الامام بذلك لهذه المصلحة الظاهرة العظيمة الوقوع وجب مجاراة ذلك على العموم وصار المنع عن تزويج بنات أبي علوي من غيرهم (٢) متفقا عليهم وان أسقطت الكفاءة هي ووليها كما رينا تقر في كتب الفروع الفقهية كالتحفة

(١) (قوله المستوين) لو كان أحد المتساوين غير أهل للولاية فزوجها الاهل منهم بغير كفه في الصحة خلاف المعتد بالصحة وهو قضية كلام الشيخين وبقا لأحد بن موسى بن عجيل وغيره ولو كان بالاقرب مانع من صغر أو غيره فزوج الابعد من غير كفه برضاها صح لأن الأقرب كالعدم اه ملخصا من شرح العدة والسلاح لباخرمة (٢) (قوله من غيرهم) أي غير بني علوي هكذا كان مشهورا لدى السادة العلوية وكبارهم عن فرمانات السلطانية فلما قدر الله تعالى توجع الامارة الى حضرة سيدنا صاحب الدولة والسيادة الشريف حسين باشا ابن المرحوم سيدنا الشريف علي باشا سنة ١٣٢٦ في شوال وهو بالاستانة ووجه الينا مشيخة السادة العلوية بمكة المكرمة فوجئوا بنا بحوطة طحج التي هاجرت اليها أيام الظلم والاستبداد ومكنت فيها أكثر من خمس عشرة سنة فرجعت الى مكة فوجدت عون باشا قد أتى جميع تميزات السادة العلوية التي منحتم بها الدولة العنانية فخلد الله ملكها على أنصكر محبة نسبهم الى الزهراء بفضا وشنا فارجع تميزاتهم جميعها اليهم في أيامنا حضرة الرجل الصالح دولة سيدنا الشريف حسين باشا أمير مكة المشار اليه وحصلت بعض معارضة من قاضي مكة وجدة حينئذ في تركاتنا وأعمالنا الجارية قديما وحديثا فبرزنا ما بيدنا من فرمانات وبروريات الولاية الشاهدة بذلك وشهدنا بذلك المشو اليه أيده الله حتى أذعنوا لذلك الا أننا لم نجد في فرمانات الاشراف في الكفاءة الا كونه ثابت بالنسب الفاطمي شرعا لا اشتراط كونه علويا بالنسبة الخاصة لم الى علوي بن عبيد الله وهو الاوفق بمجاراة الشرع واجتماع قلوب أهل البيت الثاني بالنسب شرعا جميعهم ولأن أكثر الشراة العلوية يتراولون بمكة ويمتن ابكارا لتزويج كثير من رجالهم من غيرهن

على المعتمد ان كان لاولى غائب أو مفقود لأنه كالنائب عنه فلا يترك الحظ له ويبحث جمع متأخرون أهلها لم يجد كفواً وانفقت الفتنة القاضى اجابته بالضرورة قال شيخنا وهو متوجه مدركاً ما من ليس لاولى أصلاً فتزوج بها القاضى لغير كفه بطلبها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين (فرع) لو زوجت من غير كفه بالاجبار أو بالأذن المطلق عن التقييد بكفه أو بغيره لم يصح التزويج لعدم رضاها به فإن أذنت في تزويجها بمن ظنته كفواً فإن خلافاً فصح النكاح ولا خيار لها لتقصيرها بترك البحث نعم لها خياران بن معيباً أو رقيقاً وهي حرة (تنمعة) يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها ولو يمس يطرأ أو استمناها بيدها لا يبيدها وان خاف الزنا خلافاً لاجد ولا اقتضاض بأصبع ويسن ملاعبة الزوجة ايناساً وان لا يخلبها عن الجماع كل أربع ليال مرة بلا عثر وان يتحرى بالجماع وقت السحر وأن يميل لتنزل اذا تقدم انزاله وان يجماعها عند القدوم من سفره وان يطيبها للغشيان وان يقول كل ولومع اليأس من الولد بسم الله اللهم جنينا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا وأن يتامى في فراش واحد وان تقويه بآدوية مباحة بقصد صالح ككفوت نسل وسيلة لحبوب فليكن محبوباً فيما يظهر قاله شيخنا ويحرم عليها منه من استمتاع جائز ويكره لها أن تصغر زوجها أو غيره امرأ أخرى لغير حاجته وله الوطء في زمن يعلم دخول وقت المسكنوبة فيه وخروجها قبل وجود الماء وانها لا تنفصل عقبه وتنفوت الصلاة

(فصل في نكاح الامة) (حرم الحر) ولو عقياً وآيساً من الولد (نكاح أمة) لغيره ولو مبعدة (الا) بثلاث نشر وطأ أحدها (بمعز عمن تصلح لمتعة) ولو أمثلاً ورجعية لأنها في حكم الزوجة ما لم تنقض عنها بدليل التوارث بأن لا يكون تحت شيء من ذلك ولا قدر على نكاح حرة لعدمها أو فقرها أو التسرى بعدم أمثلية ملكها أو بمن نشرها ولو وجد من يقرب أو يهب مالاً أو جارية لم يلزمه القول بل يحل مع ذلك نكاح الامة لمن له ولو لم يمسرها ما إذا كان تحت صغيرة لا تحت حمل الوطء أو هرة أو جئونة أو جئونة أو برصاء أو ورقاء أو قرناء فتحل الامة لو كان تحت زانية على ما أفق به غيره وأحس ولو قدر على غائبة في مكان قريب لم يشق قصدها أو مكن انتقالها لبلده لم تحل الامة أما لو كان تحت غائبة في مكان بعيد عن بلد موطنه مشقة ظاهرة فإن نسبته حملها في طلب الزوجة إلى مجاوزة الحد في قصدها أو يخاف الزنا مدة قصدها فهي كالعدم كالتى لا يمكن انتقالها إلى وطنه لشدة القرينة

والنهي يتوغيرهما انه يجب امتثال أمر الامام ظاهر أو باطنا أى فيما ليس بحرام ولا مكروه من مستنون وكذا مباح ان كل فيه مصلحة طاعة قال سم ويكفى الانكشاف ظاهراً اذا لم تكن مصلحة عامة نعم أقاد العلامة السيد عبد الله بن عمر بن يحيى في فتاويه ان عمل السادة بنى علوى انهم لا يراعون بعد محنة النسب إلى صلى الله عليه وسلم شيئاً مما ذكره الفقهاء من القرب والبعد والصالح والعلم والخرفة ونحوها طلباً لمساوئهم وهو تحميم الشريعة بشرى مثلها ولا يتأتى ذلك إلا بالأعراض عن تلك التفاصيل وعلى ذلك عمل حكام جهتنا سابقاً ولاحقاً اه ملخصاً وهو وجوبه لبنائه على العمل الجارى وللعمل دخل في ثبوت الاحكام ولا سيما اذا أمرت به الاحكام (قوله على المعتمد الخ) جعل في التحفة والنهاية هذا الخلاف فيمن لاولى لها غير القاضى لعدم غيره أو لفقد شرطه وأطلق في المغنى فجعله فيمن لاولى لها خاص ثم قال في التحفة والنهاية بعد ذكر مقابله والفتايل به وانه لا وجه له وخص جمع ذلك أى المقابل للفتايل بالصحة بما اذا لم يكن تزويجه لتححو غيبة الولى أو عضله أو إعدامه والام يصح قطعاً وجزم في المغنى بهذا التخصيص من غير عزوالى الجمع كما غرمة في المسكاة قال في المغنى ولو كان الولى حاضراً وفيه مانع من فسق ونحوه وليس بعده إلا السلطان فزوج السلطان من غير كفه برضاها فظاهر اطلاقهم طرد الوجهين اه ومن ذلك تعلم ما في جزم شارحنا بالصحة فيمن ليس لاولى أصلاً انه خلاف ما في التحفة والنهاية والمغنى وغيرها لكن قال في التحفة والنهاية قال به كثير من الأكرهين وأطالوا في ترجيحهم وتزييف الأول قال في المغنى وصحة البلقينى وقال ابن ماجة المصنف ليس بمعتد وليس للشافعى نص شاهد له اه قال باخرم في المسكاة واختاره جماعة من الاصحاب منهم الشيخ أبو محمد والفزائى والعبادى ومال إليه السبكي ورجحه البلقينى وغيره قال عليه العمل اه ومنها نقلت (قوله وهو متوجه مدركاً) قال عقبه في التحفة والنسب شجته نقلاً ما ذكره انه ان كان في البلد ما كبرى تزويجها من غير الكفه معين فان فقن ووجدت عدلاً تحكمه وتزوجها معين فان فقدا معين ما يحتمه هؤلاء اه (قوله) وانها لا تنفصل (وله الوطء في زمن يسع ويسع الفصل والصلاة ويعلم انها لا تنفصل عقبه الخ) (قوله) ولو قدر على غائبة (أى زوجه غائبة) كما سيصرح به في المختار بعده بقوله نعم مع ان هذا التفصيل

(و) ثانياً (بحوفزنا) بقلب شهوره وضعف تقواه فتعلل الآية بأن ضعفت شهوته وله تقوى أو مروءة أو حياء يستقبح معه الزنا أو فرويت شهوته وتقواه لم يحل له الأمانة لأنه لا يخاف الزنا ولوناف الزمان من أمة بعينها لقوة ميله إليها لم يحل له كبحر حوايه والشرط الثالث أن تكون الأمانة مسهلة يمكن وطؤها فلا تحل له الأمانة الكتابية وعند أبي حنيفة رضى الله عنه يجوز للحر نكاح أمة غيره إن لم يكن تحت مهر **فروع** لو نكح الحر الأمانة بشروطه ثم أيسر أو نكح الحر أمة لم ينسخ نكاح الأمانة وولد الأمانة من نكاح أو غيره كزنا أو شبهة بأن نكحها وهو موسر قبل مالها ولو غروا واحد بحرية أمة وتزوجها فأولادها الحاصلون منه أحرار ما لم يعلم رقبها وإن كان عبداً ويلزمه قيمتهم يوم الولادة (وحل لمسلم) حر (وطه) أمة (الكتابية) لا الوثنية والمجوسية **تسمية** لا يضمن سيداً بذنه في نكاح عبده مهر ولا مؤنة وإن شرط في أذنه ضمان بل يكونان في كسبه في مال تجارة أذن له فيها ثم إن لم يكن مكتسباً ولا مأدواً فلهما في ذمته فقط كزنا تعدى على مقدره ومهر وجب بوطه في نكاح فاسد لم يأذن فيه سيده ولا يثبت مهر أصلاً بزواج أمة لعدده وإن ساء وقيل يجب ثم يسقط

فصل في المداق وهو ما وجب بنكاح أو وطه وسمى بذلك لاشعاره بصدق رغبة بذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجانه ويقال له أيضاً مهر وقيل المداق ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغسب ذلك (سن) ولو في تزويج أمة بعبد (ذكر مداق في عقد) وكونه من فضة للاتباع فيهما وعدم بادة على خسماته درهم أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم أو نقصان عن عشرة دراهم خالصة وكراهة أخلاؤه عن ذكره وقد يجب لعارض كأن كانت المرأة غير جاترة التصرف (وما صح)

أنا هو في الغائبة الغير الزوجة أما الزوجة الغائبة فقد أطلقوا أنها لا تمنع نكاح الأمانة واعتمده في النهاية واستشكه في التحفة قال بما تقرّر فيمن قدر على من تزوجها بالسفر إليها فينبغي أن يأتي فيها تفصيلاً قال وقد يفرق بأن الطمع في حصول حرة لم يألفها يخفف العنت اهـ واعتمد تأني التفصيل المذكور في الزوجة الغائبة أيضاً فلم يفتي وحل مع وهو متجه جداً ولا ينبغي العمل عنه واستوجه مع ش أيضاً ما مرّ به يعلم الفرق بين ما في التحفة وما في النهاية في المسئلة خلافه في جعل والتخشي ووجهه سرحاً لفظ تحت كشرح المنهج لاحتمل عبارته الطريقتين (قوله إن لم يكن تحت حرة) أي فلا تدخل عندهم على الحرية ولا تغارها ولتحر عندهم أن يجمع في نكاحه بين أربع أماء ولو في عقد واحد ولا يتوقف محله نكاحه على عدم قدرته على نكاح حرة أو خوف عنت أو إسلامه من كفاي غاية المقصود (قوله وإن كان عبداً) أي المأمور وبذلك يفرق قال تاجر بين رقيقين (قوله تمنع) أي في بيان بعض ما يترتب على نكاح العبد إذا زوج السيد أمة استخدمها نهاراً بنفسه أو نائبه أماء فلا نه يحل له نظراً معاً ما بين السرقة الزكية وكذا الخلوة بها كإلى النهاية خلافاً للتحفة والمفتي والاسني وأمانات الأجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلوة أو أجرها إن شاء لبقاء ملكه هو لم ينتقل الزوج الامتنعة الاستمتاع فقط وسلمها الزوج لبلا أي وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل فالنص على الثلث تقرّر باعتبار عادة بعض البلاد ويصير في قيامه من آخر الليل العادية أيضاً

فصل في المداق

(قوله ما وجب بغيره) أي كوطه النسبة اهـ **ج** (قوله ولو في تزويج أمة بعبد) اعتمده الخطيب في المفتي والافناع لكن تقدم للشارح في شروط النكاح عند قوله ولا مع نافية عدم استحبابه في ذلك تبعاً للشيخ الاسلام في شروح الروض والمنهج والبهجة وجرى عليه في النهاية وفتح الجواد وهو ظاهر العباب وكذا التحفة وقالها فهمه المحشى منها خلافاً لما عراه ع ش إليها كما يعلم من اصطلاحات الفقهاء من حكائي الفوائد المكية فراجع (قوله وكونه من فضة) أي وإن يسلم بعضه قبل الدخول عيب (قوله أصدقة بناته الخ) أي هي أي الخسمات الخ أصدقة الخ ويجوز إبداله من خسمات الخ (قوله بناته) أي وأزواجه **ج** ما عدا أم حبيبة فإن المصدق طاعته **ج** هو النجاشي أصحترضى الله عنه أكرام الله **ج** أربعاً تمتثل ذهبوا صرح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لا تقالوا بصدق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أوليها رسول الله **ج** تحفة (قوله أو نقصان الخ) عطف على زيادة وقوله عن عشرة الخ أي خمسة فلا تقيظ بغيره وجب من خلاف من أوجب ذلك فتح الجواد أي فاقوله عند أبي حنيفة عشرة دراهم أو دينار وعند مالك أربع دينار أو ثلاثة دراهم رجة (قوله وكراهة أخلاؤه الخ) أي في يجوز أخلاؤه من نسبته إجماعاً تحفة ونهاية ومعنى (قوله كأن كانت المرأة غير جاترة التصرف) أي أو مملوكة لغير جاترة التصرف أو كانت جاترة

على فيقول الولي قبلت فييرا الزوج حينئذ من الصداق اه وصح التبرع بالمهر من مكلفة بلفظ البراء والعفو والاستسقاط والاحلال والتحليل والاباحتوا لهبة وان لم يحصل قبول **(في مهمات)** لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها مالا قبل العقد أى ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما صرح به جمع محققون ولو أعطها مالا فقلت هدية وقال صدق صدق يمينه وان كان من غير جنسه ولو دفع لخطوبته وقال جعلته من الصداق الذى سيجب بالعقد أو من الكسوة التى ستجب بالعقد أو التمكن وقالت بل هى هدية فالتى تنجى تصديقها لا قرينة هنا على صدقه فى قصده ولو طلق فى مسئلتنا بعد العقد لم يرجع بشئ كارجحه الأذرى خلافا للبغوى لاننا إنما أعطى لأجل العقد وقد وجد **(تنمية)** تجب عليه لروجه موطوءة ولو أمة متعة بقران غير سببها أو بغير موت أحدهما وهى ما يراضى الزوجان عليه وقيل أقل مال يجوز زوجه صداقا ويسن أن لا ينقص عن ثلاثين درهما ان تنازعا فدرها للقاضى بقدر حالها من يساره واعساره ونسبها وصفاتها **(خاتمة)** الوليمة لعرس سنة مؤكدة للزوج الرشيد وولى غيره من مال نفسه ولاحد لافلها لكن الافضل للمقادر شاة ووقتها الافضل بعد الدخول للاتباع وقبله بعد العقد يحصل بها أصل السنة والمتجه استمرار طلبها بعد الدخول وان طال الزمن كالعقيقة أو طلقها

البكرى تقديم أم الأم اه **(قوله)** وصح التبرع بالمهر الخ عبارة العباب ولو أسقطته الزوجة فلان كان ديناصح بلفظ البراء والعفو والاستسقاط والترك والهبة والتمليك وان لم يقبل والتحليل والاحلال وان كان عينا اشترط التملك والاقباض كالهبة ويكفى لفظ العفو دون البراء ونحوه اه وبها يتضح ما فى عبارة الشارح من الاجمال **(قوله)** ولو أعطها ظاهره أن الضمير عائدة على الخطوبة المتقدم ذكرها وليس كذلك بل عائدة على زوجة فى عقد كاصرح بذلك عبارة التحفة قالوا بذكرها بدل أصمير **(قوله)** ولو دفع فخر به) أى قبل انفسد شئها وقوله ونوسلى أى سدى فى مسئلتنا أى مسئلة الخطوبة بعد العقد أى دون شئ الولد يتبع على سبب والى ذلك من الشارح من التحفة ربيع لما فيها من شرح ردة تقرر ثم أن امرأتين المحشى بأن الأولى للشارح أن يقول فى المسئلة الأولى بدل فى مسئلتنا وأن ذلك سرى اليه من عبارة شبيهة غير ظاهر فقامل **(تنمية)** فى المتعة وهى يضم اليه وكسرها لغة اسم للتمتع كالمتاع وشراعا مال يدفعه أى يجب دفعه لمن فارقها أو سيدها بشرط نأ فى سبب وجوبها إباحاش الزوج لها وقال مالك لا يجب لها المتعة بحال بل تستحب اه **(قائمه)** فى فتاوى النووى أن وجوب المتعة مما يغفل الناس عن العلم بها فينبى تعريفهن وإشاعة حكمها ليعرفن ذلك اه معنى **(قوله)** موطوءة أى طلق طلاقا بائنا مطلقا أو رجما وانقضت حديثها على الأوجه تحفة وعبارة النهاية وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرر بتكرارها أى الطلاق كما فى بالوالد اه أى وان لم تقبض متعة الطلاق الأول عرش وفى التحفة لا تكرر بتكرار الطلاق فى العدة لان الإباحاش لم يتكرر اه قال سم وهذا ممنوع بل مكابرة **(قوله)** عن ثلاثين درهما أى أو مساويا ويسن أن لا يبلغ الاقل من نصف المهر والثلاثين تحفة واعتمده عرش **(قوله)** فدرها للقاضى أى باجتهاده وان زاد على مهر المثل على الأوجه فى التحفة كالاسنى وفى النهاية والمغنى خلافا **(خاتمة)** فى وليمة العرس واشتقاقها من الولم وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان معنى والعرس يضم العين مع ضم الراء واسكانها نهاية ومعنى أما بكسر العين فاسم الزوجة والوليمة كل طعام يتخلل حادث سرور أو غيره لكن استعملها مطلقا فى العرس أشهر تحفة ومعنى وهى أنواع تأنى **(قوله)** مؤكدة) بل هى أكد الولايم للاختلاف فى وجوبها **(قوله)** للزوج الخ) فلان تنسب للزوجة لان المطلوب منها الحياء ما يمكن كفى فتح الجواد وقال ابن قاضى فى مختصر فتاوى ابن حجر لو فعل الوليمة أهل الزوجة فالظاهر وجوب الإجابة اه وتستحب الوليمة للفرس أى أيضا لكن لا يجب الإجابة لها **(قوله)** ولا حد لافلها أى فىحصل أصل السنة بأى شئ أطعمه ولو موسرا اه تحفة وعبارة المغنى والنهاية وأفلها لا يمكن شاة وقيل به ما قبله عليه قال النسائى والمراد أقل الكمال شاة لقول التنبيه وبأى شئ أولم من الطعام جائز وهو يشمل الماء كقول والمشرؤب الذى يعمل فى حال العقد من سكر وغيره انتهى اه **(قوله)** وان طال الزمن) كذا فى التحفة والنهاية قال سم والسيد عمر ظاهرا ثم أبدأ بأى السبرى والظاهر أنها تنهى بحد الزفاف للبكر سبعا والليلب ثلاثا وبعد ذلك تكون قضاء اه **(قوله)** أو طلقها عطف على طالع عبارة التحفة والنهاية قولان ففوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اه ويحث

وهي ليلأولى وتجب على غير منثور بأعذار الجمعة وقاض الاجابة الى وليمة عرس حملت بعد عقد لاقبله ان دعاه مسلم اليها بنفسه أو به الثقة وكذا يجوز لم يعهد منه كذب وعم بالدعاء للموصوفين بوصف قصده كجيرانه وعشيرته أو أصدقاءه أو أهل حرقته فلو أكثر نحو عشيرة أو عجم عن الاستيعاب لفرم بشرط عموم الدعوة على الأوجه بل الشرط أن لا يظهر منه قصد تخصيص لقنى أو غير موافق معين المدعو بعينه أو وصفه فلا يكتفى من أراد فليحضر أو ادع من شئت أو لقيت بل لا تسن الاجابة حينئذ وأن لا يترتب على اجابته خلوة محرمة فالرأى نجيبها المرأة أن تزوجها أو يسبها لا الرجل الا ان كان هناك مانع خلوة محرمة كحرم لها أو له أو امرأة أو مانع اخوة فلا يجيبها مطلقا وكذا مع عدمها ان كان الطعام خاصا به كأن جلست بيت وبعثت له الطعام الى بيت آخر من دارها خوف الفتنة بخلاف ما اذا لم تخف فقد كان سفيان وأضرابه يزورون رابعة العدوية ويسمعون كلامها فان وجد رجل كسفيان وامرأة كرابعة لم تحرم الاجابة بل لا تتركه وان لا يدعى لنحو خوف منه أو طمع في جاهه أو لاعتائه على باطل ولا الى شبهة بأن لا يعلم حرام في ماله أما اذا كان في شبهة بأن علم اختلاطه أو طعام الوليمة بحرام وان قل فلا يجب اجابة بل تتركه ان كان أكثر ماله حراما فلان علم أن عين الطعام حرام حرمت الاجابة وان لم يرد الاكل منه كما استظهره شيخنا ولا الى محل فيه منكر لا يزول بحضوره ومن التكر ستر جدار بحر روفرش منصوبة أو مسر وقعود من يضحك الحاضرين بالقهقهة والسكسبان كان حرمت الاجابة ومنه صورة حيوان مستنمطة على ما لا يمكن بقاءه بدونه وان لم يكن لها نظير كفرس بأجنحة وطير بوجه انسان على سقف أو جدار أو ستر على زينة أو ثياب ملبوسة أو وسادة منصوبة لانها تشبه الأصنام فلا

الادعى أنها لو اتحدت ونعدت الزوجت وقصد هاتين كفتوا وعنده في النهاية قال في التحفة والقنى يتجه أنها كالتحفة فتتعدد بتعدد من مطلقا واعتمده في المعنى (قوله وهي ليلأولى) كذا نقله ابن الصلاح قال لانها في مقابلة نعمة ليلية وقوله تعالى فاذا طعمتم فانظروا وكان ذلك ليلالا قال في التحفة والنهائية وهو متجه ان ثبت أنه ^{بطل} فعلها ليلالا أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سننها ليلالا بأنه ^{بطل} فعلها كذلك ع ش (قوله وتجب) أي وجوب عين أول يوم ونس ثمانية وتكره قيام بعد ولو كرر هان يوم واحد فكذلك نعم ان كرر الايام والالوقت لنحو كثرة الناس أو سفر منزله كانت كوليمة واحدة دعى الناس اليها أو اجاع على الأوجه فتح الجوار والاصح عندنا في حثية أن الاجابة اليها مستحبته هو قول عندنا (قوله وقاض) عطف على محذور (قوله لاقبله) وان اتصل بها تحفة (قوله قصده) أي الداعي (قوله أو طعام الوليمة) بالجر عطف على الضمير في اختلاطه بغير إعادة الجار خلاف مذهب الجمهور وأجزاء ابن مالك (قوله ستر جدار بحر) أي أما ستره بغير الحرير من الثياب والاكسبة ونحوها فتركوه قال الشافعي ولا أكره للدعوى هذه الحالة أن يدخلها وقد كرهه بعضهم لما فيه من الخلاء فاقصر عليه في الر وضوحه عن الشيخ نصر المقدسي التحريم اه ديمري (قوله ومنه صورة حيوان) أي بمحل حضوره لا نحو بابو بحر كقوله فدر على ازالته أم لا ولو دام الاجابة مع القدوة أي على ازالته معلوم فلا يرد هذا الا ترى أن من بطر يفرقه محرم نازمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لزمه والا فلا والحاصل أن المحرم ان كان بمحل الحضور لم تجب الاجابة وحرم الحضور أو بنحو عمره وجبت الاذلا يكره الدخول الى محل هي بمره وكان سببه ان في تمليقها نوع امتها فلم تكن كالتى بمحل الحضور تحفة (قوله أو ثياب ملبوسة) أي ولو بالقوة فيدخل الموضوع بالارض كافي التحفة والنهاية وقال في المعنى انما يكون منكر في حال كونه ملبوسا خلافا للاذعى اه (قوله أو وسادة منصوبة) أي لا ياتي في المتحدة اذها مترادفان كافي التحفة وقال فيها وقضية المذن واختبره من قد دخل محل هذه الصورة للعظمة وهو ما اعتمده الاذعى ويلحق بهان ذلك محل كل معصية خالف في المعنى والنهاية قال فيها ما والعبارة للثاني أما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كإفشاءه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم أن مسئلة الحضور غير مسئلة الدخول خلافا لما فهمه الاسنوى اه (تنبيه) قال القسطلاني على البخاري قال ابن العربي حاصل ما في اتخاذ الصورة انها أن كانت ذات أجسام حرم بلا جاع وان كانت قاطر بة اقوال الجواز مطلقا ظاهر حديث الباب والمنع مطلقا حتى الرقم والتفصيل فان كانت الصورة باقية الميثقة قائمة الشكل حرم وان قطعت الرأس وتفرقت الاجزاء قال وهذا هو الاصح والرابع ان كان مما يمتن جلا وان كان معلقا فلا اه بالحرف وانظر ما همت به الباقى في هذه الامثلة من اتخاذ الصور المأخوذة رقبا بالقوة تفراف هل يحرم فيه هذا الخلاف لسكونها من جملة المرفوم أم يجوز مطلقا بخلاف لسكونها من قبيل الصورة التي ترى في المراة وتوصلوا الى حبسها حتى كاشها هي كالتنقيض في الشاهدة

عجب الاجابة في شيء من الصور المذكورة بل يحرم ولا أثر بحمل النقد الذي عليه صورة كلمة لانه للحاجة ولانها متهنته بالمعاملة بها ويجوز حضور محل فيه صورة تمتهن كالصور يساط يداس وضمة ينام أو يشكأ عليها وطبق وخولان وقصة وأبريق وكذا ان قطع رأسها لزوال ما به الحياة وتحريم ولوعلى نحو أرض تصور حيوان وان لم يكن له نظير نعم يجوز تصور رملب البنت لأن عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بها عنده عليه السلام كما في مسلم وحكمته تدبر بين أمر الترية ولا يحرم أيضا تصوير حيوان بلا رأس خلافا للتولي ويحل صوغ حل ونسج حرير لانه محل للنساء ثم صنعت له لن يجعل له استعماله حرام ولودعاء اثنان أجلب أسبقهما دعوة فان دعيا معا أجلب الاقرب رحا فدارا ثم بالقرفة ونسج اجابسات الزلا ثم كاجل للختان والولادة وسلامة المرأ من الطلق وقسم المسافر وختم القرآن وهي مستحقة كلها (فروع) يندب الأكل في صوم نفل ولو مؤكدا لارضاء ذي الطعام بأن شق عليه امساكه ولو آخر النهار لالأمر بالفطرو يندب على ما مضى وقضى نديا يومه ما كانه فان لم يشق عليه لمساكه لم يندب الا فطار بل الامساك أولى قال الغزالي يندب أن يضوى بفطره ادخال السرور عليه ويجوز للضيف أن يأكل مما قسم بلا لفظ من المضيف نعم ان انتظر غيره لم يجز قبل حضوره الا لفظ منه وصرح الشيخان بكراهة الأكل فوق الشبع وآخرون يحرمون بغيره وورد بسند ضعيف زجر النبي عليه السلام أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل قال مالك هو نوع من الاتكاه

حرره فاقى لم أقص على من تعرض لذلك من أو باب المذاهب المتبعة وعلى كل فيما قلناه فسخة للناس وسعة (قوله النقد الذي الخ) أفنى الشهاب الرملى بأن ملائكة الرحلة لا تمنع من دخول بيت فيه صورة ولوعلى نقدوا لجمع في الزواج والبرأ والتحفة والاقرب ما فيهما لان العنبر بالاحتياج وعدم ارادة تعظيمه لا يرد على ملازمة الخيف للحائض وفقدور الدهن بان الملائكة لا تدخل بيتا فيه ما نفع له عيش وفي عبد الحميد على حج ما يؤيد كلام الشهاب الرملى (قوله وطبق) محرمة غطاء كل شيء والجمع أشاق وأطيفة قابوس (قوله وخوان) بالكسر والضم لغة كما في المختار عرش وهو ما يؤكل عليه الطعام قابوس (قوله وأبريق) كذا في التحفة خلافا للنهية (قوله ويحرم ولوعلى نحو أرض الخ) أي مطلقا بالتفصيل لانه ها بالنسبة للفعل وما من من التفصيل بالنسبة للاستدامة (قوله حيوان بلا رأس) اعتمد في التحفة وخالف في النهاية وها للمتولى (قوله كاجل للختان الخ) أي كالتى يعمل له ولما عطف عليه ونق من الولائم ما لم يذكره الشارح قال الكمال بن أبي الشرف وقد نظمها بعضهم قبلها اثني عشر وهي

أسماء الطعام اثنان من بعد عشرة * سأسرها مقرونة ببيان
وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكبرة باني
وضيمة ذي موت نقيمة قادم * عذيرة اعدار ويوم ختان
ومأدية احتلان لا سبب لها * حذاق صغبر عن ختم لقرآن
وعاشرها في النظم تحفة زائر * قرى للضيف مع زل به بقرآن

فوليمة العرس تناول ما يتخذ لأجل الدخول وما يتخذ عند الاملاك ويسمى الشنصنح بشين معجمة نضم وتفتح ثم نون ساكنة ثم صاد مهيمة مفتوحة وآخرها خاء معجمة ولوميز بينهما لأجادو به يرتقى العدد الى ثلاثة عشر اسما والخرس يضم الخاء للمعجمة وسكون الراء ثم سين مهيمة والنزل ما يقدم للضيف حين ينزل والقرى ما يقدم له فيما بعد اه اسماء لمضما والأوجه استحبابها أيضا لختان الأثني لكن فيما يمتن خاصة لانه ينفى ويستحي من اظهاره وتندب للقدم من سفر طويل لاني غاب يوما أو أياما يسيرة كما في اللقي والنهاية وفي هذه المسائل مزيد بسط في كتابي القول الجامع المتين فرح حديث حق المسلم على المسلم خمس الثابت في الصحيحين (تنبيه) في باب الوليمة من فتاوى السيوطي سئل عن حمل المولود النبوي في شهر ربيع الاول ما حكمه وهل شاب فاعله فأجلب بأن أصل عمل المولود (١) الذي هو اجتماع الناس وقراءة ما ينسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة

(١) (قوله بأن أصل عمل المولود الخ) وأما القيام عند ذكر وضعه عليه السلام ففي فتاوى ابن حجر الحديثية ما نصه فعل كثير عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه من القيام بدعة لم يرد فيه شيء على أن الناس إنما يفعلون ذلك تعظيما عليه السلام فالعوام معدونون لذلك بخلاف المتواص اه

فالسنة لا كل أن يجلس جاثياً على ركبته وظهور قدميه أو ينصب رجليه اليمنى ويجلس على اليسرى ويكره الأكل متكئاً وهو المعتمد على وطاء تحت مضمطجعاً الا فيا يتنقل به لاقاماً والشرب قائماً خلاف الأولى ويسن للأكل أن يغسل اليدين والضم قبل الأكل وبعده ويقرأ سورتي الاخلاص وفريش بعده ولا يتنقل ما يخرج من أسنانه بالخلل بل يرميه بخلاف ما يجتمع بلسانه من بينها فانه يتنقل ويحرم أن يكبر القم مسرعاً حتى يستوفي أكثر الطعام ويحرم غيره ولودخل على آكلين فأذنوا لهم يجزله الا كل معهم الا ان ظن أنه عن طيب نفس لانتحوا حياء ولا يجوز للضيف أن يطعم سائلاً أو هرة الا ان علم رضا القاصي ويكره له اداعي شخص بعض الضيفان بطعام نفيس ويحرم للاراذل أكل ما قدم للامثال ولو تناول ضيف اثناء طعام فانكسر منه منه من كجائحه الزكشى لأننى بدنى فى حكم العارية ويجوز للانسان أخذ من نحو طعام صديقه مع ظن رضا مالكه بذلك ويختلف بقدر المأخوذ وجنس ومجال المضيف ومع ذلك ينبغي له مراعاة نصفه أحماء فلا يأخذ الا ما يحسنه أو يرضون به عن طيب نفس لاعن حياءه وكذا يقال فى قران نحو تمرتين أو أمانه الشك فى الرضا فيحرم الأخذ كالطفل مالم يعلم كأن فتح الباب ليخيل من شاء ولزم مالك طعام اطعم مضطراً فدر سرفه ان كان مصوماً مالم أذنباً وان احتاجه مالك كما لا وكننا بهيمة الغير المحترمة بخلاف سرى يومئذ وزان بحسن وتارك صلاة وكلب عقور فان منع فله أخذه فها بعض ان حضر والافسيتة ولو أطعمه ولم

فى مبدأ أمر النبي ﷺ ولو وقع فى مولده من الآيات لم يمد لهم سلطاناً كانوا ينصرفون من غير زيادة على ذلك من البديع الحسنة التى يناب عليها صاحبها للمفيدة من تعظيم قدر النبي ﷺ واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف وأول من أحدث فعل ذلك الملك المظفر صاحب بار بل ثم ذكر أن نسل شيخ الاسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حجر عن عمل المولى فأجاب بما فيه أصل عمل المولى بدعة لم ينقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنهم ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فمن تحرى فى عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلاح له وقد ظهر تحريجها على أصل ثابت وهو ثابت فى الصحيحين من أن النبي ﷺ قسم للمدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فساء لهم فقالوا هذا يوم أغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فنحن نصوم شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما من به فى يوم معين من اسداء نعمة أو دفع نقمة ويعاد ذلك فى نظير ذلك اليوم من كل سنةوا الشكر لله يحصل بأشواط العباد كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وأى نسبة أعظم من النعمة يروى هذا الذى نبى الرحمة فى ذلك اليوم وعلى هذا فينبى أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى فى يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولى فى أى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة وفيما فيه هذا ما يتعلق بأصل عمله وأما ما يعمل فيه فينبى أن يقتصر فيه على ما يقض الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة والطعام والصدقة وان شادى من المدايح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى فعل الخير والعمل للأخرة وأما ما ينبى ذلك من السماع واللبس وغير ذلك فينبى أن يقال ما كان من ذلك مباهى بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا بأش بالخاص به وما كان حراماً أو مكروهاً فيمنع وهكذا كان خلاف الأولى اه ثم ذكر أن الحفاظ بن ناصر الدين قال قد صح أن أبا طه يخفف عنه عذاب النار فى مثل يوم الاثنين لاعتقائه ثوبية سرورا بجلاد النبي — صلى الله عليه وسلم ثم أنشد

إذا كان هذا كافراً جاء ذمه • وتبت بداه فى الجحيم عخلدا

أتى أنه فى يوم الاثنين دائماً • يخفف عنه السرور بأحددا

فا الظن بالعبد القى كان عمره • بأحد سرورا ومات سوخدا

انتهى سم ملخصاً (فروع) فى آداب تتعلق بما تقدم (قوله على وطاء) بوزن كتاب المهاد الوطى مصباح (قوله ولا يجوز للضيف) المراد به هنا كل من حضر طعام غيره وحقيقته الغريب ومن ثم تأكت ضيافته وإكرامه من غير تكلف وخروج من خلاف من أوجبها والعتد أنه يملك ما كره بالاذر ادأى تبين بمسك كاله قبيله فله الرجوع قبل تحفة واعتمد فى النهاية والمغنى أنه يملكه بوضعه فى فقه وأقضى به الشهاب الرملى (قوله رضا مالكة) لو قال رضا مالكة كان أخصر وأوضح

يذكر عوضاً فلا عوض له لتقصيره ولو اختلفنا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه ويجوز شره نحو سكر وتبيل وتر كالأولى ويحل للتفاطه لعل رمضان الكويكره أخذه لأنه دناءة ويحرم أخذ فرخ طير عشش بمك القير وسك دخل مع الماء حوضه

(قوله ويكره أخذه) في التحفة والنهاية والفتح كشرح المنهج أنه خلاف الأولى إلا أن علم الملتقط من النار عدم إباحة البض ولم يحصل الالتقاط بمروته لم يكن تركه أولى (قوله حوضه) أي حوض الصير وقد فات الشارح كثير من آداب الأكل المحتاج إليها أو ردتها في تعليق القول الجامع للتين وقد جعت عبارة العباب المهم من ذلك فلنكتف بإيرادها حرفياً وإن تكرر بعض يسيراً في الشارح انما للفائدة ونصها التسمية قبل الأكل سنة كفاية وعين للواحد وتحو حائض جهرًا وأقلها سم الله وزيادة الرحمن الرحيم أكمل ومع كل لقمة حسن فإن لم يسم أوله ففي أثناءه فيزيد عليها أوله وآخره ويزيد بعد البسملة اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار ويسن لغسل اليد قبله وبعده ويتقدم صاحب المنزل بالغسل قبل الأكل ويتأخر فيما بعده ويبدأ في التقديم بالصبيان ثم الشباب ثم الشيوخ عكس التأخير ويدار عن يمين الخادم قائماً ويصب المضيف على يد الضيف ولا بأس بالغسل بالاشنان أو في الطست ولا بالتشم في مشفر داو يبنى تقدم كل الفاكهة ثم اللحم ثم الحلاوة وتقدم كل لقمة ولقمتين أو ثلاث من الخبز على اللحم وقراءة الاخلاص وقرش وأن لا يتناول حار يؤذي ولا ينفخ فيه ويندب البقل على المائدة والبداءة والختم بالمح والأك كل باليمين وبثلاث أصابع منها إن كفت ويكره بالشمال بلا عنز ولا بأس بالأكل على المائدة مع أنبج عطفياً كل التي يكره إلا على السفرق ويقول ادوا كل نحو أجزم باسم الله نعمة بانه وتوكل الله عليه ويكره الأكل متكئاً أو مضطجماً في غير ما ينتقل به من الحبوب لا قائماً لكن قاعدة أفضل ويسن الأكل من أسفل القصعة ويمليه ويكره مما يلي غيره ومن وسط الطعام في غير الفاكهة وبأكل من دائرة الرغيف إلا أنقل الخبز فيمسك ولا يقطع الخبز ولا اللحم بسكين ولا يوضع على الخبز إلا ما يؤكل به ولا يمسح يده فيه ويذهب التأتى في الأكل لا الشعل ويكره الشره وتغيير اللقمة واجداً من مضغها وترك مديده لاخرى قبل بلعها ولا يجمع فاكهة فواكه في طبق وأن يضع النوى أو العجم على ظهر كفة اليسرى ويقلبه ولا يترك ردىء الطعام في القصعة بل يجعل مع التفل كيلا يلبس على غيره فأكلمه ولا يمسح يده إذا فرغ عند بلعها حتى يلعقها هو أو غيره ممن لا يتقربها ولا بأس بمؤاكلة الأعمى وتسبب الجماعة على الطعام والحديث المباح عليه إلا كثار وغض كل بهر عن مؤاكلته ورغب مؤاكلته صاحب الطعام طاهره في الأكل فيقول ثلاث مرات كل إن لم يعلم أنه اكتفى ولا يقسم عليه بلعق الأناة واليد وأكل ساقط إن لم يتنجس أو أكل قطيره ومؤاكلته عبده وصغارهم وأن لا يميز عن مؤاكلته بجنس بلا عنز بل يؤثرهم بأطيب طعامه ولا يترك الأكل وغيره يأكل ولا يلبس في الأطعمة إلا لضيافة أو نوسعة عيال في الأيام الشريفة فينلبس ويسن الحلو وأن يحمده الله إذا فرغ بحيث تسمع أصحابه وأقله الحمد لله وأكله يذبحه كثيراً طبيباً مباركاً فيه غير مكفى ولا مكفور ولا مودع ولا يستغنى عنه ربنا الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغ وجعل له مخرجاً ويكره للأكل كل تقريب فقه من الطعام بحيث قد يقع فيه شيء من فقه وأن يمسق أو يمسح حالاً كلهم بلا ضرر ورقوان يذكر أو يفعل ما يتقربون ولا ينفذ يده في القصعة وإذا أخرج شيئاً من فقه صرف وجهه عن الطعام وأخرجه يساراً ولا يمس لقمته دسمة في خل ولا عكسه ولا لقمة قطعها بيمينه في مرقه ونحوها ويندب أن يتخلل ويرمي ما أخرجه الخللاً ويتلع أطاير من بين أسنانه بلسانه ويكره قرن نحو قرنين من طعام غيره بلاذن أو قرينة **فرع** يكره مضم طعام غيره لطعام نفسه ولا ذم صانعه

فصل في آداب الشرب هو في التسمية كالأكل ويكره متكئاً ومضطجماً قائماً حاجتاً أو الخلاف الأولى فيندب به مؤيد يندب نظر الكوز قبله ومص الماء وأن لا يتجشأ في الأناة بل ينحبه عن فقه وأن يتنفس ثلاث مرات يسمى الله أول كل مرقو يحمده آخرها فيقول في الأولى الحمد لله يزيد في الثانية قرب العالمين وفي الثالثة الرحمن الرحيم وأن لا يشرب في أثناء الأكل بلا حاجة ولا من لذة الأناة ويكره من فقه الترفيق بيمينه كالبهيمه بلا عنز والتنفيس والتنفخ في الأناة وتسبب إدارة المشرب وساءاً أو لبناً ملاه من يمين المبتدئ وإن كان على يساره أفضل انتهى كلاب العباب ونظم العلامة الاجهوري ما يؤكل قبل الطعام ومعه بعده من الفواكه بقوله

﴿فصل في القسم والنشوز﴾ (يجب قسم الزوجات) ان بات عند بعضهن بقرعة أو غيرها فيلزمه قسم لمن بقي منهن ولو قام من غير كرض وحض ونسب التسوية بينهما في سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤخذ بميل القلب الي بعضهن وأن لا يعطلن بأن يبيت عندهن ولا قسم بين اماء واولماء وزوجة ويجب على الزوجين أن يتعاشرا بالمعروف بأن يمتنع كل عما يكرهه صاحبه ويؤدي اليه مع الرضا وطلاقة الوجه من غير أن يحوجه الى مؤنة وكلفة في ذلك (غير معتدة عن وطء شبهة لتحريم الخلوة بها وصغيرة لا تطبق الوطء و) (ناشئة) أي خارجة عن طاعته بأن تخرج بغير إذنه من منزله أو تمنعه من التمتع بها أو تغلق الباب في وجهه ولو محنو أو غير مسافرة وحدها لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لمن كالأفقة لمن ﴿فرع﴾ قال الأذري هلا عن تجزئة الروابي ولو ظهر زنا حاصل له منع قسمها وحقوقها لتفتدي منه نص عليه في الأم وهو أصح القولين انتهى قال شيخنا وهو ظاهر أن أراد به أنه يحل له ذلك باطنلما عاقبه لها التلطيع فراش أمانى الظاهر فسدوا عليها ذلك غير مقبولة بل ولو نبت زنا هالا يجوز للقاضي أن يكتنه من ذلك فيما يظهر (وله) أي الزوج (دخول في ليل) لواحدة (على) زوجة (أخرى لضرورة) لا لغيرها كرضها المحفوف ولو طنا (و) له دخول (في نهار الحاجة) كوضع متاع أو أخذه وعبادة وتسليم نفقة وتعرف خبر (بلا طالة) في مكث عرفا على قدر الحاجة وإن أطال فوق الحاجة عصي لجوره وقضى وجوب بالقات النوبة بقدر ما مكث من نوبة المدخول عليها هذا ما في المهذب وغيره وقضية كلام التهاج والروضة وأصليهما خلافه فيما اذا دخل في النهار الحاجة

قسم على الطعام توتا خوفا * ومشمشا والدين والبطيخا
ومعه الخيل ثم الجوز * فناء رمان كذاك اللوز
وبعد الاجاص كثرى عنب * كذاك نفاح ومثل الرطب

﴿فصل في القسم والنشوز﴾ (يجب على الزوجين أن يتعاشرا بالمعروف بأن يمتنع كل عما يكرهه صاحبه ويؤدي اليه مع الرضا وطلاقة الوجه من غير أن يحوجه الى مؤنة وكلفة في ذلك ومن ذلك القسم ويسن لكل استعطاف صاحبه بما يجب أي ان حل ولو كرهه فيما يظهر له فتح الجواد (قوله كرض الخ) أي ونحو ورق ومجنونة لا يحافها ومحرمه ومظاهر أو مول منها وصغيرة تشبه عيب (قوله ولا قسم بين اماء) أي ولو مستولات لكن يسن أن لا يهملن وأن يسوى بينهما وله تقديم على الزوجات وعكسه عيب (قوله وناشئة) عطف على معتدة (قوله ولو مجنونة) غاية لناشرة أي فيسقط حقها مع عدم تكليفها (قوله وغير مسافرة) عطف على غير معتدة (قوله وهو أصح القولين) استنبذه في التحفة قال ولعل الأصح القول الثاني أي وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك عش وكالتحفة النهاية في ترجيح المايل قال في التحفة وينبغي أن يكون محل الخلاف اذا ظهر زنا هالا في عصمته لا قبلها أي فلا يحل له ذلك قطعاً لرضاء به وقت المقداه (قوله بلا طالة) أي في صورتي دخوله في ليل لضرورة وفي نهار الحاجة (قوله وان أطال فوق الحاجة الخ) عبارة الفتح وان دخل في الأصل لغير ضرورة أو طأ أو طال بأن مكث فوق ما تندفع هي به أو في غير الأصل لغير حاجة أو طأ أو طال فوق الحاجة عصي لجوره وقضى وجوب الخ ثم قال وما اقتضاه كلامه من القضاء عند الطالة وان دخل في غير الأصل الحاجة ومن عدسه عند عدمها وان دخل في الأصل لغير الحاجة ظاهر في الثاني وكذا الاول على ما صرح به جمع متقدمون لكن الأوجه فيما اقتضاه اطلاق الخاوي والشيخين وجزم به لما وردى أنه لا قضاء لأنه يقتضي التابع مع الحاجة فلا يقتضي غيره نعم ان زاد الطول على الحاجة عصي ولزمه القضاء لما زاد أي ان طال كما هو ظاهر لما نقرر أن المتعدى لا يلزمه القضاء الا ان طال بوعليه يحمل كلام أولئك وتجوز له الطالة حيث لا متعذر لريضة مثلا لكن مع القضاء فاللحظ فيه التنويع لا للظلم اه وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليلا ولو لغير بيت الضرورة وان أكرهه لكتنه يقتضيه عند فراغ النوبة لا من نوبة واحدة وان عند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان أمن لنحو مسجد اه تحفة ونهاية (قوله هذا) أي وجوب القضاء لذات النوبة الخ وهو ما في المهذب وغيره وهو ظاهر التحفة قال فيها وجمع بحمل الاول أي ما في التهاج والروضة وهو عدم القضاء على ما اذا طال بقدر الحاجة والثاني وهو ما في المهذب وغيره على ما اذا طال فوقها اه واعتد بهذا الجمع في النهاية والغنى في قول على الجلال تنبيه حاصل ما يصرح به كلام شيخنا من أن الوطء والاستمتاع لو وقع لا يقضي مطلقاً وأن عصي بموان دخوله اذا لم يطل لا يقضى مطلقاً ولو تمعديا به وأن الزمن

ولن طال فلا تجب نسوة في الإقامة في غير الأصل كأن كان نهرا أي في قسرها لأنه وقت التردد وهو يقبل ويكثر
وعند حل الدخول يجوز له أن يتمتع ويحرم بالجماع لاندائه بل لأمر خارج ولا يلزمه قضاء الوطء لتعلقه بالنشاط
بل يقضى زمنه أن طال عرفا وعلم أن أقل القسم ليلة لكل وحدة وهي من الغروب إلى الفجر (وأكثره ثلاث)
فلا يجوز أكثر منها وإن تفرق في البلاد الأبرصا هن وعليه يحمل قول الأم يقسم مشاهرة ومسانهة
والأصل فيه لمن عمل نهرا الليل والنهار قبله أو بعده وهو أولى تبع وحرة ليلتان ولا تمسك ليلته ويبدأ وجوبا
في القسم بقرعة (ولجددة) نكحها وفي عصمته زوجة فأكثر (بكر سبع) من الأيام بقيمها عندها متوالية وجوبا
(و) لجددة (نبت ثلاث) ولاه بلا قضاء ولو أنه فيها لقوله فيها سبع للبكر وثلاث للثيب وسن تخيير الثيب بين ثلاث
بلا قضاء وسبع بقضاء للاتباع نبيه يجب عند الشيخين وأن أطال الأذرى كالمركشي في رده أن يتخلف ليلتي مدة
الزفاف عن نحو آخر وج للجماعة ونسب الجناز وإن يسوى ليلتي القسم بينهما في النحر وج لذلك أو عدمه في تمام شخص
ليلة واحدة والنحر وج لذلك (و) وعط زوجته ندبا لأجل خوف وقوع نشوز منها كالاعراض والعوس بعد الاقبال ومطابقة
الوجه والكلام الحسن بعد لينمو (هجر) إن شاء (مضجعا) مع وعطها لافي الكلام بل يكره فيه ويحرم الهجر به ولو تغير
الزوجة فوق ثلاثة أيام للخبر الصحيح نعم إن قصده ردها عن المعصية واصلاح دينها جز (وضربها) جوازها ضربا

الذي من شأنه أن تمتد الضرورة والحاجة إلى لا يقضى أعضاء مطلقا وأنه يقضى ما زاد على ذلك مطلقا وقال شيخنا رى أنه في
الأصل يقضى الشكل سواء طال أو أطله وفي التابع لا يقضى شيئا إن طال أو يقضى الزائد إن أطله وفسر الطول باشتغاله بالحاجة
زائدة على زمنها العرفي والاطالة بمكث بعد فراغه منها والوجه أن كلامهما اضالة اهـ اهـ حمل (قوله لا أمر خارج) أي
وهو حق الغير تحفة (قوله ليلة كل واحدة) وهو أفضل من الزيادة عليهما للاتباع ولترب عهده من تحفة ونهاية
ومعنى (قوله وهي من الغروب) في العباب ويتجه أنه لا يلزمه المبيت من الغروب بل بالعرف اهـ (قوله فلا يجوز أكثر
منها) أي يحرم وقيل يكره ونص عليه في الأم ويجوز عليه الدارمي والروائي به بقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدير زمن
أصلا وإنما هو إلى الزوج تحفة ونهاية (قوله وإن تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه أن من لزمه زوجة بكرة وأخرى
بغير مثلا امتنع عليه أن يبيت عند أحدها أن يبيت عند الآخر ثلاثا امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن
يرجع إلى الأخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم مما عمت البلوى بمخالفته اهـ سم على حج عرش وعبارة البجيرمي فإن
رضين جازت الزيادة ولو لشهرا وشهر أو سنة وسنة حل فإذا كان له زوجة بمصر يبيت عندها ثلاث ليال وبغداد يبيت في الجامع
الأزهر مثلا وإذا ذهب إلى البلدة الأخرى يمكث عندها ثلاثا وبعدها يمكث في محل معتزل عنها مدة أقامته لكن قال البرملاوي
قال إمام الحرمين لا يجب القسم لمن ليست في بلد الزوج وبه قال الإمام مالك اهـ وفي رجة الأمة هل للرجل أن يسافر بواحدة
منهن من غير قرعة وإن لم يرضين قال أبو حنيفة له ذلك وعن مالك وإيتان أحدهما كقول أبي حنيفة والأخرى عدم
الجواز الأبرصا هن وقرعة وهذا مذهب الشافعي وأحمد فإن سافر من غير قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجب اهـ بالحرف (قوله والنهار) مبتدأ خبره تبع (قوله يجب عند الشيخين) اعتمد في
المعنى وقال في التحفة والنهاية كذا قتادة لكن أطال الأذرى وغيره في رده وإن المعتمد أنه لا حرمة أي في النحر وج لتحو
جماعة ليالي الزفاف وعليه فهي غير في ترك الجماعة اهـ وعبارة العباب ينبغي أن لا يتخلف مدة الزفاف عن الجماعات وكل
طاعة نهرا وكذا ليلا خلا للشيخين ويلزم في ليالي القسم التسوية بينهما في النحر وج لذلك وتركه في فائدة للرجل ليلة
الزفاف قبول قول امرأته ثقة هدم وجتك بعد التلبس فيه اهـ (قوله وعط زوجته) فيقول اتق الله حتى عليك واحذري
العقوبة وبروي طا قول رسول الله عليه السلام إذا ماتت المرأة هاجرة فرائي زوجها لمساها الملائكة حتى تصبح وحديث أم المؤمنين
بانت وزوجها راض عنها دخلت الجنعتو بعدها سقطت عنها بالنشوز اهـ عباب (قوله ولو تغير الزوجة) أي لا تعتبر كبدعة
أو فسق أو رجاء اصلاح دين اهـ عباب (قوله للخبر الصحيح) هو لا يحمل لأم أن يهجر أمه فوق ثلاثة وفي سنن أبي داود وفي
(٤٢ - ترشيح المستفيدين -)

خبر مبرح ولا مدم على غير وجه ومقتل ان اذا ضرب في ثلث ولو بسوط وعصا لكن ثلث الر ويأتي تعينه يله أو بتدليل (بشور) أي بسببه وان لم ينكر وخلافا للحرر ويسقط بذلك القسم ومنع امتناعهم اذا دعاهن الى بيته ولولا اشتغالها حاجتها لمخافتها ان غرت بنحو مرض أو كانت ذات قدر وخفر لم تعد البروز لم نلزمها الجأته وعليه أن يقسم لها في يتهاو يجوز لها أن يؤدها على شتمها له (تمة) بمعنى بطلاق من لم تستوف حقا بعد حضور وقته وان كان الطلاق رجسيا قال ابن الرفعة مالم يكن يسؤلها

فصل في الخلع * بضم الخاء من الخلع بفتحها هو الزرع لأن كلام الزوجين لباس لا آخر كما في الآية وأصله مكره وقد يستحب كالطلاق ويزيد هذا بند لمن حلف بالطلاق الثلاث على شيء لا بدله من فعله قال شيخنا وفيه نظر لكثرة الفائلين

هجر فوق ثلاث دخل البار وقيل في ذلك

يا هاجر فوق الثلاث بلا سبب * خالفت قول نبينا أركي العرب

هجر الفتي فوق الثلاث محرم * مالم يحسن فيه لمولانا سبب

(قوله مبرح) بضم الميم وفتح الباء وتنبه الراء المكسورة أي ما يعظم ألمه بأن يخشى منه مخور تيم تحفته في النهاية ما يعظم ألمه عرفاه وقوله ولا مدم أي عرج للدم (قوله ولا) اسم معنى غير معطوف على غير (قوله لكن ثلث الر ويأتي) يقتضى استنرا كبه ولكن ضعف ما قبلها مع انه معتدل التحفة والنهاية بخلاف ما فهمه المحشى من لكن وما بعدها راجع (قوله وخفر) بفتحين هو شدة الحياة صحاح (قوله) ويجوز له أن يؤدها أي ان عرف قدر التأديب بغيران القاضي وان يمنعه الضرر وجاز يارة أصلها أو فرعها وشهود جنازتها والاولى خلافه عيب بوساقي ويمنع الحاكم كلام الزوجين من تعدد حمل منع على صاحبه وينها ان ضربها بلا سبب ولا يعززه وان أم لأجل ضرر ورقة العشرة فان عاد وطلبت عز رمو يصدق يمينه ان سبب الضرب القسور زمان يعلم جرائه واستنثاره والام يصدق ومحل تصديقه بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حتى القسم فهي المصدق بالنسبة لها وينبغي أن يسكنها بحجب ثقة بمنع من التعدي عليها ويحال بينهما بعد التعزير والاسكان ان تحقق الحاكم أو ثبت عنده وخاف أن يضربها ضربا يبرح الكون نهجسوا حتى يظن افعلا ولا يعتمد قوله في العدل وإنما يستند قولها وشهادة القرائ فان ظن الحاكم تعديه ولم يثبت عند لم يحل بينهما وان ادعى كل تعدى صاحبه عليه واستشكل الحال على القاضي تعرف القاضي خبرهما من خير ثقة ولا يبعث الحكيمين حيثن خلافا للحاوي فان عدم أسكنهما الى جنب ثقة لينهى اليه ما يعرفه فيمنع الظالم ولم يشترط تعدده لعسره وان طال الشقاق بينهما أن اشتد ونقش بعث القاضي وجوب الحكمين حكمه وحكمها برضاها لصلحا بينهما ان تيسر والا فباطلة فقط للآية فليس باحكامين من جهة الحاكم اذ لا موجب لقول غيرهما عليها دون رضاها بل وكيلان فيمنزلان عما ينزل به الوكيل ويشترط توكيلهما لها بما بفعالته ومع ذلك لا بد فيهما من الاسلام والحرية والتسكين والعدة والاهتداء لما بعث اليه تتعلق وكأنهما بنظر الحاكم كافي أمينه ويسن كونهما ذكرين ومن أهلها ثم من جبراتها ويخلو كل حكم بموكله ويفهم مراده ولا يخفى حكم عن حكم شيئا ويعملان بالمصلحة فان اختلفا فأتان غيرهما الى أن يتفقا على شيء أما اذا لم يرضا ببعثهما ولم يتفقا على شيء فيؤدب الحاكم الظالم ويستوفى لطلوم اه ملخصا من التحفة والفتح والنفي وس (فرع) لو كان لا يندى الزوج عليها وانما يكره ههنا لكبراً ومرض أو نحوه ويعرض عنها فلا تسمى عليه ويسن لها استعطاف بما يجب كأن تسترضيه بترك بعض حقها كترك سودة نوبتها لعائشة فكان (قوله) يقسم لها يومها ويوم سودة كأنه سن له اذا كرهت ههنا لاذكر ان يستعطفها بما يجب من زيادة النفقة ونحوها نهاية ومعنى ونحوها العباب

فصل في الخلع * وهو نوع من الطلاق (قوله وقد يستحب) أي كأن كانت نسي عشرهما على ما يأتي وقضية اقتضاه على الاستحباب انه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا اه ع ش لكن سيأتي في الشارح كالنحلة انه مباح (قوله على شيء) أي ترك شيء سم على حج ومثله فعل ما لا بد من تركه ع ش (قوله لكثرة الفائلين) أي فلما جرى الخلاف في أصل

بعود الصفة فلا وجه أنه مباح لذلك لا مندوب وفي شرح المنهاج والارشاد له لو منعها نحو نفقة كمنع من مال ففعلت بطل الخلع
 ووقع رجعيًا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد ولا بقصد ذلك وقع بائنا عليه بحمل ما نقله الشيخان عنه أنه يصح
 ويأثم بفعله في الحالين وإن تحقق زناها لكان لا يكره الخلع حينئذ (الخلع) شرطاً (فرقة بعوض) مقصود كيتضمن زوجة أو
 غيرها راجع (زوج) أو سيد (لفظ طلاق أو خلع) أو مفاداة ولو كان الخلع رجعيًا فلا يكره الخلع كالزوجية في كثير من الأحكام (فلو
 جرى) الخلع (بلا) ذكر (عوض) معها (بين التماس قبول) منها كأن قال خالعتك أو فاديتك ونوى التماس قبولها فقبلت
 (فغير مثل) يجب عليها لاطراد العرف بجرى إن ذلك بعوض فإن جرى مع أجنبي طلقت بحكمها كالوكان معه والعوض فاسد ولو
 أطلق فقال خالعتك ولم ينو التماس قبولها وقع رجعيًا وإن قبلت (وإذا بدأ الزوج) صيغة معاوضة (كطقتك) أو خالعتك
 (بالب معاوضة) لا خلع عوضاً في مقابلة البضع المستحق لمعوضها شوب لتعين وقوع وقوع الطلاق به على القبول (فله رجوع

التخلص به اتفق وجه الاستحباب فتأمل رشيدى (قوله بعود الصفة) أى المعلق عليها الطلاق في النكاح الأول في النكاح
 المجدد بعد الخلع بمعنى بعود النكاح المجدد بذلك التعليق قال في التحفة على أن في التخلص به تفصيلاً يأتى في الطلاق اه والنصيب
 إنه إذا كانت الصيغة لأفعل أو أن لم أفعل تخلف وإن كانت لأفعلن فلا اه كردى وفي الشراوى وهو ينفع اتفاقاً في الثاني
 المطلق والمقيد كان لم أفعل كذا أو على الطلاق لأفعلن كذا أو لا أفعلن كذا في هذا الشهر أو لا تفعلين كذا فيه وفي الإثبات المطلق
 كافل هكذا أو أن فعلت كذا كأن دخلت الدار فزوجتى ما قى ثلاثاً فإذا خالها ثم دخل لم يقع عليه سوى طلبة الخلع
 وإذا قل على الطلاق الثلاث لأدخلن الدار لم يقع الإلأيس من الدخول وذلك فيقبل الموت فإذا خال لم يحكم بالوفوع أصلاً ما
 الإثبات المقيد كأفعله أو لا بد أن تفعله في هذا الشهر فاختلفا فيه فعند الزيادة تبعاً للفقهاء ينفع حيث خال وفدي من الشهر
 جزء يسع المحلوف عليه وعند مروج لا ينفع فإذا خالف بالطلاق الثلاث على زوجته لتدخلن الدار في هذا الشهر أو أنها
 تفعله دينه فيه ثم خالها قبل انقضاءه بعد تحككها من الدخول أو قضاء الدين ثم تزوجها ونفى الشهر بعد تزوجها
 أو قبله ولم توجد الصفة حث وتبين بطلان الخلع لأنه فوت البر باختياره كالوخلع لياً كان ذا الطعام غدا فنقض في
 العقد بعد تمكنه من أكلاً أو تلفه وكالوخلعها تعلق اليوم الظاهر خاصته في وقته بعد تمكنها من فعله أو ليشرب ماء هذا
 الكوز فأنصب بعد إمكان شر به فانه يحث مالو خالها قبل تمكنها بما ذكر فلا حث وإن لم تفعل حتى مضى الشهر وهذا
 بخلاف الثاني المقيد كان لم أفعل كذا في هذا الشهر فانت طالق لان المقصود التعليق على الصدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صادفها
 الآخر باتاً لم تطلق وليس هنا الجهة حث فقط فانه إذا حث لا نقول بر بل نقول لم يحث لعدم شرطه بخلاف صورة الإثبات
 المقيد فإن المقصود فيها الفعل وهو إثبات جزئى وله جهة بروهى فعله وجهه حث بالسلب الكلى الذى هو تقيضه والحث بمافضة
 اليمين وتقويت البر فإذا تمكن من فعله حث تفويته البر باختياره كما مر وإذا خالها نادى بشهد عليه لانه إذا ادعاه
 لا يقبل وإن صدقته انزوجهوا بما يحتاج الى الخلع في الموطأ ولو رجعية أما غير الموطأ فبين بالطلاق من غير عوض ولو
 طلقه وإذا خالع زوجته جاز له العقد عليها لا وعند أبي حنيفة لا يجوز العقد عليها إلا بعد انقضاء عدتها وفعل المحلوف عليه
 فينبغى أن يكون العقد عليها لا محتمماً فيه للشروط عندنا والالم يصادف محلا ولو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يدخل هذه الدار
 ثم احتاجه في دخولها وقال له خالع زوجتك فحلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخلها هو ولا وكيله كان له الخلع ويقع عليه به طلبة
 واحد فلا يلحقه طلاق بعد هالها بات بتلك الطلقة فالدخول المعلق عليه الطلاق لم يقع بعد ذلك الا في نكاح آخر على غير
 المحلوف فيه اه (قوله ووقع رجعيًا) اعتمد في التحفة أيضاً قال في النهاية والعمدة انه ليس بأكره اه أى فبين ويلزمها
 ما التزمته في صورتين ع ش (قوله ويأثم بفعله) أى بمنعها نحو نفقة في الحالين أى حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد
 اه كردى واعتماداً على التحفة والنهاية والفتح وقوله ولو تحقق زناها تقدم نقل الأذرى عن مجزئة الروايات انه يحل له
 ذلك حينئذ بلنا ولا يأتى ومما فيه فلا تغفل (قوله لكان لا يكره الخلع حينئذ) مزيد على ما في شرح المنهاج والارشاد فكان
 عليه قهله باتسبى (قوله عن زوجة) متعلق بمحذوف نعت لعوض (قوله في كثير من الأحكام) نظمها بعضهم في بيت مفرد وهو

طلاق وإبلاء ظهرار وراثه * لمان لحقن الكل من هي رجعة

قبل قبولها (لأن هذا شأن للمعاوضات) وشرط قبولها فوراً (أى فى مجلس التواجب بلفظ كقبلت أو وضنت أو بفعل كأعطائها الألف على ما قاله جمع محققون فلو تخلل بين لفظه وقبولها زمن أو كلام طويل لم ينفصلوا وقال طلقته ثلاثاً بالث فقبلت واحدة بالث فتقع الثلاث ونجب الألف فإذا بدأت الزوجة بطلب طلاق كطلقتى بالث أو ان طلقتى فلك على كذا فلها بالزوج معاوضة من جانبها فلها الرجوع قبل جوابه لأن ذلك حكم المعاوضات ويشترط الطلاق بعد سؤالها فوراً فإن لم يطلقها فوراً كلن طلاقها ابتداء للطلاق قال الشيخ زكريا لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً بمضروا صدق يمينه (أو بدأ بـ) صيغة (تعلق) فى إثبات (كفى) أو (أى حين) (أعطيتى كذا) فانت طالق فتعلق (لا قضاء للصيغة) (فلا) طلاق الأبعد تحقق الصفتان (الرجوع) عنه قبل الصفة كسائر التعليقات (ولا يشترط) فيه (قبول) لفظاً (ولا إعطاء فوراً) بل يكتفى بالإعطاء ولو بعد أن تفرقا عن المجلس فلا تعلق استغراق كل الأزمنة منه صريحاً وانما يجب القور فى قولها متى طلقتى فلك كذا لأن الغالب على جانبها المعاوضة فإن لم يطلقها فوراً حل على الابتداء قدره عليه أما إذا كلن التطبيق فى التثنية كفى لم تعنى ألقاقت طالقاً فلفور فتطلق بمضى زمن يمكن فيه الإعطاء فلم تعطه (وشرط فور) أى الإعطاء فى مجلس التواجب بان لا يشغل كلام أو سكوت طويل عرفاً من حرة حاضرة أو غائبة علمته (فى ان) أو اذا (أعطيتى) كذا فانت طالق لانه مقتضى اللفظ مع العوض وخوف فى نحو متى لصراحتها فى جواز التأخير لكن لا رجوع له عنه قبله ولا يشترط القبول لفظاً (نبيه) الإبراء فيما ذكره كالأعطاء فى ان أبرأتى لا بد من إبرائها فوراً براءة صحيحة عقب علمها والا لم يقع وإفاته بعضهم بأنه يقع فى الغائبة مطلقاً لانه لم يخاطبها بالمعوض بعيد مخالفتها كلامهم ولو قال ان أبرأتى فانت وكيل فى طلاقها فأبرأتها برى ثم الوكيل غير فان طلق وقع رجعيان لأن الإبراء وقع فى مقابلة التوكيل ومن علق طلاق زوجته بإبرائها إياه من صدقاتها يقع عليها لأن وجبت براءة صحيحة من جميعه فيقع بالتأنيب أن تكون رشيد فكل منهما يعلم فقره ولم يتعلق به كذا خلافاً لأطال به الرعي انه لا فرق بين تعلقها به وعدمه وان نقله عن المحققين وذلك لأن الإبراء لا يصح من فقره أو فسد علق بالإبراء من جميعه فلم توجد الصفة للعلق عليها وقيل يقع بالتأنيب المثل ولو أبرأتهم ادعت الجهل بقدره فان زوجت صغيرة صدقت يمينها وأبالة ودل الحال على جهلها به لم يكونها مجبراً تستأذن فكذا ذلك وان لاصدق يمينه ولو قال ان أبرأتى من مهرى فانت طالق بعد شهر فأبرأتها برى مطلقاً ثم ان علق المهرى التبرع والافلا فى الانوار فى أبرأتك من مهرى بشرط أن تطلقنى فطلق وقع ولا يبرأ السكن الذى فى الكافى وأقره البلقينى وغيره فى أبرأتك من صدقات بشرط الطلاق أو على أن تطلقنى تبين ويبرأ بخلاف ان طلقت ضرتى فانت برى من صدقاتى فطلق الضرة وقع الطلاق ولا براءة قال شيبان والتمسنا فى الانوار لأن الشرط المذكور متضمن للتعلق (فروع) لو قال ان أبرأتى عن صدقاتك أطلقك فأبرأت فطلق برى وطلقت ولم تسكن مخالفاً لقولها فانت طالق وأنت برى من مهرى فطلقها بانت به لانه صيغة التزام وأوقلت أن طلقتى فقد أبرأتك وأنت برى من صدقاتى فطلقها بانت بمهر المثل على المتمد لفساد العوض بتعلق الإبراء وأنتى أبو زرة

أى ذات رجعة بـ نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعه إياها مع وقوع الطلاق عليها لأن وقوعه بعد المدة تمليط عليه فلا عصمة يملكها حتى يأخذ فى مقابلة بها بالانحط ونهاية (قوله على ما قاله جمع) لم يرضه فى المبنى وتبرأ منه التحفة واعتمده فى النهاية فاقصر المحشى على نقل الاستدراك منها الموهوم خلاف ما نقلته عنها غفلة عما قبله فتنبه (قوله كلن تطبيقاً ابتداء للطلاق) أى ويقع رجعيان بلا عوض تحفة (قوله صدق يمينه) أى واستحق العوض (قوله لكن لا رجوع له) أى للزوج ودفع بهذا الاستدراك ما قد يتوهم من قوله وخولاً أن ان واذا مخالفتى أيتاً فى عدم جواز الرجوع له لعدم اشتراط القبول لفظاً (قوله أبرأتى) يسكن أثناء سم (قوله والا) أى لو لم يدل الحال على جهلها به صدق الزوج يمينه فيبرأ ويقع الطلاق بالتأنيب (قوله بانت بمهر المثل) هذا ما جزم به ابن المقرئ وأخيراً الباب وقال الزركشى تبعاً للبقينى التحقيق المستند ان علم الزوج عدم صحة تعليق الإبراء وقع الطلاق رجعيان أو ظن صحته وقع بالتأنيب المثل وقد أتى بالشهاب الرضى كما فى النهاية زاد المبنى وهو جمع حسن قال عوض ومثله ما لو كان العوض مجهولاً كان قاله الأب والشهاب رضىك أو على ما دفعته ما لو كان مجهولاً أو نحوه ومثله ما لو أطلقها على إسقاط حقها من المضايق ما لو خالفها على رضا عقولها ستين من سلامات الولد قبل مضى المدة فهل له الرجوع

فيمن سأل الزوج منه قبل الوطء أن يطلقها على جميع صداقها والتزم به والدعا فطلقها واحتمل من نفسه على نفسه لما وهي محجورة به تنخلع على نظير صداقها في ذمة الأب نعم شرط صحة هذه الحوالة أن يحيل الزوج به لبنته اذ لابد فيها من إيجاب وقبول ومع ذلك لا يصح إلا في نصف ذلك لسقوط نصف صداقها عليه بينوتها منه فيبقى للزوج على الأب نصفه لانه لا سأل به بنظر الجميع في ذمته فاستحضره والمستحق على الزوج النصف لا غير فطريقه ان يسأله الخلع بنظر النصف الباقي لمحجورته لبراءته حيث قد بالحوالة عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا وسيعلم بما يأتي أن الضمان يلزمه به مهر المثل فالإلزام المذكور مذهبهم وان لم توجد الحوالة ولو اختلعت الأب أو غيره بصداقها أو قال طلقها أو أنت برىء منه وقهر رجعا ولا يبرأ من شيء منه نعم ان ضمن له الأب أو الأجنبي الدرك أو قال على ضمان ذلك وقع باننا بمهر المثل على الأب أو الأجنبي ولو قال لأجنبي سل فلانا أن يطلق زوجته بأف اشتريه في لزوم الايمان بقول على خلاف سل زوجي ان يطلقني على كذا فانه توكيل وان لم تقل على ولو قال طلق زوجي وكنك على أن أطلق زوجي ففعلنا باتسالة خلع غير فاسد لان العوض في مقصود دخلا لبعضهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته (تنبه) الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد وفي قول نص عليه في القديم والجديد الفرقة بلفظ الخلع اذا لم يقصد به طلاقا فسخ لا ينقص عددا فيجوز تجديد النكاح بعد تكرره من غير حصر واختاره كثير من أصحابنا المتضمنين والمتأخرين بل تكرر من البتة في الإفتاء به أما الفرقة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد قطعاً كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن هل الامام عن المحققين القطع بانه لا يصير طلاقاً بالية

عليها باجرة مثل ما يقابل ما بقي من المدة أو بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقي من المدة فيه نظر والا قرب الثاني اه (قوله التزم به) ذكره حكايته بصورة السؤال والافلا حاجة للزنا مع زيادة التلبس به وبصري (قوله فطلقها) فنقص العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج طافيتا أن يحتمل من نفسه بما طاع على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم (قوله واحتمل من نفسه على نفسه) أي جعل نفسه محتملا من جهة البنت ومحتملا عليه من جهة دين الزوج فينتقل بالحوالة دين البنت الى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويبرأ منه اه كردى (قوله من نفسه) أي نظر الولاية (قوله ان يحيل الزوج) معناه ان يحيل الزوج بالصداق لاجل البنت على الوالد من دين الزوج الذي في ذمته ويقبل الوالد الحوالة فينتقل بذلك دين البنت الى ذمة الوالد وسقط عنه دين الزوج كردى (قوله) أي الصداق وقوله لبنته نعمت لضمير به وفيه توميف الضمير ولو قال بمالبنته لم يسم عن الاشكال عبد على تحفة قوله بما أقصمه النازح في عبارة التحفة ولا موقعه (قوله فطريقه) أي الخلع عبد على تحفة (قوله قال شيخنا) وسيعلم بما يأتي به الشارح أيضا في قوله نعم ان ضمن الخ (قوله فالإلزام الخ) كذا في التحفة قال سم وقصيته ان ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها اه وعبارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالإلزام الخ انه ملته مع وجود الحوالة كما في صورة السؤال المقرضة فيها عن فيه هو محل تأمل اذ الظاهر كما يؤخذ بما يأتي ان محل ذلك حيث يراد عين الصداق اما اذا اراد منه له وكانت ثم قرينة دالة على ذلك تعينت بينوتها بثل الصداق لا بمهر المثل لان العوض صحيح ولم يذكر في الصيغة ما يؤدي الى فساد فلو قال الشارح ان لم توجد بدون واو لكن حسنا فليتأمل اه (قوله ان ضمن له الأب والأجنبي الدرك) كان قال أحدهما ضمنت لك براءة تلك من الصداق اه كردى (قوله ففعلا) يقتضى انه لا بد من طلاق آخر من البادي فلو توفى البادي عن الطلاق فيبني ان لا يقع الا اذا قصد الابتداء اه بصري ملخصا (قوله طلاق ينقص العدد) وتبين به على الصحيح الجديد من أقوال الشافعي وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وفي إحدى الروايتين عن أحد اه رجة (قوله نص عليه في القديم والجديد) أي هو وأظهر الر وايتين للامام أحمد واختاره جماعة من متأخري أصحابنا بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة و بلفظ الخلع ولا ينوي به الطلاق ويصح الخلع مع غير زوجة بالاجماع بان يقول أجنبي للزوج طلق امرأتك بأف ولا يلحق الخلع الطلاق بحال عندنا كما جدوا قال أبو حنيفة يلحقها طلاق في مدة العدن وقال مالك ان طلقها عقب خلعها متملا بالخلع طلقت وان انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق اه (تتمه) قال في التحفة وأنها يعلم مما مضى مسائل الباب بان الطلاق اما أن يقع باننا بالنسي ان عمت الصيغة والعوض أو بمهر المثل ان فسد العوض فقط أو رجعا ان فسدت الصيغة وقد نجز الزوج الطلاق أو لا يقع أصلا ان تلقى عالم يوجد اه قال خضر الشوبري وهذا الصابط ينبغي لسكل مفت الاعتناء به وضبطه وحفظه فانه نافع جدا اه وقد نظمت في قول

فصل في الطلاق وهو لغة حل القيد وشرعا حل عقد النكاح باللفظ الآتي وهو ما واجب كطلاق مول لم يرد الوطء أو مندوب كان يعجز عن القيام بحقوقها ولولعدم الميل إليها أو تكون غير عفيفة ما لم يخش الفجور بها أو سيئة الخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فيما استظهره شيخنا والافتى توجد امرأة غير سيئة الخلق وفي الحديث المرأة الصالحة في النساء كالقرباب الأعصم كناية عن ندره وجودها إذا الأعصم هو أيض الجناحين أو يامر به أحد والديه أي من غير تمت أو حرام كالدهي وهو طلاق مدخول بها في نحو حيض بلا عوض منها أو في طهر جامعها فيه وكطلاق من لم يستوف دورها من القسم وطلاق المريض بقصد الحرمان من الارث ولا يحرم جمع ثلاث طلقت بل يسن الاقتصار على واحدة أو مكروه بل سن الحال من ذلك

يا طالباً ضابط باب الخلع * من شرعى المتهاج فاسمع لوع
ان الطلاق اما باتا يقح * بما سمي ان صح العوض والقضام
أو اذا فقط تفز بمهر المثل * أو العوض فاحكم برضى جلى
بشرط تنجيز وان علق بما * لم يك لا يقع فاحفظ واعلم

فصل في الطلاق لغة جاهلي ورد الشرع بتقريره شرقاوى (قوله حل القيد) أى سواء كان حسبا كفيد القرس أو معنويا كالصمة فانما يحل بالطلاق فالعنى الشرعى أنص شرقاوى (قوله) وشرعا حل عقد النكاح الخ عرفه النووي بأنه تصرف مملوك في زوج محدته بلا سبب فيقطع النكاح فخرج بقوله بلا سبب القسح بالعيب وتصرف المزارع أولى لأنه لا يضمن مناسبة بين للمنى العنوى والشرعى ولا مناسبة على تصرف للنوى الاعلى بعد اه شرقاوى (قوله) ما لم يخش الفجور بها كذا في التحفة والنهاية أى فجور غيره بها فلا يكون مندوبا لان في ابقائها صونا لطاق الجلة بل يكون ملبا ويغنى اتم ان علم فجور غيرها لوطقتها واتقاء ذلك مادامت في عصمتها حرمة طلاقها ان لم يتأكد ببقائها تأديا لا يحتمل عادة كما في ع ش لكن في فتح الجواد الوجه ندب طليقها وان خشي زيادة فجورها لوطقتها لان اسالك مثل هند ولو لهذا القصد عار أى عار بل نوعلم زوال فجورها بالسكية لو أمسكها لم يؤمر بامساكها لذلك اه وفي الشرقاوى يندب طلاقها اذا كانت غير عفيفة سواء خاف الفجور بها أم لا خلافا للنسخة في هر مرجوع عنها اه (قوله) بحيث لا يصبر على عشرتها) يناء المفعول ولو قيل لا يصبر الزوج على عشرتها بان يحصل له منها مشقة لا تختمل عادة لم يكن بعد الان المدار على تضرر موعدهم فليأمل وعلى الأول لو علم من نفسه الصبر يقضى عدم الندب صيانة طاعن ضرر الغير اه سيد صمر (قوله) هو أيض الجناحين) جعله خبرا فلا عصم خلاف المراد من التثنية المثبتة في التحفة والنهاية وغيرهما حيث جعل الخبر محذوفا وجهه هو أيض الخ جملة معترضة بينهما مقرونة بالواو وعبارتهما اذا الأعصم وهو أيض الجناحين وقيل الزجلين أو أحدهما كذلك اه أى نادر الوجود (قوله) ولا يحرم جمع ثلاث طلاقات) أى فقد فعله جمع من الصحة وأفتى به آخرون وقيل يحرم ذلك وعليه الامام مالك أما وقوعهن (١) مطلقا كانت أو منجزة فلا خلاف فيه يعتد به في شئ من المناهض على من خالفه وقالوا اختاره من المتأخرين من لا يعبأ بموافقي بموافقي

(١) (قوله) فلا عن التحفة أما وقوعهن) أى الثلاث معلقة كانت أو منجزة فلا خلاف فيه يعتد به أى ما أخبر مسلم على ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة ثم قال عمر ان الناس قد استعجلوا ما كانوا فيه على اناة فلو أمضينا عليهم فأضاد عليهم قال في شرح مسلم فاختلف العلماء في جوابه فقالوا صح أن معناه انه كان في أول الأمر اذا قال لها أنت طالق أنت طالق ولم يتوأن كيد أو لاستئنافا يحكم بوقوع طلاقه لانه ارادهم الاستئناف بذلك فحل على الغالب الذى هو ارادة التأكيدهما كان زمن عمر رضى الله تعالى عنه وكثر استعمال الناس هذه الصيغة وغلب منهم ارادة الاستئناف فيها حلت عند الاطلاق على الثلاث عمدا بالغالب السابق الى الفهم منها في هذا العصر اه قال في التحفة بعد ذكره جملة أجوبة لم يرتضها والأحسن عندي أن يجاب بأن عمر لما استشار الناس وجد فيه نسخا لما وقع فعمل بقضيت وذلك الناسخ لما أخبر بلغة وأجاع وهو لا يكون الا عن نص ومن ثم أطلق علماء الأمة عليه واخبار ابن عباس ليبان أن الناسخ انما تصرف بطمضى مدة من وقته ﷺ اه

كلمة الشبر الصحيح أنقض الحلال إلى الله تعالى الطلاق وأثبت بنفسه تعالى له المقصود منه زيادة التفرغ منه لاحقيقته لمنافاتها
لله (يقع) لغير بائن ولو رجعية لم تنقض عدتها فلا يقع لثلمة ورجعية انقضت عدتها (طلاق) يختل (مكث) أي بالغ عاقل
فلا يقع طلاق صبي ومجنون (ومتدبكر) أي بشرب خرواً كل شئ أوحش بش لصيانته بالزلة عقل بخلاف سكران لم يتمد
بقنول مسكر كأن أكره عليه أو لم يعلم أنه مسكر فلا يقع طلاقه إذا صار بحيث لا يميز لعدم تعديه وصدق مدعي الكراهة تناوله
بيمينه إن وجهت قرينة عليه كحبس والا فلا بد من اليقين ويقع طلاق المأزول به إن قصد لفظه دون معناه أو لعب به إن لم يقصد
شيئاً ولا أثر لحكاية طلاق الغير وتصور الفقيه ولللفظ به بحيث لا يسمع قسموا تفقوا على وقوع طلاق المضبان وإن ادعى زوال
شعوره بالخص (لا طلاق) (مكره) بغير حق (محذور) مناسب كحبس طويلاً وكذا قليل لدى مروءة وصفة له في الملاءمة وكان خلاف
مال يضيق عليه بخلاف نحو خمسة دراهم في حق موصر وشروط الكراهة فدره المسكره على تحقيق ما هدد به عاجلاً بولاية أو تغلب
وعجز المسكره عن دفعه بفرار أو استغاثته وظنه أنه إن امتنع فعل ما خوفه به ناجز فلا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله ولا
يشترط التوريق إن ينوي غير زوجه وأقول يقول سراع قبله إن شاء الله فادأفد المسكره الايقاع للطلاق وقع كالأداء كره بحق كأن
قال مستحق القود طلق زوجتك والافتلتك بقتلك أي أوقال رجل لاخر طلقها أو لاقتلتك فدا طلق قبض فيها (أ) صريح
وهو ما لا يحتصل ظاهراً غير الطلاق (مثنى طلاق) ولومن عجبني عرف أنه موضوع لحل عصمة النكاح
أو بعده عنها وإن لم يعرف معناه الأصلي كافئ به شيئاً (وفراق وسراح) لنكره في القرآن كطقتك وفارقك وسرحك
أوز وجني وكانت طالق أو مطلقاً بقتل اللام المفتوح ومفروق ومسرحة ما مصادر هافس كناية كانت طلاق أو فراق أو سراح
تنبيه (و) يشترط ذكر مفعول مع نحو طلقت ومبتدأ مع نحو طالق فلو نوى أحدهما لم يؤثر كقوله طالق ونوى أنت أو
اسرائي ونوى طلق إلا أن سمي ذكر عائتي سراً في نحو طلق امرأتك فقلت طلقت بلا مفعول أو نحو عن أبيها طلق نفسها
فقلت طلقت لم يقل نفس فليقع فيسما (و) (زوجه) أنه مشتق ما ذكره بالمعجمة فزوجة الطلاق صريح على المذهب ترجحة
صاحبه صريح أيضاً على المتقدم نقل الأذرع عن جمع الجزم به (و) منه (أعطيت) أوقلت (طلاقك وأوقعت) أو ألقيت

بمن أصله الله وخلفه قال السكي وأبديع بعض أهل زماننا أي ابن تيمية ومن ثم قال المز بن جماعة أنه ضال مضل فقال إن كان
التعليق بالطلاق على وجه اليقين لم يجب به إلا كفارة عين ولم يقل بذلك أحد من الأمة اه تفهم ما خرج بقوله ثلاث سالوا أرفع أريما
فانه يحرم ويعز رعدان جبر وشيخ الاسلام وفي المعنى والنهاية وسم لأحرمت ولا تعزير (قوله أبغض الحلال الخ) أي أن
الله تعالى لا يرضى للإنسان أن يحرم ما هو حلال له وعدم رضاه بالطلاق أكثر من غيره والاحقية البغض الذي هو صفة قائمة
بالنفس تقتضي التفرقة عن الشيء مستحيلة على الله تعالى والقصد بذلك التفرغ عن الطلاق إذا لم يحلف به إلا فاسق ولا يصدق
به إلا منافق ولو بقى على ظاهره لا يقتضي أن الحلال مبغوض لله تعالى والطلاق مبغوض له أكثر من غيره مع أن الحلال لا يبغض
نعم إن أريد بالحلال الجائر الصادق بالمسكروه والحرام لعارض صحيح وصفه بالبغض بالمعنى المتقدم أعني الكراهة وعدم الرضا
وقول بعضهم إن أفعل التفضيل ليس على ما لا يجدي نعم في الجواب عن ذلك لعدم خروج الطلاق عن كونه حلالاً ومتصفاً
بالبغض لله تعالى بل المتخلص ما تقدم اه سرقاوى (قوله لاحقيقته) لمنافاتها لطلعه ومن ثم قالوا ليس فيه مباح لكن صورته الامام
بالدائم يشتهر أي شهوة كالبهائم في ما مضى في عدم الليل اليها ولا تسمح نفسه بمؤثرها من غير تمتع بها اه تفهم ما ياتي وقال
أبو حنيفة بتحريم الطلاق مع استقامة حال الزوجين رجة (قوله وللتلفظ به) عطف على الحكاية (قوله محذور مناسب)
أي محذور عاجل من أنواع العقوبات مناسبة لا كره عليه بأن يصحكون بحيث يؤثر العاقل لاجله الاقدام على
ما كره عليه وغلب على ظنه أنه إن امتنع فعل ما هدد به وعجز عن الدفع بسائر أنواعه كالربو يختلف ذلك باختلاف المبكره
والمبكره عليه فقد يكون الشيء الكراهة في شخص ومطلوب دون آخر فها كانا خلاف المال وفعل المبكره وما بعد ما يأتي يحصل
على الأوجه بشعور به حبس طويلاً وبقتل نحو ولأبوا والموت نحو صفع أو نسو يد وجهه من مروءة في الملاءمة لا ينحو قول
ولد أو والد طلق والافتلتك نفس اه فتح الجواد (قوله أو بعده عنها) أي عن الزوجة معطوف على حل عصمة (قوله)
صاحبه أي الفراق والسراح وقوله صريح أيضاً على المتقدم تباع فيه شيخ الاسلام في شرحه على الروض والمنهج والبهجة

كانت بائن يسنونه حرمة لا تحلين لي أبداً وغيرها كانت بز وجتي الان واقع في جواب دعوى فقرار به اه تحفونوهاية اى ويترب عليه وقوع الطلاق ظاهراً وأما بائنا فان كان صادقا حرمت عليه والا فلا عالم بنوا الطلاق به اه عش (قوله هومارجه كثير ون) يشعر كلام التحفة بايل اليه (قوله ورجع في أصل الروضة) اعتمده في المغنى والنهاية وشرح الارشاد قال في التحفة ويظهر أن يأتي هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظاً كالكتابة ولو أتى بكتابة ثم بعد مضى قدر العدة أوقع ثلاثاً ثم زعم أنه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل لرفعه الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له أى الزاعم (قوله كأت على حرام) أتى بالكاف لأن كنايات الطلاق لا تنحصر بل الصابط فيها كل لفظ أشعر بالفرقة إشعاراً قريباً ولم يشع استعماله فيها شعراً ولا عرفاً شرفاً (قوله وعليه مثل كفارة عين) أى تعجب على زوج أو سيد كفارة كفارة اليمين في الحال إذا خاطب زوجته أو أمته التي تحل له بأن حرام على أو حرم منك أو أت كالنية أو الدم أو الخمر أو الخبز برعى الأوجه وقوله ونوى تحريم عينها الخ أى مثلاً فيلحق به كل ما لا حياة بدونه أو لم ينوش شيئاً سواء أطلق ذلك أم وقته لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحفة إيمانكم أى أوجب عليكم كفارة كفارة إيمانكم وقوله ذلك مكروه ولا تحرم بفتح الجواد وانما قال مثل لأن هذا اللفظ ليس بمينا ومن ثم لم تنويف الكفارة على الوطء قال في الفتح وخرج بهلى ما لو حذفها فانه حينئذ كناية في وجوب الكفارة اه ولو قال لا ربع أفتن حرام على ولم ينو طلاقاً ولا ظهراً فكفارة واحدة كما لو كرره في واحدة وأطلق أو بنية التنا كيدوان تعدد المجلس كاليمين اه نهاية (قوله وكأعقبتك) في شرح التهج والاعنائى أى صريحه وكنايته كناية طلاق وعكسه وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه وان اشتر كفى إفاضة التحريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعمل عنه الى غيره على القاعدة من أن ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه (قوله على ما قاله ابن الصلاح) خبر لا موقع له فقد نقله عنه في الفتح وأفره وجهه في التحفتين منقول

منكرية) في الكناية (يعني) في أنه ما نوى بها طلاقا فالقول في النية إثباتا ونفيًا قول النواي إذا لم تعرف الاستهانة لم يمكن مراجعة نيته بموت أو فقد لم يحكم بوقوع الطلاق لأن الأصل بقاء العصمة **(فرع)** قال في المصباح من اسم زوجة فاطمة مثلا فقال ابتداء ما وجوبها لطلبها الطلاق فاطمة طالق وأراد غيرهما لم يقبل ومن قال لامرأته يا زينة أنت طالق واسمها عمرة طلقت للأشارت ولو أشار إلى أجنبية وقال يا عمرة أنت طالق واسم زوجة عمرة لم تطلق ومن قال يا امرأتى طالق مشيرا لاحدى امرأتيه وأراد الأخرى قبل يمينه ومن لم يزوجتان اسم كل واحدة منهما فاطمة بنت محمد وعرف أحدهما يزيد فقال فاطمة بنت محمد طالق ونوى بنت زيد قبل انتهى قال شيخنا لم يقبل في المسئلة الأولى أى ظاهره بل يدعي نعم يتجه قبول لرادته لطلقة له اسمها فاطمة انتهى ولو قال زوجتي عائشة بنت محمد طالق وزوجته بنت محمد طلقت لأنه لا يضر الخطأ في الاسم ولو قال لابنه المسكف قل لأمك أنت طالق ولم ير ذلك التوكيل محتمل التوكيل فاذن قاله لما طلقت كما تطلق بل لو أراد التوكيل ومحتمل أنها تطلق وتكون الابن مخبرا لها بالمال قال الاسنوي ومذكر الترددان الأمر بالشئ أن جعلناه كمدور الأمر من الأول كان الأمر بالأخبار بمنزلة الاخبار من الأب فيقع والادلاء انتهى قال الشيخ زكريا وبالجملة فينبغي أن يستفسر فإن تصرفا استفساره عمل بالاحتمال الأول حتى يقع الطلاق بقوله بل يقول الابن لأنه لأن الطلاق لا يقع بالشئ (ولو قال طلقك ونوى عددا) انتين أو واحدة (وقع نوى) ولو في غير موطن أو كان لم ينمو وقع طلقا واحدا ولو شك في العدد المفقود أو النوى فياخذ بالأقل ولا يخفى الورع **(فرع)** قال طلقك واحدة وثنتين فيقع به الثلاث كما هو ظاهر وبه أفتى بعض محقق علماء عصرنا ولو قال للدخول بها أنت طالق طلقك بل طلقين فيقع به ثلاث كما صرح به الشيخ زكريا في شرح الروض (ويقع طلاق الوكيل) في الطلاق (بطلقت) فلا تنوحوه وان لم ينو عند الطلاق أنه مطلق لو كان (ولو قال آخر أعطيت) أو جعلت يديك (طلاق زوجتي) أو قال له رح بطلاقها أو أعطاها (فهو توكيل) يقع الطلاق بتطبيق الوكيل لا بقول الزوج هذا اللفظ بل تحصل الفرق من حين قول الوكيل متى شاء طلقت فلا تبايعها الخبر بأن فلانا أرسل يدي بطلاقك ولا بايعها أن زوجك طلق وإذا قال له لا تعطه إلا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذي عينه أو بعده لا قبله ثم إن قصد التقييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) أى الزوجة المسكفة منجزا (طلق نفسك إن شئت فهو عليك) الطلاق لا توكيل بذلك وبحت أن منه قوله طلقيني فقالت أنت طالق ثلاثا لكنه كناية فإن نوى التفويض إليها طلقت والا فلا وخرج بتقييدى بالمسكفة غيرها للسداد عبارتها وبمنجز المعلق فلو قال إذا جاء رمضان فطلق نفسك لغا وإذا قلنا أنه عليك (فيشترط لوقوع الطلاق) الفوضى إليها (تطبيقها) ولو بكناية (فورا) بأن لا يتدخل فاصل بين تفويضها وإيقاعها نعم لو قال لها طلق نفسك فقالت كيف يكون تطليقي نفسي ثم قالت طلقت وقع لأنه فصل يسر (بطلقت) نفسى أو طلقت فقط لا قبلت وقال بعضهم كتحصري الروضة لا يشترط الفور في متى شئت فتطلق متى شئت وبمنجز صاحب التنبية والكفاية لكن الاعتماد كما قال شيخنا أنه يشترط الفور في توانى ويحوز له رجوع قبل تطبيقها كسائر العقود **(قائمة)** يجوز تعليق الطلاق

المذهب حيث لم يعزه لاحد كالتهاية فاعترض المحشى على قول الشارح وقوله غفلة عن ذلك (قوله) وعرف أحدهما أى أحد المحمدين أى أشهر يزيد (قوله متى شاء) أى في قول الزوج لما طلق نفسك متى شئت بتأخير أداة التعليق فاندفع ما قيل إن التفويض منجز فلا يصح تعليقه **يج** (قوله) وإذا قال له أى للوكيل لا تعطه أى الطلاق إلا في يوم كذا أى ولم يقصد التقييد بيوم كيدل عليه قوله إلا في ثم إن قصد الخ يعني إلا أن قصد التقييد بيوم تقيد (قوله) وجزم به صاحب التنبية والكفاية) اعتمد في النهاية على التحفة والتنبية لأن إسحق الأسفرائنى والكفاية لابن الرفعة **(قائمة)** في تعليق الطلاق وقد ترجم له في المنهج كالمحتاج بفصل (قوله تعليق الطلاق) كان دخلت الدار فقلت طلقك متى دخلت لأن أدوات التعليق لا يقتضين بالوضع فورا في المعلق على ما ثبت بالدخول إن لم يكن عوض ولا تعليق بمشيتها ما منع العوض فيشترط الفور في بعضها كان وإذا ولو ونحوها من كل أداة لا أشعارها بالزمان نحو إن ضمننا أو أعطيت بخلاف متى وأى ونحوهما من كل أداة تشعر بالزمان وكذا مع التعليق بمشيتها خطبا بأن وإذا ونحوهما كان شئت فقلت طلقك بخلاف ما لو قال إن شئت فقلانة فلا فور أما في متى فيقتضين الفور إلا أن فلو قال إن لم تدخل الدار فقلت طلقك لم يقع الطلاق إلا بالأس من الدخول كأن ماتت أو مات قبلها فيحكم بالوقوع قبل موتها وموته بما يسع الدخول وقائمة ذلك الارت والعدة فإن كان بائنا لم يرنها ولا ترته

كالتعليق بالشروط ولا يجوز الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود الشرط ولو علقه بفعله شيئاً ففعله ناسياً للتعليق أو جاهلاً بأنه المعلق عليه لم يطلق ولو علق الطلاق على ضرب من وجهه بغير ذنب فستتمه فضر بها لم يحنث إن ثبت ذلك والا صدقت فتحنث **(مهمة)** يجوز الاستثناء بشروط لا بشرط أن يسمع نفسه أو أن يتصل بالعدد المذكور كطلاقك ثلاثاً إلا أن تتين

فإذا مات هو ابتدأت العدة قبيل موته زمن لا يسع الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ولا أثرها للجنون لأن الدخول من المجنون كهو من العاقل فلا بانها بعد تمكنها من الدخول واستمرت إلى الموت ولم يتفق دخول لم يقع طلاق قبل اليقظة ومحل اعتبار اليأس ما لم يقل أردت أن لا تدخلني الآن أو اليوم فإن أرادته تعلق بالحكم بالوقت المنوي كاقبل في نظيره فيمن دخل على صديقه وهو يتفدى فقال له تعدي فاستنع فقال ان لم تتعدي فأمرني طالق ونوى الحال فلو أني إذا فقلت أنت طالق إذا لم تدخلني الدار وقع الطلاق بمضي زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل ولا تقتضي الأدوات أضافت كرا في المعلق عليه بل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان انحلت إليمين ولا يؤزر وجود مرة أخرى إلا كالأول قال كالأول طلاق طلاق طلاق فثلاث في موطأة واحدة بالشجيرة وثلاث بالتعليق بكلمة واحدة بوقوع الشجيرة وأخرى بوقوع هذه الواحدة وطلقة في غير الموطأة لأنها تبين بالمتجز فلا يقع المعلق بعدها بخلاف ما لو علق بغير كما كان قال إذا طلقك فأنت طالق فتجز طلاقها فيقع طلقان واحدة بالتعليق وأخرى بالتعليق ونظم بعضهم الأدوات في قوله

أدوات التعليق في النفي للقو * رسوى إن وفي الثبوت رأوها

لترأى إذا ان مع السا * ل وشئت وكما كرروها

وهذا أولى من قول القائل

كلمة للتكرار وهي ومهما * إن إذا أي من متى معناها

تترأى مع السبوت إذا لم * يت معها إن شئت أو أعطها

أو ضامن والكلى في جانب النفي * ي لقور لا إن فذاق سواها

لأنه أطلق في قوله للتراخي مع الثبوت فيشمل جميع الأدوات وقد علمت التفصيل ولو علق الطلاق بفعل نفسه قاصدا حثها أو منعها أو بفعل من يبال بتعليقه (١) بأن يشق عليه حثه لصدقة أو يحوها كحبها وقصد

(١) قوله أو بفعل من يبال بتعليقه (الراجع أن الزوجة من شأها أن تبال بحنث زوجها فإن فعلت المحلوف عليه ناسية أو جاهلة لم يقع وإن لم تبال بالفصل نظراً للشأن وقيل يجري فيها تفصيل الاجنبى وعلم من يكون غير كلما لتفيد التكرار أنه إذا قال ان خرجت من غير اذن فأنت طالق فخرجت مرة بغير اذنه طلقت أو خرجت مرة بغير اذنه لم تطلق وإن لم تعلم بالاذن حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذن لم يقع عليه شيء لاحتلال اليمين بالخروج أول مرة بآذنه بخلاف ما لو قال كلما خرجت من غير اذن فأنت طالق فكلما خرجت من غير اذنه طلقت فتطلق ثلاثاً بخروجها ثلاث مرات من غير اذنه ولو أخبرها شخص بأنه أذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وإن تبين كذب الخبر لعذرهما ولو قال عليه الطلاق بالثلاث إن رحمت يمت أهلك فأنت طالق وقع الطلاق الثلاث عند الشهاب الرمل عند وجود الصفة عملاً بالاول الصيغة عند ابنه طلقة واحدة عملاً بآخرها لأن الاول قسم واعلم أن التعليق بمشيئة الله يمنع وقوع الطلاق فلو قال أنت طالق إن شاء الله وإن لم يشأ الله أو لا إن شاء الله وقصد التعليق بالمشيئة أو عساه لم يقع الطلاق لأن المعلق عليه بمشيئة الله أو عساه غير معلوم فإن لم يقصد التعليق بالمشيئة بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق بهالسا نه لتعدها بها كالأول الأدب وقع وكذا لو لم يعلم هل قصد التعليق بالمشيئة أو لا ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع الطلاق في الأصح نظر الصورة النداء المشرع بمصطلح الطلاق والحاصل لا يعلق وكذا منع التعليق بالمشيئة سائر العقود والحلول كالبيع والاجارة والأمر والعق ان قصد التعليق بخلاف ما إذا لم يقصد التعليق بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق بهالسا نه كإمر نعم العبادة كنية وضوء غسل وصلاة وصوم بضر فيها الاطلاق كقصد التعليق بخلاف قصد التبرك وسبق اللسان والحاصل أن قصد التعليق بمع في الجميع وكل من قصد التبرك وسبق اللسان لا يمنع في الجميع وأما الاطلاق فيمنع في العبادة فهو كقصد التعليق ولا يمنع في غيرها من الطلاق وسائر العقود والحلول فهو كقصد التبرك وسبق اللسان ولو

فيقع طلاقه أو لا واحدة فطلقتان ولو قال أنت طالق ان شاء الله تطلق (وصدق مدعي الكراه) على طلاق (أو اعماء) حالته (أو سبق لسان) الى لفظ (الطلاق) يمينه ان كان ثم قرينة) كحبس وغيره في دعوى كونه مكرها وكرض واعتياد صرح في دعوى كونه مغشيا عليه وككون اسمها طالعا أو طالبا في دعوى سبق اللسان (والا) تكن هناك قرينة

المعلق اعلامه وان لم يعلم البالي بالتعليق ففعل المعلق بفعله من نفسه أو غيره ناسبا للتعليق أو إذا كراهه مكرها على الفعل أو مختارا جاهلا بأنه المعلق عليه لم يقع طلاقه بل يبال بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالي به ولم يقصد المعلق اعلامه طلق

قال ان أو إذا أومني طلقته فأنطالق فيه ثلاثا فطلقها طلقا أو أكثر وقع المنجز فقط على الرابع من ثلاثة أقوال أو ردها النووي في المنهاج ولا يقع معه الطلق لانه لو وقع لم يقع المنجز لزيادته على المساوئ وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق لانه مشروط به فوقعه محال بخلاف وقوع المنجز إذ قد يتخلف الجزاء عن الشرط بأشياء كالوعلق عتق سالم بعتق غام في مرض موته ولا يفي ثلثة إلا بأحد مما لا يقع بينهما بل ينعين عتق غام وشبهه إذا عا أو قرأخ باب لبت ثبت التسديدون الارث ولان اطلع بين المعلق المنجز متمتع ووقع أحدهما غير متمتع والمنجز أولى بأن يقع لانه أقوى من حيث ان المعلق يفترق الى المنجز ولا ينعكس ولان الطلاق تصرف شرعي لا يمكن نيل موته له ابن يونس عن أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي وقال في المحرر انه أولى وفي الشرحين فيشبه أن تكون الفتوى بصحة النووي في التنبيه واليه ذهب المالوردي ونقله عن ابن سريج وقال من نقل عنه غيره فقد وهم وقيل وقع ثلاث واختاره الامام ورجعه ابن أبي عصرون وصاحب الاستقصاء وأئمة كثير من متقدمي المنجز وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع المنجز توجد شرط بوقوع الثلاث في المدخول بها والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلتزم قوله قبل حصول الاستحالة به ولقوته نقل عن الأئمة الثلاثة ورجع اليه السبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين في نصره السور الآتي في قول لا شيء يقع من المنجز ولا المعلق للدور لا يملو وقوع المنجز ووقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق ونقل هذا القول جماعة عن النص والأكثرين وعدوا منهم عشرين اماما وعبارة الاذرى هو المنسوب للاكثرين في الطريقين وعزاه الامام الى المعظم والعمراني الى الاكثرين انتهت قالوا وهو ملهيز يدين ثابت ورجعه الغزالي وأولاهم ثالثا كما دل عليه قوله كنت نصرت جهة الدور على ما عليه معظم الاصحاب ونص عليه الشافعي ثم قال فلاح لنا تغليب أدلة ابطاله وأثبت على ذلك مدد ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى تبينه وترجيحه وكأن قولهم انه استقر رأيهم على الابطال ناشئ عن عدم رؤيتهم لهذا الاخير من كلامهم واشتهرت المسئلة بين سريج لانه الذي أظهرها لكن الظاهر انه يرجع عنها التصريحه في كتابه الزيادات بوقوع المنجز ثم رأيت الاذرى قال الظاهر أن جوابه اختلف وهذا سبب اضطرابهم في النقل عنه وعن قال بعدم وقوع شيء المزي وابن الحداد والقفال وغيرهم ونقل في البحر عن القاضي أبي الطيب أن الشافعي رضي الله عنه نص عليه في المسائل المنشورة ونصره السبكي أولا ومنصفه تصنيفين ثم رجع عنه ونصر القائل بوقوع الثلاث وقال الاسنوي في التنقيح اذا كان صاحب المذهب قد نص عليه وقال به أكثر الاصحاب خصوصا الشيخ أباحمد شيخ العراقيين والقفال شيخ المالوردي كان هو الصحيح وقال في المهمات فكيف تسوغ الفتوى بما يخالف نص الشافعي وكلام الاكثرين اه لكن قال ابن حجر في التحفة فقلنا لفت في الانتصار له أي القول الاول وما لذي عليه الاكثر من كتابه خلاصة اسميته الادلة المرضية على بطلان السور في المسئلة السريحية اه وابن المقرئ افتاء مبسوط في نصره صحيح السور قال في التحفة قال الروي ومع اختيارنا له لا وجه لتعليبه العوام وقال غيره الوجه تعليبه لم لان الطلاق صار في استنهم كالطبع لا يمكنه الانفكاك عنه فكروهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التقليدي في عدم الوقوع فسوق وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو سمحت هذه المسئلة وابن سريج يرى ما ينسب اليه فيها اه وعبارة المفتي وعن الشيخ عز الدين أنه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع وهو الظاهر وان نقل عن الباقرين والزركني الجواز ثم قال تنبيه اذ قلنا بانحسام الطلاق وأراد أن يطلق فله طرق منها أن يوكل في طلاقها لا نعلم يطلقها ومنها أن يصنف الطلاق لبعضها لا نعلم يطلقها وآما طلق بعضها ومحلها تين الصورتين كما قال الزركشي فيما اذا كان التعليق بالتطبيق فاذا كان بالوقوع كأن قال متى وقع عليك طلاق لم يقع في الصورتين وطريقه حينئذ بالفسخ ان وجد سببه انتهى

فلا يصدق الابينة **﴿ تنمة ﴾** من قال لزوجه يا كافرة مر بذا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر في الردة وألشتم فلا طلاق وكذا ان لم يرد شيئا لأصل بقاء العصمة وجرى بان ذلك للشتم كثير امرارا به كفر النعمة **﴿ فرع ﴾** في حكم المطلقة بالثلاث * (حرم طهر من طلقها) ولو قبل الوطء (ثلاثا ولو بعد من طلقها نكحين) في نكاح أو نكحة (حتى تنكح) زوجها غيره بنكاح صحيح ثم يطلقها وتنقض عتباتها كما هو معلوم (و يوجب) قبلها (حقيقة) منه من طلقها مع انقضاء لسبب شرط كون الايلاج (باتسار للذكر) أي معه وان قل أو أعين بنحو أصبح ولا يشترط ازاله وذلك للآية والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استيفاء ما يملكه من الطلاق (ويقبل قولها) أي المطلقة (في تحليل) وانقضاء عدة عند إمكان (وان كذبها الثاني) في وطئه لها ليسر اثباته (و) اذا ادعت نكاحا وانقضت عدة وتحلقت عليهما جز (ل) الزوج (الأول نكاحها) وان ظن كذبها لان العبرة في العقود بقول أثر بابها ولا عبرة بظن لا مستند له ولو ادعى الثاني الوطء وأسكتة لم يحل للأول ولو قالت لم تنكح ثم كذبت نفسها وادعت نكاحا بشرطه جاز للأول نكاحها ان صدقها (ولو أخبرته) أي المطلقة زوجها الأول (أنها تحلقت ثم رجعت) وكذبت نفسها (قبلت) دعواها (قبل عقد) عليها للأول فلا يجوز له نكاحها (لأبعده) أي لا يقبل انكارها التحليل بعد عقد الأول لأن رضاها بنكاحه يتضمن الاعتراف بوجود التحليل فلا يقبل منها خلافه (وان صدقها الثاني) في عدم الاصابة لأن الحق تعلق بالأول فلم تقدر هي ولا صدقها على رفعها كما أفقح به جمع من مشايخنا المحققين **﴿ تنمة ﴾** ما عاينت الطلاق كالأقرار به بشهادة رجلين حريين عدلين فلا يحكم بوقوعه بشهادة الاناث ولو مع رجل أو كن أثر بها ولا بالعبدة ولو صلحاء ولا بالفاسق ولو كان الفاسق باخراجه مكتوبه وتعتب بالاعتذار ويشترط للدعاء والقبول أن يسمعهما ويبصر المطلق حين النطق به فلا يصح تحملها الشهادة اعتمادا على الصوت من غير أن يريا المطلق لجواز اشتباه الاصوات وأن يبين لفظ الزوج من صريح أو كناية ويقبل فيه شهادة أي المطلقة وأنها ان شهدت حست ولو تعارضت بينا تحليل وتبطلت فاست الأولى لأن معيار زيادة علم بسماع التعليق.

بفعله هذا ان حلفه على فعل مستقبل وكذا ان حلف على فعل شيء وقع جاهلا به أو ناسيا كالو حلف أن يزيدا ليس في الدار فكان فيها ولم يعلم به أو علمه مونسى فلا طلاق ان لم يقصد أن الامر كذلك في الواقع بان قصدانه كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه عمله أي لم يعلم خلافه لانه انما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيموافق لم يقصد شيئا فذلك حلالا لفظا على حقيقته موهي إدراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر فإن قصد أن الامر كذلك في الواقع وقع الطلاق على المشتمل ولو علق شافعي طلاق زوجته على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتبطل كإقاله سم عدم الوقوع لصحتها بالنسبة لما احتق في اعتقاد الزوج اه شرقاوى ومن علق طلاقا بمقتضى اللفظ الا في أربع صور فبها اذا وقع التعليق والصفة أو أحدهما في غير نكاح كان يقول لاجنبية ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت قبل ان ينكحها أو بعده أو يقول لزوجه ان دخلت الدار فأنت طالق فأبانتها ثم دخلت أو وقعت الصفقة في نكاح آخر كأن يقول لزوجه ان دخلت الدار فأنت طالق فأبانتها ثم نكحها فدخلت فلا يقع اه شرح التحرير قال الشرقاوى قوله كأن يقول لاجنبية فلو حكم حاكم بوقوع الطلاق في هذه الحالة قبل وقوعه قض حكمه لانه من باب الافتاء لا من باب الحكم اذ شرطه اجاعا كإقاله الحنفية وغيرهم وقوع دعوى مؤتمتة قبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم قل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينفذ حكم صدر عن يراه كاهو واضح ويجوز نقضه أيضا بعد الوقوع على المعتمدين تطبيق العتق بالموت باطل كالطلاق اه (قوله فلا يصدق الابينة) أي على مامر من الاكراه والاعماء وسبق اللسان وانظر كيف تصور الشهادة على سبق اللسان (قوله جرى فيها ما تقرر في الردة) أي وهو تسجيز الفرقة ان كانت غير مدخول بها والادام نكاحهما ان جمعهما اسلام في العدة فالفرقة حاصلة من حين الردة **﴿ فرع في حكم المطلقة بالثلاث ﴾** أي في حق الحر أو بالثنتين في حق العبد ويعتبر الطلاق بالرجال عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يعتبر بالنساء فعند الجماعة الحر ملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين وعند أبي حنيفة الحرة تطلق ثلاثا والامة اثنتين حرا كن زوجها أو عبدا اه رجة (قوله حرم الحر) أي على حر (قوله حتى تنكح زوجها غيره) أي بالشروط الآتية ولو عدا أي بالغلام ان السيد لا يجبر عبده الصغير على النكاح أما الحر الصغير فيسكن

فصل في الرجعة هي لغة للرجوع ونشر عار المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة (صح رجوع مفارقة بطلاق دون أكثره) فهو ثلاث طر وثنتان بعد (محانا) بلا عوض (بعدوطه) أي في عدوطه (قبل انقضاء عده) فلا يصح رجوع مفارقة لغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض كخلع لينوثها ومفارقة قبل وطه اذلاعة عليها ولا من انقضت عدتها لأنها صارت أجنبية ويصح تجديد نكاحها بادن جديد وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها الا بعد التحليل وانما يصح الرجوع (راجع) أو رجعت (زوجي) أو فلانة وان لم يقل إلى نكاحي أو إلى لكن يسن أن يزيد أحدهما مع الصيغة ويصح ردها إلى نكاحي وبأمسكتها وأما عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول فسكايه تحتاج إلى نية ولا يصح تعليقها كرجعتك إن شئت ولا يشترط الاشهاد عليها بل يسن **فروع** يحرم التمتع برجعية ولو بمجرد نظر ولا حدان وطى بل يعزر وتصدق بيمينتها في انقضاء العدة بغير الاشهر من أقراء أو وضع إذا أمكن وإن أنكره الزوج أو خالف عاداتها لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن ولولا دعي رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده حلفت أنها لا تعلم أنراجع فتصدق لأن الاصل عدم الرجعة قبله فلو اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت نقضت يوم الخميس وقال بل انقضت يوم السبت صدق بيمينه أنها ما نقضت يوم الخميس لا تتفقا عليها على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (ولو تزوج) رجل (مفارقة) ولو خلع (بدون ثلاث ولو بعد) أن نكحت لـ (زوج آخر) ودخوله بها (عادت) إليه (بقيته) أي بقية الثلاث فقط من ثنتين أو واحدة

فصل في الإبلاء حلف الزوج بنمور وطؤه على امتناعه من وطه زوجته مطلقاً وفوق أو بقاء شهر كأن يقول لا أطوك أو لا أن كان من شأنه أن يتأهل للوطء وهو المراهق دون غيره لا تنفاه أهليته لدوق العسيلة قال حنبل ويؤخسه أنه من اشتبه طبعاً سئل كما ينقض الرضوء عنه ومن لا فلاه ولا يقع طلاقه الا بعد بلوغه فتنبه وخرج بنكح وطه السيد ملك اليمين بل لو اشترها المطلق لم تحل له أنه نهاية

فصل في الرجعة

(قوله ولا حدان وطى) أي لقول أبي حنيفة وأحمد بحله وحصول الرجعة بمن غير لفظ وإن لم ينو به الرجعة وقال مالك إن نوى حصلت له وعليه بوطه مهر مثل وإن راجع بعده (قوله بل يعزر) أي إن وطى ومثل الوطء سائر التمتع ويشترط في تعزيره أن يكون علناً بالحرمة معتقداً تعزيراً بمقال البجيري وكذا يميز معتقداً الحل لنرفع لعنقه التحريم كحنفي رفع لشافعي فيعزره وإن اعتقد الحل عملاً بقاعدة أن العبرة في الحدود والتعازير بعقيدة الحاكم من وجع وزى ونزع فيه من وعش واعتمد أن العبرة بعقيدة الفاعل والقاضي معا وإنما عزر الشافعي الحنفي الشارب للنية مع أنه يعتقد أنه لأن أدلته ضعيفة تدبر اه (قوله إذا أمكن) ويمكن انقضاءها بأقراء لحره طلق في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين يوماً ولحظتين لحظة للقرء الأول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة وسبعة أيام وأربعين يوماً ولحظة من حيض أربعة بأن يطلقها أخرجه عن الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة ولغير حرة طلق في طهر سبق بحيض سبعة عشر يوماً ولحظتين وفي حيض بأحد أو ثلاثين يوماً ولحظة فإن جهلت المطلقة أنها طلق في حيض أو طهر حل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها وخرج بسبق حيض ما لو طلق في طهر لم يسبقه حيض فأقل إمكان انقضاء الأقراء لحره ثمانية وأربعين يوماً ولحظة لأن الطهر الذي طلق فيه ليس بهراً لكونه غير محتوش بدمين ولغيرها اثنتان وثلاثون يوماً ولحظة والطلاق في النفاس كهي في الحيض ويمكن انقضاءها بوضع ثياب ستة أشهر ولحظتين لحظة للوطء ولحظة للوضع من حين إمكان اجتماعها بعد النكاح ولصور بمائة وعشرين يوماً ولحظتين من إمكان اجتماعها ولحظة بثمانين يوماً ولحظتين من إمكان اجتماعها اه ملخصاً من شرح المنهج

فصل في الإبلاء وهو حرمان الإبداء ومن السفائر على المعتمد وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بالمعنى

أطولك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان فإذا مضت أربعة أشهر من الإيلاء بلا وطء فلها مطالبة بالفيثوق هو الوطء أو بالطلاق فان أتى طلق عليه القاضي وينعقد الإيلاء بالخلف بالله تعالى وبتعليق طلاق أو عتق أو التزام قرينة وإذا وطئ مختاراً بمطالبة أو دونها لزمته كفارة عين إن حلف بالله

﴿ فصل في ما يصح الظهار من صح طلاقاً فهو أن يقول لزوجته أنت كظهر أبيي ولو بدون على وقوله أنت كأمي كناية وكلام محرم لم يطرأ تحريراً وتلزمه كفارة ظهار بالعود وهو أن يسكنها زماناً يمكن فراقها فيه

﴿ فصل في العدة ﴾ هي مأخوذة من العدد لا شيئاً لها على عدد أقرأه وأشهر غالباً وهي شرعية تدبر بص فيها للرائع لفرقة براءة رجسهم من الجمل أو للتعب وهو اصطلاحاً ما لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها أو لتفجيعها على زوج مات وشرعت أصالة صونا

الآتي شرفاوى (قوله بالفيثوق بالطلاق) فضيته أنها تردد الطلب بين الفيثوق والطلاق وليس لما تعين أحدهما وهو معتد بالتحفة والنهاية تبعاً للروضة وقال القاضى مطالبه بالفيثوق لأنهم بالطلاق واعتمدوا في المقتضى وشرح المنهج (قوله طلق عليه القاضي) خالف الحنفية وقالوا ناطق بغير طلب شق (قوله إن حلف بالله) أى باسمه وصفته فان حلف بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة أو بالتزام قرينة ما لزمه أو كفارة عين أى لحسنه والمغفرة والرحمة فى الآية أعصى بمن الإيلاء فلا ينفى الكفارة المستقر وجوبها فى كل خنث أهـ ران عذر من الوطء لما منع طبيعى بفتح الباء كعرض يرضى زواله أو لا يرضى زواله كجب فاء بلسانه فيقول فى الأول إذا قسرت فتت وفى الثانى لو قسرت فتت لأنه يخفى به الذى وإن عسر لما مع شرعى كاحرام طالبته بالطلاق لأنه الذى يمكنه حرمة الوطء فان عصى بوطء سقطت المطالبة أهـ من شرح التحرير بزيادة من الشرفاوى عليه

﴿ فصل فى الظهار ﴾ بكسر الظاء مصدر ظاهر قال فى الخلاصة فى فاعل أفعال والمفاعلة هو مأخوذ من الظهور وسى بتشبيه الزوجه بظهر نحو الام وخص به لأنه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج ومن سى المركوب ظهراً أو كان طلاقاً الجاهلية فنزل الشرع حكمه إلى تحريراً بعد العود ولزوم الكفارة وهو حرام بل كبيرة أهـ تحفة ونهاية (قوله كظهر أمي) أى فى التحريم بخلاف الاعضاء الباطنة كالسكبد والقلب فليس بظاهراً لأنه لا يمكن التمتع به حتى يوصف بالحرمة فان شبهها بضمو آخر غير الظاهر من أعضاء أمه ولم يذكر للكرامة كيدها أو بطنها كان ظهراً مطلقاً وكذا يكون ظهراً أن ذكر لها أى للكرامة كعينها وقصد ظهراً فان قصد كرامة أو أطلق فلا يكون ظهراً اشرح التحرير (قوله لم يطرأ تحريراً) أى عليه كآخته وعجته وخالته ورضعة أليه أو أمه أو زوجة أليه التى نسكحها قبل ولادته بخلاف شعور مرضعته وزوجة ابنته فليست كالأم لظرو ونحرهما عليه شرح التحرير (قوله وهو) أى العود فى ظهراً غير مؤقت من غير رجعية وقوله أن يسكنها زماناً يمكن فراقها فيه أى لأن تشبيهها بالمحرم يقتضى فراقها فيعلم فعله صار عائداً فيقال إذا العود للقول نحو قال فولاً ثم عاديه وعادته مخالفته وتقضيه وهو قريب من عاد فلان فى هبته وقال فى القديم مرة كالك وأجده هو المزم على الوطء لأن ثم فى الآية للتراخي ومرة كأتى حنيقة هو الوطء أهـ تحفة ونهاية أما العود فى الظهار للمؤقت فهو أن يطأ فى المدة وأما العود فى مؤقت فى رجعية فهو أن يرجع والأوجه أن الكفارة تجب بالظهار والعود ولو ظاهر من أربع بكلمة كقوله أثنى على كظهر أمي لزمه بما سلكه من أربع كفارات أهـ شرح التحرير

﴿ فصل فى العدة ﴾

(قوله هي مأخوذة الخ) أى لغة فلو قال ذلك كغيره ليقابل قوله الآتى وهو شرعاً لكان أنسب وقوله غالباً ومن غير الغالب أن يكون موضع الجمل ع ش (قوله تدبر بص) أى تدبر ونظرت فيها المرأة وهى معلومة من الدين بالضرورة وعدم تكفير جاحداً كما قالوه يحمل على بعض تفاصيله شرفاوى (قوله لفرقة براءة رجسها) أى من الجمل والرحم هو المسمى بأم الأولاد والمراد بالمعرفة ما يشمل الظن انما عدا وضع الجمل بدل عليها ظناً شرفاوى (قوله أو للتعب) أى كفى الصغيرة والآيسة وكفى الملق طلاقها على ريقان البراءة فإذا مضى لها بعد وضع الجمل ستة أشهر طلق وتعليقها العدة تعبد شرفاوى (قوله أو لتفجيعها) أى تحريراً وتوجسها أو ما نعت خلو فتجوز الجمع لأنه فديجتماع التفجع والتعبد كفى الصغيرة والآيسة المتوفى عنهما وقد يجتمع

النسب عن الاختلاط (نكح عدة لفرقة زوجي) بطلاق أو فسخ نكاح حاضر أو غائب مدة طويلة (وطي) في قبيل أو دبر بخلاف ما إذا لم يكن وطى وإن وجدت خلوة (وان ينفق براءة رحم) كافي صغيرة وصغير (ولو يوطه) حصل مع (شبهة) في حله كافي نكاح فاسد وهو كل ما لم يوجب حداً على الوطى (فرع) لا يستمتع بوطأة بشبهة مطلقاً مادامت في عدة شبهة جلا كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره لا اختلال النكاح يتعلق حق الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها وانما يجب لاذكر عدة (بثلاثه فرقة) والفرقة هنا طهر بين دمي حبيبتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أو لا ثم حاضت لم يحسب الزمن الذي طلق فيه قرأ اذ لم يكن بين دمين بل لابد من ثلاثه أطهار بعد الحيضة المتممة بالطلاق وبحسب بقية الطهر طهراً في غيرها ونكح عدة بثلاثة أنفراء (على حرة تحيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فمن طلقت طاهراً وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالظن في الحيضة الثالثة لاطلاق القروء على أقل لحظة من الطهر

التفجع أيضاً مع معرفة براءة الرحم كالحائض التوفى عنها اهـ (قوله لفرقة زوجي) (فرع) لو فسخ الزوج خجراً اعتدت زوجته عدة الوفاة أو حيواناً اعتدت عدة الطلاق سم على المنهج ع ش وفي قول على الجلال ومن فرقة الحياة المفسخ حيواناً ففسخها ولو بعد الدخول بنكح الفرقة يسقط المهر قبله أيضاً ولا تعود الزوجة بمودها أتميت ولو في العدة كتمكسه الآتي وفارق الزدة ببقاء الجنسية فيها وفسخه بنكح الفرقة أيضاً ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتعذر عودها اليه لخروجها عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء الحياة وقال العلامة السبكي بشرطه قبل الدخول والأمر في النصف العائد اليه لرأى الامام (١) كباقي أمواله وأما المفسخ خجراً فكالمتوفى ولو بعد فسخه حيواناً ولا يعيش المفسوخ فوق ثلاثة أيام وما وجد من جنسه فمأواه المفسوخ قبل موته في الأيام الثلاثة قال الجلال السيوطي رحمه الله وجلة المفسوخة ثلاث عشرة القليل وكان رجالاً جباراً لو طيا والسبب كون رجلان محتاجين لدعوة الناس الى نفسه والعجز بر و كان من الذين كفروا بالمائة والقرود كان من اليهود الذين اعتنقوا في السبت والحريش وهو نوع من الحيات أو شبهها وكان رجلاً يدبونا بدعوة الناس الى حليته وللضب وكان رجلاً يسرق الحاج معجنه والوطواط وكان رجلاً يسرق الثمار من الشجر والمقربو كان رجلاً لا يسم أحد من لسانه والعموص بضم أوله نوع من السمك وكان رجلاً ثامناً والعنكبوت وكانت امرأته سحرته زوجها والأرب وكانت امرأة لا تظهر من الخيض وصهبلاً وكان رجلاً عشاراً وأزهره وكانت من نبات الملوكة فتفتت مع هاروت وماروت اهـ وعن علي رضي الله عنه ان المفسوخين تسعة وعشرون انساناً فليراجع من محله اهـ ملخصاً (قوله وطى) أى أو استدخلت منه المحرم وقت انزاله واستدخاله ولو منى محبوب تحفة وخالف في النهاية قال ولا أثر لوقت استدخاله كما في به أثر اللعان قتل الماوردي عن الأصحاب اغتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بأنهم لو استنجى بمحجر فأنى ثم استدخلته أجنبية غالة بالحال أو أنزل في زوجته فساحقت بتمتة فلا فأت بولسطقه اهـ وفي اللغز الشرط أن لا يكون من زنا كما قالوا اهـ (قوله قال شيخنا) أى في التحفة ومثلها في النهاية وقوله ومنه يؤخذ أى من حرمة التمتع وقوله حرمة نظره هذا يخالف ما مره في قبل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السريرة والركبتين المعتدة عن الشبهة إلا أن يجب بأن الغرض عدا كرههنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المفسوخ ولا يلزم من ذلك اعتداده فليراجع على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعد منها نعم ان كان ضمير من راجعاً لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ اهـ ع ش أى ومع ذلك لا يلزم منه اعتداده كما مر (قوله والقروء) بضم أوله وفتح هو أكثر مشترك بين الخيض والطهر كما حكى عليه اجماع اللغويين لكن المراد به هنا كقوله الشارح طهراً هذا منهننا كالك وقال أبو حنيفة القروء الخيض وعن أجاز وإيمان رجعة الأمتوخرج بها الاستبراء قل المراد به فيه الخيض اهـ شرقاوى (قوله وبحسب بقية الطهر طهراً في غيرها) أى في غير من لم تحض أو لا وهي التي حاضت أو لا فهو محترز قوله أو لا فلو طلق من لم تحض أو لا وسيأتي بفرع عليه قوله فمن طلقت طاهراً الخ (قوله وقد بقي من الطهر لحظة) أى أما إذا لم يبق منه ذلك كانت (١) (قوله لرأى الامام) أى لا للورثه لا يعود له ملكها أيضاً بموده بخلاف ما لو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وتزوجت وسمت تركته ثم تبين بعد ذلك عدم موته فان زوجته تركته يعودان له قاله الميداني تبعاً لقول وقرر البروى أن النساء تنين على حد سواء في العود له اهـ شرقاوى

وان وطى فيه أو حاضوا إن لم يبق من زمن الحيض اللحظة فتتقضى عدتها بالظعن في الحيضة الرابعة وزمن الظعن في الحيضة ليس من العدة بل يقين بما اقتضاؤه (و) يجب عدة (ثلاثة أشهر) هلالية لم تطلق أثناء شهر (والا تم) للسكسر (ثلاثين إن لم تحض) أى الحرة أصلا (أو) حاضتا ولم تقطع (ويشت) من الحيض يبلوغها إلى سن تيس فيه النساء من الحيض غالبا وهوانتان وستون سنة وقيل خمسون ولو حاضت من لم تحض قط في أثناء العدة بالأشهر اعتدت بالاطهار أو بعدها لم تستأنف العدة بالاطهار بخلاف الآيسة (ومن انقطع حيضها) بعد أن كانت تحيض (بلاعة) تعرف (لم تنز وج حتى تحيض أو تياس) ثم تعتد بالاقراء أو الأشهر وفي القديم وهو منسوب مالك وأحمد أنها تربع نسة أشهر ثم تعتد بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الرحم اذهي غالب مدة الحمل واتصرا لما شافى بأن عمر مرضى الله عنه قضى به بين المهاجرين والأنصار ولم ينكر عليه ومن ثم أفتى به سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام والبارى والرمي واسماعيل الحضرمي واختاره البلقيني وشيخنا ابن زباد رحمهم الله تعالى أما من انقطع حيضها لم تعلم تعرف كرضاع ومرض فلا تزوج اتفاقا حتى تحيض أو تياس وإن طالت المدة (و) يجب العدة (لوقاة) زوج حتى (على) حرة (رجعية وغير موطوءة) لصغر أو غير موان كانت ذات اقراء بأربعة أشهر وعشرة أيام ولياليها للكتاب والسنن ويجب على المتوفى عنها زوجها العدة بمأذ كر (مع احداد) يعنى يجب الاحداد عليها أيضا أى صفة كانت للخبير المتفق عليه لا يعمل لاسرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن محمد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أو بعة أشهر وعشر أى فانه يعمل لها الاحداد عليه هذه المدة أى يجب لان ما لم يمت بعد متاعها واجب للاجماع على ارادته اما ما حكى عن الحسن البصرى وذكر الايمان للغالب لأنه لا يعتد على الامتنال الا فى لها أمان يلزمها ذلك أيضا يلزم الولي أمر مولته به (نبيه) الاحداد الواجب على المتوفى عنها زوجها ولو صغيرة ترك ليس مصبوغا زينتوان خشن ويباح ابريسم لم يصبغ وترك التطيب ولو ليلا والتحلل نهارا

طائفي آخر طهره فلا بد من ثلاثة اقراء كوامل تحفة (قوله وان وطى فيه) غاية لا تطلق القراء على أقل لحظة (قوله حاضا) عطف على طاهرا (قوله فيقضى) الاولى انقضت كالنسي فله ولو طلقت في نفاس لم يجب من العدة كفى النهاية والمغنى قال ع ش معتمد (قوله بخلاف الآيسة) أى فانها على الجديد لو حاضت بعد اليأس في الأشهر الثلاثة وجبت الاقراء أو بعد الأشهر الثلاثة فإن نكحت زوجها آخر فاشى عليها وإن لم تنكح انتقلت للاقراء لتبين عدم يأسها ولو حاضت الآيسة المنتقلة إلى الحيض قرءا أو قرأتين ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر بخلاف ذات اقراء يشت قبل تمامها فانها لا تستأنف كجهو المنقول نهاية وأسنى زاد المغنى خلافا لابن المقرئ في التسوية بينهما في الاستئناف اه (قوله حتى تحيض أو تياس) انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة إلى اليأس أم ينقضى بثلاثة أشهر كنظيره السابق في المتبصرة الظاهر الأول اه حميرة والأقرب ان النفقة مثل الرجعة لأنها تابعة للعدة وقد قلنا ببقائها وطريق الخلاص من ذلك ان يطلقها بقية الطلاق الثلاث اه ع ش (قوله ثم تعتد بثلاثة أشهر) وقيل ثلاثين للتسعة به أفتى البارزى وفي قول قديم أيضا تربع أربع مسين ثم ان لم يظهر حمل تعتد بالأشهر اه تحفة (قوله حتى على حرة رجعية الخ) أى فينتقل إلى عدة وفا فوسقط بقية عدة الطلاق فتحل وتسقط نفقتها (فرع) قال الزركشى على الطلاق بموته ومات فالظاهر انها تعتد عدة الوفاة وإن أوقفنا الطلاق قبل الموت ولا ثرت احتياطا في الموضوعين انتهى وفيه نظر والذي مرأى في قيل أدوات التعليق انه لا يطلق فتعد عدة الوفاة وترث اه تحفة واعتد في النهاية والمغنى ما قاله الزركشى وفي البجبرى عن القليوبي ما نصه: فرع لو قال أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وإن كان الطلاق رجعيا أو يؤخذ بما يأتى انه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما مر اه ولعله مختص بغير ذات حمل أو اقراء ما استمر حملها أو اقراءها إلى الوفاة فليراجع اه جيد على حجج (قوله على المتوفى عنها زوجها) شمل حاملا من شبهة حالة الموت مع أنه لا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعها كما في التحفة وغيرها فلو قال كالنكاح وجب الاحداد على معتدة وفاة لسلم من ذلك قال في التحفة ولو أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم مات اعتدت بالوضع عنهما اه (قوله يجب الاحداد) وتركه كبيرة ع ش ع (قوله وذكر الايمان) أى قوله مؤمنة في الحديث وقوله للغالب أى من ايمان المدة (قوله والاغن لها أمان) أى كدسية ومعاودة مستأنفة (قوله التطيب) أى فيحرم عليها منه كل

بحلى ذهب أو فنة ولو نحو خاتم أو قرط أو نحت الثياب للنهي عنه ومنه عوده باحدهما ولو لوق ونحوه من الجواهر التي تتحلى بها ومنها العقيق وكذا نحو نحاس وعاج إن كانت من قوم يتحلون بهما وترك الاكتعمال بأحد الحاجة وإن كانت سودا ودهن شعر رأسها لاسائر البدن وحل تنظف بفسل وازالة وسخ وأكل تنبل ونسب أحد البائين بخلم أو فسخ أو طلاق ثلاثا يفضي تزينها لفسادها وكذا الرجعية إن لم ترجع عوده بالترين فيندب وتجب على المعتدة بالوفاة وبطلاق بائن أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيمعتد الموت أو الفرقة إلى انقضاء عدة وطا الخروج نهار الشراء نحو طعام وبيع غزل ونحو احتطاب لاليل ولأوله خلافا لبعضهم لكن طاهر الخروج ليل إلى دار جمل الملائق لفرل وحديث ونحوهما لكن بشرط أن يكون ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندهما من محدثها يؤنسها على الوجه وان ترجع ونيت في بيتها أما الرجعية فلا تخرج إلا بأذنه أو لضرورة لأن عليه القيام بجميع مؤناتها كالزوج ومثلها بائن حامل وتنقل من المسكن خوفا على نفسها وأولدها أو على المال ولو نفرها كوديمة وإن قل وخوف هدم أو حرق أو سارق أو نأدت بالخبر أن أذى شديدا وعلى الزوج سكنى المفارقة ولو بأجرة مالم تكن ناشزة وليس له مساكنتها ولا دخول محل هي فيه مع انتفاء نحو المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وكان الطلاق رجعي لأن ذلك يجر إلى الخلو المحرماتها ومن ثم لم يهاجمها من قدرت عليه (و) كما اعتدرة بما ذكر (تتغيرها) أي غير الحرة (بنصف) من عدة الحرة لأنها على النصف في كثير من الأحكام (وكل الطهر الثاني) إذ لا يظهر نصفه إلا بظهوره فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم (وتتعدان) أي الحرة والأمة ولو فاة أو غيرها وإن كانتا حيضتان (بوضع جل) جلنا صاحب المدقولة مضغة تصور لو بقيت لا بوضع علقه (فرع) يلحق ذا العدة الولد إلى أربع سنين من وقت طلاقه لأن أت به بعد النكاح لغير ذي العدة وإمكان لأن يكون منه بأن أنت به لستة أشهر بعد نكاحه (وتصدق) المرأة (في) دعوى (انقضاء عدة) بغير أشهران (أمكن) انقضاءها وإن خالفت عاداتها أو كنيتها الزوج إذ يصير عليها إقامة البينة بذلك ولا يهاجم مؤننه على ما فرجها وإمكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظتان وبالأفرام طلق في طهر اثنتان وثلاثون يوما ولحظتان وفي حيض سبعة وأربعين يوما ولحظة (فائدة) *

ما حرم على المحرم (قوله جلنا) معموله محذوف تقديره جلنا مولود حذفه كان أولى (قوله ولو مضغة تصور لو بقيت) بان أخبر بها قوايل أربع نسوة وأرجلان فلو أخبر بذلك واحدة حل له أن يتزوج بها باطنا والقابلة هي التي تتلقى الولد عند الولادة ولو ادعت أنها أسقط ما تنقضى به العدة وقد ضاع السقط قبل قولها يمينها حل وفي التحفة والنهاية وتنقضى مضغة فيها صورة آدمى خفية على غير القوايل أخبر بها بطريق الحزم أهل الخبرة ومنهم القوايل لأنها حيث تدعى جلنا وعبروا بأخباره لا يشترط لفظ الشهادة إلا إذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم فلن لم يكن فيها صورة خفية ولكن قلن أي القوايل مثالا مع تردد هي أصل آدمى ولو بقيت تخلفت انقضت العدة بوضعها أيضا اه قال الشرافى والعميد كل من مر خلافا لابن حجر عدم حرمة التسبب في إسقاط الولد الذي بلغ حد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما وأما استعمال ما يقطع الحمل من أصله حرام بخلاف ما يبطئه مدة فلا يحرم بل إن كان بعد أكثر ببعوله لم يكره أيضا والأكراه وتنقضى العدة بوضع ولديته ولولمات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض الا بوضعه ولو خافت الزنا لمعوم الآية كما فني به الشهاب الرملى معنى ونهاية مع عرش (قوله لا بوضع علقه) أي لأنها تسمى دمالا جلا ولا يعلم كونها أصل آدمى اه تحفة ولوارثات أي شككت وهي في عدة في وجود حمل ثقيل وحركة تجددها لم تنكح آخر حتى نزول الزينة فان نكحت فالتكاح باطل أي ظاهرا فان إن عدم الحمل فالقياس الصحة كالمولود بالمال أبيه فانما حياته فبين ميتا تحفة وفي كلام الروض وغيره ما يدل عليه وقال هر بطلانه وإن تبين بأن لاجل وفرق بمال يرتضه سم على حج وقال عرش الأقرب ما قاله حج لان العبرة في العقود بماتى نفس الامر (قوله ولحظتان) أي لحظة للوطم ولحظة للوضع وهذا في موضع التام أما غيره فان كان بمصورا فمكان انقضاء العدة بوضعه مائة وعشرون يوما ولحظتان وإن كان مضغة فمكان ذلك فيها مائة وثلاثون يوما ولحظتان (قوله اثنتان وثلاثون يوما ولحظتان) أي وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر وهو خمسة عشر يوما ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطمن في الحيضة الثالثة لحظة (قوله سبعة وأربعين يوما ولحظة) أي وذلك بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطمن في الحيض لحظة

ينبغي تخليف المرأة على انقضاء العدة (ولا يقبل دعواها) أي المرأة (عدم انقضائها) أي العدة (بعد تزوج) الآخر لان رضاهما بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة فلا بدعت بعد الطلاق الدخول فأنكر صدق يمينه لان الأصل عدمه وعليها العدة مؤاخذة لها باقرارها وان رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لان الانكار بعد الاقرار غير مقبول **﴿فرع﴾** لو انقضت عدة الرجعية ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها أو الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فأنبت ذلك يمينه أو لم يثبت لكن أقرا أي الزوجة والثاني له بأخذها لأنه قد ثبت باليمين أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح ولها عليه الوطء مهر المثل فلأنكر الثاني للرجعة صدق يمينه في انكاره لان النكاح وقع صحيحا والأصل عدم الرجعة أو أقرت هي دون الثاني فلا يأخذها تتعلق حق الثاني حتى نبين من الثاني اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في عصمتها تتعلق حقها أمالذا بانبت منه فنسلم الاول بلا عقد وأعطت وجوب الأول قبل يمينها مهر المثل للحيلولة الصادرة منها يمينه وبين حقها بالنكاح الثاني لو زال أخذت المهر لارتفاع الحيلولة ولو تزوجت امرأة كانت في حيال الزوج بأن ثبت ذلك ولو اقرارها بمقبول نكاح الثاني فادعى عليها الاول بقاء نكاحه وأنه لم يطلقها وهي تدعي انه طلقها وانقضت عدتها منه قبل أن تنكح الثاني ولا يثبت بالطلاق خلف أنه لم يطلقها أخذها من الثاني لأنها أقرت به بالزوجية وهو اقرار صحيح اذ لا يتفادى على الطلاق (وتنقطع عدة) بغير حل (بمخالطة) مفارق لمفارقة (رجعية فيها) لا بأن ولو بخلع كخالفه الزوج وزوجها بان كل غتلى بها ويمكن منها ولو في الزمن اليسير سواء أحصل وطء أم لا فلا تنقض العدة لكن اذا زالت المعاشرة بان نوى أنه لا يعود اليها كملت على ماضي وذلك لشبهة الفراق كالنكاحها حالاً في العدة فلا يحجب زمن استفراسه عنها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يبطل بها ماضي فتبني عليها اذا زالت ولا يحجب الأوقات المتخلطة بين الخلوات (و) لكن (لارجعة) لعلها (بعدها) أي بعد العدة بالأفراء أو الأشهر على المشمولين لم تنقض عدتها لكن يلحقها الطلاق **﴿تسمية﴾** انقضائها بالذي رجعه البقيني أنه لا مؤنة لها بعدها وجزم بمغيبه فقال لا تورث بينهما ولا يحد بوطئها **﴿تسمية﴾** لو اجتمع عدتا شخص على امرأة بأن وطئ مطلقته للرجعية مطلقاً أو البائن شبهة تكفي عدة أخيرة منهما فتعده هي من فراغ الوطء وتندرج فيها بقية الاولى فان كرر الوطء استأنفت أيضاً لكن لارجعية حيث لم يبق من الأولى بقية

(قوله بنبني) أي يجب فان نكحت صدق ان أراد رجعة فتح (قوله فلأنا نكر الثاني) أي مع الزوجة والا كانت مكررة مع التي تليها (قوله في حيال زوج) أي تحت عهده (قوله كالنكاحها) أي الزوج اه عرش وكذا عبر في التحفة والنهاية وعبارة المضي كالنكاح غيره اه ويؤيدها قول التحفة والنهاية جاهل الخ اذ يجحد نكاح غير المطلقه ثلاثا صحيح مطلقا كافي جيد على حج وقول الشارح حائل له محرف عن جاهل المعبر عن التحفة والنهاية (قوله وان لم تنقض عدتها) كذا في التحفة والنهاية وعبارة شرح المنهج وان لم تنقض بهما العدة احتياطاً اه ولا غبار على ما لها من الافادة فاعترض المحشي على الشارح فيه فظهر (قوله الى انقضائها) أي انقضاء عدتها الصورية التي تستأنفها أو تتمها بعد زوال المعاشرة (قوله لا مؤنة لها بعدها) أي بعد العدة الأصلية لا الصورية التي مضت مع المخالطة كما زعمه المحشي عقاقبه عنه (قوله فقال لا تورث بينهما) هذا انما يصلح دليلاً للحقوق الطلاق لما في العدة الصورية لا لعدم وجوب المؤنة لها كما صرحنا بمعبرة التحفة وصنيع الشارح يقتضي اعتماد ما رجعه البقيني وجزم به غيره من أنه لا تورث بينهما وفقاً للنهاية ولا قضاء الشهاب الزملي وخلافه للتحفة والفتوح قال يج على المنهج والحاصل أنها كالرجعية في ستة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكنها وفي أنه لا يحد بوطئها وليس له زوج نحو أخذها ولا أربع سواها ولا يصح عقد عليها أي حال المعاشرة وطحا حكم البائن في تسعة أحكام في أنه لا يصح رجعتها ولا تورث بينهما أي عند مر كواله ولا يصح منها ايلام ولاظهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة ولا يصح خلعا بمعنى انه اذ خالعا وقع الطلاق رجعي ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعا الا هذه واذا مات عنها لا تنقل لعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح مر وقول على الجلال وعرش اه **﴿تسمية﴾** فيما لو اجتمع أكثر من عدة على امرأة (قوله مطلقاً) أي شبهة أم لا كما يؤخذ من بعده (قوله أخيرة) هي عدة الوطء (قوله الاولى) هي الطلاق **﴿غريبة﴾** قد نجب على المرأة أربع عدود ذلك كما وطلعت طلاقاً رجعيًا وهي أمة صغيرة فشرعت في العدة بالأشهر فلما قربت انقضاءها حاضتها فأنه لا تنقل للعدة بالأفراء فلما قربت انقضاء قرأت عتقت فأنه لا تنقل للعدة

(فرع) في حكم الاستبراء وهو شرعاً تر بص من فيهارق عند وجود سبب عابثي العلم برأه قرحها أو التعبد (بحسب استبراء محل) تمتع أو تزويج (ملك) ولو معتدة براءة أو وارث أو وصية أو هبة مع قبض أو سبي بشرطه من القسمة أو اختيار تلك (وإن يقين براءة قرح) كصغيرة أو بكر وسواء أملكها من صبي أم امرأة أم من بائع استبراء فقبل البيع فيجب الاستبراء فإذا ذكر بالنسبة لغيره (ويزوال فراش) له (عن أمته موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة لمعتقها) أي باعتاق السيد كل واحد منهما أو موته لأن استبراء قبل اعتاق غير مستولدة من زال عنها الفراش فلا يجب بل تزوج حالاً لا لأنه شبهة منكرة بخلاف المستولدة

الحرائر فإما قاربت انقضاء الاقراء الثلاثة لم تزوجها فانتقل لعدة الوفاة فهذه أربع حدود قد يجب عليها عدة فحاشا من غير المطلق كالموطوءة بشبهة في أثناء الأشهر والاقراء السابقة فتقدم عدة الطلاق على عدة النسبة إن لم تحمل منها والاقدمت عدتها ثم تكمل عدة الطلاق اهـ فتاوى (فرع في حكم الاستبراء) (قوله) وهو شرعاً (أي ولقطة طلب البراءة) (قوله) تر بص أي صبر وانتظار كسبي (قوله) العلم أي لحصول العلم بسم أي أو الظن كسبي التريص بالاستبراء تقديره باقلاً ما يدل على البراءة كسبي ماصر بالعدة لاشتغالها على العدد ولتشاركها في أصل البراءة ذلت به اهـ تحفة (قوله) ولو معتدة أي فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا بالنسبة لغير المتع أو بالنسبة لغير الزوج فيكفي فيه انقضاء العدة ولا يجب الاستبراء كاصرح به في الروض اهـ (قوله من القسمة) أي على الراجح وقوله أو اختيار التملك أي على المرجوح كما يعلم من السير وعن الجويني والفعال وغيرهما أنه يجرم وطء السراري اللاتي يجلبن من الروم والهند والترك إلا أن ينصب الامام من يقسم الفتن من غير ظلم أي يفرض حسن الحسن لاهله سم على حجب والعتمد جواز الوطء لاحتمال أن يكون السابق ممن لا يؤمره التحميس كذمي ونحن لا نحرّم بالنكاح اهـ زى وحرف (قوله) وسيأتي الشارح في ذلك عن شيخه حج مزيد بسط في باب الجهاد (قوله) بالنسبة لغير المتع راجع لسائل كلها من قوله وان يقين إلى قوله أم من بائع استبراء وهو متعلق بيجب الاستبراء أما بالنسبة للزوج فيجوز تزويجها من غير تجديد استبراء حل ونزوي واما توقف وطوء على الاستبراء دون تزويج وموطوء الزوج فيما لو انتقلت اليه من صبي أو امرأة أو رجل لم يطأ أو وطئ واستبراء ودون عتقه ثم تزوجه لأن ملك البين سبب ضعيف في الوطء ألا يقصده استقلاله فتوقف على الاستبراء بخلاف النكاح فانه سبب قوي لا يقصده إلا فلم يتوقف على الاستبراء ولذلك جاز وطء الحامل من الزنا بالنكاح دون ملك البين اهـ سم هذا المتمد الذي عليه الفتوى وقال المزني وابن مريم صاحب التفريل لا يجب استبراء البكر والصغيرة ومن لم يوطأ قال الروابي وأنا أميل إليه قال العلامة السيوطي وهو المختار عندى اهـ من فتاوى شيخ مشايخي الشيخ محمد صالح الريس ومنه الامام مالك ان كانت عن لا يوطأ مثلها جاز وطؤها من غير استبراء وقال عثمان رضي الله عنه الاستبراء يجب على البائع دون المشتري اهـ رجة (قوله) يزوال فراش اهـ (الح) أي يجب الاستبراء زوال فراش لعن أمته مستولدة كانت أو لا بعثتها باعتاق السيد أو بموته بان كانت مستولدة أو مدبرة كانت يجب العدة على مفارقة عن نكاح فعل أن الأمثلة عتقت من وجعاً ومعتدة عن زوج لا استبراء عليها لأنها ليست فراشا للسيد ولأن الاستبراء محل التمتع أو الزوج وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة طوء شبهة لأنها لم تصر بذلك فراشاً لغير السيد ولو استبراء قبل العتق مستولدة فانه يجب عليها الاستبراء من وجوب العدة على مفارقة عن نكاح وقوله موطوءة لا حاجة اليجمع ذكر فراش لأن الفراش لا يثبت إلا بالوطء كما يأتي وقوله بخلاف المستولدة أي فانهما تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها شرح المنهج مع هو عبارة الفتح وكذا يجب الاستبراء لزويج أمته مفترشة أي موطوءة السيد ولو غير مستولدة أو لمن ملك السيد من لم يستبرأها قبل نحو البيع فان قلت من اشتراها بعد استبراء سيدها الوطئ لمالوا أو لوطأها توقف على الاستبراء أو تزويجها لم يتوقف عليه فالفرق قلت يفرق بان الأول يطأ بالملك المستقل فليبين على فعل الغير بخلاف الثاني فينبني على الاستبراء السابق اهـ وقال أبو حنيفة يجوز أن يتزوج أمته التي اشتراها وأعتقها قبل أن يستبرأها قال الشافعي في الحلية وهذه مسألة القاضي أبي يوسف مع الرشيد فانه اشتري أمته وناقت نفسه إلى جاعها قبل أن يستبرأها فجوز له أن يعقها ويتزوجها ويطأها اهـ رجة ولو ملك زوجته فلا استبراء عليه لكن يسر له استبرأؤها ليميز الولد فانه في ملك البين حر الأصل بخلاف النكاح ولو ملك رجعية استبرأها اهـ فتح

(و) يحرم بل (لا يصح تزوج موطوأة) أى المالك (قيل) مضى (استبراء) حرمان اختلاط المائين أماضير موطوأة فان كانت غير موطوأة لأحد طهارة ويحجبها مطلقاً أو موطوأة غير طهارة ويحجبها عن المائين وكذا من غيره ان كان الماء غير محترم أو مضى مدة الاستبراء منه ولو أعتق موطوأة فله نكاحها بلا استبراء (وهو) أى الاستبراء (الذات اقراء حيضة) كاملة فلا يكفي بقيتها الموجودة طهارة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض فحلت منه فان كانت قبل مضى أقل الحيض انقطع الاستبراء وبقي التحريم الى الوضع كالجلب من وطئها وهي طاهرة وان حبلت بعد مضى أقله كفى في الاستبراء لمضى بعض كامل طهارة قبل الحمل (والذات أشهر) من صغيرة أو آيسة (شهر والحامل لا تعتد بالوضع) أى بوضع الحمل وهي التي حملها من الزنا والمسيبة الحامل أو التي هي حامل من السيد وزال عنها فراشه بعثى سواء الحامل المستولدة وغيرها (وضعه) أى الحمل (مخرج) لو اشترى نحو وثنية أو مرتدة غاضت ثم بعد فراغ الحيض أو في أثنائه ومثله الشهر في ذات الأشهر أسلت لم يكف حيضها ونحوه الاستبراء لأنه لا يستعقب حمل المتنع الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) المملوكة بلايين (في قولها حنت) لأنه لا يعلم الامتناع (وحرم في غير مسبية تمتع) ولو بنحو نظر بشهوة ومس (قبل) تمام (استبراء) لأدائه الى الوطء المحرم ولاحتيال أنها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم تحمل له الخلوة بها أماني المسيبة فيحرم الوطء لا الاستمتاع بغيره من قبيل ومس لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غير مع غلبة امتداد الأعين والأيدي الى مس الامام سيما الحسن ولان ابن عمر رضى الله عنهما قبل أمة وقعت في سهم من سببا أوطاس

(قوله حرمان اختلاط المائين) أى وأما حل يبعها قبله مطلقاً لأن القصد من الشره ملك المائين والوطء قد يقع وقد لا يختلج الشكاح لا يقصد به الا الوطء اه تحفة ريسن لئلا يكسر استبراء الأمة الموطوأة للبيع قبل بيعه لها ليكون على بصيرة منها ولو باع جارية لم يقر وطئها فظهر بها حمل وانعاه فاقول قول المنزى يمينه أنه لا يعلم منه ويثبت نسب البائع على الأوجه من خلاف فيه من أقر وطئها وباعها نظرت فان كان ذلك بعد أن أسرها فانت بوفد لسته أشهر فأكثراً فالولد مملوك فحسبى ان لم يكن وطئها والا فان أمكن كونه منه بأن ولده لسته أشهر فأكثراً من وطئها فله وصارت الأمة مستولدة وان لم يكن استبراء قبل البيع فالولد ان أمكن كونه منه لان وطئها الشرى وأمكن صكونه منها فيعرض على القاتل معنى وروض مع شره وكذا في النهاية الأنا أنه صح عدم ثبوت نسب البائع ومال اليه مع ثم قال وفى خبره المزج كغيره أنه اذا وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فأراد المشتري وطئها فأضاف الوجهين أنه يلزمه استبراءها من مرة للاول مرة والثاني وان لم يطأها قبل البيع قال الروايات لزم الثاني استبراء واحد الاستبراء واجب ملك الأول سقط بزوال ملكه اه (قوله انقطع الاستبراء) أى بالحيض واعتبر بالوضع (قوله لمضى حيض الخ) علة لقوله كفى (قوله لا يعتد بالوضع) خرج بمالو كانت تعتد بالوضع بأن ملكها معتدة عن زوج أو وطئ شبهة واعتقت حاملاً من شبهة وهي فرائس لسيدها فلا يكون الاستبراء بالوضع بل يلزمها أن تستبرى بعد الوضع (قوله أى الحمل) ولو من زنا لا يحض فيه فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحية معه لان وجوده كالعلم وان حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضى ما يحصل به الاستبراء وكانت ذات أشهر فيحصل بشهر مع حل الزنا لأنه كالمعلم وهذا هو المعتبر زى مع (قوله لم يكف حيضها) أى فلا بد من استبراء ثان بعد الاسلام (قوله بلايين) أى لأنها لو نكحت لم يقدر السيد على الخلق على عدم الحيض واذا صدقناها فكنتها قبل بحل وطئها قياساً على ما لو ادعت التحليل فكنتها بل أولى أولاً ويفرق محل نظر والأول أوجه تحفتو بعض نسخ النهاية وفى أكثرها المتجه الثانى وقوله مع عنه وأقره وقال ع ش وهو الأقرب (قوله وحرم في غير مسبية تمتع) وهو كبير قوليس زنا لشبهة الملك وحل حرمة ما لم يرض الزنا فان خافه جازله اه ع ش (قوله نعم تحمل له الخلوة بها) أى ما لم يكن السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جيلة والا فيحال بينهما حل مع زيادة مع (قوله أوطاس) بضم الهمزة أفصح من فتحها وسببا أوطاس هم سببا هوازن وثقف وأضيفت لأوطاس لأن القنينة كانت فيه وهو موضع بين مكة والطائف وكانت السببا من السلف والقرارى ستة آلاف ومن الابل أربع مائة وعشرين ألفاً ومن الغنم فوق أربع مائة ألفاً وأربع مائة ألفاً وقيمتن القنينة وكان المشركون عشرين ألفاً والمسلمون اثني عشر ألفاً وعشرة من المدينة وأثنان من مكة وكان ذلك ثمان من الهجرة عام الفتح اه أجهورى مع وفى ع ش أوطاس

وألحق الماوردي وغيره بالمسببة في حل الاستمتاع بغير الوطء كل من لا يمكن جعلها كصنية وآيسر حمل من زنا (فرع) لا تصير أمة فراشا لسيدها الأبوطه منه في قبلها ويعلم ذلك بأقراره به أو بيئته فاذولدت للامكان من وطئها ولنا لحقه وان لم يعترف به (فصل في النفقة) من الاتفاق وهو الاخراج (بحسب) المدلّاتي وما عطف عليه (لزوجة) ولو أقوم رضة (مكنت) من الاستمتاع بها ومن نقلها الى حيث شاء عند أمن الطريق والمقصود لو بر كوب بحر غلبت فيه السلامة فلا تجب بالنفقة خلافا للقديم وانما تجب بالتسكين يوما فيوما ويصدق هو يمينه في عدم التمكن وهي في عدم النشوز والاتفاق عليها واذا مكنت من يمكن التمتع بها ولو من بعض الوجوه وجبت مؤنتها ولو كان الزوج طفلا لا يمكن جماعه اذ لا مع من جهتها وان عجزت عن وطء بسبب غير الصغر كرتق أو مرض أو جشون لان عجزت بالصغر بأن كانت طفلة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها وان سلمها الولي الى الزوج اذ لا يمكن التمتع بها كالنكاح بخلاف من تحتمل ويثبت ذلك بأقراره وبشهادة اليئنه به أو بأنها في غيبته بلذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولما طالبت به ان أراد سفرها طويلا (ولو رجعية) وان كانت مائلا لا يجب لها ما ذكر ما عدا آلة التنظيف لبقاء حبسها وقدرته على التمتع بها بالرجعة ولا متناعه عنها لم يجب لها آلة النظيف ويسقط مؤنتها ما يسقط مؤنة الزوجة كالنشوز وتصدق في قدر أقرائها يمين ان كذبها والا فلا يمين وتجب النفقة أيضا لمطلقة حامل بلئن بالطلاق الثلاث أو اخلع أو الفسخ بغير مقارن وان مات الزوج قبل الوضع ما لم تنشز ولو أنفق بظنه فبان عدمه رجع عليها ما اذا بان الحمل بموته فلا نفقة وكذا لا نفقة لزوجة قلبت بعدة شبيهة بأن وطئت بشبهة وان لم تحمل لاتقاء التمكن اذ يحال بينه وبينها الى انقضاء

فتح المهرزة موضع اه مختار ومثله في الصباح والتهذيب أي فهو مصرف خلافا لمن توهم لأن الاصل الصرف ما لم يرد منهم سماع بخلافه اه (قوله وألحق الماوردي الخ) كذا في التحفة قال في النهاية لكن ظاهر كلامهم بخلافه وتقول كلام النهاية سم واعتمده ع م و به تعلم بالمعنى هنا (قوله الأبوطه منه) أي ودخول مائه المهرم فيه أي القبل وخرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولدا جاعلوا ن خلاها وأمكن كونه منه لا يملك مقصوده الوطء بخلاف النكاح كما مر أي فان الزوجة تصير فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وان لم يعترف بالوطء أما الوطء في الدبر فلا لحق به على المعتد من تناقض لها كما مر اه تحفة ونهاية زاد فيها وقول الامام ان القول بالحقوق ضعيف لا أصل له صريح في رد الجمع بحمل الحقوق على الحرقة وعدمه على الأمة اه (قوله لحقه) وان لم يعترف به نعم ان أقر بوطء ونفى الولد ادعى استبراء بحبسة مثلا بعد الوطء وقبل الوضع ستة أشهر فأكثر وحلف على ذلك لم يطعفه الولد على المذهب ولو ادعت استيلا دافعا نكر أصل الوطء وهناك ولقد لم يلحق لعدم ثبوت الفرائش ولم يحلفه هو على الصحيح اما اذا لم يكن ثم ولد فلا يحلف بجزء ما ولو قال من أنت موطنه بولد وطئها وعزلت عنها لحقه الولد في الاصح لان الماء قد سبق من غير احساس به والثاني لا يلحقه ككدهوى الاستبراء تحفة ونهاية ملخصا

(فصل في النفقة) هي قسبان نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره بقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قالا وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقراب والمالك اه معنى (قوله واذا مكنت من يمكن الخ) من فاعل مكنت أو وقع على الزوجة وقوله ولو من بعض الوجوه أي ولو كان التمتع بها انما يمكن من بعض الوجوه لا من كلها كما اذا كانت رتقاء أو قرناء (قوله ويثبت ذلك) أي تمكينها للوجوب للنفقة (قوله وبشهادة اليئنه به) أي بأقراره لانه لا يعلم الاثمه وقوله ونحو ذلك بالجرع عطا على اقراره والنحو كرفع أمرها للحاكم وانهار انها مسلمة له (قوله ولما طالبت به) أي بالنفقة وسيأتي ذكره في قوله ويكلم من أراد سفرها طويلا مع زيادة عما هنا (قوله المطلقة) الأولى حذف مطلقة وادخل الجر على حامل ثلثا بقيد ان الفسخ الآتي طلاقا خلافا لما مر (قوله بغير مقارن) أي كأن كان بسبب عارض كالدخول الرضاع واللعان ان لم ينف الولد فتجب لأنه قطع للنكاح كالطلاق اه معنى اما اذا قارن العقد بان ويعد حالتها كصبي أو غرور فلا نفقة لها بفسخه به سواء قلنا ان الفسخ برفع العقد من أصله كافي التحفة أو ومن حينه كما في الجبل (قوله وكذا لا نفقة لزوجة الخ) أي وان لم تحمل لاعلى الزوج ولا على الواطي ولو كانت الزوجة رجعية لكن ان

العدة ثم الواجب لنحو زوجته من (مد طعام) من غالب قوت محل اقامتها ويكفي دفعه من غير ايجاب وقبول كالدين في القيمة قال شيخنا ومنه يؤخذ ان الواجب هنا عدم الصارف لا قصد الاداء خلافا لابن القري ومن تبعه (على معسر) ولو بقوله مالم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما يخرج به عن المسكنة (ولو مكتسبا) وان قدر على كسب واسع (و) على (رقيق) ولو لم يكتب وان كثر ماله (ومدان على موسر) وهو من لا يرجع بتسليفه مدين معسر (ومد نصف على المتوسط) وهو من لا يرجع بذلك معسر وانما تجب النفقة وقت طلوع فجر كل يوم فبوم (ان لم تزلوا كنه) على العادة برضاها وهي رشيده فلو كانت معه دون السكافية وجب

حلت لأن عدة الشبهة لا تقسم الا حينئذ كافي قبل والفتح (قوله مد طعام) وهو ما تواتر واحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم وعليه دفع حسب تسليم ان كان واجبه فلا يكفي غيره كدقيق وخبز وسوس فلا طلبت غير الحب لم يلزمه ولو بذل غيره لم يلزمها قبولها واعتراض عن ذلك بشهود راهم ودناير وثياب لأنه اعتياض عن طعام مستقر في القيمة لعل سواء كان الاعتراض من الزوج أم من غيره بناء على ما مر من جواز بيع الدين لغيره من عليه هذا ان لم يكن الاعتراض ربا كبر عن شعر فان كان ربا كخبز بر أو دقيق عن بر لم يجز اه شرح المنهج قال العلامة اليابى والاعتراض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج وغيره بالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره وما بالنظر للحالة فيجوز بالنظر للزوج لا لقبره اه (قوله من غير ايجاب وقبول) ولو مع سكوت الدافع والآخذ تحققت أي قابوهمه تعبير التنازع بالتمليك من اعتبار الايجاب والقبول ليس مرادا معنى بل الوضع بين يديها كافيا يقوم معنى (قوله لا قصد الاداء) كذا في فتح الجواهر لكن في الاسنى أى والغنى بأن يسلمها بقصد اداء مال له كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية ذلك اعتبار القصد وتقدم بسطة باب الضمان سم (قوله يخرج به) أى المعسر (قوله وبوم مكتسبا) عني في التقي وحاصل ما ذكره من الواجبات فاعترضنا نوع الأول لعدمه وغيره بحسب الاعراض أو غير ذلك الثاني ادم الثالث الحجم الرابع الكسوة الخامس ما يجلس عليه السادس ما تنم عليه وتغطي به السابع آلة الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخدام اه يج (قوله من لا يرجع إلخ) أى بأن يكون القاضل من ماله بعد التوزيع على العمر الغالب أى ان لم يستوفه أو ستة أى ان استوفاه مدين حل يج (قوله من يرجع بذلك) أى بتسليفه كل يوم بأن كان بحيث او وزعنا ماله على العمر الغالب أو ستة كفاه ولا يقدر بذلك على مدين حل والحاصل ان مسكين الزكاة معسر هنا ومن فوق المسكين ان كان لو كافه مدين عام مسكينا فتوسط والا فموسر ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتها حتى ان الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت الا نفقة متوسط أو معسر وهناك ضابط للشيخين أحصر من ذلك وهو ان زاد دخله على خرجه فموسر ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد خرجه على دخله فمعسر ولو ادعت يسار زوجها وأنكر مدق يمينه ان لم يعده ماله والا فلا فلان ادعى تلفه ففيه تفصيل الوديعة اه معنى ونهاية وشراوى (قوله مع آدم اعتيد) يختلف ادم بالفصول الاربعه فيجب في كل فصل ما يعتاده الناس حتى القواكه فيكفي عن ادم وبحسب الاخرى الرجوع فيه للمعرف وانما يجب من ادم ما يليق بالقوت بخلاف نحو غل من قوتها التمر وجوز لمن قوتها الاقط تحفونها يعوفى سم على حيج للتجهاته يجب ما يعتاد من الفاكهة تواتر المعترف قدرها ما هو الاثاق بامانه وانما ان أغنت عن ادم بان تأتي عادة التأدم به لم يجب معها ادم والواجب (تنبيه) ينبغي ان يجب نحو القهوة اذا اعتيدت ونحو ما يطلبه المرأة عند ما يسي الوحم من نحو ما يسي بالملوحة اذا اعتيد ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو قوته استقر لها والمطالبة به ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث تحشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتنامل هر اه وأقرعش مالى التنبيه عن هر بشامع زاد الحلي والحنفى والباجورى عليه وجوب الشان المشهور ان اعتادته اه وقال السيد عمره مد ثقل كلام سم أقول الاقرب ان القهوة وما عطف عليها لا يجب لانه من ميز التداوى وأى فرق بينه وبين البرش لان كلاهما يتضرر بتركه وليس له مدخل في التغذية بخلاف القواكه اه وقال ابن الجال أقول وينبغي ان يأتي ملقاه في التناك الحادى في هذه الازمنة المباركة لانه ليس له مدخل في التغذية اه وأقر كلامهما شيخ مشايخنا مفتي الديار الحجازية الشيخ محمد صالح الريس رحمه الله تعالى

لأنعام الكفاية على الأوجه ونصدق هي في قدر ما كنه ولو كلفها مؤاكتهم من غير رضاها أو واكتغير شديدة بلا إذن ولي فلا تسقط نفقتها بحديث هو منطوق فلا رجوع له بما أكتنه خلافاً للبقيني ومن تبعه ولو زعمت أنه منطوق وزعم أنه منطوق عن النفقة صدق يمينه على الأوجه وفي شرح المنهاج لو أضافها رجل أكرامه سقطت نفقتها ويكافس أن أراد سقراً طويلاً مطلقاً أو توصيل من ينفق عليها من مال حاضر ويجب بذكر (بأدم) أي مع آدم اعتيد وان لم تأكله كسمن وزيت ونحوه ولو تنازع عليه أو في اللحم الآتي قدره قاض باجتهاده مفلوفاً في قدر ذلك بين الموسر وغيره ونقد الحواوي كالنص بأوقية زيت أو سمن قريب وجباً بضالم اعتيد قدر لو وقتا بحسب يساره وأعساره وان لم تأكله أيضاً فان اعتيد مرة في الأسبوع فالأولى كونه يوم الجمعة أو مرتين في الجملة والثلاثاء والنص أيضاً رطل لحم في الأسبوع على الموسر ومطلان على الموسر محمول على قلة اللحم في أيامه بمصر فيزاد بقدر الحاجة بحسب عادة المحل والأوجه أنه لا آدم يوم اللحم أن كفاها غذاء وعشاء والأوجب (و) مع (ملح) وحطب (و) ماء شرب) لتوقف الحياة عليه (و) مع (مؤنة) كاجرة طحن وعجن وخبز وطبخ ما لم تكن من قوم اعتادوا ذلك بأنفسهم كاجزيم بما ينال الرفعة الأخرى ويجزم غيرهما بأنه لا فرق (و) مع (آلة) لطبخ أو كل وشرب كقصة وكوز وجرة وقدر ومفرقوا برقي من خشب أو خزف أو حجر ولا نجس نحاس وصيني وإن كانت شريفة (و) يجب لها على الزوج ولو مصرأ أول كل ستة أشهر كسوة تكفيها طولاً وضخامة فالأوجب (قبض) ما لم تكن من اعتدن الأزار والرداء فيجب أن يكونه على الأوجه (وازار) وسراويل (وخمار) أي مفتحة ولولامة (ومكعب) أي ما يلبس في رجلها ويعتبر في نوعه عرف ملدها نعم قال الماوردي إن كانت بمن يعتدن أن لا يلبس في أرجلهن شيئاً في البيوت لا يجب لأرجلهن شيء ويجب ذلك لها (مع لحاف لشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء ويزيد في الشتاء بحسب مشيئة المأني غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة

(قوله عام الكفاية) أي وإن كان دون الواجب بالامداد كما هو مقتضى عبارة التحفة وتوقف فيه سم بما رد السيد عمر بن صنيع النووي في زوائد الروضة يشعر بالاستقاء بالكفاية وإن كان دون الواجب بالامداد قال أبو زيد أنه مستثناة من وجوب تسليم النفقة لها (قوله خلافاً للبقيني) أي في قوله بسقوطها (قوله زيت) أي زيت الزيتون ويعرف بالزيت الطيب ومثله الشيرج وهو دهن السمسم قال في التحفة ويظهر أن الواو هنالكان أنواع الآدم فلا بد عليه أنه يوم وجوب الجمع بين الله كورات على أنه لا يبعد وجوبه إذا اعتيد كما هو قياس كلامهم الآتي (قوله وماء شرب) في التحفة وبعت الزر كشي وغيره أنه يقدر بالكفاية وأنه امتاع لأهلك فيسقط بمضي المدة (و) اعتمد في النهاية أنه عليك وأقره سم واعتمده عس وفي المعنى الظاهر أنه عليك لأنهم قالوا كل ما تستحقه الزوجة عليك إلا السكن والخدم (قوله ما لم تكن من قوم الخ) كذا في فتح الجواهر عبارة التحفة وكذا عليه بنفسه أو نائبه وان اعتادت تولى ذلك بنفسها على الأوجه طعنه وعجنه وخبزه في الأصح وإن أطال الجمع في استنكاهه وترجيح مقابله (و) نحوها النهاية (و) فرع (و) وقع السؤال في البرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما بما جرت به عادتهن أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الأول لأنها إذا لم تعمل بخدمه وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وأنها لا تستحق نفقة ولا كسوة إن لم تفعله فصارت كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعملها محتمل أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم البحث السؤال عن ذلك (و) عس (و) (قوله ويجزم غيرهما بأنه لا فرق) أي بين من اعتادوا ذلك ومن لا هو المعتد في التحفة والنهاية كما مر (قوله وان كانت شريفة) كذا في المعنى وفتح الجواهر واعتمد في التحفة والنهاية أنه يرجع في جنس ذلك للعادة كالنحو للشرقة والخزف وغيرها قال سم وأخى بذلك شيخنا الشهاب الرملي (و) (قوله أول كل ستة أشهر) وإن نشرنا أثناء فصل سقطت كسوته فإن عادت للطاعة اتجمعت عودها من أول الفصل للمستقبل ولا بحسب ما بقي من ذلك الفصل (١) لأنه بمنزلة يوم النشور شرح مدره وقضى سقوطها بالنشور أثناء الفصل أنه لو كان دفعها قبل النشور استرد لها سقوطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشور بسقط ذلك عنه قبل الأبيسة عس (و) (و) الاستغناء لشره فصل باعتبار وجوب الكسوة فالاستغناء عند الفقهاء فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا الفصلان الأولان والصيف هنا الفصلان

(١) (قوله ولا يجب ما بقي من ذلك الفصل) هذا معتمد مدر خلافاً لحج كاسبياني

فيجب طهارة أو نحوه أن كانوا عن يعتادون فيه غطاء غير لباسهم أو ينامون عرايا كاهو السنثان لم يعتادوا لنومهم غطاء لم يجب ذلك ولو اعتادوا بالنوم وجب كما جزم به بعضهم ويختص بجودة الكسوة وضدها يساره وضدهه ويجب عليه تراجع ذلك من نحو تكة وسراويل وزر نحو قميص وخيطة وأجرة خياط وعليه فراش لنومها ومخدة ولو اعتادوا على السرير وجب **فرع** يجب تجديد الكسوة التي لا تنوم سنة إن تمطها أول كل سنة أشهر من كل سنة ولو نلت أثناء الفصل ولو بلا تقصير منها لم يجب تجديد هاو يجب كونها جديدة (و) لها (عليه آلة تنظف) لبدها ونومها وان غاب عنها لاحتياجها اليه كالآدم فيها سدر ونحوه (كشط) وسواك وخلال (و) عليه (دهن) لرأسها وكذا لبدها ان اعتلى من شرج أو سمن فيجب الدهن كل أسبوع مرة كما كثر بحسب العادة وكذا دهن لسراجها وليس لحامل بائن ومن زوجها غائب إلا ما ينزل الشعث والوسخ على المذهب ويجب عليه الماء للفصل الواجب بسببه كفصل جامع ونفاس لا حيض واحتلام وغسل نجس ولا ماء وضوء إلا إذا تقصه به (لا) عليه (طبيب) إلا لقطع ریح كريح يولا كحل (ودواء) لمرضها وأجرة طبيب وطعام أيام المرض وأدمها وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للسوا وغيره **تنبيه** يجب جيع ما ذكر من الطعام والادم وآلة ذلك والكسوة والفراش وآلة التنظيف أن يكون تليسا بالرفع دون إيجاب وقبول وتلك هي بالقبض

الباقين ولو وقع التمكين في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانهو يتبدى بعد تلك النقية فصلا كواصل دائما وما ذكر علم أنه تعبير المتهاج بالثناء والصيف أولى من تعبير الشارح كلتهج بأول كل ستة أشهر إذ يقال على تعبير هذا ما وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلا لزم أنه لا تم الستة أشهر إلا في نصف فصل الصيف وعكسه وقطع انما يان من الكسوة في الشتاء غير ما يان من الصيف فيتم على تغليب نصف الشتاء اتينتم في نصف الصيف ما ليس لازما فيموسقط فتما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف الصيف انه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازما فيه وكل باطل وإن لم يقبل بالتغليب والحق كل نصف يباقي فصله بطل ما قاله ويرجع إلى القائل بالثناء والصيف فأذا وقع تمكين أثناء الشتاء حسب فصلا مع نصف الصيف فتجب الكسوة بقسط ما بقي من الشتاء وما انضم اليه من نصف فصل الصيف بان يدفع لها كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء ونصف كسوة الصيف اهـ قل ملخصا قال ع ش وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع لها من جيع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة ما يساويه وبخيرة لها في تعيينه اهـ (قوله لا يجب لأرجلهم شيء) كذا في الفتح والمغني والنهاية (قوله فيجب طهارة) أي بدل اللعاف وعبارة المتبجح مع زيادة من شرحه ويجب لنومها فراش ومخدة مع لحاف أو كساء في شتاء ومع رداء في صيف وكالثناء فيما ذكر المحال الباردة وكالصيف فيما ذكر المحال الحارة اهـ وعبارة المغني وتجب لها ملحفه بدل اللعاف أو الكساء في الصيف اهـ وهي المراد بقول الشارح بعدما ونحوه (قوله أو ينامون عرايا) قد مر فيها كتبنا في شروط الصلاة ان المراد بالعرى التجرده عن اللباس الذي كان على بدنه وأخذ قطعه غيره أو التجرد عما سوى الأزار لحمة كشفا للورة لتبر ضرورة فتنبه (قوله التي لا تنوم سنة) في التحفة والنهاية نعم ما بقي سنة فأكتر كفرش وبسط وجبة يعتبر بتجديدها العادة الغالبة اهـ أي فإن تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اهـ ع ش قال سم على حج ويؤخذ منه وجوب اصلاحها المعتاد كللسي بالتجديد اهـ ومثل ذلك اصلاح ما أعدها من الآلة كتبييض النخاس اهـ ع ش (قوله وغسل نجس) أي نضحت به عشا ولم يحصل منه تقطر ولم يكن يفعلها فلا يجب عليه فهو معطوف على حيض فلو كان بفعله تعدى بأولا فعليه لتسببه أولا بفعلها وحصل منه تقطر فعليه أيضا كما إزاله الوسخ كذا فصله السيد عمر على التحفة قال وهو تفصيل حسن وإن لم أر من ذكره اهـ وعليه يحمل إطلاق التحفة ويندفع به اعتراض الحشى على الشارح (قوله إذا تقصه به) أي لتسببه فيموجده وهذا معتمد التحفة واعتمد في النهاية والمغني انه يجب عليه وان شاركته فيه (قوله بالدفع) أي وان لم يقصد الاداء كما مر في الشارح تبعا للفتح ونقله حل عن حج قال وقد أفيت بمقاله حج لان هذا الباب توسع فيه فنفتق الخادم عليك بخلاف نفس الخادم اهـ بجموع من الاسنى والمغني انه لا بد من قصداء ما لمه كسائر الديون (قوله وتلك هي بالقبض) فيقع عن الواجب بمجرد اعطائه من غير قصد (٤٥ - ترشيح المستفيدين)

فلا يجوز أخذه منها إلا برضاها أما المسكن فيكون امتناعا حتى يسقط بمضى الزمان لأنه مجرد الانتفاع كالخادم وما جعل تملكها بصير ديننا بمضى الزمان ويعتاض عنه ولا يسقط بموت أثناء الفصل (و) لها (عليه مسكن) تأمين فيه لو خرج عنها على نفسها وماها وان قل للحاجة بل للضرورة اليه (يليق بها) عادة وان كانت عما لا يعتادون السكنى (ولو معارا) ومكثرى ولو سكن معها في منزلها بذاتها أو لامتناعها من النقلة معها أو في منزل نحو أبيها بذاته لم يلزمه أجره لان الاذن العرى عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة (و) عليه ولو معسر اخلافا لجمع أوقنا (اخذام حرة) بواحدة لا أكثر لانه من المعاشرة بالمعروف بخلاف الامة وان كانت جيلة (تخدم) أى بخدم مثلها عادة عند أهلها فلا عبرة بترفعها في بيت زوجها وإنما يجب عليه الاخذام ولو بجرة محبتها أو مستأجرة أو بمحرم أو مملوك لها ولو عبدا أو بصبي غير مرأى فالواجب للخادم الذى عينه الزوج مدوثلث على موسر ومدعى معسر ومتوسط مع كسوة أمثال الخادم من قبض وازار ومقتضو يزداد للخدمة خف وملحفة اذا كانت تخرج وان كانت فتة اعتادت كشف الرأس وإنما لم يجب الخف والملحفة للخدمة على المعتمد لان له منها من الخروج والاحتياج اليه لنحو الحمام نادر **(تنبيه)** ليس على خادمها الا ما يخصها وتحتاج اليه كحمل الماء للستحم والشرب وصبه على بدنيتها وغسل خرق الحيض والطبخ لآكلها أما ما لا يخصها كالطبخ لآكله وغسل ثيابه فلا يجب على واحد منهما بل هو على الزوج فيوقيه نفسه أو بغيره (مهمات) من شرح المنهاج لشيخنا لو اشترى حليا أو ديباجا لزوجته وزينها به لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه ولو جهز بنته بجهز لم تملكه الابايجب وقبول والقول قوله في أنه لم يملكها ويؤخذ مما تقرر أن ما يعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتيد ببعض البلاد لا تملكه الا بلفظ أو قصد اهداء خلافا لما عن فتاوى الحناطي وافتاء غير واحد بأنه لو أعطها مصر وفا للمرس ودفعها صباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح اذا التقييد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية

صارف عنه وقبضها تحفة قال السيد عمر ظاهره انه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الاداء عماله سم وتقدم ان الشارح أى التحفة يعتبر في كل دين قصد الاداء عماله فمضم تعرضه هنالعلم به بما قدمه فلا مخالفة اه أى بين التحفة وبين الاسنى والنهاية والمغنى اه عبد نوح (قوله فلا يجوز اخذ منها) افهم انها قبضتها فان وقع موت أو فراق أفنى النوى بوجودها كلها وان قامت أول الفصل واعتدته في التحفة والمغنى والنهاية (قوله يصير ديننا بمضى الزمان) أى ولو دون فرض القاضي وان ترك الاتفاق عجز الانها في مقابلة التمكين فاذا بذلت ما عليها وجب ان يستقر ما لها ولو ائقها أبوها مدة غيبة الزوج عنه بلا لانه لم يرجعها عليه بشئ ولها تحليفه ان اتفق عنه أو تبرعا عليها ولو بذته لم يرجع هو عليه بخلافها كالأفق من مالها اه فتح الجواد (قوله ويعتاض عنه) أى يستبدل به غيره كالمسكن (قوله أثناء الفصل) أى فتجب كلها وان مات أول الفصل لا يقال كيف تجب كلها بمضى لحظة من الفصل لاننا نقول ذلك جعل وقتنا للابايجب فلم يفرق الحال بين قليل الزمن وكثيره ومن ثم ملكتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطها نفقة وكسوة مستقبلية جاز وملك بالقبض وجاز لها التصرف فيها كتعجيل الزكاة ويستردان حصل مانع اه تحفة ونهاية ومعنى (قوله تأمين فيملو خرج عنها الخ) كذا في التحفة والنهاية قال غنى يؤخذ منه انه لا يجب عليها أن يأتى لها بموتة حيث أمنت على نفسها فلم يؤمن أبدا لها المسكن بما تأمين فيه على نفسها فثبت له فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه (قوله أو لامتناعها) أى أو لم يكن بذاتها السكن كانت بمنفعة من القلة معه الى ما عساه لها (قوله ولو بجرة محبتها) ولو متبرعة أى عليه لان المنة عليه لاعليها تحفة (قوله أو بصبي) غير مرأى وكذا كل من يحمل نظره من الجانيين كمنسوح لاذمية وشيخ هم قال الزركشى وهذا في الخمسة الباطنة أما الظاهرة فيقولها الرجال والنساء من الاحرار والماليك تحفة والظاهرة كقضاء الخواص من السوق ومعنى (قوله مدوثلث الخ) هذا اذا أخذها بمن محبتها ولو أمتها أو محرما قال في المنهاج فان أخذها بجرة أو أمته بجرة فليس عليه غيرها أى الاجرة أو بامتة نفق عليها بالملك أو بمن محبتها لزمه نفقتها وبجنس طعامها جنس طعام الزوجة وهو مد على معسر الخ (قوله أو بما لم يجب الخ) للخدمة الخ كذا في فتح الجواد واعتمده في التحفة واعتمد في المغنى والنهاية كشيخ الاسلام وجوبهما للخدمة وتوان نذر احتياجهما اليهما (قوله الحناطي) الذى مره في باب الهبة ابن الحياط ولعله الصور ابوان الاختلاف من تحريف النسخ وقد علمت ما كتبناه هناك ومن كلام الشارح

لما قررته فيها أنها كالمصلحة لأنه إن تلفظ بأهداء أو قصد ملكته من غير جهة الزوجية والأفهم ملكها أم مصروف العرس فليس
بواجب فإذا صرفته بأذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فإن كان قبل الدخول استرده والا فلا لتقرره به فلا يسترد
بالنشوز (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها إجماع أي بخروج عن طاعة الزوج وإن لم تأثم كصغيرة بمجنونة ومكرهة (ولو ساعة)
أي ولو لحظة فنسقط نفقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا تزوج على زمان الطاعة والنشوز ولو جهل سقوطها بالنشوز فاتفق
رجع عليها إن كان عن محنى عليه ذلك وانما يرجع من أنفق في نكاح أو شراء فاسد وان جهل ذلك لأنه شرع في عقدها على
أن يضمن المؤن بوضع اليد وكذلك هنا وكذلك من وقع عليه طلاق باطلا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم فلا يرجع بما أنفق على
الأوجوه يحصل النشوز (منع) الزوجة الزوج (من تمتع) ولو بنحو لمس أو بموضع عينه (لا) أن منعه عنه (لهذا) ككبرائه
بحيث لا تعتمد له مرضها بضرر معه الوطء وقرح بفرجها وكنه حوضه ويثبت كبرائه بقرار أو برجلين من رجال الختان
ويحتاجان لا يشار ذكره بأي حية غير إيلاج ذكره في فرج محرم أو بذكر أو بأربع نسوة فإن لم يكن معرفته إلا بنظرهن اليها مكشوف
الفرجين حال انتشار عضو مجاز يشهدن (بفرع) لما منع التمتع لقبض الصداق الحال أصالة قبل الوطء بالغة مختلرة إذا لم لا امتناع
حينئذ فلا يحصل النشوز ولا تسقط النفقة بذلك فإن منعت لقبض الصداق المؤجل أو بعد الوطء طائفة فنسقط فلو منعت لذلك بعد
وطئها مكرهة أو صغيرة ولو تسلم الولي فلا وكذا الوادعي وطأها بتمكيبها وطلب تسليمها اليها فأنكرت أو امتنعت من التسليم
صنفت (وخروج من مسكن) أي المحل الذي يرضى بإقامتها فيه ولو يبيتها أو يبيت أبيها ولو لمصادرة وإن كان الزوج غائبا بتفصيله

هنا إن ما هنا هو المعتمد (قوله) لا قررته فيها أنها كالمصلحة (لفظ) أنها مقحوف عبارة التحفة مغير للذي المراد كاهن واضح والمقرر
فيها هو أنها لا تملكه إذ بنقض قصد إهداء ثم عطف المقرر فالتحفة بقوله لا نهى تلفظ به أسخ وتقله ع ش عن صحيح وآخره فإما عرض
به الحشى هنا على السراح غير ظاهر تأمل ثم وجد ع ش تحفة بغيره تحفة لفظ أنها ساقط كالتحفة (قوله) استرده) على تأمل
أن أراد استرداد جميعه اه سيد عمر أقول ويدفع الباطل ع ش من أن المهر وجو به بالعقد لا يجب تسليمه حتى تنطق
الوطء وتمكنه ومعنى وجو به بالعقد حينئذ أنه لو مات أحدهما قبل التمكن استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف اه
جيد (قوله) بنشوز) ولو لحظة لم يستمتع بها فيه ولو لحظة فإن حصل الاستمتاع ولو كانت حصة على النشوز وجبت طائفة نفقة يومها
وليستها كأصغر به م في شرحه وظاهره اعتاده وهو تفصيل حسن فيستفطن له قرره شيخنا العنماوي والعزبي وحالف حل
وقال لا يجب لها الاقتران من الاستمتاع فقط اه بجري (قوله) فنسقط نفقة ذلك اليوم الخ) قال سم على حج وانظر حكم النشوز
بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والأواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويرد بالنشوز ولو لحظة في مدة بقائها أو كيف الحال
والأدري فيه ترددوا احتمالات تراجع ويقي سكنى المسكن فانظر ما يسقط منها بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن
النشوز فقط حتى لو أطاعت فيه لحظة استحققتها لأنها غير مقطرة زمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيها
النشوز م والظاهر أن مثل السكنى غير هامن الفرش والة طاء وغيرهما اه بجري (قوله) ولا تزوج على زمان الطاعة والنشوز)
فإن عادت للطاعة كان أول فصل الكسوة ابتداء عودها ولا حساب لما قبل النشوز من ذلك الفصل تحفة وخالف في النهاية فقال فإن
عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل وواقفه سم (قوله) ولو جهل سقوطها الخ) كذا
في التحفة والنهاية قال ع ش ومثلهما لو جهل نشوزها فأنفق ثم تبين له الحال بعد اه (قوله) لا تشرع في عقدها الخ) كذا في التحفة
والنهاية قال الرشيدى وفيه عوقلة لا تحنى اه وكان وجهه كافي الحشى أن من جهل سقوط غفقتها بالنشوز كذلك قال فكان الأولى
أن يقول لأنها تحت حبس بخلاف هذه وهو وجهه (قوله) من تمتع) ولو بحسبها ظاهرا أو بحق وإن كان الحابس هو الزوج كما عتمده
الوالد يؤخذ منه بالأولى سقوطها بحسبها له ولو بحق للحيولة بينهما وبينها كما أفنى به الوالد شرح مرم وفي فتح الجواد لو أن لها في
الاستدانة ثم حبست في الدين لم تسقط كما مرسوطا في التفليس اه سم ولا أثر زناها وإن حبست لأنه لا يمنع الاستمتاع بها اه (قوله)
أو بموضع) عطف على يتحو أي ويحصل النشوز بمنع من تمتع بموضع منها فعينه كنهها أو خذلها (قوله) أصالة) شرح ما إذا نكحها
بمهر مؤجل ثم حل فليس لها الامتناع وإن لم يكن قد وطئها (قوله) ولو لم يلبسها) كذا في التحفة والنهاية بالثناء التحفة وغيره في المتن

الآتي (بلاذن) منه ولا ظن لرضاه فخرجها بغير رضا مولوز يارة صالح أو عيادة بغير محرم أو إلى مجلس ذكر عصيان ونشوز وأخذ
الأفرع وغيره من كلام الامام أن هذا اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله بمثل الخروج الذي تريد قال شيخنا وهو محتمل
مالم تعلم من غيرة تقطع عن أمثاله في ذلك (نفيه) يجوز لها الخروج في مواضع منها إذا أشرف البيت على الانهدام وهل
يكفي قولها خشيت انه دمه أو لا بد من قرينة تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والاقر بالثاني ومنها إذا خافت على نفسها أو
ما لها من فاسق أو سارق ومنها إذا خرجت إلى القاضي لطلب حقها منه ومنها خرجها لتعلم العلوم العينية أو للاستفتاء حيث لم
يغنها الزوج الثقة أو نحو محرما فيها استطهره شيخنا ومنها إذا خرجت لاكتساب نفقة بتجارة أو سؤال أو كسب إذا عسر
الزوج ومنها إذا خرجت على غير وجه النسوز في غيبة الزوج عن البلد بلاذنه لزيارته أو عيادة قريب لأجنبي أو أجنبية على
الوجه لان الخروج لذلك لا يعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر ان محتمل ذلك ان لم يمنعها من الخروج أو يرسل إليها بالنوع
(وبسفرها) أي بخروجها وحدها إلى محل يجوز للقصر منه السفر ولولوز يارة بوجوبها وألحج (بلاذن) منه ولو فرضه مالم
تضطر كأن جلا جميع أهل البلد أو بقي من لا تمن معه (أو) بأذنه ولكن (لغرضها) أو لغرض أجنبي تقسط المؤن على الاظهر
لعدم التمكين ولو سافرت بأذنه لغرضها معا فمقتضى المرجح في الإيمان فيما إذا قال لزوجته ان خرجت لغرض الحجام فأنت طالق
خرجت لها ولغيرها أنها لا تطلق عدم السقوط هنالك لكن نص الام والمختصر يقتضي السقوط (لا) بسفرها (معه) أي الزوج بأذنه
ولو في حاجتها ولا بسفرها بأذنه حاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط المؤن لأنها ممكنة وهو المقوت لحقه في الثانية وفي الجواهر
وغيرها عن الماوردي وغيره لو امتنع من التمسك به لم تجب النفقة الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها بها

بالموعدة فقال وسواء كان لعبادة كحج أم لا اه (قوله الآتي) أي في قوله ومنها إذا خرجت على غير وجه النسوز في غيبة الزوج
الح (قوله فخرجها) بيان لما قبله مع التصريح ببعض الافراد (قوله بغير محرم) ولعل صوابه حنف غير والاقتصار على محرم
لانه الذي سيأتي جواز الخروج لزيارته عند غيبة الزوج عن البلد بخلاف غير المحرم وهو الاجنبى هنا وهناك فاحتراز المحشى
هنا عن غير المحرم بالمحرم وان عيادته لا تكون نشوزا اشتباه منه بما سباني في غيبة الزوج عن البلد فتأمل (قوله أو عيادة
قريب) قال في التحفة قضية التمير هنا بالقرب وبالأهل الواقع في كلام الشارح ونعم شيخنا في شرح منعه أنه لا فرق
بين المحرم وغيره لكن قضية تمير الزكشى بالمحرم وتبعه في شرح الروض تقييده بالمحرم وهو متجه اه واعتمد في المعنى
والنهاية عدم الفرق (قوله على الوجه) كذا في التحفة وقال في النهاية فيما يظهر وخالف في المعنى فاستوجه عدم سقوطها بخروجها
إلى بيت جيرانها لزيارته أو عيادة أو نعيه كبيت أبيها أو أقاربها (قوله خرجت لغرضها) كذا فيما يوجد بإيدنا من النسخ
بناءً على الضمير بناء على أن الحمام يؤث وهو لغة لبعض العرب أما جل أهل اللغة فعلى تقديره وبعبارة في التحفة (قوله عدم
السقوط) اعتمده في النهاية على المعنى كشيخ الاسلام (قوله لكن نص الأم والمختصر الح) يشعر بضمير عيادته وحكي القولين
في التحفة ولم يصرح بترجيع الآنة قال واعتمده أي السقوط البلقيني وغيره ونص الأم والمختصر ظاهر فيه اه وللمراد
بالمختصر مختصر البويطى الذى هو أحد كتب الشافعى الأثر بمقتضى هذا ومختصر المزنى والاملاء كما حقت بيانها وبيان ما تسلسل
منها من كتب المذهب في القواعد السلوكية (قوله بأذنه) ليس بقيد متى سافرت معه بل ولا حاجتها بلاذن وان عصيت كفى
الفتح وغيره ومحل ان لم يمنعها والا فاشارة كما في التحفة والنهاية أي مالم تمتع بها عرس وظاهر المعنى تقييد النسوز فيما إذا
منعها من الخروج معها بما إذا لم يقدر على ردها واعتمده في الفتح وشرح المنهج ولم يرتضه في النهاية والتحفة قال فيها لما رآه
لا فرق بين قدرته على ردها طاعته وان لا اه ومنه تعلم ما في المحشى (قوله ولو مع حاجة غيره) أي سواء الغير الزوجة أو أجنبي
وهذا مكررم قوله سابقا ولو سافرت بأذنه لغرضها معا بل مصادم لترجيحه فيه السقوط تبعاً لما في الأم والمختصر فتنبه (قوله
لأنها ممكنة) أي في الأولى وهي ما إذا سافرت معه وقوله في الثانية هي ما إذا سافرت لأمه بأذنه (قوله وفي الجواهر) إلى قوله قال
شيخنا في التحفة والنهاية يزاد فيها وأقره وأقنى بالوالد ثم قالاً والعبارة لها وما مر في سفرهما معه بغير اذنه من وجوب
نفقتها بتمكينها وان أعت بصيانتها صريح فيه وقضيه جريان ذلك في سائر صور النسوز وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا
زمن التمتع دون غيره نعم يكفى في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه قال البجيرى وقوله نعم الح كأنه مرد

عقوا عن النكاح حينئذ اه شيخنا وفضينه مران ذلك في سائر صور النشوز وهو محتمل وتسقط المؤن أيضا باغلاقها الباب في وجهه وبدعوا طلاقا بنا كذا وليس من النشوز شتمه وابتذله باللسان وان استحققت التأديب **قائمة** لو تزوجت زوجة المفقود غيره قبل الحكم بموته سقطت نفقتها ولا تعود الا بعلمه عودها الى طلعتها بعد التفرق بينهما **قائمة** يجوز للزوج منعها من الخروج من المنزل ولو لوأت أحد ابويها أو شهود جنازته ومن أن تمكن من دخول غير خاتمة واحدة المنزل ولو ابويها وابنه من غيره لكن يكره منع أبويها حيث لا عذر فان كان السكن ملكها لم يمنع شيئا من ذلك الا عند الرية **قائمة** لو نشزت بالخروج من المنزل فغاب وأطاعت في غيبته بنحو عودها المنزل لم تجب مؤنتها مادام غائبا في الأصح لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة فالطريق في عود الاستحقاق أن يكتب الحاكم الى القاضي ببلده ليثبت عودها للطاعة عندهم فاذ علم وعاد أو أرسل من يسلمها له أو ترك ذلك لغيره عن عود الاستحقاق وفضية قول الشافعي في القديم أن النفقة تعود عند عودها للطاعة لان الموجب في القديم العقد لا التمكين وبقال مالك وصرحوا ان نشوزها بالردة يزول باسلامها مطلقا زال المسقط وأخذ منه الأخرى انها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كأن منعه نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو كذلك على الأصح ولو انتمست زوجة غائب من القاضي أن يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت الكساح واقامته في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مدة مستقبلة فيقتل يفرض لها عليه نفقة المعسر الآن ثبت يساره

لكلام الماوردي لان ظاهره قصر الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده وهو بعيد لكن كتب ع ش على قوله وظاهر كلام الماوردي الخ معتمد وكذا على قوله نعم الخ فتأمل ذلك وحرره والظاهر ان كتابته على الاول معتمده من آوسبق فلم يكتب اه (قوله سواء من السنة) أي كانه من التمتع ورعى بيعتها في صحها **قائمة** بدعواها طلاقا بنا أي لا يأنس كراستحقاقها في النفقة والنهاية ومجمل ما تمسك به من سم عن الشهاب الرمي أو يستمتع بها له وليست عنه من مسائل النشوز فيجب عد النكاح لها في مسائله وأعجب منه بحارة الحنفية وتعليلها بدلائلها على كراهته في النفقة والنعقة والمباراة ويجب اجماعا لجمعية مرة وأمة ولو حال المؤن السابق وجوبها للزوجة لبقاء حبس الزوج وسلطنته نعم لو قال طلق بعد الولادة في الرجعة وقالت قبلها فلا رجعة لك صدق بيمينه في بقاء العدة وثبوت الرجعة فلامؤن لها لانها تنكر استحقاقها وأخذت منها لاجب لها وان راجعها وكذا لو ادعت طلاقا بنا فأنكره فلامؤن لها الخ واعتمد في المفتي وجوب المؤن لها قال لانها محسوسة لاجله بل قال ع ش على مر تقديمه ما يصرح باستحقاقها النفقة فيذكر حبسها عنده حبس الزوجات حيث قبلنا قوله بيمينه فاعمل ما هنا مفروض فبالو لم يحبسها ولا تمتع بها **قائمة** (قوله يجوز للزوج منعها الخ) أي وله منعها أيضا من نفل الصوم وصلاة أي غير راتب أما صلاة نفل راتبة فليس له منعها منها لتأكدها بخلاف النفل المطلق نعم له منعها من تطويلها ومن تعجيلها أول الوقت كصوم الاثنين والخميس الحاقا كذلك بالنفل المطلق بخلاف الصوم الذي يشبه راتبة الصلاة في التأكد كصوم يوم عرفة ويوم عاشوراء لتأكدها وألحقها صاحب الاستقصاء بمقابلتها وفرق بينهما وبين راتبة الصلاة بقصر زمنها وبوإيده خبر لا تصوم المرأة يوما سوى رمضان وزوجها شاهد الإبادة وله المنع من خروج لعيد وكسوف لامن فعلها في البيت اه فتع وجزم في النعقة بان لها فعل نحو عرفة وعاشوراء بفراذه كرواتب الصلاة اه ونحوها المعنى والنهاية **قائمة** (قوله هو كذلك على الأصح) كذا في النعقة قال الأذري وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلي والنشوز الخفي اه وينتج ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلي وانما قلنا ذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كاه وظاهره ولشهادها عند غيبته وعدمها كم كاعلامه فيه نظر وقياس صريح في نظيره نعم اه ونحوها النهاية **قائمة** (قوله حينئذ يفرض الخ) أي ولو كان ما يفرضه من الدراهم اه ع ش وهذا على مختار النهاية والوالد خلافا للنعقة جيد **قائمة** أخى الشهاب الرمي فيما اذا فرض الحاكم للزوجة وأولادها دراهم في مقابل مؤنتها ومؤنتهم عند ضيعة الزوج وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وفي الاستدانة عند تغير الاخذ من ماله مع الرجوع عليه بان ذلك صحيح للحاجة الداعية اليه والمصلحة القضيعة بل يجب عليه ذلك عند طلبها كالمؤن في الزوج زوجته نظير كسوتها دراهم فتقدم مادام تراضين اه ملخصا من سم على حج **قائمة** (قوله الآن ثبت يساره) أي يفرض

﴿ فرع في فسخ النكاح ﴾ وشرع دفعا لضرر المرأة يجوز (لزوجة مكلفة) أى بالغة عاقلة لا لولى غير المكلفة (فسخ نكاح من) أى زوج (أعسر) مالا وكسبا لا تنقاه حلالا (بأقل نفقة) نجب وهو مد (أو) أقل (كسوة) نجب كقميص وخمار وجبته شتاء بخلاف نحو سر او بل ونعل وفرش وغدتوا الأواني لعدم بقاء النفس به ونهما فلا فسخ بالأعسار بالادم وان لم يسغ القوت ولا بنفقة الخادم ولا بالعجز عن النفقة الماضية كنفقة الأمس وما قبلها لتزويجها منزلة دين آخر (أو) أعسر (بمسكن) وان لم يتأدوه (أو) أعسر (بمهر) واجب حال تم قبض منه شيئا لئلا يكون الأعسار به (قبل وطء) طائفة فلها الفسخ للعجز عن تسليم العوض مع بقاء العوض بحاله وخيارها حينئذ عقب الرفع الى القاضي فوري فيسقط الفسخ بتأخيرها بلا عذر كجهل ولا فسخ بعد الوطء لتلف العوض به وصيرورة العوض دينيا لا ممتفلا وطئها مكره فلها الفسخ بعده أيضا قال بعضهم الا ان سلمها الولي له وهي مغيرة بغير مصلحة فتحبس نفسها بمجرد بلوغها فلها الفسخ حينئذ ان عجز عنه ولو بعد الوطء لأن وجوده هنا كسبها ما اذا قبضت به ففسخ فلا فسخ طاعا على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الأسنوي والزرر كشي وشيخنا وقال البارزى كالجورجى طاعا الفسخ أيضا واعتمده الأذرى ﴿ تنبيه ﴾ يتحقق العجز عما سار بغية ماله لساقفة القصر فلا يلزمها الصبر الا ان قال أحضر مدة الامهال أو بتأجيل دينه بقدر مدة أحضار ماله الغائب عساقفة القصر أو بحلوله مع أعسار المدين ولو ائزوجة لأتاهى حالة الأعسار لاتصل لحقها والمصر منظر وعدم وجدان المكسب من يستعمله ان علب ذلك أو بعروض ما يمنعه عن الكسب ﴿ فائدة ﴾ اذا كان للراة على زوجها الغائب دين حال من صدق أو غيره وكان عندها بعض ماله وديعة فهل لها أن تستقل بأخذ ماله منها بلارفع الى القاضي ثم تقسح به أولا فأجاب بعض أصحابنا ليس للراة المذكورة الاستقلال بأخذ حقها بل رفع الأمر الى القاضي لأن النظر في مال الغائبين للقاضي نعم ان علمت انه لا يدين لها الا بشئ يأخذ منها جزاها الاستقلال بالأخذ اذا فرغ المال وأرادت الفسخ بأعسار الغائب فان لم يعلم المال أحد ادعت أعساره وانه لئماله حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الأعسار وحلفت على الأخير بن نافية يعلم ترك النفقة عدم وجودها الآن وفسخت بشر وطء وان علم المال فلا بد من بينة بفرأغه أيضا انتهى (فلا فسخ) على المعتمد (بامتناع غيره) موسرا أو متوسطا من الاتفاق حضر أو غاب (ان لم ينقطع خبره) فان انقطع خبره ولا مال له حاضر جزاها الفسخ لأن تعذر واجبها بانقطاع خبره كتمسكه بالأعسار كاجزم به الشيخ زكريا

طاعا نفقة الموسر ﴿ فرع في فسخ النكاح ﴾ أى بالأعسار بمؤن الزوجة الشاملة للمهر كافي عيش (قوله لاتقا) ليس بقيد بل مثل اللائق غيره اذا أراد تحمل المشقة مباشرة وقوله حلالا أخرجه الطرام فلا أثر لقدرته عليه فلها الفسخ تحفة ونهاية (قوله وان لم يسغ القوت) أى بدون الادام فتح (قوله وشيخنا) أى في فتح الجواد والامداد كالأسنى لكن ظاهر التحفة ان طاعا الفسخ أيضا فمجبين جزم الشارح والمحشى بأن عدم الفسخ حينئذ معتمد ابن حجر مع ان المعول في اعتداده على ما في التحفة عند اختلاف كتبه كما مر وقد تبرأ منه فيها ونقل مقابله وسكت عليه مقرأه فتأمل وراجع قواعد الاصطلاح بعد فهمك عليك بالنجاح (قوله طاعا الفسخ أيضا) اعتمده في المعنى والنهاية ونشرح المسجع وتقدم انه ظاهر التحفة (قوله الا ان قال أحضر) أى أحضره فيلزمها الصبر مدة الامهال أى امهال المعسر بن وهي ثلاثة أيام فاذا لم يحضره فيها أمول ثلاثة أخرى فاذا لم يحضره فيها فسخت ولا يعمل مدة ثلاثة اه شيخنا اه جل (قوله أو بتأجيل) عطف على بغية وقوله بمساقفة القصر أى فافوقها أما أقل منها فلا يتحقق به العجز (قوله أو بعروض) عطف على بغية وقوله ما يمنعه أى كمرض لكن ان لم يتوقع زواله قبل مضي ثلاثة أيام كافي للتحفة والنهاية (قوله على الأخير بن) أى كونه لئماله حاضر ولا ترك نفقة (قوله بشر وطء) سيا في بينها عند قول المتن فيمهل ثلاثة (قوله على المعتمد) سيا في يقابله بقول ابن الأول أشار اليه بقوله وخالفه تلميذه شيخنا الخ أى وهو انه لا فسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتغير استيفاء النفقة من ماله كافي للتحفة وغيرها وهو المذهب على ما سياتى والثاني هو قوله واختار جمع كثير ون الخ فلا اعتراض على الشارح في ذلك كما زعمه المحشى (قوله فلا فسخ بامتناع غيره) أى غير من أعسر بأقل النفقة وأقل الكسوة وأقل المسكن بأن لم يقدر على الأقل ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل الموسر والمتوسط والعسر القادر على مؤنة المعسر بن فلو حذف الشارح لفظة المتوسط لأمكن حل الموسر في كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة المعسر بن (قوله كاجزم به الشيخ زكريا) أى في شرح المنهج وغيره من تبعه العلامة الطباوى وغالب المتأخرين وعزى أيضا لوالد

وخالفه تلميذه شيخنا واختار جمع كثير من محقق المتأخرين في غائب تعذر تحصيل النفقة منه الفسخ وفواه ابن الصلاح وقال في فتاويه إذا تعذرت النفقة لعلم مال حاضر مع عدم إمكان أخذها منه حيث هو بكتاب حكمي وغيره لم يعرف موضعاً أو عرف ولكن تعذرت مطالبته فحاله في اليسار والاعسار أو لم يعرف فلها الفسخ بالحكم والافتاء بالفسخ هو الصحيح انتهى ونقل شيخنا كلامه في الشرح الكبير وقال في آخره وأفتى بما قاله جمع من متأخري اليمين وقال العلامة المحقق الطنيد أوى في فتاويه والذي تختاره تبعاً لآفة المحققين أنه إذا لم يكن له مال كاسب لها الفسخ وإن كان ظاهر المذهب خلافه لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقوله عليه السلام بعثت بالحنيفة السخية ولأن مدار الفسخ على الأضرار ولا شك أن الضرر موجود فيها إذا لم يمكن الوصول إلى النفقة منه وإن كان موسراً أذسر الفسخ هو نضر المرأة وهو موجود لاسيما مع اعسارها فيكون تعذر وصولها إلى النفقة حكمه حكم الاعسار انتهى وقال تلميذه شيخنا آفة المحققين ابن زياد في فتاويه يجوز الجأل بالمذهب الذي جرى عليه الرافعي والثوري عدم حوازل الفسخ كاسبق والمختار الجواز وجرم في قتيله أخرى بالجواز (و) لا فسخ بأعسار بنفقة نحوها أو بغير (قبل ثبوت اعساره) أي الزوج باقراره أو يستند كراعساره الآن ولا تكفي بنبذ كرت أنه غاب مصرًا ويجوز لينة

شيخنا هر اه قول (قوله وخالفه تلميذه شيخنا) أي ابن حجر في عدم جواز الفسخ بذلك قال وإن ما في شرح المنهج مخالف للقول ووافقه هر أول قال سم وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه اه واعتمده الخطيب والزيادي وغيرهم وهو المذهب الذي نص عليه الشافعي ورجحه الشيخان كاسيد كره الشارح قال في الغني وهذا أحوط والأول أيسر اه وقال الشهاب السنباطي في حاشية المحلى وهو أي الأول المعتمد وما تفقه للروايات عن النص ضعيف اه سيد عمر وفي سم تأويل النص بما يرتفع به اختلاف بينه وبين الأول ونصه بعد كلام أنه ينبغي حمل النص على من له مال دون مسافة القصير أو احتمال أن يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن أن يحمل على ذلك أيضاً في شرح المنهج بأن رادهاً لا مال له حاضر في البلد مع امتناعه في دون مسافة القصير وألا مال له حاضر معلوم أي لم يعلم حضور مال له دون مسافة القصير فلا يخالف المتقول عن النص فلي تأمل فإن ردنا التحفة ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا لكن الوجه المتعين الأخذ بهذا وقد وافق عليه هر آخر أو أثبت في شرحهما بوافقه اه وفي الفتاوى الشرعية للكردي بعد كلام طو بل فظهر لك أن الحق مع شيخ الاسلام وإن الجال الرملي رجع آخر في نهايته إلى موافقة شيخ الاسلام وفي العباب كالروى لو تعذر انفاقه ففسخت في المختار اه (قوله واختار جمع الخ) هذا قول أوسع مما جرى عليه شيخ الاسلام ومتابعوه لأنه فيمن غابوا تعذرت مطالبته وإن لم ينقطع خبره (قوله حكمي) نسبة للحاكم أي بأن تطلب من حاكم بلدها أن يكتب لحاكم بلده (قوله كلامه) أي كلام ابن الصلاح (قوله الشرح الكبير) أي من شرح الارشاد المسمى بالامداد (قوله والمختار الجواز) فدل على من كلام سم المتقدم أنه لم يخرج عن نص المذهب والحاصل كما في فتاوى سيد العلامة السيد عبد الله بن عمر العلوي الحضرمي أنه يجوز فسخ الزوجة النكاح من زوجها حاضر أو غاب بتسعة شروط اعساره بأقل النفقة والكسوة والمسكن لا الأدم بأن لم يكن له كسب أصلاً أولاً في ذلك ولا يجحد من يستعمله أو به مرض يمنعه عن الكسب ثلاثاً أولاً كسب غير لائق إلا أن يتكفاه أو كان حراماً أو حضره أو غاب عنه مرحلتين أو كان عقاراً أو عرضاً أو ديناً مؤجلاً أو على مصر أو مفسو به وتعذر تحصيل النفقة من الكل في ثلاثة أيام وثبت ذلك عند الحاكم بشاهدين أو بعه أو يمينها المردودة إن رد اليمين وحلفها مع البيئة أنها تستحق النفقة وأنه لم يترك مالا ولا زمتها للسكن وعدم نشوزها ورفع أمرها للحاكم وضربه مهلة ثلاثة أيام لعلها تأتي بالنفقة أو يظهر للغائب مال أو نحو ودعة وأن يصدر الفسخ بلفظ صحيح بعد وجود ما تقدم إمامنا الحاكم بعد طلبها أو منها بإذنه بعد أن يطلب بنحو ففسخت نكاح فلان وإن تكون المرأة مكنته فلا يفسخ ولي غير هال أو غلب الزوج وجهه يساره واعساره لا يقطع خبره ولم يكن له مال مرحلتين فلها الفسخ أيضاً بشرطه كما جزم به في النهاية وزكريا والمزج والسنباطي وابن زياد وسم والكردي وكثير من وقال ابن حجر في التحفة والفتح وهو متجه منكر لا نقلاً اه بل اختار كثير من وأفتى به ابن عجيل وابن كبن وابن الصاغ والروايات أنه لو تعذر تحصيل النفقة من الزوج في ثلاثة أيام جاز لها الفسخ حضر الزوج أو غاب وفواه ابن الصلاح ورجحه ابن زياد والطنيد أوى ولزج صاحب المذهب والسكاكي وغيرهم فيما إذا غلب وتعذرت النفقة منه ولو بنحو شكاية قال سم وهذا أولى من غيبة ماله وحده

الاعتقاد في الشهادة على استصحاب حالته التي غاب عليها من اعسار أو يسار ولا تسأل من أين لك انه معسر الآن فلو صرح بمسئله بطلت الشهادة (عنقلض) أو يحكم فلا بد من الرفع اليه فلا ينفذ ظاهره ولا باطنا قبل ذلك ولا يحسب عدتها من الفسخ قال شيخنا فان فقد قاضٍ وحكم محلها أو عجزت عن الرفع الى القاضي كأن قال لا فسخ حتى تعطيني مالا استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهره أو كذا باطنا كما هو ظاهر خلافه فيد بالاول لأن الفسخ مبني على أصل صحيح وهو مستلزم للتفويض باطناً ما رأيت غير واحد جزموا بذلك انتهى وفي فتاوى شيخنا ابن زباد لو عجزت للرأع من بينه الاعسار جازها الاستقلال بالفسخ انتهى وقال الشيخ عطية السكي في فتاويه اذا تعذر القاضي أو تعذر الاتبات عنده لفقد الشهود أو غيبتهم فلها أن تشهد بالفسخ وتفسخ بنفسها كما قالوا في المرتبة اذا غلب الراهن وتعد راتب الراهن عند القاضي ان له بيع الرهن دون مراجعة قاض بل هذا أهم وأعم وقوعاً اهـ (ق) اذا تفرقت شروط الفسخ من ملازماتها المسكن الذي غلب عنها وهي فيه وعدم صدور نشوز منها وحلفت عليها وعلى أن لا مال لها حاضر ولا ترك نفقة وأثبتت الاعسار بنحو الفقهاء على المعتمد أو تعذر تحصيلها على المختار (بمحل) القاضي أو المحكم وجوباً (ثلاثة) من الایام وان لم يستعمله الزوج ولم يرج حصول شيء في المستقبل ليتحقق اعسار في فسخ لغير اعسار بمهر فانه على الفور وأفتى شيخنا انه لا امهال في فسخ نكاح الغائب (م) بعد امهال ثلاث بلياليها (يفسخ هو) أي القاضي أو المحكم أثناء الرابع خبر الدار فطني واليهي في الرجل لا يجد شيئاً ينق على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر وعلى وأبو هريرة رضي الله عنهم قال القاضي رضي الله عنه ولا أعلم أحداً من الصحابة خالفهم ولو فسخت باطلاً كم على غائب فعاد وادعى ان له مالا بالبلد لم يبطل كما أفتى به الغزالي الا ان ثبت انها تعلم ويسل عليها أخذ النفقة منه بخلاف نحو عقار وعرض لا يتيسر بيعه فانه كالعلم (أو) تنسخ (هي باذنه) أي القاضي بلفظ فسخت النكاح فلو سلم نفقة الرابع فلا تنسخ بما مضى لانصار ديننا ولو أعسر بعد ان سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها وظهر قولهم انه لو أعسر بنفقة السادس استأنفتها وهو محتمل ويحتمل انه ان تخلت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا كما قاله شيخنا ولو تبرع رجل بنفقة لم يلزمها القبول بل لها الفسخ (فرع) لها في مدة الامهال والرضا باعساره اخرواج نهاراً قهراً عليه لسؤال نفقة أو اكتسابها وان كان لها مال وأممكن كسبها في بيتها وليس له منعها

المجوز الفسخ أما الفسخ بنصر رها بطول الغيبة وشبهة الوقاع فلا يجوز زانفاً قالون خاف الزنا اهـ (قوله) ولا تسأل من أين لك الخ) أي وان علم استنادها للاستصحاب وقوله فلو صرح بمسئله أي وهو الاستصحاب وقوله بطلب الشهادة أي ما لم يدكر مسئله نفوية لا شكاً كافي التحفة (قوله في فسخ) يتعلق بيسهل وقوله لغير اعسار متعلق بفسخ وخرج به الفسخ لاعساره بالمهر فانه كما قال على الفور رأى لامهاله فيه فيسقط بنا خبره بلا عذر كجهل كما هو ظاهر اهـ تحفة وفي الاسنى ان الامهال فيما أولى لأنه اذا ثبت في الاعسار بالنفقة التي ضررها بتأخيرها أكثر فليثبت في الاعسار بالمهر بالاولى اهـ قال سم وهو الوجه وعليه فالقور ية ما تعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر اهـ وفي المتن وهو أي الامهال في المهر ظاهر لكن المنقول خلافه اهـ (قوله) الا ان ثبت انها تعلمه) قال في التحفة في الاحتياج الى قيام اليقينة بعلمها وقدرتها نظر ظاهر لأنه بان يبينه الوجود انه موثر وهو لا يفسخ عليهما وان تعذر تحصيل النفقة منه كما هو بنحوه النهائية وأقره الغزالي في المتن قال السيد عمر ونقله السباطي على المحلى وأقره أيضاً (قوله لأنه صاردنا) قال في التحفة من ثم لو انقضى على جعلها بماضى لم تنسخ كرجوعه ابن الرفعة واعتمد في المتن والنهاية كالاسنى ان لها الفسخ وعبارة النهاية احتمالاً لان أرجحها نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق اهـ (قوله بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى انه يعقد بالمدة الماضية أي مدة الامهال وتفسخ الآن كما في حل اهـ يج أي فلها الفسخ صبيحة الخامس مغني وسم وعش (قوله وظهر قولهم انلوا أعسر الخ) منقول القول المصرح به في التحفة والنهاية ساقط وعبارتها وظهر قولهم بنفقة الخامس انلوا أعسر الخ (قوله بنفقة السادس) أي مع الخامس اهـ حيد (قوله ان تخلت ثلاثة) أي بالانفاق بين الاعسار الاول والثاني (قوله وجب الاستئناف) معتمد عـش (قوله والا فلا) كذا في التحفة والنهاية يزاد فيها والأصح ان لها الفسخ حينئذ اهـ أي حين اذ تخلت أقل من شدي يوالضابط انه متى أنفق ثلاثاً لم يثبتوا استئنافاً وان أنفق دون الثلاث بنت على ما قبله رهاوى (قوله رجل) أي ليس سيداً ولا أصلاً وزوج تحت حجره ولا يثبت القبول وقوله لم يلزمها القبول أي لما في من المنة

لأن حبسها إنما هو في مقابلة انفاقه عليها وعليها رجوع الى مسكنها لئلا لأنفقت الابواه دون العمل ولما منعه من التمتع بها نارا وكذا لئلا لكن تسقط نفقتها عن ذمتهم مدة النكاح في الليل قال شيخنا وقياسه أنه لا نفقة لها من خروجها للكسب انتهى (فروع) لا فسخ في غير مهر لبدأة وليس له معها من الفسخ بغيره ولا الفسخ بعنده رضاها بأعساره أو عدم تكليفها لأن النفقة في الأصل لها لئلا لا يجازها اليه بأن لا ينقضي عليها ويقول لها افسخي أو جوعي دفعا للضرر عنه ولو زوج أمته بعبده واستخدمه فلا فسخ لمولاه اذ مؤنتها عليه ولو أعسر سيد المستولدة عن نفقتها قال أبو زيد أجب على عقها أو تزوجها (قائمة) لو فقد الزوج قبل التمكن فظاهر كلامهم لا فسخ ومذهب مالك رحمه الله لا فرق بين المكنة وغيرها اذا تعذر النفقة وضررت بالعدة وهي عند مشهور للنفقة عن غيرهم بغير الفسخ (تمة) يجب على موصر ذكر أو أنثى ولو بكسب يطبق به بما فضل عن قوته وقوت عونه بومه وليته وان لم يفضل عن ديه كفاية نفقة وكسوة مع آدم ودواء الأصل وان علا ذكر أو أنثى وفرع وان نزل كذلك اذ لم يملكها وان اختل فديننا بأن كان أحدهما حرا يأمر به اقال شيخنا في شرح

ومن ثم لو سلمها المتبرع له وهو سلمها لها زنها القبول تحفة ونهاية (قوله) لكن تسقط نفقتها (الح) كذا في الفتح وعبارة المفتي والنهاية والوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها من الاستمتاع زمن التحصيل فان منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع اه أي تسقط نفقة اليوم والليله عندها من التمتع في غير وقت العمل وان قل زمن المنع كالحظة اه ع (قوله) قال شيخنا أي في التحفة وعبارتها واذ قلنا لها المنع ولو لئلا سقطت عن ذمتهم فزمن المنع وقياسه أنه لا نفقة لها (الح) أي خلافا لما صرح عن المفتي والنهاية (قوله) ولا الفسخ به بالرفع معطوف على منعها وضير به عانده على غير المهر وأعاد له برب عليه ما بعده فاعتراض المحشي على الشارح بعدم التضمين عنده بعد نقضه عن نفسه في شرح الفتح الجواد في قوله (قوله) قال أبو زيد (الح) في اقتضائه كالتحفة على نقل مقالة أبي زيد وتقريرها المشاعر باعتبارها هو ضعيف والاصح في الرخصة أنه لا يجبر عليه بل يخليها لتكسب وتمتق على نفسها فان تعذر نفقتها بالكسب فهي في بيت المال اه وجزم بما يضاف التحفة في نفقة الرقيق حيث قال أما أي المستولدة فيخليها ان لم يزوجهوا ولا أجزاها لتكسب كفايتها فان لم يكن لها كسب أولم ينف بها في بيت المال ثم الميسر اه وجرى عليه أيضا في الاسنى والمفتي والفتح والنهاية زاد فيها قال التمولي ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فلرجوع الى وجهه أي يزید بالتزويج أو لم يصلح له وعدم الضرر اه وقد تعقب سم والسيد عزما في التحفة ههنا في نفقة الرقيق فاحفظه (قوله) أو عدم تكليفها أي بأن كانت غير بالغة أو غير عاقلة (قائمة) في تمتعها به (قوله) لو فقد الزوج قبل التمكن (الح) قد يتبادر منه أنه لا يجري فيما تقدم من التفصيل والخلاف وجزم به المحشي وبحث فرقا بين هذا وما تقدم لم يظهر لي وجهه ولم أقبله على سند الذي تظاهروا من كلام التحفة والنهاية حيث قال أولا فان غاب الزوج عن بلدنا ابتداء أو بعد تمكنها ثم نشوزها كما يأتي ثم أرادت عرض نفسها لتجب مؤنتها رفعت الأمر للحاكم وأظهرت له التسليم وحينئذ كتب الحاكم لها كم بلده ان عرف ليعلمه بالخال (الح) ثم ذكر في فصل الاعسار الخلاف في ذلك ولم يفرق بين من غاب قبل تمكن زوجها ومن غاب في حال نشوزها بعد التمكن انه يجري في مسئلتنا أيضا الخلاف فيمن انقطع خبره أو غاب وتعدر تحصيل النفقة منه لوجود العلة وعدم الفرق ولعل سياق الشارح له بهذا الصنيع ليبين خلاف الامام مالك في ذلك تأمل (تمة) في مؤن الأصول والفروع (قوله) لأصل وان علا وفرع وان نزل أي ولا يستدعي لمسودى النسب وقال أبو حنيفة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم فتدخل فيه الخالة عنده والعمو يخرج منه ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع وقال مالك لا تجب النفقة الا للوالدين والأولاد والاخوة والأخوات والعمومة وبنيهم رواية واحدة فان كان الارث جاريا بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كان الأخ مع عته وابن الدم مع بنت عمه فعن أحمد روايتان اه رجة

الارشاد ولان كان زانيا محصنا وتار كالهلافة خلافا لما قاله في شرح المنهاج ولان بلغ فرع وترك كسبا لا تقا ولا أثر لقدرة أم أو بنت على النكاح لكن تسقط نفقتها بالعقد وفيه نظر لأن نفقتها على الزوج انما تجب بالتسكين كسروان فان الزوج معسر املك نفسخ ولا يصير مؤن القريب بغوتهادينا عليه الا باقتراض قاض لعينة منفق أو منع صلح منه لا باذن منه ولو منع الزوج أو القريب الا نفاق أخذها المستحق ولو بغير اذن قاض **فرع** من له أب وأم فنفته على الأب وقيل هي عليهما لبالغ ومن له أصل وفرع فعلى الفرع وان نزل أوله محتاجون من أصول وفروع ولم يقدر على كفايتهم قسم نفسه ثم زوجته وان تعدت ثم الأقرب فالأقرب نعم لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير ويحب على أم ارضاع ولها البأ وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة وقيل يقدر بثلاثة أيام وقيل سبعة ثم بعده ان لم توجد الاهي أو أجنبية وجب ارضاعه على من وجدت وطالب الأجرة ممن تلزمه مؤنته وان وجدنا لم نجبر الأم خلية كانت أو في نكاح أبيه فان رغبت في ارضاعه فليس لايه منعها الا ان طلبت فوق أجرة المثل وعلى أب أجرة مثل الأم لارضاع ولها حيث لا متبرع بالارضاع

فصل في الأولى بالحضنة وهي تربية

(قوله خلافا لما قاله في شرح المنهاج) حيث استوجبت الزاني المحصن عدم إلحاقه بالحرق والمرد قال ع ش ومقتضى ما عجل أن مثل الزاني المحصن قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للإمام اه (قوله ولان بلغ فرع وترك كسبا لا تقا) أي فلا يلزم الأصل نفقته بخلاف الأصل بجعله وان ترك كسبا لا لأن تكليفه اياهم القدرة على كفايته وكبر سنه ليس من المصاحبة بالمعروف وللولي حل الصغير على كسب قدره عليه ولا يقدر على كسب الأصل دون الفرع مؤتمم سر لزوجه واحدة أو أم ولله منها من تمام الاعفاف اه فتح الجواد (قوله ولا أثر لقدرة أم أو بنت الخ) صدر هذه العبارة للفتح وعجزها للتحفة لكن لم يأت بمعنى الأولى ولم يجر على سنن الاخرى أبدل واو العطف بل كن حيث لا حاجة وأتى بالتنظير من التحفة ولم يأت بما أشعرت بمن توفقه اعنسه مع خلو الفتح عن التنظير وقوله وان كل الزوج معسر اغاية لسقط نفقتها (قوله لا باذن منه) أي من القاضي في الاقتراض فلا يصير به دينا الابدل الاقتراض كافي المغنى والنهاية والتي في التحفة والفتح أنها تستقر وتصير دينا بذلك وان تأخر الاقتراض عن الاذن ويفرض القاضي أيضا بالقاء وان لم يأذن لمن ينفق عليه يكفي قوله فرضت أو قسرت لقان على فلان كل يوم كذا فتصير دينا في ذمة قريبه يطالب به حتى عمامضى وخالف المغنى والنهاية أيضا قالوا العبارة للنهاية وما إذا قلل الحاكم قسرت لقان على فلان كذا ولم يقض شيئا لم يصير دينا بذلك اه قال في المنع ولا يستقر بدون هذين بل يسقط بمضى الزمان الاتفاق خادهم القريب حيث وجبت لنهاية في مقابلة الخسمة اه (قوله أخضعها المستحق) أي أخضع نفقته المستحق من زوجته بعض من ماله ان وجد جنسها وكذا ان لم يجد في الأصح والغيبه كالتنع وله الاستقراض ان لم يجمله مالا وعجز عن القاضى ويرجع ان أشهد ويجرى ذلك في كل منفق اه معنى يزاد من الفتح والنهاية (قوله فنفته) أي يولو بالقنا (قوله وقيل هي عليهما لبالغ) الجاران والمجروران متعلقان بمحذوف تقديره ومحبة عليهما أي على الأب والأم لبالغ أي عاقل بخلاف الصغير والمجنون لتمييز الأب بالولاية عليهما وقد أشار بقيل الى ضعفه (قوله ومدته يسيرة) أي يرجع فيها لاهل الحيرة اه فتح (قوله ولها) أي المرضعة سواء الأم والأجنبية (قوله عن تلزمه مؤنته) أي ان لم يكن له مال والاغنه معنى (قوله فليس لايه منعها) أي وكانت أحق به لو فور شفتها ثم ان لم ينقص لرضاعها تمتع استحققت النفقة أيضا والا فلا اه تحفة (قوله حيث لا متبرع بالارضاع) يوجد عقبه في نسخ الطبع لا الخط وكتبه راض بما رضيت وهي لا تستقيم الا بزيادة دون قبيل ما كما صرح بذلك في الفتح وغيره

فصل في الحضنة ونفقة المملوك والحضنة فتح الحاء مأخوذة من الحضن بكسر ها وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرعا لا ذكره الشارع بقوله وهي تربية الخ (قوله والأولى) مبتدأ خبره قوله الآتي أم وانما كانت الأم أولى لها شفتها لان الولد مخلوق من ترابها المجاورة لمحل الشفقة الذي هو القلب وانما نسب الى الابحونها مع ان مخلوق من مائهما لان المخلوق من مائهما الاشياء التي لا تدوم كالخس والسمن ومن مائه الاشياء التي تدوم ولا تزول طول العمر كالعظم والعصب والعروق وكل مولود يز يد كل سنة قدر أربعة أصابع بأصابعه وكل أحد طوله أربعة أذرع مقبوضة الاصابع بضاع نفسه والقوة تزده الى الاربعين وتقف

الى الستين ونقص بعد ذلك اه شرقاوى (قوله من لا يستقل) أى بأمر مولاه يتهدى لخاصه لغيره أوجنون أو خيل أو قلة بخير وإن كان كبيراً وترى به تبعه بما يصلح من نحو اطعام وغسل وتوهم وتمشط والنساء ما أتى لهن عليه أصرو به أشفق ونسبته في الصغير بالتمييز ثم الى البلوغ نسمى كفاة قاله الماوردى وقال غيره تسمى حضنة ومؤنتها في مال المحضون ثم الأب ثم الأم ثم هو من محالوج المسلمين اه فتح الجواد (قوله ناخر) أى لاحق له في الحضنة بخلافه ما لو نسكت قريباً للطفل له حق في الحضنة وإن لم يستحقها الآن كان عم فلا يسقط حقها وزوجها من أن يرضى بحضنتها ولو الاسقط لأن له المنع وعليها الامتناع (قوله فامهاتها) أى الوارثات فلا حضنة للجددة الفاسدة كأماً فى الأم ومحل ذلك إذا لم يكن للمحضون بنت والافدت في الحضنة على الجدات عند فقد الأم فإن كان له زوجة يتأذى وطؤه لها ورزق محضونة تطبق الوطء قدما حتى على الابوين كما في التحفة والنهاية (قوله وان علت) أى الأم كما في شرح المنهج قال البحرى لا حاجة لهذه الغاية مع قوله فامهاتها (قوله فأب) هذا مقروض في اجتماع المذكور والآيات والشرح لم يذكر غير من الله كور فكان الأولى حذفه ليكون آتياً تحت الآيات كما جمع في التوابع أى آتى الآيات والآية كورها كما جمع في الآيات وعبارته بعد أن ذكر الأم رأسها بالوارثات ثم أب ثم أمهاتها كذا فى الوارثات ثم جد أى لاب ثم أمهاتها كذا ثم ولد الابوين ثم الأب ثم الأم ثم خلة كذا أى لابوين ثم لاب ثم أم ثم بنتاً تحت كذا ثم والخال كذا البرأى بأن يكون أنى مطلقاً أو ذكراً وإزائمه جهة كذا ثم عم لابوين ثم لاب ثم بنت خلات ثم لمعات كذا ثم ولسم وارث اه ببعض توضيح من الفتح ثم قال فيه مع الفتح وتقدم أنى كل من الاصناف المذكورة على ذكر وحنى كذا تحت ولولام على الاخ ولولابوين فعل نبوتها أى الحضنة لكل أنى قريبة ولو غير محرم لم يندل به ذكر غير وارث لشفتها بالقرابة وهذا ينسبها الى الترتيب بالانوة بخلاف غير القريبة كالمتعة ومن أدلت بذكر غير وارث كبت الخال وكذا من أدلت بوارث أو بأنى وكان المحضون ذكر أو أنثى وسكنى ولكل ذكر قريب وارث بترتيب ولاية النكاح لا الارث لان الجد هنا مقدم على الاخ واتسلم مشتاقاً كغير محرم كابن العم بل الثقة عينها هو كبتة وانطوا جمع ذكرور وانث قدمت الأم فأما أمهاتها فالأب فأما أمهاتها فالأقرب فالأقرب من الحيوانى فإن استويا فربا قدمت الانثى أو ذكورة أو أنوة أقرع وعلم من تصرف المحضون السابق انه كل صغير ومجنون ومجنبل وقليل التمييز ثم ان بلغ سبى التدبير دامت الحضنة أو فاسقاً فالأب له نياها زالت فبسن حيث شاء لكن يلاحظه الولي ان غشى عليه فساد أو رشيداً ولأمر نفسه والاولى ان لا يفارق أبويه اه (قوله فأخت خالة الخ) أى من أى الجهات كن نعم تقدم أخت وخالة الوحدة لابوين عليهن لابوين يقدمن اذا كن لاب عليهن لام (قوله والميراث الخ) أى ان الترتيب السابق إنما هو في محضون غير مميز قال ابن الرفعة ويعتبر بمميزه في أن يعرف أسباب الاختيار وذلك موكول الى نظر الخاتم اه فتح (قوله عند من اختار منهما) أى لا تهم في خير غلامين أبويه وأمه فان صلح أحدهما فقط حسنه ولا تخير والجد كأب فقد أو اتفقت أهليته فيخير بينهما وبين الأم كبن أخ أو عم والأم ومثلهما ان العم في الذكر لا الانثى اذ المعتمد أن الأم أولى منهما والجد كما فقدت أو اتفقت أهليتهما فيخير حيث لا أم بين أب وأخت وخالة فإن فقد الأب فالوجه أنه يخير بين أخت وأخالة وبقية العصبة كما يخير بينهم وبين الأم نعم قيد الماوردى الاخت بآنى لغير الأب لا دلالة بالأم ولا يخير بين أهل الحضنة مطلقاً بل لابد من الترتيب فيخير أولاً بين الأم والجددة عند عدم الأم والأب ثم بينها وبين الجد ثم بينها وبين ولد الابوين ثم ولد الأب ثم بينها وبين العم ثم ولد الذكر فإن فقدت الأم فالوجه أنه يخير بين أمها وبين كآخوين وأختين اه فتح الجواد (قوله ولا أحدهما) أى فطمه بعد حولين من غير رضا الآخر (قوله ولو غنيا) أى بالكسب كما

وان لم يتاذبه نعم ان اعتيد ولو ببلاد العرب على الاوجه كنى اذلا تحقير حيفتد وعلى السيد ثمن دواته وأجرة الطبيب عند الحاجة وحسب الرقيق لسيد يتفق منه ان شاء ويسقط ذلك بمضى الزمان كنفقة القريب ويسن أن ينلوه بما يشتم به من طعام وأدم وكسوة والافضل اجلاسهم للاكل ولا يجوز أن يكلفه كالسواب على السوام عملا لا يطيقه وان رضى اذ يحرم عليه اضرار نفسه فان أبى السيد الا ذلك بيع عليه أى ان تعين البيع طريقا والأوجز عليه أما في بعض الاوقات فيجوز أن يكلفه عملا شاقا ويتبع المادة في راحته وقت القبالة والاستمتاع وله منعه من نفل صوم وصلاة وعلى مالك علف دابته المحترمة ولو كلبا محترما وسقيها ان لم تألف الرعى ويكفيها والا كنى ارساها للرعى والشرب حيث لا مانع فان لم يكفها الرعى لزمه التكميل فان امتنع من علفها أو ارساها أجزر على ازالة ملكها ودمج الماء كونه فان أبى فعل الحاكم الاصلح من ذلك ورقيق كذا في ذلك كلفه ولا يجب علف غير المحترمة وهي الفواسق الخمس ويحلب مالك الدواب مالا يضرها ولا يولد لها وحرم ما ضر أحد هملوا لولقة الطف والظاهر ضبط الضرر بما يجمع من نمو أسنانها وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الرافى قالوا يجب الترتيب فصر ما يقيمه حتى لا يموت ويسن أن لا يبالغ الخالب في الحلب بل يبق في الضرع شيئا ولو لم يقص أظفار يده ويجوز الحلب وان مات الولد بأى حيلة كانت ويحرم التهريش بين البهايم ولا يجب عمارة داره أو فاته بل يكره تركه الى أن تخرب بغيره عن تركه حتى يزرع وشجر دون ترك زراعة الارض وغرسها ولا يكره عمارة حاجة وان حالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع بحمولة على من فعل ذلك للخيل والنفاخر على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

قال في النهاية ولو كسوبا أو ببضه الحر أى على القول القديم ان الرقيق ملك اذا ملكه السيد ولم أقف له على سلف في تعبيره به (قوله لا يطيقه) أى على السوام فتح (قوله أما في بعض الاوقات) مقابل قوله على السوام وقوله فيجوز أن يكلفه عملا شاقا ومن ثم قال الرافى ولا يكلفه الاعمال الشاقة الا في بعض الاوقات اهـ و يظهر أن محله ان أمن عاقبة ذلك الشاق بأن لم يخش منه نوله محذور تيم ولو نادرا وان كان مأكلا ولا اذا قام به يوما أو يومين عجز وضف شهرا أو شهرين اهـ فتح الجواد (قوله والاستمتاع) زاد عقبه في الفتح وفي العمل أول الليل والنهار حتى لو اعتسبت خدمته طرفي الليل أيضا اتبعت عاداتهم اهـ (قوله من نفل صوم وصلاة) أى غير راتب كإمر تفصيله في منع الزوجة الجلوى هنا كفى الفتح (قوله ويكفيها) برفع الفعل تقدير اجلة حاله أى حال كون الرعى كافيا لها (قوله غير المحترمة) أى دواب غير المحترمة وانظر حيثئذ ما مفاد هذه الاضافة لا يقال مفادها الاختصاص لانا نقول الفواسق لا تثبت عليها بدلا عند ملك ولا باختصاص تأمل شو برى ويمكن أن يقال الاضافة تأتي لادنى ملازمة وما هنا كذلك يجى قال الانرى والظاهر أنه يجب عليه أن يلبس الخيل والبغال والخيول ما يقيها من الحر والبرد الشديدين اذا كان ذلك بضرها ضررا ينافى اعتبارها كسوة الرقيق ولم أر فيه نصا وهو ظاهر اهـ نهاية (قوله وهي الفواسق الخمس) هي كفى صحيح البخارى الفائرة والعقرب والحدأة والغراب والكلب المقفور وأبدل بعضهم المقرب بالحيتون نظمها في قوله

خمس فواسق في حل وفي حرم • يقتلن بالشرع ممن جاء بالحكم

كلب عقور غراب حية وكذا • حداة فائرة خذواضح الكلم

سميت فواسق استعارة وانما نالهن لكثرة خبيثتهن وأذا هن قالن في الفتح وفي اقتصاره على الفواسق الخمس نظر بل كل حيوان حل قتله ولو من غير هائلها كما علم من كلامهم في الاطعمة اهـ (قوله بما يمنع من نمو أسنانها) كذا في التحفة ونحوها النهاية والمفنى (قوله وضبطه) أى الضرر وقوله فيه أى ولد البهيمة (قوله توقف فيه الرافى) أى فيقال يجب أن يترك لها ينمى نمو أسنانها عشى (قوله قالوا يجب الخ) مزيد على عبارة التحفة لا موقع له لا تعين ما توقف فيه الرافى فتأمل (قوله بأى حيلة) هذه المقصود من اعادة المسألة مع علمها بحرم لان يموت الولد غالبا قبل لبن أمه فتشأ بل الناس على خروجهم بحشود جلد نحو حشيش فيزل لبنها على صورته وفي فلاته العلامة باقتير لو كانت ندر بنفخ فرجها قال الازرق حرم ان ضرها والا فلا اهـ (قوله التهريش) هو التحريك بين الكلاب والافساد بين الناس والمهارة تحريك بعضها على بعض قاموس (قوله للخيل والنفاخر) في

﴿ باب الجنابة ﴾

من قتل وقطع وغيرهما واقتل ظلماً أكبر الكبائر بعد الكفر والقود أو العقول اتقى مطالبة أخرو يتوالفعل الزهق ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (أقسام الافي عمد) بخلاف شبهه وخطأ (وهو قصد فعل) ظلماً (و) عين (شخص) يعني الانسان اذ لو قصد

التحفة وتكره الزيادة عليها أي على السبعة لغير حاجة وصح ان الرجل ليؤجر في نفقته كلها الا في هذا التراب أي ما لم يقصد بالانفاق في البناء به مقصداً صالحاً كما هو معلوم اهـ ﴿ تنبيهان ﴾ الأول قال الاذرى هل يجوز الحرق على الجمر الظاهر ان من لم يضرب حاجزاً والافلاقي كتب الجنابة وهو جاز على القواعد انه يجوز الانتفاع بالحويون في غير ما خلق له كالبرق للركوب والحل والابل والحبر للحرق وقوله ﴿ لا ينجس ﴾ ينما رجل يسوق بقرة اذا اراد أن يركبها فقال انما خلق ذلك متفق عليه المراد انه معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك اهـ نهاية ﴿ الثاني ﴾ يكره للانسان أن يدعو على ولده أو نفسه أو ماله أو خدمه لخبر مسلم في آخر كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له وأما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف اهـ معنى ونهاية قال الرشدي والظاهر أن المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وأن محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه والافلاقي يظهر أنه بلا حاجة لا يجوز على الولي والخدام في حاشية الشيخ ع ش من أن قضية سياتي الحديث ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له وإن كان الظالم آتياً بالدعاء الخ محل توقف اهـ والله سبحانه أعلم ﴿ تمة ﴾ من حق الحيوان جمع الذكور والانث وقتالاتراعو يكره اثره الجرح على الخيل ويحرم اثره الخيل على البفر الكبير الآية اهـ حجاب

﴿ باب الجنابة ﴾

أي على الابدان بشر ينفذ كرا الجنابة على الاموال فيما ر في باب الغصب وفيما يأتي في باب السرقة وقطع الطريق وعلى الأعراس في باب الصيال وهذه العبارة أولى من تعبير غير ما جراح لشموها القتل بنحو السحر اهـ شرقاوي ونحو السحر الخنق وتشمع أيضا ازالة المعاني بخلاف الجراح (قوله والقتل ظلماً) أي من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهداً أو مؤمناً ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفراده متفاوتة فقتل المسلم أعظم أثماً الذي ثم المعاهد والمؤمن وأما الظلم من حيث الاقتيل على الامام كقتل الزائي المحسن وتارك الصلاة بعد امر الامام له بها فينبى أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر اهـ ع ش (قوله لا تنق الخ) أي من جهة الأذى أما حق الله تعالى فانه لا يسقط الا بتوبة صحيحة ومجرد التمكين من القود لا يفيد الا ان انضم اليه دم من حيث المعصية وعزم من لاعودوا القتل لا يقطع الاجل خلافاً للسنلة اهـ تحفة ونهاية قال ابن القيم والتحقيق أن القاتل يتعلق به ثلاثة حقوق حق لله تعالى وحق للمقتول وحق للولي فاذا أسلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً الى الولي ندس على ما فعل خوفاً من الله تعالى ونوبة فصوحا سقط حق الله بالتوبة وحق الأولياء بالاستيفاء والصلح والعفو ويحق للمقتول بعوضه عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه وبينه اهـ وهو لا ينافي قوله لا تنق مطالبة أخرو يتجوز اذ على أن عدم المطالبة لتعويض الله اياه اهـ ع ش قال الباجوري فان اقتصر قهره على كايقع كثير اسقط عنه حق الوارث فقط اهـ ﴿ فائدة ﴾ القتل على خمسة أقسام واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح الاول قتل المرتد اذ لم يقب والحربي اذ لم يسلم ولم يعط الجزية * والثاني قتل المعصوم بغير حق * والثالث قتل الغازي قريبه الكافر اذ لم يسب الله أو رسوله * والرابع قتله اذ اسب أحدهما * والخامس قتل الامام الاسير فانه مخبر فيه كإسياني وأما قتل الخطأ فلا يوصف بحرمان ولا حلال لانه غير مكلف فيها أخطأ فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة انتهى شرح الخطيب وينبغي أن يرجع ما ذكره في قتل الاسير فانه إنما يفعل بالمصلحة فقضاه وجوب القتل حيث ظهرت المصلحة فيه اهـ ع ش ونصح توبة القاتل عهد الان الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا ينحتم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عذابه ان عذبه وان أصر على ترك التوبة كسائر ذوى الكبائر غير الكفر اهـ اسنى ومعنى ولا ينافيه قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً جزاؤه جهنم خالداً فيها محل الخلود فيها على طول المدقوع به زجر أو تنفيراً أو محمول على من استحل اهـ ع ش (قوله بخلاف شبهه) أي العمد

شخصاً من غلبه فإني أنسا أن كان خطأ (بما يقتل) غالباً جرحاً كان كفر زارة بمقتل كدما فوعين وخاصرة وأحليل ومناشوعجان هو ما بين الخسبة والدرا ولا كنجوع وسحر (وقصد هما) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير ما يقتل غالباً (شبه) عمد سواء أقتل كثيراً أم نادراً كضربة يمكن عادة حالة الملاك عليها بخلافها بنحو فلم أومع خفتها جاداً فهدر ولو غرز زارة بغير مقتل كالبلة وقخذ ونالم حتى مات فعمدوا إن لم يظهر أثر ومات حالاً فنبه عمد ولو جسه كأن أغلق بالعليه ومنه الطعام والشراب أو أحدهما والطلب لذلك حتى مات جوعاً أو عطشاً فإن مضت عدة بموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد لظهور قصد الإهلاك به و يختلف ذلك باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحرا وحده الأطباء الجوع للملك غالباً بالتين وسبعين ساعة متصلة فإن لم تحض المدة المذكورة ومات بالجوع فإن لم يصحك بمجوع أو عطش سابق فنبه عمد فيجب نصف دية لمصول الملاك بالأميرين ومال ابن العماد فيمن أشار لإنسان بسكين تخويفاً له فسقطت عليه من غير قصد إلى أنه عمل موجب للقتل قال شيخنا وفيه نظر لأنهم يقصد عينه بالآلة فالوجه أنه غير عمد انتهى ﴿ تنبيه ﴾ يجب قصاص بسبب كباشرة فيجب على مكره بغير حق بأن قال أقتل هذا أو لا أقتلك فقتله وعلى مكره أيضاً وعلى من ضيف بموم يقتل غالباً بغيره فإن ضيف به مجزاً أو دسه في طعام الغالب كله منه فأكله جاهلاً فنبه عمد فيلزم دية ولا فود لتناوله الطعام باختياريه وفي قول قصاص

(قوله أحليل) هو مخرج البول من ذكر الإنسان واللبن من الثدي وقوله ومناشع هي موضع الولد أو موضع البول اه قلموس (قوله وعجان) بكسر العين (قوله وان لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم واشتد ثم زال ومات في الحال أو بعد من يسير أي عرفاً فإظهاره تخفّف وبها يتضح ما في عبارة الشارح من الاجال (قوله والطلب) بالنصب عطف على الطعام (قوله فنبه عمد) أي تجب فيه دية كاملة ويوجد في نسخ الطبع عقبه فيجب نصف دية لمصول الملاك بالأميرين اه ولم أره في شيء من نسخ الخط وهو تقرير على مسألة أخرى في التحفة والنهاية هي ما إذا كان به بعض جوع وعطش سابق ولم يعلم الحابس بذلك فيجب حينئذ نصف دية للعة المذكورة فتفطن (قوله بسبب) هو ما أثر التلف فخط ومنه منع نحو الطعام السابق وقوله كباشرة الكاف للتظهير وهي ما أثر التاف وحمله والشرط مالا ولا تحفة والحاصل أن الفعل الذي له مدخل في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب وشرط لانه ان أثر في الزهوق وحصل بدون واسطة فلباشرة وان أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وان لم يؤثر في الزهوق ولا في الحصول فالشرط الأول كحز الرقبة والقد والجراحت المتساوية والثاني كالا كراهه الثالث كحفر البئر ثم ان اجتماع السبب والمباشرة فقد يغلب الثاني كالدمع الالتقاء من شاطئ وقد يغلب الأول كالشهادة وقد يعتدلان كالمكره والمسكره شو برى مج (قوله فيجب على مكره) بالكسرى ولو لواناماً ومتغلباً ومنه أمير خيف من سطوته لا اعتياده فعل ما يحصل به الا كراهه وخوف فأمه كالا كراهه ولا نظر إلى أنه منسب والمكره مباشر اه تحفة (قوله وعلى مكره أيضاً) بالفتح أي ما لم يكن أعجمياً يعتقد وجوب طاعة كل أمر أو أمور الامام^(١) أو زعيم بغاة لم يعلم ظلمه بأمره بالقتل ولا خلاف في أنه كالمكره على الزنا وان سقط الحد عنه لأن حق الله تعالى يسقط بالنسبة اه تحفة وقيد البغوى وجوب القود عليه بما إذا لم يظن أن الاكراه يبيح الاقدام والالم يقتل جزماً لأن القصاص يسقط بالنسبة اه زى قال في المغنى وهو ظاهر ان كان ممن يخفى عليه نحره بذلك اه وفي التحفة يتعين حله بعد تسليمه على اذا ما كان خفاءً ذلك عليه اه فقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه سم وخالف في النهاية أيضاً وقيد به البغوى وقال أبو حنيفة يقتل المكره دون المباشر وقال مالك وأحمد يقتل المباشر اه رجة قال في المغنى كالا سني ويباح به أي بالا كراهه شرب الخمر والتغلف والافطار في رمضان على القول بإبطال الصوم به والخروج من صلاة الفرض واتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمن كل من المكره والمكره المال والصيد والقرار على المكره بكسر الراء وليس للمالك المال دفع المكره عن ماله بل يجب عليه أن يقر روجه بماله ويجب على المكره أيضاً ان يقر روجه بالتلافه ويباح به الاثنيان بما هو كفر قولاً أو فعلاً مع طمأنينة القلب بالامان والامتناع منه أفضل مصابة ونباتاً على الدين اه وفي ع ش عن السمرى مثلها ﴿ تنبيه ﴾ لم يبين الشارح هنا ما يحصل به الاكراه اكتفاء بما ذكره في الطلاق لكن نقل الرافعي أن الاكراه لا يحصل هنا بالتخويف بالقتل

(١) (قوله أو أمور الامام) عطف على أعجمياً وقوله أو زعيم بغاة أي سيدهم عطف على الامام اه جيد وقوله لم يعلم الخ فان علم مأمور كل منهما ظلمه اقتصر من المأمور دون الأمر وض مع الاسنى

تغريره وفي قول لاشيء تطليبا للبشارة وعلى من أتى في ما عقرق لا يمكنه التخلص منه بعموم أو غيره وإن التقمه حوث ولو قبل وصوله الماء فإن أمكنه التخلص بعموم أو غيره ومنعه منه عارض كجوع ورعي فهلك فنبه عند فقيه دينه وإن أمكنه قدر كخوف أو عنادا فلا دية **فرع** لو أسس شخص ولو للقتل فقتله آخر فالقصاص على القاتل دون الممسك ولا قصاص على من أكره على صعد شجرة فزاق ومات بل هوشبه عمدان كانت مما يزق على مثلها غابا لبالو الاغتيا (وعدم قصد أحدهما) بأن لم قصد الفعل كأن زاق فوقع على غيره فقتله أو فصد فقط كأن رمى لهدف فأصاب إنسانا ومات (خطأ ولو وجد) بشخص (من شخصين معا) أي حال كونهما مقترنين في زمن الجناية بأن تفارقا، لاصابة (فعلان مذهبان) للروح مذقتان أي مسرعان للقتل (كعز) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) غير مذقتين (كقطع عضوين) أي جرحين أو جرح من واحد وعشرة مثلا من آخر فماتت منهما (فقتلان) فقتلان آخر بجرح له نكاحا يأنه كثر من جروح فإن ذهب أي أسرع للقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككنا في تذييف جرحه لأن الأصل عدمه والقود لا يجب بالنك (أو) وجداه به منهما (مرتباه) بالقاتل (الأول إن أنهاه إلى حركة مذبح) بأن لم يبق فيه أدراك وإبصار ونطق وحركة اختياريات ويعز والثاني وإن جنى الثاني قبل انتهاء الأول إليها وذهب كعز به بعد جرح فالقاتل الثاني وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال وإن لم يذهب الثاني أيضا ومات الجني بالجنايتين كأن قطع واحد من الكوع والآخر من المرفق فقتلان لوجود السر فيهما **فرع** لو اندمجت الجراحة واستمرت الجنى حتى مات فإن قال عدلا بانهما الجرح فالقود والا فلا ضمان (وشرط) أي للقصاص في النفس في القتل كونه عمدا عظيما فلا قود في الخطأ وشبه العمد وغير الظلم (في قبيل عصاة) بايمان أو أمان يحقق دمه بمقدمة أو عهد فيهدر الأخرى والمرتب وزان محسن فقتله مسلم ليس زانيا عصما سواء أئتمت زناه بيئته أم باقر لم يرجع عنه فخرج بقول ليس زانيا عصما الزاني المحسن فيقتل بماله يأمره الإمام بقوله قال شيخنا ويظهر أن يلحق بزاني المحسن في ذلك كل مهادر كارتصاص قاذف عظمي متحرق فقتله

أو بما يخفف منه الثلث كالنطح والضرب الشديد واعتمد في المني والتحنف والنهاية وسبارة الآحرين ولا يحسن انكرهما الا
بضرب شديد فاقوله لانتحو ولده اه واعتمد في المني تبعا لرواي أن أنه اكراه أيضا قول الدال لأن ولده كنفه في الغالب
اه (قوله وعلى من ألقى) معطوف على مكره أي ويوجب القصاص على من ألقى والمعمول مخوف تقديره غيره وقوله في ماء مثله
النار وقوله مفرق أي أو غير مفرق وألفاه بهيئة لا يمكن ذلك مع شرح المنهج (قوله دون للمسك) لكن عليه الأثم والتعزير
بل والضمان في القن وقراره على القاتل تحفة وممر (قوله والاختطأ) كذا في التحفة وشرح المنهج واعتمد في المني والنهاية يوسم
أنه شبه عمدا وان لم يزق غالباً ولو أكرهه يميز ولو الأعجمي السابق على قتل نفسه كاتل نفسك أو اشرب هذا السم والافتلتك
فقتلها فلا قصاص في الأظهر وكذا الأدية كافي التحفة والغني وقال في النهاية يجب على الأمر نصف الدية قال ع ش أي
دية عمدا اه قال في التحفة والنهاية وفيه تملأوا كره بما تضمن تعدياً بشديداً كاحراق أو غشيل ان لم يقتل نفسه كان
اكرها أما غير المبز فعلى مكره القود ولو قال حرطاً أو قن اقتلني أو اقتلتك فقتله المقول له فلا قصاص عليه للأذن له
ولادية عليه وان فسق بامثله وتلزمه الكفارة والأذن في القطع بهدوه وسرايته اه قال ع ش بقي ما يقع كثيراً أن الحاكم
يكسر شخصاً أو يصلبه مثلاً انه يطلب من المتفرجين عليه قتله لتهوون عليه فهل إذا أجابه انسان وهون عليه بازهاق روحه
يأثم أم لا فيه نظر والأقرب عدم الحرمة لأن في ذلك تخليفاً على الآذن بأسراع الإزهاق وعدم تطويل الإلم على أن موته بعد سقوط
بعادة اه (قوله وعدم قصداً) مبتدأ خبره قوله الآتي خطأً لكن لا موقع للفاء فيه فكان ينبغي حذفها (قوله بان لم يقصد
الفضل) تصور لعدم قصداً محتملاً تستعمل بأن غالباً لمصر ما قبلها فابعد ما وكثيراً ما تستعمل مثل كأن كما هنا تحفة ونهاية قال
الجلال المحلى وظاهر أن فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص اه (قوله كحرز) أي قطع به أي بالمقتول أي كقطع صادر من
الثاني للمقتول غالباً بمعنى اللام (قوله وعلى الأول) أي الجارح الأول وقوله قصاص العضو أي ان كان عمداً وقوله أو مال أي ان
كان غير عمد وقوله بحسب الحال أي من عمد وضده كما تقرر (قوله وفي قتل عصمة) أي وشرط فيه وجود عصمة أي من أول
أجزاء الجنابة كالرمي إلى الزهوق تحفة (قوله يرجع عنه) أي والاقبل به أي ان علم رجوعه فبايظهر تحفة وخالف في المني
والنهاية فقال لا يقتل به وان رجح أي لاختلاف العلماء في سقوط الحد بل رجوع اه (قوله الزاني) أي للسلم معنى (قوله فيقتل به)
أي للسكافة ع ش (قوله كشارك صلاة) أي بعد أمر الامام بها معنى (قوله مستحتم قتله) أي بان قتل في الطريق من

والحاصل أن المهر معصوم على مثله في الاهداء وإن اختلفا في سببه ويد السارق مهبرة الأعلى مثله سواء المسروق منه وغيره ومن عليه قصاص كغيره في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله ولا قصاص على حرقه وإن عصم بعد عدم التزامه ولما تواتر عنه ^{يقول} وعن أصحابه من عدم الاقادة عن أسلم كوحشي قاتل حزة رضي الله عنهما بخلاف الذي فعله القودوان أسلم (و) شرط في (قاتل تكليف) فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل والمذهب وجوبه على السكران المتعمد بتناول مسكر فلا قود على غير متعمده ولو قال كنت وقت القتل مييا أو مكن صباه فيه أو مجنونا وعهد جنونه فيصدق بيمينته (ومكافأة) أي مساواة حال جنانية بأن لا يفضل قتيله حال الجنانية (باسلام أو حر يثأر أو صالة) أو سيادة فلا يقتل مسلم ولو سهدرا بنحو زنا بكافر ولا حر بمن فيعرق وإن قتل

بكافؤه في جحد على حج ما يفيد رجوعه على كل من العطوف والمعطوف عليه والمراد بما ذكرناه (قوله والحاصل) قال الرشيدى برده عليه ما إذا كان القاتل من تدا والقاتل مسلم أو كافرا أو نجوه والمسلم لا يقتل بالكفر ثم أوجب بجوابين استبعدهما (قوله معصوم على مثله الخ) أي ما لم يأمره الامام بقتله أخذ اعماص سم (قوله وإن اختلفا في سببه) كزنا وترك صلاة أو قطع طريق عرش (قوله على السكران المتعمد) أي لأنه كالمكف لا مكف على المتعمد كقتل في الروضة وغيره من الأصحاب وغيرهم في كتب الأصول وانما أصول معاملته تغليظا عليه ولأن ذلك من قبيل ربط الأحكام بالأسباب أي تنليقا بها كلردة ووقوع الطلاق المتعلقين باللفظ الذي يتلفظ به فهو من باب خطاب الوضع أي الجعل أي الخطاب المتعلق بجعل الشيء سببا كاستئصال الوقت بالنسبة للصلاة أو شرطها كاطهارة لها أو مانعا كالخض أو مبيحا كوافقة الشارع باستيفاء الشروط وانتفاء الموانع أو فاسدا بصن ذلك وهو أي خطاب الوضع لا يشترط فيه تكليف بدليل ضمان الصبي ونحوه متلفاتهما لاسن خطاب التكليف المشروط فيه ذلك وأحق ما له بمأخذه طرد اللبالب على ونيرة واحدة لا يقال التام والصبي ونحوه يتعلق بهما خطاب الوضع مع عدم نفوذ تصرفاتهما لانا نقول انهما ولان تعلق بهما ذلك فيما عليهما لم يلحق ما لهما بما عليهما على أعلم يتعلق بهما في جميع ما عليهما بل في نحو الاتلاف خاصة كما قيل بتكليف السكران أخذ من قوله تعالى لا تقر بوا الصلاة وأتم سكرارى فانه لا يخاطب بأمر ولا نهى الا المسكوب وأوجب بأن المرافق الآية من هو في أوائل نشوء السكر مع كون زمن الصحو واسع الصلاة معنى قوله حتى تعلموا ما تقولون حتى تستمر لكم هذه الحالة (قوله بكافرو ولو ذميا) ما لم يحكم كما بذلك فلا ينقض حكمه وهو مذهب مالك أيضا وأجد وقال أبو حنيفة يقتل بالذي دون العاهد والحر في (لطيفة) رفع إلى أبي يوسف مسلم قتل ذميا حكم عليه بالقود فالقيت اليرقة من شاعر يكتى بالمضرج فيها

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالجائر
يا من يبتعد وأطرافها * من ففهاء الناس أو شاعر
جار على الدين أبو يوسف * يقتله المسلم بالكافر
فاسترجعوا ابكوا على دينكم * واضطربوا فالاجر للصابر

فسئل أبو يوسف بالرقعة على هرون الرشيد وأخبره بالحال فقال له الرشيد تدارك هذا الأمر لا تنفعك منه فتنفج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالينة على صحة النعمة وأداء الجزية قبل بأنوا بها فأسقط القود وحكم بالديقوهذا إذا كان مفضيا إلى استنكار النفوس وانتشار الفتنة كان العلول عندها حق وأصوب اه شرقاوى (قوله ولا حر بمن فيعرق) أي ولو مبعضا ولو لم يعلم حاله من حرية أو غيرها بل ولو ظنه أو عهد مسرا حل حج أي ولو كان عبدا غيره وبه قال مالك وأجد أيضا وقال أبو حنيفة يقتله أي بعيد غيره لا بعده موالى مذهب إليه الثلاثة أشار أبو الفتح البستي بقوله

خنوا بدمي هنا الغزال فانه * رماني بسهمي مقتلي على عهد
ولا تقتلوه انتى أنا عبده * وفي منهي لا يقتل الحر بالعبد

قال الشرقاوى والباء في بدمي للبدلية أي بدل دمي وهو الدية فلا ينال في قوله بعد ذلك ولا تقتلوه اه وإلى مذهب أبي حنيفة أشار بعض الحنفية بقوله

ولا أصل بفرعه وان سفل ويقتل الفرع بأصله (ويقتل جمع بواحد) كأن جرحوه جراحات لها دخل في الزهوق وان خُش بعضها أو تفاوتوا في عددها وان لم يتواطأوا وكأن ألقوه من عال أو في بحر لما روى الشافعي رضي الله عنه وغيره أن عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلا غيلة أي خديعة بموضع خال وقال ولو نما لأعليه أهل صنعاه لقتلتهم به جميعا ولم ينكر عليه فصار اجاعا وللولي المفروع بعضهم على حصته من الدية باعتبار عدد الرؤوس دون الجراحات ومن قتل جعاصا تباقت بأولم (فرع) لو نصار عاملا ضمن بقود أودية كل منهما ما تولد في الآخر من الصراعة لأن كلامه يأتى فيما يوردى إلى نحو قتل أو تلف عضو قال شيخنا ويظهر أنه لا أثر لاعتباده أن لا مطالبة في ذلك بل لابد في انفقائهما من صريح الأذن (تنبيه) يجب فصص في أعضاء حيثما يمكن من غير ظلم كيدور رجل وأصابع وأذن وسن ولسان وشفتي وعين وجفن ومارن أنف وهو مالان ممنوي شرط لتصاص الطرف والجرح

خذوا بدى من رام قتلى بلحظه * ولم يخش بطش الله في قاتل العمد
وقودوا بجيرا وإن كنت عبده * ليعلم أن الحر يقتل بالعبد
ولا يتعالم من طعن وعدم مراعاة الحبيب على من أحب وقد تخلص من ذلك الامام ابن عابد بن رحمه الله تعالى في قوله
دعوا من رمح الفقد قسمة جنى * وصارم لخط سله لى على عمد
فلا قود في قتل مولى لعبد * وإن كان شرعا يقتل الحر بالعبد
(قوله ولا أصل بفرعه) وهو مذنب أو خنيفة وأحد أيضا وقال مالك يقتل به إذا كان قتله بمجرد القصد كاضجاعه وذبحه
قن حذفه بالسيف غير قصد قتله فلا يقتل واخفى ذلك عنده كالأشكال حل فوجم كما كمن قض حكمه إلا فيما لم أضحه
وذبحه اه (قوله كأن جرحوه الخ) أى أوضر بوجع صربات وكل قاتلة لو انفردت أو غير قاتلة ونواطؤ تحفة (قوله تمالا)
أى اجتمع وقوله أهل صنعاه قيل خصم لكون القاتل منهم تحفة (قوله باعتبار عدد الرؤوس دون الجراحات) أى في صورتها
لعدم انضباط نكالاتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها وفارقت الجراحات بان تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم فيها
التفاوت اه تحفة ونهاية قال عرش فيضض ضرب كل على انفراد ثم ينسب إلى مجموع ضربها ويجب عليه بقسطه من
الدية بصفة فله عmdا كان أو غيره مراعى فيه عدد الضربات اه (تنبيه) أى في الجنابة على النفس بغير القتل (قوله في
أعضاء) أى أطراف وهى ستة عشر أذن عين جفن أنف شفة لسان سن لحي يد رجل حامة ذكر أليان أنثيان شفران
جلد ثم ما وجد فيه الدية منها وهو ثنائى كاليدين فى الواحد منه نصفها أو ثلاثى فلا نصف ثنائى أو بأى كالأجفان فربها ولا زيادة
على ذلك وفى البعض من كل منها بقسطه لان ماوجب فيه الدية يوجب فيه بقسطه اه مغنى والمعانى أى بعة عشر عقل سمع
بصر شم نطق صوت ذوق مضغ افشاء بطش مشى قوة احبال وامناء وجع هكدا قال الزياى وزاد بعضهم على ذلك لذة
الطعام والقصاص فىما ضبط منها وهى ستة بصر وسمع و بطش مشى قوة احبال وامناء وجع هكدا قال الزياى وزاد بعضهم على ذلك لذة
منها ثم عاد استردت ظهور عدم زواله بخلاف الجرم فلا تسترد بعوده لانه نعمة جديدة لا محل للافشاء وسن من لم يشغروا بالبكرة
والجلد وقد نظم ذلك بعضهم فقال

دية للمعانى تسترد بمودها * وديت الاجرام امنن لردها
واستن سنا غير منفرة كذا * افشاءها والجد ثالث عدها

وكحل الافشاء الذى هو إزالة ما بين الفسل والدر البكرة كما مر اه شرقاوى (قوله كيد الخ) تمثيل للأعضاء التى يمكن
القصاص فيها من غير عمد (قوله والجرح) فيه أنه لم يذكر قصاص الجرح وحاصل القول فى أحكام الجروح أنه يجب القصاص
فى الموضحة ولو بقى بالبدن وهى الجراحة التى تصل إلى العظم بعد غرق الجلد التى عليه وان لم ير العظم لصغر الجرح كغرز
ابرة وصلت اليه أى فى أى جزء كانت من أجزاء البدن بخلاف أرسها فانه خاص بموضحة الرأس والوجه ولا قود فى غير
للموضحة من سائر الجروح وهى الحارصة بمهمات وهى ماشقه بلا سيلان دم والافتسمة دامة بعين مهملهو باضة من البضع
(٤٧ - ترشيح المستفيدين)

ما شرط للنفس ولا يؤخذ بين يمين يسار وأعلى بأشفل وعكسه ولا فصاص في كسر عظم ولو قطعت يد من وسط ذراع اقتص في الكف وفي الباقي حكومة ويقطع جمع يدين تحاملوا عليها دفعة واحدة بمحدد فأبأنوها ومن قتل بمحدد أو خنق أو نجويم أو نفرق بقاء اقتص إن شاء بمثله أو بسحر فيسيف

وهو القطع نطق اللحم بمدا الجلد وملاحة نفوس فيه وسحق بكسر السين تصل جلد العظم التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة به أيضاً وكذا كل جلد رفيقة أخداس من ساحيق البطن وهو اللحم الرقيق وهذه لفة أهل الحجاز وأما أهل المدينة فيسمونها اللطير والمطاة وأمومة تصل إلى خريطة الدماغ المحيطة به وهي أم الرأس ودائمة بغين معجمة تخرق خريطة الدماغ وتصل إلى الفرج عشرين أو إحدى عشرة بز يادة الدائمة العين المسماة بالشجاج بكسر الشين جمع شجة يفتحها الجرح في الرأس أو الوجه أما في غيرهما فيسمى جرحاً لا شجة وأما الأسماء السابقة من الحارص وما بعدهما فلا تختص بالرأس والوجه وقد جمع ذلك بعضهم في نظم ذكره سم فقال

خارصة شقت ودائمة فرت * وأدنت وذات البضع ما قطعت لها
فان هي غاصت فهي ذلت تلاحم * وسحقها بقي على عظمه وشما
وموضحة تكشفوها شمة * تليها وذات النعل ما نقلت عظما
وأمومتها أم حكيس فماغه * فان حرقته فهي دائمة نسي
فوضحة فيها الفصاص وأرشتها * من النفس نصف العشر واجعل كذا المشا
ونافذة أيضاً تساوت أروشا * فقي جمعها عشر ونصف ولا ظما
ودائمة أمومة ثلث نفسه * وما قبل هذا للحكومة قد بنى

أه شرط في زيادة من التحفة (قوله ما شرط للنفس) أي من كون الجاني مكلفاً ملتزماً وكونه غير أصل للمجنى عليه وكون المجنى عليه معصوماً وكافاً للجاني ولا يشترط التساوي في البذل كما لا يشترط في قصاص النفس فيقطع العبد والمرأة بالرجل وبالعكس والنهي بالسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجناية عمداً وعدواً ومن أنه لا قصاص إلا في العمد لا في الخطأ وشبه العمد ومن صور الخطأ أن يقصد أن يصيب حائطاً بحجر فيصيب رأس إنسان فيوضحه ومن صور شبه العمد أن يضرب رأسه بالطمعة أو بحجر لا يشج غالباً لغيره فيتورم الموضع إلى أن ينضج العظم أه معنى (قوله ومن قتل بمحدد) كسيف أي أو بمنقل كحجر أه معنى ونحوه التحفة (قوله أو خنق) بكسر النون مصدراً ككذب ومضارعه يخنق بضم النون ويجوز أن يكون النون مع فتح الظاء وكسر هاء شيدى (قوله اقتص) أي المستحق فهو معنى للفاصل كما بدل له قوله إن شاء وقوله بمثله أي وإن شاء بالسيف وقال أبو حنيفة لا يستوفى إلا بالسيف سواء قتله به أو بفجره رجلاً ولو جوع كسجونه أو أتى في النار مثل مدته أو ضرب عدداً بغير عزم يزيد من ذلك الجفص حتى يموت ليقتل بما يقتل به في قول السيف ووصو به بالبقين وغيره لأن المأثلة قد حصلت ولم يبق إلا تقويت الروح فوجب بالأسهل وقيل يفعل به الأهلون من لز يادة والسيف قال الشيخان وهذا أقرب ونقله الإمام عن المعظم أه تحفة واعتمد في شرح المنهج والمغني والنهاية ملصو به بالبقين (قوله أو بسحر) قال في التحفة ومثله أنهاش نحو حية إذا لم تنضبط ونال في المغني والنهاية فخرجها أنه يقتل بالأنهش وتعين تلك الألفي فان فقدت فثلثها أه وإنما ثبت السحر بقول الساحر قتلته بسحري وسحري يقتل غالباً فان قال وهو لا يقتل غالباً فأقرار شبه العمد وأخطأت من اسمه إلى اسم غيره فأقرار بالخطأ ولا تتحمل عنه العاقلة لأن إقراره لا يقبل عليها إلا أن صدقتم ولا يثبت بالينة لأنها لا تحيط بتأثيره ولا تعلم قصد الساحر نعم أو عين نوحاً فهدى ساحران تابان هذا النوع يقتل غالباً أو غيره عمل بهوطما ولو قال قتل بسحري جماعة ولم يبين فلا قود ولا يقتل حدا أه فتح الجواد أي بل يقتل قصاصاً وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يقتل حدا أه واعلم أن تعلم السحر وتعليمه حرمان مفسدان بل لا يظهر الأعلى يدقاسق وهو في الاصطلاح ما يستفاد من العلم بخواص الجواهر وبأمر حسابية في مطالع النجوم فيستخدم تلك الجواهر هيكل على صورة الشخص المسحور ويرصد وقت مخصوص من المطالع وتقرن بها كلمات تملظ بهامن الكفر والفحش المخالف للشرع وتوصل بسببها إلى الاستغاثة بالشياطين ويحصل من مجموع

(موجب العمد قود) أى فخاص سمي ذلك قودا لأنهم يقولون الجاني بحبل وغيره قاله الأزهرى (والدية) عند سقوطه بعفو عنه عليها أو بعفو (بدل) عنه فلو عفا المستحق عنه مجانا أو مطلقا فلا شيء (وهي) أى الدية تقتل حر مسلذ كرمحوم (ماتة بعير مثله في عمد وشبهه) أى ثلاثة أقسام فلا نظر لتفاوتها عددا (تلاون حقه وتلاون جعده وأربعون خلفة) أى حاملا بقول خيرين (ونحمة في خطأ من بنات مخاض و) بنت (لبون وبنى لبون وحقاق وجذاع) من كل منهما عشرون خبز التمرنى وغيره (الا) ان وقع الخطأ (فى) حرم (مكة أو) فى (أشهر حرم) ذى القعدة وذى الحجة والحرم ورجب (أو محرم رحم) بالإضافة كأم وأخت (فتلثة) كما فعله جمع من الصحابة رضى الله عنهم وأقرهم الباقون ولعظم حرمة الثلاثة زجر عنها بالغليظ من هذا الوجه ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا أحرمتهم رضاع ومصاهرة وخرج بالخطأ ضده فلا يزد واجبهما بهذه الثلاثة اكتفاء بما فيهما من التغليظ وأما دية الاثني فصدقة قاله كز (ودية عمد على جان معجلة) كسائر أبدال التلغات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطأ وان تثلثت (على عاقلة) الجاني (مؤجلة ثلاث سنين) على الفنى منهم نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة فان لم يفوا عن بيت المال فان تفرق فعلى الجاني خبر الصحيحين والمعنى فى كون الدية على العاقلة فيهما أن القبايل فى الجاهلية كانوا قومون بنصرة الجاني منهم ويعتقون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببدل المال لو خص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لأنها ما يكثر لاسباب متعاطي الاسلحة تحسفت اعاقته لتلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت الله عليهم رفقا بهم وعاقلة الجاني عصيانا لمجمع على ارتكابهم بسبب أو لاء اذا كانوا ذكورا مكافئين غير أصل وفرع ويقدم منهم الأقرب فالأقرب ولا يعقل فقير ولو كسوبا وامراؤا توخى وغير مكلف (ولو عمدت ابل) فى المحل الذى يجب تخصيصها منه حسا وشرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثلث أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (ة) الواجب (قيمتها) وقت وجوب التسليم من غائب تعد البلد وفى القديم الواجب عنه عدمها فى النفس الكاملة ألب مثقال ذهب أو اثنا عشر ألف درهم فدية **تنبيه** وكل عضو مفرد فيه جال ومنفعة اذا قطعه وجب فيه دية كاملة مثل دية صاحب العضو اذا قتله ولذا كل عضوين من جنس اذا قطعتهما فصبيهما الدية وفى أحدهما نصفها وفى قطع الاثنين الدية وفى أحدهما النصف ومثلها العينان والشفتان والكفان بأصبعيهما والقدمان بأصبعيهما وفى كل أصبع عشر من الأبل وفى كل سن خمس (و) يثبت (القود للورثة) العصبه وذوى الفروض بحسب أرثهم المال ولو لمع بعد القرابة كذى رحم ان

ذلك بحكم عدة الله أحوال غريبة فى الشخص المسحور فان اشتمل على عبادة مخلوق كالسكواكب أو تعظيمه كتعظيم الله أو اعتقاده أن له تأثيرا أو اعتقاده إباحة السحر بجميع أنواعه كان كفرا وردة يستتاب فان تاب والا قتل والسحر حقيقة عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة ويؤثر نحو مرض وبضا وفرقة بل قد يموت منه للمسحور والسحر اسام يقع على حقائق مختلفة بينها مع فروق تفسد فى الفوائد السكينة عن نشر الاعلام فانظر هان شتت قال فى التتبع ولا شيء على من قتل بحاله أو بعينه وان أقر به لأنها لا تعد مهلكا ولصور ذلك عن غير اختيار اه (قوله موجب العمد) بفتح الجيم مبتدا خبره قود يفتح الواو (قوله أو بعفو) أى كأن مات القاتل قبل القود وكقتل الوالد ولده وقد لا يجب الاتعزير والكفارة كما فى قتل السيد فنه حل ومز (قوله خلفه) بفتح فكسر وبالقاء تحفة ولا جمع لها من لفظها عند الجمهور بل من معناها وهى مخاض كأمراة ونساء وقال الجوهري خلف بكسر اللام وابن سيده خلفات معنى وأسنى (قوله ذى القعدة وذى الحجة) بفتح الفاف وكسر الحاء على الأفصح فيها تحفة وهذا الترتيب الذى ذكره الشارح فى عدة الأشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب وعداها الكوفيون من سنة فبدأوا بالحرم معنى قال فى التحفة والاول أشهر اه ويظهر فائدة الخلاف فيما اذا ذكر صومها أى مبتدئا بالاول فعلى الاول يبتدئ بذى القعدة وعلى الثانى بالحرم معنى وزى (قوله لحرم رضاع ومصاهرة) أى وبقية الارحام كبنى العم تحفة (قوله على جان) خبره يتو مع جملة مال (قوله الأقرب فالأقرب) أى فيقدم الاخوة لأبوين ثم لأب ثم بنوهم وان سفلوا ثم الأعمام لأبوين ثم لأب ثم بنوهم ثم معتنق الجاني الذى ذكر ثم عصبته الأصله وفرعه كأصل الجاني وفرعه ثم معتنق المعتنق ثم عصبته الا الأصل والفرع كما ثم معتنق أبى الجاني ثم عصبته لا أصل وفرع وهكذا أبدا ولا يعقل عتيق عن معتنقه كالأب عنه **تنبيه** فى بيان ما يجب فى قطع الأطراف وقدم ماله تعلق بذلك (قوله وكل عضو مفرد) كاللسان والذ كر أو حشفته (قوله وفى كل سن) أى أصلية تامنة مغورة غير مقلقة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء تحفة مع نهايتهم معنى (قوله خمس من الأبرة) أى نصف عشر دية

ورثناه أو مع عديمها كأحد الزوجين والمعتق وعصيته **﴿تنبيه﴾** يحبس الجاني إلى كمال الصبي من الورثة بالبلوغ وحضور الغائب أو أذنه فلا يخلى كغيبيل لأنه قد يهرب فيقوت الحق والكلام في غير قاطع الطريق أما هو إذا اتهم قتله فيقتله الإمام مطلقاً ولا يستوفي القود إلا إذا ضمن الورثة أو من غيرهم براض منهم أو من باقهم أو بقرعة بينهم إذا لم يراضوا ولو بادر أحد المستحقين فقتله علماً بتحريم المبادرة فلا قصاص عليه إن كان قبل عقوبته أو من غيره والأصل فيه القصاص ولو قتله أجنبي أخذ الورثة الذي ضمن تركه الجاني لامن الأجنبي ولا يستوفي المستحق القود في نفس أو غيرها إلا بإذن الإمام أو نائبه فإن استقل به عزز **﴿نقطة﴾** يجب عند هيجان البحر وخوف الفرق القاء غير الحيوان من المتاع لسلامة حيوان محترم والقاء للدواب لسلامة الآدمي المحترمان تعين لدفع الفرق وإن لم يأت ذلك المالك أماله كحربي وزان محسن فلا يلحق لأجله مال مطلقاً بل ينبغي أن يلحقه لاجل المال كإفاله شيخنا ويحرم القاء العبيد للأحرار والدواب للآدمي وهو يضمن ما ألقاه بالخن ماله ولو قال رجل ألقى متاعاً زيداً على ضمانه أن طالبك ففعل ضمنه الملقى لا لأمر **﴿فرع﴾** أخى أبو اسحق المروزي محل سقى أسنة دواء ليسقط ولدها مادام علقاً ومضغاً بالغ الخنفة فقالوا يجوز مطلقاً وكلام الأحياء يدل على التحريم مطلقاً قال شيخنا وهو الوجه **﴿خاتمة﴾** نجس الكفار على من قتل من يحرم قتله خطأ كان أو عمداً وهي عتق رقبة فإن لم يجد

صاحبها ولا شيء نصف ذلك ولو قتل الإنسان كله فبجساً به أي المقلوع وإن زادت على دية قبل ديت أو اتحاد الجاني ففيها حيث كانت كالفالب اثنين وثلاثين ما توسون بعير أو هي أربع تناي وهي الواقعة في مقدم القم نقتان من أعلى ونقتان من أسفل ثم أربع ربا عيات نقتان من أعلى ونقتان من أسفل ثم أربع ضواحك كذلك ثم أربع أنيب كذلك ثم اثنا عشر ضرساً وتسمى طواحين ثم أربع نواجذاً وتسمى مغنيزاً وعميرة وفي الغالب لا تنبت أي التواجد إلا بعد البلوغ فن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من له اثنتان منها فتكون أسنانه ثلاثين اه زاد البيهقي والاول هو الخفي والثاني هو الاجرود اه **﴿قوله﴾** أو أذنه أي في القود لا احتمال عقوه **﴿قوله﴾** إذا اتهم قتله أي بأن أخذ المال وقتل **﴿قوله﴾** مطلقاً أي سواء كان صبياً أم لا غائباً أم لا **﴿قوله﴾** فلا قصاص عليه أي أن لم يحكم ما حكم بمنعه من القتل وغرم إن علم تحريم المبادرة من دية الجاني ما بقي بعد ما يقابل حقه من تركه مورثه بخلاف ما يقابل حقه لا يلزمه لأنه يسقط عنه تقاضاً بما له على تركه الجاني ولو كان الورثة ثلاثة أبناء والقاتل امرأة غرم المبادر ثلثي دينها فيكونان لوارث الجاني لأنه بدل ما تلقه بغير حق من نفس مورثه وطول وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجني عليه في تركه الجاني وهي ما غرمه المبادر مع ما خلفه الجاني والمبادر فيها وراء حقه كالأجنبي فلذلك يمتنع من حق رفته أما المبادر بعد العفو فيقتل وإن جهله كالبيادر بعد الحكم بمنعه من عتق عنه فحكم الديعة بقرار والمبادر قبله مع جيل تحريم المبادرة فلا يقبل على عاقبته على الأوجه اه فتح الجواد **﴿قوله﴾** ولا يستوفي المستحق (الح) عبارة الفتح وعزز مقتضى بلاذن والولوم غيبته لاقتبائه عليه وتعديه وخطر أمر السماء فاحتج فيه لنظر واجتهاد نعم السيد في لاقمته على فنه لا يحتاج لاذن وكذا مستحق اضطرراً لكل الجاني والقاتل في الحاربة والتفرد بحيث لا يرى كما بحث ابن عبد السلام وقضية كلامه أن ذلك يقع فودا بخلاف حد نحو قاذمه ولو باذنه لعدم تعلقه بمحل معين فلا ينضب اه فتح الجواد **﴿قوله﴾** مطلقاً أي سواء كان دواباً أو مناعاً **﴿قوله﴾** يجوز مطلقاً أي ولو بعد نفخ الروح جديد على حج **﴿قوله﴾** قال شيخنا أي في التحفة في هذا الباب بعد قتله افتاء المروزي زاد عقبه على الأوجه كما مر والذي مره في فصل عدة الحامل مانصه فرع اختلاف في التسبب لاسقاط مالم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوماً والذي يشبهه وفقاً لابن العماد وغيره الحرمة ولا يشك على جواز العزل لموضح الفرق بينهما بأن الذي حال نزوله محض جاد لم يشأ للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالإمارات وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة أي ابتداءه كالمس في الرجعة اه ونقله ع ش ثم قال وحكي الرمل خلافاً في كتاب أمهات الاولاد وأطال فيه وظاهر كلامه ثم اعتاد عدم الحرمة فليراجع اه ومر في العدد عن الشراقي عن هر ما يوافق **﴿خاتمة﴾** في بيان كفارة القتل والقصد به التدارك ما فرط من التصبر وهو في الخطأ الذي لا يتم فيه ترك التنبه مع خطر الانقراض اه تحفة **﴿قوله﴾** خطأ كان أو عمداً أي أو شبهه وانما لم تعرض لشبه العمداً لعدم ما ذكره لاخذ شبهتهما كما في التحفة قال وعجب القور في العمداً وشبهه كما هو ظاهر

تداركاً لأعماله بخلاف الخطأ وخرج بالقتل ماعداً أي من الأطراف والجروح فلا يجب فيه لا تلمرد اه ونحب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتلنا عندنا كمالك وأحد وقال أبو حنيفة لا يجب وهل يجب على القاتل بسبب تعديه كحضر البئر ونصب السكين ووضع الحجر في الطريق قال الثلاثة يجب وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقاً وان كانوا قد أجمعوا على وجوب الدين في ذلك اه رجحنا قوله فصيام شهرين متتابعين أي ولا أطعمهم فيها عند العجز عن الصوم إلا أن مات قبل الصوم وبعد التمكن منه فيخرج لكل يوم مد طعام من تركته كافى التحفة والكردى زاد في الاسنى والمغنى كفاية صوم رمضان اه قال في التحفة ولا يجب أي الكفارة على عاتق وان كانت العين حقا لأنها لا تعد مهلكاً عادة على أن التأخير يقع عندها لاجلها حتى بالنظر للظاهر وقيل نبتت منها جواهر لطيفة غير مربة تتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدويتها الجربة التي أمر بها عليه السلام أن يتوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخل أذنيه أي ما يلي جسده من الأزار وقيل وركبتيه وقيل مذاكيره ويصبع على رأس الميرون وأوجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء وإذا طلب من العائن فعل ذلك كزمنه خبر وإذا استفسلتم فاغسلوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ورزقه من بيت المال إن كان فقيراً فإن ضرره أشد من ضرر المجنوم الذي منعه عمر رضي الله عنه من مخالطة الناس وإن يدعو العائن له أي للعين بفتح الميم بلأثوز وهو اللهم بارك فيه ولا تضره وأن يقول الميرون ما شاء الله لا قوة إلا بالله حصفت نفسى بالحى القيوم الذى لا يموت أبداً ودفعت عنها السوء بأثب لاسول ولا قوة إلا بالله قال القاضي ويسن لمن رأى نفسه سلباً وأحواله مستقلة أن يقول ذلك كان القاضي يحسن تلامذته بذلك إذا استكثرهم قال الرازى والعين لا تؤثر من له نفس شريرة لأنه استعظام لشيء واعترض بطرواه القاضي أن نبيا استكثرهم في ثباتهم في ليلته ماتت القوم كذا ذلك إلى الله تعالى فذل انك استكثرهم فعنتهم فهلا حصنهم إذ استكثرهم فقال يارب كيف أحسنهم قال تعالى قل حصنتكم بالحى القيوم الخ وقد يعالج بأن ما ذكره الرازى هو الأغلب بل يتعين تأويله هذا أن صح بأن ذلك النبي عليه السلام لا يغفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيهم ليسأل فيعلم فهو كالأصابة بالعين لأنه على حقيقته اه بزيادة من المغنى زاد يعقوب ع ش ومثل العائن الولي إذا قتل بحاله فلا شيء عليه اه **فصل في القسمة** تشمل على ثلاثة فروع استمر كسما فيهما حقه الشارح هنا ما ترجم له الفقهاء مع ذكر بعض الخلاف فيها بين الأئمة تنمياً للقائمة **فصل في القسمة** دية الحر الذي نكح دية المسلم وقال أبو حنيفة مثلها ومالك وأحد نصفها ودية المجوسى والوثني وعبدة الشمس والقمر ثلثا عشر دية المسلم وقال مالك وأحد ثمانية عشره وإنا في كل صنف نصفه كقسمة إنا فاقهم وجرما عند الثلاثة وقال أحد جراحها تساوى جراح الرجل إلى الثلث فإذا زاد على الثلث فهي على النصف ولو أفضى زوجته ماتت لا يوطأ مثلها فاعليه الدية عندنا وقال أبو حنيفة وأحد لاضمان عليه من أشهر روايتي مالك فيه حكومتونى الرقيق قيمته ما بلغت عندنا وبه قال أحد وقال أبو حنيفة ومالك ما لم تبلغ دية حر فإن بلغت نقص منها يسيراً وما ضمن من الحر بالدية ضمن منه بالقيمة باتفاقهم له معدن الفقه مع رجحنا الأئمة **فصل في القسمة** اتفاق الأئمة على أن القسمة مشروعة في القتل إذا وجد ولم يعلم قاتله لم يختلفوا في السبب الموجب للقسمة فقال الشافعي وهو اللوث وهو عده فريضة لصدق المدعى بأن يرى قتيل في محلة أو قرية صغير قوم بينهم وبينه عداوة ظاهرة أو تفرق جمع عن قتيل وإن لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العدل عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار لا امرأة واحدة قوم من اللوث لمج السنة العام والخاص بأن فلانا قتل فلانا ومنه وجود مطلق بالدم بيد سلاح عند القتيل ومنه أن يزدحم الناس بموضع أو في باب فيوجد فيه قتيل وقال أبو حنيفة الموجب للقسمة وجود القتيل في موضع هو في حفظ قوم أو حاجتهم كالحلقة والدار ومسجد والحلقة والقرية فإنه يوجب القسامة على أهلها لكن القتيل الذي يشرع فيه القسامة اسم لبيت به أثر من جراحة أو ضرب أو خنق ولو كان الدم يخرج من أنفه ودبره فليس بقتيل ولو خرج من أذنه أو عينيه فهو قتيل فيه القسامة وقال مالك السبب المعتبر في القسامة أن يقول المقتول دى عند فلان عمداً ويكون المقتول بالفاسد لاسم أو ساء كل فاسق أو عدلاً ذكر أو أنثى أو يقوم لأولياء المقتول شاهد واحد أو شرط ابن القاسم عداً لموا كفى أشهب بالفاسق والمرأة وقال أحد لا يحكم بالقسامة إلا أن يكون بين المقتول وبين المدعى عليه لوث وهو

العداوة الظاهرة والعصبة خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالهاء وكما بين أهل البني وأهل العدل فإذا وجد مقتضى القسامة عند كل واحد من الأئمة حلف المدعون على قاتله حسين عينا واستحقوا دمه إذا كان القتل عددا عند مالك وأجدوا قال الشافعي في الجدي يستحقون دمه مغفلتوا واختلفوا هل يبدأ بإيمان المدعين في القسامة أم بإيمان المدعى عليهم قال الشافعي وأحمد بإيمان المدعين فإن نكل المدعون ولا ينه حلف المدعى عليه حسين عينا وبريء وقال مالك بإيمان المدعين وقال أبو حنيفة لا تشرع اليمين في القسامة إلا على المدعى عليهم والمدعون إذا لم يعينوا شخصا بعينه يدعون عليه فيحلف من المدعى عليهم خمسة رجال حسين عينا ممن يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتلنا فإن لم يكونوا خسين كررت اليمين فإذا تكلمت الأيمان وجبت الدينة على عاقل أهل المحل أو أهل المدعون قاتلا فلا قسامة يكون تعيينهم القاتل بترت لباقي أهل المحل يلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل انما قتل ويترك إذا كان الأولياء جماعة قسم الإيمان بينهم بالحسب عندنا كمالك وقال أبو حنيفة تكرر عليهم الإيمان بالادارة بعدان يبدأ أحدهم بالفرقة ولا تثبت القسامة عندنا في العبد كعند مالك وقال أبو حنيفة وأحمد تثبت ولا تسمع إيمان السامع في القسامة عند أبي حنيفة وأحمد مطلقا لا في عمد ولا خطأ وقال الشافعي تسمع مطلقا فيهما وهن في القسامة كالرجل وقال مالك تسمع أيمانهن في الخطأ دون العمد اه رجلا لامة ملخصا **فرع** اتفق الأئمة على ان الامامة فرض وأنها بدلية للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في الدنيا امامان لا متفقان ولا متفرقان وعلى ان الأئمة من قریش وانهما جازة في جميع افضاء قریش ولن للامام أن يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك لابي بكر وان الامامة لا يجوز لامرأة ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمر به ما لم يكن معصية أو القتال دون فرض وأحكام من ولاه نافذتوا له لو خرج على امام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وكان لم تأويل مستقيم مطاع فيهم فانه يباح قتالهم حتى يقبضوا الى أمر الله تعالى فان ظفروا كف عنهم واختلفوا هل ينبع مدبرهم في القتال أو يذبح على جريحهم فقال أبو حنيفة إذا كان لهم فتة يرجعون اليها جاز ذلك وقال الثلاثة لا يجوز وانفقوا على أن أموال البغاة لهم ولا يجوز أن يستعان بسلاتهم وكرامهم على جريحهم عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فإذا انقضت الحرب رد اليهم ولا يضمن ما تلفه أهل البني على أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال اه رجلة لامة وفي فتح الجواهر ما نصه وقاتلهم أي البغاة واجب كما أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم وان لم يفسقوا لانهم انما خالفوا ابتداء وبل جاز باعتقادهم لكنهم عطفون فيه ومن ثم لم يكن البني اسم ذم أي مفسقا والافهم عصاة كما صرحوا به ويتجه جله على ان ذلك بعد استقرار الامر ونهيه والافعاوية رضى الله عنه وطائفة المجتهدون مثله لا ينبغي أن يحكم عليهم بذلك اه زاذني حاشيته أي كان نحو الحسين وابن الزبير رضى الله عنهم لا يحكم عليهم بشئ في خروجهم على يزيد أما أولا فلانهما رأيا فيمارة أحد من كفره وأما ثانيا فذلك الزمن بلغ من الفساد ما أوجب أن يقال يجب الامساك عما شجر بينهم أي بان لا ينحاض في أمر وقع فيه يقتضي نخطئة محق كعلي وابنيه رضى الله عنهم وكرم وجوههم وأعكسه أما الخوض فيه على ما استقر الامر فيه بين محقق أهل السنة فلا حرج فيه بوجهوا الحاصل ان معاوية أتباعه كانوا إبقاء على علي ثم على الحسن رضى الله عنهما حتى نزل الحسن لمعاوية بالخلافة ثم ولاه معاوية أجمع السلف على قبوله وان معاوية بعده صار هو الامام الحق الواجب الطاعة على الخلق الى ان مات بعد ان عهد لولده يزيد لانه لقاية مهارة وحيدة فقلته الذين لم ينفعه الله بهما بالغ في ستر قبائحه التي لا أقبح منها عن أبيه حتى ظن أو يثق نيقنا ناشئا عن تجرد تخويه ونخيل انه يستحق الخلافة لتأهله لحافقلم بها كما ينبغي في الامور الملية وأعرض هو وقومه عن الدين بالسكية الى ان قلب عليه الامام الاعظم عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما فخصصه أقاليم الدنيا العامرة الا اقليم الشام وما والاها من الاقاليم المصرية حينئذ اختلفوا فقال جماعة الامام الحق حينئذ ابن الزبير وانصره جماعة من المتأخرين وذهب الاكثرون الى بقاء خلافة يزيد لانه لم يتم لابن الزبير عزله ولا ابطال شوكرته وقد استوفيت السلام على ذلك في مقدمة مختصرى لتاريخ الخلفاء مع فوائد تتعلق بما نحن فيه فعليك به فانه مفيد. هذا والحق في مسئلة ابن الزبير ويزيد ان كلا امام على ما عت فيه شوكرته اذ المقرر عندنا ان الامام الاعظم لا يجوز تعدده فلا يكون في الدنيا الامام واحدا ما اذا تعددت الأئمة

باب في الردة

(الردة) لغة الجمع وهي أخش أنواع الكفر ويحجب بها العمل ان أقصبت بالوث فلا تحجب إعادة عبادته التي قيل الردة وقال أبو حنيفة تحجب وشرا (قطع مكاف) عتار فتلغو من صبي وجنون ومكره عليها اذا كان قلبه مؤمنا (اسلاما بكفر عزما) حالا أو ما لا في كفر به حالا أو قولا أو فعلا باعتقاد لذلك الفعل أو القول أي معه (أو) مع (عناد) من القائل أو الفاعل (أو) مع (استهزاء) أي استخفاف

كما هو معهود من قريب من الصحابة رضي الله عنهم وزعم ان الانفراد لم يعد الملك فلم يكن بمحل من الارض بقلعه الاسلام امام بوجه الاعيد الملك برده ان جماعة تغلبوا على المغرب الاقصى فلكو موطنهوا اناب عبد الملك عنوا أقاموا على ذلك مدة فالحق ان كل من تمت له الشوكة في ناحية بحيث لا يحتاج الى مدد من غيره ولا يقدر غيره على ازالة شوكرته نفدت أحكامه في محل شوكرته حتى المرأة والكافر كما يأتي هذا وان الخوارج مع على كرم الله وجهه كانوا كعابوة وقوم معه بل أولئك خطوهم قطعي وهؤلاء خطوهم ظني ومن ثم عامل على أولئك معاملة القطاع ونحوهم وعامل هؤلاء معاملة البغاة وقيل قال النافعي رضي الله عنه أخفت أحكام البغاة من قتال على لمعاو يرضى الله عنهم وكذلك أهل وقعة الجبل قاتلهم على مقاتلة البغاة لان تأويلهم كقتل ويل معاوية اه ما نقلته من حاشية الفتح مؤلفه

باب في الردة

أعادنا الله تعالى منها والردة أحد الكليات الخمس المذكورة في قول القاضي رحمه الله تعالى

وحفظ دين ثم نفس ماله نسب ومثما عقل وعرض قد وجب

ولهذا شرعت الحدود فشرع القصاص حفظ النفس وقتل الردة حفظ الدين وحدها حفظ المال وحدها القذف والزلزلة حفظ العرض والنسب فهما من واحد واحد وانما اختلف حدهما وحدانتهما فقط حفظ العقل وبعضهم جعل العرض مستقلا عن النسب فغير عنها بالكليات الست وهو الموافق للنظم (قوله أخش أنواع الكفر) أي وأغلظها حكما تحفظ أي لان من أحكام الردة بطلان التصرف في أمواله بخلاف الكافر الأصلي ولا يقر بالجزية ولا يصح تأمينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل اه عرش (قوله وقال أبو حنيفة تحجب) قال عقبه في التحفة أما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة فحل وفاق اه قال شق وقد علم ان احباط الثواب غير احباط الاعمال بدليل أن الصلاة في المنصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع محنتها ولا يلزم من كون الردة أقبح أنواع الكفر كون المرتد أقبح من الكافر الأصلي الا ترى ان أيا جهل وأيا لب وأضرابهما أقبح من المرتدين لما اتصفوا به من زيادة العناد وأنواع الاذى للنبي ﷺ وغير ذلك مما لا يحصى اه (قوله عزما) أي نية بأن يعزم على الكفر حالا أو ما لا بان يعزم الآن أن يكفر غدا زل في الفتح وان قصد الكفر وغيره على السواء وكذا ان تردد بان جرى شك ينافي الجزم بالنية ولا تأثير لما يجري في الفكر من غير اختيار اه وقوله أو قولا كان يقول الله ثالث ثلاثة أو يقول لاسان يا كافر ان أراد الله كافر حقيقة أو أطلق فان أراد الله كافر النعمة أو بفعل فعل الكفار لم يكفر ومن الكفر ما لوقال هزم النبي ﷺ فان تاب والا قتل بضرب عنقه وقال المالكية والحنفية انه يقتل حدوا وان تاب ولو قال ولتي أو فر أو هرب أو توارى أو نحو ذلك فالظاهر انه مثل قوله هزم لاتحاد المعنى ثم رأيت عرش في حاشية الواهب صرح بذلك وقوله أو فعلا أي كان يسجد لمخلوق كصنم وشمس بلا ضرورة أو يلقي مصحفا أو كتب علم شرعي أو ما عليه اسم معظم في قاذورة ولو لم يهره بخلاف ما اذا دلت قرينة على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود أسير في دار الحرب بحضرة كافر خشية منه فلا كفر وخرج بالسجود الركوع فان قصد تعظيم المخلوق به كتعظيم الله كفر والا فلا أما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته وأما ضرب الفقيه مثلا للاولاد الذين يتعلمون بأولادهم أو يربهم بها من بعد فالظاهر كما قاله عرش انه ليس كفرا لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لاشعاره بعدم التعظيم كالتواضع في الوضوء بالكراس على وجهه وأما البصاق على اللوح لازالة ما فيه فليس بكفر ولا حرام ومنه مضغ ما عليه قرآن ونحوه للتبرك أو لصيافته عن النجاسة وكذا كتابة القرآن برجله مع تعذر الكتابة بيده اه شرقاوي (قوله باعتقاد) الباء بمعنى مع كما سيصرح به وقوله أو عنادا واستهزاء هذه الثلاثة تأتي في النية أيضا كما في التحفة والنهاية خلافا لغيره الشارح كالفتح ونقل الامام عن

بمخالف ما لو افترن بما يخرج به عن الردة كسبق لسان أو حكاية كفر أو خوف قال شيخنا كنيته وكذا قول الولي حال غيبته أنا الله ونحوه مما وقع لأئمة من العارفين كان عربي أو تبعه بحق وموقع في عباراتهم ما يبرهن كفره بغير مراد بظاهره كما لا يخفى على الموفقين نعم يحرم على من لا يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقهم مطالعة كتبهم قائلها مزلة قسمة له ومن ثم ضل كثير من اغترابظواهرها وقول ابن عبد السلام بعزري قال أنا الله فيه نظر لأنه ان قاله وهو مكلف فهو كافر لا محالة وان قاله حال الغيبة المانعة للتكليف فأى وجه لتعزير انتهى وذلك (كنى صانع) نبي (أوتكذبه) (وجعه) (جمع عليه) معلوم من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والنكاح ونحو شرب الخمر واللواط والزنا والمكس ونحو ذلك وانما المبدأ بخلاف جمع عليه لا يعرف الا لخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وكحرمة نكاح المعتدة للغير كما قاله النووي وغيره وبخلاف العلور وكمن قرب

الاصوليين أن اخبار التور يأتى فيها لا يحتملها (١) كما هو ظاهر لا فيسدي كفر باطنا أيضا لوصول التهاون منه وبه فارق قبوله في نحو الطلاق باطنا اه تحفة قال الرشدي وانظر الصورة التي لا تقبل النور في فيها في الطلاق ظاهر او تقبل فيها باطنا اه وقال سم فرض هذا فيما لا يحتمل في المحتمل أولى اه (قوله ومن ثم ضل كثير من الخ) عبارة التحفة ومن ثم ضل كثير من في التحويل على محقق الصوفية بما هم يرون منه ويردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم فاصاله مع جهله به والذي ينبغي بل يمتنع وجوب منعه منه بل لو قيل يمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكتابهم المشكك الامع نسبتها اليهم غير معتقد لظواهرها لم يعد لأن فيه مفسدا لا يخفى اه وجري ابن المقرئ بما قيله على كفر من شك في كفر طائفة ابن عربي الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم وأما من اعتقد ظاهره من جهلة الصوفية فانه يعرف ان استمر على ذلك بعد معرفته صار كافرا اه مغنى (قوله فأى وجه لتعزير) قال في التحفة يمكن حله على ما اذا شككنا في حله فيعزير فطما له ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال احتلاله عند مولاه بعزم الولاية لا نغيبه بمصوم اه (قوله كنى صانع) وكذا في صفة من صفاته سئل أى المجمع عليها اه يج أو اعتقد حدوث الصانع أو قدم العالم أو نفي ما هو ثابت للقدم اجابا كأصل العلم مطلقا أو بالجزئيات أو أثبت له ما هو منفي عنه اجابا كاللون أو الاتصال بالعالم أو الاتصال عنه فدعى الجسمية أو الجهة ان زعم أى اعتقد واحدا من هذه كفر والافلا ان الأصح ان لازم للمذهب ليس بمذهب وظاهر كلامهم هنا الاكتفاء بالاجماع وان لم يعلم من الدين بالضرورة ويمكن توجيهه بأن المجمع عليه لا يكون الا ضروريا وفيه نظر والوجه أنه لا بد من التنقيح به هنا أيضا ومن ثم قيل أخلا من حديث الجارية يفتر نحو التجسيم والجهة في حق العوالم لأنهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقاد أن الكوكب فاعل واستشكل بقول المعتزلة ان العبد مخلق فعل نفسه ويوجب بأن ذا الكوكب يعتقد فيه نوعا من التأثير الذي يستفاد لآله ولا كذلك المعتزلي غاية ان يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها المفعول نزيها له تعالى عن نسبة القبيح اليه اه تحفة (قوله ونبي) أى نبوته والمراد نبي من الأنبياء التي يجب الايمان بهم تفصيلا وهم خمسة والعشرون المذكورون في القرآن وقدم ذكرهم في خطبة الكتاب شرافنا (قوله أوتكذبه) أى أو تنقيحه بأى منقص كان صغراسه مریدا تحقيره أو جوارزة أو أحد بعص وجود نبينا وعيسى نبي قبل فلا بد وخرج بتكذيبه الكذب عليه أى فلا يكون كفرا بل كبيرة فقط وقول الجوزي انه على نبينا عليه السلام كفر بالغ ولله امام الحرمين في تزييفه وانه مزلة اه تحفة مع ع ش (قوله وجعه) جمع عليه أى انبأنا أو نفيًا وقوله معلوم من الدين بالضرورة زائد في المنهج بلا غير وهو فيلاد منه حذفه الشارح وأتى بمحقره بعد وقوله من غير تأويل متعلق بمحده أى جمعه من غير تأويل أو تأويل قطعي البطلان كجحد أهل الباطنة وجوب الايمان بعلموته عليه السلام قائلين بانه لا يجب الايمان الا في حياته لا قطعاً شرعاً بعونه كبقية الأنبياء فهذا التأويل باطل قطعاً لأن شريعته عليه السلام باقية الى يوم القيامة وخرج به كفى التحفة ما لنكره أو مثبتة تأويل غير قطعي البطلان كما يمان فرعون الذي زعمه قوم فانه لا قطع على علمه بل

(١) (قوله أى فيما لا يحتملها) أى كان قال الله ثالث ثلاثة وقال أردت غيره وقول سم في المحتمل أولى قال ع ش ظاهره فيما يحتمل وما لا يحتمل

عهده بالاسلام (وسجود الخلق) اختيارا من غير خوف ولو نبيا وان أنكر الاستحقاق ولم يطاق قلبه جوارحه لأن ظاهر حاله يكذب وفي أصل الروضة عن التهذيب من دخل دار الحرب فوجد لصم أو تلفظ بكفر ثم ادعى اكرها فان فعله في حاله لم يقبل أو بين أيديهم وهو أسير قبل قوله أو تاجر فلا يخرج بالسجود الركوع لأن صورته تقع في العادة للخلق كثيرا بخلاف السجود قال شيخنا نعم يظهر ان محل الفرق بينهما عند الاطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فانه لا شك في الكفر حينئذ انتهى وكفى الى الكنائس بزيهم من زناز وغيره وكالقاء ما فيه قرآن في مستنقع قال الروياني أو علم شرعي ومثله بالأولى ما فيه اسم معظم (وتردد في كفر) أفعله أو لاوكتكفير مسلم لديه بل لا يؤمن بالاسلام ككفر أو كالأرض بالكفر كأن قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة فيكفر في الحال في كل ما حرمانا فاته الاسلام وكذا يكفر من أنكر اعجاز القرآن أو حرقا منه أو محبة أي بكر أو قنف عائشة رضي الله عنها

ظاهر الآية وجوده وألفه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا ومبارد عليه أن الإيمان عندنا من الحياة كالكراك الفرق في الآية لا يقبل وهو صريح قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا المأساة وبما تقرر علم خطأ من كفر القائلين بالاسلام فرعون لأننا وان اعتقدنا بطلان هذا القول لكنه غير ضروري وان فرض أنه يجمع عليه بناء على أنه لا عبرة بخلاف أولئك اذ لم يعلم ان فيهم من بلغ رتبة الاجتهاد المطلق اه ملخصا (قوله ولو نبيا) أي ولو كان المخلوق نبيا وقوله وان أنكر الاستحقاق أي استحقاق النبي للسجود (قوله بزيهم) فيدلنا من قولهم شي إلى الكنائس لا بزيهم أو عكس لا يكفر وقوله من زناز هو غلط غلط فيه أولئك يشدد في الوسط فوق الثوب أي أو يضع البرنيطة (قوله أو علم شرعي) الظاهر والآلة كالتحريم وغيره وان لم يكن فيه آفة السلف بل كان بعد الله في فواقه من كتاب نحو من ليس فيها اسم معظم اه حج في الاعلام وشمل العلم الشرعي الحديث قال حج في حاشية الفتح أي وان ضعف أخذنا في كل ذلك من كذا الروياني في العلم الشرعي وقد يقال التكفير خطر جدا فلا ينبغي أن يقدم عليه في حق المسلم إلا بعد ترك قوي اه وجزم بالأول ع ش (قوله أو حرقانه) أي بحرقانه كالعودتين وسقوطهما من مصحف ابن مسعود رضي الله عنه لا يجمع من دعوى الاجماع على قرأتينهما اه ع ش أي بخلاف السئلة التي في أوائل السور فلا يكفر نافيها كالأب ككفر مثبتها لعدم الاجماع على نفي أو ثبت وكالحديث زيادة حرف فيه قد أجمع على نفيه معتقدا كونه منتهى في النهاية والتحقفة وقال في الاسنى والمفتي يكفر من نسب الأمة الى الضلالة أو الصحابة الى الكفر أو أنكر اعجاز القرآن أو غير شيئانه أو أنكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والأرض بأن قال ليس في خلقها دالة عليه تعالى أو أنكر بعث الموتي من قبورهم بأن يجمع أجزاءهم لأصلية ويعد الأرواح البها أو أنكر الجنة والنار أو الحسب أو الثواب والعقاب أو أقر بها لكن قال المراد بها غير معانيها أو قال للأئمة أفضل من الأنبياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جهل ذلك قريبا اسلامه أو بعده عن المسلمين فلا يكفر لعنره ولان قال مسلم لمسلم سلب الله الايمان أول كافر لارزقه الله الايمان لأنه مجرد دعاء بتشديد الأمر والعقوبة عليه ولان دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر أو كل لحم الخنزير ولان قال الطالب ليمين خصمه وقد أراد الخصم أن يحلف بالله تعالى لا يريد الخلف به بل بالطلاق أو العتق ولان قال الروياني أياك كرو يملك الموت ولان قرأ القرآن على ضرب الدف أو الفص أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم أو خرج لسرق فصاح المفق فرجع ولان صلى بغير وضوء متعمدا أو بنجس أولى غير الفعلة ولم يستحل ذلك ولان عني حل ما كان حلالا في زمن قبل تحريمه كن نبي أن لا يحرم الله الخمر أو لما كحه بين الأخ والأخت أو الظلم أو الزنا أو قتل النفس بغير حق ولا ان شدائر نار على وسطه أو وضع فلسفة المجوس على رأسه ودخل دار الحرب للتجارة أو لتخليص الأسارى ولان قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها صرح بذلك كافي في الروضة وقال صاحب الأنوار في الأخيرة انه يكفر والأولى كما قاله الأذري ان الله قال ذلك استخفافا أو استغناء كفر وان أطلق فلا اه (قوله أو محبة أي بكر) أي ثبوتها بالقرآن فلا أنكر محبة غيره لم يكفر كافي في الفتح وع ش وغيرهما لكن في حج على الاقتناع نظرية الشهاب الرمي بان الاجماع معتقد على محبة غيره والنص وارد شائع قال وأقل الدرجات أن يتعدى ذلك الى عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم لأن محبتهم يفرها الخاص والعامة من النبي ﷺ فاني محبة أحدهم مكذب (٤٨ - ترشيح المستفيدين)

ويكفر في وجهه كما القاضى من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم لا من قال لمن أراد تحليله لأريد الحلف بالله بل بالطلاق مثلا أو قال روي اياك كروي يملك الموت ﴿تبيينه﴾ ينبغي للمفتي أن يحتاط في التكفير بما يمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصد سب من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قديما وحديثا (ويستتاب) وجوبا (مرتد) ذكرنا كان أو أنى لأنه كان محترما بالاسلام ورعا عرضته شبهة فتزال (ثم) ان لم يتب بعد الاستتابة (قتل) أى قتله الحاكم ولو بنائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلامهال) أى تكون الاستتابة والقتل حالا خبر البخارى من بدل دينه فأقتلوه فإذا أسلم صح اسلامه وترك وان تكررت ردته لاطلاق الخصوص نعم يعزر من تكررت ردته لافى أول أمره لاذناب خلافا لما زعمه جهة القضاء ﴿تسمة﴾ انما يحصل اسلام كل كافر أصل أو مرتد بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكتفى ما قبله من الايمان وان قال به

للنبي ﷺ اه وأبده اج (قوله وبكفر في وجهه) ضعيف كما في عرش وسم (قوله أئمتنا) أى خلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبوط التأويل بل مع تبادره منها ثم رأيت الزركشى قال عما توسع به الحنفية ان غالبه في كتب الفتاوى نقل عن مشايخهم وكن المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكترها ويحالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين والاجتهاد ولم يخرجوه على أصل لافى حنيقة لأنه خلاف عقيدة ائمتنا ان معنا أصلا محققا هو الايمان فلا رد فيه الا بيقين فليتنبه لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسلما اه ملخصا قال بعض المحققين منا ومنهم وهو كلام نفيس اه تحفة ثم قال فيها ما لفظه قال الغزالي من زعم ان له مع الله حالا أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وان كان في الحكم بخلوذه في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر اه ولا نظري في خلوذه لانه مرتد لا مستحلا لماعلمت حرمة أو نفيه وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيهما ومن ثم جزم في الانوار بخلوذه اه كلام التحفة وما نقلته تعلم ما في اقتصار الحنفى على كلام الغزالي من ايهام موافقة الحقيقة لتظهير الغزالي مع أنه ليس كذلك وفي ذلك من الاخلال بالنقل ما لا يخفى فتيقظ (قوله أو أنى) نص عليها الإشارة الى خلاف أبى حنيفة فإنه قال يحبس وتضرب الى أن تموت أو نسل اه معنى (قوله ولو بنائبه) فان افتات عليه أحد عزز والسيد قتل قنه كإسائى ولو قال عند القتل عرضتلى شبهة فار يلوها لأتوب ناظرناه وجوبا ما لم يظهر منه تسوف بعد الاسلام وهو الاولى أو قبله على الاوجه تحفة وقال في المعنى والنهاية ناظرناه بعد الاسلام لافيه وان شكاجو عا قبل المناظرة أطمع أولا اه أى وجوبا عرش (قوله صح اسلامه ترك) أى ولو كان زنديقا تناهى خبت عقيدة متوناقض كلام الشيخين في تعريف الزنديق ففرقه هنا وفي بلى صفة الأئمة والفرافض بأنه من يخفى الكفر ويظهر الاسلام في اللعان بأنه من لا يتحلل دينه ولا يبعدان كلا يسمى زنديقا وان صوب الاسنوى الثاني والميت من أولاد الكفار في الجنة على الصحيح في المجموع تبعنا للمحققين وان كان الأكثرون على أنهم في النار قبل على الاعراف اه فتح الجواد والاعراف مكان بين الجنة والنار عرش وللزنى ارتضاء الجلال ان الاعراف سور الجنة أى حائطها المحيط بها وهو المناسب للتعبير بعلى دون في في قوله تعالى وعلى الاعراف رجال والمراد من الكفار كفار هذه الأمة كائنه الشورى وصرح به النناوى اه يجزى أى أما أولاد كفار غير أئمتهم ﷺ ففي النار بخلاف كائنه الشورى عن بعض العلماء (قوله لافى أول مرة) أى بل في المرة الثانية فابعداها معنى (قوله التلفظ بالشهادتين) أى ولو ضمنا ولو قال بدل محمد رسول الله في الشهادتين أحد أو أبو القاسم رسول الله كفاهم ولو قال النبي بدل رسول الله كفاهم لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال أنت محمد النبي كفى بخلاف أنت محمد رسول الله لان النبي لا يكون الا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف أنت محمد كانهم الأولى وغير وسوى وماعدا ونحوها في الاستثناء كلافى الاكتفاء بها كقوله لا اله الا الله أو سوى الله أو ماعدا الله أو ما خلا الله ولو قال أنت وأسمت أو نامؤ من أو مسلم مثلكم أو نامن أمة محمد ﷺ ودينكم حق أو قال أنا بى ومن كل ما يخاف الاسلام أو اعترف من كفر بانك وجوب شىء بوجوبه فلا يكون ذلك اعترافا بالاسلام على أرجح الطريقين والثانية انه يكون اعترافا بونسيها الامام للمحققين ولو قال أنا بى من كل ما يخاف الاسلام لم يكف على الطريقين اه أسنى ومغنى ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم برسوله فان عكس لم يصح ولا تسترط الموالاته بينهما كما صرح به في المفتى عن الحلبي واقضاء صنيع التحفة خلافا للنهاية في اشترط الموالاته بينهما أيضا قالوا ففى به الولد (قوله فلا يكتفى ما قبله من الايمان) أى في اجراء أحكام المؤمنين الدنيوية بناء على أن الطق شرط في الايمان وهو المقتد

الغزالي يجمع محققون ولو بالعجمية وان أحسن العربية على المنقول العتمد لا بلغة لقنها بلافهم ثم بالاعتراف برسائله عليه السلام الى غيبر العرب بمن ينسكرها فيزيد العيسوي من اليهود محمد رسول الله الى جميع اخلق والبراءة من كل دين بخالف دين الاسلام فيزيد المشرك كفترت بما كنت أشركت بهو رجوعه عن الاعتقاد الذي أرند بسببه ومن جهل القضية أن من ادعى عليه عندهم بردة أو بناءهم يطلب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضي الله عنه اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأنت بريء من كل دين بخالف الاسلام انتهى قال شيخنا ويؤخذ من نسكر برضى الله عنه لفظ أشهد أنه لا يضمنه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف في جمع وفي الاحاديث ما يدل لنكلى انتهى ويندب أمر كل من أسلم بالايان بالبعث ويشترط لنفع الاسلام في الآخرة مع ما مر تصديق القلب بوحدانية الله تعالى ورسوله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقد هذا أو لم يأت بما مر لم يكن مؤمناً وان أتى بلا اعتقاد ترتب عليه الحكم الديني وظاهراً

﴿ باب الحدود ﴾

أوطأ حد الزنا وهو أكبر الكبائر بعد القتل

الذي جرى عليه محققو الاشاعرة والماتريدي وغيرهم أوفى النجاة من النار بناء على انه شرط منه وعليه الامام أبو حنيفة وبعض الاشاعرة وقوم محققون فهو عندهم اسم لعلمى القلب واللسان جيعا وهما التصديق والافرا فملى الاول من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله غير مؤمن في الاحكام الدينيية ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمناق فيهم مؤمن في الاحكام الدينيية غير مؤمن عند الله وعلى الثاني من صدق بقلبه ولم يتفق له الافرا في عمره فلا كتر مع التمرة على ذلك لا يمكن مؤمناً لاى الدنيا ولا فى الآخرة (قوله ثم بالاعتراف) معصوف على بالنلفظ (قوله فيزيد العيسوي) نسبة الى أنى عيسى اسحق ابن يعقوب الاصمباني كان فى خلافة المنصور يعتقد انه عليه السلام رسول الى العرب خاصة وخالف اليهود هو وقرنه فى أشياء غير ذلك منها انهم التبايح اه اسنى (قوله فيزيد المشرك) لا موفع للتصريح بها بالقاء فكان الاولى بالواو (قوله رجوعه الى) عطف على قوله بالاعتراف (قوله وهو ما يدل عليه) أى على وجوب التكرير واعتمده عشى لكن الموافق للدلة عدم اشتراط كمال اليه حج بل عدم اشتراط لفظه أشهد من أصلها وفى المغنى كالأسنى ما يفيد اه حجة على التحفة وتقدم عن الاسنى والمغنى ما يفيد عدم اشتراط النطق بلفظ الشهادتين المعروف وان الايمان ينفعه بغيره كلالا غير الله أو ما عدا الله والاله الا الرحمن الى آخر ما تقدم وعليه جرى بعض الشافعية والمالكية واعتمده النووي وابن حجر فى شرح الاربعين والانى من المالكية ويرجعهم الامام البرزنجي فى رسالته فى نجاته أبوى النبي عليه السلام وعنه أنى طالب وأطال النفس فى ذلك بما تقتضيه عند ما رباب المادرك (قوله بما مر) أى من الشهادتين على القول بتعيينها أو ما يدل على الايمان على مقابله وقوله لم يكن مؤمناً أى فى الاحكام الدينيية على القول بالشرطية المرجح أو فيها وفى الآخرة على القول بالشرطية ومجمله اذا لم يمرض عليه النطق بذلك فيمتنع عناداً أو إباء لغيره عنرو الا فهو كافر على القولين (قوله الحكم الديني) أى من منا كفته وأكل ذبيحته وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فى مقابر المسلمين (تتمة) لو ارتد أهل بلد وجرى فيه حكمهم هل تصير تلك البلدة دار حرب أم لا قال أبو حنيفة لا تصير دار الاسلام دار حرب حتى يجتمع فيها ثلاثة شروط ظهور أحكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذى ايمان الاصل وان تكون متاخلة لدار الحرب والظاهر من مذهب مالك ان يظهر أحكام الكفر فى بلدة نصير دار حرب هو مذهب الشافعي وأحدوا اتفاقوا على انه فقم أموالهم أما ذرارهم فقال أبو حنيفة ومالك الذى حدث معهم بعد الردة لا يسترقون بل يجبرون على الاسلام اذا بلغوا فان لم يسلموا قال أبو حنيفة ومالك يجسسون ويتعاهدون بالضرب جذبا الى الاسلام وأما ذرارى ذرارهم فيسترقون وقال أحد تشرق ذرارهم وذرارى ذرارهم والأصح من قول الشافعي انهم لا يسترقون اه رجة الامة

﴿ باب الحدود ﴾

جمع سنو هو لفة المنع وشرعاً ما ذكر من نحو الجلد والرجم من كل عقو بمقترة (قوله حسالزنا) بالمد والقصر وهو الافصح وأجعت اللل على عظيم تحريمه مخفتراد فى الفتح وكان حده أشد الحدود لأنه جناية على الاعراض والانساب اه وفى حاشيته

وقيل هو مقدم عليه (بجمله) وجوبا (امام) أو نأثبه دون غيرهما أخلاقا للقتال (حرا مكلفا زني) بإبلاج حشفة أو قنبرها من فافسها في فرج آدمي حتى قبل أو دبر ذكر أو أنثى مع علم تحريره فلا حد بمفاخضة ومساحقة واستنماء يدينه وغير حليته بل يعزر فاعل ذلك ويكره ينحو يدها كتمكينها من العيث بدكره حتى ينزل لانه في معنى العزل ولا بإبلاج في فرج بهيمة أو ميت ولا يجذب الهيمة المأكولة خلافا لنحوهم فيه وأما بجمله من ذكر (ماتة) من الجسدات (و يغرب عا) ولا عسافة قصر فأكثر (ان كان) الواطي أو الموطوءة حرا (بكر) وهو من لم يوطأ في نكاح صحيح (لا) ان زنى (مع ظن حل) بان ادعاه وقد قرب عهده بالاسلام أو بعد عن أهله (أو مع تحليل عالم) يعتد بخلافه لشبهة اباحت وان لم يقلده الفاعل كنكاح بلاولى كذهب أبي حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك بخلاف الخالي عنهما وان نقل عن داود كنكاح متعة نظر الخلاف ابن عباس ولو من معتد تحريره نعم ان حكم ما تم بإبطال النكاح المختلف فيه حد لا ارتفاع الشبهة حينئذ قلنا لما وردى ويحدى مستاجرة للزنا بها لذلالة لعدم الاعتداد بالمقد الساطل بوجهه وقول أبي حنيفة انه شبهة ينافية الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه وكذا في مبيحة لان الاباحة هنا لغو وعمره عليه لتوثن أو لنحو ينشئة كبرى

لؤلؤه لخصوصية له بذلك بل سائر الكليات الخمس لم تحل ملة من الملل اه وقدم لك بيان الكليات الخمس أول باب الردة (قوله وقيل هو مقدم عليه) أي لا يترتب عليه من مفسد انتشار الانساب واختلاطها ما لا يترتب على القتل تحفة وفي بعض شروح الجامع الصغير ان أكبر الكبائر الشرك بالله ثم قتل النفس وان ما وراء ذلك من السج الموبات وغيرها كالزنا لا ترتب فيه وأما يقال في كل فرد منهم أكبر الكبائر عرش (قوله خلافا للقتال) أي في قوله لغيرهما ان بجمله (قوله حرا) سبأى محترزه في قوله وأما حد زنى ورق فصف حد الحروت وتقرى بيقوله مكلفا خرج بالصبي والمجنون فلا يجدان لرفع القلم عنهما تحفة ولكن يؤدبهما وليهما بما يزجرهما اه معنى أما السكران المتعدي بسكره فيحد وان كان غير مكلف على الاصح تحفة تعليل عليه تحفة (قوله أودبر) الا من حليته ففيه التميز ما عدا المرة الأولى عند ابن حجر والخطيب وفي النهاية يعززان عدله يمدنهي الحانم عنه اه أي فلا تعزير عنده قبله وان تكرر وطؤه عرش وفي التبعة الموطوءة في دبره ان أكرما ولم يكف فلا نهي له أو عليه وان كان مكلفا مختارا جلد وغرب ولو محصنا امرأة كان أودكر الان العبر لا يتصور فيه احسان (قوله ولا يجب ذبح الهيمة للمأكولة) فان ذبحت أكلت ولا يجوز قتلها اه تحفة أي بغير الذبح الشرعي (قوله بجمله وغرب) والاولى تقديم الجلد على التغريب ويصح بعده ولو زنى فيما غرّب اليه غرب الى غيره ويدخل فيه بقية العام الاول شرح المنهج (قوله ماتة) ولومتفرقة ما لم يتخلل ما يزول به الام كقائه الامام فتح الجواد (قوله كذهب مالك) قال في التحفة كذا قالوه والمعروف من منعجه انه لا بد منهم أومن الشهرة حال الدخول فينبى اذا اتفيا ان يجب الحد من رأيت القاضي صرح به وعاله ماتت عشةة اختلاف العلماء والحن في ما اذا وجد الاعلان وقد الولي وبعضهم اعترضه بان الذي في الروضة اللعان انه لا يجدون اتنى الولي والشهود ويرد بوجوب حمل ما فيها على ان الوافقها معنى أو ويدل عليه الى آخر ما في التحفة قال سم عليها ما المانع من بقائها أي الواو بمعناها ويكون ما فيها اشارة الى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلاولى ولاشهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله التاج السبكي وان نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد أفتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشرح ماش على وجوب الحد كما زى اه وتبع الشهاب الرملى ابنه في النهاية وقال كما أفتى به الوالد (قوله بخلاف الخالي عنهما) كذا في التحفة والفتح كشيخ الاسلام والخطيب قال في المعنى قال القاضي الا في الشبه فلا حد فيها لخلاف مالك فيه اه ولعل صوابه لخلاف داود وخالف الشهاب الرملى وابنه فقال لا يجد اعتدادا بخلاف داود وقد مر آنفا وكذا في باب النكاح وقال الباجورى ولا يجوز تقليده الا للضرورة (قوله كنكاح متعة) أي وهو نكاح التأقيت وقوله نظرا لخلاف ابن عباس قال في التحفة وما قيل من رجوعه عنه لم ثبت اه (قوله فان حكم ما كرخ) عبارة المعنى فان حكم شافعي سلطانة حد قطعاً أو حتى أو مالكي بصحته لم يقطع اه (قوله وكذا في مبيحة) رد على عطاء أي حيث قال يباح الزنا بالاباحة وقال البرماوى انه مكذوب عنه اه يجبر على قال في الفتح وما قيل عن عطاء انه يباح وطء الامة باذن مالك كهم ثبت وعلى التزل هو في غاية الضعف ومن ثم اجماع على خلافه وقال شيخنا وأما لم يعتد بخلاف عطاء في اباحة

وان كان قد تزوجها خلافاً لاني حنيقة لانه لا عبرة بالعقد الفاسد أما يجوز سنة تزوجها فلا يحسد بوطشها للاختلاف في حل نكاحها ولا يحسد ايلاج في قبل ملكه حرمت عليه بنحو محرمة أو شركة الغيرة فيها أو توثن أو تمسح ولا يايلاج في أمته في عول مستولية لشبهة الملك فيما عدا الأخيرة وشبهة الاعفاف فيها وأما حد ذريق حصن أو بكرولو ميه صانف حد الحروة تفر به في جلد خسين ويقرب نصف عالم ويحد الرقيق الامام أو السيد (و رجم) أي الامام أو نائبه بأن يامر الناس ليحيطوا به فيرموه من الجوانب بحجارة معتدلة ان كان (محسناً) رجلاً كلن أو امرأة حتى يموت اجاعالاه ^{في} رجم ماعز او القامدية ولا يجلس مع الرجم عند جاهر العلماء وتعرض عليه توبة لتكون غاة أمره و يؤمر بإصلاحه و قتها و بحاج للشرب لا كل ولا صلافة كعتين و يعتد بقتله بالسيف لكن فأت الواجب والمحسن مكلف حروطي أو و طشت بقتل في نكاح صحيح ولو في حيض فلا احسان لصي أو مجنون أو فني وطي في نكاح ولان وطي في ملك بمين أو نكاح فاسد ثم زنى (وأخر) وجوب (رجم) ككفود (الوضع حل و فطام) والمرض يرجى برؤه منه وحررو بر دم فطين نعم يؤخر الجسد لها والمرض يرجى برؤه منه ولو كونه حاملان لان القصد الرمد لا القتل (و ثبت) الزنا (بافرار) حقيق مفصل نظرم في الشهادة ولو بإشارة أخرى ان فهمها كل أحد ولو مرة ولا يشترط تكرره أرباخا خلافاً لاني حنيقة (وينة) فصلت بذكر المزني بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشدها أنه أدخل حشفته في

للمرأة نفسها لوطه لانه لم يثبت عنه لظهور وضعه اه (قوله وان كلن قد تزوجها) أي المحرمة لما ذكر (قوله للاختلاف في حل نكاحها) أي لان المحسوس كان لم كتاب منسوب الى زرادشت فلما بدلوا رفع على الاصح (قوله أو السيد) أي ده اقامة الحد على ارقائه نصير اذن الامام عندنا كالك وأحد اقامت البيعة عنده وأقر بين يديه في الزنا والقذف والخر وعبدك لما السرقة فعال مالك وأحد ليس للسيد القطع والاصح في الروضة عندنا أن له ذلك وقال أبو حنيفة ليس له ذلك في الكل بل رده الى الامام أو نائبه والمزوجة كذلك عندنا كالك وقال أبو حنيفة وأحد ليس للسيد ذلك محال اه وجه مع معدن الفقه وفي المباح مع التحفة الاصح ان السيد الكافر والفاسق المكاتب والجاهل العارف عامر يحسون عبيدهم وان اقامته من السيد انما هي بطريق الملك لغرض الاستصلاح كالفسد والحجامة ومن ثم حده بعله بخلاف القاضي وللسلم للملوك الكافر بمحده الامام دون سيده لانه لا يقر ملكه عليه والاصح ان السيد يعززه لحق الله تعالى كما يحده وانه يسمع اليه وتزكيتها بالعفو بقلته لحد أو التعزير رأى بموجبها للملك الغاية فالوسيلة أولى اه والسيد أولى لا قامت الحد الرقيق من الامام مالم يتنازعا ولا فالامام أولى كافي للنهج وشرحه (قوله و رجم الامام الخ) والرجم الواجب في الزنا يكون بعد أي طين متحجر ونحو خشب وعظم والأولى كونه بنحو حجارة معتدلة بأن يكون كل منهما علماً الكف نعم يحرم بكبير مذنب لتفويته المقصود من التكيل و يصير ليس له كبير تأثير لوطول تعذيبه والأولى ان لا يبعد عنه في خطئه ولا يدوم منه في قوله بالما يؤدي سرعة التذيق وان ينفق الوجه اه ججع بدنه محل للرجم وان يخلو والاتقاء بيده وتستر عورته وجيع بدنها ويجهز ويدفن في مقابرنا ويستحب الخفر للراءة بحيث يبلغ صدرها ان ثبت زناها بيينة أو لمان لا اقرار ليكنها الحرب ان رجعت اه تحفة ملخصاً (قوله ولا يجلس مع الرجم) اعتمده في التحفة والنهاية خلافاً للفتح كالاسنى حيث جربا على انه محدثم رجمو يسقط عنه التعزير مع حبيب من تأويل المحشى عبارة الشارح واعتماد المقابل مع ان درجة الترجيع في هذه المعاقلة هو دونها بمرحل فتنبه (قوله والمرض يرجى برؤه الخ) أي لان نفسه مستوفاة بكل قدر وقيل يؤخر تدبها ان ثبت باقراره لانه يسبيل من الرجوع اما لا يرجى برؤه فلا يؤخر له قطعاً على نزاع فيه تحفة (قوله يرجى برؤه) كالخلى والصداع اه معنى فان لم يرج برؤه جلد بعشكال تكسر العين أشهر من فتحها وبالثلاثة أي عرجون عليه مائة غصن ونحوه كاطراف ثلب مرة فان كان عليه خمسون غصناً فمرتين يجلسه مع مس الاغصان له أو انكعباس بعضها على بعض ليس له الألم فان اتى ذلك أوشك فيه لم يسقط الحد فان برأ بفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك أجزأه الضرب به اه من شرح النهج (قوله حقيق) أي فلا يثبت باليمين المردودة س ل كالأو طلب القاذف ان يحلف المتقوف انما زنى فرد عليه اليمين خلف فانه يسقط عند حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يحسد المتقوف سم وشورى (قوله ولا يشترط تكرره) أي لا يصل الله عليه وسلم علق الرجم بمطلق الاعتراف حيث قال واغنياً أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجها وترديده صلى الله عليه وسلم على ماعز أربا لانه شك في أمره وطلناه قال أبك جنون فاستنبت فيم وطلناه يكرر اقرار القامدية اه تحفة (قوله أربا) لعله أراد به اجوبة قوله ^{في} الملك قبلت لملك لست أبك جنون مع

فرج فلاة محل كذا لو قت كذا على سبيل الزنا (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك قبل الشروع في الخلد أو بعده بنحو كذب أو ما زنت أو قال بعده مكذب في رجوعي أو كنت فأخفت فظنته زنا وإن شهد حاله بكذبه فيها استظهر شيخنا بخلاف ما أقرت به لانه مجرد تكذيب البينة الشاهدة به (سقط) الخلد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزم الرجوع فلو لانه يفيد لما عرض له به ومن ثم من له الرجوع وكالزنا في قبول الرجوع عنه كل حدثه تعالى كشره وسرقه بالنسبة للقطع وأفهم كلامهم إذا ذنب بالبينة لا يتطرق إليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق إليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك أم غولن كونها حليلة وثانيها حدثه وهو من السبع الموبقات (وحدائق) مكلف عتار ملتزم للأحكام عالم بالتحريم (محض) وهو هنا مكلف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء برحليته (ثمانين) جلده إن كان القاذف حرا أو أفاقر بعين ويحصل القذف برزيت أو يوزاني أو يا عنت أو بلطت أو لاط بك فلان أو يالاط أو يالوطي وكذا يا فجة لاهراً أو من صرح بحذف المرأة أن يقول لائنها من زيد مثلاً لست أئنه أو لست منه لا قوله لائنه لست أني ولو قال لولده أو ولغيره ياولد الزنا كان قذفاً لا مه (ولا بعد أصل) لقذف فرع بل يميز كقذف غير مكلف ولو شهد بزنا دون أر بعين الرجال أو نساء أو عبيد حراً أو ولقذفاً لم يتفاسا ولقذف تخليف مقنونهما من أني قط وسقط بعقوب من مقنوف أو وارثه الحاضر ولا يستغل المقنوف باستيفاء الخلد

أقراره الأول اه عش (قوله لا يغيبه^(١)) لا موقع للأقا صواب حذفها كما هو واضح (قوله وثانيها حد القذف) أى ثانى الحدود (قوله للمريقات) أى المهلكات من أوبقته التوب إذا أهلكته وهى السحر والشرك بالله تعالى وقتل النفس التى حرم الله الإلحاقى وأكل الزبوا وكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات أى الحرائر البريات وحد القذف عندنا كالكلام وأجسد من حقوق آدميين وكذلك نغزيره ولذلك يرثه جميع الورثة حتى أحد الزوجين إلا أن قذفه بعلمونه فليس للحجى من الزوجين حق لا شطاع الوصية بينهما حالة القذف ولو عقابا بعض الورثة عن حقمنه فلاباقين منهم استيفاء جميعه فارق سقوط القود بعفو بعض الورثة عنه لأن له بدلا يعادل اليوه هو الله به بخلافه هنا وقال مالك متى رفع إلى السلطان لم يملك المذنوب الإسقاط وقال أبو حنيفة حد القذف حق لله عز وجل فليس للمذنوب أن يسقطه ولأن يرى منه وإن سلم لم يورث عنه (قوله محصنا) مفعول لقذف وقوله وهو هنا مكلف الخ نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احسان القذوف بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحسان تغليظا عليه لصيائه بالقذف ولأن البحث عنه يؤدى إلى اظهار الفاحشة للمأثور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فإنه يجب عليه ليحكم بشهادتهم تحفة ونهاية (قوله ليست اشئ) أى وألست بشئ فليس صريحه فى قذف أمه لاحتياجه إلى تأديبه بمنحو ذلك زجره عملا يطق بنسبه وقومه نعم يسئل فان أولاده من زنا فانه قاذف لأنه أولا ينسبه صدق يمينه اه فتح الجواد (قوله دون أربعة) ظاهرا أنه فاعل شهد وهو مذهب الأخفش والكوفيين من أن دون ظرف يتصرف أما على مذهب سيبويه والبصريين فالفاعل مقدر معلوم من المقام ودون صفة له تقدربه رجال دون أربعة وعلى تقدير مجرى فى التحفة والنهاية (قوله أوعيبه) أى أو أهل ذمة وقوله حدوا أى كل من ذكر لانهم فى غير الأولى ليسوا من أهل الشهادة وحذرا فى الأولى من الوقوع فى أعراض الناس بصورة للشهادة وخرج بالزنا للشهادة بالافرار به فلا حد لأنها لا تسمى قضا شرح المنهج ولوشهد بأربعة بعد واحد ان ردوا يفسق أو عدلوا قو بمحد قاذف أسنى اه سم وقال زى وحيث وجب حد الشهود لنقص عددا وصفة فطلبوا يمين المذنوب انه لم يزن حلف فان حلف حدوا ولا حلفوا ظن نكحوا وحدوا اه ولا يحد شاهد بجرح زنا وان انفرد لأن ذلك فرض كفاية عليه وينبئ لشهود الزنا فاعل ما يظنون به مصلحة من ستر أو شهادته يظهر ان المصلحة بحال المشهود عليه دون حال الشاهدو يحتمل اعتبار حاله أيضا اه تحفتو نحوها النهاية قولها ولا يحد شاهد بجرح زنا وذلك بأن شهد فى قضية فادعى الشهود عليه أنزاعا وأقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بالزنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن نفسه لا التعير اه عش (قوله لم ينقصا) أى لا يسقط حد هذا قذف هذا بل لكل منهما حد الآخر زى (قوله ولا يستقل المذنوب باستيفاء الحد) أى ولو باذن لأن إقامة الحد من منصب الامام نعم لسيد العبد القاذف له الاستيفاء منه وكذا المذنوب البعيد عن السلطان وفقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير محاور وقد اعلم ان حد القذف يسقط باقامة البينة بزنا القذوف وبأقراره بعفو وباللعان فى حق الزوجة اه شرح المنهج وقوله ولو باذن أى من الامام والقاذف اه مر وسئل (مرفوع) من قذف غيره ولم يسمعه

(١) لفظ «لا» غير موجود في الشرح والمغشي كتب على نسخة هذا لفظ «لا» فاحتاج التصحيح

ولزوج فذف زوجته التي علم زناها وهي في نكاحه ولو بظن ظنا مؤكدا مع قرينة كأن رآها وأجنبيا في خلوة أو رآه خارجا من عندها مع شيوع بين الناس بأنه زنى بها أو مع خبر ثقة أنه رآه يزنى بها أو مع تكرر رؤيته لهما كذلك مرات ووجب في الولدان نيقن أنه ليس منه وحيث لا ولد ينفيه فالاولى له البتر عليها وأن يطلقها ان كرها فان أحبها أمسكها لما صح أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال امرأتى لا ترد يد لامس فقال طلقها فقال أتى أحبها قال أمسكها (فرع) اذا سب شخص آخر فلا تخر أن يسبه بقدر ما سبه مما لا كذب فيه ولا فذف كذا ظالم ويا أحمق ولا يجوز سب أبيه وأمه * وثالثها حد الشرب (ويجوز) أى الامام أو نائبه (مكلفا) مختارا (عللا) بتحرير الخمر (شرب) لغيره (خبرا) وحقيقته عند أكثر أصحابنا المسكر مع عصير العنب وان لم يقذف بالزبد فتحرر من غيرهما قياسي أى بفرض علم ورومايأتى والافسح علم منه أن تحرر الكل منصوص عليه وعند أقلهم كل مسكر ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب بخلاف فيه أى من حيث المجلس لحل قليله على قول جماعة أما المسكر بالفعل فهو حرام.

الآلة والحفظة لم يكن كير متوجبة للحد ظنوه عن مفسدة الايذاء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لاضرر فيه قاله ابن عبد السلام وقد يؤخذ من أنموذج صادق بأن شاهد زناه لم يعاقب وهو يحمل تحفة (فرع) احتار الفزالي والنووي ان الفية بالقلب يكتبها للمكان الحافظان كالتلفظ بها ويدركان ذلك بالشتم ولعل هذا فيما اذا صمم على ذلك والاغيا يخطر على القلب مغفور اه معنى (قوله) ولزوج فذف زوجته (الح) شروع في سب العار أى وما من من تحرر من الفذف هو باعتبار الاصل وقد يباح وقد يجب فيباح زوج فذف زوجته بالزنا ولو كان فذفها بما يظن قيام قرينة قوية عليه لتأ كذا الظن حيث قد يجد له القذف لتحصن بالعان المسب عنه من الحد انتفاء منها لتطهيرها فرأشه وخرج الزوج غير مخرج فلا يباح القذف الا بصيغة الشهادة عند الحاكم ونكاحها لمورأى زناها أو بظن في غيره فلا يباح القذف حيث لا يولد بحقه شرعاً وسكت ولكل من الزوج والمطلق والواطي شبهة نفي ولد ولم ينفع لحقه شرعا ووجب نفيه ان نيقن انه ليس منه مع امكان كونه منه ظاهرا اه فتح الجواد ملخصا وتعرض الشارح للسب ولبيد كرا المسبب عنه الذي هو اللعان المخلص من الحد كإحرام وحاصله انهم أجمعوا على أن من قذف امرأته أو زناها بالزنا أو نفي جلدوا كذبتم ولا ينسأ له أنه يجب عليه الحد وله أن يلاعن وهو أن يكرر اليمين أربع مرات بالله انه لمن الصادقين ثم يقول فى الخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لاعن لزمها حينئذ الحد ولحد الزوجة باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بانه ان من الكاذبين ثم تقول الخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فان نكل الزوج عن اللعان لزمه الحد عندنا كالكاذب وأجد الا أنه عندنا اذا نكل فسق ومالك يقول لا يسق حتى يحد وقال أبو حنيفة لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقولوا نكلت الزوجة حبست حتى تلاعن أو نقر عند أبي حنيفة وأجد وعندنا كالكاذب يجب عليها الحد واختلفوا بما اذا تقع فرقة اللعان فقال مالك تقع بلعانها خاصة من غير تفرقة الحاكم وقال أبو حنيفة وأجد لا تقع الا بلعانها وحكم الحاكم فيقول فرقت بينهما وعندنا تقع بلعان الزوج خاصة كإبنتي النسب بلعانه وانما العان يسقط الحد عنها وهي فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال وقال أبو حنيفة اذا أ كذب نفس ترتفع وجلد الحد وكان له أن يتزوجها اه رجم ملخصا (قوله فرع) هذا الفرع منقول من الفتح وشرح المنهج زادوا اذا انتصر بسبه فقد استوفى ظلمته ويرى الاول من حقه ونفى عليه أم الابتداء والام لحق الله تعالى انتهى ونحوه في التحفة والنهاية قال حج على المنهج قوله ويرى الاول من حقه أى الثانى ظاهره وان كان الذى أتى به الاول قطعا وفيه نظر ظاهر لان الاعراض لا يقع فيها تقاص الا أن يقال سوماح في هذا لكثرة وقوعه حل وقال بعضهم لا يبرأ من الحد لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظير فذفه كما تقدم فبالاولى عدم السقوط بمجرد السب المذكور اه أى فيكون المراد بالحق على هذا أم السب لا الحد انتهى (قوله) وثالثها حد الشرب أى ثالث الحدود شرب الخمر وهو حرام اجماعا من الكبراء تحفة بل هي أم الكبراء كما قاله عمر وعثمان رضى الله تعالى عنهما معنى وأبيحت أول الاسلام ثم حرمت ثالث سنن الهجرة فتح الجواد (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر (الح) كذا أطلق في التحفة والمغنى وفيه في النهاية فقال ولكن لا يكفر مستحل فخر لا يسكر (الح) قال الرشيدى بخلاف مستحل الكثير منه فانه يكفر خلافا لحج اه (قوله) أما المسكر بالفعل (الح) كان مقتضى للمقابلة قوله قبل

اجزاء كاحكام الخفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الصرف الذي لم يطبخ ولو فطره لانه جمع عليه ضروري وخرج بالقيود المذكورة فيه أضدادها فلا حد على من انصف بشئ منها من صبي ومجنون وبكره وجاهل بتحريمه أو بكونه خرا ان قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ولا على من شرب لتداو وان وجد غيرها كما نقله الشيخان عن جماعة وان حرم التداوى بها (قائده) كل شراب أسكر كثيره من خرا أو غيرهما حرم قليله وكثيره خبر الصعيدين كل شراب أسكر فهو حرام وخبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام ومحمد شاربه وان لم يسكر أى متعاطيه وخرج بالشراب حرام من الجمادات فلا حد فيها وان حرمت وأسكرت بل التعزير ككثير البنج والخبيثه والافيون وبكره أكل يسير منها من غير قصد للتداوى وبياح لحاجة التداوى (أو بعين) جلده ان كان (حرا) ففي مسلم عن أنس كل من صلى الله عليه وسلم يضرب في الحجر بالجر يد والنعال أو بعين جلده فخرج بالحجر الرقيق ولو مبعضا فيجلد عشرين جلده وانما يجلد الامام شارب الخمر ان ثبت (بإقراره أو شهادة رجلين) لا بيمين خمر وهيئة مسكر وفيه وحده عثمان رضي الله عنه بالقيء اجتهد لهو محمد الرقيق أيضا بعل السيدون غيره (تتمه) جزم صاحب الاستقصاء بجلد اسقائها للبهائم ولزركشي احتمال أنها كالأدمى في حرمة اسقائها لها * ورباعها قطع السرقة (ويقطع) أى الامام وجوبا بعد طلب المالك وثبوت السرقة (كوعين بالغ) ذكرها كان أو أنثى (سرق) أى أخذ خفية (رفع دينار) أى مثقال ذهب مضر وبالحاصل وان تحصل من مغشوش (أو قيمته) بالذهب المضروب الخالص وان كان الربع لجماعة فلا يقطع بكونه ربع دينار سبكه أو حليا لا يساوى ربع مضروب (من حرز) أى موضع يحوز فيه مثل ذلك السرقة عرفا ولا يقطع بما للشارق فيه شركة ولا يملكه وان تعلق به نحو رهن ولو اشترك اثنان في اخراج نصاب فقط لم يقطع واحدهما وخرج بسرق

ولكن لا يكفر الخ أن يقول أما المسكر بالفضل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تنقيد بالقدر المسكر جيد على تحفة (قوله) حرم قليله وكثيره) خالف أبو حنيفة في القدر الذي لا يسكر من نقيع التمر والزبيب وغيره واستند بأحاديث معلولة بين الحفاظ وأيضا أحاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اه معنى (قوله) وحبره مسلم كل مسكر خمر الخ هذا قياس منطقي اذا حذفت منه الحد الأوسط وهو المكرر الذي هو الخمر الواقع محمول الصغرى وموضوع الكبرى أنتج كل مسكر حرام اه رشيدى (قوله) أى متعاطيه أى شربا كمن أو غيره وسواء فيه التثاق على تحريمه والتخلف فيه وسواء جامده ومائعه مطبوخه ونيشه وسواء تناوله معتقدا تحريمه أم باحته على المنهه اه معنى أى فالحديث لا يتوقف على الشرب وان اعتقد باحته لمضف أدلته ولأن العبرة في الحضور بمنهه القاضي لا للتداعيين له تحفة وله تناوله حتى لا يحسن بالم قطع نحو عضوه المتأكل ولاحد بأكل ما يعجن بخمر أو زرده حتى استهلك ولا يشرب ما فيه قطرات خمر والماء غالب لمصافاته لها لاستهلاكها اه فتح الجواهر (قوله) بل التعزير أى فيها (قوله) أو بعين) خلافا للأئمة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون زى (قوله) ويحد الرقيق أيضا بعل السيد الخ) أى كما يحد الرقيق بإقراره أو بشهادة رجلين بخلاف ما بعل السيدانه شرب الخمر دون غيره أى الرقيق فلا يحد القاضى بعلمه بناء على ان القاضى لا يقضى به في حدود الله تعالى وهو الصحيح كافي المعنى (تتمه) سوط العقوبتين حد وتعزير بين قضيب أى غضن رقيق وعصا غير معتلة ورطب ويابس بأن يعتدل عرفا جرمه ووطو به ليحصل به الزجر مع عدم خشية الهلاك ويفرقه على الاعضاء وينقى المقدنل كشجرة تحرق وجرج ويتقى الوجه ولا تشد بسو ولا يمد على الأرض ليتمكن من الانتقاء يديه ولا تجرد ثيابه التي لا تمنع الم الضرب ولا يحد في حال سكره ولا في مسجد فان فعل فيها اجزاء السكر اه ملخصا من النهج مع شرحه والنهضة (قوله) جزم صاحب الاستقصاء الخ) مال اليه البصري بمقتضاه بما اذا لم يلزمها فيه ضرر قال فان علم أو ظن اضرارها به لم يبعد التحريم اه (قوله) ورباعها قطع السرقة أى رابع الحدود قطع السرقة وهي بفتح فكسرا وبفتح أو كسرا فكون لغة اخذ الشيء خفية وشرا عا خفيا خفية من حرز مثله بشروطه الآتية والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع ولما شكك للمحدث المعرى على الشرية في الفرق بين الدين والقطع في السرقة بقوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت فربع دينار

أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بحواجيد يع مختصر وهو قوله

وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فاقهم حكمة البرارى

مالو اختلس معتمدا الحرب أو اتهب معتمدا القوة فلا يقطع بهما الخبر الصحيح به ولا مكان دفعهم بالسلطان وغيره بخلاف السارق لاخذ خفية فشرح قطعه زجرا (لا) حال كون المال (مقصوبا) فلا يقطع سارق من حرز القاصب وإن لم يعلم أنه مقصوب لأن مال السارق لم يرض بأحراره به أو حال كونه (فيه) أي في مكان مقصوب فلا يقطع أيضا بسرقته من حرز مقصوب لأن القاصب ممنوع من الأحرار به بخلاف نحو مستأجر ومعار ويختلف الحرز باختلاف الأموال والأحوال والأوقات فحرز الثوب والقند الصنوق والمقنول والامتعة الدكاكين وثم حارس ونوم بمسجد أو شارع على منافع ولو يتوسد حرز له لأن وضعه بقر به بلا ملاحظة قوى يمنع السارق بقوة أو استغاثته أو انقلاب عنه ولو بقلب السارق فليس حرز له (و) يقطع بمال وقب أي بسرقة مال موقوف على غيره (و) مال (مسجد) كبابه وساربه وقنديل زينه (لا) بنحو (حصره) وقناديل تسرج وهو مسلم لأنها أعيت للاستفاد بها (ولا بمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق) لما يوصف فقر أو غيره ولو لم يكن له فيه حق كغنى أو خذلان صدقة وليس غلما لا صلاح ذات البين ولا غلما يقطع لا تنقضاء الشبهة (و) لا بمال (مصالح) كبيت المال وإن كان غنيا لأن له فيه حقا لأن ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات فينتفع به الفنى والفقر من المسلمين (و) لا بمال (بعض) من أصل أو فرع (وسيد) لشبهة استحقاق النفقة في الجملة (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقة ماله المحرز عنه (فإن عاد) بعد قطع ينادى إلى السرقة ثانيا (٥) تقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق والقدم (٦) إن عاد ثالثا فتقطع (بده اليسرى) من كوعها (٥) إن عاد رابعا فتقطع (رجله اليمنى) ثم إن سرق بعد قطع ما ذكر (عزير) ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال بل وضعه الحدار فطني وغيره وقال ابن عبد البر أنه منكر لا أصل له ومن سرق حرارا بلا قطع لم يلزمه إلا واحد واحد على المعتمد فتكفي بمنه على السكك لا لتحديد السبب فتداخلت (وتثبت) السرقة (برحالة) كإثبات الفقرات غير الزنا (وأما) من سارق يدعو على غيره مع تفصيل الشهادتين والأقرار بأن ثمين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيينه (و) تثبت السرقة أيضا خلافا لما اعتمد جمع (بيمين يرد) من المدعى عليه على المدعى لأنها كفرار المدعى عليه (وقد رجوع مقر) بالنسبة لقطع بخلاف المال فلا يقبل رجوعه فيه لأنه حق آدمي (ومن أقر بحق بة لله تعالى أي بوجوبها كزنا وسرقة وشرب خمر ولو بعد دعوى (فلقاض) أي يجوز له كما في الروضة وأصلها السكك فهل في شرح مسلم الإجماع على بده وحكامه في البحر عن الأصحاب وقضية تخصيصهم القاضي بالجواز حرمة على غير مقال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضي أولى منه لا متناع التلقين عليه (نعم يرض) له (رجوع) عن الأقرار أو بالانكار فيقول لعلك فاختفت

أي لو ديت بالقليل لكثرت الجنايات على الأطراف المؤدية لازهاق النفوس لسهولة الفرار في مقابله ولو لم يقطع إلا الكثير لكثرت الجنايات على الأموال وأجاب ابن الجوزي بأنها لما كانت آمنة كانت بمنية فها كانت هانت وأركان السرقة الموجبة للقطع سرقة وسارق ومسروق اه تحفة بزاد من المعنى (قوله الخبر الصحيح به) عبارة تشرح المنهج لخبر ليس على المختلس والمتنهب والحق أن قطع صححه الترمذي اه (قوله وتثبت السرقة أيضا) أي بالنسبة لقطع مع المال وهذا لما رجع الشيخان هنا وهو ضعيف وقوله خلافا لما اعتمد جمع أي أنه لا يقطع بيمين الردو جزم به الشيخان في الدعوى من الروضة وأصلها لأنه حق الله تعالى وهو لا يثبت بها واعتمده البلقيني واحتج له بنص الشافعي واعتمده في التحفة والمعنى والنهاية (قوله بعد دعوى عليه) أي أما إقراره قبلها فلا يقطع به حتى يدعى المالك ويثبت المال أخذا من قولهم لو شهد بسرقة مال غائب أو حاضر حسبة قبل لكن لا قطع حتى يدعى المالك بماله ثم تعاد الشهادة تثبت المال لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة لا للقطع لأنه يثبت بها وإنما انتظر لوقوع ظهور مسقط ولم يظهر اه تحفة ونهاية (قوله كافي الروضة وأصلها) اعتمده في المعنى والنهاية توسع وعش (قوله ويحتمل أن غير القاضي أولى منه) في النهاية هو الواجب (قوله لا متناع التلقين عليه) أي على الحائز دون غيره نهاية (تتمه) يجب جمع الحسد للمسروق إلى صاحبه إن بقي والا فبدله من مثل أو قيمة كالمصوب لأن القطع مثله لله تعالى والغرم حق الآدمي فلم يسقط أحدهما حق الآخر وتجب أيضا أجرته مدة وضع يد السارق عليه وقال أبو حنيفة إن قطع لم يفرم وإن غرم لم يقطع وقال مالك إن كان غنيا ضمن والا فلا والقطع لازم بكل حال ولو أعاد المال للمسروق إلى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقط وقال مالك لا ضمان ولا يقطع (٤٩ - ترشيح المستفيدين)

أو اخلت من غير حرز أو ما علمتمخرا لأنه صلى الله عليه وسلم عرض للماعز وقال لمن أقرعته بالسرق فماتك سرقته وخرج
بالتعريض التصريح كل رجوع عنه أو واجبه فيما لم يأت به لأنه أمر بالكذب ويحرم التعريض عند قيام البينة ويجوز للقاضي
أيضا التعريض للشهود بالتوقف في حادثة تعالى أن رأى المصلحة في السقوا لا فلا به يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف
أن ترتب على ذلك ضياع المرسوق أو حد الفير كحد القنف **في خاتمة في قاطع الطريق** **في** لو علم الإمام قوما يخيفون الطريق
ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا فبما عزهم وجوبا بحبس وغيره وإن أخذ القاطع المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى
فإن عاد فرجله اليمنى وبه اليسرى وإن قتل قتل حناوان عفا مستحق القود وإن قتل وأخذ فصا قتل ثم صلب بعد غسله وتسقيفه
والصلاة عليه ثلاثة أيام حتما ثم ينزل وقيل يبقى وجوبا حتى تهري ويسيل صديده وفي قول بصلب حيا قليلا ثم ينزل فيقتل

قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا للراعي الحد بالشبهات له شرح البحر يرمع شرق عليه **في خاتمة في قاطع الطريق** **في**
الاصل فيه قوله تعالى أنما جزاء الذين يجرأون الله رسوله الآية قال أكثر العلماء نزلت في قاطع الطريق لاني الكفار واحتجوا
بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تغفروا عليهم الآية إذ المراد التوبة بنقض قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت توبتهم
بالاسلام وهو دافع للمقوية قبل القدرتو بعدها اه معني ونهاية **(قوله يده اليمنى)** أي لئلا كالسرقة وقوله ورجله اليسرى أي
للحرابة ومع ذلك هو حد واحد وخوف بينهما ثلاثون من النعمة كلها من جانب واحد ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أساء
واعتد به لصديق الآية به بخلاف ما لو قطع مع يده رجله اليمنى فيلزمه قودها بشرطه والافدية بها اه تحفة **(قوله)** وإن عفا
مستحق القود غاية لتحتم القتل إن قتل **(قوله ثم صلب)** أي مكفنا معترضا على نحو خشيت ولا يقسم الصلب على القتل لأنه
زيادة تعذيب اه تحفة **(قوله ثلاثة أيام)** أي لياليها وجوب باليشتير الحال ويتم النكاح تحفة **(قوله ثم ينزل)** أي أن لم
يخفف تعذيبه قبلها والا أنزل حينئذ تحفة ونهاية زاد فيها قال الا ذرعي وكأن المراد بالتغير هنا الانفجار ومحوه والافتي حيث
جيفة الميت ثلاثا حصل الثمن والتغير غالبا اه ومحل قتله وصلبه محل عار به إلا أن لا يمر بمن ينزجر معاقا فرب محل البعير يظهر
أن هنا منسوب لا واجب وما تقر رفسر ابن عباس رضي الله عنهما الآية فانه جعل أو فيها للتنويع دون التخيير حيث قال
المعني أن يقتلوا إن قتلوا أو يصلبوا مع ذلك إن قتلوا وأخذوا المالا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوا فقط أو
ينفوا إن أربعوا ولم يأخذوا موهذا منه ما نوقف وهو الأقرب وأولاه وكلاهما من مثله حجة لاسيما وهو ترجيح القرآن
اه تحفة ونهاية فوهذا الترتيب للحد كور في الآية الكريمة هو مذهب أبي حنيفة وأحمد أيضا وقال مالك ليس هو على الترتيب بل
للإمام الاجتهاد من القتل والصلب وقطع اليد والرجل من خلاف والنبي أو الحبس واختلاف القائلون بأنه على الترتيب في كيفية
فقال أبو حنيفة إن أخذوا المالا وقتلوا فالإمام بالخيار إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن شاء قتلهم وصلبهم وإن شاء
قتلهم ولم يصلبهم وصفة الصلب عنده على المشهور عنه أن يصلب حيا ويبيع بطنه يرمع إلى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة
أيام فإن قتلوا ولم يأخذوا المالا قتلهم الإمام حدا ولا يلتفت الإمام إلى عفو الأولياء وإن أخذوا مالا لمسلم أو ذمي والمأخوذ لو قسم
على جماعة أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف فإن أخذوا قبل أن يأخذوا مالا
ولا قتلوا نفسا حبسهم الإمام حتى يموتوا أو ينفقوا هذه صفة النبي عنه وقال مالك إذا أخذ المحاربون فصل الإمام فيهم
ما يرام من قتل وصلب وقطع وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أودع لهم ولأمنهم وصفة النبي عنه أن يخرجوا من البلد
الذي كانوا فيه إلى غيره وبحبسوا فيه وصفة الصلب عنده كصفة من ذهب أبي حنيفة وعندنا كأحمد إذا أخذوا قبل أن يقتلوا
نفسا أو يأخذوا مالا فنقولوا واجتمع محاربون فليشرب بعضهم القتل والأخذوا كان بعضهم عونا وردا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لرد حكم المحاربين في جميع الأحوال وعندنا لا يجب على الرد غير التميزر بالحبس والتعريب ونحو ذلك وتفقدوا على أن من
قتل وأخذ المالا وجب إقامة الحد عليه فإن عفا ولي المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في إسقاط الحد عن من مات منهم
قبل القدرة عليه سقط عنه الحد إذا الحدود حق لله عز وجل وطولب بالحقوق للآدميين من الانفس والأموال والجراح إلا أن
يعفى لهم عنها فلو شرب رجل الخمر وزنى وسرق وجب قتله في المحاربة أو غيرها قال أبو حنيفة وأحمد يقتل ولا يقطع ولا يجلد
لأنهم من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد أتى القتل عليها فغمرها لانه الغاية ولو قنف وقطع يداؤه قتل جلد وقطع

فصل في التعزير (و يعزّر) أى الاملم أو نائبه (لمعصية لاحد فيها ولا كفارة) سواء كانت حقاً لله تعالى أم لأدمى كباشرة أجنبية في غير فرج وسب ليس بقذف وضرب لقبح حق (غالباً) وقد يشترع التعزير بالامعصية كمن يكسب بالهوى الذى لا معصية فيه وقد يتبنى مع اتقاء الحد والكفارة كصغرة صدرت عن لا يعرف بالشريعة حيث صحه ان حبان أقبلوا ذوى الهيات عناتهم الا لحدودى رواية زلاتهم وفسرهم الشافعى رضى الله عنه بمن ذكر وقيل هم أصحاب الصغار وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه ويقتل من رآه زنى بأهله على ما حكاه ابن الرقة لاجل الحية والقضب ويحل قتله باطنافى بجماع التعزير الكفارة كجماع طليته في نهار رمضان ويحتمل التعزير (بضرب) غير مبرح أو صفع وهو الضرب بجمع الكف (أو حبس) حتى

وقتل لانها حقوق الآدميين وهى مبنية على المشاحة وقال الشافعى تسنوفى جميعاً من غير تدخل على الاطلاق ولو شرب الخمر وقذف المحصنات قال الثلاثة لا يتدخل حدامو قال مالك يتدخلان وأما غير الخمر بين من الشربة والزناة والسراق اذا تابو فقبل تسقط عنهم الحدود بالتوبة ثم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعى فى أظهر قوليهم بأنهم لا تسقط الحدود عنهم وتسقط فى أظهر روايتي أحسن غير ان شرط مضى زمان أه رحمة الامة وفى المنهاج مع شروحه ولا يسقط سائر الحدود المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرق وشرب مسكر بالتوبة قبل الرفع وبعد ولو فى قطع الطريق فى الاظهر لانه **قوله** حدم من ظهرت توبته بل من أخبر عنها بما بعد فعلها وأطال جمع فى الانتصار لمقابله الآيات والاحاديث لله تعالى أن التوبة ترفع الذنوب من أصلها نعم تارك الصلاة يسقط حدم بها عليه ما وكذا ذمى زنى ثم أسلم كافى التحفة والمغنى وخالف فيه فى النهاية تبعاً للدواء والخلاف فى الظاهر أما فيما ينمو بين الله تعالى حيث صحت توبته سقط بها الحدود قطعاً ومن حدى الدنيا لم يصاب فى الآخرة على ذلك الذنب بل على الأصغر عليه ان لم يقب أو على الاقدام على موحيه أه والله سبحانه أعلم

فصل في التعزير هو نعمة التأديب وشراً تأديب من له ولاية على ذنب الله أو لأدمى لاحد فيه ولا كفارة غالباً فتح الجواد **(قوله أى الاملم أو نائبه)** قال فى فتح الجواد ليس التعزير خاصاً بالامام ونائبه ولا واجباً على عزير لمام أو نائبه وسيد ولو خلق الله تعالى مسيئاً بفعل الذنب السابق أو ترك كل منهم التعزير الواجب خلق الله تعالى لا عراضه **قوله** عن جماعة استحقوه أو خلق آدمى بولول عليه أه وقال أبو حنيفة ومالك اذا غلب على ظنه انه لا يصلحه الا الضرب بوجوب أو غيره لم يجب وقال أحمد اذا استحق بفعله التعزير وجب أه رحمة **(قوله غالباً)** راجع لقوله ويعزّر لقوله والمعصية ولقوله لاحد طاولا كفارة بدليل كلام الشارح الآتى فين محترز التقييد بالغلبة فى الثانى بقوله وقد يشترع التعزير بالامعصية الخ وفى الاول بقوله وقد يتبنى مع اتقاء الحد الخ وفى الرابع بقوله وقد يجمع التعزير الكفارة الخ ولم يبين محترز التقييد بالغلبة فى الثالث وذكره فى الفتح بقوله وقد يجمع التعزير الحد أيضاً كتنكر الرد وتطبيق يد السارق فى عنقه بعد قطعها أه وفى الجبرمى على المنهاج ما يفيد ذلك أيضاً ورأيت المحشى أثنى فى ذلك بما لا يخفى عن قصور قننه ويقارن التعزير الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلاف باختلاف الناس الثانى جواز الشاعة والعفوفيه بل يستحبان الثالث للتألف بمضمون خلافاً لآبى حنيفة ومالك أه زى **(قوله عناتهم)** فى المراد بعثاتهم وجهان صغرة لاحد فيها أو أول زلة أى ولو كبيره صدرت من مطيع وكلام ابن عبد السلام صريح فى ترجيح الاول منهما فانه عبر بالاولياء والصغار فقال لا يجوز تعزير الاولياء على الصغار وزعم سقوط الولاية بها جهل ونازعه الا نرى فى علم الجواز بأن ظاهر كلام الشافعى سن العفو عنهم وبأن عمر عزير غير واحد من مشاهير الصحابة رضى الله عنهم وهم رؤوس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر أحد عليه وقد ينظر فيه بان قول الامم فى موضع ولم يعزرها فى الحرم مقوف على عمر اجتهاده والمنهج لا ينكر عليه فى المسائل الخلافية أه تحفة وأجاب فى المغنى عما فعله عمر بأن ذلك تنكر من منهم والكلام هنا فى أول زلة مطيع أه واعتمده فى النهاية كلام ابن عبد السلام **(قوله من ذكر)** أى من لا يعرف بالشر **(قوله)** وكقتل من رآه زنى بأهله أى وهو محصن وثبت ذلك فلا تعزير عليه وان افات على الامام لاجل الحية وقوله ويحل قتله باطنافى حيث علم أنه لا شبهة له ولم يثبت ذلك وأفيد بمظاهرها أه ملخصاً من التحفة والمغنى وفتح الجواد وعبارة الشرح منقولة بالحرف من الفتح آخرها الشارح لا يختار هاهنا أداء الحكم فى تمام نعم حذف منها الشارح قيد الحية التى أثبت بها بعد باطنافى قيد لا بد منه كما رأيت فما اعترض بالمحشى عليه فى غير محله تأمل **(قوله بجمع الكف)** كذا اقتصر عليه فى المغنى زاد فى النهاية والتخفة وأ

عن الجمعة أو توبيع بسلام أو تبرعاً أو إقامة من مجلس ونحوها مما رآها العزرجفساً وقسراً بالحق لحية قال شيخنا وظاهره حرمة حلقها وهو ما عايناه على حرمة التي عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للتحريم إلا ما اتفق عليه ويجب أن ينقص التعزير عن أربعين ضرباً في الخروج عن عشرين في غيره (وعزراً) وإن علا وألحق به الرافعي الأم وإن علت (ومأذونه) أي من أذن له في التعزير كالمطر (صغيراً) وسفهاً يتركها بما لا يليق زجراً لها من سيء الأخلاق وللعلم تعزير للعلم منه (و) عزز (زوج) زوجته (لحقه) كشوزها لألحق الله تعالى وقضيت أنه لا يضربها على ترك الصلاة وألقى بعضهم بوجوبه والأوجه كقول شيخنا جوازها والسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله تعالى وإنما يعزروا من ضرب غير مبرح فإن لم يفتد تعزيره إلا بمرح ترك لأنه مفسد وغيره لا يفيد وسئل شيخنا عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى عن عبد مملوك عصى سيده وخالف أمره ولم يخضعه مخدمته مثله هل يسد ما أن يضرب به ضرباً غير مبرح أم ليس له ذلك وإذا ضرب به سيده ضرباً مبرحاً ورفع به إلى أحد أحكام الشريعة فهل للحاكم أن يمنع عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منعه الحاكم مثلاً ولم يمنع فهل للحاكم أن يبيع العبد ويسلم منه إلى سيده أم ليس له ذلك وبما إذا يبيعه بمثل الثمن الذي اشتراه به سيده أو بمغاله للمقومين أو بما انتهت إليه الرغبات في الوقت فأجابنا إذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمه الواجبة عليه شرعاً فلا يبدأن يضرب به على الامتناع ضرباً غير مبرح إن أفاد الضرب المذكور وليس له أن يضرب بضرباً مبرحاً أو يمنع الحاكم من ذلك فإن لم يمنع من الضرب المذكور فهو كواكفه من العمل بما لا يطبق بل أولى إذا الضرب المبرح بما يؤدي إلى الزهوق بجماع التحريم وقد أفتى القاضي حسين بأنماذا كلف مملوكه ما لا يطبق أنه يباع عليه بمن المثل وهو ما انتهت إليه الرغبات في ذلك الزمان والمكان انتهى

بسطها اه (قوله أما على كراهته) مرأته الأصح (قوله فلا وجه للتحريم) كذا في التحفة خلافاً للفتى والنهاية وشرحى المنهج والروض (قوله ويجب أن ينقص التعزير الخ) وبه قال أبو حنيفة وأحد أيضاً وقال مالك ذلك إلى رأى الإمام أن أراد أن يزيده عليه فعل اه رحمتي البجيري عن الشورى عن ممر أن محل وجوب ذلك إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق للمال فانه يحبس إلى أن يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القسرة ضرب إلى أن يؤديه أو يموت كالفاسق وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى أن يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة أخرى اه (قوله ولا يلزم) أي المأذون له كاعلم بمغافبه ومثله زى وحل وظاهر شرح المنهج وإن لم يأتين له كافي حج ومن ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق تعزيره يأتي صاحب الحق للشيخ و يطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فادخله الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضرب به ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق ع ش على ممر اه حج (قوله كشوزها) ويصدق فيما فيه كشوز بالنسبة لعزيرها لا لسقوط نفقتها اه ع ش (قوله بوجوبه) أي ضربها على ترك الصلاة وهو بحث لابن البري بكسر الموحدة كأي التحفة قال فيها وهو متعنه حتى في وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقاً بل إن توقف الفعل عليه ولم يخش أن يترتب عليه مشقة للعشرة بمسرتدركه اه ونقل البجيري عن ممر عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه ووافقه أيضاً في الفتى قال وإن أفتى ابن البري بأنه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك وأما أمره لها بالصلاة قبل اه (قوله كقوله شيخنا) أي في شرحي الإرشاد (قوله) وإنما يعزروا من مراخ (قوله) عبادة الفتح ويعزروا من مروان لم يفتد الأحوال وجه إذا لم يفتد تعزيره إلا بمرح فيترك لأنه مفسد أي قد يؤدي إلى الهلاك ومنه يؤخذ المبرح بأنه ما خشى منه هلاك ولو نادراً وغيره لأنه لا يفيدو تتداخل معاص تعددت فيجزى عنها تعزير واحد إلا أن تعدد المستحق اه (قوله وسئل شيخنا الخ) أتى به مع شمول ما قبله له توضيحاً لبعض أفراد ذلك ولو أتى بملخصها كما صنع السيد عبد الرحمن مشهور في مختصر فتاوى ابن زباد لكان أخصر وأنسب (فرع) يعزروا من وافق الكفار في أعيادهم ومن بمسك الحية ومن أدخل السر ومن قال قبيحاً حاج ومن هناه بعيده ومن يسيء زار فبؤر الصالحين حاجاً والساعي بالنسبة لكثرة إفسادها بين الناس قال يحيى بن كثير يفسد الهام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنت ولا يجوز من الحد ولا يجوز الشفاعة

﴿ فصل في الصيال وهو الاستطالة والثوب على القبر (يجوز) للشخص (دفع) كل (صائل) مسلم وكافر مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومقدساته كتحصيل ومعاينة أو مال

فيه وتسبب الشفاعة الحسنة إلى الولاية الأمور من أصحاب الحقوق ما لم يمكن في حدس حدود الله تعالى أو أمر لا يجوز تركه كالشفاعة إلى ناظر يقيم أو وقفي ترك بعض الحقوق التي في ولايته فهذه شفاعة سوء محرمه اه معني ﴿ تنص ﴾ اعلم أن باب التميز هو المتكفل لأحكام السياسة فإن السياسة شرع مغلظ كأي حاشية مسكن عن الجوى من كتب السادة الخفية قال وهي نوعان سياسة ظالمة فالشرعية تحرماً وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثير من المظالم وتردع أهل الفساد وتوصل إلى المقاصد الشرعية فالشرعية توجب المصير إليها والاعتماد في ظاهر الحق عليها اه قال العلامة ابن عابد بن رحمه الله قلت والظاهر أن السياسة والتميز مترادفان وقد اعطوا أحدهما على الآخر لبيان التمييز كواقع في الهداية والزلي يلى وغيرهما بل اقتصر في الجوهر على تسميتها تميزاً والتميز تأديب دون العز من العز معنى الرد والردع وأنه يكون بالضرب وغيره ولا يلزم أن يكون بمقابلة معصية ولذا يضرب ابن عشرين على الصلاة وكذا السياسة كإغريب سيدنا عمر نصر بن الحجاج لافتتان النساء بجماله والجمال لا يوجب نقياً حتى ان قال لعمر ماذني بالأمير المؤمنين فقال لا ذنب لك وإنما الذنب لي حيث لا أظهر دار الهجرة منك فقد تهاه لافتتان النساء به وإن لم يكن بعينه فلا قاضى تعاطى الحبس والاغلاظ على أهل الشر بالقمع لهم والتحليف بالطلاق وغيره وتحليف الشهود إذا ارتاب منهم ذكره في التتارخانية وتحليف المتهم لاعتبار حاله أولتهم بسرعة يضر به ويحسبه إلى والقاضى اه وفي باب التميز للقاضى تميز المتهم وصرح الزلي قبيل الجهاد أن من السياسة عقوبته إذا غلب على ظنه أنه سارق وإن السررق عنده فقد أجازوا قتل النفس بثبته الظن كما إذا دخل عليه رجل شارب سبعة وغلب على ظنه أنه يقتله اه ملخصاً من رد المحتار وهو باب واسع وقد أفردته أئمة الخفية بماتأليف وقد أتيت من ذلك بمنزلة عملنا في مجموعي الفوائد المسكية فينبغي للحكام أن يكونوا على بصيرة من ذلك ويدققوا النظر أولاً فيها لئلا يخطئوا في الوقوف على حقيقة الأمور فإن ذلك أقرب لإظهار الحق وإصابة الصواب ولتحضرن أن تقع بمجردهم أو غرض في مظلوم ليس بين دعوته وبين الله حجب ومن ثم قال ابن زبادي من أئمتنا يجب على الحاكم الوقوف على أحكام الشرية التي أقيم لها ولا يتعداها إلى أحكام السياسة بل يجب عليه قصر من تعدى ذلك وزجره من تميزه أن الحق كذا اه والحاصل أن المسألة خلافية ووقوعها كثيرة ضرورية والمقام خطر والله الهادي إلى سواء السبيل

﴿ فصل في الصيال ﴾

(قوله الاستطالة) من مال إذا استطال وعطف الوثوب عليه نفسياً أي الهجوم والعدو والقهر وهما معنى لغوي وشرعي كقوله ع ش في حواشي المنهج وقال البرماوى انه لغوي فقط وأما الشرعي فيزاد فيه بغير حق وبغير عن ذلك باستطالة مخصوصة وهذا أولى من دعوى اتحاد المعنيين وينمو بين قطع الطريق وعموم وخصوص مطلق لاعتبار قيود زائدة في ذلك ليستستعيرة هنا كما يعلم من تعريفه السابق مع وجود القهر والاستطالة في كل اه ش في ملخصاً (قوله يجوز) صادق بالجواب لأنه جواز بعد امتناع فيجب في مال محجور عليه أو وقفاً أو ودية أو متعلق به رهن أو أجازة في بضع ومقدساته وفي طرفه ونفسه ولو ملوكة ويجوز في المال غير مأمور سواء كانت المذكرة راتاً لدفع أم لقبره وسياً في تمام الكلام على ذلك ولا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة بل يكفي غلبة الظن دون الشك والوهم والظن الضعيف اه ش في (قوله دفع كل صائل) ولو آدمية حامل إذا صالت على إنسان ولم تدفع الا يقتلها مع جملها جاز على المعتدلاً صان وكذا يقال في دفع المرأة الحامل إذا صالت على طعام أو نحوه ولو صارت ضارية مفسدة فهل يجوز قتلها في حال سكونها وجهان أو وجههما بل هو قال القفال لا يجوز لأن ضرورتها عارضتو التحرز عنها أسهل وقال القاضى حسين نلحق بالقواسم الخمس فيجوز قتلها ولا يتخص بحال ظهور الشر قال الامام وقد انتظم لي من كلام الأصحاب أن القواسم مقتولات لا يصحبها الاقتناء^(١) ولا يجزى الملك عليها ولا أثر ليلد لا اختصاص

(١) (قوله لا يصحبها الاقتناء) قال في الاسنى وألحق بها الامام للمؤذيات بطبيعتها كالأسد والذئب اه قال في الايعاب وظاهره حرمة اقتنائها وهو متوجه اه وإطلاقة شامل لا يعلم منه نحو اصطيد وهو محتمل اه شو برى

وان لم يتحول على ما اقتضاه اطلاقهم كحبة بر أو اختصاص كجلد ميتة سواء كانت للدفع أم لتبريد ذلك للحديث الصحيح ان من قتل دون دمه أو ماله أو أهله فهو شهيد يلزم منه أن له القتل والقتال أي وما يسرى اليهما كالجرح (بل يجب) عليه ان لم يخف على نفسه أو عضوه الدفع (عن بضع) ومقدماته ولو من غير أقرار به (ونفس) ولو بملاوكة (قصد كافر) أو بهيمة أو مسلم غير محقون الدم كزنان محصن وتارك صلاته وقاطع طريق تخم قتلته فيحرم الاستسلام لهم فان قصدوا مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل يسن للأمر به ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لنفسه (ولي دفع) الصائل المعصوم (بالاخف) فالاخف (ان أمكن) كهرج فزجر بكلام فاستغاثه أو تحصن بمحانة فضرب بيده فبسط فبعضا فقطع فقتل لأن ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة لا نقل مع امكان الاخف فخي خالف وعدل الدرثية مع امكان الاكتفاء بدونها ضمن بالقود وغيره نعم ولو التحم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب ومحل الترتيب أضاف في غير الفاحشة فلو رأى قتلوا في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه لانه في كل لحظة مواقع لا يستترك بالاناقلة الماوردي والروائي والشيخ ركر بالشيخنا وهو ظاهر في المحصن أما غير محصن فله أن لا يجوز قتله الا ان أدى الدفع بغير مالى مضى زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى وإذا لم يمكن الدفع بالاخف كان لم يجد الا نحو سيف فيضرب به أما اذا كان الصائل غير معصوم فله قتله بالدفع بالاخف لعدم حرمة (فرع) يجب الدفع عن مسكر كشرب مسكر وضرب آلة طهو وقتل حيوان ولول القتال (ووجب) ختان المرأة والرجل حيث لم يولد أو غثوين لقوله تعالى أن اتبع ما ابراهيم خنيفا ومنها الختان اختان وهو ابن ثمانين سنة وقيل واجب على الرجال وبينة للنساء وقيل عن أكثر العلماء (يلوغ) وعقل اذا نكسيف قبلهما فيجب بعدهما قورا وبحت الزركشى

فيها ولو كان بيده وظيفة بوجه صحيح بأن كان أهلا لها كان له دفع كل من يأخذها بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب قال الشيخ عبد البر لم يلغى أن العلامة ابن حجر الميمني أفتى بذلك وهو وجيه اه شفي وعزاع ش هذا النقل والبلاغ الى سم أيضا قال المحب الطبري يجوز قتل عمال الدولة المستولين على ظلم العباد الخافا لهم بالفواسق الجس اذا ضرهم أعظم منها فله الرمي في شرحه التفتية ونقل الأسنوي عن ابن عبد السلام أنه يجوز للفاد على قتل الظالم كالكاس ونحوه من الولاة الظالمة أن يقتل بنحو سم لتسريح الناس من ظلمه لأنه اذا جاز دفع الصائل ولو على درهم حتى بالقتل بشرطه فولى الظالم المتعدي اه ملخصا من خط العلامة باز رقعة ونحوه في بغية المسترشدين (قوله) وان لم يتحول (الح) كذا في التحفة والنهاية قال في فتح الوهاب والجواد ومال وان قل واختصاص كجلد ميتة اه (قوله) أو اختصاص يجوز عطفه على نفس أو على ما قبله ككل معطوف بأو (قوله) لم يجب الدفع يستثنى منه ما لو كان الموصول عليه عالما توحد عصره أو ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه سم وفي سج عن مروى منهلوي بفيده قول التحفة الآتي وبحت الأذرعى (الح) (قوله) بل يسن للأمر به أي في خبر كن خير ابن آدم أي قاتل وهابيل وخبرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولما استسلم عثمان رضي الله عنه وقال لعميدمو كانوا أربما نتمن ألقى سلاحه منكم فهو حر ومحل جواز الاستسلام اذا لم يمكنه حرب أو استغاثه كما قاله البرماوى وعبد البر ولا يرد عليه استسلام عثمان مع امكان الاستغاثه لأنه من ذهب صحابي وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدي الى الشهادة من غير ذلك دني كما هنا شرح مروى بادة اه سج (قوله) لنفسه أي من حيث كونه مالا لانه يباح بالاباحة نعم يجب الدفع عن مال نفسه اذا تعلق بمعنى للغير كرهن وأجار أو أمانة الروح فيجب دفع ماله وغیره عن نحو اختلافه وبحت الأذرعى أن الامام ونوابه يلزمهم الدفع عن أموالهم وقيل تلك الحبة رد المأثورهم من منافاة هذا لما يأتي أن أنكار المنكر واجب وبيانه أن نفي الوجوب هنا من حيث المال وأما من حيث أنكار المنكر وكلام الفرز الى صريح في ذلك اه تحفة (قوله) وان اندفع بدونه (الح) كذا في التحفة قال سم عليها وكلام الشيخين وغيرهما صرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والروائي وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة اه اه وجرى عليه في النهاية واعتمده ع ش (قوله) قال شيخنا أي في الفتح وقوله فيضرب به هو آخر عبارة الفتح زاد عقبه وان كان يدفع بعضا كان يمكنه استصحابها اذا تقصير اه فلو أتي بذلك وأخرا انتهى بعده لأجل دوا فاد (قوله) وقتل حيوان خرج بمنزلة كونه اذا كان ملكا كد كيه (قوله) وقيل واجب (الح)

وجوه على ولي مبرز وفيه نظر فالواجب في ختان الرجل قطع ما يغطي حشفته حتى تكشف كلها والمرأة قطع جزء يقع عليه الاسم من اللحمة الموجودة بأعلى الفرج فوق ثقب البول تشبه عرف الديك وتسمى البظر بموحدة مفتوحة فمجمعة ساكنة ونقل الارديلي عن الامام ولو كان ضعيف المتعلقة بحيث لو ختن خيف عليه لم يحن إلا أن يغلب على الظن سلامته وينتدب تعجيله سبع يوم الولادة للاتباع فان أخر عنه في الأربعين والألفي السنة السابقة لئلا يمتنع وقت أمره بالصلاة ومن مات بشير ختان لم يحن في الأسح و يسن اظهار ختان القدر وكروا خفاء ختان الانثى وأما مؤنة الختان ففي مال المختون ولو غير مكلف ثم على من تلزمه نفقته ويجب أيضا قطع سره للولود بعد ولادته بعد نحو ر بطها لتوقف اسالك الطعام اليه (وحرر تنقيب) أهله مطلقا (أذن) صبي قطعا وصبيته على الأوجه لتعليق الخلق كما صرح به الغزالي وغيره لانه إيلام لم تدع اليه حاجة ويجوز الزركشي واحتدل بما في حديث أم زرع في الصحيح وفي فتاوى فاضل خان من الحنفية أنه لا بأس به لانهم كانوا يفعلونه في الجاهلية فلم يشكر عليهم رسول الله ﷺ وفي الرعاية للحنابلة يجوز في الصبي لقرض الزينة ويكره في الصبي انتهى ومقتضى كلام شيخنا في شرح المنهاج جواز في الصبي لا الصبي المصروف في بنته مطلوبة في حقن قديم واحد يثاني كل محل وقد جوز ﷺ اللعاب لمن ينفذ فيه صورة المصلحة فكذلك هذا أيضا والتعذيب في مثل هذه الزينة الداعية لرغبة الا زواج اليهن سهل محتمل لتلك المصلحة فتأمل ذلك فانه منهم (تمت) من كان مع دابة يضمن ما أنفقت ليل ونهارا وان كانت وحدها فأنفقت زرعاً أو غيره نهارا لم يضمن صاحبها أوليا ضمن إلا أن يفرط في ربطها وأنلاف نحو هر قطيرا أو طعنا معاها أنلافها ضمن مالها

وفيل هو مستفول الحسن قد أسلم الناس ولم يحنوا اه معني (قوله وفيه نظر) يوهم أن التنظير منه مع أنه لم يشخ في فتح الجواد (قوله ولو كان) أي المختون وضعيف الخلق قد خسر كان وجواب لو لم يحن وبالملة في محل نص بنقل ونو نقل بدل هذه العبارة عبارة شيخنا في الفتح فكانت أسبله وأجمع ونصها أما ضعيف يخشى عليه منه فيجب تأخير ختانه حتى يغلب على الظن سلامته وان لم يحش عليه منه سن تأخير عنه حتى يحتمله اه (قوله سبع يوم الولادة) ولا يحسب من السبعة يوم الولادة قليلا للإلمام بنى الحقيقة مباشرة لير ويكره قبل السابع اه فتح (قوله مطلقا) أي من صبي أو صبيته ومع ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع الخزام للزينة ولا النظر اليه اه ع ش (قوله كما صرح به الغزالي) اعتمد في الفتح قال سم وأخى به شيخنا الشهاب الرملي وكتب بهامش الروض أنه يجوز على الرجاء خلافا للغزالي اه قال البصري ونقل في المغني في الحقيقة كلام الغزالي وأقره وقوله قطعاً لا موقع له لاسترا من الخلاف الآتي فيه (قوله بما في حديث أم زرع) هو قوله ﷺ لعائشة كنت لك كأي زرع لأم زرع مع قولها ناس أي ملائ من حل أدنى اه وفيه نظر الخ تحفة قال العلامة المناوي في شرحه على شمائل الترمذي هذا الحديث أفرد به بالتصنيف أنهم القاضى عياض والامام الرافعي في مؤلفه حافظ جامع وساقه بهامش في تاريخ قزوين قال حافظ ابن حجر روى من أوجه بعضها موقوف بعضها مرفوع وبقوى رفعه أن قوله في آخره كنت لك كأي زرع متفق على رفعه وذلك يقتضى أن يكون سمع القصص وعرفها وأقرها فيكون كهم فروعاً من هذا الحديث اه ثم ساق الحديث مشروحا في نحو كراس فانظره ان شئت (قوله ومقتضى كلام شيخنا في شرح المنهاج) يعني صريحه واستوجه في النهاية الجواز في الصبي أيضا فتحصل أن في تنقيب آذان الصبي والصبيته ثلاثة آراء المنع مطلقا وعليه المغني وفتح الجواد تبعاً للغزالي والجواز مطلقا وعليه الجلال الرملي وكتابته والده بهامش الروض كما صرح عن سم بعد أن ذكر أنه أفتى بالمنع فيهما والجواز في الصبيته لا الصبي وعليه التحفة ومن ذكرهم الشارح (تمت) في حكم أنلاف الدواب أي في الطريق مثلاً مقطوعة أو غيرها سائناً وقائداً أو راكبا مثلاً سواء كانت يده عليها بحيث أم غيره ولو غير مكلف وقما اذن سيداً لم لا يفتحق متلفها برقبته فقط فان كان معها سائق وقائداً وعليها راكبان ضمنا نصفين أوهما أو أحدهما راكب ضمن وحده لان اليد لو خرج بقوله مع دابتهما وانفصلت بعد احكام نحو ربطها وأنلفت شيئاً فانه لا يضمن كما سيذكر اه تحفته ومثلها المغني وخالف في النهاية في ضمان الراكبين فجعل الضمان على المقدم منهما دون الرديف قال كما أفتى به الوالد لان فعلها مفسوب اليه اه ويؤخذ من هذه العلة أن المقدم لو لم يكن له دخل في تسيرها كريض وصغير اختص الضمان بالرديف سم وعش ورشيدى وظاهر قول التحفة وراكب ولو أعمى ونقله سم على المنهج عن اللبلأوى ثم قال فرع لو ركب اثنان في جنبها في كفي عمارتين فالضمان عليهما ولو ركب ثلث بينهما في

ليلا ونهارا ان قصر في ربطه وتدفع الهرة الضاري على نحو طير أو طعام لتأكله كمائل رعاية الترتيب السابق ولا تقتل ضارية
ما كنة خلافا لجمع لا مكان التحرز عن غيرها

﴿ باب الجهاد ﴾

(هو فرض كفاية كل عام) ولو مرة اذا كان الكفار ببلادهم ويتعين اذا دخلوا بلادنا كإياي وحكم فرض الكفاية
أنه اذا فعله من فيهم كفاية سقط الحرج عنه وعن الباقيين ويأتى كل من لا عنده من المسلمين ان تركوه وان جهلوا
وفروضا كثيرة (كقيام بحجج دينية) وهي البراهين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه

الظهور فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد أن يكون الضمان عليهم أن لا تلوفا للطلالوي اه وظاهره ولو كان
الزام بيد أحدهم اه عرش قوله ضمن بشديد الليم وفتحها خبر اتلاف وقوله مالكم أي نحو الهرة وأنضير نحو لا كسايه
التأنيث من المضاف اليه كإل ابن مالك

وربما أكسب ثلث أولاه تأنيثا ان كان خلف موهلا

ولو قال الشارح مضمون لدى اليد كشرح المنهج لكان أسبك وأجمع (قوله خلافا لجمع) منهم القاضي حسين كما مر
أول الباب بيان ذلك أي فانه يجوز قتلها مطلقا أي في حالة عيها وضربها أسكن دفعها بسون القتل أم لا قال في الاستداد
وكان ابن عبد السلام اعتمده حيث أفتى بقتل الهرا اذا خرج أذاه عن العادة وتكرر منه واختاره الأذري في هرسمل لأمالك
له الخافله بالكلب المغور ورجحه في الملوكة أيضا لانه لا تنق له قيمة مع ظهور افساده اه وفي البجيرمي على المنهج مانعه
قال بعضهم ولو كان يدفع بالزجر لكنه يعود وينقلب مادفع عنه مع التقافل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير
حال صياله لانه لا يكتفي شره الا بالقتل فراجع اه قال في التحفة ومثل الهرة في ذلك كل حيوان عرف بالاضرار
وان لم يملك فيضمن ذوجل أو كلب عقور ما يتلفه ان أرسله أو قصر في ربطه وإنما لم يضمن من دعا لداره
و يلبها نحو كلب عقور مربوط لم يضمنه بمقتضى تقصير المدعو بعدم دفعه بنحو عصا مع ظهوره وعدم تقصير ذي اليد بربطه
بخلاف مدعو لدار بها بتمغطة أو عليها مظل أو المدعو به نحو عمي لأن الداعي حينئذ نحو للقصر بعدم اعلام المدعو بها اذ
لاحية له حيث تنفي الخلاص منها اه ﴿ تنبيه ﴾ سئل فقال عن حبس الطيور في أقفاص لسباع أصواتها وغير ذلك فأجاب
بالجواز اذا تمهدا مالكمها بما يحتاج اليه لأنها كالبيهمة تربط اه معنى

﴿ باب الجهاد ﴾

المتلقي تفصيله من سبر النبي ﷺ في غزواته وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمريسيع
والخندق وفريظة وغيره وحسين والطاقم وبعث ﷺ سبعا وأربعين سرية وهي من مائة إلى خمسمائة فصار مفسر بنون
فحين مهمة إلى ثمانمائة فصار جيش إلى أربعة آلاف فصار جعفر والحسن والحسين والحسين والحسين والحسين والحسين والحسين والحسين
ما اجتمع ولم ينشر وكان أول بعثته ﷺ على رأس سبعة أشهر في رمضان وقيل في شهر ربيع الأول سنة ثنتين من الهجرة
والأصل فيه الآيات الكثيرة والأحاديث الصحيحة الشهيرة وأخذ منها ابن عسرون أنه أفضل الأعمال بعد الإيمان واختاره
الأذري وذكر أحاديث صحيحة صريحة بذلك أولها الأ كثر من على خصوص السائل أو المخاطب والزمن اه تحفة وفي الغني
قاتل في تسع بنفسه كما حكاه الماوردي اه وكذا في عرش عن شرح مسلم زيادة الفتح على أن مكة فتحت عنوة ونظر
البجيرمي في قول التحفة قاتل بنفسه الخ لما في شرح الواهب عن ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد ولم يقتل أحدا الا
أني بن خلف فيها اه الآن برادان أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتل بخلاف غيره فلم يقع فيه قتال منه فيها ولا منهم اه
وقد كان الجهاد في عهده ﷺ قبل الهجرة ممنوعا منه ثم بعدها أمر بقتال من قاتله ثم أيسح الابتداء به في غير الأشهر الحرم
ثم أمر به مطلقا فكان فرض كفاية أي مادام الكفار ببلادهم فلا يرد أحدوا الخندق وأما بعد وفاته فكذلك اه فتح الجواد
(قوله وعن الباقيين) أي رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان القائم به أفضل من القيام بفرض العين كذا في التحفة كالاسنى
وهو ظاهر الفتح واعتمد المحلى على جمع الجوامع والمغنى والنهاية أن فرض العين أفضل (قوله وفروضا) أي الكفاية وقوله

منها وعلى اثبات النبوات وملاو رده الشرع من المعاد والحساب وغير ذلك (وعلم شرعية) كفسير وحديث ووقفه من الأدعي
ملا بد منه وما يتعلق بها بحيث يصلح للقضاء والافتاء والحاجة إليها (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وذمي ومستأنم جائع لم يصل
لحاجة الاضطرار أو غار أو نحوهما والمخاطب به كل مؤسس بما زاد على كفايته سنه ولمسوا عند اختلاف بيت المال وعدم وفاة زكاة
(وأمر بمعرف) أي واجبات الشرع والكف عن حرمانه فشمس النهي عن منكر أي المحرم لكن محله في واجب أو حرام مجمع
عليه أو في اعتقاد الفاعل والمخاطب به كل مكلف محض عن نحو عضو ومال وإن قل ولم يقبل على ظنه أن فاعله يز بدفيه عناد أو ان
علم عادة أنه لا يفيد أنه يغيبه بكل طريق أمكنه من بدفله ان فاستغاثه بالغير فان عجز أن يصكره قلبه وليس لأحد البحث
والنجس واقتحام الدور بالظنون نعم ان أخبره ثقة بمن اخفى بمنكر لا يتدارك كالقتل والنزاع لمعدك ولو توعدا لا نكار على
الرفع للسلطان لم يجب لايه من هتك حرمة وتفرير مال قاله ابن الفسيري قال شيخنا وله احتمال بوجوده اذا لم يتجرر الاب وهو
الأوجع كلام الر وضو غير هاضم فيه انتهى (وتحمل شهادة) على أهل له حضر اليه المشهود عليه وأطلبه ان عذر بعد رجعة

كقيام بحجج دينية أي الحاقا لها بقامة الحجج القهرية بالسيف وذلك بأن يكون في خطة الاسلام من يرد على المبتدعة وغيرهم
وتحصل به الكفاية في إقامة البراهين القطعية على أصول الباتات المقررة في علم أصول الدين كاتبات الصانع وما يجب له الى آخر
ما في الشارح وغير ذلك الذي يتجده لا بد في كل اقليم من واحد كذلك بحيث لو نزل بأهل ذلك الاقليم ما يحوجهم اليه سهل
عليهم مراجعته ويفرق بين هذا والافتاء الآتي بأن ذلك بهم الاحتياج اليه منسكرا فتنقيد بمسألة القصر بخلاف هذا اه فتح
ملخصا وكالحجج الدينية حل المشكلات في الدين كإثبات التحفة قال لتندفع الشبهات وتصفوا الاعتقادات عن تجويزات
المبتدعين ومعضلات المحدثين ولا يحصل كمال ذلك الا باتقان قواعد علم الكلام المبينة على الحكميات والامليات ومن ثم قال
الامام لو نقي الناس على ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به ورهاسه ناعنه كجاءه عن الإثنية كالتشاهي
بل جعله أقبح مما عدا الشرك فاما الآن وقد تارت الدع ولا سبيل الى تركها لتعلم فلا بد من اعداد ما يدعي به الى المسلك الحق
وتحليله الشبهة فصار الاشتغال بأدلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات وأما من اشترأ في أصل من أصول الاعتقاد
فيأخره السعي في ازالته حتى تستقيم عقيدته اه وأفرغ في الروضة وتبعه الغزالي فقال الحق أنه لا يطاق ذمه ولا مدحه ففيه منفعة
ومضرة فباعتبار منفعة وقت الانتفاع حلالا ومن دواب وأجسوا باعتبار مضرة تعوقت الاضرار حراما ويجب على من لم يرزق
قليلا سلبا أن يتعلم أدوية أمراض القلب من كبر وعجور يا موحوها كالجواب لكن كفاية تعلم علم الطب اه كلام التحفة
بالطرف ونحوها النهاية (قولها وما يتعلق بها) أي بالعلوم الشرعية من علوم العربية وأصول الفقه وعلم الحساب المضطر اليه
في اللوازم والقرارات والوصايا وغير ذلك مما يأتي في باب القضاء فتجب الاطاعة بذلك كله لشدة الحاجة الى ذلك اه
تحفة ونهاية قال في الفتح بخلاف ما لا يتعلق به كالمسألة والعروض اه (قولها بحيث يصلح الخ) يتعلق بالعلوم ولا يكفي في اقليم
مفت وقاض واحد لمصر مراجعته بل لا بد من تعددهما بحيث لا يز يدما بين كل مفتين على مسافة القصر وقاضين على مسافة
العدوى لكثرة الخصومات أما ما يحتاج اليه في فرض عيني أو في فعل آخر أراد مباشرته ولو بوكيله فتعلم طواهي
أحكامه غير النادرة فرض عين وانما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف ذكر غير بليد مكفي ولو فاسقا لكن
لا يسقط به اذ لا تقبل فتواه ويسقط بالعدو والمرأة وبقوله غير بعيد مع قول المصنف كابن الصلاح ان الاجتهاد المطلق
انقطع من نحو ثلاثمائة سنة يعلم أنه لا ثم على الناس اليوم تعطيل هذا الفرض وهو بلوغ درجة الاجتهاد المطلق
لأن الناس كلهم صاروا بلداء بالنسبة اليها اه تحفة ومهاية قولهما أي الى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين
في المذهب والفتوى بل هذان أيضا عزا بل عسما من زمن طويل اه امداد (قولها لم يصل حاجة الاضطرار) أما
المضطر فيجب اطعامه وان احتاجه المالك في ثاني الحال اه فتح (قولها وعدم وقار كاه) أي أؤنذر أو قضأ وصية
بسد حاجات المحتاجين ولا يتقيد الحكم بستر العورة والواجب سد الضرورة لانعام الكفاية اه فتح الجواد (قولها
ان عذر) أي الطالب للشهود عليه أي ولم يعذر المطلوب ولو بنحو عذر رجعة أيضا فبما يظهر تحفة

(وأدائها) على من تحملها ان كان أكثر من نصاب والا فهو فرض عين وكاحياء كعبه بحج وعمره (كل عام) وتشيع جنازة (ورد سلام) مسنون (عن جم) أي اثنين فأكثر فيسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فان ردوا كلهم ولو مرتبا أتى ثواب الفرض كالمسلمين على الجنازة ولو سلم جمع مرتبون على واحد فدمر تمامه اجتمعهم وكذا لو أطلق على الأوجه أجزأه ما لم يحصل فصل صار ودخل في قوله مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على أجنبي وهي عجو ولا تستهي ويلزمها في هذه الصور قد سلام الرجل أما مشنهاة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها قد سلام أجنبي ومثله ابتداءه ويكره قد سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق أن ردها وابتداءها يطعمه لطعمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده قاله شيخنا ولو سلم على جمع نسوة وجبر داحداهن إذا لا يخشى فتنة حيث تدور خرج بقوله عن جمع الواحد فالرد فرض عين عليه ولو كان المسلم صبيًا عجزا ولا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع المحقق ولو في ثقيل السمع نعم ان امر عليه سر يعايبه لم يبلغه صوته فاقضى يظهر كقوله شيخنا أنه يلزمه الرفع وسعبه دون الصلوة خلفه ويجب اتصال الرد بالسلام كاتصال قبول البيع بايجابه ولا بأس بتقديم عليك في قد سلام للعائبة لأن الفصل ليس بأجنبي وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لساوهم كلام الروايات ويجب في الرد على الأصم أن يجمع بين اللفظ والاشارة ولا يلزمه الرد الا ان جعل له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة (وابتداءه) أي السلام عند اقباله وانصرفه على مسلم غير نحو فاسق أو مبتدع حتى الصبي المميز وان ظن عدم الرد (سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة كالقسمة للآكل خبر ان أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وأخفى القاضي بأن الابتداء أفضل كما أن إبراء المعسر أفضل من انظاره وصيغة ابتداءه السلام عليكم أو سلام عليكم وكذا عليكم السلام أو سلام لکنه مكروه ولا ينهي عنه ومع ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليكم السلام بالواو إذا لم يلح بالابتداء أو الأفضل في الابتداء والرد الا نيان بصيغة الجمع حتى في الواحد لاجل الملائكة والتعظيم وز يادور حجة انتمو بركانه ومغفر تولا بكني الافراد للجماعة ولو سلم كل على الآخر فان ترتبا كان الثاني جوابا أي ما لم يقصد به الابتداء وحده كما بحثه بعضهم واللازم كالأرد **﴿فروع﴾** يسن ارسال السلام للعائبة ويلزم الرسول التبليغ لأنه أمانة ويجب أدائها ومحلها ما لا يرضى بتحصيل تلك الأمانة أالمورد لها فلا وكذا ان سكت وقال بعضهم يجب على الموصى به تبليغ عمله كما قال شيخنا ان قبل الوصية بلفظ بدل على التحمل ويلزم المرسل اليه الرد فور ابا لفظ في الارسال وبأو بالكتابة فيها ويندب فردا أيضا على المبلغ والبداءة به فيقول وعليك وعليه السلام الخبر المشهور فيه وحكي بعضهم يندب البداءة بالمرسل ويحرم أن يبدأ به ذميا ويستثنى وجوب اقباله ان كان مع مسلم ويسن لمن دخل محلا خاليا أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يندب السلام على قاضي حاجة بول أو غائط أو جاع أو استنجاء ولا على شارب وآكل في فيه اللقمة لشغله ولا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومركب ذنب عظيم لم يقب منه ومبتدع العلم أو خوف مفسدة ولا على مصل وساجد مؤذن ومقيم وخطيب ومستمع ولا رد عليهم الا مستمع الخطيب فإنه يجب عليه ذلك بل يكره لمقاضي الحاجة والنجاة والمستنحي ويسن للآكل كل وان كانت اللقمة بفيه نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بفيه ويلزمه الرد ويسن الردن في الحمام وملب باللفظ والمصل ومؤذن ومقيم بالاشارة والا فبالفراغ أي ان قرب الفصل ولا يجب عليهم ويسن عند التلافي سلام صغير على كبير وماش على واقصو راكب عليهم وقيلين على كثيرين **﴿فوائد﴾** وحتى الظاهر مكروه وقال

(قوله كاحياء كعبه) أي أو المواقب التي هناك معنى (قوله بحج وعمره) أي ولا يقضى أحدهما عن الآخر ولا الصلوة الاعتكاف والطواف عن أحدهما لانها المقصد الأعظم من بناء البيت وفي الأولى أي قوله بحج وعمره كاحياء تلك المشاعر والأقرب أنه لا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعائر وان كانوا من أهل مكة يفرق بينهم بين اجزاء واحد في صلاة الجنازة بأن القصدم الدعاء والشفاعه وهما حاصلان به وهنا الاحياء واطهار ذلك الشعائر الأعظام فاشتراط في عدد يظهر بذلك اه نهاية ونحوها التحفة **﴿فائدة﴾** الحجاج في كل عام سبعون ألفا فان نقصوا كالأوامن الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجعه بحجج عن قلوب باب الحج من حج على النهج مانعه ورد في حبران التمتع وهذا التيت بأن يحجه كل سنة ستمائة ألفا فان نقصوا اكلمهم الله من الملائكة وأن الكعبة تحشر كالعروس الزفوفة فكل من حجها تعلق بأستارها ويسعون خلفها حتى يدخلوا الجنة معها شيخنا حفي قلا عن الاجهوري (قوله على الموصى به) أي بالسلام (قوله وعمله كما قاله شيخنا الخ) ليس هذان من قوله ولا من قول شيخه بل من قول

كثيرون حرام وأفنى النوى بكرة الراحة الانهاء بالزأس وتقبيل نحو رأس أو يد أو رجل لاسباب نحو غنى لحدب من نواضع لغنى ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك نحو صلاح أو علم أو شرف لأن بأعبدة قبل يد عمر رضى الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أولن ربحي خيره أو يخشى شره ولو كافرا خشى من ضرر أعظما ويحرم على الرجل أن يحب قيامهم له ويسن تقبيل قادم من سفر ومعاقته للاتباع (كنتميت عاطس) بالغ (جد الله تعالى) يبرحك الله أو رحكم الله وصغير يبرج الله بنحو أصلحك الله فانه على الكفاية أن سمع جماعة وسنة عين ان سمع واحدا اذا جد الله العاطس المبرج عقب عطاسه بان لم يشغل بينهما فوق سكتة تنفس أو عى فانه يسن له أن يقول عقبه الحمد لله وأفضل منه الحمد لله العاطس وأفضل منه الحمد لله على كل حال وخرج بقولى جد الله من لم يحمد عقه فلا يسن التسميت له فان شك قال يرحم الله من جدوه يسن تكبيره الحمد وعند توالى العطاس يشتمه ثلاث ثم يدعو له بالشفاهو يسر به الصلى ويحمد في نفسه ان كان مشغولا بنحو بول أو جاع أو يشترط رفع بكل بحيث يسمعه صاحبو يسن للعاطس وضع ثنى على وجهه ومخفض صوته ما لم يكن واجابة مشتمه بنحو يهديكم الله ويصلح بالكم أو يغفر الله لكم للأعرابي يسن للتائب رد الثأوب طافته وستره ولو فى الصلاة بيده اليسرى ويسن اجابة الداعي بلبيك. والجهاد فرض كفاية (على) كل مسلم (مكلف) أى بالغ عاقل لرفع القلم عن غيرهما (ذكر) لضعف المرأة عنه غالبا (حر) فلا يجب على ذى رقب ولو مكاتب ومبعضا وان أذن له سيده لنقصه (مستطيع له سلاح) فلا يجب على غير مستطيع كإقطع وأعمى وقاعد معظم أصابع يده ومن جرح بين أو مرض تعظم مشقته وكعدم مؤن ومركوب فى سفر فصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كفى الحج ولا على من ليس له سلاح لأن عدم ذلك لانصره به (وحر) على مدبىن موافق عليه دين حال لم يركل من يقضى عنه من ماله الخاص (سفر) لجهاد وغيره وان قصر وان لم يكن خروجه أو كان منبغى ثم رضى يفتق أنصروا ومن ثم جده فى مسلم القتل فى سبيل الله بذكر كل شئ من الأقارب (بلاذن شريم) أو من رضاء وهو من أهل الأذن والركن الغريم ذنبا أو كمن بالدين رضى وبنى أو كغيب سر سر قال الأسنوى فى المهمات ان سكوت رب الدين ليس بكاف فى جواز السفر معتمدا فى ذلك على ما فهم من كلام الشيخين هنا قال ابن الرفعة والقاضى أبو الطيب والبندنجى والفزوفى لا بد فى الحرمة من التصريح بالنع وتلقه القاضى إبراهيم بن ظهيرة ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان معصرا أو كان الدين مؤجلا وان قرب حاله بشرط وصوله لا يحصل له فيه القصر وهو مؤجل (و) حرم السفر لجهاد حرج تطوع بلاذن (أصل) مسلم أبواهم وان عليا ولو أذن من هو أقرب منه وكذا يحرم بلاذن أصل سفر لم تغلب فيه السلامة لتجارة (لا) سفر (للعلم فرض) ولو كفاية كطلب النحو ودرجة الفتوى فلا يحرم عليه وان لم بأذن أصله (وان دخلوا) أى الكفار (بلدة لتأعين) الجهاد (على أهلها) أى تعين على أهلها الدفع بما أمكنهم والدفع مرتبتان احدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم وتأهبهم للحرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر حتى على من لا يلزمه الجهاد نحو فقير وولد ومدبىن وعبد وامرأة فيها قوة بلاذن عامر ويفتقر ذلك لهذا الخطر العظيم الذى لا سبيل لهما لهم وتأهبتهما أن يغشاهم الكفار ولا يتمكنون من اجتماع وتأهب غن قصده كافر أو كفار وعلم أنه يقتل ان أخذه قهله أن يدفع عن نفسه بما أمكن وان كان ممن لا جهاد عليه لامتناع الاستسلام لكافر (فروع) وإذا لم يكن تأهب لقتال وجوز أسرا وقتلا فلا قتال واستسلام ان علم انه ان امتنع منه قتل وأمنت المرأة فاحتة ان أجنب والاعتين الجهاد فن علم أو ظن أنه ان أخذ قتل عينا امتنع عليه الاستسلام كأمراة نفا ولو أسروا مسلحا يجب النهوض اليهم فور على كل قادر خلاصه ان ربحى ولو قال لكافر أطلق أسيرك وعلى كذا فأطلقه لم يرد ولا يرجع به على الأسير الا أن أذن له فى مفادته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع (أو) تعين على (من دون مسافة قصر منها) أى من البلدة التى دخلوا فيها أو ان كان فى أهلها كفاية لأنهم فى حكمهم وكذا من كان على مسافة القصر ان لم يكف أهلها ومن يليهم فيصبر فرض عين فى حق من قرب وفرض كفاية فى حق من بعد (وحر) على من هو من أهل فرض الجهاد (انصراف عن صف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه أنه اذا ثبت قتل لعدو (الفرار من الزحف من السبع الموبات ولو ذهب سلاحا أو مكن الرمي بالحجارة لم يجزه الانصراف على تناقض فيه ويجزم بعضهم بأنه اذا غلب ظن الهلاك بالبات من غير نكابة فيهم وجب الفرار (اذ لم يردوا) أى الكفار (على مثلينا) وللا يتوهم وجوب مصابرة الضعف أن المسلم يقا تل على احدى الحسينين الشهادة والفوز بالفتية

مع الاجر والكافر يقاتل على الفوز بالله نيا فقط أما اذا زادوا على الثلثين كاتنين وواحد عن مائة فيجوز الانصراف مطلقا وحرم جمع مجتهدون الانصراف مطلقا اذ بلغ المسلمون اثني عشر الفا غير ان يغلب اثنا عشر ألفا من قاتلوه به صحت الآية ويحجب بأن المراد من الحديث أن الغالب على هذا العدد الطفر فلا تعرض فبمحترمة فرار ولا عدوها كما هو واضح وانما يحرم الانصراف ان قاومتهم الامتحر فالتقال أو متعززا الى فئة يستنجد بها على العدو ولو بعيدة (ويرق ذراري كفار) وعبيدهم ولو مسلمين كاملين (بأسر) كما يرى حرب في مفهومه حرب بالقبض أي يصيرون بنفس الأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال الغنيمة ودخل في الفرار الصبيان والمجانين والنسوان ولا حدان ووطى غنم أو أبوه أو سيده أمة في الغنيمة ولو قبل اختيار التملك لان فيها شبهة ملك ويعزر عالم بالتحريم لا جاهل به ان عذر لقرب اسلامه أو بعد عمله عن العلماء (فرع) يحكم بإسلام غير بالغ ظاهر أو باطنا لما تبعه السابق المسلم ولو شاركه كافر في سببه ولما تبعه لأحد أصوله وان كان اسلامه قبل علوقه فلو أقر أحدهما بالكفر بعد البلوغ فهو مرتد من الآن (ولامام) أو أمير (خيار في) أسير (كامل) يبلغ وعقل وذكورة وحرية (بين) أربع خصال من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ومن) عليه بتخلية سبيله (وفداء) بأسرى منا أو مال فيخمس وجوبا أو بنحو سلاحنا ويفسدى سلاحهم بأسرانا على الأوجه لا بجل (واسترقاق) فيفعل الامام أو نائبه وجوبا الا حظ المسلمين باجتهاده ومن قتل أسيرا غير كامل لزمته قيمته أو كمالا قبل التخيير فيعزر فقط (واسلام كافر) كامل (بعد أسرى بعضهم) من القتل غير الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها ولم يذكر هنا لانه لا يصح اذا اختار الامام رقه ولا صغار أولاده للعلم باسلامهم تبماله وان كانوا بدار الحرب أو أرقاء وإذا اتبعوه في الاسلام وهم احرار لم يرقوا الامتناع وطرو الرق على ما قارن اسلامه حر يتعوم ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسي ولا يسترق أو أرقاء لم ينقض رفهم ومن ثم لو ملك حربى صغيرا ثم حكم باسلامه تبماله لاجل سببه واسترقاقه ويبقى اختيار في باقي الخصال السابقة من اللين أو الفداء أو الرق ومحل جواز الفداء مع

البعض كما هو ذلك في التحفة اليه بعد نعم هو مقر البعض عليه فتنبيه (قوله فيجوز الانصراف مطلقا) أي سواء كن فينا قوة المقاومة لهم أم لا الا أنه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضعفاء ويجوز انصراف مائة ضعفاء عن مائتين وثمانين أبطالا في الأصح اعتبارا بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص يخصه لأنهم بقاومونهم لو ثبتوا لهم وانما يراعى العدد عند تقارب الأوصاف اه تحفة ونهاية في اطلاق التارخ جوار الانصراف مع حذفه هذا الاستثناء قصور مضر (قوله الامتحرقا) أي منتقلا عن محله ليكمن أو لارفع منه أو أصون عن نحو شمس أو ربح أو عطش تحفة وقوله أو متعززا أي ذاهبا الى فئة الخ (قوله وان كان اسلامه) أي أحد أصوله قبل علوقه أي الفرع وانظر ما فائدة هذه الغاية فان الفرع حينئذ يتعقد سلما بالاجماع لا بالتبعية فلا يضرب ما يطرأ بعد ذلك من ردة أحد أبويه أو أحد أصوله كإي الجابوري تأمل (قوله ومن قتل أسيرا الخ) عبارة العباب فان قتلها الامام أو غيره لزمته القيمة اه وبعبارة الفتح ويضمن الامام يقتلهم ولو لشرهم قيمتهم للعائين ويأثم الا في عيبه شر أي ان الأصل قتلها على الأوجه اه (قوله قبل التخيير) أي اختيار الامام ما بعده فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا ضمان الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للفداء فان كان بعد قصفه الفداء وقبل وصول الكافر لما منه ضمن بالدية أو يأخذ منه الامام قدر الفداء والباقي لو رثه وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان امان كان القتل بعد اللين فان كان قبل وصوله لما منه ضمن بالدية لو رثه وان كان بعد وصوله لما منه فلا ضمان اه بحيرى ومنه تعلم ما في كلام التارخ من الاجال (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه اذا اختار فداءه أو اللين عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يتم قبل اسلامه والا فلا كلام في أنه لا يعصمه لان العائين ملكوه أو تعلق حقهم بعينه فكان أقوى اه ع ب على تخ (قوله ولا صغار أولاده الخ) أي ولم يذكر هنا ولا صغار أولاده للعلم الخ (قوله للعلم باسلامهم) قال في التحفة أي من كلامه الاتي اذ التقيدي في قبيل الطفر لا فائدة عموم العصمة ثم خلافا لها نذكر في المال الخ ومنه يعلم ما في عبارة التارخ من القصور (قوله ومن ثم لو ملك حربى صغيرا) الى قوله ويبقى كذا في عبارة التحفة وفي نسخ هذا الشرح المطبوع علم أن ذلك في نسخ الخط منه الموجوده بإيدينا (قوله وبقي الخيار) راجع لقول المتن بعضهم (قوله ومحل جواز الفداء) ينبغي أن مثله أي

ارادة الاقامة في دار الكفر ان كان له ثم عشيرة يأمن معها على نفسه ودينه (و) اسلامه (قله) أى قبل أسر بوضع أيدينا عليه (بعضهم بما) أى نفسا عن كل ماسر (ومالا) أى جميعه بدار اودارهم وكذا فرعه الحر الصغير والمجنون عندنا ليس عن الاسترقاق لازوجه فاداسيت ولو بعد الدخول انقطع نكاحه حالا واداسي زوجان أو أحدهما انقسخ النكاح بينهما ان كانا حريين لما في خير مسلم انهم لما امتنعوا يوم أو طاس من وطء المسيبات المزوجات نزل والمحصنات أى المزوجات من النساء الاما ملكت أيانكم غرم الله تعالى للمزوجات الامسيبات (فرع) لو ادعى أسير قد أرق اسلامه قبل أسر لم يقبل في الرق ويجعل مسلما من الآن ويثبت بشاهد وامرأتين ولو ادعى أسير أنه مسلم فإن أسخن من دارنا صدق بيمينه أو من دار الحرب فلا (واذا أرق) الحربى (وعليه دين) مسلم أو ذمى (لم يسقط) وسقط ان كان الحربى ولو اقترض حربى من حربى أو غيره أو اشترى منه شيئا ثم أسلمها أو أحدهما لم يسقط لانزاهه بعقد صحيح ولو أنلب حربى على حربى شيئا أو عصمه منه فأسلمها أو أسلم المتلف فلا ضمان لانه لم يلزم شيئا بعقد حتى يستند حكمه ولان الحربى لو أنلف سال مسلم أو ذمى لم يضمه فأولى مال الحربى (فرع) لو قهر حربى داتنه أو سبده أو زوجة ملكه ولو رقع الدين والرق والنكاح وان كان المقيور كاملا وكذا ان كان القاهر بعضا للمقيور ولكن ليس للقاهر بيع مقيوره البعض لعقده عليه خلافا ليهودى (مهمة) قال شيخنا فى شرح المنهاج فذكر اختلاف الناس وتنازعهم فى السرارى والارقاء المجاوين من الروم والهند وحاصل معتد مذهبنا فيهم ان من لم يعلم كونه غنيمه لم تخمس ولم تقسم يحل شرأؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أو لأحربى أو ذمى فانه لا تخمس عليه وهذا كثيرا نادرا فان تحقق ان أسخه مسلم بنحو سرقة واختلاس لم يجز شرأؤه الاعلى الوجه الضعيف أنه لا تخمس عليه فقول جمع متقدمين ظاهر الكتاب والسنن والاجماع على منع وطء السرارى المجاوين من الروم والهند الا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف يتعين حمله على اعلم ان العامه السعوىة وانما اسقط من غيرهم قبل الاعتراف من أخذ شيئا فهو الحيازة عند الاحتمالات وفى قول الشافعى (الزعم الساجد) اقرى أنه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله أن يحرم بعض الغنائم لكن رده المضمون وغيره بأنه مخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنيمه لم تخمس ردها مستحق علم والا فلا قضى كاللأضائع أى الذى لم يقع اليأس من صاحبه والا كان ملك بيت المال فمن له فيه حق الظفر بعمل المعتمد ومن ثم كان المعتمد كالمس من وصل لشيء يستحقه من حله أخذوا ان ظلم الباقون نعم الورع لم يرد الترسى أن يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغائب عدم التخميس واليأس من معرفتها فكيف يكون ملكا لبيت المال اه (تمه) يعترق رقيق حربى اذا هرب ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها وان لم يهاجر اليها لا عكسها ثم أسلم بعد هدنة ثم هرب فلا يعتق لكن لا يرد الى سيده فان لم يعتقه باعه الامام من مسلم أو دفع لسيده قيمته من مال المصالح واعتقه عن المسلمين والولاء لهم وان أنانا بعد الهدنة وشرط ردمن جاء منهم اليانا حر ذكر مكفلسا فان لم تكن له ثم عشيرة تخميه لم يردوا لارد عليهم بطلبهم بالتخلية بينه وبين طالبه بلا جبار على الرجوع

الفداء المن بالاولى مع ارادته الاقامة بدار الحرب ع ش (قوله أى نفسا عن كل ماسر) دخل فيه القتل والرق وعلم من تعبيره هذا مع ما تقدم ان الدم هنا أو يد بعض مائر يد به هناك كفى سم (قوله لازوجه) أى ولو حالاً منه فلا يصح ما عن الاسترقاق لاستقلالها تحفة (قوله فاذا سبت) عبارة التحفة فاذا استرقى أى حكم رفقها بان امرت باذنى رقى بنفس الاسرا انقطع نكاحه فى الحال ولو بعد وطء زوال ملكها عن نفسها فملك الزوج عنها وطءا مرة بعد اعودوام نكاح الامة الكافرة على المسلم اه (قوله انفسخ النكاح بينهما) ان كانا حريين أى وان كان الزوج مسلما تحفة ومحل الانقاسخ فى سبي الزوج اذ كان صغيرا أو مجنونا أو كاملا واختار الامام رقه فان من عليه أو قاضى به استمر نكاحه والتقييد بكونهما حريين يقتضى عدم الانقاسخ فيما اذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وليس مراد اقلوا كانت سرقة وهو رقيق سبت وحدها أو موعه انفسخ أيضا والحكم فى عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكلف أو مكلفا ورقة الامام اه معنى (قوله فان أسخن من دارنا الخ) ظاهره ان هذا التفصيل لا يأتى فى المسألة التى قبلها وان مدعى الاسلام فيها لا يصدق مطلقا ما لم يثبت بالينة كالمس ولعل الفرق قوة الاسلام الاصل عن الاسلام الطارىء به يندفع ما بدأه الحشى فتأمل (قوله ولا حيف) أى جور وظلم باعطاء بعض الغنائم وحرمان الباقين والا فيمنع وطؤه (قوله أنانا) فعل الشرط وفاعله حر ذكر مكفوسا وشرط ردمن جاء منهم اليانا حالية معترضه بين

مع طالبه وكذا لا يردصبي ويمنون وصفا الاسلام أم لا وامرأة وخشي أسلمنا أي لا يجوز ردهم ولولمحو الالب لضعفهم
ويغرمون لنا قيمتريقى ارتد دون الحر المرتد

﴿باب القضاء﴾

بالمداي الحكم بين الناس والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم
بالقسط واخبار كخبر الصحيحين اذا حكم كما كمن أي اراد الحكم فاجتهد ثم أصاب فله اجر ان واذ حكم فاجتهد ثم أخطأ
فله اجر وفي رواية بدل الاولى فله عشرة أجور قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على ان هذا في حاكم عالم مجتهد ما غيره فأنتم
بجميع أحكامه وان وافق الصواب لان أصابته اتفاقية وصح خبر القضاء ثلاثة قاض في الجنه وقاضين في النار وفسر الاول بأنه عرف
الحق وقضى به الآخر ان عن عرف وجر في الحكم ومن قضى على جهل وما جاعل التحذير عنه كخبر من جعل قاضيا فقد ذم
بغير سكن بحول على عظم الخطر فيه أو على من يكرهه القضاء أو يحرم (هو) أي قبوله من متعددين صالحين له (فرض كفاية) في
التاحية بل أسنى فروض الكفايات حتى قال الغزالي انه أفضل من الجهاد فان امتنع الصالحون له منه أثموا أمانولية
الامام لاحدهم في اقليم ففرض عين عليه ثم على ذي شوكة ولا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن قاض ﴿فرع﴾ لا بد من
تولية من الامام أو ما دونه ولولين تعين للقضاء فان فقد الامام فتولية أهل الحل والعقد في البلد أو بعضهم مع رضا الباقيين
ولو ولاء أهل جانب من البلد صح فيه دون الآخر ومن صرح بالتولية وليتك أو فلتك القضاء ومن كتمانها عولت واعتصمت
عليك فيموت بشرط القبول لفظا وكذا اقرافى الحاضر وعند باوغ الخبر في غير مو قال جمع محققون الشرط عدم الرد من تعين في
ناحية تزم قبوله وكذا اطلبه ولو بئذ مال وان خاف من نفسه الميل فان لم تعين فيها كره للفضول القبول والطلب ان لم يمنع الأفضل
ويحرم طلبه بئز صاحب له ولو مفضولا (وشرط قاض كونه أهلا للشهادات) كلها بأن يكون مسلما كافرا اذ كره اعدا لاسمها
ولو بالصياح بصيرا فلا يولى من ليس كذلك ولا أعمرى

فصل الشرط وجوابه الذي هو فان لم تكن له الخ (قوله فيمترقيق) أي ومهر حرة فتح (قوله ارتد) أي وهربنا اليهم وقد
شرطوا ان لا يردوا من جاءهم من ردتنا

﴿باب القضاء﴾

أصله قضائ لانه من قضيت قلبت الياء همزة تنظر فيها انما الزائدة برسى وجمعة قضية كقباء واقية وهو لغة احكام الشيء
وامضاؤه لان القاضى يحكم بالشيء ويضيه وشرعا الولاية الآتية والحكم المترتب عليها أو الزام من له الازام بحكم الشرع فخرج
الافتاء اه هاية والقيام بالقضاء يفضل الجهاد للفتح لا للدفع وهو دون الامانة العظمى في الفضل وفوق الفتوى اه عباب (قوله
وفي رواية) أي صحيحة كافي التحفة ولا ينافي ما قبله لان الاخبار بالقليل لا ينافي الكثير ولجواز انه اعلم أولا بالاجر ين فاجبرهما
ثم بال عشرة فاخير بها فان قلت العشر يصح ان يجعل اجرا أو اجرين فاباله جعلها عشرة قلت يجوز ان تكون أنواعا من الثواب
مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فنبه بذلك هذا المدعى ذلك بقوله الشورى من شرح الورقات سم اه ج وجل (قوله ما غيره)
أي غير العالم هو الجاهل ولا يليق ابتداء على ظاهره لاقتضائه أن العالم المقلد آثم في جميع أحكامه وان وافقت الصواب واقتضت
الضرورة توليته لفتد غيره اه بصري ونحوه الرشيدى (قوله أو على من يكره له) فيه أن الكراهة لا توجب هذا الوعيد
التدبير اه بجير مح (قوله وفسر) أي اخبرا والتي ﴿قوله مسافة العدوى﴾ هي التي لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع
اليها يومه بعد فراغ زمن الخصامة المتعلقة من دعوى وجواب واقامة دينه حاضرة وتعديلها والبرية بغير الانقال لانه منضبط اه
س ل اه ج والمراد بالتبكير التبكير عرفا وهو الخروج قبيل طلوع الشمس حج وفوله عن قاض أي أو خليفته (قوله
الشرط عدم الرد) اعتمده في النهاية كوالده والفتح واليه ميل كلام التحفة نعم برقد بالرد سم (قوله مسلما) قال في الفتح
وما اعتمد من نصب حاكم للنبيين منهم فهو تقليد راسية لاحكم فهو كالحكم للاحكام اه زاد في التحفة والنهاية ومن ثم
لا يلزمون بالتعاهم عنده ولا يلزمهم حكمه الا ان رضوا به اه (قوله بصيرا) أي ولو في النهار فقط أو في الليل فقط على الأوجه
فتح ونقله ج عن نز وخالف في النهاية قال فلا كان يصير ليل فقط قال الأذرى ينبغي منعه اه قل ع ش قوله ينبغي منعه

وهو من يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بشكك ومزيد تأمل وإن عجز عن قراءة المكتوب واختير محبة ولاية الأعمى (كافيا) للقيام بمنصب القضاء فلا يولى مغفل ومخل نظر كبير أو مرض (مجتهدا) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وإن حفظ مذهب امامه لعجزه عن ادراك غوامضه

أى بالنسبة للنهار أم بالليل فلا اه حج وشيخنا الزياى اه وعجيب من نقل الحشى كالبا جورى من هر خلاف ذلك الا أن يكون من غير النهاية لكن ما لفها من كتب هر لا يكون معتمده فنظن (قوله وهو من يرى الشبح اه) هذا معنى الأعمى لا أعمى كفى النهاية ومن ثم لم يذكر فى التحفة لفظة هو فكان على الشارع تركها (قوله واختير محبة ولاية الأعمى) وقال المذهب مالك كفى الحشى (قوله ومقلد) أى الاضرورة كىأتى اه فتح (قوله وان حفظ مذهب امامه اه) كذا عبر فى التحفة وعبرة المغنى والنهاية وهو أى المقلد من حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصر عن تقرير أدلته لأنه لا يصلح للفتوى فالتضاء أولى اه وفى المسئلة خلاف وكلام نفيس لا بأس بإبراده قال الامام أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن الدمشقى تلميذ الامام السبكى فى كتابه رجة الامتلا يجوز ان يولى القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كالجاهل بطرق الأحكام عند مالك والشافعى وأحمد وقال أبو حنيفة تجوز ولاية من ليس بمجتهد واختلاف أصحابه فذهب من شرط الاجتهاد ومنهم من أجاز ولاية العامي وقالوا يقلدو بحكم وقال ابن هبيرة فى الافصاح والصحيح فى هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد اعماعنى به ما كان الحال عليه قبل استقرار هذه المذاهب الأربعة التى اجتمعت الأمة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لأنه مستند الى سنة رسول الله ﷺ فالقاضى الآن وإن لم يكن من أهل الاجتهاد ولا سعى فى طلب الأحاديث وانتقاد طرقها لكن عرف من لغة الناطق بالشريعة ﷺ ما لا يعرفه معه معرفة ما يحتاج اليه فيه وغير ذلك من شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ الله منه ودأبه فيه سواء انتهى الأمر من هؤلاء الأئمة المجتهدين الى ما أراحو به من بعدهم واحتصر الحق فى أقوالهم وتداولت العلوم وانتهى الى ما توضح فيه الحق واعا على القاضى فى قضيته ان يقضى بما يأخذه عنهم أو عن الواحد منهم فانه فى معنى من كان أداه اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافهم منوخيما موطن الاتفاق ما يمكنه كل أخذ بالحرز عملا بالأولى وكذلك اذا قصد فى موطن الخلاف توخي ما عليه الأكثر منهم والعمل بمقتضى الجمهور دون الواحد فانه أخذ بالحرز مع جواز عمله بقول الواحد الا متى أكره له ان يكون من حيث انه قد قرأ مذهب واحد منهم أو نشأ فى بلدة لم يعرف فيها الا مذهب امام واحد منهم أو كان أبوه أو شيعته على مذهب واحد منهم فقصر نفسه على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عنده خصمان وكان مائتا شرا فيه بما يقتضى الفقهاء الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالك والشافعى وأحمد انفقوا على جوازه هذا التوكيل وإن أحقية بقمة فعندل عما اجتمع عليه هؤلاء الأئمة الثلاثة الى ما ذهب اليه أبو حنيفة بفرد من غير ان ثبت عنده بالدليل ما قلناه ولا أدله اليه الاجتهاد فاقى أخفى على هذا من الله عز وجل ان يكون اتبع فى ذلك هواه وأنه ليس من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وكذلك ان كان القاضى مالكيًا فاختصم اليه اثنان فى سؤر الكلب فقضى بطهارته مع علمه بأن الفقهاء كلهم فضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضى شافعيًا فاختصم اليه اثنان فى منزوك التسمية عمدا فقال هذا منعنى من بيع شاةمذ كاه فقال الآخر انما منعت من بيع الميتة فقضى عليه بذهب وهو يعلم أن الأئمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضى حنبليًا فاختصم اليه اثنان فقال أحدهما الى عليه مال فقال الآخر ان له على مال فقضيه فقضى عليه بالبراءة وقد علم ان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا وأمثاله مما توخى اتباع الأكثرين فيه عندى أقرب الى الاخلاص وأرجح فى العمل بمقتضى هذا أن ولايات الحكام فى وقتنا هذا صبيحة وانهم قد سدوا قرا من تقور الاسلام سده فرض كفاية ولو أمهات هذا القول ولم أذكره ومشت على الطريق التى عشى عليها الفقهاء يذ كر كل منهم فى كتاب صنعه أو كلام قلناه لا يصح ان يكون قاضيا الامن كان من أهل الاجتهاد ثم يذ كر شروط الاجتهاد لحصل بذلك ضيق وحر ج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الآن قد فسدت فى أكثر القضاة وهذا كالأحالة والتفافض وكأنه تعطيل للحكام وسد ليل الحكم وهذا غير مسلم بل الصحيح فى المسئلة ان ولاية الحكام جائزة وإن حكوماتهم صحيحة نافذة والله أعلم اه بالحرف قال الامام الشعرانى بعد نقله ذلك فى ميزانه وهو كلام محرر اه

والمجتهد من يعرف بأحكام القرآن من العام والخاص والمجمل والمبين والطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ والحكم والمشابه وبأحكام السنة من المتواتر وهو ما تعددت طرقه والآحاد وهو بخلافه والمتصل باتصال روايته إليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع أو إلى الصحابي فقط وبسمى الموقوف والمرسل وهو قول التابعي قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو بحال الرواة قوة وضعفاً وما تواترنا قوله وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الاكتفاء بتعديل إمام عرف مذهباً في الجرح والتعديل ويقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق والنص على الظاهر والحكم على المشابه والناسخ والمتصل والقوي على مقابلها ولا تنحصر الأحكام في خمسة آية ولا خبايا تحديث خلافاً لزمعها وبالقياس بأربعة النواحي من الجمل وهي ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الوالد على تأنيبه أو المساوي وهو ما يبعد فيه اتقاء الفارق كقياس إحراق مال اليتيم على أكله أو الأدون وهو ما لا يبعد فيه اتقاء الفارق كقياس القدر على البرقي الربا يجمع الطعام ولسان العرب لغة ونحوها وصرفاً وبلاغة وبأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولو فيما يتسكّم فيه فقط ثلاثاً يخالفهم قال ابن الصلاح اجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتى في جميع أبواب الفقه لما مقيّد لا يعلم مذهب إمام خاص فليكن عليه غير معرفة قواعد إمامه وإبراع فيها ما راجع المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يكن له عدول عن نص إمامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص انتهى (فان ولي) سلطان

(قوله والمجتهد) أي المطلق (قوله بأحكام) الباء زائدة (قوله العام والخاص) العلم يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام الصائم للتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر أهـ (قوله والمجمل) هو ما لم تنصح دلالة تمثل قوله تعالى وآتوا الزكاة ونحوها أمورها صدقة لأنه لم يعلم منها ما قرر الواجب والمبين مثل قوله وفي عشرين نصف دينار (قوله والمطلق والمقيد) المطلق ما دل على الماهية بلا قيد والمقيد ما دل عليها بقيد كقوله تعالى فتحرر برقة في آية الظهار (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية والظاهر ما دل دلالة ظنية وقوله والناسخ والمنسوخ كما نبى عدة الوفاة وقوله والحكم كقوله تعالى ليس كله شيء فهد نص في أنه لا يماثله شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والمشابه مثل قوله تعالى الرحمن على العرش استوى يد الله فوق أيديهم ويبقى وجه ربك أهـ (قوله أو بحال الرواة) أو بمعنى الواو وبحال معطوف على أحكام القرآن (قوله وله الاكتفاء) أي للمجتهد وقوله عرف أي المجتهد وقوله بمذهب أي الإمام (قوله والقوي) أي من الرواة (قوله وعلى مقابلها وهو المنسوخ والمنقطع والضعيف) (قوله خلافاً لزمعها) زاعم الأول البندنجي والماوردي وغيرهما وزاعم الثاني الماوردي أهـ (قوله ما يبعد فيه اتقاء الفارق) كذا في الفتح ولعل الصواب إسقاط اتقاء كاهو واضح (قوله ولسان العرب) معطوف على أحكام القرآن أي لأن الشريعة وردت بلسان العرب فتشوق معرفة أحكامها عليه زى واشترط في الاستي ومثله والغنى أن يكون عارفاً بلغة البلد الذي يقضى لأجله لا يمكن في التحفة وانها لا يشترط معرفته بلغة أهل ولا يتأى وعكسه فالواحد محلها إن كان ثم عدل يعرفهم بلغتهم ويعرفهم بلغته كاهو واضح أهـ (قوله ثلاثاً يخالفهم) أي في اجتهاده أي وعرف أصول الاجتهاد أي ولو بعلقة حصلته من الأدلة الشرعية وإن لم يعرفها بطريق التسكّمين وصناعتهم لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا ينظرون فيها وهم أكل الأمة نظر أو اجتهاداً ولا يشترط حفظه للقرآن ولا معرفته بالخط فتح وزى ونقلها عنه البجيرمي (قوله تنبيه) لا يشترط نهايتي كل ما ذكر أي من هذه العلوم بل تكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاجتهاد الجازم ولن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الآن قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وضبط قوانينها أهـ (قوله كما لا يجوز الاجتهاد مع النص) عقب في التحفة قال ابن دقيق العيد لا يدخل العصر عن مجتهد إلا إذا أتى الزمان وفرت الساعة وأما قول القرالى كالتقال إن العصر خلا عن المجتهد للمستقل فالظاهر أن المراد مجتهد قائم بالقضاء لا رغبة العلماء عنه وكيف يمكن القضاء على الأعمار بنحوها عنه والتقال نفسه كن يقول لسانه في مسائل الصيرة ناسخاً من مذهب الشافعي أم عما عتدى وقال هو وآخرون منهم نليذه القاضي حسين لساناً مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأييه قال ابن الرفعة ولا يختلفان إن ابن

ولو كافر أو (ذو شوكة غيره) في بلد بأن المحصرت قوتها فيه (غير أهل) للقضاء كقوله وجاهل وفاسق أي مع علمه بنحو فسقه والا بلان ظن عدالته مثلا ولو علم فسقه لم يوله فالظاهر كما جزم به شيخنا لا ينفذ حكمه وكذا لو زاد فسقه أو ارتكب فسقا آخر على تردد فيه انتهى وجزم بعضهم بنفوذ توليته وإن ولاه غير عالم لفسقه وكعبد وامرأة وأعمى (نفذ) ما فعله من التولية وإن كان هناك مجتهد عدل على المقتصد فينفذ قضاء من ولاه للضرورة ولثلاث تعطل مصالح الناس وإن نازع كثيرون فيباز كرفي الفاسق وأطالوا وصو به الزركشي قال شيخنا وماذا كرفي المقلد محله أن كان ثم مجتهد والامتنت تولية المقلد ولو من غير ذي شوكة وكذا الفاسق فإن كان هناك عدل اشترطت شوكة والا فلا كما يفيد ذلك قول ابن الرفعة ملحق انما إذا لم يكن ثم من يصلح القضاء نفقت تولية غير الصالح قطعاً والوجه أن قاضي الضرورة يقضى بعلمه ويحفظ مال اليتيم ويكتب لقاض آخر خلافاً للحضري وصرح جمع متأخرون بأن قاضي الضرورة يلزمه بيان مسنده في سائر أحكامه ولا يقبل قوله حكمت بكف من غير بيان مسنده فيه ولو طلب الخصم من القاضي الفاسق تبين الشهود التي ثبت بها الأمر لم يرض القاضى بينهم والالم ينفذ حكمه (عرج) يندب للإمام إذا ولي قاضياً أن يأذن له في الاستخلاف وإن أطلق التولية استخف فيما لا يقدر عليه لا عبرة في الصالح (سمة) يحكم القاضي باجتهاده إن كان مجتهداً واجتهاده مقلده إن كان مقلداً وقضية كلام الشيخين أن المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردي وغيره يجوز وجع ابن عبد السلام والأذري وغيرهما بمحمل الأول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد الصريح الذي لم ينأه للظن ولا للرجح والثاني على من له أهلية لذلك ونقل ابن الرفعة عن الأصحاب أن الحاكم المقلد إذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه ووافقه النووي في الرخصة والسبكي وقال الغزالي لا ينقض وتبعه الرافعي عثافي موضع وشيخنا في بعض كتبه (قائدة) إذا تمسك الصالح بمذهب لم موافقته والزمه المذهب بذهب معين من الأربعة وغيره ثم به وإن عمل بالأول لا تنقض أنه غير ميسر في أي المسائل بشرط أن لا يتبعه إرخاص بأن يأخذ من كل مذهب إلا سبيلاً فيفسق به عن التوجه في الخدم من بعض المتأخرين الأول من أبي يوسف والأحاديث لا بأس إرخاص لثابرداد فيخرج عن الشرع ولهذا لا ينبغي أن نقل لثابرداد عن الإباحة وأن لا يلق بين قولين يتولاهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وفي فتاوى شيخنا من قد أماناً في مسألة لزمه أن يجري على قضية مذهبه في تلك المسألة وجمع ما يتعلق بها فيلزم من انحرف عن عين السكبة وصلى إلى جهتها مقلداً لا في حقيقة مثلاً أن يسمح بوضوئه من الرأس قدر الناصية وأن لا يسبل من يده بعد الوضوء وما أشبه ذلك والا كانت صلاته باطلة باتفاق المذهبيين فليتفطن لذلك انتهى ووافقه العلامة

عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد بلقار رتبة لاجتهاد وقال ابن الصلاح امام الحرمين والغزالي والثابري من الأئمة المجتهدين في المذهب انتهى ووافقه الشيخان فأما كالغزالي احتمالات الامام وجوهاً وخالف في ذلك ابن الرفعة فقال في موضع من المطلب احتمالات الامام لا تمتد وجوهاً في موضع آخر الغزالي ليس من أصحاب الوجوه بل ولا امامه والذي ينتج عن هؤلاء وإن ثبت لهم الاجتهاد فالمراد به التأهل له مطلقاً وفي بعض المسائل إذا لامح جواز تجزئ به أما حقيقة بالفعول في سائر الأبواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي إلى الآن كيم وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية وغيرهما يخرج عليها استنباطاته وتقرعاته وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق ولا يفتي عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فإن أدون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل لدرجة الاجتهاد المذهبي فضلاً عن الاجتهاد النسبي فضلاً عن الاجتهاد المطلق اه كلام التحفة بالحرف (قوله ولو كافر) لعله تع في هاته الغاية شيخنا ابن زياتي فتاوى وتبعه فيها العلامة السيد عبد الله بافقيه في رسالة له في التحكيم وفي فتاويه ونقلها عنه صاحب بغية المسترشدين في اختصارها وعليه فعل المراد بالسلطان متولى أمرهم وقد يدخل ذلك تحت إطلاق التحفة حيث قال تنبيه المولى للقاضي الامام أو نائبه نعم الناحية الخارجية عن حكمه بوليه بها من يرجع أمرهم إليه أتعهد أو تعدد فإن فقد فأهل الحل والعقد منهم اه فتأمل (قوله) يلزمه بيان مسنده الخ قال في التحفة ومثله المحكم بل أولى وعمل في الأول أن لم يمنع مولى من طلب بيان مسنده كما هو ظاهر ويجوز أن يخص النساء بقاض والرجال بقاض وبحث في الرجل والمرأة أن العبرة بالطلب منهما اه (قوله) فيفسق به على (الوجه) اعتمده (٥١ - ترشيح المستفيدين)

عبدالله أبو عزيمة العديني وزاد فقال قد صرح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين من أهل الأصول والفقه منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونقله الاستوى في الشهيد عن العراقي قلت بل نقله الرافعي في العزيز عن القاضي حسين انتهى وقال شيخنا المحقق ابن زياد رحمه الله تعالى في فتاويه ان الذي فهمناه من أمثلتهم أن التركيب القادح انما يمنع اذا كان في قضية واحدة فمن أمثلتهم اذا توجهاً وليس تقليداً لاني حقيقاً اقتصد تقليداً للشافعي ثم صلى فصلاته باطلاً لاتفاق الامامين على بطلان ذلك وكذلك اذا توجهاً وليس بلا شهوة تقليداً للامام مالك ولم يدلك تقليد الشافعي ثم صلى فصلاته باطلاً لاتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالذي يظهر أن ذلك غير قادح في التقليد كما اذا توجهاً ومسح بعض رأسه ثم صلى الى الجهة تقليداً لاني حقيقاً فالذي يظهر محصلاته لان الامامين لم يتفقا على بطلان طهارته فان اختلف فيها بحاله لا يقال انفعال على بطلان صلاته لا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين والذي فهمناه أنه غير قادح في التقليد ومثله ما اذا قلد الامام أحد في أن العور ذالسواتن وكان تركه المضمضة والاستنشاق أو التسمية الذي يقول الامام أحد بوجوب ذلك فالذي يظهر صحة صلاته اذا قلده في قدر العورة لانهم لم يتفقا على بطلان طهارته التي هي قضية واحدة ولا يصدق في ذلك اتفاقهما على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد كما يفهمه تمثيلهم وفردايت في فتاوى البلقيني ما يقتضي أن التركيب بين قضيتين غير قادح انتهى ملخصاً (تمت) يلزم محتاجاً استفتاء عالم عدل عرف أهليته ثم ان وجد مقتنين فان اعتقدا أحدهما أعلم تعين تقديمه قال في الروضة ليس ملتزم وعامل على منهجنا في مسئلة ذات وجهين أو قولين ان يعتمد أحدهما بلا نظريه بخلاف بل يبحث عن أرحمهما بنحو تأخره وان كانا لواحد انتهى (وبجوز تحكيم اثنين) ولومن غير خصومة كافي النكاح (رجالاً أهلاً لقضاء) أي من له أهلية القضاء المطلقة لاني خصوص تلك الواقعة فقط خلافاً لمن تأخرين ولو مع وجود قاض أهل خلافاً للروضة أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والاباز ولو في النكاح وان كان ثم يجتهد كاجزيم بشيخنا في شرح المنهاج تبعاً للشيخ زكريا لكن الذي افتدأ أن المحكم العدل لا يزوج الامع فقد القاضى ولو غير أهل ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقاً ولا يفيد حكم المحكم الارضاها به لفظاً لا سكوتاً فيعتبر رضا الزوجين معافى النكاح نعم يكفي سكوت البكر اذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو لولي مسافة التصريح ان كان ثم قاض خلافاً لابن العباد لانه ينوب عن الغائب بخلاف المحكم ويجوز له أن يحكم بعلمه على الوجه (وينزل القاضي) أي يحكم بانزله ببلوغ خبر العزل لمولود من عدل (وينزل) نائبه في عام أو خاص بان يبلغه خبر عزله مستخلفه أو الامام مستخلفه ان أذن له أن يستخلف عن نفسه أو أطلق (لا) حال كون النائب نائباً (عن امام) في عام أو خاص بان قال للقاضي استخلف عني فلا ينزل بذلك وانما انزل القاضي ونائبه (بغيره) أي ببلوغ خبر العزل للمفهوم من ينزل لا قبل بلوغه ذلك لعظم

ابن حجر واعتمد الجلال الرملي كالأسنى عدم فسقه لكن ياتى (قوله بلا نظر) أي ان كان من أهل النظر والتدريج كما هو وقوله وان كانا أي القولان أو الوجهان (قوله والاباز) اعتمد في التحفة والفتح أيضاً كشرح المنهاج وقال في الفتى والنهاية لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة اه وعليه فيمنع التحكيم الآن لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زن عن عمر الا اذا كان القاضي باحساناً لا وقع فيجوز التحكيم حينئذ كما قال الخطي قال البصر والذي يتجه ان قاضى الضرورة ان كان مقلداً علماً فابن عذرا بمنزلة ما لم عدل فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلاً أو فاسقاً أو ثم مقلد عالم عدل فالظاهر جوازه اه (قوله وان كان ثم مجتهد) أي غير قاض فيزوجه الامع وجودهما كم ولو غير أهل كما مرته في شرح الارشاد اه من باب النكاح من التحفة فقول الشارح بعده كاجزيم بشيخنا في شرح المنهاج أي في هذا الباب لكن مع اعائه على ما مر في باب النكاح وقد علمت بما نقلته لك انه مجازم هناك بخلاف ما عراه الشارح اليه فله لم يتفطن لقول التحفة هنا على ما مر أو لم يراجع ما هناك فمن ثم اعتمده كما يقتضيه صنعه ولا نظر لاستدراكه على ذلك بل كان لا يثبته قبلها بما اعتمد ما بعدها كما بيناه لك في صدرها على الحاشية فراجع نعم هو قول مرجوح تبع في شرح المنهاج وقد أثبت في مسألة التحكيم بإسقاط ما هناء في الفوائد المسكية فانظرها ان شئت (قوله ويجوز له) أي المحكم وقوله أن يحكم بعلمه اعتمد في التحفة وفتح الجواد كشيخ الاسلام في شرح المنهاج واعتمد في النهاية كالأسنى منع حكم المحكم بعلمه قال سم وعش أي ولو كان مجتهداً قالوا

الضرر في نقص أفضيته وانزل بخلاف الوكيل فإنه ينزل من حين العزل ولو قبل بلوغ خبره ومن علم عزله لم ينفذ حكمه له الآن رضى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه (و) ينزل أيضا كل منهما باحداً موز (عزل نفسه) كالوكيل (وجنون) وانغاء وان قلز منهما (وفسق) أي ينزل بفسق من لم يعلم موليه بفسقه الأصلي أو از ادعى ما كان حال توليته وما زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته الا بتولية جديدة في الاصح ويجوز للإمام عزل قاض لم يمتحن بظهور خلل لا يقتضى انزاله ككثرة الشكاوى فيه وبفضل منه وبصلحة كتنسكين فتنسواء أعزله بمثله أم بدونه وان لم يكن شئ من ذلك لم يجز عزله لأنه عيب ولكن ينفذ العزل أما إذا قين بان لم يكن ثم من يصلح غيره فيحرم على موليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حينئذ بخلافه في غير هذه الحالة فينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه (ولا ينزل قاض بموت امام) أعظم ولا بانزاله لعظم شدة الضرر بتعطيل الخو دث وخرج بالإمام القاضي فينزل نوابه بعونه (ولا يقبل قول متول في غير محل ولايته) وهو خارج عمله (حكمت بكذا) لأنه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ اقراره وأخذ الزركشي من ظاهر كلامهم أنه إذا ولي ببلد يتناول مزارعها وبساتينها فسلو زوج وهو باحدهما من هي بالبلد أو عكسه لم يصح قيل وفيه نظر قال شيخنا والنظر واضح بل الذي يتبعه أنه ان علمت عدة ببيعة أو علمها فذلك والا نجه ما ذكره اقتصار على ما نص له عليه وأفهم قول المتنازع أنه في غير محل ولايته كعزل أن لا ينفذ منه فيه تصرف استباحه بالولاية كايحار وقف نظره للقاضي وبيع مال يقيم وتقر بفي وظيفة قال شيخنا وهو ظاهر (ك) حالاً يقبل قول (معزول) بعد انزال الوع محكم بعدم فارقته مجلس حكمه حكمت بكذا لأنه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا يقبل اقراره ولا يقبل أيضاً شهادة كل منهما بحكمه لأنه يشهد بفعل نفسه الا ان شهد بحكمه كما لا يعلم القاضي أنه حكمه فتقبل شهادته ان لم يكن فاسقاً فان علم القاضي أنه حكمه لم تقبل شهادته كالأمر صرح بمو يقبل قوله بعمل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وان قال بعلمى قدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساء هذه القرية أي المحصور انظر الى من أن واجين قبل ان كان بحسب أدلته ومنه بامانه ولا يجوز نقض أن يتبع حكم قاض فيه صالح نقضاً (وليسوا القاضي بين الخصمين) وجوباً في اكرههما ومن اخلفا تصرفاً وجوباً من بينهما وانظر إليهما واستمع لسلوكهما وعلاقتهما توجه والقيام فريضة أحدهما بنى عاذكر ولو سلم أحدهما انتظار الآخر وافتقر طول الفصل للضرر ورعاً وقال له لم يجيبهما معاً ولا يجوز معاً وان شرف بعلم أو

لا يحطاط رتبته عن القاضي (قوله) ومن علم عزله لم ينفذ حكمه (تبع فيه للفتح وجري عليه المنع ولم يرتضى التحققة والنهاية قال فيها ذ علم الخصم بعزل القاضي لا يخرج عن كونه قاضياً اه وفي التحققة ان قبل أن يبلغه خبر عزله باق على ولايته ظاهراً وباطناً لا ترى أن تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بتر ويجز من لا ولي طائلاً لم يلزم لز وج باطناً ولا ظاهراً انزالها ولا بد في العزل من خبر عدلى الشهادة أو الاستفاضة به كالتولية لا يكفي كتاب مجرد وان حفته قرآن بعد التزوير بمثلها ولا قول انسان وليت الا ان صدق للمدعى والمدعى عليه فنفذ حكمه لم وعليهما كالحكم بل أولى اه ملخصاً وفي رجة الامة الاصح من مذهب الشافعي أن القاضي لو قال في حال ولايته قضيت على هذا الرجل أو الأمة بحق أو بحديث قبل منه ويستوفى الحق والحد وبقال أبو حنيفة وأحمد وقال مالك لا يقبل حتى يشهد معه عدلان أو عدل ولو قال بعد عزله كنت قضيت بكذا في حال ولايته قال الثلاثة لا يقبل منه وقال أحمد يقبل منه ما علم ان حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وإنما ينفذ ظاهراً عند الثلاثة سواء الفروج والأموال وقال أبو حنيفة حكم الحاكم اذا كان عقداً أو فسخا يحيل الامر عما هو عليه وينفذ الحكم بظاهرها وباطنها اه (قوله) وان لم يكن شئ من ذلك) أي ما ذكر من ظهور خلل أو وجود أفضل أو ظهور مصلحة (قوله) ولا يعلم القاضي أي المشهود عنده وقوله أنه حكمه أي حكم الشاهد وعبرة الفتح ويجوز أنه يشهد على حكمه بطريق وهي أن لا يضيفه الى نفسه فيقول كالشاهد الذي معه أشهادته ثبت بقضاء قاض جائز الحكم ويلزم للمشهود عنده قبوله ما لم يعلمه عن نفسه أو من معه عنه فلا يجوز له قبول التهمة نعم يشترط أن تتضمن شهادتهما اتحاد الحكم المشهود عليه اه (قوله) ولا يجوز لقاض أن يتبع بناء من مفكوكتين كلفي نسخ الخط خلافاً لكتب عليه المنى فكيف تصرفه والعبارة للفتح بالحرف قال في الاسنى فان ظلم شخص من معزول أو نائبه عما يريد منه ولا يسارع الى احضاره فقد قصد ابتذاله فان ادعى بان ذكر أنه يدهى معاملته أو اتلاف مال أو عيناً أخذها بنفسه أو نحوه احضره وفصل خصومتهم منه كغيره وكذا لو ادعى عليه رشوة بقتل الرأخ (قوله) انتظار الآخر) أي ليجيبهما معاً وقوله للضرورة وهي طلب التسوية (قوله) وان شرف بعلم الخ) راجع لقوله فلا يخص الخ

حرية والأولى ان يحلها ما بين يديه **﴿فرع﴾** لو ازيد حرم مدعون قدم الأسبق فالأسبق وجوباً كفت ومدرس فيفقدان وجوباً بالسبق فان استوا وأجهل سابق أقرع وقال شيخنا وظاهر ان طلب فرض العين مع ضيق الوقت يقدم كالسافر ويستحب كون مجلسه الذي يقضى فيه قبيحاً بارزاً ويكره ان يشهد المسجد بمجلس الحكم صوناً له عن اللغو وارتفاع الأصولت نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضيتاً أو قضيتان فلا بأس بفصلها (وحرر قبوله) أي القاضي (هدية من لاعادة له بها قبل ولاية) أو كان له عادة بها لكنه زاد في القسراً والوصف (ان كان في عمله) أي محل ولايته (وهدية من له خصومة) عنده أو من أحسن منه بأنه سيخاصم وان اعتادها قبل ولايته لانها في الأخيرة تدعو الى الميل اليه وفي الأولى سببها للولاية وقد صحت الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال (والا) بان كان من عادته أنه يهدي اليه قبل الولاية ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولايته أولم يزدل المهدى على عادته ولا خصومته حاضرة ولا متروكة فيه (جزء) قبوله ولو جهز هاله مع رسوله وليس له محاكمة في جواز قبوله وجهان رجح بعض شراح المنهاج الحرمة وعلم عامس أنه لا يحرم عليه قبولها في غير عمله وان كان المهدى من أهل عمله ما لم يستشعر بهاها مقدمة لخصومة ولو أهدى له بعد الحكم حرم القول أيضاً ان كان مجازاة له أو فلا كذا أطلقه بعض شراح المنهاج قال شيخنا ويتعين حله على مهاد معتاد اهداء اليه بعد الحكم وحيث حرم القبول والاختلاف على ما أخذ فيرد له لكان ويجوز والافليت المال كالحدية الهبة والضيافة وكذا الصدقة على الأوجه وجوز له السبكي في حليته قبول الصدقة عن لخصومة له لعادة ونحوه في تفسيره بماذا لم يعرف المتصدق انه القاضي وبمحت غير ما قطع محل أخذه الزكاة قال شيخنا ويذني تقييده بما ذكر وترد السبكي في الوقف عليهم من أهل عملهم الذي يشجع فيوفى النذر ان ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالحدية له ويصح ابرأؤه عن دينه اذ لا يشترط فيه قبوله ويكره للقاضي حضور الولاية التي خص بها وحده وقال جمع يحرم أو مع جماعة آخرين ولم يفتد ذلك قبل الولاية بخلاف ما اذا لم يقصد بها خصوصاً كالأول اتخذت الجيران أو العلماء وهو منهم أو لعموم الناس قال في العيب يجوز لغير القاضي أخذه هدية بسبب السكاح ان لم يشترط وكذا القاضي حيث جاز له الحضور ولم يشترط ولا طلب انتهى وفيه نظر **﴿تنبيه﴾** يجوز لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله بما يقابل بأجرة أن يقول لا أحكم بينكما الا بأجرة أو رزق علي ما قلناه جمع وقال آخرون يحرم هو الا حوط لكن الأول أقرب (وتنقض) القاضي وجوباً (حكماً) لنفسه وأغيره ان كان ذلك الحكم (بخلاف نص) كتاب أوسنة أو نص مقلده أو قياس جلي وهو ما قطع فيه بالحق الفرع للاصل (أو اجماع) ومنه ما خالف شرط الواقف حال السبكي وما خالف المذهب الأربعة كالتخالف للاجماع (أو مرجوح) من مذهبه فيظهر القاضي بطلان ما خالف ما ذكر وان لم يرفع اليه بنحو نقضته أو بطلته **﴿تنبيه﴾** نقل العراقي وابن الصلاح الاجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف المرجع في المذهب وصرح السبكي بذلك في مواضع من فتاويه وأطال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله لأن الله تعالى أو جب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل به ونقل الجلال البلقيني عن والده أنه كان يفتي ان الحكم

فكان الأول أن يأتي به عقبه **﴿قوله﴾** كفت ومدرس أي والقاضي في ذلك كفت ومدرس أي في فرض عين أو كفاية أما غير الفرض قال بعضهم كالعرض فالقديم بمشيتة الملقى أو المدرس اه فتح **﴿قوله﴾** في الأخيرة هي هدية من له خصومة وما عطف عليها وقوله وفي الأولى هي هدية من لاعادته وما عطف عليها **﴿قوله﴾** الحرمة اعتمدها في التحفة والنهاية **﴿قوله﴾** بما ذكر أي بما اذا لم تسكن هناك خصومة ولا عاقد ولم يكن المزكى يعرف القاضي **﴿قوله﴾** وشرطنا القبول أي في الوقف والتسليم وهو المعتمد ^(١) في الوقف دون النذر كما مر **﴿قوله﴾** بخلاف ما اذا لم يقصد بها الخ أي لم تقطعه كثرة الالام عن الحكم فان الاجابة سنة هذا كله ان كانت لغير خصم والا بان كانت لهم وقت خصومتهم حرم عليه حضورها ولو عامة حتى لو أولم كل من الخصمين ولو في غير محل الولاية لم يحضر عندهما خوف الميل اذا زبد في اكرامه وله أن يعود المرضى ويشهد الجنائز ويزور القادسين وان كان لهم خصومة اه فتح الجواد **﴿قوله﴾** وفي نظر) وبه ما مر من حرمة قبول القاضي الهدية غير المعتادة فالنظر خاص به **﴿قوله﴾** وهو غير متعين للقضاء مبني على الضعف ان العيني لا يجوز أخذ الأجرة عليه مطلقاً والأمح جوازه كإلى التحفة وفتح

(١) **﴿قوله﴾** وهو المعتمد اعتمده في النهاية والمغنى أيضاً خلافاً لما في التحفة وغيرها كما مر في الوقف

إذا حكم بغير الصحيح من مذهبه نقض وقال البرهان بن ظهير توفيقه والحالة هذه أنه لا فرق بين أن يعضده اختيار لبعض التأخيرين أو بحث (تنبيه ثان) اعلم أن المعتد في الذنب للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيخان فأجزم به النووي قال أفي خارجة الإكتر فالاعلم فالأورع قال شيخنا هذا ما طبق عليه محققو التأخيرين والذي أوصى باعتماده شيخنا وقال السهري ما زال مشايخنا يوصوننا بالافتاء بما عليه الشيخان وأن نعرض عن أكثر ما خولف به وقال شيخنا ابن زيات يجب علينا في الغالب اعتماد ما رجحه الشيخان وإن نقل عن الأكثرين خلافه (ولا يقضى) للقاضي أي لا يجوز زلزال القضاء (بخلاف علمه) وإن قامت به بينة كما إذا شهدت برق أو نكاح أو ملك من يعلم حرته أو يثبتها أو عدم ملكه لأنه قاطع بطلان الحكم بحيث ولو الحكم بالباطل محرم (ويقضى) أي القاضي ولو قاضي ضرورة على الأوجه (بعلمه) أن شاء أي بظنه المؤكد الذي يجوز له الشهادة مستندا إليه وإن استفادته قبل ولايته نعم لا يقضى به في حدود أو عزير لله تعالى كحدونا أو مسرفة أو شرب للنبالستر في أسبابها أو احتسود الآدميين فيقضى فيها به سواء المال والقود وحدها أو إذا حكم بعلمه لا بد أن يصرح بمسندته فيقول علمت أن له عليك ما ادعاهم وقضيت أو حكمت عليك بعلمي فإن ترك أحد هذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي ونجموه (ولا) يقضى لنفسه ولا (لعض) من أصله وفرعه ولا لشر يكتفى المشترك ويقضى لكل منهم غيره من إمام وقاض آخر ولو نائباً عنه فمما لزمته (ولو رأى) قاض وكذا شاهد (ورقة فيها حكمه) أو شهادته (لم يعمل به) في أمضاء حكم ولا أداء شهادة (حتى يتذكر) ما حكم أو شهد به لا مكان التزوير ومما شبه الخط ولا يكتفى بذلك إن هذا خطه فقط وفيه ما وجه أن كان الحكم والشهادة مكتوبين في ورقة مصونة عندهما ووثق بالخط ولا بد أخذه فيه ريباً أنه يعمل به (وله) أي الشخص (حلف على استحقاق) حقه على غيره أو أدائه لغيره (اعتماداً) على إخبار عدل (وعلى خط) نفسه على المعتد وعلى خط مأذونه ووكيله وشريكه (ومورثه) أن وثق بأمانته) بأن علمه أنه لا يشأهل في شيء من حقوق الناس اعتضداً بالقرينة (تنبيه) والقضاء الحاصل على أصل كاذب ينفذ ظاهراً

أجواد هو ظاهر فالتناقض انتهى (قوله) بين أن يعضده اختيار (قوله) أن المعتد في الذنب (الح) تقدم السلام عليه في صدر الحاشية بسط ما هنا (قوله) بخلاف علمه) يندرج فيه حكمه بخلاف عقيدته قال الباقرني وهذا يمكن أن يدعى فيه اتفاق العلماء لأن الحكم إنما يبرم من حاكم بما يقتضيه اهـ (قوله) لأنه قاطع بطلان الحكم) قال في التحفة ولا يجوز القضاء في هذه الصورة بعلمه لمعارضة البينة مع عدلتها ظاهراً (قوله) ويقضى) أي القاضي بعلمه أي لأنه إذا حكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان أو شاهدو عين فبالعلم أولى لكنه مكره كما أشار إليه الشافعي في الأم ولا يقضى بعلمه جزماً لأصله وفرعه وشريكه المشترك اهـ (مغني ونهاية) وقال أبو حنيفة ما شاهده الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده لا يحكم فيه بعلمه وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده وقال مالك وأحمد لا يقضى بعلمه أصلاً (قوله) ولو قاضي ضرورة (الح) اعتد في التحفة أيضاً وكذا في الاسني والمغني في غير القاسق خلافاً لنهاية كاسر (قوله) نعم لا يقضى به في حدود أو عزير لله تعالى) قال في التحفة نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب عزيراً وإن كان قضاء بالعلم قال جمع متأخرين وقد يحكم بعلمه في حدته كما إذا علم من مكلف أن أسلم ثم أظهر الزدة فيقضى عليه بموجب ذلك قال الباقرني وكذا إذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وإن كان إقراره سرا أخبر فإن اعترف فأرجها ولم يقيد بحضرة الناس وكما إذا ظهر منه في مجلس الحكم على رؤوس الأشهاد نحو زدة أو شرب خمر (قوله) هذين اللفظين) أي التركيبين وهما قوله علمت (الح) وقوله قضيت أو حكمت (الح) (قوله) وفيه) أي العمل والشهادة وقوله في ورقة مصونة من سجل أو محضر عندهما أي القاضي والشاهد اهـ (قوله) أنه يعمل به) والأصح لا فرق أي بين الورقة المصونة (الح) وغيرها لاحتمال الريبة ولا ينافي ذلك نص الشافعي (١) على جواز اعتماد البينة فيما لو نسي فكول الخصم لأنه يقتضي الوصف ما لا يقتضي الأصل ويؤخذ منه أنه يلحق بالسكول في ذلك كل ما في معناه (قاعدة) كان السك في زمن قضائه يكتب على مظهر بطلانه أنما بطل بغير إذن مالكه يقول لا يعطى لـ السك بل يحفظ في ديوان الحكم لبراء كل قاض اهـ (قوله) أن وثق بأمانته)

(١) (قوله) نقلا عن التحفة ولا ينافي ذلك نص الشافعي (الح) اسم الإشارة في كلام التحفة راجع إلى ما لم يذكره الشارح هنا وهو عدم حمل القاضي بشاهدين أنك حكمت بهما وقوله في الوصف قال عبد الجيد ليل المراد به مقدمة الحكم

لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشاهد زور بظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل بل انساؤه المال والنكاح أمال ترتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعا وجاء في الخبر أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وفي شرح المنهاج لشيخنا يلزم المرأة المحكوم عليها بنكاح كاذب الحرب بل والقول أن فترت عليه كالمصالح على البضع ولا نظر لكونه يستند الإباحة فإن أكرهت فلاثم (والقضاء على غائب) عن البلدان كان في غير عمله أو عن المجلس بتور أو تعززا (جائز) في غير عفو بالله تعالى (إن كان لدع حجة ولم يقل هو) أي الغائب (مقر) بالحق بل ادعى جموده وأنه يلزمه تسليمه الآن وإن لمطالبه بذلك فإن قال هو مقر وأنا أقدم الحجة استظهر انحفاة أن ينكر أو يكتب بها القاضي إلى قاضي بلد الغائب لم نسمع حجة تنصر بمخالفنا في سماعها إذ لا قاعدة فيها مع الإقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام اليمين على دينه لا يكتب القاضي به إلى حاكم بلد الغائب بل ليوفي منه فتسمع وإن قال هو مقر وتسمع أيضا إن أطلق (ووجب) إن كانت الدعوى بدعي أو عين أو بصحة عقد أو إبراء كان أحال الغائب على مدين له حاضر فادعى إبراءه (تحليفه) أي المدعى بين الاستظهار إن لم يكن الغائب متواريا ولا متعززا (بعد) إقامة (يمينه) أن الحق في الصورة الأولى ثابت (في ذمته) إلى الآن احتياطا للحكموم عليه لأنه لو حضر لم يحضر لادعى بما يبرئهمو يشترط مع ذلك أن يقول أنه يلزمه تسليمه إلى وأنه لا يعلم في شهوده فادعى كفسق وعداوة قال شيخنا في شرح المنهاج وظاهر كقول البلقيني أن هذا الإيا في في الدعوى بعين بل يحلف عليها على ما يلحق بها وكذا نحو الإبراء أموالا وكان الغائب متواريا أو متعززا فيقضى عليها بلا بين لتفصيلهما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم يجب بين (كلاو ادعى) شخص (على) نحو (صبي) لاؤله (وميت) ليس له وارثا خاص حاضر فانه يحلف للمرا أموالا وكان لنحو الصبي ولي خاص أو ليت وارثا خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التحليف عليه فإن سكت عن طلبها لجهل عرفه الحاكم لم ينظر إليها قضى عليه بدونها (فرع) لو ادعى وكيل الغائب على غائب أو نحو صبي أو ميت فلا تحليف بل يحكم باليمين لأن الوكيل لا يتصور

ضابط ذلك أنه لو وجد عند ما نزل يدعى كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفسه اه نهما يتوقف في المفتي نحو من القفال قال في التحفة ودليل حل الحلف بالظن حلف عمر رضي الله عنه بين يدي النبي ﷺ إن ابن صياد هو الذي لا يحل ولم ينكر عليه مع أنه غيره عند أكثرين وانما قال إن يكنه فلن تسلط عليه وقارفت أي اليمين ما قبلها أي القضاء والشهادة بأن خطرهما عام بخلافها تعلقها بنفسه اه (قوله فلاثم) أي لشبهة الحكم وبخلاف ما مر إن الإكراه لا يبيح الزنا والأوجه أنه لا يحد لشبهة خلاف أي حليفة فانه يجعلها منكر حجة الحكم ولا يحل أيضا نكاح المحكوم بطلاقها بذلك فلها باق للأول ويتوارثان نعم لن وطنها الثاني جاهلا حرمته على الأول في العدة لأنه وطء بشبهة فتحت (قوله في الصورة الأولى) هي ماذا كانت الدعوى بدعي فتحت (قوله إن يقول الخ) هذا أقل ما يكفي والأكمل على ما ذكره في أصل الروضة أنه ما أبرأه من الدين الذي يدعيه ولا من شيء منه ولا اعتاض عنه ولا استوفيه ولا أحال عليه هو ولا أحد من جهته بل هو ثابت في ذمة المدعى عليه يلزمه أدؤه ثم قال ويجوز أن يقتصر في حلفه على ثبوت المال في ذمته ووجوب تسليمه اه اه معنى (قوله على ما يلحق بها) أي كل ما يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها إلى اه ع ش (قوله نحو الإبراء) أي كالوفاء (قوله بلا بين) تبع فيه شيخه حج واعتمد زى وعن وجوب تحليفه وإن كان متواريا أو متعززا اه ج (قوله لم يكن قضاء على غائب الخ) في المسألة خلاف وتفصيل أورده في التحفة ثم قال فالخلاص إن الدعوى إن سمعت على الوكيل توجه الحكم إليه دون موكله إلا بالنسبة لليمين احتياطا لحق الموكل وإن لم نسمع عليه توجه الحكم إلى الغائب من كل وجه في اليمين وغيرها اه أي بحيث وقعت الدعوى على الوكيل توقف التحليف على طلبه فان لم يسأل الوكيل اليمين حكم ولا يؤخره لسؤاله أي اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله ز يادى أي ما لم يكن سكو نجله والافيعرفه الحاكم مل وفي سمراجع أن الدعوى على وكيل الغائب لا تسمع كقوله البلقيني وغيره وإذا حكم على الغائب في مسافة عدوى نقض حكمه كما اعتمد مر وإن أتى والده بعدم التقض اه ملخصا اه يعبرى به نفيه علم من كلام البلقيني أن القاضي فيمن له وكيل حاضر مخبر بين سماع الدعوى على الوكيل وسماعها على الغائب إذا وجدت شرط القضاء عليه ولا يمين عليه أحد هذين لأن كلا منهما يتوصل به إلى الحق فإن لم توجبه شرط القضاء على الغائب فإدى يظهر وجوب سماعها على الوكيل حيفا للابيض حق المدعى اه

حلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستحقه ولو وقف الأمر على حضور الموكل لثبوت استيفاء الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أراي موكلك أو وفتته فأخر الطلب إلى حضوره ليحلفنى أنه ما أراي لم يجب وأمر بالتسليم له ثم ثبت الإبراء بعد أن كان له به حجة لأنه لو وقف لتمتد الاستيفاء بالوكلاء نعم له تخليف الوكيل إذا ادعى عليه علمه بنحو الإبراء أنه لا يعلم أن موكله أراء مثلاً لصحة هذه الدعوى عليه (وإذا ثبت) عندناكم (مال) على (الغائب) أو الميت وحكمكم به (وله مال) حاضر في عمله أو دين ثابت على حاضر في عمله (قضاء) الحاكم (منه إذا طلبه المدعى) لأن الحاكم يقوم مقامه ولو باع قاض مال غائب دينه فقدم وأبطل الدين بآبائت إيفائه أو بنحو فسق شاهد استرد من الخصم ما أخذه و بطل البيع للدين على الأوجه خلافاً للروايات (والإ) يكن لعمال في عمله ولم يحكم (فإن سأل المدعى انتهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب أجابه) وجوبه وإن كان المكتوب اليعاقض ضرورة تسارعة بقضاء حقه (فينهى إليه سماع بيته) ثم إن عدلها لم يمتنع المكتوب إليه أن تعدلها والاحتاج إليه (ليحكم بهما يستوفى الحق) وخرج بها علمه فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض ذكر في العدة ونالقه السرخسي واعتمده البلقيني لأن علمه كقيام البيعة وله على الأوجه أن يكتب سماع شاهد واحد فيسمع المكتوب إليه شاهداً آخر أو يحلفه ويحكمه (أو) ينهى إليه (حكماً) أن حكم (ليستوفى) الحق لأن الحاجة تدعو إلى ذلك (والإنهاء) أن يشهد كرين عدلين بذلك (أي بما جرى عنده من ثبوت أو حكم ولا يكتب غير رجلين ولو في مال أو هلال رمضان ويستحب كتاب به يذكر فيه ما يميز به المحكوم به والمحكوم عليه من اسم أو نسب وأسماء الشهود وتاريخه أو الإنهاء بالحكم من الحاكم بمعنى مع قرب المسافة وبدها أو بسماع البيعة لا يقبل إلا فوق مسافة العدوى إذ يسهل احضارها مع القرب وهي التي يرجع منها مبكراً إلى عمله لئلا فلو تمس احضار البيعة مع القرب بنحو مرض قبل الإنهاء في فرع كما قال القاضي وأخره في حضر الغائب واستمع من سماع إليه الفقيه لو كان يسمع من الطلب سماعاً يقتضى بيعه لثبوت الدين وإن لم يكن المثل بعمل ولا يشهد كذا أن غالب محفل ولا يشهد كما ذكره الناج السبكي والفري وقال بخلافه بالوكان يضر محل ولا يشهد لأنه لا يمكن نيابته عنه في وفاة الدين حينئذ لو حصل كلاهما جواز البيع إذا كان هو أو ماله في محل ولا يشهد ومنعه إذا خرج عنها في مهمة ولو غالب الإنسان من غير وكيل وله مال حاضر فأنهى إلى الحاكم أنه إن لم يبيعه اختل مغطمه لزمه بيعه إن تعين طريقاً لسلامته وقد صرح الأصحاب بأن القاضي أيا تسلط على أموال الغائبين إذا أشرفت على الضياع أو منعت الحاجة إليها في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل فإن امتدت الغيبة وعسرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساع التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المظلم ولم يكن ماله بالامتناع بيع مال الغائب لجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف المظلم ضياع نعم الحيوان يباع لجرد طرق اختلال المظلمة الروح ولأنه يباع على مالكة بحضرته إذا لم ينقبه ولو نهي عن التصرف في ماله

تحفة (قوله إلى قاضي بلد الغائب) أو إلى كل من يصل إليه الكتاب من القضاء اه تحفة (قوله وخرج بها علمه الخ) قد يقال إن حكم بعلمه فظاهر أنه انتهاء الحكم المستند إلى العلم والأفوه شاهد حيث ولعل ما في العدة محمول على الثاني وكلام السرخسي على الأول اه سيد عمر وفيه أن كلام التحفة كالصريح في إرادة الثاني وبه صرح المفتي والاسنى اه من عب على التحفة ملخصاً (قوله ونالقه السرخسي واعتمده البلقيني) جزم به في شرح المنهج واعتمده في النهاية واليه يعيل كلام التحفة (قوله) أو ينهى إليه (حكماً الخ) في الروض مع شرحه والأولى في إنهاء الحكم أن يكتب له بذلك حكماً أو لا ثم يشهد ويقول حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا وكذا وأقام عليه بينت وتحلفت المدعى وحكمت له بالمال وسأل أن أكتبه إليك بذلك فكتبته وأشهدت به ويجوز أن يقول في محكمت بشاهدين وإن لم يصغها بعدالة ولا غيرها فحكمك بشهادتهما تعديل لهما وإن يقول حكمت بكذا بحجة وأوجب الحكم فقد يحكم شاهد معين أو بعلمه فعمله لا يجب تسمية شهود الحكم ولا شهود الحق ولا ذكر أصل الشهادة فيها اه والأصح أنه لا يلزم القاضي نسب مسخر بفتح الحاء المعجمة المشددة يشكر عن الغائب والصبي والمجنون والميت لا قد يكون مقراً فيكون انكار المسخر كذا نعم لا بأس بتصميمه خروجاً من خلاف من أوجبه وكذا به غير محقق على أن السكيب قد يفتقر في مواضع وقول الأنوار يستحب بعيد كذا في التحفة والمفتي كالاسنى وجرى في الروض والنهاية على ما في الأنوار (قوله وكذا أن غالب الخ) أي التبريم وكذا ضمير كان (قوله والاختلال) مبتدأ خبره

استمع الاقي الحيوان **(قوله)** يحبس الحاكم الآتي اذ وجده انتظارا لسيده فان ابطأ سيده باعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء سيده فليس له غير الثمن

(باب الدعوى واليقات)

الدعوى لغة الطلب وانها لما ثبتت وشراعا خبر عن وجوب حق على غيره عندما كم وجعه ادعوى بفتح الواو وكسرها كفتاوى واليقات الشهود سموها لان بهم شين الحق وجعوا لا اختلاف انواعهم والاصل فيها خبر الصحيحين ولو يعطى الناس يدعواهم لادعى افس دماء رجال وامواهم ولكن اليمين على المدعى عليه وفي رواية اليقة على المدعى واليمين على من أنكر (المدعى

ضام وانما سبها ما علم واعلم ان الشرح حذف باب القسمة مع ان الحاجة داعية لبيانها ليمكن كل واحد من الشرطين أو الشر كاه من التصرف في نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الابدى فلنورد طرقاً منها مع بيان خلاف الأئمة تنميلاً للفائدة. اعلم انه قد اختلف الأئمة هل القسمة بيع أم افراز فعندنا القسمة ثلاثة أنواع الاول بالاجزاء كشلى ودار متفقة الابنق وأرض مشتبه الاجزاء فعدل السهام ثم يشرع الثانى بالتعديل كأرض تختلف قيمة اجزائها بحسب قوة انبات وقرب الماء الثالث بالرد بان يكون في أحد الجانبين يثراً أو شجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قط قيمته فقسمة الرد بالتعديل بيع وقسمة الاجزاء افراز وقال أصحابنا في حنيفة القسمة تسكون بمعنى البيع فيما يتفاوت كالثياب والعقار ولا يجوز بيعه مراًحة والذي هو فيه بمعنى الافراز وهو فيما لا يتفاوت كالسكيات والموزونات والمعدونات التى لا تتفاوت كالجوز والبض فهو في هذه الافراز وتتم حق حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه مراًحة وقال مالك ان تساوت الاعيان والصفات كانت افرازا وان اختلفت كانت بيعا وقال أحمد هي افراز فعل قول من يراها افرازا يجوز عنده قسمة الثمار التى يجرى فيها الربا بالخرص ومن يقول انها بيع يمنع ذلك ولو طلب أحد الشرطين القسمة وكان فيها ضرر على الآخر قال أبو حنيفة ان كان الطالب للقسمة منهما هو المتضرر بالقسمة لا يقسم وان كان الطالب لها يفتنع أجبر الممتنع منهما عليها وقال مالك يجبر الممتنع على القسمة بكل حال وعندنا اذا كان الطالب هو المتضرر يجبر في أصح الوجهين وقال أحمد لا يقسم ذلك بل يباع ويقسم ثمنه وأجرة القاسم على قدر الانصاء عندنا كأجد ومالك في أحد روايتيه وعلى قدر الرؤوس المقتسمين عندنا فى حنيفة ومالك فى الرواية الاخرى وهى على الجميع عندنا كالك وأصحابنا يقولون أبو حنيفة هي على الطالب خاصة ونصح القسمة فى الرقيق بين جماعة اذا طلبها أحدهم عند الثلاثة كما يقسم سائر الحيوان بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان والصفات وقال أبو حنيفة لا تصح اه رحمة الامة

(باب الدعوى واليقات)

اتفق الأئمة على انه اذا حضر رجل وادعى على رجل آخر وطلب احضار من بلد آخر فيمضي الى البلد الذى فيه المدعى فانه لا يجاب سؤاله واختلفوا فيما اذا كان في بلد لا كما فيه فقال أبو حنيفة لا يلزم الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها فى يومه الى بلد موطنه الناضى وأحد يحضره الحاكم وسواء قربت المسافة أو بعدت اه رحمة (قوله لغة الطلب) ومنه قوله ولهما يدعون يج (قوله والىقات) أى كالف حلى (قوله وشراعا خبر عن وجوب حق الخ) قال فى التحفة الاشهر فى تعريفه اخبار عن وجوب حق للخبر على غيره عندما كم ليلزم به قال وانما يذكر المحكم هنا مع ذكرهم له فيما بعد لان التعريف للدعوى حيث أطلق هو لا يقاد منها الا ذلك اه وقال عرش المراد بالخاكم ما فى معناه وهو الحكم والسيد وذو شوكة اذا تعدى لفصل الامور بين أهل محله اه والمراد بوجوب الحق للخبر أى تعلقه به فيشمل دعوى الولي والوكيل وناظر الوقت اه حلى (قوله كفتاوى) أى بكسر الواو وفتحها (قوله وفى رواية) سندنا حسن تحفة ومعنى ونهاية وقوله اليقة على المدعى الخ والمعنى فيه ان جانب المدعى ضعيف لدعواه خلاف الاصل فكذلك الحجة القوية وجانب النكر قوى فاكتفى منه بالحجة الضعيفة اه أسنى ونهاية ومعنى زاد فيه وانما كانت البيينة قوتها البين ضعيفة لان الحامل منهم فى بئنه بالكذب لانه يدفع بها عن نفسه بخلاف الشاهد اه قال فى التحفة ولا كان مدار الخصومة على خسة الدعوى والجواب واليمين والتسكول والبينة ذكرها كذلك أى على الترتيب المذكور اه

من خلاف قوله الظاهر) وهو براءة النعمة (والمدعى عليه من واقفه) أى الظاهر وشرطهما تكليف والتزام الأحكام فليس
الغرض ملتزماً للأحكام بخلاف الذى ثم إن كانت الدعوى قوداً أو حقة فنفراً وتزيراً وجب رفعها إلى القاضى ولا يجوز
للمستحق الاستقلال باستيفائها العلم الخطرفيها وكذا سائر العقود والفسوخ كالنكاح والرجعة وعيب النكاح والبيع
والسكنى والاوردى من بعض السلطان فله استيفاء حقه ونزير (وله) أى الشخص (بلا) خوف (فتنة) عليه وأعلى
غيره (أخذماله) استقلال الضرورة (من) مال مدين لم يقر (عاطل) بأوجاهة له أو متوار أو متمرز وإن كان على الجاحد
بينه وأرجى إقراره لورفعه للقاضى لأذنه ^{بأنه} لم يملكه اليه شك اليه شك أى سفيان أن تأخضا يكفيها وولدها بالمعروف ولأن فى
الرفع للقاضى مشقة ومؤنة وأما يجوز له الأخذ من جنس حقه من عند تعذر جنسه يأخذ غيره ويتعين فى أخذ غير الجنس
تقديم النقد على غيره ثم إن كان المأخوذ من جنس ماله يملكه ويتصرف فيه بدلا عن حقه كان من غير جنسه فيبيعه
الظاهر نفسه أو ما ذونه الغير لنفسه اتفاقا ولا يجوز له امتناع تولي الطرفين ولتتمتع هذا إن لم يتيسر علم القاضى به لعدم علمه
ولاينة أوع أحدهما لكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والاشتراط أذنه ولا يبيعه إلا بتقدير البلد (ثم إن كان جنس حقه يملكه) والا
أشترى جنس حقه وملكه ولو كان المدين محجور عليه بفلس أو ميتا وعليه دين لم يأخذ الا قدر حصته بالمضاربة أن عليها
والاحتياط وله الأخذ من مال غريم غريمه إن لم يظهر حال الغريم ومعه غريم الغريم أو ما مل وأذا جاز الأخذ ظفرا جزله
كسر باب أو قفل ونقب باب جدار المدين إن تعين طريقا للوصول إلى الأخذ وإن كان معه بينة فلا يضمنه كالماتل وإن خاف فتنة
أى مسددة تفضى إلى محرم كأخذماله أو أطلع عليه وجب الرفع إلى القاضى أو نحوه لتمكنه من التخلص به ولو كان الدين على غير
محتاج من الأداء طال به ليدوى ما عليه فلا يعمل أخذه ^{له} لأن له الدفع من أى ماله شاء فإن أخذه لزمه رده وضمنه إن قلن

(قوله من حثب فوه الشاهر الخ) أى عني الظاهر فى الشهاج والثانى بن المدعى من لو سكت حتى ولم يظن بثنى
ونشئ حبه من لا يضى ولا يتقيه تسكوت قادة ادعى زيد دينا فى ذمة عمرو فاسكر هريد بخلاف قوله الظاهر من
برائة عمرو ولو سكت ترك وعمرو يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين
مغنى ونهاية وفيهما مع التحفة والعبارة لها ولا يختلف الظاهر ومقابله فى أغلب المسائل وقد يختلفان كما فى قوله وإذا
أسلم زوجان قبل وطء فقال الزوج أسلمنا معا قال نكاح باقى وقالت الزوجة أسلمنا مريتا فلا نكاح فهو مدع لأن
اسلامهما معا خلاف الظاهر وهى مدعى عليها لموافقتها الظاهر اه قال فى التحفة فنحن مدعى ويرفع النكاح اه أى
هذا على الاول قال فى النهاية والمغنى لما على الثانى فيحلف الزوج (أ) ويستمر النكاح ويرجعه المصنف فى الروضة فى نكاح
المشرك قالا وهو العتد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون الأصل بقاء العصمة اه وأقرهما سم وعش (قوله وهو براءة النعمة)
فى هذا قصور إذ هو خاص بالأموال فلا يتأتى فى دعوى مثل النكاح كالأختى اه رشيدى (قوله وشرطهما تكليف) لعل
مراده المدعى عليه الذى تجرى فيه جميع الأحكام التى من جبتها الجواب والحلف والافحور الصبي يدعى عليه لكن لأقامة
الينة كاهم اه رشيدى (قوله من بعد عن السلطان) أى أو قرب منه وخاف من الرفع اليعدم التمكن من اثبات حقه أو
غرم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطلع عليه من ثبت بقوله وأمن الفتنة اه عش وفى المغنى والنهاية قال ابن عبد السلام فى
آخر قواعدهم لو انفرد بهيت لارى يشئ أن لا يمنع من القود لاسيما إذا عجز عن اثباته اه (قوله فله استيفاء حده الخ) أى ومع
ذلك إذا بلغ الإمام ذلك فله نزيره لأفنيته عليه عى على تخ (قوله وله الأخذ من مال غريم غريمه) قال فى التحفة ويلزمه
أن يعلم الغريم بأخذه حتى لا يأخذنا نيا فإن أخذ كان هو الظالم ولا يلزمه اعلام غريم الغريم إلا فائدة فيه ومن ثم لو خشى أن الغريم
يأخذ منه أى من غريم الغريم ظلما لزمه مغبيا يظهر اعلامه ليظهر من مال الغريم بما أخذه منه أى لو أخذه اه وأطلق فى المغنى
اشتراط اعلام غريم الغريم قال وحيلته أن يعلمه فبما يضمنه فاذا طالبا أنكر فانه يحق اه ويوافق قول المحلى ولا بد أن يعلم
(١) (قوله ما على الثانى فيحلف الزوج الخ) أى لأنها مدعى لانها لو سكتت تركت وهو مدعى عليه لانه لو سكتت لم يترك زعمها
انقضاء النكاح

ما لم يوجد شرط التقاص (فرع) له استيفاء دين له على آخر حاله بشهود دين آخر له عليه فمضى من غير علمهم ولم يجد من حمله إذا كان له على الحالج مثل ما له عليه أو أكثر فيحصل التقاص للضرورة فإن كان له دين بالآخر عليه حجب من حقه بقدره (وشرط للدعوى) أي لصحتها حتى تسمع ونحو ج إلى جواب (بند) خالص أو مغشوش (أو دين) مثلي أو متقوم (ذكر جنس) من ذهب أو فضة (ونوع) ومغشوش كسر ان اختلط بها غرض (وقدر) كأن قدرهم فضة خالصة أو مغشوشة أضر فية طال به بها الآن لأن شرط الدعوى أن تكون معلومة وما علم وزنه كالدنار لا يشترط التعرض لوزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش ولا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه انه وجد مالا حتى يبين سببه كالث و اكتسابه وقدره (و) في الدعوى (يعين) تضبط بالصفات كحبوب وحيوان ذكر (صفة) بأن يصفها المدعي بصفات سلم ولا يجب ذكر القيمة فإن تلفت العين وهي متقومة وجب ذكر القيمة مع الجنس كعبد قيمته كذا (و) في الدعوى (بقرار) ذكر (جهة) ومحل (وحدود) أربعة فلا يكفي ذكر ثلاث منها إذا لم يعلم الأثر بعقلان علم برأى منها كفي بل لو أغنت شهرته عن تحديد لم يجب (و) في الدعوى (نسكاح) على امرأه ذكر محشوش وطه من نحو (ولي وشاهد دين عدول) ورضاها ان شرط بأن كانت غير عجيبة فلا يكفي فيه الاطلاق قلن كانت الزوجة أمه وجب ذكر العجز عن مهر حرة وخوف العنت وانه ليس تحت حرة (و) في الدعوى (بمقاسم) كبيع وهبة ذكر (بجهة) ولا يحتاج إلى تفصيل كافي النسكاح لانه أحوط حكما منه (وتلفو) الدعوى (بتناقص) فلا يطلب من المدعي عليه جوابها

غير محرم غير به بالذي أخذه اه ويؤخذ من إطلاقهم ان له كسر باب غريم الغريم ونقب جدار موفى سم وس ل وخرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله لانهم يظلمه اه (قوله شرط التقاص) أي بأن يكون الذي يأخذه مثل الذي له عند الدين جنسا وقرا وصفة (قوله وشرط للدعوى) شروع في شروط سماع الدعوى وهي ستان تكون مفصلة معلومة بأن يفعل المدعي ما يدعيه كان يقتل فلا بد أن يقول قتله عمدا أو خطأ مثلا فردا أو شركة وان كان بنقذ فلا بد أن يقول خالصة أو مغشوشا وان كان ديناً فلا بد من بيان جنسه ونوعه وقدره ومحتة أو تكسره إذا اختلفت بهما القيمة كأقصدتهم فضة خالصة أو مغشوشة وما كان وزنه معلوما كالدينار لا يشترط التعرض لوزنه وان كان بعين حاضرة البلد يمكن احضارها بمجلس الحكم أحضرها أو غابته تضبط بالصفات كحيوان وحبوب وصفها بصفة السلم أما لا يضبط كالجواهر فيذكر قيمته كجواهر كذا وقد تسمع الدعوى بالجهول في صور نظمناها في الكواكب أن تكون معينة بأن يعين المدعي من يدعي عليه فلو قال قتله أحدهم لآلم تسمع وأن تكون لازمة فلا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح اذ لا يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال نعم ان كان بعضه مالا ودعي بجميعه يطلب عاجل سمعت والتكليف لكل من المدعي والمدعي عليه فلا تصح الدعوى من صبي ومجنون ولا عليهم وأن تكون من غير أهل الحراية بأن لا يكون كل من المدعي والمدعي عليه سبيلاً آمناً له والا فلا تسمع فيألم بجر عليهم فيه أحكامنا وأن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على واحد أفراداه بالقتل ثم ادعى على آخر شركة فيه أو أفرادا به لا تسمع دعواه الثانية لأن الأولى تكذبها ولا يمكن من العود إلى الثانية لأن الثانية تكذبها فهذه مستتراته ود كرت في الكواكب الفرقة سابعا وهو أن تكون قبل مضي خمس عشرة سنة في غير اللوارث كما ذكره الزايدى بقا لغيره قال انتهى الإمام عن ذلك فإن ولي الأمر إذا شرط على القاضي عدم الحكم في أمر مخصوص اتبع ونظمت جميع ذلك بقولي

لا تسمع الدعوى بدون شرائط سبع وذلك أن تكون مفصلة
تعيينها الالتزام تكليف وقبيل مضي خمسة عشر عاما كاملة
من غير أهل حراية وبلاتنا فض يحفظن نل الأبدى الطاعة

اه شيخنا الايبارى في سعود المطالع (قوله دائن مفلس) بالاضافة من اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (قوله ذكر صفة) نائب فاعل شرط للقدر ومقتضاء اشتراط ذكر الصفة في المتقوم والاكتفاء بها عن ذكر القيمة وقاطلان المنهاج والمنهج والروض كالتعريف والمنفى وقال في النهاية هنا بوجود ذكر الصفة في المثلى وتبدل المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه خلافا لما تقسم فيها في باب القضاء على القاتب بالنسبة لعين الحاضرة كقضى الرشيدى قال وتظاهر أن المولى عليه ما هنا لان من المرجح هل ذكر الشيء في بابيه وهو هناك تابع لابن حجر وأيضاً فقد جزم به هنا وجزم المذهب بخلافه وأيضاً فن الرجعت تأخير أحد

(كسهادة خالفت) الدعوى كأن ادعى ملكا بسبب فقد ذكر الشاهد سببا آخر فلا تسمع لثانيتها الدعوى وقصبتها أنه لو أعادها على وفق الدعوى قبلت وبصرح الحضري واقتضاء كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهودي فسقة أو مبطلون فله إقامة بينة أخرى والحلف (ومن قامت عليه بينة) حق (ليس له تحليف للمدعى) على استحقاق ما ادعاه بحق لأنه تكليف حجة بعد حجة فهو كالطعن في الشهود نعم له تحليف المدين مع اليينة بأعساره لجواز أن له مالا باطنا ولو ادعى خصمه مسقطا له كأدائه أو إبراء منه وشراؤه منه فيحلف على نفي ما ادعاه الخصم لاحتمال ما بدعيه وكذا لو ادعى خصمه عليه بفسق شاهده أو كذبه ولا يتوجه حلف على شاهده وأما ادعى كذبه فمقطعا لأنه يؤدي إلى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين حلف للمدعى عليه بطلت الشهادة (و) إذا طلب الامهال من قامت عليه بينة (أمهل) القاضي وجوب بالكن بكفيل والأب القريم عليه أن يخيفه به (ثلاثة) من الأيام (ليا في بدافع) من نحو أداء أو إبراء أو مكن من سفره ليحضره ان لم تزد المدة على الثلاث لأنها لا تعظم الضرر فيها (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجبول القسب (فقال أنا حر أصالة) ولم يكن قد أقر له بالملك قبل وهو رشيد (حلف) فيصدق يمينه وان استخدمه قبل أن يحرره ويجرى عليه البيع موارا أو بدواته الأبدى لموافقته الأصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة الرق على بينة الحرية لأن الأولى مصححة بادة علم بنقلها عن الأصل وخرج بقولي أصالة ما لو قال أعتقتي أو أعتقتي من باعني لك فلا يصدق اليمين وإذا ثبتت حرية الأصلية بقوله رجوع مشتريه على باعته بشئته وان أقر له بالملك لأنه باع على ظاهر أيد (أو) ادعى رقب (صبي) أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم يصدق إلا بحجة) من بينة أو علم قاض أو عين محدودة لأن الأصل عدم الملك فلا تكن الصبي بيده أو بيد غيره وصدقه صاحب اليد حلفا لغير شأن الحرية ما لم يعرف لقطه ولا أثر لانكاره إذا بلغ لأن البيع حجة فان عرف لقطه يصدق اليمين (فرع) لا تسمع الدعوى بدين مؤجل إذ لم يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال أو يسمع قول البائع المبيع وقصد كذا بينة ان لم يصرح حال البيع عليه والاستدعاء سواء كان حلفا أو نكرا أو نكرا أو نكرا وهو ملكه

(فصل في حق المدعى وما يتعلق به) (إذا أقر المدعى عليه ثبت الحق) بلا حكم (وإن سكت عن الجواب أخره القاضي به) وإن لم يسأل المدعى (فان سكت فكمنكر) فتعرض عليه اليمين (فان سكت) أيضا ولم يظهر صبه (فنا كل) فيحلف للمدعى وان أنكر اشتراط أنكار ما ادعى به عليه وأجزائه ان تجزأ فان (ادعى) عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزم) العشرة (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لأن مدعيها مدعى لكل جزء منها فلا بد أن يطابق الانكار واليمين دعواه فان حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فنا كل عمادونها فيحلف للمدعى على استحقاق ما دون العشرة وبأخذه لأن النكول من اليمين كالإقرار (أو) ادعى (مالا مضافا لسبب) كأقرضتك كذا (كفاه) في الجواب (لا تستحق) أنت (على شئنا) ولا يلزم من تسليم شيء اليك ولو اعترف به وادعى مسقطا لطلب باليمين ولو ادعى عليه ودعوى فلا يكتفي في الجواب بالزم من التسليم بل لا تستحق على شئنا ويحلف كأجاب ليطابق الحلف الجواب ولو ادعى عليه مالا فأنكر وطولب منه اليمين فقال

القولين اه (قوله كسهادة خالفت الدعوى) الكاف للتنظير وقوله كان ادعى ملكا الخ مثال لذلك ومثال الأول كأن يدعى على إنسان أنه قتل مورثه وحده ثم يقول قتله آخر وحده أو مع الأول أو غيره فلا تسمع الثانية فلناقضتها الأولى ولا يمكنه الرجوع للأولى إذ لم يكن حكمها لناقضتها الثانية ومحل الغناء ما ذكر اذ لم يحصل إقرار ولا إفراؤا ختم مدعى عليه مقرر صدقه المدعى في إقراره بضمون الثانية والأولى لان الحق لا يصدو بها وغلط المدعى في الثانية محتمل اه فتح الجواب (قوله شهودي فسقة) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يقول ذلك قبل الشهادة أو بعدها كافي عب على التحفة وقوله والحلف كذا في التحفة قال عبد الحميد ظاهره وان لم يدع خصمه عليه بنحو فسق بينة الأخرى اه (قوله والا) أي وان لم يأت بكفيل فيمهلها بالتريسم أي بالمحافظة عليه من قبل القاضي (قوله ان خيف هر به) الظاهر أنه راجع لأصل الاستدراك رشيدى (قوله ليا في بدافع) أي وفسره والواجب استفساره ان كان غاميا أي أو مخالفا لمذهب الحاكيم كما هو ظاهر لأنه قد يعتقده ماليس بدافع دافعا اه تحفة ونهاية (فرع) لو قال بينة في المكان الثاني والأمر به يدعى الثالثة ففهوم كلامهم عدم امهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثالثة أو قبلها سمعت بحجة شوري (قوله وكذا بينة) أي بينة البائع وقوله والأي بأن صرح البائع بملكه حال البيع سمعت دهواه أي لا بينة وهذا العبارة للتحفة وفي الاستنى مع شئته ولو ادعى البائع وقفها ولم يكن قال حين البيع هي ملكي

لأحلفوا على المال لم يلزمه قبوله من غير إقرار ولا تحليف **﴿ فروع ﴾** لو ادعى عليه عينا فقال ليست لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لاني الطفل أو وقف على الفقراء أو مسجد كذا وهو ناظر فيه فلا يصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه ولا تنزع العين منه بل يحلفه المدعي أنه لا يلزمه التسليم للعين رجاء أن يقر أو ينكل فيحلف المدعي وتثبت له العين في الأولين والبدل للحيولة في البقية أو يقيم المدعي يثبته (وإذا ادعى) أي اثنان أي كل منهما (شيئا في بدئنا) لم يستدع إلى أحدهما قبل البينة ولا بعدها (وأقام) أي كل منهما (بينة) به (سقطنا) لتعارضهما ولا مرجح فكان كلا بينة فإن أقر ذوا اليد لأحدهما قبل البينة أو بعدها رجعت بينته (أو) ادعيا شيئا (يدهما) وأقاما بينتين (فهولما) إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر أما إذا لم يكن يبدأ حدوشهدت بينته كرهه بالكل فيجعل بينهما ومحل النفاط إذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما بمرجح والأقدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد فيه للمدعي أولن أقره به أو اتقل له ثم شاهدان متلا على شاهدتين ثم سبق ملك أحدهما بذكر زمن أو بيان أنه وله ملكه متلا ثم يد كرسب الملك (أو) ادعيا شيئا (يبدأ أحدهما) تصرفا أو ماسا (اقتسمت بينته) من غير بين وان تأخر نازر بجها أو كانت شاهدة يمين أو بينة الخارج شاهدان ولم يبين سبب الملك من شرع أو غيره ترجعها لبينة صاحب اليد يدهم يسمى الداخل وإن حكم بالأولى قبل قيام الثانية أو يثبت بينة الخارج حسب ملكه نعم لو شهدت بينة الخارج بأنه اشتراه منه أو من بائه مثلاً فثبت لبطان اليد حيث نزل وأقام الخارج بينة بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك إلا أن ذكرت انتقالا يمكن من المقر له إليه (هذا إن أقامها بعد بينة الخارج) بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها انما تسمع بعدها لأن الأصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية **﴿ فروع ﴾** لو أزيلت يده بينته ثم أقام بينة على كسبته استند إلى ما قبل الزيادة واعتذر بغيبة شهوده أو وجوبه بهم سمعت وقدمت لذل زل الألفم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء لكن لو قال الخارج هو ملكي اشترى يمينك فقال الداخل اخل بل هو ملكي وأقاما بينتين بما أقام القسم الخارج زباده علم بينته بانتقال الملك وكذا اقتسم بينته لو شهدت أنه ملكه وانما أودعه أو أجره أو أعاره لداخل أو أنه غصبه أو باع منه وأطلقت بينة الداخل ولو ادعى إدا به أو أرضا أو دارا لأحدهما امتنع فيها أو الجمل والزرع قدمت بينته على البينة الشاهدة بالملك المطلق لا لفراده بالانتفاع فأيده فإن اختص التمتع بيت فأيده فيه فقط ولو اختلف الزرع وجان في أمتعة البيت ولو بعد القرعة ولا بينة ولا اختصاص لأحدهما يبد

سمعت دعواه التحليف بينته والأي وان قال ذلك لم تسمع دعواه ولا بينته اه **(قوله ثبتت العين)** أي لأن اليمين المردودة مفيدة لا تنزع العين في المسائل كلها اه **﴿ فروع ﴾** (قوله في الأولين) أي فيما ليس هي له وهي لرجل لا أعرفه **(قوله والبدل للحيولة)** أي وذلك البدل هو القيمة وان كانت العين مثلية ع ش وقوله في النقيض هو تابع في هذا كالتحفة والمغني لما في شرح المنهج وقد قال الشهاب البرلسي انهم واثقال نظر اه والذي في شرح الروض أنه إذا حلف المدعي بيمين الراد في هذه الصور ثبتت العين به عليه سم اه رشيد وفي نسخ الطبع من هذا الشرح زيادة لم أجدها في شيء من نسخ الخط وهي مكررة مع ما تقدم وقد كتب عليها المحشي كأنه لم يثبت للسكرار ولم يرجع نسخ الخط فتنبه **(قوله فكان كلا بينة)** لعل كل واحد من بعض النسخ يبين فكان المهموزة وما بعدها كافي للتحفة **(قوله رجعت بينته)** أو فيحلف لكل منهما يمينان شرح المنهج **(قوله أما إذا لم يكن يبدأ أحد)** صوره بعضهم يعقار أو متاع ملق في طريق وليس للمدعيان عنده اه مغني وزي ولو قال أو ادعيا شيئا يدهما أو لا يبد أحد لكان أخصر وأسلم من ركة العبارة للوهمة اختلاف الحكم **(قوله وهو)** أي المرجح **(قوله بيان نقل الملك)** كأن قالت إحدى البينتين هذه الدار ملك زبده وقالت الأخرى هذه ملك عمرو وتملكهما من زبده فتقدم الثانية لتبينها نقل الملك **(قوله ثم اليد فيه للمدعي الخ)** سيأتي ذكر المان مع الشرح أكثر هذه المرجع ليد كرمات لأنها في قوله أو ادعيا شيئا يدهما أو لا يبد **(قوله بخلاف ما لو أقامها قبلها)** أي قبل بينة الخارج فلا تسمع قال في التحفة وبحت بالبقية سماعها بالدفع ثمه نحو سرقه ومع ذلك لا بد من إعادتها بعد بينة الخارج اه وصارة النهاية نعم شجعه كإيمنه بالبقية الخ **(قوله واعتذر بغيبة شهوده)** مفهومه أنه لو لم يعتذر بما ذكر لم يرجع بينته وهو كذلك في التحفة وقال الرض وشيخ الاسلام والمغني وصرح به في شرح المنهج وقال الزبدي الاعتذار ليس بيمينته سم عن مر وهو الذي فهمه الرشيد من عبارة النهاية خلافا لما فهم منها عبد الحفيظ في حاشية التحفة **(قوله لأحدهما فيها)** في معنى على بالنسبة للادبوعلى حقيقتها بالنسبة للبقية وقوله أو الجمل أي أو

فكل تعليف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وان صلح لأحدهما فقط أو حلفا أحدهما فبطلت به كلواختصاص باليد وحلف (وترجع) البيعة (بتاريخ سابق) فلو شهدت البيعة لأحد المتنازعين في عين يدهما أو يدا ثالث أو يدا أحد بطلت من سنة إلى الآن وشهدت بيعة أخرى للآخر بطلت طمس أكثر من سنة إلى الآن كسنتين فترجع بيعة ذي الأكثر لأنها ثبتت الملك في وقت لا تعارض فيه الأخرى وأما صاحب التاريخ السابق أجرة وزيد فمقتضى يوم ملكه بالشهادة لأنها فوائده ملكه وإذا كان لصاحب متأخرة التاريخ زيد لم يعلم أنها عادية قدمت على الأصح ولو ادعى في عين يدهما أنه اشتراها من زيد من منسنتين فأقام الداخر بيعة أنه اشتراها من زيد من منسنة قدمت بيعة الخارج لأنها أثبتت أن يد الداخر عادية بشرائه من زيد مال ملكه عنه ولو تعدت تاريخهما أو أطلقتهما وأحدهما قدم ذو اليد ولو شهدت بيعة تلك أسس ولم تعرض للحال لم تسمع كالأسماع دعواه بذلك حتى تقول ولم يزل ملكه ولا تعلم له من يلا أو تبين سببه كأن تقول اشتراها من خصمه أو أقربه به أسس لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البيعة ولو قال من يده عين اشتريتها من فلان من منسنتين فأقام بيعة فقالت زوجة البايع منه هي ملكي فتوضعتها من منسنتين وأقامت به بيعة فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والأبقت يدها من يدها الآن (وترجع بشاهدين) وشاهد وامرأتين وأربع نسوة فيما يقبلن فيه (على شاهد مع عين) للاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد واليدين (لا ترجع (بزيادة) نحو عدلة أو عدد (شهود) بل تعارضان لأن ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ولا رجلين على رجل وامرأتين ولا على أربع نسوة (ولا) بيعة (مؤرخة على) بيعة (مطلقة) لم تعرض زمن الملك حيث لا يدل أحدهما واستوى في أن لكل شاهدين ولم تبين الثانية سبب الملك فتعارضان نعم لو شهدت أحدهما يدين والأخرى بالابراء رجعت بيعة الإبراء لها ما تكون بعد الوجوب والاصل علم تعدد الدين ولو شهدت بيعة بالقبول بيعة بالقبول لكانت اقراوز يدها يدين فثبتت بغير اقراره بأنه لا شيء عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد (في فروع) لو أقام بيعة بملك دابة أو شجرة من غير تعرض لملك سابق بتاريخ لم يستحق ثمره ظاهرة ولا دلالة منفصلة عند الشهادة ويستحق الحمل والثمر غير الظاهر عندها تبعاً للام والاصل فاذا تعرضت للملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه ولو اشترى شيئاً فاختصه بجمعة غير اقرار

لأحدهما الحمل أو الزرع والأول للذاتة والثاني للأرض (قوله وان صلح لأحدهما فقط) غاية كاهو صريح كلام التحفة في باب الإقرار وصريح قول النهاية والأقوال زادت في الأقوال كالتنازع دباغ وعطار في جلد أو عطر وهو في أيديهما أو غنى وقبقر في جوهر اه وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر عرش وفي فصل الإقرار من النهاية قال ابن الصلاح لو كان للقر زوجة ساكتة في الدار قبل قولها في نصف الأعيان يمينها لأن اليد لها على جميع ما فيها صلح لأحدهما فقط أو كليهما وقوله في نصف الأعيان أي التي في الدار بخلاف ما في يدها كخيل خال ونحوه مما في يدها فانها تختص به لا نفردها باليد وسواء كان ملبوسا لها وقت المنازعة أم لا حيث علم أنها تتصرف فيه اه بغيري وقال أبو حنيفة إذا اختلف الزوجان في مناع البيت الذي يسكنانه وبدها عليه ثابتة ولا بيعة فا كان في يدهما مشاهد فهو لها وما كان في يدهما من طريق الحكم فما يصلح للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه وما يصلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما يصلح لها فهو للرجل في الحياة وأما بعد الموت فهو للباقي منهما وقال مالك كل ما يصلح لواحد منهما فهو للرجل وقال أحمد ما يصلح للرجل فالقول فيه للرجل وما يصلح للمرأة فالقول فيه لها وإن كان ما يصلح لها كان بينهما بعد الوفاة وهكذا الحكم في اختلاف ورثتهما أو أحدهما وورثة الآخر فالقول قول الباقي منهما اه رخصة لامة (قوله أو حلفا أحدهما) معطوف على حلفه ولا حاجة إلى التقدير الذي تكلفه المحقق (قوله قدمت بيعة الخارج) اعتمده عرش لكن قال سم في هذا تقديم سبق التاريخ على ما يدين من غير اعتراف الداخر بأن العين كانت بيد البايع حين بيعه للخارج ولا قيام بيعة بذلك فهذا مما يخالف ما في عن السبكي اه ورده عبد الجبار أنه سيأتي في قول التحفة نعم يؤخذ أن قيد ما هنا بما يوافق ما في عن السبكي فلا اعتراض (قوله فان ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها ولا ببيت الخ) كذا في التحفة قال في النهاية والأوجه تقديم بيعة أي الزوجة مطلقا لاتفاقهما على أصل الاستقلال من زيد فعمل بأسبقهما تاريخا اه (قوله لا ترجع بزيادة شهود) أي ما لم تبلغ تلك الزيادة عدد التوار والارجعت لاقادتها حينئذ العلم الضروري وهو لا يعارض اه تحفته ونهاية (قوله على حدوث ما ذكر) أي من الثمرة

يرجع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينه بانه اشترا من المدعى ولو بعد الحكم به بالثمن بخلافه أو أخطئته باقراره أو بحلف المدعى بعد نكوله لأنه المقتصر ولو اشترى فقلنا أقر بأنه فن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له به يرجع بثمنه على بائعه ولم يضر اعترافه برفقانه معتمدا فيه على الظاهر ولو ادعى شراء عين فشهدت بينه بملك مطلق قبلت لأنها شهدت بالمقصود ولا تناقض على الاصح وكذا لو ادعى ملكا مطلقا فشهدت له به مع سببه لم يضر وان ذكر سببا وهم سببا آخر ضرر ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة **(فروع)** لو باع دارا ثم قامت بينه حصة أن أباه وقفها عليه ثم على أولاده انزعجت من المشتري ويرجع بثمنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الثمن إن صدق البائع الشهود والوقف فلن مات مصر اصررت لأقرب الناس إلى الواقف قاله الرافعي كالقفال **(فروع)** تجوز الشهادة بل تجب أن انحصر الامر فيه بملك الآن للعين المدعاة استصحابا لما سبق من ائوثر وشراء وغيرهما اعتمادا على الاستصحاب لان الاصل القيام والحاجة لذلك ولا تعسر الشهادة على الأملاك السابقة إذا تطاول الزمن ومجمله ان لم يصرح بأنه اعتمد الاستصحاب والا نسمع عند الاكثرين (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيثا يثالث) فان أقر به لأحدهما سلم اليه وللآخر حلفه (و) ان ادعى شيئا على ثالث و (أقام كل) منهما (بينة) (أو اشتراه) منه وسلم منه (فان اختلفت تاريخهما حكم للاسبق) منهما تاريخا لم يعجز زيادة علم (والا) بخلاف تاريخهما بان أطلقا أو احداهما أو أختا تاريخا متعده (سقطتا) لاستحالة إتمامهما ثم ان أقرهما أو لاحدهما فواضح والاحلف لكل عينا ويرجعان عليه بالثمن لثبوتها بالبيعة ولو قال كل منهما والمبيع في يد المدعى عليه بعينه بكذا وهو ملكي والام نسمع الدعوى فأنكر وأقاما بينتين بما قلناه وطالباما بالثمن فان اختلفت تاريخهما سقطتا وان اختلفت تاريخهما لثمن ولو قال أجزت لك البيت بعشرة مثلا فقال بل أجزتني جميع الدار بعشرة وأقاما بينتين تساقطان فيتحالفان ثم يفسخ العقد **(تنبيه)** لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء الامع ذكر ملك البائع اذا كان غير ذي بدو مع ذكره ما اذا كانت اليد له ونزعته منه تعديا (ولو ادعى) أي الورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينيا أو منفعة (أو رهنهم) التي مات (وأقاموا شاهدة) بالمال (وحلف) معه (بعضهم) على استحقاق مورثه الكمال (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحاجة تمت في حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف وان عين الانسان لا يعطى بها غيره فلو كان بعض الورثة نصيبا أو غائبا حلف اذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلا إعادة دعوى وشهادة فلو أقر بدين لم يمت فأنخذ بعض ورثته فدر حسنته ولو بغير دعوى ولا إذن من حاكم فلبقية مشاركتة ولو أخذ أحد شر كانه في دار أو منفعتها ما يخصه من أجرته لم يشارك فيه بقية الورثة كإفائه شيئا

الظاهرة والولد المنفصل (قوله) رجع على بائعه (الح) محله عند الجبل بالخال فلو علم أنه ليس ملكه وأخطئته بعد بينة فلا رجوع له على البائع لانه المضيع لانه لا يعلم أن ليس ملكا للبائع كان مقرا بأنه لتغير مخرج بيانه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق الملك منه ولم يصدقه المشتري ما لوصفه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لا اعترافه بأن الظالم غيره نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر بعدا وكان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذر ولا يرجع من أخذها منه عليه بشئ من الزوائد الخاصة في يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهرا اه يجزى (قوله) وأقر أي المشتري (قوله) ويصرف له أي لو قوف عليه البائع للدار (قوله) صرفت لأقرب الناس إلى الواقف يقتضي بطلان الوقف والانصراف لاولاد البائع من بعده طبق الصيغة المشهودة بها (قوله) وان ادعى شيئا على ثالث انما عدل عن قول المتن بيد ثالث إلى ما قلناه ليشمل ما اذا لم يكن في يد البائع كاجتنائي الاشارة اليه اه رشيدى (قوله) فواضح أي يسلم المدعى بالقر له أو تور لمعنى (قوله) والا أي وان لم يخر لواحد منهما وأما اذا أقر لاحدهما فقط فبحلف للأخر كاسر (قوله) حلف لكل (الح) أي انما باعه معنى (قوله) لزمه الثمنان أي لجواز أن يكون اشتراه من أحدهما في التاريخ الاول ثم باعه واشتراه من الآخر في التاريخ الثاني ومن ثم شرط اتساع الزمن للعقد الاول ثم الانتقال للبائع الثاني ثم العقد الثاني فان عين الشهود زمننا لا يتأتى فيه ذلك لم يلزم الثمنان للتعارض وبحلف حينئذ لكل وكذا يلزمه الثمنان ان أطلقا أو أطلقت احداهما أو رخت الاخرى في الاصح لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال فلا سقط مغنى وتحقق نهاية (قوله) بقية الورثة) كذا في نسخ الطبع والخط التي بأيدينا وصوابه بقية الشر كانه كما هو واضح قال المحشى ووجدت كذلك في بعض نسخ الخط

﴿ فصل في الشهادات جمع شهادة وهي اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص ﴾ (الشهادة لرمضان) أي ثبوته

﴿ فصل في الشهادات ﴾

(قوله وهي) أي الشهادة اصطلاحاً وأما لغةً فعناها الاطلاع والمعاينة وقوله اخبار الشخص الخ تبع في هذا التعريف التحفة وأولى متعارف به في النهاية بأنها اخبار عن شيء بلفظ خاص لشموله لنحو هلال رمضان بخلاف الأول (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض بشرطه شديدي (قوله الشهادة لرمضان الخ) شروع في بيان أنواع الشهادات وقد نظمها في قول

قائدة تنوع الشهادة * فشاهد لرمضان يثبت
فقط لدى حجر كشيخ الاسلام * وزاد قوم كل شهر ياهم
لامطلقاً بل ذاك للعبادة * كشر شوال لصوم السنة
ومحبة الاحرام بالحج * وقدر صوم شهر واعتكافه
والحج بالنسبة للوقوف * وصوم مندوب بها معروف
ومال نحو هذا غير واحد * كالزكاة والخطيب والزادى
وللزنا أربعة ان أدخلها * حشنة في فرجها أو مثلاً
والوط للسواب والأموال * مثل الزنا المذكور في الاثبات
ورجلان لسواها لو على * من قد شهد كالعق أيضاً والولا
وموجب قصاص نفس أو طرف * وان عوفي بالمال أو حد هدف
لسرقه هكذا لشرب ردة * وموجب التعزير والكتابة
وكادها استبداده امته * وخلع زوجة اذا ادعته
نكاح رجعة بلوغ عسر * وكاتضاء عدة بالشهر
وكالطلاق للوث جرح تعديل * اسلام شركة فراض توكيل
وصاية تدير والاحسان * كالظهار واعتراف الزاني
وشاهدان أو شاهدوا امرأتان * أو م عين تثبت المال عيان
وما به المال قصد كالبيع * اقالة ضمان ابراء فع
رد بعيب صلح والحوالة * فرض مسابقة وغصب شفعة
وصية بمال وطه شبهة * مهر نكاح وطاعة زوجة
يقول في عيظه بأن ذا * عدل وانى مستحق لهذا
ذا للثلاثة وقال النعمان * في المال لا يقبل الا رجلان
وشاهدان أو شاهدوا امرأتان * أو أرجع للمغلب في النسوان
كالحيض والولادة والبكارة * رضاع ثدى عيهن ثيابة
وشاهدان مع يمين يجرى (١) * في سبعة هي رد عيب قهرى
وبعد دعوى عنه وعسر * له ادعى من كل صاحب يسر
وجرح عضو بالطن وفي التي * على غريم غائب أو ميت
ونخصو أنت طالق في أمس * وقال لم أرد طلاق نفسي
وما ثبت بشاهد ثم يمين * يثبت لالعكس شاهدوا امرأتين

(١) (قوله وشاهدان مع يمين يجرى) كذا ذكره فظاً ونظراً لكن المراد بالشاهدان في ذلك الحق في ذلك الحكم سواء شاهدان أو شاهدو يمين غير يمين الاستظهار خلافاً لما يروى من التصدير بشاهدين

بالنسبة للصوم فقط (رجل) واحدا امرأة وخشي (ولزنا) ولواط (أربعة) من الرجال يشهدون أنهم رأوه أدخل مكلفا مختارا حشفته في فرجها بالزنا قال شيخنا والذي يشبهه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان الا ان ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين الاحتمال وقبح تناقض يسقط الشهادة ولا ذكر رأينا كالرود في السكة بل يسن ويكفي للقرابة اثنان كقبره (ولال) عينا كان أو ديناً أو منفعة (وما قصد به مال) من عقد مالى أو حق مالى (كبيع) وحوالة ضمان ورقب وقرض وإبراء (ورهن) وصلاح وخيار وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل وعين) ولا يثبت شيء بامرأتين وعين (ولقد ذلك) أى مالىس بمال ولا يقصد منه مال من عقوبة الله تعالى كحد شرب وسرقة أو لادى كقود وحرق وقذف ومنع لربث بان ادعى بقية الورثة على الزوجة أن الزوج خالفها حتى لا تراث منه (وما يظهر للرجال غالباً كسكاح) ورجمة (وطلاق) منجز أو معلق وقسح ونكاح وبلوغ

وليس ثم ما ثبت بامرأتين • مع اليمين فاحفظن يا قاطنين

وألف النشيل تحفة الامين • فيمن قبل مقالة بلايين

(قوله بالنسبة للصوم فقط) اعتمد في التحفة والفتح وشيخ الاسلام خلافا للروض في كتاب الصيام والغنى والنهاية والزيادة قال ع ش وعبارت شيخنا الزبدي ومثل رمضان المحبة بالنسبة للوقوف وشوال الاحرام والحج والشهر المنصور صومه اذا شهد برؤيته هلاله واحدا خلافا للشرح يعنى شرح المنهج اه (قوله والذي يشبهه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان الخ) كذا في التحفة والنهاية هنا والذي مر طما كالشرح في الزنا انه يشترط ذكر ذلك فعمل ما هنا مقدم على ما هناك كره في مظنته وان كان ذكره هناك مناسبة (قوله أو رجل وعين) قال في الغنى والقضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء سلفا وخلقنا منهم الخلفاء الاربعون كتب به عمر بن عبد العزيز الى عماله في جميع الامصار وهو مذهب مالك وأحمد وخالف في ذلك أبو حنيفة رضي الله تعالى عنهم أجمعين اه وانما يحلف للمدعى بعد شهادة شاهد موثقه والاصح أن القضاء بهما فاذا رجع الشاهد غرم النصف وانما يشترط تقديم شهادة الرجل على المرأة في قيامهما مقام الرجل قطعاً وبذلك كره حنيفة على استحقة للشهود به صدق الشاهد وجوباً فيه أو بعده فيقول ولقد ان شاهدى لصديق فباشهد بهنى أو لقد شهد بحق وانى استحقه أو انى استحقه وان شاهدى الخ فان ترك الحلف مع شاهده وطلب عين خصمه فذلك لان المدعى قد يتورع عن اليمين فان حلف خصمه سقطت الدعوى فليس له الحلف بعد مع شاهد ولو في مجلس آخر لان اليمين اليه فلا عذر له في تركها وبما روى قبول بينته بعد اه تحفة قال جيد عليها قوله فليس له الحلف الخ وفاقا للروضة والروض وشرح هو الغنى وخلافا للنهاية في قولها الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحينئذ يحلف معه اه وقول التحفة سقطت الدعوى أى لا الحق فلا أقام بينتاً أو أقام شاهداً آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كفى حل وهو المعتمد ج وفي التحفة والغنى كالاسنى ما يفيد قال في العباب ولو لم يحلف مع شاهده فله خصم ما أن يقول له احلف أو حلفنى وحلفنى ثم قال خاتمة من أقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق أيضا كقتلته عين واحدة يذكر فيها الحلفين اه بى ما أقام على كل شاهد اهل يكتفى عين واحد مع الشاهدين اه سم قال في شرح المنهج فان نكل خصم عن اليمين فله المدعى أن يحلف عين الرد كأن له ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لان ذلك لقوة جهته بالشاهد وهنه لقوة جهته بنكول الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا فى المال وهنه يقضى بها فى جميع الحقوق فالقولم حلف سقط حقه من اليمين اه أى والدعوى باقية فله بعد ذلك أن يقيم شهوداً فى ثبوت حقه عن وفي رجة الامة اذا نكل المدعى عليه عن اليمين لا ترد اليمين على المدعى عند أبى حنيفة ويقضى بالنكول وقال مالك ترد ويقضى على المدعى عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد وعين وشاهد وامرأتين اه (قوله من عقوبة الله) أى من موجب عقوبة الله فان للشهود موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحد فتأمل سم وبموجب عقوبة عبرى الغنى (قوله وسرقة) أى بالظر للقطع ج (قوله كسكاح) ويعجب على شهود الكسكاح ضبط التاريخ بالساعات والمعطات ولا يكتفى بالضبط بيوم فلا يكتفى ان الكسكاح عقيدوم الجمعة مثلاً بل لابد أن يزبدوا على ذلك بعد الشمس بالمعظة أو لخطتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لان الكسكاح يتعلق به الحاق الولد لستة أشهر ولخطتين من حين العقد فعليه ضبط التاريخ كذلك لخطى السب سم على حج وهذا ما يفعله في الشهادة بالكسكاح ج (قوله وطلاق) ولو بموضع ان ادعته فان ادعاه الزوج بموضع ثبت بشاهد وعين ويلغز به فيقال للطلاق ثبت بشاهد وعين زى ومضى

(وعق) وموت واعسارو فراض ووكالته وكفالة وشركة وودعة ووصاية ووردة وواقضة عددنا شهر ورؤ يقهلال غير رمضان وشهادة على شهادة وافرار على ابنت الابرجلين (رجلان) لارجل وامرأتان لاروي مالك عن الزهرى مضت السنة عن رسول القملى اتت عليه موسم أنه لايجوز شهادة النساء فى الحدود ولا فى النكاح ولا فى الطلاق وقيس بالمد كورات غيرهما يشاركها فى المعنى (ولما يظهر للنساء غالباً) كولادة وحيض) وبكارة وثبوته ورضاع وعيب امرأة تحت ثيابها (أربع) من النساء (أورجلان أو رجل وامرأتان) لاروي ابن أوى شبة عن الزهرى مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وحيوهن وقيس بذلك غيره ولا يثبت ذلك برجل وعين وسئل بعض أصحابنا عما اذا شهد رجلان أن فلان طالع عمره ست عشرة سنة فشهدت أربع نسوة أن فلانة تيممة ولدت شهراً مولده أو قبله أو بعده بشهر مثلاً فهل يجوز تزويجها اعتماداً على قولهن أولاً لا يجوز إلا بعد ثبوت باوغ نفسها برجلين فأجاب نعمنا الله به نعم ثبت ضمننا باوغ من شهدت بولادتها كما ثبت النسب ضمننا بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها بإذننا المحكم ببأوغها شرعاً انتهى (فرع) لو أقامت شاهداً باقرار زوجها بالخول كفى حلقها معه وثبت المهر أو أقامه هو على إقرارها بلم يكف الحلق فسمعان فصدته ثبوت العدة والرجع وتوليسا مالاً (وشرط شاهد تكليفه ومروءة وعدالة) وتيقظ فلا تقبل من صبي ومجنون ولا من بقرى لنفسه ولا من غير ذى مروءة لأنه لا حياة له ومن لا حياة له يقول ما شاء وهى نواقى الإنسان عراً فيسقطها الكل والشرب فى السوق وللشي فيه كاشف لأسه أو بدنه لغير سوقى وفيلة الخلية بحضرة الناس واكثار ما يضحك بينهم أو لعب شطرنج أو رقص غلاف فليس

قال السيد عمره ذلك أن قول الطلاق في هذه الصورة ثبت باعتراق الزوج والذي ثبت بشهادتين المال لا غير فلا يتم الاطلاق فليست اهل (قوله وشركة) أي وعقد الشركة لا تكون المال مشتركاً بينهما عرش وعارة التحفة لعسان ذكر ما ثبت بشاهد وعين أما الشركة والقرض والكفالة فلا بد فيها من رجلين ما لم يردى الاولين اثبات حصته من الربح كما عنه ابن الرقعة اه وقوله ما لم يرد اخ اي ان وام مدعيها اثبات التصرف واما ان وام اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل واحد اثنان اذ المقصود للمال اه شيخ الاسلام (قوله غير رمضان) تقدم انفاً ما فيه من الخلاف بين المتأخرين فلا تغفل (قوله ما يشاركها في المعنى) أي من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه اه نرحم وفرر شيخنا العزبي انه موجب العقوبة وما يظهر عليه الرجال وهو الظاهر بجري (قوله وعدالة) ومن لازم العدالة الاسلام والتكليف كافي للفتح فلا تقبل شهادة كافر ولو على مثله كافي التحفة خلافاً لأبي حنيفة مطلقاً ولاحد في الوصية معني (قوله فلا تقبل من صبي) أي ولولته أو عليه خلافاً للإمام مالك حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يتفرقوا وهو رواية عن أحد عن أحمر رواية ثالثة ان شهادة الصبي تقبل في كل شيء واختارها ابن المنذر وغيره من أئمتنا (قوله وهي توفى الادناس عرفاً) تبع في هذا التعريف المنهج وعرفها في التناهي بانها تخلف خلق أمثاله في زمانه ومكانه اه قال في التحفة لان الامور العرفية تختلف بذلك غالباً بخلاف العدالة فاما مكرامتها في النفس لا تنصير بهروض مناف لها وهذه أحسن العبارات المختلفة في تعريف المروءة لكن المراد بخلق أمثاله المباحة غير للزرية فلا نظر لخلق الفلندر يبقى خلق الله ونحوها اه قال في الفتح وتركها أي المروءة اما نقص عقل أو عدم مبالاة فيساء بتركها الظن ونطل الثقة بقوله والتكسب بالشعر أو الفناء لمن يلقى به لاخر به اه (قوله واكثر ما يضحك) أي وكلامه حرفة نيتة بالهنر حيث لم تلق به ولا نظر لحال أبيه كسكل حرفة فيها مباشرة نجس وحراته وحيا كوصيغ ووصوغ بخلاف ما اذا لاقت به وترد شهادته من أكثر الكذب وخلف الوعد وان لم يفسد بذلك وكذا من دوام على ترك السن الراتبة ونحو نسيجات الصلاة لها ونمبالدين وأدامة رقص أو غناء وان أبيع واستماع غناء وان لم يفتقر به بحرم وادامة استماع دف بغير جلاجل ودف بجلاجل أو صنج وهو دواثر عراض تجعل فيه وادامة لعب بحمام أو كباب على انشاء أو انشاء واستنشاد شعر أي ليس بمنسوب فيها يظهر حتى ترك بهما موكاً كخافجاً رية أو غلام يغني لغيره مضافاً في يسير لا يستقصي فيعوف كل ما يصير به ضحكة كذا كل أو شرب غير سوي في سوق لغير شرب بدجوع أو عطش وكسر جل بالضرورة بحضرة من يحشمه وكان ابتداء كبير ينقل نحو ما عثر له وتكشف لشح لاقتداء بالسلف وكذا كل ما فيه اقتداء بهم وان لم يسم نقشاً كما هو ظاهر والثوبة بما يغفل بالمروءة سنة ويحرم تعاطيه ان كان مشحلاً لشهادة لتسببه الى ضياعها اه فتح الجواد ملخصاً (قوله أولعب شطرنج) معطوف على ما

الثلاثة ولا من فاسق واختار جمع منهم الأذرى والغزى وآخرون قول بعض المالكية إذا فُتحت العدالة وهم الفسق قضى الحاكم بشهادة الامثل فالأمثل للضرورة والعدالة لتحقق (اجتناب) كل (كيرة) من أنواع الكبائر كالقتل والزنا والقذف وهو أكل الربا ومال اليتيم واليمين الغموس وشهادة الزور ونحس الكيل أو الوزن وقطع الرمح والفرار من الزحف بلا عنف وعقوق الوالدین وغصب قسّر بيع دينار وفرويت مكتوبة وتواخير زكاة عدوانا ونميمة وغيرها من كل جريمة تؤذن بقسلة اكترت من نكبتها بالدين ورقة الديانة (و) اجتناب (اصرار على صغيرة) أو صغائر بان لا تغلب طاعاته صغائر مفي لرتكب كبيرة بطلت عدالته مطلقا وصغيرة أو صغائر دأوم عليها ولا خلافا لفرق فان غلبت طاعاته صغائر فهو عدل ومضى استويا أو غلبت صغائر طاعاته فهو فاسق والصغيرة كنظر الأجنبية ولمساها ووطء ربيعة وهجر المسلم فوق ثلاث وبيع حجر وليس رجل ثوب حرير وكنب لا حذفيه ولعن ولو لم يسمت أو كافر وبيع مبيع بلا ذكر عيب وبيع رفيق مسلم لكافرو بمخاذا تقاضى الحاجة السمكة بفرجه وكشف العورة في الخلوة عبثا ولعب ببرد

يصحك وكذا أو رفض (قوله الامثل) أى ديناعش (قوله كل كيرة) سياقى يشير الشارح الى تعرضها بقوله من كل جريمة تؤذن الخ وبذلك عرفنا في التحفة قال في القمع وهو أحسنها من ثلاثة تعاريفه أو رد هافى قال في التحفة وهذا أى الحد لشموله أيضا الصغائر الخ وللاصرار على صغيرة الآتى أشمل من حدها بما يوجب الحد لأن أكثرها لاحذ فيه أو عافيه وعيبه شديد بنص الكتاب أو السنة لان كثيرا مما عدوه كبائر ليس فيه ذلك كالظهور أو كل لحم الخنزير وكثيرا مما عدوه صغائر فيه ذلك كالغيبه كما بينت ذلك كله في كتابي الز واجر عن اقرار الكبائر اه وخد هافى المعنى والنهاية والاسنى عافيه وعيبه شديد بنص الكتاب أو السنة وأجب عش مما برده عليه بما رده عليه الرشيدى من كلامه قال في المعنى هذا ضبطها بالحد وأما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب وقال سعيد بن جبير انها الى السبعائة أقرب أى باعتبار أصناف أنواعها وباعد ذلك من المعاصي فصغائر اه فارجع اذا ان أردت التحقيق الى ما فى الز واجر فانها نعم الرفيق (قوله واجتناب اصرار على صغيرة) الارجح أن الاصرار هو الاكثار من نوع أو أنواع قالة الرافى لكننى باب المضل قال ابن المداومة على النوع الواحد كبيرة وبصرح الغزالي في الاحياء قال الزركشى والحق ان الاصرار الذى تصير به الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو الذى تكلم عليه الرافى واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها وهو الذى تكلم عليه ابن الرفعة وتفسيره بالعزم فسر به الماوردى قوله تعالى ولم يصبر واعلى ما فعلوا واما يكون العزم اصرار بعد الفعل وقيل التوبة اه وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كما تستفاد الذنب والسرور به وعدم المبالاة العقلية عن كون سبب الشقاوة انها ون يحكم اللهوا لا اغترار بستر الله تعالى وحمله وأن يكون عالما يقتضى به نحو ذلك اه اه بجيرى (قوله أو صغائر) كذا في التحفة والنهاية قال عينا الحيد على التحفة الاولى اسقاطه كافى المعنى وشرح المنهج (قوله بان لا تغلب طاعاته صغائر) أى بان يقابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه في عمره كافى عش وعبرة من الغلبة بالعد من جانب الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب فى الأولى وعقاب فى الثانية لان ذلك أمر آخرى ولا تعلق له بما نحن فيه اه أى فتقابل حسنة بيعة لا بعشر سيئات قال مم ودخل في المستثنى منه ما زاد استويا والمستثنى منه مقدر والتقدير تنفى العدالة عنه على كل حال أى سواء كانت المعاصي أكثر من الطاعات أو مساوية لها قال مر ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها مرتكبها لا تدخل في العدد لاذهب التوبة الصحيحة عنها راسا اه ومثل التوبة منها وقوع كل مكفرها اه بجيرى قال في التحفة ويجرى ذلك في المروءة والمحل بها بناء على اعتبار الغلبة ثم كاهنا فان غلبت أفرادها لم تؤثر والاردت شهادته اه (قوله مطلقا) أى أصر عليها أم لا وغلبت طاعاته أم لا وقوله وصغيرة يعنى دأوم عليها أخذاما بعدد الام يظهر المعنى كما لا يخفى وقوله خلافا لفرق أى واشترط الدوام على نوع منها وقال ان المكث من أنواع الصغائر يدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وان لم تغلب طاعاته على صغائر كفى عيب على حج (قوله ولعب ببرد) هو المسمى الآن بالطاولة في عرف العامة عش وفارق الشطرنج بأن معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح فيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتمد الذرد الحزر والتخمين المؤدى الى غاية السفاهة والحق قال الرافى ونعم ومساومه ويقاس بهما كل ما فى معناهما من أنواع اللهو فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمنقلة

لصحة النهي عنه وغيبه وسكوت عليها ونقل بعضهم الاجماع على أنها كبيرة فلا فيها من الوعيد الشديد محمول على غيبة أهل العلم وحجة القرآن لمعوم الباري ما هو في ذكره ولو بنحو اشارة غيرك المحصور المعين ولو عند بعض المخاطبين بما يكرهه من اللعب بالشرط في بكره أوله وفتح معجمهما ومهما مكره ان لم يكن فيه شرط مال من الجانبين أو أحدهما أو تفويت صلاة ولو بنسيان الاشتغال به أو لعب مع معتقد تحريمه والافرام ويحمل ما جاء في ذم من الأحاديث والآثار على ما ذكره ونسقط مروءة من يدأومه فترد شهادته وهو حرام عند الأئمة الثلاثة مطلقا ولا تقبل الشهادة من مغفل ومغفل نظر ولا أصم في سموع ولا أعمى في

حرف أو خطوط ينقل منها واليه احصى بالحساب لا يحرم ومحملة في النقطة ان لم يكن حسابها تبعا لما يخرجها الطلب الآتي والاحرمت وكل ما عتده التعمين يحرم ومن القسم الثاني كل جمعة السبكي والزر كشي وغيرهما الطالب عصي صغار ترمى وينظر لونها ويرتب عليه مقتضاها الذي اصطلاحوا عليه ومن زعم أنه يحتاج الى فكر فلم يعرف حقيقة بوجه ادليس فيه غير ما ذكرناه ومن ذلك ايضا المكثفة وهي أوراق فيها صور اه تحفة بالحرف وفي اللغوي ويحرم كقائل الحلي التخرين بالكلاب والديوك وتزقيص الفرو ونطاح الكباش والتفرج على هذه الأشياء المحرمة واللعب بالصور وجمع الناس عليها اه (قوله) لصحة النهي عنه) أي في خبر مسلم من لعب بالردشير فكانا غمس يده في لحم خنزير ودمه وفرواينة لآدي داود فقد عصى الله ورسوله وهو صغيرة اه تحفة في الجبري قال الخرشي في كبره وأول من عمله الفرس في زمن الملك نصير بن البرهان الأكبر ولعب بموجعه حيلة الكاسب مع انها لا تنال بالكسب والخيلة وانما تنال بالمقادير اه (قوله) ونقل بعضهم) يستأخرونه محمول الخ وتجوز الغيبة لستة أمور نظمها بعضهم في قوله

لقب ومستغفرت فسق ظاهر * والظلم تحذير مزيل منكر

وأصلها العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في رد المحتار الى أحد عشر فانظر هان شئت (قوله) ان لم يكن فيه شرط مال الخ في الجبري سئل بعضهم عن الشرط فقال اذا سلم المال من النقصان والصلاة من النسيان فذاك أس بين الاخوان لله سهل بن سلمان (قوله) مكروه) لانه يلهي عن الذكر والصلاة في أوقاتها الفاضلة بل كثيرا ما يستغرق فيه لا لعبه حتى يخرج به عن وقتها وهو حيفتد فاسق غير مذخور بنسيانه كما ذكره الأصحاب لان الغفلة نشأت من تعاطيه للفصل الذي من شأنه أن يلهي عن ذلك فكان كالتعمد ويجري ذلك في كل طوله ولعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيرا يستولي عليها حتى تشتغل عن مصالحها الأخروية قال بعضهم بل يمكن أن يقال تلك في شغل النفس بكل مباح لانه كما يجب تعاطي مقدمات الواجب يجب تعاطي مقدمات ترك مقوماته والكلام فيمن جرب من نفسه أن اشتغاله بذلك المباح يلهيه حتى يفوت به الوقت فادفع ما قيل شغل النفس بالمباح يهجوها ولا قدرة على دفعه اه تحفة (قوله) من الأحاديث والآثار) قال في التحفة لكن قال الحفاظ لم ثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد لعبه جماعة من أكابر الصحابة ومن لا يحصى من التابعين ومن بعدهم ومن كان يلعبه غيا سعيد بن جبير رضي الله عنه ونازع البلقيني في كراهته بأن قول الشافعي لا أحبه لا يقتضيهما فليدفعه الغزالي بما اذا لم يواطى عليه والاحرم والمعتمد أنه لا فرق اه (قوله) وهو حرام عند الأئمة الثلاثة) صكنا في التحفة ونقل ابن عابدين في رد المحتار موافقة مالك للشافعي في الجواز وكذا أبو يوسف في رواية اختارها ابن النخعة فلعل لا ملأ ما لك فيه قولين فراجع (قوله) مطلقا) أي وجب بشرط مال أو شيء مما عطف عليه أم لا قال الجبري عن الخرشي في كبره وأول ما حمل الشرط في زمن الملك بليت وأول من أدخله بلاد العرب عمرو بن العاص اه (لطيفة) لما افتخر الفرس بوضع الرد وكان ملك الهند يومئذ بليت وضع له صحن بن داهر الهندى الشرطي فقصت حكاية ذلك الوقت بتفضيله ولما عرض له المدكور على الملك وأوضح له أمره سأله أن يسمي عليه فسمي عليه عند تعنيفه فحافا متصغرا الملك ذلك من همته فأكره عليه ما قاله من طلب التز التليل في ذلك المقام فقال ما أر يدغير ذلك فأمره بذلك فلما حسبه أصحاب الديوان قالوا الملك ما عندنا ما يقارب القليل منه فأكره ذلك فأوضحوا له البرهان فأعجبه الامر الثاني أكثر من الاول قال القاضي شمس الدين أحمد بن خلكان لقد كان في نفسي من هذه المبالغة شيء حتى اجتمع في بعض حساب الاسكندر يتوذكر لي طريقا تبين لي ما ذكره وأحضر لي ورقة بصحت ذلك وهو أنه ضاعف الاعداد الى البيت السادس عشر

وأما استطراد ذلك مع طوله فتشيد الأذهان الحاسمين من الغلبة على ما فيه من لطافة مستقرة وحذف الشارح كثير من المكرهات والمحرمات التي هم الابتلاء بها واحتجاج المقام إليها فلنورد شيئا منها قال في التحفة ماملخصه بذكر الغناء بكسر أوله وبلد بلاؤه واستماعه لا مجرد سماعه بلا فصل أصح أنه يثبت الاتفاق في القلب كإثبات الماء البقل وجاء مرفوعا من طرق كثيرة ينتهي في كتابي كيف الرعاع عن حرمت اللهو والسماع دعاني إليه أني رأيت نهايت كثيرين على كتب لبص من أدركناهم من صوفية الوقت تبع فيهم خراف ابن حزم وأباطيل ابن طاهر وكذبه الشيع في تحليل الأوتار وغيره اهل ينظر لكونه ممنوم البرة تردود القول عند الأئمة من ثم بالتقوى نفسه ومقتضيه سيما الأذرى في توسطه ووقع بعض ذلك أيضا للكمال الأذوى في تأنيبه في السماع ولغيره وكل ذلك يجب الكف عنه واتباع ما علمه المذاهب الأربعة وغيرهم من تحریم سائر الأوتار وللزماير وبعض أنواع الغناء لا ما افتراه أولئك عن بعضهم وما نقل من الغناء عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم ليس هو بصفة الغناء المعروف في هذه الأمانة بما اشتمل على التلحينات التي يقتضيات الرقيقة التي تهيج النفوس وشهواتها كما يئنه الأذرى كآثر طبعي وبسطته ثم وقد جزم الشيخان في غير موضع بأنه معصية وينبغي حمله على ما في وصف نحو خروا وتثيب بأمره أو أجنيبه ونحو ذلك مما يعمل غالبا على معصية قال الأذرى أما ما اعتيد عند محاولة عمل وجل ثقل كعداء الإعراب لا بلهم وغناء النساء لتسكين صفارهم فلا شك في جواز بل ربما يندب إذا نشط على سبيل أو رغبت في خبر كالحذاء في الحج والقرع وعلى نحو هذا يعمل مجاهد عن بعض الصحابة انتهى وما يحرم اتفاقا سماعه من أمره أو أجنيبه مع خشية فتنة ويسن تحسين الصوت بقراءة القرآن وأما تلحينه فإن أخرجه إلى حلال يقول به أحد من القراء محرم والأفلا على المعتد محرم استعمال الآلة من شعائر الشريعة كطنبور بضم أوله وعودور باب وجنك وسنطير وكنتجة وصنج ففتح أوله وهو صفر يجعل عليه أوتار فيضرب بها أو قطنان من صفر تضرب إحداها بالأخرى وكلاهما حرام ومزمار عراقى وسائر أنواع الأوتار والزماير واستماعها لأن الآلة الخاصة منها تسعوا إلى فساد كشر الجبال سيما من قرب عهده بهولائها شعار الفسقة والتشبه بهم حرام يخرج باستماعها سماعها من غير قصد فلا يحرم ويباح استماع آلة الهولون به مرض وتعين الشفاء في سماعه كالتداوى بنجس غير الخمر وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أبي اسحق التبرازى أنه كان يسمع العود من جلة كذبه وتموه ثم اه في المنهاج الأصح تحريم الإبراع قال في التحفة وهو التوبة لأنه مطرب بأنفراد قال بعض أهل الموسيقى أنه آلة كاملة جامعة لجميع النغبات الإيسر أو لقد أنطب خطيب الشام الدولوى وهو من نقل عنه في الروضات أنه عليه في تحريره ما تقرير أدلته ونسب من قال بحمله على الغلط وأنه ليس معنودا من القهب ونقلت كلامه برمتة وكلام غيره ثم فراجعوا ما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من أنهما كانا يسمعان ذلك فكذب كما يئنه ثم فاحذره اه كلام التحفة قال في شرح المنهاج فكلمها صفائر لكن صحح الرافى حل الإبراع وما إلى اليه البلقنى

لا يجوز الشهادة بالمعنى نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الرديفين عن الآخر حيث لا إيهام (و) شرط في الشاهد أيضا (عدم تهمة) يجوز نفع ليه أو إلى من لا تقبل شهادته له أو دفع ضرر عنهما (فترد) الشهادة (لرفيقه) ولو مكاتب أو قريم لمسات وإن لم تستغرق تركته الدبرين بخلاف شهادته لقريمه المورس وكذا المورس قبل موته فتقبل لهما (و) (ترد) (بعضه) من أصل وإن علنا وأفرغ له وإن سفل (لا) ترد الشهادة (عليه) أي لا على أحد مما بشئ، إذا لا تهمة ولا على أي به بطلاق ضرة أنه مطلقا بناوأه متحت أمارجى فتقبل قطعها إذا كره في شهادته حسبة أو بعد دعوى الضرة فإن ادعاء الأب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتهمة وكذا والداعته أنه قال ابن الصلاح لو ادعى الفرع على آخر بدين لموكله فأنكر فشده أبو الوكيل قبل وإن كان فيه نصديق ابنه وتقبل شهادته كل من الزوجين والأخوين والصديقين للآخر (و) ترد الشهادة (بما هو محل تصرف) كأن وكل أو وصى فيه لأنه ثبت بشهادته ولاية

وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر بشجره اه قال أبو المواهب في رسالته واختاره الفزالي والعامري والرافعي في الشرح الصغير وقال انه الاظهر وقال في الكبير انه الاقرب واختاره الامام عز الدين بن عبد السلام والامام تقي الدين بن دقيق العيد والامام قاضي القضاة ابن جماعة وقال تاج الدين الشيرازي انه مقتضى المذهب وقال الرافعي ان نبي الله داود عليه السلام كان يضرب بهاق غنمه قال يوروي عن الصحابة الترجع في الرافعي قالوا والشابة تجري الصنع وترقى القلب ونحو ذلك السيرو ونجم البهائم اذا مسحت ولم يزل أهل الصلاح والمعارف والعلم يحضرون السماع بالشابة وتجري على أيديهم العكرامات الظاهرة وتحصل لهم الاحوال السنية ومركب المحرم لاسيا اذا أصغر عليه يفسقه وقد صرح امام الحرمين والمتولى وغيرهما من الأئمة باستماع جريان الكرامة على يد الفاسق اه وعليه عمل بعض السادة الاشراف بنى علوي بحضرموت ومنهم من بلغ درجة الرافعي والتوروي في مذهب الامام الشافعي وتقدم في علم الظاهر والباطن كما حققه الامام الشيخ عبد الله بأسودان وغيره وفي الفتوح وبياح الضرب بالفقوان كان فيه نحو جلاجل رجل وامرأة ولو بلا سب وقال جمع يندب في النكاح للأمر به فيه لكن سنده ضعيف نعم صرح ما يقتضي ندبه لكل حادث سرور ولا يحرم من الطبول الا الكوفة لأنها شعار المحتشين وهي طبل طويل ضيق الوسط منسح الطرفين أي وإن لم يسد الأحدثا الاوسع كما اقتضاه اطلاقهم ومثلها المفاقتان وهما من صغر ضرب احدهما بالاخري وبياح الضرب بالتعذيب على الوصائد وكذا باحدى الراحتين على الاخرى ويحرم الرقص مع تكسر ولوم النساء واستماع غناء أجنبية وأمر دان خيف منه فتنة أي ولو نحو نظر محرم ومع اتقاء ذلك يكرهان كالغناء بلا آلة اه (قوله لا يجوز الشهادة بالمعنى) فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع بعث ومن المشتري اشترى مثلا يعتد بالشهادة الا اذا قال أشهد أن البائع بعث والمشتري قال اشترى بخلاف ما قال أشهد أن هذا اشترى من هذا فلا يكتفي فنيته فانه مما يغلط فيه كثيرا ع ش وفيه وقفة بل ما يأتي عن شيخ الاسلام والفزاري كالصريح في الجواز فراجع عبد المجيد على التحفة (قوله تهمة) بضم ففتح تحفة (قوله وكذا المورس) فصله بكذا لأجل القيد بعده فالمورس لا يتقيد بذلك كقيل الجمل لكن ربما نافي ذلك قوله أولا وغيره لمسات وإن لم تستغرق تركته الدبرين وقول التحفة بخلاف غيرهما على ولومعسرا لم يحجر عليه فكان الشارح أراد تلخيص عبارة شرح المنهج فحذف ما فهم حذفه خلاف المراد وهي فترد شهادته لرفيقه ولو مكاتب أو قريم لمسات وإن لم تستغرق تركته الدبرين أو حجر عليه بقلس بخلاف حجر السفه والمرض وبخلاف شهادته لقريمه المورس الظاهر انه مفهوم قوله حجر لأن المحجر عليه انما يكون عند اعساره أي عدم قدرته على وقاعدته اه والمحشى قوم الحكم في الشرح على خلاف مقتضى التعبير فتأمل (قوله وأنه تحت أبيه) أي لأنه للتوهم (قوله هذا كله) أي عدم رد الشهادة على أبيه الخ وقوله في شهادة حسبة الخ قال سئل وصورتها أن الضرة تدعى وتقيم الفرع شهيدا أو يشهد حسبة أمال أو أقامته أمه يشهد فلا تقبل لأنها شهادة لأمه اه وقيد قل على التحري بقبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أنه بما إذا لم تجب نفقة على الشاهد والام تقبل لأنه دفع عن نفسه ضررا اه وكونها لم تجب عليه لا عساره والقدرة الأصل عليها أو كونها تجب عليه لا عساره الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقتها فيه بأن كانت غير ناشئة بخلاف ما إذا وجبت نفقة أمه فلا تهمة لأن الفرع انما يلزمه نفقة واحدة وإن جاءت أمه المتعددات الخ لا يجبري (قوله شهادة كل من الزوجين) خلافا للأئمة الثلاثة وقوله الأخوين والصديقين للآخر خلافا لذلك (قوله كأن وكل أو وصى)

له على المشهود به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبله فقبلت وكذا لا تقبل شهادة وبيع لو دعوهم من رآه أنه شهم بقاء يدها أماما ليس وكذا لو وصافيه فتقبل ومن حيل شهادة الوكيل ما لو باع فأشكر المشتري الثمن أو اشترى فادعى أجنبي بالبيع فله أن يشهد ولو كذا أو بأن هذا ملكه أن جازله أن يشهد به للبائع ولا بد كذا أو وكيل وصوب الأذرع على حله باطنا لأن فيه توصلا للحق بطريق مباح وكذا لا تقبل براءة من ضمنه الشاهد وأصله أو فرع أو عبدا لا يبدفع بالقرع عن نفسه أو ممن لا تقبل شهادته (و) رد الشهادة (من عدو) على عدو عدو دنيو به لاله هو من يحزن بفرحه وعكسه فلو عادى من ربه أن يشهد عليه وبالغ في خصومتهم عليه فقبلت شهادته عليه ﴿ تنبيه ﴾ قال شيخنا ظاهر كلامهم قبولنا من ولد العدو وبوجه بأنه لا يلزم من عدو الأبعد أو الأب من عدو حاصل كلام الر وضوءا صلها أن من قلف آخر لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر وإن لم يطلب المقنوف منه وكذا من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطريق وأخذ منه فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر قال شيخنا يؤخذ من ذلك أن كل من نسب آخر إلى فسق اقتضى وقوع عدواة بينهما فلا تقبل الشهادة من أحدهما على الآخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق يجوز له غيبته به وإن أثبت السبب المجوز لذلك ﴿ فرع ﴾ تقبل شهادة كل مبتدع لا تكفره ببدعته وإن سب الصحابة رضوان الله عليهم كافي الر وضوء وادعى السبكي والأذرع أنه غلط (و) رد (من مبادر) بشهادته قبل أن يسأله ولو بلا دعوى لأنهم نعم لو أدها في المجلس بعد الاستنهاد قبلت (الا) في شهادة حسبة وهي ما قصد

بينهما للجبهول (قوله أن جازله) أي الوكيل أن يشهد به للبائع أي بأن يعلم أنه ملكه حقيقة (قوله من ولد العدو) أي وأصله معنى (قوله يؤخذ من ذلك) أي من أن القنفذ والسعوى الظاهرين في نسبتها إلى الفسق تقتضي العدواة عرفا كما يشيخه في التحفة وحذفه الشارح حرما على الاختصار (قوله نعم يتردد النظر) في التحفة فنية ما تقرر في الدعوى بالقطع من أنه لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر وإن أثبت المدعى دعواه أنه كاهنا أي كالمعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين ثم فرق بين جواز الغيبة ورد الشهادة بما هو مبین فيها (قوله كل مبتدع) هو من خالف في العقائد ما عليه أهل السنة بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم والمراد بهم في الأزمنة المتأخرة لما لها أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي وأتباعهما وقد يطلق على كل مبتدع أمر لم يشهد الشرع بحسنه وليس مرادها هنا تحفة ﴿ قاعدة ﴾ قال ابن عبد السلام البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكرهة ومباحة قال والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشرع فإما أن تدخل في قواعد الإيجاب فهي واجبة كالاشتغال بعم النحوا أو في قواعد التحريم فمحرم كذهب القدر بقول المرجئة والجسمة والرافضة قال والرد على هؤلاء من البع الواجبة أو في قواعد المنع فمندوبة كبناء الر بط والمعارض وكل احسان لم يحدث في العصر الأول كصلاة التراويح أو في قواعد المكر ومفكره كخرقة المساجد وتيق المصاحف أو في قواعد المباح فباحة كالصاغة عقب الصبح والعصر والتوسع في المأكول والملابس اه معنى (قوله لا تكفره ببدعته) قال الر ركش ولا تنسقمها اه معنى أي بناء على معتمد السبكي الآتي الخاف للتحفة والنهاية (قوله وإن سب الصحابة) أي أو استحل أموالنا ودماءنا لأنه على حق في زعمه اه تحفة ونهاية الأشهاد الخطائية لو افقيهم من غير بيان السبب كافي للمنفى والنهاية ككل وض والنهج وهو المراد من عبارة التحفة كافي سم وإن أوهم منيعها خلاف ذلك فتنبه والخطائية هم أصحاب الخطاب الأسدي الكوفي كان يقول بالوهية بمعفر الصادق ثم ادعى الألوهية لنفسه أي بعد موت جعفر فلا تقبل شهادتهم لثلمهم لانهم يرون جواز شهادة أحدهم لصاحبه اعتمادا على أنه لا يكتب ذلك كتب عندهم كغيره فان شهدوا تخالفهم أو بين الشاهد سن شهادته كسمته يقر بكذا قبلت شهادته اه تحفة وفتح الوهاب والجواد قال السيد عمر ولك أن تقول من المعلوم أن أتباعه فالتون بصحقت ادعاءه وحينئذ فلا شك في كفرهم فإسمعى التفصيل فيه اه قال جليل على تح وهو ظاهر اه قال في الفتح ومثلهم مبتدع استحل مال مخالفة أو دمعوان كان له تأويل اه (قوله وادعى السبكي الخ) في التحفة وإن ادعى السبكي الخ ووافق صاحب المنفى السبكي في ردهم وإن من سب الصحابة أو منهم أو ككفرهم فهو قاسي مردود الشهادة وفي التحفة نعم لا تقبل شهادة داعية لبدعته كراو يه ووافقها المنفى والنهج وفي النهاية تقبل الاخطائية كما مر (قوله ولو بلا دعوى) بل لا نسمع في الحدود أي إلا أن تعلق بها سبق آدمي كسر قفيل رد ما لم تخف ونهاية وأسنى وقال جمع لا نسمع في الحدود ولا في غيرها واعتدته في المنفى وقال الرشدي قوله ولو بلا دعوى فنية الثابتة انها قد تقع بعد الدعوى وتكون شهادة حسب قبوله كذلك فقد صرح الأذرع وغيره انها بعد الدعوى

بها وجه الله فتقبل قبل الاستنهاد ولو بلا دعوى (في حق مؤ كذبة) تعالى وهو ما لا يثابر برضا الآدمي (كطلاق) رجعي أو بائن (وعتق) واستيلا ونسب وعفر عن قودو بقاء عدة وانقضائها ولو غوا سلام وكفرو وصية ووقف لنسب عاتق حقه لسجد وترك صلاة وصوم وزكاة بأن يشهد بتركها وتحرير رضاع ومصاهرة **قوله** قتيبه **قوله** انما نسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا اعتق عبدا أو أنه أخو فلا تومن الرضاع لم يكفححق يقول انه يسترقه أو أنه يريد نكاحها ولو خرج يقول في حق الله تعالى حق الآدمي كفود وحذف ويبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل في حد الزنا وقطع الطريق والسرقة (وتقبل) الشهادة (من فاسق بعد توبه) حاصلة قبل الفرغ من طلوع الشمس من مفر بها (وهي ندم) على معصية من حيث انها معصية لا خوف عقاب لو اطلع عليه أو لغرامتال (شرط) (اقلاع) عنها حالان كان متلبسا أو مصرعا على معاودتها ومن الاقلاع رد المنصوب (وعزم أن لا يعود) اليها ما عاش (وخرج عن ظلامة آدمي) من مال أو غيره فيؤدي الزكاة لاستحقاقها ويرد المنصوب ان بقي وبطله ان تقبلت معفاه ويمكن مستحق القود وحده القذف من الاستيفاء أو يبرئ منه المستحق للخبر الصحيح من كانت لأخيه عند مظلمة في عرض أو مال فليست له اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل يؤخلمنه بقدر مظلمته والا أخذ من سياست صاحبه فقبل عليه وشمل العمل الصوم كما صرح به حديث مسلم خلافا لمن استثناء ما إذا تعذر رد الظالم على المالك أو وارثها لقاض ثقة فان تعذر صرفها فباشاء من المصالح عند انقطاع خبره بنية الغرم له اذا وجده فان أعسر عزم على الأداء اذا أيسر فان مات قبلها انقطع الطلب عنه في الآخرة ان لم يعص بالزمام فالرجوع من فضل الله الواسع تعويض المستحق ويشترط أيضا صحة التوبة من إخراج مصلاته وصوم عن وقتها وقضاؤها وان كثرا وعن القذف أن يقول القاذف قذفي باطل وأنا نادم عليه ولا أعود إليه وعن الغيبة أن يستعملها من الغتاب بل بقلته ولم يتعذر بحوث وأغنية طويلا ولا كفي التندم والاستغفار كالحاسد واشترط جمع شقدين أن لا يذوق الذي يمتنع كل معصية من الاستغفار أيضا واعتمده البلقي وقال بعضهم ثوبه في التوبة الزنا على استعمال زوج الزاني لم يفت فتتقوا لا ليتضرع الى الله تعالى في اوضاعه عنه وجعل بعضهم الزنا ما ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج فيه الى الاستحلال والأوجه الأول ويسن للزاني ككل من نكح بمعصية السر على نفسه بائن لا يظهرها ليحد أو يعزر لا أن يتحدث بها نفسها أو يجاهره فان هذا حرام قطع وكذا يسن لمن أقر بشيء من ذلك الرجوع عن اقراره بقال شيخنا من مات ولد دين لم يستوف موثرته يكون هو المطلب به في الآخرة على الأصح (و) بعد (استبراء سنة) من حين توبة فسقط ظهر فسقها فلا يستوفى موثرته لقبول شهادة موثرو ولايته فاعتبر ذلك تقوى دعواه وانما قدرها الأكثرين يستلأن للفصول الأثر بمعنى تبيين النفوس بشهواتها آثرا ينافى ما مضى وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وكذا لا بد في التوبة من خاتم الروعة من الاستبراء كما ذكره الانصاب (فروع) لا يقدح في الشهادة قبله بفروض نحو

لأنكون حسبة **اه** (قوله والا) أي وان لم يبلغنا حقه فتعفو يظهر انها اذا بلغت بعد ذلك فلا بد من استحلاله ان أمكن لأن العلم موجودة وهي الابداء **اه** معنى (قوله كالحاسد) أي فيستعمل من المحسود ان بلغته الخ كذا يفيد صنيعة وهو موافق لما في الروضة عبارة التحفو انها توكذا بكفي التندم والاقلاع عن الحسد **اه** (قوله لأن يتحدث بها) موابه لأن لا يتحدث بها كما عثر به في التحفة عطف على أن لا يظهرها كما هو واضح (قوله قال شيخنا) أي في التحفة وقال فيها عقب على الأصح فائدة قبل يستثنى أثر بعة كفار لا تقبل توبتهم ابلين وهار وتومار وتوعافر ناقصا قال بعضهم فعل المراد أنهم لا يتوبون **اه** وأقول بل هو على ظاهره في ابلين وليس يصح في هار وتومار وتبل التي دلت عليه فتصحيح المسند خلافا لمن أنكر ذلك أنهم انما يعذبون في الله ينافى وأنهم في الآخرة يكونون مع الملائكة بعد ردهم الى صفاتهم **اه** زاد ابن مطير في مختصرها وأما عافر الناقة فتدسات كافرا **اه** (قوله بعد استبراء سنة) معطوف على قوله بعد توبه بتو يستثنى من اشتراط ذلك صور منها محني الفسق اذا تاب وأقر وسلم نفسه للحد لأنه لم يظهر التوبة عما كان مستورا عليه الاعن صلاح قوله الماوردي والروايات ومنها ما لو عصى الولي بالعقل ثم تاب زوج في الحال ولا يحتاج الى استبراء كما حكاه الرافعي عن البغوي ومنها شاهد الزنا اذا وجب عليه الحد لعدم تمام المدفاه لا يحتاج بعد التوبة الى استبراء بل تقبل شهادته في الحال على المذهب في أصل الروضة

الصلاة والوضوء اللذين يؤديهما ولا توقف في المشهود به ان عاد وجزم بغير عيد الشهادة ولا قوله لاشهادتي في هذا ان قال قسيت أو أمكن حدوث المشهود به بعد قوله وقد اشتهرت دياتمه ولا يلزم القاضي استفساره ان اشتهر ضبطه ودياته بل يسن كسفره الشهود والالزم الاستفسار (وشرط الشهادة بفعل كزنا) وغصب ورضاع وولادة (ابصار) لمع فاعله فلا يكتفي فيه السماع من الغير ويجوز قصد نظر فرج الزانيين لتعمل شهادة وكذا امرأة تلد لاجلها (و) لشهادة (بقول كعقد) وفسخ وافرار (هو) أي ابصار (وسمع) لقائله حال صدوره فلا يقبل فيه أصم لا يسمع شيئاً ولا أعمى في صرني لانسداد طرق التمييز مع اشتباه الأصوات ولا يكتفي سماع شاهد من وراء حجاب وإن علم صوته لأن ما يمكن ادراكه بأحدى الحواس لا يجوز أن يعمل فيه بملبة ظن لجواز اشتباه الأصوات قال شيخنا نعم لو علمه بيت وحده وعلم أن الصوت من في البيت جاز اعتداده صوته وإن لم يرمو كذا لو علم اثنين بيت لثالث طمأ وسمعهما يتعاقدان وعلم للوجب منهما من القابل لعلمه بذلك الميع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما انتهى ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتداده على صوتها كالأيتيم بصير في ظلة اعتداده عليه لاشتباه الأصوات نعم لو سمعها فطلق بها إلى القاضي وشهد عليها جاز كالأعمى بشرط أن تكشف تقاضها ليعرف القاضي صورتها وقال جمع لا ينعقد نكاح منتقبة إلا ان عرفها الشاهدان اسماً ونسباً بصورة (وله) أي للشخص (بلامعارض شهادة على نسب) ولومن أم أو قبيلة (وعتق) ووقف وموت (ونكاح وملك بنسابع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبهم) أي تواطؤهم عليه لكثرة قبيح العلم أو الظن القوي بغيرهم ولا يشترط حرمتهم ولا كورهم ولا يكتفي أن يقول سمعت الناس

ومنها ناظر الرض بغير شرط الواقف اذا فسق ثم تلبى عادت ولايته من غير استبراء اهـ معنى (قوله منتقبة) بنون ثم ناء تخفيف في المنهاج مع التحفة ولا يجوز التحمل عليها أي المنتقبة للإدعاء عليها بغير عدل أو عدلين على الأشهر والعمل من المشهود لا الإحجاب كما قاله البلقيني على خلافه وهو لا كسفاء بالتعريف من عدل وجرى عليه جمع متقدمون بل وسع غير واحد في اعتداده قول ولدها الصغير وهي بين نسوة هذه أمي اهـ وتبع المنهاج في هذا التعمير أعني قوله والعمل على خلافه شيخ الاسلام في المنهاج قال في المتن وقد سبق للمنفصل هذه العبارة في صلاة العيودي تنفي الميل اليه ولم يصح جاز ذلك في الشرح والروضة بل تقلعن الأكثرين المنع وساقا الثاني مساق الأوجه الضعيفة له قول التحفة ولدها الصغير أي وجاريتها ولا يقبل العدلين ويحتج بأن قول نحو ولدها يفيد الظن أكثر من العدلين اهـ رشدي (قوله قال جمع ولا ينعقد الخ) كذا في التحفة هنا وقد مال فيها في باب النكاح إلى انه لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور سم قال الجبيري فيكني بأن يشهدا على وقوع العقد بين الزوجين اهـ (قوله وصورة) الواو بمعنى أو كما عبر بها في التحفة والنهاية (قوله بلا معارض) سيد كره حرزه (قوله شهادة على نسب الخ) أي بسة أشياء ما يجوز في الشهادة على التسامع أي الاستفاضة وبقيت أشياء لم تعرض لها وقد جعلها المناوي رحمه الله تعالى في قوله

في الست والعشرين تكفي استفاضة * وثبت سماع دون علم بأصله
في الكفر والتجريح مع عزل الحاكم * وفي سفسه أو ضد ذلك قدره
وفي العتق والأوقاف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره
وابصائه مع نسبة وولادة * وموت وحمل والمضر بأهله
وأثرية ثم القسامة والولا * وحرية والملك مع حلول فضله

(قوله وملك) الأولى حذف لأن سياقي في المتن قريباً (فرع) ما شهد به الشاهد اعتداده على الاستفاضة جاز الحلف عليه اعتداده عليها بل أولى لأنه يجوز الحلف على خط الأبد دون الشهادة أسنى ومعنى (قوله أي استفاضة) والفرق بين الخبر والمستفيض والمتواتر أن المتواتر هو الذي بلغته واتمه بلنا أحوال العادة تواطؤهم على الكذب والمستفيض القوي لا ينتهي إلى ذلك بل أقاد الأمن من التواطؤ على الكذب إلا من معناه الوثوق وذلك بالظن المؤكد اهـ ديمري (قوله ولا يشترط حرمتهم الخ) أي ولا عدالتهم ويشترط اسلامهم كافي التحفة والنهاية كالعجب وأفتى به الشهاب الرملي قال ع ش على حر مثلهما التكليف

يقولون كذا بل يقول أشهد أنه ابنه مثلا (و) له الشهادة بلا معارض (على ملك به) أي بالسامع عن ذكر (أو يد وتصرف
تصرف ملاك) كالسكنى والبناء والبيع والرهن والاجارة (مدة طويلة) عرفا فلا تنكفي الشهادة بمجرد اليد لأنها لا تستلزمه
ولا بمجرد التصرف لأنه قد يكون بنيا بقولا تصرف بمدة قصيرة نعم ان انضم للتصرف استفاضة أن الملك له جزاء الشهادة بموان
قصرت المدة ولا يكتفي قول الشاهد رأيت ذلك سنيين واستثنوا من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة بمجرد اليد والتصرف في المدة
الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من ذي اليد أنه كما في الروضة للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الأحرار واستصحاب
لما سبق من تحوارث وشراء وان احتسب زواله للحاجة الداعية الى ذلك ولأن الأصل بقاء الملك وشروط ابن أبي الدم
في الشهادة بالسامع أن لا يصرح بأن مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السبكي
وعبره أنه ان ذكره تقوية لعلمه بأن جزم بالشهادة ثم قال مستندي الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت
شهادته والا كأن قال شهدت بالاستفاضة بكنا فلا خلافا للرأفي واحتج بقولي بلا معارض عما اذا كان في
النسب مثلا طعن من بعض الناس لم تجز الشهادة بالسامع لوجود معارض (تنبيه) يتعين على المؤدى لفظ أشهد
فلا يكتفي مرادفه كأعلم لأنه أبلغ في الظهور ولو عرف الشاهد السبب كالأقرار له أن يشهد بالاستحقاق وجهان أشهرهما
لا كما نقله ابن الرفعة عن ابن أبي الدم وقال ابن الصباغ كغيره تسمع وهو مقتضى كلام الشيخين (وتقبل شهادة على
شهادة) مقبول شهادته (في غير عقوبة) تعالى ما لا كان أو غيره كعقد فسخ وأقرار وطلاق ورجوع ومورضاع وهلال رمضان
ووقف على مسجد أو جهة عامة وقود وقدف بخلاف عقوبة لله تعالى كحد زنا وشرب ومرفة وأما يجوز التحمل (ب) شروط
(تسراة أصل) بغيبة فوق مسافة العلوي أو خوف حبس من غيرهم وهو معسر أو مرض يشق معه حضوره وكذا ابتعنه
بوت أو جسون (و) (احتراجه) أي أنه من أي الشاهد سريانه يشهد به أو بعضها حتى يؤيدها عنه من الشهادة على شهادة بنية فاعتبر
فيما اذن التزج عنه أو اقره فانه (في قولنا أنا شاهد بكنا) فلا يكتفي بالثبات (وأشهدك) أو أشهدك وأشهر (عني شهادتي)
به فلو أعمل الأصل لفظ الشهادة فقال أحبك أو أعلمك بكنا فلا يكتفي كالأبني ذلك في أداء الشهادة عند القاضي ولا يكتفي في
التحمل سماع قوله لقان على فلان كذا أو عندي شهادة بكنا (وليبيّن فرج) عند الأداء (جهة تحمل) كأشهد أن فلانا شاهد

(قوله أو يد) معطوف على قوله بقوله وتصرف الخ أي مع تصرف تصرف ملاك مدة طويلة (قوله من ذي اليد) أي والناس
أنه كما في التحفة والنهاية قال ع ش فلا يكتفي السماع من ذي اليد من غير السماع من الناس ولا عكسه اه (قوله واستصحاب)
معطوف على به أي وله الشهادة على ملك باستصحاب (قوله طعن من بعض الناس) يتجسّد أنه لا بد من طعن لم يتم
قرينة على كذب قائله مر (قوله تسمع) حق المناقاة أن يقول له ذلك (قوله وهو مقتضى كلام الشيخين) في النهاية هو
الأوجه قال في التحفة ترك أن تجمع بحمل الأول على من لا يوثق بعلمه والثاني على من يوثق بعلمه اه ولكنه أتى بعده بما يد كلام
ابن الصباغ ثم قال ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الآخر أشهد بما أو بمثل ما شهد به لم يكف حتى يقول بمثل مقاله
ويستوفيها لفظا كالأول لأنه موضع أداء لأحكاية قاله اللوردي وجزم به في النهاية قال في التحفة عقب ذلك لكن
اعترضه الحسيني بأن عمل من أدركهم من العلماء على خلافه ومن ثم قال من بعده والعمل على خلاف ذلك ويكتفي
قول القاضي اشهدوا علي بما تضمنته خطي اذا عرف الشاهد والقاضي ما تضمنه الكتب ويقاس بهما وضعه به ومن ثم
قال غير واحد ان حمل كثيرين على الاكتفاء بذلك في الكل ولا يكتفي نعم جوابا لمن قال أشهد عليك بما نسب اليك في
هذا الكتاب الا ان قيل ذلك له بعد قراءته عليه وهو يسمعه وكذا للقرنم ان قال أعلم ما فيه وأنا مقر به كفي ولو قال
اشهدوا أو اكتبوا أن له على كذا لم يشهدوا لأنه ليس إقرارا بخلاف اشهدوا له أتى بهت أو أوصيت مثلا ولا يجوز لمن سمع نحو
اقرار أو بيع أن يشهد بما علم خلافه وأقضى ابن عبد السلام يجوز الشهادة على المكس أي يحملها أي من غير أخذ شيء منه اذا
قصد ضبط الحقوق لرد لأربابها ان وقع عدل اه ملخصا بتوضيح (قوله شهادة مقبول) بإضافة شهادة الى مقبول وتنوين
مقبول ونائب فاعله شهادته وفيه تغيير لأعراب المتن ولو قال من مقبول لسم (قوله واستراعاته الخ) نعم لو سمعه يستريح غيره

بكذا أو أشهدني على شهادته أو سمعته يشهد به عند قاضٍ فإذا لم يبين جهة التحمل ووقت الحيا لم يعلم لم يجب البيان فيكنى أشهد على شهادة فلان بكذا لحصول الفرض (ونسميته) أي الفرع (أياه) أي الأصل تسمية تميزه وإن كان عدلاً لا تعرف عدالة فلان لم يسمه لم يكف لأن الحيا لم يعرف بجرحه لو سمى وفي وجوب تسمية قاضٍ يشهد عليه وجهان وصوب الأثر في الوجوب في هذه الأزمنة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد الفرع فلو زالت هذه الموانع احتيج إلى تحمل جديد **فرع** لا يصح تحمل النسوة ولو على مثلهن في نحو ولادة لأن الشهادة مما يطلع عليه الرجال غالباً (ويكنى) فرعاً لأصلين أي لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعاً ولا نسكني شهادة واحد على هذا واحد على آخر ولا واحد على واحد في هلال رمضان **فرع** لو رجعوا عن الشهادة قبل الحكم مع الحكم أو بعده لم ينقض ولو شهدوا بطلاق بائن أو رضاع محرماً وفرق القاضى بين الزوجين فرجعوا عن شهادتهم دام الفرق لأن قولهما في الرجوع محتمل والقضاء لا يرد محتمل ويجب على الشهود حين لم يصدقهم الزوج مهر مثل ولو قبل وطء أو بعد إبراء الزوج وجعز وجهان المهر لا تبدل البضع الذي فوته عليه بالشهادة إلا أن ثبت أن النكاح بينهما بنحو رضاع فلا غرم إذ لم يفوتوا شيئاً ولو رجع شهودا لم غرموا المحكوم عليه البذل بعد غرمه لأفله وإن قالوا أخطأنا لموزع عليهم بالسوية **تتمه** قال شيخ مشايخنا زكريا كاتر في تلفيق الشهادة لو شهد واحد بإقراره بأنه وكله في كذا وآخر بأنه أذن له في التصرف فيه أو فوته إليه تلفقت الشهادتان لأن النقل بالمعنى كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهدوا أحداً به فقالوا وكلتني في كذا وآخر قال بأنه قال فوضه اليك أو شهدوا أحداً باستيفاء الدين والآخراً بالبراء منه فلا يلقان انتهى قال شيخ مشايخنا أحد الزجد لو شهد واحد ببيع والآخراً بإقراره بملكوته واحد بملك ما دعه وآخر بإقراره داخل به لم تلفق شهادتهما ولو رجع أحدهما وشهد كالأخر قبل لأنه يجوز أن يحضر الآخرين ومن ادعى ألفين وأطلق فشده واحد وأطلق وآخر أنهن قرض ثبت أو فشده واحد بأنهن مبيع وآخر بأنهن قرض لم تلفق وله الخلف مع كل منهما ولو شهدوا أحداً بالإقرار وآخر بالاستفاضة حيث تقبل لفتا انتهى وسئل الشيخ عطية للشيخ نفعنا الله به عن رجلين سمع أحدهما تطلق شخص ثلاثاً والآخراً الإقرار به فهل يلقان أو لا فأجاب بأنه يجب على سامعي الطلاق والإقرار به أن يشهدوا عليه بالطلاق الثلاث بتاً ولا يترضا لإنشاء ولا إقرار وليس هذا من تلفيق الشهادة من كل وجه بل هو وإنشاء الطلاق والإقرار به واحدة في الجملة والحكم ثبت بذلك كيف كان وللقاضى بل عليه سماعها انتهى **خاتمة في الأيمان** لا ينعقد اليمين إلا باسم خاص بالله تعالى أو صفة من صفاته

جازه الشهادة على شهادته وإن لم يستره هو مخصوصه ويحمل التحمل أيضاً بأن سمعه يشهد بما يروى عنه من شمله عنه عند قاضٍ أو محكم أو نحو أميراذ لا يؤدى عنده إلا بعد التحقيق فأغناه ذلك عن إذن الأصل له فيأمر بأن يبين السبب كأن يقول ولوعند غير حاكم أشهد أن فلان على فلان ألفاً من ثمن مبيع أو غيره لأن أسناده للسبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لإذنه أيضاً اه تحفة (قوله وفي وجوب تسمية قاضٍ) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بأن كان الأصل قاضياً فقال الفرع أشهدني قاضٍ من قضاة مكة أو القاضى الذى بها ولم يسمه الخ (قوله ولو رجع شهودا مال الخ) فإن رجع بعضهم ونفى منهم نصاب فلا غرم على الرجوع اه **م** (قوله وله الخلف مع كل منهما) أي وثبت له الألفان **تنبه** ليس للشاهد أخيراً زق لتحمل الشهادة من أمام أو أحد الرعية وأما أخذه من بيت المال فهو كالقاضى وتقسيم تفصيله وإن قال ابن المقرئ ليس له الأخذ مطلقاً وقال غيره له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال أخذاً جرة من المشهود له على التحمل الخ اه معنى وكذا الاسنى الأقوله وقال غيره له ذلك بلا تفصيل **تتمه** اختلفوا في عقوبته شاهد الزور فقال أبو حنيفة لا تعزير عليه بل يوقف في قومه ويقال لهم انمشاهن زور وقال الثلاثة يعزروا ويوقفون قومهم يعرفون أنه شاهد زور زاد ذلك فقالوا يشهر في الجوامع والأسواق والجامع اه رجة **خاتمة في الأيمان** بالفتح جمع يمين وهو الحلف والتسم والايلاء ألفاظ مترادفة وأصلها في اللغة اليمين لا يمين لأنهم كانوا إذا حلفوا وضع أحد يمينه في يمين صاحبه نهاية في التحفة وأصل اليمين القوة فلتنقو يتألف الحلف على الوجود والعلم سمي يميناً اه (قوله أو صفة من صفاته) أي الذاتية كعظمته وعزموه كبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته وحفته الآن يربط بالحق العبادات وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية ظهوراً أنه لها قلبت يميناً لاحتمال اللفظ لها شرح المنهج وخرج بقوله الذاتية القطعية كخلقهم ورزقهم فانها ليست يميناً وظاهره لا صريح ولا كناية راجع شرح الروض حل وخرج السلبية ككونه تعالى ليس بحسم ولا

كرواته والرحمن والاله ورب العالمين ونال الخلق ولو قال وكلام الله أو وكتاب الله أو وقرآن الله أو والنور أو والانجيل
فيمين وكذا والمصحف ان لم ينو بالمصحف الورق والجلد وان قال ورنى وكان عرفهم تسمية السيد بافكتنايقوالايمين ظاهرا
ان لم ير غير الله ولا يتعقد بمخلوق كالنبي والكعبة للنبي المصحيح عن الخلف الأباة ولا مربا بالخلف بالنور وى الخافكم خبر من
حلف بغير الله فقد كفر وحلوه على ما اذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك أم عندا كثر العلماء أى نجا لنص
الشافى الصريح فيه كذا قاله بعض شراح المنهاج والذى فى شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتقد وان كان
الدليل ظاهرا فى الأهم قال بعضهم وهو الذى ينبى العمل به فى غالب الأعصار لقصد غالبهم به أعظام المخالفة به ومضاهاة الله تعالى عن
ذلك علوا كبيرا وإذا حلف بما يتعقد به اليمين ثم قال لم أرد به اليمين لم يقبل ولو قال بعد يمينه ان شاء الله وقصد اللفظ والاستثناء
قبل فراغ اليمين واتصل الاستثناء بها لم يتعقد اليمين فلا حث ولا كفارة ولن لم يتلفظ بالاستثناء بل نواه لم يندفع الحث
ولا الكفارة ظاهرا بل يدين ولو قال لغيره أقسمت عليك بالله أو أسالك بالله لتفعلن كذا وأراد يمين نفسه فيمين متى لم
يقصد يمين نفسه بل الشفاعة أو يمين الخطاب وأطلق فلا يتعقد لأنه لم يحلف هو ولا مخاطب ويكره رد السائل بالله تعالى أو
بوجهه فى غير المكروه وكذا السؤال بذلك ولو قال ان فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى فليس يمين لا تنفاه اسم الله أو
صفته ولا كفارة وان حث نعم بحرم ذلك كغيره ولا يكفر بل ان قصد تبعية نفسه عن المخلق أو أطلق حرم ويؤزم التوبة
فان علق أو أراد الرضا بذلك ان فعل كفر حلالا وحيث لم يكفر سئل أن يستغفر الله تعالى ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله
وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ومن سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد كلا والله وبلى والله فى نحو غضب أو صلة كلام لم يتعقد

جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشى الانعقاد بهذه لأنها قديمة متعلقة به تعالى رشيدى وعبارة الشورى والظاهر أن
مثلا الثانية السلية اه (فرع) فصل عن مدر بالدرس انعقاد اليمين بقول العوام والأسم الأعظم اه بيجرى (قوله)
وكتاب الله أى آية منسوخة التلاوة دون الحكم كالشيخ والشيخه حل اه يج والخاص أن اليمين تنعقد بأربعة
أنواع بما اختص الله تعالى به ولو مشتقا أو من غير أسماءه الحسنى كوالله بتثليث آخره أو نسيكه اذ اللحن لا يمنع الاعتقاد
كأمر ورب العالمين والحي الذى لا يموت ومن نفسى بينه والذى أعبدته أو أسجد له الا أن يرد به غير اليمين كإياى وبما هو فيه
تعالى عند الإطلاق أغلب ظر حرم والمخالف والرازق والرب عالم ربه غيره تعالى وبما هو فيه تعالى وفى غيره سواء كالوجود العالم
والحي ان أراد الله تعالى بهما بصفته الثانية وقدم ببيانها ورف القسم المشهور به وواو وتاء كالتلى والله وثلاثة لأفعلن
كذاب يحنن الله بآلاء القوفية والمظهر مطلقا بالواو ولو قال الله تعالى بتثليث آخره أو نسيكه لأفعلن كذا فكنية كقوله أشهد
بأنه أولهم الله أو على عهد الله وميثاقه ودمت وأمانته وكفالاته لأفعلن كذا ان نوى بها اليمين فيمين والا فلا اه شرح
للمنهج ملخصا (قوله كالنبي) يفتى للحاف أن لا يتساهل فى الحلف بالنبي ^{عليه السلام} لكونه غير موجب للكفارة سيما اذا حلف على
نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجر الى الكفر لعدم تعظيم رسوله والاستخفاف به اه بيجرى قال فى النخبة قال ابن الصلاح يكره
بالمهزمة شرعا كالنبي ويحرم بما لا حرمة له كالطلاق وذكر الماوردى أن الحنابلة التحليف بالطلاق دون التقاضى بل يحره الامام
ان فعلوه فى خبر ضعيف ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استخلف به الا منافى اه (قوله لم أرد به اليمين) هكذا عبارة قول فى
النخبة يعنى لم أرد بما سبق من الاسماء والصفات الله تعالى اه وأشار بقوله يعنى الى بعد التفسير وعبرة بالمنهج مع شرحه الا
أن يرد به غير اليمين فليس يمين فيقبل منه ذلك كإياى الروضة كأصلها ولا يقبل منه ذلك فى الطلاق والعناق والايلاء ظاهرا
لتعلق حق غيره بمقتضى المستثنى منه ما لو أراد بها أى بالاسماء المختصة به تعالى غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهرا
ولا باطنا لان اليمين بذلك لا تحتل غيره فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين مؤول بذلك أو سبق فم اه وقوله مؤول
بذلك أى ارادة غير الله بها أو سبق فم ان أبقينا على ظاهره (قوله وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك) أى قول لا اله الا الله محمد
رسول الله أى غير الصحيحين من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله وحذفهم أشهدنا لا يدل على عدم وجوده فى الاسلام
الحقبنى لأنه يقتضيهما هو لا حياط ما لا يقتضيهما غيره على أنه لو قيل الأولى أن يأتى هنا بلفظ أشهد فيهم لم يعد لأنه اسلام
اجابا بخلافه مع حذف اه نخبة وحل فى المفتى ما فى الصحيحين على النسب قال وان قال صاحب الاستقصاء بوجوب ذلك
وتجب التوبة من كل معصية ويسر الاستغفار من كل تكلم بكلام فييح اه (قوله كلا والله وبلى والله) قال ابن الصلاح والمراد

والخلف مكره الا في بيعه الجهاد والحث على الخير والصدق في الدعوى ولو حلف في ترك واجب أو فعل حرام عصي وزم محنت وكفارة أو ترك مستحب أو فعل مكره من حنته وعليه كفارة أو على ترك مباح أو فعله كدخول دار أو أكل طعام كلاً آكله انا فلا فضل ترك الحنت ابقاء التعظيم الاسم **(فرع)** يس تخليط بين من المدعى والمدعى عليه وان لم يطلبه الخصم في نكاح وطلاق ورجعة وعقوبة وكافة في مال بلغ عشرين ديناراً الا في ابدون ذلك لا نه صغير في نظر الشرع نعم لو رآه الحاكم نحو جراءة الخائف فعله والتخليط يكون بالزمان وهو بعد العصر وعصر الجمعة أولى وبالمكان وهو للمسلمين عند النبر وصعودهما عليه أولى وزيادة الاسماء والصفات ويس أن قرأ على الخاف آية آل عمران ان الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً وأن يوضع المصحف في حجره ولو اقتصر على قوله والله كفى ويعتبر في الخلف ثمة الحاكم المستحلف فلا يدفع اثم اليمين الفاجرة بنحو تورية كاستثناء لا يسمح الحاكم ان لم يطلبه خصمه كإعنه البلقيني أما من ظلمه خصمه في نفس الأمر كأن ادعى على معسر في حلفه لا تستحق على شيئاً أي نسيه الآن فتغفله التورية والتأويل لأن خصمه ظالم ان علم أو غطى أن جهل فلو حلف انسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم اعتبر نية الخائف ونقته التورية وان كانت سراً ما حيث يبطل بها حق المستحق واليمين تقطع الخصومة حالا لا الحق فلا تبرأ ذمته ان كان كاذباً فلو حلفه ثم أقام بينة بما ادعاه حكمها كالأقران الخصم بمحلفه والنكول أن يقول اننا ناكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا احلف واليمين للرود توهمي عين المدعى بعد النكول كقرار المدعى عليه كالبينة فلو أقام المدعى عليه بعد ما بينة جاءه أو ابراء لم تسمع لتكذيبه طاب اقراره وقال الشيخان في محل تسمع وصحح الاسنوي الأول والبلقيني الثاني وقال شيخنا والمتجه الأول **(فرع)** يتخير في كفارة اليمين بين عتق رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل

تفسير لغو اليمين بلا والله و بلى والله على البذل على الجمع أمال وقال لا والله بلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغو والثانية منقصة لانها استندرك فكانت مقصودة وهو ظاهر ان علم أنه قصدها وكذا ان شك لان الظاهر أنه قصدها أما اذا علم أنه لم يقصدها فواضح أنه لغو اه تحفه ومغنى وقال في النهاية لا فرق في ذلك بين جمعه لا والله و بلى والله مرة أو افراده أخرى وهو كذلك خلافاً للماوردي لان الغرض عدم القصد اه وجعل صاحب الكافي من اللغو ما اذا دخل على صاحبها راد أن يقوم له فقال والله لا أقم لي وأقره في المغنى وقال أنه عاتمه بالوى وقال في التحفة والنهية يقول بس بالوضح لان هناك قصد اليمين فواضح أولم يقصدها فعلى ما صرف قوله لم أر دبه اليمين ولا تقبل ظاهراً دعوى القوفى طلاق أو عتق أو إيلاء كما مر اه (قوله) وزمه حنت (وكفارة) خبر الصحيحين من حلف على بين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وانما يلزمه الحنت اذا لم يكن له طريق سواء والأفلا كما حلف لا ينق على زوجته فان له طريقاً بأن يطيقها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لان الغرض حاصل مع بقاء التعظيم اه شرح المنهج (قوله) فلا فضل ترك الحنت نعم ان تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كأن حلف أنه لا يأكل كل طيب أو لا يلبس ثاعماً فليلبس مكرهه وقيل بين طاعة اتباعاً للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أسوال الناس وقصودهم وفراغهم للعبادات قال الشيخان وهو الأصوب شرح المنهج **(فرع)** من حلف لينفرد بعبادة لا يشارك فيها أحد بر بأن يشفرد بالطواف بالبيت أو بالتحلة عباب (قوله) من للمدعى أي فما اذا كان المدعى به ثبت يمين وشاهد أو في يمين الرد وقوله والمدعى عليه أي فيما اذ لم يكن للمدعى يمين ولا يعلظ على حالف أنه لا يحلف بيميناً غلطه ولو كان حلفه بغير الطلاق مغنى وأسنى ونحوهما التحفة زاد فيها ويظهر صدقه فيها من غير يمين اه (قوله) وان لم يطلبه الخصم بل وان أسقطه تحفة (قوله) ووكله) أي ولو في درهم وإيلاء ولعان وسائر ما مر مما لا يثبت بر رجل وامرأتين تحفة (قوله) وهو للمسلمين عند المنبر) أي على منبر الجامع الا في مكة فيكون الحلف بين الركن الذي فيه الحجر الاسود ومقام إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم وعليه وسلم وهو للمسلمين بالحطيم لحطيم النوب فيقول يمكن بالحجر مع أنه أفضل لكونه من البيت هو تاله عن ذلك والا في بيت المقدس فعند الصخرة لا نهاقلة الأنبياء وفي خبرها من الجنة اه تحفة (قوله) وصعودهما أي المدعى والمدعى عليه فقول الحنفي أي الزوجين عند اللعان لا يصح لاسرير الأول انهما لم يسبق لهما ذكرهما ولا فيها قبل لأن الشارح حذف باب اللعان من كتابه أصلاً كما نهيها عليه في محله واستطردته في الفنف مختصراً الثاني ان صعود المنبر ليس محتصاً باب اللعان كما نقلناه فربما عن التحفة قال فيها باب الدعاوى وسبق بيان التخليط في اللعان بالزمان وكذا المكان نعم التخليط بحضور جمع أهلهم

بالعمل أو الكسب ولو نحو غائب علمت حياته أو أطعم عشرة مساكين كل مسكين مدح من غالب قوت البلد أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو زار أو مقنعة أو منديل يحصل في اليد أو السك لاختف فان عجز عن الثلاثة لم يصوم ثلاثة أيام ولا يجب متابعتها خلافاً لكثيرين

﴿باب في الاعتناق﴾

هو إزالة الرق عن الأدي والاصل فيه قوله تعالى فك رقبة وخبر الصحيحين أنه عليه السلام قال من أعتق رقبة مؤمنة فبرأية امرأته ما أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج والفرج وعق الذكراً أفضل وروى أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أعتق ثلاثين ألفاً نسمة أي رقبة وختماً كالأصنام بباب العتق تفاؤلاً (صح عتق مطلق تصرف) له ولاية ولو كافر أفلا

أربعة وبتكرير اللفظ لا يعتبر هنا أنه فيقظ ولا يأسرك التقليد (قوله كقمة ص) ولو بالمد أو عمامة وان قلت أي كذراع مثلاً أو رداء لا ما يسمى كسوة ولا ما لا يتعد كالجلود فان اعتيدت أجزاءه تحفة عتق (قوله لاخف) أي ولا ففاز بن وذرع من نحو حديد ودايس ونعل وجورب وقلنسوة وقبع وطافية ومنطقة ونكة وفصاوية وخاتم وتبان لا يصل للركبة وسباط وهيمان وثوب طويل أعطاه للعشرة قبل تقطيعه بينهم لأنه نوب واحد بطارق والموضع لهم عشرة أمهات وقال سلكتم هذا بالسوية وأطلق لأنها أمداد مجتمعة ووقع لشيخنا في شرح المنهج أجزاء العرقية وهو مشكل بنحو الفلسفة وأجيب بأنها في عرف أهل مصر تطلق على نوب يجعل تحت البرذعة كذا في التحفة ونحوها الخفي والنهاية قال البجيرمي وقد يقال الواجب مكسوة المساكين كما يدل عليه قوله تعالى كسوتهم لا كسوة تدواهم تأمل أنه وأفهم التحبير استباح التبييض كأن يطعم خمسة ويكسو خمسة تحفة وفتح

﴿باب في الاعتناق (١)﴾

هو لغة من عتق الفرس إذا سبق ونجا والفرخ إذا طار والفن يتخلص به من الرق ويذهب حيث شاء وشرعاً ما ذكره الشارع وأركانها عتق وعتق وصيغة أرمك البعض فمن لم لا عتق من غير صيغة إلا ملك بعض أصل وإن علا أو فرخ وإن سفل ذكر أو أنثى مسلم أو كافر بسبب فهرى كالارث أو اختياري لقوله عليه السلام لن يجزى ولد ولا ولد إلا أن يجده ما كافر بشرية فيعتقه اه فتح الجواد ومعتق المتعزم من مسلم قرية أما المعلق فليس قرية أي ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قد يقرن بما يقتضيه كونه قرية كن علق عتق عبده على إجماده قرية كأن صليت الضحى فأنشأ ما المعلق من الكافر فليس قرية سمى (قوله من أعتق رقبة) نصت الرقبة بالذکر لأن الرق كالفل الذي فيها وهو قرية أجاءوا بسن الاستئثار منه كالجري عليه أكار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين تحفة قوطا وهو قرية بلح أي العتق المنجز من المسلم أما المعلق في الصدق من الرافعي أن التعلق ليس عقد قرية وإنما يقصد به حث أو منع أي أو تحقيق خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضي أن تعليقه العاري عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو كما قاله شيخنا ظاهر منفي ويأتي عن النهاية ما يوافق (قائده) أعتق النبي عليه السلام ثلاثاً وستين نسمة وعاش ثلاثاً وستين سنة ونحر يده في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة وأعتقت عاتمة تسعة وستين نسمة وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوفين بالفضة وأعتق عبد الله ابن عمر ألفاً واعتزم ألف عمر فوجع ستين حجة وحبس ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذوالكرام الجبري في يوم ثمانية آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً اه منفي (قوله حتى الفرج بالفرج) نص على ذلك لأن ذنبه أقبح وأهشخ من

(١) (قوله في الاعتناق) هو اسم مصدر لأعتق وإن كان مصدر أعتق إلا أن عتق لازم غالباً يقال عتق العبد وقد يكون متعدداً كما في قول بعضهم

يارب أعضاء السجود عتقتها * من فضلك الوافي وأنت الوافي
والعتق يسرى بالفتى إذا الفتى * فأمّن على الفتى بعتق الباقي

اه باجوري

أو أنتم مكاتب (على كذا) كما تمنعنا (مع) قوله (إذا أدبته فأنت حر وقبولا كقبيلت) ذلك (أو) شرط فيها (عوض) من دين أو منفعة (موجب) ليحصله ويؤديه (منجم بنجمين فأكثر) كما جرى عليه أكثر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ولو في بعض (مع بيان قدره) أي العوض (وصفت) وعند النجوم وقسط كل نجم (ولزم سيدا) في كتابة محبته قبل عتق (خط متمول منه) أي العوض لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الابتداء بما ذكر لأن القصد منه الإغانة على العتق وكونه ربحا قسما أولى (ولا يفسخها) أي لا يجوز فسخ السيد الكتابة (الآن عجز مكاتب عن أداء) عند الحمل لنجم أو بعضه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدرة عليه (أو غاب) عند ذلك وان حضر ماله أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة القصرفة ففسخها بنفسه وبها كم متى شاء لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الأداء من مال المكاتب العاتب (وله) أي للمكاتب (فسخ) كما رهن بالنسبة للرهن فله ترك الأداء والفسخ وإن كان معه وفاة (وحرر عليه تمنع بكاتبه) لاختلال ملكه ويجب بوطه لها مهر للاحد والولد (وله) أي للمكاتب (شراء امرأة لتجارة لازوج الابن سيد ولا تسر) ولو باذنه يعني لا يجوز له وطء مملوكته وما وقع للشيخين في موضع مما يقتضي جوازه بالاذن مبني على الضعف لأن القن غير المكاتب يملك بتملك السيد قال شيخنا ويظهر أنه ليس له الاستمتاع بمكاتبه الوطء أيضا ويجوز للمكاتب بيع وشراء وأجرة لاهبة وصدقة وقرص بلاذن سيده **فرع** لو قال السيد بعفضه المال فسخ الكتابة فأنكر المكاتب صدق بيمينه لأن الأصل عدم الفسخ وعلى السيد اليقينة ولو قال كاتبك وأنا صبي أو مجنون أو مجبور على فأنكر المكاتب حلق السيد إن عرفه ذلك والأقل المكاتب لأن الأصل عدم ما ادعاه السيد (إذا أحبل حرأمة) أي من له فيها ملك وإن قل ولو كانت

كسب في النسق واستيلا سيده عليه قال وقد انتهى الحال إلى التحريم حيث تنفى كذا تبطلت من المحرمات كسرة النجوم والتمكين من نفسه وماله البلقني هو المعتمد في زيادة **يج** (قوله منجم بنجمين) النجم الوقت المصروب ولو بساعتين وإن عظم المال كما قاله حجة ومر وهو المراد هنا بطلق على المال المؤدى فيه شرح المنهج مع الجبري (قوله ولزم سيدا) خط متمول) استحب أبو حنيفة ومالك وأوجب أحد خط الربع أو بطنه ثمانية بصرحة (قوله خط متمول منه) أي أو دفعه له من جنسها وإن كان من غيرها والخط أولى وكون كل من الخط والدفع في النجم الأخير أولى منه فيما قبله لأنه أقرب إلى العتق شرح المنهج والمتمول صادق بأقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددًا ع ش بجبري (قوله متى شاء) أي كافي أقلاش المشتري باليمن فإن للبائع الفسخ ومنه يعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التعجيل كما سيأتي **اه** **يج** (قوله تمت) دخل فيه النظر وتقدم في كتاب النكاح حله بلاشهود لما عدا ما بين السر والركبة فاطلا فمحول على ما فصله في كتاب النكاح فلا اعتراض عليه **زي** **يج** (قوله إذا أحبل حرأمة) شرع في بيان حكم أمهات الأولاد وقد أقرده الفقهاء بالترجمة وترجمه في النهاية والمنهج بكتاب لأنه عتق بالفعل وما قبله بالقول **يج** والأصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتيب حسيبه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعًا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا **اه** نهاية قوله والأصح أن العتق باللفظ أقوى أي العتق للنجز بدليل عليه رشيدى وثوابه أكثر وقد يؤخذ منه أنه لا يقرب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق للنجز باللفظ من أن الله يعق بكل عضو من العتق عضوا من العتق **اه** ع ش على **مر** **يج** (قوله من له فيها ملك وإن قل) أي ويسرى إلى نصيب شر يكه إذا كان مومرا ودخل فيه وطء الأصل أمة فرعه لأنه يقدردخولها في ملكه قبيل العلق فقوله أمته أي ولو تقديرا وعبرة **مر** أمته أي التي لم يتعلق بها حق للغير نظر جت المرهونة إذا أولدها الرهن المعسر بفراذن الرهن إلا أن كان الرهن فرسه كما يحتمل بعضهم وإن انفك الرهن نفذ في الأصح وخربت الجناية المتعلقة برقبته مال إذا أولدها مالها المعسر فلا ينفذ إلا أن كان الجنى عليه فرع مالها وخربت أمة المعجور عليه بفس فلا ينفذ إلا أنه ملخصا ولو وطئها شر بكان وأنت بوله يمكن كونه منها أو ادعاءه جميعا عرض على القاتل من ألحقه بملقه فإن لم يكن قاتلا أو تحيرا ونفاه عنهما أو ألحقه بهما أمر بالانساب بعد بلوغه إلى من يحمل طبعه إليه منهما وبذلك مالك وأحد أيضا وقال أبو حنيفة ثبت نسب منهما وتكون الأم أم وقد هما وعلى كل واحد منهما نصف مهرها فصا بماله على الآخر ويرث الولد من كل واحد منهما ميراث ابن كامل

مزوجة أو محرمة لأن أحبل أمة تركه مدين وارث معسر (قوله أو ميتاً أو مضغة مصورة) بشئ من خلق الآدميين (عنت بموته) أي السيد من رأس المال مقدس على الديون والوصايا وإن حبلت في مرض موته (كولدها) الحاصل (بنكاح أو زنا بعد وضعها) ولداً للسيد فإنه يعتق من رأس المال ويموت السيد وإن مات أمه قبل ذلك (وله وطء أم ولد) اجاعا واستخدمها وأجازتها وكذا تزويجها بغير إذنها (لا عليكها) لغيره يبيع أو هبة فيحرم ذلك ولا يصح وكذا رهنها (كولدها التابع لها) في العتق يموت السيد فلا يصح عليكها من غيره كالأم بل لو حكم بفضاضة تقض على ما حكمه الروايات عن الأصحاب ونصح كتابتها ويبيعها من نفسها ولو ادعى ورثتها ما لا يبيدها قبل موته فادعت تلفه أي قبل الموت صدقت يمينها كما نقله الأزرقي فإن ادعت تلفه بعده لم تصدق فيه كما قاله شيخنا رحمه الله تعالى رجة واسعة وأفنى القاضي فيمن أقر بوطء أمته فادعت أنها أسقطت منه ما تصبر به أم ولداً بها

ويرثان منه ميراث أب واحد اه معدن الفتة (قوله أو محرمة) بضم الميم وتشديد الراء أي بسبب حيض أو نفاس أو إحرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبرائها أو لكونها محرمة له بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها مزوجة ومعدنة أو محسوبة أو مرتدة اه نهاية (قوله أمة تركه مدين) بإضافة أمة إلى تركه وتركه إلى مدين ووارث فاعل أحبل ومعسر صفتي أي فلا تكون مستولدة لأنه تعالى في حق لازم كاسر (قوله فولدت) أي في حياة السيد أو بعد موته بمدة يحكم بثبوت نسبته منه وفي هذه الصورة الأوجه كل رجهه بعضهم أنها تعتق أي يبين عتقها من حين الموت فتملك كسبها بعدها وفيل فتقت من حين الولادة زى يج (قوله حياً أو ميتاً) أي وإن لم ينصل كله كافي التحفة وشرح المنهج خلافاً للفتى والنهاية (قوله ولو ألدن أو لم ينزل الآخر وفرق بينهما بين الصدقات المداير هنا على الولادة وهناك على رضاء الرحم أو عضو من أعضائه حل (قوله مصورة) أي فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويستبرأ مع منهن أو رجلاً أو رجلاً وامراً أنان نهاية (قوله كولدها) سكت عن حكم أولاد أولاد المستولدة ولم أر من يمرض لهم والظاهر أخذهم كالأولاد منهم إن كانوا من أولادها الأنثى تحكهم حكم أولادها ومن لا ذكر فلا لأن الولد ينسب للأم رقاً وحرية كاسر بفتح الكاف لوقال لأمته أنت حرة بعد موتى بعشر سنين مثلاً فاعتقت إذا مضت هذه المدة من الثلث وأولادها الحادون بعد موت السيد في هذه المدة كأولاد المستولدة ليس للوارث أن يتصرف فيهم بما يؤدى إلى إزالة الملك ويعتقون من رأس المال كذا كراهى باب التديير اه معنى (قوله على ما حكمه الروايات عن الأصحاب) كذا في التحفة قال لأنه مخالف للمعصوم وأقرب جليقة وصح أمهات الأولاد لا يبيعن ولا يرهن ولا يورثن يستمتع بهما سيدها مادام حياً فإذ مات فهي حرة معصوم الدار فطني واليهي وقفع على عمر رضى الله عنه وابن القطان رفعه وهو المقسم لأن معرواويه زيادة علم وخبر بما رضى الله عنه أي الذي استدلى به القديم على جواز البيع كتنابيع سرارى أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وآله حتى لا يرى بذلك بأساً لما منسوخ أو منسوب له صلى الله عليه وآله استدلالاً واجتهاداً فقدم ما نسب إليه من النهي المذكور قولاً ونصاً لأن ما كان فيه من خلاف في العصر الأول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه كذا نقله هنا لكنهما مجمعا على آخر عدم نفعه لأن المسئلة اجتهدا في الأدلة فيها متقاربة اه تحفة عبارة الفتى وقد قام الإجماع على عدم صحة بيعها اه وعبارة النهاية ونص الشافعي رضى الله عنه على منع بيعها في خمسة عشر كتاباً ولو حكم قاض يجوز بيعها تقض فضاء لمخالفته الإجماع وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الأول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه وما أخبرنا به داود وغيره عن جابر إلى آخر ما في النهاية لا اله لم يتبرأ منه ولم يستدرك ثم قال وكما يحرم بيعها لا يصح ويستثنى من ذلك مسائل * الأولى الموهونة نهرها وضيا أو شرعياً حيث كان المستولدة معسر حال الأيلاد * الثانية الجانية وسبها كذلك * الثالثة مستولدة المفسس * الرابعة بيعها من نفسها بناء على أنه عقد عتاق وهو الأصح وكيفية ذلك هبتها كاسر بفتح الكاف وبالقبض والاذرعى بخلاف الوصية بها لاحتياجها إلى القبول وهو إنما يكون بعد الموت والعتق يقع عقبه قال الأذرعى وندت لو قبل بجواز بيعها عن تعلق عليه بقرابة وقال الزركشى ينبغي صحة بيعها ممن تعلق عليه كأصلها أو فرعها أي ومن أقر بحريتها اه وهو مردود بالخامسة لئلا يسي سيد المستولدة واسترق فصيح بيعها ولا تعتق بموته * السادسة إذا كانت حرة يتوقر هاجر في آخر ملكها وقد مر أنها تجوز كناية أم الولد اه قال عرش قوله رهنها وضيا أي بأن رهنها المالك في حياته وقوله وأشرعياً بأن عتقها ملكها وعليه دين فالتركة مرهونة بشرط وقوله وسيدها كذلك أي معسر حال الأيلاد اه قال في النهاج وأولادها قبل الاستيلاء من زوج أو زناً لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم اه

نصدق ان امكن ذلك يمينها فاذمات عتقت اعتقنا الله تعالى من النار وحشرنا في زمرة المقر بين الاخيار الاررار واسكننا الفردوس من دار القرار ومن على في هذا التأليف وغيره بقوله وعموم النفع به وبالاخلاص فيه ليكون ذخيرة لمن اذا جاءت الطامة وسبيل الرحمة الله تعالى الخاصة والعامة الحمد لله جدا يوافي نعمه وكافي عن يد موصلي الله وسلم أفضل صلاة وأكمل سلام على أشرف مخلوقاته محمد وآله وأصحابه وأزواجه عند معلوما وممداد كلماته وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يقول المؤلف عفا الله عنه وعن آياته ومشايخه فرغت من تبييض هذا الشرح ضحوة يوم الجمعة الرابع والعشرين من شهر رمضان المعظم قدره سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يقبله وأن يسم النفع به ويرزقنا الاخلاص فيه ويرزقنا به من الطوائف ويدخلنا به في جنة عاليه وأن يرحم امرأتنا زينب الازهار واليه ووقفت على خطأ فاطمى عليه أو أصلحه الحمد لله رب العالمين اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كذا ذكرك وذكره ألفا كرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلينا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين

(قوله ان امكن ذلك يمينها) عقبه في النسخة وحكى ابن القطان في موجهين يرجع منهما الاخرى تصديقه وان اعترف بالجل ما لم تفسد مدة لا يبقى الحل فيها بمجتنها واعتمد في النهاية ترجيح الاخرى وكذا عني والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى بحمد الله تعالى وحسن توفيقه سارمت تعليقه على هذا الكتاب اللتين أعني فتح المعين بمكة المكرمة في الساعة السابعة من ليلة الجمعة السابعة والعشرين من شهر رمضان الاكرم التي هي ليلة القدر على رأي ابن عباس رضي الله عنهما والامام أحمد وعلى إحدى القاعدتين التي مر بها في باب الصيام من سنة ٣٠٧ هـ غلبت عليهم بخلاف وجهك وباعرق قدرتك وواسع جودك وذكرتك ان تشفع به سنة الخوانساري وغيرهما وفتني لجمعة المسلمين متفقة عامة وأن تم على بالاخلاص فيه ليكون ذخيرة لمن اذا جاءت الطامة وان لا تعافني فيمؤلا في غير من سائر آثارى بفتح ما جنب من القنوب وعظيم ما اقترفت من العيوب انك أرحم الراحمين وأكرم الاكرمين دعواهم فيها سبحانه لك اللهم ومحبهم فيها سلام وأخرد دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

تمت حاشية فتح المعين للعلامة السيد علوى السقاف ويطيبها
الباقيات الصالحات والدروع السافيات له أيضا

الباقيات الصالحات
والدروع السابقة وبقنا الله تعالى للعمل بها الى المات آمين

﴿ جمع ﴾

الإمام العلامة السيد علوى بن أحمد السقاف
شيخ السادات بمكة
المكرمة

﴿ وقد وضعت بأسفل الصفحة حواش للمؤلف أطال الله بقاءه في عافية ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على آلائه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله **﴿و بعد﴾** فهذه أحزاب جامع مانع لطيف اخترت لنفسى **﴿عاصم﴾** القوم من الكتاب العزيز والسنة الفراعين نكائر على مادون من مناهم ومن غيرهما في ذلك مما انتفاعس المهم عنه قسرا. وثابت عليه حين تناولت الأهداء وقصدتني بالسوء سرا وجهرا. فصرفت الله عنى كيدهم ونكصوا خاسئين حسرا. وانقلب بنعمة من الله وفضل حمدا اللهم وشكرا شكرا لا تحذفه آية أو سورة قرآنية أو بعض واردات نبوية كل منها لمزية وخصوصية لا تنافى كلمة القوم على أنه لا أفضل عملا ولا أشدنا نبأ ولا أسرع تنويرا من أحزاب الكتاب والسنة فإياك ان تؤثر غيرهما على ما فيها ولو قيل فيمن القوادى الفضائل ما قيل اذ لا وحى بعد رسول الله **﴿صلى الله عليه وسلم﴾** يتجدد به شئ ومن ذلك فقد كمل الله لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضى لنا الاسلام ديننا ومن يتبع غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه ومن أحدث حديثا ليس عليه أمر ناهى ورد فسو ذلك حيث نحرزنا فقد أتى لك منهما باربعة أنواع نوع فيما يطلب صلى الله عليه وسلم الاثبات به بعد المكتوبات الحسن ونوع فيما يتحصى من الآيات والأدلة المهمة اليه فيقوض بها ويوع فيما يطلب تلاوته من القرآن العظيم كل يوم أو في أوقات مخصوصة ونوع في نفعه من حوامع الادعية النبوية وكيفية الصلوات عليه صلى الله عليه وسلم الفاضلة والجامعة لاختلاف الروايات فلا بدع اذا ان قسبته بالباقيات الصالحات والبروع السابقة لبواقي الاسم السسمى ويتطابق اللفظ والمعنى والله الموفق والمعين لا قوة على طاعته ولا حول عن معصيته الا به تعالى العلى العظيم

﴿قوله منها ومن غيرهما﴾ أى فان العلماء ورحمهم الله تعالى أحزابا كثيرة فمنهم من جرى مجرى الجمع والافتقار على ما ورد به الشرع فلم يزد على جمع الأحاديث المروية في الصباح والمساء وطرق التدريس والتزيم والحد والثناء بالألفاظ الشرعية من غير خروج عنها طلبا للسلامة ووقفا مع الرسم كالامام النووي في أذكاره والحلال السيوطي في غير مؤلفيه عليه أكثر علماء الشرع والحديث وهو أسلم وأقوم ومجانعة الأجر وتمام التحصن أجدر وأعظم ومنهم من جرى مجرى الافتقار والتصرف مع تجنب الموهومات والمبهمات كالشيخ أبي الحسن الشاذلي ومن انحاز نحوهم عن أخذ الادعية والأذكار والتحصينات من طريق التلقي والالهام وتناولهم أصولها في الیقظة والنام وهو شئ لا بأس به لصحة مقاصدهم وسداد أقوالهم ومنهم من وقف في موقف المعارف والعلوم ولم يبال بعموم ولا سبهم كابن سبعين واضرا به اذا أتى عبارات هائلة وأمر ومشكلة متطاولة فتعين اجتنابه على الخاص والعام والتحذير والتنفير منه **﴿قوله ولو قيل فيه من القوائد الخ﴾** فان ثبت عن أحد عن يعتبر ما قد بنا في ذلك كقول بعضهم في كيفية انشائها في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أنها أفضل الكيفيات أو أنها تعدل قراءة دلائل الخبرات كذا كذا مرة مع أن الدلائل عشوة بالوارد النبوى أو نحو ذلك فيمكن حله على رؤيا منامية أو على قول ضعيف رأته في غير موضع بأن الالهام حجة أى في حق النفس لا في حق الغير الا ان كلا منهما لا ينهض حجة شرعية كما علمت فاشتغال كثير من الناس بكيفية في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأحزاب وأعمال وطرق واستغارات لم يأت بها على ذلك الوجه كتاب ولا سنة جهل بالشرعية القراءات فضائل الاتباع أو غفلة شطت بهم عن السفاضل الأفضل الذى أرشدنا اليه صلى الله عليه وسلم واختاره ثامن جوامع الكلم التى أوتيتها دون غيره حتى امتن البلى جل وعلا عليه بها قال ابن حجر ومن قال العلماء ان كلامه صلى الله عليه وسلم معجز كالقرآن واليه يشير بيت الحمزة معجز القول والفعال كريم **﴿الله خلقه وخلق خلقه﴾** معطاه

خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزلنا من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحب المسفرة بين السماء والأرض لا يأتي لقوم يعقلون ثم آية الكرسي ولا كرام الدين فدين الرشد من التي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم اتقوا الذين آمنوا وخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون الله ما في السموات وما في الأرض وإن تبدوا على أنفسكم إلى آخر السورة إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يغشي الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخلق والأمر تبارك الله العزيز المتقرب العالمين ادعوا ربكم فستجاب دعائهم إنهم كانوا يخشى الله كان لهم خيفة لا يحب للعبدن ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمة الله قريب من المحسنين قل ادعوا الله وادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها واتبع من ذلك سهيلا وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدلو وكبره تكبيرا أغضبت أمما خلفناكم عنّا وانكم ينالنا زعمون فعلم الله الملك الحق لا اله الا هو رب العرش الكريم ومن يدع مع الله اخر لا يرهان له بضاعا محاسبه عند ربنا فلا يفلح الكافرون وقل رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون ﴿يسم الله الرحمن الرحيم﴾ والمافات صفا فلز اجرات زجرا قائلاتي ذكر ان الحكم لواحد رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملائة الأعلى ويقذفون من كل جانب دحورا وظلم غلبوا صب الذ من خشية عظيمة فما يشعشع نافية سنسهم هم أشد حسنة حسنة اما لحظت من حين لا رب يا مشر الجبن والناس ان استطعت ان تفقدوا من أقطار السموات والأرض فأتتموا والانتفون الإبطان فبأي آلاء ربكما تتكبران يرسل عليكم كاشواظ من نار ونحاس فلا تنصران لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيتنه خاشعا متصدعا من خشية الله وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى سبحانه له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم سلام على نوح في العالمين انا كذلك نجزي المحسنين انهم عبدانا المؤمنين وأنه تعالى جدد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولدا وأنه كان يحول سفينا على الله شططا قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون وان يمسهك الله بضرف فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله يصيبه من رضاه من عباده هو الغفور الرحيم وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ويستودعها كل في كتاب مبين اني نوكت على الله ربي وربكم ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وكائن من دابة لا تعمل رزقها الله برزقها واياكم وهو السميع العليم ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسهك فلا مرسل لمن بعده وهو العزيز الحكيم ولن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل افراستم مادعون من دون الله ان أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضرما وأرادني رحمه هل هن ممكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ولا يؤوده حفظها وهو العلي العظيم قاله خير حافظا وهو ارحم الراحمين له معقبات ممن بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ان نحن نزلنا الله كروا ناله لحافظون وحفظناهم من كل شيطان رجيم وحفظا من كل شيطان مارد وحفظا لذلك تقدر العزيز العلم ان كل نفس لالعليا حافظ ان بطش ربك لشديد انه هو بيدي ويبيده وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فقال لا يريد هل أناك حديث الجنود فرعون وعمود بل الذين كفروا في تكذيبهم والشمس ورأهم محيط بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ وهو القاهر فوق عباده رسل عليكم حفظة ان ربي على كل

وعوفي في نفسه وأله وماله حتى يصبح وإنه يحال بين قارئها وبين هذه يسور من حديث قال راوي الحديث ويقال إن فيها شفاء من مائة داء منها الجنون والجذام والبصر وغير ذلك وإنه قرأها على شيخ فسقط فبرأ اه وقد نخلها هنا غير هاهن الآيات المطابقة

شيء حفيظ وكنالهم حافظين وربك على كل شيء حفيظ الله حفيظ عليهم وما أنت عليهم بوكيل وعندنا كتاب حفيظ لكل أبواب حفيظ وإن عليكم لحافظين ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بهم يعلمون هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلا وأجل مسمى عندهم ثم أنتم تموتون وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم يعلم ما تكتسبون لقضاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فإن تولوا فقل حسبي الله لا إله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قبلنا ها هنا قل لو كنتم في ميوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم والله عليم بذات الصدور محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيأهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأ فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيثهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجر عظيما يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لا تنفذون الا بسلطان ربنا لا تعربكم أفعالكم بل يرسلكم على كسواء من نار ونحاس فلا تنفذون الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره فجعل الله لكل شيء قدرا (سبع) لا تتركه الا بصاروه بدرك الابصار وهو اللطيف الخبير يا بني انما انك شغال حقة من خردل فتكن في صغيرة أو تر أن الله أنزل من السماء ماء فنصب الأرض مخضرة ان الله اللطيف الخبير يا بني انما انك شغال حقة من خردل فتكن في صغيرة أو في السموات أو في الأرض بأن بها الله ان الله اللطيف الخبير واذا كرن ما يتلى في يوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خيرا الله اللطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوى العزيز لا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير (سورة الاخلاص) ثلاثا (العوذتين) ثلاثا ثلاثا رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب ان يحضرون (ثلاثا) أعوذ بك الله التامت من شر ما خلق (ثلاثا) بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم (ثلاثا) اللهم أنت ربى لا اله الا أنت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اعلم ان الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما اللهم انى أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (عشرا) اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتنى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لى انه لا يغفر الذنوب الا أنت اللهم انى ظلمت نفسى ظلماء كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى انك أنت الغفور الرحيم اللهم أنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك ناصيتى بيدك أثقلبك في قبتك ماض في حكمك نافذ في قضائك وأصدق بقلائك وأؤمن بوعدك أمرتني فعميت ونهيتني فانيت هذا مقام العائذ بك من النار لا اله الا أنت سمعنا منك ظلمت نفسى فاغفر لى انك لا يغفر الذنوب الا أنت اللهم انى أستغفرك لما تبنت اليك منه ثم علمت فيه وأستغفرك لما أعطيتك من نفسى ثم لم أوف لك به وأستغفرك للنعمة التى تقويت بها على معصيتك وأستغفرك لكل خير أردت به وجهك فخالفتني فيه ما ليس لك (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) عليك اللهم ربى وسعديك صلوات الله البر الرحيم والملائكة المقررين والنبين والصادقين والشهداء والصالحين وماسح لك من شيء يارب العالمين على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين وسيد المرسلين وامام المتقين ورسول رب العالمين الشاهد البشير الداعي اليك باذنك السراج المنير وعليه السلام اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامى وعلى آل سيدنا محمد وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على سيدنا ابراهيم صبا حوامسا لمناسبة الترتيب اه (قوله لا تتركه الابصار) هذا شروع في آيات اللطف قال الجلال السيوطى في تنبيه

بناصبتها ان يري على صراط مستقيم حسبي الرب من الرب بو بين حسبي الخالق من المخلوقين حسبي الرازق من المرزوقين حسبي السائر من المستورين حسبي الناصر من المتصورين حسبي القاهر من المقهورين حسبي الذي هو حسبي من لم يزل حسبي حسبي الله ونعم الوكيل حسبي الله من جميع خلقه ان ولي الله الذي زل الكتاب وهو يتولى الصالحين واذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا واذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم سبعا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم تنفث عن يمينك ثلاثا وعن شمالك ثلاثا وأمالك ثلاثا ومن خلفك ثلاثا ثم تقول خيأت نفسي في خزائن بسم الله الرحمن الرحيم أقفأ طائفتي بالله مفاتيحها لا قوة الا بالله أدفع بك اللهم عن نفسي ما أطيق وما لا أطيق لا طائفة مخلوق مع قدرة الخالق حسبي الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (ثم يأتي بمائة من كل من الحصة الأذكار) المنتقاة من الصحاح العظيمة الأربع المفصلة وعودها باليمن والقلاح وأهلارب اغفر لي وتب علي انك أنت التواب الرحيم ثانيا لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثالثا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم رابعا سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم خامسا اللهم صل وسلم على نبيك محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك خير مجيد وليضف الى ذلك ما تم من لاله الا الله الملك الحق المبين ففي جمع الجوامع من قال ذلك كل يوم مائة كان له أمانا من الفقر وانسان وحشة القبر واستجلب بها التقى واستقرج بها باب الجنة اه في النوع الثالث فيما تطلب تلاوته من القرآن العظيم كل يوم أو في وقت مخصوصة في حال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في مختصر الأذكار ويقرأ كل يوم يس والواقعة والستان والسجدة واذا زلزلت فلتوال الاخلاص مائتي مرة رواء الترمذي والشيخان يوم الجمعة رواء الطبراني والكهف يومها رواء الحاكم وليتها رواء الترمذي وقيل أنا أنابشر الى آخره كل ليلة رواء ابن راهويه في سنن ديميس عند المختصر رواء أبو داود وغيره والرعاء ايضا تعلق في الروضة عن بعض التابعين وصرح بما أيضا البند نيجي وغيره والبخاري ليله الجمعة رواء الترمذي وغيره وقافي الخطيب ذكر في الروضة والفجر عشر ذي الحجة رواء النبطي والقدر بعد الوضوء قوله ابن الصلاح في رحلته اه قال العلامة ابن حجر بعد ايراد ذلك في فتاويه الحديثية فينبغي تدب هذه التي وردت بها تلك الاحاديث على كيفية ورودها وان لم أر من صرح بذلك ولا يضر ان في بعض احاديثها ضعفا لان الحديث الضعيف والمرسل والمعضل والمنقطع يعمل به في فضائل الاعمال اتفاقا بل اجاعا على ما فيه اه وورد ان من قرأ عقب سلام من الجمعة قبل ان يلقى رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبع مائة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بمقدار من آمن بالله ورسوله وحفظ في دينه ودينه وأهل وولده وقدم الحافظ الديلمي الى بعض ما ذكره سورا أخرى وقسمها الى منجيات ومنقذات ومهلكات ونظمها في قوله

جزر ويس التي قد فصلت • تنجي للوحد من دنان الوافه
وعلم سبع للنجات لحشرها • والملك فأحفظه فنعم الشافه
والملكات السبع قل مزمل • ثم البروج وطارق هي قاطعه
ثم الضحى والشرح مع قدر لا بلال لاهلاك العدو مساره

(قوله بالحصة الأذكار) قال الامام المحدث العامري في بهجة الخافق قد جتمت هذه الحصة الأذكار أفضل أنواع التهليل وأفضل أنواع التسبيح ومن أفضل أنواع الاستغفار واختصار وأخصر كفيات الصلاة على النبي ﷺ في تمام ولكل منها شرح طويل يقطع بصحته فهي أفضل الأذكار بعد القرآن فينبغي لكل متدين ملازمتها كل يوم وانحازها وردا يطالب بها نفسه ويتأسف عليها ان فاتت وفينبغي له أن يأتي بكل ذكر منها مائة ولين يأتي بها أول نهاره لتكون حرزا له بقيته يومه وأرجو ان من وفق للعمل بها وأثبت كل يوم في مهينة أعماله ان يكون عن لقاء الله اليمن والبركة وجنبه الشؤم والهلكة وغلبت نعماته سيئاته وبالله سبحانه التوفيق اه

الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البرئ
 المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل السميع البصير
 المحكم العدل اللطيف الخبير العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم
 الرقيب المجيب الواسع الحكيম الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولى الحميد المحصى
 المبدئ المعيد المحي المميت الحى القيوم الواجد الماجد الواحد الفرد الصمد القادر المقدر المقدم المؤخر
 الاول الآخر الظاهر الباطن الوالى المتعالى البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والاكرام المقسط
 الجامع الغنى المغنى المانع الضار النافع النور الهدى البديع الباقى الوارث الرشيد الصبور من الخبر كله عاجله
 وآجله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم وأسألك الجنة وما قرب اليها من قول
 وعمل ونيق واعتقاد وأعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل ونية واعتقاد وما قضيت اللهم لى من أمر فاجعل عاقبته
 رشدا يأرحم الراحمين اللهم انى أسألك من خير ما سألك منه عبدك ونيك سيدنا محمد ﷺ وأسألك عما استعذك بما استعذاك
 منه عبدك ونيك محمد ﷺ وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب
 والشهادة ذا الجلال والاكرام فاقبأ عهد اليك فى هذه الحياة الدنيا وأشهدك وكفى بك شهيدا انى أشهد أن لا اله الا أنت وحدك
 لا شريك لك لك الملك ولك الجبوات على كل شىء قدير وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك وأشهد أن وعدك حق ولقاءك حق
 والساعة آتية لا ريب فيها وانك تبعث من فى القبور وانك ان تكفى الى نفسى تكفى الى ضعف وعورة وذنب وخطيئة وانى
 لا أنق الابرحتك فاغفر لى ذنوبى كلها لا يفقر الذنوب الا أنت وتب على انك أنت التواب الرحيم اللهم مغفر لك أوسع من ذنوبى
 ورحمتك أرحب عندي من عملى اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأهلبين قلوبهم وأصلح ذات بينهم
 وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم انك تسمع كلامى وترى مكافى وتعلم سرى وعلايتى لا يخفى عليك شىء من أمرى وأنا
 البائس الفقير المستغنى المستجير المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسألة المسكين وأتهل اليك ابتهاج المذنب القليل
 وأدعوك دعاء الخائف الضريع من خضعت لك رقبته وقضت لك عبرته وذل لك جسمه ورغم لك أنفه اللهم لا تجعلنى بدعائك
 شقيا وكنى ربي ووفار حيا يا خير المسؤولين ويا خير المعطين اللهم أشكو اليك ضعف قوتى وقلة حيلتى وهوانى على الناس يا أرحم
 الراحمين الى من تكفى الى عدو يتجهمنى أم الى قريب ملكته أمرى ان لم تكن ساخطا على فلا أبالى غير ان عافيتك أوسع لى
 أعوذ بوجهك الكريم الذى أضاءت له السموات وأشرقت له الظلمات وصلح عليه أمر الدين لا الآخرة أن يحل على غضبك أو
 ينزل على سخطك ولك العتبى حتى ترضى ولا حول ولا قوة الا بك اللهم احرسنى بعينك الى ان تاموا كفى ركنك الذى لا يرام
 وارحنى بقدرتك على فلا ذل لك وأتريجاني فكم من نعمة أنعمت بها على قل لك بها شكرى يومكم من بلية ابتليتني قل
 لك بها صبرى فيامن قل عند نعمته شكركى فلم يخذلنى ويامن رآنى على الخطايا فلم يفضحنى إذا المعروف الذى لا ينقضى
 أبدوا وإذا النعماء التى لا تحصى أبدا أسألك أن تصلى على محمد وعلى آل محمد وبك أدرا فى تحور الاعاءم والجارية اللهم
 انى أسألك عابسا فانعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء (ومن السموات) المطلق المستعجبة (كما فى أذكار الذاكر)
 للجلال السبوطى اللهم مصرف القلوب صرف قلوبى على طاعتك اللهم انى أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى
 اللهم انى أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الاعاء اللهم اغفر لى خطيئتي وجسلى واسرائى
 فى أمرى وما أنت أعلم به منى اللهم اغفر لى جدى وهزلى وخطأى وعمدى وكل ذلك عندي اللهم انى أعوذ

(قوله اللهم انى أسألك من الخير كله) الى قوله ولا حول ولا قوة الا بالله رواه الطبرانى والحاكم وابن حبان فى صحيحهما عن
 عائشة رضى الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم علمها ايامه شاملة لجميع الدعوات والاستعاذات قال العلماء اذا لم يتيسر
 الاثنان بجميع الذاكر الواردة فى الصباح والمساء وعند تغاير الاحوال فليأت بهذا الذكر وكنا من لم يحفظ الورد أو لم يتيسر
 له الاثنان به فهي من النعم التى لا يقدر قدرها ولا يحصى شكرها والغنيمة الباردة التى لا تعب فيها ولا نصب وقد دخلت على هذا
 المعتاد الجامع بالاسماء الحسنى امتثالاً لقوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها اه

[illegible]

(قوله ان الله وملائكته الخ) هذه الصيغة احدى الصيغ الثلاث عشرة التي نقلها صاحب اللآلئ في صدرها عن شفاء القاضى عياض وستلها منها أيضا أحد عشر صيغة وانما قدمت هذه لسكون ما بعدها مما يتعلق بانضمامه الآلة التي يصورها من الأمر اهـ

وتحنن على محمد وعلى آل محمد كما تحننت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حبيب الله وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حبيب محمد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حبيب محمد اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم انك حبيب محمد اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين وإمام المؤمنين وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الخير وقائد الخير ورسول الرحمة اللهم أبشع مقاماً محموداً يغبطه فيه الأولون والآخرون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم انك حبيب محمد اللهم برك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على إبراهيم انك حبيب محمد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أزواجه وذريته وأهل بيته وأهله وأصهاره وأشياعه ومحبيه وأمنه وعلينا معهم أجمعين يا أرحم الراحمين (١) اللهم صل وسلم على نبيك محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حبيب محمد (٢) اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ورسولك وأله وصحبه وسلم عليه تسليماً كثيراً وزده شرفاً وتكريماً وأزله المزل للمقرب عندك يوم القيامة اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وسلم اللهم برك محمد وآل محمد واجز محمد وآل محمد ما هو أله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أهل بيته اللهم برك محمد وآل محمد وصل على محمد وآل محمد واجز محمد وآل محمد ما هو أله اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وعلى آل محمد كما جعلتها على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حبيب محمد اللهم صل على محمد وآله وسلم بركة الوسيطة والدرجة الرفيعة من الجنة اللهم اجعل في المعطوفين محبتهم في المقربين مودتهم في الأعلين ذكرهم والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته اللهم أبشع منا السلام واردد علينا منه السلام اللهم صل على محمد النبي عدد من صلى عليه من خلقك وصل على محمد النبي كما ينبغي لنا أن نصلي عليه وصل على محمد النبي كما أمرتنا أن نصلي عليه اللهم صل على محمد حتى لا يبقى من صلاتك شيء وبارك على محمد حتى لا يبقى من بركتك شيء وسلم على محمد حتى لا يبقى من السلام شيء ولرحم محمد حتى لا يبقى من الرحمة شيء جزى الله عنا محمدنا صلى الله عليه وسلم بما هو أله اللهم صل على محمد وآله وسلم في الآخرة والأولى والأخيرة وفي الملائكة الأعلی إلى يوم الدين اللهم صل على محمد وأرحم محمد وآله في الدنيا والآخرة اللهم صل على محمد في الأولين والآخريين وفي الملائكة الأعلی إلى يوم الدين اللهم صل على محمد كما تحب وترضى له اللهم صل على محمد وعلى آل محمد صلاة تكون لك رضا مطلقه أداء وأعطه الوسيطة والمقام الذي وعدته وتواجزه عنا ما هو أله واجزه عنا أفضل ما جزيت نبيا عن أمته وصل على جميع أخوانه من النبيين والصالحين يا أرحم الراحمين اللهم صل على محمد في الأولين وصل على محمد في الآخريين وصل على محمد في الملائكة الأعلی إلى يوم الدين اللهم صل على محمد حتى ترضى وصل على محمد بعد الرضا وصل على محمد أبداً أبداً اللهم صل على محمد كما مرتباً الصلاة عليه وصل على محمد كما تحب أن يصلي عليه وصل على محمد كما أردت أن يصلي عليه اللهم صل على محمد عدد خلقك وصل على محمد رضا نفسك وصل على محمد نفع شرك وصل على محمد مداد كتابك التي لا تنفد اللهم صل على روح محمد في الأرواح وصل على جسد محمد في الأجساد وصل على قبر محمد في القبور اللهم تقبل شفاعة محمد الكبرى وارفع درجته العلية وأعظمه سؤله في الآخرة والأولى كما آتيت إبراهيم وموسى اللهم اجعل محمد من أكرم عبادك عليك كرامتهم من أرفعهم عندك درجتهم من أعظمهم خطراً ومن أمكنهم عندك شفاعة اللهم أنبه من أمته وذريته ما تقر به عينه واجزه عنا خير ما جزيت نبيا عن أمته واجز الانبياء كلهم خيراً وسلاماً على المرسلين والحمد لله رب العالمين (تنبيه) اعلم أن أفضل الصلوات صبح الصلاة عليه ﷺ التي أوردتها لك هنا هي الأبراهيمية التي في التشهد بحيث لو حلف إنسان بصلوات على النبي ﷺ أفضل الصلوات لم ير إلا بها وعلى العلماء ذلك باختلافه

- (١) هذه الصلاة أوردتها الإمام العامري في بهجته في الخمسة الاذكار التي يطلب الاتيان بكل واحدة منها مائة كل يوم كما تقسمت آخر النوع الثاني وتقدم الكلام عليها هناك بإلحاش اه
- (٢) هذه الصلاة نقل الجليل عن عرش أنها أفضل الصلوات الواردة وقال ابن المهام كل ما جاء في كليات الصلاة الواردة فهو موجود في هذا اللفظ المذكور اه لكن التعلية التي استنبطها الشيخ ابن حجر أعم وأفضل كما قاله العلامة السيد عبد الله بلقيع اه بغية المسترشدين

صلى الله عليه وسلم لم يولأ بخيار لنفسه الا الاثر والافضل وقد ذكر الشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى في الدر المنضود أقوال العلماء واختياراتهم في ذلك وسرد هاتم قال والذي أسبل اليه وأفعله من منسنيين أن الأفضل ما يجمع جميع ما صير زيادة (وهي) اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأُمي وعلى آل محمد وآل واجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صلبت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك جيد عبيد وبارك على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأُمي وعلى آل محمد وآل واجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك جيد عبيد وكما يليق بعظيم شرفوك وكما تحبون رضي لهما دائماً بدار عدم معلومتك ومداد كلماتك ورضي نفسك ورتة شرك أفضل صلاحاً وكلها وأتمها كذا ذكره الله ذكره القرآن وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وسلم تسلياً كذلك وعليها معهم (فهذه كيفية) قد جعلت الورد في معظم كفيات التشهد التي هي أفضل الكفيات كلها وسائر ما استنطه العلماء من الكفيات وزادت عليهم زيادات بلينة فلتكن هي الأفضل على الإطلاق اه كلامه رحمه الله تعالى في الدر المنضود (وبه انتهى بمحذقة تعالى) ما اخترته وجعته لنفسه ولن أراد من الآيات القرآنية والواردات النبوية مما اصطفاه القوم فقعا الله بهم منها ومن قل عليه شيء من تلك الأنواع فليقتصر على ما شاء منها أو بعضها مما ينشرح به صدره ويحصل له به التوجه فانه أقرب للقبول ونيل المأمول ومن لم يتمكن من الآتيان بجميع النوع الثاني أو أراد الاقتصاد على بعضه فليأت منه بالورد اللطيف الذي جمع سيدنا الإمام ذو العرقان والارشاد السيد الشريف الشيخ عبدالله بن علوي الحفاد من الورد النبوي فانه متفرق فيه وهو شيء يسير لكن نفعه كبير وغيره كثير (وهو سورة الاخلاص) وللعوذتان (ثلاثاً ثلاثاً) رب أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون (ثلاثاً) أحييتهم أنا خلقنا كم عبثاً وأنكم النيال تزعمون فتعالى الله الملك الحق لا اله الا هو رب العرش الكريم ومن يدع مع الله الها آخر لا إله الا هو به فاعلموا به عند ربهم لا يفلح الكافرون وفي رب اعرف وارحم وأنت خير الراعين فيسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الجدى السموات والأرض وعشوا حين نظفون وبخرج الحى من الميت وبخرج الميت من الحى وبجي الأرض به موتها وكذلك تخرجون أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم (ثلاثاً) هو الله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسبح له فى السموات والأرض وهو العزيز الحكيم سلام على نوح فى العالمين انا كذلك نجزي المحسنين انه من عبادنا المؤمنين أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق (ثلاثاً) بسم الله الذى لا يضرع اسممى على الأرض ولا فى السماء وهو السميع العليم (ثلاثاً) اللهم انى أصبحت منك فى نعمة وعافية وسترفاقم نعمتك على وعافيتك وسترك فى الدنيا والآخرة (ثلاثاً) اللهم انى أصبحت أشهدك وأشهد حلة عرشك وملائكك وجميع خلقك أنك أنت الله لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك (أربعاً) الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافى من يده (ثلاثاً) آمنت بالله العظيم وكفرت بالجبت والطاغوت واستمسكت بالروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم (ثلاثاً) رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً (ثلاثاً) حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم (سبعا) اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (عشر) اللهم انى أسألك من حاجة الخبير وأعوذ بك من حاجة الشر اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتنى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لى انما بغفر الذنوب الا أنت اللهم أنت ربى لا اله الا أنت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أعلم أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً اللهم انى أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم يا حي يا قيوم برحمتك أستعين ومن عذابك استجير أصلح لى شأنى كله ولا تكلنى الى نفسى طرفة عين اللهم انى أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال اللهم انى أسألك العافية فى الدنيا والآخرة اللهم انى أسألك العافية والمعاافاة الدائمة فى دىنى ودنياى وأهلى ومالى اللهم استر عورائى وآسرنى وعاتقنى اللهم احفظنى من بين يدي ومن خلفى وعن يمينى وعن شمالى ومن فوئى وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحنى اللهم أنت

خلقتي وأنت تهديني وأنت تعلمني وأنت تسقيني وأنت تميتني وأنت تحييني أصبحنا على فطرة الاسلام وكلمة الاخلاص وعلى دين نبينا محمد ﷺ وعلى ملة ابراهيم حنيفا مسلما وما كان من المشركين اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور أصبحنا وأصبح لك الحمد لله رب العالمين اللهم اني أسألك خيرا لهذا اليوم وخيرا ما بعده وأعوذ بك من شر هذا اليوم وشر ما بعده اللهم وما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر على ذلك سبحان اللهو بحمد (مائة مرة) سبحان الله العظيم وبحمد (مائة مرة) سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير (مائة مرة) ويبدل فيه لفظ الصباح والمساء واليوم والليل والنشور بالمصير اذا قرأ مساء والمساء من الزوال الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباحا (فان لم يوفق لهذا لاذك) فلا أقل من أن يأتني بكلمات من ذلك بيسرة جدا تنفعه وتقيم ان شاء الله تعالى والميسور لا يسقط بالمعسور ومن لم يجعل الله نورا فلما من نور وفقا الله تعالى لكل خير وصرف عنا كل شر وضير (وهي) أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فبسمه كم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فان تولوا فتقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم (بتكرير الحسبة سبعاً) أغثبتما ما خلقناكم عبثا وأنكم اليانا لا ترجعون فتعالى الله الملك الحق لا اله الا هو رب العرش الكريم ومن يدع مع الله اخر لا يرهان له به فاعسا به عند ربه انه لا يفلح الكافرون وقول رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشوا وحين ظهر يوم يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويحيي الأرض بدمواتها وكذلك تخرجون هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم والموذنين (ثلاثا ثلاثا) أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق (ثلاثا) بسم الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم (ثلاثا) اللهم أنت ربّي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي انه لا يغفر القنوب الا أنت اللهم أنت ربّي لا اله الا أنت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم ما شاء الله كان وما لم يشرأ لم يكن ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أعلم ان الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما اللهم اني أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث ومن عذابك أستجير أصلح لي شأنك كله ولا تنكلي الي نفسي طرفتي عين اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر على ذلك اللهم اني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم وأسألك الجنة وما قرب اليها من قول وعمل ونيرانها وما قرب اليها من قول وعمل ونية واعتقاد وما قضيت اللهم لي من أمر فأجعل عقبة رشدا اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه عبدك ونيبك سيدنا محمد ﷺ وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبدك ونيبك سيدنا محمد ﷺ وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل سيدنا محمد وآزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وبارك على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل سيدنا محمد وآزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما باركت على ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وكما يليق بعظيم شرفه وكله ورضاك عنه وكما تحب وترضى لهدائنا أبدا بعدد معلوماتك ومداد

(قوله والمساء الخ) كذلك في مسالك العلامة السيد طاهر العلوي ونسبه الى قول العلماء من غير عزو ولعل ذلك بالنسبة لقراءة الأوراد والافني الروضات والشرح الكبير الصباح ما بعد طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى وجزم به ابن المقرئ تبعاً لما صرح به في فتح الجواد كذا في فتاوى الكردى قال وما في القاموس بما يخالف ذلك هو أن الصبح الفجر وأول النهار لا يقول عليه والمعلول عليه ما في كتب الفقهاء الخ اه

كلماتك ورضا نفسك وزنة عرشك أفضل صلاة وأكملها وأتمها كما ذكرتك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرتك وذكره الغافلون وسلم تسليما كذلك وعلينا معهم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته كما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون رب اغفر لي وتب علي انك أنت التواب الرحيم عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كما ذكرتك الذاكرون وغفل عن ذكرتك الغافلون سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته كما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون (انتهى والله الموفق والمعين والحمد لله رب العالمين)

استخرج القصة

للمستاذ تربي على أفندي فكري

الأمين الأول ورئيس المغيرين بدار الكتب المصرية
الجزء الأول

يشمل مختصر قصص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام المذكورين في
القرآن الكريم وهم : آدم - إدريس - هود - شمع - داود
سليمان - أيوب - يوسف - هارون - زكريا - يحيى - إسماعيل
يونس . إلى آخره .

الجزء الثاني

يشمل مختصر سير أولى العزم من الرسل وهم :
نوح - إبراهيم - موسى - عيسى - محمد صلى الله عليه وسلم
الجزء الثالث

يشمل مختصر سير الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم
الجزء الرابع

يشمل مختصر سير أئمة الدين وبعض الصالحين
الجزء الخامس

يشمل مختصر سير أمهات المؤمنين وبعض الشيرات من النساء المسلمات

وقد فرغ من حضرة الأستاذ الفاضل وللأدب الكامل من درر ألفاظه تتحلل بها جيد البلاغة. وسلاسة لفظه تريك البعيد في
أهناً أساغته . حضرة العلامة الشيخ محمود البصري حفيد الشيخ أحمد نور القاضي بالبصرة سابقاً حفظه الله
وزاد في السيادة من تقاه

كواكب أفق أم بدور سوافر • نتائج فصكر أم معان زواهر
وتلك رياض أم ورود تفتت • وتلك حياض أم بحور زواهر
وتلك حواش فدأضات بدورها • نسر بها طول الدهور الخواطر
بلى انها ترشيح جبر مهذب • وفرة عين الذي هو ناظر
أقفا بأغوال بحار بحلها • أخو فطن ترنوا له البعائر
فمروك قارتع في رياض علومها • لتظهر من صدق اليك النظائر
وما هي الا نعمة بل ومنحة • بدت في زمان عز فيه النواير
وأبست لنا ما كلن من قبلنا فيا • بأوضح معنى للبرية ظواهر
وكم أظهرت في كل باب غرائبها • من اللفظ الا أنهم جواهر
ومن بعد قول الله أو قول أحمد • فليس سوى فقه به يتناظر
فقم واحتفل للفقهاء وما ولا تسكن • تخوض ببحر فيه رمل ووافر
ولا تتوشح في برود بدائع • سواها فقيها للبلغ بنائر
وليس غلوا ان أقل في مدحها • فما عقلت الا عليها الخناصر
وكيف ومولانا الجليل مقامه • ومن هو من قوم نهم أكابر
وفهمته في كل علم وسيد • نوادره في كل قطر سوائر
تقرب بييت الله جل جلاله • يريك فنونا وللرجال عباير
زكى الى السقا فدمار يتسمى • وبزكوالفتى من حيث تركوا العناصر
مؤلفها يا حبذا من مؤلف • سماء علاه بالفضائل ماطر
أيا أحدا كرم بصديق وداكم • وافي بكم في الأصناف أفاخر
ودم راقيا أوج السكال برفعة • مدى الدهر ما قد قام بالنظم شاعر

وكتبته في أضيئ وقت في ١٥ جاسنة ١٣١١

وأناندام العلماء في البصرة الفيحاء مجرمي
زاده محمود البصري حفيد الشيخ
أحمد نور القاضي بمدينة
البصرة سابقاً

فهرست کتاب ترشیح المستفیدین بتوشیح فتح المعین
مع التافیات الصالحات

صفحة	صفحة
٨٦ فصل في الأذان والاقامة	٢ خطبة الكتاب
٨٩ تسمية يسن للإمام بعد تيقن دخول الوقت الخ	٦ مقالة تشمل على ثلاثة أصول عظيمة
فصل في صلاة النفل	الموقع متينة القول
٩٣ فائدة في استحباب الاتيان بهذه الكلمات	٨ مبحث فيما يتعلق بعدد الأنياء عليهم السلام
الأربع الخ	١٠ باب الصلاة
مبحث فيما يتعلق بصلاة الاستخارة	١١ فائدة في أن ترك الصلاة يضر بجميع المسلمين
١٠١ تسمية في أن الطاعة فعل ما يثاب عليه	١٢ فصل في شروط الصلاة
فصل في صلاة الجمعة	١٥ فائدة في اختلاف القلتين وزنا ومساحة
١١١ مبحث فيما يتعلق بإسراع الإمام في القراءة	٢٠ فرع من فوائد السواك أنه يطهر القدم الخ
أو الحركة	٢٢ فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف الخ
١١٥ تسمية في بيان اعداد الجمعة والجماعة	٢٣ تسمية في أحكام التيمم
١١٦ فصل في صلاة الجمعة	٢٥ تسمية على فائدة الطهورين الخ
١٢٧ مبحث في أذكار الصباح والمساء	٢٦ مبحث في أن المس يشارك المس من تسمية
١٣١ تسمية في كيفية صلاة المسافر الخ	أوجه
١٣٤ فرع في جواز الجمع بالمرض	٢٨ فائدة في السؤال عن تفسير الجلائن الخ
١٣٥ خاتمة في حكم العمل بغير تقليد	٤٠ تسمية في أن الأعيان جادو حيران الخ
فصل في الصلاة على الميت	٤٧ فرع فيما أشكل على الطلبة من معنى استقبال
١٣٨ فائدة في قول النبي صلى الله عليه وسلم من	القبلة
أخذ من تراب القبر الخ	فرع ينبغي اتخاذ اثناء البول لبلا الخ
١٤٤ فائدة في صرف العبد جميع ما أنعم الله به	٥٠ مبحث فيما يتعلق باستقبال عين القبلة
عليه الخ	وتعلم أدلتها عند ارادة السفر
١٤٤ باب الزكاة	٥٢ فصل في صفة الصلاة
١٤٦ فائدة في أفضلية ثمرات النخيل والأعناب	٥٤ مبحث مهم فيما يتعلق باستحضار صفة
١٤٨ فرع فيما يجزى من الأنواع الزكوية	الصلاة عند التكبير
عن بعضها	٥٦ مبحث مهم فيما يتعلق صلاة المريض
١٥٠ فصل في أداء الزكاة	٥٩ فائدة فيما يتعلق بشك القاريء الخ
١٥٤ فائدة في عدم جواز اخراج العرض عن	٧٥ فصل في أبعاض الصلاة ومقتضى سجود
القيمة	السهو
١٥٦ تسمية في فسمه الغنمية	٧٧ تنبيه جمل الشارح الأبعاض ثمانية الخ
١٥٨ باب الصوم	٨٠ تسمية في حكم سجود التلاوة
١٦٦ مبحث يربك في أنه كان للسفاحات	٨٢ فصل في مبطلات الصلاة
مختلفة في قدر ما يمتثلون فيه القرآن	

صفحة	صفحة
٢٢٩ فرع في دخول آلات السفينة المتصلة والمنفصلة في بيعها	١٦٧ مبحث فيما يتعلق بتعين ايلة القدر
٢٣٠ فصل في اختلاف المتعاقدين	١٦٨ تنمة في بيان أحكام الاعتكاف
٢٣١ فصل في القرض والرهن	١٧٠ فصل في صوم التطوع
٢٣٦ تنمة في بيان أحكام المقلص	١٧١ فرع في حكم صوم الدهر
٢٣٧ فصل في الحجر	باب الحج
٢٣٨ تنبيه في أن المصلحة أعم من القبطة	١٧٢ فرع في ولاية الكعبة الخ
٢٣٩ فصل في الحوالة	١٧٨ مبحث في بيان بعض سنن الطواف
تنمة في الضمان والصلح	١٨٠ تنبيه فيما يتعلق باستلام الحجر
٢٤١ تنبيه في صحة الضمان في رقة العبد	١٨١ فرع من سنن الطواف السكينة والوقار
تنمة في أن ضمان المجهول جائز الخ	١٨٥ تنبيه طواف الوداع من واجبات الحج
فائدة في ذكر ألفاظ الإبراء	١٨٧ تنبيه في التجرد عن المحيط الخ
٢٤٢ باب في الوكالة والقراض	١٨٩ تنمة في الوقوف بعرفة غلطا واجزائه
٢٤٦ فرع في بيان الوكالة المقيدة	فائدة في زيارته صلى الله عليه وسلم
٢٤٩ تنمة في الشركة لغة وشرعا	١٩٠ فصل في محرمات الاحرام
٢٥٠ فصل في الشفعة	١٩٥ مبحث مهم فيما يتعلق بالجماع في الاحرام
فرع مهم في أن أراضى مصر كلها وقف	١٩٨ تنمة بعض شروط التحلل
تنمة في اختلاف الأئمة في جواز الاحتياض الخ	١٩٩ تنمة في بيان حكم الهدى
باب في الاجارة	مهمات في بيان أحكام الأضحية والعقيقة
٢٥٤ تنمة في عدم جواز اشتراط الخيار ثلاثا في الاجارة	والسيد والتابع والتئر وغيرها
٢٥٥ تنمة في المساقاة وما يتبعها	٢٠٧ فائدة فيما يلزم بيض من الحيوانات
٢٥٦ باب في العارية	تنمة في الحيوان الذي لانص فيه الخ
٢٥٨ فائدة فيما يمنع على المعبر الرجوع فيه	٢٠٨ فرع يذكر فيه ما يجب على المكلف بالنذر
٢٥٩ فصل في النصب	٢١٢ باب البيع
٢٦٠ باب في الهبة	٢١٥ فائدة لو أخذ ما يظنه حلالا وهو حرام في الواقع الخ
٢٦٣ باب في الوصف	٢٢٣ تنمة في أن البيع تعثر به الأحكام الخمسة
٢٦٩ فائدة في بعض أحكام المسجد الخ	فصل في خيارى المجلس والشرط وخيار العيب
٢٧١ مبحث في أن الأئمة انفقوا على أن الأرض الميتة يجوز أحيائها الخ	٢٢٦ تنبيه مهم في بيع العدة الشهير بحضرموت المعروف بمكة المكرمة ببيع الناس الخ
٢٧٢ باب في الأقرار	٢٢٨ تنمة إذا انعقد البيع لا يفسخ إلا بأسباب الخ
٢٧٥ باب في الوصية	فصل في حكم البيع قبل القبض
فائدة في المال المتوفى عنه الميت بأن كان	٢٢٩ فصل في بيع الأصول والثمار

صفحة	صفحة
٣٣٠	ديننا ولم يقضه الوارث فتوابعه لبيت
كبر ونحوه فلا شيء عليه	٣٧٨
فصل في الخلع	تنبيه المرض ان اتصل به الموت فهو
٣٣٣	مخوف وان لم يتصل فلا
تنمة في ضبط مسائل باب الطلاق	فائدة فيما يكتب لعسر ولادة المرأة
٣٣٤	٣٧٩
فصل في الطلاق	تنمة في الايضاء
٣٣٨	باب الفرائض
فائدة في تعليق الطلاق	٣٨٠
٣٤٢	مبحث في أركان الارث وشروطه وأسبابه
فصل في الإيلاء	وموانعه
٣٤٣	٣٩٠
فصل في الظهار	فرع في تصحيح المسائل ومعرفة انصباء
فصل في العدة	الورثة الخ
٣٤٥	٣٩١
فرع في تعليق الطلاق بموته الخ	فرع في المناسحات
٣٤٧	٣٩٣
تنمة فيما لو اجتمع أكثر من عدة على	فصل في الوديعة
امرأة	٣٩٤
٣٤٨	فصل في اللقطة
فرعية قد تجب على المرأة أربع عدد الخ	٣٩٥
٣٤٩	باب الشكاح
فرع في الاستبراء	٣٩٦
٣٥٠	تنبيه في جواز رؤية امرأتين من محرم
فصل في النفقة	عليه جميعهما معا ليتزوج واحدة
٣٥١	مهمة تتضمن بيان النظر المحرم والجائز
تنبيه فيما يطلبه المرأة عند الوحم من	وغيرهما
المالوحة وغيرها	٣٥٣
٣٥١	تنبيه في الرضاع ومضاه لغة وشرعا
فائدة في تنمة ما قبله	٣٥٦
تنمة في مؤن الأصول والفروع	تنبيه في نكاح من نحل ومن لا نحل من
٣٥٢	الكافرات
فصل في الحضانة	٣١٥
٣٥٥	فصل في الكفاءة
تنبيهان مهمان	٣١٧
تنمة فيما يحرم ويكره من انزاه أجناس	تنبيه في تعريف العالم عرفا الخ
الحيوانات بعضها على بعض	فائدة في شرف النفس الخ
باب الجنابة	٣٢١
فائدة فيما يتعلق بأقسام القتل الخ	فصل في الصداق
٣٥٦	٣٢٣
تنبيه في الاكراه	تنمة في المتعة وتعرضها لغة وشرعا
٣٥٨	فائدة في وجوب المتعة
لطيفة في حكم قتل المسلم الذي	٣٢٤
٣٥٩	تنبيه حاصل ما في اتخاذ الصور الخ
تنبيه في الجنابة على النفس بغير القتل	٣٢٥
٣٥٣	تنبيه في الوليمة وما يترتب عليها من الأحكام
تنمة تشمل على ثلاثة فروع	٣٢٦
فرع في دية الحر الذي الخ	فروع في آداب تتعلق بما تقدم
فرع في اتفاق الأئمة على القسامة الخ	٣٢٧
باب في الردة	فرع يكره ذم طعام غيره لا طعام نفسه الخ
٣٧٥	فصل في آداب الشرب
	٣٢٨
	فصل في القسم والنشوز
	٣٢٩
	فائدة فيما للرجل ليلة الزفاف الخ

صفحة	صفحة
٤١٥ فصل في الشهادات	٣٧٩ تنمة في حكم من ارند من أهل بلد الخ
٤١٩ لطيفة مهمتى افتخار الفرس بوضع الرد	باب الحسود
٤٢٦ تنمة في عقوبة شاهد الزور	٣٨٢ فرع من قذف غيره الخ
خاتمة في الإيمان	٣٨٣ فرع الغيبة بالقلب
٤٢٩ باب في الاعتناق	٣٨٤ تنمة في نفريق الاسواط على الاعضاء
	٣٨٥ تنمة يجتمع الحد رد المروق الخ
﴿ الباقيات الصالحات والدروع السابغات ﴾	٣٨٦ خاتمة في قاطع الطريق
٤٣٩ النوع الاول في جلة من أذكّر	٣٨٧ فصل في التعزير
المكتوبات	٣٨٨ فرع يعزّر من وافق الكفار الخ
النوع الثاني فيما يتحصن به من الآيات	٣٨٩ تنمة بلب التعزير مستكمل لاحكام السياسية
٤٣٩ حزب الامام النووي	فصل في الصيال
٤٤٠ النوع الثالث فيما تطلب تلاوته من	٣٩١ تنمة في حكم اطلاق النواب الخ
القرآن	٣٩٢ تنمة في حبس الطيور لسباع أصواتها
٤٤١ النوع الرابع في نبذة من أدعية النبي	باب الجهاد
عليه السلام وصيغ مبلواته	٣٩٨ باب القضاء
٤٤٤ تنبيه في أفضل الصلوات	٤٠٥ قائمة فيما كان يكتبه السبي في زمن فضائه
	٤٠٨ باب الدعوى واليقات
	٤١١ فرع لو قال لي بينة الخ
	تمت